



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المُقدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، نحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، نحمده سبحانه وتعالى على ما هدانا وعلمنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وأصلي وأسلم على رسوله المصطفى ونبيه المجتبي، إمام الأتقياء، وخاتم الأنبياء، وسيد المرسلين، وخليل رب العالمين، محمد بن عبدالله الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن النبي ﷺ يقول: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» متفق عليه من حديث معاوية رضي الله عنه، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وإن الفقه في الدين يتحقق بحفظ القرآن والسنة ومعرفة معانيها، وما أحسن قول القائل: -وهو منسوب إلى الإمام الشافعي-

كل العلوم سوى القرآن مشغلة  
إلا الحديث وإلا الفقه في الدين  
العلم ما كان فيه قال حدثنا  
وما سوى ذاك وسواس الشياطين  
وما أحسن قول الآخر:

العلم قال الله قال رسوله  
قال الصحابة ليس بالتمويه  
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة  
بين الرسول وبين رأي فقيه  
كلا ولا جحد الصفات ونفيها  
حذرًا من التمثيل والتشبيه



من يجمع المسائل الفقهية المشهورة في كتاب ويذكرها نثرًا، ومنهم من يذكرها نظمًا، ومنهم من يجمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام، ويوب على ما فيها من الفقه الشرعي.

وعلى رأس هؤلاء الإمام البخاري رحمته الله في "صحيحه"، وكذلك الإمام أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والبيهقي وآخرون من أئمة الفقه والحديث، وقد ذكر هؤلاء رحمهم الله الأحاديث بالأسانيد، واسترسلوا في كتبهم ولم يقتصروا على الأحاديث المتعلقة بالأحكام، بل ذكروا أحاديث تتعلق بالفضائل والسير والزهد والرقائق والآداب وغير ذلك. وكل ذلك من الفقه في الدين بمفهومه الأوسع.

ثم أقبلت طائفة من العلماء فجمعوا الأحاديث المتعلقة بالأحكام بدون أسانيد؛ لتسهيل حفظها ودراستها، ورتبها على الأبواب الفقهية ترتيبًا متناسبًا.

ومن هؤلاء العلماء: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي في كتابيه "الأحكام الوسطى" و"الأحكام الكبرى"، وكذلك الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتابيه "عمدة الأحكام" الكبرى والصغرى، وكذلك الإمام الحافظ مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني في كتابه "المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية"، وكذلك الإمام محب الدين الطبري أحمد بن عبد الله في كتابه "غاية الإحكام في أحاديث الأحكام"، وكذلك الإمام أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد في كتابه "الإمام في أحاديث الأحكام"، وكذلك الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي في كتابه "المحرر في الحديث"، وكذلك الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد".

ومن هؤلاء الأئمة والعلماء الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمته الله في كتابه القيم الذي بين أيدينا "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" فذكر في كتابه

هذا أشهر الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وأم حتمًا من هؤلاء، وذكر بعض كلام أئمة العلماء

على الأحاديث المعللة، واستفاد من قبله لاسيما - فيما يظهر لي - من "المحرر" لابن عبد الهادي، وزاد عليهم.

وكتاب الحافظ رحمه الله "بلوغ المرام" من أجود ما ألف في هذا الباب، وقد قال عنه صاحبه: (فهذا مختصرٌ يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً؛ ليصير مَنْ يحفظه بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي).

وجودة هذا الكتاب فقد اعتنى العلماء بشرحه وتحقيقه، ومن أشهر شروحه: "البدر التمام في شرح بلوغ المرام" للقاضي حسين بن محمد المغربي، و"سبل السلام في شرح أحاديث بلوغ المرام" للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، وكتابه يعتبر تهذيباً لكتاب المغربي، فقد اختصر بعضه وزاد عليه بعضاً.

ومن توفيق الله لي - وله الحمد والمنة - أن قمت بدراسة أحاديث بلوغ المرام حديثاً وفقهياً أبحث عن الحديث وأحكم عليه بما يسر الله لنا من علم، مستفيداً من كتب التخارج والعلل وغيرها، ثم أدرس المسائل الفقهية المتعلقة بالحديث، وربما قدمت أو أخرت بعض المسائل الفقهية المشابهة أو المتعلقة بالموضوع لتتميم الفائدة، وسميت هذا الكتاب "فتح العلام بدراسة أحاديث بلوغ المرام".

وكان المقصود من ذلك هو التفقه في دين الله عز وجل، ومعرفة الأحكام الشرعية؛ لنعبد الله عز وجل على بصيرة.

ومن فضل الله عز وجل عليّ - وله الحمد لا أحصي ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه - أني جعلت هذه الدراسة لأحاديث "بلوغ المرام" مصحوبة بتدريس هذا الكتاب إخواني طلبة العلم في دار الحديث بدماج حرصها الله من كل سوء ومكروه، ورحم الله مؤسسها، وحفظ

ومن فضل الله عز وجل عليّ أيضًا أني كنت مع تدريسي لهذا الكتاب أقيّد المسائل العلمية في أوراقني حتى أخرجها في كتاب ينفع الله عز وجل به؛ فكان ذلك بحمد الله وتوفيقه أحمدّه حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

### كيفية عملي في الدراسة الحديثية:

- أما إذا كان الحديث في "الصحيحين" أو أحدهما، فإني أعزوه إلى موضعه. وإن كان الحديث مكرّرًا عزوته إلى الموضع الذي يكون ماثلاً للفظ الكتاب أو مقاربًا له، وإلا عزوت إلى الرقم الأول، وربما بينت بعض الكلمات المخالفة لما في المصدر إذا احتيج إلى ذلك، وربما زدت بعض الألفاظ في التخريج إن كان في ذلك فائدة.
- وأما إذا كان الحديث خارج "الصحيحين"؛ فإني أعزوه إلى مصادره وإن كان اللفظ لأحدهما بينته، وإن كانت الألفاظ متقاربة لم أبين ذلك؛ لأن هذا حاصل غالبًا إلا إن احتيج إلى ذلك.
- أحكم على الحديث بما يستحقه مستفيدًا في ذلك من كلام الحفاظ وأئمة العلل، ومستفيدًا أيضًا في ذلك من كتب التخريج، وقد تركت الحكم على الأحاديث التي في "الصحيحين"؛ لأنها أحاديث صحيحة قد تُلقِيَت بالقبول إلا أحاديث يسيرة تكلم عليها الحفاظ والأئمة.
- استفدت في التخريج من بعض التخريجات المعاصرة كتخريج أحاديث "مسند أحمد"، و"المسند الجامع" و"الصحيحة" و"الإرواء" وبعض التخريجات على "البلوغ"، ولكنني بحمد الله أرجع إلى مصادر الحديث غير مقلد لهم.

- سلكت في تخريج الأحاديث مسلكًا متوسطًا يستفيد منه الباحث وغير الباحث إن شاء الله تعالى.

هذا والتقصير حاصل من الإنسان مهما اجتهد، والخطأ لازم له، فمن وقف على فائدة أو خطأ فليقدنا بذلك وجزاه الله خير الجزاء.

## كيفية عملي في الدراسة الفقهية:

(١) أبين أولاً معاني المفردات الغريبة، وقد اخترت أن أجعل ذلك في الحاشية؛ لعدم كثرة ذلك.

(٢) أذكر تعريف الكتاب، والباب قبل دراسة الأحاديث الواردة فيه.

(٣) إن كان هنالك مسائل فقهية مهمة ينبغي معرفتها قبل دراسة الأحاديث بدأت بذكرها، ثم أشرع في دراسة الأحاديث.

(٤) أذكر المسائل المستفادة من الأحاديث معتنياً بالمسائل التي تتعلق بالباب.

(٥) إن كانت المسألة مما أجمع عليه بينت من نقل في ذلك الإجماع من أهل العلم، وإن كان الإجماع لم يثبت بينت من خالف ذلك من أهل العلم، مع بيان القول الصحيح في المسألة.

(٦) إن كانت المسألة مما اختلف فيها الفقهاء؛ فإني أذكر أقوال الفقهاء في المسألة مع ذكر الأدلة التي استدل بها كل فريق، ثم أذكر الصحيح من تلك الأقوال مناقشاً للأدلة التي استدل بها المخالف.

(٧) ذكرت في كثير من المسائل أقوال الصحابة في تلك المسائل مع بيان ما ثبت منها وما لم يثبت؛ غير أنني لم أستوعب ذلك، ولكنني عازم إن شاء الله على تأليف كتاب كبير في الفقه أذكر فيه الحكم الشرعي في التبويب، ثم أذكر الأدلة على ذلك من الكتاب، والسنة الصحيحة بالأسانيد، وأذكر آثار الصحابة الثابتة بالأسانيد، وإن كان في المسألة إجماع

بينت من نقل في ذلك الإجماع، واسم هذا الكتاب "الجامع الصحيح في الفقه الشرعي"، أسأل الله عز وجل أن يوفقني لتأليفه، وأن ييسر عليّ ذلك.

(٨) ذكرت في كثير من المسائل اختيار علمائنا المعاصرين فيها؛ استثناساً بهم، كالعلامة الفقيه ابن باز، والعلامة الفقيه العثيمين، والعلامة الفقيه المحدث الألباني، والعلامة الفقيه المحدث مقبل الوادعي، وغيرهم رحمة الله عليهم.

(٩) بعد ذكري للمسائل المستفادة من الحديث مع دراستها أذكر بعد ذلك بعض المسائل الملحقة مما يتعلق بالباب؛ لَتَمَّ الفائدة، وربما ذكرت المسائل المستفادة مع المسائل الملحقة دون تمييز إذا تعذر ذلك.

(١٠) كتابي المذكور "فتح العلام" إنما هو دراسة لأحاديث "بلوغ المرام" حديثاً، وفقهياً، وليس شرحاً للكتاب؛ ولذلك فإني أقتصر على دراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بالباب فقط، وقد اعتمدت في "بلوغ المرام" على النسخة التي حققتها أنا على نسختين، إحداها مطبوعة، والأخرى مخطوطة.

هذا وأشكر أخي الفاضل الناصح الأمين أبا خالد سرور بن أحمد بن معيض الوادعي على نصائحه الغالية، وتوجيهاته الثمينة الحادية بي - بفضل الله عز وجل - إلى هذا الخير، وإلى الثبات على طلب العلم، وعلى نفع المسلمين بذلك، فأسأل الله أن يغفر له ولوالديه، وأن يكرمه في الدنيا والآخرة، وأن يبارك له في أهله، وماله، وولده، وأن يقيه فتنة المحيا والممات.

وأشكر إخواني الذين تعاونوا معي في المقابلة، وتصحيح الأخطاء؛ فجزاهم الله خير الجزاء، وثبتنا الله وإياهم على الحق حتى نلقاه، وأشكر والديّ، ومشايخي الذين ربونا على الخير والسنة، وأُخِصُّ منهم شيخنا الإمام ساحة الوالد مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله، وعفا عنه،

وغفر له، ثم شيخنا الفاضل الناصح الأمين محمد بن علي الحجهري، حفظه الله، وسدده وعافاه.

وقبل الشروع في دراسة الأحاديث نذكر ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر رحمته الله، ثم أذكر للفائدة قواعد فقهية معتمدة ثابتة بالأدلة الشرعية يحتاجها طالب العلم؛ لفهم المسائل الفقهية، وبالله التوفيق.

### ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر رحمته الله :

قال السخاوي رحمته الله في كتابه «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»: أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي بن أحمد شيخني الأستاذ إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه.

ولد في ثاني عشر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة بمصر العتيقة، ونشأ بها يتيمًا في كنف أحد أوصيائه الزكي الخروبي فحفظ القرآن وهو ابن تسع عند الصدر السفطي شارح مختصر التبريزي، والعمدة وألفية ابن العراقي والحاوي الصغير ومختصر ابن الحاجب الأصلي والملمحة وغيرها.

ثم ذكر رحمته الله جملة من مشايخه الذين تفقه عندهم ودرس على أيديهم جملةً من كتب الفقه واللغة والأدب والحساب والعروض والقراءات وغيرها.

قال: وحبب الله إليه الحديث وأقبل عليه بكلية وطلبه من سنة ثلاث وتسعين، وهلم جراً. لكنه لم يلزم الطلب إلا من سنة ست وتسعين - ثم ذكر كلاماً طويلاً في تمكن الحافظ في الحديث والتدريس والإفتاء، ثم وُلي القضاء على غير رغبة، ثم تركه رحمته الله.

وكانت وفاته في أواخر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. انتهى بتصرف واختصار. «الضوء اللامع» (٢/ ٣٦-٤٠).

**قلت:** وللحافظ ابن حجر رحمته الله مشايخ كثيرون جمعهم في كتاب له سماه «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» ومن أشهر مشايخه البلقيني وابن الملقن والعراقي والهيثمي وغيرهم.

تغري بردي وكل هؤلاء أصحاب مصنفات.

وللحافظ ابن حجر رحمته الله تصانيف كثيرة جداً، من أشهرها:

- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة".
  - "فتح الباري بشرح صحيح البخاري".
  - "الإصابة في تمييز الصحابة".
  - "تهذيب تهذيب الكمال".
  - "لسان الميزان".
  - "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة".
  - "المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية".
  - "تغليق التعليق".
  - "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير".
  - "الدراية في تخريج أحاديث الهداية".
  - "النكت على علوم الحديث لابن الصلاح".
  - "النكت الظراف على تحفة الأشراف".
  - "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار".
- ومن كتبه أيضاً الكتاب الذي بين أيدينا "بلوغ المرام من أدلة الأحكام".
- وله كتب أخرى كثيرة فرحمه الله، وغفر له وأعلى درجاته في عليين.
- ومن أراد التوسع في ترجمة هذا الإمام فليراجع كتاب تلميذه السخاوي رحمته الله "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر".

الأولى: الأمور بمقاصدها، ولا عمل إلا بنية.

المعنى: جميع أقوال المكلف وأفعاله تختلف نتائجها وأحكامها الشرعية باختلاف قصد الإنسان وغايته من هذه الأقوال والأفعال.

دليل القاعدة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في «الصحيحين»: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، وأدلة القاعدة كثيرة جداً من الكتاب والسنة.

الثانية: لا ضرر ولا ضرار.

المعنى: أَنَّ الشرع حرَّم الفعل، أو القول الذي فيه ضرر على آخر بغير حق.

دليل القاعدة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا ضرر ولا ضرار»، وسيأتي تخريجه إن شاء الله في «البلوغ» برقم (٩١٠).

الثالثة: المشقة تجلب التيسير.

المعنى: الأحكام التي ينشأ عن فعلها حرج، ومشقة على المكلف في نفسه، أو ماله؛ فإنَّ الشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف وسعته.

دليل القاعدة: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

الرابعة: اليقين لا يزول بالشك.

المعنى: الأمر المتيقن لا يرتفع إلا بدليل قاطع لا بمجرد الشك.



دليل القاعدة: حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في "الصحيحين" أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة. فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»، وأخرجه مسلم بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

#### الخامسة: العادة محكمة.

المعنى: أن عادات الناس التي اعتادوها في معاملاتهم تجري في الأحكام مجرى الشروط، وكذلك ما ليس له حقيقة شرعية، أو لغوية؛ أخذ بحقيقته العرفية.

دليل القاعدة: قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة أبي سفيان هند بنت عتبة رضي الله عنها: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك، ويكفي بنيك». **تنبيه:** هذه القواعد الخمس المتقدمة يطلق عليها بعض الفقهاء (قواعد كبرى كلية)؛ وذلك لأنه يندرج تحتها قواعد فقهية كثيرة مما يذكرها الفقهاء؛ ولأنه يندرج تحتها فروع كثيرة من الأحكام الشرعية.

وانظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي، و«القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها» للسدلان، و«منظومة السعدي في القواعد الفقهية».

السادسة: النص يؤخذ بعمومه وإطلاقه حتى يقوم دليل التخصيص، أو التقييد نصاً، أو دلالة.

دليل القاعدة: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه في "الصحيحين" قال: لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً، فكتبها، فجاء ابن أم مكتوم فشكا صراره. فأنزل الله: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

السابعة: ما نهى عنه لذاته من العبادات فمقتضاه فساد العبادة.

مثاله: النهي عن صوم يوم العيد، والنهي عن الصلاة في أوقات النهي.

ومثال ما نهى عنه لغيره: نهى المرأة عن الصيام بغير إذن زوجها.

دليل القاعدة: حديث عائشة رضي الله عنها في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد».

الثامنة: الأصل في العبادات الحظر؛ فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله ﷺ.

والمعنى: أن العبادات توقيفية؛ فلا يُعبد الله إلا بما شرع، وبالكيفية التي أَرادها الله سبحانه وتعالى.

دليل القاعدة: حديث عائشة رضي الله عنها في "الصحيحين" أن النبي ﷺ قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد».

التاسعة: الأصل في الأشياء الإباحة، فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله ﷺ.

والدليل على ذلك: قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]،

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

العاشرة: الجواز الشرعي ينافي الضمان.

المعنى: أن ما أذن الشرع بفعله، فترتب عليه تلف، أو جراح؛ فهو غير مضمون.

دليل القاعدة: حديث علي رضي الله عنه في "الصحيحين": ما كنت لأقيم على أحد حداً؛

فيموت، فأجد عليه في نفسي؛ إلا صاحب الخمر؛ فإنه لو مات ودَيْتُهُ؛ لأن النبي ﷺ لم يستنه.

فهذه عشر قواعد فقهية يكثر الاستدلال بها، وتكثر الفروع الفقهية المندرجة تحتها،

وهناك قواعد أخرى كثيرة لم نذكرها، بعضها يكون مقتصرًا على أمور خاصة، وبعضها لا

وسياتي إن شاء الله في كتابنا هذا "فتح العلام" ذكر كثير من القواعد في أماكنها.

هذا وليعلم أن القاعدة الفقهية تحتاج إلى أن يستدل لها قبل أن يستدل بها؛ وعليه فإنَّ العمدة إذاً على الكتاب والسنة والإجماع، قال الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال النبي ﷺ: «لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً» أخرجه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد صحيح.

هذا وينبغي لطالب العلم قبل الشروع في دراسة الفقه أن يدرس كتاباً في أصول الفقه، ولو مختصراً كـ "الورقات" للإمام الجويني رحمه الله، ويَحْسُنُ به أيضاً أن يكون قد درس كتاباً في مصطلح الحديث، ولو مختصراً كـ "البيقونية"، أو "اختصار علوم الحديث" لابن كثير رحمه الله.

### وفي الأخير أقول:

اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله وحدك لا شريك لك المنان بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، أسألك يا رب أن تنفعني وسائر المسلمين بهذا الكتاب، وأسألك أن تجعل فيه البركة والنفع إلى قيام الساعة، وأن تجعله في ميزان حسناتي، وأن تنفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، وأسألك يا رب أن تثبتني، ووالدي، وإخواني، ومشايخي على الحق والسنة، وعلى طلب العلم حتى نلقاك.

ونعوذ بك يا رب من الفتن ما ظهر منها وما بطن، ومن فتنة المحيا والممات.

سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، نستغفرك اللهم ونتوب إليك.

### كتبه

محمد بن علي بن حزام الفضلي

يوم الثلاثاء الموافق ١٨/رمضان/١٤٣٠ من الهجرة النبوية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

## المقدمة

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرة دينه سيرة حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم والعلماء ورثة الأنبياء - أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

أما بعد: فهذا مختصرٌ يشمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً؛ ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي، وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة.

فالمراد بالسبعة: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وبالسنة: من عدا أحمد. وبالخمس: من عدا البخاري ومسلماً. وقد أقول الأربعة وأحمد. وبالأربعة: من عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة: من عداهم، والأخير. وبالمفق عليه: البخاري ومسلم. وقد لا أذكر معهما غيرهما. وما عدا ذلك فهو مبین. وسميته: "بلوغ المرام من أدلة الأحكام".

والله أسأل أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالأ، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى.

(١) في (ب): (رب يسر بخير)، وفي (أ): (رب يسر بخير يا كريم، بمحمد وآله). وهذا توسل غير مشروع؛ لأنه توسل بذات النبي ﷺ، وآله أو بجاههم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه "قاعدة جلية في التوسل والوسيلة" (٨٧): فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معانٍ: أحدها: التوسل بطاعته؛ فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به. والثاني: التوسل بدعائه، وشفاعته، وهذا كان في حياته، ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته. والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته؛ فهذا هو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا

## كِتَابُ الطَّهَارَةِ

### بَابُ الْمِيَاهِ

الكتاب لغة: مدار مادة كتب، على الجمع، فسمي كتابًا؛ لجمعه الحروف، والكلمات، والجميل، وهو ههنا بمعنى: المكتوب.

واصطلاحًا: ما خُطَّ على القرطاس؛ لإبلاغ الغير، أو ما خُطَّ لحفظه عن النسيان، واستعمل العلماء الكتاب فيما يجمع شيئًا من الأبواب والفصول. اهـ، "توضيح الأحكام" (١/١١٣).

الطهارة لغة: النزاهة، والنظافة من الأقدار، والأدناس.

وفي اصطلاح الفقهاء: هي رفع الحدث، وما في معنى الرفع، بالماء، أو التراب الطهورين، وزوال النجاسة.

وقولنا: (وما في معنى الرفع) يدخل فيه تجديد الوضوء؛ فإنه طهارة، وليس رفعًا للحدث، وكذلك طهارة المستحاضة، وصاحب سلس البول، وما أشبه ذلك.

"شرح المذهب" (١/٧٩)، "الشرح المنع" (١/١٩-٢٠)، "توضيح الأحكام" (١/١١٣).

قوله: [باب المياه].

الباب لغة: المدخل إلى الشيء.

واصطلاحًا: اسم لجملة متناسبة من العلم، تحته فصول، ومسائل غالبًا.

والمياه: جمع ماء، وهو المائع المعروف، ويتركب كيميائيًا من غاز الإيدروجين، وغاز

## مسألة [١]: أقسام المياه:

❁ ذهب الجمهور إلى أنَّ المياه ثلاثة أقسام:

الطَّهَور: وهو الطاهر في نفسه، المطَّهَّر لغيره.

الطَّاهِر: وهو الطاهر في نفسه، غير المطهر لغيره.

النَّجَس: وهو الذي ليس بطاهر في نفسه، ولا يطهر غيره.

والتفريق بين الطاهر، والطهور ليس بصحيح؛ فإن كل ماء طاهر يُعْتَبَرُ مُطَهَّرًا؛ لعموم

الأدلة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وقوله ﷺ: «الماء طهورٌ، لا ينجسه شيء».

وعدم التفريق هو الذي قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «الإنصاف» (١/ ٢١)، وكما في «مختصر الفتاوى المصرية» (ص ١٣-١٤)، وهو ترجيح الشيخ عبد الرحمن السعدي، كما في «اللاختيارات الجلية» (ص ٩)، والشيخ محمد بن إبراهيم، كما في «مجموع فتاواه» (٢/ ٢٧)، والشيخ ابن باز، كما في «غاية المرام» للعبيكان (١/ ١١٥)، والشيخ محمد العثيمين، كما في «الشرح الممتع» (١/ ٤٤). وانظر «غاية المرام» (١/ ١١١-١١٥).

## مسألة [٢]: الماء المضاف إلى طاهر.

الماء المضاف على عدة أَضْرُب:

أحدها: ما اعتَصَرَ من الطاهرات.

كماء الورد، وماء القرنفل، وما ينزل من عروق الشجر إذا قُطِعَت رَطْبَةٌ.

فهذا القسم قال فيه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٥٣): وقد أجمع كل من نحفظ عنه من

أهل العلم على أنَّ الوضوء غير جائز بماء الورد، وماء الشجر، وماء العصفُر<sup>(١)</sup> ولا يجوز

الطهارة؛ إلا بماء مطلق، يقع عليه اسم الماء.

والواقع أنه قد وُجد خلافٌ: فقد أجاز الطهارة بذلك ابن أبي ليلى، والأوزاعي، واختاره شيخ الإسلام. انظر: "الاختيارات الفقهية" (ص ٣)، وقد نبّه على ذلك ابن قدامة رحمته الله كما سيأتي.

**الثاني:** ما خالطه طاهرٌ؛ فغير اسمه، وغلب على أجزائه حتى صار صبيغاً، أو حبراً، أو خلاً، أو مرقاً، ونحو ذلك.

**الثالث:** ما طبخ فيه طاهرٌ؛ فتغير به، كماء الباقلا المغلي.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٠ / ١) بعد أن ذكر هذه الثلاثة الأنواع: فجميع هذه الأنواع لا يجوز الوضوء بها، ولا الغسل، لا نعلم فيه خلافاً؛ إلا ما حكي عن ابن أبي ليلى، والأصم في المياه المعتصرة، أنها طهور، يرتفع بها الحدث، ويزال بها النجس، ولأصحاب الشافعي وجهٌ في ماء الباقلا المغلي، وسائر من بلغنا قوله من أهل العلم على خلافهم. اهـ

**الرابع:** إذا أُضيف إلى الماء ما لا يمكن التحرز منه، كالطحلب، وما يجري عليه الماء من الملح، وما هو في قرار الماء، كالكبريت، والقار، وغيرهما، وكذا سائر ما ينبت في الماء، وهذا النوع يجوز به الطهارة بالإجماع.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٠٢ / ١): وهذا مُجمَعٌ عليه.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٣ / ١): ولا نعلم في هذا خلافاً.

**الخامس:** إذا أُضيف إلى الماء ما يوافقه في صفته: الطهارة، والطهورية، كالتراب إذا غيّر الماء؛ فإنه لا يمنع الطهورية؛ لأنه طاهرٌ مُطَهَّرٌ كالماء؛ فإن ثخن، بحيث لا يجري على الأعضاء؛ لم تجز الطهارة به؛ لأنه طين، وليس بماء.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٣ / ١): ولا نعلم في هذا خلافاً. اهـ

”شرح المذهب“ (١٠٢ / ١)، والصحيح عندهم ما تقدم.

**السادس:** إذا أضيف إلى الماء ما تغير به، بسبب مجاورته، لا باختلاطه، كالدهن على اختلاف أنواعه، والطاهرات الصلبة، كالعود، والكافور، والعنبر إذا لم يهلك في الماء، وما أشبه ذلك.

فهذا النوع قال فيه ابن قدامة أيضًا (٢٣ / ١): ولا نعلم في هذا خلافاً.

**قلت:** قد خالف بعض الشافعية في هذه المسألة، كما في ”شرح المذهب“ (١٠٥ / ١)، والصحيح هو الجواز؛ لأن الماء لم يخرج عن إطلاقه، والله أعلم.

**السابع:** إذا خالط الماء شيء طاهر يمكن التحرز منه، فغير إحدى صفاته: طعمه، أو لونه، أو ريحه، كماء الباقلا الغير مغلي، وماء الحمص، وماء الزعفران.

**وقد اختلف أهل العلم في الوضوء به:**

✽ فذهب مالك، والشافعي، وإسحاق، وهو قول أحمد في رواية إلى أنه قد سلب الطهورية، ولا تحصل الطهارة به.

✽ وذهب أحمد في الرواية الأخرى - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه - إلى جواز الوضوء به.

وهذا القول هو الراجح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، والنكرة في سياق النفي تعم، فلا يجوز التيمم مع وجود الماء، وقد مال إلى ترجيح هذا القول ابن قدامة رحمه الله كما في ”المعني“ (٢١ / ١-٢٢).

**تنبيه:** يستثنى من الإجماع في الضرب الثاني مسألة (النبيذ).

**مسألة [٣]: الطهارة بالنبيذ.**



✽ فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الوضوء إلا بالماء، وإن لم يجد الماء تيمم، وهو قول: مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

وهذا نص في الانتقال إلى التراب عند عدم وجود الماء، وجاء في الحديث الصحيح: «الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين»، الحديث. <sup>(١)</sup>

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ١٨): وروي عن علي رضي الله عنه - وليس بثابت عنه - أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبذ، وبه قال الحسن، والأوزاعي. وقال عكرمة: النبذ وضوء من لم يجد الماء. وقال إسحاق: النبذ أحب إلي من التيمم، وجمعها أحب إلي. وعن أبي حنيفة كقول عكرمة، وقيل عنه: يجوز الوضوء بنبذ التمر إذا طبخ، واشتد عند عدم الماء في السفر. اهـ.

وهذا الخلاف نقله ابن قدامة من «الأوسط» لابن المنذر، انظر: (١/ ٢٥٤-٢٥٥).

واستدل هؤلاء بحديث ابن مسعود رضي الله عنه، أنه كان مع رسول الله صلوات الله عليه وآله ليلة الجن، فأراد أن يصلي صلاة الفجر، فقال: «أمعك وضوء؟»، فقال: لا، معي إداوة فيها نبذ. فقال: «تمر طيبة، وماء طهور».

**قلت:** والراجح هو قول الجمهور، وأما أثر علي بن أبي طالب، فأخرجه ابن المنذر (١/ ٢٥٥)، وهو عند ابن أبي شيبة (١/ ٢٦)، وأبي عبيد في «الطهور» (٢٢٦)، وهو عندهم كلهم من طريق: الحارث الأعور، وهو كذاب، وذكر البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٢) أن له طريقاً أخرى من طريق: عبد الله بن ميسرة، وهو متروك.

وأما حديث ابن مسعود؛ فأخرجه أحمد (١/ ٤٠٢)، وأبو داود (٨٤)، والترمذي (٨٨)، وابن ماجه (٣٨٤)، وغيرهم، كلهم من طريق: أبي فرارة، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث،

عن ابن مسعود به، وإسناده ضعيفٌ؛ لجهالة أبي زيد.

**قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (٢٤٢):** وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه.

**قلت:** وهو يخالف ما ثبت في "صحيح مسلم" (٤٥٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: لم أكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن، ووددتُ أني كنت معه.

**مسألة [٤]:** إذا تغير لطول حبسه بدون مخالطة طاهر، أو نجس. هذا يسمى: الماء (الآجن).

**قال ابن المنذر رحمه الله في "الأوسط" (١/٢٥٩):** أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوضوء بالماء الآجن الذي قد طال مكثه في الموضع، من غير نجاسة حَلَّت فيه، جائزٌ؛ إلا شيئاً روي عن ابن سيرين.

واحتج إسحاق بن راهويه بها أسنده عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصعدين في أحد، قال: ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب، فأتى المهراس، فأتى بهاء في درقته، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب منه، فوجد له ريحاً، فعافه، فغسل به الدماء الذي في وجهه.

**قال إسحاق:** ففي هذا بيان أنه طاهرٌ؛ لولا ذلك لم يغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الدم به.

**قلت:** ذكر ابن المنذر إسناده في "الأوسط" (١/٢٦٠)، وإسناده حسنٌ، رجاله ثقاتٌ، إلا ابن إسحاق؛ فإنه مُدَلَّسٌ، ولكنه قد صرح بالتحديث، وهو حسن الحديث إذا صرح.

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» <sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

قوله ﷺ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ».

الطَّهَوْر، هو: بفتح الطاء، وهو اسم لما يَتَطَهَّرُ به، وأما بالضم، فهو: اسم للفعل، هذه اللغة المشهورة، التي عليها الأكثرون من أهل اللغة، واللغة الثانية: بالفتح فيها، واقتصر عليها جماعات من كبار أهل اللغة. اهـ «شرح المذهب» (١/ ٧٩).

وفي قوله ﷺ: «هُوَ الطَّهَوْرُ»: دلالة على أَنَّ الطَّهَوْر هو المطهر؛ لأنهم سألوا عن تطهير ماء البحر، لا عن طهارته، ولولا أنهم يفهمون من الطهور: المطهر، لم يحصل الجواب.

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، وقال: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

وقوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً»، أخرجه مسلم عن أبي هريرة، وقوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وهذا هو قول جمهور أهل العلم، وجمهور اللغويين.

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٨٣)، والنسائي (٥٠/ ١)، والترمذي (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وابن أبي شيبه (١٣١/ ١)، وابن خزيمة (١١١)، ومالك (٢٢/ ١)، وأحمد (٢٣٧/ ٢)، والشافعي (٢٣/ ١) من طريق: صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به، وإسناده صحيح، وقد وجد في إسناده هذا الحديث اختلاف كما في «علل الدارقطني» (٣/ ورقة ٤٩-٥٠) كما في «تحقيق المسند» (١٢/ ١٧١-) ولكن رجح الدارقطني الطريق التي أخرجها المذكورون فصح الحديث والحمد لله.

قال الحافظ في ترجمة المغيرة بن أبي بردة: وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي،

وخالف بعض أصحاب أبي حنيفة، وبعض أهل اللغة، فقالوا: الطهور من الأسماء اللازمة. يعني أنه بمعنى: طاهر.

واحتج لهم بقوله تعالى: ﴿وَسَقَّيْنَاهُم مِّنْ شَرَابٍ طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

ومعلوم أن أهل الجنة لا يحتاجون إلى التطهير من حدث، ولا نجس.

والراجح هو قول الجمهور، وأما ما استدل به للمخالف، فليس فيه دلالة على ما ذكره؛ لأنه لا يلزم من كونهم لا يحتاجون إلى التطهير أن لا يكون شراهم مطهرًا. انظر "شرح المذهب" (٨٤-٨٥)، "المغني" (١٣-١٤).

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: قوله ﷺ: «الْحِلُّ مَيِّتُهُ».

المراد بـ: «مَيِّتُهُ»: ما مات فيه من دوابه، مما لا يعيش إلا فيه، لا ما مات فيه مطلقاً؛ فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر، فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرناه، وسيأتي الكلام على ذلك في بابه إن شاء الله تعالى. "سبل السلام" (٣٨/١).

مسألة [٢]: حكم ماء البحر:

ذهب عامة أهل العلم إلى الأخذ بما اقتضاه حديث أبي هريرة، وهو أن ماء البحر طهور، قاله: ابن المنذر في "الأوسط" (٢٤٩/١)، ثم ابن قدامة في "المغني" (١٥-١٦).

إلا أنه حكى عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو خلاف ذلك، فصَحَّ عن ابن عمر عند أبي عبيد في "الطهور" (٢٤٨)، وابن أبي شيبة (١٣١/١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٤٩/١)، أنه قال: التيمم أحبُّ إليَّ من الوضوء من ماء البحر.

وصحَّ عن ابن عمرو عند أبي عبيد في "الطهور" (٢٤٧)، وابن أبي شيبة (١٣١/١)،

إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، ثُمَّ مَاءً، ثُمَّ نَارًا، حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرَ، وَسَبْعَةَ أَنْيَارَ.

والراجع ما تقدم، وأما قول هذين الصحابيَّين، فمحمول على أنهم ما بلغهم الحديث.

وقد صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدٍ (٢٤١)، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١/١٣٠)، وَغَيْرَهُمَا أَنَّهُ قَالَ: وَأَيُّ مَاءٍ أَطْهَرُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ.

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَوْلُهُ: (هُوَ نَارٌ)، إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ نَارٌ فِي الْحَالِ؛ فَهُوَ خِلَافُ الْحَسَنِ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ يَصِيرُ نَارًا، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْوَضْعُ بِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَاءً. اهـ.

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

٣- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>، وَضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ<sup>(٣)</sup>. وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «الْمَاءُ طَهُورٌ»<sup>(٤)</sup> إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ، بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح بشواهده. أخرجه أبو داود (٦٦)، والنسائي (١٧٤/١)، والترمذي (٦٦)، وأحمد (٣١/٣). وقد وجد في إسناده اختلاف، لكن رجح الدارقطني الطريق التي أخرجه المذكورون، وفي إسناده عبيد الله بن عبد الله بن رافع، وقيل عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وهو مجهول الحال، لكن للحديث شاهد من حديث سهل بن سعد، أخرجه القاسم بن أصبغ في «مصنفه» كما في «التلخيص» (١٤/١) وفي إسناده عبد الصمد بن أبي سكينه الحلبي وهو مجهول. وله شاهد آخر من حديث ابن عباس عند أحمد (٢٣٥/١)، والنسائي (١٧٣/١)، وابن خزيمة (١٠٩)، وهو من طريق سمالك عن عكرمة وهي رواية فيها ضعف، لكن قال يعقوب بن شيبه كما في «التهذيب»: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المثبتين، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم. اهـ وهذا الحديث من رواية سفيان عنه، فحديث ابن عباس صحيح. وله شاهد عن عائشة رضي الله عنها عند أبي يعلى (٤٧٦٥)، والبخاري (٢٤٩) وفي إسناده شريك القاضي، ورجح ابن رجب وقفه كما في «الفتح» (٢٨٥/١). فحديث أبي سعيد صحيح بشواهده. وقد صحح الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن حزم، كما ذكر ذلك الحافظ في «التلخيص» (١٣/١)، وصحح الحديث العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» (١٤).

(٢) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٥٢١) وفي إسناده رشدين بن سعد وهو شديد الضعف، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقد وهم رشدين في وصل الحديث والصحيح أنه من رواية راشد ابن سعد عن النبي ﷺ رسلاً كما سيأتي من كلام أبي حاتم والبيهقي. (٣) قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٤/١): قال أبي: يوصله رشدين بن سعد يقول عن أبي أمامة عن النبي ﷺ، ورشدين ليس بالقوي، والصحيح مرسل. اهـ وأشار الدارقطني إلى ترجيح إرساله، وضعف الحديث كما في التلخيص (١٧/١). وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه.

٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»، وَفِي لَفْظٍ: «لَمْ يَنْجَسْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ <sup>(١)</sup>.

### تَحْدِيدُ الْقُلَّتَيْنِ:

لم يَصِحَّ حَدِيثُ مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَحْدِيدِ الْقُلَّتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ عِنْدَ ابْنِ عَدِي (٣٥٩/٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ، لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ»، وَفِي إِسْنَادِهِ: الْمَغِيرَةُ بْنُ سَقْلَابٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَدِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَتِهِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَى أَحَادِيثِهِ.

❁ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَحْدِيدِ الْقُلَّتَيْنِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، أَوْصَلَهَا ابْنُ الْمُنْذِرِ إِلَى تِسْعَةِ أَقْوَالٍ، كَمَا فِي «الْأَوْسَطِ» (١/٢٦١-٢٦٣).

= مدلس ولم يصرح بالتحديث، وقد خولف في إسناده. قال البيهقي: ورواه عيسى بن يونس عن الأَحْوَصِ ابْنِ حَكِيمٍ عَنِ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا.

قال: ورواه أبو أسامة عن الأَحْوَصِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ وَرَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ مِنْ قَوْلِهِمَا.  
قال الدارقطني في «السنن» (١/٢٩): والصواب في قول راشد.

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٦٣)، والنسائي (٥٢)، والترمذي (٦٧)، وابن ماجه (٥١٧)، وابن خزيمة (٩٢)، وابن حبان (١٢٤٩)، والحاكم (١/١٣٢) وهو حديث صحيح.

وقد أعل بالاضطراب لاختلاف أسانيده، لكن رجح الحافظ في التلخيص (١/١٩-) عدم الاضطراب، فقال رحمته الله: وعند التحقيق، الصواب أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله بن عبدالله بن عمر (المكبر)، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر (المصغر) ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين. اهـ

وقد نفى عنه الاضطراب الدارقطني، ثم الحاكم، ثم البيهقي، ورجحوا أنه محفوظ على الوجهين.  
وقد صحح الحديث أكثر الحفاظ، منهم: أحمد، وإسحاق، وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي كما في «البدر المنير» (١/٤٠٨-٤٠٩)، وصححه العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» (١/٦٠).

وأقربها - والله أعلم - قولان:

**الأول:** أنَّ المراد بها قِلال هَجْر، هذا الذي عليه جمهور الحنابلة، والشافعية، واستدلوا بالحديث المتقدم، وقد تقدَّم أنه ضعيفٌ، واستدلوا بمرسَل من مراسيل يحيى بن يعمر، وهو مع كونه مرسلاً؛ فلا يصح؛ لأن في إسناده: محمد بن يحيى، شيخ ابن جريج، وهو مجهول.

**قال الحافظ رحمه الله في "التلخيص" (١/ ٢٢):** لكن أصحاب الشافعي قَوَّوا أنَّ المراد قِلال هَجْر بكثرة استعمال العرب لها في أشعارهم، كما قال أبو عبيد في كتاب "الطهور"، وكذلك ورد التقييد بها في الحديث الصحيح.

**قال البيهقي رحمه الله:** قِلال هَجْر كانت مشهورة عندهم، ولهذا شبَّه بها النبي ﷺ ما رأى ليلة المعراج من نبق سدرة المنتهى: «فإذا ورقها مثل آذان الفيلة، وإذا نبَقها مثل قِلال هَجْر». <sup>(١)</sup> اهـ.

**قال الحافظ رحمه الله:** فالتقييد بها في حديث المعراج دالٌّ على أنها كانت معلومة عندهم، بحيث يُضْرَبُ بها المثل في الكِبَرِ، كما أنَّ التقييد إذا أُطْلِقَ إنما ينصرف إلى التقييد المعهود.

**الثاني:** أخرج الدارقطني بسند صحيح في "سننه" (١/ ٢٤)، عن عاصم بن المنذر، أحد رواة هذا الحديث، أنه قال: القِلال هي: الخوابي العظام.

**قال إسحاق بن راهويه:** الخابية تَسْعُ ثلاث قِرب.

**قال الحافظ رحمه الله:** ومال أبو عبيد في كتاب "الطهور" إلى تفسير عاصم بن المنذر، وهو أولى. انتهى مُلَخَّصاً من "تلخيص الحبير" (١/ ٢٢-٢٣).

وأما عن قدر قِلال هَجْر، فقد جاء عن ابن جريج أنه قال: رأيت قِلال هَجْر، فالقُلة تَسْعُ قِربتين، أو قِربتين وشيئاً.



قال الشافعي: فالاحتياط أن تكون القلّة قريتين ونصفًا.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٦): والمراد بها ههنا قُلَّتَانِ من قلال هجر، وهما خمس قرب، كل قربة مائة رطل بالعراقي، فتكون القُلَّتَانِ خمسمائة رطل بالعراقي.

وقال أيضًا (١/ ٣٧): واتفق القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقدير كل قربة بمائة رطل بالعراقي، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولعلمهم أخذوا ذلك ممن اختبر قرب الحجاز، وعرف أنّ ذلك مقدارها.

والخمسمائة رطل بالعراقي يساوي بالصاع (٧٥، ٩٣) صاعاً، كما في "توضيح الأحكام" (١/ ١٢٢).

**قلت:** وهذا من باب التقريب لا التحديد، انظر "المغني" (١/ ٤٣-٤٤).

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث المتقدمة

مسألة [١]: الماء القليل والكثير إذا خالطته النجاسة؟

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/ ٢٦٠): أجمع أهل العلم على أنّ الماء القليل، أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت النجاسة الماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا، أنّه نجس ما دام كذلك، ولا يجزئ الوضوء والغتسال به.

قال: وأجمعوا على أنّ الماء الكثير، مثل: الرجل<sup>(١)</sup> من البحر، أو نحو ذلك، إذا وقعت فيه نجاسة، فلم تغير له لونًا، ولا طعمًا، ولا ريحًا، أنه بحاله في الطهارة قبل أن تقع فيه النجاسة. اهـ.

(١) قال ابن منظور رحمته الله في "لسان العرب": الرَّجُلَةُ: مسيل الماء من الحرّة إلى السهلة. اهـ.

قلت: ففي كلام ابن المنذر رحمته الله ثلاث صور:

(١) الماء الكثير إذا خالطته النجاسة، وغيّرت أحد أوصافه؛ فإنه نجس ما دام كذلك.

(٢) الماء الكثير إذا خالطته النجاسة، ولم تُغيّر أحد أوصافه؛ فإنه طهور.

(٣) الماء القليل إذا خالطته النجاسة، وغيّرت أحد أوصافه؛ فإنه نجس.

وهذه الثلاث الصُّورُ مُجْمَعٌ عليها.

وعلى هذا فحديث أبي سعيد الخدري في أول الباب - أعني قوله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء» - مخصوص بالإجماع بالصورة الأولى، والثالثة.

وقد نقل الإجماع أيضًا: الإمام البيهقي كما تقدم، ونقله أيضًا غير واحد من أهل العلم. «شرح المهذب» (١/ ١١٠).

وبقيت صورة رابعة، وهي محل الخلاف، وهي:

مسألة [٢]: إذا كان الماء قليلا، وخالطته النجاسة، ولم يتغير.

✽ قال النووي رحمته الله في «شرح المهذب» (١/ ١١٢): حكى ابن المنذر، وغيره فيها سبعة مذاهب للعلماء...، ثم ذكرها.

قلت: وأقوى هذه الأقوال قولان، فلنرجح بينهما.

القول الأول: إن كان الماء قُلَّتَيْنِ فأكثر لم ينجس، وإن كان دون القلتين نجس، وهذا مذهب الشافعي، وأحمد في رواية، وإسحاق، وأبي عبيد.

واستدلوا بأدلة كثيرة، منها:

(١) حديث ابن عمر في القلتين، الذي في هذا الباب.

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده».

قالوا: فتهاه النبي صلى الله عليه وآله عن غمس يده، وعَلَّله بخشية النجاسة، ويُعَلَّم بالضرورة أَنَّ النجاسة التي قد تكون على يده، وتخفى على غيره، لا تغير الماء، فلولا تنجيسه بحلول نجاسة لم تغيره، لم ينهه.

(٣) حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم؛ فليغسله سبعاً»، وفي لفظ لمسلم: «فليُرَقَّه». فالأمر بالإراقة والغسل دليل النجاسة.

(٤) «دع ما يريك إلى ما لا يريك»، رواه الترمذي (٢٥١٨)، عن الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد صحيح. انظر «شرح المذهب» (١١٧/١-١١٨).

القول الثالث: أن الماء كثيره، وقليله لا ينجس؛ إلا بالتغير.

قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١١٣/١): حَكَّوه عن ابن عباس،<sup>(٣)</sup> وابن المسيب، والحسن البصري، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وجابر بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، قال أصحابنا: وهو مذهب مالك، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وداود. قال ابن المنذر رحمته الله: وبهذا المذهب أقول. واختاره بعض الشافعية. اهـ بتصرف يسير.

قلت: وهذا القول هو رواية عن أحمد، وقول للشافعي، كما في «المغني» (٣٩/١).

واستدلوا بأدلة منها:

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي في الباب: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

(٢) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> وأبي هريرة رضي الله عنه في «البخاري» (٢٢٠)، أن أعرابياً بال في المسجد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بِذُنُوبٍ من ماء، فأهريقَ عليه.

قالوا: في هذا الحديث دلالة على أن الماء إذا غلب على النجاسة، ولم يظهر شيء منها، فقد طهرها، وأنها لا تضره ممازجتها له، إذا غلب عليها، وسواء كان قليلاً، أو كثيراً.

وهذا القول هو الرَّاجح، وقد رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشوكاني، والصنعاني، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين رحمته الله عليهم أجمعين.

وقال ابن القيم رحمته الله في «إعلام الموقعين» (١ / ٣٩١-٣٩٢): الذي تقتضيه العقول، أن الماء إذا لم يغيره النجاسة لا ينجس؛ فإنه باقٍ على أصل خلقته، وهو طيبٌ؛ فيدخل في قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وهذا هو القياس في المائعات جميعها إذا وقع فيها نجاسة فاستحالت بحيث لم يظهر لها لون، ولا طعم، ولا ريح. اهـ وانظر «توضيح الأحكام» (١ / ١٢٤).

**وأما الرد على أدلة القول الأول، فهو كما يلي:**

(١) أما استدلالهم بمفهوم حديث القلتين؛ فقد قال الشوكاني رحمته الله في «السيل الجرار» (١ / ٥٥): وأما ما كان دون القلتين، فلم يقل الشارع إنه يحمل الخبث قطعاً، وبتاً، بل مفهوم حديث القلتين يدل على أن ما دونها قد يحمل الخبث، وقد لا يحمله، فإذا حمله فلا يكون ذلك إلا بتغير بعض أوصافه، فيقيد مفهوم حديث القلتين بحديث التغير المجمع على قبوله، والعمل به كما قيد منطوقه بذلك. اهـ

(٣، ٢) وأما دليلهم الثاني والثالث، فقد قال الصنعاني رحمته الله في «سبل السلام» (١ / ٤١): وأحاديث الاستيقاظ، والماء الدائم، والولوغ، ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء، بل الأمر باجتنابها تعبدية، لا لأجل النجاسة، وإنما هو لمعنى لا نعرفه، كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات، ونحوها. اهـ

**قلت:** والنهي عن البول في الماء الدائم، وعمّا ولغ فيه الكلب يحتمل أن يكون ذلك لتقذره، أو لتنجسه حالاً، أو مآلاً، ولكن ذلك مقيد بالتغير، وأما حديث الاستيقاظ فقد علل بعلّة أخرى قوية كما سيأتي بيانه حيث ذكره الحافظ إن شاء الله تعالى.

(٤) حديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك...»، وما أشبهه، قال الشوكاني في «السييل» (٥٦/١): وليس فيها إلا الإرشاد إلى الورع، والتوقف عند الاشتباه، وتوقي المشتبهات، وليس ما نحن بصدد من ذلك القليل؛ لورود الشريعة الواضحة الطاهرة في شأنه، وليس في مخالفتها بمجرد الشكوك، والوسوسة؛ إلا الإثم على فاعل ذلك.

**مسألة [٣]: هل غيرُ الماءِ مِنَ المائعاتِ تنجسُ بورودِ النجاسةِ عليها.**

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤٤ / ١): فيه ثلاث روايات:

✽ إحداهن: أنه ينجس بالنجاسة، وإن كثر؛ لأن النبي صلّى الله عليه وآله قال - وقد سئل عن فأرة وقعت في سمن - فقال: «إن كان مائعاً فلا تقربوه»، <sup>(١)</sup> رواه أحمد، وأبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

✽ والثانية: أنها كالماء، لا ينجس منها ما بلغ القلتين؛ إلا بالتغير.

✽ والثالثة: ما أصله الماء، كالخل التمري يدفع النجاسة؛ لأن الغالب فيه الماء، وما لا فلا، والأولى أولى.

قال أبو عبدالله سده الله: هكذا رجح المؤلف الرواية الأولى، وهي: القول بنجاسته، وإن كثر، للحديث المذكور، وهذا الحديث مُعَلَّلٌ، فقد وهم فيه معمر بن راشد، والصواب فيه أنه من حديث ميمونة بلفظ: سئل عن فأرة وقعت في سمن، فماتت، فقال: «ألّقوها وما حولها، وكلوه»، رواه البخاري، وقد حكم على معمر بالوهم غير واحد من الحفاظ، منهم: البخاري، وأبو حاتم، وعلى هذا فالراجح - والله أعلم - هي الرواية الثانية، وهي أن حكم

المائعات كحكم الماء، إلا أنها إذا تغيرت بوقوع النجاسة فيها؛ فهي نجسة، وإلا فلا، ولا عبرة بالتحديد بالقلتين كما تقدم في الماء.

وقد قال بهذا من الصحابة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

قال صالح بن أحمد في "مسائله" كما في "مجموع الفتاوى" (٤٩٧/٢١): ثنا أبي، ثنا وكيع، ثنا النضر بن عربي، عن عكرمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فسأله عن جرٍّ فيه زيت، وقع فيه جرذٌ؟ فقال ابن عباس: خذه وما حوله، فألقه، وكل. قلت: أليس جالٌ في الجرِّ كله؟ قال: إنه جال وفيه الروح، فاستقر حيث مات. وإسناده حسن.

وأما أثر ابن مسعود، فأخرجه أيضًا صالح بن أحمد في "مسائله" كما في "مجموع الفتاوى" (٤٩٧/٢١)، ولكن في سنده: حمران بن أعين، وهو ضعيف.

وهذا القول هو مذهب الزهري، وأبي ثور، ورواية عن مالك، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في "مجموع الفتاوى" (٤٨٩/٢١، ٥٠٤-)، و"الاختيارات الفقهية" (ص ٥). وهو اختيار الإمام البخاري كما في "الفتح" (٥٥٣٨)، والإمام أبي محمد بن حزم كما في "المحلّى" (١٣٦).

وهذا القول رجّحه العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٤٨/١).

### مسألة [٤]: الماء المشمس.

قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ» يدخل في عموم هذا الحديث: الماء المشمس؛ فإنه طهور، ومباح، ولا يكره عند الجمهور، وإنما كرهه الشافعي، فقال: ولا أكرهه إلا من جهة الطّب؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سَخَنَتْ له ماءً في الشمس، فقال: «لا تفعلِي يا حميراء؛ فإنه يورث البرص».

قلت: أدلّ الجواب، فمنه في نسخة، انظر الكلام أعلاه في "الامانة" (١٨)، وأدلهما الطبري، فقد

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٩/١): وحُكي عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيرًا في الضرر.

### مسألة [٥]: الماء المُسَخَّن.

ويدخل في عموم الحديث المتقدم الماء المُسَخَّن بشيء طاهر، وقد دخل الحمام غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم. قاله شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٠١/٢١).

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٧/١): ومن رأى الوضوء بالماء المسخن: عمر وابنه، وابن عباس، وأنس رضي الله عنهم <sup>(١)</sup> وهو قول أهل الحجاز، وأهل العراق جميعهم، غير مجاهد، ولا معنى لقوله.

**قلت:** لكن إن اشتد حرُّه حتى منعه من إسباغ الوضوء، فقد كرهه أهل العلم.

انظر "المغني" (٢٧-٢٨)، و"شرح المذهب" (٨٨/١).

وأما إذا كان الماء المسخن سُخِّنَ بنجاسة؛ فالجمهور أيضًا على أنه يستعمل بغير كراهة، ولكن إذا تطاير من أجزاء النجاسة شيء، فخالط الماء، فغيرته؛ فإنه يصبح نَجِسًا؛ إلا أن تكون النجاسة قد استحالت، والله أعلم.

انظر "المغني" (٢٩/١)، و"غاية المرام" (٨٨-٨٩)، "المجموع" (٩١/١).

### مسألة [٦]: التطهر بماء زمزم؟

ويدخل في عموم قوله صلوات الله عليه: «الماء طهور»: ماء زمزم؛ فإنه طهور، ويستعمل في الوضوء، والاعتسال بلا كراهة عند الجمهور.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٩١/١): ودليلنا النصوص الصريحة، الصحيحة،

(١) أثر عمر، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم أخرجهما عبدالرزاق (١٧٥-١٧٦)، وابن المنذر في "الأوسط"

(١٧٥/١)، وأبو داود (٢٥١/١)، وأبو حنيفة (٢٥١/١)، وأبو يونس (٢٥١/١)، وأبو حنيفة (٢٥١/١)، وأبو حنيفة (٢٥١/١).

المطلقة في المياه بلا فرق، ولم يزل المسلمون على الوضوء منه بلا إنكار. اهـ

وقد كره بعض أهل العلم استعماله في إزالة النجاسة؛ لحديث أبي ذر في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ قال: «إنها مباركة، إنها طعام طعم».

وانظر: "غاية المرام" للعبيكاني (١/ ٩٢).

**تنبيه:** ثبت في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن ابن عمر رضيهما الله أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على الحجر، أرض ثمود، فاستقوا من آبارها، وعجنوا به العجين، فأمرهم النبي ﷺ أن يهريقوا ما استقوا، ويعلفوا الإبل العجين، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردّها الناقة.

وفي رواية للبخاري (٣٣٧٨): أن النبي ﷺ لما نزل الحجر في غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من آبارها، ولا يستقوا منها، فقالوا: قد عجنّا منها، واستقينا، فأمرهم النبي ﷺ أن يطحروا ذلك العجين، ويهريقوا ذلك الماء.

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١/ ٩٢): فاستعمال ماء هذه الآبار المذكورة في طهارة، وغيرها، مكروه، أو حرام؛ إلا للضرورة؛ لأنّ هذه سنة صحيحة لا معارض لها، فيمنع استعمال آبار الحجر إلا بثر الناقة، ولا يحكم بنجاستها؛ لأنّ الحديث لم يتعرض للنجاسة، والماء طهور بالأصالة. اهـ

**قلت:** لا حاجة إلى التردد بين التحريم، والكراهة؛ فالحديث نصّ في تحريمه.

وقد جزم ابن القيم في "زاد المعاد" (٣/ ٥٦٠) بعدم الجواز، والنهي يقتضي الفساد؛ فعلى هذا فلا تصح الطهارة به.

انظر "كشاف القناع" (١/ ٣٠)، و"غاية المرام" (١/ ٩٧).



٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

وَلِلْبَخَارِيِّ: «لَا يُوَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». <sup>(٢)</sup>  
وَلِمُسْلِمٍ: «مِنْهُ» <sup>(٣)</sup>.  
وَلِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ». <sup>(٤)</sup>

قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

الرواية المشهورة هي برفع اللام، قال القرطبي رحمته الله في «المفهم» (٥٤٢/١): وإنما جاء: «ثم يغتسل» على التنبيه على مآل الحال، ومعناه: أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه، فيمتنع عليه استعماله؛ لما وقع فيه من البول، وهذا مثل قوله ﷺ: «لا يضرب أحدكم امرأته ضرب الأمة، ثم يضاجعها» <sup>(٥)</sup>، فنهاه عن ضربها؛ لأنه يحتاج إلى مضاجعتها في ثاني حال؛ فتمتنع عليه لما أساء من عشرتها، فيتعذر عليه المقصود لأجل الضرب، وتقدير اللفظ: (ثم هو يضاجعها)، و (ثم هو يغتسل). انتهى بتصرف يسير.

قد ضبطه بعضهم بالجزم: «ثم يغتسل»، وأنكره القرطبي في «المفهم» (٥٤١/١)، وبعضهم بالنصب: «ثم يغتسل»، وأنكره النووي في «شرح مسلم» (١٩١/٣)، والقرطبي في «المفهم» (٥٤١/١) ودافع عليهما بعضهم، وعلى كل حال؛ فالمشهور الثابت في «الصحيحين» هي رواية الرفع، وتقدم بيان معناها.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٣٩).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٨٢).

(٤) أخرجه داود برقم (٢٨٢).

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم اغتسال الجنب في الماء الدائم.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٨٣): قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الاغتسال في الماء الراكد، قليلاً كان، أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين الجارية. قال، وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم. انتهى

قال الشوكاني رحمته الله في "نيل الأوطار" (٦٧/١): وينظر ما القرينة الصارفة للنهي عن التحريم.

قال أبو عبد الله سدد الله سدده الله: لا أعلم قرينة تصرف النهي من التحريم، وظاهر كلام ابن حزم في "المحلّ" أنه يقول بالتحريم. انظر "المحلّ" رقم المسألة (١٥٠).

مسألة [٢]: هل يرتفع الحدث إذا اغتسل في الماء الدائم؟

ذهب ابن حزم في "المحلّ" (١٥٠) إلى أنه لا يرتفع مطلقاً. ❁

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٥/١): إن كان الماء قلّتين فصاعداً، ارتفع حدثه، ولم يتأثر به الماء؛ لأنه لا يحمل الخبث.

وقال: إذا انغمس الجنب، أو المحدث فيما دون القلتين، ينوي رفع الحدث، صار مستعملاً، ولم يرتفع حدثه.

وقال الشافعي رحمته الله: يصير مستعملاً، ويرتفع حدثه؛ لأنه إنما يصير مستعملاً بارتفاع حدثه فيه.

ثم استدل ابن قدامة رحمته الله على ما ذهب إليه بحديث: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ».

الحدث بعد صيرورته مستعملًا، ما دام الماء طاهرًا لم يتغير بنجاسة.

وأما الحديث؛ فقد حمل الجمهور النهي الذي فيه بسبب صيرورته مستعملًا، وهذا غير صحيح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤٦/٢١): ونبيه عن الاغتسال في الماء الدائم قد يكون لما فيه من تقذير الماء على غيره، لا لأجل نجاسته، ولا لصيرورته مستعملًا؛ فإنه قد ثبت في "الصحيح" عنه أنه قال: «إن الماء لا ينجب»<sup>(١)</sup>. انتهى

وقال الشوكاني رحمته الله في "النيل" (١/٥٢): وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب، بأن علة النهي ليست كونه يصير مستعملًا، بل مصيره مستخبثًا بتوارد الاستعمال، فيبطل نفعه. انتهى. وسيأتي الكلام على الماء المستعمل قريبًا إن شاء الله.

### مسألة [٣]: حكم التَّبَوُّل في الماء الدائم.

✽ قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٨٢): وإن كان الماء كثيرًا، راكدًا، فقال أصحابنا: يكره ولا يحرم، ولو قيل: يحرم. لم يكن بعيدًا؛ فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند المحققين، والأكثرين من أهل الأصول.

قلت: جنح النووي رحمته الله إلى التحريم، هو الصحيح، وقد ذهب إلى ذلك الحنابلة، والظاهرية، وذلك لدلالة حديث أبي هريرة: «لا يبولن أحدكم» الحديث، وكذلك حديث جابر في "صحيح مسلم" (٢٨١)، قال: نهى رسول الله صلوات الله عليه أن يُبَالَ في الماء الراكد.

✽ وقد ذهب مالك إلى الكراهة، سواء كان قليلًا، أو كثيرًا، والمشهور عند الشافعية أن النهي للتحريم إذا كان قليلًا، وللتنزيه إذا كان كثيرًا.

انظر "شرح مسلم" (٢٨٢)، "سبل السلام" (١/٤٧-٤٨)، "نيل الأوطار" (١/٦٧)، "توضيح الأحكام" (١/١٢٩).

تنبيه: إذا كان الماء مستبحرًا، كثيرًا جدًا، فقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع

على خروجه من المسألة السابقة.

والواقع أن ابن حزم قد خالف كما في "المحلّى" رقم (١٥٠)، والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

انظر "إحكام الأحكام" (٢٢/١)، "نيل الأوطار" (٦٧/١)، "المفهم" (٥٤٣/١)، "توضيح الأحكام" (١٢٨/١).

#### مسألة [٤]: حكم التغوط في الماء الدائم.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٨٢): وَالتَّغَوُّطُ فِي الْمَاءِ كَالْبَوْلِ فِيهِ وَأَقْبَحُ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَالَ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ صَبَّهُ فِي الْمَاءِ، وَكَذَا إِذَا بَالَ بِقُرْبِ النَّهْرِ، بِحَيْثُ يَجْرِي إِلَيْهِ الْبَوْلُ، فَكُلُّهُ مَذْمُومٌ، فَيَبِغُ، مَنِّهِ عَنْهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي هَذَا أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيِّ أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بِبَوْلِ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الْغَائِطَ لَيْسَ كَالْبَوْلِ، وَكَذَا إِذَا بَالَ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ صَبَّهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ بَالَ بِقُرْبِ الْمَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ خِلَافَ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَقْبَحُ مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي الْجُمُودِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

**قلت:** وقد تابع داود على قوله صاحبه ابن حزم الظاهري، وهو قول ضعيفٌ جداً.

وانظر: "نيل الأوطار" (٦٧/١)، "المفهم" (٥٤٢/١)، "سبل السلام" (٤٨/١).

#### مسألة [٥]: حكم التبول في الماء الجاري.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٨٢): فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا جَارِيًا لَمْ يَحْرُمِ الْبَوْلُ فِيهِ؛ لِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا جَارِيًا فَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: يُكْرَهُ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ، وَيُنَجِّسُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَيَغْرَّ غَيْرُهُ فَيَسْتَعْمَلُهُ مَعَ أَنَّهُ نَجِسٌ.

**قلت:** وما اختاره النووي من تحريم البول في الماء القليل الجاري، مفهوم حديث الباب

ليس بمحرم - إذ الحديث في النهي عن البول فيما لا يجري، فلا يشمل الجاري، قليلاً كان، أم كثيراً، نعم، لو قيل بالكرهية؛ لكان قريباً. انتهى.

وانظر "نيل الأوطار" (٦٧/١)، و"شرح العمدة" لابن الملقن (٢٧٧/١).

**فائدة:** استدل بعض الحنابلة بهذا الحديث - أعني: قوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم....» الحديث - على أن الماء إذا بلغ قلتين، وأكثر ينجس إذا خالطه بول الآدمي، وعذرتة، وإن لم يغيره، وخصصوا منطوق حديث القلتين بحديث الباب، وهذا القول رواية عن أحمد.

**قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٥٦/١):** والرواية الثانية أنه لا ينجس ما لم يتغير كسائر النجاسات، اختارها أبو الخطاب، وابن عقيل، وهذا مذهب الشافعي، وأكثر أهل العلم، لا يفرقون بين البول، وغيره من النجاسات؛ لقول النبي ﷺ: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»<sup>(١)</sup>.

**قال:** وحديث أبي هريرة لا بد من تخصيصه، بدليل ما لا يمكن نزحه، فيقاس عليه ما بلغ القلتين، أو يُخصَّ بخبر القلتين؛ فإنَّ تخصيصه بخبر النبي ﷺ أولى من تخصيصه بالرأي، والتحكم من غير دليل، ولأنه لو تساوى الحديثان لوجب العدول إلى القياس على سائر النجاسات. اهـ

**قلت:** الصحيح قول الجمهور، وهذا الذي قرره ابن قدامة مبنيٌّ على أن الحديث المذكور فيه النهي عن البول في الماء الدائم؛ لأنه يتنجس، وليس في الحديث هذا التعليل.

**قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كما في "الدرر السنية" (٧٠/٣):** قولهم: إن الماء الكثير ينجسه البول، والعذرة؛ لنهي ﷺ عن البول فيه. فيقال لهم: الذي ذُكر النهي عن البول إذا كان راكداً، وأما نجاسة الماء، وطهارته، فلم يتعرض لها، وتلك مسألة أخرى يستدل عليها بدليل آخر. انتهى المراد.

وقال المصنف رحمه الله في "التنكيل" (١٨/٢): والصواب أنَّ هناك عدة علل إذا خُشيت واحدة منها تحقق النهي: الأولى: التنجيس حالاً، بأن يكون الماء قليلاً جدّاً، تغيّره البولة الواحدة. الثانية: التنجيس مألّاً: وذلك أنه لو لم يُتَنَّ عن البول في الماء الراكد؛ لأوشك أن يبول هذا، ثم يعود فيبول، ويتكرر ذلك، وكذلك يصنع غيره، فقد يكثر البول حتى يغيّر الماء؛ فينجسه. الثالثة: التقدير حالاً. الرابعة: التقدير مألّاً. الخامسة: فشو الأمراض. انتهى بتصرف.

٦- وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. <sup>(١)</sup>

٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٢)</sup>

وَلِأَصْحَابِ «السُّنَنِ»: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفَنَتِهِ، فَجَاءَ يَغْتَسِلُ <sup>(٤)</sup> مِنْهَا، فَقَالَتْ (لَهُ): إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُنُبُ». وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(٥)</sup>

(١) الفضل المقصود به هنا: فضل الماء، أي: الماء المتبقي بعد غسله.

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٨١)، والتِّرْمِذِيُّ (١/١٣٠) وإسناده صحيح. وقد صححه العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٧٥)، والعلامة الوادعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْتَدْرَكِ» (١٤٧٠).

(٣) أخرجه مسلم (٣٢٣) من طريق ابن جريج: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَكْبَرُ عِلْمِي وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنْ أَبَا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ فذكره.

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ» (١٩٣): لَكِنْ أَعْلَهُ قَوْمٌ لَتَرَدُّ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى بِلَا تَرَدُّدٍ، لَكِنْ رَاوِيَاهَا غَيْرُ ضَابِطٍ، وَقَدْ خُولِفَ. وَالْمَحْفُوظُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ بِلَفْظٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدًا». اهـ.

والرواية المذكورة هي عند البخاري (٢٥٣)، ومسلم (٣٢٢) من طريق عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة. ووهم من رواه بإسقاط ميمونة كما ذكر ذلك الحافظ ابن رجب في شرح الحديث من «الفتح» (٢٥٣).

(٤) فِي (أ) وَ(ب): لِيَغْتَسِلَ.

(٥) حسن. أخرجه أبو داود (٦٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وابن ماجه (٣٧٠)، والدارمي (٧٤٠) (٧٤١)، والبيهقي (١/١٨٨-١٨٩)، وابن خزيمة (٩١) من طريق سهاك عن عكرمة عن ابن عباس.

وفي رواية سهاك عن عكرمة ضعف. لكن قال الحافظ في «الفتح» (١٩٣): وَقَدْ أَعْلَهُ قَوْمٌ بِسَهَّالِ بْنِ حَرْبٍ رَاوِيَهُ عَنْ عَكْرَمَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ. وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ وَهُوَ لَا يَحْمِلُ عَنْ مَشَايِخِهِ إِلَّا صَحِيحَ حَدِيثِهِمْ. اهـ.

وقال يعقوب بن شيبة كما في «التهذيب»: وَرَوَاتُهُ عَنْ عَكْرَمَةَ خَاصَّةً مُضْطَرِبَةً، وَهُوَ فِي غَيْرِ عَكْرَمَةَ

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم تطهر الرجل بفضل المرأة.

✽ اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب:

الأول: جواز التطهر بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً، أو جنباً، صحَّ هذا عن ابن عمر في "موطأ مالك" (٥٢/١)، وهو مذهب الشعبي، ومالك، والأوزاعي، واستثنى الأخيران الجواز في حالة عدم وجود الماء.

الثاني: جواز التطهر بفضل وضوء المرأة، ما لم تخل به، وهذا القول ثبت عن ابن عمر عند عبد الرزاق (١٠٨/١)، وهو قول أحمد، وإسحاق.

الثالث: المنع من التطهر بفضل المرأة، وهذا القول صحَّ عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق (١٠٧/١) بإسناد صحيح، وهو مذهب ابن المسيب، والحسن البصري.

الرابع: جواز التطهر بفضل المرأة دون كراهة.

قال ابن عبيد البر رحمته الله في "الاستذكار" (١٣٣/٣): وعلى هذا القول فقهاء الأمصار، وجهور العلماء.

قلت: الخلاف في هذه المسألة مبني على أحاديث الباب، صحةً، وفهمًا.

وقد ذهب الخطابي في "المعالم" (٣٦/١) إلى الجمع بينها، فقال: تُحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء، وأحاديث الجواز على ما بقي من الماء.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: أو يُحمل النهي على التنزيه، جمعًا بين الأدلة. انتهى من "الفتح" (١٩٣).

ورجَّح الصنعاني ذلك في "السُّبل" (٥١/١)، واستحسنه الشوكاني في "نيل الأوطار"



(٥٧/١)، وهو ترجيح الشيخ مقبل، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهما، وهو الرَّاجح فيما يظهر لنا، والله أعلم.

وانظر: «الأوسط» (١/٢٩١-٢٩٥)، و«الاستذكار» (٣/١٢٩-١٣٣)، «الفتح» (١٩٣)، و«شرح مسلم» (٣١٩).

### مسألة [٢]: حكم تطهر المرأة بفضل الرجل.

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٣١٩): وأما تطهير المرأة بفضل الرجل فجائز بالإجماع. اهـ.

قال الحافظ رحمته الله في «فتح الباري» (١٩٣): وفيه نظر أيضاً، فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي.

**قلت:** كلام الطحاوي الذي أشار إليه الحافظ هو في «شرح المعاني» (١/٢٤)، والراجح في المسألة هو ما رجّحناه في المسألة التي قبلها جمعاً بين الأدلة، وهو قول من تقدم ذكره، والله أعلم.

مسألة [٣]: تطهر الرجل وأمرأته من إناء واحد جميعاً.

قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٣١٩): وأما تطهير الرجل، والمرأة من إناء واحد؛ فهو جائز بإجماع المسلمين.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١٩٣): ونقل الطحاوي، ثم القرطبي، والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل، والمرأة من الإناء الواحد، وفيه نظر؛ لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم، وهذا الحديث حُجَّةٌ عليهم. اهـ.

ويعني الحافظ بالحديث: حديث ابن عمر الذي في البخاري (١٩٣)، أنه قال: كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله صلوات الله عليه وآله جميعاً.

وأما الأثر عن أبي هريرة، فأخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/٢٩١)، ولا يثبت؛ فإن الراوي عن أبي هريرة: أبو سهلة، وهو لا يعرف، ولم أجد من

## مسألة [٤]: الماء المستعمل في الوضوء أو الاغتسال.

استدل بحديث الصحابي المبهم، من ذهب إلى أن الماء المستعمل مسلوب الطهورية، وإن كان طاهرًا في نفسه، وهذا القول هو مذهب أحد في المشهور عنه، ورواية عن مالك، والأوزاعي، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة في المشهور عنهما أيضًا، ومما استدلوا به أيضًا:

(١) حديث أبي هريرة في "صحيح مسلم"، <sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم، وهو جنب»، قالوا: ولولا أنه يفيد معنى فيه، لم ينه عنه.

(٢) وقال بعضهم: إن الماء المستعمل لا بد أن يصحبه من عرق الجسم؛ فهو ماء مضاف.

(٣) وقال بعضهم: إن الخطايا تخرج مع غسل الأعضاء في الوضوء.

❁ وذهب جمع من أهل العلم إلى أن المستعمل ما زال مطهرًا، وهو قول الزهري، ومالك، والأوزاعي في أشهر الروايتين عنهما، وأبي ثور، وداود.

قال ابن المنذر رحمه الله: وروي عن (علي، وابن عمر، وأبي أمامة)، <sup>(٢)</sup> وعطاء، والحسن، ومكحول، والنخعي، أنهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه، فوجد في لحيته بللًا: يكفيه مسحه بذلك البلل.

قال ابن المنذر رحمه الله: وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهرًا. قال: وبه أقول.

وهذا القول هو رواية عن أحمد، اختارها ابن عقيل، وأبو البقاء، والشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله. قال رحمه الله في «الإنصاف»: وهو أقوى في النظر.

**واستدل هؤلاء بما يلي:**

(١) دخوله في عموم الماء في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]،

وقوله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء». «الأوسط» (١/ ٢٨٧).

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الباب: «إن الماء لا يجنب».

وهذا القول هو الراجح، وهو ترجيح الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي رحمة الله عليهم أجمعين.

### وأما الرد على أدلة المذهب الأول:

(١) فأما استدلالهم بحديث النهي عن الاغتسال بفضل المرأة، فقد قال الشوكاني رحمته الله في «الدراري المضيئة» (ص ٢٠): ولو كانت العلة الاستعمال، لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة، وبالعكس، بل كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل. اهـ.

وأجاب عن هذا الاستدلال في «النيل» (١/ ٥٢)، فقال: وأجيب عن حديث النهي عن التَّوَضُّؤْ بفضل وضوء المرأة بمنع كون الفضل مستعملاً، ولو سُلِّم؛ فالدليل أخصُّ من الدعوى؛ لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية، لا خصوص هذا المستعمل، وبالمعارضة بما أخرجه...، ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في الباب بلفظيه.

(٢) استدلالهم بحديث النهي عن الاغتسال في الماء الدائم تقدم الجواب عليه في المسألة رقم [٢] تحت حديث رقم (٥).

(٣) وأما استدلالهم بمخالطة العرق، فقد أجاب عنه ابن حزم في «المحلى» (١٤١)، فقال: وهذا غثٌّ جدًّا، وحتى لو كان كما قالوا، فكان ماذا؟ ومتى حرم الوضوء، والغسل بهاء فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم.

(٤) وأما استدلالهم بخروج الخطايا مع الماء المتوضأ به، فقد قال ابن حزم: وما علمنا للخطايا أجراً ما تحمل في الماء.

وانظر: «الأوسط» (١/ ٢٨٥)، و«المحلى» (١٤١)، و«نيل الأوطار» (١/ ٥٢)، و«غاية المأم»

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُهْرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ <sup>(١)</sup> فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ <sup>(٢)</sup>». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.  
وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «فَلْيُرْفَهُ» <sup>(٣)</sup>، وَلِلترمذي: «أُخْرَاهُنَّ، أَوْ أُولَاهُنَّ <sup>(٤)</sup> (بِالتُّرَابِ)».

(١) قال النووي رحمته الله في «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٤٧): هو أن يدخل الكلب لسانه في المائع، فيحركه. قال: والولوغ للكلب وسائر السباع، ولا يكون لشيء من الطير إلا الذباب.  
(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٧٩) (٩١).

(٣) شاذة. أخرجه مسلم برقم (٢٧٩) (٩٨) من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، به.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١٧٢): قال النسائي: لا أعلم أحدًا تابع علي بن مسهر على زيادة «فليرفقه». وقال حمزة الكناني: إنها غير محفوظة. وقال ابن عبد البر: لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبي معاوية وشعبة. وقال ابن مندة: لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الإسناد. اهـ

قال الحافظ: قلت: قد ورد الأمر بالإراقة أيضًا من طريق: عطاء، عن أبي هريرة مرفوعًا. أخرجه ابن عدي، لكن في رفع نظر، والصحيح أنه موقوف، وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفًا، وإسناده صحيح. أخرجه الدارقطني، وغيره. انتهى.  
فهذه الزيادة شاذة غير محفوظة.

(٤) أخرجه الترمذي (٩١) عن سوار بن عبد الله العنبري حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت أيوب يحدث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا، فذكره. وظاهر إسناده الصحة، ولكن أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢١/١) عن المقدمي، عن معتمر بن سليمان بإسناده، فقال: «أولاهن بالتُّراب» بدون تردد. وهذه الرواية أرجح - والله أعلم - فقد رواه جمع عن أيوب بإسناده بهذا اللفظ - أعني قوله: «أولاهن بالتُّراب»، بدون تردد، منهم معمر بن راشد عند عبد الرزاق (٩٦/١)، وسعيد بن أبي عروبة عند أحمد (٤٨٩/٢)، وقد تابع أيوب على هذا اللفظ جمع، فرووه عن محمد بن سيرين بلفظ: «أولاهن بالتُّراب»، وهم:

(١) هشام بن حسان، عند مسلم (٢٧٩) (٩١). (٢) الأوزاعي عند الدارقطني (٦٤/١).

(٣) قرّة بن خالد، عند الدارقطني (٦٤/١)، والطحاوي (٢١/١).

(٤) عبد الله بن عون، عند الخطيب في «تاريخه» (١٠٩/١١).

(٥) ... (٧١)

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الكلب، ولعابه.

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

✽ **المذهب الأول:** نجاسة لعاب الكلب، وطهارة شعره، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد في رواية، ورجح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، واستدلوا بأدلة:

(١) قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب...»، الحديث. قالوا: وكلمة: «طهور» لا تستعمل في الحقيقة الشرعية إلا ويراد بها رفع حدث، أو نجس، ولا حدث ههنا، فتعين النجس، وقد اعترض على هذا الاستدلال بقوله تعالى: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وبقوله صلى الله عليه وسلم: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».<sup>(١)</sup>

وأجاب الحافظ ابن حجر رحمته الله على هذا الاعتراض، فقال: والجواب أن ألفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية، والشرعية، حُمِلَتْ على الشرعية؛ إلا إذا قام دليل.

(٢) واستدلوا كذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «فليغسله سبعاً»، فالأمر بغسله، والتغليظ فيه يدل على نجاسة لعاب الكلب.

(٣) استدلووا بزيادة: «فليرقه»، ولولا أنه نجس؛ لكان فيه إسرافاً، وإضاعة للمال، وقد تقدم بيان أن هذه الزيادة شاذة.

(٤) قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١٧٢): وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب بأنه رجس. رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافة.

❖ **المذهب الثاني:** نجاسة لعاب الكلب مع شعره، وسائر أجزائه، وهو مذهب الشافعي، وأحمد في المشهور عنه، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي عبيد، ورواية عن مالك، وعزاه الصنعاني في "السُّبُل" (٥٢/١) للجمهور من أهل العلم، وكذلك الشوكاني (٦٩/١)، واستدلوا على ذلك بأدلة المذهب الأول، وقاسوا بقية بدنه على لعابه، فقالوا:

إذا كان لعابه نجسًا، وهو عرق فمه، ففمه نجس، والعرق جزء متحلب من البدن؛ فجميع عرقه نجس؛ فجميع بدنه نجس؛ لأن العرق جزء من البدن.

واستدلوا أيضًا بحديث ميمونة في "مسلم" (٢١٠٥)، أن النبي ﷺ أخرج جرو كلب من بيته، ثم نضح مكانه بالماء.

❖ **المذهب الثالث:** طهارة لعابه، وشعره، وسائر جسده، وهو مذهب مالك في المشهور عنه، وداود، والزهري، وسفيان الثوري، وابن المنذر، وابن عبد البر، والبخاري، وهو رواية عن أحمد كما في "الإنصاف"، واستدلوا بأدلة:

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، أن «رجلاً من كان قبلنا سقى الكلب بخُفِّه فغفر الله له»، متفق عليه بمعناه. <sup>(١)</sup>

**قال الحافظ رحمته الله:** واستدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب؛ لأن ظاهره سقى الكلب فيه - أي: بخُفِّه - ولم يؤمر بغسله سبعًا.

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في "البخاري" (١٧٤)، قال: كانت الكلاب تبول، وتُقْبِل، وتُدْبِر في المسجد في زمن رسول الله ﷺ، فلم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك.

(٣) حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>، وفيه: إباحة صيد الكلب المعلم، وقبله قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

(٤) قالوا: والأمر بالغسل للتعبد، لا للنجاسة؛ لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بها دون السبع.

**وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يلي:**

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (١٧٢): وتعقب بأن الاستدلال به مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا، وفيه اختلاف، ولو قلنا به؛ لكان محله فيما لم ينسخ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضًا؛ لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقاه، أو غسل حُفَّه بعد ذلك، أو لم يلبسه بعد ذلك.

**قلت:** ويجاب أيضًا بأن المأمور بغسله هو الإناء؛ لاستخدامه في الأكل، والشرب، والطهارة، ونحو ذلك، وأما النعل فليس مأمورًا بغسله، ولا هو في معنى ما ذكر.

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أجاب بعضهم عليه: بأنه قد أُجْمِعَ على أن أبوال الكلاب نجسة، قاله ابن المنير كما في "الفتح" (١٧٢)، والبيهقي كما في "شرح المذهب" (٥٦٨/٢)، والشوكاني في "الليل" (٧٠/١).

لكن قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (١٧٢): وتعقب بأن من يقول: إن الكلب يؤكل، وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر، يقدح في نقل الاتفاق؛ لاسيما وقد قال جمع بأن أبوال الحيوانات كلها طاهرة إلا الأدمي، ومن قال به: ابن وهب، حكاه الإسماعيلي، وغيره عنه.

ثم قال الحافظ رحمته الله: والأقرب أن يقال: إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد، وتطهيرها، وجعل الأبواب عليها. انتهى

وقال البيهقي رحمته الله في "الكبرى" (٢٤٣/١): كأن ذلك كان قبل أمره بقتل الكلاب، وغسل الإناء من ولوغه، أو كأن علم مكان بولها خفي عليهم، فمن علمه وجب عليه غسله. اهـ

فتطهر الأرض. اهـ، وهذا التأويل اختاره شيخ الإسلام، وصححه العلامة ابن عثيمين كما في "مجموع فتاواه" (٢٤٧/١١).

(٣) إباحة صيد الكلب المعلم.

أجاب عنه الشوكاني، فقال: إنَّ إباحة الأكل مما أمسكن لا تنافي وجوب تطهير ما تنجس من الصيد، وعدم الأمر؛ للاكتفاء بما في أدلة تطهير النجس من العموم، ولو سلم؛ فغايتة الترخيص في الصيد بخصوصه. اهـ "النيل" (١/٦٩-٧٠).

(٤) قولهم: إنَّ الأمر بالغسل للتعبد.

أجاب عنه الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (١/٥٢)، فقال: وأجيب عنه بأنَّ أصل الحكم الذي هو الأمر بالغسل معقول المعنى، ممكن التعليل، بأنه للنجاسة، والتعبد إنما هو في العدد فقط.

قال أبو عبد الله سدد الله الله: الثلاثة المذاهب قوية، وأقواها - والله أعلم - هو المذهب الأول.

**وأما الرد على أدلة المذهب الثاني:**

(١) فقياسهم عَرَقَ البدن على عرق الفم - وهو اللعاب - لا يلزم منه نجاسة ظاهره، وهو الشعر، وإنما غاية ذلك أن يدل على نجاسة باطنه، وما ظهر من جلده إذا كان عليه رطوبة.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/٦١٨): وأما إلحاق الشعر بالريق

فلا يمكن؛ لأنَّ الريق متحلل من باطن الكلب، بخلاف الشعر؛ فإنه نابت على ظهره. اهـ

(٢) وأما حديث ميمونة، فنَضَحَ النبي صلوات الله عليه وآله ليس بصريح على أنه فعل ذلك من أجل نجاسة شعره، بل يحتمل أنه رأى في الأرض رطوبة قد مسّت جلد الكلب، أو حصل عرق منه

لا صلة بالأرض



وانظر: "شرح المذهب" (٥٦٧/٢)، "سبل السلام" (٥٢/١)، "شرح مسلم" (١٨٧/٣)، "شرح العمدة" لابن الملقن (٢٩٥/١)، "توضيح الأحكام" (١٣٧/١)، "فتح الباري" (٣٦٥-٣٦٢/١) (١٧٢)، "مجموع الفتاوى" (٦١٦/٢١) - (٥٣٠/٢١)، "الإنصاف" (٢٩٤/١)، "الأوسط" (٣٠٧/١)، "التمهيد" (٢٠٦/٢)، "الاختيارات الفقهية" (ص ٢٢).

مسألة [٢]: هل الحكم السابق مخصوص في كلب دون كلب.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الحكم السابق عام في جميع الكلاب، لا فرق في ذلك بين المأذون في اقتنائه، وما لا يجوز اقتناؤه، ولا بين البدوي، والحضري؛ لعموم الأدلة المتقدمة.

✽ وذهب مالك في رواية عنه إلى عدم وجوب الغسل فيما يجوز اقتناؤه.

والصحيح قول الجمهور، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين رحمته الله.

انظر: "الفتح" (١٧٢)، "شرح مسلم" (١٨٨/٣)، "شرح العمدة" لابن الملقن (٣٠٤/١)، "توضيح الأحكام" (١٣٦/١).

مسألة [٣]: حكم الغسل سبع مرات.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب غسل الإناء سبع مرات، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، واستدلوا بحديث الباب.

✽ وأما الحنفية، فلم يقولوا بوجوب السبع، واستدل لهم بأمور:

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الدارقطني (٦٥/١)، مرفوعاً في الكلب يبلغ في الإناء، أنه يغسل ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً، وهذا الحديث ضعيفٌ باتفاق الحفاظ؛ فإن في إسناده: عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك.

ومما استدلل لهم به: أن أبا هريرة - وهو رواي الحديث - أفتي بثلاث غسلات، فثبت بذلك نسخ السبع، والعبرة بما رأى الراوي، لا بما رواه.

وأجيب عن هذا: بأن الصحيح عند جمهور العلماء، والأصوليين أن العبرة بما روى

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "فتح الباري" (١٧٢): وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع، لا وجوبها، أو كان نسي ما رواه، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ، وأيضاً فقد ثبت أنه أفتى بالغسل سبعاً، ورواية من روى موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد، ومن حيث النظر، أما النظر فظاهراً، وأما الإسناد فالموافقة وردت من طريق: حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عنه، وهذا من أصح الأسانيد، وأما المخالفة، فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عنه، وهو دون الأول في القوة بكثير. اهـ

(٢) ومما استدل لهم به: أن العذرة أشد نجاسة من سؤر الكلب، ولم يقيد بالسبع، فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٣٦٣/١): وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم، وبأنه قياس في مقابلة النص، وهو فاسد الاعتبار. اهـ

وانظر: "شرح العمدة" لابن الملتن (٣٠١/١)، و"شرح النووي" (١٨٨/٣)، و"شرح المذهب" (٥٨٦/٢)، و"نيل الأوطار" (٦٨/١)، و"سبل السلام" (٥٢/١).

### مسألة [٤]: حكم الترتيب.

ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب الترتيب، واستدلوا بحديث الباب، وقد خالف الحنفية، فلم يقولوا بوجوب الترتيب قياساً على بقية النجاسات، ووافقهم ههنا المالكية، فلم يقولوا بالترتيب؛ لأنه لم يقع في رواية مالك، قال القرافي -وهو مالكي المذهب-: قد صحت فيه الأحاديث؛ فالعجب منهم كيف لم يقولوا بذلك!

ومنهم من لم يقل بالترتيب؛ لاضطراب الروايات فيه -كذا زعم- وقد تقدم أن الروايات

انظر: "نيل الأوطار" (١/٧٣)، "شرح مسلم" (٣/١٨٨)، "سبل السلام" (١/٥٢)، "توضيح الأحكام" (١/١٣٦).

### مسألة [٥]: موقع الترتيب.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٧٩)، بعد أن ذكر اختلاف الروايات: وفيها دليل على أن التقييد بالأولى، وبغيرها ليس على الاشتراط، بل المراد إحداهن، وأما رواية: «وعفروه الثامنة بالتراب»، فمذهبننا، ومذهب الجماهير أن المراد: اغسلوه سبعا، واحدة منهن بالتراب، مع الماء، فكأن التراب قائم مقام غسلة، فسميت غسلة لهذا، والله أعلم. انتهى

قال أبو عبد الله -عفا الله عنه-: تقدم أن الراجح من الروايات هي رواية: «أولاهن»، فالأولى أن يجعل الترتيب في الأولى، ولكنه ليس على الاشتراط فيما يظهر، كما قال النووي؛ لحديث عبد الله بن مغفل في "صحيح مسلم" (٢٨٠)، أن النبي ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحركم فاغسلوه سبعا، وعفروه الثامنة بالتراب»، ولكن تأويل النووي لرواية: «وعفروه الثامنة بالتراب»، فيه نوع من التكلف، والتعسف.

وقد أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد، فقال في "شرح العمدة" (١/٢٩): إنه قال بها الحسن البصري، وقيل: لم يقل بها غيره، ولعله يراد بذلك من المتقدمين، والحديث قوي فيها، ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه.

قال ابن الصلق رحمته الله في "شرح العمدة" (١/٣١٣-٣١٤) بعد قول ابن دقيق العيد (من المتقدمين)، قال: أي لأنه رواية عن مالك، وأحمد بن حنبل. اهـ

**قلت:** القائل بأنه لم يقل بها غير الحسن هو ابن عبد البر كما في "التمهيد" (٢/٢٠٥).

قال الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (١/٥٤): قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها، وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز، كل ذلك محاماة على المذهب،

وانظر: "الفتح" (١٧٢)، و"النيل" (٧٣/١)، و"شرح العمدة" لابن الملحق (٣١٤/١)، و"شرح مسلم" (١٨٨/١).

### مسألة [٦]: كيفية إضافة التراب.

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/٥٢-٥٣): ومن أوجهه -يعني التراب- قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء. انتهى.

ولا يكفي ذر التراب على المحل دون خلطه بالماء؛ لظاهر حديث الباب، وكذا حديث عبد الله بن مغفل: «وعفوه الثامنة بالتراب»، والتعفير هو: التمريغ، ومعناه: مرّغوه بالتراب، أي: اغسلوه بالتراب.

انظر: "شرح المذهب" (٥٨٦-٥٨٧/٢)، و"شرح العمدة" لابن الملحق (٣١٥-٣١٦/١)، و"شرح مسلم" (١٨٩/٣).

### مسألة [٧]: هل يقوم الصابون، والأشنان مقام التراب.

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (٢٧٩): ولا يقوم الصابون، والأشنان مقام التراب على الأصح، وكذلك ما أشبهها. اهـ

قال ابن حقيق العبد رحمه الله في "إحكام الأحكام" (١/٣١): قوله: «بالتراب» يقتضي تعيينه، وفي مذهب الشافعي رحمه الله قول، أو وجه: أن الصابون، والأشنان، والغسلة الثامنة، يقوم مقام التراب، بناء على أن المقصود بالتراب زيادة التنظيف، وأن الصابون، والأشنان يقومان مقامه في ذلك، وهذا عندنا ضعيف؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين احتمل معنى يختص بذلك الشيء، لم يجز إلغاء النص، وإطراح خصوص المعين فيه.

قال عبد الله البسام رحمه الله في "توضيح الأحكام" (١/١٣٥): يتعين التراب، ولا يجوز غيره من المزيلات؛ لأمر:

(٢) ظهر في البحوث العلمية أنه يحصل من التراب خاصّة إنقاء لهذه النجاسة ما لا يحصل من غيره.

(٣) أن التراب هو مورد النص في الحديث؛ فالواجب التقيد بالنص، ولو قام غيره مقامه؛ لجاء نص يشمله ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

### مسألة [٨]: ما الحكم إذا تعدد الولوغ.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٧٩): ولو ولغ كلبان، أو كلب واحد مرات في إناء، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح: أنه يكفي للجميع سبع مرات، والثاني: يجب لكل ولغة سبع، والثالث: يكفي لولغات الكلب الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع. انتهى.

**قلت:** الذي صححه النووي رحمته الله هو الصحيح، وذلك كما لو ولغ الكلب مرة واحدة في الإناء، وأطال الولوغ فيه. وانظر: "شرح العمدة" لابن الملقن (١/٣٠٧).

### مسألة [٩]: إذا ولغ الكلب في ماء ليس في إناء.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (١٧٢): قوله: «في إناء أحدكم» مفهومه يخرج الماء المستنقع مثلاً، وبه قال الأوزاعي مطلقاً، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير. انتهى.

وقال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٧٩): ولو ولغ الكلب في ماء كثير بحيث لم ينقص عن قلتين لم ينجسه.

**قلت:** هذا مبني على مذهب الشافعية، والحنابلة، أن الماء إذا لم يبلغ القلتين ينجس بمجرد ورود النجاسة عليه، والصحيح كما تقدم أنه لا ينجس إلا بالتغير، والله أعلم.

### مسألة [١٠]: إذا لعق، أو لحس شيئاً جامداً.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المهذب" (٢/٥٨٧): لو ولغ الكلب في إناء فيه طعام

الفأرة تموت في السمن، ونحوه. قاله أصحابنا. انتهى

وانظر: "شرح مسلم" أيضًا (٣/١٨٩)، "مجموع الفتاوى" (٢١/٥٢٩-).

### مسألة [١١]: هل ينجس ما في الإناء تبعاً للإناء؟

ذهب المالكية إلى عدم نجاسته؛ لأنهم يقولون بطهارة لعبابه. ❀

وذهب الشافعية، والحنابلة إلى نجاسته؛ لأنهم يرون أن النجاسة إذا وردت على ❀

الماء القليل نجسته، وإن لم تغيره، والصواب أن الذي في الإناء لا ينجس؛ إلا إذا تغير.

انظر: "شرح العمدة" لابن الملقن (١/٣٠٤).

### مسألة [١٢]: هل يغسل الإناء بالماء الذي فيه.

❀ في المسألة قولان: فمن ذهب إلى أن العلة تعبدية محضة، أجاز غسل الإناء بالماء

الذي فيه، ومن ذهب إلى التعليل بالنجاسة لم ير غسل الإناء بالماء الذي فيه.

والقول الثاني هو الرَّاجح؛ لأن الماء مظنة للنجس؛ لقلته، ولأن الإناء لا يغسل إلا بإراقة

ما فيه، ولو جاز الغسل بالماء الذي فيه؛ لأمر بذلك النبي ﷺ، ولأن أبا هريرة رضي الله عنه وهو

راوي الحديث ثبت عنه بإسناد صحيح الأمر بإراقته. أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/٦٤)،

والله أعلم. وانظر: "شرح العمدة" لابن الملقن (١/٣٠٥).

### مسألة [١٣]: بقية أجزاء الكلب.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٧٩): واعلم أنه لا فرق عندنا بين ولوغ الكلب،

وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله، أو روثه، أو دمه، أو عرقه، أو شعره، أو لعبابه، أو عضو

من أعضائه شيئاً طاهراً في حال رطوبة أحدهما؛ وجب غسله سبع مرات، إحداهن بالتراب. اهـ

وعند الشافعية وجه: أنه يغسل مرة. ذكره في "شرح المذهب" (٢/٥٨٦)، وقال:

وهذا الوجه متجه، وقوي من حديث الدليل. اهـ

وهو مذهب الحنابلة أيضاً كما في "المغني" (١/٧٨).

حديث ميمونة المتقدم يدل على عدم التسبيح، والله أعلم.

### مسألة [١٤]: نجاسة غير لعاب الكلب هل تغسل سبعا؟

✽ ذهب أحمد، والحنابلة إلى التسبيح في بقية النجاسات قياسًا على نجاسة الكلب، واستدلوا بقول ابن عمر: أمرنا بغسل الأنجاس سبعا. وبقياسها على لعاب الكلب.

✽ وذهب الجمهور، وهو رواية عن أحمد، ووجه عند الحنابلة إلى عدم وجوب التعدد، والاقتصار على المكاثرة حتى تذهب النجاسة، ويدل على ذلك حديث أنس في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> في قصة بول الأعرابي في المسجد، فأمر النبي ﷺ بذنوب من ماء، فأهريق عليه، وحديث أسماء بنت أبي بكر في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>، أنها سألت النبي ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب؟ فقال النبي ﷺ: «تحتة ثم تقرصه، ثم تنضحه بالماء، ثم تصلي فيه».

وهذا القول هو الرَّاجح، وأما حديث ابن عمر، فقد قال العلامة الألباني رحمه الله في "الإرواء" (١/ ١٨٦-١٨٧): لم أجده. ثم قال: ولا أعلم حديثًا مرفوعًا، صحيحًا في الأمر بغسل النجاسة سبعا، اللهم إلا الإناء الذي ولغ فيه الكلب. اهـ

**قلت:** وأما قياسهم على لعاب الكلب فلا يصح؛ لأنَّ العدد والترتيب فيه تعبدى لا يقاس عليه. وانظر: "المغني" (١/ ٧٥-٧٦).

### مسألة [١٥]: هل غسل الإناء على الفور؟

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (١٧٢): قوله «فليغسله» يقتضي الفور، لكن حمله الجمهور على الندب، والاستحباب؛ إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء. اهـ، وانظر: "شرح العمدة" لابن الملقن (١/ ٣٠٨).

### مسألة [١٦]: إراقة ما في الإناء.

قال ابن الملقن رحمه الله في "شرح العمدة" (١/ ٣٠٧): لو لم يُرد استعمال الإناء، سُنت

إراقته على الأصح عند الشافعية، وقيل: يجب؛ لظاهر الرواية التي أسلفناها؛ لأن الأمر المطلق يقتضي الوجوب على المختار، وهو قول أكثر الفقهاء، والأول قاسه على سائر النجاسات؛ فإنه لا يجب إراقتها بلا خلاف.

**قلت:** تقدم بيان أن رواية: «فليرقه» شاذة، غير محفوظة، وعلى هذا فحكم ما في الإناء كحكم سائر النجاسات.

### مسألة [١٧]: لعاب الخنزير.

**قال النووي رحمته الله** في «شرح مسلم» (٢٧٩): وأما الخنزير فحكمه حكم الكلب في هذا كله، هذا مذهبنا، وذهب أكثر أهل العلم إلى أن الخنزير لا يفتقر إلى غسله سبعاً، وهو قول الشافعي، وهو قوي في الدليل. اهـ

**قلت:** هذا الحكم مبني على أن الخنزير نجس، وهو قول جمهور أهل العلم، وقد نقله بعضهم إجماعاً، ولا يصح؛ فإن مذهب مالك: طهارة الخنزير ما دام حيّاً، كما في «شرح المذهب» (٥٦٨/٢). وما ذهب إليه مالك هو الصحيح، وهو رواية عن أحمد كما في «الإنصاف» (٢٩٤/١)؛ لعدم وجود دليل صحيح، صريح على نجاسته، وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فإن قوله ﴿رِجْسٌ﴾ معناه: مستقذر، مستخبث، وليس بصريح في النجاسة، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحمر الأهلية: «إنها رجس»، وقد كانوا يركبونها ويمسونها، ولو كان المراد بـ ﴿رِجْسٌ﴾: النجس؛ لكان ذلك متجهاً للحم ك لحم الحمر، لا إلى الحيوان قبل موته، والأصل في الأشياء الطهارة، ولا يخرج عن ذلك إلا بدليل صحيح، صريح، والله أعلم.

وقد قال **النووي رحمته الله** في «شرح المذهب» (٥٦٨/٢): وليس لنا دليل واضح على نجاسة الخنزير في حياته.



٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم سؤر الهرة.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى طهارة سؤرها، واستدلوا بحديث أبي قتادة الذي الباب.

قال الترمذي رحمه الله - بعد إخراجه لحديث أبي قتادة -: وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم مثل: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، لم يروا بأساً بسؤر الهرة.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى كراهة سؤرها، وقال: إنه نجس. واستدل بما ورد عنه ﷺ أنه قال: «الهرّة سبع»، وبحديث ابن عمر، أَنَّ النبي ﷺ سئل عن الماء، وما ينوبه من السباع، والدواب؟ فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ»، وقد تقدم أَنَّ الحديث صحيح.

وأجيب عن الحديث الأول: بأنه ضعيف؛ في إسناده: عيسى بن المسيب، وقد أنكر عليه هذا الحديث، كما في «الميزان»، وعيسى ضعيف.

ومع ذلك فقد أجاب عن دليلهم الأول، والثاني الشوكاني، فقال: وأجيب بأنَّ حديث الباب مصرح بأنها ليست بنجس، فيخصص به عموم حديث السباع، بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السباع، وأما مجرد الحكم عليها بالسبعية، فلا يستلزم أنها نجس؛ إذ لا ملازمة بين النجاسة، والسبعية. انتهى.

(١) صحيح. أخرجه أبوداود (٧٥)، والنسائي (١/ ٥٥، ١٧٨)، والترمذي (٩٢)، وابن ماجه (٣٦٧)، وابن خزيمة (١٠٤) وفي إسناده حميدة بنت عبيد وهي مجهولة الحال. ولكن للحديث إسناده آخر صحيح في

قال ابن عبد البر رحمه الله في "التمهيد" (٣٢٥ / ١): لا أعلم لمن كره سور الهرة حجة أحسن من أنه لم يبلغه حديث أبي قتادة، وبلغه حديث أبي هريرة في الكلب، فقام الهرة على الكلب، وقد فرقت السنة بين الهرة والكلب في باب التعبد. انتهى.

**قلت:** وقد صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما عند عبد الرزاق (٩٨ / ١)، وأبي عبيد (٢١٦)، وغيرهما أنه كره سور الحمار، والكلب، والهرة.

وصحَّ أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه عند عبد الرزاق (٩٩ / ١)، وأبي عبيد (٢١٧)، وغيرهما أنه قال: يغسل منه مرة. وجاء ذلك عن الحسن، وابن سيرين، كما في كتاب "الطهور" (٢٨٠-٢٨١).

قال أبو عبيد رحمه الله في كتاب "الطهور": وليس يصح عن واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه كراهة، إنما كان ذلك يروى عن أبي هريرة، وابن عمر، ثم جاء عنهما جميعًا خلاف ذلك من الرخصة. اهـ.

**تنبيه:** إذا أكلت الهرة نجاسة؛ فلا يحكم بطهارة سورها مع بقاء تلك النجاسة في فمها، ولكن الحكم بالنجاسة لتلك العين، لا لفمها؛ فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس. "السبل" (٥٥ / ١).

## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: سُورُ السَّبَاعِ.

قال ابن الأثير رحمته الله في "النهاية" (٣٣٧ / ٢): هو ما يفترس الحيوان، ويأكله قهراً، وقسراً، كالأسد، والذئب، والنمر، ونحوها. اهـ.

قال أبو عبيد رحمته الله في كتاب "الطهور" (ص ٢٨٦): وقد اختلف الناس في ذلك، فكان مالك بن أنس، ومن وافقه من أهل الحجاز لا يرون بسورها بأَسًا، وأما سفيان، وأهل العراق من أصحاب الرأي؛ فإنهم يكرهون ذلك، ولكل واحد من الفريقين حجة، فمذهب الكارهين - فيما أحسب - ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن أكل لحومها، فأوا أنها أنجاس لذلك، ثم ذكر أنهم أيضاً ربما قاسوه على سور الكلاب، وذكر أن حجة المترخصين قياسها على سور الهرة. انتهى بتصرف.

وقد قال بقول مالك: الحسن، وعطاء، والزهري، ويحيى الأنصاري، وربيعة، وأبو الزناد، والشافعي، وابن المنذر، وغيرهم.

**وقد استدلوأ بأدلة ضعيفة، أذكراها للتنبيه عليها، منها:**

(١) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الحياض التي بين مكة، والمدينة، تردها السباع، والكلاب، والحمير، وعن الطهارة فيها؟ فقال: «لها ما حملت في بطونها، ولنا ما غبر طهور»، وإسناده ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٥١٩)، والدارقطني (٣١ / ١)، والبيهقي (٢٥٨ / ١)، وفي إسناده: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقد أجمعوا على ضعفه.

(٢) حديث جابر رضي الله عنه، أنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم أنتوضأ بما أفصلت الحُمُر؟ قال: «نعم، وبما أفصلت السباع كالأه» أخرجه الشافعي، كافي (١ / ١٠١)، (٢٢ / ١)، وفي الزناد، اهـ.

ابن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهو متروك. وله إسناد آخر عند الشافعي في «الأم» (٦/١)، وفي إسناده: إبراهيم بن أبي يحيى، وهو كذاب، وقد قال بقول سفيان، وأهل الرأي: أحمد، والحنابلة، وأقوى ما استدلوأ به هو حديث القلتين.

وقد أجاب عنه الشوكاني في «النيل» (٧٢/١)، فقال: ويمكن حمل حديث القلتين المتقدم على أنه إنما كان كذلك؛ لأن ورودها على الماء مظنة لإلقائها الأبوال، والأزبال عليه. اهـ. **قلت:** وكذا فإنها تأكل النجاسات، والميتة، فربما سقط منها في الماء أثناء شربها، وكذا فإن من السباع الكلب، ولعابه نجس.

والرَّاجح - والله أعلم - هو مذهب مالك، والشافعي، ومن معها؛ لأن الأصل في الأشياء الطهارة، ولا يحكم بنجاستها إلا بدليل صحيح، صريح. وانظر: «المغني» (١/٦٦-٦٧).  
**مسألة [٢]: سؤر الحمار، والبغل.**

✽ اختلف في هذه المسألة كالاختلاف السابق؛ إلا أن أحمد في هذه المسألة له رواية بطهارة سؤرها.

واستدل القائلون بنجاسة سؤرها بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحمر الأهلية يوم خيبر، وقال: «إنها رجس» متفق عليه.<sup>(١)</sup>

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/٦٨): والصحيح عندي طهارة البغل، والحمار؛ لأن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم كان يركبها، وتُرْكَب في زمنه، وفي عصر الصحابة، فلو كان نجسًا؛ لبَيَّن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم ذلك، ولأنها مما لا يمكن التحرز منها لمقتنيهما، فأشبهه السنور، وقول النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم في الحمر: «إنها رجس»، أراد أنها محرمة، كقوله تعالى في الخمر، والميسر، والأنصاب، والأزلام ﴿رَجَسَ﴾، ويحتمل أنه أراد لحمها الذي كان في قدرهم؛ فإنه نجس؛ لأن ذبح ما لا يحل أكله لا يطهره. انتهى.

مسألة [٣]: سؤر ما يؤكل لحمه.

قال أبو بكر بن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (٢٩٩/١): أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم أن سؤر ما يؤكل لحمه طاهرٌ، يجوز شربه، والتطهر به. انتهى.

مسألة [٤]: سؤر الخيل.

قال أبو عبيد رحمته الله في «الطهور» (ص ٢٩١): الأمر فيها سهل؛ لأنَّ أهل العراق يرخصون أكل لحمها. اهـ.

**قلت:** الخيل مباحة الأكل عند الجمهور، خلافاً للحنفية، والمالكية، فعلى هذا فهي تدخل في المسألة السابقة.

قال ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (٣١٣/١): وكان ابن عمر<sup>(١)</sup>، والحسن، وابن سيرين، والحكم، وحماد لا يرون بسؤر الفرس بأساً. انتهى.

١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَنَاهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ؛ فَأَهْرِيْقَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (١)

قوله: جاء أعرابي.

قال ابن الملقن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "شرح العمدة" (١/٦٩٣): لم أرَ أحدًا ممن تكلم على المبهات سَمَاهُ، وقد ظفرت به بحمد الله ومَنَّهُ في "معركة الصحابة" لأبي موسى الأصبهاني؛ فإنه روى من حديث سليمان بن يسار، قال: اطلع ذو الخويصرة اليماني، وكان رجلاً جافياً...، فذكره. قلت: هو مرسل، والسند إلى سليمان لم يذكره للنظر في حاله؛ فعلى هذا فهو ضعيف، ولا يثبت تسمية هذا الأعرابي، ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال في "الفتح" (حديث: ٢٢٠): هو مرسل، وفي إسناده أيضاً مبهم، بين محمد بن إسحاق، وبين محمد بن عمرو بن عطاء. اهـ فهذه علة أخرى مع علة الإرسال.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: بول الآدمي.

قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "شرح المذهب" (٢/٥٤٨): فأما بول الآدمي الكبير؛ فنجس بإجماع المسلمين، نقل فيه الإجماع ابن المنذر، وأصحابنا، وغيرهم، ودليله الأحاديث السابقة - وقد كان ذكر منها حديث الأعرابي - مع الإجماع.

وأما بول الصبي الذي لم يطعم؛ فنجس عندنا، وعند العلماء كافة، وحكى العبدري، وصاحب "البيان" عن داود أنه قال: هو طاهر، دليلنا عموم الأحاديث، والقياس على الكبير، وثبت أن النبي ﷺ نَضَحَ ثوبه من بول الصبي، وأمر بالنضح منه، فلو لم يكن نجساً لم ينضح. انتهى. وانظر: "سبل السلام" (١/٥٦)، و"نيل الأوطار" (١/٨١)، و"شرح مسلم" (٣/١٩٤).

ومما يدل على نجاسة البول حديث ابن عباس رضي الله عنهما في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أن النبي صلى الله عليه وآله مرَّ بقبرين يعذبان، فقال في أحدهما: «كان لا يستتر من بوله»، وحديث: «استنزها من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه» <sup>(٢)</sup>.

### مسألة [٢]: غائط الأدمي.

نقل النووي الإجماع على نجاسته في "شرح المذهب" (٥٤٩/٢)، وقال: ولا فرق بين غائط الصغير، والكبير بالإجماع. انتهى.

### مسألة [٣]: هل يتعين الماء لتطهير الأرض.

✽ استدل جمهور العلماء بحديث الباب على أنه يتعين لتطهير الأرض أن يكون بالماء، وقالوا: لو كان يحصل التطهير بالجفاف؛ لما حصل التكليف بطلب الماء.

✽ وذهب أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبو يوسف إلى أن النجاسة إذا أزيلت بالشمس، أو الريح، حتى ذهب أثرها، صار المحل الذي وقعت فيه النجاسة طاهراً. وهو قول للشافعي، وقول لمالك، وقول في مذهب أحمد.

✽ ورجح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٤٨٠/٢١)، وأبو البركات ابن تيمية، وابن القيم كما في "إغاثة اللهفان" (١٧٢/١).

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤٧٥/٢١): الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ النَّجَاسَةَ مَتَى زَالَتْ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ؛ زَالَ حُكْمُهَا؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثَبَتَ بِعِلَّةٍ زَالَ بِزَوَالِهَا، لَكِنْ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ الْأَمْوَالِ، كَمَا لَا يَجُوزُ الاسْتِنْجَاءُ بِهَا.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح المتع" (٣٦٢/١): وهذا هو الصواب لما يلي:

٢١  
(١) أنَّ النجاسة عين خبيثة، نجاستها بذاتها، إذا زالت عاد الشيء إلى طهارته.

(٢) أنَّ إزالة النجاسة ليس من باب المأمور، بل من باب اجتناب المحذور، فإذا حصل بأي سبب كان، زال الحكم، ولهذا لا يشترط لإزالة النجاسة نية، فلو نزل المطر على الأرض المتنجسة، وزالت النجاسة طهرت، والجواب على ما استدل به الحنابلة: أنه لا ينكر أنَّ الماء طهور، وأنه أيسر شيء تطهر به الأشياء، لكن إثبات كونه مطهرًا لا يمنع أن يكون غيره مطهرًا، وأما بالنسبة لحديث أنس، وأمر النبي ﷺ بأن يصب عليه الماء فلاجل المبادرة بتطهيره؛ لأن الشمس لا تأتي عليه مباشرة حتى تطهره، بل يحتاج ذلك إلى أيام، والماء يطهره في الحال، والمسجد يحتاج إلى المبادرة بتطهيره؛ لأنه مصلى الناس. انتهى.

وانظر: "السبل" (٥٦/١)، و"النيل" (٨١/١)، و"الفتح" (٢٢١)، و"شرح العمدة" لابن الملتن (٦٩٧/١)، "مجموع الفتاوى" (٣٢٢/٢١).

**مسألة [٤]: هل يشترط حفر الأرض، وإلقاء التراب عند تطهيرها.**

✽ ذهب الحنفية إلى اشتراط ذلك، إذا كانت الأرض صلبة، واستدل لهم بما أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٨١) بإسناد صحيح إلى عبد الله بن معقل، عن النبي ﷺ، أنه قال: «خذوا ما بال عليه من التراب، فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماءً»، لكن قال أبو داود: هو مرسل، ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ.

**قلت:** وقد جاء الأمر بالحفر من حديث ابن مسعود، ووائله بن الأسقع، وأنس بن مالك، وكلها منكورة، لا يصح منها شيء. انظر: "التلخيص" (٥٩/١-٦٠).

✽ وذهب الجمهور إلى عدم اشتراط الحفر، بل يكفي نضح الماء عليه، سواء كانت الأرض رخوة، أو صلبة، واستدلوا بحديث الباب، وهو الصحيح، والله أعلم.



قال الحافظ ابن حجر رحمته الله - في شرحه لحديث الأعرابي -: وفيه أنَّ غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة، ويلتحق به غير الواقعة؛ لأنَّ البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة، فإذا لم يثبت أنَّ التراب نقل، وعلمنا أنَّ المقصود التطهير، تعين الحكم بطهارة البلة، وإذا كانت طاهرة، فالمنفصلة أيضًا مثلها؛ لعدم الفارق. انتهى "الفتح" (٢٢١).

قلت: في هذه المسألة ثلاثة أوجه عند الشافعية، والحنابلة، والراجح ما ذكره الحافظ رحمته الله، لكن محل هذا الخلاف فيما إذا انفصلت غير متغيرة، أما إذا انفصلت متغيرة؛ فهي نجسة بالإجماع، نقل الإجماع النووي في "شرح مسلم" (٣/١٩٤)، وابن قدامة في "المغني" (٢/٥٠٣-٥٠٤).

## مَسَائِلُ مُلْحَقَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ

مسألة [١]: أبقوال، وأرواث الءلواناء.

❁ في هءه المسألة ثلاثة مءاهب:

المذهب الأول: طهارة بول، وأرواث الءلواناء الاءل يؤكل لحمها دون غيرها، وهو قول: عطاء، والنءعي، والثوري، وأءمء، ومالك، كما في "المءني" (٢/٤٩٢)، و"المءموء" (٢/٥٤٩)، ورجحه شلخ الإسلام ابن ءلمة رءالله كما في "مءموء الفتاوى" (٢١/٥٤١ - وما بعءها)، واستءلوا بما يلل:

(١) ءءلء أنس رءالله في "الصءللءن": <sup>(١)</sup> : أن النبل رءالله أمر العرنلن أن ىشربوا من أبوالها، وألبانها.

(٢) ءءلء ءابر بن سمرءة في "صءللء مسلم" (٣٦٠): أن النبل رءالله سئل: أىصلل في مرابض الغنم؟ فقال: "نعء".

(٣) طواف النبل رءالله بالبللء الءرام على بعئر كما في "الصءللءن" مع إمكن أن ىبول البعئر، وكذا الءمام ملازمٌ للمسءء الءرام، فلو كان ذرقه نءسًا؛ لأمر الناس بإزالءه، وءطهیره، قال ءعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَئِئَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الءء: ٢٦].

(٤) الأصل في الأشياء الطهارة، ولا لءكم بنءاسءه إلا بءللل.

(٥) واستءلوا بءءلء: «لا بأس ىبول ما يؤكل لحمه»، وهو ءءلء ضءلءٌ ءءًا، ءاء من ءءلء ءابر بن عبء الله، والبراء بن عازب، أءرجهاما الءارقءنل (١/١٢٨)، وفل إسانء الأول: عمرو بن الءصلن، وهو مءروء، وىءل بن العلاء، وهو كذاب، وفل إسانء الءانى: سوار بن مصعب، وهو مءروء.

**المذهب الثاني:** نجاسة بول، وأرواث جميع الحيوانات، ما أُكِل، وما لم يؤكل، وهو مذهب الشافعي، وأبي ثور، والحنفية، ورواية عن أحمد، ورجحه ابن حزم، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه»، ويقولون: «وأما أحدهما؛ فكان لا يستنزه من البول»، فقالوا: كلمة «البول» تعم جميع الأبوال.

**وأجيب:** بأنَّ (أل) عهدية، والمراد به: بول الآدمي. ويؤيده أنَّ في بعض روايات الحديث الثاني «من بوله».

واستدلوا بالقياس على الآدمي؛ فإنَّ مأكوله، ومشروبه يصير نجسًا، مع أنَّ أكله أطيب من أكل الحيوانات، وهذا القياس معارض للنصوص؛ فهو فاسد الاعتبار.

**المذهب الثالث:** طهارة جميع الأبوال، والأرواث، عدا بول، وغائط الآدمي، وهو قول الشعبي، والنخعي، وحكاه الإسماعيلي وغيره عن ابن وهب، وهو قول الظاهرية عدا ابن حزم، ورجحه الشوكاني.

**قال الشوكاني في «النيل» (١/ ٩٢):** والظاهر طهارة الأبوال، والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه، تمسكًا بالأصل، واستصحابًا للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعي، ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل، والبراءة، فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنهما، ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلًا لذلك.

**ثم قال:** و الذي يتحتم القول به في الأبوال، والأزبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي، وزبله. انتهى.

**قلت:** وهذا القول قد استدل له أيضًا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما في «البخاري»، قال: كانت الكلاب تبول، وتقبل، وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك.

والراجح في هذه المسألة هو المذهب الأول؛ لعموم حديث: «استنزها من البول»،  
وُحُصَّ منه ما يؤكل لحمه بالأدلة المتقدمة؛ ولأنَّ الإنسان كَرَّمَهُ اللهُ على الحيوانات، وبوله،  
وغائطه نجس، فكذلك الحيوانات أبوالها، وأرواثها نجسة؛ إلا ما خُصَّ بدليل كالحيوانات  
التي يؤكل لحمها كما تقدم، والله أعلم.

وانظر: «المحلّى» (١٣٧)، «المجموع» (٥٤٩/٢)، «مجموع الفتاوى» (٥٤١/٢١-).

١١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطَّحَالُ<sup>(١)</sup> وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ميته الحوت، والجراد.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢ / ٥٦١): أما حكم المسألة، فالسمك والجراد إذا ماتا طاهران بالنصوص، والإجماع، قال الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَكُمْ أَكْلًا لَّحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»، وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد.<sup>(٣)</sup> وسواءً عندنا

(١) الطحال على وزن كتاب: قال في لسان العرب: لحمه سوداء عريضة في بطن الإنسان وغيره عن اليسار لازقة بالجنب.

وقال صاحب "توضيح الأحكام": هو عضو يقع بين المعدة والحجاب الحاجز في يسار البطن وظيفته تكوين الدم، وإتلاف القديم من كرياتته.

(٢) ضعيف، وصح موقوفاً، وله حكم الرفع. أخرجه أحمد (٢ / ٩٧)، وابن ماجه (٣٣١٤) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر به.

وإسناده ضعيف؛ لضعف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم. وقد تابعه أخواه أسامة وعبدالله، وكلاهما ضعيف، وعبدالله أحسن حالاً.

وخالفهم جميعاً سليمان بن بلال فرواه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفاً. ورجح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي.

انظر "التلخيص الخبير" (١ / ٣٥)، و"سنن البيهقي" (١ / ٢٥٤) (٧ / ١٠). وهو مع وقفه له حكم

الذي، لأن التلخيص الخبير لا يثبت له الحكم.

الذي مات بالاصطياد، أو حتف نفسه، والطافي من السمك وغير الطافي رواه البخاري، ومسلم<sup>(١)</sup>، وسواء قُطِع رأس الجراد، أم لا، وكذا باقي ميتات البحر، إذا قلنا بالأصح في الجميع، أنها حلال، فميتها طاهرة. اهـ

قال عبد الله بن مسعود في "توضيح الأحكام" (١/١٤٦): الحديث دليل على أنَّ السمك، والجراد إذا ماتا في ماء؛ فإنه لا ينجسه، قليلاً كان الماء، أو كثيراً، ولو تغير طعمه، أو لونه، أو ريحه؛ فإنه لم يتغير بنجاسة، وإنما تغير بشيء طاهر، وهذا وجه سياق الحديث في باب المياه. انتهى.

مسألة [٢]: حكم الطحال، والكبد.

يدل حديث الباب على طهارتهما؛ لأنه أحل أكلهما، ولو كانا نجسين لما أحل أكلهما، وقد نقل النووي في "شرح المذهب" (٢/٥٦٠) الإجماع على طهارتهما.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: ميتة غير الجراد، والحوث، والأدمي.

نقل النووي في "شرح المذهب" (٥٦٢/٢) الإجماع على نجاستها.

**قلت:** ويدل عليه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ؛ فَقَدْ طَهَّرَ»<sup>(١)</sup>، وجلد الميتة هو جزء منها، وقوله: «فقد طَهَّرَ» يدل على أنه نجس، والله أعلم.

مسألة [٢]: ميتة الأدمي.

أما ميتة المسلم، فقد قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح مسلم" (٣٧١): فأما الحي؛ فظاهر بإجماع المسلمين.

**ثم قال:** وأما الميت، ففيه خلاف للعلماء، وللشافعي فيه قولان، الصحيح منها: أنه طاهر. اهـ

وما صححه الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصحيح، وهو مذهب أحمد، ومالك، وداود، كما في "شرح المذهب" (٥٦٣/٢)، ويدل عليه عموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ».

وخالف أبو حنيفة، فقال: ينجس. وهو رواية عن أحمد، ومالك، وقول للشافعي، ومما استدلوا به: أن زنجياً سقط في بئر زمزم، فمات، فأمر ابن الزبير، وابن عباس أن ينزع الماء منها. وقد أنكر النووي هذه القصة في "المجموع" (١١٦/١)، وقال: إِنَّ هَذَا الَّذِي زَعَمُوهُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

قال الشافعي: لقيت جماعة من شيوخ مكة، فسألتهم عن هذا، فقالوا: ما سمعنا هذا.

وروى البيهقي وغيره عن سفيان بن عيينة إمام أهل مكة، قال: أنا بمكة منذ سبعين سنة،

لم أرَ أحداً، لا صغيراً، ولا كبيراً يعرف حديث الزُّنْجِيِّ الذي يقولونه، وما سمعت أحداً

يقول: نزحت زمزم.

والقول الأول هو الراجح، وقد رجحه البخاري في "صحيحه"، وقد صح عن ابن عباس أنه قال: المسلم لا ينجس حيًّا، ولا ميتًا.

وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه حنط ابنًا لسعيد بن زيد، وقال سعد بن أبي وقاص: لو كان نجسًا ما مسسته.

وهذه الآثار علقها البخاري في "صحيحه"، وهي صحيحة.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (١٢٥٣): وقيل تعلق هذا الأثر، وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أنَّ المؤمن لا ينجس بالموت، وأنَّ غسله إنما هو للتعبد؛ لأنه لو كان نجسًا لم يطهره الماء، والسدر، ولا الماء وحده. اهـ.

وأما الكافر، فقد قال ابن الملقن في "شرح العمدة" (١٨/٢): وأما الكافر؛ فحكمه في الطهارة، والنجاسة حكم المسلم، هذا مذهبنا، ومذهب الجماهير من السلف، والخلف.

**قلت:** ويدل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم ربط ثيابه بن أثال في المسجد قبل أن يسلم. وحديث عمران بن حصين في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>: أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم استعمل مزادة امرأة مشركة هو، وأصحابه.

وكذلك إباحة ذبائح أهل الكتاب، وإباحة نسائهم في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وقد خالف في هذه المسألة بعض الظاهرية، فقالوا: إنَّ المشرك نجس العين، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].



والجواب على هذا الاستدلال: بأن النجاسة ههنا محمولة على النجاسة المعنوية، وهو خُبْتُ، ونجاسة معتقده، جمعاً بين هذا الدليل، وبين الأدلة المتقدمة، واستدلوا بقوله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»<sup>(١)</sup>، وقالوا: مفهومه أَنَّ الكافر ينجس.

وأجيب عن ذلك: بأنَّ المراد بالحديث أَنَّ المؤمن طاهر الأعضاء؛ لاعتياده مجانية النجاسة، بخلاف المشرك؛ لعدم تحفظه عن النجاسة.

واستدلوا بمرسل الحسن، أَنَّ وفد ثقيف لما أتوا النبي ﷺ ضُربت لهم قبة في مؤخرة المسجد؛ لينظروا إلى صلاة المسلمين، فقال الصحابة: يا رسول الله، أتنزلهم المسجد، وهم مشركون؟ فقال: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَنْجَسُ، إِنَّمَا يَنْجَسُ ابْنُ آدَمَ». أخرج عبد الرزاق (١٦٢٠)، وأبو داود في «المراسيل» (١٧)، وإسناده صحيح إلى الحسن، ولكن مراسيل الحسن ضعيفة، من أضعف المراسيل كما جزم بذلك الذهبي في «الموقظة».

واستدلوا بأمر النبي ﷺ بغسل آنية المشركين، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

وأجاب عنه الشوكاني في «السيل» (٣٦ / ١)، فقال: المراد بأمر النبي ﷺ بالغسل أن يزيلوا منها أثر ما يحرم أكله، وشربه، ولا ملازمة بين التحريم، والنجاسة. وأما حكم ميتة الكافر؛ فقيل: إِنَّ مفهوم حديث: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ» يدل على نجاسته في حال موته.

ولا يُعلم دليل يعارض هذا المفهوم؛ فلذلك فميتة الكافر تعتبر نجسة، وقد نقل القرطبي في «المفهم» (٦٢٩ / ٢) عن بعض المتأخرين أنه نقل الاتفاق على نجاسة الكافر الميت. وهذا الاتفاق ليس بصحيح؛ فالأشهر في مذهب الحنابلة كما في «الإنصاف» (٣١٨ / ١)،

وكذا في مذهب الشافعية كما في "المجموع" (٢/ ٥٦٢) القول بطهارته كالمسلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "الاختيارات" (ص ٢٢): ولا ينجس آدمي

بالموت، وهو ظاهر مذهب أحمد، والشافعي، وأصح القولين في مذهب مالك. اهـ

**قلت:** ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقد أمر النبي ﷺ علياً أن يدفن والده، وأمر النبي ﷺ بقتل المشركين يوم بدر، فسحبوا إلى طوي من أطواء بدر، ولو كانوا نجسين؛ لأمر بعدم مباشرة أجسامهم، فالذي يظهر - والله أعلم - هو عدم نجاسة آدمي مطلقاً، وبالله التوفيق.

وانظر: "المحل" (١٣٩)، "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٥٥٥).

١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١)، وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ: «وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ». (٢)

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ميتة ما ليس له نفس سائلة.

استُبدِلَ بحديث الباب على أَنَّ ما ليس له نفس سائلة؛ فميتته طاهرة؛ لأنها لو كانت نجسة، ما أمر النبي ﷺ بغمسها في الشراب، وقد جاء في ذلك حديث صريح، ولكنه ضعيف، فأخرج الدارقطني، والبيهقي من حديث سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَا سَلْمَانَ، كُلُّ طَعَامٍ، وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ، فَمَاتَتْ فَهُوَ حَلَالٌ أَكَلَهُ، وَشَرَبَهُ، وَوَضَوْؤُهُ»، وهو حديث ضعيف جداً، فيه: علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وفيه: بقية بن الوليد، وقد تفرد به عن شيخه: سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وهو مجهول، وقد ضَعَّفَ أَيضًا.

قال الحافظ رحمه الله في «التلخيص» (٣٨/١): واتفق الحفاظ على أَنَّ رواية بقية عن المجهولين واهية.

**قلت:** واكتفى العلماء عن هذا الحديث الضعيف بحديث الباب.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٣٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٤٤) من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وإسناده ضعيف؛ لضعف ابن عجلان في روايته عن المقبري عن أبي هريرة، ضعفها يحيى القطان والنسائي. وتابعه إبراهيم بن الفضل عند أحمد (٤٤٣/٢) وهو متروك لا تنفع متابعتة.

قال ابن عبد البر رحمه الله في "الاستذكار" (١٢٢/٢ - ١٢٣): وقد يكون من الميتة ما ليس بنجس، وهو كل شيء ليس له دم سائل، مثل: الزنبور، والعقرب، والجعلان، والصَّرَّار، والخنفساء، وما أشبه ذلك، والأصل فيه حديث رسول الله ﷺ: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم...»، فذكر حديث الباب.

وقال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (٥٩/١): ثم عدي هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة، والزنبور، والعنكبوت، وأشباه ذلك؛ إذ الحكم يعم بعموم علته، ويتنفي بانتفاء سببه، فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقودًا فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس؛ لانتفاء علته. انتهى.

#### مسألة [٢]: حكم الطعام والشراب الذي وقع فيه الذباب.

قال ابن المنذر رحمه الله في "الأوسط" (٢٨٢-٢٨٣): وقال عوام أهل العلم: إن الماء لا يفسد بموت الذباب، والخنفساء، وما أشبه ذلك فيه، هذا قول مالك بن أنس، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وروى معنى هذا القول عن النخعي، والحسن، وعكرمة، وعطاء.

ثم قال: ولا أعلم أحدًا قال غير ما ذكرت؛ إلا الشافعي في أحد قوليه، والقول الذي يوافق السنة، وقول سائر أهل العلم أولى به. انتهى بتصرف.

قلت: وقال بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة ابن حزم رحمه الله في "المحلى" (١٣٦).

١٣- وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: العضو المنفصل من حيوان حي، غير السمك والجراد، والآدمي.  
قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٥٦٢/٢): العضو المنفصل من حيوان حي، كآلية الشاة، وسنام البعير، وذيل البقرة، واليد، وغير ذلك، نجس بالإجماع. - ثم استدل بحديث أبي واقد الذي في الباب - ثم قال: قال الترمذي: والعمل عليه عند أهل العلم. انتهى.  
ونقل الاتفاق أيضًا شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٩٨/٢١)، والواقع وجود خلاف شاذ كما في «الإنصاف» (٩٣/١).

مسألة [٢]: العضو المنفصل من السمك، والجراد، والآدمي.  
قال النووي رحمته الله: وأما العضو المبان من السمك، والجراد، والآدمي، كيدنه، ورجله، وظفره، ففيها كلها وجهان، أصحها طهارتها. اهـ «شرح المذهب» (٥٦٣/٢).  
وما صححه النووي رحمته الله هو الصحيح؛ لأن الحياة إذا فارقت السمك، أو الجراد، أو الآدمي؛ فإنه طاهر، فكذلك إذا فارقت بعضه؛ فإنه طاهر، وهو قول الحنابلة أيضًا.  
انظر: «الشرح الممتع» (٧٩/١)، و«غاية المرام» (٢٠٤-٢٠٥).

مسألة [٣]: إذا أُبَيِّنَ من الحيوان شعره، أو صوفه؟  
قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٢٤١/١): إذا جُرَّ شعر، أو صوف، أو وبر من مأكول اللحم؛ فهو طاهرٌ بنص القرآن، وإجماع الأمة.

(١) ضعيف. أخرجه أبوداود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي به. وعندهما: «فهى ميتة»، وإسناده ضعيف، لضعف

وقوله: (بنص القرآن) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠].

وقال أيضًا: وإذا جُزَّ الشعر، والصوف، والوبر، والريش من حيوان لا يؤكل، فاتفق أصحابنا على أنَّ له حكم شعر الميتة؛ لأنَّ ما أُبينَ من حي فهو ميت.

**قلت:** وللحنابلة رواية وافقوا فيها الشافعية، كما في "الإنصاف" (١/٩٣)، ولهم رواية بطهارته، ورواية أنَّ النجاسة من النجس، والطهارة من الطاهر.

**قلت:** والراجح هو طهارته؛ لأنَّ الشعر، والصوف لا تحله الحياة، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/٩٨)، ومثله على الصحيح أيضًا القرن، والظلف، والظفر؛ فإنها طاهرة، ورجح ذلك شيخ الإسلام أيضًا كما في "الفتاوى" (٢١/٩٧). وانظر: "المغني" (١/٩٩-١٠٠).

**مسألة [٤]:** شيئان مستثنيان من عموم الحديث المتقدم.

**قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله:** ولكن استثنى العلماء - رحمهم الله تعالى - مسألتين:

**الأولى:** الطريدة، وهي الصيد يطرده الجماعة، فلا يدركونه، فيذبحونه، لكنهم يضربونه بأسياقهم، أو خناجرهم، فهذا يُقَصُّ رجله، وهذا يقصُّ يده، وهذا يقصُّ رأسه، حتى يموت، وليس فيها دليل عن النبي ﷺ، إلا أنَّ ذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم.

**الثانية:** المسك وفأرته، ويكون من نوع من الغزلان، يسمى غزال المسك، يقال: إنهم إذا أرادوا استخراج المسك؛ فإنهم يركضونه، فينزل منه دُمٌّ من عند سُرَّتِهِ، ثم يأتون بخيط شديد، قوي، فيربطون هذا الدم النازل ربطًا قويًا من أجل أن لا يتصل بالبدن، فيتغذى بالدم، فإذا أخذ مُدَّةً؛ فإنه يسقط، ثم يجدونه من أطيب المسك رائحة، وهذا الوعاء يسمى فأرة المسك، والمسك هو الذي في جوفه، فهذا انفصل من حي، وهو طاهر على قول أكثر

## بَابُ الْآنِيَةِ

١٤ - عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهِمَا؛ فَإِنَّهَا هُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

١٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرُجُ <sup>(٢)</sup> فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٣)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الأكل، والشرب في آنية الذهب، والفضة.

حديثا الباب يدلان على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" حديث (٢٠٦٥): قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب، وسائر الاستعمالات في إناء ذهب، أو فضة؛ إلا ما حُكي عن داود في تحريم الشرب فقط، ولعله لم يبلغه حديث تحريم الأكل، وقول قديم للشافعي، والعراقيين، فقال بالكرهية دون التحريم، وقد رجع عنه، وتأوله أيضًا صاحب "التقريب"، ولم يحمله على ظاهره. انتهى بتصرف.

وقال الحافظ رحمته الله في "الفتح" شرح حديث رقم (٥٦٣٢): ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة؛ إلا عن معاوية بن قرة، أحد التابعين، فكأنه لم يبلغه النهي. اهـ.

ثم ذكر مذهب الشافعي في القديم، ثم رجوعه عنه.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٤٢٦) (٥٦٣٢)، ومسلم برقم (٢٠٦٧) (٤) (٥).

مسألة [٢]: حكم استعمال الذهب، والفضة في غير الأكل والشرب.

✽ ذهب الجمهور إلى تحريم استعمالهما في غير الأكل والشرب، قال القرطبي رحمه الله كما في "الفتح" (٥٦٣٥): في الحديث تحريم استعمال أواني الذهب، والفضة في الأكل والشرب، ويلحق بهما ما في معناهما، مثل التطيب، والتكحل، وسائر وجوه الاستعمالات، وبهذا قال الجمهور، وأغربت طائفة شذت، فأباحَت ذلك مطلقاً، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب، ومنهم من قصره على الشرب؛ لأنه لم يقف على الزيادة في الأكل. انتهى.

وقد تقدم نقل النووي للإجماع على تحريم الاستعمال، وكذا نقله ابن عبد البر، ولا يصح نقل الإجماع.

✽ قال الشيخان رحمهما الله في "سبل السلام" (٦٣/١): والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما؛ إذ هو ثابت بالنص، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره؛ فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط، فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبوية، وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم. اهـ.

✽ وقال الشوكاني رحمه الله في "النيل" (١١٦/١): ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب، وأما سائر الاستعمالات فلا، والقياس على الأكل والشرب قياس مع الفارق، وأما حكاية النووي للإجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود، والشافعي، وبعض أصحابه، والحاصل أن الأصل الحل، فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم، ولا دليل في المقام بهذه الصفة، فالوقوف على ذلك الأصل المعتضد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يخط بسوط هية الجمهور، ولا سيما وقد أيد هذا الأصل حديث: «ولكن عليكم بالفضة، فالعبوا بها لعباً»، أخرجه أحمد، وأبو داود، وشهد له ما سلف أن أم سلمة جاءت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله ﷺ.



**قلت:** والحديث: «ولكن عليكم بالفضة، فالعبوا بها لعباً»، أخرجه أحمد (٣٣٤ / ٢)، وأبو داود (٤٢٣٦)، وغيرهما، من حديث أبي هريرة، وفيه: أسيد بن أبي أسيد البراد، وفيه ضعف، قال الدارقطني: يعتبر به. كما في «التهذيب».

❁ وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع» (١ / ٦٢): والصحيح أن اتخاذ، والاستعمال في غير الأكل، والشرب ليس بحرام؛ لأن النبي صلوات الله عليه وآله نهى عن شيء مخصوص، وهو الأكل، والشرب، ولو كان المحرم غيرهما؛ لكان النبي صلوات الله عليه وآله - أبلغ الناس، وأبينهم في الكلام - لا يخص شيئاً دون شيء، بل إن تخصيصه الأكل والشرب دليل على أن ما عدهما جائز؛ لأن الناس يتفعون بها في غير ذلك.

قال: ولو كانت حراماً مطلقاً؛ لأمر النبي صلوات الله عليه وآله بتكسيها؛ لأنها إذا كانت محرمة في كل الحالات ما كان لبقائها فائدة، ويدل على ذلك أن أم سلمة، وهي راوية الحديث كان عندها جلعج من فضة، جعلت فيه شعيرات من شعر النبي صلوات الله عليه وآله، فكان الناس يستشفون بها، فيشفون بإذن الله، وهذا في «صحيح البخاري»، وهذا استعمال في غير الأكل والشرب. انتهى.

**مسألة [٣]: اتخاذ الآتية من الذهب، والفضة دون استعمال.**

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى تحريم اتخاذها، قياساً على تحريم استعمالها، كما في «شرح المذهب» (١ / ٢٥٢).

❁ وذهب الشافعي في رواية عنه إلى جواز اتخاذها، وهو قول من تقدم أن رجحوا جواز استعمالها، ويدل عليه حديث أم سلمة السابق في المسألة السابقة، والله أعلم.

وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في قول، كما في «مجموع الفتاوى» (١ / ٨٦).

وانظر: «المغني» (١ / ١٠٣).

مسألة [٤]: استعمال الأنية من نفائس المعادن، كالياقوت، واللؤلؤ، والجواهر في الأكل، والشرب، وغيرهما.

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/ ٦٣): ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار، كالياقوت، والجواهر؟ فيه خلاف، والأظهر عدم إلحاقه، وجوازه على أصل الإباحة؛ لعدم الدليل الناقل عنها. انتهى.

قلت: وما رجحه الصنعاني هو الصحيح، وهو مذهب الحنابلة كما في "المغني" (١/ ١٠٥-١٠٦)، وجمهور الشافعية، ومالك، كما في "شرح المذهب" (١/ ٢٥٢).

تنبيه: قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة».

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" حديث (٥٦٣٢): قال الإسماعيلي: ليس المراد بقوله: «في الدنيا» إباحة استعمالهم إياه، وإنما المعنى بقوله: «لهم»، أي: هم الذين يستعملونه مخالفة لزي المسلمين، وقوله: «ولكم في الآخرة»، أي: تستعملونه مكافأة لكم على تركه في الدنيا، ويُمْنَعُهُ أولئك، جزاءً لهم على معصيتهم باستعماله. اهـ

مسألة [٥]: إذا تطهر في آنية الذهب، والفضة، هل يصح وضوءه؟

✽ اختلف الجمهور القائلون بتحريم استعمال الأنية في الوضوء، هل يصح وضوءه إذا توضأ بها، أم لا؟

✽ فذهب جمهورهم إلى صحة الوضوء مع الإثم.

✽ وذهب أهل الظاهر، ورواية عن أحمد إلى أنه لا يصح.

والرَّاجح القول الأول؛ لأنَّ التحريم ليس عائداً إلى نفس الوضوء، وهذا بناءً على القول بتحريم استعمال الآنية بالوضوء، ولا نقول به.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "زَادَ الْمَعَادَ" (٣٥١ / ٤): فَقِيلَ: عِلَّةُ التَّحْرِيمِ تَضْيِيقُ النُّقُودِ. وَقِيلَ: الْعِلَّةُ الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ. وَقِيلَ: الْعِلَّةُ كَسْرُ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ إِذَا رَأَوْهَا وَعَايَنُوهَا. وَهَذِهِ الْعِلَلُ فِيهَا مَا فِيهَا؛ فَإِنَّ التَّعْلِيلَ بِتَضْيِيقِ النُّقُودِ يَمْنَعُ مِنَ التَّحَلِّيِ بِهَا وَجَعْلِهَا سَبَائِكَ، وَنَحْوَهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَيَّةٍ، وَلَا نَقْدٍ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ حَرَامٌ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَكَسْرُ قُلُوبِ الْمَسَاكِينِ لَا ضَابِطَ لَهُ؛ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ تَنْكَسِرُ بِالدَّوْرِ الْوَاسِعَةِ، وَالْحَدَائِقِ الْمُعْجِبَةِ، وَالْمَرَائِبِ الْفَارِهِةِ، وَالْمَلَابِسِ الْفَاحِشَةِ، وَالْأَطْعِمَةِ اللَّذِيذَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَكُلُّ هَذِهِ عِلَلٌ مُتَنَفِّضَةٌ؛ إِذْ تَوْجَدُ الْعِلَّةُ وَيَتَخَلَّفُ مَعْلُوهَا.

ثُمَّ قَالَ: فَالْصَّوَابُ أَنَّ الْعِلَّةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَا يُكْسِبُ اسْتِعْمَالَهَا الْقَلْبَ مِنَ الْهَيْئَةِ، وَالْحَالَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعُبُودِيَّةِ مُنَافَاةً ظَاهِرَةً؛ وَهَذَا عَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا لِلْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي يَنَالُونَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ نَعِيمَهَا، فَلَا يَصْلُحُ اسْتِعْمَالُهَا لِعَبِيدِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُهَا مَنْ خَرَجَ عَنْ عُبُودِيَّتِهِ، وَرَضِيَ بِالدُّنْيَا، وَعَاجِلِهَا مِنَ الْآخِرَةِ. انْتَهَى.

- ١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ <sup>(١)</sup> فَقَدْ طَهَّرَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٢)</sup> وَعِنْدَ الْأَرْبَعَةِ: «أَيُّهَا إِهَابٌ دُبِغَ». <sup>(٣)</sup>
- ١٧ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. <sup>(٤)</sup>
- ١٨ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا فَقَالَ: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟»، فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ» <sup>(٥)</sup>. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. <sup>(٦)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: دباج جلود الميتة.

✽ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على سبعة أقوال:

**الأول:** أنه يطهر بالدباج جميع جلود الميتة؛ إلا الكلب، والخنزير، والمتولد من أحدهما، ويطهر بالدباج ظاهر الجلد، وباطنه، ويجوز استعماله في الأشياء اليابسة، والمائعة، وهذا مذهب الشافعي، واستدل باستثناء الخنزير بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وقاس

(١) قال في «النهاية»: هو الجلد، وقيل: إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ، فأما بعده فلا.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٣٦٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٢٣)، والنسائي (١٧٣/٧)، والترمذي (١٧٢٨)، وابن ماجه (٣٦٠٩) وإسناده صحيح، ولفظ أبي داود كلفظ مسلم.

(٤) صحيح بشواهده. أخرجه ابن حبان (٤٥٢٢) بلفظ «ذكاة الأديم دباجه» وقد أخرجه أيضًا أحمد

(٣/٤٧٦)، وأبو داود (٤١٢٥)، والنسائي (١٧٣/٧) بألفاظ متقاربة، وفي إسناده جون بن قتادة وهو

مجهول، ولكن يشهد له حديث ابن عباس الذي قبله، وحديث عائشة عند النسائي (١٧٤/٧) بلفظ

«ذكاة الميتة دباجها» وإسناده صحيح، وهو عند ابن حبان (١٢٩٠) باللفظ الذي ذكره الحافظ، وفي

إسناده شريك القاضي وهو ضعيف.

(٥) القرظ: هو ورق السَّكَمَ وحبه يدبغ به الأديم. انظر: «لسان العرب»، و«النهاية» لابن الأثير.

الكلب عليه بجامع النجاسة.

**الثاني:** أنه لا يطهر شيء من جلود الميتة بالدباغ، وهذا القول أشهر الروايتين عن أحمد، ورواية عن مالك، واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم مرفوعاً: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

**الثالث:** أنه يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم، ولا يطهر غيره، قال النووي: وهو مذهب الأوزاعي، وابن المبارك، وأبي ثور، وإسحاق بن راهويه، واستدلوا بحديث: «زكاة الميتة دباغها»، وهو صحيح، قالوا: فجعل الدباغ في الأُحْب كَالزَّكَاة. قالوا: والزكاة المشبه بها لا يحل بها غير المأكول، فكذلك المشبه لا يطهر جلد غير المأكول، وهذا إن سلم لا ينفي ما استفيد من الأحاديث العامة للمأكول، وغيره.

**الرابع:** يطهر جلود جميع الميتات؛ إلا الخنزير، وهو مذهب أبي حنيفة.

**الخامس:** يطهر جميع جلود الميتة؛ إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه، فلا ينتفع به في المائعات، وهو مذهب مالك المشهور، وهو تفصيل لا دليل عليه.

**السادس:** يطهر الجميع، والكلب، والخنزير ظاهراً، وباطناً، وهو مذهب داود، وأهل الظاهر، وهو قول أبي يوسف، ورواية عن مالك.

**السابع:** أنه ينتفع بجلود الميتة، وإن لم تدبغ، ويجوز استعمالها في المائعات، واليابسات.

**قال النووي:** وهو مذهب الزهري، وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا، لا تعريج عليه، ولا التفات إليه. اهـ

قال أبو عبد الله - وفقه الله - : أرجح هذه المذاهب فيما يظهر لنا - والله أعلم - هو القول السادس؛ لعموم حديث الباب «أيا إهاب دُبِغَ؛ فقد طهر»، وكذلك حديث: «دباغها طهورها»

وأما حديث عبد الله بن عكيم: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عصب»، فقد ضَعَفَهُ بعضهم، وأعلَّه بالاضطراب، وعلى صحة الحديث؛ فقد أجيب عنه بأنَّ النهي فيه متوجه على الميتة قبل الدباغ، ويؤيده ما ذكره النضر بن شميل، وغيره من أهل اللغة على أنَّ الإهاب يطلق على الجلد قبل دباغه.

انظر: «نيل الأوطار» (١٠٧-١٠٩)، و«سبل السلام» (٦٥-٦٧)، و«شرح مسلم» (٢٩٢/٤) - (٢٩٣)، «المغني» (٨٩/١).

### مسألة [٢]: بماذا يدبغ جلد الميتة؟

قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢٩٤/٤): يَجُوزُ الدَّبَاغُ بِكُلِّ شَيْءٍ يُشَفِّفُ فَضَلَاتِ الْجِلْدِ وَيُطَيِّبُهُ، وَيَمْنَعُ مِنْ وُرُودِ الْفَسَادِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ كَالشَّبِّ، وَالشَّبِّ، وَالْقَرْظِ، وَقُشُورِ الرُّمَّانِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الطَّاهِرَةِ. انتهى.

وهذا الذي ذكره النووي هو مذهب الحنابلة كما في «المغني» (٩٥/١)، والمالكية، والحنفية، وقال به ابن وهب، وداود كما في «التمهيد» (٣٨٥/١٠) ط / مرتبة.

### مسألة [٣]: هل يطهر الجلد بمجرد الدباغ دون غسله بالماء؟

في هذه المسألة قولان، وهما وجهان عند الحنابلة، والشافعية، والراجح أنه لا يشترط غسله بالماء، وحديث: «يطهرها الماء والقرظ» تقدم أنه ضعيف، ولكن إذا غسل لإزالة القذارات التي فيه فلا بأس، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٩٥-٩٦)، «شرح مسلم» (٢٩٤/٤).

### مسألة [٤]: بيع جلد الميتة.

قال الإمام أحمد كما في «التمهيد» (٣٧٨/١٠) ط / مرتبة: وسائر من ذكرنا جعلها طاهرة بعد الدباغ، وأطلق الانتفاع بها في كل شيء، وهو القول الذي نختاره، ونذهب إليه.

والصلاة فيها، وبيعها، وشراءها، وسائر وجوه الانتفاع بها، وبثمنها، كالجلود المذكاة سواء، وعلى هذا أكثر أهل العلم بالحجاز، والعراق من أهل الفقه، والحديث، ومن قال بهذا: الثوري، والأوزاعي، وعبد الله بن الحسن العنبري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابها، وهو قول: داود بن علي الظاهري، والطبري، وإليه ذهب ابن وهب صاحب مالك، كل هؤلاء يقولون: دباغ الإهاب طهوره للصلاة، والوضوء، والبيع، وكل شيء. اهـ. وانظر: "المغني" (١/٩٥)، و"شرح مسلم" (٤/٢٩٤).

**قلت:** ويدل عليه عموم قوله ﷺ: «ألا أخذوا إهابها فانتفعوا به».

وأما بيع الجلد قبل الدباغ فلا يجوز؛ لأنه من الميتة، وقد قال النبي ﷺ كما في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن جابر رضي الله عنه: «إن الله حرم بيع الميتة، والخنزير، والأصنام».

قال الشوكاني رحمته الله في "النيل" (٣/٥١٧): ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم بيع الميتة، والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها. انتهى.

**مسألة [٥]: أكل جلد الميتة.**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/٩٥): ولا يحل أكله بعد الدبغ في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن ابن حامد أنه يحل، وهو وجه لأصحاب الشافعي؛ لقوله: «دباغ الأديم ذكاته»، ولأنه معنى يفيد الطهارة في الجلد، فأباح الأكل كالذبغ.

قال، ولنا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، والجلد منها، وقال النبي ﷺ: «إنما حرم من الميتة أكلها» متفق عليه، ولأنه جزء من الميتة؛ فحرم أكله كسائر أجزائها، ولا يلزم من الطهارة إباحة الأكل، بدليل الخبائث مما لا ينجس بالموت، ثم لا يسمع قياسهم في ترك كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ. انتهى.

وقول الجمهور هو الرّاجح؛ لما ذكره ابن قدامة رحمته الله.

## مسألة [٦]: الانتفاع بجلود السباع.

جاء عن النبي ﷺ أنه نهى عن افتراش جلود السباع، وعن الركوب عليها. أخرجه أبو داود (١٠٥٩)، والترمذي (١٧٧٠)(١٧٧١)، وأحمد (٧٤ / ٥)، والبزار (٢٣٣٠)(٢٣٣١)، والطبراني (٥١٠) (٥١١)، وغيرهم، من حديث أسامة بن عمير رضي الله عنه، وهو حديث روي مرسلًا، وموصولًا، والظاهر أن الروایتين محفوظتان؛ ولذلك فإن البخاري لم يرجح إحدى الروایتين على الأخرى، كما في «العلل الكبير» للترمذي (٧٤١ / ٢).

وجاء عن المقدم بن معد يكرب، ومعاوية رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن لبس جلود السباع، والركوب عليها. وإسناده ضعيف، فيه: بقية بن الوليد، ولم يصرح بالتحديث. أخرجه أبو داود (٤١٣١)، وأخرجه أحمد (١٣١ - ١٣٢)، بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن الذهب، والحرير، ومياثر النمر. وصرح بقية عنده بالتحديث.

ولحديث معاوية إسناد آخر حسن عند أحمد (٩٢ / ٤) بلفظ: «نهى عن ركوب النمر». وجاء الحديث عن أبي ریحانة بلفظ: كان رسول الله ﷺ نهى عن ركوب النمر. أخرجه أحمد (١٣٤ / ٤)، وفيه مجهول حال، ولكن الحديث في الشواهد؛ فلا يضر ذلك.

فيستفاد من الأحاديث المتقدمة أن جلود السباع وإن دُبِغَتْ، فلا يجوز افتراشها، والركوب عليها. وهو قول الأوزاعي، ويزيد بن هارون، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور.

قال الطحاوي رحمته الله في «مشكل الآثار» (٢٩٤ - ٢٩٥) - بعد أن ذكر حديث: «أيها إهاب دُبِغَ فقد طهر» -:

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ جُلُودُ السَّبَاعِ، وَلَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَ مِمَّا قَدْ عَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الْقَوْلِ؛ إِلَّا بِمَا يُوجِبُ لَهُ إِخْرَاجُهُ مِنْ آيَةٍ مَسْطُورَةٍ، وَمِنْ سُنَّةٍ مَأْثُورَةٍ، وَمِنْ إِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ



طَهَارَتُهَا بِالذَّبَاغِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ عَقَلْنَا أَنَّ النَّهْيَ الَّذِي جَاءَ فِي الْآثَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ الرُّكُوبِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ لَمْ يَكُنْ لِأَمْتِهَا غَيْرُ طَاهِرَةٍ بِالذَّبَاغِ الَّذِي فُعِلَ بِهَا، وَلَكِنْ لِمَعْنَى سِوَى ذَلِكَ، وَهُوَ رُكُوبُ الْعَجَمِ عَلَيْهَا، لَا مَا سِوَى ذَلِكَ.

قَالَ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا مَا قَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: ثنا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى رَجُلًا وَعَلَيْهِ قَلَنْسُوءٌ بَطَائِنُهَا مِنْ جُلُودِ الثَّعَالِبِ، فَالْقَاهُ عَنْ رَأْسِهِ، وَقَالَ: مَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ لَيْسَ بِذِكِّي. وَفِي هَذَا مَا قَدْ دَلَّ: أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ ذِكِّيٌّ لَمْ يُكْرِهْ لَهُ لُبْسُ مَا هُوَ فِيهِ. اهـ

**قلت:** يشير الطحاوي رحمته الله إلى أَنَّ النهي عن الافتراش، والركوب إنما هو لكونه من عمل الأعاجم، ولا يشمل ذلك لبسه، ورواية المقدام، ومعاوية المصراحة بالنهي عن اللبس ضعيفة. وقد ذهب بعضهم إلى أَنَّ علة النهي إنما هو من أجل أنها مراكب أهل السرف، والخيلاء، ذكر ذلك الخطابي في "معالم السنن" (١٨٦/٤)، والشوكاني في "نيل الأوطار" (١٠٥/١).

ورخص في افتراش جلود السباع والركوب عليها: الحسن، وابن سيرين، وعروة، وعمر ابن عبدالعزيز، والزهرى، وغيرهم، ونقل عن جابر بن عبدالله بسند فيه ضعف، فيه الحجاج ابن أرتاة كما في "الأوسط" لابن المنذر (٣٠٠/٢)، والصحيح أنه لا يجوز ركوبها، ولا افتراشها؛ للأدلة المتقدمة، ولعل المذكورين لم تبلغهم الأدلة في تحريم ذلك، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٩٢-٩٣/١)، "الأوسط" (٣٠٠/٢)، "النيل" (١٠٥/١).

## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: شعر الميتة، وصوفها.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى أنها ليست بنجسة، واستدلوا بأدلة منها:

(١) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِثْعَةً إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠]، وهذا عام في الحية، والميتة.

(٢) قوله ﷺ: «إنها حرم أكلها»، ففيه دلالة على جواز الانتفاع بأشعارها، وصوفها، وذلك يدل على طهارته.

(٣) قالوا: الأصل في الأعيان الطهارة، ولا تنجس إلا بدليل، وقالوا: إن اللحم إنما ينجس لا حتقان الرطوبات، والفضلات، والدم، والصوف، والشعر ليس كذلك.

(٤) وقالوا: إن الشعر لو جُزَّ حال الحياة كان طاهراً بالإجماع، وهذا يدل على أنها ليست حية كحياة الحيوان؛ فإنه لا يتألم إذا قطعت، بعكس أعضائه.

✽ وذهب الشافعي رحمه الله إلى نجاستها، واستدل الشافعية على ذلك بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾، وهو عام في الشعر وغيره.

وقد أجاب عن استدلالهم بهذه الآية شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٩٧/٢١)، فقال: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ لَا يَدْخُلُ فِيهَا الشُّعُورُ، وَمَا أَشْبَهَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَيْتَ ضِدُّ الْحَيِّ، وَالْحَيَاةُ نَوْعَانِ: حَيَاةُ الْحَيَوَانَ، وَحَيَاةُ النَّبَاتِ، فَحَيَاةُ الْحَيَوَانَ خَاصَّتُهَا الْحُسُّ، وَالْحَرَكَةُ الْإِرَادِيَّةُ، وَحَيَاةُ النَّبَاتِ خَاصَّتُهَا النُّمُو، وَالْإِغْتِدَاءُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ إِنَّمَا هُوَ بِمَا فَارَقَتْهُ الْحَيَاةُ الْحَيَوَانِيَّةُ، دُونَ النَّبَاتِيَّةِ؛ فَإِنَّ الزَّرْعَ، وَالشَّجَرَ إِذَا يَبَسَ لَمْ يَنْجُسْ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

الْأَرْضَ لَا يُوجِبُ نَجَاسَتَهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا الْمَيْتَةُ الْمُحَرَّمَةُ: مَا فَارَقَهَا الْحِسُّ وَالْحَرَكَةُ الْإِرَادِيَّةُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالشَّعْرُ حَيَاتُهُ مِنْ جِنْسِ حَيَاةِ النَّبَاتِ لَا مِنْ جِنْسِ حَيَاةِ الْحَيَوَانِ؛ فَإِنَّهُ يَنُمُو، وَيَتَغَذَّى، وَيَطُولُ كَالزَّرْعِ، لَيْسَ فِيهِ حِسٌّ، وَلَا يَتَحَرَّكُ بِإِرَادَةٍ، فَلَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ الْحَيَوَانِيَّةُ حَتَّى يَمُوتَ بِمُفَارَقَتِهَا، فَلَا وَجْهَ لِتَنْجِيسِهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الشَّعْرُ جُزْءًا مِنَ الْحَيَوَانِ، لَمَا أُبِيحَ أَخْذُهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ قَوْمٍ يَجْبُونُ أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ، وَالْأَلْيَاتِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «مَا أُبِينُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُهُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَلَوْ كَانَ حُكْمُ الشَّعْرِ حُكْمَ السِّنَامِ وَالْأَلْيَةِ؛ لَمَا جَازَ قَطْعُهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، فَلَمَّا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الشَّعْرَ، وَالصُّوفَ إِذَا جُزَّ مِنَ الْحَيَوَانِ كَانَ حَلَالًا طَاهِرًا، عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَ اللَّحْمِ. انتهى.

والقول الأول، وهو قول الجمهور هو الرَّاجِحُ، والله أعلم. ورَّجَّحه أيضًا ابن القيم ببحث نفيس في "الزاد". وانظر: "شرح المذهب" (١/٢٣٦-٢٣٧)، و"مجموع الفتاوى" (٢١/٩٧-٩٨)، و"زاد المعاد" (٥/٧٥٣-٧٥٦).

### مسألة [٢]: قرن الميتة، وظلفها.

ذهب الشافعية، وجمهور الحنابلة إلى أنها نجسة، وهو قول مالك، وإسحاق، وابن المنذر، كما في "شرح المذهب" (١/٢٣٦).

وذهب أبو حنيفة، وداود الظاهري إلى طهارة القرن، والظفر، والظلف، وهو وجه عند الحنابلة رَّجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/١٠٠)، بل قال: وهذا قول جمهور السلف.

وهذا القول هو الرَّاجِحُ؛ للأدلة المذكورة في المسألة السابقة، والله أعلم، وانظر: "المغني"

✽ ذهب مالك، وأحمد، والشافعي، وإسحاق، وغيرهم من أهل العلم إلى نجاستها، كما في "شرح المذهب" (٢٣٦/١)؛ لأنها من الميتة، وتشملها الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾، وحياتها حيوانية؛ لأنها تحس، وتتحرك بالإرادة، وقد قال تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ \* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[يس: ٧٨-٧٩].

✽ وذهب الثوري، وأبو حنيفة إلى طهارتها، وهو قول داود الظاهري، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، كما في "مجموع الفتاوى" (٩٩/٢١)، فقال: وَأَمَّا الْعِظَامُ، وَنَحْوُهَا، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْمَيِّتَةِ؛ لِأَنَّهَا تُحْسُ وَتَأَلَّمُ، قِيلَ لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ: أَنْتُمْ لَمْ تَأْخُذُوا بِعُمُومِ اللَّفْظِ؛ فَإِنَّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ كَالذُّبَابِ، وَالْعُقْرَبِ، وَالْخُنْفُسَاءِ، لَا يَنْجُسُ عِنْدَكُمْ، وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، مَعَ أَنَّهَا مَيِّتَةٌ مَوْتًا حَيَوَانِيًّا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحِ"، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزَعْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»، وَمَنْ نَجَسَ هَذَا قَالَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: إِنَّهُ لَا يُنَجِّسُ الْمَائِعَاتِ الْوَاقِعَةَ فِيهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ عَلِمَ أَنَّ عِلَّةَ نَجَاسَةِ الْمَيِّتَةِ إِنَّهَا هُوَ احْتِبَاسُ الدَّمِ فِيهَا، فَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَيْسَ فِيهِ دَمٌ سَائِلٌ، فَإِذَا مَاتَ لَمْ يَحْتَبَسْ فِيهِ الدَّمُ؛ فَلَا يَنْجُسُ، فَالْعِظَمُ وَنَحْوُهُ أَوْلَى بِعَدَمِ التَّنَجِّيسِ مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّ الْعِظَمَ لَيْسَ فِيهِ دَمٌ سَائِلٌ، وَلَا كَانَ مُتَحَرِّكًا بِالْإِرَادَةِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ. فَإِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ الْكَامِلُ الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ لَا يَنْجُسُ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ فِيهِ دَمٌ سَائِلٌ، فَكَيْفَ يَنْجُسُ الْعِظَمُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ دَمٌ سَائِلٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ خِيَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَتَمَشَّطُونَ بِأَمْشَاطٍ مِنْ عِظَامِ الْفِيلِ. انتهى.

قال أبو عبد الله وفقه الله: هذا القول هو الراجح، والله أعلم.

#### مسألة [٤]: بيض الميتة.

✽ إن كان قشرها قد صلب؛ فهي طاهرة عند الحنابلة، والحنفية، وجمهور الشافعية، واختاره ابن المنذر، فقال كما في «الأوسط» (٢/ ٢٩٠): لا فرق بين البيضة التي قد اشتدت وصلبت تقع في البول والدم، وبين كونها في بطن الدجاجة الميتة أنها إذا غسلت تؤكل؛ لأنَّ النجاسة غير واصله إليها في واحد من الحالين؛ لصلابتها، والحائل بينها وبين النجاسة من القشر الصحيح الذي يحيط العلم أن لا سبيل لوصول شيء إلى داخلها، فإذا كانت غير صلبة لينة فهي نجسة لا يجوز أكلها. انتهى

✽ وخالف في هذه المسألة مالك، والليث، وبعض الشافعية، فقالوا بنجاستها؛ لأنها جزء من الدجاجة.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَقَوْلُهُمْ: (إِنَّهَا جُزْءٌ مِنْهَا) غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُودَعَةٌ فِيهَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِهَا، فَأَشْبَهَتِ الْوَلَدَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا مِنَ الْمَيْتَةِ. اهـ

وقال رحمته الله: فَإِنْ لَمْ تَكْمُلِ الْبَيْضَةُ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مَا كَانَ قِشْرُهُ أَبْيَضَ، فَهُوَ طَاهِرٌ، وَمَا لَمْ يَبْيَضْ قِشْرُهُ فَهُوَ نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَائِلٌ حَصِينٌ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَةَ عَلَيْهَا غَاشِيَةٌ رَقِيقَةٌ كَالْجُلْدِ، وَهُوَ الْقِشْرُ قَبْلَ أَنْ يَقْوَى، فَلَا يَنْجُسُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ لَاقَى النَّجَاسَةَ، كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ تَطْهَرُ إِذَا غَسَلَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْقُوَّةِ مَا يَمْنَعُ تَدَاخُلَ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ فِيهَا، بِخِلَافِ السَّمَنِ. انتهى

قلت: ما ذكره ابن عقيل هو وجه عند الشافعية كما في «شرح المذهب»، وهو الراجح فيما يظهر لنا، والله أعلم. وانظر: «شرح المذهب» (١/ ٢٤٤)، «المغني» (١/ ١٠١).

#### مسألة [٥]: لبن الميتة، وإنضحتها.

الإنفحة: هي لكل ذي كرش، شيءٌ يستخرج من بطنه، أصفر، يعصر في صُوفَةٍ مبتلة في

❁ ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أنَّ اللبن، والإنفحة تعتبر نجسة، وهو مذهب الحنابلة، والشافعية، والمالكية، وقالوا: إنَّ هذا مائع في وعاء نجس؛ فكان نجسًا، كما لو حُلِبَ في وعاء نجس.

❁ وذهب أبو حنيفة، وداود الظاهري، وهو وجه ضعيفٌ عند الحنابلة إلى طهارته، واختاره شيخ الإسلام بناءً على ما اختاره من أنَّ الشيء لا ينجس إلا بالتغير، فقال: إن لم يكن متغيرًا بدم الميتة، وما أشبه ذلك؛ فهو طاهرٌ.

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (١/٧٦): والذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة هو المذهب؛ لأنه وإن انفصل، واجتمع في الضرع قبل أن تموت؛ فإنه يسير بالنسبة إلى ما لاقاه من النجاسة؛ لأنها محيطة به من كل جانب، وهو يسير، ثم إنَّ الذي يظهر سريان عفونة الموت إلى هذا اللبن؛ لأنه ليس كالماء في قوة دفع النجاسة عنه، والمذهب، وإن كان فيه نظر من حيث قاعدة: (أن ما لا يتغير بالنجاسة فليس بنجس)، وهذه قاعدة عظيمة، محكمة، فالأخذ به من باب الاحتياط، وأيضًا بعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، واللبن في الضرع داخلٌ في هذا العموم. انتهى.

وانظر: "المغني" (١/١٠٠-)، "مجموع الفتاوى" (٢١/١٠٢-١٠٤).

١٩ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا؛ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاعْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

٢٠ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلی اللہ علیہ وسلم وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَرَادَةٍ <sup>(٢)</sup> امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم آنية الكفار.

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح المذهب»: يكره استعمال أواني الكفار، سواء فيه أهل الكتاب، وغيرهم، والمتدين باستعمال النجاسة، وغيره، ودليله حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، قال أصحابنا: وأوانيهم المستعملة في الماء أخف كراهة؛ فإن تيقن طهارة أوانيهم؛ فلا كراهة حيثئذ في استعمالها.

نص قال: وهذا الذي ذكرناه من الحكم بطهارة أواني الكفار هو مذهبنا، ومذهب الجمهور من السلف، وحكى أصحابنا عن أحمد، وإسحاق نجاسة ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، ولحديث أبي ثعلبة، أَنَّ النَّبِيَّ صلی اللہ علیہ وسلم قَالَ: «فَاعْسِلُوهَا»، واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، ومعلوم أن طعامهم يطبخونه في قدورهم، ويباشرونه بأيديهم، وبحديث عمران، وبأن الأصل الطهارة، وبأن رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم كان يأذن للكفار في دخول المسجد، ولو كانوا أنجاساً لم يأذن.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٤٧٨)، ومسلم برقم (١٩٣٠).

(٢) قال في «النهاية»: هو الظرف الذي يحمل فيه الماء، كالرواية، والقربة، والسطيحة، والجمع: مزود، والميم زائدة.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٤٤)، ومسلم برقم (٦٨١). وليس في الحديث أن النبي صلی اللہ علیہ وسلم وأصحابه توضؤوا

وأجاب أصحابنا عن الآية بجوابين، أحدها: معناها أنَّ المشركين نجس أديانهم، واعتقادهم، وليس المراد أبدانهم، وأوانيهم، بدليل أنَّ النبي ﷺ أدخلهم المسجد، واستعمل أنيتهم، وأكل طعامهم.

وأجابوا عن حديث أبي ثعلبة: بأنَّ السؤال كان عن الآنية التي يطبخون فيها لحم الخنزير، ويشربون فيها الخمر، كما جاء في رواية أبي داود.

وجواب آخر: أنه محمول على الاستحباب. ذكره الشيخ أبو حامد، ويدل عليه أنه ﷺ نهاهم عن استعمالها مع وجود غيرها، وهذا محمول على الاستحباب بلا شك، والله أعلم. انتهى بتصرف من "شرح المذهب" (١/٢٦٣-٢٦٥).

والحاصل من هذه المسألة: أنَّ آنية الكفار إنَّ يُقَنَّ من نجاستها؛ حرم استعمالها حتى يغسلها، وإنَّ يثقن من طهارتها؛ فلا كراهة في استعمالها، وما عدا هاتين الصورتين فيكره استعمالها؛ لحديث أبي ثعلبة: «لا تأكلوا فيها...» الحديث، وإنما حملنا النهي على الكراهة؛ لحديث عمران بن الحصين الذي في الباب، وللآية السابقة: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾، ولحديث جابر في "سنن أبي داود" (٣٨٣٨)، وغيره، قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، فنصيب من آنية المشركين، فنستمتع بها، فلا يعيب ذلك علينا.

ولحديث عبد الله بن مغفل في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> (١٧٧٢)، قال: أصبت جرأاً من شحم يوم خيبر، فالتزمته، وقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ متبسماً. ولأنَّ النبي ﷺ أكل من آنية اليهودية التي وضعت له السمَّ بالطعام.

وغسل الآنية في حديث أبي ثعلبة محمول على الاستحباب؛ لعدم غسل النبي ﷺ للآنية التي استعملها، كما في الأدلة المتقدمة، وقد أشار إلى هذا النووي في آخر كلامه، فتنبه.



٢١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ <sup>(١)</sup> سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التضييب بالفضة.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٥٢٠): وجملة ذلك أَنَّ الضبة من الفضة تُباح بشروط: أحدها: أن تكون يسيرة. الثاني: أن تكون من الفضة، فأما الذهب فلا يباح، وقليله، وكثيره حرام. الثالث: أن يكون لحاجة.

ثم قال ابن قدامة رحمته الله: وممن رخص في ضبة الفضة: سعيد بن جبير، وميسرة، وزاذان، وطاوس، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وإسحاق، وقال: قد وضع عمر بن عبد العزيز فاه بين ضبتين. انتهى المراد.

ونقل ابن عبد البر في "التمهيد" (١٦/ ١٠٩) جواز الشرب من الإناء المفضض عن عمران بن حصين، وأنس بن مالك <sup>(٣)</sup>، وطاوس، ومحمد بن علي بن الحسن، والحكم بن عتيبة، وإبراهيم النخعي، وحمام، والحسن، وأبي العالية. اهـ، ونقل عن الشافعي كراهة ذلك.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢/ ٥٢٠): وكره الشرب في الإناء المفضض: علي بن الحسين، وعطاء، وسالم، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، ونهت عائشة أن يضرب الإناء، أو يحلقها بالفضة، ونحو ذلك قول الحسن، وابن سيرين، ولعل هؤلاء كرهوا ما قصد به الزينة،

(١) قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٥٦٣٨): الشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣١٠٩).

أو كان كثيرًا، فيكون قولهم وقول الأولين واحدًا، ولا يكون في المسألة خلاف، فأما السير كتشيعب القدح ونحوه، فلا بأس؛ لأن النبي ﷺ كان له قدح فيه سلسلة من فضة شُعَبَ بها. رواه البخاري بمعناه. انتهى.

**قلت:** والحاصل مما تقدم أن الضبة من الفضة تُباح بالشروط المتقدمة، وقد رجح ذلك العلامة ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (١/٦٤).

**تنبيه:** ذهب أكثر العلماء الذين أجازوا الإناء المضرب إلى كراهة مباشرة الفضة عند الأكل، أو الشرب، لكن قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (١/٩٧): والصواب أنه ليس بمكروه، وله مباشرتها؛ لأن الكراهة حكم شرعي يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي، وما دام ثبت بمقتضى حديث أنس المتقدم أنها مباحة، فما الذي يجعل مباشرتها مكروهة؟ وهل كان النبي ﷺ يتوقى هذه الجهة من قدحه؟ الجواب: لا. انتهى

**مسألة [٢]: التضييب بالذهب.**

وأما التضييب بالذهب، فقد ذهب عامة العلماء إلى تحريم ذلك؛ لأن النص إنما جاء في الفضة، ولم يخالف إلا القليل من أهل العلم، وهو وجه ضعيف عند الشافعية، والحنابلة، والراجح عدم الجواز.

وانظر: "شرح المذهب" (١/٢٥٤)، و"المغني" (١٢/٥٢٣).

## بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا

مسألة [١]: النجاسة الحسية تنقسم إلى قسمين:

(١) نجاسة عينية، وهي ما كان عينها نجس، فلا تطهر أبداً ما دامت على عينها، كالغائط، والميتة.

(٢) نجاسة حكمية، وهي التي تقع على شيء طاهر، فينجس بها.  
انظر: "الشرح الممتع" (٣٥١/١)، و"توضيح الأحكام" (١٦٨/١)، و"غاية المرام" (٨٧/١).

٢٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَمْرِ: تَتَّخَذُ خَلًّا<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: «لَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: نجاسة الخمر.

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى نجاسة الخمر، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠]، ونقل بعضهم الإجماع على ذلك، ولا يصح، فقد خالف ربيعة شيخ الإمام مالك، وداود الظاهري، كما في "شرح المذهب" (٥٦٣/٢).

قال الإمام النووي رحمته الله - مع أنه من القائلين بنجاستها -: ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة؛ لأن الرجس عند أهل اللغة: القذر، ولا يلزم من ذلك النجاسة، وكذا الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة. انتهى المراد.

قال الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (٧٦/١): وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ

(١) قال ابن منظور في "لسان العرب": قال ابن سيده: الخُلُّ ما حُصَّصَ من عصير العنب وغيره. قال ابن دريد:

وَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يُلَازِمُ النَّجَاسَةَ، فَإِنَّ الْحَشِيشَةَ مُحَرَّمَةٌ طَاهِرَةٌ، وَكَذَا الْمُخَدَّرَاتُ وَالسُّمُومُ الْقَاتِلَةُ، لَا دَلِيلَ عَلَى نَجَاسَتِهَا...، فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا؛ فَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَالْخَمْرِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّصُوصُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَجَاسَتُهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا بَقِيَْنَا عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَارَةِ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ؛ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ. انتهى.

وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: والصحيح أنها ليست بنجسة، والدليل على ذلك ما يلي:

(١) حديث أنس رضي الله عنه في «الصحيحين» <sup>(١)</sup>، أَنَّ الْخَمْرَ لَمَّا حُرِّمَتْ خَرَجَ النَّاسُ، وَأَرَاقُوهَا فِي الْأَسْوَاقِ، وَأَسْوَاقُ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَكَانًا لِلنَّجَاسَةِ.

(٢) ما رواه مسلم <sup>(٢)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ بِرَاوِيَةِ خَمْرٍ، فَأَهْدَاهَا لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا حُرِّمَتْ، فَسَارَّ رَجُلًا: أَنْ يَبْعَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»، فَفَكَ الرَّجُلُ الرَّاوِيَةَ، ثُمَّ أَرَاقَهَا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: اغْسِلْهَا، وَهَذَا بَعْدَ التَّحْرِيمِ.

(٣) أَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةَ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ النَّجَاسَةِ، وَلَا دَلِيلَ.

والجواب عن الآية: أَنَّهُ يَرَادُ بِالنَّجَاسَةِ الْمَعْنَوِيَةِ لَا الْحَسِيَّةَ؛ لَوْجِهَيْنِ:

الأول: أَنَّهَا قُرِنَتْ بِالْأَنْصَابِ، وَالْأَزْلَامِ، وَالْمَيْسَرِ، وَنَجَاسَةِ هَذِهِ مَعْنَوِيَّةٌ.

الثاني: أَنَّ الرَّجْسَ هُنَا قِيدٌ بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانِ﴾، فَهُوَ رَجْسٌ عَمَلِيٌّ، وَلَيْسَ رَجْسًا عَيْنِيًّا تَكُونُ بِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ نَجَسَةً. انتهى. وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم.

مسألة [٢]: حكم تخليل الخمر.

ذهب جمهور أهل العلم إلى تحريم تخليل الخمر إذا خللها بإضافة بعض المواد إليها، كاخلل، أو الملح، أو خميرة، أو بصل، أو خبز حار، واستدلوا على ذلك بحديث الباب،

وجاء عند أبي داود (٣٦٧٥)، وأحمد (١١٩/٣) بإسناد صحيح من حديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَيْتَامٍ وَرَثُوا خَيْرًا؟ قَالَ: «أَهْرَقْهَا»، قَالَ: أَفَلَا نَجْعَلُهَا خَلًّا؟ قَالَ: «لَا».

❁ وذهب أبو حنيفة إلى جواز ذلك، قال القرطبي كما في «النيل» (٤٢١/٥): كيف يصح لأبي حنيفة القول بالتخليل مع هذا الحديث، ومع سببه الذي خرج عليه؛ إذ لو كان جائزًا لكان قد ضيع على الأيتام أموالهم، ولوجب الضمان على من أراقها عليهم، وهو أبو طلحة. انتهى.

وأما إذا كان التخليل بنقلها من الشمس إلى الظل، أو من الظل إلى الشمس، فقد أجازاه أيضًا الشافعية على الوجه الأصح عندهم، والصحيح أَنَّ هذا أيضًا لا يجوز؛ لأنه يشمل حديث الباب. وانظر: «شرح مسلم» (١٦٢/١٣)، «شرح المذهب» (٥٧٨/٢)، «النيل» (٤٢١).

### مسألة [٣]: إذا تخللت الخمر بنفسها.

قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (١٩٨٣): وأجمعوا على أنها إذا انقلبت بنفسها خلًّا؛ طهرت، وقد حكى عن سحنون المالكي أنها لا تطهر؛ فإن صحَّ عنه فهو محجوج بالإجماع قبله. انتهى.

**قلت:** قوله (طهرت) يعني (وتحل)، وهذا مبني على القول بنجاستها، وتقدم أَنَّ الراجح أنها محرمة، وليست بنجسة، فإذا تخللت بنفسها؛ حلَّت.

### مسألة [٤]: إذا خلل الإنسان الخمر، فهل تصبح الخمر حلالًا؟

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه يَأْثِمُ بتخليله، ولا تحل الخمر، إن أصبحت خلًّا؛ لأنها خُلِّلَتْ بطريقة غير شرعية، مخالفة لأمر الله ورسوله، فيكون باطلًا، مردودًا، فلا يترتب عليه أثر.

علة النجاسة، والتحريم الإسكار، والإسكار قد ذهب؛ فتكون حلالاً، وهذا القول رواية عن مالك.

❁ وقال آخرون: إِنْ خَلَّلَهَا مَنْ تَحَلَّى لَهُ، كَأَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، حَلَّتْ، وَصَارَتْ طَاهِرَةً، وَإِنْ خَلَّلَهَا مَنْ لَا تَحَلَّى لَهُ؛ فَهِيَ حَرَامٌ، نَجَسَةٌ. قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ.

**قلت:** لكن تقدم أنَّ الخمر طاهرة، ولا يحكم عليها بالنجاسة، فَتَبَّه.

انظر: "تفسير القرطبي" (٦/ ٢٩٠)، و"الشرح الممتع" (١/ ٣٦٨).

### مسألة [٥]: استحالة النجاسة.

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى أن استحالة النجاسة لا يطهرها، كالعذرة إذا صارت تراباً، أو جلود الميتة إذا أحرقت، وصارت رماداً، أو وقعت ميتة في مملحة فصارت ملحاً، وقالوا: إِنَّ هَذِهِ الْمَادَّةُ هِيَ أَصْلُهَا تِلْكَ الْمَادَّةُ النَّجَسَةُ.

❁ وذهب أبو حنيفة، وأهل الظاهر إلى أن النجاسات تطهر بالاستحالات، وهذا القول هو رواية عن أحمد، انتصر لها شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمة الله عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (٧١-٧٠ / ٢١): وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَعْيَانَ لَمْ تَتَنَاوَلْهَا نُصُوصُ التَّحْرِيمِ لَا لَفْظًا، وَلَا مَعْنَى، فَلَيْسَتْ مُحَرَّمَةً، وَلَا فِي مَعْنَى الْمُحَرَّمِ، فَلَا وَجْهَ لِتَحْرِيمِهَا، بَلْ تَتَنَاوَلْهَا نُصُوصُ الْحِلِّ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَهِيَ أَيْضًا فِي مَعْنَى مَا اتَّفَقَ عَلَى حِلِّهِ، فَالْنَّصُّ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي تَحْلِيلَهَا. وَأَيْضًا فَقَدْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا صَارَتْ خَلًّا يَفْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى، صَارَتْ حَلَالًا طَيِّبًا، وَاسْتِحَالَةُ هَذِهِ الْأَعْيَانِ أَعْظَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْخَمْرِ، وَالَّذِينَ قَرَفُوا بَيْنَهُمَا قَالُوا: الْخَمْرُ نَجَسَتْ

ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ النَّجَاسَاتِ نَجَسَتْ أَيْضًا بِالِاسْتِحَالَةِ؛ فَإِنَّ الدَّمَ مُسْتَحِيلٌ عَنْ أَعْيَانِ طَاهِرَةٍ، وَكَذَلِكَ الْعَذْرَةُ، وَالْبَوْلُ، وَالْحَيَوَانُ النَّجَسُ، مُسْتَحِيلٌ عَنْ مَادَّةٍ طَاهِرَةٍ مَخْلُوقَةٍ. انتهى، وانظر: (٤٧٩/٢١).

وقال ابن القيم رحمته الله في "أعلام الموقعين" (١/٣٩٤): وَعَلَى هَذَا فَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ تَعْدِيَةُ ذَلِكَ إِلَى سَائِرِ النَّجَاسَاتِ إِذَا اسْتَحَالَتْ، وَقَدْ نَبَشَ النَّبِيُّ ﷺ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مَوْضِعٍ مَسْجِدِهِ، وَلَمْ يَنْقُلِ التُّرَابَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنِ اللَّبَنِ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الدَّابَّةَ إِذَا عُلِفَتْ بِالنَّجَاسَةِ، ثُمَّ حُسِبَتْ وَعُلِفَتْ بِالطَّاهِرَاتِ حَلَّ لَبْنُهَا وَلَحْمُهَا، وَكَذَلِكَ الزَّرْعُ وَالثَّمَارُ إِذَا سَقِيَتْ بِالنَّجَسِ، ثُمَّ سَقِيَتْ بِالطَّاهِرِ حَلَّتْ لِاسْتِحَالَةِ وَضْفِ الْخُبْثِ وَتَبَدُّلِهِ بِالطَّيِّبِ، وَعَكْسُ هَذَا أَنَّ الطَّيِّبَ إِذَا اسْتَحَالَ خَبِيثًا صَارَ نَجَسًا كَالسَّمَاءِ وَالطَّعَامِ إِذَا اسْتَحَالَ بَوْلًا وَعَذْرَةً، فَكَيْفَ أَثَرَتْ لِاسْتِحَالَةِ فِي انْقِلَابِ الطَّيِّبِ خَبِيثًا، وَلَمْ تُؤَثِّرْ فِي انْقِلَابِ الْخَبِيثِ طَيِّبًا؟

إِلَّا أَنْ قَالَ: وَالْحُكْمُ تَابِعٌ لِلِاسْمِ وَالْوَصْفُ دَائِرٌ مَعَهُ وَجُودًا وَعَدَمًا. انتهى وانظر: "بدائع الفوائد" (٣/١١٩-١٢٠).

وقال ابن حزم رحمته الله في "المحلى" (١٣٢): وَإِذَا أُحْرِقَتِ الْعَذْرَةُ، أَوْ الْمَيْتَةُ، أَوْ تَغَيَّرَتْ فَصَارَتْ رَمَادًا أَوْ تُرَابًا، فَكُلُّ ذَلِكَ طَاهِرٌ، وَيَتِمُّ بِذَلِكَ التُّرَابُ، بَرَهَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى مَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِيهِ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْإِسْمُ الَّذِي بِهِ خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَقَطَ ذَلِكَ الْإِسْمُ فَقَدْ سَقَطَ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ. وَالْعَذْرَةُ غَيْرُ التُّرَابِ وَغَيْرُ الرَّمَادِ، وَكَذَلِكَ الْحُمْرُ غَيْرُ الْخُلِّ، وَالْإِنْسَانُ غَيْرُ الدَّمِ الَّذِي مِنْهُ خُلِقَ، وَالْمَيْتَةُ غَيْرُ التُّرَابِ. اهـ وقد رَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الشُّوْكَانِيُّ فِي "الدراري"، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ، كَمَا فِي "تَوْضِيحِ الْأَحْكَامِ" (١/١٧٢)، وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَهَيِّانِكُمْ عَنْ حُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا رَجَسٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: اختلاف العلماء في نجاسة الحمار الأهلي، والبغل.

✽ ذهب الإمام أحمد في المشهور عنه إلى نجاستهما، وتبعه على ذلك كثير من الحنابلة، واستدلوا بحديث الباب: «فإنها رجس».

✽ وذهب الإمامان: مالك، والشافعي إلى أنها طاهران، وهو رواية عن أحمد، اختارها بعضه أصحابه.

قال الموفق ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٦٨): والصحيح عندي طهارتهما؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يركبهما، وتركب في زمنه، وفي عصر الصحابة، فلو كان نجسًا؛ لَبَيَّنَ النبي ﷺ ذلك، ولأنهما مما لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما، فأشبهه السُّنَّور، وقول النبي ﷺ في الحمر: «إنها رجس»، أراد أنها محرمة، كقوله تعالى في الخمر، والميسر، والأنصاب، والأزلام ﴿رَجَسٌ﴾، ويحتمل أنه أراد لحمها الذي كان في قدر وهم؛ فإنه نجس؛ لأن ذبح ما لا يحل أكله لا يطهره. انتهى.

**قلت:** ويمكن الجواب أيضًا بأنَّ الرجس بمعنى القذر، ولا يلزم منه النجاسة، بل مجرد التقذر، والاستخبات، والله أعلم.

وهذا القول هو الرَّاجِح، قال المرداوي في «الإنصاف» (١/ ٣٢٣): وهو الصحيح، والأقوى دليلًا. اهـ.



وقال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/٧٦): فَتَحْرِيمُ الْحُمْرِ وَالْحُمْرِ الَّذِي ذَكَرَ عَلَيْهِ النُّصُوصُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَجَاسَتُهُمَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا بَقِيْنَا عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَّارَةِ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ؛ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ. اهـ

وقد رجَّح هذا القول الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والعلامة ابن عثيمين رحمته الله عليهم، كما في "توضيح الأحكام"، و"شرح بلوغ المرام" للعثيمين.

### مسألة [٢]: حكم أكل الحمر الأهلية.

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (١٣/٩٧): فَقَالَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِتَحْرِيمِ حُلُومِهَا؛ لِهُذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ - ومنها حديث أنس الذي في الباب - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِحَرَامٍ. وَعَنْ مَالِكٍ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ، أَشْهَرُهَا: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَرَاهِيَةٌ تَنْزِيهِ شَدِيدَةٍ، وَالثَّانِيَّةُ: حَرَامٌ، وَالثَّالِثَةُ: مُبَاحَةٌ. وَالصَّوَابُ التَّحْرِيمُ، كَمَا قَالَ الْجَمَاهِيرُ؛ لِلْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي "سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" <sup>(١)</sup> عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ قَالَ: أَصَابَتْنا سَنَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمْرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ حُلُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنا السَّنَةُ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانَ حُمْرٍ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ حُلُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ. فَقَالَ: أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمْرٍ، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ - يَعْنِي بِالْجَوَالِ الَّتِي تَأْكُلُ الْجُلَّةَ، وَهِيَ الْعُدْرَةُ -، فَهَذَا الْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌ، مُخْتَلَفٌ الْإِسْنَادُ، شَدِيدُ الْإِخْتِلَافِ، وَلَوْ صَحَّ حُجِّلَ عَلَى الْأَكْلِ مِنْهَا فِي حَالِ الْإِضْطِرَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انتهى

**قلت:** كلام النووي كلامٌ مفيدٌ، مختصرٌ، وقول ابن عباسٍ بالتحريم قد صحَّ عنه كما في "البخاري" (٥٥٢٩)، واستدل بالآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ أَوْدَمَاءٍ مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وابن عباس رضي الله عنه قد بلغه النهي الذي في يوم خيبر، ولكنه قال كما في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: لا أدري أنهى رسول الله صلوات الله عليه وآله عن الحمر الأهلية من أجل أنه كان همولة الناس، فكره أن تذهب حملتهم، أو حرمها ألبتة يوم خيبر؟

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٥٥٢٩): والاستدلال بهذا - يعني بالآية المتقدمة - إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلوات الله عليه وآله بتحريمه، وقد تواردت الأخبار بتحريمه، والتنصيص على ذلك مقدم على عموم التحليل، وعلى القياس.

وقال - مجيباً عن احتمال ابن عباس، واحتمال غيره - : قلت: وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تحمَّس، أو كانت جلالة، أو كانت انتهت، وكذا قول ابن عباس (لقلة الظهر، وذهاب همولة الناس) حديث أنس المذكور، وفيه: «فإنها رجسٌ». انتهى.

وأما حديث غالب بن أبجر، فقد حكم عليه بالاضطراب أيضاً الزيلعي، ونقل عن البيهقي أنه قال في "المعرفة": حديث غالب بن أبجر إسناده مضطرب، وإن صحَّ، فإنما رخص له عند الضرورة، حيث تباح الميتة، كما في لفظه. انظر: "تصب الراية" (١٩٨/٤).

وقال الحافظ رحمته الله في "الفتح" حديث (٥٥٢٩): وإسناده ضعيفٌ، والمتن شاذٌّ، مخالفٌ للأحاديث الصحيحة، فالاعتماد عليها.

### مسألة [٣]: حكم الحيوان الذي لا يؤكل لحمه إذا ذُكِّيَ.

ذهب أحمد، والشافعي، وداود، ومالك في رواية إلى أن ما لا يؤكل لحمه إذا ذُبِحَ فهو نجس؛ لأن هذه ذكاة غير شرعية، فلا تحله، ولا تطهره، واستدلوا بحديث: «فإنها رجسٌ»، وبحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في "البخاري" (٤١٩٦)، ومسلم (١٨٠٢)، وفيه: أن الصحابة نصبوا القدور يوم خيبر بلحوم الحمر، فقال رسول الله صلوات الله عليه وآله: «اهريقوها، واكسروها»، فقال رجل: يا رسول الله، أو نهريقها، ونغسلها؟ فقال: «أو ذاك».

❁ وذهب أبو حنيفة، ومالك في رواية إلى أنه إذا ذبح فقد طهر جلده، قال بعض أصحاب أبي حنيفة: ولحمه. وقالوا: لا ملازمة بين التحريم، والنجاسة، فيكون أكله محرم، مع أنه طاهر. واستدلوا بحديث: «دباغ الأديم ذكاته»، فَشَبَّهَ الدبغ بالذكاة، والمشبه به أقوى من المشبه، فإذا طَهَّرَ الدبغ مع ضعفه، فالذكاة أولى، ولأنَّ الدبغ يرفع العلة بعد وجودها، والذكاة تمنعها، والمنع أقوى من الرفع. واستدل لهم كذلك بأنَّ العلة من نجاسة الميتة احتقان الدم كما تقدم في مسألة (ما لا نفس له سائلة)، ومسألة (عظام الميتة)، والدم يخرج من هذا الحيوان بذبحه، فما هو الدليل على نجاسته، وأما حديث: «فإنها رجس»، فقد تقدم الجواب عليه، وأما كونها ذكاة غير شرعية؛ فإن ذلك لا يستلزم النجاسة، وأما الأمر بغسل الآنية؛ فلكونها فيها لحم محرم، فيجب غسل الإناء من اللحم وأثره.

قال أبو عبدالله وفقه الله: يمكن أن يستدل على نجاسة الحيوان الذي لا يؤكل إذا ذكي بأنه صار ميتة، وإنما استثنى في الشرع الحيوان الذي يؤكل إذا ذكي ذكاة شرعية، وأما ما لا يؤكل؛ فذكاته غير شرعية؛ فهو ميتة.

وكذلك الحيوان الذي يؤكل إذا ذكي ذكاة غير شرعية؛ فهو ميتة، وعليه فجلده ولحمه نجس كما هو مذهب أحمد، والشافعي، وهو الراجح، والله أعلم.

وأما كون العلة (احتقان الدم) في (ما لا نفس له سائلة) فهي علة مستنبطة، وقد يحتمل أيضًا أنَّ العلة أيضًا أنها قليلة الرطوبة، أو معدومتها مع العلة المتقدمة، والله أعلم.

انظر: «المغني» (٩٦/١)، و«المجموع» (٢٤٥-٢٤٦).

٢٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَنَى، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلَعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: لعاب الحيوانات.

في الحديث طهارة لعاب الإبل، وهو كذلك بالإجماع، ويلتحق بطهارة لعابه جميع الحيوانات التي يؤكل لحمها بالإجماع، واختلفوا في لعاب الحمر، والبغال، والسباع، والرايح طهارته كما تقدم الكلام على ذلك، عند الكلام على آسارها في شرح حديث: «إنها ليست بنجس»، يعني الهرة. فراجع.

مسألة ملحقة: لعاب الآدمي المسلم طاهر بالإجماع، والكافر طاهر على الصحيح، خلافاً لابن حزم، ومن معه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، المراد به نجاسة معنوية كما تقدم بيان ذلك.

ومما يؤيد ذلك الحديث الذي عند النسائي في «الكبرى» (٥٥٠) (٥٥١)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ أَرَادَ أَنْ يَمْرُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

وفي الحديث: فخنقه رسول الله ﷺ حتى وجد برد لسانه في يده. وهو حديث صحيح، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد (١٨٦-١٨٧/٤) (٢٣٨/٤)، والترمذي (٢١٢١) وفي إسناده شهر بن حوشب يختلف فيه

٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ. وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَلِئْسَ لِمِ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا فَيَصِلُ فِيهِ. <sup>(٢)</sup> وَفِي لَفْظٍ لَهُ: لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِسًا بِظَفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم مني الآدمي.

❁ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

الأول: القول بنجاسته، وهو قول أبي حنيفة، ومالك.

واستدلوا على ذلك بأدلة:

(١) حديث عائشة الذي في الباب؛ فإن فيه غسل المني، وإنما يغسل لنجاسته.

(٢) أن المذي نجس، وهو مبدأ المني.

(٣) أنه يخرج من مخرج البول، فكان نجسًا كالبول.

(٤) حديث عمار عند أبي يعلى (١٦١١)، والدارقطني (١٢٧/١)، وغيرهما: «إنما تغسل

ثوبك من الغائط، والبول، والمني، والدم، والقيء».

وقد رجَّح الشوكاني رحمته الله هذا القول في «نيل الأوطار».

الثاني: طهارة المني، وهو قول الشافعي، وأحمد.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٢٩)، ومسلم برقم (٢٨٩)، واللفظ لمسلم.

(١) حديث عائشة الذي في هذا الباب، وفيه: أنها كانت تكتفي بفرك المني، وحكّه من دون غسل، وهذا أكبر دليل على طهارته، ولو كان نجسًا لما اكتفي بذلك، فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في دم الحيض: «لَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ».

(٢) أَنَّ الأصل في الأشياء الطهارة، فمن ادّعى نجاسته؛ فعليه الدليل الصحيح، الصريح على ذلك.

(٣) لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسله مع عموم البلوى به.

(٤) عدم مبادرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى إزالته، وتركه حتى يبس دليل على طهارته، ذلك أَنَّ المعروف من هدي النبي صلى الله عليه وسلم المبادرة في إزالة النجاسة كما أمر الصحابة بغسل بول الأعرابي الذي بال في المسجد، وكما بادر بغسل ثوبه من بول الغلام الذي بال في حجره، ولو قيل: إِنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم به حتى صار يابسًا، فالجواب: لو كان نجسًا لأَوْحِي إليه بنجاسته كما أَوْحِي إليه بنجاسة نعله، وهذا القول هو الراجح، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، ثم الشيخ ابن عثيمين رحمّة الله عليهم أجمعين.

وأما الرد عن أدلة المذهب الأول، فكما يلي:

(١) حديث عائشة الذي في الباب، وفيه الغسل.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» حديث (٢٢٩): وليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني؛ لأنَّ غسلها فعل، وهو لا يدل على الوجوب بمجرد.

وقال الشوكلي رحمته الله في «النيل» (١/ ٩٧): وهذا لا يدل على المطلوب؛ لأنَّ غاية ما هناك أنه يجوز غسل المني من الثوب، وهذا مما لا خلاف فيه، بل يجوز غسل ما كان مُتَّفَقًا على

٢) قولهم: إِنَّ المذبي هو مبدأ المنى.

فقد أجيب: بأن هذه دعوى تحتاج إلى دليل؛ فإنها حقيقتان مختلفتان في الماهية، والصفات،  
والعوارض، والرائحة، والطبيعة، وقد فرّق الشارع بينهما، فأمر بغسل المذبي، ولم يأمر بغسل المنى.

٣) أنه وإن كان يخرج من مخرج البول؛ فإن مجرى البول غير مجرى المنى.

٤) حديث عمار موضوع، باطل، في إسناده: ثابت بن حماد، وهو متهم بالوضع.

وقال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٢/٥٤٩): باطل لا أصل له.

**قلت:** وأدلة القائلين بالطهارة لم تسلم من الكلام عليها، ولكن الذي يظهر أن الكلام  
فيها لا يقدح بالاستدلال بها، والله أعلم.

انظر: "سبل السلام" (١/٧٩)، و"نيل الأوطار" (١/٩٧-٩٨)، و"شرح المذهب" (١/٥٥٤)،

و"مجموع الفتاوى" (٢١/٥٨٧-٦٠٧)، و"الفتح" (١/٤٣٣-٤٣٤)، و"بدائع الفوائد" (٣/١١٩-١٢٦)،

و"توضيح الأحكام" (١/١٨٢-١٨٣)، و"الشرح الممتع" (١/٣٨٨-٣٨٩).

## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُحَقَّاةِ

مسألة [١]: منى غير الآدمي.

قال الشيرازي رحمه الله في "المهذب" كما في "المجموع" (٥٥٥ / ٢): وأما منى غير الآدمي، ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: الجميع طاهر إلا منى الكلب، والخنزير؛ لأنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله، فكان طاهراً كالبيض، ومنى الآدمي. والثاني: الجميع نجس؛ لأنه من فضول الطعام المستحيل، وإنما حكم بطهارته من الآدمي؛ لحرمة، وكرامته، وهذا لا يوجد في غيره. والثالث: ما أكل لحمه؛ فمني طاهر كلبه، وما لا يؤكل لحمه؛ فمني نجس كلبه. انتهى.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٥٥٥ / ٢): وصحح الرافعي النجاسة مطلقاً، والمذهب الأول. اهـ قلت: والوجه الثالث عند الشافعية هو مذهب الحنابلة، كما في "الإنصاف" (٣٢٠ / ١)، والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ منى الحيوانات كلها طاهرة إلا ما ثبت الدليل في نجاسته كالكلب، وكذا الخنزير على قول الجمهور.

مسألة [٢]: رطوبة فرج المرأة.

قال النووي رحمه الله في "شرح المهذب" (٥٧٠ / ٢): رطوبة الفرج ماءً أبيض متردد بين المذي، والعرق. اهـ

❁ وقد اختلف العلماء فيه على قولين:

الأول: نجاسته، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد، واستدلوا بحديث أبي بن كعب في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أنه قال: يا رسول الله، إذا جامع الرجل المرأة، فلم يُنزَل؟ قال: «يغسل ما مسَّ المرأة منه، ثم يتوضأ، ويصلي».



الثالث: طهارته، وهو الصحيح في مذهب الحنابلة، والأصح عند الشافعية صححه النووي في "شرح المذهب"، ثم ابن الملقن في "شرح العمدة"، واستدلوا بحديث عائشة الذي في الباب، مع أن المنى قد خالطته تلك الرطوبة، وأيضاً فإنَّ القول بنجاسته فيه من الحرج، والمشقة ما لا يعلمه إلا الله تعالى، خصوصاً من ابْتُلِيَ به من النساء.

وقد رجَّحَ هذا القول الشيخ ابن عثيمين رحمته الله، وأما الحديث الذي استدلوا به، فليس بصريح، بل يحتمل أن يكون الغسل لما أصابه من مذي المرأة؛ فإنها أشد مذيّاً من الرجل، والله أعلم.

انظر: "شرح المذهب" (٢/ ٥٧٠)، "الشرح المتع" (١/ ٣٩١)، "توضيح الأحكام" (١/ ١٨٠-١٨١).

٢٦- وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: تطهير بول الرضيع.

✽ أخذ بظاهر حديث الباب أحمد، وإسحاق، فقالوا: ينضح بول الغلام، ويغسل بول الجارية، وذهب إلى هذا من التابعين: عطاء، والحسن، والزهري، وغيرهم، وقال به ابن وهب، وهو وجه عند الشافعية.

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يكفي النضح فيهما، وهو مذهب الأوزاعي، وهو وجه عند الشافعية.

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح": وحكي عن مالك، والشافعي، وهؤلاء قاسوا الجارية على الغلام، وهذا قياس فاسد الاعتبار؛ لمصادمته للنصوص اهـ<sup>(٢)</sup>.

✽ وذهب الحنفية، والمالكية إلى وجوب الغسل من بول الجارية، والغلام، وهذا أيضًا مخالف لحديث الباب، والرَّاجح هو القول الأول، والله أعلم.

انظر: "الفتح" (٤٢٧/١)، و"السبل" (٨١/١)، و"النيل" (٨٧/١-٨٨).

### مسألة [٢]: ضابط الغلام الرضيع.

قلت: جاء في حديث علي رضي الله عنه: «وينضح من بول الغلام ما لم يطعم».

(١) حسن. أخرجه أبو داود (٣٧٦)، والنسائي (١٥٨/١)، والحاكم (١٦٦/١) وإسناده حسن.

(٢) منها: حديث أبي السَّمْح الذي في الباب، وجاء بمعناه من حديث علي بن أبي طالب عند أحمد (٧٦٨)، والترمذي (٦١٠)، وإسناده صحيح، ومن حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث رضي الله عنها عند أحمد

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله كما في "المغني" (٢/٤٩٧): الصبي إذا طعم الطعام، وأراد، واشتراه؛ غسل بوله، وليس إذا أطمع؛ لأنه قد يلحق الغسل ساعة يولد، والنبي صلوات الله عليه حنك بالتمر، ولكن إذا كان يأكل، أو يريد الأكل. انتهى.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٣/١٩٩): ثم إنَّ النَّضْحَ إنما يجزي ما دام الصبي يقتصر به على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية؛ فإنه يجب الغسل بلا خلاف. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "فتح الباري" حديث (٢٢٣): المُرَاد بِالطَّعَامِ مَا عَدَا اللَّبَنَ الَّذِي يَرْتَضِعُهُ، وَالتَّمَرُ الَّذِي يُحَنِّكُ بِهِ، وَالْعَسَلُ الَّذِي يَلْعَقُهُ لِلْمُدَاوَاةِ وَغَيْرَهَا، فَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْإِعْتِدَاءُ بِغَيْرِ اللَّبَنِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ، هَذَا مُقْتَضَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" وَ"شَرْحِ الْمُهَذَّبِ".

ثم قال: وَحَمَلَ الْمُؤَوَّقُ الْحَمَوِيَّ فِي "شَرْحِ التَّنْبِيهِ" قَوْلَهُ: «لَمْ يَأْكُلْ» عَلَى ظَاهِرِهِ، فَقَالَ: مَعْنَاهُ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِجَعْلِ الطَّعَامِ فِيهِ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَبِهِ جَزَمَ الْمُؤَوَّقُ بْنُ قَدَامَةَ وَغَيْرُهُ. انتهى.

وقال ابن الملقن رحمته الله في "شرح العمدة" (١/٦٨١): معنى «لم يأكل»، أي: لم يستغن به، ويصير له غناء عوضاً عن الإرضاع، لا أنه لم يدخل في جوفه شيء قط. اهـ.

### مسألة [٣]: نجاسة بول الرضيع.

أمر النبي صلوات الله عليه بالنَّضْحِ مِنْ بَوْلِهِ يدل على نجاسته، ولكنها نجاسة مخففة.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٣/١٩٩): وَلَا خِلَافٍ فِي نَجَاسَتِهِ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ إِلَّا دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: وَلَيْسَ تَجْوِيزُ مَنْ جَوَّزَ النَّضْحَ فِي الصَّبِيِّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَوْلَهُ لَيْسَ بِنَجِسٍ، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ فِي إِزَالَتِهِ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَطَّالٍ، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا: بَوْلُ الصَّبِيِّ طَاهِرٌ فَيَنْضَحُ. فَحِكَايَةُ بَاطِلَةٍ قَطْعًا. اهـ.

وَكَاثِمُهُمْ أَخَذُوا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ اللَّازِمِ، - يعني أنهم عندما قالوا: يكفي النضح؛ فيلزم أنهم يقولون بطهارته - وَأَصْحَابُ الْمَذْهَبِ أَعْلَمَ بِمُرَادِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ. اهـ.

قال ذلك ردًّا على ابن بطلال، وابن عبد البر؛ إذ نسبوا إلى الشافعي، وأحمد القول بطهارته.

٢٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوبَ: «تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ» <sup>(١)</sup>، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ. <sup>(٢)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: نجاسة دم الحيض.

قال الشوكاني رحمته الله في "نيل الأوطار" (١/ ٧٧): واعلم أنَّ دمَ الحيض نجسٌ بإجماع المسلمين كما قال النووي. انتهى.

مسألة [٢]: حكم بقية الدماء.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ٥٥٧) - بعد أن استدل على نجاسة الدماء بحديث أسماء الموجودة في الباب -: والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة، ولا أعلم فيه خلافاً عن أحدٍ من المسلمين إلا ما حكاه صاحبُ "الحاوي" عن بعض المتكلمين أنه قال: هو طاهرٌ. ولكن المتكلمين لا يعتد بهم في الإجماع، والخلاف على المذهب الصحيح الذي عليه جمهور أهل الأصول من أصحابنا، وغيرهم. اهـ.

وقد نقل الإجماع على ذلك أيضاً ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢٠ / ٢٣٠)، والقرطبي في تفسير سورة البقرة [آية: ١٧٣]، وكذلك ابن رشد في "بداية المجتهد" (١ / ١٢٠)؛ إلا أنه قيّد الإجماع بالحيوان البري، فقال: اتفق العلماء على أنَّ دم الحيوان البري نجس.

(١) أما الحثُّ: فهو الحك، والمراد بذلك إزالة عينه. وأما القرص: فهو الدلك لموضع الدم بأطراف الأصابع؛ ليتحلل

**قلت:** استدلال النووي رحمته الله بحديث أسماء لا يستقيم؛ لأنَّ دليله أخصُّ من دعواه، فالدليل يدل على نجاسة دم الحيض فقط، والدَّعوى أعم من ذلك، واستدلال غيره بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] لا يتجه؛ لأنَّ التحريم لا يلزم منه النجاسة، وأما قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فَإِنَّ الضمير عائد على لحم الخنزير على الصحيح، ومع ذلك فقد اختلفوا في تفسير الرجس كما تقدم في مسألة [لعاب الخنزير]؛ ولذلك قال الشوكاني رحمته الله في "الدراري المضيئة" (٩٤/١): وأما سائر الدماء، فالأدلة فيها مختلفة، مضطربة، والبراءة الأصلية مستصحبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة، أو المساوية.

وقد صحَّ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه نحر جزورًا، وتلوث بدمائها، ثم صلى، ولم يغسلها. أخرجه عبدالرزاق (١/١٢٥)، وابن أبي شيبه (١/٣٩٢)، وصححه العلامة الألباني رحمته الله في "الصحيحة" (١/٥٤٣)، وذهب رحمته الله إلى طهارة سائر الدماء ما عدا دم الحيض، وبَيَّنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الإجماع بكلام نفيس في "الصحيحة" (٣٠٠/١) (٥٤٣)، وما بعدها، فراجعه.

وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "شرح البلوغ" (١/٢١٩): وأما بقية الدماء - يعني غير دم الحيض - فالقول الراجح فيها أنها ليست بنجسة، أي: الدماء الخارجة من الإنسان ليست بنجسة؛ لأنني إلى ساعتی هذه ما وجدت دليلًا يدل على النجاسة، وقد تقرر أن الأصل في الأشياء الطهارة إلا بدليل، وذكرنا في حديث: «ما قطع من البهيمة وهي حية؛ فهو ميتة» ذكرنا أنَّ القاعدة تقتضي ألا يكون نجسًا؛ لأن ميتة الآدمي طاهرة فما انفصل منه في حياته يكون طاهرًا كما لو قطعنا يداً من يديه، أو رجلًا من رجله؛ فهي طاهرة. اهـ

قال أبو عبدالله وفقه الله: أما دم الآدمي، وكذلك دم ما ميتته طاهرة، كالسمك، وحيوان البحر، فالصحيح طهارته، ولا دليل نعلمه على نجاسته، وكيف يكون نجسًا وميتته طاهرة؟!

في "صحيحه" [باب (٢٤) من كتاب الوضوء] أثرًا عن الحسن أنه قال: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم. اهـ

وصلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند أن طعن والدماء تسيل منه، وصح عن ابن عمر في "مصنف ابن أبي شيبة" (١/١٣٨)، أنه عصر بثره في وجهه، فخرج شيء من دم فحكه بين أصبعيه، ثم صلى ولم يتوضأ.

**قلت:** وكذلك دم الحيوان البري لا دليل على نجاسته كما تقدم، والإجماع لا يصح، ويستثنى من ذلك ما كان نجسًا كالكلب، والله أعلم.

### مسألة [٣]: هل يتعين الماء لغسل النجاسة؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن الماء يتعين لإزالة النجاسة، واستدلوا بحديث أسماء: «ثم تقرصه بالماء».

✽ وذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف، وهو رواية عن أحمد، إلى أن النجاسة تزال بكل مائع، طاهر، وبكل ما أذهب عين النجاسة، واستدلوا على ذلك بحديث عائشة في "البخاري" (٣١٢)، أنها قالت: ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه، فإذا أصابه شيء من الحيض قالت بريقها فقصعته بظفرها.

✽ وقال الشوكاني رحمته الله في "نيل الأوطار" (١/٧٦): والحق أن الماء أصل في التطهير؛ لوصفه بذلك كتابًا، وسنةً، وصفًا مطلقًا غير مقيد، ولكن القول بتعيينه وعدم إجزاء غيره يرده حديث مسح النعل، وفرك المني وحته، وإزالته بإذخره، وأمثال ذلك كثير، ولم يأت دليل بحصر التطهير في الماء، ومجرد الأمر به في بعض النجاسات لا يستلزم الأمر به مطلقًا، وغايته تعيينه في ذلك المنصوص بخصوصه إن سلم.

ثم اختار الشوكاني رحمته الله أن الماء يتعين في كل نجاسة؛ إلا ما جاء فيه نصٌ كمسح الخفين

والرَّاجِح - والله أعلم -: هو ما ذهب إليه أبو حنيفة، وقد رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته، وهو ترجيح الشيخ عبد الرحمن السعدي، وذلك لأنَّ الحكم هنا معقولُ المعنى، وهو: وجود النجاسة بوجود تلك العين النجسة، فإذا زالت العين النجسة زالت النجاسة، والحكم يدور مع علَّته وجودًا وعدمًا. انظر: "نيل الأوطار" (٧٦/١)، و"توضيح الأحكام" (١٧٢/١-١٧٣).

٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. <sup>(١)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: استخدام مواد منظفة مع الماء في غسل دم الحيض.

قولُه صلَّى الله عليه وآله: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ»، استدل به على عدم وجوب استخدام مواد حادَّة منظفة مع الماء، كالسدر، والصابون، وما أشبههما، وقد قال بالاستحباب دون الوجوب كثير من أصحاب الشافعي، وأكثر الحنفية، ورجَّح هذا القول ابن خزيمة رحمته في «صحيحه» (١٤١/١).

❁ وذهب الشافعي رحمته إلى الوجوب، واستدل بحديث أم قيس رضي الله عنها، أنها سألت النبي صلَّى الله عليه وآله عن دم الحيض يصيب الثوب؟ فقال: «حُكِّيهِ بَضْلَعٍ، وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسَدْرٍ» أخرجه أبو داود (٣٦٣)، وهو حديث صحيح.

وقد مال الصنعاني إلى ترجيح هذا القول كما في «سبل السلام» (٨٤/١)، ورجَّحه العَلَّامة الألباني رحمته في «الصحيحه» (٥٤١/١).

قال أبو عبد الله سدد الله: الذي يظهر أنَّ القول الأول أرجح - والله أعلم -، وحديث: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ» ضعيفٌ كما تقدم، ولكن يغني عنه حديث أسماء الذي قبله، فقد سألت النبي

عن دم الحيض؟ فأجابها بغسله بالماء دون السدر، وغيره، وهو مقام الفتوى، ولو كان يجب عليها ذلك لبينه؛ فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، والأمر في حديث أم قيس يحمل على الاستحباب، جمعاً بين الأدلة، والله أعلم.

وانظر: "نيل الأوطار" (١/ ٧٧-٧٨)، و"سبل السلام" (١/ ٨٣-٨٤).

وقوله في الحديث: «ولا يضرك أثره»، استدل به على أن بقاء أثر الحيض - أعني اللون، لا طعمه، وريحه - لا يضر، ومُرَّخَصٌ فيه، وقد صحَّ ذلك عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه أبو داود (٣٥٧)، وابن المنذر (١٤٨/٢).

وفيه قول آخر: أنه يجب التخلص من أثره، ولو قرضه بالمقراض، وهو فعل ابن عمر، وصحَّ عنه كما في «الأوسط» لابن المنذر (١٤٨/٢).

قال ابن الصنذر رحمته الله: وبالقول الأول أقول، وهو قول عوام أهل العلم من فقهاء الأمصار.

قلت: والحديث وإن كان ضعيفاً، إلا أنه يدل عليه حديث أسماء المتقدم؛ فإنه أمرها بغسله بالماء، ولم يفصل بين ما ذهب أثره وما لم يذهب أثره، والله أعلم.



## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُحَقَّاةِ فِي الْبَابِ

مسألة [١]: كيف تُزال النجاسة عن الماء؟

تقدم في [باب المياه] أنَّ الماء إنما ينجس - إذا حلت فيه نجاسة - بالتغير، سواءً كان قليلاً، أو كثيراً، وعلى هذا فإنَّ الماء تُزال نجاسته بإزالة التغير، وذلك بأن يضاف عليه الماء الطاهر حتى يذهب التغير.

وقد ذهب الحنابلة، والشافعية، وغيرهم إلى ذلك، ولكنهم اشترطوا فيما إذا كان الماء دون القلتين أن يذهب التغير، ويبلغ الماء القلتين؛ وذلك بناءً على ما ذهبوا إليه من أنَّ الماء إذا كان دون القلتين ينجس بمجرد حلول النجاسة فيه، وليس كذلك كما تقدم، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/٥١-٥٢)، و"المجموع" (١/١٣٦).

مسألة [٢]: النجاسة تصيب الثوب، ولا يعلم مكانها من الثوب.

✽ ذكر ابن المنذر رحمته الله في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

[الأول]: أنه ينضح الثوب، وهو قول عطاء، والحكم، وحاد، وأحمد.

[الثاني]: أن يتحرى ذلك المكان، فيغسله، هكذا قال ابن شبرمة.

[الثالث]: وهو أن يغسل الثوب كله، روي هذا القول عن النخعي، وهو قول الشافعي، ومالك، ورجَّحه ابن المنذر، وهو الرَّاجح؛ لأنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولا يتم غسل النجاسة في هذه الحالة إلا بغسل جميع الثوب، والله أعلم.

انظر: "الأوسط" (٢/١٤٥-١٤٦).

مسألة [٣]: هل يشترط النية في إزالة النجاسة؟

قال شيخ الإسلام رحمته الله (٥٩/٢١): فَإِنَّ الْقَصْدَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَ أَحَدٍ

ضَعِيفًا فِي ذَلِكَ؛ لِيَطْرُدُوا قِيَاسَهُمْ فِي مُنَاطَرَةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي اشْتِرَاطِ النَّبِيِّ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ، كَمَا أَنَّ زُفَرَ نَفَى وَجُوبَ النَّبِيِّ فِي التَّيْمُمِ؛ طَرْدًا لِقِيَاسِهِ، وَكَذَا الْقَوْلَيْنِ مُطْرَحٌ، وَقَدْ نَصَّ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يُطَهِّرُ الْأَرْضَ الَّتِي يُصِيبُهَا. اهـ

وقال في موضع آخر (٤٧٨/٢١): وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ النَّجَاسَةَ مِنْ بَابِ تَرَكِ السَّمْعِ عَنْهُ، فَحِينَئِذٍ إِذَا زَالَ الْخَبَثُ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ؛ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، وَلَكِنْ إِنْ زَالَ بِفِعْلِ الْعَبْدِ وَنَيْتِهِ أَثِيبَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا إِذَا عَدِمَتْ بَغَيْرِ فِعْلِهِ، وَلَا نَيْتِهِ؛ زَالَتْ الْمَفْسَدَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوَابٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِقَابٌ. اهـ

مسألة [٤]: يسير النجاسة التي يشق التحرز منها.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٦-١٧): وَأَصْلُ آخِرُ وَهُوَ: أَنَّ الْكُوفِيِّينَ قَدْ عُرِفَ تَخْفِيفُهُمْ فِي الْعَفْوِ عَنِ النَّجَاسَةِ، فَيَعْفُونَ مِنَ الْمُعْظَلَةِ عَنِ قَدْرِ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ، وَمِنَ الْمُخَفَّفَةِ عَنِ رُبْعِ الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ، وَالشَّافِعِيُّ بِإِزَائِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَعْفُو عَنِ النَّجَاسَاتِ إِلَّا عَنْ أَثَرِ الْإِسْتِنجَاءِ؛ وَوَنِيمِ الذُّبَابِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَعْفُو عَنْ دَمٍ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ؛ إِلَّا عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَنَحْوِهِ مَعَ أَنَّهُ يُنَجَّسُ أَرْوَاثُ الْبَهَائِمِ وَأَبْوَاهَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ فِي النَّجَاسَاتِ نَوْعًا وَقَدْرًا أَشَدُّ أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَمَالِكٌ مُتَوَسِّطٌ فِي نَوْعِ النَّجَاسَةِ وَفِي قَدْرِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ بِنَجَاسَةِ الْأَرْوَاثِ وَالْأَبْوَالِ بِمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَيَعْفُو عَنِ يَسِيرِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ، وَأَحْمَدُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُتَوَسِّطٌ فِي النَّجَاسَاتِ فَلَا يُنَجَّسُ الْأَرْوَاثُ وَالْأَبْوَالُ، وَيَعْفُو عَنِ الْيَسِيرِ مِنَ النَّجَاسَاتِ الَّتِي يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا حَتَّى إِنَّهُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ يَعْفُو عَنِ يَسِيرِ رَوْثِ الْبَعْلِ، وَالْحِمَارِ، وَبَوْلِ الْخَفَّاشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، بَلْ يَعْفُو فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْيَسِيرِ مِنَ الرِّوْثِ وَالْبَوْلِ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي "شَرْحِ الْمَذْهَبِ"، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُوجِبُ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُ،

أَهْ تَخْتَلَفُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كَمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: ما شقَّ التحرز منه؛ فإنه يعفى عنه؛ لأنَّ من قواعد ديننا الحنيف أنَّ (المشقة تجلب التيسير).

**مسألة [٥]:** من وقع على ثوبه ماء لا يدري أنجس أم لا، فهل يسأل عنه؟  
قال شيخ الإسلام رحمه الله (٦٠٧/٢١): لَا يَجِبُ غَسْلُهُ، بَلْ وَلَا يُسْتَحَبُّ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَلِكَ لَا يُسْتَحَبُّ السُّؤَالُ عَنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ فَقَدْ مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَعَ رَفِيقٍ لَهُ، فَقَطَرَ عَلَى رَفِيقِهِ مَاءً مِنْ مِيزَابٍ، فَقَالَ صَاحِبُهُ: يَا صَاحِبَ الْمِيزَابِ مَاؤُكَ طَاهِرٌ أَمْ نَجِسٌ؟ فَقَالَ عُمَرُ: يَا صَاحِبَ الْمِيزَابِ، لَا تُخْبِرُهُ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

**أقول:** أثر عمر رضي الله عنه أخرج مالك (٢٣/١-٢٤)، والدارقطني (٣٢/١) معناه بسند منقطع، ومع ذلك فالحكم في المسألة كما ذكر شيخ الإسلام، والله أعلم.

## بَابُ الْوُضُوءِ

يُضْبَطُ (الوضوء) كما يضبط (الطهور)، وقد تقدم ضبط (الطهور) في أول الكتاب.

والوضوء في اللغة: أصله من الوضاء، وهي الحسن، والنظافة.

وشرعاً: هو التعبد لله عز وجل بغسل الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة. «الشرح الممتع» (١/١٤٨).

مسألة [١]: اشتراط النية.

❀ ذهب جمهور أهل العلم إلى أَنَّ النية شرطٌ لصحة الوضوء، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والليث، وأبي عبيد، وداود، وأبي ثور، وغيرهم، ودليلهم قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

❀ وذهبت طائفة إلى أنه يصح الوضوء، والغسل، والتيمم بلا نية، حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي، والحسن بن صالح، وحكاه الشافعية عنهما، وعن زفر، وقال أبو حنيفة، والثوري: يصح الوضوء، والغسل بلا نية، ولا يصح التيمم إلا بالنية، وهي رواية عن الأوزاعي.

وقد احتجَّ هؤلاء بأدلة لا تدل على المطلوب، أوردها النووي رحمه الله في «شرح المذهب» مع الرد عليها، والراجح هو القول الأول. انظر: «شرح المذهب» (١/٣١٢-٣١٥).

مسألة [٢]: التلطف بالنية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢١٨-٢١٩): وَالْجَهْرُ بِالنِّيَّةِ لَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ الْجَاهِرُ بِالنِّيَّةِ مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ

ذَلِكَ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ وَالْبَيَانِ لَهُ، لَا سِيَّامًا إِذَا آذَى مَنْ إِلَى جَانِبِهِ بِرَفْعِ صَوْتِهِ، أَوْ كَرَّرَ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ الْبَلِيغَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّ صَلَاةَ الْجَاهِرِ بِالنِّيَّةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْخَافِئِ بِهَا، سَوَاءٌ كَانَ إِمَامًا، أَوْ مَأْمُومًا، أَوْ مُنْفَرِدًا. وَأَمَّا التَّلَفُّظُ بِهَا سِرًّا، فَلَا يَجِبُ أَيْضًا عِنْدَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَسَائِرِ أُثْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُثْمَةِ: إِنَّ التَّلَفُّظَ بِالنِّيَّةِ وَاجِبٌ، لَا فِي طَهَارَةٍ وَلَا فِي صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ، وَلَا حَجٍّ. اهـ

٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ» أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ ﷺ: «بِالسَّوَاكِ».

قَالَ النُّووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شرح مسلم» (٢٥٢): قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السَّوَاكُ بِكسر السين، وهو يطلق على الفعل، وعلى العود الذي يتسوك به...، ثم قيل: إِنَّ السَّوَاكُ مأخوذٌ من ساك إذا ذلك، وقيل: من جاءت الإبل تساوك، أي: تتمايل هزاًلاً. وهو في اصطلاح العلماء استعمال عود، أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة، وغيرها عنها، والله أعلم. اهـ

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم السواك.

قَالَ النُّووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شرح مسلم» (٢٥٢): ثُمَّ إِنَّ السَّوَاكَ سُنَّةٌ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا فِي الصَّلَاةِ، وَلَا فِي غَيْرِهَا، بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ، وَقَدْ حَكَى الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايْنِيُّ، إِمَامُ أَصْحَابِنَا الْعِرَاقِيِّينَ، عَنْ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ أَنَّهُ أَوْجَبَهُ لِلصَّلَاةِ، وَحَكَاهُ الْهَامُورِدِيُّ عَنْ دَاوُدَ، وَقَالَ: هُوَ عِنْدَهُ وَاجِبٌ، لَوْ تَرَكَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَحُكِيَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ وَاجِبٌ؛ فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَقَدْ أَنْكَرَ أَصْحَابُنَا الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَغَيْرِهِ نَقْلَ الْوُجُوبِ عَنْ دَاوُدَ، وَقَالُوا: مَذْهَبُهُ أَنَّهُ سُنَّةٌ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَوْ صَحَّ إِجْبَاؤُهُ عَنْ دَاوُدَ لَمْ تَضُرَّ مُخَالَفَتُهُ فِي إِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْمُخْتَارِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، وَأَمَّا إِسْحَاقُ، فَلَمْ يَصِحَّ هَذَا الْمَحْكِيُّ عَنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) صحيح. أخرجه مالك (١/٦٦)، وأحمد (٢/٤٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٢/١٩٧-١٩٨)، وابن خزيمة (١٤٠) وإسناده صحيح.

**قلت:** حديث الباب صريحٌ أنَّ السواك ليس بواجب، وإنما هو مستحب، وأما قول النووي عن داود: إنه لا تضر مخالفته؛ فقد قال الشوكاني في "نيل الأوطار" (١/١٦٨):

وَعَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِخِلَافِ دَاوُدَ مَعَ عِلْمِهِ، وَوَرَعِهِ، وَأَخَذِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَكْبَارِ بِمَذْهَبِهِ مِنَ التَّعَصُّبَاتِ الَّتِي لَا مُسْتَنَدَ لَهَا إِلَّا مُجَرَّدَ الْهَوَى، وَالْعَصَبِيَّةِ، وَقَدْ كَثُرَ هَذَا الْجِنْسُ فِي أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، وَمَا أَذْرِي مَا هُوَ الْبُرْهَانُ الَّذِي قَامَ لَهُؤُلَاءِ الْمُحَقِّقِينَ حَتَّى أَخْرَجُوهُ مِنْ دَائِرَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. انتهى المراد.

وانظر: "سبل السلام" (١/٨٧)، و"نيل الأوطار" (١/١٦٨)، و"شرح العمدة" لابن الملحق (١/٥٥٣).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: وقت استحبابه.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٥٢): ثُمَّ إِنَّ السَّوَاكَ مُسْتَحَبٌّ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَلَكِنْ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ أَشَدَّ اسْتِحْبَابًا، أَحَدُهَا: عِنْدَ الصَّلَاةِ سَوَاءَ كَانَ مُتَطَهِّرًا بِمَاءٍ، أَوْ بِتُرَابٍ، أَوْ غَيْرِ مُتَطَهِّرٍ، كَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا. الثَّانِي: عِنْدَ الْوُضُوءِ. الثَّلَاثُ: عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. الرَّابِعُ: عِنْدَ الْإِسْتِيقَازِ مِنَ النَّوْمِ. الْخَامِسُ: عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِ، وَتَغْيِيرُهُ يَكُونُ بِأَشْيَاءَ، مِنْهَا: تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. وَمِنْهَا: أَكْلُ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ. وَمِنْهَا: طُولُ السُّكُوتِ. وَمِنْهَا: كَثْرَةُ الْكَلَامِ. اهـ

أما قوله: (مستحب في جميع الأوقات)، فيدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها عند النسائي (١٠/١)، وأحمد (٤٧/٦، ١٤٦)، وابن خزيمة (١٣٥)، وغيرهم: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»، وهو حديث صحيح.

وأما قوله: (عند الصلاة)، فيدل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» <sup>(١)</sup> «لَوْ لَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمُ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

وأما قوله: (عند الوضوء)، فيدل عليه حديث الباب.

وأما قوله: (عند قراءة القرآن)، فقد جاء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يَصْلِي، قَامَ الْمَلِكُ خَلْفَهُ، فَتَسْمَعُ لِقْرَاءَتِهِ، فَيَدْنُو مِنْهُ حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلِكِ، فَطَهَرُوا أَفْوَاهَهُمْ لِلْقُرْآنِ»، أخرجه البزار (٦٠٣) من طريق: فضيل بن سليمان النميري، عن الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي مرفوعاً به.



قال البيهقي: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي رضي الله عنه بإسناد أحسن من هذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه، موقوفاً. اهـ

**قلت:** فالراجح وقف الحديث على علي رضي الله عنه؛ فإن فضيل بن سليمان ضعيفٌ، ومع ذلك فقد خالفه الثقات، فرووه موقوفاً، وقد أخرجه موقوفاً البيهقي (١/ ٣٨).

ويمكن الاستدلال على استحباب السواك عند تلاوته القرآن بقياسه على الصلاة؛ فإن كلاً منهما مناجاةٌ لله عز وجل.

**وأما قوله:** (عند الاستيقاظ من النوم)، فيدل عليه حديث حذيفة في «الصحيحين» <sup>(١)</sup>: كان النبي ﷺ إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك.

**وأما قوله:** (عند تغير الفم)، فيدل عليه حديث عائشة المتقدم، والله أعلم. ومن المواضع التي يستحب الاستياك فيها: عند دخول المنزل؛ لحديث عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله إذا دخل منزله بدأ بالسواك. أخرجه مسلم برقم (٢٥٣).

### مسألة [٢]: في أي يد يباشر الاستياك؟

ذهب الإمام أحمد إلى أنَّ الأفضل أن يستاك باليسرى، وقال شيخ الإسلام: وما علمنا أحداً من الأئمة خالف في ذلك، وذلك لأن الاستياك من باب إزالة الأذى، وذلك باليسرى، كما أن إزالة النجاسات كالاستجمار، ونحوه باليسرى، وإزالة الأذى واجبها ومستحبها باليسرى. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠٨/ ٢١-١١٢).

وذهب ابن الملقن إلى أنَّ الأفضل الاستياك باليمنى، واستدل بالحديث: «كان يعجبه التيمن في تنعله، وترجله، وطهوره، وفي شأنه كله»، قال: وفي قولها: «وفي شأنه كله»

يدخل الأخذ، والعطاء، والسواك. ثم استدل على ذلك بزيادة عند أبي داود (٤١٤٠) في حديث عائشة: «ونعله، [وسواكه]»، أخرجها أبو داود من طريق: مسلم بن إبراهيم عن شعبة، وأخرج الحديث من طريق: عمر بن حفص، عن شعبة بدون هذه الزيادة، ثم قال أبو داود: رواه عن شعبة معاذ، لم يذكر «سواكه».

**قلت:** بل رواه أيضًا عن شعبة محمد بن جعفر، وعفان بن مسلم، وهب بن أسد، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وسليمان بن حرب، وحجاج بن منهال، وعبد الله بن المبارك، وأبو الوليد الطيالسي، وكلهم لم يذكروا قوله: «وسواكه»، فهي زيادة شاذة بدون شك. انظر «المسند الجامع» (٢٤٩/١٩-٢٥٠).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله كما في «مجموع فتاواه» (١١٦/١١): والأمر والله الحمد واسع، فيستاك كما يريد؛ لأنه ليس في المسألة نص واضح. اهـ، وبنحوه في «الشرح المتع» (١٢٧/١)، وانظر: «شرح العمدة» لابن الملتن (٣٩٦/١-٣٩٧).

قال أبو عبدالله وفقه الله: قول شيخ الإسلام رحمته الله (وما علمنا أحدًا من الأئمة خالف في ذلك)، فيقال: وهل علم منهم الموافقة لأحمد على ذلك؟ أو هل بلغهم قول أحمد، وأقروه؟ والأظهر - والله أعلم - استحباب ذلك باليمن، ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في «صحيح البخاري» (٨٩٠): أن النبي صلوات الله عليه وآله في مرض موته نظر إلى سواك في يد عبدالرحمن بن أبي بكر، قالت: فقلت: أعطني هذا السواك يا عبدالرحمن. فأعطانيه، فقصمته، ثم مضغته، ثم أعطيته رسول الله صلوات الله عليه وآله، فاستن به، وهو مستند إلى صدري.

ومعلوم أن النبي صلوات الله عليه وآله أخذ السواك من عائشة بيمينه، ولم تذكر عائشة أنه نقله إلى اليسرى، ثم استاك به.

وأيضًا: فإن السواك باليسرى على خلاف المعهود، فلو فعله النبي صلوات الله عليه وآله لنقل، ومع ذلك

٣٠- وَعَنْ حُرَّانَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ (رضي الله عنه) دَعَا بِوُضُوءٍ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَاسْتَنْتَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: غسل الكفين قبل الوضوء.

يستحب غسلها قبل الوضوء بإجماع العلماء، نقله ابن المنذر في "الأوسط" (١/٣٧٥)، والنووي في "شرح مسلم" (٣/١٠٧).

### مسألة [٢]: ضابط المضمضة.

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (٣/١٠٧): وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمَضْمَضَةِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: كَمَا لَهَا أَنْ يَجْعَلَ السَّمَاءُ فِي فَمِهِ، ثُمَّ يُدِيرُهُ فِيهِ، ثُمَّ يَمُجُّهُ، وَأَمَّا أَقْلَاهَا: فَأَنْ يَجْعَلَ السَّمَاءَ فِي فِيهِ، وَلَا يُشْرَطُ إِدَارَتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: يُشْرَطُ، وَأَمَّا الْإِسْتِنْشَاقُ فَهُوَ إِيصَالُ السَّمَاءِ إِلَى دَاخِلِ الْأَنْفِ، وَجَذْبُهُ بِالنَّفْسِ إِلَى أَقْصَاهُ. وانظر: "النيل" (١/٢٢٢)، و"شرح العمدة" (١/٣٢٩)، و"فتح الباري" (١٦٤).

ولا يشترط في المضمضة مَجُّ الماء من الفم، بل يجوز له أن يبتلعه. انظر "المغني" (١/١٦٩)، و"شرح العمدة" لابن الملقن (١/١٦٩).

### مسألة [٣]: حكم المضمضة والاستنشاق.

ذكر النووي رحمه الله أَنَّ العلماء في هذه المسألة على أربعة مذاهب:



**المذهب الأول:** أنها ستان في الوضوء، والغسل، وهو مذهب الشافعية، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري، والزهري، والحكم، وقتادة، وربيعه، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك، والأوزاعي، والليث، ورواية عن عطاء، وأحمد.

واستدل هؤلاء بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسيء في صلاته عند أن علمه: «إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ كما أمرك الله»، وهو حديث حسن.

قالوا: ولم يذكر الله تعالى في كتابه المضمضة، والاستنشاق، واستدلوا بحديث: «عشر من الفطرة»، وذكر منها «المضمضة، والاستنشاق».

وذكر بعض الفقهاء هذا الحديث بلفظ: «عشر من السنن»، وقد بين الحافظ رحمته الله في «التلخيص» أنه لم يثبت بهذا اللفظ، والحديث باللفظ المذكور قبل أخرجه مسلم (٢٦١) عن عائشة رضي الله عنها، ولكنه قد انتقد، فقد انتقده الدارقطني في «التبصير»، وبين أن مصعب بن شيبة رواه موصولاً عن عائشة مرفوعاً، وأن سليمان التيمي، وجعفر بن أبي إياس رواه عن طلق بن حبيب من قوله، ومصعب ضعيف، فالصواب في الحديث أنه موقوف من قول طلق بن حبيب.

وقد استدلوا أيضاً بحديث: «المضمضة والاستنشاق سنة»، أخرجه الدارقطني (١/ ٨٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث ضعيف جداً، ففي إسناده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو شديد الضعف، وهذان الدليلان - وإن صحا - لا يفيدان استحباب المضمضة والاستنشاق؛ لأن الفطرة، والسنة أعم من أن تكون واجبة، أو مستحبة.

**المذهب الثاني:** أنها واجبتان في الوضوء، والغسل، وشرطان لصحتها، وهو مذهب ابن أبي ليلى، وحماد، وإسحاق، والمشهور عن أحمد، واستدلوا بالآية: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، والأنف، والفم من الوجه.

**المذهب الثالث:** واجبتان في الغسل دون الوضوء، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه،

**المذهب الرابع:** الاستنشاق واجب في الوضوء، والغسل دون المضمضة، وهو مذهب أبي ثور، وأبي عبيد، وداود، ورواية عن أحمد، قال ابن المنذر رحمته الله: وبه أقول.

واستدل الموجبون لذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء، ثم لينثر»، وفي لفظ لمسلم: «فليستنشق بمنخريه من الماء».

وبحديث سلمة بن قيس عند الترمذي (٢٧)، والنسائي (١/٦٧): أن النبي صلوات الله عليه وآله قال: «إذا توضأت فاستنثر»، قالوا: فهذه الأوامر كلها في الاستنشاق، وأما المضمضة فلم يصح فيها أمر، وأما حديث لقيط بن صبرة: «وإذا توضأت فمضمض»، فهذه الزيادة فيها كلام سيأتي إن شاء الله حيث ذكر الحافظ الحديث.

هذا وليعلم أن أهل هذا المذهب لم يقولوا كلهم بوجوب الاستنشاق في الغسل أيضاً، كما هو ظاهر نقل النووي؛ فإن ابن حزم قال في «المحلّى» (١٩٨): وقال أحمد بن حنبل، وداود: الاستنشاق، والاستنثار فرضان في الوضوء، وليس فرضين في الغسل من الجنابة، وليست المضمضة فرض، لا في الوضوء، ولا في الغسل من الجنابة، وهذا هو الحق.

**قلت:** وهذا هو الراجح فيما يظهر لي - والله أعلم - لأن الأدلة المتقدمة في إيجاب الاستنشاق مقيدة بالوضوء.

وأما استدلال الجمهور بحديث: «توضأ كما أمرك الله»، فيجواب عنه من وجهين:

**الوجه الأول:** قال أبو محمد بن حزم رحمته الله في «المحلّى»: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فكل ما أمر به رسول الله صلوات الله عليه وآله، فالله تعالى أمر به.

**الوجه الثاني:** أن المأمورات الشرعية لم تحصر في دليل واحد، فالأوامر متقدمة تضاف إلى ما ذكره الله في كتابه قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وأما قول الحنابلة: (إِنَّ الفم، والأنف من الوجه، فوجب المضمضة، والاستنشاق).

فأجيب عنه: بأن ما أمر الله به هو غسل الوجه، والوجه ما حصلت به المواجهة، وباطن الأنف، والفم لا تحصل به المواجهة؛ فليس من الوجه، والله أعلم.

وانظر: "شرح المذهب" (١/ ٣٦٢-٣٦٥)، و"شرح مسلم" (٣/ ١٠٩)، و"نيل الأوطار" (١/ ٢٢٢)، و"شرح العمدة" (١/ ٢٦٣)، و"المحلى" (٢/ ٤٩-٥٠)، و"المغني" (١/ ١٦٦).

#### مسألة [٤]: حكم الاستنثار.

نقل النووي في "المجموع" (١/ ٣٦٦)، وابن الملتن في "شرح العمدة" (١/ ٢٦٢) الإجماع على عدم وجوب الانتثار، وتعقبها الحافظ في "الفتح" (١٦١)، فقال: وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قالوا بوجوب الاستنثار، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه. اهـ.

**قلت:** وهو قول أحمد في رواية، وداود، وابن حزم، كما تقدم في المسألة السابقة، وهذا القول هو الراجح للأدلة التي تقدم ذكرها في المسألة السابقة، والله أعلم.

وانظر: "الفتح" (١٦١)، و"النيل" (١/ ٢٢٢)، و"شرح العمدة" (١/ ٢٦٢)، و"المحلى" (٢/ ٤٩-٥٠).

#### مسألة [٥]: غسل الوجه.

نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على وجوب غسل الوجه؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

انظر: "شرح مسلم" (٣/ ١٠٩)، و"المغني" (١/ ١٦١)، و"المحلى" (١٩٨)، و"التمهيد" (٤/ ٣١)، و"الاستذكار" (٢/ ١٣).

#### مسألة [٦]: حدُّ الوجه.

حدُّ الوجه: من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحيين، والذقن، وإلى أصول الأذنين، وقولنا (من منابت الشعر)، أي: المعتاد، والغالب في الناس، فلو كان أجلع، ينحسر

شعره عن مكانه، غلب المعتاد في الغالب، وإذا كان أفعر، غلب المعتاد في الغالب.

شعره على وجهه، يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن حد الغالب.

انظر "المغني" (١/ ١٦١)، "المحلّي" (١٩٨).

### مسألة [٧]: البياض الذي بين الأذن واللحية.

ذهب الجمهور إلى أنه من الوجه، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وداود، وذلك لأنه تحصل به المواجهة في حق من لا لحية له، فكان منه في حق من له لحية كسائر الوجه.

وذهب مالك إلى أنه ليس من الوجه، وعن أبي يوسف: يجب على الأمرد غسله دون الملتحي، والصحيح قول الجمهور؛ لما تقدم. انظر: "المجموع" (١/ ٣٧٣)، و"المغني" (١/ ١٦٢).

### مسألة [٨]: العذار، والعارض، والدقن.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ١٦٢): وَيَدْخُلُ فِي الْوَجْهِ الْعِذَارُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْعَظْمِ النَّاتِي، الَّذِي هُوَ سَمْتُ صِمَاخِ الْأُذُنِ، وَمَا انْحَطَّ عَنْهُ إِلَى وَتِدِ الْأُذُنِ، وَالْعَارِضُ: وَهُوَ مَا نَزَلَ عَنْ حَدِّ الْعِذَارِ، وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى اللَّحْيَيْنِ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَالْمُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ: مَا جَاوَزَ وَتِدَ الْأُذُنِ عَارِضٌ. وَالذَّقْنُ: مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ، فَهَذِهِ الشُّعُورُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُهَا مَعَهُ، وَكَذَلِكَ الشُّعُورُ الْأَرْبَعَةُ، وَهِيَ الْحَاجِبَانِ، وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ، وَالْعَنْفَقَةُ، وَالشَّارِبُ. انتهى، وانظر: "المجموع" (١/ ٣٧٢).

### مسألة [٩]: التحذيف.

هو الشعر الداخل في الوجه، ما بين انتهاء العذار والنزعة، قال النووي: سمي بذلك؛ لأن الأشراف والنساء يعتادون إزالة الشعر عنه ليتسع الوجه.

وهذا الشعر فيه وجهان عند الشافعية، والحنابلة، وصحح ابن قدامة رحمته الله أنه من الوجه، قال: لأن محله لو لم يكن عليه شعر؛ لكان من الوجه، فكذلك إذا كان عليه شعر كسائر

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ١٦٣): فَأَمَّا الصَّدْعُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِذَارِ، وَهُوَ مَا يُحَاطِي رَأْسَ الْأُذُنِ وَيَنْزِلُ عَنْ رَأْسِهَا قَلِيلًا، وَالنَّزَعَتَانِ، وَهُمَا مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنَ الرَّأْسِ مُتَصَاعِدًا فِي جَانِبَيْ الرَّأْسِ، فَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الصَّدْعِ وَجْهًا آخَرَ، أَنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعِذَارِ، أَشَبَهُ الْعَارِضَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الرُّبْعَ بِنْتُ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ، وَصُدْعِيهِ، وَأُذُنِيهِ، مَرَّةً وَاحِدَةً.

فَمَسَحَهُ مَعَ الرَّأْسِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ غَسَلَهُ مَعَ الْوَجْهِ؛ وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِشَعْرِ الرَّأْسِ لَا يَخْتَصُّ الْكَبِيرَ، فَكَانَ مِنَ الرَّأْسِ، كَسَائِرِ تَوَاحِيهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِيَاسِ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ، وَلَيْسَ هُوَ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِنَا. انتهى.

**قلت:** وفي المسألة وجهان عند الشافعية أيضًا، والراجح ما رجَّحه ابن قدامة، ولكن في حديث الربيع ضعف، فقد أخرجه أبو داود (١٢٩)، وفي إسناده: عبد الله بن محمد بن عقيل، والراجح ضعفه. انظر: "المغني" (١/ ١٦٣)، و"شرح المذهب" (١/ ٣٩٦).

### مسألة [١١]: هل يغسل باطن الشعور المتقدمة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ١٦٤): وَهَذِهِ الشُّعُورُ كُلُّهَا إِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً لَا تَصِفُ الْبَشْرَةَ، أَجْزَأُهَا غَسْلُ ظَاهِرِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَصِفُ الْبَشْرَةَ، وَجَبَ غَسْلُهَا مَعَهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا كَثِيفًا وَبَعْضُهَا خَفِيفًا، وَجَبَ غَسْلُ بَشْرَةِ الْخَفِيفِ مَعَهُ وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ، أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ رحمته الله.

**قلت:** وهذا هو الراجح، وهو ترجيح ابن رجب رحمته الله.

قال رحمته الله: وَمَنْ أَصْحَابِنَا مَنْ ذَكَرَ فِي الشَّارِبِ، وَالْعَنْقَقَةِ، وَالْحَاجِجِينَ، وَأَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ، وَلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ، وَجْهًا آخَرَ فِي وُجُوبِ غَسْلِ بَاطِنِهَا، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْرُ مَا تَحْتَهَا



سَاتِرٌ لِّمَا تَحْتَهُ، أَشْبَهَ لِحْيَةَ الرَّجُلِ، وَدَعَاىِ النَّدْرَةَ فِي الْحَاجِيَيْنِ، وَالشَّارِبِ، وَالْعُنْفَقَةَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ،  
بَلَّ الْعَادَّةُ ذَلِكَ. اهـ، وانظر: "شرح المذهب" (١/ ٣٧٦-٣٧٧)، و"قواعد ابن رجب" (ص ٤).

**مسألة [١٢]:** إذا غسل بعض هذه الشعور، ثم زالت من وجهه؟

**قال ابن قدامة** رحمته الله في "المغني" (١/ ١٦٤): ومتى غسل هذه الشعور، ثم زالت عنه،  
أو انقلعت جلدة من بدنه، أو قصَّ ظفره، أو انقلع؛ لم يؤثر في طهارته، وهذا قول أكثر أهل  
العلم. اهـ

**مسألة [١٣]:** غسل العينين.

**قال النووي** رحمته الله في "شرح المذهب" (١/ ٣٦٩): أما حكم المسألة؛ فلا يجب غسل داخل  
العينين بالاتفاق. انتهى المراد.

وفي استحبابه وجهان عند الشافعية، والحنابلة، والأصح عندهم عدم استحبابه، لا في  
الوضوء ولا في الغسل؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم لم يفعله ولا أمر به، وفيه ضررٌ. وانظر: "المغني" (١/ ١٥٢).

**مسألة [١٤]:** غسل ما استرسل من اللحية.

❁ في المسألة قولان:

**الأول:** أنه يجب غسل ما استرسل من اللحية؛ لأنها تحصل بها المواجهة، وهو المشهور عن  
أحمد، والشافعي، واستدل بعضهم بقوله صلَّى الله عليه وآله وسلم: «فغسل وجهه إلا خرَّت خطايا وجهه من  
أطراف لحيته مع الماء».<sup>(١)</sup>

**الثاني:** عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحية، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي في  
أحد قوليه، ورواية عن أحمد، وذلك لأنه شعر خارج عن محل الفرض، فأشبهه ما نزل من شعر  
الرأس عنه.

وهذا القول هو الراجح، وهو ترجيح ابن رجب رحمته الله في "قواعده" (ص ٤)، وأما

حديثهم؛ فلا يلزم من خرورج الخطايا من أطرافها أن يكون غسلها كما هو ظاهر، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١/١٦٤-١٦٥)، "المجموع" (١/٣٧٩)، "النيل" (١/٢٣٣-٢٣٤)، "قواعد ابن رجب" (ص ٤)، "الاستذكار" (٢/١٩).

### مسألة [١٥]: غسل اليدين إلى المرفقين.

نقل النووي، وابن قدامة، وغيرهما الإجماع على وجوب غسل اليدين إلى المرفقين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيِّدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. "المجموع" (١/٣٨٣)، "شرح مسلم" (٣/١٠٩)، "المغني" (١/١٧٢)، "شرح العمدة" (١/٣٣٤).

### مسألة [١٦]: هل يدخل المرفقان في وجوب الغسل؟

✽ ذهب أكثر العلماء إلى وجوب إدخال المرفقين في الغسل، وهو مذهب أحمد، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي.

✽ وذهب بعض أصحاب مالك، وابن داود، وحكي عن زفر، إلى عدم وجوب غسل المرفقين مع اليدين؛ لأن الله تعالى أمر بالغسل إليهما، وجعلها غاية.

وأجيب: بأن ﴿إِلَى﴾ تأتي بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿وَيَرْزُقْكُمْ قُوَّةً إِلَى قَوَاتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، أي: مع قوتكم، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، وكقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقد ثبت في "صحيح مسلم" (٢٤٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ غسل يديه حتى أشرع في العضد، ثم غسل رجله حتى أشرع في الساق، ففعل النبي ﷺ مبين للمراد من الآية، فالراجح هو قول الجمهور، والله أعلم.

انظر: "الفتح" (١/٣٨٢)، و"المغني" (١/١٧٢)، و"المجموع" (٣٨٥-٣٨٦).

### مسألة [١٧]: إذا خلقت له أصبع، أو يد زائدة؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/١٧٣): وَإِنْ خُلِقَ لَهُ إَصْبَعٌ زَائِدَةٌ، أَوْ يَدٌ

نَابِتَةً فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ كَالْعَصْدِ أَوْ الْمَنْكَبِ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ قَصِيرَةً أَوْ طَوِيلَةً؛ لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَتْ شَعْرَ الرَّأْسِ إِذَا نَزَلَ عَلَى الْوَجْهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ بَعْضُهَا يُحَازِي مَحَلَّ الْفَرْضِ غَسَلَ مَا يُحَازِيهِ مِنْهَا. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ، كَنَحْوِ مَا ذَكَرْنَا.

وَأِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَصْلِيَّةَ مِنْهُمَا، وَجَبَ غَسْلُهَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ غَسْلَ إِحْدَاهُمَا وَاجِبٌ، وَلَا يُخْرِجُ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ يَقِينًا إِلَّا بِغَسْلِهَا، فَوَجَبَ غَسْلُهَا، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهَا. انتهى. وانظر: "المجموع" (٣٨٨/١)، و"شرح مسلم" (١١٠/٣).

### مسألة [١٨]: إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْمَغْنِيِّ" (١٧٣/١): وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنْ دُونِ الْمِرْفَقِ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَإِنْ قُطِعَتْ مِنَ الْمِرْفَقِ غَسَلَ الْعَظْمَ الَّذِي هُوَ طَرَفُ الْعَصْدِ؛ لِأَنَّ غَسْلَ الْعَظْمَيْنِ الْمُتَلَاقِيَيْنِ مِنَ الذَّرَاعِ وَالْعَصْدِ وَاجِبٌ، فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا غَسَلَ الْآخَرَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ فَوْقِ الْمِرْفَقَيْنِ سَقَطَ الْغَسْلُ؛ لِعَدَمِ مَحَلِّهِ؛ فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ، فَوَجَدَ مَنْ يُوَضِّئُهُ مُتَبَرِّعًا لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوَضِّئُهُ إِلَّا بِأَجْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ أَيْضًا كَمَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ الْمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْزَمُهُ اسْتِئْجَارُ مَنْ يَقِيمُهُ، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْأَجْرِ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَقِيمُهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوَضِّئُهُ، لَزِمَهُ التَّيْمُّمُ، كَعَادِمِ الْمَاءِ إِذَا وَجَدَ التُّرَابَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. انتهى.

وانظر: "شرح المذهب" (٣٩٢-٣٩٣/١).

### مسألة [١٩]: إِذَا كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ؟

الأول: أنه لا تصح الطهارة حتى يزيله؛ لأنه محل من اليد، استتر بما ليس من خِلقة الأصل، ستراً منع إيصال الماء إليه، مع إمكان إيصال الماء إليه، وعدم الضرر به، فأشبهه ما لو كان عليه شمع، أو غيره، وهذا الوجه نصره ابن عقيل الحنبلي.

الثاني: أنه لا يلزمه إزالته، وتصح طهارته؛ لأنَّ هذا يستتر عادة، فلو كان غسله واجباً؛ لبينه النبي ﷺ.

والوجه الأول هو الرَّاجح، وقد أمر النبي ﷺ الرجل الذي ترك في قدمه مثل الظفر أن يعيد وضوءه، والله أعلم.

### مسألة [٢٠]: حكم مسح الرأس.

أجمع العلماء على أنَّ مسح الرأس من فروض الوضوء، نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، كابن عبد البر، والنووي، وابن قدامة، وغيرهم.  
انظر: "التمهيد" (٣١/٤)، و"المجموع" (٣٩٥/١)، و"شرح مسلم" (١٠٩/٣)، و"المغني" (١٧٥/١).

### مسألة [٢١]: كم القدر الواجب في مسح الرأس؟

قال ابن عبيد البر رحمه الله في "الاستذكار" (٢٥/٢): وأما المسح بالرأس؛ فقد أجمعوا أنَّ من مسح برأسه كله فقد أحسن، وعمل أكمل ما يلزمه، على أنهم قد أجمعوا على أن السير الذي لا يقصد إلى إسقاطه متجاوز عنه، لا يضر المتوضي. اهـ.

قلت: وقد اختلفوا في القدر الواجب على أقوال، قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٣٩٩/١): (فرغ) في مذهب العلماء في أقل ما يجزئ من مسح الرأس، وقد ذكرنا أنَّ المشهور من مذهبنا - الشافعية - أنه ما يقع عليه الاسم، وإن قلَّ، وحكاه ابن الصباغ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وحكاه أصحابنا عن الحسن البصري، وسفيان الثوري، وداود، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات، أشهرها: ربع الرأس، والثانية: قدر ثلاث أصابع، والثالثة: قدر الناصية، وعن أبي

محمد بن مسلمة من أصحاب مالك: إن ترك نحو ثلث الرأس جاز، وهي رواية عن أحمد.

واحتج لمن أوجب مسح جميع الرأس بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، قالوا: وبالباء للإصاق، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، وأيضاً ثبت عن النبي ﷺ أنه مسح على جميع رأسه، وقياساً على التيمم في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، ويجب فيه الاستيعاب.

واحتج من أجاز المسح بما يقع عليه اسم المسح، بأن قوله: ﴿فَأَمْسَحُوا﴾ يقع على القليل، والكثير، وثبت في "صحيح مسلم" (٢٧٤) (٨٣)، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ مسح بناصيته، وعمامته. فهذا يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع التقدير بالربع، والثلث، والنصف، وأيضاً فقد صحَّ عن ابن عمر أنه مسح على يافوخه، وصحَّ عن سلمة بن الأكوع أنه مسح مقدم رأسه، وقالوا: قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، لا نسلم أن الباء ههنا للإصاق، بل هي للتبعض، ونقلوا ذلك عن بعض أهل العربية، وقالت جماعة منهم: إذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبعض، كقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وإن لم يتعد فلا لإصاق، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ﴾.

وأما قولهم: إنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه مسح جميع الرأس، فقد أجاب عنه الشوكاني في "النيل" (٢٤٦/١)، فقال: وَأَجِيبُ بِأَنَّ التَّرَاعِي فِي الْوُجُوبِ وَأَحَادِيثِ التَّعْمِيمِ، وَإِنْ كَانَتْ أَصَحَّ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ، لَكِنْ أَيْنَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ؟ وَلَيْسَ إِلَّا مُجَرَّدُ أَفْعَالٍ، وَرَدَّ بِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَيَانًا لِلْمُجْمَلِ، فَأَفَادَتْ الْوُجُوبَ.

وَالْإِنْصَافُ أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْمُجْمَلِ، وَإِنْ رَعِمَ ذَلِكَ الزَّخَشَرِيُّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي "مُخْتَصَرِهِ"، وَالزَّرْكَشِيُّ، وَالْحَقِيقَةُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى مُبَاشَرَةِ آلَةِ الْفِعْلِ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَفْعُولِ كَمَا لَا تَتَوَقَّفُ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ عَمْرًا) عَلَى مُبَاشَرَةِ الضَّرْبِ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، فَمَسَحُ رَأْسِهِ

**قلت:** وأما قياسهم على التيمم، فلا يستقيم؛ لأنَّ النبي ﷺ قد بين وجوب التعميم في التيمم بقوله لعمار رضي الله عنه: «إنما كان يكفيك أن تقول هكذا»، وضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح وجهه وكفيه.

**والشاهد:** قوله «إنما كان يكفيك»، فدلَّ على أنَّ الصفة المذكورة هي المجزئة، وأنَّ غيرها ليست بمجزئة، ولا تكفي.

وقول الشافعي في هذه المسألة هو الرَّاجح فيما يظهر - والله أعلم -، وهو ترجيح ابن حزم، والحافظ، والشوكاني.

وانظر: «المغني» (١/١٧٦)، «شرح العمدة» (١/٣٤٠)، «السيل» (١/٨٤)، «الأوسط» (١/٣٩٤)، «المحلى» (٢/٥٣).

### مسألة [٢٢]: مسح الرأس بخرقة مبلوثة.

✽ ذكر ابن قدامة في هذه المسألة وجهين للحنابلة:

**الوجه الأول:** أنه يجزئه ذلك؛ لأنَّ الله تعالى أمر بالمسح، وقد فعله فأجزأه، كما لو مسح بيده، أو بيد غيره، ولأنَّ مسحه بيده غير مشروط بدليل ما لو مسح بيد غيره.

**الوجه الثاني:** لا يجزئه ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ مسح بيده.

والرَّاجح هو الوجه الأول، وقد ذكر ابن الملقن أنه قول الأوزاعي، والنخعي، والثوري، وبعض المالكية، ومذهب الشافعية.

انظر: «المغني» (١/١٨٢-١٨٣)، «شرح العمدة» (١/٣٤٣)، «المجموع» (١/٤١٠)، «تفسير السعدي».

### مسألة [٢٣]: غسل الرأس بدل المسح.

✽ إنَّ أمرَّ يده على رأسه أثناء الغسل، فيجزئه؛ لأنه قد حصل المسح، وإنَّ لم يمرَّ يده،

ففيه وجهان عند الشافعية، والحنابلة:

الوجه الثاني: أنه يجزئه قياسًا على غسل الجنابة؛ فإنه يجزئه بدون مسح، وهذا الوجه عليه أكثر الشافعية.

وقد رجح الشيخ العثيمين رحمته الله القول الأول في "الشرح الممتع" (١/١٥١): واستدل عليه بقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».<sup>(١)</sup>

وهو ترجيح الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسير [سورة المائدة]، والذي يظهر لي أن القول الثاني أصح؛ لأن الغاية من المسح هو إصابة الشعر بشيء من الماء، وقد حصل ذلك بالغسل، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١/١٨٢)، "المجموع شرح المذهب" (١/٤١٠).

### مسألة [٢٤]: المسح على العنق.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/١٢٧-): لَمْ يَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى عُنُقِهِ فِي الْوُضُوءِ، بَلْ وَلَا رُويَ عَنْهُ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ، بَلْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي فِيهَا صِفَةُ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَمَسُحُ عَلَى عُنُقِهِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبَّ ذَلِكَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، كَمَا لِكَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِمْ، وَمَنْ اسْتَحَبَّهُ فاعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى أَثَرٍ يُرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، أَوْ حَدِيثٍ يَضَعُفُ نَفْلُهُ أَنَّهُ: «مَسَحَ رَأْسُهُ حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ»<sup>(٣)</sup>، وَمِثْلَ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ عُمْدَةً، وَلَا يُعَارِضُ مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ، وَمَنْ تَرَكَ مَسْحَ الْعُنُقِ؛ فَوْضُوءُهُ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قلت: فمسح العنق في الوضوء من البدع؛ لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس

فهو رد».

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) لم أقف على أبي هريرة في ذلك.

(٣) أنظر: أحمد (٢/٧٥)، الترمذي (١/٧٥).

نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على وجوب غسل القدمين؛ إلا عَمَّن لا يعتد بخلافه كالشيعة، والصحيح أنه وجد خلافٌ شاذ، فقد حكى عن ابن جرير أنه قال: هو مخير بين المسح، والغسل.

قال ابن القيّم رحمه الله في "تهذيب السنن" (١/ ٩٨): وأما حكايته عن ابن جرير فغلطٌ بيّن، وهذه كتبه، وتفسيره كله يكذب هذا النقل عليه، وإنما دخلت الشبهة؛ لأن ابن جرير القائل بهذه المقالة رجلٌ آخر من الشيعة، يوافقه في اسمه واسم أبيه، وقد رأيت له مؤلفات في أصول مذهب الشيعة، وفروعهم. اهـ

وأوجب بعض أهل الظاهر المسح، والغسل جميعاً.

وقد استدلل القائلون بالمسح بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بقراءة جرّ اللام.

وقد أجيب عن استدلالهم هذا بأجوبة:

أحدها: أن قراءة الجرّ إنما هي للمجاورة، وهو مشهور عند العرب في أشعارهم، وكلامهم، ومنه قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦].

الثاني: أن السنة بينت ترجيح قراءة النصب، وهي أشهر.

الثالث: أن قراءة الجر محمولة على المسح على الخفين.

الرابع: أن المراد بالمسح الغسل.

قال أبو علي الفارسي: العرب تسمي خفيف الغسل مسحاً.



ما يدل على هذا أيضًا، وأجيب عنها - بعد التنبيه على أنها صحيحة - بأنها قد صحَّ عنها غسل القدمين، فيحمل ما ذكره على أنها أرادت بمسح القدمين: الغسل الخفيف، أو المسح على الخفين، ومنهم من قال: إنَّ أنسًا أراد أنَّ الآية لا تدل على الغسل، وإنَّما دلَّ على الغسل سنة رسول الله ﷺ.

وبعد هذا إن صح تأويل كلام ابن عباس، وأنس رضي الله عنه على ما تقدم، وإلا كان ما تواتر عن النبي ﷺ قولاً، وفعلًا، وعن الصحابة قولاً، وفعلًا، مقدّمًا، والله أعلم.

والراجح قول الجمهور، وهو وجوب غسل القدمين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، على قراءة النصب، وهي الأشهر، وكذلك قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار».

وانظر: «المغني» (١/ ١٨٤-١٨٥)، و«المجموع» (١/ ٤١٧-٤٢٠).

### مسألة [٢٦]: معنى الكعبيين.

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الكعبيين هما العظمان الناتان عند مفصل القدم، والساق.

قال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (١/ ٤٢٢): هذا مذهبننا، وبه قال المفسرون، وأهل الحديث، وأهل اللغة، والفقهاء، وقالت الشيعة: هما الناتان في ظهر القدمين. فعندهم أن في كل رجل كعبًا واحدًا، وحكاه الخطابي عن أهل الكوفة، وحكاه أصحابنا عن محمد بن الحسن، قال المحامي: ولا يصح عنه. اهـ

والدليل على ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٠]، وحديث عثمان: «وغسل رجله اليمنى إلى الكعبيين»، وهذا يدل على أنَّ في كل قدم كعبين، وكذلك حديث النعمان بن بشير في «سنن أبي داود» (٦٦٢)، وعلقه البخاري، قال: فكان أحدنا يلزق كعبه بكعب صاحبه، ومنكبه بمنكبه، وهذا الذي عليه أئمة اللغة، ولا يعرفون

مسألة [٢٧]: هل يدخل الكعبان في غسل الرجلين؟

الخلاف في هذه المسألة كالخلاف الذي تقدم في دخول المرفقين في غسل اليدين، فراجعه.

وانظر: «المغني» (١/١٨٩)، و«المجموع» (١/٤٢٢)، و«شرح مسلم» (٣/١٠٩).

مسألة [٢٨]: الزيادة على ثلاث غسلات للعضو الواحد.

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١/٣٠٨): وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَغَيْرُهُمَا: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمِنَ أَنْ يَأْتِمَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَحِبُّ أَنْ يَزِيدَ الْمُتَوَضَّئُ عَلَى ثَلَاثٍ؛ فَإِنْ زَادَ لَمْ أَكْرَهُهُ. أَيْ: لَمْ أُحَرِّمَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (لَا أَحِبُّ) يَفْتَضِي الْكَرَاهَةَ، وَهَذَا الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ... انتهى المراد.

قلت: وما ذهب إليه أحمد، وإسحاق هو الرَّاجِحُ؛ لقوله عليه السلام: «فمن زاد على الثلاث فقد أساء، وتعدى، وظلم»، أخرجه أبو داود (١٣٥)، وأحمد (٢/١٨٠)، عن عبدالله بن عمرو، وهو حديث حسن، ولقوله عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ».

وانظر: «المغني» (١/١٩٤)، و«المجموع» (١/٤٣٨).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: الاختصار على مرة في غسل الأعضاء.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١/٤٣٧): أجمع العلماء على أن الواجب مرة واحدة، ومن نقل الإجماع فيه: ابن جرير في كتابه "اختلاف العلماء"، وآخرون، وحكى الشيخ أبو حامد وغيره أن بعض الناس أوجب الثلاث، وحكاه صاحب "الإبانة" عن ابن أبي ليلى، وهذا مذهب باطل لا يصح عن أحد من العلماء، ولو صح لكان مردوداً بإجماع من قبله وبالأحاديث الصحيحة. اهـ

ثم ذكر أحاديث منها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما في "البخاري" <sup>(١)</sup>، قال: «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة».

قلت: الإجماع لا يصح مع كونه قول أكثر أهل العلم، فقد خالف مالكٌ فأوجب الغسل، ولم يوقت مرة، ولا ثلاثاً، كما حكاه ابن قدامة في "المغني" وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز: الوضوء ثلاثاً، ثلاثاً، إلا غسل الرجلين؛ فإنه ينقيهما، والصحيح قول الجمهور. انظر: "المغني" (١/١٩٢-١٩٣).

مسألة [٢]: إذا غسل بعض أعضائه مرة، وبعضها مرتين، وهكذا؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/١٩٤): وإن غسل بعض أعضائه مرة، وبعضها أكثر، جاز؛ لأنه إذا جاز ذلك في الكل جاز في البعض، وفي حديث عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه مرتين، ومسح برأسه مرة. متفق عليه. <sup>(٢)</sup>

وانظر: "المجموع" (١/٤٣٨).

مسألة [٣]: ما حكم وضوئه إذا زاد على ثلاث؟

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١/ ٤٤٠): إذا زاد على الثلاث فقد ارتكب المكروه، ولا يبطل وضوؤه، هذا مذهبنا، ومذهب العلماء كافة، وحكى الدارمي في "الاستذكار" عن قوم أنه يبطل كما لو زاد في الصلاة، وهو خطأ ظاهر. اهـ

مسألة [٤]: إذا شك هل غسل مرتين، أو ثلاثاً؟

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١/ ٤٤٠): إذا شك فلم يدر أغسل مرتين، أم ثلاثاً؟ فمقتضى كلام الجمهور أنه يبنى على حكم اليقين، وأنها غسلتان، فيأتي بثالثة. اهـ  
ثم حكى عن إمام الحرمين وجهين في هذه المسألة، ثم قال: والصحيح أنه يأتي بأخرى، والله أعلم.

قلت: وما صححه النووي هو الصحيح؛ لأنَّ الشيء لا يثبت بعد عدمه بمجرد الشك، والله أعلم.

٣١- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تكرار مسح الرأس.

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى أنَّ الرأس يمسح مرة واحدة فقط، واستدلوا بحديث الباب، وبحديث عثمان بن عفان، وعبد الله بن زيد في "الصحيحين". <sup>(٢)</sup>

❁ وذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى استحباب تكرار مسحه ثلاثاً؛ لحديث: أنَّ النبي ﷺ توضأ ثلاثاً، ثلاثاً. <sup>(٣)</sup> وحديث عثمان عند أبي داود (١٠٧): أنَّ النبي ﷺ توضأ فمسح على رأسه ثلاثاً.

ولكنه حديث غير محفوظ كما أشار إلى ذلك أبو داود في "سننه" (١٠٨)، ثم البيهقي في "الكبرى" (١/٦٢)، واستدلوا أيضاً بحديث عن علي عند الدارقطني (١/٨٩)، وهو غير محفوظ أيضاً، في إسناده: أبو حنيفة، وقد خالفه الحفاظ في ذلك، وفي الباب أيضاً أحاديث ضعيفة، وواهية، لا يصح منها شيء، كما في "التلخيص" (١/١٤٥-١٤٧)، و"النيل".

والصحيح هو قول الجمهور، وهو الاختصار على مسحة واحدة، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وغيرهما من أهل العلم، وأما حديث أنَّ النبي ﷺ توضأ ثلاثاً؛ فهو مجملٌ تبينه الأحاديث الأخرى.

انظر: "المجموع" (١/٤٣٢)، "سبل السلام" (١/٩٣)، "المغني" (١/١٧٨-١٨٠)، "زاد المعاد" (١/١٩٧)، "مجموع الفتاوى" (٢١/١٢٦).

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (١١١)، والنسائي (١/٦٨، ٧٠)، والترمذي (٤٨، ٤٩) وإسناده صحيح.

٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>  
وَفِي لَفْظٍ: بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: كيفية مسح الرأس.

أفادت الرواية الثانية صراحةً أنَّ المستحب أن يبدأ الرجل بمقدم رأسه حتى يذهب بيديه إلى قفاه، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه، وهذه الرواية تعتبر تفسيرًا للرواية الأولى، وهي قوله: فأقبل بيديه وأدبر؛ فإن الواو لا تفيد الترتيب، ويكون المعنى: فأدبر بيديه إلى قفاه، ثم أقبل بهما إلى مقدمة رأسه، ويؤيده أنه قد جاءت رواية في البخاري: فأدبر بيديه، وأقبل.

وهذه الكيفية، قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١/ ٤٠٢): متفق على استحبابها.

وقال الترمذي رحمته الله في "سننه" (٣٥): وحديث عبد الله بن زيد أصح شيء في الباب، وأحسن، وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. اهـ.  
وهو أيضًا قول مالك، كما في "الاستذكار" (٢/ ٢٧).

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يبدأ بمؤخرة رأسه، وهو قول الحسن بن حي، كما في "الاستذكار" (٢/ ٢٨)، واستندوا إلى رواية: فأقبل بيديه، وأدبر، وقد تقدم الكلام عليها، وبحديث الربيع بنت معوذ عند أبي داود (١٢٦) بلفظ: «يبدأ بمؤخر رأسه، ثم بمقدمه...»، وفيه ضعف، ففي إسناده: عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف.

✽ ومنهم من قال: يبدأ بناصيته، ويذهب إلى ناحية الوجه، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس، ثم يعود إلى ما بدأ منه، وهو الناصية، كما في "سبل السلام" (١/ ٩٥)، وهذا القائل قصد الجمع بين الروایتين اللتين في الباب، ولا معارضة بينهما كما تقدم بيان ذلك.

٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: ثُمَّ مَسَحَ صلى الله عليه وسلم بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ <sup>(١)</sup> فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ <sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: هل الأذنان من الرأس؟

❁ دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِلَفْظٍ: «الْأَذْنَانُ مِنَ الرَّأْسِ»، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ، وَأَفْضَلُ مِنْ جَمْعِ طَرَقِ الْحَدِيثِ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخُلَفَاءِ»، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَرْتَقِي إِلَى الْحُجِّيَّةِ بِتِلْكَ الطَّرَقِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ مَوْقُوفًا عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَمِنْ بَعْدِهِمْ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ رحمته الله: وَرَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي مُوسَى <sup>(٣)</sup>، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالنَّخْعِيُّ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَحْمَدُ.

(١) فِي نَسْخَةِ (أ): (السَّبَّاحَتَيْنِ). وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ».  
(٢) حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٨/١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٧٤) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.  
وَلَكِنْ لَفْظُ النَّسَائِيِّ وَابْنِ خُزَيْمَةَ مُخْتَصَرٌ لَيْسَ عِنْدَهُمَا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَافِظُ.  
(٣) ذَكَرَ أَهْلُ هَذِهِ الْأَثَارِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخُلَفَاءِ» (١/٣٥٧-).

❁ وذهب الشافعية إلى أنها عضوان مستقلان، ليسا من الرأس، ولا من الوجه.

❁ وقال الزهري: هما من الوجه، يغسلان معه، واستدل بدعاء السجود: «سجد

(١)

وجهي للذي خلقه، وصوره، وشق سمعه، وبصره».

والرَّاجح هو قول الجمهور؛ لحديث الباب، وأيضاً حديث ابن عباس عند الترمذي

(٣٦)، وغيره بإسناد صحيح: أن النبي ﷺ مسح رأسه، وأذنيه، ظاهرهما، وباطنهما.

وأما استدلال الزهري بالحديث، فقد قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/١٦٢): وإنما

أضافهما إلى الوجه لمجاورتها له، والشيء يسمى باسم ما جاوره.

وعندي على ذلك جواب آخر، وهو أن الرأس كله ساجد، وإنما المباشرة بالوجه، فأطلق

السجود على الوجه؛ لأنه هو المباشر لذلك، فيكون أطلق الجزء، وأراد الكل، ويكون الضمير

في قوله: «سمعه، وبصره» عائد على الرأس لا على الوجه، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (١/٤١٣-٤١٤)، «المغني» (١/١٦١-١٦٢)، «الأوسط» (١/٤٠٠-وما بعدها).

### مسألة [٢]: ما حكم مسح الأذنين؟

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى استحباب مسح الأذنين؛ لفعل النبي ﷺ، وقد حكاه

بعضهم إجماعاً كما في «شرح المذهب» (١/٤١٦)، والصحيح أنه قد خالف إسحاق فيما

حكاه عنه ابن المنذر، وحكي عن أحمد.

لكن قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/١٨٣): والأذنان من الرأس، فقياس المذهب

وجوب مسحهما مع مسحه، وقال الخلال: كلهم حكوا عن أبي عبد الله فيمن ترك مسحهما

عامداً، أو ناسياً، أنه يجزئه، وذلك لأنها تبع للرأس. اهـ.

قال النووي رحمته الله - بعد أن ذكر قول إسحاق -: وهو محجوج بالإجماع قبله، وللحديث

الذي ذكره المصنف، والرَّاجح هو قول الجمهور.



### مسألة [٣]: كيفية مسح الأذنين.

دَلَّ حديث الباب على أنه يستحب أن يمسح داخل الأذنين بالسبابتين، وظاهرهما بالإبهامين.

وقد صحَّ عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فعل ذلك، أخرجه ابن أبي شيبة (١٨/١)، بإسناد صحيح.

وقال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/٤٠٤): هكذا ينبغي أن يفعل من مسح أذنيه.

وقال الترمذي رحمته الله في "جامعه" (٣٦): والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يرون مسح الأذنين ظاهرهما، وباطنهما.

### مسألة [٤]: هل يجرى مسح الأذنين عن الرأس؟

لا يجرى مسح الأذنين عن الرأس بالإجماع، نقله غير واحد من أهل العلم، منهم: ابن حزم في "المحلّى" رقم (١٩٩)، والنووي في "شرح المذهب" (١/٤١٥).

٣٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ <sup>(١)</sup> فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في هذا الحديث دلالة على استحباب الاستنثار ثلاثاً عند الاستيقاظ من نوم الليل، وقيدناه بـ(الليل)؛ لقوله في الحديث: «يبيت».

قال المشوك رحمته الله في «نيل الأوطار» (١/ ٢٢١): قَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْإِسْتِنْثَارِ عِنْدَ الْإِسْتَيْقَاطِ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى وُجُوبِهِ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا شَرَعَ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ مَا يُلْصَقُ بِمَجْرَى النَّفْسِ مِنَ الْأَوْسَاحِ، وَيُنْظَفُهُ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِنَشَاطِ الْقَارِي، وَطَرْدِ الشَّيْطَانِ، وَالْخَيْشُومِ أَعْلَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ: هُوَ الْأَنْفُ كُلُّهُ، وَقِيلَ: هُوَ عِظَامُ رِقَاقٍ لَيِّنَةٍ فِي أَقْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّمَاغِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي «الْبُخَارِيِّ» فِي [بَدَأَ الْخَلْقِ] <sup>(٣)</sup> بِلَفْظٍ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ»، فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالْإِسْتِنْثَارِ بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ الْوُضُوءِ، وَفِي وُجُوبِهِ خِلَافٌ سَيَأْتِي. اهـ

**قلت:** قد تقدم نقل الخلاف في حكم الاستنثار عند حديث عثمان، فراجعه.

(١) في (أ) و(ب): (منامه). وهو كذلك في «الصحيحين».

(٢) أنظر في الباب المذكور: (٣٢٥٥) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١٣٨٧) (١٣٨٨) (١٣٨٩) (١٣٩٠) (١٣٩١) (١٣٩٢) (١٣٩٣) (١٣٩٤) (١٣٩٥) (١٣٩٦) (١٣٩٧) (١٣٩٨) (١٣٩٩) (١٤٠٠) (١٤٠١) (١٤٠٢) (١٤٠٣) (١٤٠٤) (١٤٠٥) (١٤٠٦) (١٤٠٧) (١٤٠٨) (١٤٠٩) (١٤١٠) (١٤١١) (١٤١٢) (١٤١٣) (١٤١٤) (١٤١٥) (١٤١٦) (١٤١٧) (١٤١٨) (١٤١٩) (١٤٢٠) (١٤٢١) (١٤٢٢) (١٤٢٣) (١٤٢٤) (١٤٢٥) (١٤٢٦) (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٢٩) (١٤٣٠) (١٤٣١) (١٤٣٢) (١٤٣٣) (١٤٣٤) (١٤٣٥) (١٤٣٦) (١٤٣٧) (١٤٣٨) (١٤٣٩) (١٤٤٠) (١٤٤١) (١٤٤٢) (١٤٤٣) (١٤٤٤) (١٤٤٥) (١٤٤٦) (١٤٤٧) (١٤٤٨) (١٤٤٩) (١٤٥٠) (١٤٥١) (١٤٥٢) (١٤٥٣) (١٤٥٤) (١٤٥٥) (١٤٥٦) (١٤٥٧) (١٤٥٨) (١٤٥٩) (١٤٦٠) (١٤٦١) (١٤٦٢) (١٤٦٣) (١٤٦٤) (١٤٦٥) (١٤٦٦) (١٤٦٧) (١٤٦٨) (١٤٦٩) (١٤٧٠) (١٤٧١) (١٤٧٢) (١٤٧٣) (١٤٧٤) (١٤٧٥) (١٤٧٦) (١٤٧٧) (١٤٧٨) (١٤٧٩) (١٤٨٠) (١٤٨١) (١٤٨٢) (١٤٨٣) (١٤٨٤) (١٤٨٥) (١٤٨٦) (١٤٨٧) (١٤٨٨) (١٤٨٩) (١٤٩٠) (١٤٩١) (١٤٩٢) (١٤٩٣) (١٤٩٤) (١٤٩٥) (١٤٩٦) (١٤٩٧) (١٤٩٨) (١٤٩٩) (١٥٠٠) (١٥٠١) (١٥٠٢) (١٥٠٣) (١٥٠٤) (١٥٠٥) (١٥٠٦) (١٥٠٧) (١٥٠٨) (١٥٠٩) (١٥١٠) (١٥١١) (١٥١٢) (١٥١٣) (١٥١٤) (١٥١٥) (١٥١٦) (١٥١٧) (١٥١٨) (١٥١٩) (١٥٢٠) (١٥٢١) (١٥٢٢) (١٥٢٣) (١٥٢٤) (١٥٢٥) (١٥٢٦) (١٥٢٧) (١٥٢٨) (١٥٢٩) (١٥٣٠) (١٥٣١) (١٥٣٢) (١٥٣٣) (١٥٣٤) (١٥٣٥) (١٥٣٦) (١٥٣٧) (١٥٣٨) (١٥٣٩) (١٥٤٠) (١٥٤١) (١٥٤٢) (١٥٤٣) (١٥٤٤) (١٥٤٥) (١٥٤٦) (١٥٤٧) (١٥٤٨) (١٥٤٩) (١٥٥٠) (١٥٥١) (١٥٥٢) (١٥٥٣) (١٥٥٤) (١٥٥٥) (١٥٥٦) (١٥٥٧) (١٥٥٨) (١٥٥٩) (١٥٦٠) (١٥٦١) (١٥٦٢) (١٥٦٣) (١٥٦٤) (١٥٦٥) (١٥٦٦) (١٥٦٧) (١٥٦٨) (١٥٦٩) (١٥٧٠) (١٥٧١) (١٥٧٢) (١٥٧٣) (١٥٧٤) (١٥٧٥) (١٥٧٦) (١٥٧٧) (١٥٧٨) (١٥٧٩) (١٥٨٠) (١٥٨١) (١٥٨٢) (١٥٨٣) (١٥٨٤) (١٥٨٥) (١٥٨٦) (١٥٨٧) (١٥٨٨) (١٥٨٩) (١٥٩٠) (١٥٩١) (١٥٩٢) (١٥٩٣) (١٥٩٤) (١٥٩٥) (١٥٩٦) (١٥٩٧) (١٥٩٨) (١٥٩٩) (١٦٠٠) (١٦٠١) (١٦٠٢) (١٦٠٣) (١٦٠٤) (١٦٠٥) (١٦٠٦) (١٦٠٧) (

١٥٧  
 ٣٥- وَعَنْهُ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم غسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى الاستحباب، وأن النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها نهي تنزيه، والقرينة الصارفة عندهم عن الوجوب ذكر العدد؛ فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب، ولأنه علل بأمر يقتضي الشك، والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة.

✽ وذهب أحمد في المشهور عنه، وإسحاق، وأهل الظاهر إلى الوجوب؛ لظاهر الأمر في حديث الباب، وهو ترجيح ابن حزم، والصنعاني، ثم ابن عثيمين، وغيرهم، وهذا هو الصحيح، والله أعلم، وذكر العدد لا يدل على عدم الوجوب، وكذا التعليل بالشك لا يدل على عدم الوجوب.

انظر: «المجموع» (١/٣٤٩)، «المغني» (١/١٤٠)، «الفتح» (١/٣٤٥-٣٤٦).

مسألة [٢]: هل يشمل هذا الحكم نوم النهار؟

✽ ذهب الجمهور إلى تعميم الحكم في نوم الليل، والنهار، واستدلوا بقوله: «من نومه»، فهو يشمل نوم الليل، والنهار، وقاسوا نوم النهار على نوم الليل.

✽ وذهب أحمد، وداود إلى اختصاصه بنوم الليل؛ لقوله في آخر الحديث: «باتت يده»؛ لأن حقيقة المبيت أن يكون في الليل، وفي رواية لأبي داود (١٠٣) ساق مسلم إسنادها: «إذا قام أحدكم من الليل»، وكذا للترمذي (٢٤) من وجه آخر صحيح، ولأبي عوانة (٧٣٥)،

في رواية ساق مسلم إسناده: «إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح»، وهذا القول هو الرَّاجِح، والله أعلم. انظر: «المغني» (١/ ١٤٠-١٤١)، «المجموع» (١/ ٣٤٩)، «الفتح» (١٦٢).

### مسألة [٣]: العلة في الأمر بالغسل.

قيل: إنها تعبدية، وبهذا قال مالك، وأحمد، وابن حزم، وغيرهم.

وقال الشافعي رحمته الله: إن العلة من الأمر هو احتمال تنجس اليد.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله في «القواعد النورانية» (٣٠-٣١): فلعلَّ الشيطان ينقل اليد إلى

أماكن تضر الإنسان، أو يأتي بأشياء يلوث بها يد الإنسان تضر به إذا لم يغسل يديه، فعلى ذلك فلا يستبعد أن يكون هذا هو السبب لغسل يد القائم من نوم الليل.

قلت: إن صحت هذه العلة، وإلا فالقول الأول هو الرَّاجِح، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١/ ١٤١)، و«المجموع» (١/ ٣٤٨)، «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٤-٤٥).

### مسألة [٤]: حكم الماء إذا غمس فيه يده.

قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١/ ٣٥٠): إذا غمس يده، وهو شاك في نجاستها

قبل غسلها فلا ينجس الماء، بل هو باق على طهارته، ويجوز أن يتطهر به، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه أصحابنا عن الحسن البصري رحمته الله أنه قال: ينجس إن كان قام من نوم الليل. وحكي هذا عن إسحاق بن راهويه، ومحمد بن جرير، وداود، وهو ضعيف جدًا؛ لأن الأصل طهارة الماء واليد، فلا ينجس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال: الظاهر من اليد النجاسة. اهـ، وانظر: «فتح الباري» (١٦٢).

### مسألة [٥]: إذا كانت يد النائم مشدودة بجراب، أو نحوه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ١٤٢): وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ يَدِ النَّائِمِ مُطْلَقَةً، أَوْ

مَشْدُودَةً بِشَيْءٍ، أَوْ فِي جِرَابٍ، أَوْ كَوْنِ النَّائِمِ عَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ

اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا». يَغْنِي أَنْ الْحَدِيثَ عَامًّا،  
فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِعُمُومِهِ.

مسألة [٦]: هل يفتقر غسل اليدين إلى نية؟

❁ فيه وجهان عند الحنابلة:

الأول: أنه لا بد من النية؛ لأنه طهارة تعبد، فأشبهه الوضوء، والغسل.

الثاني: أنه لا يفتقر إلى نية؛ لأنه ليس تعبدًا محضًا، فقد قال في آخر الحديث: «فإنه لا يدري أين باتت يده»، وهذا القول أرجح، وهو مقتضى مذهب الشافعية؛ لأنَّ العلة عندهم هي احتمال النجس، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (١/١٤٣-١٤٤).

٣٦- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْبَغِ الْوُضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>  
وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ». <sup>(٢)</sup>

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (١/٦٦، ٧٩)، وابن ماجه (٤٠٧)، (٤٤٨)، وابن خزيمة (١٥٠) (١٦٨) وإسناده صحيح.  
(٢) شاذة، أخرجها أبو داود (١٤٤) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن إسماعيل بن كثير، به.

وقد خالف أبا عاصم أربعة من الرواة، فلم يذكروا هذه الزيادة، وهم:

- (١) عبدالرزاق بن همام الصنعاني، رواه عن ابن جريج كما في "مصنفه" (٨٠)، بدون هذه الزيادة.
  - (٢) ويحيى بن سعيد القطان، كما في "مسند" أحمد (٤/٢١١).
  - (٣) وحجاج المصيصي، كما في "سنن البيهقي" (١/٥١).
  - (٤) وخالد بن الحارث، كما في "السنن الكبرى" للنسائي كما في "تحفة الأشراف" (١١١٧٢).
- فهؤلاء كلهم يروون الحديث عن ابن جريج بدون هذه الزيادة؛ فهي تعتبر شاذة، ويؤيد شذوذها أن ابن جريج شيخهم قد توبع بدون ذكر هذه الزيادة، فقد تابعه: سفيان الثوري، ويحيى بن سليم الطائفي، وداود بن عبدالرحمن العطار، كل هؤلاء الثلاثة رووا الحديث عن إسماعيل بن كثير بدون هذه الزيادة، وانظر تخريج رواياتهم في "المسند الجامع" (١٥/٨-٩).
- وقد جاءت زيادة أخرى بلفظ: «وبالغ في المضمضة، والاستنشاق؛ إلا أن تكون صائمًا»، أخرجها الدولابي كما في "التلخيص" (١/١٣٩)، من طريق: عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن كثير، به.

وزيادة «المضمضة» تعتبر شاذة أيضًا، فقد روى الحفاظ الحديث عن سفيان بدون هذه الزيادة، وهم:

- (١) وكيع بن الجراح، كما في "مسند أحمد" (٤/٣٣)، وغيره.
- (٢) عبدالرزاق الصنعاني، كما في "مصنفه" (٧٩).
- (٣) يحيى بن آدم كما في "سنن النسائي" (١/٧٩).
- (٤) محمد بن يوسف الفريابي، كما في "الطبراني" (١٩/٤٨٢)، والبيهقي (٤/٢٦١).
- (٥) أبو نعيم الفضل بن دكين، كما في "الطبراني" (١٩/٤٨٢).
- (٦) محمد بن كثير العبدي، كما في "مستدرک الحاكم" (١/١٤٧-١٤٨).

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: إسباغ الوضوء.

إسباغ الوضوء يطلق على إيصال الماء إلى جميع أجزاء العضو، وهذا واجب لا يصح الوضوء إلا به، وعليه يحمل حديث النبي في صلاته في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة...»، واللفظ لمسلم.

ويطلق إسباغ الوضوء على إكماله المستحب، ويدل على ذلك حديث أسامة في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>: أنه دفع مع النبي ﷺ من عرفة، فتزل بالشعب، قال: فبال، وتوضأ، ولم يسبغ الوضوء. والإسباغ بهذا المعنى مستحب؛ لأن النبي ﷺ قد تركه في هذا الموضع، وقد ثبت عنه أنه توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، والله أعلم.

### مسألة [٢]: تحليل الأصابع.

ذهب الشوكاني، والصنعاني إلى وجوب تحليل الأصابع؛ لظاهر حديث لقيط بن صبرة.

بينما ذهب جمهور أهل العلم إلى الاستحباب.

ومنهم من خصّه بأصابع الرجلين.

والصحيح عمومه في أصابع اليدين، والرجلين؛ لعموم حديث لقيط الذي في الباب، وصرّح بذلك إسحاق كما في «شرح المذهب» (١/٤٢٥).

قال البغوي رحمته الله في «شرح السنة» (١/٣٠٩): وتحليل الأصابع سنة في الوضوء مع وصول الماء إلى باطنها من غير تحليل؛ فإن انضمت الأصابع بعضها إلى بعض، بحيث لا يصل الماء إلى باطنها إلا بالتحليل، فيجب حينذاك. اهـ

= (٣٠٤٧)؛ فالزيادة في المضمضة لا تثبت، والله أعلم.

(١) أن تقرأ من أن يشاء الله (٢٥٨)

وقال ابن سيد الناس رحمته الله كما في "النيل" (١/٢٤٣): قال أصحابنا: من سنن الوضوء تحليل أصابع الرجلين في غسلهما، وهذا إذا كان الماء يصل إليهما من غير تحليل، فلو كانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتحليل، فحينئذ يجب التحليل، لا لذاته، ولكن لأداء فرض الغسل. اهـ

قال البيهقي في "توضيح الأحكام" (١/٢١٨): والصارف عن الوجوب دقة الماء، ووصوله إلى ما بينها بدون تحليل، وبهذا يحصل القدر الواجب، فيبقى الاستحباب على الاحتياط في ذلك. اهـ

قلت: الرَّاجح قول الجمهور؛ لأنَّ الغاية من التحليل هو إيصال الماء، وفي الغالب أن الماء يصل من غير تحليل إذا كُوثرَ على الرَّجُل كما قال البسام، والله أعلم.  
وانظر: "المغني" (١/١٥٢-١٥٣).

### مسألة [٣]: المبالغة في الاستنشاق.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/١٤٧): وذلك سنة مستحبة في الوضوء إلا أن يكون صائماً، فلا يستحب، لا نعلم في ذلك خلافاً. انتهى

وقال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١/٣٥٦): المبالغة في المضمضة، والاستنشاق سنة بلا خلاف. انتهى.

وقال الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (١/١٠٠): والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وإنما لم يكن في حقه المبالغة؛ لئلا ينزل إلى حلقه ما يفطره، ودلَّ ذلك على أنَّ المبالغة ليست بواجبة؛ إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري، ولم يجز له تركها. اهـ



٣٧- وَعَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. (١)

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إيصال الماء إلى باطن اللحية.

✽ قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب": اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها بلا خلاف، ولا يجب غسل باطنها، ولا البشرة تحته، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله، وقطع به جمهور الأصحاب في الطرق كلها، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وجماهير العلماء من الصحابة، والتابعين، وغيرهم. انتهى المراد.

وقد استدلل الشيرازي في "المذهب"، وابن تيمية الجذ في "المنتقى" بحديث ابن عباس، أن النبي ﷺ توضأ، وغرف غرفة، وغسل بها وجهه. وهو في البخاري برقم (١٤٠)، وبغرفة واحدة لا يصل الماء إلى ما تحت الشعر مع كثافة اللحية، ولأنه باطن دونه حائل معتاد، فهو كداخل الأنف، والفم.

(١) صحيح بشواهده. أخرجه الترمذي (٣١)، وابن خزيمة (١٥١) (١٥٢) واللفظ للترمذي، وفي إسنادهما عامر بن شقيق، وفيه ضعف.

وله شاهد من حديث أبي أمامة: أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/١)، وأبو عبيد في "الطهور" (٣١٧) وفي إسناده أبو غالب واسمه حزوّر مختلف فيه والراجح ضعفه.

وله شاهد آخر من حديث أنس: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٥٥) وفي إسناده إسحاق بن عبد الله الأديني التميمي وهو مجهول حال.

وله شاهد من حديث عائشة عند أحمد (٢٣٤/٦) وظاهر إسناده الصحة.

فالحديث صحيح بهذه الشواهد، وما نقل عن بعض الأئمة من أنه لم يثبت فيه حديث؛ محمول على أنه لم يثبت بنفسه، وأما محمد بن عيسى فلا يثبت عن رتبة الحسن، وفي الباب شيء واحد آخر، قد ذكرنا أحسنه،

❁ وذهب المزني، وأبو ثور، وإسحاق إلى وجوب غسل البشرة قياسًا على غسل الجنابة.

والرَّاجح هو القول الأول، ويدل عليه أيضًا حديث الباب؛ فإنَّ النبي ﷺ اكتفى بالتخليل؛ فدل على عدم وجوب غسل البشرة، والله أعلم. انظر: "شرح المذهب" (١/ ٣٧٤-٣٧٥).  
وأما اللحية الخفيفة، فقد قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في "شرح المذهب" (١/ ٣٧٦): قد ذكرنا أنَّ مذهبنا أنه يجب غسل اللحية الخفيفة، والبشرة تحتها، وبه قال مالك، وأحمد، وداود، قال أصحابنا، وقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ لا يجب غسل ما تحتها كداخل الفم، قال: وكما سويننا بين الخفيف، والكثيف في غسل الجنابة، وأوجبنا غسل ما تحتها فكذا نسوي بينهما في الوضوء، فلا نوجبه.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: واحتج أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وهذه البشرة من الوجه، ويقع بها المواجهة، ولأنَّه موضع ظاهرٌ من الوجه، فأشبهه الخدَّ، ويخالف الكثيف؛ فإنه يشق إيصال الماء إليه بخلاف هذا. والجواب عن داخل الفم أنه يحول دونه حائل أصلي، فأسقط فرض الوضوء، واللحية طارئ، والطارئ إذا لم يستر الجميع لم يسقط الفرض، كالحف المخرق. اهـ، وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح، والله أعلم.

### مسألة [٢]: تخليل اللحية الكثيفة.

❁ اختلف أهل العلم في تخليل اللحية على أقوال:

الأول: الوجوب في الوضوء، والغسل، وهو قول إسحاق، والحسن بن صالح، وأبي ثور، والمزني.

الثاني: الوجوب في الغسل، والاستحباب في الوضوء، وهو قول أحمد، والشافعي، والأوزاعي، وداود، والطبري، والثوري، وغيرهم، بل هو قول جمهور العلماء؛ لأنَّ الغسل يجب فيه غسل جميع الجسد، واللحية منه، وأما الوضوء فيجب فيه غسل الوجه، وهو ما

الثالث: ذهب مالك، وأحمد في رواية، وطائفة من أهل المدينة إلى الاستحباب في الوضوء، والغسل.

والقول الثاني هو الرَّاجح، والله أعلم.  
وانظر: "شرح المذهب" (١/٣٧٤)، و"المغني" (١/١٤٩).

**مسألة [٣]: ضابط اللحية الخفيفة، والكثيفة.**

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، وهي ثلاثة أوجه عند الشافعية ذكرها النووي في "شرح المذهب" (١/٣٧٥):

الأول: أن ذلك راجع إلى عرف الناس.

الثاني: ما وصل الماء إلى تحته بلا مشقة، فهو خفيف، وإلا فكثيف.

الثالث: أن ما ستر البشرة عن الناظر في مجلس التخاطب؛ فهو كثيف، وما لا؛ فخفيف، وهذا الثالث نصّ عليه الشافعي، وصححه النووي.

**مسألة [٤]: إذا كانت اللحية بعضها خفيف، وبعضها كثيف؟**

قال الشيرازي رحمه الله في "المذهب" (١/٣٧٤): فإن كان بعضها خفيفاً، وبعضها كثيفاً غسل ما تحت الخفيف، وأفاض الماء على الكثيف.

٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مُدٍّ، فَجَعَلَ يَذُلُّكَ ذِرَاعِيهِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الدُّلْك.

قال النووي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) في "شرح مسلم" (٣/ ١٠٩): واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء، والغسل جريان الماء على الأعضاء، ولا يشترط الدلك، وانفرد مالك، والمزني باشتراطه. اهـ

**قلت:** ولا خلاف في استحبابه؛ لحديث الباب، والراجح قول الجمهور، ولكن لو أن مكاناً من العضو لا يصل إليه الماء إلا بالدلك، فيجب دلكه، والله أعلم.

**فائدة:** قال الصنعاني (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) في "السبل" (١/ ١٠٢): فَثُلْثَا الْمُدِّ هُوَ أَقْلُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِهِ وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِثُلْثِ مُدٍّ، فَلَا أَصْلَ لَهُ. اهـ

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٣٩/ ٤)، وابن خزيمة (١١٨) واللفظ لابن خزيمة، وعند أحمد «توضأ» وليس عنده «أُتِيَ بِثُلْثِي مُدٍّ». ومدار الحديث على شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عبَّاد بن تميم، عن عمه عبد الله ابن زيد، به. رواه كذلك أبو داود الطيالسي عند أحمد، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عند ابن خزيمة، وكذلك يحيى بن سعيد القطان عند ابن حبان (١٠٨٢)، ومعاذ العنبري عند الطحاوي (٣٢/ ١)، بلفظ: «فذلك أذنيه حين مسحها».

وخالفهم محمد بن جعفر عند أبي داود (٩٤)، فرواه عن شعبة بإسناده، ولكن قال: (عن جدته أم

٣٩- وَعَنْهُ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنِهِ مَاءً غَيْرَ <sup>(١)</sup> الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أخذ ماء جديد للأذن.

✽ ذهب جمهور أهل العلم فيما حكاه النووي في "شرح المذهب" (١/٤١٣) إلى أنه يأخذ ماءً جديداً لمسح الأذن، وبهذا قال مالك، والشافعي، وأحمد، وصحَّ ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقد استدلوا على ذلك بحديث الباب.

✽ وذهب الثوري، وأبو حنيفة إلى أنها يمسحان بماء الرأس؛ لأنها من الرأس، وقد صحَّ ذلك عن النبي ﷺ، كما في حديث الباب، وحديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

وقال أبو بكر بن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/٤٠٤): وغير موجود في الأخبار الثابتة التي فيها صفة وضوء رسول الله ﷺ أخذه لأذنيه ماء جديداً، بل في حديث ابن عباس أنه

(١) في (أ) و(ب): (خلاف). وهو كذلك عند البيهقي.

(٢) أخرجه البيهقي في "سننه" (١/٦٥).

قال العلامة الألباني رحمته الله في "السلسلة الضعيفة" (٢/٤٢٣-٤٢٤): اختلف في هذا الحديث على ابن وهب، فاهيشم بن خارجة وابن مقلاص وحرمة بن يحيى - والعهد في ذلك على البيهقي - رَوَوْهُ عَنْهُ بِالْفَرْقِ الْأَوَّلِ الَّذِي فِيهِ أَخَذَ الْمَاءَ الْجَدِيدَ لِأُذُنِهِ. قَالَ وَخَالَفَهُمْ ابْنُ مَعْرُوفٍ وَابْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، فَرَوَوْهُ عَنْهُ بِالْفَرْقِ الْآخَرِ الَّذِي فِيهِ أَخَذَ الْمَاءَ لِرَأْسِهِ لَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ. وَقَدْ صَرَحَ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ أَصَحُّ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْفَرْقَ الْأَوَّلَ شَاذٌ، وَقَدْ صَرَحَ بِشَذُوذِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "بُلُوغِ الْمَرَامِ" وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ عِنْدِي؛ لِأَنَّ أَبَا الطَّاهِرِ وَسَائِرَ الثَّلَاثَةِ قَدْ تَابَعَهُمْ ثَلَاثَةٌ آخَرُونَ وَهُمْ: حِجَاجُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْرَقِيُّ وَابْنُ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ وَاسْمُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، أَخْرَجَهُ عَنْهُمَا أَبُو عَوَانَةَ فِي "صَحِيحِهِ" (١/٢٤٩) وَسَرِيحُ بْنُ النِّعْمَانِ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤/٤١) وَلَا رَيْبَ أَنَّ اتِّفَاقَ السِّتَةِ عَلَى الرَّوَايَةِ أَوَّلَى بِالْتَّرْجِيحِ مِنْ رِوَايَةِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ الْخِلَافَةِ.

غرف غرفة، فمسح برأسه، وأذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما، وباطنهما. اهـ

وقال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (١/ ١٩٤): ولم يثبت عنه عليه السلام أنه أخذ لهما ماءً جديداً. اهـ

وهذا القول هو الزجاج، وهو ترجيح الألباني، والوادعي، وابن عثيمين رحمة الله عليهم.

### مسألة [٢]: مسح الرأس بماء غير فضل اليمين.

✽ حديث عبد الله بن زيد الذي في الباب بلفظ رواية مسلم يدل على أن مسح الرأس يكون بماء غير فضل اليمين، وبهذا أخذ أحمد، والشافعي، وأبو حنيفة، واشترطوا ذلك، وقالوا: لا يجزئ أن يمسح رأسه بفضله يديه، وهذا بناء على ما ذهبوا إليه من أن الماء المستعمل ليس بمطهر.

✽ وذهب الحسن، وعروة بن الزبير، والأوزاعي إلى أنه يجزئ أن يمسح رأسه بفضله يديه؛ لأن الماء الملاصق لليد لم يخرج عن حد الطهورية.

قال ابن المنذر رحمته الله: ويشبه أن يكون قول مالك؛ لأنه قال: لا أحب ذلك.

قال ابن قدامة رحمته الله: ويتخرج لنا مثل ذلك إذا قلنا: إن المستعمل لا يخرج عن طهوريته سيما الغسلة الثانية والثالثة. اهـ

قال أبو عبد الله - وفقه الله -: القول بالإجزاء هو الصحيح، والأفضل أخذ ماء جديد؛

لفعل النبي عليه السلام.

وقد قال أبو بكر ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/ ٣٩٢): والذي أحب أن يأخذ لمسح رأسه ماءً جديداً؛ فإن لم يفعل، ومسح رأسه بما في يده من فضل الماء الذي غسل به ذراعيه

٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ»<sup>(١)</sup>، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المجاوزة في غسل اليدين والرجلين على المرفقين، والكعبين.

✽ ذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم إلى استحباب مجاوزة الفرض في الوضوء، وهو مذهب جمهور العلماء.

واستدلوا بقوله: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته، وتحجيلة فليفعَل».

قال النووي رحمه الله: «اتفق أصحابنا على غسل ما فوق المرفقين، والكعبين».

✽ وذهب الإمام مالك، وأهل المدينة إلى عدم استحباب مجاوزة محل الفرض، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام، وابن القيم.

واختار هذه الرواية من علمائنا المعاصرين الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ الألباني، والشيخ مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين، وغيرهم، رحمة الله عليهم أجمعين.

(١) أصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس، والتحجيل بياض يكون في ثلاث قوائم من الفرس، والمراد هنا أن النور يكون في وجوه وأقدام أمة النبي ﷺ من أثر الوضوء. انظر: «الفتح» (١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٣٦)، ومسلم برقم (٢٤٦) (٣٥).

وزيادة «فمن استطاع منكم...» مدرج من كلام أبي هريرة، أشار إلى ذلك الحافظ في «الفتح»، وجزم بذلك شيخ الإسلام، وابن القيم، ثم العلامة الألباني كما في «الضعيفة» (١٠٦/٣)، وغير واحد من الحفاظ كما أشار إلى ذلك المنذري في «الترغيب»، ويؤيده أن نعيماً شك في رفع هذه اللفظة كما في «مسند أحمد» (٢/٣٣٤) فقال: «لا أدركه من «فمن استطاع...» من قبل رسول الله ﷺ، أما من قبل أن

واستدلوا على ذلك بما يلي:

- (١) مجاوزة محل الفرض على أنها عبادة دعوى تحتاج إلى دليل.
  - (٢) كل الواصفين لوضوء النبي ﷺ ذكروا أنه ﷺ كان يغسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين.
  - (٣) آية الوضوء حددت محل الفرض: المرفقين، والكعبين، وهي من آخر ما نزل من القرآن.
  - (٤) لو سلمنا بهذا؛ لاقتضى الأمر أن نتجاوز الحد في الوجه إلى بعض الشعر من الرأس، وهذا لا يسمى غرة، فيكون متناقضًا.
  - (٥) الحديث لا يدل على الإطالة؛ فإن الحلية إنما تكون زينة في الساعد، والمعصم، لا العضد، والكتف.
  - (٦) قوله: «من استطاع...» تقدم أنه مدرج. وهذا القول هو الرجوع، والله أعلم.
- وانظر «توضيح الأحكام» (١/٢٢٨).



٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَءُوا بِمَيَامِنِكُمْ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم التيمن في أعضاء الوضوء.

نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على استحباب التيمن، وأن ذلك من باب الأفضلية لا الوجوب، ومن نقل ذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١/٣٨٧)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/٢١)، وابن قدامة في «المغني» (١/١٥٣)، والنووي في «شرح مسلم» (٣/١٦٣).

وقد خالف الشيعة كما في «شرح مسلم»، وابن حزم كما في «المحلى» (٢٠٦)، وهو محجوج بالإجماع قبله، فقد نقله ابن المنذر وهو أقدم منه.

وقال الشوكاني رحمته الله في «نيل الأوطار» (١/٢٦٨): حديث الباب المقترن بالتيامن باللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الأمر إلى الندب، ودلالة الاقتران، وإن كانت ضعيفة، لكنها لا تقصر عن الصلاحية للصرف، لا سيما مع اعتضاها بدعوى الإجماع على عدم الوجوب.

وقال العلامة العثيمين رحمته الله في «شرح البلوغ»: هو للاستحباب؛ لأن الله قال: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ولم يرتب، وإنما رتب بين الأعضاء دون العضوين اللذين

هما في مقام عضو واحد. اهـ

**تنبيه:** قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٦٣/٣): ثم اعلم أنَّ من أعضاء الوضوء ما لا يستحب فيه التيامن، وهو الأذنان، والكفان، والخدان، بل يطهران دفعة واحدة؛ فإن تعذر ذلك كما في حق الأقطع، ونحوه، قدم اليمين، والله أعلم.

٤٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رحمته الله، أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه تَوَضَّأَ. فَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَّيْنِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المسح على العمامة.

❁ ذهب أكثر العلماء - فيما نقله النووي، والخطابي، والماوردي - إلى عدم الإجزاء إذا اقتصر بالمسح على العمامة، وحكاه ابن المنذر عن عروة بن الزبير، والشعبي، والنخعي، والقاسم، ومالك، وأصحاب الرأي، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، والعمامة ليست برأس.

❁ وذهب جماعة إلى جواز المسح على العمامة، والاقتصار عليه، وهو مذهب الثوري، والأوزاعي، وأحمد، وأبي ثور، وإسحاق، والطبري، وداود.

**قال ابن المنذر رحمته الله:** ومن مسح على العمامة: (أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة) <sup>(٢)</sup>، وروي ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وأبي الدرداء، وعمر ابن عبد العزيز، ومكحول، والحسن البصري، وقتادة. اهـ

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٤) (٨٣).

واستدلوا بحديث عمرو بن أمية الضمري في "البخاري" (٢٠٥)، قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على عمامته، وخفيه. وبحديث بلال في مسلم (٢٧٥): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَالْخِمَارِ.

وفي "مسند أحمد" <sup>(١)</sup> من حديث ثوبان أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ، وَالتَّسَاخِينِ.

وقد أجاب الخطابي، والبيهقي، وغيرهما عن هذه الأحاديث: بأنه وقع فيها اختصار، والمراد الناصية، والعمامة ليكمل سنة الاستيعاب، كما في حديث المغيرة بن شعبة الذي في هذا الباب، وهذا تأويل مخالف للظاهر، ولا دليل عليه.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾، فقد أجاب عنه ابن قدامة في "المغني" (٣٨٠ / ١)، فقال: وَالْآيَةُ لَا تَنْفِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُيِّنَ لِكَلَامِ اللَّهِ، مُفَسِّرَ لَهُ، وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ، أَوْ حَائِلِهِ، وَمَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَسْحَ فِي الْغَالِبِ لَا يُصِيبُ الرَّأْسَ، وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الشَّعْرِ، وَهُوَ حَائِلٌ بَيْنَ الْيَدِ وَبَيْنَهُ، فَكَذَلِكَ الْعِمَامَةُ. اهـ

وهذا القول هو الصحيح، وفي النفس شيء من عزو القول الأول لأكثر العلماء، فقد قال بالقول الآخر أيضًا جماعة كثر كما تقدم، والله أعلم.

انظر: "شرح المذهب" (٤٠٧ / ١)، "المغني" (٣٧٩ - ٣٨٠)، "الأوسط" (٤٦٧ / ١)، "النيل" (٢٥٩ / ١).

### مسألة [٢]: إذا مسح مقدمة شعر الرأس مع العمامة؟

دلَّ حديث المغيرة الذي في الباب على جواز ذلك، وهو قول من تقدم ذكره في ترجيح مشروعية المسح على العمامة.

وقد قال بجواز ذلك الشافعية أيضًا، وغيرهم ممن منع المسح على العمامة مقتصرًا عليها،

ولكنهم يقولون: يجب عليه مسح مقدمة الرأس، وإلا فلا يجزئه، وهو وجه عند الحنابلة؛ لأنَّ العمامة نابت عما استتر، فبقي الباقي على مقتضى الأصل كالجبيرة.

والوجه الثاني عند الحنابلة: عدم الوجوب؛ لأنَّ العمامة نابت عن الرأس، فتعلق الحكم بها، وانتقل الفرض إليها، فلم يبق لما ظهر حكم، ولأنَّ وجوبها معًا يفضي إلى الجمع بين بدلٍ ومبدل في عضو واحد، فلم يجز من غير ضرورة، كالخف، وعلى هذا تخرج الجبيرة. كذا في «المغني» (١/ ٣٨١-٣٨٢).

والوجه الثاني هو الرَّاجح والله أعلم؛ لأنَّ العمامة وإن غطت الناصية أحيانًا؛ فإنها لا تغطي جميع أجزاء الرأس، ولم ينقل أنَّ النبي ﷺ كان يمسح على بقية أجزاء رأسه الذي ليس بمغطى مع العمامة، فدل على الاستحباب، والله أعلم.

ورجح ذلك الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع» (١/ ١٩٥).

### مسألة [٣]: مسح الأذنين مع العمامة.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٣٨٢): ولا خلاف في أنَّ الأذنين لا يجب مسحهما؛ لأنه لم ينقل ذلك، وليس من الرأس إلا على وجه التبع. اهـ

قلت: نفى ابن قدامة رحمته الله الوجوب، ولم ينف المشروعية، والاستحباب، فتنبه، ومسحهما مع العمامة مستحب؛ لعموم الأدلة في مسح الأذنين.

### مسألة [٤]: هل يشترط لبسها على طهارة؟

قال الشوكاني رحمته الله في «النيل» (١/ ٢٥٩): قال أبو ثور: لا يمسح على العمامة، والخمار إلا من لبسهما على طهارة قياسًا على الخفين، ولم يشترط ذلك الباقيون. اهـ

وهذا قول الظاهرية أيضًا.

قلت: والراجح أنه لا يشترط طهارة حجب ابن حزم في «المحجَّ» (٢٠٢)، ومقالة ابن القاسم.

باطل، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة، والخمار، والمسح على الخفين، وإنما نصّ رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة على الخفين، ولم ينص ذلك في العمامة، والخمار، قال الله تعالى: ﴿لَسِيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، فلو وجب هذا في العمامة، والخمار؛ لبينه النبي ﷺ كما بين ذلك في الخفين. اهـ

### مسألة [٥]: هل لها توقيت في المسح عليها؟

قال الشوكاني رحمه الله في "النيل" (١/ ٢٥٩): وكذلك اختلفوا في التوقيت، فقال أبو ثور أيضًا: إن وقته كوقت المسح على الخفين. وروي مثل ذلك عن عمر، والباقون لم يوقتوا ذلك بوقت. اهـ

**قلت:** أما أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال ابن حزم في "المحلّي": إنه ثابت عنه أنه يقول بالتوقيت.

وقد وافق أبا ثور على ذلك جماعة من الحنابلة، كما في "المغني" (١/ ٣٨٣).

والصحيح عدم التوقيت؛ لأن النبي ﷺ مسح على العمامة، ولم يوقت ذلك بحد كالمسح على الخفين، وهو ترجيح ابن حزم في "المحلّي" (٢٠٣)، ثم الشيخ ابن عثيمين كما في "مجموع فتاواه" (١١/ ١٧٠).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَحَقَّةِ

مسألة [١]: هل يشترط في العمامة أن تكون محنكة، أو ذات ذؤابة؟

اشترط ذلك جماعة من الحنابلة كما في "المغني" (٣٨١ / ١)، والصحيح عدم اشتراط ذلك؛ لعدم وجود دليل يدل على الاشتراط، وهذا ترجيح ابن حزم كما في "المحلّ" (٢٠١)، وشيخ الإسلام كما في "الاختيارات الفقهية" (ص ١٤)، ثم الشيخ ابن عثيمين كما في "الشرح الممتع" (١٩٥ / ١).

مسألة [٢]: إذا نزع العمامة بعد المسح عليها، فهل ينتقض وضوؤه؟

✽ ذهب الإمام أحمد إلى أنه ينتقض وضوؤه كما في "المغني" (٣٨٢ / ١)، وذهب ابن حزم في "المحلّ" (٢١٩) إلى أنه لا ينتقض وضوؤه، وهو الصحيح، واختاره شيخ الإسلام كما في "الاختيارات الفقهية" (ص ١٥)، وقال ابن حزم: وهو قول طائفة من السلف. وهو ترجيح الشيخ مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين رحمه الله عليهما؛ لعدم وجود دليل على انتقاض الطهارة، وهو يشبه شعر الرأس إذا مسح عليه، ثم حلقه.

مسألة [٣]: المسح على الخمار.

✽ ذهب ابن حزم، وأبو ثور إلى جواز المسح عليه؛ لحديث بلال في "صحيح مسلم" (٢٧٥) أن النبي ﷺ مسح على الخفين، والخمار.

✽ وذهب عامة أهل العلم إلى عدم المسح على الخمار، وذلك لأنّ الرخصة جاءت بالعمامة، فلا يتجاوزها إلا بدليل، وأما حديث بلال فليس بصريح في ذلك؛ لأنّ العمامة يطلق عليها خمار؛ لأنها تخمر الرأس، ولذلك قال النووي رحمه الله في شرح الحديث (١٧٧ / ٣): يعني بالخمار العمامة؛ لأنها تخمر الرأس، أي: تغطيه. اهـ.

رأسه كما أنَّ المرأة تغطيه بخمارها. اهـ

**قلت:** فالخمار يطلق في لغة العرب على العمامة، وقد كان النبي ﷺ غالب لبسه العمامة، فالظاهر أنَّ المراد بحديث بلال هو العمامة، والله أعلم.

ويدل على ذلك أن حديث عمرو بن أمية الضمري الذي تقدم، وهو في البخاري بلفظ: «مسح على عمامته، وخفيه»، جاء في بعض رواياته عند أحمد بلفظ: «الخمار» بدل العمامة.

ثم رأيت حديث بلال عند البيهقي (١/ ٢٧١) بإسناد صحيح بلفظ: «ومسح على الخفين، والعمامة»، ومخرجه مع مسلم واحد، فلا إشكال بعد ذلك، والله الحمد. فالراجع هو عدم المسح على الخمار، والله أعلم.

#### مسألة [٤]: المسح على القلنسوة.

قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (١/ ٤٧٢): وكان الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومالك، والشافعي، والنعمان، وإسحاق، وكل من نحفظ عنه من أهل العلم لا يرون ذلك.

ونقل ابن المنذر عن أنس أنه مسح على قلنسوته، ولكن في إسناده ضعف، ولكن قد صحَّ عن أبي موسى الأشعري، وقال به الثوري، وابن حزم في «المحلَّى» (٢٠١)، وشيخ الإسلام في «الاختيارات» (ص ١٤)، واختار هذا القول الحلال كما في «المغني» (١/ ٣٨٤).

**قلت:** الذي يظهر - والله أعلم - أنَّ مذهب الجمهور هو الرَّاجح؛ لأنَّ النصوص لم تأت بالقلانس، وإنما جاءت في العمام مع وجود الفارق بينهما.

#### مسألة [٥]: مسح المرأة على خمارها.

ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ المرأة لا تمسح على خمارها، وهو قول مالك، والأوزاعي، والشافعي، ورواية عن أحمد، وقال به نافع، والنخعي، وعطاء، وعبد الرحمن

ابن أبي ليلى، وغيرهم.

❁ وذهب أحمد في رواية، وهو قول ابن حزم إلى أنها تمسح، وهو مذهب الحسن، وقد ثبت عن أم سلمة عند ابن أبي شيبة (٢٢/١) بإسناد حسن أنها كانت تمسح على خمارها.

قال أبو عبد الله سدد الله: الرَّاجِح - والله أعلم - أَنَّ المرأةَ إن شق عليها النزع لبردٍ، أو لثبوت الخمار، فيشق نزعه، ثم لفه، فلها أن تمسح؛ لأنها شبيهة بالعمامة، وهو ظاهر ترجيح شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٢١٨/٢١).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١٩٦/١): وعلى كل حال إذا كان هناك مشقة، إما لبرودة الجو، أو لمشقة النزع واللف مرة أخرى، فالتسامح في مثل هذا لا بأس به، وإلا فالأولى أن لا تمسح، ولم ترد نصوص صحيحة في هذا الباب.

انظر: "الأوسط" (٤٧١/١)، "المغني" (٣٨٤-٣٨٥/١)، "المحلى" (٢٠١)، "الشرح الممتع" (١٩٦/١).

فائدة: قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١٩٦-١٩٧/١): ولو كان الرأس ملبداً بحناء، أو صمغ، أو عسل، أو نحو ذلك، فيجوز المسح؛ لأنه ثبت أَنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم كان في إحرامه مُلبِّداً رأسه، فما وُضِعَ على الرأس من التلييد فهو تابع له، وهذا يدل على أَنَّ طهارة الرأس فيها شيء من التساهل، وعلى هذا لو لبدت المرأة رأسها بالحناء، جاز لها المسح عليه، ولا حاجة إلى أن تنقض رأسها، وَتَحْتَ هذا الحناء. اهـ



٤٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه - فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ ﷺ: «ابْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم ترتيب أعضاء الوضوء.

✽ في المسألة قولان:

القول الأول: وجوب الترتيب، وهو مذهب الشافعي، وأبي ثور، وأبي عبيد، وإسحاق، والمشهور عن أحمد، واستدل هؤلاء بالآية: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية. ووجه الدلالة منها من أوجه:

(١) أنه أدخل ممسوحًا بين مغسولين، وعادة العرب إذا ذكرت أشياء متجانسة، وغير متجانسة جمعت المتجانسة على نسق، ثم عطف غيرها، لا يخالفون في ذلك إلا لفائدة، فلو لم يكن الترتيب واجبًا لما قطع النظر عن نظيره؛ فإن قيل: فائدته استحباب الترتيب. فالجواب من وجهين، أحدهما: أنَّ الأمر للوجوب على المختار، وهو مذهب جمهور الفقهاء. والثاني: أنَّ الآية بيان للوضوء الواجب لا للمسنون، فليس فيها شيء من سنن الوضوء.

(١) شاذ بلفظ الأمر، والمحموظ بلفظ الخبر. أخرجه بلفظ الأمر النسائي (٢٣٦/٥) من طريق إبراهيم بن هارون البلخي عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله به.

وقد تفرد إبراهيم بن هارون بلفظ الأمر «ابدءوا» وغيره يرويه بلفظ الخبر «أبدأ» أو «نبدا».

فقد رواه أكثر من سبعة من الأئمة والثقات ودونهم عن حاتم بن إسماعيل بإسناده بلفظ الخبر، وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن أبان، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وإسحاق بن إبراهيم، وعبد الله بن محمد النفيلي، وعثمان بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، كما في «المسند الجامع» (٣٢/٤)، وتابع حاتمًا على رواية الخبر مالك وسفيان ويحيى بن سعيد فرووه عن جعفر بصيغة

(٢) أن مذهب العرب إذا ذكرت أشياء، وعطفت بعضها على بعض تبتدئ الأقرب، فالأقرب، لا يخالف ذلك إلا لمقصود، فلما بدأ سبحانه بالوجه، ثم اليدين، ثم الرأس، ثم الرجلين، دلّ على الأمر بالترتيب، وإلا لقال: فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم، واغسلوا أيديكم وأرجلكم. «شرح المذهب» (١/ ٤٤٤-٤٤٥).

(٣) هذه الجملة وقعت جواباً للشرط، وما كان جواباً للشرط؛ فإنه يكون مرتباً حسب وقوع الجواب، ولأن الله ذكرها مرتبة، وقد قال النبي ﷺ: «أَبْدَأُ بِهَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، وكذلك فإن جميع الواصفين لوضوئه ﷺ ما ذكروه إلا مرتباً. «الشرح الممتع» (١/ ١٥٤).

**القول الثاني:** استحباب الترتيب، وجواز مخالفة الترتيب، وهو قول الأوزاعي، وأبي حنيفة، ومالك، وأصحابهما، والمزني، وداود، وهو قول ابن المسيب، والحسن، وعطاء، ومكحول، والزهري، ونقله البغوي عن أكثر العلماء، واختاره ابن المنذر، واستدلوا بالآية، وقالوا: الواو لا تفيد الترتيب.

والرَّاجح هو القول الأول؛ لأن (الواو) وإن كانت لا تفيد الترتيب، ولكن الآية قد أفادت الترتيب بقرائن أخرى تقدم ذكرها، والله أعلم، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي رحمة الله عليهما.

انظر: «شرح المذهب» (١/ ٤٤٣-٤٤٦)، «المغني» (١/ ١٩٠)، «الأوسط» (١/ ٤٢٢)، «الشرح الممتع» (١/ ١٥٤).

## مسألة [٢]: هل تدخل المضمضة، والاستنشاق في وجوب الترتيب؟

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١/ ١٧١): وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَيَبْنَ غَسْلُ بَقِيَّةِ الْوَجْهِ؛ لِأَنََّّهُمَا مِنْ أَجْزَائِهِ، وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِهِمَا قَبْلَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ بَدَأَ بِهِمَا؛ إِلَّا شَيْئًا نَادِرًا. وَهَلْ يَجِبُ التَّرْتِيبُ، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا وَيَبْنَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ غَيْرِ الْوَجْهِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: نَجِبٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ؛

لَا تَحِبُّ، بَلْ لَوْ تَرَكَهُمَا فِي وُضُوئِهِ، وَصَلَّى، تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعِدِّ  
الْوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَى بِوُضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا،  
ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. <sup>(١)</sup> وَلِأَنَّ  
وُجُوبَهَا بِغَيْرِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ؛ أَنَّ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى  
إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِيهَا. انتهى.

**وأقول:** الرواية الثانية أرجح - والله أعلم - لما ذكره ابن قدامة رحمه الله.

٤٥ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ  
بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. <sup>(٢)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

ساق المصنف رحمه الله هذا الحديث للاستدلال به على دخول المرفقين في غسل اليدين،  
ويغني عنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "مسلم": أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى شَرَعَ فِي  
الْعُضُدِ. وقد تقدم ذكر هذه المسألة تحت حديث عثمان رضي الله عنه.

- ٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ<sup>(١)</sup>.
- ٤٧ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup>.
- ٤٨ - وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوُهُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: حكم التسمية على الوضوء.

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن التسمية على الوضوء مستحبة، وهو مذهب مالك،

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٤١٨/٢)، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩) من طريق محمد بن موسى المخزومي عن يعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه عن أبي هريرة به. وإسناده ضعيف لجهالة يعقوب وأبيه، وأبوه أشد جهالة منه، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه، ولا لأبيه من أبي هريرة.

ولحديث أبي هريرة طريق أخرى عند الدارقطني (٧١/١) من طريق: محمود بن محمد الظفري، ثنا أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه... فذكره.

قال الدارقطني رحمته الله: الظفري ليس بالقوي. وقال ابن معين: سمعت أيوب النجار يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير سوى حديث واحد، وهو حديث: «احتج آدم وموسى».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: فعلى هذا يكون في السند انقطاع؛ إن لم يكن الظفري دخل عليه إسناد في إسناد. اهـ، وله طريق ثالثة عند الدارقطني (٧٤/١)، وفي إسناده: مرداس بن محمد، قال الذهبي: لا أعرفه، وخبره في التسمية منكر.

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٥) (٢٦) من طريق أبي ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن عن جدته بنت سعيد بن زيد عن أبيها. وإسناده ضعيف، أبو ثفال اسمه وائل بن الحصين وهو مجهول الحال، ورباح أيضًا مجهول الحال، وجدته مجهولة.

(٣) أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١١٢-١١٣) وفي إسناده ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أحمد: ليس بالمعروف، وقال البخاري: منكر الحديث.

وللحديث طرق أخرى وشواهد. انظرها في «التلخيص» (١٢٣-١٢٨) والذي يظهر أن الحديث

وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد في أشهر الروايات عنه، قال الخلال: الذي استقرت الروايات عنه أنه لا بأس به. يعني إذا ترك التسمية.

❁ وذهب إسحاق، وأحمد في رواية إلى وجوبها، وهو قول أهل الظاهر، لكن قال إسحاق، وأحمد: إن تركها سهواً لم تبطل طهارته. وهو اختيار العلامة ابن باز رحمته الله.

❁ وعن أحمد رواية - وقال بذلك جماعة من أصحابه - أنها لا تسقط بالسهو، بل عليه الإعادة، كقول أهل الظاهر.

واستدلوا بحديث الباب، وهو ظاهر اختيار العلامة الألباني رحمته الله.

❁ وجاء عن أبي حنيفة في رواية أنها ليست بمستحبة، وعن مالك رواية أنها بدعة، ورواية أنها مباحة.

فأما من أوجبها فاستدل بحديث الباب، والحديث ضعيفٌ كما تقدم.

واستدل لمذهب الجمهور بأن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم كان يباشر أعماله بالتسمية.

وهو ترجيح البخاري، وشيخ الإسلام، والصنعاني، والشيخ مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين رحممة الله عليهم.

انظر: "شرح المذهب" (٣٤٦/١) "المغني" (١٤٥/١) "الأوسط" (٣٦٧/١) "الإنصاف" (١/١٢٧-)، "فتاوى اللجنة" (٥/٢٠٣-).

٤٩ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. <sup>(١)</sup>

٥٠ - وَعَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - ثُمَّ تَمَضَّمَضَ ﷺ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، يُمَضِّمُضٌ وَيَسْتَنْشِرُ <sup>(٢)</sup> مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَاءُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. <sup>(٣)</sup>

٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - ثُمَّ أَدْخَلَ ﷺ يَدَهُ، فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٤)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كف واحد.

دلَّ الحديث الأول على جواز الفصل بين المضمضة، والاستنشاق، وأخذ به جماعة من الشافعية، ولكن الحديث ضعيفٌ كما تقدم، والأحاديث الأخرى الصحيحة تدل على الجمع بين المضمضة، والاستنشاق من ماء من كفٍّ واحد، ونصَّ على ذلك أحمد، وهو مذهب جماعة من الشافعية.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب": والصحيح، بل الصواب تفضيل الجمع؛ للأحاديث الصحيحة المتظاهرة فيه، كما سبق، وليس لها معارض.

قال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (١/ ١٩٢-١٩٣): ولم يجيء الفصل بين المضمضة، والاستنشاق في حديث صحيح ألبته. اهـ

انظر: "المجموع" (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، "المغني" (١/ ١٧٠).

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٣٩) وفي إسناده ليث بن أبي سليم ضعيف، ومصرف والد طلحة وهو مجهول.

(٢) في (أ) و(ب): (وينثر).

٥٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ. فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم الموالاة.

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١/ ٤٥٢): التفريق اليسير بين أعضاء الوضوء لا يضر بإجماع المسلمين. اهـ

❁ وأما التفريق الكثير، فاختلفوا فيه على قولين:

الأول: أنه لا يضر، ولا تجب الموالاة، وهو قول ابن المسيب، والنخعي، والثوري، وأبي حنيفة، والصحيح عند الشافعية، ورواية عن أحمد، وهو قول داود، وابن المنذر، ورجحه الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله.

واحتج هؤلاء بأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء، ولم يوجب الموالاة، وقد صحَّ عن ابن عمر أنه توضأ في السوق، ثم دعي إلى الجنائزة فدخل المسجد، ثم مسح على خُفَّيه. <sup>(٢)</sup> واحتجوا

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٧٣) ولم يخرج به النسائي، وهو من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس. وجرير بن حازم روايته عن قتادة ضعيفة، روى عنه أحاديث مناكير. وقد ضعفه في روايته عن قتادة أحمد وابن معين، وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة جرير من "الكامل" مشيرًا إلى أنه مما أنكر عليه.

وجاء الحديث عن عمر في "صحيح مسلم" (٢٤٣) من طريق: معقل بن عبيد الله الجزري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، به.

وقد أعلَّ هذا الحديث؛ فإن رواية معقل الجزري عن أبي الزبير ضعيفة. قال أحمد: تشبه أحاديث ابن لهيعة. قال ابن رجب: ومما أنكر عليه حديث اللمعة. -يعني هذا الحديث-.

والراجح وقف هذا الحديث على عمر رضي الله عنه؛ ففي "التلخيص" (١/ ١٦٦)، قال البزار: لا نعلم أحدًا أسنده عن عمر إلا من هذا الوجه.

وقال أبو الفضل الهروي: إنها يعرف هذا من حديث ابن لهيعة، ورفع خطأ، فقد رواه الأعمش، عن

أَيْضًا بِحَدِيثِ الْبَابِ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ»، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ.

**الثالث:** أَنَّهُ يَجِبُ الْمَوَالَاةُ، وَأَنَّ التَّفْرِيقَ الْكَثِيرَ يَضُرُّ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَاللِّثِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَمَالِكٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِيهِ: فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٥)، وَأَحْمَدُ (٤٢٤/٣)، وَفِي إِسْنَادِهِ: بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَلَمْ يَصِرْ بِالْتَّحْدِيثِ عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ، وَخَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، وَلَمْ يَسْمَعْ الصَّحَابِيَّ؛ فَيَخْشَى مِنَ الْإِنْقِطَاعِ.

**ووجه الدلالة من الحديث:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ، وَلَوْ لَمْ تَجِبِ الْمَوَالَاةُ؛ لِأَمْرِهِ بِغَسْلِ اللَّمْعَةِ، وَالْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى وَجوبِ الْغَسْلِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهُ، وَفَسَّرَ مَجْمَلَهُ بِفِعْلِهِ، وَأَمْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مُتَوَالِيًا، وَأَمَرَ تَارِكَ الْمَوَالَاةَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ، وَهَذَا الْقَوْلُ رَجَحَهُ ابْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالشَّيْخُ يَحْيَى الْحَجُورِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِيمَا إِذَا كَانَ التَّفْرِيقُ لَعَذْرٍ، مِثْلَ انْقِطَاعِ الْمَاءِ، أَوْ فَقْدِهِ، فَذَهَبَ مَالِكٌ، وَاللِّثُّ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْمَوَالَاةَ لَعَذْرٍ لَمْ يَضُرُّ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ عَدَمُ جَوَازِ تَرْكِ الْمَوَالَاةِ مُطْلَقًا.

وَرَجَحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ مَالِكٍ، فَقَالَ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣٥-١٣٧/٢١): هُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ بِأَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَبِأَصُولِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَدْلَةَ الْوُجُوبِ لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمُفَرِّطَ، لَا تَتَنَاوَلُ الْعَاجِزَ عَنِ الْمَوَالَاةِ؛ فَالْحَدِيثُ الَّذِي هُوَ عُمْدَةُ الْمَسْأَلَةِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُْمْعَةٌ قَدَرُ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ. فَهَذِهِ قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَالْمَأْمُورُ بِالْإِعَادَةِ مُفَرِّطٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى غَسْلِ تِلْكَ اللَّمْعَةِ كَمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَى غَسْلِ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا بِإِهْمَالِهَا وَعَدَمِ تَعَاهِدِهَا لِجَمِيعِ



«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظِفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ»، فَارْجَعَ، ثُمَّ صَلَّى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَالْقَدَمُ كَثِيرًا مَا يُفْرِطُ الْمُتَوَضِّئُ بِتَرْكِ اسْتِيعَابِهَا؛ حَتَّى قَدْ اعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ أَنَّهَا لَا تُغْسَلُ، بَلْ فَرَضُهَا مَنْسُوحٌ ظَهَرَهَا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْعَةِ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَسْلِ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَالَّذِينَ لَمْ يُوجِبُوا الْمَوَالَاةَ لِفَقْدِ تَمَامِ الْمَاءِ عُمِدَتُهُمْ فِي الْأَمْرِ حَدِيثٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دُعِيَ لِحَازَةِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا. وَأُصُولُ الشَّرِيعَةِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، وَالَّذِي لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَوَالَاةُ - لِقَلَّةِ الْمَاءِ، أَوْ انْصِبَابِهِ، أَوْ اغْتِصَابِهِ مِنْهُ بَعْدَ تَحْصِيلِهِ، أَوْ لِكَوْنِ الْمَنْعِ، أَوْ الْمَكَانِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ هُوَ وَغَيْرُهُ - كَالْأَنْبُوبِ، أَوْ الْبِرِّ، لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِنْهُ الْمَاءُ إِلَّا مُتَفَرِّقًا تَفَرُّقًا كَثِيرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ إِلَّا هَكَذَا بَأَنْ يَغْسِلَ مَا أُمَكِّنْهُ بِالْمَاءِ الْحَاضِرِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ غَسَلَ الْبَاقِيَ بِمَاءٍ حَصَلَهُ فَقَدْ اتَّقَى اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَ، وَفَعَلَ مَا اسْتَطَاعَ بِمَا أَمَرَ بِهِ. اهـ

**قلت:** وما رجع به شيخ الإسلام هو الراجح، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (١/٤٥٤-٤٥٥)، «المغني» (١/١٩١-)، «الفتح» (٢٦٥)، «مجموع الفتاوى» (٢١/١٣٥).

**مسألة [٢]:** ضابط التفريق الكثير الذي ينافي الموالاة.

قال النووي رحمه الله في «المجموع» (١/٤٥٣): وفي ضبط التفريق الكثير والقليل أربعة أوجه، الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور: أنه إذا مضى بين العضوين زمن يحذف فيه العضو المغسول مع اعتدال الزمان، وحال الشخص؛ فهو تفريق كثير، وإلا فقليل، ولا اعتبار

التفريق من آخر الفعل المأتي به من أفعال الوضوء، حتى لو غسل وجهه ويديه ثم اشتغل لحظة، ثم مسح رأسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليد، فتفريق قليل، وإذا غسل ثلاثاً ثلاثاً؛ فالاعتبار من الغسلة الأخيرة، هكذا صرح بمعنى هذه الجملة الشيخ أبو حامد، والبندنجي، والمحاملي، والرويانى، والرافعي، وآخرون، وأهمل المصنف اعتبار اعتدال حال الشخص، ولا بد منه، كما صرح به الأصحاب، ومتى كان في غير حال الاعتدال قدر بحال الاعتدال، وكذا في التيمم يقدر لو كان ماء. **والوجه الثاني:** التفريق الكثير هو الطويل المتفاحش، حكاه صاحب "البيان"، وحكاه الشيخ أبو حامد عن حكاية شيخه أبي القاسم الداركي عن نص الشافعي في الإملاء، قال أبو حامد: ولم أره في الإملاء، ولا حكاه غيره من أصحابنا. **والوجه الثالث:** يؤخذ التفريق الكثير والقليل من العادة. **والرابع:** أن الكثير قدر يمكن فيه تمام الطهارة. حكاهما الرافعي. اهـ.

**والوجه الأول** هو الأشهر عند الحنابلة أيضاً، والوجه الثاني هو وجه أيضاً للحنابلة، قال الخلال: هو الأشبه بقوله - يعني أحمد - والعمل عليه. واستقرب العلامة العثيمين رحمته الله الوجه الأول، وقال: العرف قد لا ينضبط.

**وأقول:** الذي يظهر - والله أعلم - أن الوجه الثاني أقرب؛ لعدم وجود دليل يضبط ذلك بجفاف العضو الذي قبله، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/ ١٩٢)، "الإنصاف" (١/ ١٤٠)، "الشرح الممتع" (١/ ١٥٧).

**فائدة:** قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ١٥٧): ويستثنى من ذلك - يعني وجوب الموالاة - ما إذا فاتت الموالاة؛ لأمر يتعلق بالطهارة، مثل: أن يكون بأحد أعضائه حائل يمنع وصول الماء، كالבוية مثلاً، فاشتغل بإزالته؛ فإنه لا يضر، وكذا لو نفذ الماء وجعل يستخرجه من البئر، أو انتقل من صنوبر إلى آخر، ونشفت الأعضاء؛ فإنه لا يضر، أما

أعضاؤه؛ فيجب عليه إعادة الوضوء؛ لأنَّ هذا لا يتعلق بطهارته. انتهى

مسألة [٣]: تعميم العضو.

قال ابن حزم رحمته الله في "المحل" (٢٠٥): ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء، أو الغسل الواجب، ولو قدر شعرة عمداً، أو نسياناً، لم تُجْزِهُ الصلاة بذلك الغسل والوضوء، حتى يوعيه كله؛ لأنه لم يُصَلَّ بالطهارة التي أُمِرَ بها، وقال عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ».

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (١٣٢/٣) في الكلام على حديث عمر في الذي ترك في قدمه مثل الظفر لم يصبه الماء، قال: في هذا الحديث أنَّ من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره لا تصح طهارته، وهذا متفق عليه. اهـ

٥٣ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خُمُسَةِ أَمْدَادٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

قال الصنعاني رحمته الله في "السبل" (١/ ١١٥): وحديث أنس هذا، وحديث عبد الله بن زيد الذي سلف، يرشدان إلى تقليل ماء الوضوء، والاكتفاء باليسير منه.

وقال البخاري رحمته الله في "صحيحه": وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ. اهـ

٥٤ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُسْغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ [الثَّانِيَّةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ]» <sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» <sup>(٤)</sup>.

### الحكم المستفاد من الحديث

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٣/ ١٢٣): يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ وَضُوءِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. انتهى.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٠١)، ومسلم برقم (٣٢٥) (٥١).

(٢) ليس موجوداً في (أ)، و(ب).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٣٤).

## بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

٥٥ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>  
وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ. <sup>(٢)</sup> وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المسح على الخفين.

قال ابن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الأوسط» (١/ ٤٣٤): وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، وكل من لقيت على القول به. اهـ

وقال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «شرح المذهب» (١/ ٤٧٦): ومذهبنا، ومذهب العلماء كافة جواز المسح على الخفين في الحضر، والسفر. اهـ

ثم نقل الخلاف عن الشيعة، والخوارج، وعن أبي بكر بن داود، ورواية شاذة عن مالك، ثم قال: وكل هذا الخلاف باطل، مردود، وقد نقل ابن المنذر في كتاب «الإجماع» إجماع العلماء على جواز المسح على الخف.

قلت: وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، فقد نقل ابن المنذر

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٠٦)، ومسلم برقم (٢٧٤) (٧٩).

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٦٥)، والترمذي (٩٧)، وابن ماجه (٥٥٠) من طريق الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة به.

قال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة. اهـ

عن الحسن البصري، أنه قال: حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه ﷺ مسح على خفيه.

وقال الإمام أحمد: ليس في نفسي من المسح شيء، فيه أربعون حديثاً عن النبي ﷺ. وقال ابن مَنَدَه: ثمانون رجلاً. وقال ابن المبارك: ليس بين الصحابة خلافاً في جواز المسح على الخفين.

انظر: «شرح المذهب» (٤٧٧/١)، «المغني» (٣٥٩/١)، «توضيح الأحكام» (٢٥٦-٢٥٧/١).

ثم رأيت أثر الحسن البصري في «الأوسط» (٤٣٣/١)، وفي إسناده: محمد بن الفضل بن عطية، وهو كذاب.

**فائدة:** قال الشوكاني رحمه الله في «الدراري» (١٢٦-١٢٧): ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روي عنه منهم إنكاره فقد روي عنه إثباته، وقد ذكر أحمد أن حديث أبي هريرة في إنكار المسح باطل، وكذلك ما روي عن عائشة، وابن عباس، فقد أنكره الحفاظ، ورووا عنهم خلافه، وكذلك ما روي عن علي أنه قال: سبق الكتاب الخفين. فهو منقطع، وقد روى عنه مسلم، والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موت النبي ﷺ. انتهى

**قلت:** أما أثر ابن عباس؛ فقد صح عنه كما في «سنن البيهقي» (٢٧٢/١)، وصح عنه القول بالمسح.

**قال البيهقي رحمه الله:** وأما ابن عباس رضي الله عنهما؛ فإنه كرهه حين لم يثبت له مسح النبي ﷺ على الخفين بعد نزول المائدة، فلما ثبت له رجع إليه، وأما أثر علي؛ فهو منقطع، محمد بن علي ابن الحسين لم يدرك علياً، وأما أثر عائشة؛ ففيه: محمد بن مهاجر، وهو وضاع. انظر «التلخيص» (٢٧٩/١).

مالك بأنه مخصوص في السفر، وكرهه في الحضر، والأحاديث الصحيحة المتواترة ترد على هذا القول، وسيأتي بعضها في الكتاب.

**مسألة [٢]: أيهما أفضل المسح على الخفين، أم غسل الرجلين؟**

✽ في هذه المسألة أربعة أقوال:

**الأول:** تفضيل غسل الرجلين، وهو قول الشافعية، ومالك، وأبي حنيفة؛ لمواظبة النبي ﷺ عليه في معظم الأوقات، ولأنَّ غسل الرجل هو الأصل.

**الثاني:** تفضيل المسح على الخفين، وهو قول الشعبي، والحكم، وحماد، وأصح الروايتين عن أحمد؛ لأنَّ فيه مخالفة لأهل البدع، وإحياء للسنن، ولأنها رخصة، والله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه.

**الثالث:** قال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ١٩٩): ولم يكن يتكلف ضد حاله التي عليها قدماء، بل إن كانتا في الخف مسح عليهما، ولم ينزعهما، وإن كانتا مكشوفتين غسل القدمين، ولم يلبس الخفين ليمسح عليهما، وهذا أعدل الأقوال في مسألة الأفضل من المسح، والغسل. قاله شيخنا، والله أعلم. اهـ، وهذا القول هو الراجح، والله أعلم.

**الرابع:** رواية عن أحمد، أنه قال: هما سواء.

انظر: "شرح المذهب" (١/ ٤٧٨-٤٧٩)، "المغني" (١/ ٣٦٠-٣٦١).

**مسألة [٣]: اشتراط لبسهما على طهارة.**

دَلَّ حديث المغيرة الذي في الباب بقوله: «فإني أدخلتهما طاهرتين»، على اشتراط لبس الخفين على طهارة إذا أراد أن يمسخ عليهما، ويدل على ذلك أيضًا حديث أبي بكرة الذي سيأتي - إن شاء الله - ولفظه: أنَّ النبي ﷺ رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومًا، وليلة إذا تطهر، فلبس خفيه أن يمسخ عليهما.

يُمسح على الخفين؛ إلا من لبسهما على طهارة. اهـ

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٦١): لا نعلم في اشتراط تقدم الطهارة لمسح الخفين خلافاً. اهـ

وقال الحافظ رحمته الله في "فتح الباري" (٢٠٦): والشافعي، والجمهور حملوا الطهارة على الطهارة الشرعية في الوضوء، وخالفهم داود، فقال: إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز. اهـ

مسألة [٤]: المستحاضة، وصاحب سلسل البول.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٦٣): وَإِنْ تَطَهَّرَتِ الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَشَبْهُهُمَا، وَلَبَسُوا خِفَافًا، فَلَهُمُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُمْ كَامِلَةٌ فِي حَقِّهِمْ. اهـ

وهذا القول قاله بعض الشافعية، وأكثر الشافعية يقولون: لا يجوز لها أن تمسح في حق فريضة، لا فائتة، ولا مؤداة.

والصحيح القول الأول، وهو قول أحمد، وزفر، وهو أن لها أن تمسح يوماً، وليلة إن كانت مقيمة، وثلاثة أيام ولياليهن إن كانت مسافرة، والله أعلم. وانظر: "شرح المذهب" (١/ ٥١٥).

مسألة [٥]: إذا لبس خفه اليمنى بعد غسل رجله اليمنى قبل غسل رجله اليسرى، ثم غسل اليسرى، ولبس الخُفَّ؟

ذهب أحمد، والشافعي، وإسحاق، وحكي عن مالك أنه لا يجوز له المسح على الخفين.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": لم يبيح له المسح عند الأكثر؛ لقوله ﷺ: «فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا

طاهرتين»، فجعل العلة وجود الطهارة فيهما جميعاً وقت إدخالهما، ولم توجد طهارتهما وقت



الحدث لا يرتفع عن جميع الأعضاء، ولا عن بعضها إلا بإتمام الوضوء. قالوا: فعليه أن يخلع الخف اليمنى، ثم يلبسها مرة أخرى بعد تمام طهارته.

❀ وذهب أصحاب الرأي، ويحيى بن آدم، وأبو ثور، ورواية عن أحمد، ورجحه ابن المنذر، وابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهم الله - إلى جواز المسح؛ لأنه قد أدخل كل واحدة من قدميه بعد غسلها.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١٠/٢١) - وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ، وَإِذَا جَازَ الْمَسْحُ لِمَنْ تَوَضَّأَ خَارِجًا ثُمَّ لَبَسَهَا؛ فَلَأَن يَجُوزَ لِمَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا بِطَرِيقِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ هَذَا فَعَلَ الطَّهَّارَةَ فِيهَا وَاسْتَدَامَهَا فِيهَا، وَذَلِكَ فَعَلَ الطَّهَّارَةَ خَارِجًا عَنْهَا، وَإِذْخَالَ هَذَا قَدَمَيْهِ الْخُفَّ مَعَ الْحَدَثِ وَجُودَهُ كَعَدَمِهِ لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ، وَإِنَّمَا الْإِعْتِبَارُ بِالطَّهَّارَةِ الْمَوْجُودَةِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ كَمَسِّ الْمُصْحَفِ مَعَ الْحَدَثِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنِّي أَذْخَلْتُهَا الْخُفَّ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» حَقٌّ؛ فَإِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا عَلَّةٌ لِحَوَازِ الْمَسْحِ، فَكُلُّ مَنْ أَذْخَلَهَا طَاهِرَتَيْنِ فَلَهُ الْمَسْحُ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ: (إِنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَمْ يَمْسَحْ)، لَكِنَّ دِلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَالتَّعْلِيلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ حِكْمَةَ التَّخْصِصِ: هَلْ بَعْضُ الْمَسْكُوتِ أَوْلَى بِالْحُكْمِ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذِكْرَ إِذْخَالِهَا طَاهِرَتَيْنِ هُوَ الْمُعْتَادُ، وَلَيْسَ غَسْلُهَا فِي الْخُفَّيْنِ مُعْتَادًا؛ وَإِلَّا فَإِذَا غَسَلَهَا فِي الْخُفِّ فَهِيَ أَبْلَغُ؛ وَإِلَّا فَآيُ فَائِدَةٍ فِي نَزْعِ الْخُفِّ ثُمَّ لُبْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِحْدَاثِ شَيْءٍ فِيهِ مَنْفَعَةٌ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا عَبَثٌ مُحَضَّرٌ يُزَرُّ الشَّارِعَ عَنِ الْأَمْرِ بِهِ؟! وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لِغَيْرِهِ: أَذْخِلْ مَالِي وَأَهْلِي إِلَى بَيْتِي - وَكَانَ فِي بَيْتِهِ بَعْضُ أَهْلِهِ وَمَالِهِ - هَلْ يُؤْمَرُ بِأَنْ يُخْرِجَهُ ثُمَّ يَدْخُلَهُ، وَيُوسِفُ لِمَا قَالَ لِأَهْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩٩]، وَقَالَ مُوسَى: ﴿يَتَقَوَّمُوا أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمَقْدَسَةَ﴾ [المائدة: ٢١]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ كَانَ بِمِصْرٍ بَعْضُهُمْ، أَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ بَعْضُهُمْ، أَوْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْضُهُمْ، فَإِذَا كَانَ هَذَا كَانَ

هَؤُلَاءِ يُؤْمَرُونَ بِالْخُرُوجِ ثُمَّ الدُّخُولِ؟ فَإِذَا قِيلَ: هَذَا لَمْ يَقَعْ. قِيلَ: وَكَذَلِكَ غَسَلَ الرَّجُلُ قَدَمَيْهِ فِي الْخُفِّ لَيْسَ وَاقِعًا فِي الْعَادَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِذَا فَعَلَ يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجٍ وَإِدْخَالٍ، فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى. اهـ

وصحح هذا القول أيضًا الحافظ ابن القيم رحمته الله في "أعلام الموقعين" (٣/ ٣٨٢)، وهو الصحيح، والله أعلم.

**مسألة [٦]: هل يمسح<sup>٢١</sup> خفين إذا لبسهما عقب تيمم؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٦٣): فَإِنْ تَيَمَّمَ، ثُمَّ لَيْسَ الْخُفَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ غَيْرِ كَامِلَةٍ؛ وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، بَطَلَتْ مِنْ أَصْلِهَا، فَصَارَ كَاللَّابِسِ لَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وهذا فيمن تيممه؛ لعدم الماء، أما من تيممه لمرض كالجريح ونحوه، فينبغي أن يكون كالْمُسْتَحَاضَةِ. قال: وتعليل أصحابنا يقتضيه. نقله عنه الزركشي في شرحه (١/ ٣٨٢).

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب": وإن كان التيمم لفقد الماء، فقال الجمهور: لا يجوز المسح، بل إذا وجد الماء وجب الوضوء، وغسل الرجلين، ونقله المتولي عن نص الشافعي رحمته الله، وقال ابن سريج: هو كالْمُسْتَحَاضَةِ.

وذهب بعض الحنابلة إلى أن له أن يمسح على خفيه، كما في "الإنصاف" (١/ ١٧٤).

وانظر: "شرح المذهب" (١/ ٥١٦)، "الإنصاف" (١/ ١٧٤)، "شرح الزركشي" (١/ ٣٨٢).

**مسألة [٧]: إذا لبس خفين، ثم أحدث، ثم لبس فوقهما خفين، أو جرموقين؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٦٣): لا يجوز المسح عليهما بغير خلاف؛ لأنه لبسهما على حدث. اهـ

الخراسانيين أنه يجوز، وشبهوه بترقيع الخفين، وهو قول بعيد.

**مسألة [٨]:** إذا لبس الخفين ثم أحدث، ثم مسح عليهما ثم لبس الجرموقين؟

✽ ذهب الحنابلة إلى عدم جواز المسح عليهما؛ لأنه لبسها على طهارة غير كاملة، فأشبهه المتيمم، وهو وجه عند الشافعية.

✽ وللشافعية وجه آخر في تجويز المسح، وهو وجه للحنابلة أيضًا، وهو الصحيح؛

لأنه يشمله قوله عليه السلام: «فإني أدخلتهما طاهرتين»، ولا نسلم أن المسح ليس بطهارة كاملة،

بل هو طهارة كاملة، ويزيل الحدث، وقد رجَّح هذا الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح

الممتع» (٢١١/١).

وقال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٥٠٦/١): وهو قول الشيخ أبي حامد، ومقتضى

كلام الرافعي، وغيره ترجيحه، وهو الأظهر المختار؛ لأنه لبسه على طهارة، وقولهم: (إنها

طهارة ناقصة) غير مقبول. انتهى. وانظر: «المغني» (٣٦٣/١)، «الإنصاف» (١٧٣/١).

**مسألة [٩]:** المسح على الخف المخرق.

✽ في هذه المسألة أقوال:

**القول الأول:** إن ظهر من القدم شيء من الخرق، لم يجز المسح عليهما، فیهما كان، أو في

أحدهما؛ فإن لم يظهر جاز المسح، وهو قول أحمد، والشافعي، والحسن بن حي، ومعمّر بن

راشد.

**القول الثاني:** إن ظهر من القدم شيء يغسل ما ظهر من القدم، ويمسح الخف، وهو قول

الأوزاعي.

**القول الثالث:** إن كان الخرق يسيرًا، لا يظهر منه القدم جاز المسح، وإن كان كثيرًا

فأحشًا، لم يجز المسح عليهما، فیهما كان أو في أحدهما، وهو قول مالك.

القول الرابع: إن كان في خُفِّه خُرق تخرج منه أصبع، أو أصبعان، جاز المسح؛ فإن كان ثلاثة أصابع لم يجزئه، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

القول الخامس: يمسح على جميع الخفاف ما أمكن المشي فيها، وهو قول سفيان الثوري، وإسحاق، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وأبي ثور، وقال أبو ثور: لو كان الخرق يمنع المسح لبينه النبي ﷺ. وقال سفيان الثوري كما في "مصنف عبد الرزاق" (٧٥٣): امسح عليهما ما تعلقت به رجلك، وهل كانت خفاف المهاجرين والأنصار إلا مخرقة، مشققة، مرقعة.

قال ابن الصنذر رحمه الله: وبهذا القول أقول؛ لأن النبي ﷺ لما مسح على الخفين، وأذن بالمسح عليهما إذنا عامًا، مطلقًا؛ دخل فيه جميع الخفاف، فكل ما وقع عليه اسم خف؛ فالمسح عليه جائز على ظاهر الأخبار.

وهذا القول قال به الظاهرية، ونصره ابن حزم في "المحلّى".

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في "الاختيارات" (ص ١٣): ويجوز المسح على الخف المخرق مادام الاسم باقياً، والمشي عليه ممكناً.

وقد رجّح هذا القول الشيخ مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهما.

وانظر: "الأوسط" (٤٤٨/١-٤٥٠) "المحلّى" (٢١٦) "الشرح المتع" (١٩١/١) "المغني" (٣٧٥-٣٧٦).

٥٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: مسح ظاهر القدم وباطنه.

دَلَّ حديث المغيرة المتقدم على مسح ظاهر القدم، وباطنه، وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، والزهرري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن راهويه، والشافعي. ودَلَّ حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الاختصار على مسح ظاهر الخف، وذهب إلى ذلك أحمد، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وإسحاق، وابن المنذر.

وهذا القول هو الرَّاجِح؛ لصحة حديث علي، وضعف حديث المغيرة كما تقدم.

وانظر: «الأوسط» (١/٤٥٢-٤٥٤)، «المغني» (١/٣٧٦-٣٧٧).

مسألة [٢]: كم هو القدر المجزئ في المسح؟

❁ ذهب الشافعي وأصحابه، والثوري، وأبو ثور، وداود إلى الإجزاء بكل ما يطلق عليه مسح، وإن قلَّ.

❁ وذهب أحمد إلى وجوب مسح أكثر ظاهره.

❁ وذهب أبو حنيفة إلى وجوب مسح قدر ثلاث أصابع.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٢) من طريق حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي، وإسناده صحيح، لكن خولف حفص بن غياث في لفظ الحديث.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/٤٥-) -بعد أن ذكر رواية حفص بن غياث- قال: وقال عيسى بن يونس ووکیع عن الأعمش فيه: (كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من أعلاهما، حتى رأيت

قال أبو عبد الله - وفقه الله - : لم يأت نصٌ صحيح في تقدير القدر المجزئ من المسح، فتعين الاكتفاء بما يطلق عليه المسح، وهو قول الشافعي ومن معه، فهو الراجح، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (١/ ٥٢٢)، «الأوسط» (١/ ٤٥٦)، «المغني» (١/ ٣٧٦).

### مسألة [٣]: الاختصار على مسح أسفل الخف أو أعلاه.

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٣٧٨): لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: يُجْزِئُهُ مَسْحُ أَسْفَلِ الْخَفِّ دُونَ أَعْلَاهُ؛ إِلَّا أَشْهَبَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بَعْضُ مَا يُخَازِي مَحَلَّ الْفَرْضِ، فَأَجْرَاهُ، كَمَا لَوْ مَسَحَ ظَاهِرَهُ. وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِفَرْضِ الْمَسْحِ، فَلَمْ يُجْزِئْ مَسْحُهُ كَالسَّاقِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا مَسَحَ ظَاهِرَ الْخَفِّ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجْزِئُ مَسْحَ ظَاهِرِهِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ يَقُولُ: لَا يُجْزِئُ الْمَسْحُ عَلَى أَعْلَى الْخَفِّ. انتهى

وانظر: «الأوسط» (١/ ٤٥٤)، «المجموع» (١/ ٥٢١).

### مسألة [٤]: المسح على العقب.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٣٧٩): وَالْحُكْمُ فِي الْمَسْحِ عَلَى عَقِبِ الْخَفِّ كَالْحُكْمِ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرْضِ الْمَسْحِ، فَهُوَ كَأَسْفَلِهِ.

وهذا مذهب الشافعية كما في «شرح المذهب» (١/ ٥٢٠).

### مسألة [٥]: مسح فوق الكعب من الخف، أو مسح باطنه الذي يلي البشرة.

قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١/ ٥٢٠): لو مسح فوق كعبه من الخف، أو مسح باطنه الذي يلي بشرة الرجل، لم يجزئه بالاتفاق. اهـ

### مسألة [٦]: مسح الخف بخرقة، أو غسله.

مسح الخف بخرقة، أو خشبة، وكذلك غسله، حكمه كحكم مسح الرأس، وغسله،

٥٧- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَتَوَمٍّ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّاحُهُ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الحدث الذي يمسح منه.

دَلَّ حديث صفوان على أنَّ الحدث الذي يمسح منه هو الحدث الأصغر؛ فَإِنَّ جَوَازَ الْمَسْحِ مُخْتَصٌ بِهِ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَغْنِي» (١/٣٦٢): وَلَا يَجْزِي الْمَسْحُ فِي جَنَابَةٍ، وَلَا غَسْلٌ وَاجِبٌ، وَلَا مُسْتَحَبٌّ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. اهـ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ صَفْوَانَ.

قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْح» (٢٠٦): الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ خَاصٌّ بِالْوَضُوءِ، وَلَا مَدْخُلُ فِيهِ لِلْغَسْلِ بِإِجْمَاعٍ. اهـ

تَنْبِيْهُ: بَقِيَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، نَذَكَّرُهَا تَحْتَ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي بَعْدَهُ.

٥٨- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ - . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التوقيت للمسح على الخفين.

دَلَّ حديث علي بن أبي طالب، وقبله حديث صفوان، وغيرهما على التوقيت في المسح للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن.

❁ وقد ذهب إلى هذا جمهور أهل العلم، قال الترمذي: والقول بالتوقيت في المسح هو قول أكثر العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء، مثل الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

❁ وذهب الشعبي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن إلى عدم التوقيت للمسح، وهو قول مالك، وحكي عن الليث، وهو قول قديم للشافعي، واستدلوا بما يلي:

(١) حديث أبي بن عمار - وسيأتي -، وفيه: قال: وثلاثة أيام؟ قال: «نعم، وما شئت»، وهو حديث ضعيف.

(٢) حديث أنس - وسيأتي -، وفيه: «ولا يخلعهما إن شاء إلا من الجنابة».

(٣) أثر عمر بن الخطاب، في فتواه لعقبة بن عامر حين أتاه، وكان مسافرًا، قال: خرجت من الشام يوم الجمعة، ودخلت المدينة يوم الجمعة - يعني الجمعة الثانية -، فدخلت على عمر بن الخطاب، فقال: متى أولجت خفيك في رجليك؟ قلت: يوم الجمعة. قال: وهل نزعتهما؟ قلت: لا. قال: أصبت السنة.

أخرجه ابن المنذر، وغيره، وهو ثابت، ولكن قال ابن المنذر رحمته الله: ومنهم من روى أنه



قال: (أصبت)، ولم يقل: (السُّنَّة).

وحكم الدارقطني في "العلل" (١١١/٢) (١٤٨) على هذه الزيادة (السُّنَّة) بالشذوذ، وأنَّ المحفوظ بلفظ: (أصبت)، بدون زيادة (السُّنَّة).

فعلى هذا فهي فتوى من عمر، وهي حادثة عين تحتل التأويل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "الاختيارات" (ص ١٥): ولا تتوقت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع، واللبس، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين، وعليه تحمل قصة عقبة بن عامر. اهـ.

والرَّاجح هو المذهب الأول، وهو ترجيح جميع كبار أهل العلم المعاصرين فيما نعلم، والله أعلم. انظر: "الأوسط" (١/٤٣٥-٤٣٧)، "المجموع" (١/٤٨٣)، "المغني" (١/٣٦٥).

#### مسألة [٢]: متى يبدأ التوقيت؟

❁ في المسألة ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** يبدأ التوقيت من اللبس، وهذا القول محكي عن الحسن البصري.

**القول الثاني:** ابتداء التوقيت من الحدث، وهو مذهب الشافعية، والحنفية، ورواية عن أحمد، وعزاه النووي في "شرح المذهب" للجمهور.

**القول الثالث:** ابتداء التوقيت من أول المسح، وهذا قول الأوزاعي، وأبي ثور، ورواية عن أحمد، وداود، واختاره ابن المنذر؛ لأنَّ الأدلة جاءت بالتوقيت للمسح، قال النووي: وهو المختار الرَّاجح دليلاً، وهو ترجيح العلامة الألباني، والعلامة محمد الأمين الشنقيطي، العلامة الوادعي، والعلامة ابن عثيمين، رحمة الله عليهم أجمعين، وهذا القول هو الرَّاجح، والله أعلم.

انظر: "المجموع" (١/٤٨٦-٤٨٧)، "الأوسط" (١/٤٤٣-٤٤٤)، "تفسير الشنقيطي" (٢/٢٦)، "المغني" (١/٣٧٠)، "صحيح سنن أبي داود" (١٤٥).

وسليمان بن داود، أنّه لا يصلي بالمسح؛ إلا خمس صلوات، وهذا المذهب باطل، والأحاديث الصحيحة جاءت بالتوقيت بالزمان لا بالصلوات.

مسألة [٣]: إذا انتهت مدة المسح، فهل تنتقض الطهارة، وكذا لو خلع خفيه قبل انتهاء المدة؟

❁ في هذه المسألة أربعة أقوال:

الأول: يكفيه غسل القدمين، وهو مذهب الحنفية، والثوري، وأبي ثور، والمزني، والأصح عند الشافعية، ورواية عن أحمد.

الثاني: يلزمه استئناف الوضوء، وطهارته السابقة منتقضة، وهو قول الزهري، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والحسن بن صالح، وإسحاق، وهو أصح الروایتين عن أحمد.

الثالث: إن غسل رجله عقب النزع كفّاه، وإن أخر حتى طال الفصل استأنف الوضوء، وبه قال مالك، والليث.

الرابع: لا شيء عليه، لا غسل القدمين، ولا غيره، بل طهارته صحيحة يصلي بها مالم يحدث، وهو قول الحسن البصري، وقتادة، وسليمان بن حرب، واختاره ابن المنذر، وهو قول داود الظاهري، واحتجوا على ذلك بأنه قد ثبت له الطهارة، وطهارته صحيحة؛ فلا تبطل بلا حدث كالوضوء، وأما نزع الخف، فلا يؤثر في الطهارة بعد صحتها، كما لو مسح رأسه، ثم حلقه.

وهذا القول هو الراجح؛ لقوة مأخذه، قال النووي: وهو المختار الأقوى. ورجّحه شيخنا الوادعي، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهما. ومن نزع أحد خفيه، فهو كمن نزعهما عند عامة العلماء؛ إلا الزهري، وأبا ثور.

مسألة [٤]: هل تشمل الرخصة للمسافر سفر معصية؟

✽ ذهب الحنابلة، والشافعية إلى أنَّ المسافر سفر معصية لا يمسخ على خفيه كمسح المسافر سفر طاعة، أو سفرًا مباحًا، بل يمسخ مسح المقيم؛ لأنه عاصٍ، فلا يرخص له؛ لثلا يعان على معصيته، بل قال بعض الشافعية: لا يمسخ مطلقًا.

✽ وذهب أبو حنيفة، وابن حزم إلى أنَّ الرخصة تشمل سفر المعصية؛ لعموم الأدلة، وهو الرَّاجح، والله أعلم. انظر "شرح المذهب" (١/ ٤٨٥) "لإنصاف" (١/ ١٧٤) "المحلّي" (٢١٤).

مسألة [٥]: من لبس خفيه، ثم أحدث، وهو مقيم، ثم لم يمسح حتى سافر. قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٧٠): لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أنَّ من لم يمسح حتى سافر أنه يتم مسح المسافر، وذلك لقول النبي ﷺ: «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن»، وهو حال ابتدائه بالمسح كان مسافرًا. انتهى

وقد عزاه أيضًا النووي في "شرح المذهب" (١/ ٤٨٨) إلى جميع العلماء، وذكر أنَّ المزني حكى عنه خلاف هذا، وبين أنه غلط على المزني.

وأما إذا لم يحدث، فيمسح مسح المسافر بالإجماع، قاله النووي في "شرح المذهب" (١/ ٤٨٨).

مسألة [٦]: من لبس خفيه، ثم ابتدأ المسح وهو مقيم، ثم سافر قبل مُضي يوم وليلة.

✽ في المسألة قولان:

الأول: أنه يتم على مسح مقيم، ثم يخلع، هو قول الشافعي، ومالك، وإسحاق، وأحمد، وداود في رواية عنها؛ لأنها عبادة اجتمع فيها الحضر، والسفر، فيغلب حكم الحضر، كما لو أحرم بالصلاة في سفينة في البلد، فسارت وفارقت البلد، وهو في الصلاة؛ فإنه يتمها صلاة

الثالث: أنه يتم على مسح مسافر، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، ورواية عن أحمد، وداود، قال الخلال: رجع أحمد عن قوله الأول إلى هذا؛ لأنه يشمل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: وهذه رواية قوية، ومثل هذه الصورة بها إذا دخل عليه الوقت، ثم سافر؛ فإن الصحيح أنه يصلي صلاة مسافر.

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول؛ لأنَّ الرخصة بثلاثة أيام ولياليهن جاءت للمسافر خالصاً، لا لمن جمع بين الإقامة والسفر، فصورة المسألة لا يشملها الحديث، وتحتاج إلى دليل لإلحاقه بحكم المسافر، والله أعلم.

تنبيه: قال العلامة ابن العثيمين رحمته الله كما في «مجموع فتاواه» (١١ / ١٨٧): إن كانت قد انتهت مدة المسح - يعني مسح المقيم - فلا مسح - يعني إذا سافر - ولم أر في ذلك خلافاً إلا ما ذكره في «المحلى» (٢ / ١٠٩) أنه يتم مسح مسافر.

مسألة [٧]: إذا مسح مسافر، ثم قدم فأقام؟

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله في «المغني» (١ / ٣٧٢): وَإِذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَكَيْلَةٍ، ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ قَدِمَ، أَتَمَّ عَلَى مَسْحِ مُقِيمٍ وَخَلَعَ، وَإِذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ يَوْمًا وَكَيْلَةً فَصَاعِدًا، ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ قَدِمَ، خَلَعَ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا، لَمْ يَجْزَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ مَسْحَ الْمُسَافِرِ.

قال أبو عبدالله وفقه الله: هذا القول هو الصحيح، وإن كان قد وجد خلاف، فقد خالف

ابن حزم في «المحلى» (٢٢١)، والمزني كما في «شرح المذهب» (١ / ٤٩٠).

٥٩- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ -يَعْنِي الْعَمَائِمَ- وَالتَّسَاخِينَ -يَعْنِي الْخِفَافَ-. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: المسح على الجوارب.

❁ ذهب قومٌ إلى جواز المسح على الجوربين، وهو مذهب عطاء، والحسن، وسعيد بن المسيب، والنخعي، وسعيد بن جبير، والأعمش، والثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وحكى ابن المنذر إباحة المسح على الجورب عن تسعة من الصحابة: علي بن أبي طالب، وعمار، وأبي مسعود، وأنس بن مالك، وابن عمر، والبراء بن عازب، وبلال، وأبي أمامة، وسهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. <sup>(٢)</sup>

واحتج لهم بحديث ثوبان الذي في الباب، وقالوا: التساخين تشمل الجوارب.

قال الخطيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "المعالم" (٤٩/١) في تفسير التساخين: ويقال: إنَّ أصل ذلك كل ما يسخن به القدم، من خُفٍّ، وجورب، ونحوه. اهـ

واحتج بعضهم بحديث المغيرة بن شعبة عند أبي داود (١٥٩): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مسح على الجوربين، والنعلين.

وهذا الحديث تفرد به عبد الرحمن بن ثروان، وأُنكِرَ عليه هذا الحديث، وقد أعله الثوري،

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٢٧٧/٥)، وأبو داود (١٤٦)، والحاكم (١٦٩/١) وإسناده صحيح، وقد أعل بأن راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان، قاله أحمد وأبو حاتم. ولكن الصحيح أنه قد سمع منه، فقد أثبت سماعه منه البخاري في تاريخه.

تنبیه: التفسير في الحديث بالعمائم والخفاف من كلام الحافظ، وليس موجودًا في المصادر المذكورة.

وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومسلم بن الحجاج، وغيرهم كما في "المجموع" (١/٥٠٠).

وهذا القول رجّحه ابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ الألباني، والشيخ مقبل، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهم أجمعين.

✽ وأنكرت طائفة المسح على الجورين، وكرهته، ومن كره ذلك ولم يره: مالك، والأوزاعي، والشافعي، والنعمان، وهو مذهب عطاء، وهو آخر قوليه، وبه قال مجاهد، وعمرو بن دينار، والحسن بن مسلم؛ يَدَّ أَنْ الشافعي أجاز المسح على الجورب إذا كان منعلاً.

**قلت:** القول الأول هو الراجح؛ لدلالة حديث ثوبان الموجود في الباب عليه، وهو قول من تقدم من الصحابة، وقد صحَّ عن أنس بن مالك، وعلي، وأبي مسعود، والبراء، ولا يعرف لهم مخالف. وانظر: "الأوسط" (١/٤٦٢-٤٦٥)، "المجموع" (١/٤٩٩-٥٠٠)، "المغني" (١/٣٧٤).

### مسألة [٢]: المسح على الجوارب الخفيفة.

✽ حكمها حكم الجوارب الصفيقة - أي: المتينة - وهو مذهب أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وإسحاق، ودادود.

انظر: "شرح المذهب" (١/٥٠٠)، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١١/١٦٦-١٦٧).

✽ ومذهب الحنابلة، وجماعة من أهل العلم عدم جواز المسح على غير الصفيقة. انظر: "المغني" (١/٣٧٣).

### مسألة [٣]: المسح على القفازين، والبرقع.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١/٤٧٩): أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على

❦ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله - بعد ذكره مشروعية المسح على الجوارب - قال: فَإِنْ قِيلَ: فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى اللَّفَائِفِ، وَهُوَ: أَنْ يُلَفَّ عَلَى الرَّجْلِ لَفَائِفٌ مِنَ الْبُرْدِ، أَوْ خَوْفَ الْحِفَاءِ، أَوْ مِنْ جِرَاحٍ بِهِمَا وَنَحْوَ ذَلِكَ. قِيلَ: فِي هَذَا وَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْحَلَوَانِيُّ، وَالصَّوَابُ أَنََّّهُ يَمْسَحُ عَلَى اللَّفَائِفِ، وَهِيَ بِالْمَسْحِ أَوْلَى مِنَ الْخُفِّ وَالْجُورَبِ؛ فَإِنَّ تِلْكَ اللَّفَائِفَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ لِلْحَاجَةِ فِي الْعَادَةِ وَفِي نَوْعِهَا ضَرَرٌ: إِمَّا إِصَابَةُ الْبُرْدِ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْحِفَاءِ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْجُرْحِ، فَإِذَا جَازَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّينِ وَالْجُورَبَيْنِ؛ فَعَلَى اللَّفَائِفِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَمَنْ ادَّعَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعًا فَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا عَدَمُ الْعِلْمِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْقُلَ الْمَنَعَ عَنْ عَشْرَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ فَضْلًا عَنِ الْإِجْمَاعِ، وَالتَّرَاغُ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ. اهـ

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: المسح على النعلين.

✽ قال الإمام أحمد في "مسنده" (٩٧٠): حدثنا ابن الأشجعي، حدثنا أبي، عن سفيان، عن السدي، عن عبد خير، عن علي، أنه دعا بكوز من ماء، ثم قال: أين هؤلاء الذين يزعمون أنهم يكرهون الشرب قائماً؟ قال: فأخذه، فشرب، وهو قائم، ثم توضأ وضوءاً خفيفاً، ومسح على نعليه، ثم قال: هكذا وضوء رسول الله ﷺ للطاهر، ما لم يحدث.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٠٠)، والبيهقي (٧٥ / ١) من طريق الأشجعي به.

وإسناده حسن من أجل السدي، وهو إسماعيل بن عبد الرحمن؛ فإنه حسن الحديث.

وقال الإمام البزار كما في "نصب الراية" (١ / ١٨٨): حدثنا إبراهيم بن سعيد، ثنا روح ابن عباد، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، أن ابن عمر كان يتوضأ ونعلاه في رجله، ويمسح عليهما، ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل.

وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

لكن قال البزار عقبه كما في "نصب الراية" (١ / ١٨٨): لا نعلم رواه عن نافع إلا ابن أبي ذئب، ولا عن ابن أبي ذئب إلا روح. اهـ

وأشار البخاري إلى تعليل هذا الحديث، فقال: باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين.

ثم أسند عن عبد الله بن عمر أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر، ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها.

استدل بهذين الحديثين على جواز المسح على النعلين، وهو فعل علي وابن عمر رضي الله



قول شيخ الإسلام كما في "الاختيارات" (ص ١٣).

✽ وذهب الجمهور إلى عدم جواز المسح على النعلين؛ لعدم ورود دليل صحيح صريح يدل على المسح على النعلين.

وقال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (١٦٦): واستدل الطحاوي على عدم الإجماع بالإجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما. قال: فذلك النعلان؛ لأنها لا يغيبان القدمين.

قال الحافظ: وهو استدلال صحيح، ولكنه منازع في نقل الإجماع المذكور، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة. اهـ

#### وأجابوا عن الأدلة المتقدمة بأربع أجوبة:

الأول: أنه كان من النبي ﷺ في الوضوء المتطوع به، لا في وضوء عن حدث، وهو تأويل ابن خزيمة، والبخاري، وابن حبان.

وقد رد العلامة الألباني رحمه الله هذا التأويل، وقال كما في "صحيح سنن أبي داود" (١٥٦): وليس يظهر لنا هذا المعنى؛ بل المراد ما لم يحدث حدثاً أكبر، أي: ما لم يُجْبَب؛ فهو بمعنى حديث صفوان بن عسال، والدليل على ما ذهبنا إليه أمور، الأول: أن راوي الحديث نفسه - أعني: علياً رضي الله عنه - قد مسح على نعليه بعد أن بال، ثم صلى إماماً، وهو أدرى بمعنى كلامه، وأعلم بحديثه عليه السلام، فروى الطحاوي (١/٥٨) من طريقين عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي ظبيان: أنه رأى علياً بال قائماً، ثم دعا بماء فتوضأ، ومسح على نعليه، ثم دخل المسجد، فخلع نعليه ثم صلى. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

قال، وأخرجه البيهقي (١/٢٨٧) من طريق سفيان، عن سلمة بن كهيل، به، نحوه، وفيه أنه صلى الظهر. ثم أخرجه البيهقي من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي... .

قال، الثاني: أنه ثبت المسح على النعلين مرفوعاً في غير ما حديث.

قال أبو عبدالله وفقه الله: يشير العلامة الألباني رحمته الله إلى حديث المغيرة بن شعبه الذي تقدم في مسألة الجوارب، وتقدم أنه معل، وكذا حديث أوس بن أبي أوس الثقفي، أخرجه أبو داود (١٦٠)، وفي إسناده: عطاء العامري، وهو مجهول، وأشار إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البيهقي (٢٨٦/١)، وهو معل كما في "نصب الراية" (١/١٨٨)، وكذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم.

قال رحمته الله: الثالث: أننا لا نعلم وضوءاً تصح به النافلة دون الفريضة؛ فتأمل!

الثاني: معنى (مسح على نعليه)، أي: غسل رجليه في النعل، وهذا تأويل البيهقي.

الثالث: أنه مسح على النعلين مع الجوربين، فكان مسحه على الجوارب فرضاً، وعلى النعلين نفلاً، وهذا تأويل الطحاوي.

الرابع: أن المسح المقصود به الغسل الخفيف، وهو الرش، وقد جاء في حديث علي رضي الله عنه ما يدل على ذلك، ففي "سنن النسائي" (١/٨٥) بإسناد صحيح أن علياً رضي الله عنه أخذ كفاً من ماء، فمسح به وجهه، وذراعيه، ورجليه.

وفي "مسند أحمد" (٦٢٥) بإسناد حسن: ثم أخذ بكفيه من الماء، فصك بها على قدميه، وفيهما النعل، ثم قلبها بها، ثم على الرجل الأخرى مثل ذلك.

وهذا التوجيه أشار إليه ابن القيم رحمته الله في "تهذيب السنن" (١/٩٦)، وشيخ الإسلام كما في "الاختيارات" (ص ١٤)، وهو من أقوى التوجيهات، والصحيح قول الجمهور، والله أعلم.

**تنبيه:** النعل ما كان تحت الكعبين، وما كان فوقهما يسمى خُفّاً، والنعل الذي يمسح عليه قيده شيخ الإسلام رحمته الله بما إذا كان ثابتاً في القدم، ويشق نزعها إلا بيد أو رجل.

"الاختيارات الفقهية" (ص ١٣).

٦٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفًا - وَعَنْ أَنَسٍ - مَرْفُوعًا - «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنَ الْجَنَابَةِ <sup>(١)</sup>». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ <sup>(٢)</sup>.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

تقدمت مباحث هذا الحديث تحت الأحاديث المتقدمة، وقوله: «وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ» مقيد بأحاديث التوقيت كما تقدم.

٦١- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ خُفَّيْهِ: أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ <sup>(٣)</sup>.

٦٢- وَعَنْ أَبِي بِنٍ عِمَارَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ <sup>(٤)</sup>.

تقدمت مباحث هذين الحديث تحت الأحاديث المتقدمة.

(١) في (أ) و(ب): (جنابة).

(٢) صحيح مرفوعاً وموقوفاً. أخرجهما الدارقطني (٢٠٣/١) بإسناد ظاهره الصحة، والحاكم لم يخرج أثر عمر، وإنما أخرج حديث أنس (١٨١/١) وإسناده عنده شديد الضعف، فإن فيه المقدم بن داود بن تليد الرعيني ترجمته في الميزان، قال النسائي: ليس بثقة.

(٣) صحيح بشواهده. أخرجه الدارقطني (١٩٤/١)، وابن خزيمة (٩٦/١) وفي إسناده مهاجر بن مخلد، وفيه ضعف، ولكن الحديث له شواهد يصح بها منها حديث علي المتقدم، وكذلك حديث عوف بن مالك عند أحمد (٢٧/٦)، وابن أبي شيبة (١٧٥-١٧٦) وإسناده حسن. فالحديث صحيح بهذه الشواهد.

## بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

٦٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ يَتَنَظَّرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفَقَ <sup>(١)</sup> رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup>، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ <sup>(٣)</sup>.

**النواقض:** جمع ناقض، والنقض في الأجسام: إبطال تركيبها، وفي المعاني: إخراجها عن إفادة ما هو المطلوب منها.

**فتواقض الوضوء:** هي علل تؤثر في إخراج الوضوء عما هو المطلوب منه.  
انظر: "توضيح الأحكام" (١/ ٢٨٠)، "الملخص الفقهي" (١/ ٥٩).

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

**مسألة [١]: هل النوم ناقض من نواقض الوضوء؟**

✽ اختلف الناس في هذه المسألة على ثمانية مذاهب ذكرها النووي رحمه الله في "شرح مسلم" رقم (٣٧٦):

**الأول:** أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، وَهَذَا مُحْكَمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي جَمَلٍ، وَحُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، وَشُعْبَةَ.

**قلت:** وأثر أبي موسى ثابتٌ عنه كما في "الأوسط" لابن المنذر (١/ ١٥٤)، وابن أبي شيبة (١٣٣/ ١)، واستدلوا برواية مسلم التي في الباب: ينامون، ثم يصلون، ولا يتوضئون.

**الثاني:** أَنَّ النَّوْمَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِكُلِّ حَالٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالْمُزَنِيِّ،

(١) هو تحريك الرأس من النعاس. انظر: "النهاية".

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٢٠٠)، والدارقطني (١٣١/ ١) وإسناده صحيح.

وَأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوَيْهٍ، وَهُوَ قَوْلُ غَرِيبٍ لِلشَّافِعِيِّ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله: وَبِهِ أَقُولُ. قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

**قلت:** الثلاثة الآثار عن الصحابة في أسانيدها ضعف.

انظر أسانيدنا في «الأوسط» لابن المنذر (١/ ١٤٤-١٤٥).

واستدل أهل هذا القول بحديث صفوان بن عسال الذي تقدم في [باب المسح على الخفين]، وفيه: «إلا من غائط، وبول، ونوم»، فذكر في هذا الحديث الأحداث التي يُنزع منها الخف، وهي: الجنابة، والأحداث التي لا يُنزع منها الخف، وهي: الغائط، والبول، والنوم، فأشعر ذلك بأنه من نواقض الوضوء؛ لاسيما بعد جعله مقترنا بالبول، والغائط، اللذين هما ناقضان بالإجماع، واستدل ابن المنذر على هذا القول أيضا بحديث: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»، واستدل بالقياس على الإغماء، والجنون.

**الثالث:** أَنَّ كَثِيرَ النَّوْمِ يَنْقُضُ بِكُلِّ حَالٍ، وَقَلِيلُهُ لَا يَنْقُضُ بِحَالٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ.

وهؤلاء أرادوا الجمع بين الأحاديث السابقة.

**الرابع:** أَنَّهُ إِذَا نَامَ عَلَى هَيْئَةٍ مِنْ هَيَّاتِ الْمُصَلِّينَ كَالرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ وَالْقَائِمِ وَالْقَاعِدِ لَا يَنْقُضُ وَضُوئُهُ سَوَاءَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَإِنْ نَامَ مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ انْتَقَضَ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَدَاوُدَ وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ.

وَيُسْتَدَلُّ هَؤُلَاءِ بِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا»، ولكنه حديث ضعيف، وسيأتي إن شاء الله، ونبين هنالك سبب ضعفه.

**الخلاصة:** أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمُ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ رَوَى هَذَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله.

السادس: أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ السَّاجِدِ وَرُويَ أَيُّضًا عَنْ أَحْمَدَ أَيُّضًا.

السابع: أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ النَّوْمَ فِي الصَّلَاةِ بِكُلِّ حَالٍ، وَيَنْقُضُ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله.

الثامن: أَنَّهُ إِذَا نَامَ جَالِسًا مُمَكِّنًا مَقْعَدَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يُنْتَقِضْ، وَإِلَّا انْتَقِضَ سَوَاءَ قَلَّ أَوْ كَثُرَ، سَوَاءَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَعِنْدَهُ أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ حَدَثًا فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى خُرُوجِ الرِّيحِ، فَإِذَا نَامَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ الْمَقْعَدَةَ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ خُرُوجُ الرِّيحِ فَجَعَلَ الشَّرْعُ هَذَا الْغَالِبَ كَالْمُحَقِّقِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا فَلَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الْخُرُوجُ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الطَّهَارَةِ.

قال أبو عبد الله - وفقه الله -: جاء في "الصحيحين" عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، أتنام قبل أن توتر؟ قال: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي»، فدلَّ هذا الحديث على أَنَّ النُّومَ ليس حدثًا بذاته <sup>(١)</sup>، ولكنه مظنةٌ للحديث، ولَمَّا كَانَ النُّومُ مَظَنَّةً للحديث أوجب الشارع فيه الوضوء كما في حديث صفوان بن عسال، وهو الذي كان مفهوماً عند عائشة، ولذلك سألت النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك فإنَّ النُّومَ يعتبر ناقضاً للوضوء، كما ذهب إليه أهل القول الثاني، وهذا ترجيح ابن حزم في "المحلَّى" (١٥٨)، والعلامة الألباني في "تمام المنة" (ص ١٠٠-١٠١)، وهو الرَّاجِحُ فيما يظهر لي، والله أعلم.

وأما حديث أنس الذي في الباب؛ فإنه قد جاء بالفاظ، بلفظ: «تخفق رؤوسهم»، وبلفظ: «ينامون، ثم يصلون، ولا يتوضؤون»، أخرجه أحمد في "مسائل أبي داود" (ص ٤٣٩)، حدثنا ابن المنثى، ثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، قال: كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) قال المزني، وابن حزم: إنه حدث. وهو خلاف الصواب. "التمهيد" (٢/ ٦٤)، "المحلَّى" (١٥٨).

يضعون جنوبهم، فينامون، فمنهم من يتوضأ، ومنهم من لا يتوضأ.

وهذا اللفظ إسناده صحيح على شرط الشيخين، فتبين من هذه الروايات أن بعضهم نام، وبضعهم نعس، فالذي نام توضأ، والذي لم ينم لم يتوضأ، وذلك لأن قوله (تخفق) معناه: تحرك الرأس عند النعاس كما في "المختار"، وغيره.

وأما من قيد النوم الناقض بها إذا لم يكن متمكناً من مقعدته، أو كونه راکعاً، أو ساجداً؛ لأنه في حالة التمكن من مقعدته، أو لم يكن راکعاً، أو ساجداً، فالمظنة عدم الحدث، ولا يخرج عن يقين طهارته بشك، فيجاء عليهم بأن المظنة المذكورة قد عارضتها مظنة الحدث من النائم، والشارع اعتبر المظنة الثانية، فأوجب الوضوء من النوم كما في حديث صفوان، وعمم الحكم بين القاعد، والراکع، والساجد، وغيرهم، ولم يخص أحداً عن الآخر، وألغى المظنة التي ذكروها، فوجب إعمال ما أعمله الشارع، وإلغاء ما ألغاه.

انظر: "شرح مسلم" (٣٧٦)، "نيل الأوطار" (١/٢٩٧-)، "الأوسط" (١/١٤٢- وما بعدها)، "المجموع" (٢/١٧-)، "المغني" (١/٢٣٥-).

**فائدة:** قال العلامة الألباني رحمه الله في "تمام المنة" (ص ١٠١): قال الخطابي في "غريب الحديث" (ق ٣٢/٢): وحقيقة النوم هو الغشية الثقيلة التي تهجم على القلب، فتقطعه عن معرفة الأحوال الظاهرة، والنعاس هو الذي رَهَقَهُ ثِقْلٌ، فقطعه عن معرفة الأحوال الباطنة، وبمعرفة هذه الحقيقة من الفرق بين النوم، والنعاس تزول إشكالات كثيرة، ويتأكد القول بأن النوم ناقض مطلقاً.

## مسألة [٢]: الجنون والإغماء.

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (٣٧٦): وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ زَوَالَ الْعَقْلِ بِالْجُنُونِ، وَالْإِغْمَاءِ، وَالسُّكْرِ بِالْحُمْرِ، أَوْ النَّيِّدِ، أَوْ الْبَنَجِ، أَوْ الدَّوَاءِ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، سَوَاءَ قَلَّ أَوْ كَثُرَ، سَوَاءَ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ مَقْعَةً، أَوْ عَدَمُ مُمَكِّنٍ.

وقال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (١/ ١٥٥): وأجمعوا على إيجاب الطهارة على من زال عقله بجنون، أو إغماء. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: وذلك لأنَّ زوال العقل بالأمور المذكورة أشد من زواله بالنوم، وقد ثبت في «الصحيحين» أنَّ النبي ﷺ كان يغشى عليه في مرض موته، ثم يغتسل. والغسل على سبيل الاستحباب لا الوجوب كما سيأتي بيانه في [باب الغسل] إن شاء الله تعالى، والواجب هو الوضوء.



٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَقَادِعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ: فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي». (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).<sup>(١)</sup>

وَلِلْبَخَارِيِّ: «ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا.<sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨)، ومسلم (٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٨)، من طريق: أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، فذكر الحديث المتقدم. قال هشام: قال أبي: ثم توضئي لكل صلاة، حتى يجيء ذلك الوقت. وهذه الزيادة الظاهر أنها من كلام عروة بن الزبير، ومما يدل على ذلك أن الحديث قد رواه جمعٌ عن أبي معاوية بدون هذه الزيادة، منهم: يحيى بن يحيى عند مسلم (٣٣٣)، وإسحاق بن إبراهيم عند النسائي (٣٥٩)، ويعقوب بن إبراهيم عند الدارقطني (٢٠٦/١).

قال البيهقي (٣٢٧/١): وقد روي فيه زيادة: (الوضوء لكل صلاة)، وليست بمحفوظة، يعني من قول النبي ﷺ.

وقال ابن رجب في «فتح الباري» (٧٢/٢): والصواب أن لفظة: (الوضوء) مدرجة في الحديث، من قول عروة، فقد روى مالك عن هشام عن أبيه، أنه قال: ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلًا واحدًا، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة. انتهى.

وقد ذكر زيادة: «الوضوء لكل صلاة» جماعة وهم:

١- حماد بن زيد عند النسائي (١٨٥-١٨٦)، وليس فيه: «لكل صلاة»، قال النسائي: قد روى هذا الحديث غير واحد عن هشام بن عروة، ولم يذكر فيه: «وتوضئي» غير حماد، وقال الإمام مسلم: وفي حديث حماد بن زيد حرفٌ تركناه. اهـ وهذا معنى قول الحافظ: وأشار مسلم إلى أنه تركها عمداً.

٢- أبو حمزة محمد بن ميمون عند ابن حبان (١٣٥٤)، ولكن رواه البيهقي من طريقه (٥٤٤/١)، بدون هذه الزيادة.

٣- أبو حنيفة عند الطحاوي (١٠٢/١)، ولكن رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠٣/٢٢) من طريقه بدون هذه الزيادة.

٤- الحجاج بن أرطاة عند الطبراني (٨٩٧/٢٤).

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الوضوء للمستحاضة.

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة، واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها الذي في هذا الباب بالزيادة التي عند البخاري.

واستدلوا بحديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده عند أبي داود (٢٩٧)، وفيه الأمر بالوضوء لكل صلاة.

ولكنه حديثٌ شديدُ الضعف؛ في إسناده: عثمان بن عمير، أبو اليقظان، شديد الضعف، وشريك القاضي، وهو ضعيف.

وجاء عن جابر عند الطبراني في "الأوسط"، وفي إسناده: أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وهو ضعيفٌ، بل أشد، وابن عقيل، والراجح ضعفه.

= ولكن قد خالفهم جمعٌ كبير من الثقات، والأئمة، وهم ثمانية عشر رجلاً، فرووه بدون هذه الزيادة، وهم: مالك بن أنس في "الموطأ" (١/ ٦١)، والبخاري (٣٠٦)، ووکیع بن الجراح عند أحمد (٦/ ١٩٤)، ومسلم (٣٣٢)، ويحيى بن سعيد القطان عند أحمد (٦/ ١٩٤)، ومعمّر بن راشد عند عبد الرزاق (١١٦٥)، وزهير بن معاوية عند البخاري (٣٣١)، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عند مسلم (٣٣٣)، وجعفر بن عون عند الدارمي (٧٨٠)، وأبي عوانة (١/ ٣١٩)، وجريّر بن عبد الحميد عند مسلم (٣٣٣)، وعبد الله بن نمير عند مسلم (٣٣٣)، وسفيان بن عيينة عند البخاري (٣٢٠)، والليث ابن سعد عند أبي عوانة (١/ ٣١٩)، وعمرو بن الحارث عند أبي عوانة (١/ ٣١٩)، وسعيد بن عبد الرحمن الجهمي عند أبي عوانة (١/ ٣١٩)، وأبو أسامة حماد بن أسامة عند البخاري (٣٢٥)، وأيوب السخّيتاني عند أبي عوانة (١/ ٣١٩)، وعبد بن سليمان عند النسائي (١/ ١٢٢)، وخالد بن الحارث عند النسائي (١/ ١٢٤)، وعبد الله بن المبارك عند النسائي (١/ ١٨٦).

فهذا العدد الكبير من الثقات والأئمة يروون الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بدون هذه الزيادة، فهذا يدل على أنها ليست محفوظة عن النبي ﷺ، وإنما هي من قول عروة موقوفاً عليه، فأدرجت في المرفوع فرواها بعض الثقات، والضعفاء على ذلك طائفتان منها من المرفوع، والله أعلم.

وناد ما قد ناهيّا إذا علمنا أنّ هشاماً قد تابعه الزهري، عند مسلم (٣٣٤)، وغه، فلهذا عروة

وجاء عن سودة عند الطبراني في "الأوسط"، وفي إسناده: جعفر، رجل لا يعرف، وشيخ الطبراني مورع بن عبد الله لم توجد له ترجمة. انظر: "مجمع البحرين" (١/ ٣٩٤).

وبهذا القول يفتي العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين رحمة الله عليهما.

✽ وذهب عكرمة، وربيعة، ومالك، وابن المنذر إلى أن عليها الغسل عند انقضاء حيضها، وليس عليها للاستحاضة وضوء؛ لأن ظاهر حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش الغسل فقط؛ لأن النبي ﷺ قال لها: «فاغتسلي، وصلي»، ولم يذكر الوضوء لكل صلاة، والأحاديث التي فيها الأمر بالوضوء لكل صلاة ضعيفة، لا يثبت منها شيء.

وقال بهذا القول شيخ الإسلام كما في "الاختيارات" (ص ١٥)، والشوكاني.

قال أبو عبد الله وفقه الله: هذا القول أصح، والعمل بالقول الأول أحوط، وبالله التوفيق.

**تنبيه:** معنى (توضاً لكل صلاة)، أي: أنها لا تتوضأ للصلاة المؤقتة إلا بعد دخول وقتها، أما إذا كانت الصلاة غير مؤقتة؛ فإنها تتوضأ عند إرادة فعلها.

انظر: "المغني" (١/ ٤٤٨-٤٤٩)، "الأوسط" (١/ ١٥٨) وما بعدها، "المجموع" (٢/ ٥-٦)، "السليل" (١/ ١٤٩)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١١/ ٣٢٤-)، "مجموع فتاوى ابن باز" (٤/ ٧٩).

### مسألة [٢]: خروج دم الحيض، والنفاس.

أجمع العلماء على أن خروج دم الحيض والنفاس يعتبر ناقضاً للوضوء، بل من موجبات الغسل، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وحديث الباب: «وإذا ذهب قدرها - يعني الحيضة - فاغتسلي عنك الدم، وصلي».

انظر: "المغني" (١/ ٢٣٠-٢٣٣)، "الأوسط" (١/ ١٥٥).

### مسألة [٣]: صاحب سلس البول.

صلاة؛ لأنَّ خروج البول ناقض للوضوء، وإنما عفي عنه للحاجة، وهذا ترجيح العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين.

انظر: "مجموع فتاوى ابن باز" (١٠/١٢١)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١١/١٩٧).

**قلت:** ومثل ذلك من عنده سلس في خروج الريح، وأفتى بذلك العلامة العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١١/١٩٧)، والعلامة ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١٠/١٢٠-).

وانظر: "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (٢١/٢٢١، ٢٢٥).

٦٥ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ <sup>(١)</sup> أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ <sup>(٢)</sup>.

المذني: بفتح الميم، وإسكان الذال، وبفتح الميم مع كسر الذال، وتشديد الياء، وبكسر الذال مع تخفيف الياء، والأوليان مشهورتان، أو لهما أفصح، وأشهر.

والمذني: ماءً، رقيقٌ، أبيض، لزجٌ، يخرج عند الشهوة، بلا تدفق، ولا يعقبه فتورٌ.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المذني ناقضٌ من نواقض الوضوء.

دَلَّ حديث علي المذكور في الباب أَنَّ المذني يعتبر ناقضًا من نواقض الوضوء.

قال ابن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الأوسط» (١/ ١٣٤): وقد روينا عن (عمر بن الخطاب، وعن عبدالله بن عباس، وعن عبد الله بن عمر) <sup>(٣)</sup>، وجماعة من التابعين، أنهم أوجبوا الوضوء من المذني، وبه قال مالك بن أنس، وأهل المدينة، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان الثوري، وأهل العراق، وكذلك قال الشافعي، وأصحابه، ولست أعلم في وجوب الوضوء منه اختلافًا بين أهل العلم. انتهى

وقال ابن عسك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الاستذكار» (٣/ ٢١-٢٢): وكلهم يوجب الوضوء منه،

وهي سنة مجمعٌ عليها، لا خلاف - والحمد لله - فيها. اهـ.

فائدة: قال الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح»: «وَأَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ» عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لَا يَجِبُ

(١) في (ب) زيادة: (بن الأسود).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٠٣).

(٣) أخرج الآثار عن هؤلاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٣٤-١٣٥)، وأثر عمر، وعبدالله

بِخُرُوجِ الْمَذْيِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَعَلَى أَنَّ الْأَمْرَ  
 بِالْوُضُوءِ مِنْهُ كَالْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْبَوْلِ كَمَا تَقَدَّمَ اسْتِدْلَالُ الْمُصَنِّفِ بِهِ فِي لِبَابٍ مَنْ لَمْ يَرِ  
 الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ [، وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُمْ قَالُوا يَوْجِبُ الْوُضُوءُ بِمَجَرَّدِ  
 خُرُوجِهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِمَا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ  
 ﷺ عَنِ الْمَذْيِ، فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ وَفِي السَّمِيِّ الْغُسْلُ» <sup>(١)</sup>، فَعُرِفَ بِهَذَا أَنَّ حُكْمَ الْمَذْيِ  
 حُكْمُ الْبَوْلِ، وَغَيْرُهُ مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ، لَا أَنَّهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ بِمَجَرَّدِهِ. انتهى

### مسألة [٢]: هل يجب غسل الذكر والأنثيين مع الوضوء؟

جاءت رواية في «الصحيحين» في حديث علي أن النبي ﷺ قال: «توضأ، واغسل  
 ذكرك»، وجاء في «سنن أبي داود» (٢١١) من حديث عبد الله بن سعد الأنصاري، وهو في  
 «الصحيح المسند»، أنه سأل النبي ﷺ عن المذي، فقال: «تغسل من ذلك فرجك، وأنثيك،  
 وتوضأ وضوءك للصلاة».

✽ فمن هذه الأحاديث ذهب الأوزاعي، وبعض الحنفية، وبعض المالكية، وبعض  
 الحنابلة إلى وجوب غسل الذكر، والأنثيين على الممذي.

✽ وذهب أكثر أهل العلم، وجهورهم إلى أنه لا يجب أكثر من الاستنجاء، والوضوء؛  
 لأنه قد جاء في رواية الإسماعيلي في حديث علي، فقال: «توضأ، واغسله»، فأعاد الضمير  
 على المذي، وهو محتمل.

واستدلوا بحديث سهل بن حنيف عند أبي داود (٢١٠) وغيره، وإسناده حسن، قال:  
 كنت ألقى من المذي شدة، وعناء، فكنت أكثر منه الاغتسال، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ،  
 فقال: «إنما يجزئك من ذلك الوضوء»، فدَلَّ هذا الحديث على أن الواجب منه هو الوضوء  
 فقط، والمقام مقام تعليم، واستفتاء، ولا يؤخر البيان عن وقت الحاجة، فلو كان يجب عليه

غسل ذكره، وأنشئ له بين ذلك النبي ﷺ، وهذا القول هو الرَّاجح، وهو ترجيح ابن حزم، والحافظ ابن حجر، والشوكاني، وغيرهم، والله أعلم.

انظر: "الفتح" (٢٦٩)، "النيل" (٣٨)، "الفتح" لابن رجب (٢٦٩).

### مسألة [٣]: نجاسة المذي.

أمر النبي ﷺ بغسل الذَّكْرِ منه، وبنضح الثوب منه - كما تقدم - يدل على نجاسته، وقد نُقِلَ على ذلك الإجماع، نقله النووي في "شرح المذهب" (٥٥٢/٢)، والشوكاني في "النيل" (٩٥/١).

والواقع أنه قد خالف بعض الحنابلة فقالوا بطهارته، ونقل رواية عن أحمد كما في "فتح الباري" لابن رجب (٢٦٩)، والصحيح أنه نجس، والله أعلم.

## فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: المذي إذا أصاب الثوب.

جاء في حديث سهل بن حنيف المتقدم، فقلت: يا رسول الله، فكيف بما يصيب ثوبي منه؟ قال: «يكفيك أن تأخذ كفًّا من ماء، فتنضح به ثوبك حيث ترى أنه قد أصاب منه».

قال الترمذي رحمه الله في «سننه» (١١٥) عَقِبَ هذا الحديث: واختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب، فقال بعضهم: لا يجزئ إلا الغسل، وهو قول الشافعي، وإسحاق، وقال بعضهم: يجزئه النضح، قال أحمد: أرجو أن يجزئه النضح. اهـ.

وقول الشافعي هو قول الجمهور كما في «شرح المذهب» (٥٥٢/٢).

قلت: والراجح قول أحمد؛ لدلالة الحديث عليه، قال الشوكاني في «النيل» رقم (٣٨): ولم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارضٌ، فالإكتفاء به صحيحٌ مُجْزٍ. وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣٦٩).

مسألة [٢]: الودي.

قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (١٣٦/١): وأما الودي، فهو شيء يخرج من الذكر على أثر البول، والوضوء يجب بخروج البول، وليس يوجب بخروجه شيء إلا الوضوء الذي وجب بخروج البول. انتهى.

وقال الشيرازي رحمه الله في «المذهب»: وأما الودي فنَجَسٌ؛ لأنه خارج من سبيل الحدث، ولأنه يخرج مع البول، فكان حُكْمُهُ حكمه. اهـ.

وقال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٥٥٢/٢): أجمعت الأمة على نجاسة المذي، والودي. انتهى.



٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تقبيل المرأة ولمسها.

❁ ذكر النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "شرح المذهب" في هذه المسألة أقوالاً:

**القول الأول:** ينتقض الوضوء بلمس المرأة، سواء كان بشهوة، أو بغير شهوة، قال النووي: هذا مذهبننا، وبهذا قال عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وزيد بن أسلم، ومكحول، والشعبي، والنخعي، وعطاء بن السائب، والزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعه، وسعيد بن عبد العزيز، ورواية عن الأوزاعي.

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] الآية، وقول الثلاثة الصحابة صحيح عنهم.

**القول الثاني:** لا ينتقض الوضوء باللمس مطلقاً، وهو مروى عن ابن عباس - وهو صحيح عنه -، وعطاء، وطاوس، ومسروق، والحسن، وسفيان الثوري.

واستدل هؤلاء بحديث الباب، وهو ضعيفٌ كما تقدم، واستدلوا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٢١٠/٦) وهو من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة به.

وقد قيل: إن عروة هو المزي كما أشار إلى ذلك أبو داود في "سننه" (١٧٩)، وعروة المزي مجهول، وقال بعض الأئمة هو عروة بن الزبير، وقد جاء مصرحاً باسمه في مواضع، منها "مسند أحمد"، وأعلوه بالانقطاع بين حبيب وعروة بن الزبير، فإنه لم يسمع منه شيئاً، وهذا صنيع البخاري.

وقد ضعف الحديث البخاري ويحيى القطان وأبو حاتم وأبوزرعة والدارقطني والبيهقي وابن حزم وغيرهم. انظر: "التلخيص" (٢٣٠/١)، "سنن الترمذي" (٨٦)، "العلل الكبير" للترمذي (١/١٦٤)،

"الحج والعمرة" (١٠٧/٣)، "العلل الكبير" (١١٠)، "سنن الدارقطني" (١١/١٣٨-١٣٩).

”صحيح مسلم“ (٤٨٦): أنها افتقدت النبي ﷺ بالليل، فتحسست، فوَقَعَتْ يدها على بطن قدميه. وحديثها في ”الصحيحين“<sup>(١)</sup>: أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَصِلِي وَهِيَ مُضْطَجِعَةٌ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَ رِجْلَهَا، فَقَبَضْتُهَا... الحديث.

وأجاب هؤلاء عن الآية: بأنَّ المراد بقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هو الجماع، وقالوا بهذا، وإن كانت الملامسة في اللغة تطلق على أعم من ذلك؛ لوجود قرائن تدل على ذلك، وهذه القرائن هي الأحاديث التي تقدم ذكرها، وقد فُسِّرَ الملامسة في الآية بأنها الجماع خبرُ الأمة، وترجمان القرآن: عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما.

**القول الثالث:** إن لمس، أو قَبَّلَ بشهوة انتقض، وإلا فلا، وهو مَرْوِيٌّ عن الحكم، وحماد، ومالك، والليث، وإسحاق، ورواية عن الثوري، وأحمد.

وهؤلاء جمعوا بين الأدلة المتقدمة بهذا.

**القول الرابع:** إن لمس عمداً انتقض، وإلا فلا، وهو قول داود الظاهري.

**القول الخامس:** إن لمس من تحل له، لم ينتقض، وإن لمس من لا تحل له انتقض، ذكره ابن المنذر، عن عطاء، وأنكر صحته عنه النووي.

هذه أشهر الأقوال في المسألة، والقول الثاني هو الرَّاجِحُ، وهو رواية عن أحمد، وهو ترجيح ابن جرير، وابن المنذر، وابن كثير، والشوكاني، والصنعاني، والألباني، وابن عثيمين، والوادعي، وغيرهم، رحمة الله عليهم أجمعين، وفي الآية ما يدل على أنه أراد بالملامسة الجماع.

**قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله:** وبيانه أَنَّ الله تعالى قال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فهذه طهارة بالماء، أصلية، صغرى، ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾،

فهذه طهارة بالماء أصلية كبرى، ثم قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، فقوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ هذا البدل، وقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ هذا بيان سبب الصغرى، وقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، هذا بيان سبب الكبرى، ولو حملناه على المس الذي هو الجس باليد؛ لكانت الآية الكريمة ذكر الله فيها سببين للطهارة الصغرى، وسكت عن سبب الطهارة الكبرى، مع أنه قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾، وهذا خلاف البلاغة القرآنية، وعليه فتكون الآية دالة على أن المراد بقوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، أي: جامعهم؛ ليكون الله ذكر السببين الموجبين للطهارة، السبب الأكبر، والسبب الأصغر، والطهارتين الصغرى في الأعضاء الأربعة، والكبرى في جميع البدن، والبدل الذي هو طهارة التيمم في عضوين فقط؛ لأنه يتساوى فيها الطهارة الكبرى، والصغرى، فالراجح أن مس المرأة لا ينقض الوضوء؛ إلا إذا خرج منه شيء. انتهى.

وقد سبق إلى هذا الاستنباط من الآية ابن المنذر في "الأوسط" (١/١٢٨).

انظر: "شرح المذهب" (٢/٣٠)، "الأوسط" (١/١١٨ - وما بعدها)، "المغني" (١/٢٥٦)، "النيل" (٢٤٨)، "الفتاوى" (٢١/٢٣٢ - ٢٣٥) (٢١/٤٠١)، "الشرح الممتع" (١/٢٣٦ - ٢٤٠).

**فائدة:** قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/١٣٠): وقد أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن لا وضوء على الرجل إذا قبّل أمّه، أو ابنته، أو أخته، إكرامًا لهن، وبرًّا عند قدوم من سفر، أو مسّ بعض بدنه بعض بدنهما عند مناولته شيء إن ناوها، إلا ما ذكر من أحد قولي الشافعي، ولست أدري أيّ ثبت ذلك عن الشافعي، أم لا؟. انتهى بتصرف.

٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: اليقين لا يزول بالشك.

قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢٨٩ / ٤): وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَقَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْفَقْهِ، وَهِيَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِبَقَائِهَا عَلَى أَصُولِهَا حَتَّى يُتَيَقَّنَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ الشَّكَّ الطَّارِئَ عَلَيْهَا، فَمَنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْبَابِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا الْحَدِيثُ، وَهِيَ أَنَّ مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَ فِي الْحَدَثِ، حُكِمَ بِبَقَائِهِ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حُصُولِ هَذَا الشَّكِّ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ، وَحُصُولِهِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَحُكْمِي عَنْ مَالِكٍ رحمته الله رِوَايَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْوُضُوءُ إِنْ كَانَ شَكُّهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَلْزِمُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَالثَّانِيَّةُ: يَلْزِمُهُ بِكُلِّ حَالٍ. وَحُكْمِيَتِ الرِّوَايَةِ الْأُولَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ وَجْهٌ شَاذٌّ مُحْكِيٌّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. انْتَهَى.

وقال رحمته الله (٢٩٠ / ٤): وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْحَدَثَ، وَشَكَ فِي الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْوُضُوءُ

بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ

### مسألة [٢]: الرِّيحُ مِنْ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ، وَكَذَا الْبَوْلُ، وَالْغَائِطُ.

دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِالْفَسَاءِ، وَالضَّرَاطِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ الْبَوْلُ، وَالْغَائِطُ؛

لقوله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، متفقٌ عليه <sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد سئل أبو هريرة رضي الله عنه كما في «البخاري» (١٣٥) عن الحدث، فقال: فساء، أو ضراط. قال أهل العلم: المراد بالحدث الخارج من أحد السبيلين، وإنما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك، تنبيهًا بالأخف على الأغلط، ولأنها قد تقعان في الصلاة أكثر من غيرهما.

انظر: «النيل» (١/ ٢٩١).

**قلت:** ويدل على أن الغائط، والبول من النواقض الآية: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾، وحديث صفوان في المسح: «ولكن من غائط، وبول، ونوم».

قال ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (١/ ١٣٧): وأجمع أهل العلم على أن خروج الريح من الدبر حدث ينقض الوضوء.

وقال أيضًا كما في «المغني»: (١/ ٢٣٠): أجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر، وخروج البول من ذكر الرجل، وقُبْلِ المرأة، وخروج المذي، وخروج الريح من الدبر أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة، ويوجب الوضوء. اهـ، وانظر: «الإجماع» لابن المنذر رقم (٣).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: خروج البول، والغائط من غير مخرجهما.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى أن البول، والغائط ينقضان الوضوء، وإن خرجا من غير مخرجهما، سواء كان السيلان منسدين، أو مفتوحين، من فوق المعدة، أو من تحتها، واستدلوا بعموم الأدلة المتقدمة.

✽ وذهب الشافعية إلى أنه إن كان يخرج من تحت المعدة، فهو ناقض، وإن كان من مخرج فوق المعدة فلا ينقض، ولا دليل على هذا التفصيل، والراجح قول الجمهور، وهو ترجيح الشوكاني في "السيل" (١/ ٩٢).

وانظر: "المغني" (١/ ٢٣٣)، "المجموع" (٨/ ٢).

مسألة [٢]: خروج النادر من السبيلين.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢٣٠): الضرب الثاني: نادر كالدَّم، والدُّود، والحَصَا، والشَّعْر، فيَنْقُضُ الوُضُوءَ أَيضًا، وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَكَانَ عَطَاءُ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو مَجْلَزٍ، وَالْحَكَمُ، وَحَمَّادُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ يَرَوْنَ الوُضُوءَ مِنَ الدُّودِ يَخْرُجُ مِنَ الدُّبْرِ، وَلَمْ يُوجِبْ مَالِكُ الوُضُوءَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، أَشْبَهَ الْخَارِجَ مِنَ غَيْرِ السَّبِيلِ، وَلَنَّا أَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ أَشْبَهَ الْمَذْيَ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ، فَيَنْقُضُ الوُضُوءَ بِهَا. انتهى

والراجح قول الجمهور من أنه ينقض الطهارة، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله كما في "الشرح الممتع" (١/ ٢٢٠-٢٢١)، وانظر: "شرح المذهب" (١/ ٦-٧)، وقد قال بقول مالك: النخعي، وقتادة، وحمام.

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/ ١٩٣): وهذا قول محتمل النظر، والأكثر من

أهل العلم على القول الأول، ولولا أنَّ الدودة لا تخرج إلا بِندوةٍ من غائطٍ، وكذا الحصى لا يكاد يخرج إلا بِندوةٍ من بول؛ لكان أصح القولين في النظر قول من لا يرى وضوءاً، فأَي ذلك خرج ومعه ندوةٌ من غائط، أو بول، ففيه الوضوء. اهـ

**قلت:** ما قاله ابن المنذر هو المعتمد، وهو راجع إلى قول الجمهور؛ إلا أنه إذا فرض خروج شيء جافٍ، فلا يوجد دليل على انتقاض وضوئه، والله أعلم.

**مسألة [٣]: خروج الرِّيح من ذَكَرِ الرَّجُلِ، أو فَرْجِ الْمَرْأَةِ.**

✽ ذهب أحمد، والشافعي، ومالك، ومحمد بن الحسن إلى أنه ينقض الوضوء.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ينقض الوضوء، ورجَّحه ابن حزم في "المحلَّى" (١٦٠)،

وأفتى به الشيخ ابن باز، واللجنة الدائمة، والشيخ ابن عثيمين، ومال إليه الشيخ مقبل الوادعي رحمة الله عليهم.

قال أبو عبدالله سده الله: أما خروجه من الرَّجُلِ؛ فالظاهر عدم حصوله، ولا يُعْلَم وجوده، وقد أنكره ابن عقيل الحنبلي، وأما المرأة؛ فهو موجود عند بعض النساء، ولكنه ليس بحدث طبعي، فالظاهر أنه لا ينقض، والأصل الطهارة، ولا يحكم بنقضها إلا بدليل صحيح، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٢٣٠/١)، "المجموع" (٨، ٤/٢)، "الأوسط" (١٣٧/١-١٣٨)، "فتاوى العثيمين" (١٩٧/١١)، "فتاوى اللجنة" (٢٥٩/٥).

٦٨- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ <sup>(١)</sup>؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ.

٦٩- وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ <sup>(٣)</sup>.  
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: مَسَّ الذَّكَرِ، هل يُعَدُّ ناقِضاً من نواقض الوضوء؟

❁ في المسألة أقوال:

القول الأول: انتقاض الوضوء بمس الذكر، وهو مَرُويٌّ عن عمر بن الخطاب، وسعد ابن أبي وقاص، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة <sup>(٤)</sup>، وهو قول سعيد بن المسيب، وعطاء، وعروة، والزهري، ومالك، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، الشافعي، وأبي ثور،

(١) في (أ) و(ب): (وضوء).

(٢) حسن. أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وأبوداود (١٨٢)، والنسائي (١٠١/١)، والترمذي (٨٥)، وابن ماجه (٤٨٣)، وابن حبان (١١١٩-) ومدار الحديث على قيس بن طلق عن أبيه، وقيس بن طلق الراجح تحسين حديثه، فالحديث حسن.

(٣) صحيح. أخرجه أحمد (٤٠٧/٦)، وأبوداود (١٨١)، والنسائي (١٠٠/١)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (١١١٢-) وهو حديث صحيح، بعض أسانيده صحيحة. وقد صححه أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو داود، والدارقطني، والبيهقي، والحازمي، وغيرهم، ثم العلامة الألباني والعلامة الوادعي رحمة الله عليهما. وانظر: «التلخيص» (١/٢١٤-).



والمزني، واستدلوا بحديث بسرة بنت صفوان، وشواهده.

**القول الثاني:** عدم انتقاض الوضوء بمس الذكر، وهو قول علي، وابن مسعود، وحذيفة، وعمار<sup>(١)</sup>، وحكاة ابن المنذر أيضًا عن ابن عباس، وعمران بن حصين، وأبي الدرداء<sup>(٢)</sup>، وربيعه، وهو مذهب الثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه، وابن سحنون، وابن المنذر، واستدلوا بحديث طلق بن علي.

**القول الثالث:** استحباب الوضوء، وهي رواية عن أحمد، واختاره ابن خزيمة، ورجحه شيخ الإسلام، وابن عثيمين، وهؤلاء جمعوا بين الدليلين بذلك.

**القول الرابع:** ينتقض الوضوء إذا مس بشهوة، وهي رواية عن أحمد، ورواية عن مالك، ورجحه العلامة الألباني في "تمام المنة"، وعزاه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ورجحه البسام.

فأما أصحاب القول الأول، فقد أخذوا بحديث بسرة وشواهده، ولم يأخذوا بحديث طلق، فمنهم من ضعفه، ومنهم من سلك مسلك النسخ، ومنهم من سلك مسلك الترجيح.

وأما أصحاب القول الثاني، فقد أخذوا بحديث طلق، وأهملوا حديث بسرة وشواهده، فمنهم من ضعفه، ومنهم من رجح حديث طلق، ومن المعلوم في أصول الفقه أن الجمع بين

الأحاديث هو فرعٌ تصحيحها، وهو مقدم على الترجيح، والنسخ، وقد علمنا صحة حديث بسرة، وحديث طلق، فوجب الجمع بينهما، وهو مسلك أصحاب القول الثالث، والقول

الرابع، والقول الثالث أقوى؛ لعدم وجود دليل يقيد المسّ بالشهوة، والله أعلم.

انظر: "المجموع" (٤١-٤٢)، "الأوسط" (١٩٣-١)، "المغني" (١/٢٤٠)، "صحيح ابن خزيمة" (٢٢/١)، "تمام المنة" (١٠٣)، "الشرح الممتع" (١/٢٣٠)، "توضيح الأحكام" (١/٢٩٨)، "مجموع الفتاوى" (٢٠/٥٢٤، ٥٢٦) (٣٥/٣٥٨).

(١) أخرجها عنهم ابن أبي شيبة (١/١٦٤)، وهي صحيحة عنهم إلا أثر علي؛ ففي إسناده ضعف.

## مسألة [٢]: الانتقاض بباطن الكف، أم بظاهره؟

✽ ذهب مالك، والليث، والشافعي، وإسحاق إلى أنه لا ينقض مَسَّهُ إِلَّا بباطن كفه؛ لأنَّ ظاهر الكف ليس بآلَةٍ لِلْمَسِّ، فأشبهه ما لو مَسَّهُ بفخذه.

✽ وذهب أحمد، والأوزاعي، وعطاء، ورجحه ابن حزم، إلى أنه لا فرق بين ظاهر الكف، وباطنه، واستدل أحمد بحديث أبي هريرة: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس بينهما سترة، فليتوضأ» أخرجه ابن حبان (١١١٨) وغيره، وهو حديث حسن، وظاهر الكف من اليد.

انظر: «المغني» (٢٤٢/١)، و«المجموع» (٤١/١)، و«المحلّي» (١٦٣).

## مسألة [٣]: هل ينتقض الوضوء إذا مَسَّهُ بذراعه؟

✽ ذهب الجمهور إلى أنه لا ينتقض الوضوء؛ لأنَّ الذراع ليست بآلَةٍ لِلْمَسِّ، ولأنَّ الحكم المعلق على مطلق اليد في الشرع لا يتجاوز الكوع، بدليل قطع يد السارق، وغسل اليد من النوم، والمسح في التيمم.

✽ وذهب أحمد، والأوزاعي في رواية عنهما إلى أنه ينتقض الوضوء. وصححه ابن قدامة.

انظر: «المغني» (٢٤٣/١)، و«المجموع» (٤١/١).

## مسألة [٤]: مَسُّ فرج الغير.

✽ ذهب الشافعية، والحنابلة إلى أنه ينقض الوضوء؛ لأنه إذا انتقض بِمَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ، فَبِمَسِّ ذَكَرِ غَيْرِهِ أَوْلَى، وقد جاء في بعض ألفاظ حديث بسرة: «من مَسَّ الذَّكَرَ؛ فليتوضأ».

قلت: هذه الرواية عند النسائي (٢١٦/١)، وهي ضعيفة؛ فإنَّ فيها مروان بن الحكم، وهو مطعون في عدالته، ومع ذلك فإن الحديث من جميع طرقه بلفظ: «من مَسَّ ذَكَرَهُ».

جاءت بالتنقيص على ذكر المرء نفسه؛ ولأن الأصل هو الطهارة، ولا يرتفع هذا الأصل إلا بدليل صحيح غير محتمل للتأويل، وقولهم: (إنه أدعى للشهوة)، فيقال: إنه أدعى إلى الشهوة للملموس لا إلى اللامس، فلم أوجبتم الوضوء على اللامس؟

انظر: «المغني» (٢٤٣/١)، «المحلى» (١٦٣)، «التمهيد» (٢٧٤/٢) ط/ مرتبة، «المجموع» (٣٧/٢).

### مسألة [٥]: مس المرأة لفرجها.

✽ ذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى أنه ينقض الوضوء.

✽ بينما ذهب أبو حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد إلى أنه لا ينقض الوضوء؛ لأن الأدلة جاءت بقوله: «ذكره»، وبقوله: «فرجه».

وأجيب عن ذلك: بأنه قد ثبت عند ابن الجارود (١٩) بإسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل مس فرجاً؛ فليتوضأ، وأيما امرأة مسّت فرجها؛ فلتتوضأ».

انظر: «المغني» (٢٤٤-٢٤٥)، و«المجموع» (٤٣/١).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: مَسُّ الدُّبْرِ.

✽ ذهب الشافعي وأصحابه، ورواية عن أحمد، وهو قول عطاء، والزهري إلى أنه ينقض الوضوء؛ لأنَّ الدُّبر يطلق عليه فَرْجٌ.

✽ بينما ذهب مالك، وقتادة، والثوري، وأحمد في رواية إلى أنه لا ينقض الوضوء، ورجَّح هذا القول ابن حزم، وابن عبد البر، وهو الرَّاجِح؛ لعدم وجود دليل على ذلك، وأما رواية: «فرجه» فتبينها الروايات الأخرى: «ذكره»، على أن بعضهم قد أنكر إطلاق الفرغ على الدبر.

انظر: «المغني» (١/ ٢٤٤)، «المجموع» (٢/ ٤٣)، «المحلى» (١٦٣)، «التمهيد» (٢/ ٢٧٤) ط/ مرتبة.

مسألة [٢]: مَسُّ الرُّفْغَيْنِ، وَالْأُنْثَيْنِ.

الرُّفْغُ: هو المفصل الذي بين الرَّجُلِ، والبطن، جوار الخصية.

✽ وقد ذهب عامة أهل العلم إلى أنَّ مَسَّ الرُفْغَيْنِ، والأُنْثَيْنِ لا ينقض الوضوء؛ إلا الزهري، وعروة، فقد ذهبوا إلى أنه ينقض الوضوء، وليس لهما دليل على ما ذهبوا إليه، والرَّاجِح قول الجمهور. انظر: «المغني» (١/ ٢٤٦)، و«المجموع» (٢/ ٤٣).

مسألة [٣]: مَسُّ فَرْجِ الْبَهِيمَةِ.

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٢٤٦): ولا ينتقض الوضوء بمس فرج البهيمة. وقال الليث بن سعد: عليه الوضوء. وقال عطاء: من مَسَّ قُنْبَ حِمَارٍ، عليه الوضوء، ومن مس ثيل جمل عليه الوضوء، وما قلناه هو قول جمهور العلماء، وهو أولى؛ لأنَّ هذا ليس بمنصوصٍ على النقض به، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فلا وجه للقول

به. انتهى. وانظر: «المجموع» (١/ ٤٣)، والرَّاجِح قول الجمهور.

٧٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ<sup>(١)</sup>، أَوْ مَذْيٌ (فَلْيَنْصَرِفْ) فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: هل القيء ناقض؟

❁ ذهب عطاء، والزهري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأحمد في رواية إلى أنه ناقض من نواقض الوضوء، وصحَّ ذلك عن ابن عمر كما في «الأوسط» (١/ ١٨٤)، واستدلوا بحديث أبي الدرداء، وهو في «الصحيح المسند»، أن النبي ﷺ قاء، فأفطر، قال معدان بن أبي طلحة - الراوي عن أبي الدرداء -: فلقيت ثوبان، فسألته، فقال: صدق، وأنا صبيت له وضوءه. أخرجه أبو داود (٢٣٨١)، والترمذي (٨٧)، وإسناده صحيح، وقد روي بلفظ: «قاء، فتوضأ»، وهي رواية شاذة، واستدلوا أيضًا بحديث الباب، وهو ضعيف.

❁ وذهب مالك، والشافعي، وأصحابهما، وأبو ثور، ورواية عن أحمد، إلى أنه لا ينتقض الوضوء بذلك، ورجَّح ذلك ابن حزم، وابن تيمية، والألباني، والوادعي، وابن عثيمين، وهو الرَّاجح؛ لعدم وجود دليل صحيح يدل على أنَّ القيء ناقض للوضوء، والأصل الطهارة، ولا ترتفع إلا بدليل صحيح.

(١) قال في «النهاية»: القَلَسُ بالتحريك، وقيل: بالسكون: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقيء.

(٢) ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٢٢١) من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة به. وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذا منها، وقد أخطأ في إسناد الحديث. وقد رجح غير واحد من الحفاظ أن الحديث عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسل. فهو ضعيف لضعف عبدالعزيز والد ابن جريج، ولكونه مرسلًا. وقد أعلَّ هذا الحديث أحمد، وأبو حاتم،

وأما استدلالهم بحديث ثوبان؛ فإن رواية: «فتوضأ» شاذة، وأما قوله في آخره: «صبيْتُ له وضوءه»، فليس فيه أنه توضأ؛ لأنه تقياً، وكذا ليس فيه أنه كان على طهارة، ولو صحَّ أنه توضأ عقب قيئه؛ لكان مجرد فعل، والفعل لا يستفاد منه أكثر من الاستحباب. وانظر: «المغني» (١/٢٤٧)، و«الأوسط» (١/١٨٥-١٨٦)، و«المحلّي» (١٦٩).

### مسألة [٢]: القَلَس.

القَلَس: بفتح اللام، وسكونها، هو ما خرج من الجوف ملء الفم، أو دونه.

❀ ذهب عطاء، وقتادة، والنخعي، والشعبي، والحكم، وحماد، وإسحاق، إلى أنه ناقض للوضوء، واستدل لهم بحديث الباب، وهو ضعيف.

❀ وذهب الحسن، والزهري، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، واختاره ابن حزم، وشيخ الإسلام، إلى أن القلس لا ينقض الوضوء؛ لعدم وجود دليل صحيح يدل على ذلك، والأصل الطهارة، ولا ترتفع إلا بدليل صحيح. انظر: «الأوسط» (١/١٨٦-)، و«المحلّي» (١٦٩).

### مسألة [٣]: الرُّعَاف.

❀ ذهب عطاء، والنخعي، وقتادة، والثوري، وأحمد إلى أنه ينقض الوضوء، وصحَّ عن ابن عمر أنه كان إذا رَعَفَ ذهب فتوضأ، ثم رجع، فبنى ما مضى، ولم يتكلم، كما في «الأوسط» (١/١٦٩). واستدل لهم بحديث الباب، وهو ضعيف.

❀ وذهب طاوس، وسالم، ومكحول، وربيعه، ومالك، والشافعي، وأبو ثور -ورجحه ابن المنذر وهو الصحيح- إلى أن الرُّعَاف لا ينقض الوضوء؛ لعدم وجود دليل صحيح على ذلك وقد قاسه بعضهم بدم الاستحاضة وهذا قياس غير صحيح لوجود الفارق.

❀ وقد ذهب بعضهم إلى التفريق بين قليله، وكثيره، وهذا أيضاً غير صحيح، ولا

٧١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ» قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: أكل لحوم الإبل، هل ينقض الوضوء؟

دَلَّ حديثُ الباب على أَنَّ أكل لحوم الإبل يعتبر ناقضًا من نواقض الوضوء، وقد جاء هذا الحديث أيضًا عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أخرجه أحمد (٢٨٨/٤)، وأبو داود (١٨٤)، وغيرهما، وصححه شيخنا الوادعي رحمته الله في «الصحيح المسند».

❁ وذهب إلى ذلك أحمد، وإسحاق، وغيرهما من أهل العلم.

❁ وذهب مالك، والشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وغيرهم إلى أنه لا يُعَدُّ ناقضًا من نواقض الوضوء، وهذا قول جمهور الفقهاء، واحتج هؤلاء بحديث جابر: كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار.

وأجيب عن هذا الدليل: بأنه قد أُعِلَّ كما في «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة» رقم (٧٤)، وعلى القول بصحته، فقد قال النووي رحمته الله في «شرح مسلم»: ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام.

**قلت:** وكذلك فإنَّ حديث الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل، جاء بعد نسخ الأمر بالوضوء مما مست النار، ويدل على ذلك حديث الباب؛ فإنَّ قوله في لحوم الغنم: «إِنْ شِئْتَ» يدلُّ على تأخر هذا الحديث، وأنَّ هذا السؤال وقع بعد نسخ الأمر بالوضوء مما مست النار، وكذلك فإنَّ الأمر بالوضوء من لحوم الإبل ليس لكونه مما مسته النار، ولكن العلة تعبدية محضة، والله أعلم.

ولذلك فالقول الأول هو الرَّاجِح وقد رَجَّحه جمعٌ كبير من العلماء، والمحدثين، قال الخطابي: ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث. وقال ابن خزيمة: لم نَرْ خلافاً بين علماء الحديث. وقال الشافعي: إن صحَّ الحديث في لحوم الإبل قلتُ به.

قال البيهقي رحمته الله: قد صحَّ فيه حديثان.

وقال النووي رحمته الله في «المجموع»: القول القديم أنه ينقض، وهو الأقوى من حيث الدليل، وهو الذي اعتقد رجحانه.

وقد رَجَّح هذا القول البيهقي، والنووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، والألباني، وابن باز، والوادعي، والشيخ ابن عثيمين، وغيرهم من أهل العلم، رحمة الله عليهم أجمعين.

انظر: «الأوسط» (١/١٣٨-)، «النيل» (١/٣١٢)، «توضيح الأحكام» (١/٣٠٦-٣٠٧)، «المجموع» (١/٥٧)، «المغني» (١/٢٥٠-).

**مسألة [٢]: أكل بقية أجزاء الإبل مما عدا اللحم، كالكبِد، والكُرَش، والسَّنام، والأَمعاء، والمرق.**

❁ ذهب جمهور أهل العلم، وهو المشهور في مذهب الحنابلة إلى أنها لا تنقض الوضوء؛ لأنَّ النصَّ جاء في اللحم، كما في حديث جابر بن سمرة، والبراء بن عازب، وهذا القول رَجَّحه الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ ابن باز رحمة الله عليهما.

❁ وذهب بعض الحنابلة إلى أنه ينقض الوضوء؛ لأنها في معنى اللحم، ورَجَّح هذا القول الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ ابن عثيمين، وقالوا: وكما أن قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥] يشمل الأمور المذكورة، فكذلك ههنا.

والرَّاجِح - والله أعلم - هو القول الأول؛ لأنَّ النصَّ جاء باللحم، والعلة تعبديةٌ مُحْضَةٌ،



وانظر: "المغني" (٢٥٤/١)، "المجموع" (٦٠/١)، "فتاوى اللجنة" (٢٧٦/٥)، "فتاوى الشيخ محمد ابن إبراهيم" (٧٦/٢)، "الشرح المتع" (٢٥٠/١-).

مسألة [٣]: ألبان الإبل.

❁ ذهب جمهور أهل العلم، وهو قول أحمد في رواية إلى أنه لا ينقض الوضوء؛ لعدم وجود دليل صحيح على ذلك، ويؤيد عدم النقض حديث أنس في قصة العُرَيْنَيْنِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرهم أن يشربوا من أبوال الإبل، وألبانها، ولم يأمرهم بالوضوء منها.

بينما ذهب أحمد في رواية إلى أنها تنقض الوضوء؛ لحديث أسيد بن حضير، أَنَّ النبي ﷺ قال: «تَوَضَّؤْا من لحوم الإبل، وألبانها» أخرجه أحمد (٣٥٢/٤).

ولكن هذا الحديث ضعيف؛ فإنَّ عبد الرحمن بن أبي ليلى يرويه عن أسيد، ولم يسمع منه، وفي إسناده: حجاج بن أرطاة، وهو ضعيف، وقد اختلف عليه في ذكر الألبان، ومع ذلك فهذه الطريق غير محفوظة، والراجح أن ابن أبي ليلى إنما يرويه عن البراء بن عازب، كما ذكر ذلك الترمذي كما في "العلل الكبير" (١/١٥٢-١٥٣)، وأبو حاتم كما في "العلل" لولده (٣٨).

فالتَّراجُح هو القول الأول، وهو ترجيح الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، رحمهما الله.

وانظر: "المغني" (١/ ٢٥٤)، "المجموع" (٢/ ٦٠)، "الشرح المتع" (١/ ٢٥٣)، "فتاوى اللجنة"

.(۲۷۷/۵)

٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مِثْنًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ<sup>(١)</sup> وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل على من غسل الميت الغسل، أو الوضوء؟

✽ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي كِتَابِهِ «الْإِشْرَافُ» كَمَا فِي «شرح المذهب» (١٨٦/٥): قَالَ ابْنُ عَمْرٍو، وَابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا غَسْلَ عَلَيْهِ.

✽ وَعَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٣)</sup>، وَابْنِ الْمُسَيْبِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالزَّهْرِيُّ: يَغْتَسَلُ.

✽ وَعَنْ النَّخْعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ: يَتَوَضَّأُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ. اهـ

قلت: وما اختاره ابن المنذر قال به ابن المبارك، من أنه ليس عليه وضوء، ولا غسل، كما في «سنن الترمذي» (٩٩٣).

وقال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٥٦/١): وهذا قول أكثر الفقهاء - يعني أنه لا

(١) ضعيف والراجح وقفه. أخرجه أحمد (٤٣٣/٢)، والترمذي (٩٩٣) وقد رجح وقفه البخاري وأبو حاتم والبيهقي وغيرهم. وضعف المرفوع معهم أحمد وعلي بن المديني والذهلي وابن المنذر وغيرهم. وانظر «التلخيص» (٢٣٧/١).

تنبيه: النسائي لم يخرج الحديث.

(٢) أخرجه الأثرين ابن المنذر في «الأوسط» (٣٤٩/٥)، بإسنادين صحيحين.

وضوء عليه - وهو الصحيح إن شاء الله؛ لأنَّ الوجوب من الشرع، ولم يرد في هذا نص، ولا هو في معنى المنصوص، فبقي على الأصل، ولأنه غسل آدمي، فأشبهه غسل الحي. اهـ  
وهذا القول هو الرَّاجح، أعني أنه ليس عليه غسل، ولا وضوء.

**مسألة [٢]: هل على من حمل ميتاً أن يتوضأ؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢٧٩)، بعد أن ذكر حديث أبي هريرة الذي في الباب: ولا نعلم أحداً قال به في الوضوء من حملة.

وقال رحمته الله في "سبل السلام" (١/ ١٤٤): ولا أعلم قائلاً يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت، ولا يندب. اهـ

**قلت:** الحديث ضعيف؛ فلا يجب، ولا يستحب.

وقد خالف ابن حزم رحمته الله فقال بوجوب الوضوء من حملة كما في "المحلى" (١٦٧).

٧٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(١)</sup>، أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَهُوَ مَعْلُومٌ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: مس المصحف على غير طهارة.

✽ ذهب جمهور أهل العلم، ومنهم: الشافعي، وأحمد، ومالك، وأصحاب الرأي إلى عدم جواز مس المصحف على غير طهارة، وهو قول الحسن، وعطاء، وطاوس، والشعبي، والقاسم بن محمد، وقد صحَّ التحرز عن مسه على غير طهارة عن ابن عمر، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٣٦١/٢)، و"الأوسط" لابن المنذر (١٠١/٢)، وسعد بن أبي وقاص، كما في "الأوسط" لابن المنذر (١٩٤/١)، وسلمان الفارسي، كما في "سنن الدارقطني" (١٢٣/١).

(١) ساقطة من (أ)، وفي (ب): (وَاللَّهُ).

(٢) حسن بشواهده. أخرجه مالك في "الموطأ" (١٩٩/١) عن عبدالله بن أبي بكر به مرسلًا.

ووصله النسائي (٥٨-٥٧/٨)، وابن حبان (٦٥٥٩).

واختصره النسائي فلم يذكر قوله: «وَأَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» وفي إسناد الموصول سليمان بن أرقم وهو متروك.

وقد وقع في بعض الأسانيد سليمان بن داود وهو وهم كما نص على ذلك جمع من الحفاظ.

وقد أخرجه عبدالرزاق (١٣٢٢) عن معمر عن عبدالله بن أبي بكر عن أبيه أبي بكر بن عمرو بن حزم مرسلًا. وهذا المرسل له شواهد يحسن بها.

فقد جاء من حديث ابن عمر عند الدارقطني (١٢١/١)، والطبراني (١٣٢١٧) ورجاله ثقات، ليس فيه إلا عنينة ابن جريج.

وله شاهد آخر من حديث حكيم بن حزام، أخرجه الدارقطني (١٢٢/١)، والطبراني (٣١٣٥) وفي

وقد استدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وبحديث الباب: «لا يمس القرآن إلا طاهر».

قال ابن قدامة رحمته الله: ولا نعلم لهم مخالفاً، إلا داود؛ فإنه أباح مسه، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه آية إلى قيصر، وأباح الحكم، وحماد مسه بظاهر الكف؛ لأن آلة المس باطن الكف، فينصرف إليه النهي دون غيره. اهـ

وقد أجيب عن أدلة الجمهور: بأن الآية المراد بها الملائكة، كما يدل عليه سياق الآية. وأما الحديث، فقال الشوكاني رحمته الله في «النيل» (١/ ٣٢٠): وَلَكِنَّ الطَّاهِرَ يُطْلَقُ بِالإِشْتِرَاكِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَالطَّاهِرِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، وَمَنْ لَيْسَ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ، فَمَنْ أَجَازَ حَمَلَ الْمُشْتَرَكِ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهِ حَمَلَهُ عَلَيْهَا هُنَا، وَالْمَسْأَلَةُ مُدَوَّنَةٌ فِي الْأَصُولِ، وَفِيهَا مَذَاهِبٌ، وَالَّذِي يَرْجَحُ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ مُجْمَلٌ فِيهَا فَلَا يُعْمَلُ بِهِ حَتَّى يُبَيَّنَ.

ثم استدل بقوله رحمته الله: «إن المسلم لا ينجس» على أن المراد بالحديث: لا يمس القرآن إلا طاهر، يعني إلا مؤمن، ورجح هذا العلامة الألباني، والعلامة الوادعي، رحمة الله عليهما. قال أبو عبدالله - وفقه الله -: أما قول ابن قدامة رحمته الله (لا نعلم مخالفاً إلا داود)، فليس المخالف داود فقط، بل قد خالف أبو رزين، ومحمد بن سيرين كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٣٦١)، فأجازا مسه على غير طهارة، وأما الحديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر» يظهر أن المراد بالطاهر، أي: السالم من الحديثين: الأصغر والأكبر، والقرينة على ذلك قوله في الحديث في رواية عبد الرزاق كما تقدم: «إلا على طهر»، وهذا ظاهرٌ في أن المقصود على طهارة من الحديثين، وفي رواية ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٠٣): «إلا على طهور»، وكذلك قوله في حديث حكيم بن حزام: «لا تمس القرآن»، وكذلك في مرسل ابن حزم عند الدارقطني كما تقدم: «لا تمس القرآن...»، والمخاطب في هذين الحديثين مؤمنان، فظهر أن المقصود بقوله:

**قلت:** لكن يمكن أن يقال: إن الأمر بالطهارة للاستحباب؛ لحديث: «إنها أمرت بالوضوء إذا قمت للصلاة».

والقول الأول هو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم العلامة ابن باز، والعلامة ابن عثيمين، كما في «الشرح الممتع» (١/ ٢٦٥)، والشيخ صالح الفوزان، وآخرين. وانظر: «المغني» (١/ ٢٠٢)، و«الأوسط» (٢/ ١٠١-)، «تمام المنة» (ص ١٠٧)، «فتاوى ابن باز» (١٠/ ١٤٩-).

**مسألة [٢]: هل يجوز حمل المصحف بعلاقته للمحدث؟**

ذهب الحسن، وعطاء، وطاوس، والشعبي، والقاسم، وأبو وائل، والحكم، وحماد، وأحمد، وأبو حنيفة إلى جواز ذلك؛ لأنه لم يمس المصحف.

وذهب الأوزاعي، ومالك، والشافعي إلى عدم الجواز، والراجح القول الأول، والله أعلم. «المغني» (١/ ٢٠٣).

**مسألة [٣]: كتب التفسير، والفقهاء.**

قال أبو محمد بن قدامة رحمته الله: وَيَجُوزُ مَسُّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَالْفِقْهِ، وَغَيْرِهَا، وَالرَّسَائِلِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ كِتَابًا فِيهِ آيَةٌ؛ وَلَا يَنْهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ مُصْحَفٍ، وَلَا تَثْبُتُ لَهَا حُرْمَتُهُ. انتهى «المغني» (١/ ٢٠٤).

**مسألة [٤]: عادم الماء.**

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٢٠٤): وَإِنْ اخْتَجَّ الْمُحْدِثُ إِلَى مَسِّ الْمُصْحَفِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، تَيَمَّمَ، وَجَازَ مَسُّهُ، وَلَوْ غَسَلَ الْمُحْدِثُ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، لَمْ يَجْزُ لَهُ مَسُّهُ بِهِ قَبْلَ إِتْمَامِ وُضُوئِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَهِّرًا إِلَّا بِغَسْلِ الْجَمِيعِ. انتهى.

٧٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(١)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (٣٧٣): هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي جَوَازِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّسْبِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَشَبَّهَهَا مِنَ الْأَذْكَارِ - يَعْنِي بغير طهارة - وَهَذَا جَائِزٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وقال النووي رحمه الله في شرح حديث ابن عمر (٣٧٠): أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِقَضَاءِ حَاجَةِ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ؛ فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، كُرِهَ لَهُ رَدُّ السَّلَامِ، قَالُوا: وَيُكْرَهُ لِلْقَاعِدِ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْكَارِ. قَالُوا: فَلَا يُسَبِّحُ، وَلَا يَهْلِلُ، وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ، وَلَا يُشَمِّتُ الْعَاطِسَ، وَلَا يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا عَطَسَ، وَلَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ. قَالُوا: وَكَذَلِكَ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَذْكَارِ فِي حَالِ الْجَمَاعِ، وَإِذَا عَطَسَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَرَاهَةِ الذِّكْرِ فِي حَالِ الْبَوْلِ، وَالْجَمَاعِ هُوَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ، لَا تَحْرِيمَ، فَلَا إِثْمَ عَلَى فَاعِلِهِ. انتهى المراد.

وقوله: (يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ)، ليس بصحيح، بل يحمد الله بعد أن يتم حاجته، ويتطهر، كما فعل النبي ﷺ حين رد السلام بعد تيممه كما في "الصحيحين"، ولا تصح الحمدلة دون تحريك اللسان.

٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَلَيْتَهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: خروج الدم من الإنسان بالحجامة، أو الجروح.

✽ قال أبو بكر بن المنذر في "الأوسط" (١/١٧٧): حكم الحجامة كحكم الرُعاف، والدم الخارج من غير مواضع الحدث، والوضوء منه غير واجب في مذهب مالك، وأهل المدينة، والشافعي، وأصحابه، وأبي ثور، وغيره، لا ينقض ذلك عندهم طهارة، ولا يوجب وضوءاً، غير أن المحتجم يؤمر بأن يغسل أثر محاجمه، ثم يصلي....

✽ ثم قال: وفيه قول ثاني، وهو: أن لا وضوء عليه، ولا غسل أثر المحاجم. روي هذا القول عن الحسن، ومكحول.

✽ ثم قال: وفيه قول ثالث، وهو: أن يتوضأ ويغسل أثر المحاجم. روي هذا القول عن ابن عمر <sup>(٢)</sup>، وعطاء، والحسن، وقتادة، وهو قول أحمد بن حنبل.

**قلت:** والراجح هو قول الجمهور: أنه لا وضوء عليه، وأما غسل أثر المحاجم، فالراجح أنه لا يجب غسله؛ لأنه ليس بنجس على الصحيح، كما هو قول الحسن، ومكحول - والله أعلم - وذلك لأن الطهارة لا ترتفع عن الشخص إلا بدليل، ولا نعلم دليلاً صحيحاً على نقض الطهارة من دماء الحجامة، أو الجروح.

وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الدارقطني (١/١٥٧) مرفوعاً: «ليس في القطرة، ولا في القطرتين من الدم وضوء؛ إلا أن يكون دمًا سائلاً»، ففي إسناده: محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك، بل قد كُذِّب.

(١) ضعيف. أخرجه الدارقطني (١/١٥١-١٥٢) وفي إسناده صالح بن مقاتل، وهو ضعيف يرويه عن أبيه،



٧٦- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَأُ السَّهِّ»<sup>(١)</sup>، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَزَادَ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup> دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ.

### الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديثين أن النوم ناقض من نواقض الوضوء؛ لأنه شبه الدبر - وهو السَّه - بالسَّقاء، والعينين بالوكاء، وهو الخيط الذي يُرَبِّطُ به، فإذا نامت العينان ذهب مرتبط الدبر. والحديثان ضعيفان، وقد تقدم حكم المسألة في أول الباب.

٧٧- وَلِأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) مَرْفُوعًا: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا». وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا.<sup>(٤)</sup>

(١) قال في «النهاية»: السَّه: حلقة الدبر. وقال: ومعنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظاً كانت استه كالمشدودة الموكى عليها، فإذا نام انحل وكاؤها، كُنِيَ بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح وهو من أحسن الكنايات وألطفها.

(٢) ضعيف، والراجح وقفه. أخرجه أحمد (٩٦-٩٧/٤)، والطبراني (٨٧٥/١٩) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس عن معاوية به. وإسناده ضعيف؛ لضعف أبي بكر بن أبي مريم، وقد خالفه مروان بن جناح وهو حسن الحديث فرواه عن عطية عن معاوية موقوفاً عليه، أخرجه البيهقي (١١٨-١١٩/١) ورجح الموقوف ابن عدي والبيهقي وابن عبد الهادي وابن دقيق العيد.

(٣) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٠٣) وفي إسناده الوضين بن عطاء مختلف فيه والراجح تحسين حديثه، لكنه قد أنكر عليه هذا الحديث، أنكره الجوزجاني كما في «التلخيص» (٢٠٨/١)، والساجي كما في «التهذيب»، وفي إسناده أيضاً انقطاع، فهو من رواية عبد الرحمن بن عائد عن علي، وروايته عنه مرسله، قاله أبو زرعة وأبو حاتم.

(٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٠٢) من طريق أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس به.

وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر أنكر على أبي خالد الدالاني، أنكره البخاري وأحمد وأبو داود

وغتهم. وقد ذكره من أن العاليه أربعة أحاديث، ما في هذا منها ما يلاحظ: «الوكاء» «الوكاء» «الوكاء»

## الحكم المستفاد من الحديث

يدل هذا الحديث على أن النوم لا ينقض الوضوء؛ إلا إذا كان مضطجعا، وقد قال به بعضهم، وقد تقدم الخلاف في المسألة في أول الباب.

٧٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَتْ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ.<sup>(١)</sup>

٧٩- وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.<sup>(٢)</sup>

٨٠- وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوَهُ.<sup>(٣)</sup>

٨١- وَلِلْحَاكِمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتَ». وَأَخْرَجَهُ<sup>(٤)</sup> ابْنُ حَبَّانَ بِلَفْظٍ: «فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ».<sup>(٥)</sup>

## فائدة الأحاديث المتقدمة

يستفاد من هذه الأحاديث القاعدة الفقهية العظيمة: (اليقين لا يزول بالشك)، وقد أشرنا إلى ذلك في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم برقم (٦٧)، ويستفاد من هذه الأحاديث الحذر من الانقياد لوساوس الشيطان الذي يريد أن يعيث بعبادة الإنسان، ويصده عن دين الله، وكم من إنسان انقاد للوسواس؛ فأتعبه ذلك حتى يحدث في دين الله، أو يترك العبادة، والعياذ بالله.

(١) صحيح بشواهده. أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٨١) وفي إسناده أبو أويس وفيه ضعف، ووجد في إسناده اختلاف يسير، والحديث صحيح بشاهديه اللذين بعده.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١). ولفظه: أنه شكى إلى رسول الله ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا».

(٣) تقدم نخرجه في هذا الباب برقم (٦٧).

(٤) في (أ): (أخرجه الحاكم وابن حبان).

## فَصْلٌ فِي بَعْضِ مَا ذُكِرَ مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ

أولاً : أكل ما مسته النار.

جاء في "صحيح مسلم" (٣٥١-٣٥٣)، من حديث أبي هريرة، وعائشة، وزيد بن ثابت، أن النبي ﷺ قال: «توضؤوا مما مست النار»

وجاء في "الصحيحين" عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أكل كتف شاة، ثم صلى، ولم يتوضأ. وبنحوه من حديث ميمونة، ومن حديث عمرو بن أمية الضمري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال أبو بكر بن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الأوسط" (١/ ٢١٣): اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، ومن بعدهم في الوضوء مما مست النار، فممن روي عنه أنه توضأ، أو أمر بالوضوء منه: (عبدالله بن عمر، وأبو طلحة عم أنس، وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري، وعائشة، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة) <sup>(١)</sup>، وروى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز، وأبي مجلز، وأبي قلاب، ويحيى بن يعمر، والحسن البصري، وأبي مسرة، والزهري، ومن حجة بعض من قال هذا القول... ثم ذكر حديث أبي هريرة المتقدم.

قال: وأسقط طائفة الوضوء مما مست النار، فممن كان لا يرى الوضوء مما مست النار: (أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله ابن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة الباهلي، وأبي بن كعب) <sup>(٢)</sup>، وهذا قول مالك بن أنس فيمن تبعه من أهل المدينة، وسفيان الثوري فيمن وافقه من أهل العراق، وبه قال الأوزاعي وأصحابه، وكذلك قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق،

(١) هذه الآثار عن الصحابة أسندها - عدا أثر أبي هريرة - ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢١٤) بأسانيد صحيحة، وأثر أبي هريرة رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه مسلم (٣٥١).

وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ولا أعلم اليوم بين أهل العلم اختلافًا في ترك الوضوء مما مست النار؛ إلا الوضوء من لحوم الإبل خاصّة.

وقال النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٨٤ / ٤) بعد أن ذكر الخلاف المتقدم: ثم إنَّ هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٥٥ / ١): ولا نعلم اليوم فيه خلافاً.

واستدل هؤلاء بحديث ابن عباس، وميمونة، وعمرو بن أمية، وغيرهم، وكذلك بحديث البراء أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الوضوء من لحوم الغنم، فقال: «لا توضئوا منها»، وقد تقدم.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٥٨ / ٢): وروى البيهقي عن الإمام الحافظ عثمان ابن سعيد الدارمي، شيخ مسلم، قال: اختلف في الأول والآخر من هذه الأحاديث، فلم نقف على الناسخ منها ببيان يحكم به، فأخذنا بإجماع الخلفاء الراشدين، والأعلام من الصحابة رضي الله عنهم في الرخصة في ترك الوضوء مع أحاديث الرخصة. اهـ

وقال ابن الصنذر رحمته الله في "الأوسط" (٢٢٥ / ١): وقال بعضهم: والدليل على أنَّ الرخصة هي الناسخة اتفاق الخلفاء الراشدين المهديين، أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، صلوات الله عليهم، في ترك الوضوء، وقد ثبت أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» اهـ

وانظر: "شرح المذهب" (٥٧-٥٨)، "الأوسط" (٢١٣-٢٢٥)، "المغني" (٢٥٥ / ١).

**ثانياً: الردّة عن الإسلام.**

ذهب الإمام أحمد إلى أنَّ الردة عن الإسلام من نواقض الوضوء؛ لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ

✽ بينما ذهب مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي إلى أنها لا تنقض الوضوء، قال النووي: وبه قال جمهور العلماء، واستدل هؤلاء بأن الأصل الطهارة، ولا يحكم بنقضها إلا بدليل.

قال ابن حزم رحمته الله في "المحلّى" (١٦٩): فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَا سَقِيمَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قِيَاسٌ بِأَنَّ الرَّدَّةَ حَدَثٌ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، وَهُمْ يُجْمِعُونَ مَعَنَا عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ لَا تَنْقُضُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، وَلَا غُسْلَ الْخِيضِ، وَلَا أَحْبَاسَهُ السَّالِفَةَ، وَلَا عِتْقَهُ السَّالِفَ، وَلَا حُرْمَةَ الرَّجُلِ، فَمِنْ أَيْنَ وَقَعَ هُمْ أَنَّهَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُمْ أَصْحَابُ قِيَاسٍ، فَهَلَّا قَاسُوا الْوُضُوءَ عَلَى الْغُسْلِ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ يَكُونُ أَصَحَّ قِيَاسٍ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْقِيَاسِ صَحِيحًا، فَإِنْ ذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبُطَ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، قُلْنَا: هَذَا عَلَى مَنْ مَاتَ كَافِرًا لَا عَلَى مَنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]. انتهى المراد.

وجوابه عن الآية المذكورة هو جواب الجمهور كما في "شرح المذهب" (٢/ ٦١-٦٢).

قال أبو عبدالله وفقه الله: سيأتي في [باب الغسل] أنه يجب على الكافر إذا أسلم أن يغتسل؛ فعليه: فالردة تنقض الوضوء، والله أعلم، وهو ترجيح العلامة ابن باز رحمته الله كما في "دروس مهمة"، والعلامة ابن عثيمين رحمته الله كما في "الشرح الممتع" (١/ ٢٥٥).  
وانظر: "المغني" (١/ ٢٣٨)، "المجموع" (٢/ ٦١-٦٢)، "الأوسط" (١/ ٢٣٧).

### ثالثاً: رطوبة فرج المرأة.

✽ قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٣٩٢): وهل ينقض الوضوء؟ أما ما خرج من مسلك البول، فهو ينقض الوضوء؛ لأنّ الظاهر أنه من المثنى،

الوضوء، وقال بأنه ليس بولاً، ولا منياً، ومن قال بالنقض، فعليه الدليل، بل هو كالخارج من بقية البدن من الفضلات الأخرى.

ثم جَنَحَ الشيخ رحمه الله إلى ترجيح قول الجمهور، فقال: ونقض الوضوء أسهل من القول بنجاسة الرطوبة؛ فإن كانت مستمرة فحكمها حكم سلس البول، أي أن المرأة تتطهر للصلاة المفروضة بعد دخول وقتها، وتحتفظ ما استطاعت، وتصلّي، ولا يضرها ما خرج، وإن كانت تنقطع في وقت معين قبل خروج وقت الصلاة فيجب عليها أن تنتظر حتى يأتي الوقت الذي تنقطع فيه. اهـ

وقال العلامة ابن باز رحمه الله كما في "مجموع فتاواه" (١٣٠ / ١٠): إذا كانت الرطوبة مستمرة في غالب الأوقات؛ فعلى كل واحدة ممن تجد هذه الرطوبة الوضوء لكل صلاة إذا دخل الوقت كالمستحاضة، وكصاحب السلس في البول، أما إذا كانت الرطوبة تعرض في بعض الأحيان - وليست مستمرة - فإن حكمها حكم البول: متى وجدت انتقضت الطهارة ولو في الصلاة، وفق الله الجميع لما يرضيه.

وقال رحمه الله (١٣١ / ١٠): كل ما يخرج من الفرجين من السوائل فهو ينقض الوضوء بحق الرجل والمرأة.

ثم استدل بقول النبي ﷺ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» متفق عليه.

## بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

قال الشيخان رحمهما الله: في "سبل السلام" (١/١٥٢): الحاجة كناية عن خروج البول، والغائط، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ»، وَيُعْبَرُ عَنْهُ الْفُقَهَاءُ بـ: [باب الاستطابة]؛ لحديث: «وَلَا يَسْتَطِبُّ بِيَمِينِهِ»، والمحدثون بـ: [باب التخلي]، مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ»، وَالتَّبَرُّزُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْبَرَّازُ فِي الْمَوَارِدِ»، فَالْكُلُّ مِنَ الْعِبَارَاتِ صَحِيحٌ. انتهى.

٨٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.<sup>(١)</sup>

## الحكم المستفاد من الحديث

### إدخال ما فيه ذكر لله إلى الخلاء:

استحب أهل العلم تنحية ما فيه ذكر الله عز وجل عند دخول الخلاء، واستدلوا بحديث الباب، وهو ضعيف كما تقدم، ولكن يُغني عنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

قال الشوكاني رحمهما الله: والحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن إدخاله الحشوش،

(١) منكر. أخرجه أبوداود (١٩)، والنسائي (١٧٨/٧)، والترمذي (١٧٤٦)، وابن ماجه (٣٠٣) من طريق همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس به.

قال أبوداود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النسائي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه، والهم فيه من همام. اهـ وأعله بذلك أيضاً النسائي في «الكمي»

والقرآن بالأوّلَى، حتى قال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة. اهـ

وقولنا باستحباب تنحية ما فيه ذكر الله، لا يتنافى الترخيص باستصحابه إذا كان مكفوءًا، أو احتاج إلى إدخاله.

وقد رخص بذلك سعيد بن المسيب، والحسن، ومحمد بن سيرين، وعكرمة، وأحمد، وإسحاق.

وانظر: "المغني" (١/٢٢٧-٢٢٨)، "المجموع" (٢/٧٣)، "النيل" (٧٨)، "الشرح الممتع" (١/٩٠)، "الأوسط" (١/٣٤٢).



وَالْخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

«الْحَبْثُ، وَالْخَبَائِثُ»، بضم الموحدة في «الْحَبْثُ»، جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة، قال الخطابي، وابن حبان، وغيرهما: يريد ذكران الشياطين، وإنائهم.

وَرُويَ بِإِسْكَانِ الْمُوحِدةِ «الْحُبْثُ»، فَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمَكْرُوهُ: فَإِنْ كَانَ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَهُوَ الشَّتْمُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَلَلِ؛ فَهُوَ الْكُفْرُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الطَّعَامِ؛ فَهُوَ الْحَرَامُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّرَابِ؛ فَهُوَ الضَّارُّ. اهـ

وعلى هذا فالمراد بـ«الخبائث» المعاصي، أو مطلق الأفعال المذمومة؛ ليحصل التناسب.

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٧٥ / ٢): وهذا الذكر مجمع على استحبابه، وسواء فيه الناء والصحاء. اهـ

وقال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (١٤٢): ومتى يقول ذلك؟ فمن يكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل: أما في الأمانة المعدة لذلك فيقوله قبيل دخولها، وأما في غيرها فيقوله في أول الشروع، كتشهير ثيابه مثلاً، وهذا مذهب الجمهور، وقالوا فيمن نسي: يستعذ بقلبه لا بلسانه. ومن يجيز مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل. اهـ

**قلت:** قول الجمهور هو الصواب إلا فيمن نسي؛ فإنه لا يستعيز بقلبه، ولا بلسانه؛ لأن الاستعاذة ذكر، ولا يحصل بالقلب فقط.

**تنبیه:** زیادة «بسم الله» قبل قوله: «أعوذ بك من الخبث والخبائث»، جاءت عند سعيد

ابن منصور، وابن أبي شيبة (١ / ١)، وفي إسناده: أبو معشر نجيع بن عبد الرحمن، وهو ضعيف<sup>٢٥</sup>.

ورواها المعمرى كما فى "الفتح" (١٤٢)، من طريق: عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز ابن صهيب، عن أنس رضي الله عنه.

قال العلامة الألبانى رحمته الله: وهى عندي شاذة لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز ابن صهيب، عن أنس فى "المسحوقين"، وغيرهما ممن سبقت الإشارة إليهم. اهـ  
وانظر: "تمام المنّة" (ص ٥٦-٥٧).

٨٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ، فَأَهْلُ أُنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَاؤُهُ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٍ، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

بَوَّبَ البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "صحيحه" على هذا الحديث: [باب الاستنجاء بالماء].

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَادَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الرَّدَّ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ، وَعَلَى مَنْ نَفَى وَقُوعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ إِنْكَارَهُ.

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَنْجَى بِالمَاءِ، وَعَنْ ابْنِ حَبِيبٍ مِنَ السَّامَكِيَّةِ أَنَّهُ مَنَعَ الاسْتِنْجَاءَ بِالمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ. اهـ.

✽ وأنكره عطاء، وابن المسيب.

قلت: الآثار الواردة عن الصحابة أسانيدُها صحيحة في "المصنف" (١/١٥٤-١٥٥)، كما قال الحافظ؛ إلا أنه ليس في أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الإنكار، وحديث الباب يرد هذا القول، وكذلك ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في "سنن الترمذي" (١٩) أنها قالت للنساء: مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطْبِئُوا بِالمَاءِ؛ فَإِنِّي اسْتَحْيَيْتُهُمْ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

✽ ولذلك فقد ذهب أكثر العلماء، وجمهورهم إلى جواز الاستنجاء بالماء، ويؤيده الحديث في قصة أهل قباء أنها نزلت فيهم هذه الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]، وكان ذلك بسبب استنجائهم بالماء، وسيأتي تخريج الحديث إن شاء الله تعالى.

قال الصنعاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والأحاديث قد أثبتت ذلك، فلا حاجة لإنكار ذلك.

وانظر: "المغني" (١/٢٠٧)، "السبل" (١/١٥٥)، "المجموع" (٢/١٠٠).

٨٥- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِ الْإِدَاوَةَ»، فَاَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الابتعاد عن الناس عند قضاء الحاجة.

يستحب لمن ذهب إلى قضاء حاجته أن يبتعد عن أعين الناس؛ لهذا الحديث المذكور، وكذلك ثبت عند أبي داود (١)، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب المذهب أبعد. وثبت عند أحمد (٤٤٣/٣)، من حديث عبد الرحمن بن أبي قُرَادٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَى حَاجَتَهُ أَبْعَدَ.

وثبت عند أبي يعلى (٥٦٢٦)، من حديث ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ يذهب لحاجته إلى المغمس، قال نافع: المغمس على نحو ميلين من مكة.

وهذه الثلاثة الأحاديث ذكرها شيخنا الوادعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الجامع الصحيح" (١/٤٩٤)، وهذا الحكم، وهذا الأدب متفقٌ على استحبابه، كما ذكر ذلك النووي في "شرح المذهب" (٧٧/٢).

هذا وليُعْلَمَنَّ أَنَّ الْبَوْلَ، الأمر فيه أسهل، وأخف، فقد ثبت في "الصحيحين" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِمًا، وحذيفة قائمٌ عند عَقْبِهِ.

قال الصنعاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "سبل السلام" (١/٥٧)، عند شرح حديث الأعرابي في بوله في المسجد: وفي الحديث فوائد...، ومنها: أن الإبعاد عند قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط، لا البول؛ فإنه كان عُرِفَ عند العرب عدم ذلك، وأقرَّهُ الشارع، وقد بَالَ ﷺ وجعلَ رجلاً عند عقبه يستره. اهـ

٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ» <sup>(١)</sup> : الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ (فِي) ظِلِّهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٢)</sup>

٨٧- وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْمَوَارِدُ». <sup>(٣)</sup>

٨٨- وَلَا أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَوْ نَقَعَ مَاءً». وَفِيهِمَا ضَعْفٌ. <sup>(٤)</sup>

٨٩- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ النَّهْيَ عَنْ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضِفَّةِ النَّهْرِ الْجَارِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ. <sup>(٥)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: بعض الأماكن التي لا يجوز التخلي فيها.

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٢٢٤): ولا يجوز أن يبول في طريق الناس، ولا مورد ماء، ولا ظل يتنفع به الناس.

ثم استدل بحديث معاذ، وحديث أبي هريرة.

ثم قال: ولا يبول تحت شجرة مثمرة في حال كون الثمرة عليها؛ لئلا تسقط عليه الثمرة، فتنجس به، فأما في غير حال الثمرة، فلا بأس؛ فإنَّ النبي ﷺ كان أحب ما استتر لحاجته هدف، أو حائش نخل. اهـ

(١) في (أ) و(ب): (اللاعنين). والذي في الأصل موافق لما في «مسلم».

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٩).

(٣) ضعيف. أخرجه أبوداود (٢٦) وفي إسناده أبوسعيد الحميري وهو مجهول، يرويه عن معاذ ولم يسمع منه. ولكن قوله في الحديث: «وقارعة الطريق والظل» يشهد له الحديث الذي قبله.

(٤) ضعيف. أخرجه أحمد (١/ ٢٩٩) وفي إسناده ابن طبيعة وهو ضعيف، والراوي عن ابن عباس مبهم لم يسم. ولفظه: «اتقوا الملاعن الثلاث» قيل: وما الملاعن يا رسول الله؟ قال: «أن يقعد أحدكم في ظل

❁ وقد ذهب الشافعية إلى الكراهة فقط، كما في "شرح المذهب" (٨٦/٢-٨٧)،  
والصحيح ما تقدم من أنه لا يجوز.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/١٠٢): والعلة أن البول في الطريق  
أذية للمارة، وإيذاء المؤمنين محرم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا  
اَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

❁ وقد رجَّح النووي التحريم في "شرح المذهب" (٨٧/٢)، فقال: وظاهر كلام  
المصنف والأصحاب أن فعل هذه الملعن، أو بعضها مكروه كراهة تنزية لا تحريم، وينبغي  
أن يكون محرماً لهذه الأحاديث، ولما فيه من إيذاء المسلمين، وفي كلام الخطابي وغيره إشارة  
إلى تحريمه. اهـ

وقال الشوكاني رحمته الله في "النيل" (٩٢): قَوْلُهُ: «أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»، الْمُرَادُ بِالظِّلِّ هُنَا عَلَى مَا قَالَهُ  
الْخَطَّابِيُّ، وَغَيْرُهُ: مُسْتَظِلُّ النَّاسِ الَّذِي يَتَّخِذُونَهُ مَقِيلًا، وَمَنْزِلًا يَنْزِلُونَهُ، وَيَقْعُدُونَ فِيهِ، وَلَيْسَ  
كُلُّ ظِلٍّ يَحْرُمُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ فِيهِ، فَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ حَاجَتَهُ فِي حَاشِ النَّخْلِ كَمَا سَلَفَ، وَلَهُ  
ظِلٌّ بِلاَ شَكٍّ، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّخَلِّيِّ فِي طُرُقِ النَّاسِ وَظِلِّهِمْ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَذِيَّةٍ  
الْمُسْلِمِينَ يَتَنَجَّسُ مِنْ يَمْرِيهِ، وَنَتْنِهِ، وَاسْتِغْذَارِهِ. اهـ

وأخرجه أحمد من حديث أبي سعيد في "مسنده" (٣٦/٣)، وأبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢) وهو من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى ابن أبي كثير عن عياض بن هلال عن أبي سعيد به. وإسناده ضعيف؛

في "مسلم" (٣٧٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ، وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يردِ النَّبِيَّ ﷺ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٤٥/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قَنْفَذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يردِ عَلَيَّ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا عَلَى طَهْرٍ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "شرح المذهب" (٨٩/٢): ثُمَّ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ، وَالْأَصْحَابُ، كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ، لَا تَحْرِيمٍ، بِالِاتِّفَاقِ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْكَرَاهَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup>، وَعَطَاءٍ، وَمَعْبُدِ الْجَهَنِيِّ، وَعُكْرَمَةَ، وَعَنْ النَّخْعِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ قَالَا: لَا بِأَسْ بِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّنَدَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَتَرَكْتُ الذِّكْرَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَا أُؤْثِمُ مِنْ ذِكْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.  
وَانْظُرْ: "المغني" (٢٢٧/١)، "المجموع" (٨٨-٨٩/٢)، "الأوسط" (٣٤١-٣٤٢/١).



٩١- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّنَ<sup>(١)</sup> أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يُوَلُّ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم مس الذكر باليمين.

❁ دَلَّ حديث أبي قتادة المذكور على تحريم ذلك؛ لأنَّ ذلك هو الأصل في النهي، وهذا مذهب أهل الظاهر.

❁ بينما ذهب الجمهور إلى أنَّ النهي للتنزيه.

والرَّاجح ما ذهب إليه أهل الظاهر، وهو ترجيح الصنعاني رحمه الله؛ لعدم وجود دليل، أو صارف يصرف النهي إلى الكراهة، والله أعلم. «سبل السلام» (١/ ١٦٠).

مسألة [٢]: هل تختص الحرمة أثناء البول فقط؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» حديث (١٥٤)، مُعَلِّقًا على قول البخاري: قَوْلُهُ: [بَاب لَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ].

قَالَ: أَشَارَ بِهِذِهِ التَّرْجُمَةُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ الْمُطْلَقَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِينِ كَمَا فِي الْبَابِ قَبْلَهُ، مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِحَالَةِ الْبَوْلِ، فَيَكُونُ مَا عَدَاهُ مُبَاحًا، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَكُونُ مَمْنُوعًا أَيْضًا مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ نَهْيٌ عَنْ ذَلِكَ مَعَ مَظْنَةِ الْحَاجَةِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ. وَتَعَقَّبَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي جَهْرَةَ بِأَنَّ مَظْنَةَ الْحَاجَةِ لَا تَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِسْتِنْجَاءِ، وَإِنَّمَا خَصَّ النَّهْيُ بِحَالَةِ الْبَوْلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مُجَاوِرَ الشَّيْءِ يُعْطَى حُكْمَهُ، فَلَمَّا مَنَعَ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْيَمِينِ مَنَعَ مَسَّ آلَتِهِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ لِبُلْتِقِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ مَسِّ ذَكَرِهِ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ

مِنْكَ»<sup>(١)</sup>، فَذَلَّ عَلَى الْجَوَازِ فِي كُلِّ حَالٍ، فَخَرَجَتْ حَالَةُ الْبُولِ بِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبَقِيَ مَا عَدَاهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ. إِنَّتَهَى.

**قلت:** والراجح ما ذهب إليه البخاري رحمته الله؛ لظاهر الحديث، والله أعلم.

**مسألة [٣]: حكم الاستنجاء باليمين.**

❁ دَلَّ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ، وَحَدِيثُ سَلْمَانَ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِيَّةُ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَرَجَّحَ ذَلِكَ الصَّنْعَانِيُّ رحمته الله.

❁ بَيْنَمَا ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، وَالتَّنْزِيهِ.

والراجح القول الأول، والله أعلم.

وانظر: "سبل السلام" (١/ ١٦٠)، "الفتح" (١٥٣)، "المجموع" (٢/ ١٠٩).

**مسألة [٤]: لو استنجى بيمينه، فأنقى، فهل يجزئه؟**

❁ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله فِي "الْفَتْحِ" (١٥٣): وَمَعَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ، فَمَنْ فَعَلَهُ أَسَاءَ، وَأَجْزَأَهُ، وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ: لَا يُجْزِئُ، وَمَحَلُّ هَذَا الْإِخْتِلَافِ حَيْثُ كَانَتْ الْيَدُ تُبَاشِرُ ذَلِكَ بِآلَةٍ غَيْرِهَا كَالْمَاءِ وَغَيْرِهِ، أَمَّا بِغَيْرِ آلَةٍ فَحَرَامٌ غَيْرُ مُجْزِئٍ بِلَا خِلَافٍ، وَالْيُسْرَى فِي ذَلِكَ كَالْيَمْنَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

**قلت:** الراجح أن الاستنجاء باليمين - مع حرمة - يجزئ؛ لأن العبرة بالإنقاء، وقد

حصل، وإزالة النجاسة معناه معقول، وليس تعبدياً محضاً، والله أعلم.

٩٢- وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ مَهَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

٩٣- وَلِلْسَّبْعَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم استقبال، أو استدبار الكعبة ببول، أو غائط.

✽ ذكر الشوكاني رحمته الله في «نيل الأوطار» في هذه المسألة ثمانية مذاهب، وأقواها أربعة:  
الأول: لا يجوز ذلك لا في الصَّحَارِيِّ، وَلَا فِي الْبُنْيَانِ، وهو قول أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، الصَّحَابِيِّ، وَمُجَاهِدٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، ورواية عَنْ أَحْمَدَ، وهو قول عطاء، والأوزاعي، وهو ترجيح ابن العربي، وابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، والألباني، وغيرهم.  
واستدل هؤلاء بحديث أَبِي أَيُّوبَ، وحديث سلمان، وردوا على أحاديث المعارض بأنها خاصة بالنبي ﷺ، وقد أُجِيبَ عَنْهُمْ بِأَن دَعَوَى الْخُصُوصِيَّةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا؛ إِذ الْخُصَائِصُ لَا تُثَبَّتُ بِالْإِحْتِمَالِ.

الثاني: تحريم ذلك في الصَّحَارِيِّ دون البنيان، وهو قول مالك، والشافعي، وإسحاق، وأحمد في رواية، وهو قول البخاري، ونسبه الحافظ في «الفتح» إلى الجمهور، وقال: هو أعدل الأقوال، ورجَّحه ابن المنذر، وابن عبد البر، والخطابي، والصنعاني، والوادعي، رحمه الله عليهم، واستدلوا على جوازه بالبنيان بحديث عبد الله بن عمر في «الصحيحين» <sup>(٣)</sup>، قال:

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤)، وأحمد (٤١٥/٥)، وأبو داود (٩)، والترمذي (٨)، والنسائي

ارتقيت يومًا على ظهر بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام، مستدبر الكعبة.

**الثالث:** الجواز في الصَّحاري، والبنيان، وهو قول عروة بن الزبير، وربيعه، وداود الظاهري، واستدل لهم بحديث جابر في "مسند أحمد" (٣/ ٣٦٠)، وغيره، وهو في "الصحيح المسند" قال: نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يُقبض بعامٍ يستقبلها. فهذا الحديث يعتبر ناسخًا لتأخره.

**وأجيب:** بعدم التسليم في تأخره على الأحاديث الأخرى المانعة، ولو سلم؛ فالجمع بين الدليلين مقدّمٌ على النسخ.

**الرابع:** يُكره في الصَّحاري، والبنيان، وهو مُحْكِيٌّ عن النخعي، ورواية عن أبي حنيفة، وعن أحمد، وأبي ثور، وهؤلاء جمعوا بين الأحاديث المتقدمة بأنَّ النهي في حديث أبي أيوب، وسلمان يُحمل على الكراهة، والتنزيه، والصارف هو فعل النبي ﷺ في حديث ابن عمر، وجابر، وحديث جابر الظاهر فيه أنه لم يكن في بنيان، وهذا القول هو الرَّاجح والله أعلم.

وانظر: "نبيل الأوطار" (١/ ١٣١)، "الفتح" (١٤٤)، "المجموع" (٢/ ٨١)، "السبل" (١/ ١٦٣-١٦٤)، "المغني" (١/ ٢٢٠-).

## مسألة [٢]: استقبال، واستدبار بيت المقدس.

حُكِيَ عن إبراهيم النخعي، وابن سيرين تحريم ذلك، وقال به بعض الشافعية كما في "الفتح" (١٤٤)، وقد جاء في ذلك حديث في "سنن أبي داود" (١٠)، من حديث معقل بن أبي معقل الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين ببول، أو غائطٍ. ولكنه حديث ضعيفٌ، ففي إسناده رجلٌ يقال له: أبو زيد، مجهول، ولذلك فقد ذهب جمهور أهل العلم إلى عدم تحريم ذلك، وادَّعى الخطابي الإجماع على ذلك، وفيه نظر؛ لما تقدم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى الكراهة، ولا دليل على الكراهة.

مسألة [٣]: حكم استقبال الشمس، والقمر.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢٢٢): ويكره استقبال الشمس، والقمر بفرجه؛ لما فيهما من نور الله تعالى؛ فإن استتر عنها شيء جاز. اهـ  
وهذا القول لا دليل عليه، بل قوله عليه السلام في حديث أبي أيوب: «ولكن شَرِّقُوا، أو غَرِّبُوا»، يدل على الجواز.

قال الشوكاني رحمته الله في "السييل الجرار" (١/ ٧٠): وأما استقبال القمرين، فهذا من غرائب أهل الفروع؛ فإنه لم يدل على ذلك دليل، لا صحيح، ولا حسن، ولا ضعيف، وما روي في ذلك فهو كذبٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن رواية الكذابين، وإن كان ذلك بالقياس على القبلة، فقد اتسع الخرقُ على الرّاقع، ويقال لهذا القائس: ما هكذا يا سعد تورد الإبل.  
وأعجب من هذا إلحاق النجوم النّيرات بالقمرين؛ فإنّ الأصل باطلٌ، فكيف بالفرع، وكان ينبغي لهذا القائس أن يُلحِقَ السماء؛ فإنّ لها شرفاً عظيماً؛ لكونها مستقرّاً للملائكة، ثم يُلحِقَ الأرض؛ لأنها مكان العبادات، فحينئذٍ يضيق على قاضي الحاجة الأرض بما رُحِبَت، ويحتاج أن يخرج عن هذا العالم عند قضاء الحاجة. اهـ

مسألة [٤]: الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار.

ذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور إلى وجوب ثلاث مسحات، واستدلوا بحديث سلمان الذي في هذا الباب، وبحديث جابر بن عبد الله في "مسند أحمد" (٣/ ٤٠٠)، وغيره، وإسناده صحيح، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استجمر أحدكم، فليستجمر ثلاثاً»، وجاء من حديث عائشة، ومن حديث خزيمة بن ثابت عند أحمد (٥/ ٢١٣) (١٠٦/ ٦)، وغيره، وفي كليهما ضعفٌ، ولكنها يقويان ما تقدم.

وذهب مالك، وأبو حنيفة، وداود إلى أن الواجب الإنقاء، فإذا حصل بحجر،

هريرة رضي الله عنه: «ومن استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا؛ فلا حرج»، وبحديث ابن مسعود في «البخاري» - وسيأتي - وفيه أن النبي ﷺ أخذ منه حجرين، وألقى الروثة، وقال: إنها ركس.

والرَّاجح هو القول الأول، وأما استدلالهم بحديث: «ومن استجمر، فليوتر»، فهو مجملٌ، مُبينٌ بحديث سلمان، بأنَّ هذا الوتر لا يقل عن ثلاث، ولفظ حديث سلمان عند ابن المنذر (٣٤٩/١)، وغيره، قال: «ولا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار»، وأما حديث ابن مسعود، فأمره محتمل، فلعله أخذ حجراً ثالثاً، كما جاء في رواية أنه قال: «أنتني بحجر»، أو اكتفى بطرف أحدهما عن الحجر الثالث، وأما حديث أبي هريرة؛ فهو ضعيفٌ، في إسناده مجهولان: حصين الحميري، وأبو سعد، ويقال: سعيد، الخبراني، الحمصي.

وأما قولهم: (المقصود هو الإنقاء)، فهذا شرطٌ، وزاد الشارع شرطاً آخر، وهو ألا يقل عن ثلاثة أحجار، والله أعلم.

انظر: «المجموع» (١٠٤/٢)، «الأوسط» (٣٤٩/١-)، «المغني» (٢٠٧/١).

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٠٧/١): ومعنى الإنقاء إزالة عين النجاسة، وبلتها، بحيث يخرج الحجر نقياً، وليس عليه أثر؛ إلا شيئاً يسيراً، ويشترط الأمران جميعاً، الإنقاء وإكمال الثلاثة، أيها وجد دون صاحبه لم يكف.

**مسألة [٥]: الحجر الكبير الذي له ثلاث شعب، هل يقوم مقام ثلاثة أحجار؟**

ذهب الشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأحمد في رواية إلى أنه يجزئه الحجر الكبير الذي له ثلاثة شعب، ويقوم مقام ثلاثة أحجار، وذلك لأنَّ العلة في أمره ﷺ بثلاثة أحجار لأجل أن لا يكرر الإنسان المسح على وجه واحد؛ لأنه إذا فعل ذلك لا يستفيد، بل ربما يزيده تلوثاً.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني": وذلك كما لو فصله ثلاثة صغاراً، واستجمر بها؛ إذا لا فرق بين الأصل والفرع، إلا فصله، ولا أثر لذلك في التطهير.

✽ وذهب أحمد في رواية، وهو قول ابن المنذر إلى أنه لا يجزئه أقل من ثلاثة أحجار؛ لحديث سلمان المتقدم. والرَّاجح هو القول الأول، والله أعلم.

قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (١٥٦): والدليل على صحته، أنه لو مسح بطرف واحد، ورماه، ثم جاء شخص آخر، فمسح بطرفه الآخر؛ لأجزأهما بلا خلاف. وانظر: "المغني" (٢١٦/١)، "المجموع" (١٠٣/٢)، "الشرح المتع" (١١١/١)، "الفتح" (١٥٦).

#### مسألة [٦]: حكم الإيتار فيما زاد على الثلاث.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى وجوبه، كما ذكر ذلك ابن الملقن في "شرح العمدة" (٢٤٩/١)، وهو قول ابن حزم كما في "المحلّى" (١٢٢)، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «ومن استجمر، فليوتر».

✽ وذهب جمهور أهل العلم إلى الاستحباب، وجعلوا الصارف حديث أبي هريرة المتقدم: «من فعل فقد أحسن، ومن لا، فلا حرج»، وهو حديث ضعيف كما قد بيناه. والرَّاجح هو القول الأول، والله أعلم.

#### مسألة [٧]: الاستنجاء بالروث، والعظام.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى عدم جواز الاستنجاء بالروث، والعظام، وهو قول الشافعي، وإسحاق، وأحمد، والثوري، وغيرهم، واستدلوا بحديث سلمان الذي في الباب، وبحديث جابر بن عبد الله في "صحيح مسلم" (٢٦٣): أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يتمسح بعظم، أو بيعر».

❁ وذهب أبو حنيفة إلى جواز الاستنجاء بهما؛ لأنها يجفان النجاسة، وأباح مالك الاستنجاء بالطاهر منها. والرَّاجح هو قول الجمهور، والله أعلم. انظر: "المغني" (١/٢١٥).

### مسألة [٨]: هل يجوز الاستنجاء بغير الروث، والعظام؟

❁ ذهب جمهور أهل العلم - وهو الصحيح في مذهب الحنابلة - إلى أن كل ما أنقى من الخشب، والخرق، وما أشبهه يجوز الاستنجاء به، كالحجارة؛ إلا الروث، والعظام - لما تقدم - واستدل الجمهور بحديث خزيمة بن ثابت، قال: سئل النبي ﷺ عن الاستطابة، فقال: «بثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع»، أخرجه أحمد (٥/٢١٣)، وغيره، وفي إسناده: أبو خزيمة، عمرو بن خزيمة، وهو مجهول، ولكن الحديث يشهد له حديث سلمان، وغيره، فهو صحيح بشواهده، قال الجمهور: فلولاً أنه أراد الحجر، وما في معناه، لم يستثن منها الرِّجيع؛ لأنه لا يحتاج إلى ذكره، ولم يكن لتخصيص الرجيع بالذكر معنى، واستدلوا بحديث سلمان في آخره: «وأن نستجمر برجيع، أو عظم»، فقالوا: تخصيص هذين بالنهي عنهما يدل على أنه أراد الحجارة، وما قام مقامها؛ ولأنه متى ورد النص بشيء معقول، وجب تعديته إلى ما وجد فيه المعنى، والمعنى ههنا إزالة عين النجاسة، وهذا يحصل بغير الأحجار، كحصوله بها.

❁ وذهب داود، وهو وجه عند الحنابلة إلى الاقتصار على الحجارة؛ لأن النصوص جاءت بالحجارة. والقول الأول هو الرَّاجح؛ لما تقدم، والله أعلم. وانظر: "المغني" (١/٢١٣-٢١٤)، و"الفتح" (١/٣٣٥) (١٥٥).

فائدة: قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١/٢١٤): ولا بُدَّ أن يكون ما يستجمر به مُنْقِيًّا؛ لأن الإنقاء مُشْتَرَطٌ في الاستجمار، فأما الزَّجَج، كالفحم الرخو، وشبههما مما لا يُنْقِي، فلا يجزئ؛ لأنه لا يحصل منه المقصود. اهـ



ثبت في "صحيح البخاري" (١٥٥، ٣٨٦٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ابْغِني أَحْجَارًا اسْتَنْفَضَ بِهَا، وَلَا تَأْتِنِي بَعْظٌ وَلَا بَرَوْتَةٌ»، ثُمَّ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَهُ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرَّوْتَةِ؟ قَالَ: «هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ، وَإِنَّهُ أَتَانِي وَفَدَّ جِنَّ نَصِيبِينَ، وَنَعَمَ الْجِنُّ، فَسَأَلُونِي الزَّادَ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْتَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعْمًا»، وفي رواية: «طعامًا».

وفي "صحيح مسلم" (٤٥٠)، من حديث عبدالله بن مسعود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْجِنِّ حِينَ سَأَلُوهُ الزَّادَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عُلْفٌ لِدَوَابِكُمْ»، قال: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ».

وقد استنبط أهل العلم من هذا الحديث تحريم الاستنجاء بمطعومات الإنس، ومطعومات دوابهم؛ لِأَنَّ زَادَهُمْ أَعْظَمُ حَرَمَةً مِنْ زَادِ الْجِنِّ، ودوابهم.

**فائدة:** قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "المجموع" (٩٣ / ٢): لَا يَجُوزُ أَنْ يَبُولَ عَلَى مَا مَنَعَ الْاسْتِنْجَاءَ بِهِ؛ لِحَرَمَتِهِ، كَالْعَظْمِ، وَسَائِرِ الْمَطْعُومَاتِ. اهـ

انظر: "المغني" (٢١٥-٢١٦)، "المجموع" (١١٩ / ٢)، "الفتح" (١٥٥).

**فائدة:** قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "شرح المذهب" (١٢٠ / ٢): وَلَوْ اسْتَنْجَى بِشَيْءٍ مِنْ أَوْرَاقِ الْمَصْحَفِ - وَالْعِيَازُ بِاللَّهِ - عَالِمًا، صَارَ كَافِرًا، مُرْتَدًّا، نَقَلَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَالرُّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

**قلت:** ويلتحق به الأوراق التي فيها ذكر الله عز وجل، وأما كتب الفقه، وما فيه علوم شرعية، فهو محرمٌ حرمةً شديدة، وَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ.

وانظر: "شرح المذهب" (١١٩ / ٢)، "المغني" (٢١٦ / ١)، "الفتح" (١٥٥).

١٧١  
٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَرْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.<sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

هذا الحديث يدل على وجوب التستر من أعين الناس، وقد تقدم استحباب ابتعاد قاضي الحاجة عن أعين الناس، والواجب هو ستر العورة حتى وإن كان قريباً من الناس؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «احفظ عورتك إلا من زوجك، أو ما ملكت يمينك»، أخرجه أبو داود (٤٠١٧)، وغيره، من حديث معاوية بن حيدة بإسناد حسن.

٩٥ - وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ.<sup>(٢)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

استحب أهل العلم أن يدعو الإنسان بهذا الدعاء عند الخروج من الخلاء، كما في «المغني» (٢٢٩/١)، و«المجموع» (٧٦/٢).

ولكن الحديث ضعيف؛ فالظاهر أنه يخرج ساكتاً.

وأما الدعاء بقوله: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى، وعافاني»، فهو أضعف من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقد أخرجه ابن ماجه (٣٠١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي إسناده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو شديد الضعف.

(١) ضعيف. وليس هو من حديث عائشة، إنما هو من حديث أبي هريرة. أخرجه أبو داود برقم (٣٥) وفي إسناده حصين الحميري الحبراني، وأبو سعيد الخير، ويقال: أبو سعد. وهما مجهولان.

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (١٥٥/٦)، وأبو داود (٣٠)، والترمذي (٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٥)، وابن أبي شيبة (٣٥٠)، والحاك (١٥٨/١)، وفي إسناده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو شديد الضعف.

٩٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْثَةٍ. فَأَخَذَهُمَا وَأَلْفَى الرِّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup> وَزَادَ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ: «اِئْتَنِي بِغَيْرِهَا». <sup>(٢)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

قولهُ: «رِكْسٌ»، فسرها طائفة من أهل العلم بأن معناه: نجس، لكن قال ابن الأثير في «النهاية»: وهو شبيه المعنى بالرجيع، يقال: ركست الشيء، وأركسته، إذا رددته ورجعته. اهـ

قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (١٥٦): وقيل: الركس الرجيع، رُدَّ من حالة الطهارة إلى حالة النجس، قال الخطابي، وغيره: والأولى أن يقال: رُدَّ من حالة الطعام إلى حالة الروث. اهـ

قلت: فعلى هذا، فليست العلة فيها -أعني الروثة- أنها نجسة، بل أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنها رجيع، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّ الرَّجِيعَ لَا يُسْتَنْجَى بِهِ؛ لأنه من زاد الجن كما تقدم، ومما يدل على أَنَّ الروثة ليست بنجسة مباشرة عبد الله بن مسعود لها، ثم مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم لها بيده الشريفة، وأما قوله في بعض الروايات: «إنها رجس»، فهو بمعنى القذر، كما في «النهاية».

### مسألة [١]: هل يجزئه إذا استنجى بنجاسة؟

ذهب أحمد، والشافعي إلى أنه لا يجزئه، واستدلوا بحديث ابن مسعود: «إنها ركسٌ»، وقد تقدم بيان معناه.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئه؛ لأنه يجفف كالطاهر.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٥٦).

(٢) زيادة ضعيفة. أخرجه أحمد (٤٥٠/١)، والدارقطني (٥٥/١) ولفظ أحمد: «اِئْتَنِي بِحَجَرٍ» وفي إسنادهما انقطاع، فإنه من طريق أبي إسحاق عن علقمة بن قيس، وقد نص الحفاظ أنه لم يسمع منه قاله شعبة

وقول أبي حنيفة هو الرَّاجِحُ إن شاء الله - مع العلم بتحريم ذلك - بشرط إنقاء الموضع، وإزالة النجاسة؛ لأنَّ هذا هو المقصود بالاستنجاء، وذلك يحصل في بعض النجاسات دون بعض، كجلد الميتة الغير مدبوغ؛ فإنه ينقي دون أن ينجس والله أعلم. انظر: "المغني" (١/ ٢١٤).

٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا يَطْهَرَانِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

مسألة [١]: إذا استنجى بالعظام، والروث، فهل يجزئه؟

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢١٥): ولا يجزئ في قول أكثر أهل العلم. اهـ. وقد استدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المذكور في الباب، وقالوا: النهي يقتضي الفساد، وعدم الإجزاء.

✽ وذهب أبو حنيفة، وبعض المالكية إلى أنَّ الاستنجاء بهما مجزئ، إذا حصل الإنقاء. ورجَّح هذا الطحاوي في "معاني الآثار"، وقال: إنما نُهي عن الاستنجاء بالعظم، والروث؛ لأنها طعامٌ للجن، ودوابهم، لا أنها لا تطهر كما يطهر الحجر. وهذا القول هو الصحيح؛ لأنَّ إزالة النجاسة معنى معقول، وليس تعبدًا محضًا، وقد رجَّح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "الاختيارات الفقهية" (ص ٩).

**تنبيه:** إذا أنقى بأقل من ثلاث، فاقتصر عليها؛ أجزأه أيضًا مع الإثم.

وانظر: "الاختيارات" (ص ٩).

(١) ضعيف. أخرجه الدارقطني (١/ ٥٦) وفي إسناده يعقوب بن حميد بن كاسب وسلمة بن رجاء وكلاهما ضعيف، ولكن الفقرة الأولى من الحديث يشهد لها ما تقدم من حديث سلمان، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم (٢٦٣) وآخر من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود (٨) وإسناده حسن.

٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup>.

٩٩- وَلِلْحَاكِمِ «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ». وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ <sup>(٢)</sup>.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

❁ استدل بحديث الباب على وجوب التنزه من البول، وقد جاء في «الصحيحين» <sup>(٣)</sup>

من حديث ابن عباس، أن النبي مرَّ بقبرين، فقال: «إنهما يعذبان»، وفي الحديث: «إن أحدهما كان لا يستتر من بوله»، وفي رواية: «لا يستنزه من بوله».

❁ واستدل الجمهور بهذا الحديث على وجوب الاستنجاء وإزالة الأذى من المخرجين.

❁ وذهب أبو حنيفة، وأصحابه، وهو رواية عن مالك إلى عدم وجوب الاستنجاء، وحكي عن ابن سيرين فيمن صلى بقوم، ولم يستنج، أنه قال: لا أعلم به بأساً، وهذا يحتمل

(١) ضعيف. أخرجه الدارقطني (١/١٢٨) وفي إسناده محمد بن الصباح السمان، قال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف وخبره منكرو. وقال الدارقطني عقب الحديث: الصواب مرسل.

(٢) صحيح بشواهده. أخرجه الحاكم (١/١٨٣)، والدارقطني أيضاً (١/١٢٨) من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به. وإسناده ظاهره أنه صحيح على شرط الشيخين، لكن قال أبو حاتم كما في «العلل» (١٠٨١): رفعه باطل. وقال الدارقطني في «العلل» (٨/١٥١٨): أسنده أبو عوانة عن الأعمش، وخالفه ابن فضيل فوقفه ويشبه أن يكون الموقوف أصح. وقد صحح المرفوع البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي (١/١٤٠) والدارقطني في «السنن» (١/١٢٨)، فالحق أعلم بالصواب.

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٢٦)، واختلف في وصله وإرساله، ورجح أبو حاتم المرسل، ورجح أبو زرعة الموصول، وإسناده صحيح.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني (١/١٢٨)، والحاكم (١/١٨٣-١٨٤)، وفي إسناده: أبو يحيى القتات، وهو ضعيف؛ فالحديث بهذه الطرق صحيح، وقد صححه العلامة الألباني

أن يكون فيمن لم يلزمه الاستنجاء، كمن لزمه الوضوء لنوم، أو خروج ريح، أو من ترك الاستنجاء ناسياً، فيكون موافقاً لقول الجماعة، ويحتمل أنه لم ير وجوب الاستنجاء، كقول أبي حنيفة.

واستدل الحنفية بحديث أبي هريرة: «ومن استجمر، فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا، فلا حرج»، وهذا الحديث ضعيفٌ كما تقدم، والجمهور على أن المقصود بقوله: «فلا حرج» الإيتار.

وقالت الحنفية: هي نجاسة يُكْتَفَى فيها بالمسح، فلم تجب إزالتها، كيسير الدم، وأُجِيب بأن هذا ترخيص من الشارع، فأوجب إنقاء الأذى، ويسّر في أثره.

قال ابن قدامة رحمته الله: وذلك لمشقة الغسل؛ لكثرة تكرره في محل الاستنجاء.

قال ابن قدامة رحمته الله: والقول بوجوب الاستنجاء في الجملة قول أكثر أهل العلم. وقال الصنعاني في «السبل»: ولا يخفى أن أحاديث الأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة. اهـ

وقول الجمهور هو الرّاجح بدون شك.



قال ابن القيم رحمه الله في "الزاد" (١/١٧٣): ولم يكن يصنع شيئاً مما يصنعه المبتلون بالوسواس، من نتر الذكر، والنحنحة، والقفز، ومسك الحبل، وطلوع الدرج، وحشو القطن في الإحليل، ونحو ذلك من بدع أهل الوسواس. اهـ

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: وكل هذا من الوسواس التي لا أصل لها، والدين - والله الحمد - يُسَرُّ. "الشرح الممتع" (١/٨٩).



١٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، [فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ»] <sup>(١)</sup> قَالُوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ. رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ <sup>(٢)</sup>، وَأَصْلُهُ فِي «أَبِي دَاوُدَ» وَ«التِّرْمِذِيِّ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الجمع بين الحجارة والماء، وإذا اقتصر على أحدهما فأيهما أفضل؟

قال ابن الصلح رحمته الله في «شرح العمدة» (١/ ٤٨٧): ومذهب جمهور السلف، والخلف، والذي أجمع عليه أئمة الفتوى من أهل الأمصار، أنَّ الأفضل أن يجمع بين الماء، والحجر، فيقدم الحجر أولاً، ثم يستعمل الماء، فتخف النجاسة، ويقل مباشرتها بيده، ويكون أبلغ في النظافة؛ فإن أراد الاختصار على أحدهما فالماء أفضل؛ لكونه يزيل عين النجاسة، وأثرها، والحجر يزيل العين دون الأثر، لكنه مغفوف عنه في حق نفسه، وتصح الصلاة معه كسائر

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) ضعيف جداً. أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٤٧) وفي إسناده عبدالله بن شبيب وهو وإ، ومحمد بن عبدالعزيز بن عمر الزهري وهو ضعيف.

(٣) صحيح بشواهده. لم أجده في «صحيح ابن خزيمة» من حديث أبي هريرة، وقد أخرجه أبو داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠٠) وفي إسناده يونس بن الحارث وهو ضعيف، وإبراهيم بن أبي ميمونة وهو مجهول. وله شاهد من حديث ابن عباس عند الطبراني (١١٠٦٥)، والحاكم (١٨٧/١) وفيه عن عنة ابن إسحاق، وشاهد آخر من حديث محمد بن عبدالله بن سلام أخرجه أحمد (٦/٦)، وابن أبي شيبة (١٥٣/١) وفي إسناده شهر بن حوشب الراجح ضعفه، وله شاهد صحيح عن الشعبي مرسلًا أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٣/١)، وله شاهد من حديث أبي أيوب وجابر وأنس مقرونين أخرجه ابن ماجه (٣٥٥) وفي إسناده عتبة بن أبي حكيم وهو ضعيف.

فالحديث بهذه الشواهد يرتقي إلى الصحة، وقد صححه العلامة الألباني في «الإرواء» (٤٥) «وتحقيق

الدين» (٣٤)، وفي هذه الأحاديث كما أن الله عز وجل استجابه من الماء فقط، وما

**قلت:** أما الجمع بين الماء، والحجارة، فلا يصح فيه دليل.

**قال الإمام الألباني رحمه الله:** والجمع بين الحجارة، والماء لا يصح عنه عليه السلام، وأخشى أن يكون القول بالجمع من الغلو في الدين؛ لأن هديه الاكتفاء بأحدهما، وخير الهدي هدي محمد عليه السلام، وشر الأمور محدثاتها. اه «تمام المنة» (ص ٦٥).

**وقال شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله:** في أحد دروسه: لم يثبت بالجمع بين الحجارة، والماء شيء. فسئل: هل يصل الجمع بين الحجارة والماء إلى حد البدعة؟ فقال: لا يصل، وخير الهدي هدي محمد عليه السلام، وإذا استجمر بالحجر أجزأه، وإن اكتفى بالماء، فهو أفضل، وأنقى. اه  
وأما إذا اقتصر على أحدهما؛ فالأفضل هو الماء؛ لأنه أطيب، وأطهر، وقد أثنى الله على أهل قباء بسبب تطهرهم بالماء، وقد نصَّ على هذا الشافعية، والحنابلة، وغيرهم.

**وقال الشوكاني رحمه الله:** في «السيل» (١/ ٤٢): فإن عدل عن الاستجمار إلى الاستنجاء بالماء، فهو أطيب، وأطهر. اه

وانظر: «المجموع» (٢/ ١٠٠)، و«المغني» (١/ ٢٠٨).

**قال ابن قدامة رحمه الله:** في «المغني» (١/ ٢٠٨): وإن اقتصر على الأحجار، أجزأه بلا خلاف بين أهل العلم؛ لما ذكرنا من الأخبار، ولأنه إجماع الصحابة. اه

## فصل في مسائل أخرى تُذكر في باب آداب قضاء الحاجة

مسألة [١]: التبول، أو التغوط في المياه الراكدة، أو الجارية.

تقدم نقل كلام أهل العلم، وحكم المسألة في باب المياه.

مسألة [٢]: التبول في الجحر.

جاء في "مسند أحمد" (٨٢ / ٥)، و"سنن أبي داود" (٢٩)، و"وسنن النسائي" (٣٣ / ١)، من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجَحْرِ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ، وَقَدْ نَفَى سَمَاعُهُ مِنْهُ أَحْمَدُ، وَلَكِنْ أَثْبَتَهُ أَبُو زُرْعَةَ كَمَا فِي "جَامِعِ التَّحْصِيلِ"، وَالْمُثَبَّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

وهذا الحديث يدل على النهي عن التبول في الجحر، وقد حمله الشافعية، والحنابلة، وغيرهم على كراهة التنزيه كما في "المجموع" (٨٥ - ٨٦)، و"المغني" (٢٢٥ / ١)، لكن قال الشوكاني رحمته الله في "السييل الجرار" (٦٦ / ١): والنهي حقيقة للتحريم. اهـ.

مسألة [٣]: حكم البول قائماً.

جاء عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالَ قَائِماً. وجاء عن عائشة رضي الله عنها أنها: قَالَ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالَ قَائِماً فَقَدْ كَذَبَ، مَا بِالَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِماً مِنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ. أخرجه الترمذي برقم (١٢) بإسناد صحيح.

فتبين من هذين الحديثين أَنَّ النبي ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَبُولُ وَهُوَ جَالِسٌ؛ وَلِذَلِكَ أَنْكَرَتْ عَائِشَةُ، وَكَذَّبَتْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِالَ قَائِماً. وهذا حسب علمها، وقد أثبتته حذيفة، فيدل على جوازه أيضاً، وإن كان الأكثر هو الجلوس.

وقد صحَّ عن ابن مسعود أنه قال: من الجفاء أن تبول وأنت قائمٌ. وكان سعد بن إبراهيم

لا يجوز شهادة من بال قائماً، وهؤلاء محجوجون بحديث حذيفة رضي الله عنه، ولذلك قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (١/ ٣٣٣-) : ثبت عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم بالوا قياماً، ومن ثبت ذلك عنه: عمر بن الخطاب، وروى ذلك عن علي، وثبت ذلك عن زيد بن ثابت، وابن عمر، وسهل بن سعد، وروى ذلك عن أنس، وأبي هريرة، وفعل ذلك محمد بن الحسن، وعروة بن الزبير.

**قلت:** وهذه الآثار عن الصحابة كلها صحيحة عنهم؛ إلا أثر أنس، وأبي هريرة.

**قال ابن المنذر رحمته الله:** يبول جالساً أحب إليّ للثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بال جالساً، ولأن أهل العلم لا يختلفون فيه، ولا أنهى عن البول قائماً؛ لثبوت حديث حذيفة. اهـ.  
وانظر: "المجموع" (٢/ ٨٤-)، و"المغني" (١/ ٢٢٣-٢٢٤).

**قلت:** ولكن لا ينبغي له أن يبول في موضع صلب؛ حتى لا يتطاير عليه البول كما ذكر ذلك مالك بن أنس رحمته الله كما في "الأوسط" (١/ ٣٣٦)، وكذلك لا يبول قائماً مع وجود ريح ترد عليه البول كما ذكر ذلك العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

#### مسألة [٤]: ارتياد موضع للبول.

جاء عند أحمد (٤/ ٣٩٦)، وأبي داود (٣)، وغيرهما من حديث أبي موسى رضي الله عنه، قال: مال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دمث، إلى جنب حائط، فبال، وقال: «إذا بال أحدكم، فليرتد لبوله»، ولكن في إسناده رجلٌ مبهمٌ، فهو حديث ضعيفٌ.

**قال الشوكاني رحمته الله:** قوله: «فليرتد»، أي: يطلب محلاً ليناً سهلاً، والحديث يدل على أنه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعمد إلى مكانٍ لينٍ لا صلابة فيه؛ ليأمن من رشاش البول، ونحوه، وهو وإن كان ضعيفاً، فأحاديث الأمر بالتنزه عن البول تفيد ذلك. اهـ.

**وقال النووي رحمته الله في "المجموع" (٢/ ٨٤):** هذا الأدب متفقٌ على استحبابه. اهـ.

وكذلك يستحب له أن لا يبول مقابلاً للريح، حتى لا تَرُدَّ عليه رشاش البول.

انظر: "المجموع" (٩٣/٢).

### مسألة [٥]: البول في المستحم.

جاء في "مسند أحمد" (٥/٥٦)، و"سنن أبي داود" (٢٧)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في مستحمه؛ فإن عامة الوسواس منه»، وصححه العلامة الوادعي رحمته الله في "الصحيح المسند".

وجاء النهي عن ذلك أيضًا من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، أخرجه أحمد (١١٠/٤)، وهو في "الصحيح المسند" أيضًا.

قال الترمذي رحمته الله في "سننه" (٣٣/١) رقم (٢١): وقد كره قومٌ من أهل العلم البول في المغتسل، وقالوا: عامة الوسواس منه، ورخص فيه بعض أهل العلم، منهم: ابن سيرين، وقال ابن المبارك: قد وسع في البول في المغتسل، إذا جري فيه.

**قلت:** ومن ذهب إلى الكراهة مطلقًا، وإن كان يجري: إسحاق بن راهويه، وقال بقول ابن المبارك الثوري، وعطاء، وابن المنذر - أعني جوازه فيما إذا كان له منفذ يجري منه - وكراهته فيما إذا كان مستقرًا لا يجري.

انظر: "الأوسط" (٣٣٢/١)، وهذا القول هو المعتمد، والله أعلم.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١٠٣/١): أما المستحم الذي يستحم الناس فيه، فلا يجوز التغوط فيه؛ لأنه لا يذهب، أما البول فجائز؛ لأنه يذهب، مع أن الأولى عدمه، لكن قد يحتاج الإنسان إلى البول، كما لو كانت باقي الحمامات مشغولة.

## بَابُ الْاِغْتِسَالِ وَحُكْمِ الْجُنُبِ

١٠٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» <sup>(١)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْلُهُ فِي «الْبُخَارِيِّ» <sup>(٢)</sup>.

صفات المني:

قال النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١٤١ / ٢): مَنِي الرجل في حال صحته أبيض، ثخين، يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة، ويخرج بشهوة، ويتلذذ بخروجه، ثم إذا خرج يعقبه فتور، ورائحته كرائحة طلع النخل، قريبة من رائحة العجين، وإذا يبس كانت رائحته كرائحة البيض هذه صفاته، وقد يفقد بعضها مع أنه مني موجب للغسل.

ثم قال رحمته الله: وأما مني المرأة، فأصفر رقيق، قال إمام الحرمين، والغزالي: ولا خاصية له؛ إلا التلذذ، وفتور شهوتها عقيب خروجه، ولا يُعرف إلا بذلك. اهـ

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: خروج المني يوجب الغسل.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٦٦ / ١): فخرج المني الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل والمرأة في يقظة، أو في نوم، وهو قول عامة الفقهاء، قاله الترمذي، ولا نعلم فيه خلافاً. وانظر: «المجموع» (١٣٩ / ٢).

مسألة [٢]: خروج المني لمرضٍ، أو إبرة.

الإبرة: برد الجوف.

ذهب أحمد، ومالك، وأبو حنيفة إلى أنه لا غسل عليه، واستدلوا بحديث علي: «إذا



(١) معناه الاغتسال من الماء، فالأصل من الماء الغسل، وهو الغسل بالماء، وهو الماء الذي لا يشترط فيه الطهارة.

فصخت الماء، فاغتسل» أخرجه أبو داود (٢٠٦)، وهو حديث ضعيف، والفضخ: هو شدة الخروج.

قال ابن قدامة رحمته الله: ويجوز أن يمنع كونه منياً؛ لأن النبي صلوات الله عليه وآله وصف المنى بصفة غير موجودة في هذا. اهـ.

وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم الشيخ ابن عثيمين، والعلامة ابن باز رحمة الله عليهم أجمعين.

❁ وذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى وجوب الغسل إذا تيقن أنه منى، ورجح هذا القول ابن حزم في "المحلّى"، وهو الصحيح؛ لعموم قوله صلوات الله عليه وآله: «الماء من الماء». انظر: «المجموع» (١٣٩/٢)، «المغني» (٢٦٦/١)، «المحلّى» (١٧٣)، «مجموع الفتاوى» (٢٩٦/٢١)، «فتاوى اللجنة» (٣٠٩/٥).


فائدة: قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١٣٩/٢): وحكى صاحب «البيان» عن النخعي أنه قال: لا يجب على المرأة الغسل بخروج المنى. ولا أظن هذا يصح عنه؛ فإنَّ صحَّ عنه؛ فهو محجوج بحديث أم سلمة، وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري إجماع المسلمين على وجوب الغسل بانزال المنى من الرجل والمرأة، والله أعلم. اهـ.


**مسألة [٣]: إذا أحس بانتقال المنى، فأمسك ذكره.**

إذا أمسك ذكره، فلم يخرج منه بالحال، ولا علم خروجه بعد ذلك، فلا غسل عليه عند جمهور العلماء، وهو رواية عن أحمد، وذهب أحمد في المشهور عنه إلى أنه يجب الغسل، قال: ولا يتصور رجوع المنى.

والرَّاجح هو القول الأول؛ لقوله صلوات الله عليه وآله: «الماء من الماء»، ولأنَّ العلماء مجمعون على أن من أحس بالحدث، كالقرقرة، والريح، ثم لم يخرج منه شيء، لا وضوء عليه، فكذلك ههنا، وقد رجَّح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم الشيخ ابن عثيمين.

مسألة [٤]: إذا اغتسل بعد خروج المني، وبعد اغتساله خرج مني آخر؟

ذهب الشافعي، والليث، وأحمد في رواية، وابن حزم إلى أن عليه غسلًا آخر؛ لقوله  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: «الماء من الماء».

وذهب مالك، والثوري، وإسحاق، وهو المشهور عن أحمد إلى أنه لا غسل عليه،  ويكفيه الوضوء.

وحكى ابن المنذر هذا القول عن (علي بن أبي طالب، وابن عباس<sup>(١)</sup>)، وعطاء، والزهري، وغيرهم.

وذهب أبو حنيفة في رواية - وروي عن أحمد - إلى أنه إن كان لم يبل بعد الغسل، ثم خرج المني، فلا غسل عليه؛ لأنه بقية المني الذي اغتسل منه، وإلا فيجب الغسل، وروي عن أبي حنيفة عكس هذا.

قال الخليل رحمته الله: تواترت الروايات عن أبي عبد الله - يعني أحمد - أنه ليس عليه إلا الوضوء، بال، أو لم يبل، فعلى هذا استقر قوله.

قلت: وهو الصحيح؛ لأن خروج المني بعد الاغتسال بدون عمل شيء من مسببات خروج المني يدل على أنه بقية المني الأول الذي اغتسل منه، وإنما تأخر خروجه لانتشار ذكره، فلما اغتسل، وتقلص ذكره، خرج، والله أعلم، وهذا اختيار العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين رحمتهما الله عليهما.

وانظر: «المجموع» (٢/١٣٩)، «المغني» (١/٢٦٨)، «المحلى» (١٧٦)، «مجموع فتاوى ابن باز» (١٠/١٨٨)، «فتاوى العثيمين» (١١/٢٢١).

(١) الأثران أخرجهما ابن أبي شيبة (١/١٣٩)، وابن المنذر (٢/١١٢).

وأثر علي بن أبي طالب رحمته الله ضعيف جدًا؛ لأن في إسناده: الحارث الأعور، وقد كُذِّب، وأثر ابن عباس رحمتهما الله إسناده



مسألة [٥]: إذا اغتسلت المرأة، ثم خرج ماء الرجل منها؟

✽ جاء عن الحسن البصري أنه قال: تغتسل؛ لأنه مني خارج منها، فأشبهه ماءها.

✽ وذهب قتادة، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق إلى أنه لا غسل عليها، وعليها الوضوء.

✽ وذهب ابن حزم إلى أنه لا وضوء عليها ولا غسل.

والراجح أنه لا غسل عليها. انظر: "المغني" (١/ ٢٧١)، "المحلّ" (١٧٤).

مسألة [٦]: إذا أتى الرجل امرأته في طرف فرجها، ولم يولج شيئاً من ذكره،

فدبّ ماؤه إلى فرجها، فهل عليها الغسل؟

✽ ذهب الزهري، وعطاء، وقتادة إلى أنّ عليها الغسل.

✽ وذهب أحمد، وابن حزم إلى أنه لا غسل عليها إلا إذا أُمْنَتْ، وهو الصحيح، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/ ٢٧١)، "المحلّ" (١٧٥).

١٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَزَادَ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يجب الغسل بالجماع بدون إنزال؟

دَلَّ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور على وجوب الغسل من ذلك، وجاءت رواية عند أبي داود (٢١٦): «وَأَلْزَقَ الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، وإسناده صحيح.

وأخرج مسلم (٣٤٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، وأخرج مسلم (٣٥٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: الرَّجُلُ يَجَامِعُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يَكْسِلُ، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ، أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ».

فَدَلَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى أَنَّ تَغْيِيبَ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ، وَسَوَاءٌ كَانَا مَخْتَنَيْنِ، أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ أَصَابَ مَوْضِعَ الْخِتَانِ مِنْهُ مَوْضِعَ خِتَانِهَا، أَوْ لَمْ يَصِبْهُ، وَلَوْ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ؛ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، نَقْلَهُ النَّوَوِيُّ، وَابْنُ قِدَامَةَ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى وَجوبِ الْغُسْلِ بِمَجْرَدِ إِيْلَاجِ الذَّكَرِ فِي الْفَرْجِ كَافَّةُ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَخَالَفْ إِلَّا دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَأَمَّا عَنِ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَقَطْ، جَاءَ

(١) قيل: المراد بـ«شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ» رجلاها وشفرها. وقيل: يداها ورجلاها. وقيل: ساقاها وفخذاها. وقيل: فخذاها وإسكتاها. وقيل: فخذاها وشفرها. والإسكتان هما: ناحيتا الفرج. والشفران: طرفا الناحيتين. «الفتح» (٢٩١).

ذلك في "البخاري" (٢٩٢)، عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب رضي الله عنهم.

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن عثمان، وأبي بن كعب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ، ويصلي»، واللفظ لأبي بن كعب.

**قلت:** ويؤيد هذه الأحاديث حديث أبي سعيد المتقدم: «الماء من الماء»، لكن قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٣٧/٢): والجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها أنها منسوخة، هكذا قاله الجمهور، وثبت عن ابن عباس رضي الله عنه جواب آخر، وهو: أن معنى «الماء من الماء»، أي: لا يجب الغسل بالرؤية في النوم إلا أن ينزل، وأما الآثار التي عن الصحابة رضي الله عنهم، فقالوها قبل أن يبلغهم النسخ، ودليل النسخ أنهم اختلفوا في ذلك، فأرسلوا إلى عائشة رضي الله عنها، فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، وجهدتها وجب الغسل»، فرجع إلى قولها من خالف، وعن سهل بن سعد الساعدي قال: حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يفتون: «إنما الماء من الماء»، كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد، وفي رواية: ثم أمرنا، حديث صحيح رواه الدارمي، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، وغيرهم بأسانيد صحيحة <sup>(٢)</sup>، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وعن محمود بن لبيد قال: سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله، ثم يكسل ولا ينزل؟ قال: يغتسل. فقلت: إن أبيت كان لا يرى الغسل. فقال زيد: إن أبيت نزع عن ذلك قبل أن يموت. رواه مالك في "الموطأ" (٤٧/١) بإسناد حسن، قوله: (نزع)، أي: رجع، ومقصودي بذكر هذه الأدلة بيان أحاديث المسألة، والجمع بينها، وإلا فالمسألة اليوم مجمعة عليها، ومخالفة داود لا تقدر في الإجماع عند الجمهور. انتهى كلام النووي رحمته الله.

(١) أخرجهما البخاري برقم (٢٩٢) (٢٩٣)، ومسلم برقم (٣٤٦) (٣٤٧).

(٢) أخرجهما البخاري برقم (٢٩٢) (٢٩٣)، ومسلم برقم (٣٤٦) (٣٤٧).

وقوله: (إن مخالفة داود لا تقدر في الإجماع)، غير صحيح، وقد تقدم تَعَقُّبُ الشوكاني له في مسألة وجوب السواك، فراجعه. وانظر: "المجموع" (٢/١٣٦-١٣٧)، "المغني" (١/٢٧١).

**مسألة [٢]: هل يجب الغسل إذا جامع في الدبر، أو الميتة، أو البهيمة، ولم ينزل؟**

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الإيلاج في فرج المرأة، ودبرها، ودبر الرجل، ودبر البهيمة، وفرجها، وكذلك فرج المرأة الميتة يوجب الغسل.

❁ ومنع أبو حنيفة الغسل بإيلاجه في البهيمة، والميتة، بأنه لا يقصد به اللذة، فلم يجب كإيلاج أصبعه.

**والجواب عن قوله من وجهين:**

الأول: أنه منتقض بوطء العجوز الشهواء، المتناهية في القبح، العمياء، الجذماء، البرصاء، المقطعة الأطراف؛ فإنه يوجب الغسل بالاتفاق، مع أنه لا يقصد به لذة في العادة.

الثاني: أن الأصبع ليست آلة للجماع، بخلاف الذكر.

ومنع ابن حزم الغسل من الدبر، والبهيمة، واختار شيخ الإسلام الغسل من الوطء في الدبر.

وانظر: "المغني" (١/٢٧٣)، "المجموع" (٢/١٣٦-١٣٧)، "المحلّى" (١٨٧)، "مجموع الفتاوى" (٢١١/٢٤٣-٢٤٤).

**مسألة [٣]: هل يجب على الصبي، أو الصبية إذا أولج، أو أولج فيه الغسل؟**

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٢/١٣٢): وأما الصبي إذا أولج في امرأة، أو دبر رجل، أو أولج رجل في دبره؛ فيجب الغسل على المرأة والرجل، وكذا إذا استدخلت امرأة ذكر صبي؛ فعليها الغسل، ويصير الصبي في كل هذه الصور جُنُبًا، وكذا الصبية إذا أولج فيها

جنباً لا تصح صلاته ما لم يغتسل، كما إذا بال لا تصح صلاته حتى يتوضأ، ولا يقال: يجب عليه الغسل، كما لا يقال: يجب عليه الوضوء، بل يقال: صار مُحَدِّثًا، ويجب على الولي أن يأمره بالغسل إن كان مميزًا، كما يأمره بالوضوء؛ فإن لم يغتسل حتى بلغ لزمه الغسل، كما إذا بال، ثم بلغ يلزمه الوضوء، وإن اغتسل وهو مميز صح غسله، فإذا بلغ لا تلزمه إعادته كما لو توضأ، ثم بلغ يصلي بذلك الوضوء. انتهى.

وقد جاء عن أحمد بن حنبل أنه قال: يجب الغسل.

لكن قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٢٧٤): وليس معنى وجوب الغسل في الصغير التأثيم بتركه، بل معناه أنه شرطٌ لصحة الصلاة، والطواف، وإنما يَأْثِمُ البالغ بتأخيره في موضع يتأخر الواجب بتركه، ولذلك لو أخره في غير وقت الصلاة لم يَأْثِم، والصبي لا صلاة عليه، فلم يَأْثِم بالتأخير، وبقي في حقه شرطًا كما في حق الكبير، وإذا بلغ كان حكم الحدث في حقه باقياً كالحدث الأصغر، ينقض الطهارة في حق الصغير والكبير، والله أعلم. انتهى بتصرفٍ يسير.

**تنبيه:** يجب الغسل على من أَوْلَجَ، أو أَوْلَجَ فيه، ولو كان ناسياً، أو مُكْرَهًا، أو نائماً، أو مجنوناً. «المغني» (١/ ٢٧٣)، «المجموع» (٢/ ١٣٢).

**مسألة [٤]:** إذا لفَّ على ذَكَرِهِ خِرْقَةً، أو كيساً، ثم جامع؟

فيه ثلاثة أقوال، وهي ثلاثة أوجه عند الشافعية:

**الأول:** وجوب الغسل عليهما؛ لأنَّ الأحكام متعلقة بالإيلاج، وقد حصل، ويشمله قوله

«ثم جهدها، فقد وجب الغسل»، وصححه النووي.

**الثاني:** لا يجب الغسل، ولا الوضوء؛ لأنه أَوْلَجَ في خرقه، ولم يلمس بشرة.

**الثالث:** إن كانت الخرقه غليظة، تمنع اللذة، لم يجب، وإن كانت رقيقة لا تمنعها، وجب.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: وهذا أقرب، والأحوط أن يغتسل. اهـ

انظر: «المجموع» (١٣٦/٢)، «الشرح الممتع» (٢٨٣/١).

قال أبو عبدالله وفقه الله: القول الأول أقرب، والله أعلم.

فائدة: قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (١٣٣/٢): وجميع الأحكام المتعلقة بالجماع يشترط فيها تغيب الحشفة بكمالها في الفرج، ولا يشترط زيادة على الحشفة، ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الأحكام، وهذا كله متفق عليه في جميع الطرق إلا وجهًا شاذًّا - يعني عند الشافعية - ويكفي في بطلانه قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى الختانان وجب الغسل»، أما إذا قطع الذكر؛ فإن كان الباقي دون قدر الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام باتفاق الأصحاب؛ وإن كان قدرها فقط تعلقت الأحكام بتغييه كله دون بعضه، وإن كان أكثر من قدر الحشفة، فوجهان مشهوران - يعني عند الشافعية - ورجَّح الأكثرون تعلق الحكم بقدر الحشفة. انتهى بتصرف يسير، وانظر: «المغني» (٢٧٣/١).

١٠٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ - قَالَ: «تَغْتَسِلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْءُ؟».

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حالات رؤية الماء بعد النوم.

له ثلاث حالات:

الأولى: أن يحتلم، ثم يصبح ويرى الماء على ثوبه، فيجب عليه الغسل.

الثانية: أن يحتلم، ثم يصبح ولا يرى شيئاً، فليس عليه غسل.

الثالثة: أن لا يذكر أنه رأى شيئاً، ثم يصبح ويرى الماء على ثوبه، فعليه الغسل.

وهذه الثلاث الحالات تُجْمَعُ عليها، ودليلها حديث الباب، وقد جاء بنحوه من حديث

أم سلمة في «الصحيحين»، وفيه: «نعم إذا رأت الماء». انظر: «المغني» (١/٢٦٩)، «المجموع» (٢/١٤٢).

مسألة [٢]: إذا انتبه من النوم، فرأى بللاً، ولا يعلم هل هو مني، أو غيره؟

❁ من كان هذا حاله، فعليه أن ينظر، ويتحرى بالشَّم، وغيره؛ فإن غلب على ظنه أنه

مني، وجبَ عليه الغسل، وإن غلب على ظنه أنه مذي، فلا غسل عليه، وإن لم يظهر له، ولم

يترجَّح له شيء، بل بقي على شكِّه، فقال مجاهد، وقتادة: لا غسل عليه. وهو قول الحكم،

وحمد، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي يوسف، وأحمد في رواية، كما في «الفتح» لابن

رجب (٢٨٢)، وقد أشار ابن المنذر في «الأوسط» (٢/٨٦) إلى ترجيح هذا القول.

وقال (ابن قدامة) رحمه الله في «المغني» (١/٢٧٠): ولأنَّ اليقين بقاء الطهارة، فلا يزول

بالشك، والأولى الاغتسال لإزالة الشك.

✽ وذهب بعضهم إلى وجوب الغسل عليه، وهو قول عطاء، والشعبي، والنخعي، وسفيان، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية، واختار ابن رجب كما في "الفتح" (٢٨٢)؛ لأن ذمته قد اشتغلت بالطهارة فلم تبرأ بدون الوضوء، والغسل.

ويجاب عنه: بأنه اشتغلت بالطهارة عن الحدث الأصغر بيقين، وأما الحدث الأكبر فهو مشكوك فيه، والأصل عدمه، والله أعلم.

وقد رجَّح عدم وجوب الغسل الشيخ محمد بن إبراهيم في "فتاواه" (٧٩ / ٢)، والشيخ ابن باز كما في "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٩١ / ٥)، والشيخ ابن عثيمين في "الشرح الممتع" (٢٨٠ / ١)، رحمة الله عليهم أجمعين.

### مسألة [٣]: إذا رأى المني في ثوبه، أو فراشه؟

قال ابن قدامة رحمه الله (٢٧٠ / ١): فإن رأى في ثوبه منياً، وكان مما لا ينام فيه غيره، فعليه الغسل؛ لأنه لا يحتمل أن يكون إلا منه، ويعيد الصلاة من أحدث نومة نامها فيه، إلا أن يرى أماراً تدل على أنه قبلها، فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها.

ثم قال: فأما إن وجد الرجل منياً في ثوب ينام فيه هو وغيره ممن يحتلم؛ فلا غسل على واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما بالنظر إليه مفرداً يحتمل أن لا يكون منه، فوجوب الغسل عليه مشكوك فيه، وليس لأحدهما أن يأتى بصاحبه؛ لأن أحدهما جنبٌ يقيناً، فلا تصح صلاتهما. انتهى بتصرف. وانظر: "المجموع" (١٤٢ / ٢).

فائدة: المذي، والودي لا يوجبان الغسل بالإجماع. "المجموع" (١٤٤ / ٢).



١٠٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

١٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بِنِ أَثَالٍ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ <sup>(٢)</sup>، وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم غسل الكافر إذا أسلم.

❁ في المسألة ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** وجوب الغسل مطلقاً، سواء كان أصلياً، أو مرتداً، سواء كان جنبا، أو لا، وهو قول مالك، وأحمد، وأبي ثور، وابن المنذر، والخطابي، واستدلوا بحديث الباب، وبحديث قيس بن عاصم عند أبي داود (٣٥٥)، والنسائي (١٠٩/١): أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر، وقد صححه شيخنا رحمته الله في "الجامع الصحيح"، ورجَّح هذا

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٤٨)، وابن خزيمة (٢٥٦) واللفظ لأبي داود.

ولفظ ابن خزيمة من قوله ﷺ لا من فعله. وفي إسناد الحديث مصعب بن شيبة وهو ضعيف. وضعف أبو داود حديثه هذا، وعده الذهبي في "الميزان" (٤/١٢٠) من مناكيره، وقال أبو زرعة: لا يصح هذا. انظر: "النكت الظرف على تحفة الأشراف" (٤٣٩/١١).

(٢) صحيح. أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٦/٩-١٠) وإسناده صحيح، وفيه «فأمره أن يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين».

(٣) أصله في "البخاري" (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤).

وفيه: فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله. ففيه أن الشهادتين بعد الغسل.

القول، فبوب على الحديث: [باب الكافر إذا أسلم يغتسل]، وقد رجَّح هذا القول الشوكاني في "نيل الأوطار"، و"السيل الجرار"، ورجحه العلامة ابن عثيمين.

**القول الثالث:** استحباب الغسل؛ إلا إذا كان جُنُبًا، فيجب، وهو قول الشافعي رحمته الله، ورواية عن أحمد، رجَّحها بعض الحنابلة، منهم صاحب "الإنصاف"، واستدلوا على الاستحباب بالحديثين المتقدمين، وقالوا: الأمر فيها للاستحباب؛ لأنَّ كثيرًا من الصحابة أسلموا ولم يأمرهم النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم بالغسل.

وأما غسل الجنابة، وما شابهه، فيجب؛ لأنَّ الإسلام لا يرفع الحدث، وكما أنه يلزمه لرفع الحدث الأصغر الوضوء بلا خلاف، فكذلك يلزمه لرفع الحدث الأكبر الغسل.

**القول الثالث:** استحباب الغسل مطلقًا، وهو قول أبي حنيفة؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأفقال: ٣٨]، وقوله صلَّى الله عليه وآله وسلم: «الإسلام يهدم ما كان قبله»، أخرجه مسلم (١٢١) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول؛ للأدلة المتقدمة، ولأنَّ الكافر لا يسلم غالبًا من جنابة تلحقه، وهو لا يغتسل، ولا يرتفع حدثه إذا اغتسل؛ لأنه ليس من أهل العبادات، والعبادة تحتاج إلى نية، ولا تصح من الكافر؛ فأقيمت مظنة ذلك مقام حقيقته، كما أقيم النوم مقام الحدث، والتقاء الحتانين مقام الإنزال.

وأما قول الشافعية: (أسلم جمع كبير، ولم يأمرهم النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم بالغسل)، فالجواب أنه لم يأمرهم جميعًا بالغسل؛ لأنه أصبح أمرًا مشهورًا عندهم، أن من أسلم وجب عليه الغسل، وأمر بعض الأمة أمرًا لجميعها.

**قال الشوكاني رحمته الله في "السيل" (١/١٢٣)** بعد أن ذكر الحديثين المتقدمين: والظاهر الوجوب، ولا وجه لما تمسك به من قال بعدم الوجوب من أنه لو كان واجبًا لأمر به النبي

الإسلام ذهب، فاغتسل، كما في "الصحيحين"، والحكم يثبت على الكل بأمر البعض، ومن لم يعلم الأمر بذلك لكل من أسلم لا يكون عدم علمه حجة له. انتهى.

**قلت:** واستدلال الشافعية على عدم الوجوب؛ لكون النبي ﷺ لم يأمر كثيرًا ممن أسلموا بالاغتسال ينقض قولهم في وجوبه على الجنب؛ لأن كثيرًا ممن أسلموا كانوا بالغين، متزوجين، ولم يأمرهم بالغسل؛ فإن قالوا: كان الاغتسال من الجنابة معلومًا لديهم. قيل لهم: وكان أيضًا الاغتسال للإسلام معلومًا لديهم، والله أعلم.

وأما استدلال أبي حنيفة بالآية، والحديث، فقد قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١٥٢/٢-١٥٣): وأما الآية الكريمة، والحديث، فالمراد بهما غفران الذنوب، فقد أجمعوا على أن الذمي لو كان عليه دين، أو قصاص، لا يسقط بإسلامه. اهـ

وانظر: "المغني" (٢٧٥-٢٧٦)، "المجموع" (١٥٣/٢)، "تيل الأوطار" (٣٤٥/١)، "السيل الجرار" (١٢٣/١)، "توضيح الأحكام" (٣٨٠-٣٨١)، "الشرح الممتع" (٢٨٤-٢٨٥).

**تنبيه:** في حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم في الباب ذكر الاغتسال من الحجامة، والحديث ضعيف؛ فلا يعول عليه، وعليه فلا يشرع الغسل من الحجامة، وما يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: الغسل من الحجامة سنة، وإن تطهرت أجزأك. فلم نقف له على إسناد.

وأما الغسل من غسل الميت فقد تقدم الكلام عليه في [باب نواقض الوضوء] عند حديث رقم (٧٢).

١٠٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ. <sup>(١)</sup>

١٠٩ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم غسل الجمعة.

✽ في المسألة قولان مشهوران:

الأول: الوجوب، وهو قول أبي هريرة، وأبي سعيد، وعمر بن الخطاب، وعمار، حكاه عنهم ابن المنذر في "الأوسط" (٤٠/٤ - ٤١)، وهو ثابت عنهم غير عمار، وهو قول الظاهرية، ورواية عن أحمد، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري، ومالك بن أنس، ورجحه ابن حزم في "المحلى"، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي، وغيرهما.

واستدل هؤلاء بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي في الباب، وبحديث عبدالله بن

(١) أخرجه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٨٤٦)، وأحمد (٦٠/٣)، وأبو داود (٣٤١)، والنسائي (٩٢/٣)، وابن ماجه (١٠٨٩) ولم يخرج الترمذي فتنبه، وإنما أشار إليه عقب الحديث (٤٩٢).

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (١٥/٥)، وأبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (٩٤/٣) من طريق الحسن عن سمرة بن جندب وقد اختلف في سماع الحسن من سمرة والراجح أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وبقية الأحاديث من صحيفة وجدها عند أولاد سمرة، والذي يظهر أن ذلك لا يفيد الصحة؛ لعدم معرفتنا لصحة ذلك الكتاب، وسمرة له ولدان: سليمان وسعد وكلاهما مجهول.

وللحديث شواهد من حديث أنس وجابر وأبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس، وكلها شديدة الضعف لا تصلح لتقوية الحديث. انظرها في "نصب الراية" (٨٨-٩٣).

تنبيه: ابن ماجه لم يخرج هذا الحديث عن سمرة، وإنما أخرجه في "سننه" (١٠٩١) من حديث أنس، وفي إسناده يزيد القاشي وهو متروك، وإسحاق بن مسلم المكي وهو شديد الضعف، وقد تبع

عمر رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: «من أتى منكم الجمعة، فليغتسل»، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ كُلَّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»، متفق عليه <sup>(٢)</sup>، وبحديث حفصة رضي الله عنها: «على كل محتلم رواح الجمعة، وعلى كل من راح الجمعة الغسل»، رواه أبو داود (٣٤٢)، وهو في "الصحيح المسند".

**التلخيص:** الاستحباب، وهو قول جمهور أهل العلم، وقال به من الصحابة: ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما، كما في "الأوسط" لابن المنذر (٤١/٤) وهو ثابت عنهما.

واستدل الجمهور بحديث سمرة الذي الباب، وبحديث أبي هريرة في "صحيح مسلم" (٨٥٧) (٢٦): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، وَاسْتَمَعَ، وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا، فَقَدْ لَغَا».

واستدلوا بحديث ابن عمر، وأبي هريرة في قصة عمر مع عثمان حين دخل عثمان يوم الجمعة، وعمر يخطب، فأنكر عليه عمر تأخره، فقال عثمان: يا أمير المؤمنين، ما زدت على أن توضحأت، بعد أن سمعت النداء، ثم أقبلت. فقال عمر: والوضوء أيضاً، وقد كان رسول الله ﷺ يأمر بالغسل. وفي رواية أبي هريرة: وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «من جاء منكم الجمعة، فليغتسل».

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في "الصحيحين" <sup>(٣)</sup>، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "مسلم" <sup>(٤)</sup>، واستدلوا على الاستحباب بحديث عائشة في "صحيح مسلم" (٨٤٧)، قالت: كان الناس يتأبون الجمعة من العوالي، ويصيبهم الغبار، فتخرج منهم الريح، فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم، وهو عندي، فقال رسول الله ﷺ: «لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا»، وفي رواية: «لو

(١) أخرجه البخاري برقم (٨٩٤)، ومسلم برقم (٨٤٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٨٩٧)، ومسلم برقم (٨٤٩).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٨٧٨)، ومسلم برقم (٨٤٤) (٣).

أغتسلتم يوم الجمعة»، قالوا: فإذا زالت العلة، زال الوجوب.

ورجح القول بالاستحباب العلامة ابن باز رحمته الله كما في «فتاواه» (١٠ / ١٧١ - ١٧٣).

والرَّاجح - والله أعلم - هو القول بالوجوب.

وأما الردُّ على أدلة الجمهور، فكما يلي:

أما حديث سمرة؛ فالرَّاجح ضعفه، وأما حديث أبي هريرة في «مسلم»: «من توضأ يوم الجمعة...»، فقد قال الحافظ رحمته الله في «الفتح»: يحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب، فاحتاج إلى إعادة الوضوء. اهـ

وعندي جواب آخر وهو: أن المراد بإحسان الوضوء، أي: الوضوء الذي مع الغسل؛ لأنَّ مسلماً قد أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٨٥٧) (٢٦) من طريق أخرى بلفظ: «من اغتسل يوم الجمعة، ثم أتى....»، الحديث، وكلا الإسنادين من طريق أبي صالح، وأخرجه ابن خزيمة (١٨٠٣) بإسناد صحيح من طريق المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه بذكر الغسل لا الوضوء؛ فإنَّ صحَّ هذا التوجيه، وإلا فرواية: «من اغتسل» أولى؛ لموافقتها لبقية الأحاديث في المعنى، ولموافقتها حديث سلمان في «البخاري» (٨٨٣) باللفظ، والمعنى، والله أعلم.

وأما استدلالهم بقصة عمر، وعثمان رضي الله عنهما، فقد قال الشوكاني رحمته الله في «النيل»: فما أراه إلا حجة على القائل بالاستحباب، لا له؛ لأنَّ إنكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل من أعظم الأدلة القاضية بأنَّ الوجوب كان معلوماً عند الصحابة، ولو كان الأمر عندهم على عدم الوجوب؛ لما عوِّل ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره، فأبي تقرير من عمر، ومن حضر بعد هذا، ولعلَّ النووي، ومن معه ظنُّوا أنه لو كان الاغتسال واجباً؛ لنزل عمر من منبره، وأخذ بيد ذلك الصحابي، وذهب به إلى المغتسل، أو لقال: لا تقف في هذا الجمع، واذهب فاغتسل، فإنَّا سننتظرك. أو ما أشبه ذلك، ومثل هذا لا يجب على

واجباً هو ما فعله عمر في هذه الواقعة، على أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل أول النهار؛ لما ثبت في "صحيح مسلم" <sup>(١)</sup> عن حمران مولى عثمان، أن عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء، وإنما لم يعتذر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر؛ لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة، وقد حكى ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه أن قصة عمر، وعثمان تدل على وجوب الغسل، لا على عدم وجوبه، من جهة ترك عمر الخطبة، واشتغاله بمعاقبة عثمان، وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، ولو كان الترك مباحاً؛ لما فعل ذلك عمر.

وأما استدلالهم بحديث عائشة، فلا يُسَلَّمُ لهم بأنها إذا زالت العلة زال الوجوب، كما حصل في السعي، والرمي، قال الشوكاني: وكم لهذا من نظائر، لو تتبعنا؛ لجاءت في رسالة مستقلة. وقال الحافظ رحمه الله في "الفتح": وأجيب عن حديث عائشة بأنه ليس فيه نفي الوجوب، وبأنه سابق على الأمر به، والإعلام بوجوبه.

قال الشوكاني رحمه الله في "النيل": وبهذا تبين عدم انتهاض ما جاء به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب، وعدم إمكان الجمع بينها، وبين أحاديث الوجوب؛ لأنه، وإن أمكن بالنسبة إلى الأوامر لم يمكن بالنسبة إلى لفظ واجب، وحقاً إلا بتعسف لا يلجئ طلب الجمع إلى مثله، ولا يشك من له أدنى إلمام بهذا الشأن أن أحاديث الوجوب أرجح من الأحاديث القاضية بعدمها؛ لأنَّ أوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة، وهو غير سالم من مقال، وأما بقية الأحاديث، فليس فيه إلا مجرد استنباطات واهية. اهـ.

انظر: "المغني" (٣/ ٢٢٤-٢٢٧)، "النيل" (١/ ٣٥٥-٣٥٨)، "أحكام الجمعة وبدعها" (ص ٥٩-٦٣)، "الأوسط" (٤/ ٣٩-)، "الفتح" (٨٧٨) (٨٩٥).

**تنبيه:** حكى الخطابي، وغيره الإجماع على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة، وأنها تصح بدونه. اهـ. "النيل" (١/ ٣٥٦).

مسألة [٢]: هل الغسل لصلاة الجمعة، أم لليوم؟

❁ دَلَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةَ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ الْمَتَقَدِّمَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ، لَا لِلْيَوْمِ، فَلَا يَجْزِي فَعْلُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

❁ وَذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْغُسْلَ لِلْيَوْمِ، لَا لِلصَّلَاةِ، وَاسْتَدْلَوْا بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ...».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا مَطْلُوقٌ قَيْدَتُهُ الرِّوَايَاتُ، وَبَيِّنَتُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

❁ وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الذَّهَابِ، وَالرَّوْحِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ».

وَأُجِيبَ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ...»، وَالْيَوْمُ يَبْدَأُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup>: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى؛ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً...»، وَ«ثُمَّ» تَفِيدُ التَّرَاخِي.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ...»، عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لَا يَجْزِي قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَالشَّافِعِي، وَغَيْرِهِمْ، وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَجْزِيهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ رَجَّحَهُ شَيْخُنَا يَحْيَى الْحَجُورِيُّ حَفْظَهُ اللَّهُ.

انظر: «المغني» (٣/٢٢٧)، «النيل» (١/٣٥٨)، «أحكام الجمعة وبدعها» (ص ٦٤)، «المجموع» (٥٣٦/٤).

مسألة [٣]: هل يجب على من لا تلزمه الجمعة غسل؟

❁ ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يلزمهم الغسل؛ لأنَّ الجمعة نفسها لا تلزمه، وقد



صحَّ عن ابن عمر أنه قال: «إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة»، علقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجمعة [باب: ١٢].

✽ وذهب سعيد بن جبير، ومجاهد، وطاوس، وأبو ثور، وهو وجهٌ للشافعية، أنه يلزمه الغسل، واستدلَّ لهم بقوله ﷺ: «غسل يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم»، فهذا عموم يدخل فيه العبيد، والمسافرون، والنساء، والمرضى.

وأجيب: بأن هذا مبين، ومقيد بقوله ﷺ: «على كل محتلم رواح الجمعة، وعلى كل من راح الجمعة الغسل»، وبحديث ابن عمر، وعمر، وقد تقدم لفظهما.

وقول الجمهور هو الصحيح، وهو ترجيح شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله.

وإذا أتى الجمعة من لا تلزمه، فجمهور أهل العلم على استحباب الغسل له، وهناك وجهٌ للحنابلة في وجوبه؛ لأنه يشمل قوله ﷺ: «من أتى منكم الجمعة، فليغتسل». انظر: «المغني» (٣/ ٢٢٨)، «المجموع» (٤/ ٥٣٦)، «أحكام الجمعة وبدعها» (ص ٦٥).

قال شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله في «أحكام الجمعة» (ص ٦٦-٦٧): فالحاصل أنَّ من أتى الجمعة من البالغين، رجالاً، ونساءً، أحراراً، وعبيداً، مقيمين، أو مسافرين، وأمکنهم الاغتسال بغير مشقة، فالغسل للجمعة عليهم واجبٌ، ومن لم يأتها من البالغين، فيستحب له الغسل؛ لحديث: «حقُّ على كل مسلم أن يغتسل في كل أسبوع»، أما الصبيان، فغسلهم في الجمعة وغيرها، إنما هو للتنظيف، وقد حثَّ الله على التطهر في كتابه، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. انتهى بتصرف يسير.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: هل يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة إذا نواه؟

✽ قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (٤٣/٤): قال أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم: إنَّ الغتسل للجنابة، والجمعة غسلًا واحدًا يجزيه، وروينا هذا القول عن ابن عمر، ومجاهد، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور، وقال أحمد بن حنبل: أرجو أن يجزيه. اهـ

قلت: أما أثر ابن عمر؛ ففي إسناده: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيفٌ، مختلطٌ.

وقال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣/٢٢٨): فإن اغتسل للجمعة، والجنابة غسلًا واحدًا، ونواهما أجزأه، ولا نعلم فيه خلافًا. اهـ

✽ وذهب الظاهرية إلى أنه يجب عليه غسلان، غسل الجنابة، وغسل الجمعة، وحبَّتْهم أنهما واجبان، مستقلان، فكما أنه لا يجمع بين فرضين في الصلاة، وفي الصوم، وغيرهما، وإن نوى، فكذلك ههنا.

والصحيح قول الجمهور؛ لقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»، ولأنَّ المراد من غسل الجمعة هو إيقاع غسل في ذلك اليوم مع النية، وبهذا فارق الصوم، والصلاة، والله أعلم.

انظر: "المجموع" (٤/٥٣٦)، "المغني" (٣/٢٢٨)، "المحلّى" (١٩٥).

مسألة [٢]: إذا اغتسل للجمعة، ثم أجنب، أو أحدث؟

✽ قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٤/٥٣٦): لو اغتسل للجمعة، ثم أجنب لم يبطل غسله عندنا، وعند الجمهور، وقال الأوزاعي: يبطل، ولو أحدث لم يبطل بالإجماع، واختلفوا في استحباب إعادة الغسل، فمذهبنا أنه لا يستحب، وحكاه ابن المنذر

وَقَتَادَةَ، وَيَحْيَى بْن أَبِي كَثِيرٍ اسْتَحْبَابَهُ.

**قلت:** الرَّاجِحُ أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَبْطُلُ غَسْلُ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ تَوْجِبُ عَلَيْهِ غَسْلًا آخَرَ، وَأَمَّا اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ مَرَّةً أُخْرَى لِمَنْ أَحْدَثَ، فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاَنْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» (٤/ ٤٥-٤٦).

١١٠ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ<sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم قراءة القرآن للجنب، والحائض.

ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز قراءة القرآن للجنب، والحائض، والنفساء، واستدلوا بحديث علي المذكور، وبحديث ابن عمر عند الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ، وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فِي إِسْنَادِهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، رَوَيْتَهُ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ ضَعِيفَةً، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْهَا؛ فَإِنْ شَيْخُهُ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ قَرَشِيٌّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَرَاهِيَتُهُ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَنْبِ: لَا، وَلَا آيَةً.

وذهب مالك إلى ترخيصه للحائض؛ لِأَنَّهَا يَطُولُ حَدَثُهَا، فَرُبَّمَا نَسِيتَ الْقُرْآنَ.

وذهب سعيد بن المسيب إلى الجواز، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ وَرَدَهُ، وَهُوَ جَنْبٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى

(١) فِي (أ): رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ.

(٢) ضَعِيفٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/ ٨٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ١٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٩٤).

كل أحيانه، ومال إلى ترجيحه الشوكاني في "النيل" (١/ ٣٤٨)، وهو الصحيح، والله أعلم.  
وانظر: "المغني" (١/ ١٩٩)، "المجموع" (٢/ ١٦٢).

### مسألة [٢]: قراءة القرآن للمحدث حديثاً أصغر.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ١٦٣): أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر، والأفضل أن يتوضأ لها. انتهى.

١١١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وُضُوءًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>، زَادَ الْحَاكِمُ «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعُودِ» <sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم الوضوء لمن أراد أن يعاود الجماعة.

ذهب الظاهرية، وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاود، واستدلوا بظاهر حديث أبي سعيد، والأمر يقتضي الوجوب.

وذهب الجمهور إلى أن ذلك للاستحباب، والصارف للأمر من الوجوب عندهم الزيادة: «فإنه أنشط للعود».

قال الشوكاني رحمته الله: ويؤيده أيضاً الحديث المتقدم بلفظ: «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٠٨).

(٢) زيادة شاذة. أخرجها الحاكم (١/ ١٥٢)، والبيهقي (١/ ٢٠٤)، وابن خزيمة (٢٢١)، والبخاري في "شرح السنة" (٢٧١)، من طريق: مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، فذكره، وقد تفرد بها مسلم بن إبراهيم، فقد روى الحديث عن شعبة ثلاثة بدون هذه الزيادة، وهم: أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٢١٥)، وخالد بن الحارث عند ابن خزيمة (٢١٩)، ويوسف بن يعقوب عند الطحاوي (١/ ١٢٩)، وتابع شعبة عليه جمع بدون هذه الزيادة، منهم: سفيان بن عيينة، ومحاضر بن المورع، وحفص بن غياث، وزكريا بن أبي زائدة، ومروان بن معاوية، وعبد الواحد بن زياد،

إلى الصلاة». انتهى.

**قلت:** أما الزيادة؛ فضعيفةٌ كما تقدم، وأما الحديث المذكور، فأخرجه أبو داود (٣٧٦٠)، من حديث ابن عباس بإسناد على شرط الشيخين، والراجح هو القول بالاستحباب، والله أعلم. وانظر: «المجموع» (١٥٦/٢)، «المغني» (٣٠٣/١)، «النيل» (١/٣٣٤).

**مسألة ملحقة: الغسل بين الجماعين.**

**قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢٦٧):** وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب.

**قلت:** وأما استحبابه؛ فقد قال العظيم آبادي في «عون المعبود» (١/٣٧٠): لا خلاف

فيه. اهـ.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وأما حديث أبي رافع، أن النبي ﷺ طاف على نسائه يغتسل عند هذه، وعند هذه، قال: فقلت يا رسول الله: ألا تجعله غسلًا واحدًا؟ قال: «هذا أزكى، وأطيب، وأطهر»؛ فإنه ضعيفٌ؛ لأنَّ في إسناده: عبد الرحمن ابن أبي رافع، وهو لِيْنُ الحديث، وعمته سلمى، وهي مجهولة الحال، وهو يخالف حديث أنس في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد، والله أعلم.

**قال ابن العربي رحمه الله في «عارضة الأحوذى» (١/٢٣٢)** عقب حديث أبي رافع: ولا

أعلم أحدًا قال به؛ لأنه لا يصح. اهـ.

**قلت:** ولعله أراد القول بالوجوب، وأما الاستحباب فقد قيل به كما تقدم.

١١٢ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسَ مَاءً، وَهُوَ مَعْلُولٌ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الوضوء للجنب إذا أراد النوم.

جاء في "الصحيحين"<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النبي ﷺ: أَيْرَقِدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ»، وفي رواية لهما: «لِيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيَنَامَ»، وفي رواية: «تَوَضَّأَ، وَاعْسَلَ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ». وجاء في "الصحيحين"<sup>(٣)</sup> عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النبي ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

✽ فذهب الظاهرية إلى وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام، واستدلوا بحديث ابن عمر المتقدم؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لِلوَجُوبِ.

✽ وذهب جمهور أهل العلم إلى أنه مستحبٌ، واستدلوا بحديث الباب وهو ضعيف.

واستدل أبو عوانة، وابن خزيمة، وغيرهما على عدم الوجوب بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

(١) ضعيف. أخرجه أبوداود (٢٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٥٢)، والترمذي (١١٨)، وابن ماجه (٥٨١) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود، عن عائشة، به.

وقد أنكر الحفاظ هذا الحديث على أبي إسحاق ووهموه فيه، منهم: شعبة، وأحمد، والترمذي، وأبوداود، ويزيد بن هارون، ومسلم بن الحجاج، والأثرم، وأبو بكر بن أبي شيبة، والجوزجاني، والدارقطني، وأحمد ابن صالح المصري.

قال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق.

انظر «التلخيص» (١/ ٢٤٥)، «الفتح» لابن رجب (٢٩٠).

(٢) أنظر «التلخيص» (٢١٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠).

«إنما أُمِرْتُ بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة».

وقول الجمهور هو الصحيح، والله أعلم.

انظر: «الفتح» (٥١١/١)، «النيل» (٣٣٢/١).

**تنبيه:** جاءت رواية في حديث عمر عند ابن حبان (١٢١٦)، وابن خزيمة (٢١١):

«ينام، ويتوضأ إن شاء»، وظاهر إسنادها الصحة، وهي تدل على أنَّ الوضوء ليس للوجوب، وتركنا الاستدلال بها؛ لمخالفتها لما في «الصحيحين».

**فائدة:** ثبت عن النبي ﷺ الغسل قبل النوم، والوضوء، فقد أخرج مسلم في «صحيحه»

عن عبد الله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن رسول الله ﷺ كيف كان يصنع في

الجنابة؟ أكان يغتسل قبل أن ينام، أم ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل، ربما

اغتسل، فنام، وربما توضأ، فنام. قلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة.

فهذا يدل على مشروعية الأمرين، والتعجيل بالغسل أفضل؛ ليرفع الحدث عن نفسه،

والله أعلم.

١١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. <sup>(١)</sup>

١١٤ - وَهَكَذَا <sup>(٢)</sup>، مِنْ <sup>(٣)</sup> حَدِيثٍ مِيمُونَةٍ: ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالثَّرَابِ، وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ، فَرَدَّهُ، وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ. <sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: صفة غسل الجنابة.

لغسل الجنابة صفتان: صفة إجزاء، وصفة كمال، فالمدكور في حديث عائشة، وميمونة هو صفة الكمال، وأما صفة الإجزاء، فهو تعميم الماء لجميع البدن مع النية.

انظر: "المغني" (١/ ٢٩٢)، "المجموع" (٢/ ١٨٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦). وزيادة (ثم غسل رجليه) أخرجها مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة، وقد تفرد بها دون أصحاب هشام فهي شاذة.

قال أبو الفضل بن الشهيد رحمته الله في "علل الأحاديث في صحيح مسلم" (ص ٦٩): وهذا الحديث رواه جماعة من الأئمة عن هشام، منهم: زائدة، وحماد بن زيد، وجريز، ووكيع، وعلي بن مسهر، وغيرهم، فلم يذكر أحد منهم غسل الرجلين إلا أبو معاوية، ولم يذكر غسل اليدين ثلاثاً في ابتداء الوضوء غير وكيعة، وليس زيادتهما عندنا بالمحفوظة. اهـ، ورجح ذلك أيضاً ابن رجب رحمته الله كما في "الفتح" (٢٤٨).

وجاءت هذه الزيادة عند أبي داود الطيالسي (١٤٧٤) وفي إسنادها عطاء بن السائب اختلط والراوي عنه حماد بن سلمة وقد روى عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يتميز، فروايته ضعيفة، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦)، ومسلم (٣١٧). واللفظ المذكور أقرب إلى لفظ مسلم.

(٣) في الأصل: (ف) (ف)



تنبيه: تقدم الكلام على حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل في [باب الوضوء].

## مسألة [٢]: حكم الوضوء قبل غسل الجنابة.

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (١٨٦/٢): الوضوء سنة في الغسل، وليس بشرط ولا واجب، هذا مذهبنا، وبه قال العلماء كافة؛ إلا ما حكى عن أبي ثور، وداود أنها شرطاه، كذا حكاه أصحابنا عنهما، ونقل ابن جرير الإجماع على أنه لا يجب، ودليله أن الله تعالى أمر بالغسل، ولم يذكر وضوءاً، وقوله ﷺ لأم سلمة: «يكفيك أن تفيض عليك الماء»<sup>(١)</sup>، وحديث جبير بن مطعم، قال: تذاكرنا الغسل من الجنابة عند النبي ﷺ، فقال: «أما أنا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً، ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ للذي تأخر عن الصلاة معه في السفر في قصة المزادتين، واعتذر بأنه جنب، فأعطاه إناء، وقال: «اذهب فأفرغه عليك»<sup>(٣)</sup>، وحديث أبي ذر: «فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك»<sup>(٤)</sup>، وكل هذه الأحاديث صحيحة، معروفة، وغير ذلك من الأحاديث، وأما وضوء النبي ﷺ في غسله؛ فمحمول على الاستحباب، جمعاً بين الأدلة، والله أعلم. اهـ.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٢٤٩): ومن حكى عن أبي ثور، وداود: أن الحدث الأكبر لا يرتفع بدون الوضوء مع الغسل؛ فالظاهر أنه غلط عليهما، وقد حكى ابن جرير، وابن عبد البر، وغيرهما الإجماع على خلاف ذلك. انتهى. وانظر: "التمهيد" (٩٣/٢٢).

## مسألة [٣]: هل يجزئ الغسل عن الوضوء لصاحب الحدثين إذا نوى رفع الحدثين جميعاً؟

ذهب أحمد، والشافعي إلى أنه يجزئه الغسل عن الحدث الأصغر والأكبر إذا نواهما؛

(١) سيأتي تخريجه إن شاء الله في هذا الباب.

(٢) أخرجه أحمد (٨١/٤)، بإسناد صحيح، وأصله عند البخاري برقم (٢٥٤)، ومسلم برقم (٣٢٧).

(٣) أنس بن مالك، (٣٤٤).

لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»؛ ولأنَّ أكثر من يحدث الحدث الأكبر يحدث معه الحدث الأصغر، ولا يكاد يخلو منه أحد، ومع ذلك لم يأمر النبي ﷺ بالوضوء مع الغسل، وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، فجعل الغسل غاية للمنع من الصلاة، فإذا اغتسل يجب أن لا يمنع منها.

✽ وذهب أحمد، والشافعي في رواية عنهما - وهو قول أبي ثور، وداود - إلى عدم الإجزاء؛ لأنَّ الجنابة، والحدث وجدا منه؛ فوجب لهما الطهارتان كما لو كانا مفردين، ولأنَّ النبي ﷺ فعل ذلك.

✽ وذهب إسحاق، وبعض الحنابلة إلى أنَّ الحدث الأصغر لا يرتفع حتى يأتي فيه بخصائص الوضوء من الترتيب، والموالة.

والراجح هو القول الأول، وهو ترجيح شيخ الإسلام، والشوكاني، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهم.

انظر: «المغني» (٢٨٩/١)، «النيل» (٣٧٤/١)، «الشرح المتع» (٢٠٨/١)، «الفتح» لابن رجب» (٢٤٩).

**مسألة [٤]: هل يجزئه الغسل عن الوضوء إذا نوى رفع الحدث الأكبر فقط؟**

✽ المشهور عند الحنابلة، وهو وجهٌ عند الشافعية، أنه لا يجزئه؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، وهو ترجيح الشيخ ابن باز كما في «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣٢٦/٥).

✽ وذهب بعض الحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية، إلى أنه يجزئه، وهو قول سعيد ابن المسيب، وعزاه شيخ الإسلام لجمهور العلماء، وصحَّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال: «وأي وضوء أتم من الغسل، إذا أجنب الفرج؟»، أخرجهما البيهقي (١٧٨/١)، بإسناد صحيح، وبوب البيهقي في «سننه»: [باب الدليل على دخول الوضوء في الغسل، وسقوط فرض المضمضة، والاستنشاق]، ثم استدل بحديث جبير بن مطعم -وقد تقدم- وبحديث

باردة: «إنما يكفي أحدكم أن يحفن على رأسه ثلاث حفنات»، وبحديث أم سلمة في «صحيح مسلم»: «إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حفنات، ثم تفيضين عليك الماء، فتطهرين»، وفي رواية: «فإذ أنت قد طَهَرْتَ».

**قلت:** وهذه الأدلة ليست بصريحة، ولكن الظاهر أنها تفيد ذلك؛ لأنَّ صاحب الحدث الأكبر-الجنب- لا يخلو من حدث أصغر، ومع ذلك، فلم يأمر النبي ﷺ في هذه الأحاديث بالوضوء، بل اكتفى بالغسل، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾، وهذا القول هو رواية عن أحمد، قال ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (٤/ ٨٧): وهي الصحيحة دليلاً؛ لأنَّ حكم الحدث الأصغر قد اندرج في الأكبر، وصار جزءاً منه، فلم ينفرد بحكم؛ لاسيما وكل ما يجب غسله من الحدث الأصغر يجب غسله في الأكبر، وزيادة. انتهى.

وهذا القول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم العلامة السعدي، ثم العلامة ابن عثيمين رحمه الله، وهو الذي نختاره، والله أعلم.

انظر: «المغني» (١/ ٢٨٩)، «المجموع» (٢/ ١٩٤)، «الشرح الممتع» (١/ ٣٠٨)، «النيل» (١/ ٣٧٤)، «الفروع» (١/ ٢٠٥)، «الإنصاف» (١/ ٢٤٩)، «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٣٩٦).

### مسألة [٥]: هل يجزئ غسل التنظيف والتبرد عن الوضوء؟

**قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله:** الاستحمام إن كان عن جنابة؛ فإنه يكفي عن الوضوء؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾، وإذا نوى بذلك رفع الجنابة، وتضمض، واستنشق؛ فإنه يرتفع الحدث عنه الأصغر والأكبر.

**وقال رحمه الله:** أمّا إذا كان الاستحمام لتنظيف، أو لتبرّد؛ فإنه لا يكفي عن الوضوء؛ لأنَّ ذلك ليس من العبادة، وإنما هو من الأمور العادية، وإن كان الشرع يأمر بالنظافة، لكن النظافة لا على هذا الوجه، بل النظافة مطلقاً في أي شيء يحصل فيه التنظيف. اهـ، «مجموع

وقال العلامة ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١٧٥ / ١٠): أما إذا كان الغسل مستحباً، كغسل الجمعة، أو للتبرّد؛ فإنه لا يكفي عن الوضوء، بل لابد من الوضوء قبله، أو بعده؛ لقوله عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» متفق على صحته، ولا يعتبر الغسل المستحب، أو المباح تطهراً من الحدث الأصغر إلا أن يؤديه كما شرعه الله في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قال رحمته الله: وأما إن كان الغسل عن جنابة، أو حيض، أو نفاس، ونوى المغتسل الطهارتين؛ دخلت الصغرى في الكبرى؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» متفق على صحته.

#### مسألة [٦]: هل يجب الدلك على الأعضاء في الغسل؟

ذهب الجمهور إلى أن الدلك سنة، وليس بواجب، يدل على ذلك حديث الباب؛ فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله دلك جسده، ويدل عليه أيضاً حديث حديث أم سلمة، وأبي ذر، وجبير بن مطعم، وجابر بن عبد الله، وقد تقدمت أحاديثهم، ولأن الغسل في اللغة لا يشترط فيه الدلك، وخالف مالك، والمزني، وأبو العالية، وعطاء، فأوجبوا الدلك، والصحيح هو القول الأول. "المغني" (٢٩٠ / ١)، "المجموع" (١٨٥ / ٢)، "الفتح" لابن رجب (٢٥٧).

#### مسألة [٧]: الترتيب، والمواولة في أعضاء الوضوء في الغسل.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٩١ / ١): وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ وَلَا الْمُوَالَاةُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ إِذَا قُلْنَا: الْغُسْلُ يُجْزِئُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ دَخَلَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، فَسَقَطَ حُكْمُ الصُّغْرَى، نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ.

قَالَ: وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ تَفْرِيقَ الْغُسْلِ مُبْطِلًا لَهُ؛ إِلَّا أَنْ رَبِيعَةَ قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ

لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ لَا يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ، فَلَا تَجِبُ  
الْمُؤَالَاةُ. انتهى المراد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٩٦/٢١): وكذلك ليس  
عليه فعل الوضوء، ولا ترتيب، ولا مؤالاة عند الجمهور، وهو ظاهر مذهب أحمد. اهـ  
وما رجَّحه ابن قدامة هو الرَّاجِحُ؛ لعدم وجود دليل على وجوب الترتيب، والمؤالاة في  
هذا الموضع، والله أعلم. وانظر: "المجموع" (١٩٧/٢-١٩٨).

### مسألة [٨]: هل يستحب غسل الجسد ثلاثاً في غسل الجنابة؟

✽ استحب ذلك طائفة من أهل العلم، وهو قول إسحاق، وجماعة من الحنابلة،  
وأصحاب الشافعي، وأبي حنيفة، واستدلوا على ذلك بالقياس على الوضوء، وبالحديث:  
«ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات».

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم استحباب ذلك، وهو ظاهر كلام أحمد،  
والخرقي، وصرح به الماوردي من الشافعية، وأصحاب مالك؛ وذلك لعدم ثبوت ذلك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم، وأما حديثهم المتقدم فالمقصود به في غسل الرأس فقط، ولا يفيد ذلك التكرار  
في جميع الجسد.

وهذا القول هو الصحيح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم العلامة العثيمين  
رحمة الله عليهما.

انظر: "الفتح" لابن رجب (٢٥٧)، "الاختيارات الفقهية" (ص ١٧)، "الشرح الممتع" (٣٠٢/١).

### مسألة [٩]: هل يجب إيصال الماء إلى أصول اللحية؟

✽ قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٢٧٢): ومذهب الشافعي وجوب إيصال  
الماء إلى باطن اللحية وإن كانت كثيفة في الجنابة دون الوضوء، وعن مالك في وجوب ذلك

بَابُ الْغُسْلِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
٣٢٠  
وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَحَكِي مِثْلُهُ عَنِ الْمِزْنِيِّ. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: الظاهر أنه يجب أن يوصل الماء إلى بشرته كما أنه يجب عليه أن يغسل شعر رأسه حتى يصيب جميع بشرته، والله أعلم.

وهو ترجيح العلامة العثيمين رحمته الله كما في "الشرح الممتع" (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

مسألة [١٠]: متى يغسل قدميه؟

❁ في حديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ قَدَمَيْهِ مَعَ الْوُضُوءِ، وَفِي حَدِيثٍ مِثْلِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ إِلَى آخِرِ الْغُسْلِ؛ فَعَلِيَ هَذَا يَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

❁ قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٢٤٩): وبِحَسَبِ اخْتِلَافِ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، اخْتَلَفَ نَظَرُ الْعُلَمَاءِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي الْغُسْلِ، وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ كَانَ الْمَكَانُ غَيْرَ نَظِيفٍ، فَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُمَا، وَإِلَّا فَالتَّقْدِيمُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ. انْتَهَى الْمَرَادُ.

هكذا قال الحافظ، وعزا إلى الجمهور تفضيل التأخير، وظاهر كلام ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٢٤٨) أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْوُضُوءِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَدْ عَزَا الْقَوْلَ بِذَلِكَ لِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَلِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَعَزَاهُ أَيضًا لِمَالِكٍ، وَعَزَا قَوْلًا لِأَحْمَدَ بِأَنَّهُ خَيْرٌ.

فائدة: قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ١٩٦): السُّنَّةُ إِذَا غَسَلَ مَا عَلَى فَرْجِهِ مِنْ أَدَى أَنْ يَدْلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ يَغْسِلُهَا. ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ مِثْلِهِ.

مسألة [١١]: حكم التنشيف للأعضاء بعد الوضوء، والغسل.

لم يصح عن النبي ﷺ حديث، لا في إثباته، ولا في نفيه، وليس في الباب إلا حديث

ميمونة المذكور في هذا الباب.

فذهب بعض أهل العلم إلى كراهته؛ لأنَّ النبي ﷺ ردَّ المندِيل، ولم يتمسح به. ❁

ومن كره ذلك الحسن بن صالح، وابن مهدي، وبعض التابعين، ونقل رواية عن أحمد أنكرها الخلال، ولم يثبتها.

وجاءت كراهة ذلك عن جابر بن عبد الله<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وابن المسيب، وأبي العالية.

❁ واستدل بعضهم بحديث ميمونة نفسها على الجواز، بدليل إتيان ميمونة بالمندِيل، فهذا يدل على مشروعية ذلك، وكذلك نفى النبي ﷺ الماء يدل على ذلك؛ إذ لا فرق بين نفذه، أو مسحه بمندِيل.

وقد ذهب إلى جواز التمدل بعد الوضوء والغسل: (عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسين بن علي، وبشير بن أبي مسعود)<sup>(٢)</sup>، والحسن، ومحمد بن سيرين، وعلقمة، والأسود، ومسروق، ومالك، وسفيان، وأحمد، وأصحاب الرأي.

ذكر هذا الخلاف ابن المنذر في "الأوسط" (٤١٥/١-٤١٨)، ورجَّح الجواز، وهو الصحيح، والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢٧٦).

(١) أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٤١٨/١) بإسناد صحيح.

## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: إذا أحدث المَغْتَسِلُ أثناءَ غسله؟

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢٩٠): فَإِنْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ غَسْلِهِ، أَتَمَّ غَسْلَهُ، وَتَوَضَّأَ، وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَيُشَبِّهُهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

✽ وقال الحسن: يَسْتَأْنِفُ الْغَسْلَ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ لَا يَنَافِي الْغَسْلَ، فَلَا يُوَثِّرُ وَجُودُهُ فِيهِ كَغَيْرِ الْحَدَثِ. اهـ وانظر: "المجموع" (٢/ ٢٠٠).

مسألة [٢]: إذا اجتمع موجبان للغسل؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٢٩٢): إِذَا اجْتَمَعَ سَبَبَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ، كَالْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ، أَوْ الِتَّقَاءِ الْحَتَائِنِ وَالْإِنْزَالِ، فَتَوَاهَا بِطَهَارَتِهِ، أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا، قَالَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: عَطَاءٌ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَيُرْوَى عَنْ الْحَسَنِ، وَالتَّخَعِّيِّ فِي الْحَائِضِ الْجُنُبِ، تَغْتَسِلُ غُسْلَيْنِ، وَلَكِنَّا أَنْ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَمَاعِ إِلَّا غُسْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ سَبَبَيْنِ؛ إِذْ هُوَ لَا زِمَ لِلْإِنْزَالِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ؛ وَلِأَنَّهُمَا سَبَبَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ، فَأَجْزَأُ الْغُسْلُ الْوَاحِدُ عَنْهُمَا، كَالْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الطَّهَارَةَ الصُّغْرَى كَالنَّوْمِ، وَخُرُوجِ النَّجَاسَةِ، وَاللَّمَسِ، فَتَوَاهَا بِطَهَارَتِهِ، أَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثِ، أَوْ اسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ، أَجْزَأُهُ عَنِ الْجَمِيعِ.

نُورٌ قَالَ: وَإِنْ نَوَتْ الْمَرْأَةُ الْحَيْضَ دُونَ الْجَنَابَةِ، فَهَلْ يُجْزئُهَا عَنِ الْآخِرِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: يُجْزئُهَا عَنِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ صَحِيحٌ نَوَتْ بِهِ الْفَرْصَ، فَأَجْزَأُهَا، كَمَا لَوْ نَوَتْ اسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ. وَالثَّانِي: يُجْزئُهَا عَمَّا نَوَتْ دُونَ مَا لَمْ تَنْوِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». انتهى بتصرف.



فائدة: قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٩٨/٢): يجب إيصال الماء إلى غضون البدن من الرجل والمرأة، وداخل الشرة، وباطن الأذنين، والإبطين، وما بين الإليين، وأصابع الرجلين، ومما قد يغفل عنه: باطن الإليين، والإبط، والعُكُن، والشرة، فليتعهد كل ذلك، ويتعهد إزالة الوسخ الذي يكون في الصماخ. اهـ.

وقال في "شرح مسلم" (٢٣٣/٣): وينبغي أن يتفطن لدقيقة قد يغفل عنها، وهي أنه إذا استنجد، وطهر محل الاستنجاء بالماء، فينبغي أن يغسل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية غسل الجنابة؛ لأنه إذا لم يغسله الآن، ربما غفل عنه بعد ذلك، فلا يصح غسله؛ لترك ذلك. اهـ.

فائدة: إذا بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء؛ فإن أخذ بللاً من شعر رأسه، ثم غسلها، أجزأه، وإلا رجع وغسلها. انظر "المغني" (٢٩٣/١).

فائدة: لا يجب غسل داخل العينين، ولا يستحب، كما تقدم في الوضوء، وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يغسل عينيه في غسله من الجنابة، وهو ثابت عنه كما في "سنن البيهقي" (١٧٧/١)، ولكنه اجتهد منه، ولم يوافق على ذلك أكثر أهل العلم، وبالله التوفيق. انظر "المجموع" (١٩٩/٢).

١١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعَرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةِ، قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: نقض المرأة لشعر رأسها في غسل الجنابة، والحيضة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن المرأة لا يجب عليها نقض شعر الرأس؛ إلا أن لا يصل الماء إلى بشرة رأسها، فيجب عليها نقضه، سواء كانت حائضًا، أو جنبًا، ودليلهم هو وجوب إيصال الماء إلى جميع أجزاء الجسم.

وبعضهم استدل بحديث أبي هريرة الآتي، وهو ضعيف، وقالوا: حديث أم سلمة محمول على أن الماء يصل إلى البشرة، ويدل على ذلك ما رواه مسلم (٣٣٢) (٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ شَكْلٍ فِي غَسْلِ الْحَيْضِ، وَالْجَنَابَةِ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكِنِ مَاءَهَا، فَتَطْهَرُ، فَتَحْسِنُ الطَّهَوْرَ، ثُمَّ تَدْلِكُ رَأْسَهَا حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوْنَ رَأْسَهَا، ثُمَّ تَفِيضُ الْمَاءَ عَلَيْهَا».

وحُكِيَ عَنِ النَّخْعِيِّ وَجُوبَ نَقْضُهُ مَطْلَقًا، وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٣١)، وَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِ عَائِشَةُ رضي الله عنها.

✽ وذهب الحسن، وطاوس، وأحمد إلى وجوب نقضه في الحيضة دون الجنابة،

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٣٠) بزيادة في آخره: «ثم تفيضين عليك الماء؛ فتطهرين».

وأما زيادة: (والحيضة) فهي من طريق: عبدالرزاق عن الثوري عن أيوب بن موسى بإسناده عن أم سلمة، وقد تفرد بها عبدالرزاق، وخالفه يزيد بن هارون عند مسلم وأحمد، فرواه عن الثوري بدون زيادة (والحيضة)، ورواه سفيان بن عيينة وروح بن القاسم أيضًا عن أيوب بن موسى بدون الزيادة.

فهذه الزيادة شاذة غير محفة ظلة وقد حكم عليها بذلك ابن القسّم في «تمذيب السنن»: «والعلامة الألباني».

واستدلوا على نقضه للحيض بحديث قصة عائشة في حجة الوداع، أن النبي ﷺ قال لها: «انقضي رأسك، وامتشطي...»، وفي رواية: «واغتسلي»، واستدلوا على عدم وجوبه في الجنابة بحديث أم سلمة الذي في هذا الباب.

والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو ترجيح الشيخ ابن باز، والشيخ محمد بن إبراهيم، وأما حديث: «انقضي رأسك»، فقد قال الصنعاني: لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج؛ فإنها أحرمت بعمره، ثم حاضت قبل دخول مكة، فأمرها ﷺ أن تنقض رأسها، وتمشط، وتغتسل، وتهل بالحج، وهي حينئذ لم تطهر من حيضها، فليس إلا غسل تنظيف، لا حيض، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً.

انظر: «المجموع» (١٨٧/٢)، «شرح مسلم» (٢٥١-٢٥٢/٤)، «المغني» (٢٩٨/١-)، «فتاوى اللجنة» (٣٢٠/٥)، «غاية المرام» (٣٢٧/٢).

١١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم لبث الحائض والجنب في المسجد وحكم المرور فيه.

❁ في المسألة أقوال:

**القول الأول:** أنه يحرم عليه المكث في المسجد جالساً، أو قائماً، أو متردداً، ولو كان متوضئاً، ويجوز له العبور، سواء كان لحاجة أو لا، وهو مذهب الشافعية، وحكى ابن المنذر مثل هذا عن (ابن مسعود، وابن عباس) <sup>(٢)</sup>، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعمر بن دينار، ومالك، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، والمقصود بالصلاة مواضع الصلاة، وهي المساجد؛ لأن عبور السبيل ليس في الصلاة، إنما هو في مواضعها، واحتجوا بحديث عائشة المذكور في هذا الباب.

**القول الثاني:** أنه يحرم عليه المكث، والمروء؛ إلا أن لا يجد بُدّاً منه، فيتوضأ، ثم يمر، وهذا القول حُكي عن الثوري، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأصحابه، واستدلوا بعموم الحديث: «لا أحل المسجد لحائضٍ، ولا جنبٍ»، واستدلوا بحديث أبي سعيد عند الترمذي (٣٧٢٧):

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٣٢)، ابن خزيمة (١٣٢٧) وفي إسناده جسة بنت دجاجة مجهولة حال، وقال البخاري: عندها عجائب. وقد ضعف الحديث أحمد والبخاري والبيهقي وغيرهم. قال البخاري: وقال عروة وعباد بن عبد الله عن عائشة: «سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر» يعني أنها خالفا جسة في لفظ الحديث. انظر «سنن البيهقي» (٤٤٣/٢).

(٢) أسند هذين الأثرين ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٦-١٠٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٥٤-٥٥)،

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «يَا عَلِيُّ، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَجْنُبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي، وَغَيْرِكَ»، مَعْنَاهُ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَسْتَطِرْقُهُ جَنْبًا غَيْرِي، وَغَيْرِكَ.

**القول الثالث:** يحرم المكث، والمرور، ويستباح بالوضوء، وهو قول أحمد، واستدل لذلك بما رواه عن أبي نعيم، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون في المسجد، وهم على غير وضوء، وكان الرجل يكون جنبًا، فيتوضأ، ثم يدخل المسجد، فيتحدث. وإسناده حسن، وهشام بن سعد، وإن كان ضعيفًا؛ إلا أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم، قاله أبو داود.

**القول الرابع:** جواز المكث، والمرور، وهو قول المزي، وداود، وابن المنذر، وحكي عن زيد بن أسلم.

**قلت:** ويصلح أن يكون مذهب الصحابة الذي تقدم ذكرهم قريبًا في القول الثالث؛ لأنَّ الوضوء لا يرفع عنهم الجنابة.

وقد استدل أهل هذا القول بقوله ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ»، مع البراءة الأصلية، مع ما ثبت من نوم أصحاب الصُّفَّة في المسجد، ومعلوم أنهم يحتلمون.

وكذلك المرأة السوداء التي كان لها خباء في المسجد، مع أنَّ المرأة يأتيها الحيض، وكذلك مكوث ثامة، وهو مشرك في المسجد، وهو نجس، يدل على جوازه للمسلم الجنب، وهو غير نجس، وهذا القول هو الرَّاجِحُ، وهو ترجيح الشوكاني رحمه الله، والوادعي رحمه الله.

وأما الآية: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾، فهي على ظاهرها، أنَّ الشخص لا يصلي وهو جنب؛ إلا أن يكون عابر سبيل، أي: مسافر، فله أن يتيمم، ويصلي. وخصص عابر السبيل بالذكر؛ لكونه مظنة لعدم وجود الماء.

وهذا التفسير للآية مذكور عن (علي، وابن عباس)<sup>(١)</sup>، ومجاهد، وقتادة، والحكم، ومقاتل، وابن زيد، وغيرهم، كما في "زاد المسير" (٢/ ٩٠).

وأما حديث: «لا أحل المسجد...»، فقد تقدم أنه ضعيف، وأما حديث أبي سعيد الذي عند الترمذي، ففي إسناده: سالم بن أبي حفصة، وهو ضعيف، بل أشد، وفيه: عطية العوفي، وهو ضعيف، ومدلس، وقد استغرب الحديث البخاري.

وأما فعل الصحابة، ففعلهم أكثر أحواله أنه يدل على استحباب الوضوء، ولا ينافي ذلك ما رجحناه، والله أعلم.

وانظر: "المجموع" (٢/ ١٦٠-١٦٢)، و"النيل" (١/ ٣٥٣).

(١) أخرج الأثرين ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٠٨)، وابن جرير في "تفسيره" (٧/ ٥٠-٥١).

١١٧- وَعَنْهَا رَوَاهُ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup> وَزَادَ ابْنُ حِبَّانَ: وَتَلْتَقِي. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تطهر الرجل مع امرأته من إناء واحد.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٤/ ٢٤١): وأما تطهير الرجل والمرأة -يعني زوجته- من إناء واحد؛ فهو جائز بإجماع المسلمين.

وقد نقل الإجماع أيضاً الطحاوي، والقرطبي.

وتعقبهم الحافظ في "الفتح" (١٩٣)، بأن ابن عبد البر قد حكى عن قوم الخلاف في ذلك. والصحيح قول عامة أهل العلم، ولا يعول على هذا الخلاف الشاذ.

(١) أخرجه البخاري (٢٦١)، ومسلم (٣٢١) (٤٥).

(٢) أخرجه ابن حبان (١١١١) وإسناده صحيح.

لكن قال الحافظ رحمته الله في "الفتح" (٢٦١): ولأبي عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول: سمعت عائشة فذكره وزاد فيه: (وتلتقي) بعد قوله (تختلف أيدينا فيه) وللإسماعيلي

- ١١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَاهُ. <sup>(١)</sup>
- ١١٩ - وَلِأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوُهُ وَفِيهِ رَأْيٌ مَجْهُولٌ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم غسل ما استرسل من الشعر.

✽ في المسألة قولان:

**الأول:** وجوب غسل ما استرسل منه، وهو مذهب الشافعي، وحما، ومالك، ووجهٌ عند الحنابلة، واستدلوا بحديث أبي هريرة، وعائشة اللذين في الباب، وبحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أبي داود (٢٤٩) مرفوعاً: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء، فعل به من النار كذا وكذا»، قال علي: فمن ثمَّ عادت شعري، قال: وكان يجزؤه. وهذا الحديث ضعيفٌ، في إسناده: عطاء بن السائب، رواه عنه حماد بن سلمة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، وبعده، فيما رجحه ابن المديني، وغيره؛ فالحديث ضعيفٌ، وليس فيه تعرض لغسل الشعر، إنما فيه الأمر بتعميم الغسل للبدن، ومنه بشرة الرأس. وجاء هذا القول عن ابن عباس بإسناد ضعيف؛ فيه مندل العنزي، وهو ضعيف.

**الثاني:** عدم وجوب غسل ما استرسل من الشعر، وهو قول الحنفية، ووجهٌ عند الحنابلة، ورواية عن مالك؛ لأنَّ النبي ﷺ قال لأم سلمة: «يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث

(١) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٤٨)، والتِّرْمِذِيُّ (١٠٦) وفي إسناده الحارث بن وحيه، وهو ضعيف، وقد ضعف الحديث غير واحد من الأئمة.

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (١١٠/٦، ٢٥٤) بلفظ: «أما علمت أن على كل شعرة جنابة» وفي إسناده شريك



حُثَيَات»، مع إخبارها إياه بشد ضفر رأسها، ومثل هذا لا يبيل الشعر المشدود ضَفْرُهُ بالعادة، ولأنه لو وجب بَلُّهُ؛ لوجب نقضه، ليعلم أنَّ الغسل قد أتى عليه.

وهذا القول هو الرَّاجِح، والله أعلم. انظر: «المغني» (٣٠١/١-٣٠٢)، «الفتح» لابن رجب (٢٥٦).

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٠٢/١): وأما الحاجبان؛ فيجب غسلهما؛ لأنَّ من ضرورة غسل بشرتهما غسلهما، وكذا كل شعر من ضرورة غسل بشرته غسله، فيجب غسله ضرورة أنَّ الواجب لا يتم إلا به. اهـ

## فصل في مسائل أخرى ملحقة في هذا الباب

مسألة [١]: من موجبات الغسل الحيض، والنفاس.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٤٨/٢): أجمع العلماء على وجوب الغسل بسبب الحيض، وبسبب النفاس، ومن نقل الإجماع فيهما ابن المنذر، وابن جرير الطبري، وآخرون. اهـ

**قلت:** والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. والنفاس، حيض مجتمع. وانظر: "المغني" (١/٢٧٧).

مسألة [٢]: إذا عريت الولادة من الدم، فهل عليها غسل؟

❁ في المسألة قولان، وهما وجهان عند الشافعية، والحنابلة.

قال ابن قدامة رحمته الله: وعدم وجوب الغسل هو الصحيح؛ فإن الوجوب بالشرع، ولم يرد بالغسل ههنا، ولا هو في معنى المنصوص؛ فإنه ليس بدم، ولا مني، وإنما ورد الشرع بالإيجاب بهذين الشيئين، وقولهم: (إنه مظنة للنفاس الموجب، فقامت مقامه في الإيجاب)، قلنا: المظان إنما يعلم جعلها مظنة بنص، أو إجماع، ولا نص في هذا، ولا إجماع. انتهى بتصرف.

وما رجَّحه ابن قدامة هو الرَّاجح، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/٢٧٨)، "المجموع" (٢/١٥٠).

فائدة: قال الماوردي: وتوجد الولادة بلا دم في نساء الأكراد كثيرًا. "المجموع" (٢/١٥٠).

مسألة [٣]: الحائض تغتسل للجَنَابَةِ.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/٢٧٨): إِذَا كَانَ عَلَى الْحَائِضِ جَنَابَةٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ حَتَّى يَنْقَطِعَ حَيْضُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَا يُفِيدُ

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: تَزُولُ الْجَنْابَةُ، وَالْحَيْضُ لَا يَزُولُ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ. قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: لَا تَغْتَسِلُ، إِلَّا عَطَاءً؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَيْضُ أَكْبَرُ. قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: تَغْتَسِلُ. وَهَذَا لِأَنَّ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ لَا يَمْنَعُ ازْتِفَاعَ الْآخَرِ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ الْمُحَدِّثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ. اهـ

**مسألة [٤]: المجنون، والمغمى عليه، هل عليهما الغسل إذا أفاقا؟**

قال ابن قدامة رحمته الله: وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَامٍ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا.

قال ابن المنذر رحمته الله: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْإِغْمَاءِ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ وَلِأَنَّ زَوَالَ الْعَقْلِ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْغُسْلِ، وَوُجُودُ الْإِنْزَالِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا نَزُولُ عَنْ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ؛ فَإِنْ تَيَقَّنَ مِنْهُمَا الْإِنْزَالُ فَعَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ اخْتِلَامٍ. اهـ

"المغني" (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

واغتسال النبي ﷺ من الإغماء ثابتٌ في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن عائشة رضي الله عنها.

**مسألة [٥]: الجنب إذا أراد أن يأكل.**

أخرج مسلم في "صحيحه" (٣٠٥)، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبًا، فأراد أن يأكل، أو ينام، توضأ وضوءه للصلاة. فهذا الحديث يدل على استحباب الوضوء للجنب إذا أراد أن يأكل، ولا يجب عليه هذا الوضوء.

قال الشوكاني رحمته الله في "النيل" (١/ ٣٣٣): وأما من أراد أن يأكل، أو يشرب، فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه. اهـ، وانظر: "شرح مسلم" (٣/ ٢٢٠-٢٢١).

**مسألة [٦]: غسل العيدين.**

لم يصح في غسل العيدين حديث مرفوعٌ عن النبي ﷺ، فقد جاء من حديث الفاكه بن سعد عند ابن ماجه (١٣١٦)، وأحمد (٧٨/ ٤)، وفي إسناده: يوسف بن خالد السمطي، وهو

كذاب، وضَّاعٌ، وجاء من حديث ابن عباس عند ابن ماجه (١٣١٥)، وفي إسناده: جبارة بن المغلس، وهو شديد الضعف، بل قد كُذِّب، وكذلك حجاج بن تميم، قال فيه النسائي: ليس بثقة.

وأخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (٦٤٨) من حديث أبي رافع، وفي إسناده: محمد ابن عبيدالله، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدًا. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وفيه أيضًا: مندل العنزي، وهو ضعيف. وانظر: "التلخيص" (١٦٢-١٦١/٢).

**قال البزار رحمه الله:** لا أحفظ في الاغتسال في العيدين حديثًا صحيحًا. وقال ابن الملقن في "البدر المنير": أحاديث غسل العيدين ضعيفةٌ، وفيه آثار عن الصحابة جيدة. اهـ  
انظر: "التلخيص" (١٦٢/٢)، "النيل" (٣٦٣/١).

وقد صحَّ عن علي بن أبي طالب بإسناد صحيح عند البيهقي (٢٧٨/٣)، أن رجلاً سأله عن الغسل؟ فقال: اغتسل كل يوم، إن شئت. فقال: لا، الغسل الذي هو الغسل؟ فقال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم النحر، ويوم الفطر.

وصحَّ في "موطأ مالك" عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو. وأخرجه البيهقي (٢٧٨/٣)، وأخرج الأثرين أيضًا ابن المنذر في "الأوسط" (٢٥٦/٤).

❁ وقد ذهب أهل العلم إلى استحباب الغسل يوم العيد، ومن ذهب إلى ذلك: عروة، والنخعي، والشعبي، وقتادة، وأبو الزناد، وأحمد، ومالك، والشافعي، وابن المنذر، وغيرهم، واستدلوا بما تقدم من الأحاديث، والآثار.

**قال ابن قدامة رحمه الله:** ولأنه يوم يجتمع الناس فيه للصلاة، فاستحب الغسل فيه كيوم الجمعة. اهـ

## مسألة [٧]: غسل الإحرام.

ثبت عند الدارمي، والترمذي، والدارقطني عن زيد بن ثابت، أنَّ النبي ﷺ تجرد لإهلاله، واغتسل.<sup>(١)</sup>

وثبت عند البزار كما في "كشف الأستار" (١٠٨٤) من حديث ابن عمر، وهو في "الصحيح المسند" أنه قال: «من السنة أن يغتسل المحرم، إذا أراد أن يحرم».

قال النووي رحمه الله: اتفق العلماء على أنه يستحب الغسل عند إرادة الإحرام بحج، أو عمرة، أو بهما، وسواء كان إحرامه من الميقات الشرعي، أو غيرهن ولا يجب هذا الغسل، وإنما هو سنة متأكدة، يكره تركها، نصَّ عليه الشافعي في "الأم"، واتفق عليه الأصحاب. اهـ والقول بالاستحباب قول أكثر أهل العلم، وهو الصحيح.

وقد خالف بعضهم كما سيأتي بيانه إن شاء الله في [كتاب الحج].

## مسألة [٨]: غسل دخول مكة.

أخرج البخاري، ومسلم في "صحيحيهما"<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان لا يدخل مكة حتى يبيت بذي طوى، ثم يصبح، ويغتسل، ويدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله.

قال ابن المنذر رحمه الله كما في "الفتح" (١٥٧٣): الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء، وليس في تركه عندهم فدية، وقال أكثرهم: يجزئ الوضوء. اهـ

## بَابُ التَّيْمَمِ

تعريفه:

لغة: القصد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وقال الشافعي:

وما أدري إذا يمممت أرضاً      أريد الخير أم — ما يليني  
أأخير الذي أنا أبتغيه      أم الشر الذي لا يأتليني

وشرعاً: هو قصد الصعيد الطيب لمسح الوجه، واليدين، بنية التطهر للصلاة، ونحوها.

انظر: "المجموع" (٢/٢٠٦)، "المغني" (١/٣١٠)، "أحكام التيمم" (ص ٩).

مشروعيته: هو مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

وأما السنة: فالأحاديث فيه كثيرة، سيأتي بعضها في هذا الباب.

وأما الإجماع: فأجمعت الأمة على جواز التيمم في الجملة.

انظر: "المغني" (١/٣١٠)، "المجموع" (٢/٢٠٧).

١٢٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيَتْ حَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. <sup>(١)</sup>

١٢١ - وَفِي حَدِيثٍ حَذِيقَةٍ <sup>(٢)</sup> عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تُرْبُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ». <sup>(٢)</sup>

١٢٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ [رضي الله عنه] عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا». <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: التيمم في السفر.

أجمع العلماء على مشروعية التيمم في السفر في الجملة. "تفسير القرطبي" (٢١٨/٥).

### مسألة [٢]: التيمم في الحضر.

✽ ذهب جمهور أهل العلم إلى مشروعيته؛ لعموم قوله ﷺ: «التيمم وضوء المسلم...» الحديث، وقوله: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا»، وتيممه ﷺ عند أن سلم عليه الرجل، وغيرها من الأدلة.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى عدم مشروعية التيمم في الحضر؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾

[النساء: ٤٣].

وأجاب الجمهور: بأنَّ هذا القيد خرج مخرج الغالب؛ لأنَّ غالب من يعدم الماء هو

المسافر، والله أعلم.

فإذا تيمم، وصلى، ثم وجد الماء في الوقت، فلا إعادة عليه على الصحيح؛ لأنه صلاها

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٥٢٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/٩٨، ١٥٨)، وفي إسناده عابث بن محمد بن عقال بن خازم، وفيه رجال لا يدرى مدى ثقتهم، لكن:

بطهارة كاملة، وهذا قول مالك، ورواية عن أحمد، خلافاً للشافعي، ورواية عن أحمد؛ فإنهم رأوا عليه الإعادة. "المغني" (١/ ٣١١).

مسألة [٣]: هل التيمم رافعٌ للحدث، أم مبيحٌ لما تجب له الطهارة فقط؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن التيمم ليس رافعاً للحدث، وإنما هو مبيح للصلاة، ونحوها، وهو مذهب أحمد في المشهور عنه، وكذلك مالك، والشافعي، وغيرهم، واستدلوا بحديث أبي هريرة، وأبي ذر: «الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء، فليتق الله، وليمسسه بشرته»<sup>(١)</sup>، ومما يستدل لهم به: وقوع الإجماع على أن الماء إذا وُجد لا تصح طهارة التيمم.

قال ابن عجب البرهان في "الاستذكار" (٢/ ١٤): أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث إذا وُجد الماء، بل متى وجد أعاد الطهارة، جنباً كان، أو مُحْدِثاً. اهـ قالوا: فهذا يدل على أن حدثه لم يرتفع.

✽ وذهب أبو حنيفة، وداود الظاهري، وبعض المالكية، ورواية عن أحمد إلى أنه يرتفع حدثه، واستدلوا بحديث جابر، وحذيفة، وعلي المقدمة في الباب؛ فإن النبي ﷺ سَمَّى التراب، والأرض طهوراً، والطهور اسم متعدي، أي: يُكسب غيره الطهارة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، واستدلوا بحديث أبي هريرة، وأبي ذر: «الصعيد الطيب طهور المسلم»، فهذا نص عن النبي ﷺ أنه يطهره، وليس لمجرد الاستباحة.

وهذا القول هو الرَّاجِح، وقد رجَّحه جمع من الحفاظ، والمحققين، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٤٣٦)، وابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٢٠٠)، والصنعاني في "سبل السلام" (١/ ١٩٩)، والشيخ عبد الرحمن السعدي في "المختارات الجليلة"



(ص ٢٤)، والشيخ عبد العزيز بن باز، كما في "غاية المرام" (٢/ ٣٧٠)، والشيخ ابن عثيمين في "الشرح الممتع" (١/ ٣١٤).

وأجاب هؤلاء عن الجمهور: بأنَّ رفع الحدث مؤقت إلى أن يجد الماء، أو يستطيع استعماله، وعلى هذا، فلا تعارض بين هذا القول، وبين أدلة الجمهور، والله أعلم.  
وانظر: "المجموع" (٢/ ٢٢١)، "أحكام التيمم" (ص ٦١-٦٢).

فائدة: قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٣١٥): ويترتب على هذا الخلاف:

(أ) إذا قلنا: إنه مبيح، إذا نوى التيمم عن عبادة، لم يستبح به ما فوقها، فإذا تيمم لنافلة، لم يصل به فريضة؛ لأنَّ الفريضة أعلى، وإذا تيمم لمسَّ المصحف، لم يُصلَّ به نافلة؛ إذ الوضوء للنافلة أعلى، فهو مُجمَعٌ على اشتراطه، بخلاف الوضوء لمسَّ المصحف، وهكذا، وإذا قلنا: إنه رافع، فإذا تيمم لنافلة جاز أن يصلي به فريضة، وإذا تيمم لفريضة، جاز أن يصلي به نافلة.

(ب) إذا قلنا: إنه مبيح، إذا خرج الوقت بطل؛ لأنَّ المبيح يقتصر فيه على قدر الضرورة، فإذا تيمم للظهر مثلاً، ولم يحدث حتى دخل وقت العصر، فعليه أن يعيد التيمم، وعلى القول بأنه رافع، لا يجب عليه إعادة التيمم، ولا يبطل بخروج الوقت.

(ج) إذا قلنا: إنه مبيحٌ اشترط أن ينوي ما يتيمم له، فلو نوى رفع الحدث فقط، لم يرتفع، وعلى القول بأنه رافع، لا يشترط ذلك، فإذا تيمم لرفع الحدث فقط، جاز. انتهى.

مسألة [٤]: هل يشترط للتيمم نية؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٢٩): لا نعلم خلافاً في أنَّ التيمم لا يصلح إلا بنية، غير ما حكي عن الأوزاعي، والحسن بن صالح، أنه يصح بغير نية، وسائر أهل العلم على إيجاب النية فيه، ومن قال ذلك: ربيعة، ومالك، والليث، والشافعي، وأبو عبيد، وأبو

والراجح هو قول الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات».

### مسألة [٥]: ماذا يشترط للتيمم؟

✽ جاء في حديث حذيفة عند مسلم: «إذا لم نجد الماء»، ويقول الله عز وجل: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣ / المائدة: ٦].

فهذان الدليلان يدلان على اشتراط طلب الماء قبل التيمم، وهو مذهب أحمد، والشافعي.

✽ وذهب أبو حنيفة، وهو رواية عن أحمد إلى عدم اشتراط طلب الماء؛ لقوله ﷺ لأبي ذر: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء»؛ ولأنه غير عالم بوجود الماء قريباً منه، فأشبهه ما لو طلب، فلم يجد.

والقول الأول هو الراجح؛ لدلالة الأدلة المتقدمة على ذلك.

وقد دلّ الدليلان المتقدمان أيضاً على أنه يشترط للتيمم إعواز الماء بعد الطلب.

قال ابن قدامة رحمه الله: «ولا خلاف في اشتراطه. انظر: «المغني» (١/ ٣١٣-٣١٤).

### مسألة [٦]: صفة طلب الماء.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١/ ٣١٤): «وَصِفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَطْلُبَ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ إِنْ رَأَى حُضْرَةً، أَوْ شَيْئًا يُدَلُّ عَلَى السَّمَاءِ، فَصَدَّهُ، فَاسْتَبْرَأَهُ، وَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ رَبْوَةٌ، أَوْ شَيْءٌ قَائِمٌ، أَتَاهُ وَطَلَبَ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَظَرَ أَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رُقْفَةٌ يُدَلُّ عَلَيْهِمْ طَلَبَ مِنْهُمْ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ لَهُ خَبْرَةٌ بِالْمَكَانِ سَأَلَهُ عَنْ مِيَاهِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُوَ عَادِمٌ، وَإِنْ دُلَّ عَلَى مَاءٍ، لَزِمَهُ قَصْدُهُ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَ رُقْفَتِهِ، وَلَمْ تَفُتْ الْوَقْتُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. انتهى».

وقال الشوكاني رحمه الله في "السييل الجرار" (١/١٢٨): وأما إيجاب الطلب إلى آخر الوقت، فلم يدل عليه دليل، لا من كتاب، ولا سنة، ولا قياس صحيح، ولا إجماع. انتهى.

### مسألة [٧]: هل يشترط لصحة التيمم دخول الوقت؟

✽ ذهب أحمد، والشافعي، ومالك إلى اشتراط دخول الوقت؛ لأنه طهارة ضرورة، فلم يجوز قبل الوقت، كطهارة المستحاضة، قالوا: وإذا كانت نافلة، لم يجوز التيمم لها في وقت نهي عن فعلها فيه؛ لأنه ليس بوقتها، وإن كانت فائتة، جاز التيمم له في كل وقت؛ لأن فعلها جائز في كل وقت.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التيمم قبل وقت الصلاة؛ لأنها تبيح الصلاة، فأبيح تقديمها على وقت الصلاة، كسائر الطهارات، وروي عن أحمد أنه قال: القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجرد الماء، أو يحدث؛ فعلى هذا يجوز قبل الوقت.

قال أبو عبد الله سده الله: وهذا القول هو الرَّاجح.

وقد رجحه شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/٣٥٢، ٤٣٨)، وابن القيم في "زاد المعاد" (١/٢٠٠)، وكذا الشوكاني، والصنعاني، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ عبد العزيز بن باز، كما في "غاية المرام" (٢/٣٧٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وإذا كان قد جعل التيمم مطهراً، كما أن المتوضئ مطهر، ولم يقيد ذلك بوقت، ولم يقل: إنَّ خروج الوقت يبطله، كما ذكر أنه يبطله القدرة على استعمال الماء، دلَّ ذلك على أنه بمنزلة الماء عند عدم الماء، وهو موجب الأصول. اهـ.

وقال أيضاً: وعلى هذا القول الصحيح يتيمم قبل الوقت إن شاء، ويصلي، ما لم يحدث، أو يقدر على استعمال الماء. اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/٤٣٨، ٣٥٢).

وقال الشوكاني رحمه الله في "نبال الأوطار" (١/٣٩٨): لم يد دليل على عدم الاجزاء - يعني

في الوقت، وقبل الوقت، فلم يدل دليل على اشتراط الوقت.

وانظر: «المغني» (٣١٣/١)، «المحلّي» (٢٣٧).

فائدة: إذا تيقن عدم وجود ماء في المنطقة التي هو فيها، فلا يلزمه الطلب، والبحث عن الماء.

قال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٢/٢٤٩): وقال جماعات من الخراسانيين: إن تحقق عدم الماء حواليه، لم يلزمه الطلب، وبهذا قطع إمام الحرمين، والغزالي، وغيرهما. قال إمام الحرمين: إنما يجب الطلب إذا توقع وجود الماء توقعًا قريبًا، أو مستبعدًا؛ فان قطع بأن لا ماء هناك، بأن يكون في بعض رمال البوادي، فيعلم بالضرورة استحالة وجود ماء، لم نكلفه التردد لطلبه؛ لأن طلب ما يعلم استحالة وجوده محال. انتهى المراد بتصرف يسير.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: إذا وجد الماء بثمر.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَإِنْ بُذِلَ لَهُ مَاءٌ لِيَطْهَرَتَهُ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَلَا مَنَّةَ فِي ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ إِلَّا بِثَمَنِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَبُذِلَ لَهُ الثَّمَنُ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الْمَنَّةَ تَلْحَقُ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ فِي مَوْضِعِهِ، أَوْ زِيَادَةً يَسِيرَةً، يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ، لِقُوَّتِهِ وَمُؤْنَةِ سَفَرِهِ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ كَثِيرَةً تُجْحِفُ بِمَالِهِ، لَمْ يَلْزَمْهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً، لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ، فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِيمَنْ بُذِلَ لَهُ مَاءٌ بِدِينَارٍ، وَمَعَهُ مِائَةٌ.

فَيَحْتَمِلُ إِذَنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ، قَادِرٌ عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي الزِّيَادَةِ الْكَثِيرَةِ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ، كَمَا لَوْ خَافَ لَصًّا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ بِزِيَادَةٍ يَسِيرَةٍ، وَلَا كَثِيرَةٍ لِذَلِكَ. انتهى المراد.

وقول الشافعي عزاه النووي في "المجموع" (٢/ ٢٥٥) للجمهور.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٣١٨): والصواب أنه إذا كان واجداً لثمنه، قادراً عليه، أنه يجب عليه أن يشتريه، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾، فالله اشترط للتميم عدم الماء، والماء هنا موجود، ولا ضرر عليه في شرائه؛ لقدرته عليه. اهـ، وانظر: "المغني" (١/ ٣١٧).

قال ابن القيم رحمته الله في "أعلام الموقعين" (١/ ٢٠٨): وألحقت الأمة واجد ثمن الماء

مسألة [٢]: إذا وهب له الماء، أو ثمنه؟

تقدم كلام ابن قدامة رحمته الله في المسألة السابقة.

وقال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ٢٥٣): إذا وهب له الماء، لزمه قبوله، هذا هو الصحيح، المنصوص؛ لأنَّ الماء لا يُمنُّ به في العادة، ولو وهب له ثمن الماء، لم يلزمه قبوله بالاتفاق -يعني اتفاق الشافعية- ونقل إمام الحرمين الإجماع فيه. اهـ

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ٢٥٣): وأما هبة آلة الاستسقاء، فكهبة ثمن الماء، ذكره القاضي حسين، وإمام الحرمين، والغزالي، والمتولي، والبغوي، وآخرون، وأما إعارتها، فقطع الجمهور بوجوب قبولها مطلقاً، وهو الصحيح. اهـ

مسألة [٣]: لو وجد من يبيعه الماء بثمن مؤجل.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/ ٢٥٥): ولو وجد من يبيعه الماء بثمن مؤجل؛ فإن لم يكن له مالٌ غائب، لم يلزمه شراؤه بلا خلاف -يعني عند الشافعية-، وإن كان، فوجهان، الصحيح: يلزمه شراؤه. اهـ

وهذا الوجهان هما وجهان أيضاً عند الحنابلة، وانظر: "المغني" (١/ ٣١٧-٣١٨).

مسألة [٤]: من يلتحق بعادم الماء.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣١٥): وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ سَبْعٌ، أَوْ عَدُوٌّ، أَوْ حَرِيقٌ، أَوْ لَصٌّ؛ فَهُوَ كَالْعَادِمِ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ بِمَجْمَعِ الْفَسَاقِ، تَخَافُ الْمَرَأَةُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْهُمْ؛ فَهِيَ عَادِمَتُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ عِنْدَ رَحْلِهِ، فَخَافَ أَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَاءِ ذَهَبَ شَيْءٌ مِنْ رَحْلِهِ، أَوْ شَرَدَتْ دَابَّتُهُ، أَوْ سُرِقَتْ، أَوْ خَافَ عَلَى أَهْلِهِ لَصًّا، أَوْ سَبْعًا، خَوْفًا شَدِيدًا؛ فَهُوَ كَالْعَادِمِ، وَمَنْ كَانَ خَوْفُهُ جُبْنًا، لَا عَنْ سَبَبٍ يُخَافُ مِنْ مِثْلِهِ، لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ بِالتَّيَمُّمِ. انتهى المراد بتصرف يسير.

أو بهائمه من العطش إذا توضع بالعامد؛ فجوزت له التيمم وهو واجد للماء، وألحقت من خشى المرض من شدة برد الماء بالمرضى في العدول عنه إلى البدل. اهـ

**مسألة [٥]:** إذا وجد الجنب ما يكفي بعض أعضائه، ومثله المحدث حدثاً أصغر؟

**قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١/ ٣١٤):** وَإِذَا وَجَدَ الْجَنْبُ مَا يَكْفِي بَعْضَ أَعْضَائِهِ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَيَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَبِهِ قَالَ عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَنَحْوُهُ قَالَ عَطَاءٌ، وَهُوَ أَحَدُ قَوَائِمِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الْحَسَنُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَحَمَّادٌ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي: يَتَيَمَّمُ، وَيَتْرُكُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَا يُطَهِّرُهُ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، كَالْمُسْتَعْمَلِ، وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، وَخَبَرُ أَبِي ذَرٍّ شَرَطَ فِي التَّيَمُّمِ عَدَمَ الْمَاءِ، وَهَذَا وَاجِدٌ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». انتهى بتصرف.

والراجح هو القول الأول، وهو الذي رجَّحه ابن قدامة، ورجحه الشوكاني في "النيل"، ونقله عن المجد ابن تيمية، وهو ترجيح النووي في "شرح المذهب" (٢/ ٢٦٨)، ورجحه العلامة ابن باز رحمه الله كما في "فتاوى اللجنة" (٥/ ٣٣٧)، والشيخ ابن عثيمين في "الشرح الممتع" (١/ ٣٢٢)، وقد عزا القول الآخر النووي في "شرح المذهب" (٢/ ٢٦٨) للجمهور، والخلاف في المحدث حدثاً أصغر كالخلاف السابق، كما ذكر ذلك النووي في المصدر المذكور.

**مسألة [٦]:** إذا كان معه ماء قبل الوقت، ففرض فيه؟

**قال ابن قدامة رحمه الله:** إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، فَأَرَاقَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ، فَتَجَاوَزَهُ، وَعَدِمَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَلَا إِعَادَةَ، وَإِلَّا صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ. وَلَنَا: أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَإِنْ أَرَاكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ، فَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ، ثُمَّ عَدِمَ الْمَاءَ، يَتِمِّمُ وَيُصَلِّي، وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ. اهـ

وهذان الوجهان عند الشافعية أيضًا، والصحيح أنه لا إعادة عليه، وعليه الإثم إذا فعل ذلك لغير غرض شرعي، والله أعلم.

انظر: "المغني" (٣١٨/١)، "المجموع" (٣٠٧/٢).

مسألة [٧]: لَوْ وَهَبَ الْمَاءَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣١٨/١): وَإِنْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، لَمْ تَصَحِّ الْهَبَةُ، وَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، فَلَوْ تَيَمَّمَ مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ، لَمْ يَصَحِّ تَيَمُّمُهُ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ السَّمُوهُوبُ لَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَاكَ. اهـ

والذي رجَّحه ابن قدامة هو الأصح عند الشافعية فيما ذكره النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٣٠٨/٢).



١٢٣ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ<sup>(١)</sup> الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.<sup>(٣)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: وَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.<sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: التيمم عن الحدث الأصغر.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٢/٢٠٧): يجوز التيمم عن الحدث الأصغر بالكتاب، والسنة، والإجماع. اهـ

**قلت:** ووجه الدلالة على ذلك من حديث الباب أنه إن شرع التيمم لرفع الحدث الأكبر؛ كان ذلك تنبيهًا على شرعيته لرفع الحدث الأصغر؛ لأنه أخف، فهو أولى، والله أعلم.

مسألة [٢]: التيمم عن الحدث الأكبر.

❁ دَلَّ حَدِيثُ عَمَّارٍ الَّذِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى جَوَازِ التَّيْمَنِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَيُؤَيِّدُهُ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].

وقد ذهب إلى ذلك كافة العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم؛ إلا عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وإبراهيم النخعي؛ فإنهم منعهوه. "المجموع" (٢/٢٠٧-٢٠٨).

(١) في (أ) و(ب): (تمرغ).

(٢) في (أ) و(ب): (ذلك له).

والأثران عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود ثابتان في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>.

وقد احتج عمار بن ياسر على عمر بن الخطاب بهذا الحديث، فلم يتذكره عمر، وقال لعمار: نولك ما توليت.

واحتج أبو موسى على عبد الله بن مسعود بالآية، والحديث عن عمار، فاحتج ابن مسعود بأن عمر لم يقنع بقول عمار، وأجاب عن الآية بقوله: لو رخص لهم؛ لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا. والصحيح قول الجمهور، وبالله التوفيق.

مسألة [٣]: بِمَ يَسُوغُ التَّيْمُمُ؟

❁ في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أنه لا يجوز إلا بالتراب، وهذا قول الشافعي، وأحمد، وابن المنذر، وداود.

وقال النووي رحمه الله في «المجموع»: قال الأزهري، والقاضي أبو الطيب: هو قول أكثر الفقهاء. واستدل هؤلاء بحديث حذيفة الذي تقدم: «وَجُعِلَتْ تَرَبُّهَا لَنَا طَهُورًا»، وبحديث علي رضي الله عنه: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا»، فخصَّ النبي ﷺ الطهورية بالتراب في مقام الامتنان، فلو كان غيره يقوم مقامه لذكره معه.

واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، وهذا يقتضي أن يمسح به غبار يعلق بعضه بالعضو؛ لأن (من) تبعيضية، ويدل على ذلك حديث عمار؛ فإنَّ النبي ﷺ علَّمَهُ التَّيْمُمُ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، وفي الحديث أنه نفَضَهُمَا، وفي رواية: «نفخ فيهما».

القول الثاني: أنه يجوز بكل ما صعد على ظهر الأرض من تراب، أو رمل، أو حجر.

وهذا قول مالك، وأبي حنيفة، ورواية عن أحمد اختارها شيخ الإسلام، وابن القيم.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، والصعيد كل ما ظهر على وجه الأرض.

وبقوله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا».

وجاء في حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «حيثما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة، فعنده طهوره، ومسجده»، وفي إسناده: سيار الأموي، مجهول حال، والحديث عند أحمد (٢٥٦/٥)، وغيره. قالوا: وقد كان رسول الله ﷺ يسافر في الأرض الرملية كما في غزوة تبوك، ولم ينقل أنه حُمِلَ معه تراب، أو صلى بغير طهور.

وقالوا: حديث عمار يدل على عدم اشتراط التراب؛ لأنه نفضهما، ونفخ التراب، ولو كان يشترط لم يفعل ذلك، وأما الآية التي استدل بها الجمهور؛ فإنَّ (من) ليست للتبعية، وإنما لابتداء الغاية، وقد رجَّح هذا القول الشيخ السعدي، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهما. والراجح - والله أعلم - هو القول الأول.

وهو ترجيح النووي، والشيرازي، والخرقى، وابن قدامة، وابن رجب الحنبلي، وابن عبد البر، وشمس الحق العظيم آبادي، والشوكاني، ثم الشيخ يحيى الحجوري عافاه الله. انظر: «أحكام التيمم» (ص ٤٧).

وأما أدلتهم؛ فهي عامة مخصوصة بأدلة الجمهور، كحديث حذيفة، وحديث علي.

وأما نفخ النبي ﷺ للغبار؛ فإنما هو لتخفيفه، لا لإزالته؛ لأنه لا يزول بمجرد النفخ، أو النفض اليسير، كما هو ظاهر الحديث، والله أعلم.

وانظر: «المجموع» (٢/٢١١)، «المغني» (١/٣٢٤-).

مسألة [٤]: إذا خالط التراب غيره من الطاهرات؟

كَالنُّورِ، وَالزَّرْنِیَخِ، وَالْجِصِّ، فَقَالَ الْقَاضِي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ، إِنْ كَانَتْ الْعَلْبَةُ لِلتُّرَابِ جَارًا، وَإِنْ كَانَتْ الْعَلْبَةُ لِلْمُخَالِطِ، لَمْ يَجُزْ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَمْنَعُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ فِي الْعُضْوِ، فَمَنَعَ وَصُولَ التُّرَابِ إِلَيْهِ. اهـ

**قلت:** والراجح - والله أعلم - أن الرّاجح قول القاضي؛ لأنّ الغلبة إذا كانت للتّراب، فالظاهر أنّ وجهه سيصيبه ذلك التراب، والله أعلم.

قال ابن قدامه رحمته الله: وَهَذَا الْخِلَافُ فِيمَا يَعْلَقُ بِالْيَدِ، فَأَمَّا مَا لَا يَعْلَقُ بِالْيَدِ، فَلَا يَمْنَعُ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ مِنَ الشَّعِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْيَدِ مِنْهُ مَا يَحُولُ بَيْنَ الْغُبَارِ وَبَيْنَهَا. وانظر: "المجموع" (٢/٢١٣).

## ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: يشترط في التراب أن يكون طاهراً.

إذا كان التراب غير طاهر، فلا يجوز التيمم به؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، والطيب هو الطاهر، وعلى ذلك عامة أهل العلم، كما في "المجموع شرح المذهب" (٢/ ٢١٦)، و"الأوسط" لابن المنذر (٢/ ٤٠)، و"المغني" (١/ ٣٣٤).

مسألة [٢]: حمل التراب في السفر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "الاختيارات" (ص ٢١): ولا يستحب حمل التراب معه للتيمم، قاله طائفة من العلماء. اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٣٣٦): وقد استحب الثوري، وأحمد حمل التراب للمسافر، كما يستحب له حمل الماء للطهارة، ومن المتأخرين من أنكره، وقال: بدعة.

قال أبو عبد الله سده الله: الظاهر - والله أعلم - أنه لا يستحب حمل التراب في السفر، ولكن إن كان يعلم أنه سيمر، أو سيبقى في مكان ليس فيه تراب، ولا ماء، ولم يجد ماءً يحمله معه، فالظاهر أن حمله للتراب في هذه الحالة لا بأس به، والله أعلم.

مسألة [٣]: ترتيب أعضاء التيمم.

✽ قال الشيخ يحيى بن علال الحجوري حفظه الله في كتابه "أحكام التيمم" (ص ٨٨- وما بعدها): الأفضل أن يقدم مسح وجهه قبل كفيه، والعكس جائز، وذهب جمهور العلماء إلى وجوب الترتيب في التيمم، قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٢/ ٤٢٤): يجب الترتيب في التيمم للجناية كما يجب للتيمم للحدث الأصغر فيمسح وجهه ثم يديه. اهـ

والرَّاجح أن الترتيب ليس بواجب.

«الصحيحين»، وفيهما رواية أخرى: «مسح كفيه ووجهه»، و(الواو) لا تفيد الترتيب، ولكن جاءت رواية: «أن النبي ﷺ مسح كفيه، ثم مسح وجهه» و(ثُمَّ) تفيد الترتيب.

ثم نقل الشيخ حفظه الله عن الصنعاني أنه قال في «سبل السلام» (١/ ١٥٥): ومن ذلك اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين، وحديث عمار كما عرفت قاضي بأنه لا يجب، وإليه ذهب كل من قال: تكفي ضربة واحدة، وقالوا: والواو في الآية لا تنافي ذلك، وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على الكفين، وتقديم اليمنى على اليسرى. اهـ  
قال: وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله عند حديث عمار رقم (٣٤٧): وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم.

قال الشيخ: وإنما قلنا إن تقديم الوجه على الكفين هو الأفضل لأمرين:

الأول: رواية تقديم مسح الوجه على الكفين أقوى من رواية تقديم مسح الكفين على الوجه، حتى قال الإمام أحمد رحمته الله فيما نقل عنه ابن رجب في «فتح الباري» (٢/ ٩٠): رواية أبي معاوية عن الأعمش في تقديم مسح الكفين على الوجه غلط. كذا قال، وهي في «الصحيحين».

الثاني: أنه ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾، فقدم الله تعالى مسح الوجه قبل الأيدي، وفي حديث جابر عند مسلم في صفة حج النبي ﷺ: «أبدأ بما بدأ الله به». انتهى بتصرف يسير.

قلت: وما رجَّحه الشيخ حفظه الله هو الرَّاجح -والله أعلم-، وهو قول في مذهب أحمد اختاره جماعة من أصحابه كما في «الإنصاف» (١/ ٢٧٤)، وهو اختيار شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٤٢٣-٤٢٤، ٤٤٠)، وليس للقول بالوجوب مستند سوى الآية، وغاية ما تفيد هو الاستحباب كما تقدم، وبالله التوفيق.

مسألة [٤]: إذا وجد طيناً، ولم يجد تراباً، ولا ماءً؟

قال ابن قدامة رحمته الله: إذا كان في طين لا يجد تراباً، فحُكي عن ابن عباس أنه قال: يأخذ الطين، ويطلي به جسده، فإذا جفَّ تيمم به، وإن خاف فوات الوقت قبل جفافه، فهو كالعادم. انتهى المراد. «المغني» (١/ ٣٢٧).

قلت: ما ذُكر عن ابن عباس، وقرره ابن قدامة هو الراجح، وأما الأثر عن ابن عباس، فلا يثبت، فقد أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٤٢)، وفي إسناده: النضر بن عبد الرحمن، وهو متروك، ومشايخ ابن المنذر مبهمون.

مسألة [٥]: إذا عدم التراب، والماء.

✽ ذهب الشافعي في قول، وأحمد، والمزني، ومالك في رواية، وسحنون، وابن المنذر إلى أنه يصلي على حسب حاله، ولا إعادة عليه.

✽ وقال أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي -وهو قول للشافعي-: لا يصلي حتى يقدر على أحدهما، ثم يصلي.

✽ وجاء عن مالك رواية أنه قال: لا يصلي، ولا يقضي؛ لأنه عجز عن الطهارة، فلم تجب عليه الصلاة، لكن قال ابن عبد البر: هذه الرواية منكرة، وذكر عن أصحابه قولين، أحدهما كقول أبي حنيفة، والثاني: يصلي على حسب حاله، ويعيد. وهو قول آخر للشافعي، ورواية عن أحمد.

والراجح القول الأول الذي ذهب إليه أحمد في المشهور من مذهبه، والشافعي في قول؛ لحديث عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: أنها استعارت من أسماء قلادة، فهلكت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً في التماسها، فأدركتهم الصلاة، ولم يجدوا ماء، فصلوا على غير وضوء، فلما أصبحوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت آية التيمم.

وقول الشافعي، وأحمد عزاه الحافظ في "الفتح" لجمهور المحدثين.

وقد رجح القول الأول العلامة ابن باز رحمته الله في تعليقه على "الفتح"، والعلامة العثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٣٢٨)، وهو الصحيح، وبالله التوفيق.  
وانظر: "الفتح" لابن رجب، وابن حجر رقم (٣٣٦)، "المجموع" (٢/ ٢٨٠-)، "أحكام التيمم" (ص ٦٣-٦٦).

### مسألة [٦]: مشروعية النفخ، والنفض.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٢٤): فإذا علا يديه ترابٌ كثير، لم يكره نفخه. وقال الإمام أحمد: لا يضره فعل، أم لم يفعل. اهـ

يعني نفض اليدين كما قال ابن المنذر، وبنحوه قال الشافعي في "الأم" (١/ ٥٠)، والنفخ والنفض فيهما إنما هو ليقْلُ التراب الذي حصل في كفيه؛ لأنَّ المقصود إنما هو التطهير، لا التغيير الموجب للتغيير.

وقد خَفِيَ حديث النفض على الإمام أبي بكر بن المنذر رحمته الله، فقال في "الأوسط" (٢/ ٥٥)، بعد أن ذكر حديث النفخ، ولم يذكر حديث النفض، قال: كما قال أحمد أقول غير أن النفخ أحب إليَّ؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم نفخ فيهما. اهـ

**قلت:** وأيضًا النبي صلى الله عليه وسلم قد نفضهما كما تقدم في "الصحيحين"، فيشرع الأمران: النفخ فيهما، ونفضهما؛ لتقليل التراب الذي عليهما، هذا هو الصحيح، والله أعلم.

وقد صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتيمم، ولا ينفض، ولا ينفخ، أخرجه عبد الرزاق (١/ ٢١١-) بإسناد صحيح.

وثبت عن عمار عند الدارقطني (٤/ ١٨٤)، أنه تيمم، ونفخ في يديه.

### مسألة [٧]: تعميم المسح على الوجه، والكفين.



الوجه، واليدين بالتراب في التيمم فرض لا بد منه في الجملة؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿فَأَمْسَحُوا  
بِأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

ولكن اختلفوا في قدر الفرض من ذلك، فأما الوجه، فمذهب مالك، والشافعي، وأحمد،  
وجمهور العلماء: أنه يجب استيعاب بشرته بالمسح بالتراب، ومسح ظاهر الشعر الذي عليه،  
وسواء كان ذلك الشعر يجب إيصال الماء إلى ما تحته كالشعر الخفيف الذي يصف البشرة، أم  
لا، هذا هو الصحيح.

قال: وعن أبي حنيفة روايات، إحداها: كقول الشافعي، وأحمد، والثانية: إن ترك قدر  
درهم لا يجزئه، وإن ترك دونه أجزاء، والثالثة: إن ترك دون ربع الوجه أجزاء، وإلا فلا،  
والرابعة: إن مسح أكثره، وترك الأقل منه، أو من الذراع أجزاء، وإلا فلا، وحكاها الطحاوي  
عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفر، وحكى ابن المنذر، عن سليمان بن داود الهاشمي: أنَّ  
مسح التيمم حكمه حكم مسح الرأس في الوضوء، يجزئ فيه البعض.

قلت: ويقول سليمان الهاشمي قال محمد بن مسلمة المالكي، ويحيى بن يحيى النيسابوري،  
والجوزجاني، كما في "الفتح" (٥٢/٢) لابن رجب، ونصره ابن حزم في "المحلى" (١٥٧/٢)،  
ورجحه الشيخ يحيى الحجوري في "أحكام التيمم" (ص ٩٢)، ودليلهم على ذلك أن قوله  
تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ يشمل من مسح بعض وجهه.

والذي يظهر لي أن الرَّاجح هو قول الجمهور؛ لأنَّ الآية قد بينها النبي ﷺ بفعله مع  
قوله لعمار: «إنما يكفيك أن تقول هكذا»، فَبَيَّنَ أن الصفة المذكورة هي الكافية، وأنَّ غيرها لا  
يكفي، وقد استوعب النبي ﷺ المسح على وجهه، ويديه، وإذا مسح على سائر وجهه، لا  
يضره، إن لم يصل التراب إلى بعض أجزائه.

قال إسحاق بن راهويه: تمر بيدك على جميع الوجه، واللحية، أصاب ما أصاب، وأخطأ

(٥٢/٢)، وهذا هو مذهب يحيى بن يحيى فيما يظهر؛ لأنه قال: لا يتعمد لترك شيء من ذلك؛ فإن بقي شيء منه لم يعد.

ثم قال ابن رجب رحمته الله (٥٣/٢): فأما اليدان، فأكثر العلماء على وجوب مسح الكفين، ظاهرهما، وباطنهما بالتراب، إلى الكوعين، وقد ذكرنا أن بعض العلماء لم يوجب استيعاب ذلك بالمسح. اهـ

وما تقدم ترجيحه بالوجه هو الراجح أيضاً في اليدين، والله أعلم. وانظر: "المغني" (١/٣٣١).

### مسألة [١٨]: التخليل بين أصابع الكفين في التيمم.

✽ جاء عن بعض أهل العلم إيجاب التخليل، ولكن قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: إثبات التخليل - ولو سنة - فيه نظر؛ لأن الرسول ﷺ في حديث عمار لم يخلل أصابعه؛ فإن قيل: ألا يدخل في عموم حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه: «أسبغ الوضوء، واخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق»؟ أجيب بالمنع؛ لأن حديث لقيط بن صبرة في طهارة الماء، ولهذا ففي النفس شيء من استحباب التخليل في التيمم لأمرين: أولاً: أنه لم يرد عن النبي ﷺ، وثانياً: أن طهارة التيمم مبنية على التيسير والسهولة، بخلاف الماء؛ ففي طهارة الماء في الجنابة يجب استيعاب كل البدن، وفي التيمم عضوان فقط، وفي التيمم لا يجب استيعاب الوجه والكفين على الراجح، بل يتسامح عن الشيء الذي لا يصل إليه المسح إلا بمشقة كباطن الشعر، فلا يجب إيصال التراب إليه، ولو كان خفيفاً؛ فيُمسح الظاهر فقط. اهـ "الشرح الممتع" (١/٣٤٩).

١٢٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَقَفَهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: عدد ضربات التيمم، وحده من اليد.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ التيمم ضربة واحدة للوجه، والكفين فقط، لا يتجاوز الكفين، وهو قول الشعبي، وعطاء، ويحيى بن أبي كثير، وقتادة، وعكرمة، ومكحول، والأوزاعي، وهو قول أحمد، وإسحاق، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة، وداود، وهو قول عامة أهل الحديث، وهو اختيار البخاري، وابن المنذر.

✽ وذهب مالك، وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي، والشعبي، والثوري، وأصحاب الرأي، ومن الصحابة: علي بن أبي طالب <sup>(٢)</sup>، وابن عمر، وهو قول سالم بن عبد الله، والحسن البصري، ذهبوا إلى أنَّ التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، كما في "شرح صحيح مسلم" للنووي و"فتح الباري" لابن رجب وقد عزي هذا القول للجمهور. واستدل أصحاب القول الأول بحديث عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي تقدم.

(١) المرفوع منكر والراجح وفقه. أخرجه الدارقطني (١/ ١٨٠) من طريق علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به. وعلي بن ظبيان متروك.

وقد خالفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما فرووه عن عبيد الله بإسناده موقوفًا، ورجح الموقوف الدارقطني والبيهقي وغيرهما.

وقد روي بنحوه مرفوعًا عند أبي داود (٣٣٠) ولكن في إسناده محمد بن ثابت العبدي وهو ضعيف.

وقد أنكر عليه الحفاظ هذا الحديث، منهم: أحمد وأبوداود والبيهقي وغيرهم.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٢١٣)، وسنده ضعيف، فيه: عطاء بن السائب، مختلط، وتلميذه فيه سمع منه

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح": ومما يقوي رواية "الصحيحين" في الاختصار على الوجه، والكفين، كون عمار كان يُفتي بعد النبي ﷺ بذلك، وراوي الحديث أعرف به من غيره. اهـ

واستدل أصحاب القول الثاني بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب، وقد تقدم أنه منكر، وبها رواه أبو داود (٣٢٨)، وغيره من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ حين علمه التيمم، علمه أن يمسح إلى المرفقين. وسنده ضعيف، فيه رجل مبهم، قال قتادة: حدثني محدث، عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبزى عن عمار.

قال أبو عبد الله سنده الله: ولحديث عمار إسناد أحسن من هذا عند أبي داود (٣٢٤)، وفيه: «إلى المرفقين»، ورجال إسناده ثقات، ولكن سلمة بن كهيل شك فيه، فقال: لا أدري فيه: «إلى المرفقين، أو الكفين».

وقد أنكر ذلك عليه شعبة، ومنصور، وقد خالفه الثقات، فروايته شاذة ليست محفوظة، ومع ذلك فليس في حديث عمار إلا ذكر ضربة واحدة.

❁ وهناك قول ثالث: أن التيمم ضربتان للوجه، واليدين إلى المنكبين، من أعلى اليد، وإلى الآباط، من أسفلها، وهذا مروى عن الزهري، ثم حكى عنه إنكاره، وعدم القول به، وقال به محمد بن مسلمة من المالكية.

ولهم حديث ضعيف من حديث عمار عند أبي داود (٣٢٠)، وفيه: فمسحوا بها وجوههم، وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الآباط.

وهو حديث مضطرب جداً، قد بين اضطرابه أبو داود، وضعفه ابن حزم في "المحلى" (٢٥٠)، وأعله أبو حاتم، وأبو زرعة. انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٦١/١).

وقال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٥٦/٢): وهذا الحديث منكر جداً، لم يزل العلماء

❁ وهناك قول رابع ذكره الشوكاني في "نيل الأوطار" (١/٣١٠)، عن سعيد بن المسيب، وابن سيرين، أنَّ صفة التيمم ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة للكفين، وضربة للذراعين، قال الشوكاني: لم أقف لهذا القول على دليل.

قال الشيخ يحيى حفظه الله: والأمر كما قال، أنه لا دليل على هذا القول، وينبغي أن ينظر في ثبوته إلى هذين الإمامين؛ فإنه قول بعيد، لا يليق بمثلها. اهـ  
والصحيح في هذه المسألة هو القول الأول.

وهو ترجيح شيخنا مقبل الوادعي، والشيخ ابن باز، والشيخ العثيمين رحمته الله عليهم أجمعين.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٣٤٢) (٣٤٧)، "شرح مسلم" (٤/٥٦-٥٧)، "الفتح" لابن حجر (٣٤٧)، "أحكام التيمم" (ص ٤٩-٥٦).

١٢٦- وَلِلرَّمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوُهُ، وَصَحَّحَهُ. (٢)

مسألة [١]: نواقض التيمم.

ثُمَّ قَالَ: فَأَمَّا التَّيْمُمُ لِلْجَنَابَةِ؛ فَلَا يُبْطِلُهُ إِلَّا رُؤْيَا الْمَاءِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ، وَمَوْجِبَاتُ الْغُسْلِ، وَكَذَلِكَ التَّيْمُمُ لِحَدَثِ الْحَيْضِ وَالنِّقَاسِ. انتهى بتصرف.

قال أبو عبد الله -وفقه الله-: أما خروج الوقت؛ فليس هناك دليل على جعله من نواقض التيمم، والصحيح أنه لا يعد ناقضاً من نواقض التيمم؛ لأنَّ التيمم طهارة ترفع الحدث، ومن

(١) حسن لغيره. أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (٣١٠) من طريق القاسم بن يحيى بن عطاء المقدمي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة. وقد تفرد بوصله القاسم بن يحيى وخالفه غيره فرووه عن هشام عن ابن سيرين مرسلًا، وتابع هشامًا آخرون على الإرسال كما أبان ذلك الدارقطني في "العلل" (٩٣/٨). ولكن هذا المرسل يشهد له حديث أبي ذر الذي بعده فيصير به حسنًا، والله أعلم.

(٢) حسن لغیره. أخرجه الترمذي (١٢٤)، وأخرجه أيضًا أبو داود (٣٣٢)، والنسائي (١٧١/١)، وفي إسناده عمر بن بجدان الر وای عن أی ذر وهو مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه أبو قتالة ولم يوثقه معتبر.

جعلَهُ من نواقض الوضوء التيمم؛ فهو بناءً على قولهم: إِنَّ التيمم مبيح لا رافع.

والرَّاجح - كما تقدم - أنه رافع للحدث، على أنه لا يسلم بأنه يلزم من كونه مبيحاً أن ينقض بخروج الوقت، والله أعلم.

مسألة [٢]: هل يبطل التيمم بوجود الماء، وإن كان في الصلاة؟

✽ في المسألة قولان:

الأول: أنه يبطل، وإن كان في الصلاة.

وهذا مذهب أحمد، وأبي حنيفة، ونقله البغوي عن أكثر العلماء، واستدلوا بعموم حديث الباب: «إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ؛ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَلْيَمْسِهِ بِشِرْتِهِ».

قال ابن رشد: وهم أحفظ للأصل؛ لأنه أمر غير مناسب للمشروع أن يوجد شيء واحد لا ينقض الطهارة في الصلاة، وينقضها في غير الصلاة.

وقد رجَّح هذا القول ابن حزم في "المحلى" (٢٣٤).

الثاني: قال مالك، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر: إن كان في الصلاة، مضى فيها، وروي هذا عن أحمد؛ إلا أنه رجع عنه.

واحتج هؤلاء بعموم قوله ﷺ: «لَا يَنْصَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، ويقولون تعالى: ﴿لَا يَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

والرَّاجح - والله أعلم - هو القول الأول.

وأما استدلالهم بالحديث؛ فقد أجاب عنه شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله في "أحكام التيمم"، فقال: وهذه غفلة؛ فإنَّ صدر الحديث فيه السؤال عن شيء بعينه، فأجابهم عليه بعينه، أنه لا يخرج بمجرد الوسواس، حتى يتأكد من الحدث، أما وجود الماء للتيمم، فشيء

وأما استدلالهم بالآية: ﴿وَلَا يُبْطِلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾؛ فَإِنَّ معنى الآية: لا تبطلوها بالشرك، والرياء، والمن، وغير ذلك، ثم إنه لا يبطل هو الصلاة، ولكن الصلاة تبطل بزوال الطهارة، كما في سائر الأحداث، والله أعلم.

وقد رجح هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، والشيخ الفاضل يحيى بن علي الحجوري حفظه الله.

انظر: "المغني" (١/ ٣٤٧)، "أحكام التيمم" (ص ٩٧-٩٨).



١٢٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ- فَنَتَمَّ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ وَأَجْرَاتُكَ صَلَاتُكَ»، وَقَالَ لِلْآخَرِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا تيمم الرجل، وصلى، ثم وجد الماء بعد خروج الوقت؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٣١٩-٣٢٠): وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَادِمَ لِلْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا صَلَّى بِالتَّيْمُمِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، إِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَنْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. انتهى المراد. وانظر: «الإجماع» لابن المنذر رقم (٣١).

مسألة [٢]: إذا تيمم، وصلى، ثم وجد الماء قبل خروج الوقت؟

✽ قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/ ٣٢٠): وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْوَقْتِ، لَمْ يَلْزَمُهُ أَيْضًا إِعَادَةُ، سَوَاءً يَتَسَّ مِنْ وُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودُهُ فِيهِ، وَهَذَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَكْحُولٌ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالزَّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور من عدم إعادة الصلاة، وقد استدلوا بحديث أبي سعيد

الخدري المتقدم، وقد تقدم الكلام عليه.

(١) ضعيف، والراجح إرساله. أخرجه أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٢١٣/١)، وقد أعل بالإرسال، فرجع

قال ابن قدامة رحمته الله: واحتج أحمد بأن ابن عمر تيمم، وهو يرى بيوت المدينة، فصلّى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة، فلم يعد<sup>(١)</sup>؛ ولأنه أدّى فرضه كما أمر، فلم يلزمه الإعادة، كما لو وجدته بعد الوقت. اهـ

وقد نقل النووي عن الأوزاعي استحباب الإعادة كما في "شرح المذهب" (٣٠٦/٢)، ولا دليل على الاستحباب، بل لا يجوز الإعادة لها؛ لقوله صلّى الله عليه وآله: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»<sup>(٢)</sup>، وهذا ترجيح ابن حزم رحمته الله في "المحلّى" (٢٣٤)، ثم العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٣٤٤/١).

مسألة [٣]: أيهما المختار: تأخير التيمم، أو تقديمه؟  
 ❁ في المسألة أربعة أقوال:

الأول: تأخير التيمم أولى بكل حال، وهو قول عطاء، والحسن، وابن سيرين، والزهري، وأحمد، والثوري، وأبي حنيفة.

قال ابن قدامة رحمته الله: لأنه يستحب تأخير الصلاة إلى بعد العشاء، وقضاء الحاجة؛ كيلا يذهب خشوعها، وحضور القلب، ويستحب تأخيرها؛ لإدراك الجماعة، فتأخيرها لإدراك الطهارة المشترطة أولى.

الثاني: استحباب التأخير إن رجا وجود الماء، وإن يئس من وجوده استحباب تقديمه، وهو مذهب مالك، وأبي الخطاب الحنبلي.

الثالث: التقديم أفضل؛ إلا أن يكون واثقاً بوجود الماء في الوقت؛ لأنه لا يستحب ترك فضيلة أول الوقت، وهي متحققة لأمر مظنون، وهذا مذهب الشافعي.

الرابع: التقديم أفضل مطلقاً وهو قول الظاهرية، وابن حزم؛ لعموم قوله تعالى:

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه تيمم، وصلى العصر، ثم دخل المدينة، والشمس مرتفعة، فلم يُعِدَّ.<sup>(١)</sup>

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في "الصحيحين"<sup>(٢)</sup>، عن أبي جهيم، قال: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل، فلقيه رجلٌ، فسَلَّمَ عليه، فلم يردَّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار، فمسح بوجهه، ويديه، ثم ردَّ عليه السلام.

وهذا القول هو الرَّاجِح؛ لما فيه من إبراء الذمة مع ما تقدم ذكره، وقد رجَّح هذا القول الشوكاني رحمته الله في "السييل الجرار" (١/ ١٣٤)، حيث قال: الأوقات المضروبة للصلاة لا تختص بطهارة دون طهارة، فطهارة التراب كطهارة الماء، في أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما تُؤدِّي بها الصلاة في الوقت المضروب لها، ومن زعم أن ذلك يختص بالصلاة المؤدَّاة بالطهارة بالماء؛ فعليه الدليل، ولا دليل أصلاً. اهـ.

وقال ابن حزم رحمته الله في "المحلَّى" (٢/ ١٢٠): التعلق بتأخير التيمم لعله يجد الماء لا معنى له؛ لأنه لا نص، ولا إجماع على أن عمل المتوضئ أفضل من عمل المتيمم، ولا على أن صلاة المتوضئ أفضل ولا أتم من صلاة المتيمم، وكلا الأمرين طهارة تامة، وصلاة تامة، وفرض في حالة؛ فإذا ذلك كذلك، فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى أفضل الأعمال بلا معنى. اهـ.

**قلت:** لكن إذا كانت الصلاة مما يستحب تأخيرها؛ فالأفضل أن يؤخر التيمم كصلاة العشاء، وصلاة الظهر عند الإبراد، وجمع التأخير للمسافر، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/ ٣١٩)، "المحلَّى" (٢٢٢).

١٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ مَرْضًى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ - قَالَ: إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجَرَّاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْفُرُوحُ، فَيُجَنَّبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيَمَّمَ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا، وَرَفَعَهُ الْبَزَّازُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا خاف المريض، أو الجريح على نفسه من استعمال الماء؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٣٥): الْجَرِيحُ وَالْمَرِيضُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَطَاوُسٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ عَطَاءٌ فِي التَّيَمُّمِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَنَحْوِهِ عَنِ الْحَسَنِ فِي الْمَجْدُورِ الْجُنُبِ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنَ الْغُسْلِ. اهـ

قال أبو عبد الله سنده الله: الصحيح ما ذهب إليه جمهور أهل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «لا ضرر، ولا ضرار».

وقد صحَّ عن ابن عباس كما تقدم، ولا يُعْلَمُ له مخالف من الصحابة، والمشقة تجلب التيسير، والله أعلم.

(١) صحيح موقوفًا، والمرفوع ضعيف. أخرج المرفوع الحاكم (١/ ١٦٥)، وابن خزيمة (٢٧٢) من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وقد تابع جريرًا في رفعه علي بن عاصم في رواية، وسائر الرواة يروونه عن عطاء بن السائب موقوفًا ومنهم جرير في رواية وعلي بن عاصم في رواية.

فالراجح الموقوف، وقد رجح الموقوف أبو حاتم، والدارقطني كما في "سنن الدارقطني" (١/ ١٧٨) و"علل ابن أبي حاتم" (١/ ٢٥).

مسألة [٢]: ضابط الخوف المبيح للتيمم.

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ذكرها ابن قدامة رحمة الله عليه:

الأول: خَوْفُ التَّلَفِّ، وهو رواية عن أحمد، وأحد قولي الشافعي.

الثاني: أَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ إِذَا خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ، أَوْ تَبَاطُؤَ الْبُرْءِ، أَوْ خَافَ شَيْئًا فَاحِشًا، أَوْ أَلَمًا غَيْرَ مُحْتَمَلٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

الثالث: إِبَاحَةُ التَّيْمُمِ لِلْمَرِيضِ مُطْلَقًا؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهَذَا قَوْلُ دَاوُدَ، وَحُكَيٍّ عَنْ مَالِكٍ.

والرَّاجِحُ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي.

وقد رجَّحه ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ، فَقَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، وَلِأَنَّهُ يُجَوِّزُ لَهُ التَّيْمُمُ إِذَا خَافَ ذَهَابَ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ ضَرَّرَا فِي نَفْسِهِ، مِنْ لِصٍّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ كَثِيرَةٍ؛ فَلَأَن يَجُوزَ هَهُنَا أَوْلَى. اهـ

**قلت:** ويدل على ذلك الأدلة المتقدمة في المسألة السابقة، وأما القول الثالث؛ فليس بصحيح؛ لأنَّ بعض المرضى يجد الماء ولا يستضر باستعماله، فلم يجز له التيمم، كالصحيح، والآية اشترط فيها عدم الماء، فلم يتناول محل النزاع.

انظر: "المغني" (١/ ٣٣٦).

- ١٢٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ <sup>(١)</sup>، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا. <sup>(٣)</sup>
- ١٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ، فَاعْتَسَلَ فَمَاتَ - «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ، وَيَعْصَبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَاتِهِ. <sup>(٤)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: المسح على الجبائر، وعصائب الجروح.

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

**الأول:** أنه يستعمل الماء لجميع أعضائه القادر على استعمال الماء فيها، ويمسح على الجبيرة مسحًا، وهذا قول الجمهور، واستدلوا بحديث الباب، وبالقياس على الحُفِّ.

**الثاني:** أنه يكتفي بالغسل للأعضاء القادر عليها، ويترك الجبيرة، ولا يمسح عليها، ولا يتيمم عنها، وهذا قول ابن سيرين، والظاهرية، ورجَّحه الألباني، والوادعي رحمة الله عليهما.

**الثالث:** أنه يتيمم عن ذلك العضو، وهذا قول الشافعي، ولكنه قال: ويمسح عليها، واستدل بحديث جابر الذي في الباب، وتقدم أنه ضعيف.

والرَّاجح - والله أعلم - أنه يكتفي بالتيمم عنها؛ فإنَّ التيمم كما ناب عن جميع الأعضاء

(١) الزند: بفتح المعجمة، وسكون النون، هو أحد عظمي الساعد، وللساعد عظمَان كل واحدٍ منهما زند.

(٢) الجبائر: جمع جبيرة، وهي ما يوضع على العظم المكسور؛ لينجبر، ويلتئم.

(٣) ضعيف جدًّا. أخرجه ابن ماجه (٦٥٧) وفي إسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب وضاع.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٣٣٦) من طريق الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر به.

والزبير بن خريق ضعيف، وقد خالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس، وقال في رواية:

عند عدم القدرة على استعمال الماء فيها، فكذاك ينوب عن بعض الأعضاء عند عدم القدرة على استعمال الماء فيها.

وقد رجّح هذا القول شيخنا يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في كتابه "أحكام التيمم" (ص ٩٣-٩٥).

ثم ظهر لي أن القول الأول أقرب؛ لصحة ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما فعلاً وقولاً، فقد صحَّ عنه أنه فعل ذلك كما في "الأوسط" لابن المنذر (٢/ ٢٤)، و"الكبرى" للبيهقي (١/ ٢٢٨)، وصح عنه أنه قال: من كان به جرح معصوب، فخشي عليه العنت؛ فليمسح ما حوله ولا يغسله. أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٣٦) بإسناد صحيح.

ولا يعلم لابن عمر رضي الله عنهما مخالف من الصحابة، بل جاء ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً عند ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٤)، ولكن إسناده ضعيف.

ويؤيد صحة قول الجمهور أن الجروح، والجبائر كانت موجودة بكثرة عندهم، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتيمم عنها، والجمع بينها وبين الوضوء، فبقي أن يقال: إما أن تترك، كما قال أصحاب القول الثاني، أو يقال بالمسح، وهذا أقرب؛ لأن الصحابة قد عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم، ففعلهم في مثل هذه المسألة التي لا يوجد فيها نص صريح مقدّم على غيره، والله أعلم.

وقد رجح قول الجمهور شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، ثم العلامة العثيمين رحمته الله. وانظر: "المحلّى" (٢/ ٧٤)، و"الأوسط" (٢/ ٢٥)، "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٧٦-١٨٢) (٢١/ ٤٦٧)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١١/ ١٧٢-١٧٣).

**مسألة [٢]: هل يشترط في المسح على الجبيرة لبسها على طهارة؟**

✽ أكثر العلماء على عدم اشتراط ذلك، وهو الصحيح؛ لعدم وجود دليل على اشتراط ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٧٩): الجبيرة يمسح عليها، وإن

مسألة [٣]: هل يستوعب المسح على الجبيرة؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧٨/٢١): الجبيرة يستوعبها بالمسح كما يستوعب الجلد؛ لأن مسحها كغسله. اهـ

قال العلامة العثيمين رحمه الله كما في "مجموع فتاواه" (١٧٣/١١): يعمها كلها -يعني بالمسح- لأن الأصل أن البدل له حكم المبدل؛ ما لم ترد السنة بخلافه، فهنا المسح بدل عن الغسل، فكما أن الغسل يجب أن يعم العضو كله فكذلك المسح يجب أن يعم جميع الجبيرة، وأما المسح على الخفين فهو رخصة، وقد وردت السنة بجواز الاكتفاء بمسح بعضه. اهـ

فائدة: المسح على الجبيرة يفارق المسح على الخف من خمسة أوجه: أحدها: المسح على الجبيرة واجب، وعلى الخف مستحب. الثاني: المسح على الجبيرة مشروع في الطهارتين: الكبرى، والصغرى، بخلاف المسح على الخف؛ فهو في الصغرى فقط. الثالث: الجبيرة يمسح عليها حتى يجلها، ليس فيها توقيت، والمسح على الخف مؤقت عند الجمهور. الرابع: الجبيرة يستوعبها المسح، بخلاف الخف فلا يشترط، على الصحيح. الخامس: الجبيرة لا يشترط أن يشدها على طهارة، وأما المسح على الخف فيشترط لبسه على طهارة.

وانظر: "مجموع الفتاوى" (١٧٦/٢١-١٧٩)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١٧٤/١١).

مسألة [٤]: خلع الجبيرة بعد الوضوء، والمسح عليها؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "الفتاوى" (٢١٨/٢١): هذا فيه نزاع، والأظهر أنه لا ينتقض الوضوء كما أنه لا يعيد الغسل؛ لأن الجبيرة كاجزاء من العضو، والله أعلم. اهـ

مسألة [٥]: إذا كان صاحب الحدث جريحاً، أو مريضاً؟

ذهب أحمد، والشافعي إلى أنه يغسل ما أمكنه من أعضائه، ويتيمم للباقي، واستدلوا بالعمومات المتقدمة: ﴿فَاقْنُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله ﷺ: «وإذا



رَجَّحَ هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، والشيخ يحيى حفظه الله.

❁ وذهب مالك، وأبو حنيفة إلى أنه إن كان أكثر بدنه صحيحًا، غَسَلَهُ، ولا يتيَّم

عليه، وإن كان أكثر بدنه جريحًا، يَمِّم، ولا غسل عليه.

والذي يظهر أن القول الأول أرجح، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/٣٣٦)، "مجموع الفتاوى" (٢١/٢١٦، ١٧٨).

**تنبيه:** هذه المسألة مفروضة فيمن ليس على جرحه عصابة، ولا يمكن استعمال الماء على جرحه لا بالغسل، ولا بالمسح؛ فإن كان على جرحه عصابة فهي المسألة السابقة، وإن كان يمكنه أن يمسح على الجرح بالماء دون الغسل فقد أوجب أحمد رحمته الله المسح على الجرح بالماء، ولم يقل في ذلك بالتيَّم.

قال الحافظ ابن القيم رحمته الله في "بدائع الفوائد" (٤/٦٨) -بعد أن ذكر قول أحمد-: وهذا يدل على أن مسح الجرح البارز أولى من مسح الجيرة، وأنه خير من التيمم، وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه، وهو المحفوظ عن السلف: من الصحابة والتابعين، ولا ريب أنه بمقتضى القياس؛ فإن مباشرة العضو بالمسح الذي هو بعض الغسل المأمور به أولى من مباشرة غير ذلك العضو بالتراب، ومعلوم أن المسح على الحائل إنما جاء لضرورة المشقة بكشفه.

قال رحمته الله: وقد ذكرت في الكتاب الكبير "الجامع بين السنن والآثار" من قال بذلك من السلف، وذكرت الآثار عنهم بذلك، وكان شيخنا أبو العباس ابن تيمية رحمته الله يذهب إلى هذا، ويضعف القول بالتيَّم بدل المسح. اهـ

وهذا ترجيح العلامة العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١١/١٧٢).

وهو الصحيح، وبالله التوفيق.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "الاختيارات الفقهية" (ص ٢٠): وقال غير واحد من العلماء: ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة، وهو خير من التيمم، ونقله الميموني، عن أحمد. اهـ

وقال رحمته الله كما في "غاية المرام" (١/ ٣٨٤): متى قدر على مسح الجرح بالماء؛ وجب المسح، ولم يشرع له مع ذلك تيمم، كما قال النبي ﷺ: «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». اهـ

فائدة: قال ابن قدامة رحمه الله عليه في "المغني" (١/ ٣٣٧): مَا لَا يُمَكِّنُ غَسْلَهُ مِنَ الصَّحِيحِ إِلَّا بِإِنْشَارِ الْمَاءِ إِلَى الْجَرِيحِ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْجَرِيحِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ضَبْطُهُ، وَقَدَّرَ أَنْ يَسْتَنْبِئَ مَنْ يَضْبُطُهُ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ، فَأَجْزَأَهُ التَّيَمُّمُ عَنْهُ كَالْجَرِيحِ. اهـ

مسألة [٦]: بِمَ يَبْدَأُ بِالتَّيَمُّمِ، أَوِ الْغُسْلِ؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٣٧): إِذَا كَانَ الْجَرِيحُ جُنْبًا؛ فَهُوَ مُحَرَّرٌ: إِنْ شَاءَ قَدَّمَ التَّيَمُّمَ عَلَى الْغُسْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّيَمُّمُ لِعَدَمِ مَا يَكْفِيهِ لِجَمِيعِ أَعْضَائِهِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لِلْعَدَمِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْمَاءِ، وَهُنَا التَّيَمُّمُ لِلْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْجَرِيحِ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَلِأَنَّ الْجَرِيحَ يَعْلَمُ أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ عَنْ غَسْلِ الْجُرْحِ، وَالْعَادِمُ لِمَا يَكْفِيهِ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ لَا يَعْلَمُ الْقَدْرَ الَّذِي يَتَيَمَّمُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَفَرَاغِهِ، فَلَزِمَهُ تَقْدِيمُ اسْتِعْمَالِهِ. اهـ

مسألة [٧]: إِذَا تَطَهَّرَ الْجَرِيحُ طَهَارَةً صَغْرَى، فَهَلْ يَلْزَمُهُ جَعْلُ التَّيَمُّمِ مَكَانَ الْعَضْوِ الْمَجْرُوحِ بِالترتيب؟

ذهب بعض الحنابلة، والشافعية إلى أنه يجعل التيمم في مكان العضو الذي يتيمم

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤٢٦/٢١): وهذا فعل مبتدع، وفيه ضرر عظيم، ومشقة لم تأت به الشريعة، وهذا ونحوه إسراف في وجوب الترتيب حيث لم يوجبه الله ورسوله. اهـ

وقال رحمه الله في "الاختيارات" (ص ٢١): والجريح إذا كان محدثاً حدثاً أصغر؛ فلا يلزمه مراعاة الترتيب، وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره؛ فيصح أن يتيمم بعد كمال الوضوء، بل هذا هو السنة، والفصل بين أبعاض الوضوء بتيمم بدعة. اهـ

وهذا القول اختاره المجد ابن تيمية، وصاحب "الحاوي الكبير"، وابن رزين، وهذا القول مأل إليه الشيخ ابن عثيمين في "الشرح الممتع" (١/٣٢٤)، وقال: هذا الذي عليه عمل الناس اليوم.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤٥٣/٢١): وإذا توضأ، وتيمم، فسواء قدم هذا أو هذا، لكن تقديم الوضوء أحسن. اهـ

وقال الشيخ يحيى الجبور رحمه الله حفظه الله في كتابه "أحكام التيمم" (ص ٩٥): لا دليل على تقديم الوضوء قبل التيمم، ولا العكس، فله أن يتيمم، ثم يتوضأ، وله أن يتوضأ، ثم يتيمم، والأول أحب إلينا.

واختار هذا القول الشيخ عبد الله أبابطين، والشيخ محمد بن إبراهيم.

**قلت:** وهذا القول هو الرَّاجح -والله أعلم-؛ لأنَّ كلاً من الوضوء، والتيمم طهارة مستقلة لها شروطها، وأعضاؤها، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/٣٣٨-)، و"غاية المرام" (٢/٣٨٤-٣٨٥)، "مجموع الفتاوى" (٢١/٤٦٦، ٤٢٦).

**مسألة [٨]:** إذا كان جريحاً في وجهه، أو يده، ولا يستطيع التيمم أيضاً؟

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله كما في "مجموع فتاواه" (٢/٨٤): إذا كان يتضرر

يسقط التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنقُرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. اهـ

مسألة [٩]: إذا خاف من شدة البرد؟

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (١/ ٣٣٩): وَإِنْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ، وَأَمَكَّنَهُ أَنْ يُسَخِّنَ الْمَاءَ، أَوْ يَسْتَعْمِلَهُ عَلَى وَجْهِهٖ يَأْمَنُ الضَّرَرَ، مِثْلُ أَنْ يَغْسِلَ عُضْوًا عُضْوًا، وَكُلَّمَا غَسَلَ شَيْئًا سَتَرَهُ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، تَيَمَّمَ وَصَلَّى فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ عَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ: يَغْتَسِلُ، وَإِنْ مَاتَ، لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عُدْرًا، وَمُقْتَضَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(١)</sup>: أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ أَحَدُهُمْ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَدَعَهُ. وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

انتهى المراد.

١٣١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلصَّلَاةِ الْأُخْرَى. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفاد من الحديث

مسألة [١]: التيمم لكل صلاة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الواجب هو التيمم لكل صلاة مكتوبة، واستدلوا بحديث ابن عباس، وكثير منهم بنى ذلك على قوله: إن التيمم مبيحٌ، وليس برافع للحدث. والراجح كما تقدم أنه رافع للحدث، ومن قال بأنه رافع للحدث يقول بأنه يجوز له أن يصلي ما شاء بتيممه حتى تستقضى طهارته؛ ولذلك قال الصنعاني رحمته الله في "سبل السلام" (٢٠٥/١): والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء، وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء؛ إلا من الحدث، فالتيمم مثله، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث، وغيرهم، وهو الأقوم دليلاً. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤٣٦/٢١ - ٤٣٧): وَقِيلَ: بَلْ التَّيْمُمُ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ مُطْلَقًا يَسْتَبِيحُ بِهِ كَمَا يُسْتَبَاحُ بِالْمَاءِ، وَيَتَيَمَّمُ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا يَتَوَضَّأُ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَيَبْقَى بَعْدَ الْوَقْتِ كَمَا تَبْقَى طَهَارَةُ الْمَاءِ بَعْدَهُ، وَإِذَا تَيَمَّمْ لِنَافِلَةٍ صَلَّى بِهِ الْفَرِيضَةَ كَمَا أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ لِنَافِلَةٍ صَلَّى بِهِ الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِعْتِبَارُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ التَّيْمُمَ مُطَهَّرًا كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ مُطَهَّرًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُطَهِّرَنَا

بِالتُّرَابِ كَمَا يُطَهَّرُنَا بِالنَّاءِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحِ" عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِخَمْسٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَأُحِلَّتْ لَنَا الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وَفِي لَفْظٍ: «فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ مِنْ أُمَّتِي فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ، وَطَهُورُهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعثَ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، وَفِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" عَنْ حُدَيْفَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا»، فَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْأَرْضَ لِأُمَّتِهِ طَهُورًا كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا، وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَهُ الْمَاءَ فَأَمْسَسَهُ بِشَرْتِكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورَ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ لَا يُطَهِّرُ مِنَ الْحَدَثِ فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَإِذَا كَانَ مُطَهَّرًا مِنَ الْحَدَثِ؛ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْحَدَثُ بَاقِيًا مَعَ أَنَّ اللَّهَ طَهَّرَ الْمُسْلِمِينَ بِالتَّيِّمِ مِنَ الْحَدَثِ فَالتَّيِّمُ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ مُطَهَّرٌ لِصَاحِبِهِ، لَكِنْ رَفَعَ مَوْقِفٌ إِلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ بَدَّلَ عَنِ الْمَاءِ، فَهُوَ مُطَهَّرٌ مَا دَامَ الْمَاءُ مُتَعَذِّرًا. اهـ

## فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى مُلْحَقَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ

مسألة [١]: التيمم لخوف فوات وقت الفريضة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١ / ٤٧٠): إذا دخل وقت الصلاة، وهو مستيقظ، والماء بعيد منه يخاف إن طلبه أن تفوته الصلاة، أو كان الوقت بارداً يخاف إن سخنه، أو ذهب إلى الحمام، فاتت الصلاة؛ فإنه يصلي بالتيمم في مذهب أحمد، وجهور العلماء.

وقال (٢١ / ٤٧١): أما المسافر إذا وصل إلى ماء وقد ضاق الوقت فإنه يصلي بالتيمم على قول جمهور العلماء وكذلك لو كان هناك بئر لكن لا يمكن أن يصنع له حبلاً حتى يخرج الوقت أو يمكن حفر الماء ولا يحفر حتى يخرج الوقت فإنه يصلي بالتيمم. اهـ

قلت: يدل على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾، وهذا في صورة من لم يجد الماء؛ لأنه عاجز عن استعماله قبل خروج الوقت.

مسألة [٢]: من استيقظ آخر الوقت، وإن اشتغل بطهارة الماء، خرج الوقت، فهل له أن يتيمم؟

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "الاختيارات" (ص ٢٠-٢١): ومن استيقظ آخر الوقت، وهو جنب، يغتسل، وإن خرج الوقت، وكذا من نسيها، بخلاف من استيقظ أول الوقت، فليس له أن يفوت وقت الصلاة، بل يتيمم ويصلي. اهـ

وقال رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١ / ٤٧٠): وإن استيقظ آخر الوقت، وخاف إن تطهر طلعت الشمس؛ فإنه يصلي هنا بالوضوء بعد طلوع الشمس؛ فإن عند جمهور العلماء اختلافاً كإحدى الروايتين عن مالك؛ فإنه هنا إنما خوطب بالصلاة بعد استيقاظه، ومن نام

**قلت:** والدليل على ما ذكره شيخ الإسلام رحمته الله حديث أنس في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها»، وفي رواية: «فوقتها أن يصلها إذا ذكرها»، وهو ظاهر اختيار ابن القيم رحمته الله، وعزاه للجمهور كما في «مفتاح دار السعادة» (ص ٣٤٧).

### مسألة [٣]: التيمم لخوف فوت صلاة الجنابة.

✽ ذهب جماعة من أهل العلم إلى مشروعية التيمم؛ لخوف فوات صلاة الجنابة، وهو مذهب النخعي، والحسن، والزهري، والليث، وسعد بن إبراهيم، ويحيى الأنصاري، وربيعه وإسحاق، وسفيان، ورواية عن أحمد، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وهذا القول رجحهُ شيخ الإسلام كما في «الاختيارات» (ص ٢٠)، قال: وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله تيمم لرد السلام.

**قلت:** وقد جاء هذا القول عن ابن عباس، وابن عمر، كما في «الأوسط» لابن المنذر (٧٠ / ٢)، وكلاهما ضعيف؛ فأثر ابن عباس في إسناده: المغيرة بن زياد، وقد أخطأ في إسناده؛ فإن الصحيح فيه أنه عن عطاء موقوفاً عليه، وقد جعله هو عن عطاء، عن ابن عباس، كما بين ذلك البيهقي في «السنن» (١ / ٢٣١)، وأما أثر ابن عمر؛ ففي إسناده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو شديد الضعف. وقد استُدلّ لهذا القول بالقياس على من خاف فوات وقت الفريضة.

✽ وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم مشروعية التيمم لصلاة الجنابة إذا وُجد الماء، وإن فاتته الصلاة، وهو مذهب الشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر، ورواية عن أحمد؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾، وهذا واجد للماء.

وانظر: «الأوسط» (٧٠-٧١ / ٢)، «المغني» (١ / ٣٤٥)، «فتح الباري» [كتاب الجنائز، باب (٥٦)]، «غاية المرام» (٢ / ٤٤٧).



مسألة [٤]: التيمم لفوات صلاة العيد، والجمعة.

✽ ذهب الأوزاعي، والحنفية إلى أنه يتيمم لهما إذا خاف فواتهما.

✽ والرَّاجح ما ذهب إليه جمهور العلماء من أنه لا يتيمم لهما؛ لأنَّ صلاة العيد، وإن فاتت مع الإمام، فله أن يصليها جماعة ثانية؛ لأنَّ وقتها ممتد إلى زوال الشمس، وأمَّا الجمعة؛ فإنها إذا فاتته صلاتها ظهرًا، والله أعلم.

انظر: «الأوسط» (٧١ / ٢)، «المغني» (٣٤٥ / ١)، «الاختيارات» (ص ٢٠).

مسألة [٥]: إذا نسي الماء في رحله، أو في موضع يمكنه استعماله، وصلى بالتيمم، ثم وجد الماء؟

✽ ذهب أبو ثور، وأبو حنيفة، ومالك في رواية إلى أنَّ صلاته تجزئه، ولا إعادة عليه؛ لأنَّه مع النسيان غير قادر على استعمال الماء، فهو كالعادم.

✽ وذهب الشافعي، وأحمد، ومالك في رواية إلى أنه يعيد الصلاة؛ لأنَّه واجد للماء، مفطرٌ في طلبه، وعدم وجوده شرط لصحة التيمم، والصلاة، والشرط لا يفوت بالنسيان، وهذا القول هو ترجيح الإمام النووي، فقد نصر هذا القول ببحث مفيد في «المجموع». وانظر: «المغني» (٣١٨ / ١)، «المجموع» (٢٦٦ / ٢).

مسألة [٦]: إذا ضلَّ عليه رحله الذي فيه الماء، أو كان يعرف بئراً، فطلبها، فلم يجدها، فصلى بتيمم، ثم وجدها؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣١٨ - ٣١٩): وَإِنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ، أَوْ كَانَ يَعْرِفُ بَيْراً فَضَاعَتْ عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِدٍ لِلْمَاءِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾؛ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَطٍ، بِخِلَافِ النَّاسِي. اهـ

مسألة [٧]: إذا تيمم جماعة من موضع واحد؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٣٣٤): وَيَجُوزُ أَنْ يَتِمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ خِلَافٍ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ جَمَاعَةٌ مِنْ حَوْضٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا مَا تَنَاطَرَ مِنْ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بَعْدَ مَسْحِهِمَا بِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ. انْتَهَى بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

والرَّاجِحُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ هُوَ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ التَّرَابِ لَا يَفْقِدُهُ طَهْوَرِيَّتُهُ، كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي الْمَاءِ أَيْضًا، كَمَا تَقْدُمُ.

مسألة [٨]: إذا كان معه ماء، وخاف العطش؟

قال ابن المنذر رحمته الله: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسافر إذا كان معه ماء، وَخَشِيَ الْعَطَشَ أَنَّهُ يَبْقَى مَاءُهُ لِلشَّرْبِ، وَيَتِمِّمُ. "المغني" (١/ ٣٤٣)، "الأوسط" (٢/ ٢٨).

مسألة [٩]: إذا كان غيره هو المضطر للماء؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "الاختيارات الفقهية" (ص ٢٠): وَيَجِبُ بِذَلِكَ الْمَاءُ لِلْمُضْطَرِّ، الْمَعْصُومِ، وَيُعَدَّلُ إِلَى التِّمِّمِ، كَمَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ. اهـ

مسألة [١٠]: إذا نسي الجنابة، وتيمم للحدث؟

✽ ذهب أحمد، ومالك، وأبو ثور، إلى أنه لا يجزئه؛ لقوله صلوات الله وسلامه عليه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَلَأنَّهُمَا طَهَارَتَانِ، مُخْتَلِفَتَانِ، وَسَبَبُهُمَا مُخْتَلِفٌ.

✽ وذهب الشافعي، وأبو حنيفة إلى أنه يجزئه؛ لأن طهارتهما واحدة، فسقطت إحداهما بفعل الأخرى، كالبول، والغائط.

والرَّاجِحُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ فَهُوَ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ مَا قَاسَوْا عَلَيْهِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ؛ وَلِهَذَا تَجَزَّى نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ.

وأما مسألتنا فحكمها مختلف؛ فإنَّ فيها حدثاً أكبر، وحدثاً أصغر، والله أعلم.  
وانظر: "المغني" (٣٤٦/١).

وأما إذا تيمم لرفع الجنابة؛ فالصحيح أنها تجزئه لرفع الحدث الأصغر، كما أنه إذا تطهر بالماء للجنابة ارتفع عنه الحدث الأصغر أيضاً، كما تقدم، على الصحيح أيضاً، وانظر المسألة في [باب الغسل].

### مسألة [١١]: هل يتيمم عن الأغسال المستحبة إذا لم يجد الماء؟

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٥/ ١١٠-١١١): قال شيخ الإسلام: جميع الأغسال المستحبة إذا لم يستطع أن يقوم بها؛ فإنه لا يتيمم عنها؛ لأن التيمم إنما شرع للحدث؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

ومعلوم أن الأغسال المستحبة ليست للتطهير؛ لأنه ليس هناك حدث حتى يتطهر منه، وعلى هذا، فلو أن الإنسان وصل إلى الميقات وهو يريد العمرة، أو الحج، ولم يجد الماء، أو وجدته وكان بارداً لا يستطيع استعماله، أو كان مريضاً، فلا يتيمم بناء على هذا، والفقهاء -رحمهم الله- يقولون: يتيمم، والصحيح خلاف ذلك. انتهى.

### مسألة [١٢]: التيمم لرفع النجاسة.

ذهب أحمد إلى مشروعية التيمم لرفع النجاسة. ❁

والصحيح ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن النجاسة لا يُتيمم لرفعها، وأنَّ الشرع جاء

والواجب عليه أن يتخلص من تلك النجاسة بإزالتها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وانظر: "المجموع" (٥٠٩/٢)، "المغني" (٣٥١/١-٣٥٢).

### مسألة [١٣]: التسمية على التيمم.

ذهب جمهور العلماء من الشافعية، والحنابلة، وغيرهم إلى استحباب التسمية على التيمم

قياساً على الوضوء؛ لقوله ﷺ: «الصعيد وضوء المسلم».

انظر: "المجموع" (٢٢٦/٢)، "الشرح الممتع" (٣٤٧/١)، "أحكام التيمم" (ص ١٠٦).

## بَابُ الْحَيْضِ

يقال: حاضت المرأة، تحيض حيضًا، ومحيضًا؛ فهي حائض، بحذف الهاء؛ لأنه صفة للمؤنث خاصة.

والحيض في اللغة: السيلان، من قولهم: حاض الوادي، إذا سال.

وفي الشرع: دمٌ يخرج من رحم المرأة في أوقات مخصوصة.

وللحيض أسماء في اللغة، جمعها بعضهم في بيت، وهو:

حَيْضٌ نَفَاسٌ دِرَاسٌ طَمَسٌ إِعْصَارٌ ضَجَكٌ عِرَاكٌ فِرَاكٌ طَمَثٌ اكْبَارٌ

انظر: "شرح المذهب" (٢/ ٣٤١-٣٤٢)، "تفسير القرطبي" (٣/ ٨٢).

مسألة [١]: أنواع الدماء التي تخرج من فرج المرأة.

(١) دم الحيض، وهو دمٌ طبيعي، خارج على جهة الصحة، عند بلوغ المرأة، ثم يتابها في أوقات معلومة.

(٢) دم النفاس، وهو الخارج بعد فراغ الرحم من الجنين، أو نحوه.

(٣) دم الاستحاضة، وهو دم فساد ليس بعادة، ولا طبع، وإنما يخرج بسبب انقطاع عرق.

مسألة [٢]: الفرق بين دم الاستحاضة، والحيض.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٤٢٣): التمييز بينهما له أربع

علامات:

الأولى: اللون، فدم الحيض أسود، والاستحاضة أحمر.

الثانية: الرقة، فدم الحيض ثخينٌ غليظٌ، والاستحاضة رقيقٌ.

الرَّابِعَةُ: التَّجَمُّدُ، فدم الحيض لا يتجمَّد إذا ظهر؛ لأنه تجمَّد في الرَّحْمِ، ثم انفجر وسال، فلا يعود ثانية للتجمُّد، والاستحاضة يتجمَّد؛ لأنه دم عَرَقٍ.

وقال رحمته الله في "شرح البلوغ": وقيل: إنه لا بد أن يتجمد، لكن لا يتجمد إلا ببطء، بخلاف الدم العادي يتجمد بسرعة. اهـ

فائدة: قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٨٦/١): خَلَقَ اللهُ الْحَيْضَ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، فَإِذَا حَمَلَتْ أَنْصَرَفَ ذَلِكَ الدَّمُ بِإِذْنِ اللهِ إِلَى تَغْذِيَّتِهِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ الْحَامِلُ، فَإِذَا وَضَعَتْ الْوَلَدَ فَلَبَّهُ اللهُ تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ لَبَنًا يَتَغَذَّى بِهِ الطِّفْلُ؛ وَلِذَلِكَ فَلَمَّا تَحِيضُ الْمَرْءُ، فَإِذَا خَلَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ حَمْلٍ وَرَضَاعٍ، بَقِيَ ذَلِكَ الدَّمُ لَا مَصْرِفَ لَهُ، فَيَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ، ثُمَّ يُخْرَجُ فِي الْغَالِبِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَقِلُّ، وَيَطُولُ شَهْرُ الْمَرْأَةِ وَيَقْصُرُ، عَلَى حَسَبِ مَا رَكَّبَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الطَّبَاعِ. انتهى بتصرف يسير.

فائدة أخرى: جاء في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، عن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم قَالَ فِي الْحَيْضِ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»، فهذا يدلُّ على أَنَّ الْحَيْضَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ النِّسَاءِ مِنْ عَهْدِ آدَمَ عليه السلام، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ابْتَدَأَ بِالنِّسَاءِ مِنْ عَهْدِ نِسَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

### مسألة [٣]: أكبر سن تحيض فيه المرأة.

ذهب أحمد في رواية، وإسحاق إلى أن أكثره خمسين، وعن أحمد رواية أخرى ستين سنة.

وذهب الشافعي، ومالك إلى أنه لا حدَّ لأكثره، وهذا القول هو الصحيح، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ محمد ابن إبراهيم، والشيخ مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين، رحمة الله عليهم أجمعين.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "زاد المعاد" (٦٦٢/٥): وليس في الكتاب، والسنة تحديد

اليأس بوقت، ولو كان المراد الآية من الحيض من لها خمسون سنة، أو ستون سنة، أو غير ذلك؛ لقيل: واللائي يبلغن من السن كذا، وكذا، ولم يقل: ﴿يَسْنَ﴾...، وانظر بقية كلامه رحمه الله.

وقال رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٩ / ٢٤٠): ولا حدّ لسنّ تحيض فيه المرأة، بل لو قدر أنها بعد ستين، أو سبعين رأت الدم المعروف من الرحم؛ لكان حيضاً. اهـ  
انظر: "غاية المرام" (٢ / ٦٠٢)، "المغني" (١ / ٤٤٥)، "المجموع" (٢ / ٣٧٤).

### مسألة [٤]: أقل سن تحيض فيه المرأة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنّ أقل سن تحيض فيه المرأة (تسع سنين)، وإن خرج منها شيء قبل التسع فليس بحيض، بل هو دم فساد، ولا تثبت له أحكام دم الحيض، وحجتهم أنه لم يوجد من النساء من حاضت فيما دون هذا السن، واستدلوا بقول عائشة رضي الله عنها: إذا بلغت المرأة تسع سنين فهي امرأة.

✽ وذهب الدارمي، وشيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنه لا حد لأقله، وهذا القول هو الراجح؛ لعدم وجود دليل على تحديد ذلك، وأما أثر عائشة رضي الله عنها، فقد ذكره الترمذي بعد حديث (١١٠٩)، ولم يُوقف له على إسناد، وقد رجح هذا القول الشيخ السعدي.  
انظر: "المغني" (١ / ٤٤٧)، "غاية المرام" (٢ / ٦٠١)، "المجموع" (٢ / ٣٧٣).

### مسألة [٥]: أقل الحيض، وأكثره، وأقل الطهر، وأكثره.

قال الإمام النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٢ / ٣٨٠): أجمع العلماء على أن أكثر الطهر لا حد له، قال ابن جرير: وأجمعوا على أنها لو رأت الدم ساعة، وانقطع لا يكون حيضاً، وهذا الإجماع الذي ادّعاه غير صحيح؛ فإن مذهب مالك أن أقل الحيض يكون دفعة فقط، واختلفوا فيما سوى ذلك: فمذهبنا المشهور: أن أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر،

قال ابن الزناد رحمه الله: ومنه قال عطاء، وأحمد، وأبو ثور، وقال الثوري، وأبو حنيفة، وأبو

يوسف، ومحمد: أكثر الحيض عشرة أيام، وأقله ثلاثة أيام. قال: وبلغني عن نساء الماجشون أنهم كن يحضن سبع عشرة. قال أحمد: أكثر ما سمعناه سبع عشرة. قال ابن المنذر رحمته الله: وقال طائفة: ليس لأقل الحيض، ولا لأكثره حَدٌّ بالأيام، بل الحيض إقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة، والطهر إدباره. وقال الثوري: أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يومًا. قال أبو ثور: وذلك مما لا يختلفون فيه فيما نعلم. وأنكر أحمد، وإسحاق التحديد في الطهر، قال أحمد: الطهر ما بين الحيضتين على ما يكون. وقال إسحاق: توقيتهم الطهر بخمسة عشر باطل. هذا نقل ابن المنذر، وحكى أصحابنا عن أبي يوسف أقل الحيض يومان، وأكثر الثالث. وعن مالك لا حَدٌّ لأقله، وقد يكون دفعة واحدة، وحكى الماوردي عن مالك ثلاث روايات في أكثر الحيض، إحداها: خمسة عشر، والثانية: سبعة عشر، والثالثة: غير محدود. وعن مكحول أكثره سبعة أيام، قال العبدري: واختلف أصحاب مالك في أقل الطهر، فروى ابن القاسم أنه غير محدود، وأنه ما يكون مثله طهرًا في العادة، وروى عبد الملك بن الماجشون أنه خمسة أيام، وقال سحنون: ثمانية أيام. وقال غيره: عشرة أيام. وقال محمد بن سلمة: خمسة عشر. وهو الذي يعتمد عليه أصحابه البغداديون، وقال أحمد في رواية الأثرم، وأبي طالب: أقل الطهر ثلاثة عشر يومًا. وقال الماوردي: قال أكثر العلماء: أقل الطهر خمسة عشر.

ثم ذكر أدلة بعض هذه المذاهب، انتهى "المجموع" (٢/ ٣٨٠، ٣٨٢).

وانظر لهذه المذاهب: "الأوسط" (٢/ ٢٢٧-)، "التمهيد" (٢/ ٤٢٤).

والرَّاجح من هذه المذاهب قول من قال: لا تحديد لأقل الحيض، ولا لأكثره، ولا لأقل الطهر، ولا لأكثره، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ مقبل الوادعي رحمته الله عليهم.

وانظر: "غاية المرام" (٢/ ٦٠٤-٦٠٩)، "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٢٤٠-٢٤١، ٢٣٧).



مسألة [٦]: إذا تغيرت عادة المرأة بنقص، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير؟

❁ في هذه المسألة أقوال:

**الأول:** وهو المشهور في مذهب أحمد، أنه لا بد من تكرار خلاف العادة ثلاثاً، حتى يحكم بتغيير العادة، وإن لم تتكرر ثلاثاً، فلا تعدُّ ما زاد، أو نقص، أو تقدم، أو تأخر.

**الثاني:** قال أبو حنيفة: ما رآته قبل العادة ليس بحيض حتى يتكرر مرتين، وما تراه بعدها؛ فهو حيض.

**الثالث:** أنه يكون حيضاً من غير اشتراط التكرار، وهذا قول الشافعي، ورواية عن أحمد، اختارها جماعة من الحنابلة، منهم: ابن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٤٣٤): وَهَذَا أَقْوَى عِنْدِي.

ثم قال: لِأَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ عَلَى الْحَيْضِ أَحْكَامًا، وَلَمْ يَحْذَرْهُ، فَعَلِمَ أَنَّهُ رَدَّ النَّاسَ فِيهِ إِلَى عُرْفِهِمْ، وَالْعُرْفُ بَيْنَ النِّسَاءِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، اعْتَقَدَتْهُ حَيْضًا، وَلَوْ كَانَ عُرْفُهُنَّ اعْتِبَارَ الْعَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؛ لَنُقِلَ، وَلَمْ يَجُزِ التَّوَاتُؤُ عَلَى كِتَابَتِهِ، مَعَ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ فِي الْحُمَيْلَةِ، فَجَاءَهَا الدَّمُ، فَانْسَلَتْ مِنَ الْحُمَيْلَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكَ، أَنْفِستِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَأَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ، وَلَمْ يَسْأَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ وَافَقَ الْعَادَةَ، أَوْ جَاءَ قَبْلَهَا؟ وَلَا هِيَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ، وَلَا سَأَلَتْ عَنْهُ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّتْ عَلَى الْحَيْضَةِ بِخُرُوجِ الدَّمِ، فَأَقْرَهَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَذَلِكَ حِينَ حَاضَتْ عَائِشَةُ فِي عُمْرَتِهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، إِنَّمَا عَلِمَتْ الْحَيْضَةَ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ لَا غَيْرُ، وَلَمْ تَذْكُرْ عَادَةً، وَلَا ذَكَرَهَا لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ اسْتَكْرَهَتْهُ، وَاسْتَدَّ عَلَيْهَا، وَبَكَتْ حِينَ رَأَتْهُ، وَقَالَتْ: وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ حَجَجْتُ الْعَامَ. وَلَوْ كَانَتْ تَعْلَمُ لَهَا عَادَةً تَعْلَمُ بِحَيْثُ فِيهَا، وَقَدْ جَاءَ فِيهَا، مَا أَنْكَرْتُهُ، وَلَا صَعِبَ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْعَادَةُ مُعْتَبَرَةً، عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي

وَأَزْوَاجُهُ، وَغَيْرُهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ يَخْتَجِنَ إِلَى بَيَانِ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُغْفَلَ بَيَانُهُ، وَمَا جَاءَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذِكْرُ الْعَادَةِ، وَلَا بَيَانُهَا، إِلَّا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَاضَةِ لَا غَيْرٍ، وَأَمَّا امْرَأَةٌ طَاهِرَةٌ تَرَى الدَّمَ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، ثُمَّ يَنْقَطِعُ عَنْهَا، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَقِّهَا عَادَةً أَصْلًا. اهـ المراد.

قال شيخ الإسلام رحمته الله (١٩ / ٢٣٩): وكذلك المرأة المنتقلة إذا تغيرت عادتها بزيادة أو نقص، أو انتقال، فذلك حيض حتى يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم؛ فإنها كالمبتدأة. اهـ

**قلت:** وهذا القول هو الرَّاجِحُ، وهو ترجيح الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ ابن عثيمين أيضًا، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١ / ٤٣٢-٤٣٥)، "غاية المرام" (٢ / ٦٢٩-٦٣١)، "الشرح المتع" (١ / ٤٣١-٤٣٢).

**مسألة [٧]:** إذا رأت المرأة يومًا دمًا، ويومًا نقاءً، قبل أن تستكمل أيامها المعتادة؟  
❁ في هذه المسألة أقوال:

**الأول:** أيام الدم يكون حيضًا، وأيام النقاء يكون طهرًا، وهذا قول مالك، وأحمد، ورواية عن الشافعي، وهذا القول يُسَمَّى (التلفيق).

**الثاني:** أيام الدم، وأيام النقاء، كلها تكون حيضًا، وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وهو الرَّاجِحُ عند الشافعية، وهذا القول يُسَمَّى (السحب).

**الثالث:** وجهٌ عند الحنابلة، رجَّحه ابن قدامة في "المغني"، فقال: وَيَتَوَجَّهُ أَنْ انْقِطَاعَ الدَّمِ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْيَوْمِ، فَلَيْسَ بِطَهْرٍ بِنَاءً عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي حَكَيْنَاهَا فِي النَّفَاسِ، أَمَّا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا دُونَ الْيَوْمِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَجْرِي مَرَّةً، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَفِي إِجَابِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ تَطَهَّرَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ حَرَجٌ يَنْتَفِي بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وَلَإِنَّا لَوْ جَعَلْنَا انْقِطَاعَ الدَّمِ سَاعَةً طَهْرًا، وَلَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنَ الدَّمِ، أَفْضَى إِلَى أَنْ لَا يَسْتَقَرَّ لَهَا حَيْضٌ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ انْقِطَاعُ الدَّمِ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ طَهْرًا، إِلَّا أَنْ

وهذا القول رجَّحه الشيخ ابن عثيمين.

والرَّاجح - والله أعلم - هو القول الثاني، إن كانت المرأة تعرف انتهاء حيضها بخروج القصة البيضاء، وإن كانت تعرف حيضتها بالجفاف؛ فالعمل على القول الثالث.

وانظر: «المغني» (١/ ٤٣٧)، «المجموع» (٢/ ٥٠٢)، «الشرح المتع» (١/ ٤٣٥).

### مسألة [٨]: علامات الطُّهُر.

للطُّهُر علامتان:

**الأولى:** خروج القصة البيضاء، وهو ماءٌ أبيض، يدفعه الرَّجْم عَقَبَ الحيض، وهو حاصل عند كثير من النساء، وصَحَّ عن عائشة رضي الله عنها، أنها كانت تقول للنساء: لا تعجلنَّ حتى ترين القصة البيضاء. أخرجه مالك (١/ ٥٩)، وعلقه البخاري في [كتاب الحيض باب رقم (١٩)].

**الثانية:** الجفاف، وذلك في حقِّ النساء اللاتي لا يخرج منهن القصة البيضاء، وذلك بأن تحتشي بقطنة بيضاء، أي: تدخلها محل الحيض، وتخرج ولم تتغير، والعلامة الأولى أضبط؛ لأنه قد يحصل الجفاف لتأخر خروج الدم، لا لانقطاعه، والله أعلم.

### مسألة [٩]: هل يأتي الحامل الحيض؟

❁ في المسألة قولان:

**الأول:** أن الحامل لا يأتيها الحيض، وهذا قول جمهور التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، وجابر بن زيد، وعكرمة، ومحمد بن المنكدر، والشعبي، ومكحول، وحامد، وهو مذهب أحمد، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأبي عبيد، وأبي ثور، وابن المنذر، وهو ظاهر ترجيح البخاري، واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال في الحامل: ﴿وَأُولَئِذَا أَجْلُهُنَّ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، واستدلوا بقوله عليه السلام لعمر: «مره، فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً، أو حاملاً»<sup>(١)</sup>، فجعل الحمل

عَلَمًا عَلَى عَدَمِ الْحَيْضِ، كَمَا جَعَلَ الطُّهْرَ عَلَمًا عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ فِي السَّبَايَا: «لَا تَوَطُّأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعِ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً»<sup>(١)</sup>، فَجَعَلَ وَجُودَ الْحَيْضِ عَلَمًا عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَاحْتَجُّوا بِالْوَقْعِ عِنْدَ النِّسَاءِ، أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهَا يَعْرِفُ النِّسَاءُ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ.

**الثالث:** أَنَّ الْحَامِلَ قَدْ تَحِيضُ إِذَا كَانَ مَا يَأْتِيهَا مِنَ الدَّمِ هُوَ الْحَيْضُ الْمَعْرُوفُ، الْمَعْتَادُ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاللِّثِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ، قِيلَ: إِنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَعَنْ مَالِكٍ رِوَايَةٌ كَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَاحْتِجُّ هَؤُلَاءِ بِالْوُجُودِ، قَالَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ وَجَدَ فِي زَمَانِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهَا تَحِيضُ مِقْدَارَ حَيْضِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ شَهْرٍ عَلَى صِفَةِ حَيْضِهَا.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:** وَالْحَامِلُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ لَهَا؛ فَهُوَ دَمُ حَيْضٍ، بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ.

**وقال الحافظ رحمه الله ابن حجر في «الفتح» (٣١٨):** وَمَا ادَّعَاهُ الْمُخَالَفُ مِنْ أَنَّهُ رَشَحَ مِنَ الْوَلَدِ، أَوْ مِنْ فَضْلِ غَذَائِهِ، أَوْ دَمٍ فَسَادٍ لَعَلَّةَ، فَمَحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ، وَمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَبَرٍ، أَوْ أَثَرٍ لَا يَثْبُتُ؛ لِأَنَّ هَذَا دَمٌ بِصِفَاتِ دَمِ الْحَيْضِ، وَفِي زَمَانٍ إِمْكَانُهُ، فَلَهُ حُكْمُ دَمِ الْحَيْضِ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ؛ فَعَلِيهِ الْبَيَانُ. اهـ.

وَقَدْ رَجَحَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَى﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فَإِذَا خَرَجَ هَذَا الْأَذَى، وَوُجِدَ، ثَبَتَ حُكْمُهُ. وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرُهُمْ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-، وَأَمَّا كَوْنُ عِدَّةِ الْحَامِلِ وَضَعُ الْحَمْلِ، فَلَا يَنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ الْحَيْضُ عِنْدَ بَعْضِ النِّسَاءِ، وَلَكِنَّهَا لَا تَعْتَدُ بِهِ، وَإِنَّمَا تَعْتَدُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأُولَئِكَ الْأَتْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وأما جعل النبي ﷺ استبراء الأمة بالحیضة؛ فذلك لأنَّ غالب النساء لا یحضن أثناء الحمل، وإلا فلو وُجِدَ أمة تَحِضُ أثناء حملها؛ لما اكتفي للاستبراء بحیضة، بل لابد من معرفة عدم وجود الحمل، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (١/٤٤٣-٤٤٤)، "الفتح" (٣١٨)، "المجموع" (٢/٣٨٦)، "المحلّي" (٢٦٤)، "الشرح الممتع" (١/٤٠٤-٤٠٥)، "غاية المرام" (٢/٦٥٢-٦٥٣)، "مجموع الفتاوى" (١٩/٢٣٩).

### مسألة [١٠]: إذا عاود المرأة الدّم بعد طهرها؟

له حالتان:

الأولى: أن يعاودها بعد طهرها، أثناء عِدَّتِها المعلومة.

✽ فذهب أحمد في رواية، وهو مذهب الشافعي، والثوري، وأبي حنيفة، أنه يُعَدُّ حيضًا؛ لأنه صادف زمن العادة، فأشبه ما لم ينقطع، ولأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾، فإذا وُجِدَ الحيض تعين حكمه.

✽ وذهب أحمد في رواية إلى أنه ليس بحيض، قال ابن قدامة رحمه الله: وهو ظاهر كلام الخرقي، واختيار ابن أبي موسى، ومذهب عطاء؛ لأنه عاد بعد طهر صحيح، فأشبه ما لو عاد بعد العادة، وعلى هذه الرواية يكون حكمه حكم ما لو عاد بعد العادة.

**قلت:** والرّاجح هو القول الأول؛ لما تقدم، والله أعلم.

الثانية: أن يعاودها الدّم بعد العادة.

فهذه المسألة قد تقدم الكلام عليها في المسألة [رقم: ٦]، والرّاجح أنها تعد حيضًا، كما تقدم، إذا كان على صفات حيضها المعلوم عندها، والله أعلم.

انظر: "المغني" (١/٤٣٨)، "الشرح الممتع" (١/٤٣٣).

١٣٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَاسْتَكْرَاهُ أَبُو حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>

١٣٣ - وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ (عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ)<sup>(٢)</sup>: «وَلَتَجْلِسُ فِي مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

١٣٤ - وَعَنْ هَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً<sup>(٤)</sup> شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْرِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ [وَتُعَجِّلِينَ]<sup>(٥)</sup>»

(١) منكر. أخرجه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (١/١٨٥)، وابن حبان (١٣٤٨)، والحاكم (١/١٧٤) من طريق محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

قال أبو حاتم كما في "العلل" لولده (١١٧): لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر. وأشار إلى إعلاله النسائي أيضًا (١/١٢٣).

**قلت:** المراد أن محمد بن عمرو تفرد بهذه الحديث في رد المستحاضة إلى التمييز، وسائر الرواة يروونه بردها إلى عاداتها كما في "الصحيحين" وغيرهما.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) معل غير محفوظ. أخرجه أبو داود (٢٩٦) من طريق سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عن أسماء بنت عميس به.

قال البيهقي (١/٣٥٤): هكذا رواه سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة، واختلف عليه فيه، والمشهور رواية الجمهور عن الزهري عن عروة عن عائشة في شأن أم حبيبة بنت جحش كما مضى. اهـ يعني حديث عائشة الذي سيأتي بعد حديث.

فالظاهر - والله أعلم - أن هذا الحديث غير محفوظ.

العشاء، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَأَفْعِلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ، قَالَ: وَهُوَ  
أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: كيف تصنع المستحاضة؟

المستحاضة على قسمين: إما مبتدئة، أو معتادة.

**القسم الأول:** المبتدئة، وهي التي لم ترَ الدم قبل ذلك، فلها حالتان: الأولى: أن يكون لها تمييز، الثانية: لا يكون لها تمييز.

**أما الحالة الأولى:** وهي أن يكون لها تمييز.

فأولاً: معنى كونها مميزة أن تعرف إقبال حيضها من إدباره؛ وذلك لأن لدم الحيض علامات، وقد تقدمت، وأما حكمها؛ فإنها تعمل بالتمييز، فإذا ميزت دم الحيض، تحيضت، وإذا أدبر اغتسلت، وصلّت، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

ودليلهم حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يَعْرِفُ»، وهو ضعيفٌ كما تقدم في الباب، واستدلوا بحديث عائشة مرفوعاً: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ، فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ، فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّيْ»<sup>(٢)</sup>، وأثر ابن عباس -وسنده صحيح-: أما ما رأت الدم

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٣٩/٦)، وأبوداود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٧)، وفي إسناده عبدالله بن محمد بن عقيل مختلف فيه والراجح ضعفه.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٣٠٦): وضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن منده، ونقل الاتفاق على تضعيفه من جهة عبدالله بن محمد بن عقيل؛ فإنه تفرد بروايته، والمعروف عن الإمام أحمد أنه ضعفه ولم يأخذ به، وقال: ليس بشيء. وقال مرة: ليس عندي بذلك، وحديث فاطمة أصح منه وأقوى إسناداً. وقال مرة: في نفسي منه شيء. ولكن ذكر أبو بكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بحديث

عائشة رحمته الله في «الفتح» (٣٠٦): وضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن منده، ونقل الاتفاق على تضعيفه من جهة عبدالله بن محمد بن عقيل؛ فإنه تفرد بروايته، والمعروف عن الإمام أحمد أنه ضعفه ولم يأخذ به، وقال: ليس بشيء. وقال مرة: ليس عندي بذلك، وحديث فاطمة أصح منه وأقوى إسناداً. وقال مرة: في نفسي منه شيء. ولكن ذكر أبو بكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بحديث

البحراني، فلا تصلي. أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٢٨)، والدارمي (٨٢٧).

وقد خالف أبو حنيفة، وقال: العبرة بالعادة. واستدل بالأحاديث التي فيها الإرجاع إلى العادة، وجواب الجمهور عن استدلال أبي حنيفة هو أن مسألتنا في امرأة مبتدئة، ليس لها عادة.

وأما الحالة الثانية: المبتدئة التي ليس لها تمييز.

فالراجح في هذه الحالة -والله تعالى أعلم- أنها طالما ابتدأ فيها الدم، وهو غير متميز بصفة دم الحيض، أنه لا يُعَدُّ حيضًا، ولا تترك الصلاة، والصيام، حتى يظهر فيه صفة من صفات دم الحيض، وذلك بقاءً على الأصل، وهو أنه لا تترك ما وجب عليها إلا إذا رأت دم الحيض، مع العلم أنه لا يلزم من المرأة أن تحيض، فهناك من النساء من لا تحيض، ويقال لها: (ضهياء).

وهذا الذي تقدم أنه الراجح، هو رواية عن مالك، وهو قول داود، وابن حزم، وأما مذاهب العلماء الآخرين في هذه المسألة فهي كما يلي:

الراجح عند الشافعية هو القول بترك الصلاة، والصيام، يومًا وليلة، ولهم قول أنها ترد إلى أكثر الحيض خمسة عشر يومًا، والمشهور من مذهب أحمد العمل على اليوم والليلة، وهذا القول لَزُفَر.

ومذهب عطاء، والأوزاعي، والثوري: أنها تجلس عادة نسائها وأقاربها؛ فإن لم يكن لها أقارب؛ فإنها ترد إلى الغالب من الحيض، وهو ستة، أو سبعة أيام، وهو رواية عن أحمد.

وأما أبو حنيفة فعنده أنها ترد إلى أكثر الحيض، وهو عنده عشرة أيام، وأما مذهب مالك، فعنه روايتان، الأولى: ترد إلى خمسة عشر يومًا، والثانية: ترد إلى أقرانها.

وهاتان الروايتان هما روايتان عن أحمد؛ إلا أن مالكًا يعتبر ذلك في الشهر الأول فقط،



**القسم الثاني:** المعتادة، وهي التي كانت لها عادة سليمة قبل الاستحاضة، والمعتادة لها حالتان: الأولى: أن لا يكون لها تمييز، الثانية: أن يكون لها تمييز.

أما الحالة الأولى: وهي المعتادة التي ليس لها تمييز.

فالمراجع أنها تعمل بالعادة، أي أنها تقعد قدر عاداتها المعروفة، وهذا قول جمهور أهل العلم، ودليلهم حديث عائشة في شأن فاطمة بنت أبي حبيش مرفوعاً «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها».

وحديث عائشة رضي الله عنها في شأن أم حبيبة مرفوعاً: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك» أخرجه مسلم (٣٣٤).

وأيضاً حديث أم سلمة مرفوعاً: «لتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن»<sup>(١)</sup>.

وخالف الإمام مالك، فقال: لا اعتبار بالعادة، وإنما الاعتبار بالتمييز، فإذا لم تكن مميزة استطهرت بعد زمان عدتها بثلاثة أيام، إن لم تجاوز خمسة عشر يوماً، وهي بعد ذلك مستحاضة، وليس له دليل في مسألة الاستطهار.

وأما الحالة الثانية: المعتادة التي لها تمييز.

فهذه إن اتفقت عاداتها، وتمييزها، عملت بهما، والحمد لله.

❁ وإن اختلفت العادة، والتمييز، ففيها قولان:

**القول الأول:** يقدم التمييز على العادة، وهذا قول مالك، والشافعي، وداود، وهو رواية عن أحمد، وظاهر كلام الخرقي.

واستدلوا بحديث فاطمة بنت أبي حبيش الذي فيه: «دم الحيض أسود يعرف...»، الحديث، وقالوا: إن التمييز علامة ظاهرة، بخلاف العادة، فهي زمان ينقضي.

وقالوا أيضًا: ربما إذا حصلت لها الاستحاضة تتغير العادة، فتنتقل مثلًا من أول الشهر إلى آخره، وما دام عندنا علامة مميزة؛ فإنَّ الواجب الرجوع إلى التمييز، ويستدل لهم أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ﴾، فعَلَّقَ أحكام الحيض بوجود الأذى، وحملوا أمر النبي ﷺ بالرجوع إلى العادة على أنه في غير المميزة.

**القول الثالث:** تقديم العادة على التمييز، وهو مذهب أبي حنيفة، وأبي عبيد، وأحمد في أظهر الروايتين عنه، وإسحاق، وهو وجه عند الشافعية، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. ودليلهم حديث عائشة في شأن فاطمة مرفوعًا: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» أخرجه البخاري برقم (٣٢٥).

وحديث عائشة أيضًا مرفوعًا في شأن أم حبيبة: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك»، رواه مسلم.

وحديث أم سلمة: «لتنظر عدد الأيام، والليالي التي كانت تحيضهن».

قالوا: ففي هذه الأحاديث ردَّ النبي ﷺ المستحاضة إلى العادة، ولم يستفصل: هل هي مميزة، أم لا؟ مع أنها يحتمل أن تكون مميزة، فلما لم يستفصل، عُلِمَ أنها ترجع إلى العادة مطلقًا، فَمِنَ القواعد المقررة في أصول الفقه: ترك الاستفصال في مقام الاحتمال، يُنَزَّل منزلة العموم في المقال.

وقالوا أيضًا: العادة قد ثبتت، واستقرت، والتمييز معرض للزوال؛ فالأصل بقاء الحيض دون غيره. انتهى

**قلت:** والقولان قويان، والأول أرجح -والله أعلم- لأنَّ التمييز أضبط عند النساء من العادة.

وانظر: «المغني» (١/٣٩٢-)، «المجموع» (٢/٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٥)، «المحلى» (٢٦٩)، «الفتح» لابن

مسألة [٢]: المستحاضة التي نسيت عاداتها ولا تميز لها؟

✽ قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٣٠٦): ذهب أبو حنيفة إلى أنها تقعد العادة، تجلس أقل الحيض ثم تغتسل وتصلي، ومذهب مالك: أنها تقعد التمييز أبدًا، وتغتسل لكل صلاة. وللشافعي فيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها تجلس أقل الحيض. والثاني: تجلس غالبه: ستًا، أو سبعًا. والثالث: -وهو الصحيح عند أصحابه- كقول مالك: أنها لا تجلس شيئًا، بل تغتسل لكل صلاة، وتصلي. ومذهب أحمد: أن الناسية لعاداتها تجلس غالب عادات النساء: ستًا، أو سبعًا من كل شهر، ثم تغتسل، وتصلي، وتصوم، هذا هو المشهور عنه، وحكي عنه رواية: أنها تجلس أقل الحيض، ثم تغتسل، وتصلي. ورواية ثالثة: أنها تجلس عادة نساءها، أو أقاربها، ثم تغتسل، وتصلي. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: الذي يظهر أن مذهب مالك، والأصح عند الشافعية هو الراجح، والله أعلم؛ لعدم إمكان معرفة وقت الحيض، ولا يجوز ترك الصلاة والصوم لأمر محتمل، وبالله التوفيق.

١٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ، فَقَالَ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسُكُ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>  
وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: غسل المستحاضة.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح المذهب» (٢/٥٣٥-٥٣٦): مذهبن أن طهارة المستحاضة الوضوء، ولا يجب عليها الغسل لشيء من الصلوات؛ إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وبهذا قال جمهور السلف والخلف، وهو مروى عن: علي، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبه قال عروة بن الزبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو حنيفة، ومالك، وأحمد، وروى عن ابن عمر، وابن الزبير، وعطاء بن أبي رباح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أنهم قالوا: يجب عليها الغسل لكل صلاة. وروى هذا أيضًا عن: علي، وابن عباس، وروى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلًا واحدًا، وعن ابن المسيب، والحسن، أنها قالت: تغتسل من صلاة الظهر إلى الظهر دائمًا. ودليلنا: أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا ما ورد الشرع به، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع الحيض، وهو قوله ﷺ: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي»، وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل.

وأما الأحاديث الواردة في «سنن أبي داود، والبيهقي»، وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالغسل لكل صلاة؛ فليس فيها شيء ثابت، وقد بينَّ البيهقي، ومن قبله ضعفها، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحهما» أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا استحاضت،

فقال لها النبي ﷺ: «إنما ذلك عرق، فاغتسلي، ثم صلي»، فكانت تغتسل عند كل صلاة، قال الشافعي رحمه الله: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة. قال: ولا أشك أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها. هذا لفظ الشافعي رحمه الله، وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وغيرهما، والله أعلم. اهـ

**قلت:** الرَّاجِح أنه ليس عليها إلا غسل واحد، إذا أدبرت حيضتها، وقد تكلم البيهقي على روايات الأمر بالغسل عند كل صلاة في "سننه الكبرى" (١/٣٤٩-)، فأجاد رحمه الله.

وأما قول النووي رحمه الله: (وهو مروي عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة) فقد أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١/١٥٩)؛ إلا أثر ابن مسعود، وفي إسناد أثر علي رحمه الله: الحارث الأعور، وهو كذاب.

وأما أثر ابن عباس، وعائشة رضي الله عنهما، وأما قول علي، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم في أن عليها الغسل لكل صلاة فصحيح عنهم كما في "الأوسط" (١/١٦٢). وانظر "الأوسط" (١/١٥٨-١٦٤).

### مسألة [٢]: وضوء المستحاضة.

تقدم الكلام على هذه المسألة في باب نواقض الوضوء.

١٣٦ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا. رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: الكدرة، والصفرة.

الْكُدْرَةُ: ماء مُتَسَخِّخٌ، ومُتَكَدِّرٌ، وليس بدمٍ، وَالصُّفْرَةُ: ماء يعلوه الصفرة، كماء الجروح.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن الكدرة، والصفرة في أيام الحيض من الحيض، وإن رآته بعد أيام حيضها، وطهرها فلا تعتد به، واستدلوا بحديث أم عطية الذي في الباب، وبما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النِّسْوَةَ كُنَّ يَرْسِلْنَ إِلَيْهَا بِالذُّرْجَةِ فِيهَا الْكَرْسَفُ، فِيهِ الصَّفْرَةُ، فَتَقُولُ عائشة: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرِينَ الْقَصَّةَ الْبِيضَاءَ.

✽ وذهب أبو يوسف، وأبو ثور إلى أنه لا يكون حيضًا؛ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ دَمٌ، واستحسنه ابن المنذر.

✽ والصحيح عند الشافعية أنها في زمن إمكان الحيض، حيض، ولا تقيد بالعادة، وهو قول مالك.

✽ وذهب الظاهرية، وابن حزم إلى أنها ليسا بحيض مطلقًا.

والرَّاجِح - والله أعلم - هو مذهب الجمهور؛ لما تقدم من الأدلة، وهذا ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم الشيخ ابن عثيمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعليه فَإِنَّ الصَّفْرَةَ، وَالْكُدْرَةَ إِذَا سَبَقَتْ دَمَ الْحَيْضِ، فَلَا تَتْرَكُ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ، وَالصِّيَامَ حَتَّى تَرَى دَمَ الْحَيْضِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتَكَ، فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا،

فاغسلي عنك الدم، وصَلِّ، وهو قول أبي ثور، وابن المنذر كما تقدم.

وهو ظاهر كلام شيخ الإسلام حيث قال كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢٠ / ٢٦):  
والصحيح أنها إن كانت في العادة مع الدم الأسود، والأحمر، فهي حيض، وإلا فلا. اهـ  
انظر: "المجموع" (٣٩٥-٣٩٦)، "المغني" (٤١٣ / ١)، "الأوسط" (٢ / ٢٣٣-)، "المحلى" (٢٥٤)،  
"الشرح الممتع" (٤٣٤ / ١)، "غاية المرام" (٢ / ٦٥٠-٦٥١).

١٣٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

١٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: جماع الحائض، ومباشرتها.

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٣/٢٠٨-٢٠٩): فَأَعْلَمُ أَنَّ مُبَاشَرَةَ الْحَائِضِ أَفْسَامٌ: أَحَدُهَا: أَنْ يُبَاشِرَهَا بِالْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ؛ فَهَذَا حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

القسم الثاني: الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا فَوْقَ الشَّرَّةِ، وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ بِالذِّكْرِ، أَوْ بِالْقُبْلَةِ، أَوْ الْمُعَانَقَةِ، أَوْ اللَّمَسِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ حَلَالٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِي، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا، وَأَمَّا مَا حُكِيَ عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَغَيْرِهِ، مِنْ أَنَّهُ لَا يُبَاشِرُ شَيْئًا مِنْهَا بِشَيْءٍ مِنْهُ؛ فَشَاذٌ، مُنْكَرٌ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَلَا مَقْبُولٍ، وَلَوْ صَحَّ عَنْهُ؛ لَكَانَ مَرْدُودًا بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَغَيْرِهِمَا فِي مُبَاشَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَوْقَ الْإِزَارِ، وَإِذْنِهِ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْمُخَالَفِ وَبَعْدَهُ.

القسم الثالث: الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فِي غَيْرِ الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ، وَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ لِأَصْحَابِنَا: أَحَدُهَا عِنْدَ جَمَاهِيرِهِمْ وَأَشْهَرُهَا فِي الْمَذْهَبِ: أَنَّهَا حَرَامٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرَامٍ، وَلَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَقْوَى مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: إِنْ كَانَ الْمُبَاشِرُ يَضْبِطُ نَفْسَهُ عَنِ الْفَرْجِ، وَيَتَّقِي مِنْ نَفْسِهِ بِاجْتِنَابِهِ إِمَّا لِيُضْعِفَ



شَهْوَتِهِ، وَإِمَامًا لِّشِدَّةِ وَرَعِهِ؛ جَازَ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا الْوَجْهَ حَسَنٌ، قَالَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُضْرِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا - مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَشُرَيْحٌ، وَطَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَقَتَادَةَ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى الْجَوَازِ: عِكْرِمَةُ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَآحَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَصْبَغٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَدَاوُدُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَقْوَى دَلِيلًا، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ أَنَسٍ الْآتِي: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»، قَالُوا: وَأَمَّا إِقْتِصَارُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مُبَاشَرَتِهِ عَلَى مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**قلت:** ويدل على جواز قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ولفظ: ﴿الْمَحِيضِ﴾، يحتمل أن يكون اسمًا لمكان الحيض، أو أن يكون مصدرًا للحيض، والرَّاجِحُ أن المراد بالآية الأول؛ لأمرين: أحدهما: أنه لو أراد الحيض؛ لكان أمرًا باعترال النساء في مدة الحيض بالكلية، والإجماع بخلافه، الثاني: أن الآية عند أن نزلت قال رسول الله ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»، وهذا تفسير لمراد الله تعالى.

وقد استدل القائلون بالتحريم بحديث: أن رجلًا قال: يا رسول الله، ما يحل لي من امرأتي، وهي حائض؟ فقال: «ما فوق الإزار»، وهو حديث حسن، وسيأتي تخريجه قريبًا إن شاء الله.

وقد أجيب عنه: بأنه يدل على حِلِّ ما فوق الإزار، ولا يدل على تحريم المباشرة؛ إلا بالمفهوم، والأدلة التي ذكرناها تدل بمنطوقها على جواز ذلك، والمنطوق مقدم على المفهوم. والرَّاجِحُ - والله أعلم - هو الجواز، وأما إن خاف على نفسه من الوقوع في المحرم، فيكره له.

وانظر: «المغني» (١/ ٤١٤ -)، «شرح مسلم» (٣/ ٢٠٨ - ٢١٠)، «غاية المرام» (٢/ ٥٩١)، «الشرح

مسألة [٢]: متى يحل للرجل إتيان امرأته الحائض إذا انقطع دمها؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١/٤١٩): «وَطُءُ الْحَائِضِ قَبْلَ الْغُسْلِ حَرَامٌ، وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله: هَذَا كَالِإِجْمَاعِ مِنْهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوذِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَائِضِ، حَلَّ وَطُوءُهَا، وَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونَ ذَلِكَ، لَمْ يُبَحَّ حَتَّى تَغْتَسِلَ، أَوْ تَتِمَّمَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْوُطْءِ كَالْجَنَابَةِ.

قال ابن قدامة رحمته الله: «وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ»، فَشَرَطَ لِإِبَاحَةِ الْوُطْءِ شَرْطَيْنِ: انْقِطَاعَ الدَّمِ، وَالِاغْتِسَالَ، فَلَا يُبَاحُ إِلَّا بِهِمَا. انتهى بتصرف.

وقد أجاز ابن حزم إتيان الحائض إذا انقطع دمها، إن تيممت، أو غسلت موضع الدم، وإن لم تغتسل؛ لأنَّ هذا كله يطلق عليه طهارة، والله عز وجل يقول: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، فهذا اللفظ عامٌ، يَعُمُّ ما ذُكِرَ.

والجواب عنه: أنَّ هذا اللفظ مشترك، وقد اختلف أهل الأصول في اللفظ المشترك، هل يكون من باب العموم، أم من باب المجمل؟ والرَّاجح عند المحققين من أهل الأصول أنَّ اللفظ المشترك من الألفاظ المجملة، فلا يعمل بها حتى يتبين المراد منها، وقد بيَّن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم أنَّ المراد هو الغسل، كقوله لأم حبيبة بنت جحش: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي، وصلي»، ومثله لفاطمة بنت أبي حبيش.

فالرَّاجح هو قول الجمهور، وهو ترجيح العلامة ابن عثيمين، والعلامة الوادعي، وقبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمة الله عليهم أجمعين.

وانظر: «المغني» (١/٤١٩-٤٢٠)، «الشرح الممتع» (١/٤١٨)، «المحلى» (٢٥٦).

✽ جاء عن ابن سيرين، والشعبي، والنخعي، وهو رواية عن أحمد أنهم منعوا من ذلك؛ لأنَّ بها أذى كالحائض.

✽ وخالفهم سائر أهل العلم، فقالوا بالجواز؛ لأنَّ النهي جاء في حقِّ الحائض، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوا نَفْسَهُ فِي الْمَحِيضِ﴾، والأصل الإباحة حتى يأتي دليل على التحريم.

وهذا القول هو الرَّاجح. "المغني" (١/ ٤٢٠).

١٣٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ - قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَفَقَّهُهُ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل على من أتى امرأته حائضاً كفارة؟

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٣/٢٠٨-٢٠٩): وَإِنْ وَطِئَهَا -يعني الحائض- عَامِداً، عَالِماً بِالْحَيْضِ، وَالتَّحْرِيمِ، مُخْتَاراً؛ فَقَدْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً كَبِيرَةً، نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ، وَفِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، -أَصَحُّهُمَا وَهُوَ الْجَدِيدُ-، وَقَوْلُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَجَاهِرِ السَّلَفِ: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ السَّلَفِ: عَطَاءٌ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَاللِّثَّ بَنُ سَعْدٍ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ-، وَالْقَوْلُ الثَّانِي، وَهُوَ الْقَدِيمُ الضَّعِيفُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَتَادَةَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحْمَدُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنْهُ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي الْكَفَّارَةِ، فَقَالَ

(١) أخرجه أحمد (١/٢٣٠)، وأبوداود (٢٦٤)، والنسائي (١/١٥٣)، والترمذي (١٣٦)، وابن ماجه (٦٤٠)، والحاكم (١/١٧٢).

وقد توسع أحمد بن شاكر رحمته الله في جمع طرق الحديث بما لم يسبق إليه فيما نعلم في حاشيته على "سنن الترمذي" (١/٢٤٥-٢٥٤).

والظاهر والله أعلم أن الراجح وقفه، وقد صح عن شعبة أنه وقفه بعد أن كان يرفعه، وقال: كنت مجنوناً فصحت.

الحُسْن، وَسَعِيد: عَتَقَ رَقَبَةً. وَقَالَ الْبَاقُونَ: دِينَارٌ، أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ، عَلَى اخْتِلَافٍ مِنْهُمْ فِي الْحَالِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الدِّينَارُ، وَنِصْفُ الدِّينَارِ، هَلِ الدِّينَارُ فِي أَوَّلِ الدَّمِّ، وَنِصْفُهُ فِي آخِرِهِ؟ أَوِ الدِّينَارُ فِي زَمَنِ الدَّمِّ، وَنِصْفُهُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ؟ وَتَعَلَّقُوا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَرْفُوعِ: «مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؛ فَلَيْتَ صَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ»، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحُقَّاطِ؛ فَالْصَّوَابُ: أَنْ لَا كَفَّارَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انتهى كلام النووي رحمته الله.

وهذا البحث من النووي مختصرٌ، مفيدٌ، كافٍ إن شاء الله تعالى.

١٤٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الحائض تترك الصلاة والصيام، ثم تقضي الصوم.

قال ابن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الأوسط» (٢٠٢/٢): أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض في أيام حيضها.

ثم استدل بحديث أبي سعيد المذكور في الباب، ثم قال:

فأخبر أن لا صلاة عليها، ولا يجوز لها الصوم في حال الحيض.

ثم أجمع أهل العلم على أن عليها الصوم بعد الطهر، وَنَقَى الجميع عنها وجوب الصلاة، فثبت قضاء الصوم عليها بإجماعهم، وسقط عنها فرض الصلاة لاتفاقهم.

ثم استدل على ذلك بحديث معاذة العدوية -وهو في «الصحيحين»- <sup>(٢)</sup>، أنها سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية؟ قُلْتُ: لست بحرورية، ولكنني أسأل. قالت: قد كان يصيبنا ذلك مع رسول الله ﷺ، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. انتهى.

مسألة [٢]: إذا حاضت المرأة بعد دخول وقت الصلاة قبل أن تصلّيها؟

❁ في المسألة أقوال:

القول الأول: عليها القضاء، وهو قول الشعبي، والنخعي، وقتادة، وأحمد، وإسحاق.

القول الثاني: إن أمكنها أن تصلّيها في أول وقتها؛ فعليها القضاء؛ فإن لم يمكنها، فلا

قضاء عليها، وهو قول الشافعي.

**القول الثالث:** لا قضاء عليها، وهو قول محمد بن سيرين، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والظاهرية، وهو ترجيح ابن حزم في "المحلّي"، قال رحمته الله: برهان قولنا: هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتًا محدودًا، أوله وآخره، وصح أن رسول الله صلّى الله عليه وآله في أول وقتها، وفي آخر وقتها؛ فصح أن المؤخر لها إلى آخر وقتها ليس عاصيًا؛ لأنه عليه السلام لا يفعل المعصية؛ فإذا ليست عاصية، فلم تتعين الصلاة عليها بعد، ولها تأخيرها، فإذا لم تتعين عليها حتى حاضت؛ فقد سقطت عنها، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت؛ لكان من صلاتها بعد مُضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضيًا لها، لا مصليًا، وفاسقًا بتأخيرها عن وقتها، ومؤخرًا لها عن وقتها، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد. اهـ

قال أبو عبد الله -عفا الله عنه-: هذا القول هو الرَّاجح -والله أعلم-، وقد رجَّح هذا القول أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وعزاه إلى مالك أيضًا.  
وانظر: "الأوسط" (٢/ ٢٤٦-٢٤٧)، "المحلّي" (٢٥٨)، "الفتاوى" (٣٣٥/ ٢٣).

**مسألة [٣]:** إذا طَهَّرَتِ الحائضُ في آخر وقت الصلاة بمقدارٍ لا يمكنها الغسل حتى يخرج الوقت، فهل تلزمها تلك الصلاة؟

❁ في هذه المسألة أقوال:

**الأول:** أنها لا تلزمها تلك الصلاة، ولا قضاؤها، وهو قول الأوزاعي، والظاهرية.

**الثاني:** إذا طَهَّرَتِ الحائض، وبقي قدر ركعة، فتجب عليها تلك الصلاة، ولو صلَّتها بعد خروج الوقت، وهو قول الشافعي.

**الثالث:** إن أدركت شيئًا من الوقت ولو دون ركعة؛ فتجب عليها تلك الصلاة، ولو صلَّتها بعد خروج الوقت، وهو قول أحمد.

عز وجل لم يبح الصلاة إلا بطهور، وقد حدَّ الله تعالى للصلوات أوقاتها، فإذا لم يمكنها الطهور، وفي الوقت بقية؛ فنحن على يقين من أنها لم تكلف تلك الصلاة التي لم يحلَّ لها أن تؤدِّيها في وقتها. اه انظر: «الأوسط» (٢/ ٢٤٧-٢٤٨)، «المحلَّى» (٢٥٩).

**مسألة [٤]:** إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس، وقبل طلوع الفجر، فماذا عليها أن تصلي؟

✽ ذهب الحسن، وقتادة، وحמד، والثوري، وأبو حنيفة، إلى أنها إذا طهرت في وقت العصر، صلَّت العصر، وليس عليها صلاة الظهر، وكذا وقت العشاء، تصلي العشاء، وليس عليها صلاة المغرب، وهو قول داود، ورواية عن مالك.

✽ وذهب طاوس، والنخعي، ومجاهد، والزهري، ومالك، والشافعي، وأحمد، والليث، وإسحاق، وأبو ثور، وهو قول جمهور العلماء إلى أنها تصلي الظهر، والعصر، وكذا المغرب، والعشاء.

واحتج هؤلاء بأن النبي ﷺ جمع بين الظهر، والعصر، وبين المغرب، والعشاء، فلما كان وقت الظهر وقتاً للعصر في حال، ووقت العصر وقتاً للظهر في حالٍ، فطهرت امرأة في وقت العصر، كان عليها أن تصلي الصلاتين؛ لأنَّ وقت الظهر وقت العصر في حال.

وقد جاء هذا القول عن ابن عباس، وفي إسناده: يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيفٌ.

وعن عبد الرحمن بن عوف، وفي إسناده مبهمتان.

وعن أبي هريرة أيضاً، ذكره شيخ الإسلام في «شرح العمدة»، وعزاه لحرب، ولم نقف له على إسناده، وقد رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الوادعي -رحمة الله عليهم- هذا القول.

والرَّاجح -والله أعلم- هو القول الأول؛ وذلك لأنَّ وقت صلاة الظهر قد خرج.



والفرق بين الحائض، وبين أهل الأعذار أنَّ أهل الأعذار كانوا مخاطبين بصلاة الظهر. وأما الحائض؛ فإنها لم تُخاطب بها حتى خرج وقتها، فمن أين لنا أن نوجب عليها صلاة الظهر، أو المغرب، وقد خرج وقتها، والأحوط أن تصلي الصلاتين؛ لوجود العذر، والله أعلم.

قال ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (٢/ ٢٤٥): وغير جائز أن يُوجِبَ عليها باختلاف صلاةٍ لا حجةٍ مع موجب ذلك عليها، وفي قول النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس؛ فقد أدرك العصر»، دليل على أنه مدركٌ للعصر، لا للظهر. وانظر: «المغني» (٢/ ٤٦)، «الأوسط» (٢/ ٢٤٣-)، «المجموع» (٣/ ٦٦).

١٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضَّتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ. (١)

### الحكم المستفاد من الحديث

قال الصنعائلي رحمه الله في "سبل السلام" (١/٢١٧): وفيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحاج؛ غير الطواف بالبيت، وهو مجمع عليه. انتهى.

وقال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٢/٣٥٦): وقد أجمع العلماء على تحريم الطواف على الحائض، والنفساء، وأجمعوا أنه لا يصح منها طواف مفروض، ولا تطوع، وأجمعوا أن الحائض، والنفساء، لا تُمنع من شيء من مناسك الحج؛ إلا الطواف، وركعتيه، نقل الإجماع في هذا كله ابن جرير، وغيره، والله أعلم. انتهى.

١٤٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَفَهُ. (٢)

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

تقدم ذكر الأحكام المستفادة من هذا الحديث تحت حديث أنس رضي الله عنه: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، فراجع.

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥)، ومسلم (١٢١١) (١٢٠).

(٢) حسن بشواهد. أخرجه أبو داود (٢١٣) وفي إسناده سعد بن عبدالله الأخطش وفيه لين، وفيه انقطاع؛ لأن الراوي عن معاذ عبدالرحمن بن عائذ لم يسمع منه، وفيه بقية بن الوليد وقد عنعن، ولكن له طريق أخرى عند الطبراني (١٩٤/٢٠) عن عبدالرحمن بن عائذ به، وفيها إسماعيل بن عياش وقد روى عن غير أهل بلده فروايت ضعيفة، وعليه فعلة الحديث هي الانقطاع بين ابن عائذ ومعاذ، وللحديث شاهد عن عائشة عند أحمد (٧٢/٦)، وفي إسناده مبارك بن فضالة مدلس وفيه ضعف يسير وقد عنعن، وشاهد

١٤٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ) <sup>(١)</sup>: كَانَتْ النُّفْسَاءُ تَقْعُدُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: أقل النفاس.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا حد لأقل النفاس، وهو قول أحمد، والشافعي، ومالك، والأوزاعي، وغيرهم.

✽ وجاء عن أبي حنيفة تحديد أقل النفاس بخمسة وعشرين يومًا، وجاء أيضًا عن أبي عبيد.

✽ وجاء عن الثوري، وأحمد في رواية، أقله ثلاثة أيام.

والصحيح أنه لا حد لأقله، حتى أن بعض النساء تلد، ولا يخرج منها دم، فهذه طاهر، ولا يجب عليها الغسل.

### مسألة [٢]: أكثر النفاس.

قال الإمام الترمذي رحمته الله في "جامعه" (٢٥٨/١): وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، عَلَى أَنَّ النُّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(١) ساقطة من (أ).

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (٣٠٠/٦)، وأبو داود (٣١١)، والترمذي (٦٤٨)، وابن ماجه (٦٤٨)، وفي إسناده مسة الأزدية وهي مجهولة، وقد جاءت شواهد لهذا الحديث، من حديث أنس وعثمان بن أبي العاص

قَالُوا: لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا إِذَا لَمْ تَرَ الطُّهْرَ. اهـ

**قلت:** وجاءت رواية عن أحمد، ومالك، والشافعي، أن أكثره ستون يومًا، وفي المسألة أقوال أخرى انظرها في "الأوسط"، وفي "شرح المذهب"، واستدل الجمهور بحديث أم سلمة رضي الله عنها، وبأثر ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن المنذر (٢/٢٤٩) بإسناد صحيح أنه قال: النفساء تنتظر أربعين يومًا، أو نحوه. وقد رجحه الشيخ ابن باز، كما في "فتاوى اللجنة الدائمة".

والذي يظهر - والله أعلم - أنها تنتظر حتى ينقطع الدم، وإن جاوز الأربعين والخمسين، والله أعلم.

وهو ترجيح شيخ الإسلام رحمته الله، فقد قال كما في "مجموع الفتاوى" (١٩/٢٣٩-٢٤٠): والنفاس لا حد لأقله، ولا لأكثره، فلو قدر أن امرأة رأت الدم أكثر من أربعين، أو ستين، أو سبعين، وانقطع؛ فهو نفاس، لكن إن اتصل؛ فهو دم فساد، وحيثئذ فالحد أربعون؛ فإنه منتهى الغالب جاءت به الآثار. اهـ

وانظر: "المجموع" (٢/٥٢٤)، "غاية المرام" (٢/٦٥٦-٦٥٧)، "الأوسط" (٢/٢٤٨-) "المغني" (١/٤٢٧).

**فروع:** قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/٤٢٨): فإن زاد دم النفساء على أربعين يومًا، فصادف عادة الحيض؛ فهو حيض، وإن لم يصادف عادة؛ فهو استحاضة. اهـ، ثم نقل عن أحمد مثل ذلك.

**فروع:** قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/٤٢٩): وإن ولدت، ولم تر دمًا؛ فهي طاهرة، لا نفاس لها؛ لأن النفاس هو الدم، ولم يوجد. اهـ

مسألة [٣]: إذا عاود النفساء الدم بعد طهرها في مدة الأربعين؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١/ ٤٣٠): وَإِنْ عَادَ دَمُهَا فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ -يعني عن أحمد- إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ مِنْ نَفَاسِهَا، تَدْعُ لَهُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ فِي زَمَنِ النَّفَاسِ، فَكَانَ نَفَاسًا كَالْأَوَّلِ، وَكَذَا لَوْ اتَّصَلَ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، تَصُومُ وَتُصَلِّي، ثُمَّ تَقْضِي الصَّوْمَ احْتِيَاظًا.

ثم رجح ابن قدامة رحمته الله أنه دم نفاس، وهو الرَّاجِح -إن شاء الله- إن كان الدم على صفته المعروفة، وقد جاء عن مالك أنه قال: إن رأت الدم بعد يومين، أو ثلاثة؛ فهو نفاس، وإن تباعد ما بينهما؛ فهو حيض.

والرَّاجِح ما تقدم، والله أعلم، وانظر: "المغني" (١/ ٤٣٠)، "غاية المرام" (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

مسألة [٤]: هل كل وضع يثبت به النفاس؟

لها أحوال:

الأولى: أن تضع نطفة، قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (١/ ٤٤٣): وهذا ليس بحيض، ولا نفاس بالاتفاق.

الثانية: أن تضع ما تم له أربعة أشهر، قال ابن عثيمين: وهذا نفاسٌ قولاً واحداً.

الثالثة: أن تضع علقة، فالمشهور عند الحنابلة، وهو قول الشافعية، والحنفية: أنه لا يُعدُّ نفاساً؛ لأنَّ الدم يجوز أن يفسد، ولا ينشأ منه إنسان، وقال بعض أهل العلم -وهو وجهٌ ضعيف عند الحنابلة-: يُعدُّ نفاساً؛ لأنَّ الماء الذي هو نطفة انقلب من حالة إلى أصل الإنسان، وهو الدم، فتيقنا أنَّ هذا النازل إنسان، ورجَّح الشيخ ابن باز القول الأول.

الرابعة: أن تضع مضغة قد تبين فيها خلق الإنسان؛ فهذا نفاس عند أكثر العلماء، وهو مذهب الشافعية، والحنفية، والمشهور في مذهب أحمد، ونص عليه أحمد رحمته الله.

الخامسة: أن تضع مضغة لم يتبين فيها خلق الإنسان، ففيه وجهان عند الحنابلة، قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: المشهور من المذهب أنه ليس بنفاس، ولو رأت الدم، وهو مذهب الشافعية، والحنفية، وقال بعض أهل العلم: إنه نفاس. وعللوا بأن الدم يجوز أن يفسد، ولا ينشأ منه إنسان، فإذا صار مضغة لحم؛ فقد تيقنا أنه إنسان، فدمها دم نفاس.

ورجح الشيخ ابن باز القول الأول.

انظر: «المغني» (٤٣١/١)، «الشرح المتع» (٤٤٣/١)، «فتاوى اللجنة» (٥/٤١٨-)، «الفتح» لابن رجب (٣١٨).

مسألة [٥]: حكم النفساء حكم الحائض.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٤٣٢/١): وَحُكْمُ النَّفْسَاءِ حُكْمُ الْحَائِضِ فِي جَمِيعِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا، وَيَسْقُطُ عَنْهَا، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، وَكَذَلِكَ تَحْرِيمُ وَطْئِهَا وَحِلُّ مُبَاشَرَتِهَا، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ مِنْهَا، وَالْخِلَافُ فِي الْكَفَّارَةِ بِوَطْئِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ دَمَ النَّفَاسِ هُوَ دَمُ الْحَيْضِ، إِنَّمَا اِمْتَنَعَ خُرُوجُهُ مُدَّةَ الْحَمْلِ؛ لِكَوْنِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى غِذَاءِ الْحَمْلِ، فَإِذَا وُضِعَ الْحَمْلُ، وَانْقَطَعَ الْعَرْقُ الَّذِي كَانَ مَجْرَى الدَّمِ، خَرَجَ مِنَ الْفَرْجِ، فَيَثْبُتُ حُكْمُهُ، كَمَا لَوْ خَرَجَ مِنَ الْحَائِضِ، وَيُقَارِقُ النَّفَاسُ الْحَيْضَ فِي أَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَحْصُلُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُضِي بَوَاضِعَ الْحَمْلِ قَبْلَهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْبُلُوغِ؛ حُصُولُهُ بِالْحَمْلِ قَبْلَهُ. انتهى.

مسألة [٦]: هل تتنفس المرأة إذا ولدت بعملية جراحية؟

قال الشيخ ابن باز، ومن معه من أعضاء اللجنة الدائمة (٥/٤٢٠): حكمها حكم النفساء، إن رأت دمًا، جلست حتى تطهر، وإن لم تر دمًا؛ فإنها تصوم، وتصلّي كسائر الطاهرات. انتهى.

مسألة [٧]: حكم الدم الذي يخرج قبل الولادة.

من أهل العلم من جملة نفاث الدم قبل الولادة، ومن جملة من عند الحنابلة، والشافعية،

وهو قول إسحاق؛ لأنه دُمَّ خرج بسبب الولادة، ورَجَّحه ابن قدامة، ثم الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ.

❁ ومن أهل العلم من لم يجعله نفاسًا، وهو قول عطاء، ووجهٌ عند الحنابلة، والمشهور عند الشافعية، ورَجَّحه ابن المنذر، وقواه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

والرَّاجح أنَّ الدم إذا كان على صفات دم النفاس، أو الحيض، أنها تترك الصلاة، وهو ترجيح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، فقد قال كما في "مجموع الفتاوى" (١٩ / ٢٤٠): وما تراه من حين تشرع في الطلق؛ فهو نفاس.

انظر "المغني" (١ / ٤٤٥)، "المجموع" (٢ / ٥٢١)، "الأوسط" (٢ / ٢٤٢).

نَحْمَدُكَ يَا مُحَمَّدَ الرَّسُولِ، وَنُحِبُّكَ يَا نَبِيَّ الرَّسُولِ،

الْمَوْلَا فَوْقَ الْعَاثِرِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ الْعَامِ ١٤٢٤ هـ



## كِتَابُ الصَّلَاةِ

قال النزيل رحمه الله في "شرح المذهب" (٢ / ٣): الصلاة في اللغة الدعاء، وسميت الصلاة الشرعية صلاة؛ لاشتغالها عليه، هذا هو الصحيح، وبه قال الجمهور من أهل اللغة، وغيرهم من أهل التحقيق. اهـ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ؛ فَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا، فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَلْيَصِلْ»<sup>(١)</sup>.

والصلاة في الشرع، هي: أقوال، وأفعال مخصوصة، مُفْتَتِحَةٌ بالتكبير، مختتمة بالتسليم، تعبداً لله تعالى. وانظر: "المغني" (٥ / ٢)، "توضيح الأحكام" (١ / ٤٦٩)، "الشرح الممتع" (٥ / ٢).

### مسألة [١]: حكم تارك الصلاة.

أما إن تركها جُحودًا؛ فقد أجمع العلماء على أنه كافرٌ، وخارجٌ من الملة.

❖ واختلف أهل العلم فيما إذا تركها تكاسلاً، وتهاوناً على قولين، وهي من أعظم المسائل التي اختلف فيها السلف ويتبنون على الخلاف مسائل كثيرة معروفة عند أهل العلم. وأنا ذاكرٌ إن شاء الله القولين مع الأدلة الصحيحة القوية من الجانبين، ثم نُرجِّح بينهما، والله المستعان.

القول الأول: أن ترك الصلاة تكاسلاً كفرٌ أكبر مخرجٌ من الملة.

وهو قول ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم، وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جمهور أهل الحديث.



- (١) قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].
  - (٢) قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ [مريم: ٥٩].
  - (٣) قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ \* قَالُوا لَئِنْكَ مِنَ الْمُضِلِّينَ ﴿[المذثر: ٤٢-٤٣].
  - (٤) قوله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر: ترك الصلاة»، أخرجه مسلم (٨٢) عن جابر رضي الله عنه.
  - (٥) قوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها؛ فقد كفر»، رواه الترمذي (٢٦٢١) عن بريدة رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وهو في «الصحيح المسند» (١٧١).
  - (٦) قوله ﷺ: «من ترك صلاة العصر؛ فقد حبط عمله»، رواه البخاري (٥٥٣) عن بريدة رضي الله عنه.
  - (٧) قوله ﷺ: «ولا تنازعوا الأمر أهله؛ إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله تعالى فيه برهان»، متفق عليه <sup>(١)</sup> من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وفي حديث عوف ابن مالك رضي الله عنه، في «صحيح مسلم» (١٨٥٥): قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة»، فهذا يدل على أن ترك الصلاة كفرٌ بواحٌ.
  - (٨) قول عبد الله بن شقيق: لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ يرون شيئاً تركه كفر غير الصلاة.
  - (٩) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة.
  - (١٠) وقول ابن مسعود رضي الله عنه: من لم يصل؛ فلا دين له. وقول علي رضي الله عنه: من تركها؛ فهو كافر.
- القول الثاني: أن ترك الصلاة تكاسلاً كفرٌ أصغر ليس مُخرجاً من الملة، بل يكون فاسقاً، مرتكباً لكبيرة من كبائر الذنوب.

وهو قول المالكية، والشافعية، والحنفية، وأحمد في رواية اختارها بعض أصحابه كابن بطة، وابن قدامة، وهو قول الثوري، والمزني، وعزاه بعضهم إلى الأكثرين، كالنووي، والحافظ ابن حجر، والشوكاني.

### واستدل هؤلاء بما يلي:

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨/١١٦].

(٢) قوله عليه السلام: «من مات لا يشرك بالله شيئاً؛ دخل الجنة»، أخرجه مسلم (٩٣) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) قوله عليه السلام: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله؛ دخل الجنة»، رواه مسلم (٢٦) عن عثمان رضي الله عنه.

(٤) قوله عليه السلام: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، وأنَّ عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأنَّ الجنة حق، والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل من أي أبواب الجنة الثمانية شاء»، متفق عليه <sup>(١)</sup> عن عبادة رضي الله عنه.

(٥) قوله عليه السلام: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، صدقاً من قلبه؛ إلا حرمه الله على النار»، متفق عليه <sup>(٢)</sup> عن أنس رضي الله عنه.

(٦) قوله عليه السلام لأبي هريرة رضي الله عنه: «من لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه؛ فبشره بالجنة»، رواه مسلم (٣١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) قوله عليه السلام: «أسعد الناس بشفاعتي، من قال: لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه»، رواه البخاري (٩٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) حديث البطاقة، وفيه: أَنْ رجلاً دخل الجنة وليس معه إلا بطاقة لا إله إلا الله. رواه الترمذي (٢٦٣٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٩) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الشفاعة، وهو في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، وفيه: «حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا، كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيُحْجُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ؛ فَتُحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا؛ فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا؛ فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا. - وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] - فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ؛ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَاً، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَقْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَيَاةِ...، فَيُخْرِجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمَ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ عِتْقَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ...» الحديث.

(١٠) حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ أَحْسَنَ وَضُوءَهُنَّ، وَصَلَّاهُنَّ لَوْفَتِهِنَّ، وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ؛ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ؛ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ» أخرجه أبو داود (٤٢٥) بإسناد صحيح.

(١١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صَوِي، وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتُسَلِّمَكَ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقَيْتَهُمْ؛ فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْكَ رَدَّتْ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْكَ؛ رَدَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةُ، وَلَعَنَتْهُمْ، أَوْ سَكَتَتْ عَنْهُمْ، وَتُسَلِّمَكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا؛ فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ؛ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»، أخرجه ابن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٤١١)، ورجاله رجال الشيخين، لكن خالد بن معدان رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد قال أبو حاتم: أدرك أبا هريرة، ولم يذكر له سماع منه.

**قلت:** فهو على شرط مسلم، وقد أخرج أبو يعلى (٤٥٦٧) بعض معناه بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ أَحْلَفَ عَلَيْهِنَّ، لَا يَجْعَلُ اللَّهُ مِنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَسَهَامُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّوْمُ، وَالصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ...» الحديث.

(١٢) ما رواه نصر بن عاصم الليثي عن رجل من قومه أنه أتى النبي ﷺ، فأسلم على أن لا يُصلي إلا صلاتين، فقبل منه. أخرجه أحمد (٣٦٣/٥) عن وكيع، عن شعبة، عن قتادة، عن نصر بن عاصم به، ولو كان ترك الصلاة كفرًا مخرجًا؛ ما نفعه إسلامه مع تركه

قال أبو عبد الله شرح الله صدره للحق: الأدلة قوية من الجانبين، ولكن بالنظر فيها نلاحظ أنَّ أدلة القول الثاني أقوى، وتأويلها أعسر؛ فالراجح هو القول الثاني.

وأما أدلة أصحاب القول الأول؛ فالجواب عنها كما يلي:

(١) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] أي: إِنَّ الْأُخُوَّةَ فِي الدِّينِ تحصل بالإيمان كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، والإيمان يحصل بالشهادتين؛ لحديث معاذ بن جبل عند أن بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، فيكون ذكر الصلاة، والزكاة من كمال الأخوة، ويدل على ذلك أَنَّ الزكاة مذكورة مع الصلاة في نفس الآية، وهم لا يقولون: إذا لم يُترك ليس بأخ لنا في الدين، بل يقولون: أُخُوَّتُهُ ناقصة؛ لوجود الدليل على أَنَّ تارك الزكاة لا يكفر، وكذلك يقال لهم: ومن ترك الصلاة تكاسلاً؛ فَأُخُوَّتُهُ ناقصة؛ لوجود الأدلة على أَنَّ تاركها تكاسلاً ليس بكافر، والله أعلم.

(٢) قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا \* إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ [مريم: ٥٩-٦٠]، هذا وعيد لهم بالنار، ولا يلزم وقوعه، بل هم تحت المشيئة كما دلَّ على ذلك حديث عبادة، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾، فذكر قوله: ﴿وَآمَنَ﴾ لا يدل على أنهم كفار، بل يحتمل أنه أراد كمال الإيمان، أو تاب مع بقاء الإيمان، وَحَمَلْنَا على هذا التأويل الجمع بين الأدلة، والله أعلم.

(٣) قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المذثر: ٤٢] هذه الآيات في سياق الكافرين؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [المذثر: ٤٦]، وقد ذكروا من أعمالهم: ترك إطعام المساكين، ولا يدل على أَنَّ ترك الإطعام هو الذي جعلهم من الكفار، والله أعلم.

(٤) حديث جابر رضي الله عنه: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» المقصود به كفر أصغر، كما قيل ذلك في قوله عليه السلام: «وقتاله كفر»، وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم

فقد وجد التعريف والمراد به الكفر الأصغر، كما جاء في حديث امرأة ثابت بن قيس عند أن قالت للنبي ﷺ: «أكره الكفر في الإسلام» أخرجه البخاري برقم (٥٢٧٣).

(٥) حديث بريدة رضي الله عنه: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة؛ فمن تركها فقد كفر»، المراد به أيضًا كفر دون كفر، أي: الكفر الأصغر، جمعًا بين الأدلة، وأما قوله: «العهد الذي بيننا وبينهم»؛ فالمراد به المنافقون، كما قال ذلك الطيبي، والمناوي، والمباركفوري، والمعنى: أن العهد الذي بيننا وبين المنافقين هي الصلاة، بمعنى أنها الموجبة لحقن دماءهم كالعهد في حق المعاهدين، فكما أن أهل الذمة تُحقن دماؤهم بالعهد، فكذلك المنافقون تُحقن دماؤهم بالصلاة.

انظر: «تحفة الأحوذى» (٣٦٩ / ٧)، «فيض القدير» (٣٩٥ / ٤)، «شرح المشكاة» (٨٧١ / ٣).

(٦) حديث بريدة رضي الله عنه: «من ترك صلاة العصر؛ فقد حبط عمله»، لم يأخذ بظاهره المكفرون تارك الصلاة أيضًا؛ فإن عندهم من ترك فرضًا واحدًا، أو فرضين لا يكفر، هكذا قال كثير منهم، وأولوا الحديث على أن المقصود بـ: «حبط عمله»، أي: حبط عمل يومه، وقيل: المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال، وكأن المراد بالعمل الصلاة خاصة، أي: لا يحصل على أجر من صلى العصر، وهناك أقوال أخرى ذكرها الحافظ في شرح الحديث (٥٥٣)، ثم قال: وأقرب هذه التأويلات قول من قال: إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد، وظاهره غير مراد، والله أعلم.

**قلت:** وتقييده بالعصر يدل على ذلك، والله أعلم.

(٧) قوله ﷺ: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة»، قال الطيبي في «شرح المشكاة» (٢٥٦٢ / ٨): قوله: «ما أقاموا فيكم الصلاة» فيه إشعارٌ بتعظيم أمر الصلاة، وأن تركها موجبٌ لنزع اليد من الطاعة، كالكفر على ما سبق في حديث عبادة بن الصامت في قوله: «إلا أن تروا

ومعنى كلام الطيبي رحمته الله: أن ترك الصلاة يُسَوِّغُ الخروج على الإمام كما يسوغه الكفر، ويكون حديث عبادة رضي الله عنه مفهوماً: أن كل ما سوى الكفر لا يسوغ الخروج على الإمام، وهذا العموم المفهوم من حديث عبادة مقيد بمنطوق حديث عوف بن مالك، فيكون المسوغ للخروج هو الكفر البواح، وكذلك ترك الصلاة، والله أعلم.

(٨) قول عبد الله بن شقيق أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٩/١١)، وغيرهما، واللفظ للترمذي، وهو صحيح، ولكن معناه: لا يرون شيئاً تركه كفر؛ فيحتمل على أن المراد كفر أصغر، وتنصيبه على الصلاة يدل على عظمها، وعلى أن تركها أعظم من ترك غيرها، والله أعلم.

وعلى التسليم بأنه أراد الكفر الأكبر؛ فلا يكون قول جميع الصحابة، بل قول بعضهم، فعبد الله بن شقيق لم يدرك جميع الصحابة.

(٩) أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثابت عنه، أخرجه مالك (٣٩-٤٠)، وابن أبي شيبة (٢٥/١١) بإسناد صحيح، وكذلك أثر ابن مسعود أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣٦) (٩٣٧) بإسناد حسن، وأما أثر علي فأخرجه ابن أبي شيبة (٤٧/١١)، وفي إسناده: معقل الخثعمي، وهو مجهول، ومن صح عنه يحتمل أنه أراد نفي كمال الإسلام، والإيمان، ولو سلم أنه أراد نفي الإسلام وتكفيره كفراً أكبر؛ فيكون قولاً لبعض الصحابة، والحجة بالإجماع، والله أعلم.

هذا، وأنصح إخواني في الله طلبه العلم أن يقرءوا هذه المسألة بأنفسهم من كتب أهل العلم، فالخلاف فيها شديد، وهذا ما تيسر لي، نسأل الله الهدى، والسداد في الدنيا والآخرة.

وانظر: كتاب "الصلاة" لابن القيم، "تعظيم قدر الصلاة" للمروزي، "منحة الغفار" لعطاء عبداللطيف رسالة الشيخ الألباني في "حكم تارك الصلاة"، "المجموع" (٣/١٦-)، "المغني" (٣/٣٥١).

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنه يُقتل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم، وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله»<sup>(١)</sup>، وبحديث: «ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة»<sup>(٢)</sup>، وحديث الخوارج: فقال خالد: «ألا أقتله؟ قال: «لا، لعله أن يكون يصلي»<sup>(٣)</sup>، وبحديث بريدة: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة»، وقد تقدم بيان معناه.

✽ وذهب الحنفية، والمزني، وهو قول الزهري، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبدالعزيز إلى أنه لا يُقتل، بل يُحبس، ويُعزَّر، حتى يُصلي، واستدلوا بحديث: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها؛ عصموا مني دماءهم، وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله»، واستدلوا بقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم؛ إلا بإحدى ثلاث...»<sup>(٤)</sup>، فذكرها.

والصواب قول الجمهور، وأما حديثهم الأول؛ فهو مختصر، وقد تقدم بتمامه، وأما حديثهم الثاني؛ فمفهومه عامٌ وهو مخصوص بأدلة أخرى تبيح قتل المسلم بغير الثلاث المذكورة، وأدلتنا التي ذكرناها من ذلك، والله أعلم.

وانظر أوائل كتاب «الصلاة» لابن القيم رحمته الله، «المجموع» (٣/ ١٦)، «المغني» (٣/ ٣٥١-).

### مسألة [٣]: من تجب عليهم الصلاة؟

تجب الصلاة على كل مسلمٍ بالغٍ عاقلٍ بإجماع المسلمين.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٣٥١)، ومسلم برقم (١٠٦٤)، (١٤٤).



## مسألة [٤]: هل تجب الصلاة على الكافر؟

أطلق الفقهاء وجوب الصلاة على الكافر، ومرادهم بذلك: مطالبة الكافر قبل إسلامه بالصلاة، وقضاؤها إذا أسلم، وهي لا تجب عليه بهذا الاعتبار.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَأَمَّا الْكَافِرُ؛ فَإِنْ كَانَ أَصْلِيًّا، لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي حَالِ كُفْرِهِ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأفال: ٣٨]، وَأَسْلَمَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ خَلَقَ كَثِيرٌ، وَبَعْدَهُ، فَلَمْ يُؤْمَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِقَضَاءِ، وَلَا نَّ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ تَنْفِيرًا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَعَفِيَ عَنْهُ. اهـ "المغني" (٤٨/٢).

**تنبيه:** أطلق جمهور الأصوليين وجوب الصلاة، وفروع الشريعة على الكافر، ومرادهم بذلك أنهم مخاطبون بها، وأنهم يعاقبون على تركها، مع معاقبتهم على ترك التوحيد؛ لقوله تعالى: ﴿مَا سَأَلَ كُفْرًا فِي سَفَرٍ﴾ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينَ \* وَلَمْ تَكُنْ تُطْعَمُ الْمُسْكِينَ \* وَكُنَّا نَحُوسُ مَعَ الْخَافِضِينَ \* [المدثر: ٤٢-٤٥]، وقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَعْلُوهُ \* ثُمَّ لَمَّحِمِ صَلَوُهُ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

## مسألة [٥]: هل يلزم المرتد ما تركه من الصلوات في رده؟

❁ في المسألة أقوال:

**الأول:** يقضي ما تركه قبل رده وبعدها، وهذا مذهب الشافعي، وأحمد في رواية؛ لأن المرتد أقرّ بوجوب العبادات عليه، وأقرّ بذلك، وقدر على التسبب إلى أدائها، فلزمه ذلك.

**الثاني:** لا قضاء عليه فيما تركه حال كفره، وعليه قضاء ما تركه في إسلامه قبل رده، وهذا قول أحمد في رواية، واختارها القاضي، وابن حامد الحنبليان.

وداود، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية؛ لأنَّ الأدلة التي تسقط القضاء عن الكافر تشمل الأصلي، والمرتد.

**قلت:** وهذا القول الثالث هو الصواب، والله أعلم، وانظر: «المجموع» (٤/٣)، «المغني» (٤٨-٤٩/٢).

**مسألة [٦]:** إذا ارتد المسلم، فهل تحبط أعماله التي عملها في إسلامه؟

❁ القول الصحيح من قولي العلماء أن أعماله لا تحبط إلا إذا مات على كفره؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمُتَّ وَهُوَ كَاْفِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالحبوط مُعَلَّقٌ بشرطين: الرَّدَّةُ، والموت عليها، والمعلَّق بشرطين لا يثبت بأحدهما، وهذا قول الشافعي، وأصحابه، وأحمد في رواية، وجماعة من أصحابه، وهو قول الظاهرية، والله أعلم. وانظر: «المجموع» (٥/٣)، «غاية المرام» (١٨/٣).

**مسألة [٧]:** هل تجب الصلاة على الصبي؟

❁ جمهور العلماء على أن الصلاة لا تجب عليه، وهو أصح الروایتين عن أحمد، وعنه رواية أنها تجب على من بلغ عشر سنين، واستدل الجمهور على ذلك بحديث: «رفع القلم عن ثلاثة»، وذكر منهم: «الصبي حتى يبلغ»<sup>(١)</sup>، وقول الجمهور هو الصواب، وأما حديث: «واضربوهم عليها وهم أبناء عشر»<sup>(٢)</sup> فهو من باب التأديب، والتربية، لا لأنها واجبة عليهم، والله أعلم. وانظر: «المغني» (٤٩/٢)، «المجموع» (٦/٣)، «غاية المرام» (١٩/٣).

**مسألة [٨]:** إذا بلغ الصبي بعد أن صَلَّى، فهل تلزمه إعادة الصلاة؟

❁ ذهب جمهور العلماء إلى وجوب إعادة الصلاة عليه؛ لأنَّ الأوَّلَى في حَقِّه نافلة، ولأنَّه وجد سبب الوجوب، فيشبه ما إذا صلى قبل الوقت؛ فإنها تلزمه الإعادة بعد الوقت،

(١) سيأتي تخريجه في الكتاب برقم (١٠٨٤).

(٢) أخرجه الشيخان في الصحيحين، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، وصححه الألباني.

وقاسوها على الحج.

❁ وذهب الشافعي، وأصحابه إلى أنه لا يلزمه إعادتها؛ لأنه قد أدى وظيفة الوقت، وصلى كما أمر، وقد اختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعض الحنابلة، ورجح هذا القول الشيخ ابن عثيمين، فقال: والراجح أنه لا يعيد الصوم، ولا الصلاة؛ لأنه صلى وصام على الوجه الذي قد أمر، فسقط عنه الطلب بالفعل، ويؤيد هذا أنه يقع كثيراً، ولم يحفظ عن الصحابة أنهم يأمرّون من بلغ في أثناء الوقت بالإعادة. اهـ

قال النووي رحمته الله: والجواب عن المصلي قبل الوقت أنه غير مأمور به، ولا مندوب إليه، ولا مأذون فيه، بخلاف مسألتنا. اهـ

والجواب عن قياسهم بالحج: أن الحج غير مأمور به كالصلاة؛ فإنه يضرب على تركها، والله أعلم، وهذا القول هو الصواب، وبالله التوفيق.

وانظر: "المجموع" (٣/ ١٢-١٣)، "المغني" (٢/ ٥٠)، "الشرح الممتع" (٢/ ٢١)، "غاية المرام" (٣/ ٢٣).

### مسألة [٩]: هل تجب الصلاة على النائم؟

قال المراد رحمته الله في "الإنصاف" (١/ ٣٦٤): أما النائم؛ فتجب الصلاة عليه إجماعاً. اهـ

ويدل عليه قوله عليه السلام: «من نسي صلاة، أو نام عنها، فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها»،<sup>(١)</sup>

ولو لم تجب عليه حال نومه، لم يجب عليه قضاؤها، كالمجنون، ومثل النائم الساهي.

### مسألة [١٠]: هل تجب الصلاة على المغمى عليه وتلزمه الصلاة إذا أفاق؟

❁ فيها ثلاثة أقوال:

الأول: أن المغمى عليه كالنائم، فإذا أفاق صلى جميع ما فات، وهذا مذهب أحمد، وطائفة

من أصحابه.

الثاني: لا يصلي إذا أفاق إلا ما كان وقتها باقياً، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في

رواية، واختارها بعض الحنابلة؛ لأنه فاقدٌ لعقله، وشعوره، فأشبهه المجنون، وهو مذهب ابن حزم الظاهري.

**الثالث:** يصلي إذا فاتته خمس صلوات، فأقل، ولا يصلي إذا فاتته أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة.

قال أبو عبد الله: القول الثاني هو الأقرب إلى الصواب، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن باز؛ وذلك لأنَّ المغمى عليه يفارق النائم بأنَّ النَّائم إذا نُبِّهَ انتَبَهَ، ولأنَّه قد يطول أيامًا، وأشهرًا، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (٢/ ٥٠-٥١) «المجموع» (٣/ ٧) «الشرح المتع» (٢/ ١٦) «فتاوى اللجنة» (٦/ ١٨).

### مسألة [١١]: المجنون هل تجب عليه الصلاة؟

**قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ٥٠):** والمجنون غير مكلف، ولا يلزمه قضاء ما ترك في حال جنونه؛ إلا أن يفيق في وقت الصلاة، فيصير كالصبي يبلغ، ولا نعلم في ذلك خلافاً.

ثم استدل بحديث: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: المجنون حتى يعقل،...» اهـ.

### مسألة [١٢]: هل تجب الصلاة على من زال عقله بشرب المسكر؟

**قال ابن حزم رحمه الله في «المحلّى» (٢٧٨):** وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة، أو نام عنها، أو نسيها حتى خرج وقتها، ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبداً، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فلم يبح الله تعالى للسكران أن يصلي حتى يعلم ما يقول، وقال رسول الله ﷺ: «إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة، أو نام عنها؛ فليصلها إذا ذكرها»، وهذا كله إجماعٌ متيقن. اهـ.

### مسألة [١٣]: هل تجب الصلاة على الحائض، والنفساء؟

**قال ابن زويع رحمه الله في «شرح المذهب» (٣/ ٨):** أما الحائض، والنفساء؛ فلا صلاة عليهما،

## بَابُ الْمَوَاقِيتِ

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/ ٢٢٣): والمواقيت جمع ميقات، وهو الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة، وهو القدر المحدود للفعل من الزمان. اهـ

١٤٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

١٤٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي الْعَصْرِ: «وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَفِيَّةً». <sup>(٢)</sup>

١٤٦ - وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ». <sup>(٣)</sup>

قبل الشروع في ذكر المسائل المتعلقة بالأحاديث أضيف إلى هذه الأحاديث حديث جابر رضي الله عنه عند النسائي (١/ ٢٥٥-٢٥٦):

قال: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ وَاصِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُدَامَةُ يَعْنِي ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُعَلِّمُهُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَأَتَاهُ حِينَ كَانَ الظِّلُّ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ

غَابَ الشَّفَقُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، فَتَقَدَّمَ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ، وَالنَّاسُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى الْعِدَاةَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْيَوْمَ الثَّانِي حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ كَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ مِثْلَ شَخْصِهِ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، فِيمَنَا ثُمَّ قُمْنَا، ثُمَّ نِمْنَا ثُمَّ قُمْنَا، فَأَتَاهُ فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَاهُ حِينَ امْتَدَّ الْفَجْرُ، وَأَصْبَحَ وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ بِالْأَمْسِ، فَصَلَّى الْعِدَاةَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ وَقْتُ».

هذا حديثٌ حسنٌ، وقد حسَّنه شيخنا العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ».

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: وقت الظهر.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح المذهب» (٣/ ٢١): أجمعت الأمة على أن أول وقت الظهر زوال الشمس، نقل الإجماع فيه خلائق. اهـ

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي «المغني» (٢/ ٩): أجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس، قاله ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ، وابن عبد البر، وقد تظاهرت الأخبار بذلك. اهـ  
وانظر: «المجموع» (٣/ ٢٤)، و«الأوسط» (٢/ ٣٢٨).

### مسألة [٢]: كيفية معرفة زوال الشمس.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي «المغني» (٢/ ١٠): ومعنى زوال الشمس، ميلها عن كبد السماء، ويعرف ذلك بطول ظل الشخص، بعد تناهي قصره، فمن أراد معرفة ذلك؛ فليقدر ظل الشخص، ثم يصبر قليلاً، ثم يقدره ثانياً؛ فإن كان دون الأول، فلم تَزَلْ، وإن زاد ولم

**الأول:** أن آخر وقت الظهر هو مصير ظل كل شيء مثله، سوى الظل الذي يكون عند الزوال، وهو أول وقت العصر، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم.

**الثاني:** أن وقت الظهر يمتد إلى آخر وقت العصر، وهو قول عطاء، وطاوس.

**الثالث:** أن وقت الظهر إلى أن يصير الظل مثله، وبعده قدر أربع ركعات وقت للظهر والعصر، ثم يتمحض الوقت للعصر، وهذا قول إسحاق، وأبي ثور، وابن جرير، والمزني.

**الرابع:** أن وقت الظهر يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، وهو قول أبي حنيفة، وقد احتج لأبي حنيفة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما في «البخاري» (٢٢٦٨)، أن النبي ﷺ قال: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدُوَّةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِرَاطَيْنِ؟ فَاتَّخَمَ هُمْ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءَ».

**قالوا:** فهذا دليل على أن وقت العصر أقل من وقت الظهر، ومن حين يصير ظل الشيء مثله إلى غروب الشمس هو ربع النهار، وليس بأقل من وقت الظهر، بل هو مثله.

والراجح هو القول الأول؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي في هذا الباب، وهو صنيع جبريل عليه السلام حين صلى بالنبي ﷺ، وأصحابه، وفيه: «ثم صلى الظهر حين كان ظل كل شيء مثله»، وفيه: «الوقت بين هذين».

قال: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى»، وقد استدل من قال بأن وقت الظهر يمتد إلى آخر وقت العصر، بأن النبي ﷺ جمع بين الظهر، والعصر من غير خوف، ولا مطر.

والجواب عنه: أن هذه رخصة لمن احتاج إلى ذلك، ففي الحديث نفسه: قيل لابن عباس: ما حمله على ذلك؟ قال: كي لا يخرج أمته. <sup>(١)</sup>

وأما استدلال أبي حنيفة؛ فقد أجاب عنه ابن القيم رحمه الله في «أعلام الموقعين» (٢/ ٣٨٥)، فقال: وَيَا لَلْعَجَبِ، أَيُّ دَلَالَةٍ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ حَتَّى يَصِيرَ الظِّلُّ مِثْلِينَ بَنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ؟ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ أَقْصَرُ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ. اهـ

وقال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ١٤): وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ. وَفِعْلُهَا يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَتَكَامُلِ الشُّرُوطِ، عَلَى أَنَّ أَحَادِيثَنَا قُصِدَ بِهَا بَيَانُ الْوَقْتِ، وَخَبَرُهُمْ قُصِدَ بِهِ ضَرْبُ الْمَثَلِ، فَلَا خُذْ بِأَحَادِيثِنَا أُولَى، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ خَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ هَذَا الْأَثَارَ، وَالنَّاسَ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُهُ. اهـ، وانظر: «المجموع» (٣/ ٢١).

#### مسألة [٤]: أول وقت العصر.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر متصلاً به بأدنى زيادة يزيد بها الظل على شخصه؛ لحديث جبريل، وفيه أنه صلى بالنبي ﷺ، وأصحابه العصر باليوم الأول حين كان ظل كل شيء مثله، وباليوم الثاني صلى بهم العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم قال: «الوقت ما بين هذين».

✽ وذهب ربيعة إلى أن وقت الظهر، والعصر من زوال الشمس.

✽ وذهب إسحاق، وابن المبارك إلى أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر، وبينهما



وَقْتُ مَشْرُكٍ، وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ جَبْرِيلَ، وَفِيهِ: «ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ لَوْ قَدْ عَصَرَ بِالْأَمْسِ».

❦ وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ هُوَ مُصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ.

وَالرَّاجِحُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ، وَأَمَّا قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، فِيرِدُهُ قَوْلُهُ

فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي فِي الْبَابِ: «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ

الْعَصْرِ»، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٦٨١) مَرْفُوعًا: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النُّومِ

تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى».

وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»، أَعْنِي قَوْلَ الْجُمْهُورِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَوْسَطِ» (٣٣٠ / ٢): وَهُوَ قَوْلُ خَالَفَ

صَاحِبِهِ الْأَخْبَارَ الثَّابِتَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّظَرُ غَيْرُ دَالٍ عَلَيْهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَ قَائِلَ

هَذَا الْقَوْلِ إِلَى مَقَالَتِهِ، وَعَدَلَ أَصْحَابُهُ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ، فَبَقِيَ قَوْلُهُ مُنْفَرَدًا، لَا مَعْنَى لَهُ. اهـ

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ إِسْحَاقَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ: «لَوْ قَدْ عَصَرَ بِالْأَمْسِ».

فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١٤ / ٢)، فَقَالَ: وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ قَدْ

عَصَرَ بِالْأَمْسِ»، أَرَادَ مُقَارَنَةَ الْوَقْتِ، يَعْنِي أَنَّ ابْتِدَاءَ صَلَاتِهِ الْيَوْمَ الْعَصْرَ مُتَّصِلٌ بِوَقْتِ انْتِهَاءِ

صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، أَوْ مُقَارِبٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ بَيَانَ السَّمَوَاتِ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ أَوَّلُ

الْوَقْتِ بِابْتِدَاءِ فِعْلِ الصَّلَاةِ، وَتَبَيَّنَ آخِرُهُ بِالْفَرَغِ مِنْهَا، وَقَدْ بَيَّنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَقْتُ

الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ». انْتَهَى الْمُرَادُ.

وَانْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» (٣٢٩ / ٢)، «الْمَغْنِيُّ» (١٤ / ٢)، «الْمَجْمُوعُ» (٢٦ / ٣).

### مسألة [٥]: آخر وقت العصر.

لآخر العصر وقتان: وقت اختياري، ووقت اضطراري.

فأما آخر الوقت الاختياري؛ فقليل: مصير ظل كل شيء مثليه. قال بذلك الشافعي،

واستدلوا بحديث جبريل، ففيه أنه صَلَّى العصر باليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم قال: «الوقت ما بين هذين»، وهذا ترجيح الشيخ ابن باز كما في «فتاوى اللجنة» (١١٣/٦).

**وقيل:** آخر وقت العصر الاختياري هو اصفرار الشمس، وهذا القول هو المشهور عن أحمد، وهو قول الأوزاعي، وأبي ثور، وأبي يوسف، ومحمد، وأبي حنيفة، واستدلوا بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص الذي في الباب، وفيه: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»، وهذا القول هو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن مفلح، والشيخ عبدالرحمن السعدي.

**قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشرح الممتع» (١٠٢/٢):** وهذا في الغالب يزيد على مصير ظل كل شيء مثليه، وهذه الزيادة تكون مقبولة؛ لأن الحديث في «صحيح مسلم»، ومن قول الرسول ﷺ، ويمكن أن يُجاب عن حديث جبريل: بأنه ابتداء الصلاة بالنبي ﷺ حين صار ظل كل شيء مثليه، وأنها إذا صَلَّيتِ وانتهت منها تكون الشمس قد اصفرت؛ ولا سيما في أيام الشتاء، وقصر وقت العصر، وسواء صَحَّ هذا الجمع أم لم يصح؛ فإن الأخذ بالزائد متعين؛ لأنَّ الأخذ بالزائد أخذٌ بالزائد والناقص، والأخذ بالناقص إلغاء للزائد، وعليه فنقول: وقت العصر إلى اصفرار الشمس. انتهى المراد.

قال أبو عبد الله سده الله: إذا وَجِدْتَ الصفرة قريباً من مصير ظل الشيء مثليه؛ فالأمر سهل، وإلا فالرَّاجح هو القول الثاني، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (١٥/٢)، «غاية المرام» (٢٠٥-٢٠٦)، «الأوسط» (٣٣١/٢-).

**فائدة:** قال ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللهُ كما في «المغني» (١٦/٢): أجمع العلماء على أن من صَلَّى العصر، والشمس بيضاء نقية؛ فقد صلاها لوقتها. اهـ

وأما وقت العصر الاضطراري؛ فهو من بعد الوقت الاختياري إلى غروب الشمس عند أهل العلم، والدليل على أن هذا وقتٌ للعصر قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن

تغرب الشمس؛ فقد أدرك العصر»، متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.<sup>(١)</sup>

وقال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٧/٢): وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا.

وقال رحمته الله في «المغني» (١٦/٢): وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْعَصْرِ عَنْ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ لِغَيْرِ عُدْرَةٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَرَوَى مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِمَا، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَفِّقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَفِّقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَفِّقِينَ، يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا أَصْفَرَتِ الشَّمْسُ، فَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، أَوْ عَلَى قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، قَامَ، فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا»،<sup>(٢)</sup> وَلَوْ أُبِيحَ تَأْخِيرُهَا؛ لَمَا دَمَهُ عَلَيْهِ، وَجَعَلَهُ عَلَامَةً النَّفَاقِ. انتهى.

مسألة [٦]: أول وقت المغرب.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢٤/٢): أَمَّا دُخُولُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ؛ فَاجْتِمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِيهِ، وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ. اهـ.

وقد نقل الإجماع أيضًا ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٤/٢)، والنووي في «شرح المذهب» (٣٤/٣)، وغيرهم.

مسألة [٧]: آخر وقت المغرب.

ذهب أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وابن المنذر، وأصحاب الرأي إلى أن آخر وقت المغرب هو غروب الشفق، واستدلوا بحديث عبد الله بن عمرو الذي في الباب: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق»، وأيضًا في حديث بريدة، وأبي موسى أن النبي ﷺ عَلَّمَ رجلاً مواقيت الصلاة، فصلّى المغرب في اليوم الثاني قبل غروب الشفق، ثم قال: «الوقت ما بين هذين».

وقد قال بهذا القول بعض الشافعية، وصححه النووي رحمته الله.

✽ وذهب الشافعي، ومالك، والأوزاعي، إلى أنه ليس لها إلا وقت واحد عند مغيب الشمس؛ لأن جبريل عليه السلام صلاًها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليومين في وقت واحد.

✽ وذهب عطاء، وطاوس إلى أن وقتها تمتد إلى الفجر، وقد تقدم ذكر مستندهم، والجواب عليه.

والراجح هو القول الأول، وأما حديث جبريل، وما أشبهه؛ فهو محمول على الاستحباب والاختيار، وكراهة التأخير.

وانظر: «المغني» (٢/ ٢٤)، «المجموع» (٣/ ٣٤)، «الأوسط» (٢/ ٣٣٤).

#### مسألة [٨]: أول وقت العشاء.

أجمع أهل العلم على أن أول وقت العشاء هو غيوبة الشفق، قاله ابن المنذر، والنووي، وابن قدامة، واختلفوا في الشفق ما هو؟ وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

وانظر: «المغني» (٢/ ٢٥)، «الأوسط» (٢/ ٣٣٨)، «المجموع» (٣/ ٣٨).

#### مسألة [٩]: آخر وقت العشاء.

له وقتان: وقت اختياري، ووقت اضطراري.

أما الوقت الاختياري؛ ففيه قولان:

**الأول:** أنه إلى ثلث الليل، وهو قول مالك، ورواية عن أحمد، والشافعي، واستدلوا بحديث جبريل، وبحديث بريدة، وأبي موسى، وفي هذه الأحاديث أن صلاة العشاء صُلِّيَتْ في اليوم الثاني في ثلث الليل، ثم قال: «الصلاة ما بين هذين».

**الثاني:** أنه إلى نصف الليل، وهذا قول الثوري، وابن المبارك، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، ورواية عن أحمد رجَّحها جمعٌ من أصحابه، ورجَّح هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية

في الباب، وفيه: «وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل»، وبحديث أبي سعيد الخدري عند أحمد (٥/٣)، وأبي داود (٤٢٢)، وهو في «الصحيح المسند»، أن النبي ﷺ أَخَّرَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ ذات ليلة إلى نصف الليل، ثم خرج، فصَلَّاهَا، وقال: «لولا ضعف الضعيف، وسقم السقيم، وحاجة ذي الحاجة؛ لأَخَّرْتُ هذه الصلاة إلى شطر الليل»، وجاء بنحوه عن جابر عند أبي يعلى (١٩٣٦)، وهو في «الصحيح المسند»، وبنحوه من حديث أنس في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>.

وهذا القول هو الرَّاجح؛ لأنَّ فيه زيادة على القول الأول، وكما تقدم: من أخذ بالزائد؛ فقد أخذ بالزائد والناقص، ومن أخذ بالناقص؛ فقد ألغى الزائد.

وأما الوقت الاضطراري؛ فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه ممتدُّ إلى طلوع الفجر الصادق، واستدلوا بحديث أبي قتادة رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (٦٨١)، أن النبي ﷺ قال: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى».

وقد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٣٤/١)، و«شرح المعاني» للطحاوي (١٦٥/١)، أنه قال -وقد سئل عن التفريط في الصلاة-: أن يؤخرها حتى يدخل وقت الذي بعدها.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن المنذر (٣٤٥/٢)، أنه قال: وقت العشاء إلى الصبح. وفي إسناده: ليث بن أبي سليم، وفيه ضعف، ولكن يشهد له قول ابن عباس في الحائض، أنها إذا طهرت قبل الفجر صَلَّتِ المغرب والعشاء، وفيه ضعف قد تقدم بيانه في [كتاب الحيض]؛ فالأثر حسنٌ عن ابن عباس رضي الله عنهما، إن شاء الله.

قال الإمام النووي رحمته الله في شرح حديث أبي قتادة المتقدم: في الحديث دليل على إِمْتِدَادِ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْحُمْسِ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْأُخْرَى وَهَذَا مُسْتَوَرٌّ عَلَى عُمُومِهِ فِي الصَّلَوَاتِ إِلَّا الصُّبْحَ؛ فَإِنَّهَا لَا تَمْتَدُّ إِلَى الظُّهْرِ، بَلْ يُخْرَجُ وَقْتُهَا بِطُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِمَنْهُمُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ

أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ». اهـ.

وقال الحافظ رحمه الله تحت حديث رقم (٥٧٢): وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع بالصبح. اهـ، وهذا القول رجّحه شيخ الإسلام، والشوكاني، وغيرهما.

وجاءت عن مالك رواية كما في "بداية المجتهد"، وبعض الشافعية كأبي سعيد الاصبخري أنّ وقت العشاء إلى نصف الليل، عملاً بظاهر حديث عبد الله بن عمرو: «وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل».

ورجّح هذا القول العلامة الألباني رحمه الله في "تمام المنة"، وقالوا: حديث أبي قتادة مخصوص بهذا الحديث كما خصص الفجر من عموم الحديث.

قال أبو عبد الله -وفقه الله-: الرّاجح -والله أعلم- هو القول الأول -أعني قول الجمهور-، وأما ما ذكره أهل القول الثاني؛ فيردُّ عليه حديث عائشة في "صحيح مسلم" قالت: اعتم النبي ﷺ ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل، فخرج فصلًاها، وقال: «إنه لوقتها؛ لولا أن أشق على أمتي». <sup>(١)</sup>

وما أحسن استنباط ابن المنذر الذي ذكره في "الأوسط"، فقال: ففي قول النبي ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأخرت العشاء إلى شطر الليل»، دليل على أن لا حرج على من أخرها إلى شطر الليل، وإذا كان خروجه إليهم بعد انتصاف الليل؛ فصلاته بعد شطر الليل، وإن كان كذلك، ثبت أن وقتها إلى طلوع الفجر، ويؤيد ذلك حديث أبي قتادة مع أنّا قد رَوَيْنَا عن النبي ﷺ أنه اعتم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل. انتهى.

ثم أسند حديث عائشة المتقدم ذكره قريباً.

وانظر: "المغني" (٢/ ٢٧)، "المجموع" (٣/ ٣٩)، "الأوسط" (٢/ ٣٤٣).

## مسألة [١٠١]: أول وقت الفجر.

أجمع أهل العلم على أن أول وقت صلاة الصبح هو طلوع الفجر الصادق، نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، منهم: ابن المنذر، وابن عبد البر، والنووي، وابن قدامة، وغيرهم.  
انظر: "المغني" (٢/ ٢٩)، "المجموع" (٣/ ٤٣)، "الأوسط" (٢/ ٣٤٧).

## مسألة [١١]: آخر وقت الفجر.

للفجر وقتان: وقت اختيار، ووقت اضطرار، وعُذر؛ فوقت الاختيار مستمر إلى أن يسفر النهار؛ لحديث جبريل، وكذلك حديث بريدة، وأبي موسى في "صحيح مسلم"، ويمتد بعده وقت الاضطرار إلى طلوع الشمس؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "الصحيحين"، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس؛ فقد أدرك الصبح»<sup>(١)</sup> وقد خالف أبو حنيفة الجمهور في هذا الحديث، وقال: من أدرك ركعة، ثم طلعت الشمس؛ فلا يكون مدرّكاً للصبح، وأما إذا أدرك ركعة من العصر قبل الغروب؛ فقد أدركها.

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (٢/ ٣٤٩): قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، مدرّكاً للصلاطين، وجمع بينهما؛ فلا معنى لتفريق من فرق شيئين جمعت السنة بينهما، ولو جاز أن تفسد صلاة من جاء إلى وقت لا تحل الصلاة فيه، ألزم أن تفسد صلاة من ابتدأها في وقت لا تجوز الصلاة فيه، وليس فيما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التسليم له، وترك أن يحمل على القياس، والنظر. اهـ.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٥٧٩): وجهور العلماء على أن تأخير صلاة الفجر حتى يبقى منه مقدار ركعة قبل طلوع الشمس لغير ضرورة غير جائز، وقد نصّ عليه أحمد، وحكي جوازه عن إسحاق، وداود، وتقدم مثله في صلاة العصر. اهـ، وانظر: "المغني" (٢/ ٣٠).

١٤٧- وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ بِالسَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

١٤٨- وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا، وَأَحْيَانًا: إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرًا، وَالصُّبْحُ؛ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَغْلَسًا. <sup>(٢)</sup>

١٤٩- وَلِإِسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَاذُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. <sup>(٣)</sup>

١٥٠- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُصِرُّ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٤)</sup>

١٥١- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ (ذَاتَ لَيْلَةٍ) <sup>(٥)</sup> بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٦)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

ذكر المؤلف رحمته الله هذه الأحاديث استدلالاً بها على أوقات الأفضلية لكل صلاة، وهاك الكلام على كل صلاة:

### أولاً: صلاة الظهر.

قال ابن قدامة رحمته الله: ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر، والغيم خلافاً.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧). واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٤٦).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٦١٤).

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٣٧).



قال الترمذي: وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم. اهـ

**قلت:** والأدلة على تعجيلها كثيرة، منها: حديث أبي برزة الذي في الباب، وفيه: «كان يصلي الهاجرة حين تدحض الشمس»، وحديث جابر الذي في الباب، وفيه: «كان يصلي الظهر بالهاجرة»، وكلاهما اختصره المؤلف. وانظر: «المغني» (٢/ ٣٥).

### ثانيًا: صلاة العصر.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى استحباب تعجيلها، واستدلوا بأدلة كثيرة منها: حديث أبي برزة الذي في الباب، وحديث جابر الذي في الباب، وفيه: «يصلي العصر، والشمس نقية»، ومنها: حديث رافع بن خديج رضي الله عنه في «الصحيحين»، <sup>(١)</sup> وينحوه في «مسلم» <sup>(٢)</sup> عن أنس، قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر، ثم تنحر الجزور، فتقسم عشر قسم، ثم نأكل لحمًا نضيجًا قبل غروب الشمس.

✽ وذهب أصحاب الرأي إلى أفضلية تأخير العصر إلى آخر وقتها المختار، وروي ذلك عن طاوس، وأبي قلابة، وابن سيرين، وابن شبرمة، وليس معهم دليل على ذلك، والله أعلم، وانظر: «المغني» (٢/ ٣٩)، «الأوسط» (٢/ ٣٦٤).

### ثالثًا: صلاة المغرب.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٤١): وأما المغرب؛ فلا خلاف في استحباب تقديمها في غير حال العذر، وهو قول أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن بعدهم، قاله الترمذي.

**قلت:** ويدل على ذلك حديث رافع بن خديج الذي في الباب، وحديث جابر رضي الله عنه الذي في الباب -واختصره المؤلف-، وفيه: «وكان يصلي المغرب إذا وجبت الشمس»، وحديث

سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في "صحيح مسلم"، <sup>(١)</sup> أن النبي صلى الله عليه وآله «كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس، وتوارت بالحجاب»، وفعل جبريل لها في اليومين في وقت واحد دليل على تأكيد استحباب تقديمها.

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (٣٦٩ / ٢): أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن التعجيل بصلاة المغرب أفضل، وكذلك نقول. انتهى.

#### رابعاً: صلاة العشاء.

✽ ذهب الجمهور إلى استحباب تأخيرها لمن كان منفرداً، أو لجماعة راضين بذلك، ولا يشق عليهم.

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب، وفيه: «إنه لوقتها؛ لولا أن أشق على أمتي»، وقد جاء بنحوه عن ابن عباس، وابن عمر، وأنس رضي الله عنه، وكلها في "الصحيحين"، وتقدم حديث أبي سعيد رضي الله عنه في آخر وقت العشاء.

وأما مع المشقة، فلا يستحب تأخيرها؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «لولا أن أشق...»، وقوله صلى الله عليه وآله: «وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمْتِي شَيْئًا، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ» <sup>(٢)</sup> وعند ذلك ينبغي للإمام أن يراعي اجتماع المصلين، وعدم ذلك؛ لما في حديث جابر رضي الله عنه: إذا رأيهم اجتمعوا، عَجَّلْ، وإذا رأيهم أبطأوا، أَخَّرْ.

✽ وقد حُكي عن الشافعي أنه ذهب إلى استحباب تعجيل العشاء؛ لحديث: «أول الوقت رضوان الله...»، وهو حديث ضعيف، سيأتي بيانه إن شاء الله.

والرَّاجح هو قول الجمهور.

وانظر: "المغني" (٤١-٤٣)، "الأوسط" (٣٦٩ / ٢).

❁ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ التغليس بها أفضل، وهو قول أحمد، ومالك، والشافعي، وإسحاق، واستدلوا بأدلة منها: حديث أبي برزة الذي في الباب، وكذلك حديث جابر في الباب -واختصره المؤلف-، وفيه: «والصبح كان النبي ﷺ يصليها بغلس»، وحديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح، فتصرف النساء متلفعات بمروطهن، ما يعرفهن أحد من الغلس»، متفق عليه.<sup>(١)</sup>

❁ وذهب الحنفية، والثوري، إلى أنَّ الأفضل الإسفار؛ لما روى رافع بن خديج رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «اسفروا بالصبح؛ فإنه أعظم لأجوركم».<sup>(٢)</sup>

وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بجوابين:

الأول: أنَّ المراد به تأخيرها حتى يتبين طلوعُ الفجر، وينكشف يقيناً، من قولهم: (أسفرت المرأة)، إذا كشفت وجهها. وهذا الجواب نقله الترمذي عن الشافعي، وأحمد، وإسحاق، عَقِبَ الحديث المذكور.

الثاني: أنَّ المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مُسْفِراً، وارتضى هذا الجواب العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء»، وانظر: «المغني» (٢/ ٤٤).

١٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الإبراد بصلاة الظهر عند اشتداد الحر.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى استحباب الإبراد، واستدلوا بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور في الباب، وقد جاء أيضًا عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين» <sup>(٢)</sup> وعن أنس، وأبي سعيد، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وثلاثتها في «البخاري» <sup>(٣)</sup>.

وقد ادَّعى الكرمانى الإجماع على عدم الوجوب، وتعقبه الحافظ في حكاية الإجماع بأن عياضًا، وغيره قد نقلوا عن قوم الوجوب؛ لظاهر الأحاديث.

✽ وذهب بعضهم إلى أن التعجيل أفضل مطلقًا، واستدلوا بحديث خباب بن الأرت في «صحيح مسلم» (٦١٩)، قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرَّمْضاء، فلم يشكنا. وقالوا في حديث الباب: معنى «أبردوا»، أي: مأخوذٌ من برد النهار، وهو أوله، فالمراد به أن يُصَلَّى الظهر في أول وقته، وهو عند الزوال.

وأجاب الجمهور: بأنَّ هذا تأويلٌ مُتَكَلَّفٌ، وفيه تَعَسُّفٌ، وأما حديث خباب؛ فقد أجابوا عنه بأجوبة، فمنهم من قال: إنه منسوخٌ، ومنهم من قال: إن حديث خباب للرخصة، وحديث الباب للاستحباب، ومنهم من عكس، وأحسن الأجوبة، وهو الذي اعتمده الحافظ ابن حجر، ثم الصنعاني رحمه الله عليهما، أنَّ الذي شكوه شدة الرَّمْضاء في الأكف والجباه، وهذه لا تذهب عن الأرض إلا آخر الوقت، أو بعد آخره.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٥)، ومسلم (٦١٦).

وما ذهب إليه الجمهور هو الصواب.

❁ ثم اختلف الجمهور بينهم في الإبراد، فمنهم من خصَّه بالجماعة، فأما المنفرد؛ فالتعجيل في حقِّه أفضل، وهذا قول أكثر المالكية، ومنهم من خصَّه بالبلد الحار، وهو قول الشافعي، ومنهم من خصَّه بما إذا كانوا يتتابون المسجد من بعد، فلو كانوا مجتمعين، أو يمشون في ظلٍّ؛ فالأفضل التعجيل.

❁ وذهب أحمد، وإسحاق، والحنفية، وابن المنذر إلى استحباب الإبراد عند اشتداد الحر مطلقاً، وسواءً كانوا جماعة، أو أفراداً، وسواءً كانوا في بلد حارة، أم لا، وسواءً كانوا مجتمعين، أو متفرقين، وهذا القول هو الرَّاجح؛ لعموم حديث الباب، وقد جاء في حديث أبي ذرٍّ، أنهم كانوا في سفر، ومعلوم أنهم كانوا في سفرهم مجتمعين، ومع ذلك أمر النبي ﷺ بالإبراد. والله أعلم. وانظر: "فتح الباري" رقم (٥٣٣)، و"المغني" (٢/ ٣٥).

### مسألة [٢]: الإبراد بصلاة الجمعة في شدة الحر.

❁ ذهب جمهور العلماء إلى أن الجمعة يُستحب تعجيلها في كل وقت بعد الزوال من غير إبراد، وحديث الباب مخصوص بالجمعة؛ لحديث سلمة بن الأكوع في "الصحيحين"، قال: كُنَّا نَصلي الجمعة مع رسول الله ﷺ، ثم ننصرف، وليس للحيطان ظلٌّ يُسْتَظَلُّ به. وفي لفظ: كُنَّا نَجْمَعُ مع رسول الله ﷺ، ثم نرجع نتبع النبي ﷺ.<sup>(١)</sup>

قال ابن قدامة رحمه الله: ولم يبلغنا أنه أخرها، بل كان يُعَجَّلُها، حتى قال سهل بن سعد: ما كُنَّا نَقِيل، ولا نتعدى إلا بعد الجمعة. أخرجه البخاري، ولأنَّ السنة التبكير بالسعي إليها، ويجتمع الناس لها، فلو أخرها؛ لتأذى الناس بتأخير الجمعة. اهـ

والحديث الذي ذكره في "مسلم" <sup>(٢)</sup> أيضاً. وانظر: "المغني" (٢/ ٣٧)، "الفتح" لابن رجب (٩٠٦).

١٥٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ». رَوَاهُ الْحَمَّسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ <sup>(١)</sup>.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

استدل الحنفية بهذا الحديث على أنَّ الإسفار بالفجر أفضل، بمعنى الدخول فيه بإسفار، وخالفهم الجمهور، فقالوا: الأفضل الدخول في الفجر بغسل -وهو الصواب- وقد تقدم بيان أدلتهم، وبيان الرد على الحنفية فيما استدلوا فيه تحت حديث رقم (١٥١).

١٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

١٥٥ - وَلِإِسْلِمَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةٌ» بَدَلَ «رَكْعَةٍ». ثُمَّ قَالَ: وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ <sup>(٣)</sup>.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: من أدرك من الصبح أو من العصر ركعة قبل خروج الوقت.

دلَّ حديث الباب على أنَّ من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس، أو من الصبح قبل طلوع الشمس؛ فقد أدرك الصلاة، وقد نُقِلَ الإجماع على ذلك في العصر.

وأما في الصبح؛ فقد خالف الأحناف، وقد تقدم الرد عليهم؛ فإنَّ حجتهم في ذلك بأنَّ

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٤٦٥/٣) (١٤٠/٤، ١٤٢)، وأبوداود (٤٢٤)، والنسائي (٢٧٢/٢)، والترمذي (١٥٤)، وابن ماجه (٦٧٢)، وابن حبان (١٤٩٠)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

الشمس إذا طلعت صار في وقت نهي عن الصلاة فيه، وهذا باطل؛ لمصادمته للنص المذكور في الباب، وكما أنهم أجازوا ذلك في العصر مع أنه يصلي إحدى الركعتين أيضًا في وقت النهي، يلزمهم أن يُجَوِّزُوا ذلك في الصباح، هذا والنهي إنما هو عن النافلة المطلقة، فأما الفرائض؛ فَتُصَلَّى في كل وقت بدليل أن قبل طلوع الشمس وقتٌ نهي أيضًا، ولا يمنع من فعل الفجر فيه، وحكم غير الفجر، والعصر في هذه المسألة كحكم الفجر، والعصر.

وانظر: "المغني" (٣٠ / ٢)، "المجموع" (٤٧ / ٣).

**مسألة [٢]: هل يدرك الرجل الصلاة بإدراك ما دون الركعة قبل خروج الوقت؟**

❁ في هذه المسألة قولان:

**الأول:** أنه يُعَدُّ مُدْرِكًا للصلاة بإدراك جزء منها، وهذا قول أبي حنيفة، وقول للشافعي، ورواية عن أحمد، واستدلوا بحديث عائشة الذي في الباب، وكذلك بحديث أبي هريرة الذي في الباب؛ فقد جاءت في رواية عند البخاري بلفظ: «من أدرك سجدة».

**الثاني:** أنه لا يُعَدُّ مدرِّكًا للصلاة إلا بإدراك ركعة كاملة بركوعها، وسجودها، وهذا قول الجمهور، وهو رواية عن أحمد، وقول للشافعي، واستدلوا بحديث أبي هريرة الذي في الباب، وقد عزاه إلى الجمهور الحافظ في "الفتح" شرح حديث (٥٧٩)، وهو مذهب مالك، واختاره ابن عبد البر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو ترجيح الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ السعدي.

**وأما استدلالهم بحديث: «من أدرك سجدة...».**

فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، كما في "مجموع الفتاوى" (٣٦٣ / ٢٠)، فقال: وليس في هذا حُجَّة؛ لأنَّ المراد بالسجدة الركعة، كما قال ابن عمر: حفظت من رسول

الله ﷻ سجدين قبل الظهر، وسجدين بعدها. (١) ونظائرها متعددة. اهـ

**قلت:** ومع ذلك فدليلهم أخص من دعواهم؛ فإن الدليل يدل على إدراك الصلاة بإدراك سجدة، وهم قالوا: يدرك الصلاة بإدراك جزء منها، والله المستعان، والرأجح قول الجمهور. وانظر: "المغني" (١٧/٢-١٨)، "الفتح" (٥٧٩)، "التمهيد" (١/١٦٢) ط/ مرتبة، "المختارات الجليلة" (ص ٣٩)، "فتاوى محمد بن إبراهيم" (٢/١٤٥).

**مسألة [٣]:** إذا ترك الصلاة عمداً بغير عذر حتى خرج وقتها فهل له أن يقضيها؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن من أخر الصلاة بغير عذر حتى خرج وقتها، يأثم إثماً كبيراً، وعليه أن يقضيها بعد خروج وقتها؛ لقوله ﷺ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(٢)</sup>، وقالوا: إذا كان النائم، والناسي يجب عليهما أن يصليا، مع أنها معذوران؛ فالمتعمد أولى أن يجب عليه القضاء؛ لأنه غير معذور.

✽ وذهب ابن حزم في "المحلى"، ونقله عن جمع من الصحابة، والتابعين إلى أنه لا يستطيع القضاء، وهو مذهب الحُميدي، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، منهم: الجوزجاني، وأبو محمد البربهاري، وابن بطة، ورُوي عن الحسن، واختاره شيخ الإسلام كما في "الإنصاف"؛ لأن الله قد جعل للصلاة وقتاً محدوداً، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، ولا فرق بين من صلاها قبل وقتها، وبين من صلاها بعد وقتها؛ لأن كليهما صلى قبل الوقت، وأيضاً فإن القضاء إيجاب شرع، والشرع لا يجوز لغير الله تعالى على لسان رسوله، ولو جاز أداؤها في غير وقتها؛ لما كان لتحديدته ﷺ آخر وقتها معنى، وكذلك لو صحَّ في غير ذلك الوقت؛ لما كان ذلك الوقت وقتاً له.

واستدل ابن حزم لهذا القول بحديث: «من فاتته صلاة العصر، فكأنما وتر أهله



وماله»،<sup>(١)</sup> فدلَّ على أنَّ ما فات؛ فلا سبيل إلى إدراكه، ولو أدرك، أو أمكن أن يدرك؛ لما فات، كما لا تفوت المنسية أبدًا.

وقد رجَّح هذا القول الإمام ابن القيم، ونقله عنه العلامة الألباني في «الصحيحة» (١٠٠/١-وما بعدها)، واستدل له بحديث أبي هريرة الذي في الباب: «من أدرك ركعة من العصر...»، وفي رواية: «فليتَّ صلَّاته».

قال العلامة الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (١٠٠/١): ومعنى قوله ﷺ: «فليتَّ صلَّاته»، أي: لأنه أدركها في وقتها، وصلَّأها صحيحةً، وبذلك برئت ذمته، وإنه إذا لم يدرك الركعة، فلا يتمها؛ لأنها ليست صحيحة؛ فليست مبرئة للذمة، ولا يخفى أن مثله، وأولى منه من لم يُدرك من صلاته شيئًا قبل خروج الوقت، أنه لا صلاة له، ولا هي مبرئة لدمته، أي: أنه إذا كان الذي لم يدرك الركعة لا يؤمر بإتمام الصلاة، فالذي لم يدركها إطلاقًا أولى أن لا يؤمر بها. ثم ردَّ العلامة الألباني رحمه الله على قياسهم بالنائم، والناسي، فقال: إنه قياس خاطئ، بل لعله من أفسد قياس على وجه الأرض؛ لأنه من باب قياس النقيض على نقيضه، وهو فاسدٌ بداهةً؛ إذ كيف يصح قياس غير المعذور على المعذور، والمتعمد على الساهي، ومن لم يجعل الله له كفارة على من جعل الله له كفارة؟!!

ثم نقل العلامة الألباني كلامًا نفيسًا لابن القيم راجعه من المصدر المذكور، وهذا القول هو الرَّاجح، وهو الذي رجَّحه شيخنا الوالد مقبل الوادعي رحمه الله.

وأما استدلال بعضهم بالحديث: «فدين الله أحق أن يقضى»؛ فهو استدلالٌ في غير مكانه؛ لأنه مُطالبٌ بتلك العبادة في الوقت الذي وقَّته الله لها، فإذا خرج ذلك الوقت، لم يعد مُطالبًا بها، بل يكون قد فرَّط، وأنَّتم إمَّا عظيمًا، والله المستعان، وبالله التوفيق.

وانظر: «المحلَّى» (٢٧٩)، «المجموع» (٣/٧١)، «الصحيحة» (١٠٠/١)، «الفتح» لابن رجب (٥٧٩).

## فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: إذا أدرك المكلّف جزءاً من أول الوقت، ثم طرأ عليه مانع من جنون، أو إغماء، أو حيض، أو نفاس.

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: إذا أدرك جزءاً من أول وقتها؛ فعليه القضاء، وهذا مذهب أحمد.

الثاني: لا يستقر القضاء إلا بمضي زمن يمكن فعلها فيه، ولا يجب القضاء بدون ذلك، وهو قول الشافعي، وإسحاق.

الثالث: أنه ليس عليه القضاء، وهو قول ابن سيرين، والأوزاعي، والظاهرية، وابن حزم، وأبي حنيفة، وغيرهم، وهذا القول هو الرَّاجِحُ، وانظر ما تقدم في [باب الحيض] من كتابنا هذا.

مسألة [٢]: إذا أسلم الكافر، أو أفاق المجنون، أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر، أو قبل غروب الشمس.

❁ في المسألة قولان تقدم ذكرهما في [كتاب الحيض] في مسألة ما إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس، أو قبل طلوع الفجر، والرَّاجِحُ أنه ليس عليهم إلا صلاة العصر، أو صلاة العشاء.

مسألة [٣]: من أخر الصلاة عن أول وقتها ثم مات.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي "المغني" (٢/٤٥): وَإِنْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا بِنِيَّةٍ فَعَلِمَهَا، فَهَاتَ قَبْلَ فَعْلِهَا؛ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ، وَالْمَوْتُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ فَلَا يَأْتُمُّ بِهِ. اهـ

مسألة [٤]: تعجيل ما يُستحب تأخيرها والعكس.

تَأْخِيرُهَا، وَلَا بِتَأْخِيرِ مَا يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ، إِذَا أَخَّرَهُ عَازِمًا عَلَى فِعْلِهِ، مَا لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ، أَوْ يَضُقَّ عَنْ فِعْلِ الْعِبَادَةِ جَمِيعِهَا.

ثُمَّ قَالَ ﷺ: فَإِنْ أَخَّرَ غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى الْفِعْلِ، أَيْ بِذَلِكَ التَّأْخِيرِ الْمُقْتَرِنَ بِالْعَزْمِ، وَإِنْ أَخَّرَهَا بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتَسَعُّ لِجَمِيعِ الصَّلَاةِ، أَيْ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الرَّكْعَةَ الْأَخِيرَةَ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنِ الْوَقْتِ، كَالْأَوَّلَى. انتهى

مسألة [٥]: الذي يصلي الصلاة قبل وقتها.

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٤٦/٢): وَمَنْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ، لَمْ تُجْزِئْهُ صَلَاتُهُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، سَوَاءً فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، كُلُّ الصَّلَاةِ، أَوْ بَعْضُهَا، وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مُوسَى أَنَّهُمَا أَعَادَا الْفَجْرَ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَّيَاهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي مُسَافِرٍ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ الزَّوَالِ، يُجْزِئُهُ، وَنَحْوَهُ قَالَ الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ. انتهى المراد.

قال أبو عبد الله وفقه الله: وَالرَّاجِحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وأما أثر ابن عمر، وأبي موسى رضي الله عنهما، فأخرجهما ابن المنذر (٣٨٣/٢)، وهما ثابتان، وأما أثر ابن عباس، فأخرجه ابن المنذر (٣٨٤/٢)، وفي إسناده: شريك القاضي، وهو ضعيف سيء الحفظ، وسماك يرويه عن عكرمة، وروايته عنه مضطربة.

١٥٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup> وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

١٥٧- وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ. <sup>(٢)</sup>

١٥٨- وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَرَادًا: إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. <sup>(٣)</sup>

١٥٩- وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ. <sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: الأوقات المنهي عن الصلاة فيها.

ذكر الحافظ رحمته الله هذه الأحاديث؛ لِيُبَيِّنَ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وهي كما يلي:

الوقت الأول، والثاني: عند طلوع الشمس، حتى ترتفع، وعند غروب الشمس، حتى تغيب، وأحاديث الباب تدل على ذلك، وقد جاء في حديث عمرو بن عبسة في "صحيح مسلم" (٨٣٢): «فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار»، وكذلك

(١) أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨٣١).

(٣) ضعيف جدًا. أخرجه الشافعي كما في "المسند" (١/١٣٩) ولفظه (نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة) وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو كذاب، وإسحاق بن أبي فروة وهو متروك.

(٤) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٠٨٣) ولفظه: أن رسول الله ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة،

قال في الغروب.

ويستمر هذا النهي حتى ترتفع الشمس قيد رمح، أي: في رأي العين، جاء مُقيّدًا بهذا القيد في حديث عمرو بن عبسة عند أبي داود (١٢٧٧) بإسناد صحيح، وعلى هذا فالروايات التي فيها: «حتى تطلع»، أو: «حتى تشرق»، أو: «حتى تبرز»، مُقيّدٌ بالارتفاع، كما في بعض الأحاديث.

قال النووي رحمته الله - بعد أن ذكر الروايات في هذا الباب -: قال عياض: وهذا كله يبيّن أنّ المراد بالطلوع في الروايات الأخرى ارتفاعها، وإشراقها، وإضاءتها، لا مجرد ظهور قرصها، وهذا الذي قاله القاضي صحيح، مُتَعَيِّنٌ، لا عدول عنه للجمع بين الروايات. اهـ

وهذا هو الذي قرره الشافعية، والحنابلة، وغيرهم.

وانظر: «المغني» (٥٢٦/٢)، و«المجموع» (١٦٧/٤).

الوقت الثالث: حين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، ويدل على هذا الوقت حديث عقبة ابن عامر رضي الله عنه الذي في الباب، وكذلك حديث عمرو بن عبسة في «صحيح مسلم» (٨٣٢)، وغيره، قال: «ثم صَلِّ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مشهودة، محضورة، حتى يستقل الظل بالرمح؛ فإنها حينئذ تُسَجَّرُ جهنم، فإذا أقبل الفياء، فَصَلِّ».

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أنّ هذا الوقت من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وخالف الإمام مالك، فقال: ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون، ويصلون نصف النهار. والراجح قول الجمهور.

الوقت الرابع، والخامس: من بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس، ومن بعد صلاة العصر، حتى تغرب الشمس.

وهذا قول جمهور العلماء، وقد خالف ابن المنذر، وابن حزم فلم يجعلها بعد العصر من

الأوقات المنهي عنها، ونقله ابن المنذر عن بعض الصحابة، والتابعين، واستدلوا بحديث علي ابن أبي طالب عند أبي داود (١٢٧٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ؛ إِلَّا أَنْ تَصَلُّوا وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةً»، وفي «صحيح مسلم» (٨٣٣)، عن عائشة أنها قالت: وَهَمَّ عُمَرُ، إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَغُرُوبَهَا.

واستدلوا بحديث بلال، أخرجه أحمد (١٢/٦)، وهو في «الصحيح المسند»، قال: لم يكن يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ فَإِنَّمَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ.

واستدلوا بحديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند ابن المنذر في «الأوسط» (٣٨٩/٢)، والبيهقي (٦١٣)، بإسناد حسنٍ، مرفوعاً: «لَا صَلَاةَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَصَلُّوا بَيْنَ ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ»، واللفظ لابن المنذر، واستدلوا بحديث أم سلمة، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. متفق عليه. (١)

والرَّاجِحُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي فِي الْبَابِ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعُمَرُ، وَجَمَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا أَدْلَتُهُمْ؛ فَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَهُ طَرِيقَانِ: الطَّرِيقُ الْأَوَّلِيُّ فِي إِسْنَادِهَا: وَهَبُ بْنُ الْأَجْدَعِ، وَهُوَ مَجْهُولُ حَالٍ، وَالتَّرِيقُ الْآخَرُ أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ (١٣٠/١)، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَوْسُفَ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعاً بِهِ.

وهذا إسناد ظاهره الاحتجاج، ولكن إسحاق بن يوسف قد خالفه الحفاظ من أصحاب سفيان، فقد رواه وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، وأبو خالد الأحمر، كما في «المسند الجامع» (٢١٥/١٣)، وأبو عامر العقدي كما في «إتحاف المهرة» (٤٤٠/١١)، وكذلك أبو نُعَيْمٍ كما في «إتحاف»، أيضاً كلهم رووه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عاصم، عن علي بلفظ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي عَلَى إِثَرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ إِلَّا الْفَجْرَ،

والعصر. فرواية إسحاق بن يوسف تُعتبر شاذة غير محفوظة، والله أعلم.

وأما أحاديثهم الأخرى التي استدلو بها؛ فليس فيها معارضة لأحاديث الجمهور، وإنما فيها التنقيص على بعض الأوقات التي شملتها أحاديث الجمهور، ولا يلزم من ذلك التخصيص، بل هو من باب التنقيص على بعض أفراد العام، فيزيدها تأكيداً، وتنبهاً.

وأما صلاة النبي ﷺ للركعتين بعد العصر؛ فهو حُجَّةٌ عليهم لا لهم، ففي "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن أم سلمة، أنها رأت النبي ﷺ يصليهما، فأرسلت إليه الجارية تقول له: تقول لك أم سلمة: سمعتك تنهى عن الركعتين بعد العصر، ثم رأيتك تصليهما... الحديث، وفيه أنه أخبرها أنه شُغِلَ عن الركعتين بعد الظهر، فقضاهما، والشاهد منه قولها: سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين. فأقرها رسول الله ﷺ على النهي، وأخبرها أنها كانت قضاءً، وكان النبي ﷺ إذا صلى صلاةً، أثبتها، فهاتان الركعتان من خصوصيات النبي ﷺ. وانظر: "المغني" (٢/٥٢٣-)، "المجموع" (٤/١٦٦-)، "الأوسط" (٢/٣٨٨)، "الفتح" (٥٨١، ٥٨٩).

**مسألة [٢]: هل النهي بعد الفجر، والعصر مُتَعَلِّقٌ بفعل الصلاة، أم بالوقت؟**  
قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/٥٢٥): وَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ، فَمَنْ لَمْ يُصَلِّ أُبِيحَ لَهُ التَّنْفُلُ، وَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُ، وَمَنْ صَلَّى الْعَصْرَ؛ فَلَيْسَ لَهُ التَّنْفُلُ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ سِوَاهُ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَأَمَّا النَّهْيُ بَعْدَ الْفَجْرِ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَبِهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ...، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّ النَّهْيَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ أَيْضًا كَالْعَصْرِ، وَرَوَى نَحْنُ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيِّ. انتهى المراد.

فهذان قولان لأهل العلم، والأول قول الجمهور، وقد استدلووا له بحديث: «لا صلاة بعد الفجر؛ إلا ركعتي الفجر»، وهو حديث حسن، وسيأتي تحريجه -إن شاء الله- وكذلك

بحديث حفصة في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لم يُصَلِّ إلا ركعتين خفيفتين.

واستدل أهل القول الثاني برواية مسلم المذكورة في الباب: «لا صلاة بعد صلاة الفجر...»، وبحديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه عند مسلم، أن النبي ﷺ قال: «صَلِّ صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى ترتفع الشمس».

قال أبو عبد الله سده الله: أما أحاديث الباب؛ فالظاهر أنها لا تدل على النهي عن الصلاة من بعد طلوع الفجر؛ لأنَّ الأحاديث المطلقة مُقَيَّدة بمثل حديث أبي سعيد، وعمرو ابن عبسة، ولكن قد استُفيد تحريم الصلاة من بعد طلوع الفجر من أدلة أخرى، كما أشار إليها الجمهور، والله أعلم. وانظر: «المغني» (٢/٥٢٥-٥٢٦)، «المجموع» (٤/١٦٧).

### مسألة [٣]: هل النهي للتحريم، أم للكره؟

ذهب بعض الشافعية إلى أنَّ النهي للكره، وخالف الجمهور، فحملوا النهي على التحريم، كما هو الأصل فيه، وهو وجهٌ عند الشافعية أيضًا، رجَّحه النووي، وقال: الوجه الثاني -وهو الأصح- كراهة تحريم؛ لثبوت الأحاديث في النهي، وأصل النهي التحريم. اهـ، وانظر: «المغني» (٢/٥٢٧)، «المجموع» (٤/١٨١).

### مسألة [٤]: حكم صلاة التطوع في هذه الأوقات.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/٥٢٧): لا أعلم خلافاً في المذهب، أنه لا يجوز أن يتدبَّر صلاة تطوع غير ذات سبب، وهو قول الشافعي، وأصحاب الرأي، وقال ابن المنذر رحمته الله: رَخَّصَتْ طائفةٌ في الصلاة بعد العصر.

ثم ذكره عن جمعٍ من الصحابة، والتابعين، وقد تقدمت أدلتهم، والرد عليها قريباً، فراجع، والصحيح القول الأول؛ للأدلة المذكورة في الباب، والله أعلم.



مسألة [٥]: صلاة ذوات الأسباب في أوقات النهي.

✽ قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٧١/٤-١٧٢): قد ذكرنا أن مذهبنا أنها لا تُكره، وبه قال علي بن أبي طالب، والزيبر بن العوام، وابنه، وأبو أيوب، والنعمان بن بشير، وتميم الداري، وعائشة رضي الله عنها، وقال أبو حنيفة: لا يجوز شيء من ذلك.

ووافقنا جمهور الفقهاء في إباحة الفوائت في هذه الأوقات، وقال أبو حنيفة: تباح الفوائت بعد الصبح والعصر، ولا تباح في الأوقات الثلاثة؛ إلا عصر يومه، فتباح عند اصفرار الشمس، وتباح المندورة في هذه الأوقات عندنا، ولا تباح عند أبي حنيفة.

قال ابن المنذر رحمته الله: وأجمع المسلمون على إباحة صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر، ونقل العبدري في كتاب الجنائز عن الثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق: أن صلاة الجنائز منهي عنها عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وعند استوائها، ولا تُكره في الوقتين الآخرين، ونقل القاضي عياض في "شرح صحيح مسلم" عن داود الظاهري أنه أباح الصلاة لسبب وبلا سبب في جميع الأوقات، والمشهور من مذهب داود منع الصلاة في هذه الأوقات، سواء ما لها سبب، وما لا سبب لها، وهو رواية عن أحمد. انتهى المراد.

قلت: جمع النووي رحمته الله في كلامه هذا كثيراً من المسائل بوجه مختصر.

فأما مسألة قضاء الفوائت، فاستدل الجمهور على جوازها بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه في "الصحيحين": أن النبي صلوات الله عليه وآله قال: «من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها».<sup>(١)</sup>

وحديث أبي قتادة في "صحيح مسلم" (٦٨١): «إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها».

وكما أن خبر النهي بخصوص بالقضاء في الوقتين الآخرين، فيقاس عليه محل النزاع مع الأحناف.

وأما استدلال الحنفية بحديث أبي قتادة أَنَّ النبي ﷺ لَمَّا نام عن الصلاة، واستيقظ وقد طلعت الشمس، أخرها حتى ابيضت، فإنما يدل على جواز التأخير، لا على تحريم الفعل.

وقد أُجيب عنه أيضاً: بأن التأخير لأجل المكان، فقد جاء في "مسلم" عن أبي هريرة رضي الله عنه، أَنَّ النبي ﷺ قال: «اقتادوا رواحلکم؛ فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلُ حَضْرَانَا فِيهِ الشَّيْطَانُ».<sup>(١)</sup>

وانظر: "المغني" (٥١٦/٢).

وأما مسألة المندورة؛ فقد قال بجوازها أيضاً أحمد في المشهور عنه، وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة؛ لأنها صلاة واجبة، فأشبهت الفرائض. وانظر: "غاية المرام" (٥٨٢/٥).

✽ أما تحريم الصلاة على الجنابة في الأوقات الثلاثة؛ فهو قول الجمهور، واستدلوا بحديث عقبة بن عامر في "صحيح مسلم"، وهو موجود في الباب.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَذَكَرَهُ لِلصَّلَاةِ مَقْرُونًا بِالدَّفْنِ دَلِيلٌ عَلَى إِزَادَةِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَلَمْ يَجْزُ فَعْلُهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، كَالنَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ، وَإِنَّمَا أُبِيحَتْ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ؛ لِأَنَّ مُدَّتَيْهَا تَطُولُ، فَلَا يَنْتَظَرُ يُخَافُ مِنْهُ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ مُدَّتُهَا تَقْصُرُ، وَأَمَّا الْفَرَائِضُ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْدُ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْوَقْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهَا أَكْدُ، وَزَمَنُهَا أَقْصَرُ، فَلَا يُخَافُ عَلَى الْمَيِّتِ فِيهَا؛ وَلِأَنَّهُ مُبَيَّنٌّ عَنِ الدَّفْنِ فِيهَا، وَالصَّلَاةُ الْمَقْرُونَةُ بِالدَّفْنِ تَتَنَاوَلُ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ، وَتَمْنَعُهَا الْقَرِينَةُ مِنَ الْخُرُوجِ بِالتَّخْصِيسِ، بِخِلَافِ الْوَقْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

✽ وقد ذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى جوازها، قياساً على الفرائض.

والرَّاجِحُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ تَرْجِيحُ الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِي رحمته الله فِي "أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ"

(ص ١٣٠-١٣١).

وانظر: "المغني" (٥١٨/٢).

✽ وأما ذوات الأسباب الأخرى؛ فأجازها الشافعي، وأحمد في رواية، واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، خلافاً للمالكية، والحنفية، والرواية الأخرى عن أحمد. والراجح هو الجواز.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: والقول الصحيح في هذه المسألة: أن ما له سبب يجوز فعله في أوقات النهي كلها، الطويلة والقصيرة؛ لما يأتي:  
أولاً: أن عمومَه محفوظ، أي: لم يُخصَّص، والعمومُ المحفوظ أقوى من العموم المخصوص.

ثانياً: ليس هناك فرق بين عموم قوله عليه السلام: «فليصلها إذا ذكرها» - وقد استدل به الجمهور -، وقوله: «إذا دخل أحدكم المسجد؛ فلا يجلس حتى يصلي ركعتين».<sup>(١)</sup>

ثالثاً: أنها مقرونة بسبب، فيعُد أن يقع فيها الاشتباه في مشابهة المشركين.

رابعاً: أنه في بعض ألفاظ أحاديث النهي: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»، والذي يصلي لسبب لا يقال: إنه متحرر. بل يقال: صلى للسبب. اهـ  
وهذا القول هو ترجيح السعدي، والشيخ ابن باز.

وانظر: «الشرح الممتع» (٤/ ١٧٩-١٨١).

### مسألة [٦]: هل يشمل النهي في نصف النهار يوم الجمعة؟

✽ ذهب الحسن، وطاوس، والأوزاعي، والشافعي إلى أن النهي لا يشمل يوم الجمعة. واستدلوا بحديث أبي هريرة، وأبي قتادة رضي الله عنهما اللذين في الباب، وقد تقدم أنها ضعيفان. واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «صحيح مسلم»: «من اغتسل، ثم أتى الجمعة، فصل ما قدر له حتى يأتي الإمام...» الحديث.<sup>(٢)</sup>

٤٩٢  
وجاء عن أحمد أنَّ النهي يشمل يوم الجمعة. ❁

ورجَّح هذا القول جمع من الحنابلة، وهو مذهب أبي حنيفة، ومروي عن بعض الصحابة، والتابعين، ورجَّحه ابن المنذر؛ لعموم أحاديث الباب.

قال أبو عبدالله عفا الله عنه: الصحيح مشروعية الصلاة يوم الجمعة حتى يأتي الإمام؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم.

وقد عمل بذلك الصحابة رضي الله عنهم في عهد عمر رضي الله عنه، ولم ينكر عليهم كما في "موطأ مالك" (١٠٣/١)، و"مصنف عبدالرزاق" (٢٠٨/٣) بإسناد صحيح.

وانظر: "المغني" (٥٣٥/٢)، "المجموع" (١٧٥/٤)، "الأوسط" (٩٠/٤).

١٦٠ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ [رضي الله عنه] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ <sup>(١)</sup> نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل تُصَلَّى ركعتا الطواف في أوقات النهي؟

✽ ذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يجوز أن يركع ركعتي الطواف في أوقات النهي.

✽ وقال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٥١٧): «وَمَنْ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَالْعَصْرِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ <sup>(٣)</sup>، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَفَعْلَةُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، وَجَاهِدٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَفَعْلَةُ عُرْوَةُ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَهَذَا مَذْهَبُ عَطَاءٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَنْكَرْتُ طَائِفَةً ذَلِكَ، مِنْهُمْ: أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَاحْتَجُّوا بِعُمُومِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ. وَلَنَا مَا رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»، رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وَلِأَنَّ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ تَابِعَةٌ لَهُ، فَإِذَا أُبِيحَ الْمَتَّبِعُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَاحَ التَّبِعُ، وَحَدِيثُهُمْ مَخْصُوصٌ بِالْفَوَائِتِ، وَحَدِيثُنَا لَا تَخْصِصَ فِيهِ؛ فَيَكُونُ أَوْلى. اهـ»

قلت: وهذا الذي رجَّحه ابن قدامة هو الرَّاجِحُ، وقد رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) في المخطوطتين: (و).

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٤/ ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤)، وأبوداود (١٨٩٤)، والنسائي (١/ ٢٨٤)، والتِّرْمِذِيُّ (٨٦٨)، وابن ماجه (١٢٥٤)، وابن حبان (١٥٥٢) (١٥٥٣).

وإسناده صحيح، وقد صحَّحه العلامة الألباني، والعلامة الهادي، ورحمهما الله.

وَاللَّهُ، فقال: قوله: «لَا تَمْتَعُوا أَحَدًا طَافَ...» الحديث، عمومٌ، مقصودٌ في الوقت، فكيف يجوز أن يقال: إنه لم يدخل في ذلك المواقيت الخمسة.

ثم ذكر نحو قول ابن قدامة الأخير، وذكر وجوهاً أخرى في ترجيح هذا القول.  
انظر: «غاية المرام» (٥/ ٥٨٤-).

### مسألة [٢]: هل يشمل النهي جميع الأماكن؟

استدل الشافعي بحديث الباب على أَنَّ النهي المذكور في الأحاديث السابقة لا يشمل مكة؛ لعموم قوله: «وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةِ شَاءَ»، وهو رواية عن أحمد.

واستدلَّ لهم أيضًا بحديث أبي ذر رضي الله عنه عند الدارقطني (٢/ ٢٦٥)، وغيره، أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَا يَصْلِينَ أَحَدٌ بَعْدَ الصُّبْحِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ، حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ».

وهو حديث ضعيفٌ، في إسناده: عبدالله بن المؤمل، وهو ضعيفٌ، وقد أَنْكَرَ عليه هذا الحديث كما في «الكامل»، و«الميزان»، وشيخه حميد مولى عفراء مجهول، ومجاهد لم يسمع من أبي ذر رضي الله عنه.

ولذلك فقد ذهب أحمد، وهو الأصح عند الحنابلة، ومالك، وأبو حنيفة، إلى أَنَّ النهي يشمل مكة.

وأما حديث جبير بن مطعم؛ فالمراد به ركعتا الطواف، كما في رواية أبي داود: «لَا تَمْتَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ»، وهذا القول هو الرَّاجِح، والله أعلم.  
وانظر: «المغني» (٢/ ٥٣٥)، «غاية المرام» (٥/ ٦٠٢).

مسألة [٣]: من صَلَّى فرضه، ثم أدرك تلك الصلاة في جماعة، فهل يصلها في وقت النهي؟

**الأول:** أنه يُستحب له إعادتها، أيّ صلاةٍ كانت، بشرط أن تُقام وهو في المسجد، أو يدخل المسجد وهم يُصلُّون، وهذا قول الشافعي، وأحمد، والحسن، وأبي ثور.

**الثاني:** إن كان صلى وحده، أعادها، وإن كان صلى في جماعة، لم يُعدها، وهو قول مالك.

**الثالث:** قال أبو حنيفة: لا تُعاد الفجر، ولا العصر، ولا المغرب؛ لأنها نافلة، فلا يجوز فعلها في وقت النهي، ولا تعاد المغرب؛ لأنَّ التطوع لا يكون بوتر، وقد وافقه على منع إعادة المغرب مالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم.

والرَّاجح هو القول الأول؛ لحديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه، قال: صلينا الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما انصرف إذا هو برجلين لم يصليا مع القوم، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: قد صلينا في رحالنا. قال: «فلا تفعل، إذا صليتما في رحالكما، ثم أدركتما الإمام، ولم يُصلِّ، فصليا معه؛ فإنها لكما نافلة» <sup>(١)</sup>، رواه أحمد، وغيره.

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذرٍّ -إذا أدرك أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها-: «صَلِّ الصلاة لوقتها، واجعل صلواتك معهم نافلة»، رواه مسلم برقم (٦٤٨).

وانظر: «المغني» (٢/٥١٩-٥٢٠).

١٦١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تعيين الشفق الذي يدخل به وقتُ العشاء.

تقدم أن وقت المغرب ينتهي بغروب الشفق، وهو أول وقت العشاء بالإجماع، واختلف أهل العلم في تعيين الشفق على قولين:

الأول: المراد به الحمرة، وهو قول ابن عمر، وجاء عن ابن عباس بسندٍ فيه ضعف، وهو قول عطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبیر، والزهری، ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأحمد، وصاحبي أبي حنيفة.

واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وتقدم أنه موقوف، وبحديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود: «ووقت المغرب ما لم يَغِب فور الشفق»، ورؤي: «ثور الشفق».

وفور الشفق: فورانه، وسطوعه، وثوره: ثوران حمرة.

وقد أخرجه ابن خزيمة (٣٥٤) بلفظ: «ووقت العشاء إلى أن تذهب حمرة الشفق»، ولكن أعلَّه ابن خزيمة بتفرد محمد بن يزيد الواسطي بهذا اللفظ عن سائر أصحاب شعبة.

(١) الراجح وقفه، والمرفوع وهم. أخرجه الدارقطني (٢٦٩/١).

وتماه: «فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة» وهو من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. وعتيق بن يعقوب له بعض التفردات عن مالك، وهذا منها، وقد أخطأ فيه، فقد رواه عبيد الله ابن عمر العمري وعبد الله بن نافع عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. وقد رجح الموقوف البيهقي (٣٧٣/١)، والزيلعي في «نصب الراية» (٢٣٣/١)، وابن رجب في «الفتح» (١٨٩/٣) وغيرهم.



قال النووي رحمه الله في "شرح المهذب" (٤٣/٣): والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الحمرة، وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم. اهـ

الثاني: المراد به البياض، وهو قول أنس رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، وعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وابن المنذر.

واستدلوا بحديث النعمان بن بشير رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> عند أبي داود (٤١٩) - وهو صحيح - قال: كان رسول الله ﷺ يصلي العشاء لسقوط القمر الثالثة.

واستدلوا بحديث أبي مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> عند أبي داود (٣٩٤): رأيت رسول الله ﷺ يصلي هذه الصلاة حين يَسُوْدُ الأفق. وهو حديث منكر.

والرَّاجح هو القول الأول، وهو ترجيح العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين رحمة الله عليهما.

وأما حديث النعمان الذي استدلوا به؛ فلا حجة لهم فيه؛ فقد كان النبي ﷺ يؤخر الصلاة عن أول الوقت قليلاً، وهو الأفضل، والأولى، وانظر: "المغني" (٢/٢٥-٢٦).

١٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَيُحَلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيِ: صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَيُحَلُّ فِيهِ الطَّعَامُ». رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.<sup>(١)</sup>

١٦٣ - وَلِلْحَاكِمِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه [نَحْوُهُ، وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفُقِ»، وَفِي الْآخِرِ: «إِنَّهُ كَذَنْبُ السَّرْحَانِ»].<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: صفة الفجرين.

قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٣/ ٤٤): قال أصحابنا: الفجر فجران: أحدهما يُسَمَّى الفجر الأول، والفجر الكاذب، والآخر يُسَمَّى الفجر الثاني، والفجر الصادق؛ فالفجر الأول يطلع مستطيلًا نحو السماء كذنب السرحان، - وهو الذئب - ثم يغيب ذلك ساعة، ثم يطلع الفجر الثاني الصادق مستطيرًا - بالراء - أي: منتشرًا عرضًا في الأفق. قال أصحابنا: والأحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني، فَبِهِ يدخل وقت صلاة الصبح، ويخرج وقت العشاء، ويدخل في الصوم، ويحرم به الطعام والشراب على الصائم، وَبِهِ ينقضي الليل ويدخل النهار، ولا يتعلق بالفجر الأول شيء من الأحكام بإجماع المسلمين. انتهى.

(١) الراجح وقفه والمرفوع خطأ. أخرجه ابن خزيمة (٣٥٦)، والحاكم (١/ ١٩١) من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به.

قال الدارقطني كما في "التلخيص" (١/ ٣١٨): لم يرفعه غير أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن ابن جريج ووقفه الفريابي وغيره عن الثوري، ووقفه أصحاب ابن جريج عنه أيضًا. اهـ وانظر "سنن الدارقطني" (٢/ ١٦٦).

وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ١٨٥): لم يرفعه في الدنيا غير أبي أحمد الزبيري. اهـ.

(٢) ضعيف. أخرجه الحاكم (١/ ١٩١).

وقال السهقي (١/ ٣٧٧): وروى مسلاً وهو أصح. وأخرجه المسند أيضًا الدارقطني في "سننه".

١٦٤ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

١٦٥ - وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (جَعَلَهُ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا<sup>(٢)</sup>.

١٦٦ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>.

## فائدة الأحاديث المتقدمة

في هذه الأحاديث حثٌّ على الصلاة في أول وقتها.

وقد تقدم الكلام على استحباب تعجيل الصلوات في أول وقتها إلا العشاء، والظهر في يوم الحر، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه الحاكم (١٨٨/١) من طريق علي بن حفص عن شعبة عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود به. ومن طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار به. قال الحافظ رحمته الله في «الفتح» (٥٢٧): اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله: «على وقتها» وخالفهم علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال: «الصلاة في أول وقتها» أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه. قال الدارقطني: ما أحسبه حفظه لأنه كبر وتغير حفظه. اهـ وقال الحافظ بعد أن ذكر طريق عثمان: وتفرد عثمان بذلك، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة، كذا أخرجه المصنف - يعني البخاري - وغيره. اهـ

تنبيه: لفظ الترمذي كلفظ الجماعة «الصلاة لميقاتها». انظر «السنن» (١٨٩٨) ولم يعزه الحافظ إلى الترمذي في «الفتح» و«التلخيص»، وإنما أخرج الترمذي اللفظ المذكور في «سننه» (١٧٠) عن أم فروة، والحديث ضعيف؛ في إسناده: عبدالله العمري وهو ضعيف، والقاسم بن غنام وفيه ضعف، وأخرجه أبو داود أيضًا (٤٢٦).

(٢) ضعيف جدًا. أخرجه الدارقطني (٢٥٠-٢٤٩/١) وفي إسناده إبراهيم بن زكريا العجلي، حدث بالبواطيل، واتهمه ابن حبان.

(٣) ضعيف. أنس بن مالك (١٧٢)، في نسخة واحدة من نسخة أبي داود، قال: أخرجه ابن حبان في «الكنز».

١٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ. <sup>(١)</sup>

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ». <sup>(٢)</sup>  
١٦٨ - وَمِثْلُهُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ (ابْنِ) عُمَرَ وَبْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: التطوع بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر.

قال الإمام الترمذي رحمته الله - عَقِبَ الْحَدِيثِ (٤١٩) -: وهو ما اجتمع عليه أهل العلم، كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر؛ إلا ركعتي الفجر.

قال الحافظ رحمته الله في «التلخيص»: دعوى الترمذي الإجماع على الكراهة لذلك عجيب؛ فإن الخلاف فيه مشهور، حكاه ابن المنذر وغيره، وقال الحسن البصري: لا بأس به، وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة الليل، وقد أطنب في ذلك محمد بن نصر في «قيام الليل».

**قلت:** والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور من عدم جواز التطوع في هذا الوقت، وأنه من أوقات النهي؛ لحديث الباب، وقد أخرج البيهقي (٤٦٦/٢) بإسناد صحيح عن ابن المسيب أنه رأى رجلاً يصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتين، يكثّر فيها الركوع، والسجود، فنهاه،

(١) حسن لغيره. أخرجه أحمد (١٠٤/٢)، وأبوداود (١٢٧٨)، والترمذي (٤١٩)، ولم يخرج ابن ماجه، وفي إسناده عندهم محمد بن الحصين، ويقال أيوب بن الحصين، وهو مجهول. ولكن يشهد له ما سيأتي عند الدارقطني والبيهقي.

(٢) إسناده ضعيف جداً. أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٣/٣) وفي إسناده أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن سبرة، وهو متهم بالوضع.

(٣) حسن لغيره. أخرجه الدارقطني (٤١٩/١) وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف. ولكن يشهد له حديث ابن عمر المتقدم، وكذا مرسل سعيد بن المسيب، فقد أخرج البيهقي (٤٦٦/٢)

فقال: يا أبا محمد، أيعذبنى الله على الصلاة؟ قال: لا، ولكن يعذبك على خلاف السنة. اهـ.  
وانظر: «الأوسط» (٢/ ٤٠٠)، «المغني» (٢/ ٥٢٥)، «المجموع» (٤/ ١٦٧)، «غاية المرام» (٥/ ٥٧٤).

١٦٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «شُغِلْتُ عَنْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ»، فَقُلْتُ: أَفَنْقُضِيهَ إِذَا فَاتَتَا؟ قَالَ: «لَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.<sup>(١)</sup>

١٧٠ - وَلِأَيِّ دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَعْنَاهُ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: قضاء السُنَّةِ الرَّاتِبَةِ بعد العصر.

ذهب الشافعي، وأحمد إلى جواز قضاء السُنَّةِ الرَّاتِبَةِ بعد العصر، واستدلوا بحديث أم سلمة، وعائشة في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>، وغيرهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شُغِلَ عَنْ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ.

(١) صحيح دون قوله: (أفَنَقُضِيهَ إِذَا فَاتَتَا). أخرجه أحمد (٦/ ٣١٥)، عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة. وقد خولف يزيد بن هارون، فقد رواه حجاج بن منهال وهذبة بن خالد وأبو الوليد الطيالسي وعبد الملك بن إبراهيم الجدي كلهم عن حماد بإسناده، ولم يذكروا قولها (أفَنَقُضِيهَ...)، وزادوا بين ذكوان وأم سلمة (عن عائشة) فالحديث صحيح دون قولها: (أفَنَقُضِيهَ...) وهو كذلك في «الصحيحين» وغيرهما بأسانيد صحيحة.

ثم وجدت البيهقي رحمته الله قد ضَعَّفَ الزيادة كما في «المعرفة» (٣/ ٤٢٧-٤٢٨) بمثل ما ذكرناه، فله الحمد، وانظر تحقيق «المسند» (٤٤/ ٢٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٨٠) ولفظه: (كان رسول الله ﷺ يصلي بعد العصر وينهى عنها). وهو من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان عن عائشة.

ومحمد بن إسحاق مدلس ولم يصرح بالسماع، والصحيح في رواية ذكوان هو ما تقدم أنه من روايته عن عائشة عن أم سلمة، فالحديث صحيح، لكن عن أم سلمة، وقد أخرجه البخاري (١٢٣٣) ومسلم (٨٣٤).

وأما قول عائشة رضي الله عنها في حديث الباب: «وكان ينهى عنها» -مع ضعفه- فمعناه: أنه كان يفعلها على الدوام، وينهى عن ذلك، وذلك لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم داوم عليها من حينه؛ لأنَّه كان إذا صَلَّى صلاةً أثبتها، وهذا خاصٌّ به.

✽ وذهب أصحاب الرأي إلى عدم الجواز؛ لعموم النهي.

والرَّاجح القول الأول؛ لأنَّ دليلهم خاصٌّ، والخاص يقضي على العام، والله أعلم، وانظر: «المغني» (٢/٥٣٣).

### مسألة [٢]: قضاء السنن في سائر أوقات النهي.

مذاهب العلماء في هذه المسألة كالمسألة السابقة برقم [٥] تحت حديث (١٥٦)، وهي: حكم ذوات الأسباب دون الفوائت، والمنذورة، والجنائز، فراجعه.

### مسألة [٣]: قضاء سنة الفجر بعد صلاة الفجر.

جاء في هذا الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث قيس بن عمرو عند أحمد (٤٤٧/٥)، وأبي داود (١٢٦٧)، والترمذي (٤٢٢)، قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح، ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم، فوجدني أصلي، فقال: «مهلاً يا قيس، أصلاتان معاً؟» قلت: يا رسول الله، إني لم أكن ركعتُ ركعتي الفجر. قال: «فلا إذن».

وهذا الحديث رجاله ثقات، ولكنه من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، عن قيس، ولم يسمع منه، قاله الترمذي، والطحاوي.

الثاني: ما أخرجه الترمذي (٤٢٣)، وابن خزيمة (١١١٧)، وابن حبان (٢٤٧٢)، من طريق: عمرو بن عاصم الكلابي، حدثنا همام، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يُصَلِّ ركعتي الفجر، فليصلهما بعدما

الحديث، لكن قال الترمذي: لا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن همام بهذا الإسناد نحو هذا إلا عمرو بن عاصم الكلابي، والمعروف من حديث قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نبيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح».

**الثالث:** ما أخرجه ابن ماجه (١١٥٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: نام النبي ﷺ عن ركعتي الفجر، فصلاهما بعدما طلعت الشمس. وإسناده ظاهره الحُسن، ولكن بين الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٩٨/١٠) أنَّ هذا الحديث مختصر، وأنه قطعة من حديث أبي هريرة عند مسلم، وغيره، أنَّ النبي ﷺ نام عن الفجر حتى طلعت الشمس، فقام، فصلَّى السُّنة، ثم صَلَّى الفجر.

❁ وقد اختلف أهل العلم: متى يقضي ركعتي الفجر إذا نام عنها؟ فذهب عطاء، وطاوس، وابن جريج، وهو أحد قولي الشافعي إلى ما دلَّ عليه حديث قيس المتقدم، وهو رواية عن أحمد.

❁ وذهب الأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي إلى أنها تُصَلَّى بعدما تطلع الشمس.

قال أبو عبد الله -وفقه الله-: لم يصح في الباب حديث يعتمد عليه، وعلى هذا فهو مخير: إن شاء قضاها بعد الصلاة قبل طلوع الشمس قياسًا على السنة التي قضاها النبي ﷺ بعد العصر، وإن شاء قضاها بعدما تطلع الشمس.

وقد اختار جمهور العلماء تأخيرها، وذهب أكثرهم إلى جوازها أيضًا بعد الصلاة قبل طلوع الشمس، وهذا هو المختار، والله أعلم.

## فصل في ذكر بعض المسائل المتعلقة بالباب

مسألة [١]: من نام عن صلاة، أو نسيها.

أخرج البخاري، ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نام عن صلاة، أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها»<sup>(١)</sup>.

وقد وقع الإجماع على وجوب الصلاة على النائم إذا استيقظ، أو الناسي إذا ذكر؛ إلا أن محمد بن الحسن خالف فيما إذا كان النوم طويلاً فاتته فيه أكثر من خمس صلوات، فقال: **حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِعْمَاءِ**. يعني أنه لا صلاة عليه.

والصواب قول الجمهور، وانظر: «الفتح» لابن رجب (٣/ ٣٥١).

مسألة [٢]: وهل يصليها على الفور، أم على التراخي؟

✽ ظاهر حديث أنس المتقدم أنه يصليها على الفور، وهو قول مالك، وأحمد، وأبي حنيفة.

✽ وذهب الشافعي إلى أنه يصليها على التراخي إذا كان لعذر.

والقول الأول أقرب، وأما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، ثم سار قليلاً، ثم صلى، فقد ذُكِرَتِ الْعِلَّةُ في الحديث بقوله: «إِنَّ هَذَا مَنْزُلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ»<sup>(٢)</sup> فكان التأخير ليغادر ذلك المكان الذي تُكْرَهُ الصلاة فيه، والله أعلم.

انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٣٥١).

مسألة [٣]: إذا نسي أكثر من صلاة، فهل يلزمه الترتيب؟

✽ ذهب إلى اشتراط الترتيب أحمد، وزُفَر، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، فيما إذا كانت



الفوائت خمساً، فما دون، واستدلوا على ذلك بفعل النبي ﷺ يوم الخندق؛ فإنه بدأ فصلی الظهر، ثم العصر، ثم المغرب، وقالوا: مرتبة في القضاء كما هي مرتبة في الأداء، وهذا ترجيح العلامة العثيمين رحمه الله.

❀ وذهب الشافعي إلى عدم وجوب الترتيب، وهو قول أبي ثور، وداود، ورواية عن الأوزاعي، واستدلوا بحديث أنس: «فليصلها إذا ذكرها»، فهذا الحديث يدل على أن وقتها حين يذكرها، وقد ذكرها كلها جملة؛ فيكون ذلك وقتها، قالوا: والأفضل، والأحوط، والسنة، هو الترتيب بينها كما فعل النبي ﷺ، وهذا القول هو الأقرب، والله أعلم، وفعل النبي ﷺ لا يدل على الوجوب.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥٩٨)، "المغني" (٣٣٨/٢)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١٢/٢٢٢).

#### مسألة [٤]: من نسي صلاةً، فذكرها وهو في الصلاة الأخرى.

❀ صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: يكمل الصلاة، ثم يصلي الفائتة، ثم يعيد الحاضرة. أخرجه مالك (١/١٦٨) عن نافع عنه، وبهذا أخذ أبو حنيفة، ومالك، وأحمد.

❀ وذهب الحسن، وطاوس، وأبو يوسف، والشافعي، وأبو ثور، -واختاره بعض الحنابلة منهم شيخ الإسلام رحمه الله، وصححه العلامة العثيمين- إلى أنه يكمل الحاضرة، ثم يصلي الفائتة، ولا إعادة عليه للحاضرة؛ وذلك أنَّ الفائتة وقتها حين يذكرها، وقد ذكرها، وهو في الصلاة، ويجوز التأخير لعذر، كما أخر النبي ﷺ صلاة الفجر، حتى فارق ذلك المنزل، فلا بأس بتأخيرها حتى يكمل الحاضرة، ولا يُشترط الترتيب كما تقدم في المسألة السابقة.

وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أنَّ من ذكر فائتةً في وقت حاضرة، أو صلوات يسيرة، أنه إن قَدَّم العصر على الفائتة أنه لا إعادة عليه للعصر التي صلّاها وهو ذاكراً للفائتة؛ إلا أن

وهذا الإجماع يدل على عدم اشتراط الترتيب، والله أعلم.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٥٩٨)، "المغني" (٣٣٨/٢)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١٢/٢٢٠-)، "مجموع الفتاوى" (١٠٦/٢٢).

**فرع:** اختلف من قال بتقديم الفاتة: هل يقطع الصلاة، أم يتمها نفلاً؟ على قولين:

**الأول:** أنه يقطعها، وهو قول مالك، وأحمد، وأبي حنيفة.

واستثنى أبو حنيفة إذا ذكرها في صلاة بعد مرور خمس صلوات، واستثنوا كلهم ما إذا كان مأموماً، فقالوا بقول ابن عمر السابق.

**الثاني:** أنه يتمها نفلاً، وهو قول الليث، والثوري، وأحمد في رواية.

انظر: "الفتح" لابن رجب (٥٩٨).

## بَابُ الْأَذَانِ

الأذان في اللغة: هو الإعلام، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣]، أي: إعلامٌ، وقال تعالى: ﴿فَقُلْ أَذِنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، أي: أعلمتكم، فاستوينا في العلم.

والأذان في الشرع: هو ذكر مخصوص مشروع، المشروع في أوقات الصلوات؛ للإعلام بوقتها.

والإقامة في الأصل: مصدر أقام، وحقيقته إقامة القاعد، أو المضطجع، فكأن المؤذن إذا أتى بألفاظ الإقامة أقام القاعدين، وأزالهم عن قعودهم.

وشرعاً: إعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص. وانظر: "المغني" (٥٣/٢)، "غاية المرام" (٦٣/٣).

### مسألة [١]: فضل الأذان.

أخرج الشيخان في "صحيحيهما" <sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء، والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه؛ لاستهموا»، وفي «البخاري» <sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد مرفوعاً: «فإنه لا يسمع صوت المؤذن جنًّا، ولا إنسًّا، ولا شيء، إلا شهد له يوم القيامة».

وفي «صحيح مسلم» <sup>(٣)</sup> عن معاوية مرفوعاً: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»، وفي الباب أدلة أخرى في فضله الكبير، وبيان الأجر العظيم فيه.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦١٥)، ومسلم برقم (٤٣٧).

في هذه المسألة وجهان عند الحنابلة، والشافعية، وهما روايتان عن أحمد.

والرَّاجح - والله أعلم - أنَّ الإمامة أفضل؛ لأنَّ ذلك هو الذي اختاره الله لنبيه ﷺ والأدلة الواردة في فضل الأذان لا تدل على أنه أفضل من الإمامة، وانظر: «المغني» (٢/ ٥٤).

### مسألة [٣]: حكم الأذان، والإقامة.

قال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٣/ ٨٢): مذهبنا المشهور أنها سنة لكل الصلوات في الحضر والسفر، للجماعة والمنفرد، لا يجبان بحال؛ فإن تركهما صحَّت صلاة المنفرد والجماعة، وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، ونقله السرخسي عن جمهور العلماء، وقال ابن المنذر رحمه الله: هما فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر. قال: وقال مالك: تجب في مسجد الجماعة. وقال عطاء، والأوزاعي: إن نسي الإقامة أعاد الصلاة. وعن الأوزاعي رواية: أنه يعيد مادام الوقت باقياً. قال العبدري: هما سنة عند مالك، وفرضا كفاية عند أحمد. وقال داود: هما فرض لصلاة الجماعة، وليسا بشرط لصحتها. وقال مجاهد: إن نسي الإقامة في السفر، أعاد، وقال المحاملي: قال أهل الظاهر: هما واجبان لكل صلاة، واختلفوا في اشتراطهما لصحتها. انتهى.

**قلت:** والرَّاجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه أحمد، وهو قول بعض الشافعية، والمالكية، من أنها فرض كفاية، ويدل على الوجوب حديث مالك بن الحويرث في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «وإذا حضرت الصلاة؛ فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم»، وحديث أنس في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا غزا قرية، وطلع الفجر، استمع؛ فإن وجد أذاناً أمسك، وإلا أغار. واللفظ لمسلم.

وفي قصة الأذان قال: فأمر النبي ﷺ بلالاً أن يقوم فينادي بالصلاة، وفي حديث أبي قتادة في "مسلم" (٦٨١) في قصة نومهم عن الصلاة، وفيه: أن بلالاً أذن.

فهذا يدل مع غيره على أن النبي ﷺ لم يترك الأذان سفرًا، ولا حضرًا، ولأنه من شعائر الإسلام الظاهرة، وأما كونه فرض كفاية؛ فلأن النبي ﷺ أمر عثمان بن أبي العاص أن يتخذ مؤذناً -أي: بالمكان الذي هو فيه، وأيضاً لم يأمر النبي ﷺ من لم يحضر الصلاة معه بالأذان- إن صلى في جماعة أهله.

وأيضاً أمر النبي ﷺ للمالك بن الحويرث، ووالد عمرو بن سلمة بالأذان إذا حضرت الصلاة، وهما سينزلان في قومهما يدل على أنه يكفي أذان واحد عن الجماعة، وهذا الذي رجحناه هو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم الشيخ ابن عثيمين رحمهم الله. وليس معنى قولنا: (فرض كفاية) أنه شرط لصحة الصلاة، بل هو واجب مستقل، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (٢/ ٧٢-)، "غاية المرام" (٣/ ٨٥)، "المجموع" (٣/ ٨٢)، "الشرح الممتع" (٢/ ٣٨).

فائدة: قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٣/ ٨١): قال أصحابنا: فإن قلنا: فرض كفاية؛ فأقل ما يتأدى به الفرض أن ينتشر الأذان في جميع أهل ذلك المكان؛ فإن كانت قرية صغيرة، بحيث إذا أذن واحد سمعوا كلهم، سقط الفرض بواحد، وإن كان بلدًا كبيرًا، وجب أن يؤذن في كل موضع واحد، بحيث ينتشر الأذان في جميعهم؛ فإن أذن واحد فحسب، سقط الحرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم.

#### مسألة [٤]: هل للنساء الأذان والإقامة؟

أما تأذين النساء للرجال؛ فلا أعلم أحدًا من أهل العلم قال به، وهذا لا يجوز؛ لأن الأذان يحتاج إلى رفع الصوت، والمرأة لا يُشرع لها ذلك، والخطاب، والأوامر في الأذان جاءت للرجال، وقد حكى المتولي وجهًا عن الشافعية بالجواز، وهو وجهٌ شاذٌ عندهم.

**فأقول:** أما الوجوب؛ فلا أعلم أحدًا من أهل العلم قال به، واختلفوا: هل يُستحب لهن ذلك، أم لا؟

❁ فذهبت طائفة من أهل العلم إلى أنه لا يستحب لهن الأذان، ولا الإقامة، وهو قول سعيد بن المسيب، والحسن، والنخعي، والزهري، والثوري، والشافعي في قول، وأحمد في رواية، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، قالوا: لأنَّ الأذان شُرِعَ لاجتماع الرجال.

❁ وذهبت طائفة من أهل العلم إلى استحباب الإقامة دون الأذان، وهو قول مالك، وأحمد في رواية، وداود، والشافعي في المشهور عنه، وبه قطع جمهور الشافعية.

❁ وذهبت طائفة من أهل العلم إلى أنَّ ذلك مشروعٌ في حَقِّهِنَّ، وَحَسَنٌ، وهذا القول رواية عن أحمد، وقول للشافعي، وهو ترجيح ابن المنذر، وابن حزم.

وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تُؤدِّنُ، وتُقيم. أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٣/١)، وفي إسناده: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيفٌ، مختلطٌ.

وأخرج ابن أبي شيبة (٢٢٣/١) بإسناد صحيح عن سليمان التيمي، قال: كُنَّا نَسْأَلُ أَنْسَا هل على النساء أذانٌ؟ قال: لا، وإنَّ فَعَلْنَ، فهو ذِكْرٌ.

وأخرج أيضًا (٢٢٣/١)، بإسناد حَسَنٍ عن ابن عمر أنه سُئِلَ: هل على النساء أذانٌ؟ فغضب، وقال: أنا أنهى عن ذِكْرِ الله. وهذا القول هو الرَّاجِحُ، والله أعلم.

**تنبيه:** استحباب الأذان في حَقِّهِنَّ مُقَيَّدٌ بما إذا لم تَسْمَعْ أَذَانَ الْمِصْرِ، وبما إذا لم ترفع صوتها، والله أعلم.

وانظر: "الأوسط" (٣/٥٣-٥٥)، "المجموع" (٣/١٠٠)، "مصنف ابن أبي شيبة" (١/٢٢٢-٢٢٣)، "المحلّ" (٣٢٠)، "المغني" (٢/٦٨)، "غاية المرام" (٣/٧٨)، "الشرح المتع" (٢/٣٨-٣٩).

١٧١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ، فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ - بِتَرْجِيْعِ التَّكْبِيرِ بَعْدَ تَرْجِيْعِ، وَالْإِقَامَةَ فَرَادَى، إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ - قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ». الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.<sup>(١)</sup>

وَرَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.<sup>(٢)</sup>

١٧٢ - وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.<sup>(٣)</sup>

١٧٣ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيْعَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ. وَرَوَاهُ الْحَمْسَةُ فَذَكَرُوهُ مُرَبَّعًا.<sup>(٤)</sup>

(١) حسن. أخرجه أحمد (٤٣/٤)، وأبوداود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩)، وابن خزيمة (٣٧١) وإسناده حسن.

(٢) زيادة ضعيفة. أخرجه أحمد (٤٢/٤)، من طريق ابن إسحاق، قال: ذكر محمد بن مسلم الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن زيد... فذكر الحديث، وفيه: (فكان بلال يؤذن بذلك ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة، فجاء فدعاه ذات غداة إلى الفجر، فقبل له: إن رسول الله ﷺ نائم، قال: فصرخ بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم. قال سعيد: فأدخلت الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر).

وهذه الزيادة ضعيفة؛ لأن ابن إسحاق لم يصرح بالتحديث، ولأنه قد خولف، فقد رواه معمر كما في "مصنف عبدالرزاق" (١٧٧٤)، ويونس كما في "سنن البيهقي" (٤١٤/١) عن الزهري عن سعيد مرسلًا، ولم يذكر هذه الزيادة.

قال الحافظ في "الفتح" (٦٠٤) - بعد أن ذكر الرواية المرسلة -: ومنهم من وصله، والمرسل أقوى إسنادًا. اهـ

(٣) صحيح. أخرجه ابن خزيمة (٣٨٦)، وإسناده صحيح.

وقد أخرجه أيضًا الدارقطني (٢٤٣/١)، والبيهقي (٤٢٣/١) من نفس الوجه، ووقع عندهما تكرار (الصلاة خير من النوم) مرتين.

(٤) أخرجه مسلم رقم (٣٧٩)، وأحمد (٤٠٩/٣) (٤٠١/٦)، وأبو داود (٥٠٢)، والنسائي (٥٠٤/٢)،

١٧٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ، يَعْنِي (قَوْلَهُ): قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِنَاءَ.<sup>(١)</sup>  
وَلِلنَّسَائِيِّ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبِلَالٍ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: عدد كلمات الأذان.

❖ ذهب أحمد، وإسحاق، والثوري، وأبو حنيفة إلى أن عدد كلمات الأذان خمس عشرة كلمة؛ لحديث عبد الله بن زيد، وهو أذان بلال.

❖ وذهب الشافعي، وطائفة من أهل العلم بالحجاز إلى أن عدد كلمات الأذان تسع عشرة كلمة؛ لحديث أبي مخذورة، وهو كالصفة التي قبلها، وفيه زيادة الترجيع.

❖ وذهب مالك إلى أنه سبع عشرة كلمة؛ لحديث أبي مخذورة، ولكن جعل التكبير في أوله مرتين فقط، وهذه الرواية قد تقدم أنها مرجوحة.

وأما القولان السابقان؛ فالراجح أنه يجوز العمل بالكيفيتين، وإن كانت الأولى أكثر؛ لحديث عبد الله بن عمر الذي أخرجه أبو داود (٥١٠)، بإسناد صحيح - وهو في "الصحيح المسند" -، قال: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة؛ إلا أنه

= ورواية الترييع في التكبير أرجح لأمر:

أحدها: أن النسائي أخرج الحديث من طريق شيخ مسلم بترجيع التكبير.

الثاني: وقع عند المذكورين غير مسلم ذكر عدد كلمات الأذان نصاً، وفيه: قال أبو مخذورة: إن رسول الله ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة.

الثالث: ذكر القاضي عياض أنه وقع في بعض طرق الفارسي في "صحيح مسلم" (أربع مرات).

الرابع: أن ذلك يوافق رواية عبد الله بن زيد المتقدم في أول الباب.



يقول: (قد قامت الصلاة) مرتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦٦/٢٢): فالصواب مذهب أهل الحديث، ومن وافقهم، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ، لا يكرهون شيئاً من ذلك. اهـ

وقال أيضاً (٣٨٦/٢٢): فكل واحد من أذان بلال، وأبي مخذرة سنة، فسواء رجّع المؤذن في الأذان، أو لم يرجّع، وسواء أفرد الإقامة، أو ثناها؛ فقد أحسن، وأتبع السنة. اهـ

وقال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (٣٨٩/٢): ثبت عنه ﷺ أنه سنّ التأذين بترجيع، وبغير ترجيع، وشرّع الإقامة مثني، وفردى. اهـ

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٧/٢): وهذا من الاختلاف المباح؛ فإن رجّع، فلا بأس به، نصّ عليه أحمد، وكذلك قال إسحاق؛ فإنّ الأمرين كلاهما قد صح عن النبي ﷺ. اهـ

قلت: وقد قال بهذا القول أيضاً ابن خزيمة، ورجّحه الألباني، والوادعي، وابن عثيمين، وقبلهم الشوكاني، والصنعاني، رحمة الله عليهم أجمعين.

انظر: "المغني" (٥٧/٢)، "الشرح المتع" (٥١/٢)، "غاية المرام" (٩٧/٣).

## مسألة [٢]: كيفية الإقامة.

ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الإقامة تُؤتَر، ولا تُثنى؛ إلا قوله: (قد قامت الصلاة)، فتقال مرتين، وهو مذهب أحمد، والشافعي، والزهري، وإسحاق، والأوزاعي، وغيرهم.

واستدلوا بحديث أنس الموجود في الباب، وبحديث عبد الله بن زيد الموجود أيضاً في الباب.

وذهب مالك إلى أنّ الإقامة عشر كلمات، جعل قوله «قد قامت الصلاة» مرةً.

واستدل بحديث: «وَبِئْسَ مَا لَكَ إِلَى أَنْ الْإِقَامَةَ عَشْرَ كَلِمَاتٍ، وَحَدَّثَهُ مُقَدِّمُ قَوْلِهِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» بِالْأَدْلَةِ الَّتِي

ذكرناها، وبحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما المتقدم في المسألة السابقة.

❀ وذهب ابن المبارك، والثوري، وأبو حنيفة، إلى جواز تثنية الإقامة، وجعلها سبع عشرة كلمة، واستدلوا بحديث أبي مخذرة عند أبي داود (٥٠٢)، وابن خزيمة (٣٧٧)، وغيرهما، بإسناد حسن، أن النبي ﷺ علّمه الإقامة سبع عشرة كلمة، فذكره مثل أذان عبدالله بن زيد، وزيادة: (قد قامت الصلاة) مرتين.

والرّاجح جواز العلم الكيفية الأولى، والأخيرة، وإن كانت الكيفية الأولى أكثر؛ لحديث أنس، وابن عمر المتقدّمين في المسألة السابقة، وهو ترجيح ابن خزيمة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والصنعاني، والشوكاني، وابن القيم، وغيرهم.

وانظر: "المغني" (٢/٥٩)، "غاية المرام" (٣/١٠٢)، "النّيل" (١/٥٣٥-٥٣٦).

تنبيه وفائدة: قال ابن خزيمة رحمته الله في "صحيحه" (١/١٩٤): وهذا من جنس اختلاف المباح، فمباح أن يؤذن المؤذن فيرجع في الأذان، ويثني الإقامة، ومباح أن يثني الأذان ويفرد الإقامة؛ إذ قد صح كلا الأمرين من النبي ﷺ، فأما تثنية الأذان والإقامة فلم يثبت عن النبي ﷺ الأمر بهما. اهـ

### مسألة [٣]: التثويب في أذان الفجر.

❀ استدل الجمهور بحديث أنس الموجود في الباب، وبأحاديث أخرى على استحباب أن يقول المؤذن في أذان الصبح: (الصلاة خير من النوم) مرتين بعد قوله: (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ)، وهو قول ابن عمر <sup>(١)</sup>، والحسن، وابن سيرين، والزهري، وأحمد، ومالك، والأوزاعي، وإسحاق، والشافعي، وغيرهم.

❀ وذهب أبو حنيفة إلى أن التثويب بين الأذان والإقامة في الفجر أن يقول: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاة) مرتين، (حَيَّ عَلَى الْفَلَاح) مرتين.

والرَّاجِح هو القول الأول، وما ذهب إليه أبو حنيفة، قال فيه إسحاق: هذا شيء أحدثه الناس. وقال أبو عيسى الترمذي رحمته الله: هذا التثويب الذي كرهه أهل العلم، وهو الذي خرج منه ابن عمر <sup>(١)</sup> من المسجد لَمَّا سمعه. وانظر: «المغني» (٢/٦١)، «المجموع» (٣/٩٤).

### مسألة [٤]: هل التثويب في الأذان الأول، أم الثاني؟

✽ أخرج أحمد (٣/٣٠٨)، والنسائي (٢/١٤)، وغيرهما من حديث أبي مخذرة، قال: كُنْتُ أُوذِّنُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَإِذَا قُلْتُ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قُلْتُ: الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ، الْأَذَانَ الْأَوَّلَ. وفي إسناده: أبو سلمان، مجهول حال. وله طريق أخرى عند أحمد (٣/٣٠٨)، وأبي داود (٥٠١)، والنسائي (٢/٧)، وغيرهم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «وَإِذَا أَدْنَيْتَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصُّبْحِ، فَقُلْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ»، وفي إسناده مجهولان.

وأخرج البيهقي (١/٤٢٣) بإسناد حسن عن ابن عمر، قال: كان في الأذان الأول بعد (الفلاح): الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ.

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٣/٢٢)، من نفس الوجه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّوْمِ. في الأذان الأول مرتين. يعني في الصبح.

فأخذ بعض أهل العلم من هذه الآثار أَنَّ التثويب في الأذان الأول من أذاني الفجر، وذهب إلى هذا الصنعاني، وابن رسلان، والعلامة الألباني.

وأما استدلال بعضهم لكونه في الأذان الثاني بحديث نُعَيْمِ بْنِ النَّحَّامِ عند البيهقي (١/٤٢٣)، قال: كنت مع امرأتي في مرطها في غداة باردة، فنأدى منادي رسول الله ﷺ إلى صلاة الصبح، فلما سمعت، قلت: لو قال: (ومن قعد فلا حرج)، قال: فلما قال: الصلاة خير

من النوم، قال: ومن قعد فلا حرج. فلا يستقيم؛ لأنَّ إسناده منقطع؛ فإنَّ محمد بن إبراهيم التيمي لم يدرك نعيم بن النحام كما يُعلم ذلك من تاريخ وفاة نعيم، وولادة محمد بن إبراهيم.

وقد صحَّ حديث نعيم بن النحام من وجه آخر أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦٧/٢)، والحاكم (٢٥٩/٣) بإسناد صحيح بلفظ: أَدَنَّ مؤذن النبي ﷺ في ليلة فيها برد، وأنا تحت لحافي، فتمنيت أن يلقي الله على لسانه (ولا حرج)، فقال: ولا حرج.<sup>(١)</sup>

فهذا اللفظ هو المحفوظ، وليس فيه موضع الشاهد.

قال أبو عبدالله وفقه الله: أصح حديث في هذا الباب حديث أنس رضي الله عنه الذي في الكتاب: «من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم».

وظاهر هذا الحديث أنَّ المراد به الأذان الثاني؛ لأنه أضاف الأذان إلى الفجر، والأذان الأول أضافه النبي ﷺ إلى الليل بقوله: «إِنَّ بَلَاءًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ...» الحديث، ولم أجد أحداً من الفقهاء المتقدمين قيَّد التثويب في أحد الأذنين، بل يطلقون مشروعية التثويب في أذان الفجر.

قال العلامة العثيمين رحمه الله في «فتاواه» (١٨٥/١٢): أما كلام فقهاءنا فظاهره أنَّ التثويب يكون في أذان صلاة الفجر، سواء كان قبل الوقت، أم بعده. اهـ

قال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٩٢/٣): ثم ظاهر إطلاق الأصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح، سواء ما قبل الفجر وبعده، وقال صاحب «التهذيب»: إنَّ ثوب في الأذان الأول؛ لم يثوب في الثاني في أصح الوجهين. اهـ

**قلت:** وأما حديث أبي محذورة ضعيف، وقد حمله العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين على أنَّ المراد بالأذان الأول، أي: أذان الفجر؛ لأنه أول بالنسبة للإقامة، وفي الحديث: «بين كل أذنين صلاة».

وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما؛ فليس بصريح ونصّ في المسألة؛ لكون الراوي قد فسّر الأذان الأول بالصبح - في رواية ابن المنذر - وأذان الصبح يعتبر هو الأذان الأول بالنسبة لأذان الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء.

وقد رجح العلامة ابن باز والعلامة العثيمين أنّ التثويب في الأذان الثاني، وبالله التوفيق.

وانظر: "تمام المنّة" (ص ١٤٧)، "رد المحتار" (٢/ ٥٤)، "حاشية الدسوقي" (١/ ٣١٣-)، "شرح المهذب" (٣/ ٩٢)، "المغني" (٢/ ٦١)، "الإنصاف" (١/ ٣٨٥)، "مجموع فتاوى العثيمين" (١٢/ ١٧٨-)، "مجموع فتاوى ابن باز" (١٠/ ٣٤٣).

١٧٥ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَاتَّبَعُ فَأَهُ، هَهُنَا وَهَهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. <sup>(١)</sup>

وَلَا بِنِ مَاجَهَ: وَجَعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ <sup>(٢)</sup> وَلَا بِي دَاوُدَ: لَوَى عُنُقَهُ، لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ. <sup>(٣)</sup> وَأَصْلُهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ". <sup>(٤)</sup>

(١) صحيح. بدون زيادة: «وإصبعاه في أذنيه». أخرجه أحمد (٣٠٨/٤)، والترمذي (١٩٧)، وغيرهما من طريق: عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وعبد الرزاق قد تابعه: مؤمل بن إسماعيل عند أبي عوانة (٣٢٩/١)، وقد خالفهما: وكيع، وإسحاق الأزرق، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن يوسف، فرووه عن الثوري، بدون زيادة: «وإصبعاه في أذنيه»، أخرج رواية وكيع: مسلم (٥٠٣)، ورواية إسحاق: ابن حبان (٢٣٨٢)، ورواية عبد الرحمن: أحمد (٣٠٨/٤)، ورواية محمد بن يوسف: البخاري (٦٣٤).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «التغليق» (٢٧٠-٢٧١): ورواه جماعة عن سفيان، ولم يذكروا هذه الزيادة، لكن رواه بعض أصحاب سفيان عن سفيان، ففصل هذه اللفظة في جعل إصبعيه في أذنيه، فرواها عنه: حجاج، عن عون بن أبي جحيفة، به، ورواها الفريابي عن سفيان، قال: حدثت عن عون بذلك، ذكره البخاري في «تاريخه» عن الفريابي. اهـ، وانظر: «التاريخ الكبير» (١٥/٧)، وقد حصل في المطبوع تصحيف.

وقال ابن رجب رحمته الله كما في «الفتح» (٦٣٤): وروى وكيع عن سفيان، عن رجل، عن أبي جحيفة -كذا، ولعلها: ابن أبي جحيفة- أنَّ بِلَالًا كَانَ يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ. قَالَ: فرواية وكيع عن سفيان تُعَلَّلُ بها رواية عبد الرزاق عنه. قَالَ: ولهذا لم يخرجها البخاري مسندة، ولم يخرجها مسلم أيضًا، وعلقها البخاري بصيغة التمریض، وهذا من دقة نظره، ومبالغته في البحث عن العلل، والتنقيب عنها رضي الله عنه. اهـ.

وقال أيضًا: قال أبو طالب: قلت لأحمد: يدخل إصبعيه في الأذن؟ قال: ليس هذا في الحديث. وهذا يدل على أنَّ رواية عبد الرزاق، عن سفيان التي خرجها في «مسنده»، والترمذي في «جامعه» غير محفوظة. انتهى المراد.

قلت: فيظهر أنَّ سفيان أخذ الزيادة من حجاج بن أرطاة، أو رجل مبهم؛ فهي زيادة ضعيفة.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٧١١)، وفي إسناده حجاج بن أرطاة مدلس وفيه ضعف ولم يصرح بالتحديث، وقد تفرد بهذه الزيادة عن عون بن أبي جحيفة دون عدد كبير من الثقات والحفاظ؛ فهي زيادة منكرة، والله أعلم.

(٣) رواية ضعيفة. أخرجه أبو داود (٥٢٠) من طريق قيس بن الربيع عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه به. وإسناده ضعيف؛ لضعف قيس بن الربيع، وقد خالف الرواة عن عون، فلم يذكر أحد منهم زيادة: (ولم

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم وضع الأصبعين في الأذنين أثناء الأذان.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى استحباب وضع المؤذن أصبعيه في أذنيه أثناء الأذان.

واستدلوا بحديث أبي جحيفة الذي في الباب، قال الترمذي عَقَبَ حديث أبي جحيفة: وعليه العمل عند أهل العلم، يستحبون أن يجعل المؤذن أصبعيه في أذنيه. اهـ  
واستدلوا أيضًا بحديث سعد القرظ عند ابن ماجه (٧١٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِأَنْ لَا يُجْعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ».

وإسناده ضعيف؛ فهو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ، عن أبيه، عن جده، عن سعد، به، وعبد الرحمن ضعيف، وأبوه مجهول، وجده مجهول الحال.  
وفي الباب أحاديث أخرى لم يثبت منها شيء كما في "نصب الراية" (١/ ٢٧٨)، و"الفتح" لابن رجب (٦٣٤)، و"سنن البيهقي" (١/ ٣٩٦).

✽ وقد ذهب مالك إلى أَنَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، إِنْ وَضَعَ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ.

✽ وذهب إسحاق، والأوزاعي إلى استحباب وضعهما في الأذنين في الإقامة أيضًا.

✽ وجاء عن أحمد رواية أنه يضم أصابعه على راحتيه، ويضعهما على أُذُنَيْهِ.

والرَّاجح هو مذهب الجمهور، والله أعلم؛ لأنَّ هذا هو الذي جرى عليه العمل من التابعين ومن بعدهم، فقد ثبت ذلك عن ابن سيرين كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (١/ ٢١٠-٢١١).

وجاء عن سعيد بن جبیر، والشعبي بإسنادين ضعيفين كما في "كتاب الصلاة" لأبي نعيم (ص ١٦٩)، وبالله التوفيق.

## مسألة [٢]: الالتفات عند الحيعلتين.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى استحباب الالتفات في الحيعلتين، يميناً، وشمالاً، وهو قول أحمد، والشافعي، وإسحاق، والأوزاعي، والثوري، وأبي ثور، وغيرهم؛ لحديث أبي جُحيفة الموجود في الباب.

وقد أخرج الالتفات صاحباً "الصحيحين"، ولم يُقَلْ هؤلاء بالدوران؛ إلا أن أحمد، وإسحاق، وأبا حنيفة، قالوا بالدوران إذا أذَّن بالمنارة، وليس على الدوران حديث صحيح، فقد جاء في حديث أبي جُحيفة ذِكْرُ الدَّوران في رواية عبد الرزاق، عن سفيان المتقدمة، ويَبَيَّن الحافظ أنها مدرجة، وجاء من رواية: حجاج بن أرطاة، وهو ضعيف، ومن طريق أخرى فيها: محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو شديد الضَّعْف.

وانظر: "المغني" (٢/ ٨٤-٨٥)، "غاية المرام" (٣/ ١٢٥)، "الفتح" حديث (٦٣٤).



## فَصْلٌ فِيْمَا يُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ فِي أَذَانِهِ

أولاً: استقبال القبلة.

قال ابن الصنذر رحمته الله في "الأوسط" (٢٨/٣): أجمع أهل العلم على أن من السنة أن تستقبل القبلة في الأذان. انتهى، وانظر: "المغني" (٨٤/٢).

ثانياً: الأذان قائماً.

أخرج البخاري (٥٩٥)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لبلال: «قُمْ؛ فَأَذِّنْ». قال ابن الصنذر رحمته الله في "الأوسط" (٤٦/٣): ولم يختلف أهل العلم في أن من السنة أن يؤذن وهو قائم؛ إلا من علة. انتهى، وانظر: "المغني" (٨٢/٢).

ثالثاً: الأذان من مكان مرتفع.

أخرج أبو داود في "سننه" (٥١٩)، عن عروة بن الزبير، عن امرأة من بني النجار، قالت: كان بيتي أطول بيت حول المسجد، وكان بلال يؤذن عليه الفجر، فيأتي بسحر، فيجلس على البيت ينظر إلى الفجر، فإذا رآه تمطى، ثم قال: اللهم، إني استعينك، واستعديك على قريش أن يقيموا دينك. قالت: ثم يؤذن. وإسناده حسن، في إسناده: ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث في "سيرة ابن هشام" كما في "الإرواء" (٢٢٩).

وجاء في الحديث في أذان بلال، وابن أم مكتوم للصبح، قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا، ويرقى هذا.<sup>(١)</sup>

قال ابن الصنذر رحمته الله: فقلوه: (ينزل هذا، ويرقى هذا) يدل على أن أذانها كان على منارة، أو على شيء مرتفع.

**قلت:** أما المنارة؟ فلم يكن هناك منارة، ولكن على شيء مرتفع.

وقد استدل أهل العلم بهذين الحديثين على استحباب الأذان من مكان مرتفع.

انظر: «المغني» (٨٣/٢)، «الأوسط» (٢٨/٣)، «غاية المرام» (١٢١/٣).

**هل يقيم للصلاة من مكان مرتفع؟**

جاء عن بعض الحنابلة، والشافعية، أنهم استحبوا أن يقيم من موضع أذانه، ونص عليه أحمد، واستدلوا بحديث بلال عند أبي داود (٩٣٧): «لا تسبقني بآمين»، يعني لو كان يقيم في موضع صلاته؛ لما خاف أن يسبقه بالتأمين.

واستدلوا بحديث ابن عمر عند أبي داود (٥١٠) بإسناد صحيح، قال: كُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضَّأْنَا، ثُمَّ خَرَجْنَا.

**قلت:** حديث بلال ضعيف، فيه انقطاع؛ لأنَّ أبا عثمان النهدي لم يلقَ بلالاً، ولا النبي ﷺ، وأما حديث ابن عمر فليس بصريح؛ لأنَّ من كان قريباً من المسجد يسمع الإقامة، وإنَّ أقام المؤذن داخل المسجد.

وقد جاء ما يدل بظاهره على خلاف ذلك، وهو ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٠٦)، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، قال: كان بلال يؤذن إذا دحضت، فلا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه.

**قال النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (١٠٦/٣):** قال المحامي في «المجموع»، وصاحب «التهذيب»: ولا يُستحب في الإقامة أن تكون على موضع عالٍ اهـ.

**وقال المراد أولي في «الإنصاف» (٣٨٩/١):** وقال في «النصيحة»: السُّنَّةُ أَنْ يُؤْذَنَ عَلَى الْمَنَارَةِ، وَيُقِيمَ أَسْفَلَ. وهو الصواب، وعليه العمل في جميع الأمصار، والأعصار. انتهى المراد. وانظر: «المغني» (٧١-٧٢/٢)، «غاية المرام» (١٢٨/٣-).

١٧٦ - وَعَنْ أَبِي مَحْدُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ. رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

### فائدة الحديث

هذا الحديث يدل على تقديم حسن الصوت بالأذان، ومثله حديث عبدالله بن زيد في رؤيته للأذان عند أن أخبر النبي ﷺ، فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله، قم مع بلال، فألقها عليه؛ فإنه أندى صوتاً منك».

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٩٠): وَإِذَا تَشَاحَّ نَفْسَانِ فِي الْأَذَانِ؛ قَدَّمَ أَكْمَلَهُمَا فِي الْخِصَالِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي التَّأْذِينِ، فَيَقْدِّمُ مَنْ كَانَ أَعْلَى صَوْتًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ»، وَقَدَّمَ أَبَا مَحْدُورَةَ؛ لِمِصَوْتِهِ، وَكَذَلِكَ يُقَدِّمُ مَنْ كَانَ أَبْلَغَ فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ، وَأَشَدَّ مُحَافَظَةً عَلَيْهِ، وَمَنْ يَرْتَضِيهِ الْخَيْرَانِ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْلَمُ بِمَنْ يَبْلُغُهُمْ صَوْتُهُ، وَمَنْ هُوَ أَعَفُّ عَنِ النَّظَرِ؛ فَإِنْ تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَأَسْتَهَمُوا» <sup>(٢)</sup>. اهـ.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: التلحين في الأذان.

أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٠٧/١)، بإسناد صحيح عن عمر بن عبد العزيز، أنه كان له مؤذنٌ أَذَّنَ، فَطَرَّبَ في أذنيه، فقال له عمر بن عبد العزيز: أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا، وإلا فاعتزلنا.

وقد ذكر هذا الأثر البخاري في "صحيحه"، وعلَّقه بصيغة الجزم.

قال الإمام أحمد رحمته الله كما في "غاية المرام" (١٥٧/٣): كل شيء محدث أكرهه مثل التطريب.

وقال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٤٢٩/٣): والقول في الأذان بالتطريب كالقول في قراءة القرآن بالتلحين، وكرهه مالك والشافعي أيضًا، وقال إسحاق: هو بدعة. نقله عنه إسحاق بن منصور. اهـ

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٦٢/٢): الأذان المُلَحَّن، المطرب به، أي: يؤذن على سبيل التطريب به، كأنها يجزأ ألفاظ أغنية؛ فإنه يجزئ، لكنه يُكره.

وقال الشيخ محلي بن محفوظ في كتابه "الإبداع" (ص ١٧٦): ومن البدع المكروهة تحريماً: التلحين في الأذان، وهو التطريب، أي: التغني به، بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان، وكميَّياتها بالحركات، والسكنات، ونقص بعض حروفها، أو زيادة فيها محافظة على توقيع الألحان، فهذا لا يحل إجمالاً في الأذان، ولا يحل أيضاً سماعه؛ لأن فيه تشبهاً بالفسقة؛ فإنهم يترنمون، وخروجاً عن المعروف شرعاً في الأذان، وفي القرآن. اهـ

وانظر: "أحكام الجمعة وبدعها" (ص ٢٨١-٢٨٢) لشيخنا يحيى الحجوري عافاه الله.

## مسألة [٢]: الكلام في أثناء الأذان.

❦ قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٤٣/٣): اختلف أهل العلم في الكلام في الأذان، فرخصت فيه طائفة، ومن رخص فيه: الحسن البصري، وعطاء، وقتادة، وروينا عن سليمان بن صرد<sup>(١)</sup>، وكانت له صحبة، أنه كان يأمر بالحاجة له، وهو في أذانه، وكان عروة بن الزبير يتكلم في أذانه، وكان أحمد بن حنبل يُرخص في الكلام في الأذان.

ثم ذكر الكراهة في ذلك عن النخعي، وابن سيرين، والأوزاعي، ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق.

قال أبو عبد الله سده الله: الظاهر أنه إن احتاج إلى الكلام، فلا بأس به؛ لعدم وجود دليل يمنع ذلك، ويُشترط عدم الإطالة؛ لئلا يقطع الموالاة عن الأذان، والله أعلم.

١٧٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

١٧٨ - وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ [عَلَيْهِ] <sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.<sup>(٣)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديثين

دل الحديثان على أنه لا يؤذن لصلاة العيد، ولا يقام لها، ومثلها حديث جابر رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٨٨٥)، وفيه: «لا إقامة، ولا نداء، ولا شيء».

قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (١٧٤/٦): في هذا دليل على أنه لا أذان، ولا إقامة للعيد، وهو إجماع العلماء اليوم، وهو المعروف من فعل النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين، ونقل عن بعض السلف فيه شيء خلاف إجماع من قبله وبعده. اهـ

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٩٥٧): ولا خلاف بين أهل العلم في هذا، وأن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يصلون العيد بغير أذان ولا إقامة، قال مالك: تلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا. واتفق العلماء على أن الأذان والإقامة للعيدين بدعة ومحدث، ومن قال: (إنه بدعة): عبد الرحمن بن أبزي، والشعبي، والحكم، وقال ابن سيرين: وهو محدث. وقال سعيد بن المسيب، والزهري: أول من أحدث الأذان في العيدين معاوية. وقال ابن سيرين: أول من أحدثه آل مروان. وعن الشعبي قال: أول من أحدثه بالكوفة ابن دراج، وكان المغيرة بن شعبة استخلفه. وقال حصين: أول من أذن في العيدين زياد. وروى ابن أبي شعبة: نا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء بن يسار، أن ابن الزبير سأل ابن عباس؟

(١) أخرجه مسلم برقم (٨٨٧).

(٢) زيادة من المطبوع.

(٣) أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن صلاة العيد، فقال: لا أذان ولا إقامة.

-وكان الذي بينهما حسناً يومئذ- فقال: لا تؤذن، ولا تقم. فلما ساء الذي بينهما؛ أذن، وأقام. وقال الشافعي: قال الزهري: وكان النبي ﷺ يأمر في العيدين المؤذن فيقول: الصلاة جامعة. واستحب ذلك الشافعي، وأصحابنا، واستدلوا بمرسل الزهري، وهو ضعيف، وبالقياس على صلاة الكسوف؛ فإن النبي ﷺ صح عنه أنه أرسل منادياً ينادي: «الصلاة جامعة»، وقد يفرق بين الكسوف والعيد: بأن الكسوف لم يكن الناس مجتمعين له، بل كانوا متفرقين في بيوتهم وأسواقهم، فنودوا لذلك، وأما العيد فالناس كلهم مجتمعون له قبل خروج الإمام. وقول جابر: (ولا إقامة، ولا نداء، ولا شيء) يدخل فيه نفي النداء بـ«الصلاة جامعة». اهـ

١٧٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ - ثُمَّ أَدَنَّ بِلَالٌ، فَصَلَّى النَّبِيُّ صلّى الله عليه وآله كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل يُؤذَنُ للفائتة، ويقام، أم لا؟

✽ اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

الأول: أنه يُؤذَنُ، ويُقام، وإن كانت الفوائت أكثر من واحدة، يُؤذَنُ مرة، ثم يُقام لكل صلاة، وهذا قول أحمد، والشافعي، وأبي ثور، واستدلوا بحديث أبي قتادة الموجود في الباب، وبحديث ابن مسعود في "مسند أحمد" (١/٣٧٥)، وغيره، أَنَّ النَّبِيَّ صلّى الله عليه وآله يوم الخندق شغله وأصحابه المشركون عن صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، حتى خرج وقتها، قال: فصلّاها النبي صلّى الله عليه وآله فأمر بلالاً، فأذن، ثم أمره، فأقام، فصلّى الظهر، ثم أمره، فأقام، فصلّى العصر، ثم أمره، فأقام، فصلّى المغرب. الحديث، ولكن في سنده انقطاع، أبو عبيدة يرويه عن أبيه ابن مسعود، ولم يسمع منه، ولكن قد جاء الحديث عن أبي سعيد، وسنده صحيح، وليس فيه ذكر الأذان، أخرجه النسائي (٢/١٧)، وغيره، وهو في "الصحيح المسند"، فالاعتماد على حديث أبي قتادة، وأبي سعيد.

الثاني: يقيم للفائتة، أو الفوائت، ولا يؤذن، وهو قول مالك، والأوزاعي، وإسحاق، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد، واستدلوا بحديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه قريباً، ولكن يردّ عليهم حديث أبي قتادة.

الثالث: يؤذن لكل صلاة، ويقيم، وهو قول أبي حنيفة، واستدل بحديث أبي قتادة، وَيُرَدُّ عليه بحديث أبي سعيد؛ فإن النبي صلّى الله عليه وآله لم يؤذن لكل صلاة.



والرَّاجِع - والله أعلم - هو القول الأول، والأذان للفائتة ليس بواجب؛ لأن النبي ﷺ قضى الفوائت كما في حديث أبي سعيد بدون أذان.

انظر: "الأوسط" (٣٢-٣٣)، "المغني" (٧٥/٢)، "المجموع" (٨٥/٣)، "الفتح" لابن رجب (٥٩٨).

### مسألة [٢]: الأذان للمسافرين.

ذهب جمهور أهل العلم إلى مشروعيته للمسافر، وحكى ابن المنذر عن طائفة أنهم قالوا: ليس على المسافر أذان في جميع صلواته، بل يكتفي بالإقامة؛ إلا الفجر؛ فإنه يؤذن، ويقيم.

**قلت:** وذهب طائفة من أهل العلم إلى الوجوب، وهو ظاهر تبويب ابن المنذر، فقد بَوَّبَ في كتابه "الأوسط": [باب الأمر بالأذان والإقامة في السفر للصلوات كلها]، ثم استدل بحديث أبي قتادة الموجد في الباب، وبحديث مالك بن الحويرث، أَنَّ النبي ﷺ أمره وصاحبه بالأذان، والإقامة. وأخرجه مسلم برقم (٦٧٤) (٢٩٣). انظر: "الأوسط" (٤٧/٣).

**قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي "الشرح الممتع" (٣٩/٢):** وهما واجبان على المقيمين والمسافرين، ودليله: أَنَّ النبي ﷺ قال لمالك بن الحويرث وصحبه: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فليُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»، وهم وافدون على الرَّسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، مسافرون إلى أهليهم، فقد أمر الرَّسُولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُمْ أَحَدُهُمْ، ولأنَّ النبي ﷺ لم يَدْعِ الأذان ولا الإقامة حَضَرًا، ولا سَفَرًا، فكان يُؤْذَنُ فِي أسفاره، ويأمر بلالًا أَنْ يُؤْذَنَ؛ فالصَّواب: وجوبه على المقيمين والمسافرين. اهـ

**قلت:** والقول بالوجوب هو رواية عن أحمد، كما في "الإنصاف" (٣٨٠/١)، وجزم به الشوكاني في "السييل الجَرَّار" (١٩٧/١)، وصححه السعدي في "المختارات الجليلة" (ص ٣٧)، واستظهره الشيخ محمد بن إبراهيم في "فتاواه" (١١٤/٢)، وبالع ابن حزم، فقال بشرطيته

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: الأذان راكباً في السفر.

ثبت عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه كان يؤذن على البعير، وينزل، فيقيم، أخرجه ابن أبي شيبة (٢١٣/١)، ومن طريقه ابن المنذر (٤٩/٣-٥٠).

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (٥٠/٣): سَنَّ رسول الله ﷺ الأذان، فإذا أتى بالأذان؛ فقد أتى به، راكباً أذن أو نازلاً، ولا نحفظ منع المؤذن أن يؤذن راكباً عن أحد من أهل العلم.

١٨٠ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ. <sup>(١)</sup>

١٨١ - وَلَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. <sup>(٢)</sup>  
وَرَأَى أَبُو دَاوُدَ: لِكُلِّ صَلَاةٍ، <sup>(٣)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. <sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: الأذان والإقامة للصلاطين المجموعتين.

✽ في هذه المسألة أقوال عند أهل العلم:

- (١) أخرجه مسلم برقم (١٢١٨).
- (٢) أخرجه مسلم برقم (١٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠).
- (٣) أخرجه أبو داود (١٩٢٨) بإسناد صحيح.
- (٤) رواية ضعيفة. أخرجهما أبو داود (١٩٢٨) من طريق عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه به. وتابع عثمان بن عمر عبيد الله بن عبد المجيد الثقفي عند الدارمي (١٨٩١)، وسائر الرواة الذين رووا الحديث عن ابن أبي ذئب لم يذكروا هذه الرواية، منهم يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح، وآدم بن أبي إياس، وشبابة بن سوار، وحامد بن خالد كما في "المسند الجامع" (٣٤٠/١٠)، بل

**القول الأول:** يؤذن أذان واحد، ويقام لكل صلاة، وهو قول أحمد في رواية، والشافعي في القديم.

واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله الذي في الباب، وبحديث ابن عمر أيضًا، ورجحه ابن حزم، والطحاوي.

**القول الثاني:** يكتفي بأذان وإقامة، ولا يقيم للثانية، وهو قول أبي حنيفة، وكأنه أخذ برواية ابن عمر التي تقدم أنها ليست بمحفوظة.

**القول الثالث:** يكتفي بإقامتين من غير أذان، وهو قول الشافعي في الجديد، والثوري، ورواية عن أحمد.

واستدلوا بحديث ابن عمر الذي في الباب، وبحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، فقد ذكر الإقامة للصلاتين، ولم يذكر الأذان.

**القول الرابع:** يجمع بينهما بأذنين وإقامتين، وهو قول مالك، والبخاري، وصحَّ عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما في "صحيح البخاري" (١٦٧٥).

**القول الخامس:** التخيير بين الصفات التي تقدمت، وهو المشهور عن أحمد.

قال أبو عبد الله -عفا الله عنه-: الرَّاجح هو القول الأول؛ لصحة دليله، وقوة مأخذه، ولا يصح القول بالتخيير؛ لأن حجة الوداع كانت مرة واحدة؛ فلا بد من الترجيح، والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" شرح حديث (١٦٧٥).

قال الحافظ في "الفتح" (٦٢٠): ورجاله ثقات حفاظ، لكن اتفق أئمة الحديث: علي بن المدني وأحمد ابن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبوداود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حمادًا أخطأ في رفعه وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه، وأن حمادًا انفرد برفعه مع ذلك؛ فقل محله متابع أخوه الملقب من طريق عبد بن زيد عن أبي بصير موصلاً.

❁ وخالف الثوري، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، فقالوا: بالمنع، واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب: «ألا إنَّ العبد نام»، وتقدم أنه ضعيف.

وقد استدلَّ لهم بحديث مالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة؛ فليؤذن لكم أحدكم». والجواب: أنَّ هذا الحديث على عمومهِ في جميع الصلوات، حتى الفجر، ولكن قد جاءت الأدلة بإثبات أذان آخر قبل أذان الفجر، كما في حديث ابن عمر، وعائشة، وكما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يمنعن أحدًا منكم أذان بلال من سحوره؛ فإنه يؤذن بليل؛ ليوظ نائمكم، ويرجع قائمكم».

وهذا الأذان ليس للفجر، إنما هو للسبب المذكور في حديث ابن مسعود؛ ولهذا فإن طائفة من أهل العلم يقولون بعدم الاكتفاء بهذا الأذان الذي قبل الفجر، بل يوجبون أذانًا عند دخول الوقت، وهذا هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن ذهب إلى ذلك: أحمد في رواية، وابن خزيمة، وابن المنذر، وطائفة من أهل الحديث، وهو ترجيح ابن حزم، ثم الشيخ ابن عثيمين، وهو الرَّاجح، خلافاً لما ذهب إليه مالك، وأحمد، والشافعي، وأصحابهم، من أنَّ الأذان الذي قبل الفجر يكفي عن الأذان الآخر الذي عند دخول الوقت.

وقد استدلوا بحديث زياد بن الحارث الصَّدائِي، قال: أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأذنتُ للصبح، فجعلتُ أقول: أقيم يا رسول الله؟ فجعل ينظر إلى ناحية المشرق، فيقول: «لا»، حتى إذا طلع الفجر، نزل، فبرز، ثم انصرف إليَّ وقد تلاحق أصحابه، فتوضأ، فأراد بلال أن يقيم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ أخا صُداء قد أذن، ومن أذن؛ فهو يقيم»<sup>(٢)</sup>، قال: فأقمت.

رواه أبو داود، والترمذي، وهذا الحديث الذي استدلوا به ضعيفٌ، فيه: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي، وهو ضعيفٌ.

وانظر: "المغني" (٦٣-٦٤)، "شرح المذهب" (٨٩/٣)، "المحلى" (٣١٤)، "الأوسط" (٣٠-٣١/٣)،  
 "الشرح الممتع" (٦٧/٢)، "فتح الباري" (٦٢١، ٦٢٢)، "فتح الباري" لابن رجب (٣/٥٢٤).

### مسألة [٢]: وقت الأذان الأول.

ذهب جمهور الشافعية، والحنابلة إلى أنَّ وقت الأذان الأول من بعد نصف الليل؛  
 لأنَّه بذلك يخرج وقت العشاء المختار.

وقد ردَّ هذا القول ابن حزم في "المحلى" بكلام قوي، وحاصله، بأنَّ هذه دعوى مفتقرة  
 إلى دليل.

والصحيح ما ذهب إليه بعض الشافعية، وصححه جماعة، منهم: البيهقي، وشيخ  
 الإسلام ابن تيمية، والشوكاني، وغيرهم، من أنه يكون مُقاربًا لطلوع الفجر.

واستدل هؤلاء بحديث عائشة في "الصحيحين" أنها ذكرت أذان بلال، وابن أم مكتوم،  
 قالت: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا، ويرقى هذا، وقد قيل: إنه من قول القاسم بن محمد،  
 ورجَّح الحافظ في "الفتح" (٦٢٢)، أنه من قول عائشة، واستدلوا أيضًا بحديث ابن مسعود  
 الذي تقدم ذكره في المسألة السابقة.

وانظر: "الفتح" (٦٢٢، ٦٢٣)، "فتح الباري" لابن رجب (٣/٥٢٢-٥٢٣)، "المغني" (٦٥/٢)،  
 "المحلى" (٣١٤).

١٨٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

١٨٥- وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه. <sup>(٢)</sup>

١٨٦- وَلِإِسْلَمٍ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً، سِوَى الْحِيَعَتَيْنِ، فَيَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم القول مثل ما يقول المؤذن.

✽ ذهب أهل الظاهر، والحنفية، وابن وهب، إلى وجوب إجابة المؤذن، واستدلوا بحديث أبي سعيد الذي في الباب.

✽ بينما ذهب الجمهور من أهل العلم إلى الاستحباب، واستدلوا بما أخرجه مسلم (٣٨٢)، وغيره: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ مُؤَذِّنًا، فَلَمَّا كَبَّرَ قَالَ: «عَلَى الْفِطْرَةِ»، فَلَمَّا تَشَهَّدَ قَالَ: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ»، قَالُوا: فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ، عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ لِلِاسْتِحْبَابِ.

(١) أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٩١٤) أَنَّ مُعَاوِيَةَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَذَنَ الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنْ مَقَالَتِي.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٣٨٥)، وَلَفْظُهُ: (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»).

واستدلوا على ذلك بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند مسلم (٣٨٦): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قال حين يسمع النداء: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً؛ غُفِرَ له ذنبه».

وهذا الذكر لو قاله الإنسان؛ شُغِلَ عن القول بمثل ما يقول المؤذن.

واستدل العلامة الألباني رحمته الله على أَنَّ الأمر ليس للوجوب بما صحَّ في «موطأ مالك» (١٠٣/١) عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي: أنهم كانوا في زمان عمر رضي الله عنه يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، فإذا خرج عمر، وجلس على المنبر، وأذَّن المؤذن جلسنا نتحدث، فإذا سكت المؤذن وقام عمر يخطب أنصتنا، فلم يتكلم منا أحد.

قال العلامة الألباني رحمته الله في «تمام المنة»: في هذا الأثر دليل على عدم وجوب إجابة المؤذن؛ لجريان العمل في عهد عمر على التحدث في أثناء الأذان، وسكوت عمر عليه. اهـ.

وهذا ترجيح العلامة ابن باز كما في «مجموع فتاواه» (٣٥٧/١٠)، والعلامة العثيمين كما في «مجموع فتاواه» (١٩٦/١٢)، وهذا القول هو الرَّاجح، والله أعلم، وانظر: «الفتح» (٦١١).

### مسألة [٢]: هل يقال مثله في الحيعلتين؟

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: ظاهر قوله «مثل» أنه يقول مثله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر، وحديث معاوية يدلان على أنه يستثنى من ذلك: (حيَّ على الصلاة)، و(حيَّ على الفلاح)، فيقول بدلها: لا حول ولا قوة إلا بالله، كذلك استدل به ابن خزيمة، وهو المشهور عند الجمهور.

❁ وقد ذهب بعض الحنابلة إلى أنه يجوز أن يقول مثل المؤذن، وأن يقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومال إليه ابن المنذر، واختاره الشوكاني في «الدراري».

والرَّاجح هو قول الجمهور؛ لأنَّ حديث أبي سعيد مَبْنِيٌّ بحديث عمر بن الخطاب، وهو



وانظر: "المغني" (٨٦/٢)، "زاد المعاد" (٣٩١/٢)، "السبل" (٢٤٢/١)، "الفتح" (٦١١)، "فتاوى اللجنة" (٨٤/٦)، "فتاوى العثيمين" (١٢/١٩٥).

### مسألة [٣]: هل يُتابع المؤذن بالتثويب؟

جاء عن بعض أهل العلم أنهم قالوا: يقول: (صدقت، وبررت).

قال **الصنعاني** رحمته الله: هذا استحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تُعتمد. اهـ

قال **العبيكان** في كتابه "غاية المرام" (٣/١٦٥-١٦٦): وقال الشيخ عبدالرحمن بن

حسن: والأظهر أنه يقول في التثويب كما يقول المؤذن. اهـ، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم.

قلت -العبيكان-: وهو الحق، والله أعلم. اهـ

قلت: وبذلك أفتى العلامة العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١٢/١٩٥)؛ لعموم

حديث أبي سعيد الذي في الباب.

### مسألة [٤]: هل يُتابع المؤذن في الإقامة؟

استحب طائفة من أهل العلم من الشافعية، والحنابلة، وغيرهم، متابعة المؤذن في

الإقامة، واستدلوا على ذلك بقوله عليه السلام: «بين كل أذانين صلاة»، فقالوا: الإقامة يُطلق

عليها أذان. وبهذا أفتى العلامة ابن باز رحمته الله.

وقال بعضهم: أما قوله: (قد قامت الصلاة)، فيقول بدلها: (أقامها الله، وأدامها)،

واستدلوا على ذلك بحديث عند أبي داود (٥٢٨)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وفي إسناده

رجلٌ مجهولٌ، وشهر بن حوشب.

قال أبو عبد الله سده الله: هذا الذي ذهبوا إليه لا أعلم عليه دليلاً صحيحاً، صريحاً،

والأدلة التي جاءت في إجابة المؤذن، الظاهر منها أنه أراد الأذان، وهو ظاهرٌ في حديث عمر

ابن الخطاب رضي الله عنه أكثر من غيره؛ فالظاهر أنه لا يستحب الإجابة في الإقامة، وبهذا كان يفتي

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله كما في "فتاواه" (١٣٦/٢): وعدم الاستحباب أولى.  
وقال العلامة العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٢٠١/١٢): والراجح أنه لا يتابع.  
-يعني في الإقامة-.

قال الشيخ يحيى حفظه الله في "أحكام الجمعة" (ص ٢٧٨): والترديد إنما يكون عند ألفاظ الأذان. وانظر: "المغني" (٨٧/٢)، "غاية المرام" (١٦٧/٣).

### مسألة [٥]: هل يتابع المؤذن نفسه بصوت منخفض؟

قال الشيخ العبيكان في كتابه "غاية المرام" (١٦١/٣): صرح باستحبابه جماعة، وظاهر كلام آخرين: لا يجب نفسه، قال ابن رجب في القاعدة السبعين: الأرجح أنه لا يجب نفسه. واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي، وقال: الصحيح أن ذلك لا يستحب، بل يكفيه الإتيان بِجُمْلِ الأذان، والإقامة، وترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في إجابة المؤذن إنما ينصرف إلى السامعين، لا إلى المؤذنين، كما هو المفهوم من السياق. اهـ، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم. انتهى كلام العبيكان.

وقال الشيخ يحيى حفظه الله في "أحكام الجمعة وبدعها": والترديد إنما يكون عند ألفاظ الأذان، فإذا أذن، ثم ردد، يكون قد أتى بألفاظ الأذان متكررة، وهذه بدعة منكرة، وسواء ردد بعد الفراغ، أو أثناء الأذان، كله بدعة. اهـ.

قال أبو عبد الله حفظه الله: ليس عندي شك أن هذا من البدع، والله المستعان.

### مسألة [٦]: هل يتابع المؤذن وهو في صلاته؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧٢/٢٢): إذا سمع المؤذن يؤذن، وهو في صلاة؛ فإنه يتمها، ولا يقول مثل ما يقول، عند جمهور العلماء.

قلت: وقد جاء عن بعض الحنابلة استحباب ذلك، واختاره شيخ الإسلام كما في

والرَّاجِح - والله أعلم - هو قول الجمهور؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>،  
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»، وهو ترجيح الشوكاني في «النيل»، والشيخ ابن  
 عثيمين. وانظر: «غاية المرام» (١٦٢/٣).

### مسألة [٧]: إِذَا شُغِلَ عَنِ الْأَذَانِ لِعَذْرٍ مَعَ كَوْنِهِ سَمْعَهُ؟

الظاهر أنَّ له أن يتابع المؤذن حتى ولو سبقه، فيبدأ بالكلمات التي سبقه بها، ثم يتم معه،  
 وبهذا أفتى النووي رحمته الله. انظر: «الفتح» (٦١١).

### مسألة [٨]: إِذَا سَمِعَ مُؤَذِّنًا آخَرَ يُؤَذِّنُ؟

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «الاختيارات» (ص ٣٩): ويحيب مؤذنا ثانيًا، وأكثر حيث  
 يُستحب ذلك كما كان المؤذنان يؤذنان على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال العز بن عبد السلام رحمته الله كما في «الفتح» (٦١١): يحيب كل واحد بإجابة لتعدد  
 السبب، وإجابة الأول أفضل. اهـ.

**قلت:** وبهذا أفتى العلامة العثيمين رحمته الله كما في «مجموع فتاواه» (١٩٦/١٢ - ١٩٧).

١٨٧ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رضي الله عنه (أَنَّهُ) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأُضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَدِّنَا لَا يَأْخُذْ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم أخذ الأجرة على التأذين.

✽ ذهب الإمام أحمد، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وابن المنذر إلى تحريم ذلك، واستدلوا بحديث عثمان بن أبي العاص المتقدم، ولأنه عبادة، وقربة إلى الله؛ فلا يجوز أخذ الأجرة عليها، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ [هود: ١٥-١٦]، ولأن أذانه ليس بصحيح؛ لقوله عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد».

✽ ورخص في أخذ الأجرة: مالك، وبعض الشافعية، وهو رواية عن أحمد، قالوا: لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه، فجاز أخذ الأجرة عليه، والراجح هو القول الأول، وهو ترجيح ابن حزم، والشيخ ابن عثيمين رحمهما الله.

وانظر: «المغني» (٢/ ٧٠)، «المحلى» (٣٢٧)، «شرح المذهب» (٣/ ١٢٧)، «الشرح الممتع» (٢/ ٤٤).

### مسألة [٢]: أخذ الرزق على الأذان.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٧٠): وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ اخْتِذَاكَ الرِّزْقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ حَاجَّةٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ لَا يُوْجَدُ مُتَطَوِّعٌ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَدْفَعْ الرِّزْقُ فِيهِ يُعْطَلْ، وَيَرْزُقُهُ الْإِمَامُ مِنَ الْفَيْءِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْدُّ لِلْمَصَالِحِ، فَهُوَ كَأَرْزَاقِ الْقُضَاةِ وَالْغُزَاةِ، وَإِنْ وُجِدَ مُتَطَوِّعٌ بِهِ لَمْ يَرْزُقْ غَيْرُهُ؛ لِإِدْمَاقِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. اهـ

١٨٨ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» الْحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: أذان الفاسق.

❁ ذهب الشافعي، وأصحابه، وهو وجه عند الحنابلة إلى أن أذانه يجزئ، ورجح ذلك ابن حزم، واستدل لذلك بحديث الباب: «ليؤذن لكم أحدكم»، قال: والفاسق أحدنا بلا شك؛ لأنه مسلم، قال: ولا شك في اختيار العدل. وهذا ترجيح العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين.

❁ وذهب جمع من الحنابلة إلى أنه لا يجزئ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والشوكاني في «السيل»، واستدلوا على ذلك بحديث: «الإمام ضامن»، والمؤذن مؤتمن. قال أبو عبد الله سده الله: الرَّاجِحُ القول الأول، وهو الإجزاء، ولكن ينبغي أن لا يجعل على الأذان رجل فاسق؛ للحديث المذكور، ولقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (٢/ ٦٨)، «المحلى» (٣٢٣)، «السيل الجرار» (١/ ٢٠٠)، «الاختيارات الفقهية» (ص ٣٧)، «فتاوى اللجنة» (٦/ ٥٧)، «فتاوى العثيمين» (١٢/ ١٦٦-).

### مسألة [٢]: أذان الصبي.

❁ نقل ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (٣/ ٤٠) عن طائفة كثيرة من أهل العلم الترخيص في أذان الصبي، ونقل الكراهة عن مالك، والثوري، وكلا القولين رواية عن أحمد.

**قال شيخ الإسلام رحمه الله** كما في "الاختيارات" (ص ٣٧): اختلف الأصحاب في تحقيق موضع الخلاف، منهم من يقول: موضع الخلاف سقوط الفرض به، والسنة المؤكدة إذا لم يوجد سواه، وأما صحة أذانه في الجملة، وكونه جائزاً إذا أذن غيره؛ فلا خلاف في جوازه. ومنهم من أطلق الخلاف؛ لأن أحمد قال: لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم إذا كان قد راهق. وقال في رواية علي بن سعيد -وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتلم، فلم يعجبه-: والأشبه أن الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية، ويعتمد في وقت الصلاة والصيام، لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً، ولا يسقط الفرض، ولا يعتد به في مواقيت العبادات، وأما الأذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر، ونحو ذلك؛ فهذا فيه الروايتان، والصحيح جوازه. اهـ

**قلت:** وهذا الذي رجّحه شيخ الإسلام هو ظاهر ترجيح ابن حزم أيضاً، فقد قال في "المحلّى" (٣٢٣): فإذا أذن البالغ، لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده. وقال أيضاً: وإذا تأدى الفرض؛ فالأذان فعلٌ خير، لا يمنع الصبيان منه؛ لأنه ذكر الله تعالى، وتطوعٌ، وبرٌّ. اهـ

**مسألة [٣]: أذان العبد.**

**قال ابن المنذر رحمه الله** في "الأوسط" (٤٢/٣): فإذا أذن عبداً، أو مكاتب، أو مُدَبَّر، أجزأ في قول الشافعي، وإسحاق، والنعمان، ويعقوب، ومحمد، وكل من نحفظ عنهم من أهل العلم. اهـ

**قلت:** صحَّ عن عمر رضي الله عنه عند ابن المنذر (٤١/٣)، أنه قال لجلسائه: مَنْ مؤذِنُكُمْ؟ قالوا: عبيدنا، وموالينا. قال: إِنَّ ذَلِكَ لِنَقْصٍ كَثِيرًا.

وهذا الأثر محمول على ذمِّهم؛ لانشغالهم عن هذه الفضيلة، وجعلها على العبيد، والموالي، لا لأنهم جعلوها على العبيد والموالي فحسب، والله أعلم.

مسألة [٤]: الأذان والإقامة لمن صَلَّى في بيته.

❁ في هذه المسألة أقوال:

**الأول:** يجزئه أذان المصر، وإقامته، وهو قول مجاهد، والشعبي، والنخعي، وعكرمة، وأحمد، وأصحاب الرأي، وإن أذن، وأقام؛ فحسن.

**الثاني:** تجزئه الإقامة، وهو قول مالك، وقال الحسن، وابن سيرين: إن شاء أقام.

**الثالث:** تجزئ الإقامة إلا في الفجر؛ فإنه يؤذن، ويقيم، وهذا قول ابن سيرين، والنخعي.

**الرابع:** أن من صَلَّى بغير أذان، ولا إقامة يعيد الصلاة، ويجزيه الإقامة. وهو قول عطاء.

**قال ابن المنذر رحمه الله:** أحبُّ إليَّ أن يؤذن، ويقيم إذا صَلَّى وحده، ويجزيه إن أقام، وإن لم يؤذن، ولو صَلَّى بغير أذان ولا إقامة لم يجب عليه الإعادة. انتهى.

**قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" (٥٣٤):** وذهب جمهور السلف والخلف إلى أن الإقامة سنة في حقه، ولا يكفيه إقامة الجماعة، واختلفوا في الأذان. انتهى المراد.

**قلت:** والذي استحبه ابن المنذر هو الذي نختاره؛ لحديث مالك بن الحويرث الذي في الباب، وانظر: «الأوسط» (٣/ ٥٨-٦٠)، «المغني» (٢/ ٧٤).

مسألة [٥]: الأذان، والإقامة لمن صَلَّى في مسجدٍ قد صَلَّى فيه أهله.

❁ ذهب أحمد، والشافعي في قول، وهو قول الزهري، وسعيد بن المسيب، وقتادة، إلى مشروعية الأذان، والإقامة لمن صَلَّى في مسجد قد صَلَّى فيه أهله، وصحَّ ذلك عن أنس عند ابن أبي شيبة (١/ ٢٢١)، وابن المنذر (٣/ ٦١).

❁ وقالت طائفة: يقيم. رُوِيَ هذا القول عن طاوس، وعطاء، ومجاهد، وبه قال مالك، والأوزاعي.

الشعبي، وعكرمة، وقال به النعمان، وأصحابه، والثوري، وإسحاق، وأحمد في رواية.

❁ وروي عن طائفة من السلف كراهة إعادتهما، منهم: عبدالرحمن بن أبي ليلى وغيره، وحكي أيضًا عن أبي يوسف، ومحمد.

قال ابن المنذر رحمته الله: يؤذن، ويقيم أحبُّ إليَّ، وإنْ اقتصر على أذان أهل المسجد، فصلى؛ فلا إعادة عليه، ولا أحبُّ أن يفوته فضلُ الأذانِ. اهـ

**قلت:** الرَّاجح القول الأول، وهو الذي استحبه ابن المنذر، ونستحبه نحنُ أيضًا.

وانظر: «الأوسط» (٣/ ٦١-٦٢)، «الفتح» (٤/ ٢٤) لابن رجب.



١٨٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: صفة التأذين، والإقامة.

قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٣/ ٥١): هذا على مذهب الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، والنعمان، وصاحبيه، وكذلك نقول - يعني بما دل عليه حديث جابر - وكيف ما جاء بالأذان، والإقامة أجزأاً.

مسألة [٢]: الفاصل بين الأذان والإقامة.

استحب أهل العلم للمؤذن أن يفصل بين الأذان، والإقامة، ويدل عليه حديث جابر بن سمرة في «صحيح مسلم» <sup>(٢)</sup>: «كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس، ثم لا يقيم حتى يرى النبي ﷺ، فإذا دخل النبي ﷺ أقام الصلاة حين يراه».

واختلف أهل العلم في صلاة المغرب:

❖ فذهب الشافعي، وأبو حنيفة، إلى أنه لا يتنفل قبل المغرب، ولا يفصل بين الأذان، والإقامة.

❖ والراجح ما ذهب إليه أحمد من استحباب السنة قبل المغرب بدليل حديث أنس في

(١) ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (١٩٥)، وفي إسناده عبد المنعم بن نعيم الأسواري ويحيى بن مسلم البكاء وكلاهما شديد الضعف.

وله شاهد من حديث أبي هريرة وآخر عن علي، وكلاهما شديد الضعف، لا يصلح الاستشهاد به، وقد

ضعفه العلامة الألباني رحمه الله في «الإدواء» (٢٢٨)

«الصحيحين»<sup>(١)</sup>، أن المؤذن كان إذا أذن المغرب قام الصحابة، فابتدروا السواري يصلون. ولحديث عبد الله بن مغفل في «صحيح البخاري» (١١٨٣): أن النبي ﷺ قال: «صلُّوا قبل المغرب»، قالها ثلاثاً، وقال في الثالثة: «لن شاء». وانظر: «المغني» (٦٦/٢).

١٩٠ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا». وَضَعَفَهُ أَيْضًا.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: الأذان على طهارة.

✽ ذهب عطاء، ومجاهد، والأوزاعي، إلى أنه لا يؤذن إلا متوضئ، واستدل لهم بحديث الباب.

✽ وذهب جمهور أهل العلم إلى ترخيص الأذان بغير طهارة، قالوا: والأفضل أن يكون على طهارة؛ لحديث المهاجر بن قنفذ، أن النبي ﷺ قال: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة».<sup>(٣)</sup>

### واختلفوا في أذان الجنب:

✽ فذهب إسحاق، وأحمد في رواية إلى أنه لا يجزئ.

✽ وذهب الجمهور إلى إجزائه، وهو الصحيح؛ لعدم وجود دليل يمنع ذلك، وقد كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه، كما في «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> من حديث عائشة رضي الله عنها. وانظر: «الأوسط» (٣/٣٧-٣٨)، «المجموع» (٣/١٠٥)، «المغني» (٦٧-٦٨/٢).

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٢٥)، ومسلم برقم (٨٣٧).

(٢) ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٠٠)، وفي إسناده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف، ورواه الزهري عن أبي هريرة ولم يسمع منه، والراجح وقفه على أبي هريرة، فقد رواه ابن وهب عن يونس عن الزهري عن أبي هريرة موقوفاً، والموقوف ضعيف أيضاً للانقطاع المذكور.

(٣) أن النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه (١٧) إسناده

١٩١- وَلَهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ». وَضَعَفَهُ أَيْضًا. <sup>(١)</sup>

١٩٢- وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ -يَعْنِي الْأَدَّانَ- وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ، قَالَ: «فَاقِمِ أَنْتَ»، وَفِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: من الذي يتولى الإقامة؟

❁ ذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه يُستحب أن يتولى الإقامة من تولى الأذان، وهذا مذهب الشافعي، وأحمد، واستدلوا بحديث زياد بن الحارث المتقدم.

❁ وقال مالك، وأبو حنيفة: لا فرق بينه، وبين غيره، واستدلوا بحديث عبد الله بن زيد المتقدم في الباب.

والرَّاجح القول الأول؛ لأنَّ هذا هو صنيع المؤذنين - منهم: بلال - على عهد النبي ﷺ.

وانظر: «المغني» (٢/ ٧١).

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (١٩٩)، وفي إسناده عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وهو ضعيف.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١٣٥)، وفي إسناده زياد بن أنعم الإفريقي وهو ضعيف.

- ١٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَضَعَفَهُ. <sup>(١)</sup>
- ١٩٤ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) مِنْ قَوْلِهِ. <sup>(٢)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

استدل أهل العلم بهذا الحديث، وبأثر علي على أنَّ المؤذن أملك بالأذان، أي: أن وقت ابتداء الأذان إليه؛ لأنه هو الأمين على الوقت، والموكل بارتقابه، وعلى أنَّ الإمام أملك بالإقامة، فلا يقيم المؤذن إلا بعد إشارة الإمام بذلك.

وحديث الباب - وإن كان ضعيفاً - لكن يغني عنه حديث ابن عباس، وعائشة في «الصحيحين» <sup>(٣)</sup>: أَنَّ بَلَاءاً كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى شِقْوِهِ الْأَيْمَنِ، فَيُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقِيمُ.

وكذلك حديث جابر بن سمرة في «صحيح مسلم» <sup>(٤)</sup>: أَنَّ بَلَاءاً كَانَ لَا يَقِيمُ حَتَّى يُخْرِجَ النَّبِيَّ ﷺ.

وانظر «سبل السلام» (١/٢٦٩).

(١) ضعيف غير محفوظ. أخرجه ابن عدي (١٣٢٧/٤) من طريق يحيى بن إسحاق السليحيني عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وإسناده ضعيف لضعف شريك القاضي، وبه ضعفه ابن عدي. وقد خولف يحيى بن إسحاق في لفظ الحديث، فأصحاب شريك يروونه عنه بإسناده بلفظ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن» ورجح ذلك الدارقطني في «العلل» (١٠/١٩٦٨)، والبيهقي (١٩/٢).

(٢) صحيح. أخرجه البيهقي (١٩/٢) بإسناد صحيح.

١٩٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرُدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

في هذا الحديث دلالة على أنَّ الوقت بين الأذان، والإقامة من أوقات الإجابة.

فينبغي لكل مسلم أن يحرص على هذه الأوقات، ويسأل الله العظيم من فضله، وإذا كان في صلاة؛ فَلْيَدْعُ في سجوده، فقد قال النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ، فأكثرُوا من الدعاء فيه»، أخرجه مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فيجتمع في ذلك سببان من أسباب الإجابة، والله المستعان.

١٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» <sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ <sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «من قال حين يسمع النداء».

ظاهره أنه يقول ذلك في حال سماع النداء، ولكن بين حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيح مسلم» (٣٨٤): أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ النِّدَاءِ؛ ففیه: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ؛ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ».

قوله ﷺ: «اللهم رب هذه الدعوة التامة».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: والمراد بها دعوة التوحيد، كقوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقيل لدعوة التوحيد: تامة؛ لأن الشركة نقص.

وقال الحافظ ابن رجب رحمته الله: المراد بالدعوة التامة: دعوة الأذان؛ فإنها دعاء إلى أشرف العبادات، والقيام في مقام القرب، والمناجاة؛ فلذلك كانت دعوة تامة، أي: كاملة لا نقص فيها، بخلاف ما كانت دعوات أهل الجاهلية. اهـ

قوله ﷺ: «والصلاة القائمة».

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: أي: التي ستقوم، وتحضر.

(١) هذا الحديث ليس موجوداً في المخطوطتين.

(٢) صحيح. بل هو في «صحيح البخاري» (٦١٤).

**فائدة:** قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٣/ ٤٦٧): وإذا قيل: كيف جعل هذه الدعوة مربوبة، مع أن فيها كلمة التوحيد، وهي من القرآن، والقرآن غير مربوب، ولا مخلوق؟ أجيب عن هذا بوجوه:

منها: أن المربوب هو الدعوة إلى الصلاة خاصة، وهو قوله: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ)، وليس ذلك في القرآن، ولم يرد به التكبير والتهليل، وفيه بعد.

ومنها: أن المربوب هو ثوابها، وفيه ضعف.

ومنها: أن هذه الكلمات من التهليل، والتكبير هي من القرآن بوجه، وليست منه بوجه، كما قال رحمته الله: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهُنَّ من القرآن: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»<sup>(١)</sup>، فهي من القرآن إذا وقعت في أثناء القرآن، وليست منه إذا وقعت في كلام خارج عنه؛ فيصح أن تكون الكلمات الواقعة من ذلك في ضمن ذلك مربوبة. انتهى المراد.

**قول:** «حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي».

**قال ابن رجب رحمته الله (٣/ ٤٧٠):** وليس المراد بهذه الشفاعة الشفاعة في فصل القضاء؛ فإن تلك عامة لكل أحد، ولا الشفاعة في الخروج من النار، ولا بد؛ فإنه قد يقول ذلك من لا يدخل النار، وإنما المراد -والله أعلم-: أنه يصير في عناية رسول الله ﷺ، بحيث تتحتم له شفاعته؛ فإن كان ممن يدخل النار بذنوبه شفع له في إخراجه منها، أو في منعه من دخولها، وإن لم يكن من أهل النار؛ فيشفع له في دخوله الجنة بغير حساب، أو في رفع درجته في الجنة. اهـ.

## فصل في بعض المسائل الأخرى التي تتعلق بالأذان

مسألة [١]: رفع الصوت في الأذان.

قال العبيكان في كتابه "غاية المرام" (٣/ ١٣٥): ورفع الصوت بالأذان ركن؛ ليحصل السماع، ما لم يؤذن لحاضر، فبقدر ما يسمعه، قال في "الإنصاف": ويستحب رفع الصوت قدر طاقته؛ لأنه أبلغ في الإعلام. انتهى.

قلت: ويدل على ذلك حديث أبي سعيد في "صحيح البخاري" (٦٠٩): أنه قال لابن أبي صعصعة: «أراك رجلاً مَحِبُّ الغنم، والبادية، فإذا كنت في غنمك، أو باديتك، فارفع صوتك في التأذين؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنس ولا شيء؛ إلا شهد له يوم القيامة». مسألة [٢]: الردّة تبطل الأذان.

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٨٤): والردّة تبطل الأذان إن وجدت في أثناءه؛ فإن وجدت بعده، فقال القاضي: قياس قوله في الطهارة أن تبطل أيضاً، والصحيح أنها لا تبطل؛ لأنها وجدت بعد فراغه، وانقضاء حكمه، بحيث لا يبطله شيء من مبطلاته، فأشبهه سائر العبادات إذا وجدت بعد فراغه منها. اهـ

مسألة [٣]: هل يجوز للرجل أن يؤذن ويبني على أذان غيره؟

ذهب الشافعي، وهو مذهب الحنابلة إلى أنه لا يبني، وإذا لم يستطع المؤذن الأول إكمال أذانه؛ فإنه يستأنف الأذان من أوله.

وذهب أبو ثور، وأصحاب الرأي إلى جواز البناء.

قلت: وهذا القول هو الصحيح؛ لأنَّ عبادة الأذان لا يبني صحة آخرها على صحة أولها، وليست عبادة مرتبطة بعضها ببعض، ولكن يُشترط أن لا يطول الفصل، والله أعلم.



مسألة [٤]: لا يصح الأذان إلا مرتباً.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٨٤ / ٢): «وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ إِلَّا مُرْتَبًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ يَحْتَلُّ بَعْدَ التَّرْتِيبِ، وَهُوَ الْإِعْلَامُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُرْتَبًا، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ أَذَانٌ، وَلِإِنَّهُ شَرَعَ فِي الْأَصْلِ مُرْتَبًا، وَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا مُحَمَّدٍ رَافِعَةَ مُرْتَبًا. اهـ»

وقال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع» (٦١ / ٢): «وَالدَّلِيلُ: أَنَّ الْأَذَانَ عِبَادَةٌ وَرَدَّتْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تُفْعَلَ كَمَا وَرَدَتْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». اهـ»

مسألة [٥]: قول المؤذن: الصلاة في الرحال.

جاء في «الصحيحين» <sup>(١)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةً، أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السَّفَرِ، أَنْ يَقُولَ: «أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٦٣٢): «وَقَوْلُهُ: «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ لَا لِلشَّكِّ، وَفِي «صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ»: «لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ، أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ، أَوْ ذَاتُ رِيحٍ»، وَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الثَّلَاثَةِ عُذْرٌ فِي التَّأَخُّرِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ فِيهِ الْإِجْمَاعَ، لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ الرِّيحَ عُذْرٌ فِي اللَّيْلِ فَقَطْ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ اخْتِصَاصُ الثَّلَاثَةِ بِاللَّيْلِ، لَكِنَّ فِي «السُّنَنِ» مِنْ طَرِيقِ: ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ، وَالْعِدَاةِ الْقَرَّةِ»، وَفِيهَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: «أَتَتْهُمْ مُطَرٌ يَوْمًا، فَرَخَّصَ لَهُمْ» وَلَمْ أَرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ التَّرَخُّصَ بِعُذْرِ الرِّيحِ فِي النَّهَارِ صَرِيحًا، لَكِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي الْحَاقَةَ، وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَجَّهًا. انتهى

قوله في الحديث: «في السفر».

ظاهره اختصاص ذلك في السفر، ولكن قد صحَّ عن ابن عباس أنه أمر المؤذن بذلك في

الحضر، ثم رفعه إلى النبي ﷺ متفق عليه<sup>(١)</sup>، وبهذا أخذ الجمهور، ولم يقيدوه بالسفر. «الفتح» (٦٣٢).

### مسألة [٦]: موضع قول المؤذن: «صلوا في رحالكُم».

ثبت في موضع قولها ثلاث كيفيات:

**الأولى:** بدل قوله: حَيَّ عَلَى الصَّلَاة؛ لحديث ابن عباس في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، أنه جلس على المنبر، فقال لمؤذنه: إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله؛ فلا تقل: حَيَّ عَلَى الصَّلَاة، قل: صلوا في بيوتكم. فكأن الناس استنكروا، فقال: فعله من هو خير مني، إن الجمعة عَزْمَةٌ، وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين، والدحض.

**الثانية:** بعد فراغه من الأذان؛ لحديث ابن عمر في «البخاري» (٦٣٢): أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذناً يؤذن، ثم يقول على أثره: «ألا صلوا في الرحال» في الليلة الباردة، أو المطيرة في السفر.

وأخرج مسلم (٦٩٧) (٢٤) إسناده، ولم يسق لفظه.

**الثالثة:** أن يقولها بعد الحيعلتين، قبل فراغه من الأذان.

أخرجه النسائي (١٤/٢)، فقال: أخبرنا قتيبة، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، يقول: أنبأنا رجلٌ من ثقف، أنه سمع مؤذن النبي ﷺ في ليلة مطيرة في السفر، يقول: حَيَّ عَلَى الصَّلَاة، حَيَّ عَلَى الْفَلَاح، صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ. إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه أحمد (٣٧٣/٥)، حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار به، فذكره، وقد صحح الحديث شيخنا العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصحيح المسند».

قال العبيكان في كتابه "غاية المرام" (٣/ ٨٤): فإن ترك الأذان، والإقامة أهل بلد، قاتلهم الإمام، أو نائبه، حتى يفعلوهما؛ لأنها من أعلام الدين الظاهرة، فقتلوا على تركها، كصلاة العيد، وإذا قام بهما من يحصل به الإعلام غالباً، أجزأ عن الكل، وإن كان واحداً، نص عليه.

قال الشيخ ابن إبراهيم رحمته الله: ثم هل هو في تركها معاً؟ اختاره ابن نصر الله، -والله أعلم- أنه ينبغي أن لا يكون الأمر كذلك، وأن مجرد ترك الأذان يكفي لكون إغارة النبي ﷺ، وعدمها على الأذان، ولم تذكر الإقامة. اهـ  
انظر: "كشاف القناع" (١/ ٢٧٠)، "الإنصاف" (١/ ٤٠٨)، "الإفصاح" (١/ ١٠٨)، "الشرح المتع" (٢/ ٤٢)، "فتاوى ابن إبراهيم" (٢/ ١١٥).

## مسألة [٨]: متى يقوم الناس إذا أقيمت الصلاة؟

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (رقم: ٦٣٧): وَقَالَ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ": لَمْ أَسْمَعْ فِي قِيَامِ النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ بِحَدِّ مُحَدِّدٍ، إِلَّا أَنِّي أَرَى ذَلِكَ عَلَى طَاقَةِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ الثَّقِيلَ، وَالْخَفِيفَ.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُمْ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَعَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَقُومُوا حَتَّى تَفْرُغَ الْإِقَامَةُ، وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَجَبَ الْقِيَامُ، وَإِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. عُدَلْتُ الصُّفُوفُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. كَبَّرَ الْإِمَامُ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَقُومُونَ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. فَإِذَا قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. كَبَّرَ الْإِمَامُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ حَتَّى يَرَوْهُ. انتهى المراد.

**قلت:** أما إذا كان الإمام خارج المسجد؛ فالراجع ما ذهب إليه الجمهور؛ لحديث أبي قتادة في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا أُقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني»، وأما إذا كان في المسجد.

فالراجع ما ذهب إليه مالك رحمه الله؛ لعدم وجود دليل على التحديد، والله أعلم.

وانظر «المغني» (٢/ ١٢٣-).

## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشرط في اللغة: هو العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَهُمْ ذِكْرُهُمْ﴾ [محمد: ١٨].

وفي الاصطلاح: هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود لذاته. تقدم معنا بعض شروط الصلاة، وبعضها لم يتقدم، ولم يذكر المؤلف لها حديثاً؛ لشهرتها، وهي:

الشرط الأول: الإسلام.

وهذا شرط من شروط صحة الصلاة بإجماع أهل العلم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤].

الشرط الثاني: العقل.

فالمجنون لا تقبل صلاته؛ لأنه لا يعقل ما يقول، وقد قال النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، وَمِنْهُمْ: الْمَجْنُونُ حَتَّى يَعْقِلَ»<sup>(١)</sup>.

الشرط الثالث: التمييز.

فالصبي الذي لا يميز لا تصح صلاته، وهذه الشروط الثلاثة مُجْمَعٌ عليها في الصلاة.

الشرط الرابع: دخول الوقت.

وقد تقدم الكلام عليه، والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وهو شرط مُجْمَعٌ عليه.

الشرط الخامس: الطهارة.

لقوله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(٢)</sup>، وقوله أيضاً: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بَغَيْرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ غُلُولٍ»<sup>(٣)</sup>، وهذا الشرط مُجْمَعٌ عليه أيضاً.

- ١٩٧- عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ الْحُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ.<sup>(١)</sup>
- ١٩٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ، أَوْ رُعَافٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَنْ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ.<sup>(٢)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

**مسألة [١]:** إذا أحدث المصلي في صلاته، فهل عليه الإعادة، أم يجوز له البناء؟

**قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٤/ ٧٥):** إن أحدث المصلي في صلاته باختياره، بطلت صلاته بالإجماع، سواء كان حدثه عمداً، أو سهواً، سواء علم أنه في صلاة، أم لا.

وقال ابن سيرين كما في "مصنف ابن أبي شيبة" بإسناد صحيح (٢/ ١٩٦): أجمعوا على أنه إذا تكلم استأنف. اهـ

❖ واختلفوا فيما إذا سبقه الحدث، فتوضأ ولم يتكلم، هل يجزئه البناء، أم عليه الإعادة؟ على قولين:

**الأول:** أن له أن يني، جاء ذلك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن، وصحَّ ذلك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الرعاف، كما في "سنن البيهقي" (٢/ ٢٥٦)، وهو مذهب الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد، وهو مذهب الأوزاعي، وأبي حنيفة، وهو قول جماعة من التابعين، وقد استدلوا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «من أصابه قيءٌ، أو رعافٌ...؛ فليبن على صلاته».

(١) ضعيف. رواه أحمد (١/ ٨٦)، وأبوداود (٢٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥/ ٣٢٤-)، والترمذي (١١٦٦)، وابن حبان (٢٢٣٧) وفي إسناده مسلم بن سلام الحنفي، وهو مجهول الحال، فالحديث ضعيف.

**الثاني:** أنَّ عليه الإعادة، وهو مذهب الشافعي في الجديد، والمشهور من مذهب أحمد، وهو قول مالك وآخرين، وجاء عن المسور بن مخرمة، أخرجه البيهقي (٢/ ٢٥٧)، من رواية الزهري عنه، ولم يسمع منه، واستدلوا بحديث علي بن طلق الذي في الباب.

قال أبو عبد الله سدد الله: الأقرب - والله أعلم - هو القول بالإعادة؛ لأنه استدبر القبلة، ولعدم وجود دليل صحيح على البناء، وأما حديث عائشة؛ فضعيف، وقد تقدم الكلام عليه في (نواقض الوضوء) برقم (٧٠).

والأصل عدم البناء، وكما أنه لا يصح له البناء إذا أحدث باختياره، فكذلك إذا سبقه الحدث؛ لعدم وجود الفارق من حيث زوال الطهارة، وكما أنه إذا تكلم لا يجوز له الإعادة؛ لأنه ارتكب مبطلًا من مبطلات الصلاة - وهو الكلام - فكذلك إذا استدبر القبلة فقد ارتكب مبطلًا من مبطلات الصلاة، فلماذا يُفرَّق بينهما؟!.

وانظر: "شرح المذهب" (٤/ ٧٦)، "سنن البيهقي" (٢/ ٢٥٦-٢٥٧)، "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٤٣).

١٩٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ  
الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ <sup>(١)</sup>.

٢٠٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنْ كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ يَعْنِي فِي  
الصَّلَاةِ. وَلْيُسْلِمِ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزَرَّ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

٢٠١- وَكُتِبَ مِنْ <sup>(٣)</sup> حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى  
عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» <sup>(٤)</sup>.

٢٠٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْصَلِي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزَارٍ؟  
قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَفَّقَهُ <sup>(٥)</sup>.

**تنبيه:** ذكر الحافظ هذه الأحاديث إشارةً إلى: الشرط السادس، وهو: ستر العورة،  
وقد عبّر الفقهاء بهذا التعبير (ستر العورة في الصلاة).

والأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «الاختيارات» (ص ٤٣): والله أمر

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٦/ ١٥٠، ٢٥٩)، وأبوداود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)،  
وابن خزيمة (١/ ٣٨٠).

ورجح الدارقطني أنه منقطع بين ابن سيرين وعائشة، وأن رواية الوصل غير محفوظة. انظر «نصب  
الراية» (١/ ٢٩٦) و«أحاديث معلقة ظاهرها الصحة» رقم (٥١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١)، ومسلم (٣٠١٠). واللفظ للبخاري.

(٣) في (أ): (في).

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦).

(٥) ضعيف مرفوعاً وموقوفاً. أخرجه أبوداود (٦٤٠)، من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن محمد  
ابن زيد عن أمه عن أم سلمة به.

وعبدالرحمن ضعيف، وقد خالفه الحفاظ. قال أبوداود عقب الحديث: روى هذا الحديث مالك بن أنس  
وبكر بن مضر وحفص بن غياث وإسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه

عن أم سلمة، لا يذكر أحد منهم أن: ﷺ قال: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».



بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة، وهو أخذ الزينة، فقال: «خذوا زينتكم عند كل مسجد»، فعُلّق الأمر باسم الزينة، لا بستر العورة إيداناً بأن العبد ينبغي له أن يلبس أزيين ثيابه، وأجملها. وانظر: «الشرح الممتع» (٢/ ١٤٥)، و«مجموع الفتاوى» (٢٢/ ١٠٩).

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم ستر العورة.

✽ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أن ستر العورة شرط من شروط صحة الصلاة، وهذا قول جمهور العلماء، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، وبحديث عائشة، وجابر اللذين في الباب، وفي حديث جابر: «إِنْ كَانَ وَاسِعًا؛ فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا؛ فَاتَّزِرْ بِهِ»، فلا بد من الاتزار.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: وإذا كان واجباً في العبادة، فكل واجب في العبادة هو شرط لصحتها، فإذا تركه الإنسان عمداً؛ بطلت هذه العبادة. اهـ

قلت: وكذلك من المعلوم في كتب الأصول أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، فالأمر بستر العورة يستلزم النهي عن كشفها، والنهي يقتضي الفساد، كما هو مقرر في علم الأصول.

واستدلوا بما قاله ابن عبد البر رحمته الله كما في «المغني» (٢/ ٢٨٤): احتج من قال: (الستر من فرائض الصلاة) بالإجماع على إفساد من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به، وصلى عرياناً، قال: وهذا أجمعوا عليه كلهم. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ١١٧): لا تجوز

القول الثالث: هو شرطٌ مع الذكر دون السهو، وهو قول إسحاق، وبعض المالكية، وهذا التفصيل ليس عليه دليلٌ.

القول الثالث: أن ستر العورة واجبٌ فقط؛ فإن صلى مكشوف العورة صحَّت صلاته، سواء تعمداً، أو سهواً، وهذا ترجيح الشوكاني رحمته الله.

وقد استدل له الشوكاني بحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، قال: كان الرجال يصلُّون مع النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم عاقدي أُرْهِم على أعناقهم، كهيئة الصبيان، وقال للنساء: «لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً».

وبحديث عمرو بن سلمة في «البخاري» (٤٣٠٢): أنه كان يصلي بقومه في بردة صغيرة، فكان إذا سجد تقلَّصت عنه، فييدو بعض عورته، حتى قالت امرأة: ألا تُغَطُّونَ عَنَّا استقارئكم.

وأجاب الشوكاني عن أدلة الجمهور: بأنها لا تفيد أكثر من الوجوب.

والراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور؛ لما تقدم، وأما أدلة الشوكاني؛ فحديث سهل ليس بصريح؛ فإن فيه خشية انكشاف العورة فقط، وقد قيل أيضاً: إنما نُهي النساء عن ذلك؛ لئلا يلمحن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهن.

قال الحافظ رحمته الله: ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل. اهـ.

وأما حديث عمرو بن سلمة؛ فيجواب عنه بأن الظهور اليسير من العورة مع عدم القصد، لا يضرُّ، والله أعلم.

وانظر: «شرح المذهب» (١٦٧/٣)، «المغني» (٢٨٣/٢)، «فتح الباري» (٣٦١)، «فتح الباري» لابن رجب (١٥٨-١٥٩)، «غاية المرام» (٣/٢٩٠-)، «الشرح الممتع» (١٤٥-١٤٧).

## مسألة [٢]: حدُّ العورة من الرجل.

قال ابن الصنذر رحمته الله في «الأوسط»: لم يختلف أهل العلم أن مما يجب على المرء ستره في الصلاة القُبْل، والدُّبُر. انتهى.

❀ وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ عورة الرجل ما بين السُرَّة والركبة.

واستدلوا على ذلك بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله قال: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ عَبْدَهُ، أَوْ أَجِيرَهُ؛ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونَ السُّرَّةِ، وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ»، وفي رواية: «فَإِنَّ مَا تَحْتَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ مِنْ عَوْرَتِهِ».

وهذا الحديث أخرجه أحمد (١٨٧/٢)، وأبو داود (٤٩٦)، والدارقطني (١/٢٣٠)، والبيهقي (٢/٢٢٩)، وغيرهم، وهو من رواية: سَوَّار بن داود، عن عمرو بن شعيب به، وسوار بن داود الرَّاجِح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، فقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام. وهو إن شاء الله كما يقول، وهذا الحديث قد ذكره الذهبي في «الميزان» مُشِيرًا إلى أنه قد ضَعَّفَ بسببه.

وهذا الحديث، الظاهر أنَّه ضعيفٌ لأمرين:

**الأمر الأول:** أن سَوَّار بن داود قد اضطرب في ألفاظه، فتارة يرويه بلفظ: «عبد، أو أجيره»، ولا ذِكرَ للأمة، وتارة: «عبد، أمت»، وتارة يرويه بِجَعْلِ الخطاب للسيد، أن لا ينظر إلى عورة عبد، أو أجيره، وتارة يجعله خطابًا للأمة، أن لا تنظر إلى عروة السيد.

**الأمر الثاني:** أنَّ الأوزاعي رحمته الله قد جَوَّدَ الحديث، وأتقن لفظه، فقد قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٢٦): أخبرنا أبو علي الرُّوذباري، نا محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا محمد بن عبد الله بن ميمون، ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلَّى الله عليه وآله، قال: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَمْتَهُ، أَوْ أَجِيرَهُ؛ فَلَا يَنْظُرُنْ إِلَى عَوْرَتِهَا»،

فَبَيَّنَ الْأَوْزَاعِي فِي رَوَايَتِهِ أَنَّ الْخَطَابَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ أُمَّتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّحْدِيدَ فِي عَوْرَتِهَا، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الْمَحْفُوظَةُ بِدُونِ شَكٍّ؛ لِإِمَامَةِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَضَعْفِ سَوَّارِ بْنِ دَاوُدَ، فَكَيْفَ تَكُونُ زِيَادَةُ سَوَّارٍ مَحْفُوظَةً؟!

وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ بِلَفْظٍ: «أَسْفَلَ السَّرَّةِ، وَفَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١/ ٢٣١)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، فَفِيهِ: سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ الْمَازَنِيُّ، السَّمَاكُ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: مَنكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَفِيهِ أَيْضًا: عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وَاسْتَدَلَ الْجُمْهُورُ أَيْضًا بِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «لَا تَكْشِفْ فُخْذَكَ، وَلَا تَنْظُرَ إِلَى فُخْذِ حَيٍّ، وَلَا مَيِّتٍ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٤٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٤٦٠)، مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

**الأولى:** أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، فَقَدْ قَالَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرْتُ عَنْ حَبِيبٍ. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ (أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ). **قلت:** هُوَ الْمَكِّي، مَتْرُوكٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ كَمَا فِي «الْعِلَلِ» لِابْنِهِ (٢٣٠٨): لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَبِيبٍ، إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، فَأَرَى أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخَذَهُ عَنِ الْحَسَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَبِيبٍ.

**الثانية:** أَنَّ حَبِيبَ بْنَ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ تَثْبُتْ لَهُ رَوَايَةُ عَنْ عَاصِمٍ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ.

وَاسْتَدَلَ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ: «الْفُخْذُ عَوْرَةٌ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُحَمَّدٍ

أما حديث ابن عباس؛ فهو من رواية أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد، عن ابن عباس، وأبو يحيى القَتَّات ضعيفٌ، وقد قال أحمد: روى عنه إسرائيل أحاديث منكراتٌ جداً كثيرة.

**قلت:** وهذا الحديث من رواية إسرائيل عنه، كما في "مسند أحمد" (١/٢٧٥)، و"سنن الترمذي" (٢٧٩٦).

وأما حديث محمد بن جحش، فأخرجه أحمد من رواية العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش، به، وإسناده ضعيف؛ لجهالة حال أبي كثير، بل قال بعضهم: إنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد؛ فيكون مجهول عين.

وأما حديث جرهد، فقال الحافظ رحمته الله في "تغليق التعليق" (٢/٢٠٩): إنه حديث مضطربٌ جداً.

**وقال** في "فتح الباري": وقد ضَعَّفَه المصنف -يعني البخاري- في "التاريخ الكبير"؛ للاضطراب في إسناده، وقد ذكرتُ كثيراً من طرقه في "تغليق التعليق".

**وقال** في "التغليق" بعد أن ذكر كثيراً من طرقه: ولو ذهبتُ أحكي ما عندي من طرق هذا الحديث؛ لاحتمل أوراقاً، ولكن الاختصار أولى، والله أعلم.

**قلت:** هذه الثلاثة الأحاديث تدلُّ على أنَّ للحديث أصلاً، ولولا مخالفتها للأحاديث الصحيحة التي ستأتي -إن شاء الله- لحسنَّاه، والذي يظهر ضعفه، والله أعلم.

❁ وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنَّ الفخذ ليس بعورة، وهو قول ابن أبي ذئب، وداود، والطبري، وأحمد في رواية عنه، رجَّحها طائفة من متأخري أصحابه، والاصطخري من الشافعية، وحكاه بعضهم رواية عن مالك.

واستدل أهل هذا القول بحديث أنس رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم لَمَّا سار

إلى خيبر، حَسَرَ الإزار عن فخذه. هكذا رواية البخاري، وفي رواية مسلم: انحسر. قال أنس فيها: حتى إني لأنظر إلى فخذ نبي الله ﷺ، وإنَّ ركبتي لتمس فخذ نبي الله ﷺ.

ولا يصح أن يقال في هذا الحديث إنه انحسر من غير إرادة النبي ﷺ؛ لأنَّ رواية البخاري تدل على أنه حسره بنفسه، وكذلك لو كان من غير قصد؛ لَغَطَّهُ النبي ﷺ، ولا يصح أن يقال: إنه لم يعرف بانكشاف فخذ؛ لأنَّ الإنسان يشعر بانكشاف فخذ إذا انكشف، ولأنَّ أنسًا قد أخبر أن ركبته كانت تمس فخذ النبي ﷺ، ورواية البخاري لا تنافي رواية مسلم؛ إذ يمكن أن يُقال: حسر الإزار، فأنحسر.

واستدل هؤلاء أيضًا بحديث عائشة رضي الله عنها في "صحيح مسلم" (٢٤٠١)، قالت: كان النبي ﷺ مضطجعًا في بيتي، كاشفًا عن فخذه، أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له، فدخل، ثم استأذن عمر، فأذن له، فدخل، فلما دخل عثمان، سَوَّى ثيابه، ثم قال: «ألا استحي من رجل تستحي منه الملائكة»، وقد أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٨٣/٢ - ٢٨٤)، بإسناد صحيح، بل من الوجه الذي أخرجه مسلم بلفظ: كاشفًا عن فخذه، ولم يشك.

وهذا القول هو الرَّاجح - أعني أنَّ الفخذ ليس من عورة الرجل -، ولكن ينبغي أن يُعْلَم أنَّ الفخذ يجب سترها في الصلاة، كما يجب أن يجعل على عاتقيه شيئًا من ثيابه؛ لحديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه الذي في الباب: «إذا كان واسعًا؛ فالتحف به، وخالف بين طرفيه، وإن كان ضيقًا؛ فاتزر به».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: ولا يجوز أن يصلي الرجل مكشوف الفخذين، سواء قيل هما عورة، أو لا، ولا يطوف عريانًا، بل عليه أن يصلي في ثوب واحد، ولا بد من ذلك، إن كان ضيقًا اتزر به، وإن كان واسعًا التحف به، كما أنه لو صلى وحده في بيت كان عليه تغطية ذلك باتفاق العلماء، وأما صلاة الرجل بادي الفخذين، مع القدرة على الإزار؛ فهذا لا يجوز،

فقد غلطوا، ولم يقل أحمد ولا غيره أنَّ المصلي يصلي على هذه الحال، كيف وأحمد يأمره بستر المنكبين! فكيف يبيح له كشف الفخذين؟ فهذا هذا. انتهى.

انظر: "المجموع" (٣/١٦٩)، "المغني" (٢/٢٨٤)، "الفتح" لابن رجب (٢/١٩٠-١٩٦)، "الأوسط" (٥/٦٧)، "الفتاوى" (٢٢/١١٦).

### مسألة [٣]: حدُّ العورة من المرأة.

قال ابن الصنذر رحمته الله في "الأوسط" (٥/٦٩): أجمع أهل العلم على أنَّ المرأة، الحُرَّة، البالغة، عليها أن تُحَمِّرَ رأسها إذا صَلَّتْ، وعلى أنها إن صَلَّتْ، وجميع رأسها مكشوف أنَّ صلاتها فاسدة، وأنَّ عليها إعادة الصلاة. اهـ

وقال أيضًا (٥/٦٩): وأجمع أكثر أهل العلم على أنَّ للمرأة الحُرَّة أن تُصَلِّيَ مكشوفة الوجه.

قلت: قوله (أكثر أهل العلم) يشير إلى وجود مخالف، والمخالف هو: أبو بكر بن عبد الرحمن، التابعي، كما في "شرح المذهب" (٣/١٦٩)، ولم يعتدَّ ابن قدامة بخلافه، فقال في "المغني" (٢/٣٢٦): ولا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم. اهـ

### واختلف أهل العلم في القدمين، هل يجب سترهما، أم لا؟

✽ فذهب الجمهور إلى وجوب سترهما، وأنها عورة، واستدلوا بحديث أم سلمة الموجد في الباب، وقد تقدم الكلام عليه، واستدلوا بحديث ابن عمر: «لا ينظر الله إلى من جرَّ ثوبه خيلاء»، فقالت أم سلمة: فكيف تصنع النساء بذيولهنَّ؟ قال: «يرخين شبرا»، فقالت: إذن تنكشف أقدامهن. فقال: «فيرخينه ذراعاً، لا يزدن»، أخرجه الترمذي (١٧٣١)، وهو حديث صحيح.

✽ وذهب الثوري، والمزني، وأبو حنيفة، إلى أنَّ القدمين ليسا بعورة، وهو اختيار شيخ

وأما حديث أم سلمة الذي استدل به المخالف؛ فضعيف، ومع ذلك ففيه تغطية ظهور القدمين؛ لقوله: «سابعاً يغطي ظهور قدميها» وهي إذا سجدت انكشفت قدمها من الباطن.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «يرخينه ذراعاً»، فهذا إنما هو الجلباب الذي تلبسه المرأة إذا خرجت من بيتها، وأما داخل بيتها؛ فلا يجب عليها لبسه، والمعروف من النساء عدم تحري تغطية القدمين أمام المحارم، ولم يأت دليل صحيح، صريح يوجب عليها تغطية قدميها.

وهذا القول رجّحه العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وهو الصحيح، والله أعلم.

وانظر: «شرح المذهب» (٣/ ١٦٩)، «غاية المرام» (٣/ ٣١٠)، «المغني» (٢/ ٣٢٨)، «الشرح الممتع» (٢/ ١٥٧).

وأما تغطية الكفّين؛ فعامة أهل العلم على أنه لا يجب سترهما في الصلاة؛ لعدم ورود دليل يوجب ذلك، خلافاً لأبي بكر بن عبد الرحمن، ورواية عن أحمد، واختارها الحرقي.

وأما بقية بدن المرأة الحرة؛ فقد قال الإمام أحمد: اتفق عامتهم على الدرع، والخمار.

انظر: «شرح المذهب» (٣/ ١٦٩)، «المغني» (٢/ ٣٢٨، ٣٣٠).

### مسألة [٤]: عورة الأمة.

قال الحرقي رحمته الله: وصلاة الأمة مكشوفة الرأس جائزة.

قال ابن قدامة رحمته الله: هذا قول عامة أهل العلم لا نعلم أحداً خالف في هذا إلا الحسن؛ فإنه من بين أهل العلم أوجب عليها الخمار إذا تزوجت، أو اتخذها الرجل لنفسه، واستحب لها عطاء أن تقنع إذا صلت، ولم يوجبها، ولنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينهى الإماء عن التقنع، وقال أبو قلابة: إن عمر بن الخطاب كان لا يدع أمة تقنع في خلافته، وقال: إنما القناع للحرائر. وضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة، وقال: اكشفي رأسك، ولا تشبهي بالحرائر. اهـ.

وهذا الذي عزاه لعمر ثابت عنه كما في «المُصَنَّفَيْنِ»، و«الأوسط».



عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أَنَّ النبي ﷺ قال: «إذا زوج أحدكم عبده أمته، أو أجزره؛ فلا ينظر إلى شيء من عورته؛ فإن ما تحت السُرَّة إلى ركبته من العورة»، وهذا الحديث ضعيفٌ كما تقدم بيان ذلك في [عورة الرجل]، ولذلك ذهب طائفة من أهل العلم إلى أَنَّ عورتها ما لا يظهر عادة عند الخدمة، وعند التقلب للشراء، وهو رواية عن أحمد، حيث قال: لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد الشراء من فوق الثوب، ويكشف الذراعين، والساقين، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وهذا القول هو الرَّاجح، والله أعلم.

✽ بينما ذهب ابن حزم إلى أن الأمة عورتها كعورة الحرَّة دون أي فرق، وهذا غير صحيح؛ فالصواب وجود الفرق بينهما؛ لما ثبت في «الصحيحين» <sup>(١)</sup> عن أنس أَنَّ النبي ﷺ لما تزوج صفية بنت حيي قال المسلمون: إن حجبها؛ فقد تزوجها، وإن لم يحجبها؛ فهي مما ملكت يمينه. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ وَبَنَاتُكَ وَرِثَآءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، قال جماعة من المفسرين: أي يعرفن بأهن حرائر.

ومع ذلك فقد قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «الشرح الممتع» (٢/ ١٥٣): وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن الإماء في عهد الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام، وإن كنَّ لا يحتجبن كالحرائر؛ لأن الفتنة بهنَّ أقلُّ، فهنَّ يُشبهنَّ القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً، قال تعالى فيهن: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، يقول: وأما الإماء التركيات الحسان الوجوه، فهذا لا يمكن أبداً أن يكنَّ كالإماء في عهد الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام، ويجب عليها أن تستر كلَّ بدنهن عن النَّظر، في باب النَّظر.

وعلَّل ذلك بتعليل جيّد مقبول، فقال: إن المقصود من الحجاب هو ستر ما يُخاف منه الفتنَة بخلاف الصَّلاة؛ ولهذا يجب على الإنسان أن يستتر في الصَّلاة، ولو كان خالياً في مكان

لا يطلع عليه إلا الله، لكن في باب النظر إنما يجب التستر حيث ينظر الناس. قال: فالعلة في هذا غير العلة في ذاك، فالعلة في النظر: خوف الفتنة، ولا فرق في هذا بين النساء الحرائر، والنساء الإماء. وقوله صحيح بلا شك، وهو الذي يجب المصير إليه. انتهى

وانظر: "المغني" (٢/ ٣٣١-٣٣٣)، "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ١٠٩-)، "الشرح الممتع" (٢/ ١٥٣)، "شرح المذهب" (٣/ ١٦٩).

**مسألة [٥]: انكشاف شيء يسير من العورة من غير قصد.**

✽ ذهب الإمام أحمد، وأبو حنيفة إلى أن الصلاة لا تبطل؛ لحديث عمرو بن سلمة حين كان يصلي بالناس، وتكشف بعض عورته، كما في "صحيح البخاري" (٤٣٠٢).

✽ بينما ذهب الشافعي، وأحمد في رواية إلى البطلان؛ لأنه حكم تعلّق بالعورة، فاستوى قليله، وكثيره كالنظر.

والراجح هو القول الأول، وهو اختيار شيخ الإسلام رحمته الله، وعزاه للجمهور، وهو ترجيح الشيخ ابن عثيمين رحمته الله.

وانظر: "المغني" (٢/ ٢٨٧)، "الشرح الممتع" (٢/ ١٦٧)، "غاية المرام" (٣/ ٣٢٣)، "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ١٢٣).

**تنبيه:** إذا كشف الإنسان شيئاً من عورته تعمداً؛ بطلت صلاته، حتى على مذهب الحنابلة، وانظر: "الشرح الممتع" (٢/ ١٦٧).

**مسألة [٦]: انكشاف شيء فاحش من العورة.**

أما إذا كان متعمداً؛ فصلاته باطلة عند جمهور العلماء، وأما إذا كان غير متعمد؛ فإن طال الزمان، ولم يستر عورته؛ فصلاته باطلة، وإن أعادها سريعاً بعد أن انكشفت؛ فلا تبطل صلاته، وهو مذهب طائفة من أهل العلم، وصححه العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

وانظر: "المغني" (٢/ ٢٨٨)، "غاية المرام" (٣/ ٣٢٥)، "الشرح الممتع" (٢/ ١٦٨)، "مجموع الفتاوى"

مسألة [٧]: الستر بما يصف البشرة، أو يجسم العضو.

قال الإمام أبو محمد بن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٢٨٦): «وَأَلْوَاجِبُ السَّتْرِ بِمَا يَسْتُرُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ؛ فَإِنْ كَانَ خَفِيفًا يَبِينُ لَوْنُ الْجِلْدِ مِنْ وَرَائِهِ، فَيَعْلَمُ بَيَاضُهُ أَوْ حُمْرُهُ، لَمْ يَحْزُ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُ لَوْنَهَا، وَيَصِفُ الْخُلُقَةَ، جَازَتْ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ السَّائِرُ صَفِيقًا. اهـ، وانظر: "شرح المذهب" (٣/ ١٧٠).

مسألة [٨]: وضع الإنسان على عاتقه شيئاً في الصلاة.

ذهب الإمام أحمد في المشهور عنه إلى وجوب ذلك، وهو قول ابن المنذر، واستدلوا بحديث أبي هريرة الموجد في الباب: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ»، والنهي يقتضي الفساد.

قال: وإذا كان ضيقاً، فلا يجب عليه؛ لحديث جابر: «وإن كان ضيقاً؛ فاتزر به». وهذا القول رجحه العلامة ابن باز رحمته الله، وقبله ابن حزم، والشوكاني، وهو ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

وذهب جمهور العلماء إلى أن ذلك سنة، وليس بواجب، واستدلوا بقوله في حديث جابر رضي الله عنه: «وإن كان ضيقاً؛ فاتزر به»، وقالوا أيضاً: إن ستر العاتقين ليس من أجل أن العاتقين عورة، بل من أجل تمام اللباس، وشد الإزار؛ لأنك إذا لم تشده ربما ينسلخ ويسقط، وهذا القول رجحه الشيخ السعدي، والشيخ ابن عثيمين.

والرَّاجِح - والله أعلم - هو القول الأول، وانظر: "المغني" (٢/ ٢٨٩)، "الشرح المتع" (٢/ ١٦٤)، "غاية المرام" (٣/ ٣١٩)، "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ١١٤).

مسألة [٩]: هل يجب تعميم الثوب على المنكبين؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٢٩٠): «وَلَا يَجِبُ سَتْرُ الْمُنْكَبَيْنِ جَمِيعَهُمَا، بَلْ يُجْزَى

وَلَفْظُهُ: «لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ»، وَهَذَا يَقَعُ عَلَى مَا يَعُمُّ الْمُنْكَبَيْنِ، وَمَا لَا يَعُمُّهُمَا. اهـ

مسألة [١٠]: هل يجزئه أن يجعل على عاتقه حبلاً، أو خيطاً؟

✽ ذكر ابن قدامة رحمته الله في هذه المسألة قولين عند الحنابلة، ثم قال: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلی الله علیه و آله قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؛ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ». اهـ

قلت: وكذلك في الحديث: «منه شيء»، و(من) للتبويض، يعني من الثياب، وانظر: «المغني» (٢/ ٢٩١).

مسألة [١١]: إذا لم يقدر على ستر عورته، فهل يصلي قائماً، أم قاعداً؟

قال ابن قدامة رحمته الله: وجملة ذلك أن العادم للسترة لا تسقط عنه الصلاة، لا نعلم فيه خلافاً. اهـ

✽ وقد اختلف أهل العلم فيما إذا لم يجد السترة: هل يصلي قائماً، أم قاعداً؟ فذهب أحمد، والأوزاعي، وأصحاب الرأي إلى أنه يصلي قاعداً، وبه قال عطاء، وعكرمة، وقتادة، وجاء عن ابن عمر كما في «الأوسط»، ولا يثبت؛ لأن في إسناده: عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي، وهو شديد الضعف، قالوا: ويومئ بالركوع، والسجود.

✽ وذهب مالك، والشافعي، وابن المنذر إلى أنه يصلي قائماً بركوع، وسجود؛ لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه في «البخاري»: «صَلِّ قَائِماً؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً»<sup>(١)</sup>، قالوا: وهذا مستطیع للقيام من غير ضرر، وهذا قول مجاهد، وهذا القول هو الصحيح، وينبغي له أن يصلي في مكان يستتر به عن أعين الناس، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وللحديث السابق، والستر هنا ساقط عنه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

وُسْعَهَا [البقرة: ٢٨٦]، فيقوم لوجود مقتضى القيام، ويصلي عاريًا؛ لسقوط مقتضى الستر، وهو العجز.

وانظر: "المغني" (٣١١-٣١٢/٢)، "الأوسط" (٧٨/٥).

**تنبيه:** قال ابن قدامة رحمته الله (٣١٣/٢): وَإِنْ صَلَّى الْعَرِيَانِ قَائِمًا، وَرَكَعَ، وَسَجَدَ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ أَيْضًا فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ. اهـ

**مسألة [١٢]:** إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، أَوْ مَنْكِبَيْهِ؟

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، أَوْ مَنْكِبَيْهِ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا؛ فَالتَّحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ»، وَهَذَا الثَّوْبُ ضَيِّقٌ، وَفِي "الْمُسْنَدِ" عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يَشْتَمِلُ أَحَدُكُمْ اشْتِمَالَ الْيَهُودِ، لِيَتَوَسَّخَ، وَمَنْ كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ؛ فَلْيُتَّزِرْ وَلْيُزَيِّدْ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوْبَانِ؛ فَلْيُتَّزِرْ، ثُمَّ لِيُصَلِّ» <sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ السَّتْرَ لِلْعَوْرَةِ وَاجِبٌ مُتَّفَقٌ عَلَى وُجُوبِهِ مُتَّكِدٌ، وَسَتْرُ الْمَنْكِبَيْنِ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّخْفِيفِ مَا فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ. انتهى.

**قلت:** وهذا قول عامة أهل العلم، غير رواية شاذة عن أحمد. انظر: "المغني" (٣١٧/٢).

**مسألة [١٣]:** إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ عَوْرَتِهِ؟

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ؛ لِأَمْرِهِمَا أَفْحُشُ، وَسَتْرُهُمَا أَكْثَرُ، وَهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدُهُمَا سَتَرَ أَيْمَهُمَا شَاءَ. انتهى. "المغني" (٣١٨/٢).

**مسألة [١٤]:** إِذَا وَجَدَ الْعَرِيَانِ جِلْدًا طَاهِرًا؟

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله: وَإِذَا وَجَدَ الْعَرِيَانِ جِلْدًا طَاهِرًا، أَوْ وَرَقًا يُمَكِّنُهُ خَصْفُهُ عَلَيْهِ، أَوْ حَشِيشًا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرْبِطَهُ عَلَيْهِ فَيَسْتُرَ بِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى سَتْرِ عَوْرَتِهِ بِطَاهِرٍ لَا يَضُرُّهُ؛

فَلَزِمَهُ كَمَا لَوْ قَدَرَ عَلَى سِتْرِهَا بِثَوْبٍ. اهـ "المغني" (٣١٤ / ٢).

مسألة [١٥]: إذا وجد طيناً يطلي به جسده؟

✽ الظاهر عن الإمام أحمد أنه لا يلزمه ذلك؛ لأنه يحجب، ويتناثر عند الركوع، والسجود، ولأن فيه مشقة شديدة.

✽ واختار ابن عقيل الحنبلي، وبعض الشافعية أنه يلزمه.

قال ابن قدامة رحمته الله: وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ مَسَقَّةٌ، وَيَلْحَقُهُ بِهِ ضَرَرٌ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ كَمَالُ السَّتْرِ. "المغني" (٣١٤ / ٢).

مسألة [١٦]: إذا أُعْطِيَ سِتْرَةٌ؟

قال ابن قدامة رحمته الله: وَإِذَا بُدِّلَ لَهُ سِتْرَةٌ لَزِمَهُ قَبُولُهَا إِذَا كَانَتْ عَارِيَّةً؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ بِهَا لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَإِنْ وُهِبَ لَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ مَنَّةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَارِ فِي بَقَاءِ عَوْرَتِهِ مَكْشُوفَةً أَكْبَرُ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَنَّةِ الَّتِي تَلْحَقُهُ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَبِيعُهُ ثَوْبًا بِثَمَنِ مِثْلِهِ، أَوْ يُؤَجِّرُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، أَوْ زِيَادَةٍ يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهَا، وَقَدَرَ عَلَى ذَلِكَ الْعَوَضِ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهَا، لَمْ يَلْزَمْهُ، كَمَا قُلْنَا فِي شِرَاءِ السَّاءِ لِلْوَضُوءِ. انتهى، "المغني" (٣١٥ / ٢).

مسألة [١٧]: إذا وجد العريان ثوباً نجساً؟

✽ ذهب الإمام أحمد، ومالك، والمزني إلى أنه يصلي فيه؛ لأن ستر العورة أكد من إزالة النجاسة.

✽ وذهب الشافعي، وأبو ثور إلى أنه يصلي عرياناً، ولا يعيد؛ لأنها ستر نجسة، فلم تجز له الصلاة فيها.

✽ وقال أبو حنيفة: إن كان جميعه نجساً؛ فهو مخيرٌ.

والرَّاجِح هو القول الأول، والله أعلم، ثم وجدت شيخ الإسلام رحمته الله يرجحه، وبالله التوفيق. وانظر: "المغني" (٢/٣١٥)، "مجموع الفتاوى" (٢١/٤٢٩).

### مسألة [١٨]: هل يصلي العُراة جماعة؟

❁ في هذه المسألة قولان:

**الأول:** أنهم يصلون جماعة، ويكون إمامهم وسطهم، وهو قول أحمد، وقول للشافعي، وبه قال قتادة.

**الثاني:** أنهم يصلون فرادى، وهو قول مالك، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وزاد مالك: وإن كانوا في ظُلْمَةٍ صَلَّوْا جماعة، ويتقدمهم إمامهم. وهو قول عن الشافعي.

**قلت:** الرَّاجِح -والله أعلم- هو القول الأول، ولا يلزم أن يكون إمامهم وسطهم، بل يتقدمهم، ويغضُّون أبصارهم عنه. وانظر: "المغني" (٢/٣١٩).

### مسألة [١٩]: إذا كان مع أحد العُراة ثوب.

قال ابن قدامة رحمته الله: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْعُرَاةِ وَاحِدٌ لَهُ ثَوْبٌ، لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى السَّتْرِ؛ فَإِنْ أَعَارَهُ وَصَلَّى غُرْيَانًا، لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ؛ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، وَیُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيرَهُ بَعْدَ صَلَاتِهِ فِيهِ لِغَيْرِهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

قال: فَإِذَا بَدَّلَهُ هُمْ صَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَجْزِ هُمْ الصَّلَاةُ عُرَاةً؛ لِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى السَّتْرِ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا ضِيقَ الْوَقْتِ، فَيُصَلُّونَ عُرَاةً؛ إِلَّا الْوَاحِدَ الَّذِي يُعِيرُ الثَّوْبَ. انتهى مُلَخَّصًا (٢/٣٢١-٣٢٢).

٢٠٣- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَتَزَلَّتْ: «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥]. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ. <sup>(١)</sup>

٢٠٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

ذكر الحافظ هذين الحديثين إشارة إلى: الشرط السابع، وهو: استقبال القبلة.

### مسألة [١]: استقبال القبلة.

استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة؛ إلا في حالتين، وذلك بإجماع أهل العلم، نقل الإجماع ابن حزم، وابن رشد، والنووي، وغيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والحالتان هما: صلاة النافلة على

(١) ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣٤٥) (٢٩٥٧)، وفي إسناده أشعث بن سعيد السان وعاصم بن عبيدالله، الأول متروك، والثاني ضعيف أو أشد، وقد تابع أشعث عمر بن قيس الملقب بـ (سندل) عند الطيالسي (١١٤٥) وهو متروك مثله، فلا تنفع متابعتة، وتصحف في «المسند» إلى (عمرو) فظن العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه الملائي، والصواب ما ذكرناه كما في «سنن البيهقي» (١١/٢).

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبدالله عند الدارقطني (٢٧١/١)، والبيهقي (١١/٢) وهو شديد الضعف لا يصلح في الشواهد؛ فإن له ثلاث طرق، أحدها: فيها محمد بن سالم، وهو شديد الضعف. والثانية: فيها محمد بن عبيدالله العرزمي، وهو متروك. والثالثة: فيها مجهول حال، وأعلها البيهقي بأنها غير محفوظة.

(٢) صحيح. أخرجه الترمذي (٣٤٤)، وفي إسناده شيخه الحسن بن بكر، وهو مجهول الحال، وعبدالله بن جعفر المخرمي يرويه عن شيخه عثمان بن محمد الأخنسي، وهو ثقة، ولكن ضعف ابن حبان روايته عن عثمان.

والجواب عن هاتين العلتين: أن الحسن بن بكر قد تابعه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٢/٢) وأما تضعيف ابن حبان فلا يقبل؛ لأن عامة الأئمة بطلوه، ثم ثبته، وابن حبان متشدد في الاحتجاج، ومع ذلك،



الراحلة في السفر، وصلاة المطلوب الخائف.

وانظر: "المغني" (٩٢/٢)، "شرح المذهب" (١٨٩/٣)، "بداية المجتهد" (٢٠٧/١).

### مسألة [٢]: هل يستقبل عين القبلة، أو جهتها؟

أما من عاين الكعبة؛ فيجب عليه استقبال عينها بالإجماع، نقله ابن عبد البر في "التمهيد" (١٧/٥٤)، وابن قدامة في "المغني" (٢/١٠٠).

وأما من لم يشاهدها؛ فجمهور العلماء على أنه يجب عليه الجهة؛ لقوله تعالى: ﴿قُولِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، أي: جهته، ولحديث أبي هريرة الذي في الباب، ولأنَّ استقبال عينها للبعيد غير مستطاع، وخالف الشافعي في قول، فأوجب استقبال عينها، والرَّاجح قول الجمهور.

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٢/٢٩٦): وقد أجمعت الأمة على صحة الصف المستطيل مع البعد عن الكعبة، مع العلم بأنه لا يمكن أن يكون كل واحد منهم مستقبلاً لعينها بحيث أنه لو خرج من وسط وجهه خط مستقيم لوصل إلى الكعبة على الاستقامة؛ فإن هذا لا يمكن إلا مع التقوس ولو شيئاً يسيراً، وكلما كثر البعد قلَّ هذا التقوس، لكن لا بد منه، ومن حكى عن الإمام أحمد رواية بوجوب التقوس لطرفي الصف الطويل فقد أخطأ، وقال عليه ما لم يقله، بل لو سمعه؛ لبادر إلى إنكاره والتبري من قائله، وهو خلاف عمل المسلمين في جميع الأمصار والأعصار. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/٢٠٩): فَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْفَرَضَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّي الصَّلَاةَ فِي مَكَانٍ لَوْ سَارَ عَلَى خَطِّ مُسْتَقِيمٍ وَصَلَ إِلَى عَيْنِ الْكُعْبَةِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَمَنْ فَسَّرَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ إِلَى الْعَيْنِ بِهَذَا وَأَوْجَبَ هَذَا فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا قَدْ قَالَه قَائِلٌ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ؛ فَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعَ السَّلَفِ، بَلْ وَإِجْمَاعَ

الْكُفَّةِ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ، وَإِنْ كَانَ الصَّفُّ مُسْتَقِيمًا لَا انْحِنَاءَ فِيهِ وَلَا تَقَوُّسَ. اهـ  
وانظر: «المغني» (١٠١/٢)، «شرح المذهب» (١٩٢/٣).

مسألة [٣]: من صلى إلى غير القبلة من غير اجتهاد.

قال ابن حبت البره الله في «التمهيد» (١٧/٥٤): وأجمعوا على أنه من صلى إلى غير القبلة من غير اجتهاد حمله على ذلك أن صلاته غير مجزئة عنه، وعليه إعادتها إلى القبلة، كما لو صلى بغير طهارة. اهـ

مسألة [٤]: من صلى إلى غير القبلة بعد الاجتهاد ثم تبين له ذلك.

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن صلاته تجزئه، وليس عليه إعادة، وهذا قول جمهور العلماء، واستدلوا بحديث عامر بن ربيعة، وجابر بن عبد الله اللذين تقدما، وهما ضعيفان، وقالوا: إنه قد أتى بما أمر به، وهو في حالة عدم معرفة القبلة الواجب عليه هو الاجتهاد، قال تعالى: ﴿فَأَقْصُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وهو قد أدى ما عليه.

**القول الثاني:** أن عليه الإعادة؛ لأن الاستقبال شرط، وقد فات، وهو قول الشافعي في قول، وعنه قول كقول الجمهور، وهو قول الطبري.

**القول الثالث:** أن عليه الإعادة ما دام الوقت باقياً، وهو قول مالك، والأوزاعي.

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول، قال ابن عبد البر في «التمهيد»: النظر في هذا الباب يشهد أن لا إعادة على من صلى إلى غير القبلة، وكان مجتهداً لحفاء ناحيتها عليه؛ لأنه قد عمل ما أمر به، وأدى ما افترض عليه من اجتهاده بطلب الدليل على القبلة، حتى حسب أنه مستقبلها، ثم لما صلى بان له خطؤه، وقد كان العلماء مجمعين على أنه قد فعل ما أبيح له فعله، بل ما لزمه، ثم اختلفوا في إيجاب القضاء عليه إذا بان له أنه أخطأ القبلة، وإيجاب الإعادة

وقد رجح عدم الإعادة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٢٢٤). وانظر: "التمهيد" (١٧/ ٥٠-٥٥)، "المغني" (٢/ ١١١-١١٢)، "شرح السنة" (٢/ ٣٢٦).

**مسألة [٥]: من انحرف عن القبلة يسيراً، ثم تبين له ذلك.**

**قال البيهقي رحمته الله في "شرح السنة" (٢/ ٣٢٦):** أما إذا بان أنه كان منحرفاً يميناً، أو يسرةً، والجهة واحدة؛ فلا إعادة عليه بالاتفاق. انتهى

**قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٢/ ٢٩٢):** وقال مجاهد فيمن مال عن القبلة: لا يضره؛ ما بين المشرق والمغرب قبله. وقال الحسن فيمن التفت في صلاته: إن استدبر القبلة؛ بطلت صلاته، وإن التفت عن يمينه، أو شماله؛ مضت صلاته. وروى عن حميد بن عبد الرحمن أنه أعاد صلاة صلاحها في مسجد، قيل له: إن في قبلته تياسراً. ومذهب مالك: أنه إن علم في الصلاة أنه استدبر القبلة، أو شرّق، أو غرّب؛ قطع وابتدأ الصلاة، وإن علم بذلك بعد الصلاة؛ أعاد في الوقت، وأن علم أنه انحرف يسيراً؛ فليتحرف الى القبلة ويبنّي. ذكره في "تهذيب المدونة". ومذهب أحمد: أن ما بين المشرق والمغرب قبله، لم تختلف نصوصه في ذلك، ولم يذكر المتقدمون من أصحابه فيه خلافاً، وإنما ذكره القاضي أبو يعلى ومن بعده، وأخذوه من لفظ له محتمل، ليس بنص ولا ظاهر، والمحتمل يعرض على كلامه الصريح، ويحمل عليه، ولا يعد مخالفاً له بمجرد احتمال بعيد، ولكن الشافعي له قولان في المسألة، وأما أحمد فلم يختلف قوله في ذلك، وقد صرح بمخالفة الشافعي فيه. قال أحمد في رواية جعفر بن محمد: بين المشرق والمغرب قبله، ولا يبالي مغرب الصيف ولا مغرب الشتاء، إذا صلى بينهما فصلاته صحيحة جائزة، إلا أنا نستحب أن يتوسط القبلة، ويجعل المغرب عن يمينه، والمشرق عن يساره، يكون وسطاً بين ذلك، وإن هو صلى فيما بينهما وكان إلى أحد الشقين أميل؛ فصلاته تامة إذا كان بين المشرق والمغرب، ولم يخرج بينهما. ونقل عنه جماعة كثيرون هذا المعنى. اهـ

مسألة [٦]: إذا بان له يقيناً الخطأ، وهو في الصلاة؟

هذه المسألة مبنية على مسألة الإجزاء ممن صلى مجتهداً، فتبين أنه صلى إلى غير القبلة، وقد تقدم أن رجحنا قول الجمهور، أنه يجزئه، فإذا قلنا بذلك، وعلم الخطأ أثناء الصلاة؛ فإنه يستدير إلى جهة الكعبة، ويبني على ما مضى من صلاته؛ لأن ما مضى منها كان صحيحاً.

ويدل على هذا القول حديث أهل قباء حين تحولوا في الصلاة إلى القبلة، وبنوا على ما مضى من صلاتهم، والجامع بين الصورتين أن كلا منهما قد فعل ما يجوز له فعله، ومن قال بأن الصلاة لا تجزئ إذا تبين الخطأ أوجب عليه الإعادة.

والرَّاجح القول الأول. وانظر "المغني" (١١٣/٢).

- ٢٠٥- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup> زَادَ الْبُخَارِيُّ: يُومِي بِرَأْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ. <sup>(٢)</sup>
- ٢٠٦- وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَ رِكَابِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: صلاة النافلة على الراحلة في السفر.

قال ابن عبد البر رحمه الله في "المهيد" (١٧ / ٧٢): أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفرًا تَقْصُرُ فيه الصلاة أن يصلي التطوع على دابته، وراحلته، حيث توجهت به، يومئ إِياءَ يجعل السجود أخفض من الركوع، ويتشهد، ويسلم، وهو جالس على دابته، وفي محمله. انتهى.

**قلت:** ويدل عليه أحاديث الباب، وقوله تعالى: ﴿فَإَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وهذه الآية نزلت في ذلك كما في "صحيح مسلم" (٧٠٠) (٣٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، واختلفوا في السفر القصير، فذهب الجمهور إلى جوازه، وخالف مالك، والراجح قول الجمهور؛ لعموم الأدلة. وانظر: "المغني" (٢ / ٩٢).

مسألة [٢]: صلاة النافلة على الراحلة في الحضر.

ذهب إلى جواز ذلك أبو يوسف، وأبو سعيد الاصطخري من الشافعية، والطبري، والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء من كون ذلك خاصًا في السفر؛ لأنَّ الأدلة جاءت في السفر، والرخصة لا تتجاوز إلى غيرها. وانظر: "الفتح" (١٠٩٧)، "الاستذكار" (٦/ ١٣٠-١٣١).

(١) أخرجه البخاري (١٠٩٣)، ومسلم (٧٠١).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠٩٧).

(۳) - أ : باء (١٢٤٥) ، ا : نون ، ز : الهمزة ، ل : اللام ، ت : التاء ، س : السين

---

مسألة [٣]: قبله المصلي على راحلته.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (١٠٩٧): «وَأُسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ: «حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ» عَلَى أَنَّ جِهَةَ الطَّرِيقِ تَكُونُ بَدَلًا عَنِ الْقِبْلَةِ، حَتَّى لَا يَجُوزَ الْإِنْجِرَافُ عَنْهَا عَامِدًا قَاصِدًا لِغَيْرِ حَاجَةِ الْمَسِيرِ؛ إِلَّا إِنْ كَانَ سَائِرًا فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَانْحَرَفَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ عَلَى الصَّحِيحِ. اهـ، وانظر: "المغني" (٩٨/٢).

مسألة [٤]: كيفية الركوع، والسجود على الراحلة.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٩٧/٢): «وَحُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَنَّهُ يُؤْمَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ جَابِرٌ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. اهـ

قلت: وقد تقدم في كلام ابن عبد البر رحمته الله أَنَّ هذا قول عامة أهل العلم.

مسألة [٥]: هل يستقبل القبلة في أول النافلة؟

ذهب أحمد في رواية عنه، وهو وجه عند الشافعية إلى وجوب ذلك، واستدلوا بحديث أنس الذي في الباب.

وذهب جمهور العلماء، وهو رواية عن أحمد إلى عدم وجوب ذلك؛ لأنَّ الأدلة المتكاثرة في ذلك جاءت بدون تقييد الاستقبال في بداية النافلة، وحديث أنس فعلٌ، والفعل لا تزيد دلالاته على الاستحباب.

والرَّاجح هو قول الجمهور، والله أعلم. وانظر: "المغني" (٩٨/٢).

وقد رجَّح قول الجمهور أيضًا ابن القيم في "زاد المعاد" (٤٧٦/١)، والشيخ السعدي، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي رحمة الله عليهم. وانظر: "شرح المذهب" (٢٣٤/٣).

مسألة [٦]: إذا كان على الراحلة محملاً واسعاً، فكيف يصلي؟

❁ في هذه المسألة روايتان عن أحمد، وهما وجهان عند الشافعية.

قال ابن القيّم رحمه الله كما في "بدائع الفوائد" (٤/ ١٠٩): الذي أوجب هذا أن الصحابة لم يكن سفرهم ولا حَجُّهم في المحامل، وإنما حدث في زمن الحجاج؛ فالصلاة فيها دائرة الشبه بين الصلاة في السفينة، والصلاة على الراحلة، فمن راعى شبهها بالسفينة أوجب الاستقبال؛ لأن المحمل بيت سائر في البر كما أن السفينة بيت سائر في البحر، ومن راعى مشقة الاستدارة على المصلي والبعر أسقط الاستقبال، وهو الأقيس، والله أعلم. اهـ

**قلت:** والرّاجح هو مشروعية الصلاة في المحامل كالصلاة على الراحلة، كما رجحه ابن القيم، والله أعلم، وانظر: "المغني" (٢/ ٩٩)، "شرح المذهب" (٣/ ٢٣٢).

مسألة [٧]: الماشي في السفر، هل له أن يتنفل؟

❁ ذهب إلى جواز ذلك عطاء، والشافعي، وأحمد في رواية، واحتجوا بأن الصلاة أبيحت للراكب كي لا ينقطع عن القافلة في السفر، وهذا المعنى موجود في الماشي، ولأنه إحدى سير المسافرين، فأبيحت الصلاة فيها كالأخرى.

❁ وذهب أحمد في المشهور، ومالك، وأبو حنيفة، وأهل الظاهر إلى عدم الجواز؛ لأنه لم ينقل، ولا هو في معنى المنقول، ولأنّ قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] عامٌّ ترك في موضع الإجماع بشروط موجودة ههنا، فيبقى وجوب الاستقبال فيما عداه على مقتضى العموم، وهذا القول هو الرّاجح، والله أعلم، وانظر: "المغني" (٢/ ٩٩).

مسألة [٨]: صلاة الفريضة على الراحلة.

نقل طائفة من أهل العلم الإجماع على عدم الجواز، ومنهم: ابن بطال، وعياض، والنووي، وابن الملّقن، ويدل على ذلك حديث عامر بن عبد الله الذي في الباب.

مسألة [٩]: إذا اشتد الخوف، وكان مطلوباً؟

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ٩٢-٩٣): إذا اشتد الخوف، بحيث لا يتمكن من الصلاة إلى القبلة، فله أن يصلي على حسب حاله، راجلاً وراكباً إلى القبلة إن أمكن، أو إلى غيرها إن لم يتمكن، وإذا عجز عن الركوع والسجود، أو مأبهما، وينحني إلى السجود أكثر من الركوع على قدر طاقته؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]. وروى مالك<sup>(١)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك؛ صلوا رجلاً، قياماً على أقدامهم، أو ركباً، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها. قال نافع: لا أرى ابن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ. اهـ، وانظر: «شرح المذهب» (٣/ ٢٣٠).

وقال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٥/ ٤٢): كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دابته، كذلك قال عطاء بن أبي رباح، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور.

مسألة [١٠]: إذا كان طالباً للعدو، خائفاً فواته.

✽ جاء عن أحمد رواية أنه يصلي على حسب حاله، كالمطلوب سواء، وروي ذلك عن شرحبيل بن حسنة، وهو قول الأوزاعي.

✽ وذهب عامة أهل العلم، وهو رواية عن أحمد إلى أنه لا يصلي؛ إلا صلاة آمن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، فشرط الخوف، وهذا غير خائف، وهذا القول هو الراجح.

وانظر: «المغني» (٢/ ٩٤)، «الأوسط» (٥/ ٤٢).



٢٠٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْقَبْرَةَ وَالْحَمَامَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ<sup>(١)</sup>.

٢٠٨- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَزْبَلَةَ، وَالْمَجْزَرَةَ، وَالْقَبْرَةَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالْحَمَامِ، وَمَعَاطِنَ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَعَّفَهُ<sup>(٢)</sup>.

٢٠٩- وَعَنْ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: الصلاة في المقبرة.

ذهب أحمد، وأبو ثور، وابن حزم، وغيرهم إلى عدم الجواز، وإلى بطلان الصلاة.

(١) صحيح. أخرجه الترمذي (٣١٧)، وغيره، وهو من طريق: عمرو بن يحيى بن عمار، عن أبيه، عن أبي سعيد.

وقد اختلف في إسناد الحديث على عمرو بن يحيى، فرواه عنه السفينان مرسلًا بدون ذكر أبي سعيد، ورجح ذلك الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، ورواه عنه جماعة موصولًا، وهم: محمد بن إسحاق، وعبد الواحد بن زياد، وحامد بن سلمة، وعبد العزيز الدراوردي، وعبد الله بن عبد الرحمن أبو طوالة، وغيرهم، فرووه عن عمرو بن يحيى موصولًا بذكر أبي سعيد.

وقد رجَّح الموصول ابن المنذر، والشافعي، وابن حزم، وابن دقيق العيد، وقال شيخ الإسلام: صححه الحفاظ. قال: ومن ضعفه لم يستوعب طُرُقَهُ.

**قلت:** الذي يظهر صحة الحديث على الوجهين؛ لكثرة من رواه موصولًا، ولأنَّ عمار بن غزية رواه عن يحيى بن عمار موصولًا، ولم يختلف عليه فيه، فرواه ابن خزيمة (٧٩٢)، عن بشر بن معاذ، ثنا بشر بن الفضل، ثنا عمار بن غزية، عن يحيى بن عمار، عن أبي سعيد به.

فالخلاصة: أنَّ الحديث صحيح، وانظر: «تحقيق المسند» (١١٧٨٤)، «المسند الجامع» (١٨٤/٦)، «التيبان» (١٨٨/٣).

واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب، وبحديث عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>  
 أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَعَنَ الله اليهود، والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وبحديث جندب رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (٥٣٢): أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألا وإن من كان  
 قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم، وصالحهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني  
 أنهاكم عن ذلك»، وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوا من صلاتكم  
 في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً»، رواه مسلم (٧٧٧).

❁ وذهب جمهور العلماء إلى كراهة الصلاة في المقبرة، وإذا صَلَّى؛ فصلاته صحيحة،  
 وهو رواية عن أحمد، واستدلوا بحديث: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً، وَطَهُوراً»<sup>(٢)</sup>.

والجواب: أَنَّ هذا حديث عامٌّ، ولا يعارض الأدلة الخاصة المتقدمة، بل هذا الحديث  
 العام مخصوص بالأحاديث المتقدمة؛ فالصواب هو القول الأول، وهو الذي اختاره شيخ  
 الإسلام ابن تيمية، والشوكاني، والسعدي، وابن عثيمين، والوادعي رحمة الله عليهم.

وانظر: «المغني» (٤٦٨/٢)، «غاية المرام» (٥٢٢/٣)، «الأوسط» (١٨٤-١٨٥/٢)، «شرح المذهب»  
 (١٥٨/٣)، «فتح الباري» لابن رجب (٣٩٩/٢)، «مجموع الفتاوى» (٣٠٤/٢١).

فائدة: قال شيخ الإسلام رحمته الله (٥٠٢-٥٠٣/١٧): «وَالْمَقَابِرُ نَهَى عَنْهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ  
 بِالْمُتَّخِذِينَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي قَدْ لَا يَقْصِدُ الصَّلَاةَ لِأَجْلِ فَضِيلَةِ تِلْكَ الْبُقْعَةِ، بَلْ  
 اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ، لَكِنَّ فِيهِ تَشْبَهُ بِمَنْ يُقْصَدُ ذَلِكَ؛ فَنَهَى عَنْهُ كَمَا يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ الْمُطْلَقَةِ وَقَتَ  
 الطَّلُوعِ وَالْغُرُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فَضِيلَةَ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِمَنْ يَقْصِدُ فَضِيلَةَ ذَلِكَ  
 الْوَقْتِ وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَنَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ كَنَهْيِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ. اهـ»

وقال رحمته الله في (٣٢١/٢١): وَكَذَلِكَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ بِنَجَاسَةِ التُّرَابِ

هُوَ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمَقْبَرَةِ مُطْلَقًا، وَعَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّهْيَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَظَنَّةِ الشُّرْكِ، وَمُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَيْضًا فَتَجَاسَّةُ تُرَابِ الْمَقْبَرَةِ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ

### مسألة [٢]: هل يشترط في المقبرة تعدد القبور؟

✽ اختار بعض الحنابلة أنه لا يحرم الصلاة في المقبرة حتى يتعدد فيها القبور، من ثلاثة فصاعدًا، وردَّ هذا القول طائفة من الحنابلة، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال كما في "الاختيارات" (ص ٤٤): وذكر طائفة من أصحابنا أن وجود القبر والقبيرين لا يمنع من الصلاة؛ لأنه لا يتناول اسم المقبرة، وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعدًا، وليس في كلام أحمد، وعامة أصحابه هذا الفرق، بل عموم كلامهم، وتعليلهم، واستدلّاهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور، وهو الصواب، والمقبرة كل ما قبر فيه، لا أنه جمع قبر. اهـ

### مسألة [٣]: صلاة الجنازة في المقبرة.

✽ ذهب إلى مشروعية الصلاة في المقبرة على الجنازة جمهور العلماء، وهو مذهب الحنابلة، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، وجاء عن غيره، أن النبي صلّى الله عليه وآله صلى على قبر بعدما دُفِنَ.

✽ وذهب أحمد في رواية إلى أنها لا تصح؛ لأنها صلاة، فيشملها النهي المتقدم، وهو قول الشافعي، وإسحاق.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٢/ ٢٣٦-٢٣٧): وما دام أنه قد ثبت أن رسول الله صلّى الله عليه وآله صلى على القبر؛ فلا فرق بين أن يُصَلَّى على جنازة مدفونة، أو على جنازة غير مدفونة؛ لأن العلة واحدة، وهي أن هذا الميت الذي يُصَلَّى عليه كان في المقبرة، وعَمَلُ الناس على هذا، أنه يُصَلَّى على الميت، ولو قبل الدفن في المقبرة. انتهى

وانظر: "غاية المرام" (٣/ ٥٢٤-٥٢٥)، و"فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٤٠٠، ٤٠٤).

ومما يدل على الجواز، ما أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤٠٧)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٨٥)، عن ابن جريج، قال: قلتُ لنافع: أكان ابن عمر يكره أن يصليَ وسط القبور؟ قال: لقد صلينا على عائشة، وأم سلمة وسط البقيع، والإمام يوم صلينا على عائشة أبو هريرة، وحضر ذلك ابن عمر، وإسناده صحيح.

#### مسألة [٤]: الصلاة في الحمام.

❀ ذهب طائفة من أهل العلم إلى التحريم، والبطلان، وهو مذهب أحمد، وأبي ثور، والظاهرية، واستدلوا بحديث أبي سعيد الموجود في الباب.

❀ وذهب الجمهور إلى الكراهة فقط، واستدلوا بقوله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا».

والراجح القول الأول، وهو ترجيح الشوكاني، والسعدي، وابن إبراهيم، وابن عثيمين، وأما دليل الجمهور؛ فهو عامٌ مخصوصٌ بدليلنا.

وانظر: «المغني» (٢/ ٤٦٨)، «غاية المرام» (٣/ ٥٣٥-٥٣٦).

#### مسألة [٥]: الصلاة في الحش.

الحش: بضم الحاء، وفتحها، هو المكان المتخذ للغائط، والبول.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٤٧١): ولا أعلم في منع الصلاة فيه نصًّا؛ إلا أنه قد منع من ذكر الله تعالى فيه، والكلام، فَمَنْعُ الصلاة فيه أولى، ولأنه إذا منع من الصلاة في هذه المواضع؛ لكونها مظانًّا للنجاسة، فهذا أولى؛ لأنه بني لها. اهـ.

قلت: أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٨٥)، عن ابن عباس، أنه قال: لا تصلين إلى حش، ولا في الحمام، ولا في المقبرة. وإسناده صحيح، لولا عنعنة حبيب بن أبي ثابت، قال ابن حزم: ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة.

الشياطين، والشياطين خبيثة، فأحبُّ الأماكن إلى الشياطين أنجس الأماكن، قال تعالى: ﴿الْخَيْثَلْتُ لِلْخَيْثَلَيْنِ وَالْخَيْثُولُ لِلْخَيْثَلَتِ﴾ [النور: ٢٦]، وهذا من حكمة الله؛ فالمساجد بيوت الله، ومأوى الملائكة، أما الحشوش؛ فهي مأوى الشياطين، فلهذا يُشرع للإنسان عند دخول الخلاء أن يقول: «أعوذ بالله من الخُبثِ والخَبَائِثِ»، فلا ينبغي أن يكون هذا المكان الخبيث الذي هو مأوى الخبائث مكاناً لعبادة الله، وكيف يستقيم هذا، وأنت تقول في الصلاة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأنت في مكان الشياطين؟! انتهى «الشرح الممتع» (٢/ ٢٣٧).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الفتاوى» (٢٠/ ٥٢٤-٥٢٥): والحشوش محتضرة؛ فهي أولى بالنهي من أعطان الإبل. اه وانظر: «غاية المرام» (٣/ ٥٣٥).

#### مسألة [٦]: الصلاة في المزبلة، والمجزرة، وقارعة الطريق.

المزبلة: هي الموضع الذي يُجمَع فيه الزبل، وهو السرجين: (أرواث البهائم).

والمجزرة: الموضع الذي يذبح القصابون، وشبههم فيه البهائم.

وقارعة الطريق: يعني التي تفرعها الأقدام، وهي الجادة المسلوكة التي تسلكها السابلة.

وهذه الثلاثة المواضع جاء النهي عن الصلاة فيها في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد تقدم أنه ضعيف، وقد أخذ به بعض أهل العلم من الحنابلة، وغيرهم.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْحَرْقِيُّ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَوَزَ الصَّلَاةَ فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً»، وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاسْتَشْنَى مِنْهُ: الْمَقْبَرَةُ، وَالْحِمَامَ، وَمَعَاظِنَ الْإِبِلِ، بِأَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ خَاصَّةٍ، فَفِيهَا عَدَا ذَلِكَ يَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ. انتهى، وقول الجمهور هو الرَّاجِحُ، وانظر: «المغني» (٢/ ٤٧٢).

#### مسألة [٧]: معاظن الإبل.

اختلفوا في تفسير العطن، فقال الشافعي: هو الموضع الذي تُنَاخُ فيه الإبل إذا رويت.

والظاهر أنها تشمل المعنيين، وجوّد ابن قدامة ما ذهب إليه أحمد، وقال: لأنه جعله في مقابل مُراح الغنم.

✽ وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى تحريم الصلاة فيها، وبطلانها، وهو قول أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والشوكاني، والسعدي، وابن عثيمين.

✽ بينما ذهب الجمهور إلى أن الصلاة مكروهة فيها، وتصحّ، واستدلوا بحديث: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهْرًا».

والرّاجح القول الأول، وحديثهم عامّ، وأدلة القول الأول أحاديثهم خاصّة، وهي حديث البراء في «مسند أحمد» (٢٨٨/٤)، وغيره، أنّ النبي ﷺ قال: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارَكِ الْإِبِلِ»، وجاء عن جابر بن سمرة في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>، والنهي يقتضي الفساد. وانظر: «المغني» (٤٦٩/٢، ٤٧١)، «غاية المرام» (٥٣١/٣)، «فتح الباري» لابن رجب (٤٢١/٢)، (٤٢٣)، «الشرح المتع» (٢٣٨/٢).

**مسألة [٨]: الصلاة في مواضع نزول الإبل، وبروكها في غير مباركها.**

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٤٢٤/٢): فليس المنزل الذي تنزله في سيرها عطناً لها، ولا تكره الصلاة فيه، والنبي ﷺ إنما كان يعرض بعيره ويصلي إليه في أسفاره، ولم يكن يدخل في أعطان الإبل فيعرض البعير ويصلي إليه فيها، فلا تعارض حينئذٍ بين صلاته إلى بعيره، وبين نهيه عن الصلاة في أعطان الإبل كما توهمه البخاري ومن وافقه، والله أعلم. اهـ.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٥٢٤/٢٠): ولهذا نهى عن الصلاة في أعطانها؛ للزوم الشيطان لها، بخلاف الصلاة في مباركها في السفر؛ فإنه جائز؛ لأنه عارض. اهـ. وقال ابن القيم رحمه الله في «أعلام الموقعين» (٣٩٦/١): ولما كانت أعطان الإبل مأوى الشيطان؛ لم تكن مواضع للصلاة، كالحشوش، بخلاف مباركها في السفر؛ فإن الصلاة فيها

جائزة؛ لأنَّ الشيطان هناك عارض. اهـ

### مسألة [٩]: الصلاة في سطح الكعبة.

أما إذا وقف على طرفها، واستدبر باقيها، فقد قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٣/ ١٩٨): وإن وقف على طرفها، واستدبر باقيها، لم تصح صلاته بالاتفاق؛ لعدم استقبال شيء منها. اهـ

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وهذا مولي وجهه إلى مكان آخر.

وأما إذا وقف في وسط السطح، وأمامه شيء من الكعبة؛ فذهب الحنابلة إلى جواز النافلة دون الفريضة، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "الاختيارات" (ص ٤٥)، بينما ذهب الجمهور إلى جواز الصلاة فوقها، فريضة كانت، أو نافلة؛ لحديث بلال المتقدم، فقد دلَّ على جواز استقبال بعض البيت.

واختلف الجمهور فيما بينهم: هل يُشترط أن يكون بين يديه شاخص - إذا صلى على ظهر البيت - أم لا؟

✽ فذهب جمهور الشافعية، وبعض الحنابلة، ومالك في رواية إلى اشتراط ذلك، وقالوا: لا تصحُّ صلاته إذا لم يكن بين يديه شيء.

✽ وذهب بعض الشافعية، وبعض الحنابلة، وأبو حنيفة، وداود، ومالك في رواية إلى عدم اشتراط ذلك، وهذا القول أقرب، وقد رجَّحه ابن قدامة، فقال: والأولى أنه لا يُشترط كون شيء منها بين يديه؛ لأنَّ الواجب استقبال موضعها، وهوائها دون حيطانها، بدليل ما لو انهدمت الكعبة صحَّت الصلاة إلى موضعها، ولو صَلَّى على جبل عالٍ صحَّت الصلاة إلى هوائها، كذا ههنا. انتهى. وقد رجَّح ابن حزم ما رجَّحناه. وانظر: "شرح المذهب"

## فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: الصلاة في مرائب الغنم.

في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصِلِي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَبْنِي الْمَسْجِدَ، وَفِي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ رَوَى الرِّخْصَةُ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَابْنِ الزَّيْبِرِ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفِظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ إِلَّا الشَّافِعِي؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا أَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَ سَلِيمًا مِنْ أَبْوَاهَا، وَأَبْعَارِهَا. اهْانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٢/٤١٦)، و«الأوسط» (٢/١٨٧).

مسألة [٢]: الصلاة في مواضع البقر.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الفتح» (٢/٤٢٤): وَأَمَّا مَوَاضِعُ الْبَقَرِ؛ فَغَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ: عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ؛ فَصَلِّ، فَهُوَ مَسْجِدٌ». اهـ

ثم ذكر حديثين في النهي والإباحة، وكلاهما ضعيف.

مسألة [٣]: الصلاة في الأماكن التي يأوي إليها الشيطان.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شرح المذهب» (٣/١٦٢): الصَّلَاةُ فِي مَأْوَى الشَّيْطَانِ مَكْرُوهَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَوَاضِعِ الْخَمْرِ، وَالْحَانَةِ، وَمَوَاضِعِ الْمَكُوسِ، وَنَحْوِهَا مِنْ



المعاصي الفاحشة، والكنائس، والبيع، والحشوش، ونحو ذلك؛ فإن صلي في شيء من ذلك ولم يماس نجاسة بيده ولا ثوبه؛ صَحَّتْ صلاته مع الكراهة؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: عَرَسْنَا مع نبي الله ﷺ، فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: «ليأخذ كل رجل برأس راحلته؛ فإن هذا موضع حضرنا فيه الشيطان»، وذكر الحديث. رواه مسلم <sup>(١)</sup>، وغيره. انتهى.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/٢١): وما عرض الشيطان فيه، كالمكان الذي ناموا فيه عن الصلاة؛ كُرِهَتْ فيه الصلاة. انتهى

#### مسألة [٤]: الصلاة في الأرض المغصوبة.

✽ قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٣/١٦٤): الصلاة في الأرض المغصوبة حرامٌ بالاتفاق. اهـ

**قلت:** واختلف العلماء فيما إذا صَلَّى: هل تصحُّ صلاته أم لا؟

✽ فذهب أحمد في رواية إلى أنها لا تصح، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأنَّ الصلاة عبادة أُتِيَ بها على وجه منهي عنه، فلم تصح كصلاة الحائض.

✽ وذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الصلاة تصحُّ ويأثم المصلي؛ لأنَّ جهة المعصية غير جهة الطاعة، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وذلك كما لو صَلَّى وهو يرى غريقاً يمكنه إنقاذه، فلم ينقذه، أو حريقاً يقدر على إطفائها، فلم يطفئها، وأما قاعدة: النهي يقتضي الفساد، فذلك فيما إذا كان النهي متوجّهاً إلى العبادة نفسها، أو إلى شرطها، لا لأمر خارج عنها، والله أعلم. وانظر: «المغني» (٢/٤٧٦).

#### مسألة [٥]: الصلاة إلى القبر.

✽ الخلاف في هذه المسألة كالخلاف السابق في مسألة: [الصلاة في المقبرة]، والصحيح

هو التحريم، والبطلان؛ لحديث أبي مرثد.

وانظر: "المغني" (٢/٤٧٣)، "فتح الباري" لابن رجب (٢/٣٩٨-٣٩٩).

#### مسألة [٦]: الصلاة إلى المواضع المنهي عن الصلاة فيها.

✽ ذهب بعض الحنابلة إلى بطلان الصلاة إذا صَلَّى إلى موضع منهي عنه.

✽ وذهب الجمهور إلى صحة الصلاة؛ لعدم وجود دليل يدل على النهي عن ذلك،

ولا على بطلان الصلاة، وهذا القول هو الصحيح، وهو الذي رجَّحه ابن قدامة، ولكن يستثنى من ذلك القبر، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وانظر: "المغني" (٢/٤٧٣)، "الشرح المتع" (٢/٢٤٦).

#### مسألة [٧]: الصلاة على سطوح المواضع المنهي عن الصلاة فيها.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/٤٧٤): وَإِنْ صَلَّى عَلَى سَطْحِ الْحُشِّ، أَوْ الْحَمَامِ، أَوْ عَطَنِ الْإِبِلِ، أَوْ غَيْرِهَا، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُصَلِّي فِيهَا؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ، فَيُثَبَّتُ فِيهِ حُكْمُهُ. وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - قَصْرُ النَّهْيِ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنْ كَانَ تَعَبُدِيًّا فَالْقِيَاسُ فِيهِ مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عُلِّلَ، فَإِنَّمَا تَعَلَّلَ بِكَوْنِهِ مَظَنَّةً لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا يُتَخَيَّلُ هَذَا فِي سَطْحِهَا. اهـ، وما صححه ابن قدامة هو الصواب، والله أعلم.

#### مسألة [٨]: الصلاة داخل الكعبة.

✽ ذهب جمهور العلماء، ومنهم: الشافعي، والثوري، وأبو حنيفة إلى أن الصلاة تصحُّ

داخل البيت، سواء كانت فريضة، أو نافلة، واستدلوا بحديث بلال في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أَنَّ

النبي ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ، وَمَا جَازَ فِي النَّفْلِ جَازَ فِي الْفَرِيضَةِ.

✽ وذهب أحمد، ومالك إلى جواز النفل المطلق دون الفريضة، والوتر، واستدلوا

بالآية: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾، والمصلي فيها غير مستقبل لجهتها، ورجَّح هذا

شيخ الإسلام كما في "الاختيارات".

والرَّاجح -والله أعلم- قول الجمهور؛ لأنَّ الأصل أن ما شُرِعَ في النافلة شُرِعَ في الفريضة؛ إلا ما خُصَّ بدليل، وأما الآية؛ فهي عامةٌ تشملُ الفريضة، والنافلة، فبيِّنَ حديث بلال أنَّ من صلى داخلها أنه متوجه أيضًا إلى الكعبة، وإن لم يكن إلى كلها، فإلى بعضها، وهذا القول رجَّحه العلامة السعدي، والعلامة ابن عثيمين رحمة الله عليهما.

وانظر: "المغني" (٢/٤٧٥-٤٧٦)، "شرح المذهب" (٣/١٩٤)، "الشرح المتع" (٢/٢٥٣)، "غاية المرام" (٣/٥٤٥).

### مسألة [٩]: الصلاة في الكنيسة.

❁ في الصلاة في الكنيسة أربعة أقوال:

الأول: الجواز مطلقًا، وهذا القول رواية عن أحمد، ورُوي عن أبي موسى، كما في "الأوسط" لابن المنذر (٢/١٩٤)، ولكنه لم يصح عنه، ففي إسناده: فرج بن فضالة، وهو ضعيفٌ، وهذا القول رجَّحه ابن حزم في "المحل"، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وبحديث أبي سعيد الذي فيه: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ؛ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ، وَالْحِمَامُ»، وقد نقل ابن المنذر الترخيص عن الحسن، والشعبي، والأوزاعي، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم.

الثاني: الجواز فيما إذا لم يكن فيها صورٌ، وإلا فَنَكَرَهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الاختيارات" (ص ٤٥): والمنصوص عند أحمد، والمذهب الذي نصَّ عليه عامة الأصحاب كراهة دخول الكنيسة التي فيها التماوير؛ فالصلاة فيها، وفي كل مكان فيه تماوير أشد كراهةً، وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه، ولا شك. اهـ

ابن عباس رضي الله عنه وفي إسناده: خفيف الجزري، وهو ضعيف.

**الثالث:** الكراهة مطلقاً، وهو قول أصحاب الشافعي، ورواية عن أحمد، وذلك أنه لا تكاد تخلو كنيسة من الصور، ولأنها مكان يعبد بها غير الله؛ فهي مأوى للشياطين.

**الرابع:** المنع من الصلاة فيها، وهو قول مالك، فقد كره الصلاة فيها؛ لنجاستها من أقدامهم، ولما فيها من الصور، وقال: لا يُتَزَلُّ بها إلا من ضرورة. وظاهر كلام مالك هو التحريم، كما يُشعرُ بذلك تعليله، وكلامه في "المدونة الكبرى" (١/ ٩٠-٩١).

والذي يظهر لي أنَّ الرَّاجح هو القول الثالث، وهو الكراهة مطلقاً، وهي أشد كراهة عند وجود الصور، وأما ما نُقِلَ عن السلف من ترخيص، فقد قال ابن رجب رحمته الله كما في "فتح الباري": وأكثر المنقول عن السلف في ذلك قضايا أعيان، لا عموم لها، فيمكن حملها على ما لم يكن فيه صور.

وأما كون الصور التي فيها منكرٌ، فيحرم السكوت عليه، فقد قال ابن رجب: ...، ولعل الفرق أن صور البيع، والكنائس تُقَرُّ، ولا يلزم إزالتها، كما يقر أصل البيع، والكنائس، بخلاف الصور التي في بيوت المسلمين؛ فإنه يجب إزالتها، ومحوها.

وانظر: "الأوسط" (١٩٣/٢)، "المغني" (٤٧٨/٢)، "أحكام أهل الذمة" (٧١٢-٧١٣)، "فتح الباري" لابن رجب (٤٣٧/٢)، "شرح المذهب" (١٥٨/٣)، "غاية المرام" (٥١٤/٣)، "مجموع الفتاوى" (١٦٢/٢٢)، "المحلى" (٤٣٨).

## مسألة [١٠]: الصلاة إلى النار.

قال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٤٢٧/٢): وقد كره أكثر العلماء الصلاة إلى النار، منهم: ابن سيرين، كره الصلاة إلى تنور، وقال: هو بيت نار. وقال سفيان: يُكره أن يُوضَعَ السَّراج في قبلة المسجد.

ثم قال رحمته الله: موجه الكراهة: أن فيه تشبُّهًا بمُعاد النَّار في الصلاة الظاهرة، فكذلك

وإن كان المصلي يصلي لله، كما كرهت الصلاة في وقت طلوع الشمس وغروبها؛ لمشابهة سجود المصلي فيه سجود عباد الشمس لها في الصورة، وكما تُكره الصلاة إلى صنم، وإلى صورة مصورة. اهـ

**مسألة [١١]: صلاة الرجل مستقبلاً وجهه غيره.**

قال الإمام النووي رحمته الله في شرح حديث (٥١٤): وأما استقبال المصلي وجهه غيره، فمذهبنا، ومذهب الجمهور كراهته، ونقله القاضي عياض عن عامة أهل العلم رحمهم الله تعالى.

**قلت:** وقد أفتى بذلك أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/١٩٢).

**مسألة [١٢]: الصلاة في موضع الخسف، والعذاب.**

✽ قال الإمام البخاري رحمته الله في "صحيحه": [باب الصلاة في موضع الخسف، والعذاب]، ويُذكر عن علي -رضوان الله عليه- أنه كره الصلاة بخسف بابل.

ثم استدلل البخاري على ذلك بما أسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله في الحِجْر: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين؛ إلا أن تكونوا باكين؛ فإن لم تكونوا باكين، فلا تدخلوا عليهم، لا يصيبكم ما أصابهم» <sup>(١)</sup>. اهـ

**قلت:** أما أثر علي؛ فقد ثبت عنه كما بين ذلك الحافظ ابن رجب، والحافظ ابن حجر بإسنادين، أحدهما فيه ضعف، والآخر حسن، وقد كره الإمام أحمد الصلاة في أرض الخسف تبعاً لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "الاختيارات" (ص ٤٥): ومقتضى كلام الآمدي، وأبي الوفاء بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف، وهو قوي، ونص أحمد: لا يصلي فيه. اهـ

❁ وذهب ابن حزم في "المحلى" (٤٣٨) إلى الجواز.

والرَّاجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة [١٣]: الصلاة خلف النائم.

❁ قال الإمام الطبراني رحمه الله في "الأوسط" (٥٢٤٢): حدثنا محمد بن الفضل

السَّقَطِي، قال: حدثنا سهل بن صالح الأنطاكي، قال: حدثنا شجاع بن الوليد، عن محمد

ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مُهِتُ أَنْ أَصْلِي خَلْفَ

المتحدثين، والنيام».

❁ قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا شجاع بن الوليد، تفرد به

سهل بن صالح.

قلت: هذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ إلا محمد بن عمرو، فهو مُخْتَلَفٌ فيه،

والرَّاجح تحسين حديثه إذا لم يخالف.

وأما شيخ الطبراني، فترجمته في "تاريخ بغداد" (٣/١٥٣)، و"سؤالات الحاكم

للمدارقطني" (١٤٦)، قال الدارقطني: صدوق. وقال الخطيب: ثقة. وقد حسَّنه العلامة

الألباني في الإرواء.

❁ وقد ذهب إلى كراهة الصلاة إلى النائم طائفة من أهل العلم، منهم: أحمد،

وإسحاق؛ لدلالة الحديث السابق، وعلى ذلك بعض أصحاب أحمد بأنه لا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ

من النائم ما يشغل المصلي.

❁ وذهب الشافعية، والإمام البخاري إلى الجواز، واستدلوا بحديث عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ

(١)

كَانَ يَصْلِي إِلَيْهَا، وَهِيَ مُعْتَزَّةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ.

صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وأجيب عنه: بأن الحاجة دعت إليه لضيق البيت، أو أنه لبيان الجواز.

قال الحافظ رحمه الله ابن رجب: وإذا خالف، وصلى؛ فلا إعادة عليه في ظاهر مذهب أحمد، وإسحاق، وهو قول جمهور العلماء، وعن أحمد أنه يعيد الفريضة. اهـ

**قلت:** الصلاة صحيحة بدون شك، ولا ريب، والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٦٩٠-).

**مسألة [١٤]: الصلاة خلف المتحدث.**

قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٢/ ٦٩١): وأما الصلاة خلف المتحدث؛ فقد كرهها أكثر العلماء، قال ابن المنذر رحمه الله: روي عن ابن مسعود، وسعيد بن جبير أنهما كرها الصلاة إلى المتحدثين، وبه قال أحمد، وأبو ثور، ورخص فيه الزهري، والنعمان.

**قلت:** أما أثر ابن مسعود رضي الله عنه فهو عند ابن أبي شيبة (٢/ ٢٥٧) بإسناد صحيح.

وأما الرّاجح فهو ما ذهب إليه الجمهور؛ لدلالة الحديث السابق الذي في المسألة السابقة.

وعلل أحمد الكراهة بأن المتحدث يشغل المصلي إليه، ولا إعادة على من صلى إلى متحدثٍ

عند الجمهور.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٢/ ٦٩١-٦٩٢).

٢١٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَدَى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ <sup>(١)</sup>.

٢١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَدَى بِخُفِّهِ فَطَهَّرْهُمَا التُّرَابُ» <sup>(٢)</sup>. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ <sup>(٣)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم طهارة البدن، والثوب، والمكان.

✽ أشار الحافظ ابن حجر رحمته الله بهذه الأحاديث إلى: الشرط الثامن من شروط صحة الصلاة، وهو: طهارة البدن، والثوب، والمكان.

✽ وقد ذهب إلى اشتراط ذلك جمهور العلماء.

واستدلوا بأحاديث الباب، ويقولون تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حُلَّةَ عَلَيْكُمْ فَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حُلَّةَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]. وبحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْخِيضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ: «تَحْتَهُ، وَتَقْرُصُهُ، وَتَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

وهذه الأدلة تدل على اشتراط الطهارة في الثوب، وأما أدلتهم في اشتراط الطهارة في

(١) صحيح. أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وابن خزيمة (٧٨٦) وإسناده صحيح.

(٢) سقط هذا الحديث من (أ).

(٣) صحيح لغيره. أخرجه أبو داود (٣٨٦)، وابن حبان (١٤٠٤).

وقد اختلف في الحديث على الأوزاعي على ثلاثة أوجه، وأرجحها رواية عمر بن عبد الواحد والوليد ابن مزيد عنه قال: أنبت عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، فذكره. رواه أبو داود برقم (٣٨٥). وهناك وجه آخر يحتمل أن يكون محفوظاً وهو ما رواه يحيى بن حمزة وهو ثقة عن الأوزاعي عن محمد ابن الوليد أخبرني سعيد بن أبي سعيد عن القعقاع بن حكيم عن عائشة به.

والقعقاع لم يسمع من عائشة، فماتان الطبقان مع حديث أبي سعيد الذي قبله تجعل الحديث



البدن، فأحاديث الاستنزاه من البول، وأحاديث الاستنجاء، والاستجمار كلها تفيد أنه يجب التنزه من النجاسة في البدن، وأما أدلتهم في اشتراطها في المكان، فقوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَآبَتَيْنِ لِلطَّآفِيَيْنِ وَالْعَٰكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وحديث الأعرابي الذي بال في المسجد، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلَحُ لشيءٍ من البول، ولا للقدْر، إنما هو التسييح، والتكبير، وقراءة القرآن»<sup>(١)</sup>، ثم أمر بذنوب من ماء، فأهْرَبَقَ عليه.

ويدل إجمالاً على جميع ما تقدم قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

✽ وقد ذهب مالك في رواية عنه إلى أَنَّ إزالة النجاسة سنة، لكن قال النووي: وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات، أصحها، وأشهرها: أنه إنَّ صلى عالماً بها لم تصح صلاته، وإن كان جاهلاً، أو ناسياً، صَحَّتْ.

✽ وذهب أحمد في رواية عنه غير مشهورة إلى أَنَّ ذلك واجبٌ، وليس بشرط، ورجَّح ذلك الإمام الشوكاني ببحث قوي كما في "النيل".

وأجاب عن أدلة الجمهور: بأنها لا تفيد أكثر من الوجوب، واستدل لعدم الشرطية بحديث أبي سعيد، لكن قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: ولكن بلا شك القول الراجح هو قول الجمهور؛ لأنَّ هذا الواجب خاصٌّ بالصلاة، وكل ما وجب في العبادة؛ فإنَّ فواته مبطل لها إذا كان عمداً. ثم استدل على ذلك بحديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو ردٌّ» اهـ.

**قلت:** ومن القواعد الأصولية المقررة أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، وأنَّ النهي يقتضي الفساد، وأما حديث أبي سعيد الخدري الذي استدل به الشوكاني على عدم الشرطية - وهو حديث الباب - فهو محمول على من صلى بالنجاسة جاهلاً بها، أو ناسياً.

قال شيخ الإسلام رحمه الله ابن تيمية كما في "الاختيارات" (ص ٤٣): ومن صلى بالنجاسة

ناسياً، أو جاهلاً؛ فلا إعادة عليه، قاله طائفة من العلماء؛ لأنَّ ما كان مقصوده اجتناب المحذور إذا فعله العبد مخطئاً، أو ناسياً، لا تبطل العبادة به. اهـ

ولهذا فالرَّاجح - والله أعلم - هو قول الجمهور، وهو ترجيح ابن حزم، وشيخ الإسلام، وابن القيم، وابن باز، وابن عثيمين رحمة الله عليهم أجمعين.

وانظر: "شرح المذهب" (١٢٢/٣)، "المحلى" (٣٤٣)، "المغني" (٢/٤٦٤-٤٦٥)، "نيل الأوطار" (٢/١٣٣-)، "الشرح المتع" (٢/٢١٩-)، "الإنصاف" (١/٤٤٤)، "غاية المرام" (٣/٤٩٤-).

**مسألة [٢]: إذا رأى نجاسة على بدنه، أو ثيابه بعد أن صلى؟**

قال ابن قدامة رحمه الله: وَإِذَا صَلَّى، ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً فِي بَدَنِهِ، أَوْ ثِيَابِهِ، لَا يَعْلَمُ: هَلْ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا؟ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ جَهْلَهَا حَتَّى فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا: لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup>، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَالِمٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ، وَإِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُنْذِرِ، وَالثَّانِيَةُ: يُعِيدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي قَلَابَةَ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُشْتَرِطَةٌ لِلصَّلَاةِ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِجَهْلِهَا، كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ. وَقَالَ رِبِيعَةُ وَمَالِكٌ: يُعِيدُ مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ، وَلَا يُعِيدُ بَعْدَهُ. اهـ

وقد رجَّح ابن قدامة القول الأول، واستدل له بحديث أبي سعيد الذي في الباب؛ فإنَّ فيه قصة، وهي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْلِي بِأَصْحَابِهِ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمَ خَلَعُوا أَنْعَلَتَهُمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا - أَوْ قَالَ: أَذَى - فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ...» الحديث.

ثم قال: وَلَوْ كَانَتْ الطَّهَارَةُ شَرْطًا، مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِهَا، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاةُ الصَّلَاةِ، وَتَفَارِقُ طَهَارَةَ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهَا أَكْدُ؛ لِأَنَّهَا لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا، وَتُخْتَصُّ بِالْبَدَنِ. اهـ

وقد رجَّح النووي القول الأول أيضًا، وعزاه للجمهور، كما في "شرح المذهب" (١٥٧/٣).

**قلت:** القول الأول هو الرَّاجح؛ لحديث أبي سعيد، وهو ترجيح شيخ الإسلام كما في المسألة السابقة، وابن القيم، والسعدي، وابن عثيمين، وابن إبراهيم، وغيرهم.

وما عزاه ابن قدامة لمالك من القول بأنَّ عليه الإعادة خلاف المشهور عنه بأنه يوجب الإعادة في الوقت فيما إذا نسي طهارة الحدث، وأما طهارة الخبث فالمعروف في مذهبه عدم الإعادة، وإن كان في الوقت، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (٤٦٦/٢)، "مجموع الفتاوى" (١٨٤/٢٢)، "غاية المرام" (٥١٠-٥١١/٣).

### مسألة [٣]: إذا حُبِسَ إنسان في مكان نجس؟

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (١٥٤/٣): فإذا حُبِسَ إنسان في مكان نجس، وجب عليه أن يصلي، هذا مذهبنا، ومذهب العلماء كافة؛ إلا أبا حنيفة؛ فإنه قال: لا يجب أن يصلي فيه. دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»، رواه البخاري، ومسلم. <sup>(١)</sup> وانظر: "مجموع الفتاوى" (١٥٧/٢٢).

### مسألة [٤]: إذا سقطت عليه نجاسة وهو يصلي؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٦٧/٢): وَإِذَا سَقَطَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، ثُمَّ زَالَتْ عَنْهُ، أَوْ أَزَالَهَا فِي الْحَالِ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمَّا عَلِمَ بِالنَّجَاسَةِ فِي نَعْلَيْهِ خَلَعَهُمَا، وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ، وَلِأَنَّ النَّجَاسَةَ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا، فَعُفِيَ عَنْ يَسِيرِ زَمَنِهَا، كَكَشْفِ الْعَوْرَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. اهـ.

### مسألة [٥]: لو حمل قارورة فيها نجاسة محبوسة فيها؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٦٨/٢): وَلَوْ حَمَلَ قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ مَسْدُودَةٌ، لَمْ

تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا، فَهِيَ كَالْحَيَوَانِ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لِنَجَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَعْدِنِهَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا فِي كُمِّهِ. اهـ

والذي رجَّحه ابن قدامة رجَّحه العلامة ابن عثيمين رحمهما الله في "الشرح المتع" (٢/ ٢٢٢).

### مسألة [٦]: إِذَا وُضِعَ عَلَى الْأَرْضِ النِّجَاسَةُ بِسَاطٍ؟

قال ابن المنذر رحمهما الله في "الأوسط" (٢/ ١٩٢): وَإِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ نَجَسَةً، فَبَسِطَ عَلَيْهَا بِسَاطَ صَلَّى عَلَيْهِ، وَهَذَا قَوْلُ طَاوُسٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا بَسَطَ عَلَيْهِ، وَكَانَ لَا يَلْقَى بِالثُّوبِ، وَلَا يَرَى بَوْلًا، وَلَا عَذْرَةَ بَعِينَهُ؛ فَجَائِزٌ.

وقد رجَّح الجواز ابن قدامة رحمهما الله في "المغني" (٢/ ٤٧٨)، وقد أفتى بعض أهل العلم مع الصحة، والجواز بالكراهة، لكن قال العلامة ابن عثيمين رحمهما الله: ولكن الصحيح أنها لا تكره؛ لأنه صلى على شيء طاهر يحول بينه وبين النجاسة. اهـ "الشرح المتع" (٢/ ٢٢٥).

### مسألة [٧]: إِذَا وُضِعَ عَلَى النِّجَاسَةِ تَرَابٌ، أَوْ بِنَاءٌ؟

قال ابن المنذر رحمهما الله في "الأوسط" (٢/ ١٩٢): وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَمْنَعُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى مَوْضِعِ نَجَاسَةٍ بُنِيَ عَلَيْهَا بِنَاءٌ، أَوْ صُيِّرَ عَلَيْهَا تَرَابٌ يَمْنَعُ النِّجَاسَةَ أَنْ يَصِيبَ الْمُصَلِّيَ، وَحَكَمَ قَلِيلُ الْحَائِلِ الَّذِي يَحُولُ بَيْنَ الْمُصَلِّيِ، وَبَيْنَ النِّجَاسَةِ، وَحَكَمَ كَثِيرُهُ سَوَاءً. اهـ

### مسألة [٨]: الصَّلَاةُ فِي النِّعَالِ.

قال ابن رجب رحمهما الله في "فتح الباري" (٢/ ٢٧٤): وَالصَّلَاةُ فِي النِّعَالِ جَائِزَةٌ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ. اهـ

وقال أيضًا - بعد أن ذكر بعض الأحاديث في ذلك -: وهذا يدل على أن عادة النبي صلى الله عليه وسلم المستمرة الصلاة في نعليه، وكلام أكثر السلف يدل على أن الصلاة في النعلين أفضل من

وكان أبو عمرو الشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم في الصلاة، وأنكر الربيع بن خثيم على من خلع نعليه عند الصلاة، ونسبه إلى أنه أحدث - يريد: أنه ابتدع - وكان النخعي، وأبو جعفر محمد بن علي إذا قاما إلى الصلاة لبسا نعالهما وصليا فيها، وأمر غير واحد منهم بالصلاة في النعال، منهم: أبو هريرة وغيره.

وقال أصحاب الشافعي - ونقلوه عنه -: إنَّ خلع النعلين في الصلاة أفضل؛ لما فيه من مباشرة المصلي بأطراف القدمين إذا سجد عليهما. ووافقهم على ذلك القاضي أبو يعلى، وغيره من أصحابنا. اهـ

**قلت:** وما ذهب إليه الجمهور هو الرَّاجح - أعني أنَّ الأفضل هو الصلاة في النعال؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «خالقوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم، ولا خفافهم»، أخرجه أبو داود (٦٥٢)، من حديث شداد بن أوس، وهو في «الصحيح المسند».

ولولا أنه ثبت أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صلى حافياً كما في «مسند أحمد» (٧٣٨٤)، من حديث أبي هريرة - وجاء عن غيره - لكان القول بالوجوب أقرب؛ لظاهر حديث شداد، والله أعلم.

### مسألة [٩]: أين يضع نعليه إذا لم يصل بهما ؟

إذا كان يصلي وليس عن يساره أحد؛ فله أن يضع نعليه بين رجليه، أو عن يساره، وإذا كان عن يساره أحد، فيضعهما بين رجليه، فقد ثبت في «سنن أبي داود» (٦٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صلى أحدكم، فخلع نعليه، فلا يؤذ بهما أحداً، ليجعلهما بين رجليه، أو يُصَلَّ فيهما».

وأخرج أبو داود (٦٤٨) بإسناد صحيح عن عبد الله بن السائب، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفتح، ووضع نعليه عن يساره.

وأخرج ابن أبي شيبة (٢/٤١٨)، بإسناد صحيح عن أبي سعيد، قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي، فخلع نعليه، فوضعها عن يساره. وانظر: "شرعية الصلاة بالنعال" لشيخنا مقبل رحمه الله (ص ١٨-١٩)، ضمن "مجموعة رسائل".

### مسألة [١٠]: تطهير نجاسة أسفل النعل.

قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٢/٢٧٧): وقد اختلف العلماء في نجاسة أسفل النعل ونحوه: هل تطهر بذلكها بالأرض، أم لا تطهر بدون غسل، أم يفرق بين أن يكون بول آدمي أو عذرتة، فلا بد من غسلها وبين غيرها من النجاسات، فتطهر بذلك؟ على ثلاثة أقوال، وقد حكى عن أحمد ثلاثة روايات كذلك، والقول بطهارتها بالدلك اختيار كثير من أصحابنا، وهو قول قديم للشافعي، وقول ابن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقال ابن حامد من أصحابنا: تطهر بذلك. والقول بالفرق بين البول، والعذرة قول أبي خيثمة، وسليمان بن داود الهاشمي. اهـ

**قلت:** الرّاجح أنها تطهر بالدلك؛ إلا إذا لم تذهب النجاسة، فيغسلها بالماء.

- ٢١٢- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>
- ٢١٣- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِنَا عَنِ الْكَلَامِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الكلام في الصلاة متعمداً.

قال ابن الصنذر رحمته الله في «الأوسط» (٣/ ٢٣٤): أجمع أهل العلم على أنَّ من تكلم في صلاته عامداً لكلامه، وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها أنَّ صلاته فاسدة. انتهى.

قلت: ويدل على ذلك حديثا الباب.

مسألة [٢]: من تكلم في صلاته متعمداً لإصلاح الصلاة.

ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الصلاة تبطل، واستدلوا بحديثي الباب، مع قوله ﷺ: «من نابه شيء في صلاته؛ فليسبح»، ولو كان الكلام مباحاً لمصلحتها؛ لكان أسهل، وأبين.

وذهب الأوزاعي إلى عدم البطلان، وهو رواية عن مالك، وأحمد؛ لحديث ذي اليدين.

والجواب عنه: أنَّ الترخيص في الكلام في تلك الحالة ليس بسبب كونه من مصلحة الصلاة، ولكن لكون النبي ﷺ كان ناسياً، ظاناً أنه قد أتم الصلاة، ومثله الصحابة ظنوا أنها قُصِرَت الصلاة، والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور.

وانظر: «الأوسط» (٣/ ٢٣٤)، «المجموع» (٤/ ٨٥)، «غاية المرام» (٥/ ١٩٠).

مسألة [٣]: من تكلم ناسياً أنه في صلاة.

✽ ذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، إلى أنَّ الصلاة لا تبطل؛ لأنَّ النبي ﷺ تكلم في حديث ذي اليدين، ولم يأمر معاوية بن الحكم بالإعادة إذ تكلم جاهلاً، وما عُذِر فيه بالجهل عُذِر فيه بالنسيان.

✽ بينما ذهب النخعي، وقتادة، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية إلى أنَّ صلاته تبطل؛ لعموم أحاديث الباب.

والرَّاجح القول الأول، وقد عزاه النووي للجمهور.

وانظر: "شرح المذهب" (٨٥ / ٤)، "المغني" (٤٤٦ / ٢).

مسألة [٤]: من تكلم ظاناً أن صلاته تمت.

إنَّ تكلم هذا بالسلام؛ لم تبطل الصلاة.

قال ابن قدامة رحمه الله: لم تبطل الصلاة رواية واحدة. اهـ

قلت: ولم يخالف في هذا أيضاً أبو حنيفة؛ لأنَّ النبي ﷺ وأصحابه فعلوه، ثم بنوا على صلاتهم، وانظر: "المغني" (٤٤٦ / ٢).

✽ وأما إنَّ تكلم بغير السلام؛ فالجمهور من أهل العلم على أنَّ الصلاة لا تبطل بذلك؛ لحديث ذي اليدين، وأما أحمد فعنه ثلاث روايات: رواية كقول الجمهور، ورواية كقول أصحاب الرأي بالفساد مطلقاً، ورواية يقول فيها: إذا كان الكلام مما تتم به الصلاة، أو في شيء من شأن الصلاة لم تفسد، وإنَّ تكلم بشيء من غير أمر الصلاة؛ فصلاته باطلة. وانظر: "شرح المذهب" (٨٥ / ٤)، "المغني" (٤٤٧ / ٢)، "المحلى" (٣٨٠).

تنبيه: اشترط بعض أهل العلم في كلام الناسي، والجاهل، أنه لا يفسد الصلاة إذا كان يسيراً؛ فإنَّ كَثُرَ وطال، فسدت الصلاة، وهو قول الشافعي، وبعض الحنابلة، وقال بعض



قليله وكثيره، كالأكل في الصيام، وهذا قول بعض الشافعية.

**قلت:** وهذا القول - أعني الثاني - أقرب، والله أعلم، وانظر: "المغني" (٢/ ٤٤٩).

**مسألة [٥]: من تكلم في الصلاة جاهلاً بتحريمه.**

دَلَّ حديث معاوية بن الحكم الذي في "صحيح مسلم" على أَنَّ من تكلم جاهلاً فلا شيء عليه، وصلاته صحيحة، وهذا مذهب الشافعي، وأصحابه، وجماعة من الحنابلة.

انظر: "المغني" (٢/ ٤٤٥-٤٤٦).

**مسألة [٦]: من تكلم بكلام واجب.**

وذلك مثل أن يخشى على صبي، أو ضرير الوقوع في هلكة، أو يرى حية، ونحوها تقصد غافلاً، أو نائماً، أو يرى ناراً يخاف أن تشتعل في شيء، ونحو هذا، ولا يمكنه التنبيه بالتسبيح.

❁ فذهب بعض الحنابلة، وبعض الشافعية إلى البطلان.

❁ وذهب الشافعي، وأكثر أصحابه إلى عدم البطلان، ويقتضيه مذهب أحمد كما بينه

ابن قدامة.

قال أبو عبد الله سدد الله: الأصل أَنَّ الكلام من مبطلات الصلاة، ولا نخرج عن هذا الأصل إلا بدليل صحيح، صريح، ولا نعلم ههنا شيئاً من ذلك.

وانظر: "المغني" (٢/ ٤٤٨-٤٤٩).

٢١٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «فِي الصَّلَاةِ».<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إِذَا أَتَى الْمُصَلِّي بِذِكْرٍ مَشْرُوعٍ لِيُذَكِّرَ إِمَامَهُ، أَوْ غَيْرَهُ كَالْتَّسْبِيحِ، وَمَا أَشْبَهَهُ؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى مشروعية ذلك؛ لحديث الباب، ولحديث سهل بن سعد في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>: «من نابه شيء في صلاته، فليسيح؛ فإنه إذا سبح التفت إليه».

✽ وخالف أبو حنيفة، فقال: من أفهم غير إمامه بالتسبيح، فسدت صلاته؛ لأنه خطاب آدمي، فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام.

والراجح قول الجمهور؛ لعموم قوله ﷺ: «من نابه شيء».

وانظر: «الأوسط» (٢٣٩/٣)، و«المغني» (٤٥٤/٢).

## مسألة [٢]: التصفيق للنساء.

قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٨٢/٤): ذكرنا أن مذهبنا استحباب التسبيح للرجل، والتصفيق للمرأة إذا نابهما شيء، وبه قال أحمد، وداود، والجمهور، وقال مالك: تسبيح المرأة أيضًا. اهـ.

وقد احتج مالك بقوله ﷺ: «من نابه شيء في صلاته، فليسيح؛ فإنما التصفيق للنساء»، وقال: هذا فيه دَمٌّ للتصفيق أنه من شأن النساء، وليس فيه الإباحة بذلك.

ورُدَّ على قول الإمام مالك بأنَّ حديث سهل قد أخرجه البخاري (٧١٩٠) في رواية

بلفظ: «من نابه شيء، فليسبح، ولتصفح النساء»، وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب رد عليه.

### مسألة [٣]: كيفية تصفيق النساء في الصلاة.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٦ / ٣٨٠): وتصفيق المرأة هو أن تضرب بظهر كفها على بطن الأخرى، هكذا فسر أصحابنا، والشافعية، وغيرهم، قالوا: ولا تضرب بطن الكف على بطن الكف؛ فإن فعلت ذلك كره. وقال بعض الشافعية، منهم: القاضي أبو الطيب الطبري: تبطل صلاتها به إذا كان على وجه اللعب؛ لمنافاته صلاتها؛ فإن جهلت تحريمه، لم تبطل. اهـ.

قال أبو عبد الله: ولا كراهة، ولا بطلان في التصفيق ببطن اليد على بطن الأخرى؛ لعدم وجود دليل على ذلك، وقد أفتى بهذا العلامة ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع».

### مسألة [٤]: هل تسبح المرأة إذا كانت مع النساء؟

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٦ / ٣٧٩): وإنما تصفق المرأة إذا كان هناك رجال، فأما إن لم يكن معها غير النساء، فقد سبق أن عائشة سبحت لأختها أسماء في صلاة الكسوف؛ فإن المحذور سماع الرجال صوت المرأة، وهو مأمون ههنا، فلا يكره للمرأة أن تسبح للمرأة في صلاتها، ويكره أن تسبح مع الرجال. انتهى، انظر حديث عائشة في «صحيح البخاري» رقم (٨٦).

### مسألة [٥]: الفتح على الإمام.

❁ ذهب جمهور العلماء إلى مشروعيته استدلالاً بحديث الباب، وكذلك بحديث ابن عمر، أن النبي صلّى الله عليه وآله صلى صلاة، فقرأ فيها، فلبس عليه، فلما انصرف قال لأبي: «أصليت معنا؟» قال: نعم. قال: «فما منعك أن تفتح علي»، أخرجه أبو داود (٩٠٧)، والطبراني (٣١٣ / ١٢)، ورجح أبو حاتم في «العلل» (٢ / ٧٧) أنه من مراسيل عروة، لكن يشهد له

وغيرهما، وفي إسناده: يحيى بن كثير الكاهلي، وهو ضعيفٌ؛ فالحديث بمجموع الطريقين لا بأس به.

✽ وحُكي عن أبي حنيفة أنَّ الصلاة تبطل بالفتح على الإمام، واستدل على ذلك بحديث علي عند أبي داود (٩٠٨)، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تفتح على الإمام»، وهو حديث تالفٌ، في إسناده: الحارث الأعور، وهو كذاب.

✽ وذهب ابن حزم إلى جواز الفتح على الإمام في الفاتحة دون غيرها، واستدل على ذلك بحديث: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟» قالوا: نعم. قال: «لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»<sup>(١)</sup>.

والجواب على استدلاله: أنَّ دليله في مسألة القراءة، ومسألتنا على الفتح على الإمام لا على القراءة، وقول الجمهور هو الصواب، إلا أن يخطئ في الفاتحة؛ فيجب الرد عليه كما جزم بذلك جماعة من أهل العلم؛ لأنَّ الخطأ في الفاتحة يبطل الصلاة، ولذلك فإنَّ النبي ﷺ عند أن زاد ركعة خامسة قال للناس: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت؛ فذكروني»<sup>(٢)</sup>، فأمر بتذكيره عند أن أخطأ خطأ يبطل الصلاة من المتعمد، وأما عند أن التبتت عليه آية، قال: «ما منعك أن تفتح علي»، وفي رواية المسور: «هلاً ذكرتها».

وقد رجَّح العلامة ابن عثيمين أنَّ الفتح واجبٌ في الفاتحة، مستحبٌ في غيرها.

انظر: «المغني» (٢/٤٥٤-٤٥٨)، «الشرح الممتع» (٣/٣٤٥)، «المحلى» (٣٧٩)، «غاية المرام» (١٣٦/٥-١٣٨).

مسألة [٦]: فتح المصلي على غير إمامه.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/٤٥٩-٤٦٠): يُكره أن يفتح مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ

عَلَى مَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى، أَوْ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»<sup>(١)</sup>، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ جَالِسٍ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي يَقْرَأُ، فَإِذَا أَخْطَأَ فَتَحَ عَلَيْهِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: كَيْفَ يَفْتَحُ إِذَا أَخْطَأَ هَذَا. وَيَتَعَجَّبُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ قُرَأَ، وَإِنَّمَا قَصَدَ قِرَاءَتَهُ دُونَ خِطَابِ الْآدَمِيِّ بغيره، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْمُصَلِّي مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ. اهـ

### مسألة [٧]: ذكر الله لأسباب خارج الصلاة.

وذلك كمن عطس؛ فحمد الله، أو رأى عجباً، فسبح الله، أو قيل له: وُلِدَ لك غلام. فقال: الحمد لله. أو: احترق دكانك. فقال: لا إله إلا الله. ونحو ذلك من قراءة القرآن وغيره.

❁ فقد ذهب أبو حنيفة في مثل هذا إلى أنه تبطل الصلاة؛ لأنه كلام آدمي.

❁ وخالفه جمهور العلماء، فقالوا بصحة الصلاة؛ لأنَّ هذا الكلام جنسه مشروعٌ في

الصلاة؛ لقوله ﷺ في حديث معاوية بن الحكم: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

وفي «الصحيحين» من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَأَخَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَجَاءَ وَقَدْ صَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مَكَانَكَ. فَرَفَعَ يَدَيْهِ أَبُو بَكْرٍ، فَحَمْدُ اللَّهِ، وَأَثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ تَأَخَّرَ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ. وانظر: «المغني» (٢/٤٥٧).

٢١٥- وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَرِيزٌ كَأَرِيزِ الْمَرْجَلِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْبُكَاءِ. أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ <sup>(٢)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم البكاء، والتأوه، والأنين، والنحيب في الصلاة.

قال النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٨٩ / ٤): قد ذكرنا أنَّ مذهبنا أنه إن بان منه حرفان بطلت صلاته، وإلا فلا، وبه قال أحمد، وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور، قال: وقال الشعبي، والنخعي، والمغيرة، والثوري: يعيد الصلاة. قال العبدري: وقال مالك، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: إن كان لخوف الله تعالى، أو خوف النار؛ لم تبطل صلاته، وإلا فتبطل. اهـ

**قلت:** أما إذا كان البكاء، والنحيب من خشية الله، غلبه ذلك، ولم يتكلفه؛ فجمهور العلماء على مشروعيته، وأما إذا كان لغير حاجة؛ فجمهور العلماء على أنه إن انتظم منها حرفان، بطلت صلاته.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يكره له ذلك، ولكن لا تبطل الصلاة، وإن انتظم منها حرفان؛ لأنَّ هذا ليس من جنس الكلام، فلا يصح قياسه على الكلام، وهذا هو الصحيح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقول أبي يوسف رحمه الله، ورجحه شيخنا مقبل الوداعي رحمه الله.

وانظر: "شرح المذهب" (٨٥ / ٤)، "المغني" (٤٥٣ / ٢)، "مجموع الفتاوى" (٦٢١ / ٢٢).

(١) قال ابن الأثير رحمه الله في "النهاية": المَرَجَل هو بالكسر: الإناء الذي يُغلى فيه الماء، وسواء كان من حديد، أو صفر، أو حجارة، أو خزف، والميم زائدة، قيل: لأنه إذا نصب كأنه أقيم على أرجل.

## فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: الضحك في الصلاة.

قال ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (٢٥٤ / ٣): وأجمعوا أن الضحك في الصلاة يفسد الصلاة. اهـ

كذا أطلق ابن المنذر رحمته الله، والمعلوم من مذهب الشافعية على أنه يبطل إذا بان منه حرفان، وهو وجهٌ عند الحنابلة، لكن قال صاحب «الإنصاف» (١٣٥ / ٢): وعن الإمام أحمد أنه كالكلام، ولو لم يُبين حرفين، اختاره الشيخ تقي الدين، وقال: إنه الأظهر، وجزم به في «الكافي»، و«المغني»، وقال: لا نعلم فيه خلافاً، وقدمه في «الشرح»، وحكاه ابن هبيرة إجماعاً، وأطلقهما في «الفروع»، و«الفائق». اهـ

**قلت:** عبارة شيخ الإسلام كما في «الاختيارات» (ص ٥٩): والأظهر أن الصلاة تبطل بالقهقهة إذا كان فيها أصوات عالية؛ فإنها تنافي الخشوع الواجب في الصلاة، وفيها من الاستخفاف، والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة، فأبطلت لذلك، لا لكونها كلاماً. اهـ

**قلت:** وقد صحَّ عن جابر بن عبد الله، أنه قال: من ضحك في الصلاة؛ فليعد الصلاة، ولا يعد الوضوء. ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة، وقد روى الدارقطني الحديث عن جابر مرفوعاً بلفظ: «من ضحك منكم في صلاته؛ فليتوضأ، ثم ليعد الصلاة»، وفي إسناده: محمد ابن يزيد بن سنان الرهاوي، وأبوه، وهما ضعيفان، وبَيَّنَّ الدارقطني أنَّ الرَّاجح أنه موقوف على جابر بن عبد الله رضي الله عنه باللفظ السابق. انظر: «السنن» (١ / ١٧٢).

والرَّاجح - والله أعلم - ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وقد فرق ابن قدامة بين القهقهة، والضحك المجرد من القهقهة، فنقل الإجماع على أنَّ القهقهة تبطل، فقال: ولا نعلم فيه مخالفاً.

وأما الضحك، فاشترط أن يبين منه حرفان، والله أعلم.

وانظر: «شرح المذهب» (٤/٨٩)، «المغني» (٢/٤٥١).

### مسألة [٢]: التبسم في الصلاة.

❁ ذهب عامة العلماء إلى أنَّ التبسم لا يفسد الصلاة، وخالف ابن سيرين، وابن حزم، فقالا: إنَّ التَّبَسُّمَ يبطل الصلاة، والرَّاجح قول الجمهور؛ لعدم وجود دليل يدل على البطلان. انظر المصادر السابقة.



٢١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدَخَلَانِ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّحَ لِي. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم التنحح في الصلاة.

✽ ذهب الشافعي، وأحمد في رواية، ومالك في أحد قوليه إلى أن النحنحة إن أبانت حرفين؛ فهي كالكلام.

✽ وذهب أبو يوسف، وأحمد في رواية، ومالك في أحد قوليه، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها ليست مبطله للصلاة، وكرهوا النحنحة بلا حاجة؛ وذلك لأنَّ المحرَّم هو الكلام، والنحنحة لا تدخل في مسمى الكلام أصلاً؛ فإنها لا تدل بنفسها، ولا مع غيرها من الألفاظ على معنى، ولا يسمى فاعلها متكلماً، وإنما يفهم مراده بقرينة، فصارت كالإشارة.

وهذا القول هو الرَّاجِح، وهو ترجيح الوادعي، والسعدي، وابن عثيمين رحمة الله عليهم.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/٦١٦-٦٢٢)، «المغني» (٢/٤٥٢)، «غاية المرام» (٥/٢٥٠-٢٥١).

(١) ضعيف. أخرجه النسائي (٣/١٢)، وابن ماجه (٣٧٠٨).

قال الحافظ في «التلخيص» (١/٥١٣): وقال البيهقي: هذا مختلف في إسناده ومتنه، قيل: سبج، وقيل: تنحح. قال: ومداره على عبدالله بن نجى، قال الحافظ: واختلف عليه، فقبل: عنه عن علي، وقيل عن أبيه عن علي، وقال يحيى بن معين لم يسمعه عبدالله من علي، بينه وبينه أبوه. اهـ

## فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: حكم النفخ في الصلاة.

كره أهل العلم النفخ في الصلاة.

❁ واختلفوا: هل يبطل الصلاة، أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

**الأول:** أنه يبطل الصلاة إذا بان منه حرفان، وهو قول أحمد، والشافعي، ومالك، والثوري، وصحَّ عن ابن عباس أنه قال: من نفخ في صلاته؛ فقد تكلم. وهو في "مصنف عبد الرزاق (٢/ ١٨٩)، وابن أبي شيبة" (٢/ ٢٦٤).

**الثاني:** أنه لا يبطل الصلاة، وهو قول النخعي، وابن سيرين، ويحيى بن أبي كثير، وأحمد في رواية، وإسحاق، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنَّ النفخ ليس بكلام، وقد صحَّ في "مسند أحمد" (٢/ ١٨٨)، و"سنن أبي داود" (١١٩٤)، وغيرهما عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ في سجوده في صلاة الكسوف في الركعة الثانية بكى، وقال: «أف، أف، ربِّ ألم تعذني أن لا تعذبهم وأنا فيهم...» الحديث.

**الثالث:** إن كان النفخ يسمع؛ فهو كالكلام، وإن لم يكن يسمع؛ فلا يبطل الصلاة، قال ابن قدامة رحمه الله بعد أن نسب هذا القول لأبي حنيفة: فإن أراد ما لا يسمعه الإنسان من نفسه؛ فليس ذلك بنفخ، وإن أراد ما لا يسمعه غيره؛ فلا يصح؛ لأنَّ ما أبطل الصلاة إظهاره أبطلها إسراره، وما لا، فلا، كالكلام. اهـ

والراجح هو القول الثاني، وانظر: "المغني" (٢/ ٤٥٢)، و"مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٦١٨، ٦٢٠)، "الأوسط" (٣/ ٢٤٥)، و"شرح المذهب" (٤/ ٨٩)، "غاية المرام" (٥/ ٢٤٦-٢٤٧).

مسألة [٢]: ما يغلب على المصلي، كالعطاس، ونحوه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٦٢٣): فأما ما يغلب

منصوص أحمد وغيره، وقد قال بعض أصحابه: إنه يبطل، وإن كان معذورًا كالناسي. اهـ

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: فاللفظ على ثلاث درجات:

أحدها: أن يدل على معنى بالوضع، إما بنفسه، وإما مع لفظ غيره، ك: (في) و: (عن)،  
فهذا الكلام مثل: يد، و: دم، و: فم، و: خد.

الثاني: أن يدل على معنى بالطبع، كالتأوه، والأنين، والبكاء، ونحو ذلك.

الثالث: أن لا يدل على معنى، لا بالطبع ولا بالوضع، كالنحنة.

ثم بيّن أنّ الذي يبطل هو النوع الأول، يبحث نفيس كما في "مجموع الفتاوى"  
(٢٢/٦١٥-٦٢٤).

٢١٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [قَالَ] <sup>(١)</sup>: قُلْتُ لَيْلًا: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَبَسَطَ كَفَّهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الردُّ على السَّلام كلاماً.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الردَّ على السَّلام كلاماً يبطل الصلاة، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بحديث جابر في "صحيح مسلم" (٥٤٠)، قال: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فرجعت وهو يصلي على راحلته، ووجهه إلى غير القبلة، فسلمت عليه، فلم يرد عليّ، فلما انصرف قال: «إنه لم يمنعني أن أردَّ عليك إلا أني كنت أصلي».

وبحديث ابن مسعود في "الصحيحين" <sup>(٣)</sup>، أنه قال: يا رسول الله، كُنَّا نسلم عليك في الصلاة، فترد علينا، فقال: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا».

✽ وكان سعيد بن المسيب، وقتادة، والحسن، لا يرون بذلك بأساً، وكانهم لم تبلغهم الأدلة، والله أعلم.

والرَّاجح قول الجمهور.

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) صحيح بشواهده. أخرجه أبو داود (٩٢٧)، والترمذي (٣٦٨)، وفي إسناده هشام بن سعد وهو ضعيف.

وله طريق أخرى عند أحمد (١٠/٢)، وفيه أن ابن عمر سأل صهيياً وفي إسناده احتمال الانقطاع.

وله شاهد من حديث صهيب عند أبي داود (٩٢٥) وفي إسناده نابل أصحاب العباء وهو مجهول. فالحديث صحيح بهذه الطرق، والله أعلم.

وقد أخرجه مسلم (٥٤٠) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بَصِيٌّ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ.

انظر: "المغني" (٤٦٠/٢) "شرح مسلم" (٥٤٠)، "الأوسط" (٢٥١/٣)، "شرح المذهب" (١٠٤/٤).

### مسألة [٢]: الرد على السلام إشارة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى استحباب أن يرد المصلي على السلام بالإشارة، واستدلوا بالأحاديث المذكورة في الباب، وقد قال أبو حنيفة: لا يرد السلام، ولا أحب أن يشير.

قال ابن المنذر رحمه الله: فاستحب خلاف ما سنَّه رسول الله ﷺ لأُمَّته.

قلت: وقد استدل له بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من أشار بالصلاة إشارة تفهم عنه؛ فليُعد الصلاة»، رواه أبو داود (٩٤٤).

وهو حديث ضعيف، فيه: ابن إسحاق، مدلس، وقد عنعن، وقال أبو داود: هذا الحديث وهم. وقال أحمد: لا يثبت إسناده، ليس بشيء.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

✽ وقد ذهب النخعي إلى أنه يرد بنفسه.

✽ وذهب قومٌ إلى أنه يرد بعد الصلاة، منهم: عطاء، والنخعي، والثوري، وهذا القول لا بأس به، والأفضل ما ذهب إليه الجمهور من أنه يرد بالإشارة.

وانظر: "المغني" (٤٦٠/٢)، "الأوسط" (٢٥٢-٢٥٣/٣)، "غاية المرام" (١٢٨/٥).

### مسألة [٣]: هل يكره السلام على المصلي؟

✽ ذهب عطاء، وأبو مجلز، والشعبي، وإسحاق إلى كراهته؛ لأنه ربما غلط المصلي، فرد كلامًا.

✽ بينما ذهب أحمد، والشافعي، وأصحابهما، ومالك، وغيرهم إلى عدم الكراهة، وهذا القول هو الصحيح. قال النووي رحمه الله: وهو الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة.

وانظر: "المغني" (٤٦١/٢)، "شرح المذهب" (١٠٥/٤).

قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٣/ ٢٥٣): وقد سنَّ النبي ﷺ الإشارة في الصلاة في غير موضع، من ذلك إشارته إلى الذين صلوا خلفه قيامًا أن اجلسوا، وأوماً إلى أبي بكر يوم خرج إلى بني عمرو بن عوف أن امضه. اهـ

**قلت:** وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث أم سلمة أنَّ جارتها سألت النبي ﷺ عن الركعتين بعد العصر، فأشار بيده، فاستأخرت.

ولذلك فقد ذهب الجمهور إلى جواز الإشارة للحاجة، وخالف أبو حنيفة، واستدل بالحديث السابق، وقد تقدم أنه ضعيفٌ.  
وانظر: «تيل الأوطار» (٢/ ٣٣٢).

٢١٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ زَيْنَبَ - فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَلِإِسْلِيمَ: وَهُوَ يُؤَمُّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.

٢١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ، وَالْعَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: حمل الصبي في الصلاة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى جوازه، وهو قول الشافعي، وأبي ثور، واستدلوا بحديث

أبي قتادة الذي في الباب، وخالف أبو حنيفة، فقال بفساد صلاته.

والراجح قول الجمهور، وانظر: "الأوسط" (٣/ ٢٧٧).

### مسألة [٢]: المرأة ترضع صبيها.

✽ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْأَوْسَطِ" (٣/ ٢٧٨): وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ تَرْضِعُ صَبِيهَا،

فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ مَرَّةً: قَطَعَتْ صَلَاتَهَا. وَقَالَ مَرَّةً: إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَرُورَةٍ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ

أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ ثَدْيُهَا؛ فَصَلَاتُهَا تَامَةٌ. اهـ

**قلت:** قول أبي ثور أقرب، والله أعلم.

### مسألة [٣]: قتل الحية، والعقرب أثناء الصلاة.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّوْكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "تَيْلُ الْأَوْطَارِ" (٢/ ٣٤٢): وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ

الْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٤٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٠٣)، وَابْنُ خَالَسَةَ (٣٥١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (١٤٤٥).

وحكى الترمذي عن جماعة كراهة ذلك، منهم: إبراهيم النخعي. اهـ

**قلت:** والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو الجواز من غير كراهة، وقد صحَّ ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢/ ٩٠).

قال ابن المنذر رحمته الله في "الأوسط" (٣/ ٢٧١): وكره قتل العقرب في الصلاة النخعي، ولا معنى لقوله مع أمر رسول الله ﷺ بقتله، ثم هو بنفسه قولٌ شاذٌّ لا نعلم أحداً قال به. اهـ وانظر: "المغني" (٢/ ٣٩٩).

**مسألة [٤]: قتل القمل، والبراغيث في الصلاة.**

❁ ذهب الإمام أحمد، وإسحاق إلى جوازه.

واستدلوا بحديث الباب بجامع الأذية والانشغال عن الصلاة، وهو ثابت عن معاذ رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨)

❁ وكرهه الليث، وأبو يوسف، وقال الأوزاعي: ترك ذلك أحبُّ إليَّ.

والرَّاجح القول الأول؛ -والله أعلم- لأنها ربما تؤذيه، وإذا أحرَّ قتلها شغلته عن الصلاة.

وانظر: "الأوسط" (٣/ ٢٧٧)، "الفتح" لابن رجب (٦/ ٣٩٨).



## فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: العمل في الصلاة من غير جنس الصلاة.

نقل جماعة من أهل العلم الإجماع على أن العمل الكثير المتوالي في الصلاة يبطلها، ومن نقل الإجماع: الحافظ في "الفتح" (١٢١١)، وصاحب "الشرح الكبير" (١/ ٧٠٥)، وصاحب "المبدع" (١/ ٤٨٤).

❁ ثم اختلف أهل العلم في ضابط الكثير الذي يبطل الصلاة على أقوال، ذكر النووي في "شرح المذهب" أربعة أوجه في مذهب الشافعية، وهي:

(١) القليل ما لا يسع زمانه فعل ركعة، والكثير ما يسعها. قال النووي: وهذا ضعيف، أو غلط.

(٢) كل عمل لا يحتاج إلى يديه جميعاً، قليل، وما احتاج كثير.

(٣) القليل ما لا يظن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة، والكثير ما يظن أنه ليس فيها.

(٤) وهو الصحيح المشهور، وبه قطع المصنف -يعني الشيرازي- والجمهور أن الرجوع فيه إلى العادة، فلا يضر ما يعده الناس قليلاً، كالإشارة برد السلام، وخلع النعل، ورفع العمامة ووضعها، ولبس ثوب خفيف، ونزعه، وحمل صغير ووضع، ودفع ماراً، وذلك البصاق في ثوبه، وأشباه هذا، وأما ما عدّه الناس كثيراً، كخطوات كثيرة متوالية، وفعلات متتابعة؛ فتبطل الصلاة. اهـ

والرّاجح في تعيين الكثير هو ما صححه النووي، وهو الذي عليه جمهور الحنابلة، وأما تقدير الشافعية العمل الكثير بثلاث حركات متوالية؛ فليس عليه دليل، وقد صحّ عن النبي ﷺ خلع النعال، وحمل البنت في الصلاة، والصعود على المنبر، والهبوط منه، وهذا يظهر منه

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٣٨٢-٣٨٣) "شرح المذهب" (٩٣/٤) "الشرح الممتع" (٤٨٠/٣).

فائدة: قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٣٥٦-٣٥٨): والحركة التي ليست من جنس الصلاة تنقسم إلى خمسة أقسام:

(١) واجبة. (٢) مندوبة. (٣) مباحة. (٤) مكروهة. (٥) محرمة.

والذي يبطل الصلاة منها هو المحرم؛ فالحركة الواجبة: هي التي يتوقف عليها صحة الصلاة، والحركة المندوبة هي التي يتوقف عليها كمال الصلاة، والحركة المباحة هي الحركة اليسيرة للحاجة، أو الكثيرة للضرورة، والحركة المكروهة هي اليسيرة لغير حاجة، والحركة المحرمة هي الكثيرة المتوالية لغير ضرورة. انتهى باختصار.

وقد ذكر رحمته الله أمثلة لكل قسم منها، فراجعها.

مسألة [٢]: عمل القلب في الصلاة هل يبطلها؟

✽ ثبت في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أذن المؤذن بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، حتى لا يسمع التأذين، فإذا سكت المؤذن أقبل، فلا يزال بالمرء يقول له: اذكر ما لم يكن يذكر، حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم؛ فليسجد سجدتين وهو جالس».

وفي "مسند أحمد" (٤٢٧/٣)، من حديث أبي اليسر بإسناد صحيح مرفوعاً: «منكم من يصلي الصلاة كاملة، ومنكم من يصلي النصف، والثلث، والرابع، والخمس»، حتى بلغ العشر، وعنده (٣١٩، ٣٢١)، بنحوه بإسناد حسن عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

وقال الإمام البخاري في "صحيحه" في [كتاب العمل في الصلاة]: باب تفكر الرجل في الشيء في الصلاة. وقال عمر: إني لأجهز جيشي، وأنا في الصلاة.

ثم استدل بحديث أبي هريرة المتقدم.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٦/ ٤٣٥): والمقصود من تخريجه في هذا الباب: أن الشيطان يأتي المصلي، فيذكره ما لم يكن يذكره، حتى يلبس عليه صلاته، فلا يدري كم صلى، وأن صلاته لا تبطل بذلك، بل يؤمر بسجود السهو؛ لَشَكِّهِ في صلاته، وقد حكى غير واحد من العلماء الإجماع على ذلك، ومنهم من قال: هو إجماع من يعتد به. وهذا يشعر بأنه خالف فيه من لا يعتد به، وقد قال طائفة قليلة من متأخري أصحابنا والشافعية: إنه إذا غلب الفكر على المصلي في أكثر صلاته، فعليه الإعادة؛ لفوات الخشوع فيها.

ثم ذكر الخلاف أيضاً عن أبي زيد المروزي الشافعي، وابن حامد الحنبلي.

ثم قال: والحديث حجة على هذه الأقوال كلها. انتهى.

مسألة [٣]: إذا عمل في الصلاة عملاً زائداً من جنسها.

قال شمس الدين ابن قدامة رحمته الله في "الشرح الكبير" (١/ ٧٠١): الزيادة في الصلاة تنقسم إلى قسمين: زيادة أقوال، وزيادة أفعال، وزيادة الأفعال تنوع نوعين، أحدهما: زيادة من جنس الصلاة، مثل أن يقوم في موضع جلوس، أو يجلس في موضع قيام، أو يزيد ركعة، أو ركناً؛ فإن فعله عمداً؛ بطلت صلاته إجماعاً، وإن كان سهواً؛ سجد له، قليلاً كان أو كثيراً؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا زاد الرجل، أو نقص؛ فليسجد سجدتين»، رواه مسلم. <sup>(١)</sup> أه المراد.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٣/ ٤٦٤): الظاهر أن المراد بالفعل ما ذكره المؤلف وبينه بقوله: (قياماً)، أو (قعوداً)، أو (ركوعاً)، أو (سجوداً)؛ لأن كلمة (فعل) هذه مجملة، وقوله: (قياماً) (قعوداً) (ركوعاً) (سجوداً) هذه مبيّنة؛ فالظاهر أن هذا هو المراد، وأنه لو زاد فعلاً غير هذه الأفعال الأربعة كرفع اليدين مثلاً في غير مواضع الرفع، فإنه لا يدخل في عموم كلام المؤلف، فلا تبطل الصلاة بعمده، ولا يجب السجود لسهوه. انتهى.

**قلت:** ولم أر من أبطل الصلاة؛ بزيادة فعلٍ لا يغير هيئة الصلاة، كرفع اليدين.

**مسألة [٤]: من قرأ الفاتحة مرتين.**

**قال الشيخان رحمهما الله في "المهذب" (٩٠ / ٤):** فإن قرأ فاتحة الكتاب مرتين عامداً؛ فالمنصوص أنه لا تبطل صلاته؛ لأنه تكرر ذكر، فهو كما لو قرأ السورة بعد الفاتحة مرتين، ومن أصحابنا من قال: تبطل؛ لأنه ركنٌ زاده في الصلاة، فهو كالركوع والسجود. اهـ

**قال النووي رحمه الله في "شرح المهذب" (٩١ / ٤):** فإن قرأ الفاتحة مرتين سهواً لم يضر، وإن تعمد؛ فوجهان: الصحيح المنصوص: لا تبطل؛ لأنه لا يخل بصورة الصلاة، والثاني: تبطل كتكرار الركوع، وهذا الوجه حكاه إمام الحرمين عن أبي الوليد النيسابوري من متقدمي أصحابنا الكبار، تفقه على ابن سريج، وحكاه صاحب "العدة" عن أبي علي بن خيران، وأبي يحيى البلخي، قال: وحكاه الشيخ أبو حامد عن القديم، والمذهب أنها لا تبطل، وبه قال الأكثرون، وكذا لو كرر التشهد الأخير، والصلاة على رسول ﷺ عمداً لا تبطل؛ لما ذكرناه، قال المتولي وغيره: وإذا كرر الفاتحة، وقلنا لا تبطل صلاته، لا يجزيه عن السورة بعد الفاتحة. اهـ

**مسألة [٥]: العمل الكثير من غير جنس الصلاة سهواً، أو جهلاً هل يبطل الصلاة؟**

**قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٣٨٤ / ٦):** فأما الناسي والجاهل؛ فأكثر أصحابنا، والشافعية أن عمله الكثير يبطل كعمده، ومن الشافعية من قال: فيه وجهان، أحدهما: لا يبطل كالكلام، وكذلك حكى بعض أصحابنا رواية عن أحمد، أنه لا يبطل عمل الساهي وإن كثر. وقال: هي أصح. واستدل بما فعله النبي ﷺ في خبر ذي اليدين، حين سلم ساهياً، ثم لما ذكر بني على صلاته. اهـ

**قلت:** القول بعدم البطلان أقرب، ويدل عليه أيضاً حديث معاوية بن الحكم السلمي

## مسألة [٦]: الأكل والشرب في الصلاة.

قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٢٤٨/٣): أجمع أهل العلم على أنَّ المصلي ممنوع من الأكل والشرب، وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أنَّ على من أكل، أو شرب في الصلاة عامدًا الإعادة.

❀ قال: وقد اختلفوا في الشرب في التطوع: فرَوِيَ عن ابن الزبير، وسعيد بن جبيرة أنها شربا في الصلاة التطوع، حدثونا عن يحيى بن يحيى قال: ثنا هشيم، عن منصور، عن أبي الحكم، قال: رأيت ابن الزبير يشرب الماء، وهو في الصلاة.

قال: ورَوِيَ عن طاوس أنه قال: لا بأس به. وقال إسحاق: إن فعله في التطوع؛ فلا إعادة عليه، وترَّكهُ أَسْلَمَ.

ثم قال ابن المنذر رحمه الله: إذا شرب المصلي في الصلاة التطوع عامدًا؛ فعليه الإعادة، وكل من حُكِيَ عنه أنه شرب في التطوع كان شربه ساهيًا إن ثبت ذلك عن ابن الزبير، والذي رَوَى عن طاوس ما ذكره ليث. اهـ

قلت: أثر ابن الزبير ضعيف؛ لجهالة شيخ ابن المنذر، وأبو الحكم لم أعرفه، وأثر طاوس أيضًا ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم، الراوي عنه، والراجح ما رجحه ابن المنذر.

## مسألة [٧]: الأكل والشرب في الصلاة ناسيًا.

❀ قال ابن المنذر رحمه الله في «الأوسط» (٢٤٨/٣): واختلفوا فيمن أكل، أو شرب في الصلاة ناسيًا، فكان عطاء يقول: إذا شرب في الصلاة ناسيًا؛ أتمَّ صلاته، وسجد سجدتي السهو، وإن شرب عامدًا؛ أعاد. اهـ

ثم رَّجح ابن المنذر ما ذهب إليه عطاء، واستدل عليه بحديث ذي اليدين، فقاس الأكل، والشرب على الكلام، واستدل عليه أيضًا بنسيان الصائم، فقاس عليه نسيان المصلي، وهو

❁ وخالف الأوزاعي، وأصحاب الرأي، فقالوا بالبطلان، وهو وجه للشافعية فيما إذا أكل كثيرًا.

والراجح القول الأول، والله أعلم.  
وانظر: "المغني" (٢/٤٦٢)، "شرح المذهب" (٤/٩٠).

### مسألة [٨]: بقايا الطعام في الفم.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/٤٦٢): إن ترك في فيه ما يذوب، كالسُّكَّر، فذاب منه شيء، فابتلعه؛ أفسد صلاته؛ لأنَّه أَكَل، وإن بقي في أسنانه، أو في فيه من بقايا الطعام يسير، يجري به الريق لم تفسد صلاته؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه. اهـ

وهذا الذي قرره ابن قدامة هو مذهب الشافعية أيضًا كما في "شرح المذهب" (٨٩-٩٠/٤).

## مُلْحَقٌ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشرط التاسع: النية.

نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على أنَّ الصلاة لا تجزئ إلا بالنية، منهم: ابن المنذر، والشيرازي، وغيرهما.

وانظر: «الأوسط» (٣/ ٧١)، و«المغني» (٢/ ١٣٢)، «شرح المذهب» (٣/ ٢٧٦).

والدليل على اشتراط النية قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، والنية هي: القصد والإرادة.

مسألة [١]: حكم الجهر بالنية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢١٨): والجهر بالنية لا يجب، ولا يستحب باتفاق المسلمين، بل الجاهر بالنية مبتدع، مخالف للشرعية إذا فعل ذلك معتقداً أنه من الشريعة؛ فهو جاهل، ضال يستحق التعزير والعقوبة على ذلك. اهـ.

وقال في (٢٢/ ٢٣٥): وأما الجهر بالنية، وتكريرها؛ فبدعة سيئة ليست مستحبة باتفاق المسلمين؛ لأنها لم يكن يفعلها رسول الله ﷺ، ولا خلفاؤه الراشدون. اهـ.

مسألة [٢]: حكم التلفظ بالنية دون جهر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٣١): ولكن تنازع العلماء: هل يستحب التلفظ بالنية سرّاً أم لا؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء:

فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد: يستحب التلفظ بها؛ لكونه أوكد.

وقالت طائفة من أصحاب مالك، وأحمد، وغيرهما: لا يستحب التلفظ بها؛ لأن ذلك

بالنية، ولا عَلِمَ ذلك أحدًا من المسلمين، ولو كان هذا مشهورًا مشروعًا لم يهمله النبي ﷺ وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة.

وهذا القول أصح الأقوال، بل التلفظ بالنية نقص في العقل والدين، أما في الدين؛ فَلَا تَه بدعة، وأما في العقل؛ فَلَا تَه بمنزلة من يريد أن يأكل طعامًا فيقول: نويت بوضع يدي في هذا الإناء أني أريد أن آخذ منه لقمةً، فأضعها في فمي، فأمضغها، ثم أبلعها؛ لأشبع. اهـ

**قلت:** القول بأن التلفظ بها بدعة هو القول الصواب، والله أعلم.

### مسألة [٣]: محل النية.

**قال شيخ الإسلام (ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٢/ ٢٣٠):** نية الطهارة من وضوء، أو غسل، أو تيمم، والصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، والكفارات، وغير ذلك من العبادات لا تفتقر إلى نطق اللسان باتفاق أئمة الإسلام، بل النية محلها القلب دون اللسان باتفاقهم، فلو لفظ بلسانه غلطًا بخلاف ما نوى في قلبه؛ كان الاعتبار بما نوى، لا بما لفظ، ولم يذكر أحدٌ في ذلك خلافًا، إلا أن بعض متأخري أصحاب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ خَرَجَ وجهًا في ذلك، وَغَلَطَ فِيهِ أئمة أصحابه، وكان سبب غلطه أن الشافعي قال: (إن الصلاة لا بد من النطق في أولها)، وأراد الشافعي بذلك التكبير الواجب في أولها، فظن هذا الغالط أن الشافعي أراد النطق بالنية، فَغَلَطَ أصحابُ الشافعي جميعهم. انتهى.

**قلت:** وهذا الغالط الذي غَلِطَ فِي كَلَامِ الشافعي هو أبو عبد الله الزبيري، ذكر ذلك صاحب "الحاوي"، ونقله عنه النووي في "شرح المذهب" (٣/ ٢٧٧)، ونصَّ كلام الشافعي بتمامه: إذا نوى حَجًّا، أو عمرةً أَجْزَأَ، وإن لم يتلفظ، وليس كالصلاة، لا تصح إلا بالنطق.

### مسألة [٤]: محل النية من الصلاة.

أجمع العلماء على أن نية الصلاة تكون عند التكبير.



ثم اختلفوا: هل يُشترط مقارنتها للتكبير أم لا؟

✽ فذهب الشافعي، وابن المنذر إلى وجوب مقارنة النية للتكبير، لا بعده، ولا قبله.

✽ وذهب أحمد، وأبو حنيفة إلى جواز تقديمها بالزمن اليسير.

✽ وذهب ابن حزم إلى وجوب تقديمها على التكبير متصلة به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢٩/٢٢): والمقارنة المشروطة قد تُفسَّرُ بوقوع التكبير عقيب النية، وهذا ممكن لا صعوبة فيه، بل عامة الناس إنما يُصلُّون هكذا، وهذا أمر ضروري، لو كُلفُوا تَرْكُهُ؛ لَعَجَزُوا عنه.

وقد تُفسَّرُ بانبساط آخر النية على آخر التكبير، بحيث يكون أولها مع أوله، وآخرها مع آخره، وهذا لا يصح؛ لأنه يقتضي عزوب كمال النية في أول الصلاة، وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة، وقد تفسر بحضور جميع النية مع جميع آخر التكبير، وهذا تنازعوا في إمكانه.

فمن العلماء من قال: إن هذا غير ممكن، ولا مقدور للبشر عليه فضلاً عن وجوبه، ولو قيل بإمكانه؛ فهو متعسر، فيسقط بالخرج، وأيضاً فمما يبطل هذا والذي قبله: أن المكبر ينبغي له أن يتدبر التكبير ويتصوره، فيكون قلبه مشغولاً بمعنى التكبير لا بما يشغله عن ذلك من استحضر النية، ولأن النية من الشروط، والشروط تتقدم العبادات، ويستمر حكمها إلى آخرها كالطهارة، والله أعلم. انتهى.

قال أبو عبد الله سده الله: يتبين من هذا الكلام النفيس لشيخ الإسلام رحمته الله أن النية تكون قبل تكبيرة الإحرام متصلة بها، كما قال ابن حزم، بحيث لا يخلو جزء من التكبير من تمام النية، وهذا هو الرَّاجح، والله أعلم.

ولكن ابن حزم لا يجيز تقدمها بزمن يسير، ولا كثير، وقد تقدم أن مذهب أحمد، وأبي حنيفة، ونقله ابن حزم عن مالك جواز تقدمها بالزمن اليسير، وهذا هو الرَّاجح، ويُشترط أن

واختلفوا في تقدمها على العبادة بالزمن الكثير:

❁ فذهب أكثر أهل العلم إلى عدم الجواز.

❁ وذهب الإمام أحمد في رواية عنه إلى الجواز ما لم يفسخها، واختاره جماعة من

الحنابلة كما في «الإنصاف»، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو مذهب الحنفية، وأبي

يوسف، وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه مستصحب للنية حكماً، ويشمله قوله ﷺ: «إنما

الأعمال بالنيات»، وقد صحح هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

وانظر: «المغني» (٢/ ١٣٦)، «المجموع» (٣/ ٢٧٧-٢٧٨)، «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٢٩)، «المحلى»

(٣٥٤)، «الإنصاف» (٢/ ٢١)، «الأوسط» (٣/ ٧١)، «الشرح الممتع» (٢/ ٢٩٠-٢٩١).

**تنبيه:** إذا نوى الصلاة قبل أدائها بزمن يسير، أو كثير، وما زال مستصحباً لها ذكراً؛

صَحَّت صَلَاتُهُ باتفاق العلماء. قاله شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٢٨).

**مسألة [٥]: استصحاب النية في الصلاة.**

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ١٣٤): «وَالْوَاجِبُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ النِّيَّةِ دُونَ

حَقِيقَتِهَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْوِي قَطْعَهَا، وَلَوْ ذَهَلَ عَنْهَا، وَعَزَبَتْ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، لَمْ يُؤَثِّرْ

ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ هَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَلِأَنَّ النِّيَّةَ لَا تُعْتَبَرُ حَقِيقَتُهَا فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ،

بِدَلِيلِ الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ

حُصَاصٌ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا، أَذْكَرُ كَذَا،

حَتَّى يَظَلَّ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup> اهـ

**مسألة [٦]: هل يُشترط في النية تعيين الصلاة؟**

❁ ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط تعيين الصلاة بعينها؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال

بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

❁ وذهب الشافعية، وبعض الحنابلة إلى أنه يكفي أن ينوي فرض الوقت، وإن لم يعينه.

والراجح القول الأول؛ لأنه إذا كان قد نوى فرض الوقت؛ فإنه يكون قد نوى عين الصلاة حالاً، أو ماضياً، ويكون مستصحباً لها حكماً، وهذا جائز كما تقدم.

وانظر: «المغني» (١٣٢/٢)، «المجموع» (٢٧٩/٣).

### مسألة [٧]: هل يشترط نية الفرضية؟

❁ للشافعية، والحنابلة وجهان في اشتراط الفرضية، ومعنى ذلك أن ينوي أن يصلي الظهر فرضاً، لا نافلة.

والصحيح أنه لا يشترط؛ لأن تعيين الفريضة يُغني عنها؛ لكون الظهر مثلاً لا يكون من المكلف إلا فرضاً.

انظر: «المغني» (١٣٢/٢)، «المجموع» (٢٧٩/٣).

### مسألة [٨]: حكم قطع النية، والتردد في قطعها.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣٣-١٣٤/٢): وَإِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ نِيَّةً مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ إِمْتَامِهَا وَقَطْعِهَا، لَمْ تَصَحَّ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ عَزْمٌ جَارِمٌ، وَمَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَحْصُلُ الْجَزْمُ، وَإِنْ تَلَبَّسَ بِهَا نِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، ثُمَّ نَوَى قَطْعَهَا، وَالْخُرُوجَ مِنْهَا؛ بَطَلَتْ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَبْطُلُ بِذَلِكَ؛ لِإِتْمَامِ عِبَادَةِ صَحَّ دُخُولُهُ فِيهَا، فَلَمْ تَفْسُدْ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنْهَا كَالْحُجِّ.

ولنا: أَنَّهُ قَطَعَ حُكْمَ النِّيَّةِ قَبْلَ إِمْتَامِ صَلَاتِهِ، فَفَسَدَتْ، كَمَا لَوْ سَلَّمَ يَنْوِي الْخُرُوجَ مِنْهَا، وَلِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَطَعَهَا بِمَا حَدَثَ، فَفَسَدَتْ؛ لِذَهَابِ شَرْطِهَا، وَفَارَقَتْ الْحُجَّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِمَحْظُورَاتِهِ، وَلَا بِمُفْسِدَاتِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. فَأَمَّا إِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا نِيَّةً مُتَيَقَّنَةً، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ كَسَائِرِ

وَمَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَكُونُ مُسْتَدِيمًا لَهَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى قَطْعَهَا. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: ما قرره ابن قدامة في هذا الكلام هو الصواب، وأما مسألة التردد؛ فالصحيح ما ذهب إليه ابن حامد، وهو وجه عند الحنابلة، من أن النية لا تنقطع بالتردد، وقد صحح العلامة ابن عثيمين هذا القول، وذلك لأن الأصل بقاء النية، والتردد لا يبطلها. وانظر: «الإنصاف» (٢/ ٢٢)، «الشرح المتع» (٢/ ٢٩١).

**مسألة [٩]: تحويل النية من فريضة إلى فريضة أخرى أثناء الصلاة.**

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ١٣٥): وَإِذَا أَحْرَمَ بِفَرِيضَةٍ، ثُمَّ نَوَى نَقْلَهَا إِلَى فَرِيضَةٍ أُخْرَى، بَطَلَتْ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّتَهَا، وَلَمْ تَصَحَّ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا مِنْ أَوَّلِهَا. اهـ

**قلت:** وهو مذهب الشافعية بغير خلاف بينهم. انظر: «شرح المذهب» (٣/ ٢٨٦).

**مسألة [١٠]: تحويل النية من فريضة إلى نافلة مطلقة.**

✽ إذا كان الوقت واسعاً، والتحويل لغرض صحيح، مثل أن يحرم منفرداً، ثم تحصل جماعة؛ فيصح تحويل النية إلى نفل على الأصح من مذهب الشافعية، والحنابلة؛ وذلك لأن نية الفريضة تشمل نية الصلاة وزيادة على ذلك نية الفرضية، والتعيين، فإذا ألغى نية الفرضية والتعيين، بقي نية الصلاة، وهي النافلة، وهذا القول هو الصحيح، وقد رجَّحه العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

وأما إذا كان التحويل لغير غرض صحيح؛ فالأصح عند الشافعية، والحنابلة عدم الصحة، وذهب بعض الشافعية، والحنابلة إلى الصحة مع الكراهة، وهذا القول أقرب؛ لما تقدم، وأما الكراهة فلكون الفريضة مقدمة على النافلة، ولكونه أسرع إلى إبراء الذمة.

وقد رجَّح هذا القول العلامة ابن عثيمين رحمته الله، وقال في «الإنصاف»: إنه الصحيح في مذهب الحنابلة. وانظر: «المغني» (٢/ ١٣٥)، «شرح المذهب» (٣/ ٢٨٧)، «الشرح المتع» (٢/ ٢٩٨).

مسألة [١١]: تحويل النية من فريضة إلى نافلة معينة كالوتر، والنافلة المعينة إلى نافلة مطلقة.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله: إذا انتقل من نفل معين إلى نفل معين؛ فالحكم كما لو انتقل من فرض إلى فرض، فلو انتقل مثلاً من راتبة العشاء إلى الوتر، فالراتبة معينة والوتر معينة، بطل الأول، ولم ينعقد الثاني؛ لأن الانتقال من معين إلى معين يبطل الأول، ولا ينعقد به الثاني، سواء أكان فريضة أم نافلة.

وإن انتقل من فرض معين، أو من نفل معين إلى نفل مطلق؛ صح، وهذه الصورة الرابعة، لكن يشترط في الفرض أن يكون الوقت متسعاً، والتعليل: لأن المعين اشتمل على نيتين: نية مطلقة، ونية معينة، فإذا أبطل المعينة بقيت المطلقة. اهـ "الشرح الممتع" (٢/ ٢٩٧-٢٩٨). ونستفيد مما تقدم: أن تحويل النافلة المطلقة إلى فريضة، أو إلى نافلة معينة لا يصح؛ لأن نية التعيين سواء للفريضة أو النافلة تحصل أثناء الصلاة، ولا تصح الفريضة، ولا النافلة المعينة إلا بتعيينها من بداية الصلاة، والله أعلم.

مسألة [١٢]: إذا أحرم بصلاة قبل الوقت، أو أحرم بفائتة فتذكر أنه قد أداها؟ قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٣/ ٢٨٧): إِنْ كَانَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ الْحَالِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ، وَإِنْ جَهِلَ، وَظَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ، فَالصَّحِيحُ انْعِقَادُهَا نَفْلًا، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْأَكْثَرُونَ.

قلت: وهذا هو مذهب الحنابلة أيضاً. انظر: "المغني" (٢/ ١٣٥)، "الإيضاح" (٢/ ٢٣-٢٤).

مسألة [١٣]: إذا شك هل نوى الصلاة فرضاً، أو نفلاً؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ١٣٥): وَإِنْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَرَضًا، أَوْ نَفْلًا؟ أَمَّا نَفْلًا؛ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ قَبْلَ أَنْ يُجِدَّ عَمَلًا. اهـ

## بَابُ سُرَّةِ الْمُصَلِّي

سُرَّةُ الْمُصَلِّي: هي ما يجعله المصلي أمامه؛ لمنع المرور بين يديه.

٢٢٠ - عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. <sup>(١)</sup>

وَوَقَعَ فِي الْبَزَارِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا». <sup>(٢)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم المرور بين يدي المصلي.

دَلَّ حديث الباب على تحريم المرور بين يدي المصلي؛ ولذلك قال ابن عبد البر رحمته الله في

(١) أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧). واللفظ متفق عليه، وأما زيادة (من الإثم) فليست في «البخاري» ولا في «مسلم».

قال الحافظ في «الفتح» (٥١٠): زاد الكشميهني - أحد رواة البخاري - (من الإثم) وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها. وقال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيء منه. وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في «مصنف ابن أبي شيبة» (يعني من الإثم) فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلاً؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية. اهـ

(٢) أخرجه البزار كما في «مسنده» (٣٧٨٢) عن أحمد بن عبدة الضبي عن سفيان بن عيينة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد عن أبي جهيم به.

والمحفوظ عن أبي النضر في «الصحيحين» وغيرهما أنه قال: لا أدري أقال: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة. رواه عن أبي النضر كذلك مالك والثوري وغيرهما؛ ولذلك فهذه الرواية (أربعين خريفاً) تعتبر شاذة، وقد جعل بعضهم المخالف بها سفيان بن عيينة، وهذا لا يصح، فقد قال الحافظ في «الفتح»: لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عسنة عن أبي النضر عن

”التمهيد“ (١٤٨/٢١): لا خلاف بين العلماء في كراهية المرور بين يدي المصلي، والإثم على المار بين يدي المصلي فوق الإثم على الذي يدعه يمر بين يديه، وكلاهما عاصٍ إذا كان بالنهي عالماً، والمار أشد إثمًا إذا تعمد ذلك، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً. اهـ

وقال ابن حزم رحمته الله كما في ”مراتب الإجماع“ (٣٥): واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته، وأنَّ فاعل ذلك آثم. اهـ

قال ابن رجب رحمته الله في ”الفتح“ (٥١٠): وحكاه الترمذي عن أهل العلم، وقد حمل إطلاق هؤلاء للكرهية على التحريم؛ فإنَّ متقدمي العلماء كانوا يستعملون ذلك كثيراً. اهـ

**قلت:** وهو واضح في كلام الإمامين ابن عبد البر، وابن حزم؛ فإنَّ كليهما نقل الإجماع على الإثم أيضاً، والمكروه لا إثم فيه؛ إلا أن يكون كراهية تحريم.

**مسألة [٢]: هل يحرم المرور بين يدي المصلي إذا لم يكن بين يديه سترة؟**

✽ جمهور الحنابلة، وكذا الحنفية على التحريم؛ لعموم حديث أبي جهيم.

✽ وذهب بعض الحنابلة، والشافعية إلى أنه يكره ولا يحرم، واستدلوا بحديث ابن عباس، والمطلب بن أبي وداعة وهما حديثان ضعيفان، وسيأتي ذكرهما في بيان حكم السترة. والراجح هو القول الأول وقد صححه ابن رجب رحمته الله. وانظر: ”الفتح“ (٦٨٢/٢) لابن رجب.

**مسألة [٣]: حد القرب الذي يمنع المار منه إذا صلى بدون سترة.**

قال ابن رجب رحمته الله في ”فتح الباري“ (٦٨٢/٢): وفي قدر القرب الذي يمنع المرور فيه وجهان لأصحابنا، أحدهما: أنه محدود بثلاثة أذرع؛ لأنها منتهى المسنون في وضع السترة. والثاني: حده بما لو مشى إليه لدفع المار أو غيره، لم تبطل صلاته. وجاء في حديث مرفوع من حديث ابن عباس: تقديره بقدر قذفة بحجر، أخرجه أبو داود. <sup>(١)</sup> وحكي عن الحنفية أنه لا يمنع من المرور إلا في محل سجود المصلي خاصة. انتهى المراد. وانظر: ”الإنصاف“ (٩٢/٢).

مسألة [٤]: حكم المرور بين يدي المأمومين.

أخرج الشيخان<sup>(١)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الإِخْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. واللفظ للبخاري.

قال ابن محبت البربر رضي الله عنه كما في "الفتح" (٤٩٣): حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا يُخْصُّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ»<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، فَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، قَالَ: وَهَذَا كُلُّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

ثم نقل الحافظ الخلاف عن الحكم بن عمرو الغفاري، قال: فَهَذَا يُعَكِّرُ عَلَى مَا نُقِلَ مِنَ الإِتِّفَاقِ. اهـ

قلت: أثر الحكم الغفاري عند عبد الرزاق (٢/ ١٨-١٩)، وإسناده صحيح.

وقد منع ذلك أيضًا أحمد في رواية عنه، وقال سفيان: لا يعجبني ذلك. وذهب الشافعية إلى الكراهة.

والرَّاجِحُ قول الجمهور، وهو الجواز؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤٩٣) (٢/ ٦١٤-٦١٥)، "الفتح" (٤٩٣) لابن حجر.



٢٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سُرَّةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: «مِثْلُ مُوَخَّرَةِ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: مقدار طول السترة.

✽ جاء عن أحمد أنه قال: طولها ذراع. وبه قال عطاء، والثوري، وأصحاب الرأي.

✽ ورُوي عن أحمد أنه قدر عظم الذراع -يعني من الرسغ إلى المرفقين- وهو قول مالك، والشافعي.

قال ابن قدامة رحمه الله: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ لَا التَّحْدِيدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّرَهَا بِأَخْرَةِ الرَّحْلِ، وَأَخْرَةُ الرَّحْلِ تَخْتَلِفُ فِي الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ، فَتَارَةً تَكُونُ ذِرَاعًا، وَتَارَةً تَكُونُ أَقَلَّ مِنْهُ، فَمَا قَارَبَ الذِّرَاعَ أَجْزَاءً الْإِسْتِثْنَاءُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: "المغني" (٨٢/٣)، و"الأوسط" (٨٩/٥).

## فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: مقدار عرض السترة.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣/ ٨٣): فَأَمَّا قَدْرُهَا فِي الْغَلْظِ وَالِدَقَّةِ، فَلَا حَدَّ لَهُ نَعْلَمُهُ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَقِيقَةً كَالسَّهْمِ وَالْحُرْبَةِ، وَغَلِظَةً كَالْحَائِطِ. اهـ

قال أبو عبدالله وفقه الله: ينبغي أن تكون متميزة يراها من أراد المرور.

مسألة [٢]: مقدار ما بين المصلي، وبين سترته.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجعل بينه وبين السترة ثلاثة أذرع؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة جعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، وكان ابن عمر يفعل ذلك كما في "صحيح البخاري" (٥٠٦) من حديث بلال رضي الله عنه.

وذهب مالك، والحسن إلى أنه ليس لها حدٌّ، وصحَّ عن عبدالله بن مغفل كما في "مصنف عبد الرزاق" (٢/ ١٦) أنه جعل ستة أذرع، وقال ابن بطلال، وغيره: أقل ما يكون بين المصلي، وبين سترته ممر شاة؛ لحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين الجدار ممر شاة.

قال ابن رجب رحمته الله: قال القرطبي: وقد حمل بعض شيوخنا حديث ممر الشاة على ما إذا كان قائماً، وحديث ثلاثة أذرع على ما إذا ركع أو سجد. كذا وجدته، وينبغي أن يكون بالعكس؛ فإن الراكع والساجد يدنوان من السترة أكثر من القائم كما لا يخفى. اهـ

والراجح هو قول الجمهور، وذلك على سبيل الاستحباب لا الوجوب؛ لفعل النبي صلى الله عليه وسلم، وأما حديث سهل بن سعد، فهو محمول على حال السجود. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤٩٦)، "فتح الباري" لابن حجر (٤٩٦)، "الأوسط" (٥/ ٩٠)، "المغني" (٣/ ٨٤).

٢٢٢- وَعَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْجَهَنِّي (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسَهْمٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم سترة المصلي.

ذهب طائفة من أهل العلم إلى الوجوب، نقله ابن العربي في «عارضة الأحوذى» (١٣٠/٢)، عن الإمام أحمد، وهو خلاف المشهور عنه، وإنما قال بالوجوب بعض أصحابه كما في «الإنصاف» (١٠١/٢)، وقال بالوجوب أبو عوانة في «صحيحه» (٤٧/٢): وهو ظاهر تبويب ابن خزيمة.

ورجَّحَ هذا القول الإمام الألباني، والإمام الوادعي رحمة الله عليهما.

واستدل هؤلاء الأئمة بأدلة، منها: حديث الباب، وهو ضعيف، ويُغني عنه حديث ابن عمر في «البخاري» (٤٩٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمْرًا بِالْحَرْبَةِ، فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ. وحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند ابن خزيمة (٨٠٠): «لَا تُصَلِّ إِلَّا إِلَى سِتْرَةٍ، وَلَا تَدْعُ أَحَدًا يَمْرُ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَبَيْنَ السِتْرَةِ»، وهو حديث صحيح.

واستدلوا أيضًا بحديث أبي ذر: «يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل...» الحديث، قالوا: فالسترة تحافظ على الصلاة من القطع، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومنها حديث سهل بن أبي حثمة عند أبي داود (٦٩٥) وغيره بإسناد جيد، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ، فَلْيَدْنِ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»، قالوا: ومحافضة النبي ﷺ على السترة حضراً، وسفراً يدل على الوجوب.

(١) ضعيف. أخرجه الحاكم (٢٥٢/١)، وأخرجه أيضًا البيهقي (٢٧٠/٢) من طريقه، وفي إسناده:

✽ وذهب جمهور العلماء إلى استحباب الصلاة إلى سترة، وجعلوا الصارف للأحاديث السابقة من الوجوب إلى الاستحباب بعض الأحاديث، أصحُّها حديث ابن عباس في "البخاري"، وقد تقدم لفظه، وفيه: والنبي ﷺ يصلي إلى غير جدار.

وقد أُجيبَ على الجمهور: بأن نفي الجدار لا يدل على نفي وجود سترة أخرى، فاستدل الجمهور برواية عند ابن خزيمة (٨٣٨): والنبي ﷺ يصلي إلى غير شيء يستره.

وهذه الرواية من طريق: عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيفٌ جداً.

واستدلوا بحديث الفضل بن عباس عند أبي داود (٧١٨)، والنسائي (٦٥ / ٢)، قال: أتانا رسول الله ﷺ، ونحن في بادية لنا، ومعه عباس، فصَلَّى في صحراء ليس بين يديه سترة، وحمارة لنا، وكلبة تعبثان بين يديه.

وهو حديث ضعيفٌ، في إسناده: عباس بن عبيد الله بن العباس، وهو مجهول حال، يرويه عن عمه الفضل بن عباس، ولم يدركه؛ فهو منقطعٌ، قاله ابن حزم، ووافقه الحافظ في "التهذيب".

واستدل الجمهور أيضاً بحديث ابن عباس عند أبي يعلى (٢٤٢٣)، قال: جئت أنا و غلام من بني هاشم على حمار، فمررنا بين يدي النبي ﷺ، وهو يصلي، فنزلنا عنه، وتركنا الحمار يأكل من بقل الأرض، فدخلنا معه في الصلاة، فقال رجلٌ: أكان بين يديه عَنَزَةٌ؟ قال: لا.

وهذا الحديث أقوى ما يستدل به الجمهور؛ لأنَّ رجاله ثقات، ولكن الحديث لم يَسْلَمْ؛ فإنه من رواية علي بن الجعد، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن يحيى الجزار، عن ابن عباس، وعلي بن الجعد وإن كان ثقة ثبَتاً إلا أنه قد خُوِّفَ، فقد رواه محمد بن جعفر، وعفان بن مسلم كما في "مسند أحمد" (٣١٦٧)، عن شعبة، وهما أثبت في شعبة، فلم يذكر زيادة: (أكان بين يديه عنزة؟)، وكذلك فإن يحيى الجزار لم يسمعه من ابن عباس، إنما سمعه بواسطة أبي

فالراجح - والله أعلم - هو القول بالوجوب.

وانظر: "المغني" (٨٠ / ٣) (٩٠ - ٩١ / ٣)، "الفتح" لابن رجب (٤٩٣).

**تنبيه:** نقل ابن قدامة في "المغني" (٣/ ٨٠) عدم الخلاف على استحباب السترة، وهذا لا ينافي القول بالوجوب؛ لأنَّ فيه زيادة على الاستحباب، ولو قصد عدم الوجوب؛ لكان النقل غير صحيح لِمَا قدمناه من وجود الخلاف.

مسألة [٢]: السترة في مكة.

❦ فيها قولان:

القول الأول: أنَّ حكمها في ستر الصلاة حكم سائر البلدان، وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية، ورؤي عن ابن عمر <sup>(١)</sup>، واختاره البخاري في "صحيحه"، واستدل بحديث أبي حنيفة، أنَّ النبي ﷺ صلى بالبطحاء -وهو أبطح مكة- في حجته إلى عذرة.

**القول الثاني:** أنَّ مكة يجوز الصلاة فيها إلى غير ستر، والمرور بين يدي المصلي فيها من غير كراهة، وهو قول طاوس، وعطاء، وأحمد، وجاء عن ابن الزبير <sup>(٢)</sup>، ومحمد بن الحنفية، واستدل الإمام أحمد بحديث المطلب بن أبي وداعة، أنَّ النبي ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَحَدٌ.

وهذا الحديث من رواية ابن جريج، عن كثير بن كثير، عن أبيه، عن جده المطلب، ورجاله ثقات، ولكن رواه ابن عيينة عن كثير بن كثير، عن بعض أهله، عن جده، قال ابن عيينة: وكان ابن جريج أخبرنا عنه، فقال: حدثنا كثير عن أبيه، فسألته؟ فقال: ليس من أبي

سمعتة، ولكن من بعض أهلي.

قال ابن رجب رحمه الله: فقد تبين من رواية ابن عينة هذه أنها أصح من رواية ابن جريج، ولكن يصير في إسناده من لا يعرف. اهـ

وعليه فالحديث ضعيف، والراجح القول الأول.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥٠١)، "المغني" (٣/ ٨٩).

### مسألة [٣]: الدنو من السترة.

استحب العلماء للمصلي أن يدنو من سترته، وبَوَّبَ ابن خزيمة في "صحيحه": [باب الأمر بالدنو من السترة]، ثم ذكر حديث سهل بن أبي حثمة، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ؛ فَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»، وانظر: "المغني" (٣/ ٨٣).

٢٢٣- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ <sup>(١)</sup> الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُوْخَرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرَأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>.

٢٢٤- وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [نَحْوُهُ دُونَ الْكَلْبِ] <sup>(٣)</sup>.

٢٢٥- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوُهُ دُونَ آخِرِهِ. وَقَيَّدَ الْمَرَأَةَ بِالْحَائِضِ <sup>(٤)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: ما هو الذي يقطع الصلاة بمروره بين يدي المصلي؟

✽ في هذه المسألة أقوال:

[الأول]: أنه لا يقطع الصلاة شيء، وهذا قول الجمهور، واستدلوا على ذلك بحديث أبي

(١) الحديث ذكره الحافظ في أوله بالمعنى.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٥١٠).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٥١١). وفيه ذكر الكلب، وليس فيه تقييده بالسواد.

(٤) الراجح وقفه على ابن عباس. أخرجه أبو داود (٧٠٣)، والنسائي (٦٤/٢)، من طريق شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس به. وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أن شعبة قد خولف في رفعه، فقد رواه سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وهمام عن قتادة بإسناده موقوفًا. قال يحيى القطان في رواية شعبة بالرفع: أنا أفرقه، وأخاف أن يكون وهماً. وقال أحمد: شعبة رفعه وهشام لم يرفعه، وكان هشام حافظًا.

وقال في موضع آخر: لعل وقفه أشبه.

قال أبو عبد الله وفقه الله: الراجح وقفه لأمر: أحدها: أن شعبة نفسه قد رواه موقوفًا. ذكر ذلك ابن رجب في "الفتح" فقال: وكذا وقفه غندر عن شعبة. الثاني: أن سليمان التيمي تابع قتادة فرواه عن جابر ابن زيد موقوفًا. أخرجه عبد الرزاق (٢٨/٢). الثالث: أن عكرمة وعبيد الله بن أبي يزيد المكي تابعا جابر ابن زيد فروياه عن ابن عباس موقوفًا. أخرجه عبد الرزاق (٢٧-٢٨/٢). الرابع: أن هشامًا وسعيدًا أرجح في قتادة من شعبة كما في الملحق من "شرح العلل".

انظر: "فتاوى" لابن رجب (٧٠٣-٧٠٢/٢)، "المعجم" (٦٩٧-٦٩٨/٢)، "الموسم"

سعيد الخدري: «لا يقطع الصلاة شيء، وادروا ما استطعتم»، رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وهو حديث ضعيف، فيه: مجالد بن سعيد الهمداني، وهو ضعيف، واستدلوا بحديث ابن عباس في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، أنه مرَّ بين يدي الصف على حماره، وبحديث عائشة في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>، أنَّ النبي ﷺ كان يصلي إليها، وهي معترضة بين يديه نائمة. وهذا القول صحَّ عن علي، وعثمان، وابن عمر رضِيَ الله عنهم.

**الثاني:** أنه يقطع الصلاة ثلاثة أشياء: المرأة، والحمار، والكلب الأسود، وهذا قول أنس ابن مالك، وابن عمر، وهو صحيح عنهما، وقال به عطاء، والحسن، وابن جريج، وابن خزيمة، وأحمد في رواية، واستدلوا بحديث أبي ذر، وأبي هريرة اللذين في الباب، وهذا القول رجَّحه شيخ الإسلام، وابن القيم، وابن حزم.

**الثالث:** يقطع الصلاة الكلب الأسود، والمرأة الحائض، وهو قول ابن عباس، وزُوي عن عطاء.

**الرابع:** يقطع الصلاة الكلب الأسود فقط، وهو قول أحمد، وإسحاق، واستدل هؤلاء بإخراج المرأة، والحمار، بالحديثين المتقدمين في قول الجمهور.

قال أبو عبد الله -عفا الله عنه-: الرَّاجح هو القول الثاني؛ لظاهر الأدلة المذكورة، وتأويلها بقطع النقصان خلاف الظاهر منها، وأما حديث عائشة في نيامها بين يدي رسول الله ﷺ، فلا يدل على المراد؛ لأنَّ كلامنا على المرور لا على الوقوف بين يدي المصلي، وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ فمروره كان بين يدي بعض الصف وهذا لا يضر؛ لأنَّ ستره الإمام ستره لمن خلفه.

وانظر: «الأوسط» (٥/ ١٠٠-)، «المغني» (٣/ ٩٧-)، «الفتح» لابن رجب (٥١٤).

(١) سيأتي تحريجه في آخر الباب برقم (٢٢٨).



مسألة [٢]: ستره الإمام ستره لمن خلفه.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣/ ٨١): إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَإِنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: كُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ يُنْتَهَى إِلَى قَوْلِهِمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَغَيْرُهُمْ، يَقُولُونَ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ<sup>(١)</sup>، وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَصْحَابَهُ بِنَصْبِ سِتْرَةٍ أُخْرَى، وَفِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِهَارٍ أَتَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ أَهْلِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ، فَأَرْسَلَتِ الْآتَانِ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيَّ أَحَدٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.<sup>(٢)</sup>

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَحُلْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَسِتْرَتِهِ شَيْءٌ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَصَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ صَحِيحَةٌ، لَا يَضُرُّهَا مُرُورُ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي بَعْضِ الصَّفِّ، وَلَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ، وَإِنْ مَرَّ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَسِتْرَتِهِ قَطَعَ صَلَاتُهُ، وَصَلَاتُهُمْ. اهـ.

مسألة [٣]: إِذَا مَرَّ مِنْ وَرَاءِ السِتْرَةِ، أَوْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣/ ١٠٢): وَمَنْ صَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ، فَمَرَّ مِنْ وَرَائِهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛ لَمْ تَنْقَطِعْ، وَإِنْ مَرَّ مِنْ وَرَائِهَا غَيْرُ مَا يَقْطَعُهَا، لَمْ يُكْرَهْ؛ لِمَا مَرَّ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَإِنْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، قَطَعَهَا إِنْ كَانَ مِمَّا يَقْطَعُهَا، وَكُرِهَ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْطَعُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ١٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ١٠٧)، وفي إسناده: عبد الله العمري، وهو

سُتْرَةٌ، فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا مِنْهُ مَا يَقْطَعُهَا، فَطَعَهَا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْطَعُهَا، كُرَّةً، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حُكْمٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدَّ الْبَعِيدِ مِنْ ذَلِكَ وَلَا الْقَرِيبِ، إِلَّا أَنَّ عِكْرِمَةَ قَالَ: إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِي يَقْطَعُ الصَّلَاةَ قَذْفَةٌ بِحَجَرٍ، لَمْ يَقْطَعِ الصَّلَاةَ.

ثم قال ابن قدامه رحمه الله: وَلَا يُمَكِّنُ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، قَطَعَ صَلَاتُهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ السُّتْرَةِ تَنْقَطِعُ صَلَاتُهُ بِمُرُورِ الْكَلْبِ فِيهِ، وَالسُّتْرَةُ تَكُونُ أَبْعَدَ مِنْ مَوْضِعِ السُّجُودِ، وَالصَّحِيحُ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا مَشَى إِلَيْهِ، وَدَفَعَ السَّارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْعِ السَّارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَتَقْيِيدُ بَدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بِمَا يَقْرُبُ مِنْهُ، بِحَيْثُ إِذَا مَشَى إِلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَاللَّفْظُ فِي الْحَدِيثَيْنِ وَاحِدٌ، وَقَدْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُمَا عَلَى إِطْلَاقِهَا، وَقَدْ تَقَيَّدَ أَحَدُهُمَا بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بِقْيِيدٍ، فَتَقَيَّدَ الْآخَرُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انظر: «المغني» (٣/ ١٠٢-١٠٣).

٢٢٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِذَا هُوَ شَيْطَانٌ».  
(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينَ».  
(٢)

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قوله في حديث أبي سعيد: «...؛ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ».

قال ابن رجب في «فتح الباري» (٥٠٩): قال أصحاب الشافعي: يدفعه دفع الصائل بالأسهل فالأسهل، ويزيد بحسب الحاجة، وإن أدى إلى قتله؛ فمات منه، فلا ضمان فيه كالصائل. وحكى القاضي أبو يعلى، ومن تابعه من أصحابنا عن أحمد في قتاله روايتين، إحداهما: يقاتله، وذكروا نصوصاً عن أحمد تدل عليه، وفيها: أنه كان يدفع في الثانية دفعاً شديداً حتى ربما رمى بالمار. والثانية: لا يفعل؛ فإنه قال في رواية إسماعيل بن سعيد الشالنجي: يدرأ ما استطاع، وأكره القتال في الصلاة.

قال: وقال ابن عبد البر في «التمهيد» في قوله: «فليقاتله»: المراد بالمقاتلة: المدافعة، وأظنه كلاماً خرج على التغليظ، ولكل شيء حدٌّ. قال: وأجمعوا على أنه لا يقاتله بسيف ولا بخائفة ولا يبلغ معه مبلغاً تفسد به صلاته.

وحكى عن أشهب، أنه قال: يرده بإشارة، ولا يمشي إليه؛ لأن مشيه إليه أشد من مروره بين يديه؛ فإن فعل، لم تبطل صلاته إذا لم يكن عملاً كثيراً.

قال: وقد كان الثوري يدفع المار بين يديه دفعاً عنيفاً.

قال، وقال ابن عبد البر في "الاستذكار": فإن دافعه مدافعة لا يقصد بها قتله، فكان فيها تلف نفسه؛ كانت عليه ديته كاملة في ماله. وقد قيل: الدية على عاقلته. وقيل: هي هدر على حسب ثنية العاض. اهـ.

والقول الأخير قال به ابن حزم كما في "المحلى" (٢٠٩٢).

قولهُ في حديث أبي سعيد: «فَاتَمَّ هُوَ شَيْطَانٌ».

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٥٠٩) (٢/٦٧٦): وقد اختلف في معناه، فقيل: المعنى أن معه الشيطان المقترن به، وهو يأمره بذلك، وهو اختيار أبي حاتم، وغيره، ويدل عليه حديث ابن عمر: «فإن معه القرين». وقيل: المراد أن فعله هذا فعل الشيطان، فهو بذلك من شياطين الإنس، وهو اختيار الجوزجاني، وغيره. انتهى.

**قلت:** الرَّاجِحُ القول الأول؛ لحديث ابن عمر، ومن أجل ذلك ذكر الحافظ روايته عقب حديث أبي سعيد.

**مسألة [١]: حكم المدافعة من المصلي للمار بين يديه.**

قال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٥٠٩) بعد أن ذكر الحديث: وظاهره الوجوب، وقد وقع في كلام ابن عبد البر ما يقتضيه، وأنه لا يعلم فيه خلافاً، ووقع في كلامه أيضاً ما يقتضي أنه على الندب دون الوجوب، وهو قول كثير من أصحابنا والشافعية، وغيرهم.

**نصر قال:** وفي كلام بعض المالكية ما يقتضي وجوب الدفع، إذا كان للمار مندوحة عنه، وكان المصلي قد تعرض لذلك في ابتداء صلاته. اهـ.

**قلت:** الظاهر أن مذهب الجمهور هو الاستحباب، والحق ما ذهب إليه الظاهرية وغيرهم وهو الوجوب. وانظر: "المغني" (٩٢/٣)، "المحلى" (٢٠٩٢).

**مسألة [٢]: إذا عبر من بين يديه، وتحاوز، فهل يرد؟**

والحسن خلاف ذلك، وهؤلاء الثلاثة لم يصح عنهم ذلك؛ فإنَّ في إسناد أثر ابن مسعود رجلاً مبهمًا، وله إسناد آخر فيه: ابن إسحاق، مدلسٌ، وقد عنعن في موضع الرجل المبهم، وأثر سالم في إسناده: عبدالله بن عمر العمري، وهو ضعيفٌ، وأثر الحسن فيه مبهمٌ، والصحيح قول الجمهور.

انظر: "الأوسط" (٥/ ٩٥-٩٦)، "مصنف عبد الرزاق" (٢/ ٢٥)، "مصنف ابن أبي شيبة" (١/ ٢٨٢)، "الفتح" لابن رجب (٢/ ٦٧١) (٥٠٩).

### مسألة [٣]: هل يرد البهيمة إذا مرت بين يديه؟

صح من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما عند الحاكم (١/ ٢٥٤)، وهو في "الصحيح المسند": أنَّ شاةً أرادت أن تمر بين يدي رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، فساعاها النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم حتى ألزق بطنه بالحائط، ومرت من ورائه. ورواه أحمد (٢/ ١٩٦)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بنحوه بإسناد حسن.

فاستدل أهل العلم بهذا الحديث على أنَّ البهيمة أيضًا تُرد عن المرور؛ فإن لم ترجع صنع كما صنع النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم. وانظر "المغني" (٣/ ٩٣).

٢٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»].  
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَلَمْ يُصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ بَلْ هُوَ حَسَنٌ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: الاستتار بالخط لمن لم يجد سترة.

✽ ذهب إلى ذلك أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والأوزاعي، وغيرهم.

✽ ومنع من ذلك مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والليث، وابن عينة، وغيرهم.

وقالوا: لا يجزئ. وهو الصواب؛ لضعف الحديث الدال عليه.

وانظر: «المغني» (٣/ ٨٦)، «الأوسط» (٥/ ٩١-٩٢).

مسألة [٢]: الاستتار بالشيء الذي لا ينتصب.

✽ ذهب أحمد، والأوزاعي، وهو قول سعيد بن جبير إلى أنه يعرضها عرضاً، ويصلي

إليها.

✽ ومنع ذلك النخعي، واستحب سفيان الخط، وقدمه على ذلك.

والرَّاجح القول الأول؛ لقوله ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

انظر: «الأوسط» (٥/ ٩٠).

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٩)، وابن ماجه (٩٤٣)، وابن حبان (٢٣٦١)، ومدار طرده على إسماعيل ابن أمية، وقد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً، ومع ذلك فشيخه مجهول، فلو سلم من الاضطراب لبقيت الجهالة، فأثني له الحسن، بل هو حديث ضعيف.

قال النووي رحمته الله في «الخلاصة» (١/ ٥٢٠): قال الحفاظ: هو ضعيف؛ لاضطرابه، ومن ضعفه: سفيان

## فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: الاستتار بالبعير، والحيوان.

ذهب أحمد إلى مشروعية ذلك، وفعله ابن عمر، وأنس، وحكي عن الشافعي أنه لا يستتر بالدابة، والصحيح قول أحمد؛ لحديث ابن عمر في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: «أن النبي ﷺ صلى إلى بعير. وانظر: «المغني» (٣/ ٨٥)، «الأوسط» (٥/ ٨٦).

مسألة [٢]: هل يجعل السترة أمام وجهه، أم يميل عنها يسيراً؟

أخرج أحمد (٦/ ٤)، وغيره من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عود، أو إلى عمود، أو إلى شجرة؛ إلا جعله على حاجبه الأيمن، أو الأيسر، ولا يصمد له صمداً. أي: لا يستقبله بجعله وسطاً. وهذا الحديث ضعيف، أو أشد، فيه: الوليد بن كامل، ضعيف، والمهلب بن حجر، وضباعة بنت المقداد، وهما مجهولان. وقد استدل به بعض أهل العلم على استحباب ذلك، ولكن الحديث ضعيف كما عرفت، وظاهر أحاديث السترة المتكاثرة أنه يجعلها أمامه تلقاء وجهه والله أعلم. انظر: «المغني» (٣/ ٨٧).

٢٢٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا»<sup>(٢)</sup> مَا اسْتَطَعْتُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.<sup>(٣)</sup>

الحديث استدل به الجمهور كما تقدم على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وقد تقدمت المسألة، والله الحمد.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٣٠)، ومسلم برقم (٥٠٢) (٢٤٨).

(٢) في المخطوطتين: (وادراً ما استطعت)، وفي «سنن أبي داود» بالجمع.

(٣) في نسخة أبي داود: «أخرجته أبو داود، وفي سنده ضعف».

## بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

قال ابن القيم رحمته الله في "مدارج السالكين": الخشوع قيام القلب بين يدي الرب بالخضوع، والذل، والجمعية عليه. اهـ

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الخشوع سُنَّةٌ، وادعى النووي الإجماع على عدم وجوبه، والواقع وجود الخلاف، فقد ذهب ابن حامد الحنبلي، وأبو حامد الغزالي إلى أنه إنْ غلب عليه عدم الخشوع فيها؛ فعليه الإعادة، وهو ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد ذكر ابن القيم لهذا القول حججاً قوية، ثم ذكر أنَّ الجمهور استدلوا على عدم الوجوب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلَّى الله عليه وآله قال: «فإذا قضي التثويب أقبل الشيطان حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا، واذكر كذا، حتى يظل الرجل ما يدرى كم صَلَّى، فإذا وجد ذلك أحدكم؛ فليسجد سجدتين وهو جالس» <sup>(١)</sup>، قالوا: فأمره النبي صلَّى الله عليه وآله في هذه الصلاة التي قد أغفله الشيطان فيها حتى لم يدر كم صَلَّى بأن يسجد سجدتي السهو، ولم يأمره بإعادتها، ولو كانت باطلة؛ لأمره بإعادتها.

ثم ذكر ابن القيم حججاً أخرى لأهل هذا القول، ثم رجَّح قول الجمهور، وهو ترجيح ابن رجب أيضاً، وهو الرَّاجِح، والله أعلم.

وانظر: "مجموع الفتاوى" (٢٢/٥٥٣، ٦١٢)، "فتح الباري" لابن رجب (٧٤١)، "فتح الباري" لابن حجر (٧٤١)، "مدارج السالكين" (١/٥٢٢، ٥٢٦-).

**فائدة:** قال الشوكاني في "فتح القدير" (٣/٤٧٣): وادَّعى عبد الواحد بن زيد إجماع العلماء على أنه ليس للعبد إلا ما عقل من صلاته، حكاه النيسابوري في "تفسيره". اهـ المراد.

**قلت:** ويدل على هذا القول حديث أبي اليسر، وعمار بن ياسر، اللَّذَيْنِ تقدم ذكرهما في

مسألة: [عمل القلب في الصلاة]، فراجع ذلك.



٢٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُحْتَصِرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ <sup>(١)</sup>.

وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

٢٣٠- وَفِي «الْبُخَارِيِّ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: [أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ]. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: معنى الاختصار، وحكمه.

قال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «فتح الباري» (٦/ ٤٢٨): والاختصار فَسْرُهُ الأكثرون بوضع اليد على الخاصرة في الصلاة، وبذلك فَسْرُهُ الترمذي في «جامعه»، وعليه يدل تبويب النسائي...، وبهذا التفسير فسره جمهور أهل اللغة، وأهل غريب الحديث، وعامة المحدثين والفقهاء، وهو الصحيح الذي عليه الجمهور. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ تَفْسِيرِهِ، وَحَكَى الْهَرَوِيُّ فِي الْغَرِيبَيْنِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاخْتِصَارِ قِرَاءَةَ آيَةٍ، أَوْ آيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ السُّورَةِ، وَقِيلَ: أَنَّ يَحْذِفَ الطَّمَأْنِينَةَ. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْإِخْتِصَارِ مُمَكِّنًا، لَكِنَّ رِوَايَةَ التَّخْصُّرِ وَالْخَضَرِ تَأْبَاهُمَا، وَقِيلَ: الْإِخْتِصَارُ أَنْ يَحْذِفَ الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ إِذَا مَرَّ بِهَا فِي قِرَاءَتِهِ حَتَّى لَا يَسْجُدَ فِي الصَّلَاةِ لِيَتَلَوَّهَا حَكَاهُ الْغَزَالِيُّ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ يُمْسِكَ بِيَدِهِ مَخْصَرَةً، أَيْ: عَصًا يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْكَرَ هَذَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ» فَأَبْلَغَ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. اهـ، ثم ذكر حديث ابن عمر الذي تقدم ذكره.

قال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦/ ٤٣٠): وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ كَرَاهَةَ الْإِخْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَنْ

ابن عباس،، وعائشة، ومجاهد، والنخعي، وأبي مجلز، ومالك، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وهو قول عطاء، والشافعي، وأحمد أيضًا. اهـ

**قلت:** وقد ثبت عند أبي داود (٩٠٣)، عن زياد بن صبيح، قال: صليت إلى جنب ابن عمر، فوضعت يدي على خصرتي، فقال ابن عمر، هذا هو الصلب في الصلاة، وقد كان النبي ﷺ ينهى عنه، وإسناده صحيح.

وهذا الأثر عن ابن عمر ظاهره أن ابن عمر يرى تحريم ذلك، وعدم الجواز، وهو ظاهر قول عائشة أيضًا، وأما أثر ابن عباس ففيه ضعف، وقد ذهب إلى التحريم الظاهرية، والشوكاني، والمباركفوري، وشرف الحق آبادي، وهذا القول هو الصواب؛ لعدم وجود صارف للنهي عن حقيقته، وهي التحريم.

وانظر: «الأوسط» (٣/٢٦٣)، و«النيل» (٨٥٠).

٢٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدِءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تقديم الطعام إذا قُرِّبَ على الصلاة.

❁ في هذه المسألة أقوال:

الأول: استحباب تقديم العشاء، والطعام على الصلاة، سواء كانت الحاجة شديدة، أو خفيفة، وهو قول جماعة من الصحابة، منهم: ابن عمر، وأبو الدرداء، وابن عباس، وهو ثابت عنهم، وجاء عن غيرهم، وهذا قول أحمد في المشهور عنه، وإسحاق، والثوري، وابن المنذر، قالوا: ويكره تقديم الصلاة في مثل هذه الحالة على الطعام.

الثاني: يبدأ بالصلاة؛ إلا أن تكون نفسه شديدة التَّوَقُّان إلى الطعام، وهذا مذهب الشافعي، وابن حبيب المالكي.

الثالث: يبدأ بالصلاة؛ إلا أن يكون الطعام خفيفاً، نقله ابن المنذر عن مالك.

الرابع: يبدأ بالصلاة؛ إلا أن يكون الطعام يخاف فسادَه، وهذا قول وكيع، رواه الترمذي في «جامعه» عنه، قال ابن رجب: وفي هذا القول بُعدٌ، وهو مخالفٌ لظاهر الأحاديث الكثيرة.

الخامس: وجوب تقديم الطعام على الصلاة مطلقاً، وهو قول الظاهرية، واستدلوا بحديث الباب، وما أشبهه من الأحاديث، والراجح هو القول الأول، والصارف للأمر من الوجوب إلى الاستحباب حديث عمرو بن أمية الضمري في «الصحيحين» <sup>(٢)</sup>: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتَفِ شَاةٍ، فَقَامَ، وَطَرَحَ السَّكِينَ، وَصَلَّى.

وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤/١٠٥-١٠٧).

مسألة [٢]: إذا قدم الصلاة على الطعام.

قال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (١١٠ / ٤): ومتى خالف، وصلى بحضرة طعام تتوق نفسه إليه؛ فصلاته مجزئة عند جميع العلماء المعتبرين، وقد حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر، وغيره، وإنما خالف فيه شذوذ من متأخري الظاهرية، لا يعبأ بخلافهم الإجماع القديم. اهـ.

مسألة [٣]: هل يقدم الطعام إذا خشي خروج وقت الصلاة؟

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (١٠٩ / ٤): فأما الوقت؛ فلا يرخص بذلك تفويته عند جمهور العلماء، ونص عليه أحمد، وغيره، وشذت طائفة فرخصت في تأخير الصلاة عن الوقت بحضور الطعام أيضًا، وهو قول الظاهرية، ووجه ضعيف عند الشافعية. انتهى. والراجح قول الجمهور.

- ٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. <sup>(١)</sup> وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَاحِدَةً أَوْ دَعًا» <sup>(٢)</sup>.
- ٢٣٣ - وَفِي «الصَّحِيحِ» عَنْ مُعَيْقِبٍ نَحْوَهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: حكم مسح الخصى في الصلاة.

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «فتح الباري» (١٢٠٧): وَحَكَى النَّوَوِيُّ إِتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى كَرَاهَةِ مَسْحِ الْخَصْيِ وَغَيْرِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ حَكَى الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ» عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا، وَكَانَ يَفْعَلُهُ، فَكَانَتْهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخَبَرُ، وَأَفْرَطَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَقَالَ: إِنَّهُ حَرَامٌ إِذَا زَادَ عَلَى وَاحِدَةٍ لِظَاهِرِ النَّهْيِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا إِذَا تَوَالَى أَوْ لَا، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ عِلَّةَ كَرَاهِيَّتِهِ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْخُشُوعِ أَوْ لِيَلَّا يَكْثُرَ الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: الرَّاجِحُ قول الجمهور، وهو الكراهة، والصارف للنهي من التحريم إلى الكراهة ما ثبت عن النبي ﷺ في التحرك في الصلاة بما هو أكثر من مسح الخصى، كحمله أمانة بنت زينب إذا قام في الصلاة، ووضعها إذا سجد، وصعوده على المنبر، ونزوله عنه، ومساعاته للشاة حتى ألزق بطنه بالحائط، فهذا يدل على أَنَّ النهي للكراهة، والله أعلم.

(١) صحيح دون قوله: «فإن الرحمة تواجهه». أخرجه أحمد (١٥٠/٥) (١٦٣/٥)، وأبوداود (٩٤٥)، والنسائي (٦/٣)، والترمذي (٣٧٩)، وابن ماجه (١٠٢٧)، وفي إسناده أبوالأحوص رجل مجهول تفرد بالرواية عنه الزهري ولم يوثقه معتبر.

ولكن للحديث طريق أخرى عند أحمد ستأتي، وليس فيها «فإن الرحمة تواجهه»، وله شاهد أيضًا سيأتي من حديث معيقب بدون التعليل أيضًا. فالحديث صحيح بدون الزيادة المذكورة.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٣/٥)، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيئ الحفظ، وهذه الطريق تقوي الطريق المتقدمة، وهذه الزيادة يشهد لصحتها الحديث الآتي.

٢٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(١)</sup>

٢٣٥- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (عَنْ أَنَسٍ) وَصَحَّحَهُ: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فِيهِ التَّطَوُّعِ».<sup>(٢)</sup>

معنى قوله: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»، يعني أن الشيطان يسرق من العبد في صلاته التفاته فيها، ويختطفه منه اختطافاً حتى يدخل عليه بذلك نقص في صلاته، وخلل.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

#### مسألة [١]: حكم الالتفات في الصلاة.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى كراهة الالتفات في الصلاة بالعُتُق، ما لم يستدبر القبلة؛ فإن استدبرها بطلت صلاته، وهذا قول عطاء، وسعيد بن جبير، ومالك، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وأصحاب الرأي.

✽ وذهب الحكم، وابن حزم إلى التحريم، والبطلان.

وهذا القول غير صحيح؛ لعدم وجود دليل صحيح في تحريم الالتفات، وحديث الباب غاية ما يدل عليه الكراهة.

فالصحيح قول الجمهور، وانظر: "الفتح" لابن رجب (٤/٤٠١-)، "الأوسط" (٣/٩٦).

#### مسألة [٢]: الالتفات لحاجة.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: فأما الالتفات لمصلحة الصلاة، كالتفات أبي بكر لما صفق

(١) أخرجه البخاري (٧٥١).

الناس خلفه وأكثروا التصفيق؛ فلا ينقص الصلاة، ويدل عليه قول النبي ﷺ: «من نابه شيء في صلاته فليسبح؛ فإنه إذا سبح التفت إليه»<sup>(١)</sup>، وكذلك التفت النبي ﷺ إلى من صلى خلفه، لما صلى بهم جالسًا وصلوا وراءه قيامًا، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يلتفت في صلاته لمصلحة غير مصلحة الصلاة، فروى سهل بن الحنظلية، قال: ثوب بالصلاة -يعني: صلاة الصبح-، فجعل رسول الله ﷺ يصلي، وهو يلتفت إلى الشعب. خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وقال: كان أرسل فارسًا إلى الشعب من الليل يحرس. وهذا فيه جمع بين الصلاة والجهاد.

٢٣٦ - وَعَنْ أَنَسٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>  
وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ». <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: البصاق جهة القبلة.

قوله ﷺ: «فَلَا يَبْصُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، فيه تحريم البزاق إلى القبلة في الصلاة، وقد ثبت عند ابن خزيمة (٩٢٥)، وابن حبان (١٦٣٩)، وغيرهما من حديث حذيفة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ثَقَلَ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَفْلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»، وجاء من حديث السائب بن خَلَادٍ أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا، فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْلِي لَكُمْ...» الحديث، وفيه: «إِنَّكَ آذَيْتَ اللَّهَ، وَرَسُولَهُ» أخرجه أبو داود (٤٨١)، وأحمد (٥٦/٤)، وهو حديث حسنٌ لغيره.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح حديث أنس (٤١٣): وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرامٌ، سواء كان في المسجد أم لا، ولا سيما من المصلي. اهـ  
وقال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٤٠٥): وهذا الحديث دالٌّ على كراهة أن يبصق المصلي في قبلته التي يصلي إليها، سواء كان في مسجد، أو لا؛ فإن كان في مسجد تأكدت الكراهة بأن البزاق في المسجد خطيئة؛ فإن كان في قبلة المسجد كان أشد كراهة. اهـ

ومراد بالكراهة كراهة تحریم، وهو ظاهرٌ لمن تأمل كلامه، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تحريم البزاق إلى القبلة في الصلاة، وخارج الصلاة، في المسجد، وغير المسجد، واستدل



على ذلك بالأحاديث المطلقة، والصحيح أنه لا يحرم إلا إذا كان في الصلاة، أو المسجد.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤٠٥): وإنما يكره البصاق إلى القبلة في الصلاة، أو في المسجد، فأما من بصق إلى القبلة في غير مسجد، فلا يكره له ذلك. انتهى

قلت: وهو الصواب؛ لأن الروايات المطلقة تقيدتها الروايات المقيدة بالصلاة كما في حديث أنس رضي الله عنه.

### مسألة [٢]: بصاق المصلي عن يمينه.

قولهم عليه السلام: «وَلَا عَنْ يَمِينِهِ»، فيه النهي، والتحريم للمصلي أن يبصق عن يمينه، وقد بوب البخاري في "صحيحه": [باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة].

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤١٢): وقد يُفهم من تبويب البخاري اختصاص كراهة البصاق عن اليمين حال الصلاة، وهو قول المالكية، والأكثر على خلاف ذلك، قال معاذ: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. ورؤي كراهته عن ابن مسعود، وابن سيرين.

قلت: أثر معاذ، وابن مسعود أخرجهما عبد الرزاق (٤٣٥ / ١)، وهما ثابتان عنهما، وأثر ابن مسعود أصح من أثر معاذ، وقد علل الكارهون للبصاق عن اليمين خارج الصلاة بما جاء في "البخاري" (٤١٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا»، وهو خارج "الصحيح" عن حذيفة بلفظ: «فَإِنَّ كَاتِبَ الْحَسَنَاتِ عَنْ يَمِينِهِ»، وهو صحيح، موقوفٌ عليه، أخرجه ابن أبي شيبه (٣٦٥ / ٢)، وعبد الرزاق (٤٣٢ / ١)، والذي يظهر لي أنَّ الصواب ما ذهب إليه المالكية، والبخاري، أنَّ النهي عن ذلك خاصٌّ بالصلاة؛ للقيّد المذكور في حديث أنس، وأبي هريرة، وغيرهما، وهو قوله: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»، والله أعلم.

### مسألة [٣]: بصاق المصلي عن يساره، وحكم البصاق والتنخم في المسجد.

أو تحت قدمه اليسرى.

❁ واستدل بعض العلماء بهذا الحديث - أعني قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» - على جواز التنخم في المسجد، لكن بشرط أن يدفنه، وقال به أحمد في رواية عنه، وأبو عبيد كما في «الفتح» لابن رجب (٢/ ٣٤٣).

❁ وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه لا يجوز له أن يفعل ذلك في المسجد، قال ابن رجب: وهذا هو أكثر النصوص عن أحمد.

**قلت:** ونصر القول الأول القاضي عياض، والقول الثاني الإمام النووي رحمته الله عليهما، واستدل الإمام النووي على ذلك بحديث: «البصاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها»، متفق عليه عن أنس رضي الله عنه.<sup>(١)</sup>

**قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٤١٥):** وهذا يستدل به من يقول: إن البزاق لا يجوز في المسجد مع دفنه، كما لا يجوز لأحد أن يعمل ذنبًا، ويتبعه بما يكفره من الحسنات الماحية. اهـ

**قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٤١٥):** قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: إِنَّمَا يَكُونُ خَطِيئَةً إِذَا لَمْ يَدْفَنْهُ، وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ دَفْنَهُ، فَلَا. وَرَدَّهُ النَّوَوِيُّ فَقَالَ: هُوَ خِلَافُ صَرِيحِ الْحَدِيثِ.

**قال الحافظ رحمته الله:** قُلْتُ: وَحَاصِلُ النَّزَاعِ أَنَّ هُنَا عُمُومَيْنِ تَعَارَضَا، وَهُمَا قَوْلُهُ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ»، وَقَوْلُهُ: «وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»، فَالنَّوَوِيُّ يَجْعَلُ الْأَوَّلَ عَامًّا، وَيَخْصُصُ الثَّانِي بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْقَاضِي بِخِلَافِهِ، يَجْعَلُ الثَّانِي عَامًّا، وَيَخْصُصُ الْأَوَّلَ بِمَنْ لَمْ يُرِدْ دَفْنَهَا، وَقَدْ وَافَقَ الْقَاضِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ مَكِّي فِي «التَّنْقِيبِ»، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ»، وَغَيْرُهُمَا، وَيَشْهَدُ لَهُمْ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ مَرْفُوعًا قَالَ: «مَنْ تَنَخَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيُعَيَّبْ نُخَامَتَهُ أَنْ تُصِيبَ جِلْدَ مُؤْمِنٍ أَوْ تَوْبَهُ فَنُؤْذِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَوْضَحَ مِنْهُ فِي الْمَقْصُودِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ أَيُّضًا، وَالطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا، قَالَ: «مَنْ تَنَحَّعَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَدْفِنْهُ فَسَيِّئَةٌ، وَإِنْ دَفَنَهُ فَحَسَنَةٌ»<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يَجْعَلْهُ سَيِّئَةً إِلَّا بِقَيْدِ عَدَمِ الدَّفْنِ، وَتَحْوِهِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَرْفُوعًا قَالَ: «وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِ أُمَّتِي النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ»، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فَلَمْ يُشِبَّ لَهَا حُكْمَ السَّيِّئَةِ لِجُرْدِ إِيقَاعِهَا فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ بِهِ وَبِتَرْكِهَا غَيْرُ مَدْفُونَةٍ. انْتَهَى

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَنَّهُ تَنَحَّمَ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةً، فَسَيَّئَ أَنْ يَدْفِنَهَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَأَخَذَ شُعْلَةً مِنْ نَارٍ، ثُمَّ جَاءَ فَطَلَبَهَا حَتَّى دَفَنَهَا، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَكْتُبْ عَلَيَّ خَطِيئَةَ اللَّيْلَةِ.<sup>(٢)</sup> فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَطِيئَةَ تَخْتَصُّ بِمَنْ تَرَكَهَا لَا بِمَنْ دَفَنَهَا، وَعِلَّةُ النَّهْيِ تُرْشِدُ إِلَيْهِ، وَهِيَ تَأْذِي الْمُؤْمِنِ بِهَا، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمُومَهُ مُحْضُوصٌ: جَوَازُ ذَلِكَ فِي التَّوْبِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، بِلَا خِلَافٍ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَصَقَ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ دَلَّكَهُ بِنَعْلِهِ.<sup>(٣)</sup> إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي «مُسْلِمٍ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ. انْتَهَى

**قلت:** فالحافظ في هذا البحث يؤيد ما ذهب إليه القاضي عياض.

لكن قال الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار» (٨٥٨): فَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ النَّوَوِيِّ تَصْرِيحُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْبُزَاقَ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَأَنَّ دَفَنَهَا كَفَّارَةٌ لَهَا؛ فَإِنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى كَتَبِ الْخَطِيئَةِ بِمَجْرَدِ الْبُزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ ظَاهِرَةٌ غَايَةُ الظُّهُورِ، وَلَكِنَّهَا تَزُولُ بِالْدَّفْنِ وَتَبْقَى بِعَدَمِهِ. انْتَهَى.

(١) أخرجه الطبراني برقم (٨٠٩٢)، وفي إسناده: أبو غالب حزور، الراجح ضعفه، ولا بأس بقبول روايته عن أبي أمية؛ لأنه أكثر عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٦-٣٦٧/٢) بإسنادين منقطعين، لا بأس بتحسين الأثر بهما، وليس عنده

قلت: الذي قاله النووي، وأيده الشوكاني هو الصواب؛ لأنَّ حديث أنس: «البصاق في المسجد خطيئة» نصٌّ في ذلك، وتأويله مستبعد، وأما الأدلة التي ساقها الحافظ فدونها: بيانها: فأما حديث سعد بن أبي وقاص: «من تنخم في المسجد؛ فليغيب نخامته»؛ فإنه لا يفيد الجواز؛ لأنَّ الشرط لا يدل على ذلك، كما يقال: من عصي الله، فليستغفره. فليس فيه إباحة للمعصية.

وأما حديث أبي أمامة؛ فاللفظ المذكور لفظ الطبراني، وأما غير الطبراني فيرويه بلفظ: «التفل في المسجد سيئة، ودفنه حسنة»، وفي إسناده: أبو غالب، والراجح صَعْفُهُ، ومع ذلك فهو وحديث أبي ذر الذي بعده لا ينافيان حديث أنس، بل يحملان على حديث أنس؛ فإنهما يدلان على أنَّ النخاعة إذا لم تدفن سيئة، ومعناها أنَّ السيئة ما زالت موجودة؛ لأنها لم تدفن.

وحديث أنس يدل على ذلك أيضًا، فتأمل، ويؤيد عدم جواز التفل، والتنخم في المسجد حديث: «فإنَّ عجلت به بادرة، فليقل بثوبه هكذا»، أخرجه مسلم (٣٠٠٨) عن جابر رضي الله عنه.

فأرشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى التنخم في الثوب، والله أعلم.

- ٢٣٧- وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ<sup>(١)</sup> لِعَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] سَرَّتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(٢)</sup>
- ٢٣٨- وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، وَفِيهِ: «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي».<sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

- قال الإمام الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/٣١٣): وفي الحديث دلالة على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب، وفيه مبادرته ﷺ إلى صيانة الصلاة عما يلهي، وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها.
- وقال أيضاً: وفيه كراهة الصلاة على المفارش، والسجاجيد المنقوشة، وكراهة نقش المساجد ونحوه.
- وقال أيضاً: ولا دليل فيه على بطلان الصلاة؛ لأنه لم يُرو أنه ﷺ أعادها. اهـ

(١) هو ستر رقيق من صوف ذو ألوان.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٤) (٥٩٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦). ولفظه عند البخاري: إن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال: «أذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني بإنجانية أبي جهم، فإنما ألهتني آنفاً عن صلاتي»، والخميصة قال في «النهاية»: هي ثوب خز، أو صوف معلّم، والأنجانية: كساء من صوف، لا أعلام له، وإن أخذت أبا جهم بالخميصة، لأنه كان أهلها له كما في بعض

٢٣٩- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ هُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم رفع البصر إلى السماء في الصلاة.

**قلت:** حديث الباب قد أخرجه أيضًا البخاري (٧٥٠)، ولكن من حديث أنس، وجاء أيضًا من حديث أبي هريرة عند مسلم (٤٢٩)، ومن حديث صحابي مبهم أخرجه أحمد (٤٤١/٣)، وإسناده صحيح، وهو في "الصحيح المسند".

وهذا يدل على تحريم النظر إلى السماء في الصلاة؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (٧٥٠): وعلى هذا؛ فالفعل المذكور حرامٌ.

وقال الشوكاني رحمته الله في "النيل" (١٩٠/٢): وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ حَالِ الصَّلَاةِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ بِالْعَمَى لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ مُحَرَّمٍ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَبَالِغُ ابْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ: تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ. اهـ.

وقال الصنعاني رحمته الله: وَالنَّهْيُ يُفِيدُ تَحْرِيمَهُ. "السبل" (٣١٣/١).

**قلت:** ومذهب الجمهور هو الكراهة، قال ابن بطال كما في "الفتح" (٧٥٠): أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة.

وهو كراهة تحريم عند من تقدم، وهو الرَّاجِحُ، وقد رجَّحه العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع".

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١١]: موضع نظر المصلي في الصلاة.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]: وقد استدل المالكية بهذه الآية على أن المصلي ينظر أمامه، لا إلى موضع سجوده كما ذهب إليه الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة، قال المالكية: لقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فلو نظر إلى موضع سجوده لاحتاج أن يتكلف ذلك بنوع من الانحناء. اهـ

وقد استدل المالكية أيضًا بحديث خَبَّاب في "البخاري" (٧٦١)، أنهم كانوا يعرفون قراءة رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه باضطراب لحيته.

واستدل الجمهور بأنه ينظر إلى موضع سجوده بحديث أبي هريرة عند الحاكم (٣٩٣/٢)، والبيهقي (٢/٢٨٣): أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله وسلاماته عليه كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ تَدُورُ عَيْنَاهُ يَنْظُرُ هَهُنَا، وَهَهُنَا، حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ \* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢]، فطأطأ رأسه، ونكس في الأرض. وهذا الحديث الرَّاجِحُ أَنَّهُ مِنْ مَرَاتِبِ ابْنِ سِيرِينَ، وَقَدْ رَجَّحَ الْمُرْسِلُ الْبَيْهَقِيُّ، وَالنَّوَوِيُّ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ رَجَبٍ، وَغَيْرُهُمْ.

واستدل الجمهور أيضًا بحديث عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله وسلاماته عليه لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَا خَلْفَ بَصَرِهِ مَوْضِعَ سَجُودِهِ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١/٤٧٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/١٥٨)، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرُو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَهْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ، وَرِوَايَةِ الشَّامِيِّينَ عَنْ زَهْرٍ مَنكُورَةٍ، وَهَذَا مِنْهَا، وَقَدْ أَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

**قلت:** لم يصح في هذه المسألة شيء صريح يُعتمد عليه، وينظر المصلي إلى ما كان إلى

الخشوع أقرب، وهو موضع السجود، والله أعلم.

مسألة [٢]: تغميض العينين في الصلاة.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٧٥٠): وأما تغميض البصر في الصلاة، فاختلفوا فيه: فكرهه الأكثرون، منهم: أبو حنيفة، والثوري، والليث، وأحمد. قال مجاهد: هو من فعل اليهود. اهـ

**قلت:** وقد رخص فيه الحسن، وكذا ابن سيرين فيما إذا كان يكثر الالتفات.

وقال ابن القيم رحمته الله: لم يكن من هديه تغميض عينيه في الصلاة.

ثم قال: والصواب أن يقال: إن كان فتحهما لا يخل بالخشوع فهو أفضل، وإن كان يحول بينه وبين الخشوع؛ لما في قبلته من زخرف، وتزويق، أو غيره مما يشوش قلبه، فهناك لا يكره التغميض قطعاً، والقول في استحبابه في هذه الحال أقرب إلى أصول الشرع، ومقاصده من القول بالكراهة. اهـ

قال أبو عبدالله عافاه الله: الصحيح قول الجمهور -أعني الكراهة- إلا في حالة الانشغال بالزخارف، والتزويقات؛ فلا يكره التغميض، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (٢/٣٩٦)، "مصنف ابن أبي شيبة" (٢/٢٦١)، "الفتح" لابن رجب (٧٥٠)، "توضيح الأحكام" (٢/١٠٣).



٢٤٠ - وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ» <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم الصلاة بحضرة الطعام، أو مع مدافعة الأخبثين.

✽ في هذا الحديث كراهة الصلاة مع وجود الطعام، أو مدافعة الأخبثين، وهما:

البول، والغائط، وقد تقدم الكلام على تقديم الطعام على الصلاة.

والخلاف في تقديم الصلاة على الخلاء كالخلاف هنالك.

✽ فذهب الظاهرية إلى البطلان.

✽ وذهب الجمهور إلى الكراهة؛ إلا أن يُؤدِّي به الحال إلى أن يفوت الطمأنينة في

الصلاة؛ فصلاته باطلة، والكراهة في مدافعة الأخبثين أشد من الكراهة عند حضور

الطعام؛ لأنَّ الانشغال بذلك أكثر، والله أعلم.

٢٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».<sup>(١)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٩٩ / ٢): «وَإِذَا تَنَاءَبَ فِي الصَّلَاةِ اسْتُحِبَّ أَنْ يَكْظِمَ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ... - فذكر حديث الباب - وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ». اهـ.

والحديث الثاني أخرجه مسلم أيضًا (٢٩٩٥)، من حديث أبي سعيد، وعنده رواية من حديثه: «فِي الصَّلَاةِ»، كزيادة الترمذي.

ويكره أن يصدر صوتًا عند التثاؤب، ففي «البخاري» (٣٢٨٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ: هَا. ضَحَكَ الشَّيْطَانُ».

## فصل في بعض المسائل الملحقة بالبَاب

مسألة [١]: التروح في الصلاة.

❁ كرهه عطاء، والنخعي، ومالك؛ لما فيه من تحريك اليد، والعبث في الصلاة، ورخص فيه ابن سيرين، والحسن، وقال أحمد، وإسحاق: يكره ذلك؛ إلا أن يأتي الأمر الشديد، أو الغم الشديد. وهذا القول هو الصواب؛ لأنه إذا أصابه الغم الشديد لم يستطع أن ينحشع في صلاته، وانظر: "الأوسط" (٣/ ٢٧٥).

مسألة [٢]: المراوحة بين القدمين.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٣٩٠): ويستحب أن يفرج بين قدميه، ويراوح بينهما، يعتمد على هذه مرة، وعلى هذه مرة، ولا يكسر ذلك. اهـ

قلت: أما الاستحباب فيحتاج إلى دليل، والظاهر أنه لا بأس به كما نقله ابن المنذر عن مالك، وأحمد، وإسحاق، وقال هو أيضاً به. انظر "الأوسط" (٣/ ٢٧٦).

مسألة [٣]: التفريج بين القدمين.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٣٩٦): وَيُكْرَهُ أَنْ يُلْصِقَ إِحْدَى قَدَمَيْهِ بِالْأُخْرَى فِي حَالِ قِيَامِهِ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُمُ، عَنْ عِيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَالزَّقَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَقَالَ أَبِي: لَقَدْ أَدْرَكْتَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ فَعَلَ هَذَا قَطُّ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُفَرِّجُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَلَا يَمَسُّ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، لَا يُقَارِبُ وَلَا يُبَاعِدُ. انتهى.

وأثر عيينة صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣١٩)، عن وكيع، عن عيينة به.

فائدة: قال ابن قدامة رحمته الله: يُكْرَهُ أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ. وقال: وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ

## بَابُ الْمَسَاجِدِ

٢٤٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَ إِسْمَاعِيلُ<sup>(١)</sup>.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أولهما: استحباب بناء المساجد، ويدل عليه حديث عثمان في "الصحيحين"<sup>(٢)</sup> مرفوعاً: «من بنى مسجداً لله تعالى بنى الله له في الجنة مثله»، وجاء عن غيره خارج "الصحيح"، وإذا لم يكن في القرية مسجدٌ، فبناؤه فرض كفاية؛ لأنَّ الجماعة واجبة، وما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب.

قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٢/٥٠٥): وبناء المساجد المحتاج إليها مستحبٌ، وعده بعض أصحابنا من فروض الكفايات، ومراده: أنه لا يجوز أن يُحْلَى مَصْرٌ، أو قريةٌ يسكنها المسلمون من بناء مسجد فيها. انتهى

ثانيهما: الأمر بتنظيف المساجد وتطهيرها، والتنظيف مستحبٌ، والتطهير واجبٌ، قال تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتَكَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]

(١) ضعيف مرسل. أخرجه أحمد (٦/٢٧٩)، وأبو داود (٤٥٥)، والترمذي (٥٩٤).

وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٧٥٨) (٧٥٩)، وأبو يعلى (٤٦٩٨) وابن خزيمة (١٢٩٤)، وابن حبان (١٦٣٤)، كلهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

ورواه عن هشام هكذا موصولاً ثلاثة: (عامر بن صالح الزبيري وهو متروك، ومالك بن سعيّر وهو لا بأس به، وزائدة بن قدامة وهو ثقة).

وقد رواه وكيع وعبد بن سليمان وسفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه مرسلًا، أخرجه عنهم الترمذي

وقال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]، وفي «الصحاحين»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أَنَّ امرأةً كانت تَقُمُّ المسجدَ، فلما ماتت سأل النبي ﷺ عن قبرها، فصلَّى عليها بعدما دُفِنَتْ.

- ٢٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَالنَّصَارَى».<sup>(٢)</sup>
- ٢٤٤- وَكُلُّهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».<sup>(٣)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

يدل الحديثان على تحريم بناء المساجد على القبور، أو بناء القبور في المساجد، وللشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتاب مفيد في ذلك سَمَّاهُ: «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، جمع عددًا من الأحاديث، وتكلم عن هذه المسألة، فأفاد، وأجاد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونقل عن المذاهب الأربعة تحريم ذلك، وزاد الإمام أحمد على التحريم بطلان الصلاة، وهو الصحيح، وراجع الكتاب المذكور آنفاً.

وقال شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ١٩٤-): اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ أَنَّهُ لَا يُبْنَى مَسْجِدٌ عَلَى قَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْنُ مَيِّتٍ فِي مَسْجِدٍ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ الدَّفْنِ غَيْرٌ، إِمَّا بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ، وَإِمَّا بِنَبْشِهِ إِنْ كَانَ جَدِيدًا، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بُنِيَ بَعْدَ الْقَبْرِ؛ فَإِمَّا أَنْ يُزَالَ الْمَسْجِدُ، وَإِمَّا أَنْ تُزَالَ صُورَةُ الْقَبْرِ؛ فَاَلْمَسْجِدُ الَّذِي عَلَى الْقَبْرِ لَا يُصَلَّى فِيهِ

(١) سيأتي تخريجه في الكتاب برقم (٥٤٠).

(٢) أنظر في الفتاوى (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠).

فَرَضُ، وَلَا نَفْلٌ، فَإِنَّهُ مِنْهُيَّ عَنْهُ. اهـ

وَقَالَ اللَّهُ فِي (٢٧ / ١٤٠): بَلِ الْمَسَاجِدُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا، وَبَنَاؤُهَا مُحَرَّمٌ كَمَا قَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ لِمَا اسْتَفَاضَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»، وَقَالَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا. وَكَانَتْ حُجْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ خَارِجَةً عَنْ مَسْجِدِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي إِمْرَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَامِلِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ أَنْ يَزِيدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَاشْتَرَى حُجْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ شَرْقِيَّ الْمَسْجِدِ وَقَبْلَتَهُ، فَزَادَهَا فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَتْ الْحُجْرَةُ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَنَوْهَا مُسَمَّاةً عَنْ سَمِيتِ الْقِبْلَةِ؛ لِئَلَّا يُصَلِّيَ أَحَدٌ إِلَيْهَا. اهـ

٢٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، قَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ... الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: دخول المشرك مساجد المسلمين.

✽ أما بالنسبة للمسجد الحرام؛ فالجمهور على منع الكفار، والمشركون من دخوله؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، وخالف أبو حنيفة، فأجازه لأهل الكتابين.

✽ وأما بالنسبة للمساجد الأخرى؛ فذهب مالك، والمزني، وهو المشهور عن أحمد إلى منع المشركون من دخولها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وهو قول عمر بن عبد العزيز.

✽ وذهبت طائفة من أهل العلم إلى الجواز، وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية، اختارها جماعة من أصحابه، وهو اختيار البخاري في "صحيحه"، واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وبحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "البخاري" (٦٣)، قال: دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال: أَيُّكُمْ محمد؟، ورسول الله متكئ بين ظهرانيهم... الحديث، وفيه أنه أسلم. وبحديث المسور بن مخرمة، ومروان في "صحيح البخاري" (٢٧٣١) في قصة صلح الحديبية، فلما أسلم أبو بصير بعث المشركون رجلين يأتيان به، فردّه النبي ﷺ، فلما بلغ ذا الحليفة قتل أحدهما، وفرّ الآخر، حتى دخل مسجد النبي ﷺ... الحديث، وغيرها من الأحاديث، وهذا القول هو الصواب، وهو اختيار شيخنا مقبل الوادعي رحمته الله.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾، فليس لهم فيها مأخذ؛ لأن الآية كما قال ابن كثير: وقيل: إن هذه بشارة من الله للمسلمين أنه سيظهرهم على المسجد الحرام، وعلى سائر المساجد، وأنه يذل المشركين لهم حتى لا يدخل المسجد الحرام أحد منهم إلا خائفاً يخاف أن يؤخذ، ويعاقب، أو يُقتل إن لم يسلم، وقد أنجز الله هذا الوعد كما تقدم من منع المشركين من دخول الحرم، وأوصى رسول الله ﷺ أن لا يبقى بجزيرة العرب دينان، وأن تُجلى اليهود، والنصارى منها، والله الحمد والمنة. اهـ

**قلت:** فهذا المعنى هو الصواب في الآية، ويؤيد ذلك أن آيتهم نزلت في صلح الحديبية على الصحيح، وقد تقدم في الحديث أن المشرك فرّ من أبي بصير، ودخل المسجد، وكان ذلك بعد صلح الحديبية، والله أعلم.

ثم رأيت ابن حزم رجّح هذا القول أيضاً.

وانظر: "فتح الباري" لابن حجر، وابن رجب (٤٦٩)، "المحلّى" (٤٩٩)، "تفسير القرطبي" آية: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾.

**مسألة [٢]:** وهل يُشترطُ إذن المسلمين في دخولهم؟

✽ اشترط ذلك الشافعية، وجماعة من الحنابلة، وذهب جمع من الحنابلة إلى عدم اشتراط ذلك، وهو الصحيح؛ لحديث أبي بصير الذي تقدم، وحديث أنس أيضاً، وانظر: "الفتح" لابن رجب (٤٦٩).

**مسألة [٣]:** هل يجوز أن يُظهروا بعض شعائرهم في المسجد؟

قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٤٨٢ / ٢): واتفقوا على منع الكفار من إظهار دينهم في مساجد المسلمين، لا نعلم في ذلك خلافاً. انتهى.

**مسألة [٤]:** هل يلتحق مسجد المدينة بالمسجد الحرام؟



الشافعية أن حكمه حكم مساجد الحل، ولأصحابنا وجه أنه مُلحَق بالمسجد الحرام؛ لأنَّ المدينة حرمٌ، وهذا بعيد؛ فإنَّ الأحاديث الدالة على الجواز إنما وردت في مسجد المدينة بخصوصه، فكيف يمنع منه، ويخص الجواز بغيره؟! اهـ

٢٤٦ - وَعَنْهُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانٍ يَنْشُدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَنْشُدُ (فِيهِ) <sup>(١)</sup>، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

دَلَّ حديث الباب على جواز إنشاد الشعر في المسجد، وعارضه حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِنْشَادِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٩/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٧٩).

قَالَ الْحَافِظُ [ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] فِي "الْفَتْحِ" (٤٥٣): وَجْهٌ لِمَنْ عَلِمَ عَلَى جَوَازِ إِنْشَادِ الشَّعْرِ الْمُبَاحِ فِي الْمَسْجِدِ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَلَى أَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا لَا يَلِيقُ ذَكَرُهُ فِي الْمَسْجِدِ. انْتَهَى الْمَرَادُ.

٢٤٧ - وَعَنْهُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup>

الضالَّة: قال ابن الأثير: هي الضائعة من كل ما يُقْتَنَى من الحيوان، وغيره. وقال المناوي في "فيض القدير" (٣٥٧/١): ويختص أصالة بالحيوان، والمراد هنا شيء ضاع. اهـ  
وفي "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٨٢/٦): الضالة تشمل المتاع، والحيوان، والإنسان.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) أن: (٣٢١/٢) (٤٥٣) (٢٤٦٠)

مسألة [١]: حكم إنشاد الضالة.

✽ نصّ جمعٌ من أهل العلم على كراهة إنشاد الضالة، ونصّ ابن حزم في "المحلّي" (٥٠٣)، والصنعاني في "سبل السلام" على التحريم، وعدم الجواز، وهو الصحيح؛ لدلالة حديث الباب، ولحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عند أحمد (١٧٩/٢)، وأبي داود (١٠٧٩): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْشَدَ الضَّالَّةُ فِي الْمَسْجِدِ. والنهي يقتضي التحريم.

مسألة [٢]: حكم قوله: لا ردّها الله عليك؟

صرّح ابن حزم بالوجوب كما في "المحلّي" (٥٠٣)، وقال المناوي في "فيض القدير" (٣٥٧/١): قال جمعٌ من أئمتنا: يُنْذَبُ لِمَنْ رَأَى مِنْ يَبِيعُ، أَوْ يَشْتَرِي، أَوْ يَنْشُدُ ضَالَّةً أَنْ يَقُولَ: لَا أَرْبِحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ، وَلَا وَجَدْتَ. انتهى.

قلت: القول بالاستحباب أظهر؛ لأنه قد ثبت في "صحيح مسلم" (٥٦٩)، من حديث بريدة أَنَّ رَجُلًا قَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتَ، إِنَّمَا بُنِيتَ الْمَسَاجِدَ لِمَا بُنِيتَ لَهُ» فلم يأمرهم النبي ﷺ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ؛ فَذَلَّ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مسألة [٣]: حكم تعريف الضالة في المسجد.

قال المناوي رحمه الله في "فيض القدير" (٣٥٧/١): وألحق جمعٌ -منهم الحافظ العراقي- بإنشاد الضالة تعريفها؛ ولذلك قال الشافعية: يعرفها على باب المسجد. اهـ وهو قول جماعة من الحنابلة كما في "توضيح الأحكام" (١٢٣/٢).

٢٤٨ - وَعَنْهُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَتَّاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أُرَبِّحَ اللَّهَ تِجَارَتَكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم البيع والشراء في المسجد.

✽ قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٥٢٥/٢): وحكى الترمذي في «جامعه» قولين لأهل العلم من التابعين في كراهة البيع في المسجد، والكراهة قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وهو عند أصحابنا كراهة تحريم، وعند كثير من الفقهاء كراهة تنزيه، وللشافعي قول: أنه لا يكره بالكلية. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَفَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ الْيَسِيرِ وَالكَثِيرِ، فَكَرِهَ الْكَثِيرَ دُونَ الْيَسِيرِ، وَحَكِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ نَحْوَهُ. اهـ

والصحيح هو التحريم؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند أحمد (١٧٩/٢)، وأبي داود (١٠٧٩): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ تَرْجِيحُ الصَّنْعَانِي، وَالشُّوْكَانِي، وَانْظُرْ: «المغني» (٣٨٣/٦)، «النيل» (٦٤١)، «السبل» (٣٢١/١).

مسألة [٢]: هل ينعقد البيع إذا بيع في المسجد؟

✽ نقل العراقي، والماوردي الإجماع على انعقاد البيع كما في «نيل الأوطار» (٧٠٥/١)، وهذا الإجماع لا يصح، فقد قال ابن رجب كما في «فتح الباري» (٥٢٥/٢)، واختلف أصحابنا في انعقاد البيع على وجهين. اهـ

وقد استدلل بعضهم على انعقاد البيع بقوله ﷺ: «فقولوا لا أربح الله تجارتك»، ولكن

(١) ضعيف. أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٧٦)، والترمذي (١٣٢١)، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة.

قد تقدم أنَّ الحديث مرسلٌ، والأصل أنَّ النهي يقتضي الفساد؛ فالظاهر هو فساد هذا البيع، وعدم انعقاده، والله أعلم. وانظر: «المغني» (٦/٣٨٣).

### مسألة [٣]: ذكر البيع والشراء في المسجد.

إنَّ كان ذلك على وجه الإفاضة في حديث الدنيا، فكرهه الحنابلة، ورخصه أصحاب الشافعي.

واستندوا إلى حديث جابر بن سمرة، قال: كان النبي ﷺ يصلي الفجر، ثم يجلس حتى تطلع الشمس، وكانوا يأخذون في أمور الجاهلية، فيضحكون، ويتبسم. رواه مسلم (٦٧٠). وهذا الحديث ليس بصريح في المراد، بل يحتمل أنهم يتذكرون ما منَّ الله عليهم به من الإسلام، وترك أمور الجاهلية، وهذه عبادةٌ، وقُرْبَةٌ.

والرَّاجح ما ذهب إليه الحنابلة من الكراهة؛ لحديث: «إِنَّمَا بُنِيََتِ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيََتْ لَهُ».

وانظر: «الفتح» لابن رجب (٢/٥٢٢).

٢٤٩ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم إقامة الحدود في المساجد.

ذهب الجمهور إلى كراهة ذلك، وذهب بعض الحنابلة إلى التحريم، وصرح بذلك الصنعاني، والشوكاني، واستدلوا بحديث الباب، وبحديث: «إنما بنيت المساجد لما بنيت له» وكان ابن أبي ليلى يقيم حد الجلد في المسجد، وقال مالك: لا بأس بخفيف الأدب، ولا بأس بضرب الخصم فيه إذا تبين لده. نقله صاحب "تهذيب المدونة".

**قلت:** حديث الباب يدل على تحريم ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عن ذلك، والأصل في النهي التحريم، والله أعلم.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٣٧٤/٢)، "النيل" (٦٣٩)، "فيض القدير" (٤١٤/٦)، "توضيح الأحكام" (١٢٧/٢).

(١) حسن. أخرجه أحمد (٤٣٤/٣)، وأبو داود (٤٤٩٠)، وأخرجه أيضًا الدارقطني (٨٥-٨٦).

وله طريقان: إحداهما فيها العباس بن عبد الرحمن المدني وهو مجهول، والثانية فيها انقطاع بين زفر بن وثيمة وحكيم بن حزام. وللنهي عن إقامة الحدود شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الحاكم (٣٦٩/٤) وفي إسناده سعيد بن بشير وفيه ضعف.

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه ابن ماجه (٢٦٠٠)، وفي إسناده: ابن لهيعة، وهو

٢٥٠- وَعَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في الحديث دلالة على جواز اتخاذ الخيمة في المسجد للمريض، وكذا للمعتكف، والمحتاج.

قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٤٦٣): كره أحمد للمعتكف أن يضرب خيمة ونحوها في المسجد، إلا لشدة البرد، ورخص فيه إسحاق إذا كان قصده أن يصون المسجد عما يكون منه من حدث، أو سقوط شيء من طعامه في المسجد، نقله عنها إسحاق بن منصور في "مسائله". ومن رخص في ضرب الأخبية ونحوها في المساجد - كما دلت عليه الأحاديث في هذا الباب - قال: هي لا تتأبد، فلا تكون ممنوعة، بخلاف ما يتأبد كالغراس والبناء؛ فإنه لا يجوز. وقد نص أحمد على منع الغراس في المساجد، وهو قول مالك، وقال أصحاب الشافعي: يكره. وحكي جوازه عن الأوزاعي. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: الصواب في هذه المسألة هو جواز ضرب الخيمة للحاجة كما فعل النبي ﷺ، وأما الغراس، والبناء؛ فيمنع منه كما قال أحمد، ومالك؛ لأن فيه تصرف بالوقف بما لم يبين من أجله، والله أعلم.

٢٥١- وَعَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ... الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قال الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام" (١/٣٢٣): قَدْ بَيَّنَّ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ <sup>(٢)</sup> أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ بِالْذَّرَقِ وَالْحِرَابِ. وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ <sup>(٣)</sup>: يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ بِالْحِرَابِ. وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ <sup>(٤)</sup>: وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمِ مَسَرَّةٍ، وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَعَائِشَةُ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ. وَهَذَا مَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ هَذَا، أَنَّ عُمَرَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ لَعِبَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَهُمْ» <sup>(٥)</sup>، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: «لِتَعْلَمْ الْيَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، وَأَنِّي بُعِثْتُ بِحَنِيفَةٍ سَمِيحَةٍ» <sup>(٦)</sup>، وَكَانَ عُمَرُ بَنَى عَلَى الْأَصْلِ فِي تَنْزِيهِ الْمَسَاجِدِ، فَبَيَّنَ لَهُ ﷺ أَنَّ التَّعَمُّقَ وَالتَّشَدُّدَ يُنَافِي قَاعِدَةَ شَرِيعَتِهِ ﷺ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ، وَهَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ الطَّبْرِيِّ: إِنَّهُ يُغْتَفَرُ لِلْحَبَشِ مَا لَا يُغْتَفَرُ لِغَيْرِهِمْ، فَيَقَرُّ حَيْثُ وَرَدَ وَيُدْفَعُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّعِبَ بِالْحِرَابِ لَيْسَ لَعِبًا مُجَرَّدًا، بَلْ فِيهِ تَدْرِيبُ الشُّجْعَانِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحُرُوبِ، وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْعَدُوِّ، فَفِي ذَلِكَ الْمَصْلَحَةُ الَّتِي تَجْمَعُ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي إِقَامَةِ الدِّينِ؛ فَأُجِيزُ فِعْلَهَا فِي الْمَسْجِدِ. اهـ

تسبيح: قال الصنعاني رحمه الله (١/٣٢٣-٣٢٤): هَذَا، وَأَمَّا نَظَرُ عَائِشَةَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَهِيَ أَجَنِبِيَّةٌ؛ فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى جُمْلَةِ النَّاسِ مِنْ دُونِ تَفْصِيلٍ لِأَفْرَادِهِمْ، كَمَا تَنْظُرُهُمْ إِذَا خَرَجَتْ لِلصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعِنْدَ الْمُلَاقَاةِ فِي الطَّرَقَاتِ. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤)، ومسلم (٨٩٢) (١٧).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٩٥٠)، وهي عند مسلم أيضًا برقم (٨٩٢) (١٩).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٨٩٢) (١٨).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٩٥٠)، وهي عند مسلم أيضًا (٨٩٢) (١٩).

(٥) أخرجه البخاري برقم (٨٩٢) (١٩).

٢٥٢- وَعَنْهَا أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِباءٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي ...  
الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في هذا الحديث دلالة على جواز ضرب الخيمة في المسجد للحاجة، وكذا على جواز النوم في المسجد للرجل، وللمرأة إذا أُمِنَتِ الفتنة، وقد بوب عليه البخاري: [باب نوم المرأة في المسجد]، ثم بوب باباً آخر: [باب نوم الرجال في المسجد]، واستدل على ذلك بنوم أصحاب الصُّفَّة في المسجد، وبحديث سهل بن سعد، وهو في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «قُمْ أَبَا تَرَابٍ، قُمْ أَبَا تَرَابٍ»، وبحديث ابن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ. وهو في "الصحيحين" <sup>(٣)</sup>.

**قلت:** وقد صحَّ عن النبي ﷺ من حديث بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود (٣٠٥٥): أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ. وهو في "الصحيح المسند".

**قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ:** واعلم أَنَّ النوم في المسجد على قسمين: أحدهما أن يكون حاجة عارضة مثل نوم المعتكف فيه، والمريض، والمسافر، ومن تدركه القائلة، ونحو ذلك، فهذا يجوز عند جمهور العلماء، ومنهم من حكاه إجماعاً... قال: والقسم الثاني: أن يتخذ مقيلاً، ومبيتاً على الدوام، فكرهه ابن عباس، وقال مرة: إن كنت تنام فيه لصلاة؛ فلا بأس. وهذا القسم أيضاً على نوعين: أحدهما: أن يكون حاجة كالغريب، ومن لا يجد مسكناً؛ لفقره، فهذا هو الذي وردت فيه الرخصة لأهل الصفة، والوفود، والمرأة السوداء، ونحوهم.

**قلت:** وهذا قد أجازهُ الجمهور.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٩) واختصره الحافظ وتصرف في لفظه، ولم يخرج مسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤١) وابن أبي شيبة (٢٤٠٩).



قال: والثاني: أن يكون ذلك مع القدرة على اتخاذ مسكن، فهذا كرهه أحمد، وإسحاق، ومالك، ورخص فيه طائفة، منهم: الشافعي، ورواية عن أحمد، واختاره الأثرم. انتهى بتصرف واختصار.

**قلت:** وهو قول الثوري، والبخاري، وقد عزا الشوكاني في "النيل" الجواز مطلقاً للجمهور.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢/٤٥٦-٤٥٨)، "النيل" (٦٤٦).

٢٥٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُرَاقُ»<sup>(١)</sup> فِي الْمَسْجِدِ حَظِيَّةٌ وَكَفَّارَةٌ دَفْنُهَا<sup>(٢)</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في هذا الحديث تحريم البصاق في المسجد، وسواء في ذلك أرضه، أو جدرانته، ولا يُنهى عن البصاق في المنديل داخل المسجد بالإجماع.

وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في [باب الحث على الخشوع في الصلاة] تحت الحديث الثامن، فراجع.

- ٢٥٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.<sup>(١)</sup>
- ٢٥٥- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

دَلَّ الحديثان على كراهة زخرفة المساجد، وأنَّ ذلك من علامات الساعة، وأول من زخرف المساجد هو الوليد بن عبد الملك الأموي، وزخرفة المساجد فيه إسراف، وتبذير، وإشغال للمصلي عن صلاته، وتقليد لأعداء الإسلام، فقد قال ابن عباس عقب حديثه المذكور: لتزخرفنها كما زخرفت اليهود، والنصارى.

- ٢٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي، حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَاسْتَعْرَبَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.<sup>(٣)</sup>

## فائدة الحديث

فيه فضيلة تنظيف المسجد، ويغني عنه حديث المرأة السوداء التي كانت تَقُمُّ المسجد، وقد أشرنا إليه في أول الباب.

(١) صحيح. أخرجه أحمد (١٣٤/٣)، وأبوداود (٤٤٩)، والنسائي (٣٢/٢)، وابن ماجه (٧٣٩)، وابن خزيمة (١٣٢٣) وإسناده صحيح.

(٢) صحيح. أخرجه أبوداود (٤٤٨)، وابن حبان (١٦١٥)، وإسناده صحيح.

(٣) ضعيف. أخرجه أبوداود (٤٦١)، والترمذي (٢٩١٦)، وابن خزيمة (١٢٩٧) من طريق ابن جريج عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن أنس به، وقامه: «وعرضت عليّ ذنوب أمتي، فلم أرَ ذنباً أعظم من

٢٥٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم صلاة ركعتين عند دخول المسجد.

✽ استدل أهل الظاهر بحديث الباب على وجوب صلاة ركعتين عند دخول المسجد قبل الجلوس، وتابعهم على ذلك الإمام الشوكاني في "النيل"، واستدلوا أيضًا بحديث جابر في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ، فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ».

✽ وقد حمل الجمهور هذه الأدلة على الاستحباب، واستدلوا على ذلك بحديث عبدالله بن بسر عند أبي داود (١١١٨) وغيره: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «اجْلِسْ؛ فَقَدْ آذَيْتَ»، وَبِحَدِيثِ أَبِي وَاqدِ اللَّيْثِيِّ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» <sup>(٣)</sup>، «أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ دَخَلُوا الْمَسْجِدَ، فَجَاءَ اثْنَانِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَدْبَرَ الثَّالِثَ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الثَّانِي، فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ...، الْحَدِيثُ.

وقد أجيِب عن هذين الحديثين: بأنه لم يذكر فيها أنهم لم يصلوا؛ فلا يصلح أن تُصرف الأوامر المتقدمة لأمر محتمل.

واستدل الجمهور على الاستحباب بحديث: «خُمْسُ صَلَوَاتِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا؛ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ».

وأجيِب عنه: بأنه كان في أول التشريع؛ فإنه قد حصل مأمورات، وواجبات شرعية غير

(١) أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

الأمور المذكورة في هذا الحديث.

وأجيب بجواب آخر، وهو: أنَّ الحديث إنما يدل على عدم وجوب صلاة أخرى في يومه وليلته تتكرر عليه بدون أي سبب، وأما إذا كان هناك سبباً؛ فليس في الحديث ما ينفيه، كصلاة الجنازة، وصلاة العيدين، وصلاة الكسوف، وصلاة النذر على قول بعض أهل العلم في بعضها.

واستدل الجمهور على الاستحباب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه دخل المسجد، فاحتبى، ولم يصل ركعتين، لكن قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: وهذا الحديث غريب جداً، ورفعه عجيب، ولعله موقوفٌ، والله أعلم.

**قلت:** القول بالوجوب أقرب، وهو قول شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله، وعفا عنه.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٤٤٤)، "الفتح" لابن حجر (٤٤٤)، "نيل الأوطار" (٥٣٢/٢).

**مسألة [٢]: هل يجب على من دخل المسجد، وهو محدثٌ أن يتوضأ، أو يغتسل إن كان جنباً؟**

**قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٤٦٣/٢):** هذا لم يوجبه أحدٌ من المسلمين. اهـ

وأخرج سعيد بن منصور في "سننه" كما في تفسير سورة النساء من "تفسير ابن كثير" تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة. وهذا إسناد صحيح.

**فائدة:** من خرج إلى جوار المسجد لحاجة، ثم رجع خلال زمن قصير، فلا يلزمه الصلاة؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث جابر في مسلم (٨٧٥) (٥٩): «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام

## مُلْحَقٌ فِي مَسَائِلٍ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِالمَسَاجِدِ

مسألة [١]: حكم الملاعنة في المسجد.

جاء في حديث سهل بن سعد رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله لَاعَنَ بَيْنَ عُوَيْمَرَ، وامرأته في المسجد، وقد بوب على ذلك البخاري في "صحيحه"، فقال: [باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء].

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٣٧٢/٢): ولا خلاف نعلمه بين العلماء في جواز الملاعنة في المساجد بين الزَّوْجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ، وإنما اختلفوا: هل ذلك مستحب، أو واجب، أو مباح؟ فأوجبه الشافعي في قول له، واستحبه في قوله الآخر، وأكثر أصحابنا، ومنهم من قال: هو جائزٌ غير مستحب. اهـ

والقول بالجواز هو الأقرب؛ وأما فعله صلى الله عليه وآله، فقد لاعن بينهما في المسجد؛ لأنه كان حينذاك في المسجد، والله أعلم. وانظر: "الفتح" (٤٢٣).

مسألة [٢]: القضاء في المسجد.

✽ أجازه شريح، والحسن، والشعبي، ومحارب، وأحمد، ومالك، وإسحاق، وأبو حنيفة، والثوري.

✽ وكرهه الشافعي، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة في رواية، والراجح القول الأول؛ لعدم وجود دليل على الكراهة، والله أعلم. وانظر: "الفتح" لابن رجب (٤٢٣).

مسألة [٣]: دخول المسجد باليمنى، والخروج باليسرى.

استحب أهل العلم أن يدخل الرجل المسجد مُقَدِّمًا رجله اليمنى، وأن يخرج مُقَدِّمًا رجله اليسرى، والدليل على ذلك ما أخرجه البيهقي (٤٤٢/٢)، والحاكم (٢١٨/١)، عن

أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى».

**قلت:** ورجاله ثقات؛ إلا أن فيه أبا طلحة الراسبي، قال البيهقي رحمته الله: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: يُعتبر به. ولكن قد وثقه غيرهما، فقد قال أحمد: شيخ ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو خيثمة: ثقة. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به. وقال البزار: ثقة. وقال البخاري: ضعّفه عبد الصمد بن عبد الوارث.

فمثل هذا الرجل لا ينزل حديثه عن الحسن، وقد بوب الإمام البخاري في «صحيحه»، فقال: [باب التيمن في دخول المسجد وغيره]، وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى، ثم استدل بحديث عائشة مرفوعاً: «كان يعجبه التيمن..»، «الفتح» (٤٢٦).

#### مسألة [٤]: دعاء الدخول إلى المسجد، والخروج منه.

أخرج مسلم في «صحيحه» (٧١٣)، من حديث أبي حميد، أو أبي أسيد، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إذا دخل أحدكم المسجد؛ فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج؛ فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك».

وأخرج أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أن النبي صلّى الله عليه وآله كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم»، قال: «فإذا قال ذلك قال الشيطان: حُفِظَ مني سائر يومه»، وقد حسّنه العلامة الوادعي رحمته الله في «الصحيح المسند».

#### مسألة [٥]: الخروج من المسجد بعد الأذان.

أخرج مسلم في «صحيحه» (٦٥٥)، عن أبي الشعثاء، قال: كُنَّا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن، فقام رجلٌ من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من

قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - عَقِبَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ "سُنَنِهِ" (٢٠٤) -: وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ: أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، أَوْ أَمْرٍ لَابَدٍّ مِنْهُ، وَيُرَوَّى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ السُّؤْدُنُ فِي الْإِقَامَةِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَهَذَا عِنْدَنَا لِمَنْ لَهُ عُدْرٌ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ. اهـ.

وَقَدْ صَرَّحَ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "النَّيْلِ" بِالْتَحْرِيمِ. "نَيْلُ الْأَوْتَارِ" (٦٥٣).

### مَسْأَلَةٌ [٦]: الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ بَدُونِ صَلَاةٍ.

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "صَحِيحِهِ": [بَابُ الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ]، ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى - وَهُوَ فِي "الصَّحِيحِينَ" <sup>(١)</sup> - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا، أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ؛ فَلْيَمْسُكْ عَلَى نَصَالِهَا، لَا يَعْقُرَ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا».

وَقَدْ جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الْمَسْجِدِ طَرِيقًا أَحَادِيثٌ مَرْفُوعَةٌ، وَلَكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ. انْظُرْ: "الْفَتْحُ" لابْنِ رَجَبٍ (٢/ ٤٦٧-٤٦٨).

وَلِذَلِكَ جَاءَ عَنْ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَمَالِكٍ التَّرَخِيصُ فِي الْمُرُورِ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، بَلْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ جَمِيعِ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، كَمَا فِي "مُصَنَّفِ ابْنِ شَيْبَةَ" (١/ ٣٤٠).

### مَسْأَلَةٌ [٧]: الْحَدَثُ فِي الْمَسْجِدِ - أَعْنِي الْفُسَاءَ وَالضَّرَاطَ -.

بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "صَحِيحِهِ": [بَابُ الْحَدَثِ فِي الْمَسْجِدِ]، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَصْلِي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصْلَاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رَخَّصَ فِي الْحَدَثِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: وَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُ إِخْرَاجِ الرِّيحِ فِيهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ» <sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٤٥٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٦١٥).

(٢) انْظُرْ: "الْبُخَارِيُّ" بِرَقْمٍ (٤٤٥)، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ (٢٧٢)، مِنْ: [كِتَابُ الْمَسَاجِدِ].

(٣)

قلت: الظاهر هو الجواز؛ ما لم يؤذ، والأولى ما قاله أصحاب الشافعي، والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢/٤٦٩).

مسألة [٨]: الصلاة بين سواري المسجد.

جاء في النهي عن ذلك حديثان:

أحدهما: حديث قُرّة بن إياس عند ابن ماجه (١٠٠٢)، وابن خزيمة (١٥٦٧)، قال: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا. وفي إسناده: أبو مسلم هارون بن مسلم، وقد قال فيه ابن المنذر، وأبو حاتم: مجهول.

والثاني: حديث أنس عند أحمد (١٣١/٣)، وأبي داود (٦٧٣)، عن عبد الحميد بن محمود، قال: صليت مع أنس يوم الجمعة، فدفعنا إلى السواري، فتقدمنا وتأخرنا، فقال أنس: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقد دلّ هذا الحديث على كراهية صلاة المأمومين بين السواري؛ لما يحصل من انقطاع الصف، أو عدم تسويته، وقد كره ذلك الشافعية، والحنابلة، وغيرهم -وهو الصحيح-، ورخص في ذلك ابن سيرين، وأبو حنيفة، ومالك، وابن المنذر، وأما المأموم والمنفرد؛ فقد أجازاه أيضًا من كره ذلك للمأموم، وبوّب البخاري في "صحيحه": [باب الصلاة بين السواري في غير جماعة]، ثم استدل عليه بحديث ابن عمر، أن النبي ﷺ دخل الكعبة، قال: فسألت بلالًا حين خرج: ما صنع رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عمودًا عن يساره، وعمودًا عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى. وانظر: "الفتح" (٥٠٤) (٥٠٥).

مسألة [٩]: حضور المسجد لمن أكل البصل، والثوم، والكراث، ولم يذهب الريح.

أخرج البخاري، ومسلم من حديث جابر، وابن عمر، وأنس رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ، أنه



مسجدنا»، وفي بعضها: «فلا يُصلين معنا»، وفي بعضها: «وليُقعد في بيته»، وذكر «الكراث» في رواية جابر عند مسلم فقط.

❁ وقد ذهب جمهور العلماء إلى كراهة حضور المسجد بعد أكل هذه الأشياء المذكورة.

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٢٨٨/٥): وظاهر كلام أحمد: أنه يحرم، فإنه قال في رواية إسماعيل بن سعيد: إن أكل وحضر المسجد أثم. وهو قول ابن جرير أيضًا، وأهل الظاهر وغيرهم.

ثم قال رحمته الله: ودخول المسجد مع بقاء ريح الثوم محرم، وهو قول طائفة من أصحابنا، وابن جرير، وغيرهم من العلماء. اهـ

قلت: والقول بالتحريم هو الصواب؛ لظاهر الأحاديث المتقدمة.

مسألة [١٠]: هل يلتحق بما تقدم الفضل؟

قال ابن رجب رحمته الله في «فتح الباري» (٢٩٠/٥): وقد ذكرنا أن هذا الحكم يتعدى إلى كل مأكول له رائحة كريهة، كالفضل وغيره، وأن أحد نص عليه. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٨٥٦): ونقل ابن التين عن الإمام مالك: إن كان يظهر ريحه؛ فهو كالثوم. وقيدته عياض بالجشاء.

قلت: الفضل يظهر ريحه عند الجشاء فقط، فمن كان يعلم من نفسه أنه يتجشأ، ويتكرر منه ذلك؛ فلا يأكله، ويلتحق بما تقدم، ومن كان يعلم من نفسه أنه لا يتجشأ، أو يخرج منه على ندور؛ فيجوز أكله، والله أعلم.

مسألة [١١]: بائعوا السمك.

قال ابن رجب رحمته الله: وألحق أصحاب مالك به: كل من له رائحة كريهة يتأذى بها،

ثم قال: وفيه نظر؛ فإن هذا أثر عملٍ مباح، وصاحبه محتاج إليه، فينبغي أن يؤمر إذا شهد الصلاة في جماعة بالغسل، وإزالة ما يتأذى برائحته منه، كما أمر النبي ﷺ من كان يشهد الجمعة من الأنصار الذين كانوا يعملون في نخلمهم، ويلبسون الصوف، ويفوح ريحهم بالغسل. انتهى المراد.

فائدة: جاء في "سنن أبي داود" (٣٨٢٦)، و"مسند أحمد" (٢٤٩/٤)، وغيرهما، عن المغيرة بن شعبة أنه أكل ثومًا، ثم جاء ليصلي مع النبي ﷺ، فوجد النبي ﷺ ريح الثوم، فلما قضى الصلاة قال النبي ﷺ: «من أكل ثومًا؛ فلا يُصليَّ معنا»، قال: فأتيته، فقلت: يا رسول الله، إني لي عذرًا. قال: فأخذت يده، فأدخلتها في كُمِّي، فوجد صدري معصوبًا، فقال: «إنَّ لك عذرًا».

وهو حديث ظاهره الصحة، ولكن الإمام الدارقطني رحمه الله رجَّح في "العلل" (١٤٠/٧) - (١٤١)، أنه من مراسيل أبي بردة بن أبي موسى.

فائدة أخرى: البصل، والثوم المطبوخ جائز؛ لما أخرجه أبو داود (٣٨٢٧)، والنسائي في "الكبرى" (٦٦٨١)، من حديث معاوية بن قرة، عن أبيه قرة بن إياس، أن رسول الله ﷺ نهى عن هاتين الشجرتين، وقال: «من أكلهما؛ فلا يقربن مسجدنا»، وقال: «إن كنتم لأبَدَ أكلهما؛ فأميتوهما طبعًا»، يعني: البصل، والثوم، والحديث في "الصحيح المسند".

## بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

٢٥٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. <sup>(١)</sup>

وَلَا بِنِ مَاجَهَ بِإِسْنَادِ مُسْلِمٍ: «حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا». <sup>(٢)</sup>

٢٥٩- وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ. <sup>(٣)</sup>

و(فِي لَفْظٍ) لِأَحْمَدَ: «فَاقِمِ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ». <sup>(٤)</sup>

وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «إِنَّهَا لَنْ تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُكَبِّرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَحْمَدَهُ وَيُسَبِّحَ عَلَيْهِ». <sup>(٥)</sup> وَفِيهَا: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا فَاحْدِثِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ». <sup>(٦)</sup>

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ». <sup>(٧)</sup>

وَلَا بِنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ». <sup>(٨)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧)، وأحمد (٤٣٧/٢)، وأبو داود (٨٥٦)، والنسائي (١٢٤/٢)، والترمذي (٣٠٣)، وابن ماجه (١٠٦٠)، واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري قريب منه.

(٢) أخرجه برقم (١٠٦٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣٤٠/٤)، بإسناد حسن، ولم أجدها عند ابن حبان.

(٤) أخرجه أحمد (٣٤٠/٤)، بزيادة «إلى مفصلها». وإسناده حسن.

(٥) صحيح. أخرجه النسائي (٢٢٥-٢٢٦)، وأبو داود (٨٥٨) و (٨٥٧)، بإسناد صحيح.

(٦) زيادة ضعيفة. أخرجه أبو داود (٨٦١)، وفي إسناده يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد، وهو مجهول، وقد تابعه عليها شريك بن أبي نمر عند الطحاوي (٢٣٢/١) ومع ذلك فلا تتطمئن النفس لتحسينها؛ لأن

عامة الرواة الذي رووا الحديث عن علي بن يحيى بن خلاد لم يذكروا هذه الزيادة.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث مع ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: حكم القيام لصلاة الفريضة.

القيام لصلاة الفريضة ركنٌ من أركان الصلاة على كل مستطيع، بدلالة الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وأما السنة: فحديث عمران بن حصين رضي الله عنه في "صحيح البخاري"، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صَلِّ قَائِمًا؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

وأما الإجماع: فقد نقله غير واحد من أهل العلم، منهم: ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٦/١)، (١٣٨/٦)، والنووي في "شرح المذهب" (٢٥٨/٣)، وغيرهما.

مسألة [٢]: حكم القيام لصلاة الفريضة من العاجز.

قال ابن المنذر رحمته الله في "الإجماع" (٨٣): «أجمعوا على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالسًا».

**قلت:** ويدل عليه حديث عمران بن حصين المتقدم في المسألة السابقة، ومن صلى قاعدًا لغير استطاعة؛ فله أجره كاملاً؛ لما رواه أحمد، وغيره من حديث أنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه - وكلاهما في "الصحيح المسند"، وألفاظهما متقاربة - مرفوعاً: «إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ بِلَاءٍ فِي جَسَدِهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: اكْتُبُوا لِعَبْدِي مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا، فَإِذَا شَفَاهُ غَسَلَهُ، وَطَهَرَهُ، وَإِذَا قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ، وَرَحِمَهُ».

علقمة، وقد تفرد بذكر «أم القرآن»، وخالفه: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، وداود بن قيس، وعبد الله بن عون، وشريك بن أبي نمر، ويحيى بن علي بن يحيى بن خلاد، كلهم رووا الحديث بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر عليك من القرآن» أو بمعناه.

وقد ذكر في مصادر هذه الماديات، في رسالة إ. في. تخرج حديث السجدة في صلاته، من الله بطريقه،

وفي حديث عبد الله بن عمرو: «حتى أطلقه، أو أكفته إلي»، وأما حديث عمران بن حصين عند البخاري (١١١٦): «من صلى قائمًا؛ فهو أفضل، ومن صلى قاعدًا؛ فله نصف أجر القائم»، فهو محمول عند الجمهور على صلاة النافلة لمن كان مستطعمًا للقيام، والله أعلم.

### مسألة [٣]: حكم القيام لصلاة النافلة.

ثبت في «صحيح مسلم» (٧٣٠)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ليلاً طويلاً قائمًا، وليلاً طويلاً قاعدًا.

قال النووي رحمته الله - في شرحه (٧٣٠) -: وفيه جواز التنفل قاعدًا مع القدرة على القيام، وهو إجماع العلماء.

وقال ابن عجب البر رحمه الله في «الاستذكار» (٣٨٩ / ٥): وقد أجمع العلماء على جواز صلاة الجالس خلف الإمام القائم في النافلة. اهـ

قلت؛ ولكنه إذا صلى قاعدًا مع القدرة على القيام؛ فله نصف أجر القائم؛ لحديث عمران ابن حصين عند البخاري: «من صلى قائمًا فهو أفضل، ومن صلى قاعدًا؛ فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائمًا - يعني مضطجعًا - فله نصف أجر القاعد».

وأخرج مسلم (٧٣٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صلاة الرجل قاعدًا نصف الصلاة»، قال: فأتيته، فوجدته يصلي جالسًا، فوضعت يدي على رأسه، فقال: «مالك يا عبد الله بن عمرو؟» قلت: حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: «صلاة الرجل قاعدًا على نصف الصلاة»، وأنت تصلي قاعدًا. قال: «أجل، ولكنني لست كأحد منكم».

وأما إذا كان يشق عليه القيام؛ فأجره كاملاً كما تقدم، ويُستفاد من الحديث الأخير أنَّ من خصوصيات النبي ﷺ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا؛ فَأَجْرُهُ كَامِلٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فله نصف الأجر،

#### مسألة [٤]: حكم تكبيرة الإحرام.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أن تكبيرة الإحرام ركنٌ من أركان الصلاة، واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في الباب، وفيه: «ثم استقبل القبلة، فكبر»، واستدلوا بحديث علي -وهو حديثٌ حسن- أنَّ النبي ﷺ قال: «تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» أخرجه أبو داود (٦١٨)، والترمذي (٣)، وغيرهما.

✽ وذهب الحنفية إلى أنها شرطٌ من شروط صحة الصلاة، بدليل إضافتها إلى الصلاة في قوله: «تحريمها التكبير»، قالوا: ولا يُضاف الشيء إلى نفسه.

قال ابن قدامة رحمه الله: وما ذكروه غلطٌ؛ فإنَّ أجزاء الشيء تُضاف إليه ك: يد الإنسان، ورأسه، وأطرافه.

وقد قيل: إنها سنة. قال ابن المنذر رحمه الله: لم يقل به أحدٌ غير الزهري.

قال الحافظ رحمه الله ابن حجر: وقد نقله غيره عن سعيد بن المسيب، والأوزاعي، ومالك، ولم يثبت عن أحد منهم تصريحًا، وإنما قالوا فيمن يدرك الإمام راكمًا تجزئه تكبيرة الركوع. اهـ. وقد نصَّ على ذلك ابن قدامة، فقال: وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والزهري، وقتادة، والحكم، والأوزاعي: من نسي تكبيرة الافتتاح أجزأته تكبيرة الركوع. انتهى

والصَّوابُ ما ذهب إليه الجمهور. والله أعلم، وانظر: «فتح الباري» لابن رجب، ولابن حجر (٧٣٤)، «المغني» (١٢٨/٢)، (١٣١/٢)، «شرح المذهب» (٢٩١/٣).

#### مسألة [٥]: صيغة التكبير.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ ذلك لا يجزئ؛ إلا بالتكبير، وذهب أبو حنيفة، وعامة أصحابه إلى أنه يجزئ بكل اسم لله على وجه التعظيم، كقوله: (الله عظيم)، أو (كبير)، أو (جليل)، و (سبحان الله)، و (الحمد لله)، و (لا إله إلا الله)، ونحوه، وقال بهذا: الحكم،

والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ»، وفي حديث المسيء في صلاته: «ثم استقبل القبلة، فكبَّرَ»، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفتتح الصلاة بقوله: «الله أكبر»، ولم يُنقل عنه عدولٌ عن ذلك حتى فارق الدنيا.

❖ ثم ذهب الشافعي إلى أنه يجوز بقوله: (الله الأكبر) بالتعريف؛ لأنَّ الألف واللام لم تغيره عن بنيته، ومعناه، وإنما أفادت التعريف.

❖ وذهب ابن حزم إلى أنه يجزئ التكبير مضافاً إلى أي اسم من أسماء الله، كقوله: (الرحمن أكبر)، (العظيم أكبر)، ونحوه.

والرَّاجح ما ذهب إليه غيرهما، وهو أنه لا يجزئ إلا قوله: (الله أكبر)؛ لأنه هو الثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يُنقل عنه خلافه، فقد ثبت عند ابن ماجه (٨٠٣)، من حديث أبي حميد، بإسناد صحيح، قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا استفتح الصلاة استقبل القبلة، ورفع يديه، وقال: «الله أكبر».

وأخرج البزار (٥٣٦)، عن علي رضي الله عنه، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا قام إلى الصلاة قال: «الله أكبر، وجَّهْتُ وجهي...» الحديث.

قال الحافظ رحمته الله: وإسناده على شرط مسلم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٥٢٦) بإسناد صحيح عن رفاعه بن رافع أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إنه لا تتم صلاة لأحدٍ من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه، ثم يقول: الله أكبر».

وثبت عند النسائي (٦٢/٣)، وغيره من حديث ابن عمر، أنه سئل عن صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «الله أكبر كلما وضع، الله أكبر كلما رفع»، وهو في «الصحيح المسند».

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من عمل عملاً ليس

عليه أمرنا؛ فهو ردٌّ.

وهذا قول أحمد، ومالك، ورَجَّحه ابن القيم، وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقال ابن قدامة رحمته الله: وقول الشافعي عدولٌ عن المنصوص، فأشبهه ما لو قال: الله العظيم. وقولهم: (لم تغير بنيته ولا معناه) لا يصح؛ لأنه نقله عن التنكير إلى التعريف، وكان متضمنًا لإضمار، أو تقدير، فزال؛ فإنَّ قوله: (الله أكبر) التقدير: (من كل شيء)، ولم يرد في كلام الله تعالى، ولا في كلام رسوله صلَّى الله عليه وآله، ولا في المتعارف في كلام الفصحاء إلا هكذا؛ فإطلاق لفظ التكبير ينصرف إليها دون غيرها كما أنَّ إطلاق لفظ التسمية ينصرف إلى قول: (بسم الله) دون غيره، وهذا يدل على أن غيرها ليس مثلاً لها. اهـ

وانظر: "المغني" (١٢٧/٢)، "فتح الباري" لابن رجب (٧٣٢، ٧٣٣)، "التلخيص" (٣٩٢/١)، "غاية المرام" (٤٣/-)، "المجموع" (٣٠٢/٣).

#### مسألة [٦]: تنكيس صيغة التكبير.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢٨/٢): وَلَا يَصِحُّ التَّكْبِيرُ إِلَّا مُرْتَبًّا؛ فَإِنْ نَكَّسَهُ لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ تَكْبِيرًا. اهـ

وهو مذهب الشافعية أيضًا كما في "شرح المذهب" (٢٩٣/٣).

#### مسألة [٧]: اللحن في التكبير.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (١٢٩/٢): وَبَيِّنُ التَّكْبِيرِ، وَلَا يَمُدُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَدِّ؛ فَإِنْ فَعَلَ بِحَيْثُ تَغَيَّرَ الْمَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يَمُدَّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى، فَيَقُولُ: (الله؟) فَيَجْعَلُهَا اسْتِفْهَامًا، أَوْ يَمُدُّ أَكْبَرَ، فَيَزِيدُ أَلْفًا، فَيَصِيرَ جَمْعَ كَرٍ، وَهُوَ الطُّبْلُ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَغَيَّرُ بِهِ، وَإِنْ قَالَ: (الله أكبر، وأعظم، وأجل)، وَنَحْوَهُ، لَمْ يُسْتَحَبَّ، وَانْعَقَدَتِ الصَّلَاةُ بِالتَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. اهـ

#### مسألة [٨]: التكبير بغير العربية.



الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزئُهُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، وَهَذَا قَدْ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ. وَلَنَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْدِلْ عَنْهَا، وَهَذَا يَخْصُ مَا ذَكَرُوا. اهـ.

وقول الجمهور هو الرَّاجِحُ، وهو عدم الإجزاء.

وانظر: "شرح المذهب" (٣/ ٣٠١)، (٣/ ٢٩٣)، "المغني" (٢/ ١٢٩).

### مسألة [٩]: إذا كان أخرسًا، أو عاجزًا عن التكبير.

ذهب الشافعية تبعًا للشافعي، وبعض الحنابلة إلى أنه عليه أن يحرك لسانه بما يقدر عليه، واستدلوا بقوله ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنابلة، وهو الأصح عندهم، إلى أنه يسقط عنه باللسان، ويحرم بقلبه؛ لأنَّ الصحيح يلزمه النطق بتحريك لسانه، فإذا عجز عنه لم يلزمه تحريك لسانه في موضعه كالقراءة، قالوا: وإنما لزمه تحريك لسانه بالتكبير مع القدرة عليه ضرورة توقف التكبير عليها، فإذا سقط التكبير سقط ما هو من ضرورته، كمن سقط عنه القيام، سقط عنه النهوض إليه، وإن قدر عليه، ولأنَّ تحريك اللسان من غير نطق عبثٌ، لم يردَّ الشرع به، فلا يجوز في الصلاة، كالعبث بسائر جوارحه. وهذا القول أرجح، والله أعلم، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر: "شرح المذهب" (٣/ ٢٩٤)، "المغني" (٢/ ١٣٠)، "الإنصاف" (٢/ ٣٩).

### مسألة [١٠]: تكبيرة الإحرام أثناء القيام.

قال الإمام النووي رحمه الله في "المجموع" (٣/ ٢٩٦): يجب أن يكبر للإحرام قائمًا حيث يجب القيام، وكذا المسبوق الذي يدرك الامام راكمًا يجب أن تقع تكبيرة الإحرام بجميع حروفها في حال قيامه؛ فإن أتى بحرف منها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته فرضًا بلا

خلاف، وفي انعقادها نفلًا الخلاف السابق قريبًا في فصل النية، هذا مذهبنا، وهو رواية عن مالك، والأشهر عنه أنه تنعقد صلاته فرضًا إذا كبر، وهو مسبق، وهو نصه في "الموطأ" و"المدونة". اهـ

وقال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ١٣٠): وعليه أن يأتي بالتكبير قائمًا؛ فإن انحنى إلى الركوع بحيث يصير راعيًا قبل إنهاء التكبير لم تنعقد صلاته؛ إلا أن تكون نافلة؛ لسقوط القيام فيها... ولو كان ممن تصح صلاته قاعدًا كان عليه الإتيان بالتكبير قبل وجود الركوع منه. اهـ

**قلت:** وما ذهب إليه هذان الإمامان هو الصواب، وهو مذهب الجمهور، وكلام ابن قدامة أضبط، فتأمله.

انظر: "المغني" (٢/ ١٣٠)، "المجموع" (٣/ ٢٩٦)، "فتح الباري" لابن رجب (٧٣٢، ٧٣٣).

### مسألة [١١]: متى يكبر المأموم؟

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ١٣١): وَلَا يُكَبِّرُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَفْرَغَ إِمَامُهُ مِنَ التَّكْبِيرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُكَبِّرُ مَعَهُ، كَمَا يَرْكَعُ مَعَهُ. وَلَنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا»<sup>(١)</sup>، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالرُّكُوعُ مِثْلُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَرْكَعُ بَعْدَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِالرُّكُوعِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَهَهُنَا بِخِلَافِهِ؛ فَإِنْ كَبَّرَ قَبْلَ إِمَامِهِ، لَمْ يَنْعَقِدْ تَكْبِيرُهُ، وَعَلَيْهِ اسْتِنَافُ التَّكْبِيرِ بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ. انتهى

**قلت:** وما رجَّحه ابن قدامة هو قول الجمهور، وهو الصحيح.

### مسألة [١٢]: النطق بالتكبير.

اشترط الشافعية، والحنابلة للتكبير أن يُسمع نفسه إلا أن يكون به عارضٌ من صمم، أو غيره، فيأتي به بحيث لو كان سميعًا، وقالوا: الكلام لا يكون بدون صوت، والصوت ما يتأتى سماعه، وأقرب السامعين إليه نفسه، فمتى لم يسمع لم يعلم أنه أتى بالقول.

قال المراد بالله ﷺ في "الإنصاف" (٣٩/٢): واختار الشيخ تقي الدين الاكتفاء بالإتيان بالحروف، وإن لم يسمعها، وذكره وجهًا في المذهب.

ثم قال رحمه الله: والنفس تميل إليه. اهـ

ويعني بالشيخ تقي الدين: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقد رجَّح هذا القول العلامة ابن القيم رحمه الله في "أعلام الموقعين" (٣/٣٨٢)، ورجَّحه العلامة ابن عثيمين رحمه الله، وهو الأقرب، والله أعلم. وانظر: "المغني" (٢/١٢٨)، "المجموع" (٣/٢٩٥).

**مسألة [١٣]: الجهر بالتكبير للإمام، والمأموم، والمنفرد.**

قال الإمام النووي رحمه الله في "المجموع" (٣/٢٩٤): يُستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام، وتكبيرات الانتقال؛ لِيُسْمَعَ المأمومين، وأما غير الإمام فالسنة الإسرار بالتكبير، سواء المأموم والمنفرد، وأدنى الإسرار أن يُسْمَعَ نفسه إذا كان صحيح السمع، ولا عارض عنده من لَغَطٍ، أو غيره... انتهى بتصرف.

وقال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/١٢٨): وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْمَأْمُومُونَ لِيُكَبِّرُوا؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّكْبِيرُ إِلَّا بَعْدَ تَكْبِيرِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِسْمَاعُهُمْ، جَهَرَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ لِيُسْمِعَهُمْ، أَوْ لِيَسْمَعَ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ؛ لِيُسْمِعَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. اهـ

**قلت:** حديث جابر انفرد به مسلم (٤١٣)، وهو في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد صحح العلامة ابن عثيمين رحمه الله وجوب الجهر على الإمام بحيث يسمع بعض من خلفه لأمرين:

**أولاً:** لفعل النبي ﷺ؛ فإنه لو كان الأمر غير واجب لم يكن هناك داعٍ إلى أن يُبَلِّغَ أبو بكر التكبير لمن خلف النبي عليه الصلاة والسلام.

ثانيًا: لأنه لا يتم اقتداء المأمومين بالإمام إلا بسماع التكبير، وما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب.

**مسألة [١٤]:** تبليغ التكبير إذا لم يُسمع الإمام.

استحب العلماء تبليغ التكبير من بعض المأمومين إذا لم يُسمع الإمام، واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله، وعائشة رضي الله عنهما اللذين تقدّما في المسألة السابقة، واتفقوا على عدم مشروعيته لغير حاجة.

**قال شيخ الإسلام رحمته الله** كما في "مجموع الفتاوى" (٢٣/٤٠٢): لا يشرع الجهر بالتكبير خلف الإمام الذي هو المبلغ لغير حاجة باتفاق الأئمة؛ فإن بلالا لم يكن يبلغ خلف النبي ﷺ هو ولا غيره، ولم يكن يبلغ خلف الخلفاء الراشدين، لكن لما مرّض النبي ﷺ صلى بالناس مرة وصوته ضعيف، وكان أبو بكر يصلي إلى جنبه يُسمعُ الناس التكبير، فاستدل العلماء بذلك على أنه يُشرع التكبير عند الحاجة، مثل ضعف صوته، فأما بدون ذلك، فاتفقوا على أنه مكروه غير مشروع، وتنازعوا في بطلان صلاة من يفعله على قولين، والتزاع في الصحة معروف في مذهب مالك، وأحمد، وغيرهما، غير أنه مكروه باتفاق المذاهب كلها. اهـ

**وقال ابن عابدين رحمته الله** في "الرد المختار" (٢/١٧٢): وفي "حاشية أبي السعود": واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغهم الإمام صوته، مكروه.

وفي "السيرة الحلبية": اتفق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذٍ بدعة منكرة. انتهى المراد.

**مسألة [١٥]:** من أدرك الإمام راعيًا، فهل تجزئه تكبيرة الإحرام عن تكبيرة

**الانتقال؟**

ذهب جمهور العلماء إلى أنه تجزئه تكبيرة الإحرام، وتنعقد صلاته، وخالف: ابن

سيرين، وحماد بن أبي سليمان، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعمر بن عبد العزيز، فقالوا: لا

قال ابن رجب رحمته الله: وحكاه بعض أصحابنا رواية عن أحمد، ولا يصح هذا عن أحمد.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ١٨٣): ولأنه قد نقلت تكبيرة واحدة عن زيد بن ثابت، وابن عمر، ولم يُعرف لهما مخالفتُ من الصحابة، فيكون ذلك إجماعاً، ولأنه اجتمع واجبان من جنس في محل واحد، وأحدهما ركنٌ؛ فسقط به الآخر، كما لو طاف الحاج طواف الزيارة -الإفاضة- عند خروجه من مكة، أجزأه عن طواف الوداع.

قلت: الرَّاجح -والله أعلم- ما ذهب إليه الجمهور؛ لاسيما وأكثرهم يرون استحباب تكبيرات الانتقال، وأما أثر ابن عمر، وزيد بن ثابت، فأخرجهما ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٢/ ١) بإسناد صحيح عنهما، وقد ذهب إليه من التابعين: سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، وميمون بن مهران، والنخعي، وغيرهم.

قال ابن رجب رحمته الله: فعلى قول الجمهور: إذا كبر تكبيرةً واحدةً، فله أربعة أحوال:

أحداها: أن ينوي بها تكبيرة الافتتاح؛ فتجزئه صلاته بغير توقف.

الحالة الثانية: أن ينوي تكبيرة الركوع خاصةً، فلا تجزئه عند الأكثرين، قاله الثوري، ومالك. ونص عليه أحمد في رواية أبي الحارث، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تحريمها التكبير»، وهذا لم يحرم بالصلاة؛ فإن كان ساهياً عن تكبيرة الإحرام، فقال مالك في «الموطأ»: تجزئه. وهو رواية حنبل عن أحمد. ولا تجزئه عند الثوري، وهو المشهور عن أحمد، ومذهب الأكثرين.

قال أبو عبد الله وفقه الله: وهو الصواب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات».

الحالة الثالثة: أن ينويها معاً، ففيه قولان:

أحدهما: تجزئه، حكى عن أبي حنيفة، ومالك، وأبي ثور، وحكي رواية عن أحمد،

والثالث: لا تجزئته، وهو المشهور عند أصحابنا، وقول الشافعي وإسحاق.

قال أبو عبد الله عافاه الله: الأقرب أنها تجزئته، والله أعلم.

الحالة الرابعة: أن لا ينوي شيئاً، بل يطلق النية، فهل تجزئته، أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: لا تجزئته حتى ينوي بها الافتتاح؛ فإنه قد اجتمع في هذا المحل تكبيرتان: إحداهما فرض، فاحتاج الفرض إلى تمييزه بالنية، بخلاف تكبير الإمام، أو المنفرد، أو المأموم إذا أدرك الإمام قبل الركوع؛ فإنه لم يجتمع في حقه تكبيرتان في وقت واحد. وهذا القول حكي عن أبي حنيفة، وهو قول الثوري، ومالك، وإسحاق، ونقله ابن منصور وغير واحد عن أحمد.

والثالث: تجزئته وإن أطلق النية. نقله ابن منصور أيضاً عن أحمد، ونقله أيضاً صالح، ومهنا، وأبو طالب عن أحمد. وقال: ما علمنا أحداً قال: ينوي بها الافتتاح. -يشير إلى الصحابة والتابعين- وعلل: بأنه خرج من بيته وهو يريد الصلاة. -يشير إلى أن نية الصلاة موجودة معه بخروجه إلى الصلاة- فلا يكبر للصلاة إلا بتلك النية، ولا يكبر للركوع إلا من دخل في الصلاة، فأما من لم يكن دخل فيها فإنما يكبر لدخوله في الصلاة أولاً، ولا يضره عدم استحضاره لهذه النية عند التكبير؛ لأن تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير جائز عنده. وللشافعي قولان في هذه المسألة. اهـ

قال أبو عبد الله: والراجح أنها تجزئته، والله أعلم. وانظر: "المغني" (١٨٢/٢ - ١٨٣)، "الفتح"

لابن رجب شرح حديث (٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤)، "مصنف ابن أبي شيبة" (١/ ٢٤٢ - ٢٤٣).

مسألة [١٦]: إذا أدرك الإمام في ركن غير الركوع؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (١٨٣/٢): "وإن أدرك الإمام في ركن غير الركوع، لم يكبر إلا تكبيرة الافتتاح، ويحط بغير تكبير؛ لأنه لا يعتد له به، وقد فاتته محل التكبير، وإن"

فَيَتَابِعُهُ فِي التَّكْبِيرِ، كَمَنْ أَدْرَكَ مَعَهُ مِنْ أَوَّلِهَا. انتهى.

قولُهُ ﷺ في الحديث: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

سيأتي الكلام على قراءة الفاتحة وغيرها -إن شاء الله- عند الحديث رقم (٢٧٠).

### مسألة [١٧]: حكم الركوع.

الركوع ركنٌ من أركان الصلاة بالكتاب، والسنة، والإجماع، أما الكتاب؛ فقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وأما السنة؛ فحديث الباب: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا»، وأما الإجماع؛ فقد نقل الإجماع على وجوبه غير واحد من أهل العلم، منهم: ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٩/١٠)، والنووي في «شرح المذهب» (٣/٣٩٦)، وابن قدامة في «المغني» (٢/١٦٩).

### مسألة [١٨]: حكم الاطمئنان في الركوع.

ذهب جمهور العلماء إلى أن الاطمئنان في الركوع ركنٌ من أركان الصلاة، واستدلوا بحديث الباب: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا»، وبحديث أبي مسعود البدرى، أن النبي ﷺ قال: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها في الركوع، والسجود»، رواه أبو داود (٨٥٥)، وهو في «الصحيح المسند»، ومعنى الاطمئنان: أن يمكث إذا بلغ حدَّ الركوع قليلاً، بحيث يمكنه أن يأتي بالذكر الواجب.

وذهب أبو حنيفة إلى أن الطمأنينة غير واجبة؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، ولم يذكر الطمأنينة.

قال ابن قدامة رحمه الله: والآية حجة لنا؛ لأن النبي ﷺ فسر الركوع بفعله، وقوله؛ فالمراد بالركوع ما بينه النبي ﷺ. وانظر «المغني» (٢/١٧٧)، «المجموع» (٣/٤١٠).

### مسألة [١٩]: حكم الاعتدال من الركوع.

تَعْتَدِلَ قَائِمًا»، وذهب أبو حنيفة، وبعض أصحاب مالك إلى عدم وجوبه؛ لأنَّ الله تعالى لم يأمر به، وإنما أمر بالركوع، والسجود، والقيام، فلا يجب غيره، والصحيح قول الجمهور، والله أعلم. وانظر: «المغني» (١٨٥ / ٢)، «المجموع» (٤١٩ / ٣).

### مسألة [٢٠]: حكم الطمأنينة فيه.

ذهب الجمهور إلى وجوب الطمأنينة في الركوع؛ لحديث الباب: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَافِعًا» وخالف أبو حنيفة، ومالك في رواية، فقالوا بعدم وجوبه؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، ولم يأمر بالقيام، والصحيح قول الجمهور، وانظر: «المجموع» (٤١٠ / ٣)، والمصادر السابقة.

### مسألة [٢١]: حكم السجود.

السجود واجب، وركنٌ من أركان الصلاة بالكتاب، والسنة، والإجماع. أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾.

وأما السنة: فحديث الباب: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا».

وأما الإجماع: فقد نقله غير واحد من أهل العلم، منهم: ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٩ / ١٠)، وابن قدامة في «المغني» (١٩٢ / ٢)، والنووي في «المجموع» (٤٢١ / ٣).

### مسألة [٢٢]: حكم الطمأنينة فيه.

ذهب الجمهور إلى وجوب الطمأنينة في السجود؛ لحديث الباب: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا»، وخالف الحنفية.

والرَّاجح قول الجمهور، وقد تقدمت الأدلة في الطمأنينة في الركوع.

وانظر: «المجموع» (٤١٠ / ٣)، «المغني» (١٩٢ / ٢).



مسألة [٢٣]: حكم الجلوس بين السجدين، والاطمئنان فيه.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى وجوب ذلك، وخالف أبو حنيفة، ومالك، فقالوا: ليس بواجب. وقال أبو حنيفة: يكفي أن يرفع رأسه مثل حدّ السيف؛ لأنّ هذه جلسة فصل بين متشاكلين.

وعن أبي حنيفة، ومالك أنه يجب أن يرتفع بحيث يكون إلى القعود أقرب منه. قال النووي: وليس لهما دليل يصح التمسك به.

**قلت:** والصواب قول الجمهور؛ لحديث الباب: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً».

وانظر: «المغني» (٢/٢٠٤)، «المجموع» (٣/٤٤٠).

مسألة [٢٤]: حكم السجود الثاني والطمأنينة فيه.

الكلام في حكم السجود الثاني، والطمأنينة فيه كالكلام في السجود الأول، وحكمه حكمه.

وانظر: «المغني» (٢/٢٠٧-)، «المجموع» (٣/٤٤٠).

قوله ﷺ في رواية أبي داود، والنسائي: «ثُمَّ يَكْبِرُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَحْمَدُهُ، وَيُسْتَنِي عَلَيْهِ».

قال ابن حزم رحمه الله في «المحلّ» (٣٦٩): التحميد المذكور، والتمجيد المذكور هو قراءة أم

القرآن، برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ فِي صَلَاتِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمْدِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، قَالَ: مُجْدِي عَبْدِي». اهـ

**قلت:** وفيه: «وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال الله: أثنى عليّ عبدي».

٢٦٠ - وَعَنْ أَبِي هُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup>

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قوله: ثم هصر ظهره.

قال الخطيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "الفتح" (٨٢٨): أي: ثناه في استواء من غير تقويس. اهـ

قوله: كل فقار.

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الفتح" (٨٢٨): الفقار، بفتح الفاء، والقاف، جمع فقارة، وهي عظام الظهر، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر، قاله القزاز. اهـ

تنبيه: سيأتي - إن شاء الله - الكلام على كثير من مباحث هذا الحديث، وسأتكلم هنا على ثلاث مسائل.

#### مسألة [١]: حكم وضع اليدين على الركبتين.

في حديث الباب، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَدْ أُمِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا ثَبَتَ فِي "الصحيحين" <sup>(٣)</sup> عَنْ مَصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهَا بَيْنَ فَخْذَيَّ، فَهَانِي أَبِي، فَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ، فَهَيْنَا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ

نضرب بالأَكْف على الرُّكْبِ.

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" شرح حديث (٧٩٠): ذكر أكثر العلماء أنَّ التطبيق كان شرعاً أولاً، ثم نُسخَ حكمه، واستدلوا بحديث سعد، وما في معناه.

وقال رحمته الله: وأكثر العلماء على أن وضع اليدين على الركبتين في الركوع من سنن الصلاة، ولا تبطل الصلاة بتركه ولا بالتطبيق....، وذهب طائفة من أهل الحديث إلى المنع من التطبيق، وإبطال الصلاة به؛ للنهي عنه كما دل حديث سعد، منهم: أبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو إسحاق الجوزجاني.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة - فيمن طبق ولم يضع يديه على ركبتيه - : أحب إلي أن يعيد. وهي رواية عن أحمد أخذ بها بعض أصحابه.

قال ابن رجب: فعلى قول هؤلاء يكون وضع اليدين على الركبتين في الركوع من واجبات الصلاة، وقد روي عن طائفة من السلف ما يدل على ذلك؛ فإنه رُوي عن جماعة أنهم قالوا: إذا وضع يديه على ركبتيه أجزأه في الركوع. ومن روي ذلك عنه: سعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وابن سيرين، ومجاهد، وعطاء، وقال: هو أدنى ما يجزئ في الركوع. اهـ.

قال أبو عبد الله سنده الله: استدلل الجمهور على عدم الوجوب بأن النبي صلوات الله عليه وآله لم يأمر بذلك المسيء في صلاته.

والظاهر - والله أعلم - أنَّ حديث المسيء في صلاته لم يستوعب جميع الواجبات، فما صحَّ الأمر به في حديث آخر فينبغي أن يُحمل على الوجوب أيضاً، والأوامر الشرعية بعد حديث المسيء ما زالت تنزل، وتُشرع، فقول من أوجب وضع اليدين على الركبتين أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

ثم إنَّ الشافعية، وجهور الحنابلة يقولون: إنَّ أقل ما يجزئ في الركوع الانحناء، بحيث

مسألة [٢]: استقبال القبلة بأطراف الأصابع في السجود، وغيره.

قال البخاري رحمه الله في "صحيحه": [باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة، قاله أبو حميد عن النبي ﷺ].

وفي حديث أبي حميد دليل على استحباب هذا العمل في الصلاة.

قال ابن رجب رحمه الله: وابن عمر كان يفعله، وكذلك الإمام أحمد، ونص عليه الشافعي، وخالف فيه بعض أصحابه، وقالوا: يضع أصابع رجليه من غير تحامل عليها، وردّه عليه صاحب "شرح المذهب"، وقال: هذا شاذٌّ، مردودٌ، مخالفٌ للأحاديث الصحيحة ولنص الشافعي. اهـ.

قلت: أثر ابن عمر أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١٥٧/٤) بإسناد حسن، أن ابن عمر كان يحب أن يستقبل القبلة بكل شيء منه - إذا صلى - حتى كان يستقبل بإبهامه القبلة.

وكذلك بين السجدين؛ فقد ثبت عنه عند النسائي (١٨٧/٢)، أنه كان يقول: من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى، واستقباله بأصابعه القبلة.

مسألة [٣]: كيفية الجلوس في التشهد الأول، والآخر.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح حديث أبي حميد رقم (٨٢٨): وقد دلّ الحديث على أن النبي ﷺ كان يجلس في التشهد الأول مفترشاً، وفي التشهد الثاني متوركاً....، ثم قال: وقد أخذ بهذا الحديث في التفريق بين الجلوس في التشهد الأول، والآخر في الصلاة فقهاء الحديث كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، ثم اختلفوا: فقال الشافعي: يتورك في التشهد الذي يعقبه السلام بكل حال سواء كانت الصلاة فيها تشهد واحد أو تشهدان؛ لأن التشهد الذي يسلم فيه يطول بالدعاء فيه فيتورك فيه؛ لأن التورك أهون من الافتراش. وقال أحمد وإسحاق: إن كان فيها تشهدان تورك في الأخير منهما، وإن كان فيها تشهد واحد لم يتورك فيه، بل يفترش.

ومعرفة الداخل معه في التشهد: هل هو في الأول أو الثاني؟

**ثم قال ابن رجب رحمه الله:** وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه يفترش في جميع الشهادات، وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والحسن بن صالح، وابن المبارك...، وقال طائفة: يتورك في جميعها، وهو قول مالك، وكذا قال في الجلوس بين السجدين، وجميع من سبق ذكره من العلماء، قالوا: إنه يفترش فيه.

**ثم قال:** وقال ابن جرير الطبري: كل ذلك جائز؛ لأنه يروى عن النبي ﷺ، فَيُخَيَّرُ المصلي بينه، فيفعل منه ما شاء. ومال إلى قوله ابن عبد البر. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: قول أحمد، وإسحاق هو الصواب في هذه المسألة؛ لحديث أبي حميد الذي في هذا الباب، والله أعلم.

٢٦١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ» إِلَى قَوْلِهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ» إِلَى آخِرِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>  
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: أَنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ.<sup>(٢)</sup>

٢٦٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: أَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.<sup>(٣)</sup>

٢٦٣- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ. وَالدَّارِقُطْنِيُّ مَوْصُولًا وَمَوْقُوفًا.<sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: دعاء الاستفتاح.

قال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٧٤٣، ٧٤٤): وحديث أبي هريرة استدل به من يقول: إنه يستحب استفتاح الصلاة بذكر قبل الشروع في القراءة، وهو قول أكثر العلماء، ثم اختلفوا: فقال كثير منهم: يستحب استفتاح الصلاة بقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك

(١) أخرجه مسلم برقم (٧٧١).

(٢) هذا وهم من الحافظ رحمته الله؛ فليست هذه الرواية عند مسلم، ولا عند غيره، بل عند أبي داود (٧٦١)، وابن حبان (١٧٧١) (١٧٧٢): أن ذلك في الصلاة المكتوبة. وإسناد ابن حبان صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٣٩٩) (٥٢)، من طريق عبدة بن أبي لبابة عن عمر، ولم يسمع منه؛ فهو منقطع كما

اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»، صح هذا عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، روي عنه من وجوه كثيرة، وعن ابن مسعود، وروي عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وعثمانُ بْنُ عَفَّانَ، وعن الحُسن، وقتادة والنخعي، وهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، والثوري، وأبي حنيفة، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق في رِوَايَةٍ، وقد رُوي في ذَلِكَ أَحَادِيثُ مرفوعة من وجوه متعددة، أجودها: من حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وعائشة. اهـ

قال أبو عبد الله عافاه الله: وأجود منها حديث أنس عند الطبراني في «الدعاء» (٥٠٦)، ومن طريق أخرى عنده (٥٠٥)، والحديث بطرقه قد يتقوى إلى الحسن، ولا تطمئن النفس إلى ذلك اطمئناناً كاملاً.

قال ابن رجب رحمته الله: وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: نَظَرَ فِيهِ إِلَى حَدِيثِ عُمَرَ، وَقَدْ رُوي فِيهِ مِنْ وَجْهِ لَيْسَتْ بِذَلِكَ، فَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

فصرح بأن الأحاديث المرفوعة ليست قوية، وأن الاعتماد على الموقوف عن الصحابة؛ لصحة ما رُوي عن عُمَرَ.

قال: وذهب طائفة إلى الاستفتاح بقول: وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً...، ومن ذهب إلى الاستفتاح بهذا: الشَّافِعِيُّ، وأصحابه، وإسحاق في رِوَايَةٍ، وروي عن عَلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَفْتَحُ بِهِ مِنْ وَجْهِ مُنْقَطِعٍ.

وظاهر كلام الشَّافِعِيِّ، وبعض أصحابه أَنَّهُ يَسْتَفْتَحُ بِهِ كُلَّهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَقْتَصِرُ الْإِمَامُ عَلَى قَوْلِهِ: وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وقالت طائفة: يجمع بَيْنَ قَوْلِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ. وقوله: وجهت وجهي. وهُوَ قَوْلُ أَبِي يَوْسُفَ، وإسحاق في رِوَايَةٍ، وطائفة من الشافعية، ومنهم: أَبُو إِسْحَاقَ المروزي، وطائفة قليلة من أصحابنا، وقد ورد في الجمع بَيْنَهُمَا أَحَادِيثُ غَيْرُ قَوِيَّةٍ الْأَسَانِيدِ.

قال ابن رجب رحمته الله: وذهب طائفة قليلة: إلى أن من ترك الاستفتاح عمداً أعاد صلاته، منهم: ابن بطة وغيره من أصحابنا، وربما حكى رواية عن أحمد .

قال ابن رجب رحمته الله: وذهب مالك إلى أنه لا يشرع الاستفتاح في الصلاة ، بل يتبع التكبير بقراءة الفاتحة، واستدل لمن ذهب إلى هذا القول بظاهر حديث أنس الذي خرجه البخاري ههنا. - يعني حديث: كان النبي صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمين - . انتهى كلام ابن رجب رحمته الله.

قال أبو عبد الله سدد الله: قول الجمهور هو الصواب، أعني أن دعاء الاستفتاح مستحبٌ وليس بواجب؛ لأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر به، بل إنه كان يستفتح، ولم يأمر الصحابة بذلك حتى سأله أبا هريرة رضي الله عنه.

وأما قول مالك: إنه لا يستفتح . فتردُّه الأحاديث المتكاثرة في الاستفتاح .

وأما حديثه؛ فالمراد منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُسرُّ البسملة ولا يجهر بها في الصلاة الجهرية، والمختار في الأدعية أنه ينوع، فيقرأ بهذا تارة، وبذلك أخرى، وما صح عنه أنه استفتح به في صلاة الليل جاز أيضاً في المكتوبة، والعكس .

وذكر المؤلف من أدعية الاستفتاح ثلاثة أنواع، وهناك أنواع أخرى راجعها في "صفة الصلاة" للعلامة الألباني رحمته الله.



٢٦٤- وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا عِنْدَ الْحَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم الاستعاذة.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى وجوب الاستعاذة، وهو قول ابن حزم، وبعض الظاهرية، وحُكِيَ عَنِ الثوري، وعطاء، وهو قول ابن بطة من الحنابلة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، والأمر يقتضي الوجوب.

✽ وذهب جمهور العلماء إلى الاستحباب.

وقولهم أرجح، وأصح؛ لأنه قد ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يقرأ الآيات في خطبته، ولم يَرِدْ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِذُ كَمَا فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ، وعندما أرسل رسالة إلى هرقل كتب رسالة وفيها آية من آل عمران، وليس في الرسالة ذِكْرُ الاستعاذة.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤/ ٣٨٦)، "المجموع" (٣/ ٢٧٩)، "المحلّى" (٢/ ٢٧٨).

### مسألة [٢]: هل يستعيز في كل ركعة؟

✽ في المسألة قولان:

الأول: يُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وهو قول ابن سيرين، والحسن، والشافعي، وأحمد في رواية، وهو قول ابن حزم الظاهري، وهو الأصح عند الشافعية؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٣/ ٥٠)، وأبوداود (٧٧٥)، والنسائي (٢/ ١٣٢)، والترمذي (٢٤٢)، وابن ماجه (٨٠٤)، وليس عند النسائي وابن ماجه ذكر الزيادة في الاستعاذة.

**الثالث:** أنه يختص بالركعة الأولى، وهو قول عطاء، والحسن، والنخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية عنه.

واستدلوا بحديث الباب. والراجح القول الأول؛ لظاهر الآية، والله أعلم.  
انظر: «الفتح» لابن رجب (٣٨٧/٤)، «المجموع» (٢٧٩/٣)، «المحلى» (٢٧٨/٢).

### مسألة [٣]: هل يُسِرُّ بالتعوذ، أم يجهر؟

✽ قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٣٨٦/٤): والجمهور على أنه يُسِرُّ في الصلاة الجهرية، وهو قول ابن عمر، وابن مسعود، والأكثرين، ورُوي عن أبي هريرة الجهر به، وللشافعي قولان، وعن ابن أبي ليلى: الإسرار والجهر سواء. اهـ  
وقول الجمهور هو الصواب؛ لأنَّ الأصل بأذكار الصلاة، وأدعيتها هو الإسرار؛ إلا ما خصَّه الدليل، والله أعلم.

### مسألة [٤]: الاستعاذة قبل القراءة.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ الاستعاذة بعد القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وهؤلاء هم: داود الظاهري، وحكي عن ابن سيرين، والنخعي، ورُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده: إبراهيم بن أبي يحيى، وهو كذاب، وقال ابن كثير: وهو غريب.  
وانظر: «نصب الراية» (٣٣٩/١).

✽ وذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الاستعاذة قبل القراءة، وأنَّ معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾، أي: إذا أردت القراءة، مثل قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، أي: إذا أردتم القيام.

واستدلوا بحديث الباب، وهذا القول هو الصواب، ورَّجَّحه ابن حزم؛ لنقل القراءة

وانظر: "المجموع" (٣/ ٢٧٩)، "المحلّي" (٢/ ٢٧٨)، مقدمة "تفسير ابن كثير".

تنبيه وفائدة: ذهب مالك، وأصحابه إلى أنه لا يتعوذ في الصلاة المكتوبة، بل يفتتح بعد التكبير بقراءة الفاتحة من غير استعاذة، ولا بسملة، واستدلوا بظاهر حديث أنس: كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ:

إنما أراد أنه يفتتح قراءة الصلاة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وافتتاح القراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، إما أن يُراد به افتتاح القراءة بالفاتحة كما يقوله الشافعي، أو افتتاح الصلاة الجهرية بكلمة: ﴿الْحَمْدُ﴾ من غير بسملة كما يقوله الآخرون.

انظر: "الفتح" لابن رجب (٤/ ٣٨٧).

٢٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١﴾، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبَهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا. وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ. وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى. وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيَهُ افْتِرَاشَ السَّيْعِ. وَكَانَ يَحْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِلَّةٌ ﴿١﴾.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

قولها: كان يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١﴾.

الأدلة متواترة بأن النبي ﷺ كان يستفتح صلاته بتكبيره الإحرام، وهي ركن، وقد تقدم الكلام عليها.

وأما قولها: والقراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾؛ فيشهد له حديث أنس في "الصحيحين" ﴿٢﴾، وحديث أبي هريرة في "مسلم" ﴿٣﴾.

قولها: وكان إذا ركع لم يشخص رأسه، ولم يصوبه.

معنى: (يشخص)، أي: يرفع، ومعنى: (يصوبه)، أي: يخفضه، ومثل هذا الحديث حديث أبي حميد في "البخاري" -وقد تقدم-: ثم هصر ظهره، ويُستفاد من ذلك استحباب استواء الظهر عند الركوع من غير تقويس.

(١) أخرجه مسلم برقم (٤٩٨) من طريق: أبي الجوزاء عن عائشة، ولم يسمع منها؛ فهو منقطع وهي العلة التي أشار إليها الحافظ، ولكن للحديث شواهد يصحُّ بها، وسنذكرها إن شاء الله عند التعليق على كل فقرة.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً برقم (٢٧١).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٥٥٥) من طريق: أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهو الحديث الذي ذكرناه في المتن.

قوئها: وكان إذا رفع رأسه من الركوع... إلى قولها: جالسًا.

هو بمعنى حديث المسيء في صلاته، وقد تقدم.

قوئها: وكان يقول في كل ركعتين التحية.

معلوم هذا بأدلة أخرى متواترة.

قوئها: وكان يفرش رجله اليسرى، وينصب اليمنى.

يشهد له ما صح عند ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٩١)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: إنَّ من سنة الصلاة أن تضجع رجلك اليسرى، وتنصب اليمنى.

قوئها: وكان ينهى عن عقبة الشيطان.

هو الإقعاء في الصلاة، والإقعاء نوعان:

**الأول:** الإقعاء كإقعاء الكلب، وهو أن يلصق إتيته بالأرض، وينصب ساقيه، ويضع يديه على الأرض، وقد جاء النهي عن هذا في حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣١١)، والبيهقي (٢/ ١٢٠)، وغيرهما: «نهى عن إقعاء كإقعاء الكلب»، وهو حديث صالح في الشواهد، والإقعاء بهذا التفسير هو قول أبي عبيدة، وأبي عبيد، والبيهقي، وابن الصلاح، والنووي، وهذا الإقعاء كرهه أهل العلم؛ للحديثين المتقدمين، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس لنا مثل السوء، مثل الذي يعود في هبته كالكلب يقيء، ثم يعود في قيئه، فيأكله»<sup>(١)</sup>.

**قال الترمذي رحمته الله في «سننه» (٢/ ٧٣):** والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، يكرهون الإقعاء.

**الثاني:** أن ينصب قدميه، ويُمسَّس إتيته عقبه، وهذا التفسير للإقعاء فسَّره ابن الأثير كما في «النهاية»، وهو قول جماعة من أهل العلم، وكره هذا الإقعاء جمهور العلماء، بينما ذهب الشافعي، وجماعة من المحدثين إلى مشروعية الإقعاء بهذه الصورة، وقد صحَّ هذا عن عبد الله

ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر كما في "سنن البيهقي" (١٢٠ / ٢)، بل قال ابن عباس كما في "صحيح مسلم" (٥٣٦)، و"سنن البيهقي"، وغيرهما: هي السنة.

وهذا القول هو الصواب.

وأما حديث علي الذي استدل به الجمهور عند الترمذي (٢٨٢)، وغيره: «يا علي لا تُقَعِّبْ بين السجدين»، ففي إسناده: الحارث الأعور، وقد كذب، ومع ذلك فليس بصريح؛ لاحتمال أن يريد الكيفية الأخرى، والله أعلم.

وانظر: "المغني" (٢٠٦ / ٢)، "المجموع" (٤٣٨ / ٣)، "سنن البيهقي" (١٢٠ / ٢).

قولها: وكان ينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع.

أخرج الشيخان<sup>(١)</sup> من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اعتدلوا في السجود، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب».

قال ابن رجب رحمته الله في شرحه لهذا الحديث رقم (٨٢٢): وفي النهي عن افتراش الذراعين في السجود أحاديث أخر، وقد خرج مسلم من حديث عائشة - ثم ذكر حديث الباب - ومن حديث البراء عن النبي ﷺ، قال: «إذا سجدت، فضع كفيك، وارفع مرفقيك»<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر الترمذي أن العمل على هذا عند أهل العلم يختارون الاعتدال في السجود، ويكرهون الافتراش كافتراش السبع، وهذا يشعر بحكاية الإجماع عليه، وهو قول جمهور العلماء. اهـ

**قلت:** وظاهر النهي التحريم.

قولها: وكان يختم الصلاة بالتسليم.

الأدلة متواترة على ذلك.

٢٦٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

٢٦٧- وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُمَيْدٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُجَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ. <sup>(٢)</sup>

٢٦٨- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: حَتَّى يُجَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

قال ابن رجب رحمته الله: رفع اليدين عند افتتاح الصلاة مشروعٌ، وهذا كالمجمع عليه، قال ابن المنذر رحمته الله: لم يختلف أهل العلم أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة. ثم حكى ابن رجب رواية عن مالك على خلاف ذلك، ثم قال: ولعل ذلك لا يصح عن مالك. اهـ.

ثم قال رحمته الله: والرفع في افتتاح الصلاة سنةٌ مسنونة، وليس بركنٍ، ولا فرض عند جمهور العلماء، ولا تبطل الصلاة بتركه عند أحد منهم، وحكى عن الحميدي، وداود، وأحمد بن يasar من الشافعية: أنه تبطل الصلاة بتركه، وروى عن علي بن المديني ما يشبهه، وأن الرفع واجب، لا يحل تركه، ونقل حرب، عن إسحاق ما يدل على بطلان الصلاة بترك الرفع عند تكبيرة الإحرام، وأنه واجب، وهو قول أبي بكر بن أبي شيبة، والجوزجاني. وقال ابن خزيمة: هو ركن من أركان الصلاة، حكاه الحاكم في "تاريخ نيسابور" عن خاله أبي علي المؤذن - وأثنى عليه - أنه سمع ابن خزيمة يقوله.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٣٠).

ثُمَّ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَاسْتَدَلَّ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْلَمْهُ الْمَسِيءُ فِي صَلَاتِهِ كَمَا عَلَّمَهُ التَّكْبِيرُ لِفَتْتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ حَكْمُ الرِّفْعِ حَكْمَ التَّكْبِيرِ لَعَلَّمَهُ إِيَّاهُ. انْتَهَى مِنْ "الْفَتْحِ" (٧٣٥).

**قُلْتُ:** وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ.

**مَسْأَلَةٌ [٢]:** مَتَى يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟

لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

(١) الرِّفْعُ مَعَ التَّكْبِيرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي فِي الْبَابِ، وَلَهُ رَوَايَةٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٣٨): «يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَكْبُرُ»، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَحْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ.

(٢) الرِّفْعُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٩٠) (٢٢): «رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ»، وَلِحَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ الَّذِي فِي الْبَابِ، وَقَالَ بِهِذَا إِسْحَاقُ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ إِلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْكَيْفِيَّتَيْنِ.

(٣) الرِّفْعُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ؛ لِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣٩١): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ... إلخ.

**قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْفَتْحِ" (٧٣٥):** وَلَمْ أَرِ مَنْ قَالَ بِتَقْدِيمِ التَّكْبِيرِ عَلَى الرِّفْعِ.

**قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "تَمَامِ الْمَنَّةِ" (١٧٣):** قُلْتُ: بَلَى، هُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ،

وَبَعْدَ صَحَّةِ الْحَدِيثِ، فَلَا عَذْرَ لِأَحَدٍ فِي التَّوَقُّفِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ. اهـ.

**مَسْأَلَةٌ [٣]:** رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنْهُ.

دَلَّتْ أَحَادِيثُ الْبَابِ عَلَى الرِّفْعِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَبِهَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَخَالَفَ

أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَمِنْهُمْ: الْحَنْفِيَّةُ.

**قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْفَتْحِ" (٧٣٦، ٧٣٧):** أَيْضًا فِي رَوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا...



عند الركوع، والرفع منه أيضًا.

ثم قال: وهو قول عامة التابعين، وقول عامة فقهاء الأمصار. اهـ

وقد احتج أهل الكوفة على مذهبهم بحديث البراء بن عازب عند أبي داود (٧٤٩): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يَعُودُ. وبحديث ابن مسعود عند أبي داود (٧٤٨)، والترمذي (٢٥٧): أَنَّهُ قَالَ: أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَصَلَّى، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ.

**والجواب عن أدلتهم:**

أما حديث البراء؛ ففي إسناده: يزيد بن أبي زياد، وهو سيء الحفظ، وقال ابن عيينة، كما في "المغني" لابن قدامة (١٧٤ / ٢): حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، ولم يقل: ثم لا يعود. فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به، فيقول: ثم لا يعود. فظننت أنهم لقنوه. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "التلخيص" (٤٠٠ / ١): واتفق الحفاظ على أن قوله: (ثم لم يعد) مدرّد في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد.

قال: وقال الحميدي: إنما روى هذه الزيادة يزيد، ويزيد يُزيد. وقال عثمان الدارمي، عن أحمد بن حنبل: لا يصح. وكذا ضعفه البخاري، وأحمد، ويحيى، والدارمي، والحميدي، وغير واحد. وقال يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا حديث واهي؛ قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه «ثم لا يعود»، فلما لقنوه تلقن، فكان يذكرها. انتهى المراد.

وأما حديث ابن مسعود؛ فقد قال ابن المبارك: لم يثبت عندي. وقال أبو حاتم: هذا خطأ. وقال أحمد، ويحيى بن آدم: هو ضعيف. وضعفه البخاري، وقال أبو داود: ليس هو بصحيح. وقال الدارقطني: لا يثبت. وانظر: "التلخيص" (٤٠٢ / ١).

لخمسة أوجه..... ثم ذكرها، فراجعها.

#### مسألة [٤]: رفع اليدين عند القيام من التشهد الأول.

✽ صحَّ عند البخاري (٧٣٩)، والنسائي (٣/٣)، من حديث ابن عمر، أنَّ النبي ﷺ «كان إذا قام من الركعتين رفع يديه». وقد أعلَّه بعضهم بما لا يقدح فيه، وقد صححه البخاري، والنسائي، والاختلاف في وقفه ورفعهما إنما هو في طريق نافع، وأما طريق سالم فليس فيها اختلاف في رفعه.

وقد صحَّ أيضًا من حديث أبي حميد عند أبي داود (٧٣٠) وغيره، مرفوعًا: «وكان إذا قام من الركعتين كَبَّرَ ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، كما كبر عند افتتاح الصلاة»، وهذا الحديث قاله أبو حميد في عشرة من الصحابة.

✽ وقد ذهب إلى الرفع في هذا الموضع جمعٌ من المحدثين، والفقهاء، منهم: البخاري، والنسائي، وأحمد في رواية، وأبو بكر بن إسحاق، وقال: لم أر من أئمة الحديث أحدًا يرجع إلى معرفة الحديث إلا وهو يستعملها.

وقد ذهب إلى هذا أيضًا ابن المنذر، ومن أصحاب الشافعي: أبو علي الطبري، والبيهقي، والبخاري، وغيرهم من المتأخرين، ورجَّحه جماعة من الحنابلة.

✽ وقد خالف الجمهور في هذه المسألة، فقالوا بعدم استحباب الرفع في هذا الموضع، والصواب القول الأول، وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٧٣٩).

#### مسألة [٥]: رفع اليدين عند القيام من السجود.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى عدم الرفع في هذه المواضع، واستدلوا بحديث ابن عمر في «البخاري» (٧٣٥): أنه قال بعد أن ذكر الرفع عند الركوع، والقيام منه، قال: وكان لا يفعل ذلك في السجود.

علي الطبري الشافعي، واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود في "سننه" (٧٢٣): حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي، حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن [وائل بن علقمة]<sup>(١)</sup>، عن وائل بن حجر، قال: صليت مع رسول الله ﷺ، فكان إذا كَبَّرَ رفع يديه، قال: ثم التحف، ثم أخذ شماله بيمينه، وأدخل يديه في ثوبه، قال: فإذا أراد أن يركع أخرج يديه، ثم رفعهما، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه، ثم سجد ووضع وجهه بين كفيه، وإذا رفع رأسه من السجود أيضًا رفع يديه، حتى فرغ من صلاته.

**قال أبو داود رحمه الله:** روى هذا الحديث همام، عن ابن جحادة، لم يذكر الرفع مع الرفع من السجود.

**قلت:** وإسناد حديث أبي داود صحيح على شرط مسلم، وعبد الوارث بن سعيد أرفع رتبة من همام بن يحيى، فزيادته صحيحة، مقبولة.

وقد أخرج الحديث ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦١٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٨/٢٢)، من طريق: عبد الوارث بن سعيد به.

ورواية همام أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٠١).

وقد صحَّ رفع اليدين بين السجدين عن أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢٧١/١).

وصحَّ ذلك أيضًا عن طاوس، ونافع، وأيوب، وجاء عن الحسن، وابن سيرين كما في "المصنف" (٢٧١/١).

وهذا القول هو الصواب؛ لصحة الحديث فيه، ولكن لا يداوم على هذا الرفع، بل يفعله أحيانًا جمعًا بينه وبين قول ابن عمر في "البخاري": وكان لا يفعل ذلك في السجود. فإنَّ ابن

عمر لازم النبي ﷺ، أمّا وائل بن حُجر فإنها مكث عنده يسيراً.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٧٣٩).

### مسألة [٦]: رفع اليدين عند كل خفضٍ ورفعٍ.

✽ ذهب الجمهور إلى عدم استحباب ذلك؛ لحديث ابن عمر الذي تقدم في المسألة السابقة.

✽ وذهب بعض أهل الظاهر إلى مشروعية الرفع في كل خفضٍ ورفعٍ، وهو رواية عن أحمد، حملها بعض أصحابه على الجواز، وقد جاء في ذلك أحاديث متعددة ذكرها ابن رجب في "الفتح" (٧٣٩)، وذكر عللها، فراجعها.

وأحسن تلك الأحاديث حديثان:

أولهما: حديث مالك بن الحويرث عند النسائي في "الكبرى" (٦٧٢)، من طريق: ابن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن مالك بن الحويرث مرفوعاً، وفيه: «وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود، حتى يحاذي بهما فروع أُذُنَيْهِ. ثم أخرجه النسائي من طريق: عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة مثله، وأخرجه من طريق: معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة به مثله.

وأكثر طرق هذا الحديث ليس فيها زيادة الرفع عند السجود، والرفع منه، فقد رواه جمعٌ عن سعيد بن أبي عروبة بدون الرفع عند السجود، واقتصروا على الثلاثة المواضع المشهورة، وهم: محمد بن جعفر، وإسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع كما في "المسند الجامع" (٢٩/١٥)، وابن أبي عدي عند مسلم، والبيهقي، وعبد الله بن نمير عند الطبراني والطحاوي.

ورواه جمعٌ عن هشام الدستوائي بدون زيادة الرفع عند السجود، والرفع منه، وهم: عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو عامر العقدي، ويزيد بن زريع كما في "المسند الجامع"

ورواه شعبة، وهمام بن يحيى، وأبو عوانة، وحماد بن سلمة، كلهم عن قتادة بدون ذكر الزيادة، كما في "المسند الجامع" (٢٩/١٥).

وانظر "تحقيق المسند" (١٥٦٠٠)، و"معجم الطبراني" (٢٨٤/١٩).

وكذلك روى الحديث أبو قلابة، عن مالك بن الحويرث، فلم يذكر الزيادة في جميع مصادر الحديث، ومنها "صحيح مسلم"؛ فزيادة الرفع عند السجود، والرفع منه في هذا الحديث الأقرب أنها شاذة، والله أعلم.

ثانيهما: حديث وائل بن حجر في "مسند أحمد" (٣١٦/٤)، وغيره، أنه صلى مع النبي ﷺ، فكان يكبر إذا خفّض، وإذا رفع، ويرفع يديه عند التكبير. وفي إسناده: عبد الرحمن اليحصبي، وهو مجهول.

فالرّاجح قول الجمهور في هذه المسألة، وهو عدم الرفع في كل خفضٍ، ورفعٍ؛ إلا فيما تقدم، والله أعلم.

**مسألة [٧]: حكم رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه.**

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٧٣٩): ولم يوجب الرفع عند الركوع، والاعتدال منه، ويبطل الصلاة بتركه إلا شذوذ من الناس من أصحاب داود، ونحوهم. اهـ

**مسألة [٨]: إلى أين يرفع يديه؟**

❁ في المسألة ثلاثة أقوال:

**الأول:** إلى المنكبين، وهو قول جمهور العلماء؛ لحديث ابن عمر، وأبي حميد.

**الثاني:** إلى فروع الأذنين، وهو قول أهل الكوفة، منهم: النخعي، وأبو حنيفة، والثوري، وقول أحمد في رواية عنه رجّحها الخلال، ودليلهم حديث مالك بن الحويرث عند مسلم، وقد تقدم، وحديث وائل بن حجر أخرجه أبو داود (٧٢٦) بإسناد صحيح، وهو في "الصحيح

الثالث: منهم من قال: هما سواء؛ لصحة الأحاديث بهما، وهو رواية عن أحمد اختارها الخِرَقِي، وأبو حفص العكبري، وغيرهما، وقال ابن المنذر: وهو قول بعض أهل الحديث، وهو حسن.<sup>8</sup>

**قلت:** وهذا القول الثالث هو الصواب، وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٧٣٨).

مسألة [٩]: هل يضم أصابعه عند الرفع، أم يفرقها؟

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٣٨/٢): وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمُدَّ أَصَابِعَهُ وَقْتَ الرَّفْعِ، وَيَضُمَّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا<sup>(١)</sup>. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: السُّنَّةُ أَنْ يُفَرِّقَ أَصَابِعَهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْشُرُ أَصَابِعَهُ لِلتَّكْبِيرِ<sup>(٢)</sup>.

وَلَنَا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَحَدِيثُهُمْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَيْنَاهُ ثُمَّ لَوْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ مَدَّ أَصَابِعِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ قَالُوا: هَذَا الصَّمُّ. وَصَمَّ أَصَابِعَهُ، وَهَذَا النُّشْرُ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ، وَهَذَا التَّفْرِيقُ، وَفَرَّقَ أَصَابِعَهُ، وَلِأَنَّ النُّشْرَ لَا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ كَنَشْرِ الثُّوبِ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَا تَفْرِيقَ فِيهِ. اهـ

**مسألة [١٠]: كيف ترفع المرأة يديها؟**

قال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٧٣٨): واختلفوا في المرأة كيف ترفع يديها في الصلاة؟ فقالت طائفة: ترفع كما يرفع الرجل إلى المنكبين. روي عن أم الدرداء، أنها كانت تفعله <sup>(٣)</sup>، وهو قول الأوزاعي والشافعي، وقالت طائفة: ترفع إلى ثدييها، ولا تزيد على ذلك،

(١) الحديث صحيح، أخرجه أبو داود (٧٥٣) بإسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند".

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩)، وفي إسناده: يحيى بن اليمان وهو ضعيف، وقد وهموه في الرواية المذكورة، والمحفوظ باللفظ المتقدم كما ذكر ذلك الدارمي، ونقله عنه الترمذي، وبالله التوفيق.

وهو قول حماد وإسحاق. وروى نحوه عن حفصة بنت سيرين<sup>(١)</sup>، أنها كانت تفعله. وقال أحمد في رواية عنه: ترفع يديها في الصلاة، ولا ترفع كما يرفع الرجل، دون ذَلِكَ. ونقل عنه جماعة أنه قال: ما سمعنا في المرأة؛ فإن فعلت فلا بأس. قال القاضي أبو يعلى: ظاهر هذا أنه رآه فعلا جائزاً، ولم يره مسنوناً. وقال عطاء: ترفع دون رفع الرجل، وإن تركته فلا بأس. انتهى

قال أبو عبد الله: الصواب ما ذهب إليه الشافعي، والأوزاعي؛ لأنَّ الشرع عامٌّ للرجال، والنساء.

٢٦٩ - وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ (رضي الله عنه) قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم وضع اليد اليمنى على اليسرى.

أخرج البخاري في "صحيحه" (٧٤٠)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، قال: كان

(١) زيادة (على صدره) منكورة. أخرجه ابن خزيمة (٤٧٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل نا سفيان عن عاصم ابن كليب عن أبيه عن واثل بن حجر به.

ومؤمل بن إسماعيل ضعيف سبي الحفاظ، وقد تفرد بزيادة: (على صدره)، فقد رواه جمع عن سفيان الثوري، ولم يذكروا هذه الزيادة، وهم: عبد الرزاق عند أحمد (٣١٧/٤)، وعبد الله بن الوليد عند أحمد (٣١٨/٤)، ويحيى بن آدم، وأبو نعيم الفضل بن دكين عند أحمد أيضًا (٣١٨/٤)، ومحمد بن يوسف الفريابي عند النسائي (٣٥/٣)؛ فعل هذا تُعتبر زيادة مؤمل بن إسماعيل منكورة، ويؤيد ذلك أيضًا أن جميع الحفاظ الذين رووا الحديث مع الثوري عن عاصم لم يذكروا هذه الزيادة، وهم بضعة عشر راويًا. وقد جاءت هذه الزيادة: (الوضع على الصدر) في حديث هُلب الطائي، أخرجه أحمد (٢٢٦/٥)، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني سمالك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه، ويساره، ورأيتُه قال: يضع هذه على صدره، وصف يحيى: اليمنى على اليسرى فوق المفصل.

**قلت:** قبيصة بن هلب مجهول، وقوله في الحديث: (رأيتُه قال: يضع هذه على صدره) أظنها مدرجة، وأنها من كلام بعض الرواة، وأظنه أحمد بن حنبل يحكيها عن يحيى بن سعيد، فقد رواه الإمام أحمد أيضًا (٢٢٧/٥): حدثنا وكيع، ثنا سفيان بإسناده. فلم يذكر هذه الزيادة، بل قد رواه محمد بن بشار، عن يحيى ابن سعيد بإسناده، فلم يذكر هذه الزيادة، أخرجه الطوسي (٢٣٤)، ومما يؤيد ذلك أن شعبة، وزائدة، وأبا الأحوص، وشريكًا كلهم رووا الحديث عن سمالك بن حرب بدون هذه الزيادة، وإن لم تكن هذه الزيادة مدرجة؛ فهي غير محفوظة.

وأحسن ما في هذا الباب هو مرسل طاوس، أخرجه أبو داود (٧٥٩)، بإسناد صحيح عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على يده اليسرى، ثم يشد بينها على صدره، وهو في الصلاة. وهذا المرسل ليس هناك ما يصلح لتقويته.

والخلاصة من هذا البحث المتقدم أن حديث الباب صحيح دون قوله (على صدره)؛ فهم زيادة لا



الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة.

وأخرج مسلم في "صحيحه" (٤٠١)، من حديث وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ، وفيه: «ثم وضع يده اليمنى على اليسرى».

**قال الترمذي رحمه الله في "سننه" (٢٥٢):** العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة. اهـ

**قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٧٤٠):** وهو قول عامة الفقهاء في الأمصار، منهم: الثوري، وأبو حنيفة، والحسن بن صالح، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وغيرهم. اهـ

**قال ابن المنذر رحمه الله:** وقد روينا عن غير واحد من أهل العلم أنهم كانوا يرسلون أيديهم في الصلاة إرسالاً، ولا يجوز أن يجعل إغفال من أغفل استعمال السنة، أو نسيها، أو لم يعلمها حجة على من علمها، وعمل بها، فممن روينا عنه أنه كان يرسل يديه: عبد الله بن الزبير، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وابن سيرين. اهـ

**قلت:** وهو رواية عن مالك، أخذ بها جماعة من أصحابه، وهو قول الليث بن سعد، كما في "شرح ابن رجب"، وقال الأوزاعي: من شاء فعل، ومن شاء ترك، وهو قول عطاء، وحكي رواية عن أحمد، كما في "شرح ابن رجب".

وأثر ابن الزبير الذي ذكره ابن المنذر أخرجه في "الأوسط" (٩٣/٣)، من طريق ابن أبي شيبه، وهذا في "مصنفه" (٣٩١/١)، بإسناد صحيح عنه.

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور العلماء.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٧٤٠)، "المجموع" (٣/٣١١-).

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٧٤٠): واختلف القائلون بالوضع: هل يضعهما على صدره، أو تحت سرتة، أو يخير بين الأمرين؟ على ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحمد، ومن روي عنه أنه يضعهما تحت سرتة: علي، وأبو هريرة، والنخعي، وأبو مجلز، وهو قول الثوري، وأبي حنيفة، ومالك، وإسحاق، وروي عن علي أيضاً، وعن سعيد بن جبير، أنه يضعهما على صدره، وهو قول الشافعي، وقال أبو إسحاق المروزي من أصحابه: يضعهما تحت سرتة. وحكى ابن المنذر التخيير بينهما، قال الترمذي في "جامعه": رأى بعضهم أن يضعهما فوق سرتة، ورأى بعضهم أن يضعهما تحت سرتة، كل ذلك واسع عندهم. اهـ

**قلت:** الأثران عن علي، وأبي هريرة في وضع اليدين تحت السرة لا يثبتان؛ ففي إسنادهما: عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي، قال النووي: وهو ضعيفٌ باتفاق أئمة الجرح والتعديل. والأثر عن علي في الوضع على الصدر لا يثبت أيضاً؛ ففي إسناده مجهولٌ، والأمر في هذه المسألة واسع؛ لعدم صحة الدليل فيه، وهو ترجيح شيخنا مقبل الوادعي رحمته الله.

والأقرب وضعهما أعلا من السرة؛ لما رواه النسائي (١٢٦/٢)، من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح: أن النبي صلى الله عليه وآله وضع يده اليمنى على كفه اليسرى، والرسغ والساعد. وإسناده صحيح، ومثل ذلك إنما يتأتى عادةً فيمن جعل يديه أعلا من السرة، والله أعلم.

وانظر "الأوسط" لابن المنذر (٩٣-٩٤/٣) "المجموع" (٣/٣١٣) "مصنف ابن أبي شيبة" (١/٣٩٠).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد الركوع.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الركوع، واستدلوا بعموم حديث سهل بن سعد المتقدم، وبحديث وائل بن حجر عند النسائي (١٢٥ / ٢)، قال: رأيت النبي ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة قبض بيمينه على شماله.

واستدلوا بحديث أبي حميد -وقد تقدم-: «حتى يعود كل فقار إلى مكانه»، وبحديث رفاعة بن رافع عند أحمد، وفيه: «حتى ترجع العظام إلى مفاصلها»، وقد تقدم أيضاً في أول الباب، وهذا القول هو رواية عن أحمد، فقد سأله ولده صالح عن ذلك، فقال: أرجو أن يكون الأمر واسعاً، وهذا القول اختاره الشيخ ابن إبراهيم، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، وغيرهم رحمة الله عليهم.

✽ وذهب أحمد في رواية، وهو مذهب الشافعية، وعزاه البسام في «توضيح الأحكام» لجمهور العلماء، إلى إرسال اليدين بعد الركوع، وحجتهم في ذلك عدم تنصيص أحد من الصحابة على ذلك مع كثرة من وصف صلاة رسول الله ﷺ، وكل من وصف الصلاة بالتفصيل، وذكر وضع اليمنى على اليسرى، يذكره قبل الركوع، ولا يذكره بعد الركوع، قالوا: والعموم الذي في الأحاديث المذكورة لا يصلح أن يحمل أيضاً على القيام بعد الركوع بعد وجود أحاديث مبينة مفصلة لفعل رسول الله ﷺ، ولم يذكر فيها ذلك بعد الركوع، وقد جاء ذلك من حديث وائل بن حجر نفسه عند أبي داود (٧٢٦)، وغيره بإسناد صحيح، قال: قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ، فقام، فاستقبل القبلة، فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه، ثم أخذ شماله بيمينه، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك، ووضع يديه على ركبتيه، فلما رفع رأسه من الركوع رفعهما مثل ذلك، فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل

فأنت ترى أنَّ وائل بن حجر ذكر موضع اليدين قبل الركوع، وأثناء الركوع، وأثناء السجود، وسكت على حالهما بعد الركوع مما يدل على أنه ليس لهما حالة تخالف ما عليه هيئة الإنسان قبل الصلاة، وإلا لذكرها، وكذلك يدل على أن مراده بالحديث: «إذا كان قائماً»، أي: قبل الركوع، بدلالة حديثه هذا الذي فصل فيه ما أجمله بذلك الحديث.

وأما استدلالهم بحديث: «حتى يعود كل فقار مكانه»، وبحديث: «حتى ترجع العظام إلى مفاصلها»، فليس لهم فيها مأخذ؛ لأنَّ المراد منها تمام الاطمئنان بعد الركوع، والاعتدال حتى يعود عظام الظهر إلى حاله السابق قبل الركوع، وكيف يكون المراد منها أن يضع اليمنى على اليسرى بعد الركوع، ولم يأتِ ذلك قبل الركوع في حديث المسيء في صلاته من جميع طرقه.

وبعد هذا البحث؛ فالأقرب عندي إلى الصواب قول من قال بالإرسال بعد الركوع، وهو ترجيح العلامة الألباني رحمته الله، واختيار شيخنا مقبل الوداعي رحمته الله، والله أعلم.

وانظر: «مسائل أحمد» لابنه صالح (٢/٢٠٥)، «الفروع» (١/٤٣٣)، «شرح المذهب» (٣/٤١٧)، «الشرح الممتع» (٣/١٤٦)، «توضيح الأحكام» (٢/١٨٢)، «غاية المرام» (٤/٢٥٨).

### مسألة [٢]: كيفية وضع اليمنى على اليسرى.

أخرج النسائي رحمته الله (٢/١٢٥) بإسناد صحيح عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة قبض بيمينه على شماله. وأخرج أيضاً (٢/١٢٦)، بإسناد صحيح عن وائل بن حجر قال: «...»، ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى، والرسغ، والساعد.

وتقدم حديث سهل بن سعد في «البخاري»: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة.

٢٧٠- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ، لِابْنِ حِبَّانَ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ: «لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». <sup>(٢)</sup>  
وَفِي أُخْرَى لِأَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ حِبَّانَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟»  
قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا». <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم القراءة بفاتحة الكتاب.

✽ ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أن قراءتها ركنٌ من أركان الصلاة، وواجبٌ من واجباتها، واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت، وأبي هريرة المذكورين في الباب.

✽ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئ قراءة آية من القرآن من أي موضع كان؛ -وهو رواية عن أحمد خلاف المشهور عنه- لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله ﷺ للمسيء في صلاته: «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن».

وَيُجَابُ عَنْهُ: بأنه قد جاء في بعض ألفاظه: «ثم اقرأ بأَمِّ القرآن، وبما شاء الله أن تقرأ»، وأما الآية فهي مُجْمَلَةٌ مُبَيَّنَّةٌ بالأدلة المتقدمة، والله أعلم.

وقول الجمهور هو الصواب، وانظر: "المغني" (١٤٦/٢)، "المجموع" (٣٢٧/٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣٢١-٣٢٢) بإسناد صحيح. وأما رواية ابن حبان فأخرجها (١٧٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن، ولم يخرجها عن عبادة.

(٣) صحيح. أخرجه أحمد (٣٢١-٣٢٢)، وأبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وابن حبان (١٧٨٥)، بإسناد حسن وفي الإسناد محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث عند أحمد وغيره.

## مسألة [٢]: هل تجب قراءة الفاتحة في كل ركعة؟

✽ ذهب الجمهور إلى وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، واستدلوا بحديث النبي ﷺ في صلاته: «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

✽ وذهب النخعي، والثوري، وأبو حنيفة إلى أنها لا تجب إلا في الركعتين الأولىين؛ لما روي عن علي رضي الله عنه، أنه قال: اقرأ في الأولىين، وسبّح في الأخرين<sup>(١)</sup>. وهو قول أحمد في رواية عنه خلاف المشهور من مذهبه.

✽ وعن الحسن أنه إن قرأ في ركعة أجزاء؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَسْرِعْتُمُ﴾، وعن مالك: إن قرأ في ثلاث ركعات أجزاء؛ لأنها في معظم الصلاة، وفي المسألة أقوال أخرى، والصواب قول الجمهور.

وانظر: «المغني» (٢/١٥٦-١٥٧)، «المجموع» (٣/٣٦١).

## مسألة [٣]: قراءة المأموم للفاتحة.

✽ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن لا يقرأ المأموم شيئاً، سواء كان ذلك في الصلاة السرية، أو الجهرية؛ لحديث: «من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة»<sup>(٢)</sup>، وهذا القول حكاه ابن المنذر، عن الثوري، وابن عينة، وجماعة من أصحاب الكوفة، وهو مذهب أبي حنيفة.

القول الثاني: أن المأموم يقرأ في السرية، ولا يقرأ في الجهرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(١) أثر علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٧٢)، وابن المنذر (٣/١١٤)، وفي إسناده: الحارث الأعور، وقد كذب.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٥٠)، وغيره، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وفي إسناده: جابر بن يزيد الجعفي، وهو شديد الضعف، وقد كذب.

وقد تابعه حاكم الجعفي في حديثه، أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣١)، وفي إسناده: جابر بن يزيد الجعفي، وهو شديد الضعف، وقد كذب.

أَلْقَرَهُ أَنْ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿[الأعراف: ٢٠٤]، وقوله ﷺ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، وهذا القول حكاه ابن المنذر عن الزهري، ومالك، وأحمد، وإسحاق.

**القول الثالث:** أَنَّ المأموم يقرأ في الصلاة السرية، وبالفاتحة في الصلاة الجهرية؛ لعموم أحاديث الباب، وحكى ابن المنذر هذا القول عن ابن عون، والأوزاعي، وأبي ثور، وأصحاب الشافعي، وهو مذهب البخاري.

قال أبو عبد الله سده الله: هذا القول الأخير هو الصواب؛ لدلالة أحاديث الباب عليه، وأما دليل القول الأول فهو ضعيف، جاء من طريق: جابر الجعفي، وهو كذاب، ومن طريق أخرى مرسله، قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: جاء هذا الحديث من طرق لا يصح شيء منها عن النبي ﷺ.

وأما أدلة القول الثاني فهي عامة، وأدلتنا خاصة، ولا تعارض بين عام وخاص، وقد رجح القول الثالث شيخنا مقبل الوادعي، والشيخ ابن عثيمين رحمة الله عليهما.

وانظر: «الأوسط» (٣/ ١٠٢-١٠٨)، «المجموع» (٣/ ٣٦٥)، «المغني» (٢/ ١٦٣)، «تفسير ابن كثير».

### مسألة [٤]: قراءة الفاتحة مرتبة غير ملحون بها.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ١٥٤): يُلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مُرْتَبَةً مُشَدَّدَةً، غَيْرَ مَلْحُونٍ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى؛ فَإِنْ تَرَكَ تَرْتِيبَهَا، أَوْ شَدَّ مِنْهَا، أَوْ لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يَكْسِرَ كَافَ ﴿إِيَّاكَ﴾، أَوْ يَضُمَّ تَاءَ ﴿أَنْعَمْتَ﴾، أَوْ يَفْتَحَ أَلِفَ الْوَصْلِ فِي ﴿أَهْدِنَا﴾، لَمْ يَعْتَدَّ بِقِرَاءَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْ غَيْرِ هَذَا. ذَكَرَ الْقَاضِي نَحْوَ هَذَا فِي «الْمَجَرَّدِ»، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. اهـ، وانظر: «المجموع» (٣/ ٣٩٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٦٨): عَامَّةُ الْخَلْقِ مِنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ يَقْرَءُونَ الْفَاتِحَةَ قِرَاءَةً تُجْزِئُ بِهَا الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّ اللَّحْنَ الْخَفِيَّ وَاللَّحْنَ الَّذِي لَا يُحِيلُ

وقال رحمته في (٢٣ / ٣٥٠): وَأَمَّا مَنْ لَا يُقِيمُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ؛ فَلَا يُصَلِّيْ خَلْفَهُ إِلَّا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، فَلَا يُصَلِّيْ خَلْفَ الْأَلْتَحِ الَّذِي يُبَدِّلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ؛ إِلَّا حَرْفَ الضَّادِ إِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرَفِ الْقَمِّ كَمَا هُوَ عَادَةٌ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَهَذَا فِيهِ وَجْهَانِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُصَلِّيْ خَلْفَهُ، وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبَدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الضَّادِ الشَّدْقُ، وَمَخْرَجَ الظَّاءِ طَرَفُ الْأَسْنَانِ. فَإِذَا قَالَ: (وَلَا الظَّالِمِينَ) كَانَ مَعْنَاهُ (ظَلَّ يَفْعَلُ كَذَا). وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَصِحُّ. وَهَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ فِي السَّمْعِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَحِسُّ أَحَدِهِمَا مِنْ جِنْسِ حِسِّ الْآخَرِ؛ لِشَبَابِهِ الْمَخْرَجَيْنِ، وَالْقَارِئُ إِنَّمَا يَقْصِدُ الضَّلَالَ الْمُخَالَفَ لِلْهُدَى، وَهُوَ الَّذِي يَفْهَمُهُ الْمُسْتَمِعُ، فَأَمَّا الْمَعْنَى الْمَأْخُوذُ مِنْ (ظَلَّ)؛ فَلَا يَخْطُرُ بِبَالٍ أَحَدٌ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ صَوْتًا، وَمَخْرَجًا، وَسَمْعًا، كَبَدَالِ الرَّاءِ بِالْعَيْنِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ الْقِرَاءَةِ اهـ.

#### مسألة [٥]: الموالاة في الفاتحة.

معناه: عدم الفصل بين الآيات بالفاصل الكبير.

قال ابن قدامة رحمته في "المغني" (٢ / ١٥٦): فَإِنْ قَطَعَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ بِذِكْرِ، مِنْ دُعَاءٍ، أَوْ قِرَاءَةٍ، أَوْ سُكُوتٍ يَسِيرٍ، أَوْ فَرَعَ الْإِمَامُ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ، قَالَ: آمِينَ. وَلَا تَنْقَطِعُ قِرَاءَتُهُ؛ لِقَوْلِ أَحْمَدَ: إِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ عَذَابٍ اسْتَعَاذَ. وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَ قِرَاءَتَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السُّكُوتُ مَأْمُورًا بِهِ، كَالْمَأْمُومِ يَشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ، فَيَنْصِتُ لَهُ، فَإِذَا سَكَتَ الْإِمَامُ أَتَمَّ قِرَاءَتَهَا، وَأَجْرَاتُهُ. أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ السُّكُوتُ نَسِيَانًا، أَوْ نَوْمًا، أَوْ لَانْتِبَاحِهِ إِلَى غَيْرِهَا غَلَطًا، لَمْ يَبْطُلْ، فَمَتَى ذَكَرَ أَتَى بِمَا بَقِيَ مِنْهَا؛ فَإِنْ تِمَادَى فِيهَا هُوَ فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ، أَبْطَلَهَا، وَلَزِمَهُ اسْتِنَافُهَا. اهـ، وانظر: "المجموع" (٣ / ٣٥٩).

#### مسألة [٦]: التلطف بالفاتحة.

جاء في "البخاري" عن خباب بن الأَرْتِ أَنَّهُ سُئِلَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ



قال الحافظ ابن رجب رحمته الله (٧٦٠) - بعد أن ذكر هذا الحديث، وأحاديث أخرى بمعناه -: وفي هذه الأحاديث دليل على أن قراءة السّر تكون بتحريك اللسان والشفتين، وبذلك يتحرك شعر اللحية، وهذا القدر لا بد منه في القراءة والذكر وغيرهما من الكلام، فأما إسماع نفسه فاشتراطه الشافعي، وبعض الحنفية، وكثير من أصحابنا، وقال الثوري: لا يشترط، بل يكفي تصوير الحروف، وهو قول الحرقي من الحنفية، وظاهر كلام أحمد. قال أبو داود: قيل لأحمد: كم يرفع صوته بالقراءة؟ فقال: قال ابن مسعود <sup>(١)</sup>: من أسمع أذنيه فلم يخافت. فهذا يدل على أن إسماع الأذنين جهر، فيكون السر دونه. وكذا قال ابن أبي موسى من أصحابنا: القراءة التي يسرها في الصلاة يتحرك اللسان والشفتان بالتكلم بالقرآن، فأما الجهر فيسمع نفسه ومن يليه. اهـ

والصواب أنه لا يُشترط أن يُسمع نفسه، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وقد تقدم نحو هذا عند مسألة النطق بتكبيرة الإحرام. وانظر: "المغني" (٢/ ١٥٤)، "المجموع" (٣/ ٣٩٤).

#### مسألة [٧]: قراءة الفاتحة بغير العربية.

ذهب الجمهور إلى عدم جواز القراءة بغير العربية؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وذهب أبو حنيفة إلى الجواز، وقال بعض أصحابه: لمن لم يُحسن. واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ يَلْعَ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال: ولا يُنذر كل قوم إلا بلسانهم.

والصواب قول الجمهور؛ لأنّ القرآن إذا غُيّرت ألفاظه، وخرج عن نظمه لم يكن قرآنًا، ولا مثله، وإنما يكون تفسيرًا له، أما الإنذار، فإذا فسّره لهم كان الإنذار بالمفسّر دون التفسير.

وانظر: "المغني" (٢/ ١٥٨)، و"المجموع" (٣/ ٣٧٩-٣٨٠).

٢٧١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

زَادَ مُسْلِمٌ: لَا يَذْكُرُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ <sup>(٢)</sup> فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا. <sup>(٣)</sup>  
وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَابْنِ خُزَيْمَةَ: لَا يَجْهَرُونَ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: كَانُوا يُسْرُونَ. <sup>(٤)</sup>

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافًا لِمَنْ أَعْلَاهَا.

٢٧٢- وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ: آمِينَ. وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(٥)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: الإِسْرَارُ، أَوِ الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ.

هذه المسألة مما كَثُرَ فيها النزاع بين الفقهاء، حتى أَلْفُوا فيها مصنفات، فممن أفردها

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥/٣)، والنسائي (١٣٥/٢)، وابن خزيمة (٢٥٠/١) واللفظ لأحمد، وهي رواية صحيحة على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٣٩٩) وقد أعلها بعض أهل العلم بما لا يقدر فيها، وانظر كلام الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧٤٣).

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٤٩٨) وإسناده ضعيف فيه سويد بن عبد العزيز وهو شديد الضعف.

وله طريق أخرى عند الطبراني (٧٣٩) وفي إسناده ابن أبي السري والراجح ضعفه.

(٥) رواه النسائي (١٣٤/٢)، وابن خزيمة (٤٩٩) وإسناده صحيح، لكن قوله (فقرأ بسم الله الرحمن

بالتصنيف: ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر، وآخرون.

وسأذكر في هذه المسألة أصح، وأشهر ما عند الفريقين من الأدلة:

فأما القائلون بالإسرار بالبسملة فاحتجوا بحديث أنس المذكور في الباب، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٣٩٥)، عن النبي صلی الله علیه وآله وسلم، قال: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله تعالى: حمدي عبدي»، واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٥٩٩): أن النبي صلی الله علیه وآله وسلم كان إذا قام في الركعة الثانية استفتح القراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ولم يسكت.

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها في "صحيح مسلم" (٤٩٨): أن النبي صلی الله علیه وآله وسلم كان يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وقالوا: هذا هو عمل كبار الصحابة، كما حكاه أنس عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وذكره ابن المنذر عن علي، وعمار، بإسناد فيه: شريك القاضي، وهو سيء الحفظ، وذكره عن ابن مسعود، بإسناد فيه: سعيد بن المرزبان، وهو ضعيف.

وأخرج عبد الرزاق (٨٩/٢)، وغيره بإسناد صحيح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: الجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قراءة الأعراب. وأخرج ابن أبي شيبة (٤١١/١)، بإسناد حسن عن الأسود بن يزيد، قال: صليت خلف عمر سبعين صلاة، فلم يجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأما القائلون بالجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فاستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الموجود في الباب، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا قرأت فاتحة الكتاب، فارقوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ فإنها إحدى آياتها». (١)

واستدلوا بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه سئل عن قراءة رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم؟ فقال: كانت

مَدَّاء، ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، يمد ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ويمد ﴿الرَّحْمَنِ﴾، ويمد ﴿الرَّحِيمِ﴾.

واستدلوا بحديث أم سلمة أنها قالت: كانت قراءة النبي ﷺ... فوصفت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حرفاً، حرفاً، قراءة بطيئة، وفي رواية: كان يصلي في بيتها، فيقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، إلى آخر الفاتحة.

وللقائلين بالجهر أحاديث كثيرة مرفوعة، ولكنها كلها مردودة، فهي إما موضوعة، أو واهية، أو ليست محفوظة، انظرها في "نصب الراية" (١/ ٣٣٥-٣٥٦).

واستدلوا بما أخرجه البيهقي في "سننه" (٢/ ٤٨)، والطحاوي في "معاني الآثار" (١/ ٢٠٠) عن عبد الرحمن بن أبيزى، قال: صليت خلف عمر بن الخطاب، فجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وهو ثابت عنه.

وأسند البيهقي (٢/ ٤٨)، عن علي بن أبي طالب من طريق: الشعبي، قال: رأيت علي بن أبي طالب، وصليت خلفه، فسمعتة يجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وفي إسناده رجالان لم أقف على من وثقهما. وأسند البيهقي (٢/ ٤٨)، بإسناد حسن، عن عبد الله بن عمر أنه كان يفتح أم الكتاب بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وهو عند ابن أبي شيبة (١/ ٤١٢)، بإسناد صحيح، بلفظ: كان إذا افتتح الصلاة قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٢٦-١٢٧)، بإسناد صحيح عن عكرمة، قال: كان ابن عباس يستفتح القراءة بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ويقول: إنما هو شيء استرقه الشيطان من الناس.

وصححه عن عبد الله بن الزبير عن ابن أبي شيبة، وابن المنذر، والسوق، أنه كان محمد بن

وصحَّ عند البيهقي أنه قال: ما يمنعهم منها إلا الكبر.

واستدلوا بأثر معاوية بن أبي سفيان، أنه صلى بالناس بالمدينة صلاةً، فجهر فيها بالقراءة، فبدأ بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة، ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من شهد ذلك من المهاجرين من كل مكان: يا معاوية، أسرقت الصلاة، أم نسيت؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، للسورة التي بعد أم القرآن، وكبر حين يهوي ساجداً.

أخرجه الحاكم (٢٣٣/١)، من طريق: أبي بكر بن حفص، عن أنس، فذكر القصة.

وقال هؤلاء في حديث أنس الذي في "الصحيحين": المحفوظ فيه رواية "الصحيحين": كان النبي ﷺ يستفتح الصلاة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قالوا: ومراد أنس أن النبي ﷺ كان يبتدئ القراءة بسورة الفاتحة، وليس مراده نفي قراءة البسملة، أو الجهر بها.

قالوا: ويؤيد ذلك ما صحَّ عن سعيد بن زيد أنه سأل أنس بن مالك، كما في "مسند أحمد" (١٦٦/٣)، و"سنن الدارقطني" (٣١٦/١): أكان رسول الله ﷺ يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ أو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟ قال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، أو ما سألتني عنه أحد قبلك. قالوا: والروايات الأخرى وهَمُّ من الرواة؛ لأنهم ظنوا ذلك معنى الحديث، فرووه بالمعنى.

قال أبو عبد الله سده الله: القولان قويان كما ترى، ولكن الأقرب إلى الصواب هو القول الأول، وهو قول جمهور العلماء.

قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٧٤٣، ٧٤٤): وإلى ذلك ذهب أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، لا يرون أن يجهر

وأحمد، وأبي عبيد.

ثم قال: وحكاه ابن شاهين عن عامة أهل السنة.

قال: وهو السواد الأعظم. قال النخعي: ما أدركت أحداً يجهر بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. اهـ

وأما رد القائلين بالجهر لحديث أنس رضي الله عنه بأنه غير محفوظ إلا لفظ "الصحيحين"، فغير صواب، فالروايات الأخرى التي فيها التصريح بنفي الجهر بالبسملة رواها جمعٌ عن شعبة، ورواها مع شعبة جمعٌ عن قتادة، ورواها مع قتادة جمعٌ عن أنس كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح".

وعلى التسليم أنها رُويت بالمعنى؛ فقد أجاب عن ذلك الحافظ ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري"

فقال: والجواب عن ذلك: أن ما ذكره من اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى، ولا يراعون اللفظ، فإذا كان أحد الألفاظ محتملاً، والآخر صريحاً لا احتمال فيه، علم أنهم أرادوا باللفظ المحتمل هو ما دل عليها اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه، وأن معناهما عندهم واحد، وإلا لكان الرواة قد رووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة، ولا يظن ذلك بهم مع علمهم، وفقههم، وعدالتهم، وورعهم؛ لاسيما وبعضهم قد زاد في الحديث زيادة تنفي كل احتمال وشك، وهي عدم ذكر قراءة البسملة في القراءة، وهذه زيادة من ثقات عدول حفاظ، تقضي على كل لفظ محتمل، فكيف لا تقبل؟ لاسيما ومن زاد هذه الزيادة الأوزاعي، فقيه أهل الشام، وإمامهم، وعالمهم.

قال: والذي روى نفي قراءة البسملة من أصحاب حميد هو: مالك، ومالك مالك في فقهه، وعلمه، وورعه، وتحريه في الرواية، فكيف تُردُّ روايته المصرحة بهذا المعنى برواية شيوخ

مفسرة للرواية المحتملة؛ فإن هَذَا من بَاب عرض التشابه على المحكم، فأما رد الروايات الصريحة للرواية المحتملة فغير جائز، كما لا يجوز رد المحكم للمتشابه. انتهى المراد.

وأما استدلالهم على ردّ الحديث بقول أنس: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، أو ما سألني عنه أحد قبلك. فقد أجاب عنه الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح"

فقال: فالمراد: هل كَانَ يقرأ البسمة في نفسه، أم لا؟ فلم يكن عنده مِنْهُ علم؛ لأنه لم يسمع قراءتها، فلا يدري: هل كَانَ يسرها، أم لا؟ وأيضاً فقد شك الراوي: هل قَالَ: لا أحفظه. أو: مَا سألني عَنْهُ أحد قبلك؟ فالظاهر أَنَّهُ إنما قَالَ: مَا سألني عَنْهُ أحد قبلك. كما رواه شعبة وغيره عَنْ قتادة، كما تقدم، وعلى تقدير أن يكون قَالَ: مَا أحفظه. فيجوز أن يكون نسي مَا أخبر بِهِ قتادة وغيره من قبل ذلك، ويكون قَالَ ذَلِكَ عِنْدَ كبره، وبعد عهده بها سئل عَنْهُ. قَالَ ابن عبد البر: من حفظ عَنْهُ حجة عَلَى من سألَه في حال نسيانه. والله أعلم. اهـ

وأما استدلالهم بحديث نعيم بن المَجْمَر، عن أبي هريرة الذي في الكتاب، فقال الحافظ ابن رجب رحمته الله: وسعيد، وخالد - يعني سعيد ابن أبي هلال، وخالد بن يزيد اللّذَيْنِ في سند حديث أبي هريرة - وإن كانا ثقتين، لكن قال أبو عثمان البرذعي، عن أبي زرعة الرّازي، أَنَّهُ قال فيها: ربما وقع في قلبي من حسن حديثها، قال: وقال أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة، وابن سمعان. يعني مُدْلَسَةٌ عنهما.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: ثم هذا الحديث ليس بصريح في الجهر، إنما فيه أَنَّهُ قرأ البسمة، وهذا يصدق بقراءتها سِرّاً، وقد خرّجه النسائي في [باب ترك الجهر بالبسمة]، وعلى تقدير أن يكون جهر بها، فيحتمل أن يكون جهر بها ليعلم النَّاس استحباب قراءتها في الصلاة، كما جهر عُمَر بالتعوذ لذلك، وأيضاً فإنه قَالَ: قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ قرأ بِأَمِّ الْقُرْآن، وهذا دليل عَلَى أَنَّهُ ليست من أَمِّ الْقُرْآن، وإنما تقرأ قَبْلَ أَمِّ الْقُرْآن تبركاً

صريحاً عن النَّبِيِّ ﷺ، وإنما فيه أن صلاته أشبه بصلاة النَّبِيِّ ﷺ من غيره. اهـ.

وأما حديثهم الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ فالراجح أنه موقوف على أبي هريرة، وسيأتي بيانه إن شاء الله في هذا الباب.

وأما حديث أنس رضي الله عنه؛ فهو في "البخاري" (٥٠٤٦)، من طريق: عمرو بن عاصم، عن همام، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه.

قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح": فتفرد عمرو بن عاصم عن همام بذكر البسملة في هذا الحديث، وقد روي عن شعبة، عن همام بدون هذه الزيادة، خرجه أبو الحسين بن المظفر في "غرائب شعبة".

قال: وعلى تقدير أن تكون محفوظة، فليس في الحديث التصريح بقراءته في الصلاة، فقد يكون وصف قراءته في غير الصلاة، ويحتمل -وهو أشبه- أن يكون أنس، أو قتادة قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ على هذا الوجه، وأراد تمثيل قراءته بالمد، ولم يُردِّد به حكاية عين قراءته للبسملة. اهـ.

وأما حديث أم سلمة، فقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: وفي لفظ الحديث اختلافٌ في ذكر البسملة، وإسقاطها، وفي إسناده أيضاً اختلاف، فقد أدخل الليث بن سعد في روايته، عن ابن أبي مليكة بينه، وبين أم سلمة: يعلى بن مملك، وصحح روايته الترمذي وغيره. وقال النسائي: يعلى هذا ليس بالمشهور.

**قلت:** هو مجهول، تفرد بالرواية عنه: ابن أبي مليكة، ولم يوثقه معتبر، وقد قيل: إنَّ قراءة الآيات في حديث أم سلمة إنما هو من حكاية ابن جريج لحديث أم سلمة، وقولها: كان النبي ﷺ يقطع قراءته آية آية. كذلك قاله النسائي، وأبو داود السجستاني حكاه عنها أبو بكر بن أبي داود في كتابه "المصاحف"، وكذلك قاله الإمام أحمد في رواية ابن القاسم عنه، وقالوا: ابن



**قلت:** وأكثر روايات الحديث بلفظ: كانت قراءة النبي ﷺ، وليس فيها: (في الصلاة)؛ إلا في رواية عمر بن هارون، وهو كذاب، ورواية حفص بن غياث عند الطحاوي، ولا يعتمد عليها؛ لمخالفته لمن هو أحفظ منه.

وأما أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال ابن رجب رحمته الله: وأما المروي عن عمر فقد ثبت عنه في "صحيح مسلم" <sup>(١)</sup> من حديث أنس أنه لم يكن يجهر بها، فلعله جهر بها مرةً لئيبين جواز ذلك، وخرج ابن أبي شيبة (٤١١/١)، بإسناد جيد عن الأسود، قال: صليت خلف عمر سبعين صلاة، فلم يجهر فيها ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما، فقال الحافظ ابن رجب رحمته الله: وليس عن ابن عمر تصريح بالجهر، بل بقراءة البسملة.

وأما قصة معاوية رضي الله عنه مع من معه من الصحابة، فقد أجاب الزيلعي في "نصب الراية" عنه بأجوبة، فقال رحمته الله: وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ مَدَارَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَتِيمٍ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ، لَكِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، أَسْنَدَ ابْنُ عَدِيٍّ إِلَى ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: أَحَادِيثُهُ غَيْرُ قَوِيَّةٍ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ الْحَدِيثُ، لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ فِيهِ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ لَيْنُوهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ مُحْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَا يَقْبَلُ مَا تَفَرَّدَ بِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ الضَّعْفِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ شَرْطَ الْحَدِيثِ الثَّابِتِ أَنْ لَا يَكُونَ شَاذًا، وَلَا مُعَلَّلًا، وَهَذَا شَاذٌ مُعَلَّلٌ؛ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ عَنْ أَنَسٍ، وَكَيْفَ يَرَوِي أَنَسٌ مِثْلَ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ هَذَا مُحْتَجًّا بِهِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَنَسٍ الْمَعْرُوفِينَ بِصُحْبَتِهِ أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِمَّا يَرُدُّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ هَذَا أَنَّ

أَنَسَا كَانَ مُقِيمًا بِالْبَصْرَةِ، وَمُعَاوِيَةُ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عِلْمَنَاهُ أَنَّ أَنَسًا كَانَ مَعَهُ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**الْوَجْهُ الثَّالِثُ:** أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَدِيمًا، وَحَدِيثًا تَرَكَ الْجَهْرُ بِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى قِرَاءَتَهَا أَصْلًا، قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ: أَذْرَكْتُ الْأَيْمَةَ وَمَا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ إِلَّا بِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ: مَا سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَقْرَأُ بِهَا. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ: أَذْرَكْتُ الْأَيْمَةَ وَمَا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ إِلَّا بِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وَلَا يُحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِهَا إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَلَهُ مَحْمَلٌ، وَهَذَا عَمَلُهُمْ يَتَوَارَثُهُ آخِرُهُمْ عَنْ أَوَّلِهِمْ، فَكَيْفَ يُنْكِرُونَ عَلَى مُعَاوِيَةَ مَا هُوَ شَبَهُهُمْ؟ هَذَا بَاطِلٌ.

**الْوَجْهُ الرَّابِعُ:** أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَوْ رَجَعَ إِلَى الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ، كَمَا نَقَلُوهُ؛ لَكَانَ هَذَا مَعْرُوفًا مِنْ أَمْرِهِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ الَّذِينَ صَحَّبُوهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ، بَلِ الشَّامِيُّونَ كُلُّهُمْ خُلَفَاؤُهُمْ وَعُلَمَاؤُهُمْ، كَانَ مَذْهَبُهُمْ تَرَكَ الْجَهْرُ بِهَا.

**الْوَجْهُ الْخَامِسُ:** مَعْلُومٌ أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَدْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَوْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ لَمَا تَرَكَهَا حَتَّى يُنْكِرَ عَلَيْهِ رَعِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ مِنْ تَدَبُّرِهَا عِلْمٌ أَنَّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ هَذَا بَاطِلٌ، أَوْ مُعَيَّرٌ عَنْ وَجْهِهِ. انتهى المراد.

**وهناك جواب آخر للحافظ ابن رجب رحمه الله:**

**قال فليح "الفتح":** وليس هذا الحديث مرفوعًا، وإنما فيه إنكار من كَانَ حَاضِرًا تِلْكَ الصَّلَاةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنَّمَا حَضَرَ ذَلِكَ قَلِيلٌ مِنْهُمْ؛ فَإِنْ أَكْبَرَهُمْ تَوَفَّوْا قَبْلَ ذَلِكَ، فَغَايَةُ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَكَيْفَ تَرُدُّ بِهِ الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِإِنْكَارِ تَرْكِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ؟ بَلِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَنْكَرُوا تَرْكَ قِرَاءَتِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

أَنَّسَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ تَرَكَ حَدِيثَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ. اهـ

**قلت:** وقد ذكر شيخ الإسلام رحمته الله ستة أوجه في الجواب عن أثر معاوية رحمته الله، بنحو كلام الزيلعي، وابن رجب رحمة الله عليهما، كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢ / ٤٣٠-).

والقائلون بالجهر هم: الشافعي، وأصحابه، وأبو ثور، ورؤي عن الليث بن سعد، وذكر ابن عبد البر جماعة ممن كان يرى الجهر بها، منهم: مكحول، وعمر بن عبد العزيز، ومحمد بن كعب القرظي، قال البيهقي: رُوينا الجهر بها عن فقهاء مكة: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير.

وقال الإمام أحمد في رواية مهنا: عامة أهل المدينة يجهر بها، الزهري، وربيعه، وذكر ابن عباس، وابن الزبير.

**قال الحافظ ابن رجب رحمته الله:** وأما ما ذكره الخطيب في كتابه "الجهر بالبسملة من الآثار الكثيرة في المسألة"، حتى اعتقد بعض من وقف عليه أنه قول الجمهور، فغالب آثاره، أو كثير منها معلول لا يصح عند التحقيق، وكثير منهم يروي الجهر، والإسرار. اهـ

**قال ابن رجب رحمته الله:** ورؤي عن طائفة أنه يُحَيَّرُ بين الجهر والإسرار، ولا يُكْرَهُ الجهر، وإن كان الإسرار أفضل، وحكي هذا عن ابن أبي ليلى، وإسحاق، ورجحه طائفة من أهل الحديث، ومنهم من قال: الجهر أفضل.

قال أبو عبد الله سدد الله: الإسرار بالبسملة هو الصواب، ويكره الجهر بها عند جمهور القائلين بالإسرار، وهو ترجيح العلامة الألباني، والعلامة ابن باز، والعلامة الوادعي، والعلامة ابن عثيمين، رحمة الله عليهم.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٧٤٣، ٧٤٤)، "نصب الراية" (١ / ٣٢٣-٣٦٢)، "الأوسط"

فائدة مهمة: قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/٤٣٦): وَمَعَ هَذَا فَالصَّوَابُ أَنَّ مَا لَا يُجْهَرُ بِهِ قَدْ يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ؛ فَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ أحيانًا لِمِثْلِ تَعْلِيمِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوعُ لِلْمُصَلِّينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أحيانًا، وَيَسُوعُ أَيضًا أَنْ يَتْرَكَ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِنَاعِ الْكَلِمَةِ؛ خَوْفًا مِنَ التَّنْفِيرِ عَمَّا يَصْلُحُ، كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِكُونَ قُرَيْشٍ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، وَخَشِيَ تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ، وَرَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الْاجْتِنَاعِ وَالِاتِّلَافِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ -لَمَّا أَكْمَلَ الصَّلَاةَ خَلْفَ عُثْمَانَ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ- فَقَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ. وَهَذَا نَصُّ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَلَى ذَلِكَ بِالْبَسْمَلَةِ، وَفِي وَصْلِ الْوُثْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ الْعُدُولُ عَنِ الْأَفْضَلِ إِلَى الْجَائِزِ الْمَفْضُولِ؛ مُرَاعَاةَ اتِّلَافِ الْمَأْمُومِينَ، أَوْ لَتَعْرِيفِهِمُ السُّنَّةَ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

٢٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَوَّبَ وَقَفَّهٗ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: هل البسملة آية من الفاتحة؟

❁ في المسألة قولان:

**الأول:** أنها آية من الفاتحة، وهو مذهب الشافعي، وابن المبارك <sup>(٢)</sup>، وإسحاق، وأبي عبيد، وأحمد في رواية، واستدلوا بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب، -وقد تقدم أن الرَّاجِحَ وقفه- وبحديث أم سلمة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ في الصلاة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وعدّها آية، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ اثنتين، وهذا الحديث أخرجه ابن المنذر، وغيره، وفي إسناده: عمر بن هارون، وهو كذاب، والمشهور في حديث أم سلمة غيرُ هذا اللفظ، وقد تقدم. واستدلوا على ذلك بأن الصحابة أثبتوها في المصاحف، ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن.

**الثاني:** أنها ليست من الفاتحة، ولا آية من غيرها، ولا يجب قراءتها في الصلاة، وهو رواية عن أحمد، وهي المنصورة عند أصحابه، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي.

والدليل على هذا القول حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "صحيح مسلم" (٣٩٥)، عن النبي ﷺ، قال: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمْدِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾،

(١) الراجح وقفه. أخرجه الدارقطني (١/ ٣١٢) مرفوعاً وموقوفاً، ورجح في "العلل" (٨/ ١٤٩) الموقوف،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتُنَى عَلَيَّ عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي﴾، قَالَ: مَجْدِي عَبْدِي. وَقَالَ مَرَّةً: فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ﴾، قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿﴾، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ.

فلو كانت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من الفاتحة؛ لعدّها، وبدأ بها، ولم يتحقق التنصيف؛ لأنَّ آيات الشاء تكون أربعاً، ونصفاً، وآيات الدعاء اثنتين ونصفاً، وعلى ما ذكرناه يتحقق التنصيف.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله: وأما إثباتها بين السُّورِ في المصحف؛ فللفصل بينها؛ ولذلك أفردت سطرًا على حدتها. اهـ

**قلت:** ويدل عليه حديث ابن عباس عند أبي داود <sup>(١)</sup> بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وجاء من وجه آخر عند الحاكم <sup>(٢)</sup> بنحوه.

**قلت:** القول الثاني هو الصواب، وهذا الحديث يدل على أنها آية تنزل للفصل بين السور، وهو قول أحمد في المشهور عنه، وعبدالله بن المبارك، وذكر أبو بكر الرازي أن هذا مقتضى مذهب أبي حنيفة عنده.

وهو ظاهر اختيار شيخ الإسلام رحمته الله، بل صرح بترجيحه في بعض المواضع، خلافاً للأوزاعي، ومالك، وبعض الحنفية الذين يقولون: ليست من القرآن؛ إلا في سورة النمل.

وانظر "المغني" (٢/١٥١-١٥٤)، "المجموع" (٣/٣٣٤)، "مجموع الفتاوى" (٢٢/٤٣٤-).  
(٢٢/٤٣٨-).

- ٢٧٤- وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: «آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.<sup>(١)</sup>
- ٢٧٥- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ نَحْوُهُ.<sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: حكم التأمين.

استحب أهل العلم التأمين للإمام، والمأموم، والمنفرد؛ للحديثين المذكورين في الباب، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> مرفوعاً: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِفٍ تَأْمِينُهُ تَأْمِينُ الْمَلَائِكَةِ غُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله في «الفتح» (٧٨٠): دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومِينَ يُؤْمِنُونَ جَمِيعًا، وَهَذَا قَوْلُ جَمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرُوي عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَطَاءٌ: لَقَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَئِمَّةَ يَقُولُونَ عَلَى إِثْرِ أُمِّ الْقُرْآنِ: آمِينَ. هُمْ أَنْفُسُهُمْ، وَمَنْ وَرَاءَهُمْ، حَتَّى إِنْ لِلْمَسْجِدِ لِلْجَعَةِ. وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْمَدِينِيِّينَ عَنْ مَالِكٍ وَاخْتِيَارَهُمْ. أَهـ

ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ رَجَبٍ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: الْإِمَامُ لَا يُؤْمِنُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثٍ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ».<sup>(٤)</sup>

(١) ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٥)، والحاكم (١/ ٢٢٣) وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، قال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: ليس بشيء، وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي.

(٢) صحيح. أخرجه أبو داود (٩٣٢)، والترمذي (٢٤٨)، ولفظه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ قَالَ: «آمِينَ» ورفع بها صوته. واللفظ لأبي داود، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه النسائي (١/ ٧٨٠)، وابن أبي شيبة (١/ ٤١٠).

قال ابن رجب رحمته الله: وليس فيه ما يدل على أنَّ الإمام لا يؤمن، بل فيه دليل على اقتران تأمين المأمومين بتأمين الإمام. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: والصارف للأمر: «فأمنوا» من الوجوب إلى الاستحباب أنَّ النبي صلوات الله عليه وآله لم يأمر المسيء في صلاته بذلك، وكذلك واجبات الصلاة تكون في حق الإمام، والمأموم، والمنفرد، فلما لم يأمر النبي صلوات الله عليه وآله بذلك الإمام والمنفرد؛ دلَّ على أنَّ ذلك للاستحباب، والله أعلم.

مسألة [٢]: حكم الجهر بالتأمين.

❁ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: يجهر بها الإمام، ومن خلفه، وهو قول عطاء، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن أبي شيبة، وعامة أهل الحديث.

واستدل بعضهم بقوله: «إذا أَمَّن الإمام فأمنوا»، فدل على سماعهم لتأمينه، وكذلك بحديث الباب، أعني حديث وائل بن حجر.

الثاني: يخفيها الإمام ومن خلفه. وهو قول الحسن، والنخعي، والثوري، ومالك، وأبي حنيفة وأصحابه.

واستدل بعضهم برواية شعبة في حديث وائل: «وخفض بها صوته» أخرجه الترمذي برقم (٢٤٨)، وقد خالفه سفيان الثوري كما في رواية الباب، فرواه بلفظ: «ورفع بها صوته».

وهذا اللفظ هو المحفوظ، ووهم شعبة في روايته كما نصَّ على ذلك البخاري، وأبو زرعة وغيرهما. انظر: «سنن الترمذي».

الثالث: يخفيها المأموم، ويجهر بها الإمام، وهو قول الشافعي.



مسألة [٣]: معنى آمين.

ذهب جمهور العلماء إلى أن معناها: (اللهم استجب).

وقد ذكروا أقوالاً أخرى في معناها، انظر: "شرح المذهب" (٣/ ٣٧٠).

مسألة [٤]: كم لغة في (آمين)؟

قال النحوي رحمه الله في "شرح المذهب" (٣/ ٣٧٠): وأما لغاته؛ ففي (آمين) لغتان مشهورتان، أفصحهما، وأشهرهما، وأجودهما عند العلماء: (آمين) بالمد، وبتخفيف الميم، وبه جاءت روايات الحديث، والثانية (آمين) بالقصر، وبتخفيف الميم حكاهما ثعلب وآخرون. اهـ.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١١]: متى يؤمن المأموم؟

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٧٨٠): ويكون تأمين المأمومين مع تأمين الإمام، لا قبله ولا بعده، عند أصحابنا، وأصحاب الشافعي، وقالوا: لا يُستحب للمأموم مقارنة إمامه في شيء غير هذا؛ فإنَّ الكل يؤمنون على دعاء الفاتحة، والملائكة يؤمنون أيضًا على هذا الدعاء، فيشرع المقارنة بالتأمين للإمام والمأموم، ليقارن ذلك تأمين الملائكة في السماء؛ بدليل قوله في رواية معمر: «إنَّ الملائكة تقول: آمين، والإمام يقول: آمين»<sup>(١)</sup>، فعمل باقتران تأمين الإمام والملائكة، ويكون معنى قوله: «إذا أمن الإمام فأمنوا»، أي: إذا شرع في التأمين، أو أراحه. اهـ.

٢٧٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجِزُّنِي. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْفَظَ مِنَ الْفَاتِحَةِ، أَوْ غَيْرِهَا شَيْئًا؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ.

وَإِذَا كَانَ يَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ، شَيْئًا فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَى هَذِهِ الْأَذْكَارِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى قِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا. وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزمل: ٢٠]، وَلِحَدِيثِ الْمَسِيءِ فِي صَلَاتِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَحْفَظُ آيَةً كَرَّرَهَا سَبْعًا، وَإِنْ كَانَتْ آيَتَيْنِ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، وَمَرَّةً، وَهَكَذَا.

وَلَا أَعْلَمُ دَلِيلًا عَلَى هَذَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» <sup>(٢)</sup>، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الذِّكْرُ أَيْضًا، لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِقُدْرَةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِلْمَالِكِ. انْظُرْ: «الْمَجْمُوع» (٣/ ٣٧٩).

(١) حسن. أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٣، ٣٥٦)، وأبو داود (٨٣٢)، والنسائي (٢/ ١٤٣)، وابن حبان (١٨٠٨)، والدارقطني (١/ ٣١٣)، والحاكم (١/ ٢٤١) كلهم من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، وهو ضعيف، ولكن تابعه الفضل بن موفق عند ابن حبان (١٨١٠) وهو ضعيف أيضًا، فالحديث حسن.

٢٧٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَيُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ <sup>(١)</sup> بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث مع ذكر بعض المسائل الملحقَة

مسألة [١]: الجهر، والإسرار بالقراءة في الصلوات الخمس.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في "المجموع" (٣/ ٣٨٩): السُّنَّةُ الجهر في ركعتي الصبح، والمغرب، والعشاء، وفي صلاة الجمعة، والإسرار في الظهر، والعصر، وثالثة المغرب، والثالثة، والرابعة من العشاء، وهذا كله بإجماع المسلمين مع الأحاديث الصحيحة المتظاهرة على ذلك. وانظر: "الفتح" لابن رجب (٧٦٥).

مسألة [٢]: من صَلَّى منفردًا، فهل يَجْهَرُ فيما يُجْهَرُ فيه؟

✽ قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح المذهب" (٣/ ٣٨٩): وأما المنفرد؛ فَيُسَنُّ له الجهر عندنا، وعند الجمهور، قال العبدري: هو مذهب العلماء كافة إلا أبا حنيفة، فقال: جهر المنفرد، وإساراه سواء. دليلنا أَنَّ المنفرد كالإمام في الحاجة إلى الجهر للتدبير، فَسُنَّ له الجهر كالإمام، وأولى؛ لأنه أكثر تدبيرًا لقراءته؛ لعدم ارتباط غيره به، وقدرته على إطالة القراءة. انتهى المراد.

✽ ومذهب أبي حنيفة هو مذهب طاوس، وأحمد؛ فإنهما قالوا: إن شاء جهر، وإن شاء لم يجهر، وكره الجهر للمنفرد بعض الحنابلة.

وقول الجمهور هو الصواب.

انظر: "المجموع" (٣/ ٣٨٩-٣٩٠)، "الفتح" لابن رجب (٤/ ٤٣٩)، رقم (٧٦٥).

### مسألة [٣]: المأموم يسر بالقراءة.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٣/ ٣٩٠): وأجمعت الأمة على أن المأموم يُسَنُّ له الإسرار ويُكره له الجهر، سواء سمع قراءة الإمام أم لا، قال صاحب "الحاوي": حَدُّ الجهر أن يُسمع من يليه، وَحَدُّ الإسرار أن يُسمع نفسه، ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجل يقرأ خلفه ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، فلما انصرف قال: «أيكم قرأ؟» أو: «أيكم القارئ؟» فقال رجل: أنا. فقال: «قد ظننت أن بعضهم خالجنها»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>، ومعني خالجنها: جاذبنها، ونازعنيها. اهـ

### مسألة [٤]: المرأة هل تجهر بالقراءة؟

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٣/ ٣٩٠): وأما المرأة، فقال أكثر أصحابنا: إن كانت تصلي خالية، أو بحضرة نساء، أو رجال محارم؛ جهرت بالقراءة، سواء صلّت بنسوة، أو منفردة، وإن صلّت بحضرة أجنبي؛ أسرّت. اهـ

### مسألة [٥]: هل يجهر بالفاتحة، أو يسر؟

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٣/ ٣٩٠): وأما الفاتحة؛ فإن قضى فاتحة الليل بالليل جهر بلا خلاف، وإن قضى فاتحة النهار بالنهار أسرّ بلا خلاف، وإن قضى فاتحة النهار ليلاً، أو الليل نهاراً، فوجهان -يعني عند الشافعية- أصحهما عند الشافعية: أن الاعتبار بوقت القضاء في الإسرار والجهر، صححه البغوي، والمتولي، والرافعي. والثاني: الاعتبار بوقت الفوات، وبه قطع صاحب "الحاوي". انتهى المراد.

قال أبو عبد الله عافاه الله: الرَّاجِحُ أَنَّ الاعتبار بوقت الفريضة الأصلي، ولهذا فإنَّ النبي ﷺ لما نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، صلّاها بعد طلوع الشمس، وجهر بالقراءة؛ لقول أبي قتادة رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٦٨١): فصنع كما كان يصنع كل يوم.

مسألة [٦]: الجهر والإسرار في الصلوات الأخرى.

قال النووي رحمته الله في "المجموع" (٣/ ٣٩١): أما صلاة العيد، والاستسقاء، والتراويح، وحسوف القمر، فَيُسَنُّ فيها الجهر بلا خلاف، وأما نوافل النهار فَيُسَنُّ فيها الإسرار بلا خلاف، وأما السنن الراتبه مع الفرائض فَيُسَرُّ بها كلها باتفاق أصحابنا، ونقل القاضي عياض في "شرح مسلم" عن بعض السلف الجهر في سنة الصبح، وعن الجمهور الإسرار كمذهبنا. اهـ  
وقال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٧٧٧): وأما غير ذلك من التطوع؛ فالأكثر على أنه لا يجهر فيها بالقراءة -يعني التطوع بالنهار- ورخصت طائفة في الجهر في التطوع بالنهار إذا لم يؤذ أحداً، وهو قول النخعي، والثوري، وإسحاق، ولأصحابنا وجهٌ أنه لا بأس به. انتهى باختصار.

والصواب قول الجمهور؛ لأنه لم يرد عن النبي صلوات الله عليه وآله الجهر فيها، والله أعلم.

مسألة [٧]: حكم الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤/ ٤٣٨-٤٣٩): والجهر فيما يجهر فيه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عند جمهور العلماء، وحكي عن ابن أبي ليلى أنه تبطل الصلاة بتركه، وهو وجهٌ ضعيفٌ لأصحابنا إذا تعدد ذلك. انتهى من الفتح رقم (٧٦٥).

والصواب قول الجمهور؛ لعدم وجود دليل على الوجوب.

مسألة [٨]: إذا جهر في موضع الإسرار، أو العكس ناسياً.

فيه أقوال: ❁

(الأول): ليس عليه شيء، ولا يسجد للسهو، ورُوي عن أنس رضي الله عنه<sup>(١)</sup> وعلقمة، والأسود، أنهم فعلوا ذلك، ولم يسجدوا للسهو، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، وأحمد في أصح

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٣٦٣)، وفي إسناده: سعد بن بشير، ورواه عن قتادة، عن أنس، يختلف فيه،

**الثاني:** أنه يسجد للسهو، وهو قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وإسحاق، وأحمد في رواية.

**الثالث:** قال مالك: إن تطاول ذلك يسجد للسهو، ولا أرى عليه في السرّ سهوًا.

والصواب القول الأول؛ لحديث أبي قتادة في الباب: ويسمعنا الآية أحيانًا. فهذا السهو وافق مكانًا يجوز فيه الجهر أحيانًا.

وانظر: "المجموع" (٣/ ٣٩٠-٣٩١)، "الفتح" لابن رجب (٤/ ٤٨٦-٤٨٧)، رقم (٧٧٨).

**مسألة [٩]: أدنى الجهر، ومنتهاه.**

**قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٤/ ٤٣٨):** وأدنى الجهر أن يُسمع من يليه، هذا قول أصحابنا، والشافعية، وغيرهم، وقد سبق عن ابن مسعود، قال: من أسمع أذنيه فلم يخافت، وهو يدل على أن أدنى الجهر: أن يسمع نفسه، روى وكيع، عن سفيان، عن أشعث ابن أبي الشعثاء، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود، قال: لم يخافت من أسمع أذنيه.<sup>(١)</sup>

**ومنتهى الجهر:** أن يُسمع من خلفه إن أمكن ذلك من غير مشقة، وقد كان عمر بن الخطاب يسمع قراءته في المسجد من خارجه. انتهى.

**مسألة [١٠]: إسماع الآية في السرية أحيانًا.**

**دلّ حديث أبي قتادة على استحباب ذلك؛ لأنّ النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وقد جاء ذلك أيضًا من حديث البراء بن عازب عند بعض أصحاب "السنن" <sup>(٢)</sup>، قال:** كان النبي ﷺ يصلي بنا الظهر، فنسمع منه الآية بعد الآيات من سورة لقمان، والذاريات. وقد قال بذلك الشافعي، وأحمد.

(١) إسناده صحيح؛ رجاله ثقات مشهورون، وأخرجه أيضًا ابن أبي شبة (١/ ٣٦٦).

وكره ذلك الخفية، وقال بعض أهل العلم: لعل ذلك كان من غير قصدٍ بسبب الاستغراق في القراءة، والصواب ما ذهب إليه الشافعي، وأحمد.  
وانظر: "الفتح" (٧٧٨) (٤/ ٤٨٤-٤٨٥) لابن رجب.

مسألة [١١]: حكم قراءة سورة بعد فاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين.

❁ ذهب جمهور العلماء إلى الاستحباب، واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، وظاهره الاكتفاء بها في الوجوب، وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» <sup>(١)</sup>، قال: في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم، وإن لم تزد على أم القرآن أجزأتك، وإن زدت؛ فهو خير.

واستدلوا بما رواه أبو داود (٧٩٣)، وابن خزيمة (١٦٣٤)، بإسناد حسن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفتى: «كيف تصنع يا ابن أخي إذا صليت؟» قال: أقرأ بفاتحة الكتاب، وأسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار، وإني لا أدري ما دندنتك، ودندنة معاذ. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني ومعاذ حول هاتين».

❁ وقد نقل بعضهم عدم الخلاف في الاستحباب، والصحيح أن هناك من أوجب القراءة بعد الفاتحة، قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٧٥٦): «وَدَّعَى ابن حبان، والقرطبي، وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها، وفيه نظر؛ لثبوته عن بعض الصحابة، ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر، وغيره، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك. اهـ»

قلت: أما عن الصحابة؛ فقد أورد ابن المنذر الوجوب عن صحابين، لا ثالث لهما كما في «الأوسط» (١٠١/٣): أحدهما: عثمان بن أبي العاص، وسنده صحيح، ولفظه: «لا تتم

صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وثلاث آيات فصاعداً».

وثانيهما: عن عمر بن الخطاب، ولفظه: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وشيء معها. وفي إسناده: عباية بن ربعي، وهو ابن رداد، كُتِبَ أبو حاتم، فقال: شيخ.

وقد استدل من ذهب إلى الوجوب بزيادة: «فصاعداً» عند مسلم برقم (٣٩٤) (٣٧)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً»، وهذه الزيادة شاذة، شدَّ بها معمرٌ، ولم يذكرها أحدٌ غيره من أصحاب الزهري، واستدلوا بحديث أبي سعيد في «سنن أبي داود»<sup>(١)</sup> وغيره: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر.

والجواب عن هذا: أنَّ الأمر محمول على الاستحباب، والصارف له عن الوجوب حديث الفتى المتقدم، وانظر: «المجموع» (٣/٣٨٨-٣٨٩)، «الفتح» (٧٥٦)، «الأوسط» (٣/١٠٠-١٠١).

مسألة [١٢]: قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الركعتين الأخيرتين.

دلَّ حديث أبي قتادة الذي في الباب على عدم قراءة شيء بعد الفاتحة في الركعتين الأخيرتين.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٤/٤٧٦-٤٧٨): وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول بذلك، وأنه لا يزيد في الركعتين الأخيرتين، والثالثة من المغرب على فاتحة الكتاب، ورؤي نحو ذلك عن علي، وابن مسعود، وعائشة، وأبي هريرة، وجابر، وأبي الدرداء، وعن ابن سيرين، قال: لا أعلمهم يختلفون أنه يقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخيرتين بفاتحة الكتاب. وقد دل على ذلك أيضًا: حديث سعد<sup>(٢)</sup> في الحذف في الأخيرتين وقد تقدم في مواضع من الكتاب، وروى مالك<sup>(٣)</sup> عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان إذا صلى

(١) أخرجه أبو داود برقم (٨١٨)، وإسناده صحيح.

(٢) يشير إلى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند أن قال لعمر رضي الله عنه: إني لأركد في الأوليين، وأحذف في

الأخيرتين. يعني: في صلاة العشاء. أخرجه البخاري (٧٥٥)، ومسلم برقم (٤٥٣).



وحده يقرأ في الأربع جميعاً، في كل ركعة بأم القرآن وسورة، وذهب الشافعي في أحد قوليه أنه يستحب أن يقرأ سورة مع أم القرآن في الركعات كلها، ومن أصحابنا من حكاه رواية عن أحمد، وأكثر أصحابنا قالوا: لا يستحب. رواية واحدة.

وفي كراهيته عنه روايتان، وقد تقدم عن أبي بكر الصديق، أنه قرأ في الثالثة من المغرب بعد الفاتحة: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] <sup>(١)</sup>، وقد استحب أحمد ذلك في رواية، قال القاضي أبو يعلى: يحتمل أنه استحبه؛ لأنه دعاء؛ فإنه قال في رواية الأثرم: إن شاء قاله. قال: ولا تدري أكان ذلك من أبي بكر قراءة أو دعاء. وقد تقدم من حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الآخرين على قدر نصف قراءته في الأوليين، وحمله طائفة من أصحابنا وغيرهم على أن هذا كان يفعله أحياناً لبيان الجواز، فيدل على أنه غير مكروه، خلافاً لمن كرهه، والله أعلم. اهـ

قال أبو عبد الله وفقه الله: قول الجمهور هو الصواب؛ لحديث أبي قتادة؛ فإن ظاهره الاستمرار بخلاف حديث أبي سعيد؛ فإن ظاهره عدم ذلك، ومع ذلك فيجوز قراءة شيء بعد الفاتحة؛ لحديث أبي سعيد المذكور، ولعموم حديث: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر. والأفضل الاقتصار على الفاتحة، والله أعلم. وانظر: "المجموع" (٣/٣٨٦).

**مسألة [١٣]: المسبوق بركعتين من الرباعية، هل يقرأ في الركعتين الآخرين غير الفاتحة؟**

ذهب الشافعية - كما في "شرح المذهب" (٣/٣٨٧-٣٨٨) - إلى استحباب قراءة شيء مع الفاتحة؛ لئلا تخلو صلاته من قرآن غير الفاتحة، وهو رواية عن أحمد، ووجه عند الحنابلة، وهو مذهب الحنفية.

وذهب أحمد في رواية إلى أنه يقتصر على الفاتحة، وقد رجح هذه الرواية المجد ابن

تيمية، ومال إليه ابن رجب رحمته الله، وهو وجهٌ عند الشافعية.

قال أبو عبد الله سدد الله: هذه المسألة مبنية على الاختلاف فيما يدركه المسبوق: هل هو أول صلاته، أو آخرها؟

والرَّاجح في هذه المسألة أنَّ ما أدركه المسبوق مع الإمام؛ فهو أول صلاته، وما قام يقضيه؛ فهو آخر صلاته، وعلى هذا فالرَّاجح هو القول الثاني، والله أعلم.  
وانظر: «الإنصاف» (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

**مسألة [١٤]: لو ابتدأ المصلي بالسورة قبل الفاتحة.**

✽ قال النُّووي رحمته الله في «شرح المذهب» (٣/ ٣٨٨): لو قرأ السورة، ثم قرأ الفاتحة؛ أجزأته الفاتحة ولا تحسب له السورة على المذهب، وهو المنصوص في «الأم»، وقطع به الأكثرون. انتهى المراد.

**مسألة [١٥]: لو ترك الإمام السورة في الأوليين؟**

قال النُّووي رحمته الله في «المجموع» (٣/ ٣٨٨): قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه «التبصرة»: لو ترك الإمام السورة في الأوليين؛ فإن تمكن المأموم فقرأها قبل ركوع الإمام حصلت له فضيلة السورة، وإن لم يتمكن لإسراع الإمام، وكان يود أن يتمكن فللمأموم ثواب السورة، وعلى الإمام وبال تقصيره؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ؛ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»، رواه البخاري<sup>(١)</sup>، قال: وربما تأخر المأموم بعد ركوع الإمام لقراءة السورة، وهذا خطأ؛ لأن المأموم يتعين عليه فرض المتابعة إذا هوى الإمام للركوع، فلا يجوز أن يشتغل عن الفرض بنفل. اهـ

**مسألة [١٦]: تطويل الركعة الأولى على الثانية.**

✽ استحب طائفة من أهل العلم تطويل الركعة الأولى على الثانية، ومنهم: الثوري،

وأحمد، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، وطائفة من أصحاب الشافعي، واستدلوا بحديث أبي قتادة.

✽ وذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف إلى أنه لا يطيل سوى الركعة الأولى من الفجر؛ لأنه وقت غفلة، ونوم، ويسوي بين الركعتين في سائر الصلوات.

✽ وقال مالك، والشافعي: يسوي بين الركعتين الأولين في سائر الصلوات.

قال أبو عبد الله: الأفضل ما ذهب إليه أهل القول الأول؛ لحديث أبي قتادة، والله أعلم. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤/٤١٨-٤١٩).

### مسألة [١٧]: تطويل الركعة الثالثة على الرابعة.

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤/٤٢٠): الأكثرون على عدم الاستحباب، ومن الشافعية من نقل الاتفاق، ومنهم من حكى لأصحابهم فيه وجهين. اهـ

قلت: الصواب هو عدم الاستحباب.

### مسألة [١٨]: كيف يصنع الأخرس الذي لا يستطيع القراءة؟

✽ ذهب الشافعية إلى أنه يجب عليه أن يحرك لسانه؛ لأنَّ القراءة تتضمن النطق، وتحريك اللسان، فسقط ما عجز عنه، ووجب ما قدر عليه، وذهب إلى هذا القاضي أبو يعلى من الحنابلة.

✽ وذهب جمهور الحنابلة إلى أنه لا يجب عليه تحريك لسانه، بل يجب عليه القيام بقدر الفاتحة فحسب، وهذا القول هو الصواب؛ لأنه لا فائدة من تحريك لسانه، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن القيم، وابن رجب، وانظر ما تقدم عند تكبيرة الإحرام من العاجز والأخرس.

٢٧٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرًا: أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ <sup>(١)</sup> قَدَرُ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَالْآخِرَتَيْنِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٢)</sup>

٢٧٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بَوْسَطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. <sup>(٣)</sup>

٢٨٠- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوْرِ. <sup>(٤)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فائدة: اختلف أهل العلم من أين يبدأ حزب المفصل، والجمهور على أنه يبدأ من [ق]، واتفقوا على أنه ينتهي بسورة [الناس].

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: القراءة في صلاة الظهر.

ذهب إسحاق، وطائفة من الحنابلة إلى أنه يقرأ بوسط المفصل؛ لحديث جابر بن سمرة في "صحيح مسلم" (٤٦٠): كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٧) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ بِ: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾، ﴿وَالنَّارَ وَالطَّارِقَ﴾، وَشَبَّهَهُمَا.

(١) في (أ): (الآخرتين).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٤٥٢).

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٣٠٧) وقال: "حسن".

وأخرج البزار كما في "كشف الأستار" (٤٨٢) من حديث أنس بإسناد صحيح أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر، والعصر بـ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ﴾، وهذا الحديثان في "الجامع الصحيح" لشيخنا رحمه الله (١٠٣/٢ - ١٠٤).

✽ وذهب جماعة إلى أنه يقرأ بطوال المفصل، وهو قول الثوري، والشافعية، وبعض الحنابلة، واستدلوا بحديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما، اللذين في الباب، وبحديث البراء ابن عازب عند النسائي (١٦٣/٢)، قال: كُنَّا نَصْلِي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الظَّهْرِ، فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ لَقْمَانَ، وَالذَّارِيَاتِ.

✽ وقد استحَبَّ بعض أهل العلم القراءة بقدر ثلاثين آية، وهم النخعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق.

قال أبو عبد الله: والخلاف في المسألة إنما هو في الأفضل، والظاهر أن الأفضل أن يُعمل بهذا تارة، وبذاك أخرى، والله أعلم، وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٧٥٩).

### مسألة [٢]: القراءة في العصر.

✽ ذهب أحمد إلى أنه يجعلها على النصف من الظهر، ودليله حديث أبي سعيد رضي الله عنه، الذي في الباب.

✽ وذهب الشافعية إلى أنه يقرأ بوسط المفصل، واستدلوا بالأحاديث المتقدمة في المسألة السابقة.

✽ وذهب النخعي، والثوري، وإسحاق إلى أنه يقرأ بقصر المفصل.

والراجح ما ذهب إليه أحمد، والشافعي، وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤٢٤/٤).

### مسألة [٣]: القراءة في المغرب.

✽ قال ابن رجب رحمه الله: وذهب أكثر العلماء إلى استحباب تقصير الصلاة في المغرب،

وحكى الترمذي أَنَّ العمل عند أهل العلم على القراءة في المغرب بقصر المفضل، وهذا يُشعر بحكاية الإجماع عليه، ومن استحَب ذلك: ابن المبارك، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وقال: كانوا يستحبون ذلك. انتهى بتصرف.

**قلت:** ويدل على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وحديث رافع بن خديج في «الصحيحين»، قال: كُنَّا نَصلي المغرب مع النبي ﷺ، ثم ينصرف أحدنا، وإنه ليُبصر مواقع نبه. <sup>(١)</sup>

وقد ذهبت طائفة إلى استحباب تطويلها، واستدلوا بحديث زيد بن ثابت في «البخاري» (٧٦٤): أَنَّ النبي ﷺ قرأ فيها بَطُولَى الطُولَيْنِ. يعني الأعراف، وبحديث جبير بن مطعم الذي في الباب، وبحديث أم الفضل في «الصحيحين» <sup>(٢)</sup>: أَنَّ النبي ﷺ قرأ فيها بالمرسلات.

قال أبو عبد الله: الأفضل في المغرب أن يُقَصَّرَ القراءة فيها، ولا بأس بالتطويل أحياناً. وقد نصَّ على ذلك الشافعي، وأحمد، ولكن ينبغي أن لا يشقَّ على المأمومين بذلك، والله أعلم. انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤/٤٢٩-٤٣١، ٤٣٥).

#### مسألة [٤]: القراءة في العشاء.

ذهب جمهور العلماء إلى استحباب القراءة فيها بوسط المفضل، ودليلهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وحديث معاذ رضي الله عنه: «إِذَا أَمَّتِ النَّاسُ؛ فَاقْرَأْ بِ: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾.

وذهب النخعي، وإسحاق إلى أنها تكون مثل الظهر، والصواب قول الجمهور.

وانظر: «الفتح» لابن رجب (٤/٤٤٨-٤٤٩)، رقم (٧٦٩).

## مسألة [٥]: القراءة في الفجر.

ذهب جمهور العلماء إلى استحباب القراءة في الفجر بطوال المفصل، وهو قول مالك، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ودليلهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب، وحديث أبي برزة رضي الله عنه في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: وكان يقرأ بالسيتين إلى المائة. وانظر: "الفتح" (٤/٤٥٦-٤٥٧).

## مسألة [٦]: قراءة سورة تامة.

قال ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (٧٥٩): والأفضل القراءة بسورة تامة بالاتفاق. اهـ.

## مسألة [٧]: القراءة ببعض السورة من أولها، أو آخرها، أو وسطها.

✽ قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤/٤٦٥): وأكثر العلماء على أنه لا يكره قراءة أوائل السور، وأواسطها، وخواتيمها في الصلاة، وعن أحمد أنه يكره القراءة من أوساط السور دون خواتيمها، وعنه أنه يكره القراءة من أواخر السور، ومن أصحابه من حملها على كراهة المداومة. اهـ.

قلت: الصواب قول الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله

«ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن».

## مسألة [٨]: الجمع بين السورتين في ركعة.

✽ قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٤/٤٧١): وأكثر العلماء على أنه لا يكره الجمع

بين السور في الصلاة المفروضة، ورؤي فعله عن عمر، وابن عمر <sup>(٢)</sup>، وعمر بن عبد العزيز، وعلقمة، وهو قول قتادة، والنخعي، ومالك، وعن أحمد في كراهته روايتان، وكرهه أصحاب أبي حنيفة. اهـ.

(١) تقدم في الكتاب برقم (١٤٧).

قال أبو عبد الله: الصواب قول الجمهور؛ للأدلة السابقة آنفاً.

مسألة [٩]: تردد السورة في الركعتين.

أخرج أبو داود (٨١٦) عن رجلٍ من جهينة، أنَّ النبي ﷺ صَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ في الركعتين كليهما، وقد نصَّ أحمد على جواز ذلك. «الفتح» (٤/٤٦٩) لابن رجب.

مسألة [١٠]: قراءة القرآن على غير ترتيب المصحف.

قال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٤/٤٦٨): الأكثرون على أنَّ ذلك غير مكروه، وعن أحمد رواية أنه يُكره إنْ تعمد ذلك. اهـ

قال أبو عبد الله: الصواب قول الجمهور، ويدل عليه حديث حذيفة بن اليمان في «صحيح مسلم» (٧٧٢): أنه صَلَّى مع النبي ﷺ صَلَاةَ اللَّيْلِ، فَقَرَأَ النبي ﷺ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ سُورَةَ النِّسَاءِ، ثُمَّ آلَ عِمْرَانَ.



- ٢٨١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْمَنْزِيلَ السَّجْدَةَ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>
- ٢٨٢- وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُدِيمُ ذَلِكَ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم قراءة هاتين السورتين في فجر يوم الجمعة.

✽ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْفَتْح" (٨٩١): وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ مَعِينَةٍ فِي صَلَاةٍ مَعِينَةٍ، فَكَرِهَتْ طَائِفَةٌ، وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ الْأَكْثَرُونَ، بَلِ اسْتَحَبُّوا مِنْهُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ اسْتَحَبَّ قِرَاءَةَ سُورَةِ ﴿الْعَلَقَةِ﴾ [سُورَةِ السَّجْدَةِ] وَ: ﴿هَلْ أَتَى﴾ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ، وَالْجَوْزْجَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ فَقْهَاءِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ. اهـ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مسألة [٢]: هل يُسْتَحَبُّ الْمَدَاوِمَةُ فِي قِرَاءَتِهِمَا؟

✽ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "الْفَتْح" (٨٩١): ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلِ اسْتَحَبُّ الْمَدَاوِمَةَ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَسْتَحَبُّ ذَلِكَ، بَلِ اسْتَحَبَّ فَعَلُهُ أحيانًا، وَهُوَ قَوْلُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٩١)، وَمُسْلِمٌ (٨٨٠).

(٢) ضَعِيفٌ. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الصَّغِيرِ" (٩٨٦) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ. وَفِي الطَّرِيقِ إِلَى عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ لَمْ تَوْجَدْ لَهُ تَرْجُمَةٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٨٢٤)، بِإِسْنَادٍ ظَاهِرِهِ الصَّحَّةُ مِنْ نَفْسِ الْوَجْهِ، بِدُونِ قَوْلِهِ (يُدِيمُ ذَلِكَ) وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَعْلٌ، فَإِنَّ الرَّاجِحَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ مِنْ مَرَاثِيلِ أَبِي الْأَحْوَصِ، فَقَدْ رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ أَبِي

الثوري، وأحمد - في المشهور عنه -، وإسحاق، وعَلَّلاً بأنه يُحْشَى من المداومة عليه اعتقاد الجهال وجوبه، وأن صلاة الفجر يوم الجمعة فيها زيادة سجدة، أو أنها ثلاث ركعات، ونحو ذلك مما قد يتخيله بعض من هو مفرطٌ في الجهل. وقال الأكثرون: بل يستحب المداومة عليه، وهو قول الشافعي، وسائر من سَمَّيْنَا قوله، وهو ظاهر ما نقله إسماعيل بن سعيد الشالنجي عن أحمد؛ فإنه قال: سأَلْتَه عن القراءة في الفجر يوم الجمعة؟ فقال: نراه حسناً، أن تقرأ: ﴿الْم \* تَنْزِيلٌ﴾ [السجدة: ١-٢]، و: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، ورجحه بعض أصحابنا، وهو الأظهر.

وكان السلف يداومون، قال الأعرج: كان مروان، وأبو هريرة يقرءان في صلاة الصبح بس: ﴿الْم \* تَنْزِيلٌ﴾، و: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ في كل جمعة. وقال الشعبي: ما شهدت ابن عباس قرأ يوم الجمعة إلا ﴿تَنْزِيلٌ﴾، و: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: ١]، خرَّجه ابن أبي شيبة، واعتقاد فرضية ذلك بعيدٌ جداً، فلا يترك لأجله السنة الصحيحة، واتباع عمل الصحابة. اهـ

قال أبو عبد الله سنده الله: أثر ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٤٠-١٤١)، وفي إسناده: جابر بن يزيد الجعفي، وهو كذاب.

والأظهر في هذه المسألة هو استحباب المداومة على ذلك؛ لظاهر حديث أبي هريرة؛ إلا أن يحصل مشقة على المأمومين فيترك، والله أعلم.

٢٨٣- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ، وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا. أَخْرَجَهُ الْحَمَّسَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: سؤال الرحمة، والاستعاذة من العذاب أثناء القراءة.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح المذهب" (٤/٦٦-٦٧): قال الشافعي، وأصحابنا: يُسَنُّ للقارئ في الصلاة، وخارجها إذا مرَّ بآية رحمة أن يسأل الله تعالى الرحمة، أو آية عذاب أن يستعيذ به من العذاب، أو بآية تسبيح أن يُسَبِّحَ.

قال: وكل هذا يُسْتَحَبُّ لكل قارئ في صلاته، أو غيرها، سواء صلاة الفرض، والنفل، والمأموم، والإمام، والمنفرد؛ لأنه دعاء، فاستووا فيه كالتأمين، ودليل هذه المسألة حديث حذيفة.... - ثم ذكر حديث الباب -، وعن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قمت مع رسول الله ﷺ ليلة، فقام، فقرأ سورة البقرة، ولا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوَّذ، ثم ركع.... الحديث رواه أبو داود، والنسائي<sup>(٢)</sup>، ثم نقل النووي عن الحنفية كراهة ذلك، وردَّ عليهم بمخالفتهم للأدلة، ولجمهور العلماء. انتهى.

**قلت:** ومذهب الحنابلة استحباب ذلك في النافلة دون الفريضة؛ لأنَّ الأدلة جاءت في النافلة، وهذا اختيار الصنعاني، وهو الصواب، وانظر: "المغني" (٢/٢٣٩).

(١) صحيح. أخرجه أحمد (٣٨٢/٥)، وأبو داود (٨٧١)، والنسائي (١٧٦/٢)، والترمذي (٢٦٢)، وابن

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٣٨٢/٥)، وأبو داود (٨٧١)، والنسائي (١٧٦/٢)، والترمذي (٢٦٢)، وابن

٢٨٤- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنُ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

٢٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ [رَبَّنَا] <sup>(٢)</sup> وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم أذكار الركوع، والسجود.

✽ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: الاستحباب، وهو قول جمهور العلماء، ومنهم: الشافعي، ومالك، والثوري، وغيرهم، واستدل هؤلاء بحديث النبي ﷺ في صلاته؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعَلِّمْهُ ذَلِكَ.

الثاني: الوجوب، وهو قول أحمد، وإسحاق، قالوا: فَإِنْ تَرَكَهَ عَمْدًا بطلت صلاته، وَإِنْ تَرَكَهَ سَهْوًا وجب عليه أَنْ يجبره بسجود السهو.

الثالث: ركنٌ لا يسقط في عمدٍ، ولا سهوٍ، حُكي رواية عن أحمد، وهو قول داود، ورجَّحه الخطابي، وهو قول يحيى بن يحيى، وعلي بن دينار، من أئمة المالكية، ويُستدل لهم بقول النبي ﷺ في الصلاة: «إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»، وكذلك سَمَّى اللَّهُ الصلاة تسبيحًا كما سماها قرآنًا، فدلَّ على أَنَّ الصلاة لا تخلوا عن القرآن، والتسبيح.

قال أبو عبد الله سدد الله: الأقرب إلى الصواب هو القول الثاني؛ لحديث ابن عباس

(١) أخرجه مسلم برقم (٤٧٩).

(٢) زيادة من «ألم حن»

الذي في الباب، ولحديث: «صَلُّوا كما رأيتموني أُصلي»، ولم نُقَلِّ بالقول الثالث؛ لأنه قد ورد في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نسي التَّشَهُدَ الأوَّلَ، وتكبيرة الانتقال، وجبر ذلك بسجدي السهو، والتكبير، والتسبيح جنسهم واحد، والله أعلم.

وانظر: «الفتح» لابن رجب (٥/٦٤-٦٥) رقم (٧٩٤)، «المجموع» (٣/٤١٤).

### مسألة [٢]: ما هو الذي يجزئ عن الوجوب؟

❁ قال ابن رجب رحمه الله في «الفتح» (٥/٦٥): وعلى القول بالوجوب، فقال أصحابنا: الواجب في الركوع: سبحان ربي العظيم، وفي السجود: سبحان ربي الأعلى، لا يجزئ غير ذلك. وقال إسحاق: يجزئ كل ما روي عن النبي ﷺ من تسبيح، وذكر، ودعاء، وثناء.

قال ابن رجب رحمه الله: وهو قياس مذهبنا في جواز جميع أنواع الاستفتاحات، والتشهدات الواردة في الصلاة. اهـ.

قال أبو عبد الله وفقه الله: قول إسحاق هو الصواب، والله أعلم.

### مسألة [٣]: الدعاء في الركوع.

دَلَّ حديث عائشة الذي في الباب على استحبابه، وبوب عليه البخاري في «صحيحه»: [باب الدعاء في الركوع]، وهو قول أكثر العلماء، وقال مالك: يُكره الدعاء في الركوع دون السجود؛ لحديث ابن عباس الذي في الباب.

قال أبو عبد الله: الأصل في الركوع هو الثناء، والتعظيم، ولا بأس بالدعاء بما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها، بل يُستحبُّ كما قال الجمهور، وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٧٩٤).

### مسألة [٤]: قراءة القرآن في الركوع، والسجود.

دَلَّ الحديث الذي في الباب -أعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما- على النهي عن ذلك، ومثله حديث علي رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (٤٨٠)، قال: نهاني رسول الله ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا،

أو ساجداً.

وذهب أكثر العلماء إلى كراهية القراءة في الركوع، والسجود، ومنهم من حكاها إجماعاً.

**وهل الكراهة للتحريم، أو للتنزيه؟**

فيه خلاف، وحكى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجوز.

ومذهب الشافعي، وأكثر الحنابلة أنه مكروه.

قال أبو عبد الله: الصواب هو التحريم؛ لأنه هو الأصل في النهي.

**قال ابن رجب رحمه الله:** وهل تبطل به الصلاة، أو لا؟ فيه وجهان لأصحابنا، والأكثر

على أنها لا تبطل بذلك، وللشافعية وجهٌ: إن قرأ بالفاتحة خاصة بطلت صلاته؛ لأنه نقل ركنًا

إلى غير موضعه. اهـ، انظر: "الفتح" لابن رجب (٦٩/٤).

٢٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْجُلُوسِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم تكبيرات الانتقال.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أَنَّ تكبيرات الانتقال سُنَّةٌ لا تبطل الصلاة بتركها عمدًا، ولا سهوًا، وحجتهم في ذلك أَنَّ النبي ﷺ لم يأمر المصلي في صلاته بها.

✽ وذهب الإمام أحمد، وإسحاق، إلى أَنَّ هذه التكبيرات واجبة، من تركها عمدًا بطلت صلاته، ومن تركها سهوًا؛ فلا شيء عليه، ويسجد للسهو، واستدلوا على الوجوب بقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وبأنَّ النبي ﷺ أمر بها المصلي في صلاته كما في «سنن أبي داود» (٨٥٧)، والنسائي (٢/٢٢٥)، وغيرهما من حديث رفاعه بن رافع، وإسناده صحيح، واستدل الإمام أحمد لسقوطه بالسهو بأنَّ النبي ﷺ نسي التشهد الأول؛ فأتم صلاته، وسجد للسهو، وقد ترك التشهد التكبير للجلوس له؛ فدل على أنها تسقط بالسهو، ويُجبر بالسجود له.

وقد حُكي عن أحمد رواية أَنَّ هذه التكبيرات من فروض الصلاة لا تسقط الصلاة بتركها عمدًا، ولا سهوًا، وحُكي عنه رواية أخرى أنها فرضٌ في حقِّ غير المأموم، وأما المأموم

فتسقط عنه بالسهو.

قال أبو عبد الله: الصواب ما ذهب إليه أحمد، وإسحاق، والله أعلم.

وانظر: «الفتح» لابن رجب (٧٨٤)، «المجموع» (٣/ ٣٩٧).

**تنبيه:** الحكم السابق يشمل الإمام، والمأموم، والمنفرد، ويشمل قول: «سمع الله لمن

حمده» بدل التكبير.

**مسألة [٢]: جمع الإمام بين التسميع والتحميد.**

❁ دَلَّ حديث الباب على أَنَّ الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهو قول الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد.

❁ وذهب مالك، وأبو حنيفة، إلى أَنَّ الإمام يقتصر على التسميع، والمأموم على التحميد؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» <sup>(١)</sup> مرفوعاً: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم، ربنا ولك الحمد؛ فإنه من وافق قوله قول الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه».

قال أبو عبد الله وفقه الله: القول الأول هو الصواب، والله أعلم، وانظر: «الفتح» (٧٩٦).

**تنبيه:** حكم المنفرد في هذه المسألة المذكورة كحكم الإمام.

**مسألة [٣]: هل يقول المأموم: سمع الله لمن حمده، أم يقتصر على التحميد؟**

❁ ذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأحمد، إلى أَنَّ المأموم لا يقول:

سمع الله لمن حمده. بل يقتصر على قوله: ربنا ولك الحمد؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في

«الصحيحين» <sup>(٢)</sup>: «وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا، ولك الحمد»، ومثله حديث

أبي موسى رضي الله عنه في «صحيح مسلم» (٤٠٤)، وجاء عن غيرهما.





وذهب عطاء، وأبو بردة، وابن سيرين، والشافعي، وإسحاق، إلى أنَّ المأموم يجمع بين التسميع، والتحميد؛ لعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

قال أبو عبد الله سدد الله: القول الأول هو الصواب؛ لأنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مقام التعليم، لم يأمرهم إلا أن يقولوا: «ربنا لك الحمد»، ولم يأمرهم بأكثر من ذلك، وانظر: «الفتح» (٧٩٦) لابن رجب. **مسألة [٤]: كيفية التحميد.**

له أربع كيفيات، كلها في «الصحيحين»، أو أحدهما، وهي: «ربنا لك الحمد»، «ربنا، ولك الحمد»، وبزيادة: «اللهم» في الصَّيغَتَيْنِ، وكله جائز، وأفضله عند مالك، وأحمد بزيادة الواو، وذهب الثوري، والكوفيون إلى أنَّ الأفضل بدون الواو. والراجح القول الأول؛ لأنَّ زيادة الواو تتضمن معطوفاً محذوفاً، تقديره: (ربنا حمدناك، ولك الحمد)، أو نحو ذلك.

وانظر: «الفتح» لابن رجب (٧٩٦)، «المغني» (١٨٨/٢).

**مسألة [٥]: موضع قول: ربنا، ولك الحمد، وقول: سمع الله لمن حمده.** قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٨٩/٢): وَمَوْضِعُ قَوْلِ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ بَعْدَ الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ رَفْعِهِ يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ قَوْلُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَفِي حَالِ رَفْعِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» يَقْتَضِي تَعْقِيبَ قَوْلِ الْإِمَامِ قَوْلَ الْمَأْمُومِ، وَالْمَأْمُومُ يَأْخُذُ فِي الرَّفْعِ عَقِيبَ قَوْلِ الْإِمَامِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حِينَئِذٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

**مسألة [٦]: محل تكبيرات الانتقال.**

ظاهر حديث أبي هريرة يدلُّ على أنَّ تكبيرات الانتقال تُقال عند الانتقال من الركن السابق، وقبل الدخول في الركن الذي بعده، وهذا مذهب الحنابلة، والشافعية، وغيرهم.

٢٨٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الشَّائِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدُ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

هذه الزيادة في هذا الحديث على قوله: «ربنا لك الحمد» مستحبة، وهو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد.

وقد ذهب أكثر الحنابلة إلى أن المأموم لا يزيد على قوله: «ربنا ولك الحمد»؛ لأنه مأمورٌ بها في قوله ﷺ: «وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد»؛ فدلَّ على أنه لا يُشرع في حقهم سواه.

والصواب القول الأول، وهو الاستحباب في حق الإمام، والمأموم، والمنفرد؛ لأنه ذكَّر مشروع في الصلاة أشبه سائر الأذكار، وهو مذهب إسحاق أيضًا.

«وانظر: «المغني» (١٨٩/٢)، «فتح الباري» لابن رجب (٧٩٨).

**تنبيه:** للركوع، والسجود، والاعتدال من الركوع أذكار متعددة وردت عن النبي ﷺ راجعها في «صفة الصلاة» للعلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمته الله تعالى.

٢٨٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ- وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم السجود على الأعضاء السبعة.

لا خلاف في أن السجود على هذه الأعضاء هو السجود الكامل.

❁ واختلفوا في الواجب من ذلك على قولين:

الأول: يجب السجود على جميعها، وهو أحد القولين للشافعي، ورجَّحه كثير من أصحابه، والصحيح المشهور عن أحمد، وعليه أصحابه وأكثرهم لم يَحْك عنه خلافاً، وهو قول مالك، وإسحاق، وزُفَر، وحُكِّي عن طاوس، واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنه، الذي في الباب، والأمر للوجوب.

الثاني: إنما يجب بالجبهة فقط، ولا يجب بغيرها، وهو القول الثاني للشافعي، وحُكي رواية عن أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وصاحبيه، واحتجوا بقوله ﷺ: «سجد وجهي...»، وهذا يدل على أن السجود على الوجه، ولأنَّ الساجد على الوجه يُسمى ساجداً، وإذا وضع غير الوجه على الأرض لا يُسمى بذلك ساجداً.

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: القول الأول هو الصواب؛ لدلالة الحديث عليه، وأما حديث: «سجد وجهي...».

فسجود الوجه لا ينافي سجود ما عداه، وإنما أضاف السجود إليه؛ لأنه أشرف الأعضاء السبعة، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (٢/ ١٩٤-)، «الفتح» لابن رجب (٥/ ١١٤-١١٥) (٨٠٩).

مسألة [٢]: حكم السجود على الأنف.

❁ في حديث الباب: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة»، وأشار بيده إلى أنفه، ولمسلم في رواية: «الجبهة والأنف»، فاستدل بهذا وذاك من يقول: يجب السجود على الأنف مع الجبهة، وهو قول مالك، وأحمد في رواية عنهما، وإسحاق، وأبي خيثمة، وأبي بكر بن أبي شيبة، وحكي قولاً للشافعي.

وجاء في المسألة حديث صريح عن ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني (١/٣٤٨)، والحاكم (١/٢٧٠)، مرفوعاً: «لا تقبل صلاة لا يمس فيها الأنف ما يمس الجبين».

ولكن الصواب في هذا الحديث أنه من مراسيل عكرمة، صوّب ذلك أبو داود، والترمذي، والدارقطني، وغيرهم. قال ابن رجب: وروي معناه عن طاوس، والنخعي، وسعيد بن جبير.

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما في «سنن البيهقي» (٢/١٠٤)، أنه قال: «إذا سجد أحدكم؛ فليضع أنفه على الأرض؛ فإنكم قد أمرتم بذلك». اهـ.

وهو من طريق سمالك عن عكرمة، وقد أعله الترمذي بالإرسال.

❁ وذهب كثير من العلماء إلى أن السجود على الأنف مستحبٌ غير واجب، وروي عن الحسن، والشعبي، والقاسم، وسالم، وهو قول الشافعي، وسفيان، ومالك، وأحمد في الرواية الثانية عنهما.

وحمل من قال بذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما على الاستحباب دون الوجوب، وقالوا: لأنه عدّ الأعضاء المأمور بالسجود عليها سبعة، ولو كان الأنف معها؛ لكانت ثمانية.

واستدلوا بحديث جابر رضي الله عنه كما في «فوائد تمام» (٣٤٠)، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد

أعلى حذوته على قاص الشعر وهو جالس، فاستدلوا بذلك، وأبو بكر بن أبي شيبة، وهو

قال أبو عبد الله: الصواب في المسألة هو القول الأول، وجعلها سبعة أعضاء باعتبار أن الأنف، والجبهة كالعضو الواحد؛ لاتصاله به، وعدم وجود الفاصل بينهما، والله أعلم.

وقد رجّح هذا القول الإمام الشوكاني رحمته الله، فقال: وبهذا البيان يتضح لك أن رواية ذكر الجبهة مع الإشارة إلى الأنف لبيان أن السجود على الجبهة لا يكون تأملاً، كاملاً؛ إلا بوضع الأنف معها، ومع هذا فقد أغنانا عن ذلك ذكرهما معاً في الأحاديث كما أشرنا إليه، وقد اجتمع في السجود على الجبهة، والأنف البيان للسجود المأمور به في القرآن المعلوم وجوبه بالضرورة الشرعية بالقول والفعل، فكان ذلك كافياً في فرضية السجود على تلك الأعضاء من غير انضمام أمر الأمة بذلك، فكيف وقد ثبت كما ذكرناه لك. اهـ "السيل" (١/٢١٧).

وانظر: "المغني" (٢/١٩٦)، "الفتح" (٥/١١٨-) لابن رجب.

**تنبيه:** قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٥/١١٨): ولو اقتصر على السجود على أنفه دون جبّهته؛ لم يجزئه عند أحد من العلماء ممن أوجب السجود على الأنف غير أبي حنيفة، وهي رواية عن الثوري، رواها عنه حسان بن إبراهيم. اهـ

قال ابن الصنذر رحمته الله كما في "المغني" (٢/١٩٧): لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول. يعني أبا حنيفة.

### مسألة [٣]: مباشرة الساجد بأعضائه الأرض.

ذهب جمهور العلماء إلى استحباب مباشرته بأعضائه الأرض، وكرهوا أن يفصل بين جبّهته، أو أنفه، أو يديه فاصل متصل بالمصلي، قالوا: وإذا فعله؛ فصلاته صحيحة، مجزئة، وترك الأفضل. وأجازوه بوجود العذر.

بينما ذهب الشافعي إلى أنه لا يجزئه أن يسجد على كور عمامته، ولا على طرف ثوبه المتصل به، حتى يكشف عن بعض محل سجوده، وهو قول له في الدين أيضاً، والأصح

قال أبو عبد الله سدد الله: الرَّاجِح قول الجمهور قياسًا على الحُقَيْن، والركبتين، وعلى القفازين، وقد علّق البخاري في "صحيحه" عن الحسن، أنه قال: كان القوم يسجدون على العمامة، والقلنسوة، ويدهاه في كُمّه.

ثم استدل بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كُنَّا نصلي مع النبي ﷺ، فيضع أحدنا طرف الثوب من شِدَّة الحر في مكان السجود، فيسجد عليه.

وهو في "صحيح مسلم" أيضًا برقم (٦٢٠).

وانظر: "المغني" (١٩٧/٢)، "الفتح" لابن رجب (٢/٢٦٦-).

- ٢٨٩- وَعَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ (رحمته الله) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى [وَسَجَدًا] <sup>(١)</sup> قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيئِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>
- ٢٩٠- وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ (رحمته الله)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: حكم التفريج بين اليدين في السجود.

قال الحافظ ابن رجب (رحمته الله) في «فتح الباري» (٨٠٧): وفي استحباب التجافي في السجود أحاديث كثيرة، لم يخرج البخاري منها غير هذا -يعني حديث ابن بحينة- والقول باستحبابه قول جمهور العلماء، وذكر الترمذي أن العمل عندهم عليه، وهذا يشعر بأنه إجماع منهم.

نصر قال ابن رجب (رحمته الله): فإن أطال السجود ولحقته مشقة بالتفريج، فله أن يعتمد بمرفقيه على ركبتيه، وقد روى ابن عجلان، عن سُمَيٍّ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اشْتَكَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَشَقَّةَ السَّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَفَرَّجُوا، فَقَالَ: «اسْتَعِينُوا بِالرَّكْبِ» خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» وَالْحَاكِمُ، <sup>(٤)</sup> وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ عِيْنَةَ، وَغَيْرُهُمَا، عَنْ سُمَيٍّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْسَلًا، وَالْمَرْسَلُ أَصَحُّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَخَّصَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ فِي النَّافِلَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا،

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٧)، ومسلم (٤٩٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٤٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٣٣٩/٢)، وأبو داود (٩٠٢)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٨٦)، وابن حبان (١٩١٨)، والحاكم.

وأصحاب الشافعي، والمنصوص عن أحمد في رواية حرب أنه لا يفعل، بل يجافي، ومتى كان التجافي يَصُرُّ بمن يليه في الصف للزحام؛ فإنه يضم إليه من جناحه، قاله الأوزاعي. انتهى المراد بتصرف.

### مسألة [٢]: رفع المرفقين عن الأرض في السجود.

أمر النبي ﷺ - كما في حديث البراء رضي الله عنه - برفع المرفقين، وعليه فيجب على الساجد أن يرفع مرفقيه عن الأرض، ولا يضعهما على الأرض؛ فإن ذلك من فعل بعض السباع.

وفي "الصحيحين" عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «اعتدلوا في السجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب».

وقد تقدم الكلام على ذلك عند حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم برقم (٢٦٥).



٢٩١ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: كيفية وضع الأصابع في الركوع والسجود.

دَلَّ حديث الباب على أَنَّ المصلي يُفَرِّجُ أصابعه في الركوع، ويضمها، ويسطها في السجود، وقد استحَبَّ ذلك أهل العلم كما في "المغني"، و"شرح المذهب"، وتقدم أَنَّ الحديث ضعيفٌ.

وقد جاء التفريق بين الأصابع في الركوع في حديث أبي حميد عند أبي داود (٧٣١)، والبيهقي (٨٤ / ٢)، وفي إسناده: ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ، مختلطٌ، وجاء من طريق أخرى عند أبي داود (٧٣٤)، والبيهقي أيضًا (٨٥ / ٢) بلفظ: كأنه قابضٌ عليها. وفي إسناده: فُليح بن سليمان، وجاء في حديث المسيء في صلاته في "الطبراني": «فأثبت يديك على ركبتيك»، وهذا اللفظ محتمل، وهو أقرب إلى كونه مُفَرِّجًا بين أصابعه، والله أعلم.

وأما في السجود؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة (٢٦٤ / ١)، بإسناد صحيح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: إذا سجد أحدكم؛ فليستقبل القبلة بيديه؛ فإنهما يسجدان مع الوجه.

وأخرج ذلك أيضًا عن الحسن، وابن سيرين، وسالم، والقاسم، وغيرهم.

وانظر: "المغني" (٢٠١ / ٢)، "المجموع" (٤٣١ / ٣).

(١) ضعيف. أخرجه الحاكم (٢٢٤ / ١، ٢٢٧) من طريق هشيم بن بشير عن عاصم بن كليب عن علقمة بن وائل عن أبيه به.

وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين هشيم وعاصم. قال أحمد: لم يسمع من عاصم شيئاً. انظر "تهذيب التهذيب" و"جامع التحصيل". والحديث له طرق عند أصحاب "السنن" وغيرهم عن علقمة، وله طرق

## فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: موضع اليدين في السجود.

جاء في حديث أبي حميد في "سنن أبي داود" (٧٣٤)، وغيره: «ووضع كفيه حذو منكبيه»، وهذه الرواية من طريق: فليح بن سليمان، وهو ضعيف.

وهذه الرواية اعتمدها الحنابلة، والشافعية، واستحبوا وضع اليدين حذو المنكبين في السجود، وقد صحَّ في حديث وائل بن حجر في "صحيح مسلم" (٤٠١): فلما سجد وضع وجهه بين كفيه.

وفي "سنن النسائي" (٣٥/٣): «فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه».

وفي رواية: «قريبتان من أذنيه»<sup>(١)</sup>، وهذا أولى؛ لصحة الحديث في ذلك، وقد عمل به أحمد، قال الأثرم: رأيت أبا عبد الله سجد، ويداه بحذاء أذنيه. انظر: "المغني" (٢٠١/٢)، "المجموع" (٤٣١/٣).

مسألة [٢]: هل يلزمه السجود على جميع العضو، أم يجزئ بعضه؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢٠١/٢-٢٠٢): «وَالْكَمَالُ فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ يَضَعَ جَمِيعَ بَطْنِ كَفِّهِ، وَأَصَابِعِهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَيَرْفَعَ مِرْفَقَيْهِ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ بَاطِنَيْهَا، أَجْزَأُهَا، قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ وَضَعَ مِنَ الْيَدَيْنِ بِقَدْرِ الْجَبْهَةِ، أَجْزَأُهَا، وَإِنْ جَعَلَ ظُهُورَ كَفِّهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَسَجَدَ عَلَيْهِمَا، أَوْ سَجَدَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ، فَظَاهَرُ الْخَبَرِ أَنَّهُ يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ أُمِرَ بِالسُّجُودِ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَقَدْ سَجَدَ عَلَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ لَوْ سَجَدَ عَلَى ظُهُورِ قَدَمَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَجَدَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، وَلَا يَحِلُّ مِنْ إِصَابَةِ بَعْضِ أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ الْأَرْضَ، فَيَكُونُ سَاجِدًا عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ الْأَحْسَنِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ. اهـ»

قال ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٥/ ١١٥-١١٦) رقم (٨١١): وقال القاضي أبو يعلى: يجزئه أن يضع من يديه وجبهته على الأرض شيئاً، وإن قلَّ، ومن أصحابنا من حكى الإجماع على ذلك.

ثم بين ابن رجب رحمته الله عدم صحة الإجماع، وأنَّ هناك من أوجب السجود على جميع اليمين.

ثم قال، ومذهب الشافعي الذي عليه أكثر أصحابه، ونصَّ عليه في "الأم" أنه لو سجد على بعض جبهته كره، وأجزأه، ولأصحابه وجهٌ: لا يجزئه حتى يسجد على جميع الجبهة. اهـ

---

٢٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(١)</sup>

---

سيأتي الكلام عليه - إن شاء الله - في آخر باب صلاة المسافر، والمريض.

---

(١) ضعيف معل. أخرجه النسائي (٣/ ٢٢٤)، وابن خزيمة (١٢٣٨)، والحاكم (١/ ٢٥٨، ٢٧٥-٢٧٦) من طريق أبي داود الحفري عن حفص عن حميد عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها، به.

وقد أعل هذا الحديث النسائي والمروزي. قال النسائي عقب الحديث: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود الحفري وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأً، والله تعالى أعلم. اهـ

**قلت:** أما التفرد، فلم يتفرد به أبو داود الحفري، فقد تابعه محمد بن سعيد بن الأصبهاني الملقب بـ(حمدان) وهو ثقة، كما في "المستدرک" (١/ ٢٥٨)؛ ولذلك فإن محمد بن نصر جعل الخطأ من حفص بن غياث.

قال ابن نصر المروزي رحمته الله في "قيام الليل" (ص ١٨٤): أخطأ فيه حفص، وحديث الصلاة جالساً رواه

٢٩٣- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: ما يقول بين السجدين.

قال ابن رجب رحمته الله: رُوي عن أكثر العلماء استحباب ما في حديث ابن عباس رضي الله عنه، منهم: مكحول، والثوري، وأصحاب الشافعي. اهـ

قلت: وقد أخرج ابن ماجه (٨٩٧)، وابن خزيمة (٦٨٤)، وأبو داود (٨٧٤)، والنسائي (٢٢٦/٣)، وغيرهم من حديث حذيفة بن اليمان، أنه ذكر صفة صلاة رسول الله ﷺ، قال: ثم رفع، فقال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» نحوًا مما سجد، وهو حديث صحيح.

قال ابن رجب رحمته الله: واستحب الإمام أحمد ما في حديث حذيفة؛ فإنه أصح عنده من حديث ابن عباس، وقال: يقول: «رب اغفر لي»، ثلاث مرات، أو ما شاء. ومن أصحابه من قال: يقولها مرتين فقط. ومنهم من قال: يقولها ثلاثًا كتسبيح الركوع والسجود، وحمل حديث حذيفة أنه كان يكرر ذلك؛ فإن في حديثه: أن جلوسه بين السجدين كان نحوًا من سجوده. ورُوي عن أكثر العلماء استحباب ما في حديث ابن عباس، منهم: مكحول، والثوري، وأصحاب الشافعي. وقال إسحاق: كله جائز، وعنده: إن قال ما في حديث ابن عباس لم يكرره، وإن قال: «رب اغفر لي» كرهه ثلاثًا. انتهى كلام ابن رجب.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٨٥٠)، والترمذي (٢٨٤)، وابن ماجه (٨٩٨)، والحاكم (٢٦٢/١) وفي إسناده حسب من أد، ثابت مدلس، وقد عنعن، وفيه كامل بن العلاء أله العلاء التميمي، وقد أنكر عليه هذا

قال أبو عبد الله سدد الله: الصواب ما ذهب إليه أحمد، أنه يقول: «رَبِّ اغفر لي»، ويكررها ما شاء، ويجعل الجلوس بين السجدين نحوًا من سجوده، كما في حديث حذيفة، وكما في حديث البراء رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، قال: رَمَقْتُ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجدت قيامه، فركوعه، واعتداله بعد ركوعه، وسجوده، وجلوسه بين السجدين قريبًا من السواء. وهذا ترجيح شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٤٠٧/١٤-٤٠٨).

وانظر: «الفتح» لابن رجب رحمته الله رقم (٨١٨-٨٢٠).

### مسألة [٢]: حكم الأذكار بين السجدين.

قال ابن رجب رحمته الله (١٣٣/٥-١٣٤): وحكم هذا الذكر بين السجدين عند أكثر أصحاب أحمد حكم التسييح في الركوع والسجود، وأنه واجب تبطل الصلاة بتركه عمدًا، ويسجد لسهوه، ورُوي عن أحمد أنه ليس بواجب. قال حرب: مذهب أحمد أنه إن قال؛ جاز، وإن لم يقل؛ جاز، والأمر عنده واسع. وكذا ذكر أبو بكر الخلال، أن هذا مذهب أحمد، وهذا قول جمهور العلماء، وحكي عن أبي حنيفة أنه ليس بين السجدين ذكر مشروع بالكلية. وعن بعض أصحابه أنه يسبح فيه. اهـ.

قال أبو عبد الله سدد الله: الصواب قول الجمهور؛ لأنَّ ذلك هو الذي يدل عليه فعل

النبي صلى الله عليه وسلم.

٢٩٤- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث مع ذكر بعض المسائل الملحقمة

مسألة [١]: حكم جلسة الاستراحة.

❁ فيها قولان:

**الأول:** استحبابها، وهو قول الشافعي، وهو قول إسحاق في رواية، وطائفة من أهل الحديث، منهم: حماد بن زيد، وهو قول أحمد في رواية عنه، ذكر الخلال أن قول أحمد استقرَّ عليها، واختارها الخلال، وصاحبه أبو بكر بن جعفر.

واستدلوا بحديث مالك بن الحويرث الذي في الباب، وبحديث أبي حميد في "مسند أحمد" (٤٢٤/٥)، و"سنن أبي داود" (٧٣٠)، وابن ماجه (١٠٦١)، والبيهقي (١٢٣/٢)، وغيرهم، قال في صفة صلاة رسول الله ﷺ بعد السجدة الثانية: ثم يُكبر، ويجلس على رجله اليسرى، حتى يرجع كل عظم منه إلى موضعه. وقد قاله أبو حميد بمحضر عشرة من الصحابة، رضوان الله عليهم.

**الثاني:** عدم الاستحباب، وهو قول أحمد في رواية، وهو المشهور عند الحنابلة، قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم -يعني على عدم الجلوس- وقد عزاه ابن رجب إلى الأكثرين.

وحجتهم في ذلك أن هذا هو المروي عن الصحابة، منهم: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وقال النعمان بن أبي عياش: أدركتُ غير واحد من أصحاب

رسول الله ﷺ، فكان إذا رفع من السجدة الأخيرة -أول ركعة والثالثة- قام كما هو، ولم يجلس.<sup>(١)</sup> وهذا يدل على أنهم علموا أنَّ ذلك ليس من سنن الصلاة مطلقاً.

**الثالث:** أنها تستحب لمن كبر، وثقل بدنه، وشق عليه النهوض معتمداً على ركبتيه من غير جلسة، وهو قول بعض الشافعية، والحنابلة، ورواية عن إسحاق.

قال أبو عبد الله سده الله: القول الأول هو الصواب؛ لصحة الأدلة فيه، وأما ما جاء عن الصحابة، فأثر عمر، وعلي، لا يثبتان؛ فإنَّ في إسنادهما: عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، وهو متروك، وأما أثر ابن مسعود؛ فهو صحيح.

وأما أثر ابن عباس، وابن عمر؛ فهما صحيحان، ولكنها ليسا بصريحين؛ فإنَّ لفظهما: «كانا يقومان على صدور أقدامهما»، وأما أثر النعمان بن أبي عياش؛ فإسناده حسنٌ، ولكن قد خالفهم صحابة آخرون، فأثبتوا جلسة الاستراحة، ومن علم حجة على من لم يعلم، والله أعلم.

وانظر: «المغني» (٢/ ٢١٢-)، «الفتح» لابن رجب (٨٢٣)، «الفتح» لابن حجر (٨٢٣).

### مسألة [٢]: كيفية جلسة الاستراحة.

تقدم في حديث أبي حميد ما يدل على أنه يجلس مفترشاً، وبهذا أخذ الشافعي، وأحمد في رواية، وفي رواية عنه أنه يجلس على إتيته، والقول الأول أصح؛ لدلالة الحديث عليه، وانظر: «المغني» (٢/ ٢١٣).

### مسألة [٣]: موضع تكبيرة الانتقال إذا جلس للاستراحة.

قال ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٢/ ٢١٥): يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ تَكْبِيرِهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ، وَانْتِهَاؤُهُ عِنْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِماً؛ لِيَكُونَ مُسْتَوِعاً بِالتَّكْبِيرِ جَمِيعَ الرُّكْنِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا بَقِيَّةُ التَّكْبِيرَاتِ، إِلَّا مَنْ جَلَسَ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ؛ فَإِنَّهُ يَنْتَهِي تَكْبِيرُهُ

عِنْدَ انْتِهَاءِ جُلُوسِهِ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِلْقِيَامِ بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَنْهَضُ مُكَبَّرًا. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى أَنْ يُؤَالِيَ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي رُكْنٍ وَاحِدٍ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِجَمْعِهِمَا فِيهِ. اهـ

مسألة [٤]: هل ينهض بعد جلوس الاستراحة معتمداً على يديه، أم قدميه؟  
❁ في المسألة قولان:

الأول: أنه يقوم معتمداً على يديه، وهو قول الزهري، ومكحول، وعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأحمد في رواية، ودليلهم حديث مالك بن الحويرث عند النسائي (٢/٢٤٣)، قال في صفة صلاة رسول الله ﷺ: ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ؟ قال أبو قلابة: فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول الركعة استوى قاعداً، ثم قام، فاعتمد على الأرض. والحديث في البخاري أيضاً برقم (٨٢٤)، ولفظ النسائي أصرح.

الثاني: أنه ينهض على صدور قدميه، وهذا القول صحَّ عن ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس كما تقدم في جلسة الاستراحة، وهو قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة، وأحمد. ولهؤلاء أدلة مرفوعة كلها ضعيفة، قال ابن رجب: وفي النهوض على صدور القدمين أحاديث مرفوعة أسانيداً ليست قوية. اهـ

من تلك الأحاديث حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عند الترمذي (٢٨٨)، قال: كان النبي ﷺ في الصلاة ينهض على صدور قدميه. وفي إسناده: خالد بن إلياس، وهو متروك، ومنها: حديث وائل بن حُجر عند النسائي (٢/٢٠٦)، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه. وهو ضعيف، في إسناده: شريك القاضي، وقد حُوِّلَفَ، فرواه غيره مرسلًا، وهو أصح.

ومن ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عند أبي داود (٩٩٢)، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن



الغَزَال، والحفاظ يروونه عن عبد الرزاق بلفظ: «نهى أن يجلس الرجل في صلاته، وهو معتمد على يديه»، أو بمعناه، وقد وهمه البيهقي وغيره.

وجاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٩٥/١)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢٠٠/٣)، أنه قال: من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض الرجل في الركعتين الأوليين أن لا يعتمد بيديه على الأرض؛ إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع. وفي إسناده: عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي مُتَّفَقٌ على ضعفه.

قال أبو عبد الله: الصواب القول الأول.

وانظر: «المغني» (٢١٣-٢١٤/٢)، «الفتح» لابن رجب رقم (٨٢٤)، «السنن الكبرى» (١٣٥/٢).

**فائدة:** قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٨٢٤): والأكثر على أنه لا تلازم بين الجلسة والاعتقاد، فقد كان من السلف من يعتمد، ولا يجلس للاستراحة، منهم: عبادة بن نسي، وحكاه عن أبي ريجانة الصحابي، وهذا مذهب أصحاب الشافعي، وأحمد؛ فإن أصحاب الشافعي، قالوا: يعتمد، سواء قلنا: يجلس للاستراحة أو قلنا: لا يجلس. وقال أصحاب أحمد: لا يعتمد، سواء قلنا: يجلس، أو قلنا: لا يجلس. اهـ

**قلت:** وهذا يُقَوِّي الاحتمال في أثر ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، اللَّذَيْنِ تقدَّما في جلسة الاستراحة؛ فإنَّ الثابت عنهما أنَّهما كانا ينهضان على صدور القدمين، وهذا لا يلزم منه ترك جلسة الاستراحة، كما تبين لك ذلك من كلام ابن رجب رحمته الله.

٢٩٥- وَعَنْ أَنَسٍ (بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ (أَحْيَاءِ) الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَلِأَحْمَدَ وَالِدَارِقُطْنِي نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا. <sup>(٢)</sup>

٢٩٦- وَعَنْهُ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ. صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(٣)</sup>

٢٩٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيْ بُنَيَّ، مُحَدَّثٌ. رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ. <sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: القنوت في التوازل.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يُشرع القنوت في الصلوات إذا نزل بالمسلمين نازلة؛

(١) أخرجه البخاري (٤٠٨٩)، ومسلم (٦٧٧) (٣٠٤).

(٢) زيادة منكروة. أخرجه أحمد (١٦٢/٣)، والدارقطني (٣٩/٢) وغيرهما من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك به. وإسناده ضعيف؛ لأن أبا جعفر الرازي الراجح ضعفه، ومع ذلك فقد خالف الثقات الذين يروونه عن أنس بدون هذه الزيادة، فهي زيادة منكروة. قال ابن رجب في "الفتح" (١٠٠٢): وهذا منكرو. اهـ

تنبيه: الذي عند أحمد والدارقطني ذكر الزيادة فقط ولم يذكرها غيرها كما يوهمه قول الحافظ: (نحوه، وزاد).

(٣) صحيح لغيره. أخرجه ابن خزيمة (٦٢٠) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس. ومحمد بن عبد الله سمع من سعيد بعد الاختلاط كما في "مقدمة الفتح".

ويشهد لصحة الحديث ما أخرجه البخاري (٤٥٦٠) من حديث أبي هريرة بلفظ: (كان إذا أراد أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد قنت بعد الركوع) وهو عند ابن خزيمة (٦١٩) بإسناد صحيح، ولو ذكر الحافظ حديث أبي هريرة لكان أجود.

٧٧١  
لثبوت ذلك عن النبي ﷺ، كما في أحاديث الباب.

قال الرافعي رحمه الله: مقتضى كلام أكثر الأئمة أنه لا يُستحب القنوت في غير الصبح بحال، وإنما الخلاف في الجواز فحيث يجوز فالاختيار فيه إلى المصلي. قال: ومنهم من يشعر كلامه بالاستحباب.

قال النووي رحمه الله: قلت: وهذا أقرب إلى السنة؛ فإنه ثبت عن النبي ﷺ القنوت للنازلة، فاقتضى أن يكون سنة، ومن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب "العدة"، قال: ونصّ الشافعي في "الأم" على الاستحباب مطلقاً. اهـ  
وانظر: "شرح المذهب" (٣/ ٤٩٤)، "المغني" (٢/ ٥٨٦-٥٨٧).

### مسألة [٢]: في أي الصلوات يقنت؟

✽ قال أحمد، وإسحاق: يقنت في الفجر؛ لحديث أنس رضي الله عنه الذي في الباب، فقد جاء في بعض الروايات في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> تقييده بصلاة الفجر.

✽ وجاء عن بعض أهل العلم أنه يقنت في المغرب، والفجر؛ لأنها صلاتا جهر في طرفي النهار، وقد جاء عن أنس في "البخاري" (١٠٠٤)، وعن البراء عند مسلم (٦٧٨):  
أن النبي ﷺ كان يقنت في المغرب والفجر. وقال به أبو الخطاب الحنبلي.

✽ وذهب الشافعية إلى أنه يقنت في الصلوات كلها؛ لما ثبت في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة، أنه قال: لأقربنَّ بكم صلاة رسول الله ﷺ، فكان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر، والعشاء الآخرة، وصلاة الصبح....

وثبت في "مسند أحمد" (١/ ٣٠١)، و"صحيح ابن خزيمة" (٦١٨)، وغيرهم، بإسناد صحيح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر،

(١) أنس بن مالك، الفجر (١٠٠٤)، ابن خزيمة (٦٧٧).

والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، في دبر كل صلاة، إذا قال: «سمع الله لمن حمده» من الركعة الأخيرة يدعو عليهم، علي حي من بني سُليم، على رِعلٍ، وذكوان، وعُصَيَّة، ويؤمن من خلفه، أرسل إليهم يدعوهم إلى الإسلام، فقتلوههم.

**قلت:** قول الشافعية هو الصواب، وهو ترجيح الشوكاني في «نيل الأوطار»، وذكر بعض الصلوات في أحاديثهم لا يدل على أنه لم يقنت في غيرها، وإنما يُستفاد منها المحافظة على القنوت فيها أكثر من غيرها.

وانظر: «شرح المذهب» (٣/ ٥٠٥-٥٠٦)، «المغني» (٢/ ٥٨٦-٥٨٧)، «شرح السنة» (٢/ ٢٤٣-٢٤٥).

### مسألة [٣]: موضع القنوت.

جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، في «البخاري» (٤٥٦٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وكذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» <sup>(١)</sup>، ومن حديث خفاف بن إيماء الغفاري في «صحيح مسلم» (٦٧٩)، وأكثر روايات حديث أنس في «الصحيحين» أنه بعد الركوع، وجاءت بعض الروايات في حديث أنس أنه قبل الركوع.

**قال ابن رجب رحمته الله** في «فتح الباري» (٦/ ٢٧٦): وقد أنكر الأئمة على عاصم روايته عن أنس القنوت قبل الركوع، قال أحمد: خالفهم عاصم كلهم. يعني: خالف أصحاب أنس. ثم قال: هشام، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع. والتمي، عن أبي مجلز، عن أنس. وأيوب، عن محمد: سألت أنسًا. وحنظلة السدوسي عن أنس: أربعة أوجه. وقال أبو بكر الخطيب في كتاب «القنوت»: أما حديث عاصم الأحول، عن أنس؛ فإنه تفرد بروايته، وخالف الكافة من أصحاب أنس، فرووا عنه القنوت بعد الركوع، والحكم للجماعة على الواحد. وقد حمل بعض العلماء المتأخرين حديث عاصم عن أنس في القنوت قبل الركوع على أن المراد به: إطالة القيام، كما في الحديث: «أفضل الصلاة طول القنوت». اهـ.

**قلت:** وهذا المحمل قرره ابن القيم في "زاد المعاد"، وأشاد به.

وقال البيهقي رحمته الله في "السنن الكبرى" (٢/٢٠٨): ورواة القنوت بعد الركوع أكثر، وأحفظ، وعلى هذا درج الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم في أكثر الروايات عنهم، وأشهرها. اهـ

**قلت:** وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن القنوت بعد الركوع، وهو الصواب.

وانظر: "المغني" (٢/٥٨١-٥٨٢)، "المجموع" (٣/٥٠٦).

**مسألة [٤]: القنوت في صلاة الصبح لغير نازلة.**

ذهب جمهور أهل العلم إلى عدم مشروعيته. ❀

واستدلوا بحديث طارق بن أشيم الذي في الكتاب، وبقوله: (أي بُني محدث)، وبحديث أنس الذي في الكتاب: «قنت شهرًا، ثم تركه»، واستدلوا أيضًا بحديث: كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم، أو دعا عليهم.

وقد عزا هذا القول لأكثر أهل العلم الإمام الترمذي عَقَبَ حديث طارق بن أشيم المذكور.

❀ وذهب الشافعي، ومالك، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح إلى استحباب ذلك.

واستدلوا بحديث أنس بن مالك الذي في الباب: «فأما الفجر، فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا»، وقد تقدم أنه حديث منكر.

واستدلوا بأن هذا فعل أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، كما في "سنن البيهقي" (٢/٢٠٨)، وهذا لا يثبت عنهم؛ لأنَّ في إسناده: العَوَّام بن حمزة، وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في "الكامل"، و"الميزان".

والصواب ما ذهب إليه الجمهور، والله أعلم.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: رفع اليدين في القنوت.

❁ في هذه المسألة قولان:

الأول: استحباب رفع اليدين، وهو مذهب أحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، والصحيح من مذهب الشافعية.

واستدلوا بعموم الأدلة التي فيها الحث على رفع اليدين في الدعاء، منها: حديث سلمان رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ حَيَّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِيبُ إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا صَفَرًا، خَائِبَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صَلَّى الغداة رفع يديه يدعو عليهم. يعني على الذين قتلوهم.

الثاني: عدم رفع اليدين، وهو قول مالك، والأوزاعي، ويزيد بن أبي مريم.

قال أبو عبد الله سدد الله الله: الصواب القول الأول؛ لحديث أنس المذكور، فقد أخرجه أحمد (١٢٤٠٢)، فقال: حدثنا هاشم، وعفان، قالوا: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس بن مالك، فذكر الحديث مَطْوًى، وفيه: قال أنس: فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد على شيء قط وَجَدَهُ عَلَيْهِمْ، فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صَلَّى الغداة رفع يديه، فدعا عليهم.... وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وقد رواه حماد بن سلمة، عن ثابت مُتَّصِرًا، أخرجه أحمد (١٣٨٥٤)، ولا يقال: إِنَّ حماد ابن سلمة خالف سليمان بن المغيرة في ثابت؛ لأنه اختصر الحديث، ولم يذكر القنوت من أصله، والله أعلم.

فهذه الزيادة زادها ثابت البناني على بقية الرواة، وسياق الحديث يدل على أنها محفوظة لمن

تأمل ذلك، والله أعلم.

وقد أخرج الحديث المذكور أيضًا عبد بن حميد (١٢٧٦)، من طريق: هاشم بن القاسم به، وأخرجه أيضًا أبو عوانة (٥/ ٤٠-٤١)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/ ٣٤٩)، من طريق: عفان بن مسلم به، وانظر: «شرح المذهب» (٣/ ٥٠٧).

### مسألة [٢]: تأمين المأمومين.

تقدم<sup>(١)</sup> حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عند أحمد، وأبي داود، وابن خزيمة، والبيهقي، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرًا متتابعًا... الحديث، وفيه: ويؤمن من خلفه.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَأْمِينِ الْمَأْمُومِينَ عِنْدَ دَعَاءِ الْإِمَامِ، وَقَدْ بَوَّبَ ابْنُ خَزِيمَةَ رحمته الله عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ (١/ ٣١٣): [باب القنوت في الصلوات كلها، وتأمين المأمومين عند دعاء الإمام في القنوت]. وقال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/ ٥٨٤): إذا أخذ الإمام في القنوت أَمَّنَ من خلفه، لا نعلم فيه خلافًا. اهـ

٢٩٨- وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقْوَهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ. <sup>(١)</sup>

وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ: «وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ». <sup>(٢)</sup>

زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ». <sup>(٣)</sup>

(١) صحيح. دون قوله (في قنوت الوتر). أخرجه أحمد (١/ ١٩٩، ٢٠٠)، وأبوداود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (٣/ ٢٤٨)، وابن ماجه (١١٧٨)، من طرق عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي به.

وهو حديث صحيح إلا أنه اختلف على بريد بن أبي مريم في زيادة (في قنوت الوتر). فروى الحديث عن بريد بدون هذه الزيادة شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، والحسن بن عبيدالله النخعي وهو حسن الحديث أو أرفع، والعلاء بن صالح التيمي - في رواية - وهو حسن الحديث. وروى الحديث بالتقييد (بقنوت الوتر) أبو إسحاق السبيعي وقد رواه بالنعنة ولم يصرح بالسماع في جميع طرق الحديث، ويونس بن أبي إسحاق، وهو حسن الحديث، وقد بهم، والحسن بن عمار، وهو متروك، والعلاء بن صالح - في رواية - . انظر رسالة "القول الجلي في تخريج حديث الحسن بن علي" للشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي.

قال ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٥٢-١٥٣): وشعبة أحفظ من عدد من مثل يونس بن أبي إسحاق، وأبو إسحاق لا يعلم هذا الخبر من بريد أم دلّسه عنه، اللهم إلا أن يكون كما قال بعض علمائنا: إن كل ما رواه يونس عن روى عنه أبوه أبو إسحاق هو مما سمعه يونس مع أبيه عن روى عنه. قال ولو ثبت هذا الخبر عن النبي ﷺ أنه أمر بالقنوت في الوتر، أو قنت في الوتر، لم يجز عندي مخالفة خبر النبي ﷺ ولست أعلمه ثابتاً. اهـ

وقال ابن حبان رحمته الله كما في "إتحاف المهرة" (٤/ ٢٩٥): لم يقل شعبة في حديثه (قنوت الوتر) وهو أحفظ من مائتين مثل أبي إسحاق وابنه، فليست هذه اللفظة محفوظة؛ لأن المصطفى ﷺ قبض، والحسن ابن علي ابن ثمان سنين، فكيف يعلمه ﷺ قنوت الوتر، ولا يعلمه هؤلاء المهاجرين. اهـ فالذي يظهر لي أنها زيادة شاذة غير محفوظة، والله أعلم.



## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم القنوت في صلاة الوتر.

❁ في هذه المسألة أقوال:

**الأول:** أنه يقنت في الوتر في السنة كلها، روي هذا القول عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>، وقال به الحسن، والنخعي، وهو مذهب إسحاق، وأبي ثور، وأحمد في رواية، وهو المشهور عند الحنابلة.

واستدلوا بحديث الحسن بن علي الذي في الباب، وبحديث علي رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في آخر وتره: «اللهم، إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، أخرجه أبو داود (١٤٢٧)، وهو في «الصحيح المسند» لشيخنا رحمته الله برقم (٩٥٧).

**الثاني:** أنه يقنت في النصف الثاني من رمضان، وهذا صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما، فقد أخرج ابن أبي شيبه، وابن المنذر بإسناد صحيح عن نافع، قال: كان ابن عمر لا يقنت إلا في النصف. يعني من رمضان.

وجاء هذا القول عندهما عن علي بن أبي طالب، وفي إسناده: الحارث الأعور، وأخرجه ابن خزيمة (١١٠٠)، عن أبي بن كعب بحضرة عمر بإسناد صحيح.

وهذا قول جماعة من أهل العلم، منهم: ابن سيرين، والزهري، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية.

= وإسناده ضعيف؛ لأن عبد الله بن علي إن كان هو ابن الحسين بن علي، فهو منقطع، لأنه لم يدرك جده الحسن بن علي، وإن كان غيره فهو مجهول لا يعرف.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٠/٣) في «المصنف» عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأحمد في «الموسم» (١/١٠٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأحمد في «الموسم» (١/١٠٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الثالث: أنه لا يقنت في الوتر مطلقاً، وهو قول طاوس، وحكاه ابن وهب عن الإمام مالك، وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان لا يقنت في الفجر، ولا في الوتر، فكان إذا سئل عن القنوت؟ قال: ما نعلم القنوت؛ إلا طول القيام، وقراءة القرآن.

قال أبو عبد الله سده الله: الذي نختاره عدم القنوت؛ لأنَّ حديث الحسن لم تثبت فيه زيادة: «في قنوت الوتر»؛ ولأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم القنوت في الوتر مع مداومته عليه السلام لقيام الليل، وحديث علي يُحمل على ظاهره، بأنَّ هذا الدعاء يقال قبل التسليم.

وقد بوب عليه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، فقال: [باب ما يقول الرجل في آخر وتره]. ومن قنت في الوتر كما فعل بعض الصحابة فلا ينكر عليه، وبالله التوفيق.

وانظر: «الأوسط» (٢٠٥/٥-)، «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٠٥-٣٠٦)، «المغني» (٥٨٠/٢)، «المجموع» (٢٤/٤).

**تنبيه:** لم يثبت حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قنت في الوتر، جزم بذلك الإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر، والبيهقي، وغيرهم، وهذا يدل على عدم القنوت في الوتر كما رجَّحناه، والله أعلم. انظر: «التلخيص» (١٨/٢).

**تنبيه آخر:** القائلون بالقنوت، مذهبهم في رفع اليدين، والتأمين، ومحل القنوت كما تقدم في قنوت النوازل.

٢٩٩- وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ<sup>(١)</sup>.

### الحكم المستفاد من الحديث

استدل بهذا الحديث من ذهب إلى استمرار القنوت في صلاة الصبح.

وكذلك استدل به من يدعو بالدعاء المذكور في حديث الحسن المتقدم في صلاة الفجر، والحديث ضعيف منكر، فلا يصلح للاستدلال به على المسألتين، والعمل بذلك من البدع، والله أعلم.

(١) ضعيف. أخرجه البيهقي (٢/ ٢١٠) من طريق عبدالرحمن بن هرم عن بريد بن أبي مريم عن ابن عباس به.

قال الحافظ في "التلخيص": عبدالرحمن بن هرم ليس هو الأعرج، ويحتاج إلى الكشف عن حاله. اهـ

٣٠٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ<sup>(١)</sup>.

وَهُوَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ:

٣٠١- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنَّ لِلأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا مَوْقُوفًا.<sup>(٣)</sup>

(١) ضعيف. أخرجه أبوداود (٨٤٠)، والنسائي (٢/٢٠٧)، والترمذي (٢٦٩)، ومدار طريقه على محمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بـ (النفس الزكية) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

وهو حديث قد أعله غير واحد من الأئمة. قال البخاري: محمد بن عبدالله لا يتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا. وقال حمزة الكناني: منكر. وقال الترمذي: غريب. وقال ابن رجب: لا يثبت، وأورده الذهبي في «ميزان الاعتدال». وقال المناوي في «فيض القدير»: أعله البخاري والترمذي والدارقطني بتفرد محمد بن عبدالله بن الحسن.

(٢) ضعيف. أخرجه أبوداود (٨٣٨)، والنسائي (٢/٢٠٦، ٢٠٧)، والترمذي (٢٦٨)، وابن ماجه (٨٨٢)، وفي إسناده شريك القاضي وهو سيئ الحفظ، وقد تفرد به كما قال الدارقطني، وخولف في إسناده.

قال الترمذي رحمه الله في «العلل الكبير» (١/٢٢١): وروى همام بن يحيى عن شقيق عن عاصم بن كليب شيئاً من هذا مرسلًا، لم يذكر فيه وائل بن حجر، وشريك بن عبدالله كثير الغلط والوهم. اهـ وقال الحازمي في «الاعتبار» (ص ١٢٣) بعد أن ذكر الرواية المرسلة: وهو المحفوظ.

(٣) المرفوع والموقوف معلان. أخرجه ابن خزيمة (٦٢٧) من طريق الدراوردي عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه، ويقول: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك.

وقد اختلف على الدراوردي في رفعه ووقفه، وصوب الدارقطني الموقوف ورجح ذلك البيهقي كما في «الفتح» لابن رجب (٥/٨٩). وقد أعله البيهقي بعلة أخرى فقال كما في «السنن» (٢/١٠٠-١٠١): والمشهور عن عبدالله بن عمر في هذا ما أخبرنا... وساق إسناده من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: إذا سجد أحدكم فليضع يديه، فإذا رفع فليرفعها فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه. ثم قال: والمقصود منه وضع اليدين في السجود لا التقديم، والله تعالى أعلم. اهـ

قلت: هذه الرواية عن ابن عمر في هذا ما أخبرنا... لأن الدراوردي قد تكلم في رواية عن ابن عمر في هذا ما أخبرنا...

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: ماذا يقدم المصلي عند سجوده: أيديه، أم ركبتيه؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى تقديم الركبتين على اليدين، واستدلوا بحديث وائل بن حجر رضي الله عنه، الذي في الباب، وقد تقدم بيان ضعفه، وقد جاء حديث بمعناه، من حديث سعد بن أبي وقاص <sup>(١)</sup>، وفي إسناده متروكان، وضعيف، وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>، وفي إسناده متهم، وأصح ما عندهم مرسل عاصم بن كليب الذي في الباب في تخريج حديث وائل، وقد صحَّ هذا القول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (١/٢٦٣)، و"الأوسط" (٣/١٦٥).

✽ وذهب مالك، والأوزاعي، وأحمد في رواية، وهو قول الحسن إلى تقديم اليدين على الركبتين، وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما، ذلك، وعلقه البخاري في "صحيحه"، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي في الباب.

✽ وذهب مالك في رواية عنه إلى أنهما سواء، وقال قتادة: يضع أهون ذلك عليه.

قال أبو عبد الله سده الله: لم يصح في المسألة حديث، فالأمر واسع، والأقرب إلى السنة تقديم اليدين على الركبتين؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «ثم يُكَبِّرُ حين يهوي ساجداً» <sup>(٣)</sup>، وكان البخاري استند إليه في هذه المسألة، ولحديث البراء بن عازب: كان لا يحنى أحدٌ منَّا ظهره حتى يقع النبي ﷺ ساجداً، ثم تقع سجوداً بعده. وهو متفق عليه <sup>(٤)</sup>.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٥/٩٠)، "المغني" (٢/١٩٣-١٩٤)، "الأوسط" (٣/١٦٥-١٦٦).

(١) أخرجه ابن خزيمة (١/٣١٩)، وفي إسناده: إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، يرويه عن أبيه، عن جده، وهو ضعيف، وأبوه وجده متروكان.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٦٣)، وفي إسناده: عبدالله بن سعيد المقبري، وهو متروك، وقد اتهم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٦٣)، وفي إسناده: عبدالله بن سعيد المقبري، وهو متروك، وقد اتهم.

٣٠٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا<sup>(١)</sup> وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

في هذا الحديث بيان صفة وضع اليدين أثناء التشهد.

وقد جاء في ذلك أحاديث أخرى:

منها: حديث عبد الله بن الزبير في "مسلم" (٥٧٩) أيضًا، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقم كفه اليسرى ركبته.

ومنها: حديث وائل بن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "سنن أبي داود" (٧٢٦)، والبيهقي (١٣١/٢)، وغيرهما: «ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ووضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم عقد الخنصر، والبنصر، ثم حلق الوسطى بالإبهام، وأشار بالسبابة». واللفظ للبيهقي، وهو حديث حسن.

قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "شرح مسلم" (٥٧٩): وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ وَضْعِهَا عِنْدَ الرُّكْبَةِ، أَوْ عَلَى الرُّكْبَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بِعَطْفِ أَصَابِعِهَا عَلَى الرُّكْبَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ»، وَالْحِكْمَةُ فِي وَضْعِهَا عِنْدَ الرُّكْبَةِ مَنَعُهَا مِنَ الْعَبَثِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى»؛ فَمُجْمَعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ. اهـ

مسألة [١]: حالات أصابع اليد اليمنى.

لها حالتان:

الأولى: أن يقبض الأصابع كلها، ويُشير بالسَّبَّابة، وعليه يدل حديث ابن عمر رضي الله عنهما، الذي في الباب.

الثانية: أن يقبض الخنصر، والبنصر، ويضع الإبهام على الوسطى، مُحَلِّقًا بها حلقة، ويشير بالسَّبَّابة، وعليه يدل حديث وائل بن حجر المتقدم، وحديث عبد الله بن الزبير، ويُحتمل في حديث عبد الله بن الزبير أن يضع إبهامه على الوسطى بدون تحليق، والله أعلم.

تنبيه: ذهب بعض أهل العلم إلى تخصيص رفع السَّبَّابة عند التشهد -أعني عند قوله: أشهد أن لا إله إلا الله-، وهذا قول لا دليل عليه.

مسألة [٢]: لو كانت سَبَّابة اليد اليمنى مقطوعة.

قال النووي رحمته الله في "شرح مسلم": ويشير بِمُسَبِّحَتِهِ اليمنى لا غير، فلو كانت مقطوعة، أو عليلّة لم يُشَرَّ بغيرها، لا من الأصل باليمنى، ولا باليسرى. اهـ

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: موضع البصر في التشهد.

قال النووي رحمته الله: والسُّنَّةُ أَنْ لَا يَجَاوِزَ بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ، وَفِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي "سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ". انْتَهَى.

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: يُشِيرُ النَّوَوِيُّ رحمته الله إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٩٩٠)، وَالنَّسَائِيِّ (٣٩/٣)، وَغَيْرِهِمَا، وَفِيهِ: «وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ، وَلَا يَجَاوِزُ بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ»، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

مسألة [٢]: تحريك الإصبع في التشهد.

✽ ذهب بعض أهل العلم إلى تحريك الإصبع، واستدلوا بما جاء في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، في صفة صلاة رسول الله صلوات الله عليه وآله، قال: «ثُمَّ رَفَعَ إِصْبِعَهُ، فَرَأَيْتُهُ يَحْرُكُهَا يَدْعُو بِهَا»، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٢/٢)، وَغَيْرُهُ.

✽ وذهب أكثر أهل العلم إلى عدم التحريك؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى صِفَةَ جُلُوسِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله فِي التَّشْهَدِ ذَكَرَ الْإِشَارَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّحْرِيكَ، بَلْ ثَبَتَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ ظَاهِرِهِ الْحَسَنَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وآله كَانَ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ إِذَا دَعَا وَلَا يَحْرُكُهَا. <sup>(١)</sup>

وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ؛ فَقَدْ أُعْلِلَ بِالشَّدُوذِ، تَفَرَّدَ بِالزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ: زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، وَخَالَفَهُ جَمْعٌ مِنَ الرُّوَاةِ، فَلَمْ يَذْكُرُوهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى شَدُوذِهَا ابْنُ خَزِيمَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَانْظُرْ رِسَالَةَ أَخِيْنَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٩٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧/٣) مِنْ طَرِيقِ: زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ، وَقَدْ خُولِفَ زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، فَرَوَاهُ جَمْعٌ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ بَدُونَ زِيَادَةَ: «وَلَا يَحْرُكُهَا»، وَهُمْ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَعْمَرُ، وَسَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. وَرَوَاهُ عَثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، وَمُخْرَمَةُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ عَامِرٍ كَذَلِكَ بَدُونَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ.

مَقَالَةٌ خَفِيَّةٌ، هَذَا الزِّيَادَةُ أَيْ الْقِيَامُ بِالْعَلَامَةِ الْأَلَا، بِحُجَّةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَانْظُرْ الْحَقَّ فِي الْمَقَالَةِ.



أحمد بن سعيد «البشارة في شذوذ التحريك وثبوت الإشارة».

٣٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: التَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. <sup>(١)</sup>

وَلِلنَّسَائِيِّ: كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ. <sup>(٢)</sup>

وَلِأَحْمَدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ. <sup>(٣)</sup>

٣٠٤- وَلِإِسْلَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ» - إِلَى آخِرِهِ. <sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢).

(٢) زيادة شاذة. أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٢٠٠)، من طريق سفيان بن عيينة عن الأعمش ومنصور عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود به.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٨٧/٤): تفرد ابن عيينة بقوله: (قبل أن يفرض علينا التشهد). اهـ. قلت: قد رواه جماعة كثر بدون هذه الزيادة، فرواه عن الأعمش أبو معاوية وزائدة بن قدامة ويحيى بن سعيد وشعبة ويعلى وأبونعيم وحفص بن غياث وعبد الله بن نمير وأبو أسامة وابن فضيل ووكيع وابن إدريس وغيرهم بدون الزيادة. وانظر مصادر رواياتهم في «المسند الجامع» (٥٣٥/١١).

ورواه عن منصور بدون الزيادة: زائدة وشعبة وجريير بن عبد الحميد كما في «المسند الجامع» (٥٣٦/١١).

وقد تابع الأعمش ومنصوراً على عدم ذكر هذه الزيادة جامع بن أبي راشد، وحماد بن أبي سليمان، وحصين بن عبد الرحمن، وأبو هاشم يحيى بن دينار، والمغيرة بن مقسم وغيرهم كلهم روه عن شقيق بن سلمة بدون هذه الزيادة كما في «المسند الجامع» (٥٣٧/١١) فتبين أنها زيادة شاذة بدون ريب والله أعلم.

(٣) ضعيف. أخرجه أحمد (٣٧٦/١)، وفي إسناده خصيف بن عبد الرحمن الجزري وهو سيئ الحفظ، وفيه

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: حكم التشهد الأول.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنه مُستحبٌ، واستدلوا بحديث عبد الله ابن بحنة في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>: "أنَّ النبي ﷺ نساء، فجبره بالسهو، ولم يرجع إليه.

✽ وذهب الثوري، وأحمد في ظاهر مذهبه، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وغيرهم إلى وجوبه، وأنه إن تركه عمداً بطلت صلاته، وإن تركه سهواً سجد للسهو، وحكاه الطحاوي عن مالك. واستدلوا بحديث ابن مسعود عند النسائي (٢/٢٣٨)، وغيره، أنَّ النبي ﷺ قال: «إذا قعدتم في كل ركعتين، فقولوا: التحيات لله...»، وهو حديث صحيح، واستدلوا بمداومة فعل النبي ﷺ مع قوله: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»، وحديث ابن بحنة يدل على سقوطه بالسهو، ويجبره بالسجدين.

قال أبو عبد الله: هذا القول هو الصواب، والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" (٥/١٦٦-١٦٧) لابن رجب، "المغني" (٢/٢١٧)، "المجموع" (٣/٤٥٠).

### مسألة [٢]: حكم التشهد الأخير.

✽ ذهب كثير من العلماء إلى أنَّ التشهد الأخير من أركان الصلاة، وهو قول الحسن، ومكحول، ونافع، والشافعي، وأحمد في ظاهر مذهبه، وإسحاق، وأبي ثور، وداود، وحُكي عن مالك، واستدلوا بحديث ابن مسعود المتقدم في المسألة السابقة، وبقوله في حديث الباب: «كنا نقول قبل أن يُفرض علينا التشهد»، وقد تقدم أنها زيادة شاذة، وبحديث أبي موسى عند مسلم (٤٠٤) مرفوعاً: «إذا كان أحدكم عند القعدة؛ فليكن من أول قول أحدكم: التحيات لله...».

✽ وذهب بعض أهل العلم إلى أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه، منهم: النخعي،

وقتادة، وحماد، والأوزاعي، وهو المشهور عن مالك، وهو رواية عن أحمد، واستدلوا بحديث ابن بحنة كما في المسألة السابقة.

✽ وقال طائفة من أهل العلم: هو واجبٌ تبطل الصلاة بتركه عمدًا، ويسجد لسهوه، وهو قول الزهري، والثوري، وحُكي عن الأوزاعي، وهو رواية عن أحمد.

واستدلوا بالأدلة السابقة للوجوب، واستدلوا بأنه يسقط لسهوه، ويحبر بسجدي السهو بحديث عبدالله بن بحنة، وهو قول أبي خيثمة، وابن أبي شيبة.

قال أبو عبد الله وفقه الله: هذا القول الأخير هو الصواب، والله أعلم. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥/١٦٧-١٦٩)، "المغني" (٢/٢٢٦).

### مسألة [٣]: المختار من صيغ التشهد.

أكثر العلماء اختاروا تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، واختار الشافعي، والليث تشهد ابن عباس رضي الله عنه، واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولفظه: «التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات، الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله»، أخرجه مالك في "الموطأ" (١/٩٠)، وإسناده صحيح.

قال أبو عبد الله سدد الله: كل ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من الشهادات؛ فإنه يجزئ، وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك، والواقع وجود خلاف شاذ، والمختار عندي أن يقول بهذا تارة وبذاك أخرى، والله أعلم. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥/١٧٨-١٨١) رقم الحديث (٨٣١).

### مسألة [٤]: هل يقول: السلام عليك أيها النبي، أم: السلام على النبي؟

أخرج البخاري (٦٢٦٥) حديث ابن مسعود في التشهد، وفي آخره: قال ابن مسعود:

وهو بين ظهرانينا، فلما قُبِضَ قلنا: السلام. يعني: على النبي.

عَوَانَةٌ فِي "صَحِيحِهِ"، وَالسَّرَاجُ، وَالْجُوزَقِيُّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طُرُق مُتَعَدِّدَةٍ إِلَى أَبِي نُعَيْمٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ بَلْفُظٌ: «فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» بِحَذْفِ لَفْظٍ: (يَعْنِي)، قَالَ الشُّبْكِيُّ فِي "شَرْحِ الْمُنْهَاجِ" بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَوَانَةَ وَحْدَهُ: إِنَّ صَحَّ هَذَا عَنْ الصَّحَابَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ فِي السَّلَامِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَيُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. قُلْتُ: قَدْ صَحَّ بِلَا رَيْبٍ، وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ مُتَابِعًا قَوِيًّا. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَقُولُونَ -وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيًّا -: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، فَلَمَّا مَاتَ قَالُوا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ.

قال أبو عبد الله: والذي ذهب إليه أكثر العلماء أن يقال: السلام عليك أيها النبي، وهو الصواب؛ لأنَّ هذا هو الذي علمناه رسولنا، ونبينا محمد ﷺ، فلا نعدل عنه، وما جاء عن بعض الصحابة؛ فقد خالفهم غيرهم من الصحابة، فقد ثبت عن عمر رضي الله عنه في "موطأ مالك" (٩٠ / ١) وغيره: أنه كان يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، ويقول فيه: السلام عليك أيها النبي. وهو بمحضر من الصحابة ولم ينكره أحدٌ، والله أعلم. وانظر: "المغني" (٢ / ٢٢٠)، "المجموع" (٣ / ٤٥٥).

### مسألة [٥]: زيادة التسمية قبل التشهد.

جاءت زيادة التسمية قبل التشهد في حديث جابر رضي الله عنه، عند النسائي (٢ / ٢٤٣)، وابن ماجه (٩٠٢)، والبيهقي (٢ / ١٤١)، وغيرهم، وهو حديث مُعَلَّلٌ، وزيادة شاذَّةٌ؛ فَإِنَّ رَاوِيَهُ: أَيُّمَنَ بْنَ نَابِلٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، فَجَعَلَهُ عَنْ جَابِرٍ -سَلَكَ الْجَادَةَ- وَزَادَ فِيهِ التَّسْمِيَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّسْمِيَةُ.

وحديث جابر رضي الله عنه، قد أعلَّه البخاري، والنسائي، والدارقطني، والترمذي، وابن المنذر، وغيرهم، وعلى هذا فلا يُسَمَّى فِي بَدَايَةِ التَّشْهَدِ، بَلْ يُبْدَأُ بِالتَّحِيَّاتِ، وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي

٣٠٥- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلْ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ. <sup>(٢)</sup>

٣٠٦- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ (الْأَنْصَارِيِّ) رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى (آلِ) إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى (آلِ) إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٣)</sup>  
وَرَادَ ابْنُ حُزَيْمَةَ فِيهِ: فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟ <sup>(٤)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير.

❁ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنها ركنٌ من أركان الصلاة، لا تصح الصلاة بدونها على كل حال، وهو قول الشافعي، وأحمد في رواية عنه، واستدلوا بالأمر بها في حديث فضالة، وأبي مسعود.

الثاني: تصح الصلاة بدونها مع السهو دون العمد، وهو رواية عن أحمد، وإسحاق.

الثالث: الاستحباب، وتصح الصلاة بدونها بكل حال، وهو قول أكثر العلماء، منهم: أبو

(١) وقع في المخطوطتين: (بتمجيد)، والمثبت هو الصواب.

(٢) أخرجه أحمد (١٨/٦)، وأبوداود (١٤٨١)، والنسائي (٣/٤٤-٤٥)، والترمذي (٣٤٧٧)، وابن حبان

(١٩٦٠)، والحاكم (١/٢٣٠)، وإسناده صحيح.

حنيفة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وأحمد وإسحاق في رواية عنهما، وداود، وابن جرير، وغيرهم، واستدلوا بحديث ابن مسعود المتقدم: «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو»، يعني بعد التشهد.

واستدلوا بحديث فضالة بن عبيد؛ فإنَّ النبي ﷺ لم يأمر من صلى، ولم يصلَّ عليه بالإعادة، حيث لم يكن يعلم ذلك، وقد أمر المسيء في صلاته بالإعادة؛ فدلَّ على أنَّ ذلك غير واجب.

واستدلوا بحديث أنَّ النبي ﷺ قال لرجلٍ: «ما تقول في الصلاة؟» قال: أتشهد، وأسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار، أمَّا إني لا أحسنُ دندنتك، ولا دندنة معاذ، فقال النبي ﷺ: «حوها ندندن»، جاء عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وهو في «الصحيح المسند» (١٤٦١).

وأما الأمر بها في الحديث الآخر؛ فلا يدل على الوجوب؛ فإنه إنما أمرهم عند سؤالهم عنه، وهذه قرينة تُخرج الأمر عن الوجوب على ما ذكره طائفة من الأصوليين؛ فإنه لو كان أمره للوجوب لابتدأهم به، ولم يؤخره إلى سؤالهم مع حاجتهم إلى بيان ما يجب في صلاتهم؛ فإنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ فدلَّ على أنه اكتفى بالسلام عليه عن الصلاة.

قال أبو عبد الله وفقه الله: القول الثالث هو الصواب، والله أعلم.

وانظر: «فتح الباري» لابن رجب رحمه الله (١٩٧/٥ - ١٩٩)، رقم الحديث (٨٣٥).

**مسألة [٢]: هل الصلاة على النبي ﷺ تكون في التشهد الأول أيضاً؟**

ذهب أحمد، وإسحاق، وأبو حنيفة، والشافعي في قول، والثوري، وعزاه ابن رجب إلى أكثر العلماء، إلى أنَّ الجلوس الأول يُقتصر فيه على التشهد، ولا يزيد عليه الصلاة على النبي ﷺ.

❁ وذهب الشافعي في الحديد، وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه يُشرع للمصلي أن يصلي على النبي ﷺ في التشهد الأول.

وقد استدل بعضهم لهذا القول بحديث عائشة عند أبي عوانة (٢٢٩٥): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصِلِي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهِنَّ إِلَّا عِنْدَ الثَّامِنَةِ، فَيَدْعُو رَبَّهُ، وَيَصِلِي عَلَى نَبِيِّهِ، ثُمَّ يَنْهَضُ، وَلَا يَسْلَمُ، ثُمَّ يَصِلِي التَّاسِعَةَ، فَيَقْعُدُ، ثُمَّ يَحْمَدُ رَبَّهُ، وَيَصِلِي عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، وَيَدْعُو، ثُمَّ يَسْلَمُ تَسْلِيمًا يُسَمِعُنَا. وإسناده صحيح، وأصله في "مسلم" بغير هذا اللفظ.

قال أبو عبد الله: الأقرب - والله أعلم - القول الأول؛ لأنَّ النبي ﷺ أمر بالصلاة عليه، ولم يعين التشهد الأول أو الأخير، وقد أجمعوا على مشروعيته في الأخير دون الأول، وحديث فضالة يؤيد ذلك؛ فإن فيه بعد الصلاة ذكر الدعاء، وهذا في التشهد الأخير، وأما حديث عائشة؛ فهذا في صلاة الليل، فيحتمل الخصوصية، والله أعلم.

وانظر: "المجموع" (٣/ ٤٦٠)، "الفتح" لابن رجب (٥/ ١٨٦-١٨٧) برقم: (٨٣٥).

٣٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ [شَرِّ] فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ».

٣٠٨- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ قُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفُرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: الدعاء بعد التشهد.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (١٨٧/٥): الدعاء في التشهد الأخير قبل السلام مشروع بلا خلاف. اهـ.

قلت: وقد اختلفوا في حكم الاستعاذة من الأربع، فذهب بعض أهل العلم إلى وجوبها، حُكي ذلك عن طاوس، وقال به بعض أهل الظاهر.

قال ابن رجب رحمته الله: وحكى بعض أصحابنا وجهًا لهم بمثل ذلك.

وذهب جمهور العلماء إلى استحباب الاستعاذة من الأربع، وصرفوا الأمر في حديث أبي هريرة من الوجوب إلى الاستحباب، والصارف عندهم حديث ابن مسعود، وحديث الفتى اللذان تقدما في [حكم الصلاة على النبي ﷺ]، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.

وانظر: «الفتح» لابن حجر (٨٣٥)، ولابن رجب (٨٣٥).

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٨٨). ولم يخرج البخاري هذا اللفظ، بل أخرجه (١٣٧٧) من قوله ﷺ لا من

أُخرجنا من الحديثين المذكورين في (٥٨٨) (١٢٨) (١٣٠).



مسألة [٢]: الدعاء بما ليس في القرآن.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٥/ ١٨٨-١٨٩): وقوله «ثُمَّ لِيَسْخِرَنَّ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبُهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو» يستدل به على أنه يجوز الدعاء في الصلاة بما لا يوافق لفظه لفظ القرآن، وعامة الأدعية المروية عن النبي ﷺ في صلاته كذلك، وقد سبق في الباب الماضي بعض ذلك، وهذا قول جمهور العلماء، خلافاً لأبي حنيفة، والثوري في قولهما: لا يدعو في صلاته إلا بما يوافق لفظ القرآن؛ فإن خالف بطلت صلاته. اهـ

٣٠٩- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ» وَعَنْ شِمَالِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ يُاسِّنَادٍ صَحِيحٌ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: حكم التسليم.

ذهب جمهور العلماء إلى أن التسليم ركنٌ من أركان الصلاة، واستدلوا بحديث علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تحریمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>(٢)</sup>، وهو حديث حسنٌ

(١) معل. أخرجه أبو داود (٩٩٧)، والطبراني في «الكبير» أيضًا (٤٥/٢٢) من طريق موسى بن قيس الحضرمي عن سلمة بن كهيل عن علقمة بن وائل عن أبيه فذكره.

قال الطبراني عقب الحديث: هكذا رواه موسى بن قيس عن سلمة قال: (عن علقمة بن وائل) وزاد في السلام (وبركاته). اهـ.

قال أبو عبد الله وفقه الله: هذه إشارة من الطبراني أن موسى بن قيس لم يحفظ الحديث على وجهه. وموسى بن قيس حسن الحديث، وقد خالفه سفيان الثوري عند أحمد (٣١٧/٤)، والطبراني (٤٤/٢٢) وشعبة بن الحجاج عند الطحاوي (٢٦٩/١) والطبراني (٤٥/٢٢) والبيهقي (١٧٨/٢) وكذلك العلماء ابن صالح عند الطبراني (٤٥/٢٢). ثلاثتهم رَوَوْا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر بلفظ: (ويسلم عن يمينه ويساره) وليس فيه لفظ السلام. فروايتُه شاذة، والله أعلم.

تنبيه: زيادة (وبركاته) على الشمال في حديث وائل جاءت في بعض النسخ من «سنن أبي داود» وقد أثبتها جمع من العلماء منهم ابن عبد الهادي وابن دقيق العيد والحافظ في «التلخيص» والنووي وابن قدامة وذكر الحديث بدونها جمع، منهم: عبد الحق الأشبيلي في «الأحكام الوسطى» وابن الأثير في «جامع الأصول» والحافظ ابن حجر في «تنتائج الأفكار» والزبلي عن ابن رجب في «الفتح».

وهذا أقرب؛ لأن البغوي رواه من طريق أبي داود، ورواه الطبراني من طريق موسى بن قيس بدونها، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١٢٣/١)، وفي إسناده: عبد الله

-إن شاء الله-، واستدل ابن حزم على ذلك بحديث ابن مسعود في سجود السهو، وفيه: «فلتيم صلاته، ثم يسلم، ثم يسجد سجدتين».

✽ وذهب طائفة من الفقهاء إلى أنه لا يجب، بل يجوز له الخروج من صلاته بفعل كل منافٍ لها من أكل، أو شرب، أو كلام، أو حَدَثٍ، وهو قول الحكم، وحامد، والثوري، وأبي حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، وإسحاق.

واستدلوا بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «إذا أحدث أحدكم، وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يُسلم جازت صلاته»، خرَّجه الترمذي (٤٠٨)، وفي إسناده: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيفٌ، وقد اضطرب في إسناده.

قال ابن رجب رحمته الله: ورفع منكرٌ جدًّا، ولعله موقوفٌ، والإفريقي لا يُعتمد على ما ينفرد به. انتهى.

واستدلوا بقول ابن مسعود بعد ذكره التشهد: إذا قلت هذا فقد قضيتَ صلاتك، إن شئت أن تقوم؛ فقم، وإن شئت أن تقعد؛ فاقعد. وهذا لا يدل على ما ذهبوا إليه، بل مراد ابن مسعود رضي الله عنه: فقد قضيتَ صلاتك، وبقي عليك التسليم، ويدل على ذلك أنه قد ثبت عنه أنه قال كما في «الأوسط» (٣/ ٧٦) لابن المنذر: الصلاة تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.

والصواب هو قول الجمهور، والله أعلم، وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٥/ ٢١٦)، «المغني» (٢/ ٢٤٠)، «المحلّى» (٣٧٦)، «المجموع» (٣/ ٤٨١).

## مسألة [٢]: هل تجب التسليمة الثانية؟

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٥/ ٢١٣-٢١٤): والقائلون بالتسليمتين أكثرهم على أنه لو اقتصر على تسليمة واحدة أجزأه، وصحت صلاته، وذكره ابن المنذر إجماعاً ممن يحفظ عنه من أهل العلم. وذهب طائفة منهم إلى أنه لا يخرج من الصلاة إلا بالتسليمتين معاً، وهو

بقوله عليه السلام: «تحليلها التسليم»، وقالوا: التسليم هو ما عهد منه فعله، وهو التسليمتان، وبقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وقد كان يسلم تسليمتين. ومن ذهب إلى قول الجمهور، قال: التسليم مصدرٌ، والمصدر يصدق على القليل والكثير، ولا يقتضي عددًا، فيدخل فيه التسليمة الواحدة، واستدلوا بأن الصحابة قد كان منهم من يسلم تسليمتين، ومنهم من يسلم تسليمةً واحدةً، ولم ينكر هؤلاء على هؤلاء، بل قد روي عن جماعةٍ منهم التسليمتان، والتسليمة الواحدة، فدلَّ على أنهم كانوا يفعلون أحيانًا هذا، وأحيانًا هذا، وهذا اجماع منهم على أن الواحدة تكفي. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: قول الجمهور هو الصواب، وقد صحَّت التسليمة عن أنس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهن، وانظر: «المغني» (٢/ ٢٤٣)، «الأوسط» (٣/ ٢٢٣)، «المجموع» (٣/ ٤٨١-٤٨٢).

### مسألة [٣]: صفة التسليم.

ذهب أكثر العلماء إلى أن صفة التسليم: «السلام عليكم ورحمة الله»، عن يمينه وشماله، وقد جاء في ذلك أحاديث:

منها: حديث جابر بن سمرة في «مسلم» (٤٣١)، قال: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قلنا: «السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله»، وأشار بيده إلى الجانبين، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «علامَ تومنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس...»، الحديث.

ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما في «مسند أحمد» (٦٣٩٧)، و«أبي يعلى» (٥٧٦٤)، و«سنن النسائي» (٣/ ٦٢)، وغيرهم: أنه سئل عن صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كيف كانت؟ قال: «الله أكبر»، كلما وضع ورفع، ثم يقول: «السلام عليكم ورحمة الله»، عن يمينه، «السلام عليكم ورحمة الله» عن يساره.

ومنها: حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه في «سنن ابن ماجه» (٩١٦)، وهو في «الجامع

حتى يُرى بياض خَدَّه: «السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله».

قال ابن رجب رحمته الله: ولو اقتصر على قوله: السلام عليكم؛ أجزأه عند جمهورهم، ولأصحاب أحمد فيه وجهان. انتهى.

قال أبو عبد الله: أما الإجزاء؛ فإنه يجزئه، ولكنه ترك الأفضل، وذلك لأنه يشمله قوله صلى الله عليه وسلم: «تحليلها التسليم».

وقد صحَّ عن علي كما في «مصنف عبد الرزاق» (٢/٢١٩)، أنه اقتصر عليها في الجانبين.

قال ابن رجب رحمته الله: وكان من السلف من يقول في التسليمة الأولى: «السلام عليكم ورحمة الله»، ويقتصر في الثانية على: «السلام عليكم»، ورُوي عن عمار رحمته الله <sup>(١)</sup>، وغيره، وقد تقدم حديث ابن عمر رحمتهما الله، المرفوع بموافقة ذلك. اهـ.

قلت: أراد بحديث ابن عمر رحمتهما الله، ما أخرجه أحمد (٥٤٠٢)، والنسائي (٣/٦٣)، من طريق: عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى المازني، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر رحمتهما الله، عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: «الله أكبر»، كلما وضع ورفع، ثم يقول: «السلام عليكم، ورحمة الله»، عن يمينه، وعن يساره: «السلام عليكم»، وهذا إسناد ظاهره الصحة.

ولكن قد رواه أحمد (٦٣٩٧)، والنسائي (٣/٦٢)، وأبو يعلى (٥٧٦٤)، وغيرهم من طريق: ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن يحيى بإسناده، فذكر الحديث، وزاد في الشال: «ورحمة الله».

وأخرجه الطبراني بإسناد صحيح من طريق: خالد الواسطي، عن عمرو بن يحيى كذلك بزيادة: «ورحمة الله»؛ فالظاهر أنَّ زيادة: «ورحمة الله» محفوظة، وقصَّر الدراوردي.

(١) ثبت عن عمار رحمته الله في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٢٩٩)، أنه سلم عن يمينه وشالاه: السلام عليكم

قال ابن رجب رحمته الله: وقالت طائفة: يزيد مع ذلك: (وبركاته)، ومنهم: الأسود بن يزيد كان يقولها في التسليمة الأولى، وقال النخعي: أقولها، وأخفيها، واستحبه طائفة من الشافعية، وقد خرَّج أبو داود من حديث وائل بن حُجر...، فذكر حديث الباب. انتهى.

قال أبو عبدالله وفقه الله: تقدم أنَّ حديث وائل بن حجر رضي الله عنه ليس بمحفوظ؛ فعلى هذا فلا يزيد: «وبركاته».

**تنبيه:** جاءت أحاديث مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان يُسلم تسليمة واحدة، ولم يثبت منها شيء، وقد جزم بذلك بعض الحفاظ والأئمة، منهم: أحمد، وابن حزم، والعقيلي، واليزار، وابن عبد البر، والنووي، وابن القيم، وابن رجب، وغيرهم....

وانظر رسالة «كشف اللثام في ضعف حديث التسليمة الواحدة ووجوب الإتمام»، وانظر: «فتح

الباري» لابن رجب (٥/٢١٥)، «المغني» (٢/٢٤٤)، «المجموع» (٣/٤٧٨).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: متى يُسلم المأموم؟

استحب أهل العلم أن يُسلم المأموم عَقِبَ الإمام مباشرة، وبَوَّبَ البخاري في "صحيحه": [باب: يسلم حين يسلم الإمام]، وهو قول أحمد، وإسحاق، والشافعي، واستدل عليه البخاري بحديث عتبان بن مالك، قال: صلينا مع رسول الله ﷺ، فسلمنا حين سلَّم. وقال القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله -من الشافعية-: إذا سلَّم الإمام؛ فالمأموم بالخيار: إن شاء سلَّم بعده، وإن شاء استدام الجلوس للتعوذ، والدعاء، وأطال ذلك، وعلل ذلك بأنه قد انقطعت قدوته بالإمام بسلامه.

وهذا مخالفة لنص الشافعي، وعامة أصحابه، وللمأثور عن الصحابة.

قال البخاري رحمه الله في "صحيحه": وكان ابن عمر يستحب إذا سلَّم الإمام أن يسلم من خلفه.

قال ابن رجب رحمه الله: روى وكيع بإسناده عن مجاهد قال: سألت ابن عمر، قلت: يسلم الإمام وقد بقي شيء من الدعاء، أَدْعُو، أو أُسَلِّم؟ قال: لا، بل سلم. انظر: "الفتح" لابن رجب (٢٢٠/٥)، حديث رقم (٨٣٨).

مسألة [٢]: هل يسلم المأموم عقب فراغ الإمام من التسليمتين، أم التسليمة الأولى فقط؟

قال ابن رجب رحمه الله: والأولى للمأموم أن يسلم عقب فراغ الإمام من التسليمتين؛ فإن سلَّم بعد تسليمته الأولى؛ جاز عند من يقول: إنَّ الثانية غير واجبة؛ لأنه يرى أنَّ الإمام قد خرج من صلاته بتسليمته الأولى، ولم يُجْزْ عند من يرى أنَّ الثانية واجبة، لا يخرج من الصلاة

مسألة [٣]: إذا سلم المأموم مع تسليم إمامه.

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٥/٢٢١): ولو سلم المأموم مع تسليم إمامه؛ ففي بطلان صلاته لأصحابنا وأصحاب الشافعي وجهان، والأصح عندنا، وعندهم أنه لا تبطل صلاته، كما لو قارنه في سائر الأركان، سوى تكبيرة الإحرام، ومذهب مالك البطلان. انتهى.

قلت: والأصح عدم البطلان.

مسألة [٤]: إذا سلم المأموم قبل تسليم إمامه.

قال ابن رجب رحمته الله: وإن سلم المأموم قبل سلام إمامه؛ لم يجز، وبطلت صلاته إن تعمد ذلك، ولم ينو مفارقه على وجه يجوز معه المفارقة إلا عند من يرى أن السلام ليس من الصلاة، ويخرج منها بانتهاء التشهد، أو بدون تشهد عند من يرى أن التشهد الأخير سنة. اهـ.

«الفتح» (٥/٢٢٢).

مسألة [٥]: الالتفات عند السلام.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٢/٢٤٧): ويُسَنُّ أن يلتفت عن يمينه في التسليمة الأولى، وعن يساره في الثانية، كما جاءت السنة في حديث ابن مسعود، وسعد، ووائل بن حُجر، وجابر بن سمرة، وغيرهم. انتهى.

مسألة [٦]: حكم رد المأموم على سلام الإمام، وكذا على سلام المأمومين.

جاء في هذه المسألة حديثان:

الأول: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٣١)، من حديث جابر بن سمرة، قال: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامٌ تُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ، إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ».



أمرنا رسول الله ﷺ أن نردَّ على الإمام، وأن نتحابَّ، وأن يسلم بعضنا على بعض. وهو من طريق: الحسن عن سمرة، وقد اختلف في سماعه منه، والراجح أنه لم يسمع منه؛ إلا حديث العقيقة.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: وقال إسحاق: لا اختلاف بين أهل العلم في الرد على الإمام إذا سلَّم كما سلَّم. اهـ

قلت: ولكن ذهب بعض أهل العلم إلى أن سلام المأمومين يكفيهم عن الرد على الإمام، فقد بوب البخاري في "صحيحه": [باب من لم يرد السلام على الإمام، واكتفى بتسليم الصلاة]. وهو قول أحمد في رواية، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والنخعي، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم. واستدل عليه البخاري بحديث عتبان.

❁ وذهب جمهور العلماء إلى أن المأموم يرد السلام، واختلفوا على ثلاثة أقوال:

فمنهم من قال: يرد قبل السلام. وهو قول ضعيف.

ومنهم من قال: يرد بعد السلام.

ومنهم من قال: ينوي بتسليمه الرد على الإمام مع نيته الخروج من الصلاة، وهذا القول

أقرب من الذي قبله، وهو قريب من قول من قال: يكتفى بتسليمه ولا يرد على الإمام.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٨٣٩، ٨٤٠)، "المغني" (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

٣١٠- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

٣١١- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُحْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(٢)</sup>

٣١٢- وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٣)</sup>

٣١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٤)</sup>

٣١٤- [وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ] <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

٣١٥- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَهُ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدَعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ. <sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٨٢٢).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٥٩١).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٥٩٧).

(٥) زيادة من المطبوع.

(٦) أخرجه البخاري (٥٩٦) من حديث شريك بن عبد الله عن أبي هريرة.

٣١٦- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ. <sup>(١)</sup>  
وَزَادَ فِيهِ الطَّبْرَانِيُّ: «وَقُلُّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم الأذكار عقب الصلاة.

قال الحافظ ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفتح» (٨٤٤): وجهور أهل العلم على استحبابه، وقد رُوِيَ عن علي، وابن عباس، وابن الزبير، وغيرهم، وهو قول عطاء، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، وخالف فيه طائفة قليلة من الكوفيين. انتهى المراد.

والصواب قول الجمهور، ويكون الذكر بما ثبت عن النبي ﷺ.

مسألة [٢]: الدعاء عقب الصلوات.

روى الترمذي (٣٤٩٩) عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، سُئِلَ: أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ فَقَالَ: جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَدُبْرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ.

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «نتائج الأفكار» (٢٣٢/٢): له علل: إحداها: الانقطاع، قال عباس الدُّوري في «تاريخه» عن يحيى بن معين: لم يسمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة. ثانیته: عن ابن جریج. ثالثتها: الشذوذ؛ فإنه جاء عن خمسة من أصحاب أبي

(١) حسن. أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٠) بإسناد حسن، وقد حسنه العلامة الألباني والعلامة والوداعي رحمه الله عليهما.

تنبيه: لم يخرج ابن حبان الحديث في «صحيحه» لكن قال المنذري في الترغيب: أخرجه ابن حبان في «كتاب الصلاة» وصححه. فلعل له كتابًا مفردًا في ذلك كما نبه على ذلك العلامة الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيحته» (٩٧٢).

أمامة أصل هذا الحديث من رواية أبي أمامة عن عمرو بن عبسة، واقتصروا كلهم على الشق الأول من الحديث. اهـ.

وقد استدل بعض أهل العلم بهذا الحديث على استحباب الدعاء عقب الصلوات المكتوبات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥١٣-٥١٢/٢٢):  
وَاسْتَحَبَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ الدُّعَاءَ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ، وَكُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ الدُّعَاءَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ مُحْطٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مَأْمُورًا بِهِ، لَا أَمْرٌ إِجْبَابٍ وَلَا أَمْرٌ اسْتِحْبَابٍ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، وَالْمُنْكَرُ عَلَى التَّارِكِ أَحَقُّ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُ، بَلِ الْفَاعِلُ أَحَقُّ بِالْإِنْكَارِ؛ فَإِنَّ الْمُدَاوِمَةَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يُدَاوِمُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ لَيْسَ مَشْرُوعًا؛ بَلْ مَكْرُوءٌ.

ثم قال: وَلَوْ دَعَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ أَحْيَانًا عَقِبَ الصَّلَاةِ لِأَمْرِ عَارِضٍ لَمْ يُعَدَّ هَذَا مُخَالَفًا لِلسُّنَّةِ، كَالَّذِي يُدَاوِمُ عَلَى ذَلِكَ.

وقال أيضًا كما في "مجموع الفتاوى" (٥١٨-٥١٧/٢٢): وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا شَيْنَانِ: أَحَدُهُمَا: دُعَاءُ الْمُصَلِّي الْمُنْفَرِدِ كَدُعَاءِ الْمُصَلِّي صَلَاةَ الْإِسْتِخَارَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَدُعَاءُ الْمُصَلِّي وَحْدَهُ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا، وَالثَّانِي: دُعَاءُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ جَمِيعًا، فَهَذَا الثَّانِي لَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ فِي أَعْقَابِ الْمَكْتُوباتِ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الْأَذْكَارَ الْمَأْثُورَةَ عَنْهُ؛ إِذْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَنَقَلَهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ التَّابِعُونَ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، كَمَا نَقَلُوا مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي هَذَا الدُّعَاءِ عَلَى أَقْوَالٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ عَقِبَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا، وَإِنَّمَا احْتَجُّوا بِكَوْنِ

وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَبَّ أَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، وَقَالَ: لَا يُجْهَرُ بِهِ، إِلَّا إِذَا قَصِدَ التَّعْلِيمُ. كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ، إِلَّا مُجَرَّدَ كَوْنِ الدُّعَاءِ مَشْرُوعًا، وَهُوَ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ قَدْ اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ فِي صُلْبِ الصَّلَاةِ، فَالدُّعَاءُ فِي آخِرِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ مَشْرُوعٌ مَسْنُونٌ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَبِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ: وَالْمُنَاسَبَةُ الْإِعْتِبَارِيَّةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ؛ فَإِنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَمَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَنْصَرَفْ؛ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَالدُّعَاءُ حِينَئِذٍ مُنَاسِبٌ لِحَالِهِ، أَمَّا إِذَا انْصَرَفَ إِلَى النَّاسِ مِنْ مُنَاجَاةِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ مَوْطِنَ مُنَاجَاةٍ لَهُ، وَدُعَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْطِنُ ذِكْرِ لَهُ، وَثَنَاءٍ عَلَيْهِ، فَالْمُنَاجَاةُ وَالِدُّعَاءُ حِينَ الْإِقْبَالِ، وَالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ، أَمَّا حَالُ الْإِنْصِرَافِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَالْثَنَاءُ وَالذِّكْرُ أَوَّلَى، وَكَمَا أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ اسْتَحَبَّ عَقِبَ الصَّلَاةِ مِنَ الدُّعَاءِ مَا لَمْ تَرُدْ بِهِ السُّنَّةُ، فَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ تُقَابِلُ هَذِهِ لَا يَسْتَحِبُّونَ الْقُعُودَ الْمَشْرُوعَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَسْتَعْمِلُونَ الذِّكْرَ الْمَأْثُورَ، بَلْ قَدْ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ، فَهَؤُلَاءِ مُفَرِّطُونَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمَشْرُوعِ، وَأُولَئِكَ مُجَاوِزُونَ الْأَمْرَ بِغَيْرِ الْمَشْرُوعِ، وَالَّذِينَ إِنَّمَا هُوَ الْأَمْرُ بِالْمَشْرُوعِ دُونَ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ. اهـ

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: رفع الصوت بالذكر.

ذهب بعض أهل العلم إلى رفع الصوت بالذكر عَقَبَ الصلاة. ❁

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما، في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، قال: إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي رواية: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

واستدلوا بحديث المغيرة بن شعبة الذي في الباب، وبنحوه عن ابن الزبير في "مسلم" (٥٩٤)، وبحديث ثوبان الذي في الباب، وهذا قول بعض أهل الظاهر.

❁ وذهب جمهور العلماء إلى أن الأفضل الإسرار بالذكر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

وقول النبي ﷺ لمن جهر بالذكر من أصحابه: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا».

قال ابن رجب رحمته الله: وَذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ نَصُوصًا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبَعْضِ الذِّكْرِ، وَيُسَرُّ الدُّعَاءَ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: هَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ؛ فَيَجْهَرُ بِبَعْضِ الْأَذْكَارِ، وَهِيَ الْأَذْكَارُ الَّتِي ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهِرَ بِهَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَيُسَرُّ بِهِ بَقَاءً عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَذْكَارِ، وَهُوَ الْإِسْرَارُ، كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٢٣٥-٢٣٦)، برقم (٨٤١، ٨٤٢).

٣١٧- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup>

## الأحكام المستفادة من الحديث

تَقَدَّمتُ مباحث الحديث ضمن المسائل المتقدمة، ويُستفاد من هذا الحديث أيضًا أن جميع ما تقدم من المسائل تشمل الرجال، والنساء؛ لعموم هذا الحديث، وقد استثنى بعض أهل العلم بعض المسائل، فقالوا: لا تفعلها المرأة، وهي: رفع اليدين حذو المنكبين، والتورك، والمجافاة في السجود، خشية أن تنكشف العورة.

والصواب أنها تعمل هذه السنن؛ لأن انكشاف العورة أمرٌ مظنونٌ، فلا تترك السنن من أجله، والله أعلم.

٣١٨- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(٢)</sup>

٣١٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِمَرِيضٍ -صَلَّى عَلَى وَسَادَةٍ، فَرَمَى بِهَا- وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيَّاءَ، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ» <sup>(٣)</sup> رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَقَفَّه. <sup>(٤)</sup>

سيأتي الكلام على هذين الحديثين في آخر صلاة المسافر والمريض، إن شاء الله تعالى.

ثم باب صفة الصلاة بحسب اللزوم.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١١١٧).

(٣) هذا الحديث والذي قبله ليسا موجودين في المخطوطة الظاهرية.

(٤) لا بأس بقتله، لأن الحديث (٣٠٦/٢) من ظاهري الحديثين المذكورين، قال الألباني في «الإسلام»

## بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَغَيْرِهِ

مسألة [١]: حكم سجود السهو.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى وجوبه، منهم: أحمد، ومالك، والثوري، وإسحاق، وأبو حنيفة، وغيرهم، وخصّه مالك، وأبو ثور بما قبل السلام.

واستدلوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه، عند مسلم (٥٧٢) (٩٦): «وإذا زاد الرجل، أو نقص؛ فليسجد سجدين قبل أن يسلم»، وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه، في «الصحاحين» <sup>(١)</sup>: «فليتحر الصواب؛ فليتم عليه، ثم ليسجد سجدين».

✽ وخالف الشافعي وأصحابه، وأصحاب الرأي، فقالوا: هو سنة. قال شيخ الإسلام: وليس مع من لم يوجبها حجة تقارب ذلك. يعني أدلة الجمهور. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/٢٨)، «فتح الباري» لابن رجب (٦/٥١٥)، «المغني» (٢/٤٣٣).

مسألة [٢]: من ترك سجود السهو نسياناً.

✽ إن تركه نسياناً، ثم ذكره قبل طول الفصل؛ سجد للسهو متى ذكره عند جمهور العلماء، خلافاً للحسن، وابن سيرين حيث قالوا: إذا صرف وجهه عن القبلة لم يسجد، ولأبي حنيفة، حيث قال: إن تكلم سقط عنه سجود السهو.

وقول الجمهور هو الصواب، وأما قول الحسن، وابن سيرين؛ فرده حديث ذي اليدين -وسيأتي- وأما قول أبي حنيفة؛ فرده حديث ذي اليدين، وحديث ابن مسعود، وسيأتي أيضاً في الباب.

وأما إن نسي السجود، وذكر بعد طول الفصل؛ ففيه قولان:



**الأول:** أنه لا يسجد للسهو، وهو قول أحمد في رواية، والشافعي في رواية، وهو قول مالك إذا كان السجود قبل السلام، وكثير من أصحاب الشافعي، وأحمد.

**الثاني:** أنه يسجد للسهو، وإن طال الفصل، وهو قول مالك فيما إذا كان السجود بعد السلام، وأحمد، والشافعي في رواية عنهما، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

قال أبو عبد الله سده الله: القول الأول أقرب - والله أعلم -؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله أمر بالسجدتين قبل السلام، أو بعده، وجاء عنه أنه سجد - مع قرب الفصل - ولم يأت عنه حديث في أنه سجد للسهو بعد طول الفصل، وكما أنه لا يبيِّن إذا نسي ركعةً، وذكرها بعد طول الفصل، فكذلك السجدتان للسهو، هذا والقول الثاني فيه قوة أيضًا.

واختلف القائلون بعدم السجود: هل تبطل الصلاة، أم لا؟

فذهب الأكثر منهم إلى عدم البطلان، وذهب أحمد في رواية إلى البطلان، وهو قول الحكم، وابن شبرمة، ومالك، فيما إذا كان السجود قبل السلام.

والصواب هو عدم البطلان، والله أعلم.

واختلف القائلون بعدم السجود أيضًا في تحديد طول الفصل، فذهب أحمد في رواية اختارها الحَرَقِيُّ إلى أنَّ طوْلَ الفصل حدُّه إذا خرج من المسجد.

وذهب الشافعي، وجماعة من الحنابلة إلى أنه يرجع في طول الفصل، وقصره إلى العرف، وهذا القول أقرب، ويُستفاد أيضًا بقرب الفصل من صنيع النبي صلَّى الله عليه وآله، فكلما كان قريبًا من صنيعه سجد فيه للسهو، وسيأتي حديث ذي اليمين إن شاء الله.

وانظر: «المغني» (٢/ ٤٣٠-٤٣٢)، «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٢)، «الفتح» لابن رجب (٦/ ٥١٦-٥١٧).

**مسألة [٣]: هل تبطل الصلاة بترك سجود السهو عمدًا؟**

✽ إن كان السجود قبل السلام؛ فذهب جماعة من أهل العلم إلى بطلان الصلاة، وهو

قول مالك، وأبي ثور، والثوري، وأحمد في رواية، وذلك لأنه واجبٌ في الصلاة؛ فهو من واجبات الصلاة.

✽ وعن أحمد رواية أنها لا تبطل، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة؛ لأنها لا يريان وجوب السجود للسهو.

والصواب هو القول بالبطلان، والله أعلم.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٥١٦/٦)، "المغني" (٤٣٢/٢)، "مجموع الفتاوى" (٣٢/٢٣).

وإما إن كان السجود بعد السلام؛ فجمهور العلماء على أنَّ صلاته لا تبطل؛ لأنه واجبٌ خارجٌ عن الصلاة، فأشبهه وجوب الجماعة، والأذان، والإقامة، والسترة؛ فإنَّ هذه الأمور لا تبطل الصلاة بتركها عمداً.

وذهب أحمد في رواية إلى البطلان، ومال إليها شيخ الإسلام رحمه الله.

والصواب قول الجمهور. وانظر: "مجموع الفتاوى" (٣٣/٢٣)، "الفتح" (٥١٧/٦).

٣٢٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. <sup>(١)</sup>  
وَفِي رِوَايَةٍ لِسُلَيْمٍ: يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم من نسي التشهد الأول من الفريضة.

قال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الفتح" (٦/ ٤٤١): وقد أجمع العلماء على أن من ترك التشهد الأول من الصلاة الرباعية، أو المغرب، وقام إلى الثالثة سهوًا؛ فإنَّ صلاته صحيحة، ويسجد للسهو، وقد رُوي عن خَلْقٍ من الصحابة بأنهم فعلوه. اهـ

مسألة [٢]: إن نسي التشهد من صلاة التطوع، فقام إلى ثالثة؟

قال الحافظ ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فإن كانت صلاته نافلة، وكان نوى ركعتين، ثم قام إلى ثالثة نهارًا؛ فهو بخير: إن شاء أتمها أربعًا، وهو أفضل؛ لأنَّ صلاة أربع بالنهار لا كراهة فيها، وبذلك يصون عمله عن الإلغاء، فكان أولى، وإن شاء رجع، وتشهد، وسجد للسهو، هذا قول أصحابنا، وجهه العلماء.

ومن الشافعية من قال: الأفضل أن يرجع؛ لئلا يزيد على ركعتين، ورُوي عن مالك: الأفضل الرجوع مالم يركع في الثالثة. وعنه: مالم يرفع رأسه من ركوعها، ثم يكون المضي أفضل.

(١) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠)، وأبو داود (١٠٣٤)، والنسائي (٣/ ١٩)، والترمذي

(٣٥١)، وابن ماجه (١٢٠٦)، وأحمد (٣٤٥/٥).

ومتى أتمها أربعاً؛ فعند أصحابنا: إن كان قد تشهد عقب الركعتين؛ لم يسجد، وإلاَّ سجد، وحكي عن مالك، والأوزاعي، والشافعي: يسجد؛ لتأخير السلام عن هذا التشهد. اهـ

قال أبو عبد الله سده الله: المختار أنه يتمها، ولا يلزمه سجود السهو، أو يرجع ويسجد للسهو.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: وإن كان ذلك في صلاة الليل؛ فإنه يرجع، ولا يتمها أربعاً، ويسجد للسهو، نصَّ عليه أحمد؛ فإن أتمها أربعاً، ففي بطلان صلاته وجهان بناء على الوجهين في صحة تطوعه بالليل أربعاً. وحكي عن مالك، والشافعي أنَّ الأفضل أن يمضي فيها. وقال الأوزاعي، ومالك في رواية: إن كان قد ركع في الثالثة؛ لم يرجع، وإلاَّ رجع... انتهى.

قال أبو عبد الله سده الله: الصواب أنه يمضي، ولا سجود عليه، وإذا رجع سجد للسهو والله أعلم.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٦/٤٤٥-٤٤٦).

٣٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ، وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِّرْتَ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ» فَقَالَ بَلَى، قَدْ نَسَيْتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، [ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ] <sup>(١)</sup>، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. <sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: صَلَاةُ الْعَصْرِ. <sup>(٣)</sup>

وَلِأَبِي دَاوُدَ: فَقَالَ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَأَوْمِئُوا: أَيْ نَعَمْ. <sup>(٤)</sup> وَهِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، لَكِنْ بِلَفْظٍ: فَقَالُوا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ. <sup>(٥)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا سلَّم المصلي قبل إتمام الصلاة؛ فهل يبني أم يعيد؟

قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (١٢٢٧)، (٦/ ٤٦١): وقد دلَّ هذا الحديث من جميع طرقه على أن من سلم من نقص ركعة فآزىء، من صلاته، ناسياً، ثم ذكر قريباً، أنه يبني على ما مضى من صلاته، ولا يلزمه إعادتها، وهو قول جمهور أهل العلم. انتهى. يعني: ويسجد للسهو.

(١) زيادة من المطبوع، و«صحيح البخاري».

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٩)، ومسلم (٥٧٣).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٥٧٣) (٩٩).

(٤) قوله: (فأومئوا) شاذة. أخرجه أبو داود (١٠٠٨)، من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة به. قال أبو داود: ولم يذكر (فأومئوا) إلا حماد بن زيد.

قلت: تفرد بها حماد بن زيد ولم يذكرها سائر الرواة عن أيوب ولا سائر الرواة عن ابن سيرين ولا سائر

قال: واختلفوا: هل يُشترط للبناء على ما مضى من الصلاة أن يذكر مع قرب الفصل، أم لا يُشترط ذلك؟ بل يبنى، ولو ذكر بعد طول الفصل على قولين: أحدهما: لا يبنى إلا مع قرب الفصل؛ فإن طال الفصل بطلت الصلاة، واستأنفها، وهذا قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأبي خيثمة، وسليمان بن داود الهاشمي. الثاني: يبنى ولو طال الفصل، وهو قول مكحول، والأوزاعي، ويحيى الأنصاري، والحسن بن حي، ونُقل عن أحمد ما يدل عليه، وقال الليث: يبنى ما لم ينتقض وضوؤه. انتهى المراد.

قال أبو عبد الله وفقه الله: البناء بعد الخروج من الصلاة على خلاف الأصل؛ لأنَّ الأصل هو الإتيان بركعات الصلاة متوالية، فإذا جاء دليل بالخروج عن هذا الأصل اقتصرنا على ما جاء، ولم نتجاوزَه، وإذا نظرنا في حديث ذي اليمين الذي في الباب، والذي أخرجه مسلم (٥٧٤) عن عمران بن حصين، وجدنا أنَّ الفصل لم يَطُلْ؛ ولذلك فالقول الأول هو الصواب، والله أعلم.

مسألة [٢]: إذا خرج المصلي من صلاته، فتكلم، فهل يبنى، أم يعيد؟

✽ ذهب النخعي، والثوري، وأصحاب الرأي إلى أنه إذا تكلم أعاد الصلاة، وقالوا: حديث ذي اليمين منسوخ.

✽ وذهب الشافعي، ومالك، وأحمد في رواية إلى أنه يُتِم، وإن تكلم؛ لأنه ناسٍ، ويظن أنَّ صلاته قد تَمَّت.

✽ وذهب أحمد، وإسحاق إلى أنَّ الإمام إنْ تكلم وهو يرى أنه قد أكمل صلاته، ثم علم أنه لم يكملها يُتِمُّ صلاته، ومن تكلم خلف الإمام وهو يعلم أنَّ عليه بقية من صلاته؛ فعليه أن يستقبلها.

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: إذا تكلم المصلي، سواء كان إمامًا، أو مأمومًا، أو منفردًا،

صَلَاةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يجوز للمأموم أن يخرج من صلاته إنْ علِمَ أنَّ الصلاة لم تتم، بل ينبه الإمام بالتسبيح، والقول الثاني، والثالث ليس بينهما تعارضٌ لمن تأمل، وهو الصواب، والله أعلم. ولا دليل على نسخ حديث ذي اليمين.

وانظر: «المغني» (٢/٤٤٧)، «سنن الترمذي» (٢/٢٤٨-٢٤٩)، «الفتح» لابن رجب (٦/٤٦٣).

### مسألة [٣]: حكم التكبير لسجود السهو.

قال ابن رجب رحمته الله (٦/٤٩٠): والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه يكبر في كل سجدة تكبيرة للسجود، وتكبيرة للرفع منه، وبه قال عطاء، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، ولا فرق في ذلك بين سجود السهو قبل السلام، وبعده، ومن الشافعية من قال في السجود بعد السلام: يكبر تكبيرة الإحرام، ثم يسجد للسجود. اهـ

**قلت:** الصواب قول الجمهور: أنه لا يكبر تكبيرة إحرام، كما في حديث ذي اليمين، والله

أعلم.

(1)

وهو حديث صحيح، إلا أن قوله: (ثم تشهد) شاذة، شذبا أشعث بن عبد الملك الحمري، فقد رواه غيره عن ابن سم بن يده في ذكر التشهد، ورواه مع عن خالد الحذاء يده في ذكر هذه الزيادة، وقد ضعف



مسألة [٢]: التسليم بعد سجدي السهو.

أما إذا كان السجود قبل السلام؛ فإنه يعقبه السلام من الصلاة، فلا يحتاج إلى تسليم آخر، ولا خلاف في هذا.

وأما إذا كان السجود بعد السلام؛ فقد ثبت في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، في "الصحيحين"، وحديث عمران بن حصين في "صحيح مسلم".

وفي الباب أيضًا، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد سجدي السهو اللتين بعد التسليم، وبهذا قال جمهور العلماء، خلافاً لما روي عن الحسن، وعطاء: أنه لا تسليم منها.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٤٧٧-٤٧٨).

٣٢٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيُبَيِّنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ؛ فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى ثَمَانًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

٣٢٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا، قَالَ: فَتَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُسِّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَلْيُسِّمَ ثُمَّ يُسَلِّمَ ثُمَّ يَسْجُدْ». <sup>(٣)</sup>

وَلْيُسَلِّمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ. <sup>(٤)</sup>

٣٢٥- وَلَا أَحَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا يُسَلِّمَ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ. <sup>(٥)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: كيف يصنع المصلي إذا شك في صلاته؟

✽ في المسألة أقوال:

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٠١).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٥٧٢) (٩٥).

**الأول:** أنه يبني على اليقين مُطلقاً، سواءً كان إماماً، أو منفرداً، وسواءً غلبَ على ظنِّه أمراً، أم لم يغلب، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، واختارها كثير من الحنابلة، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، الذي في الباب.

**الثاني:** إذا كان إماماً؛ فيتحرى الصواب، ويبني عليه؛ لحديث ابن مسعود، وإن كان منفرداً بنى على اليقين؛ لحديث أبي سعيد الخدري، وهذا مذهب أحمد في رواية. قيل: إنه المشهور عن أحمد، واختارها الخرقى، وبعض الحنابلة.

**الثالث:** إن لم يغلب على ظنه شيء بنى على اليقين، وإن تحرى وغلب على ظنه شيء بنى عليه، وفي الحالة الأولى يسجد قبل السلام، وفي الثانية يسجد بعد السلام، وهذا قول النخعي، والثوري، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد في رواية، ورجَّح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم العلامة ابن عثيمين رحمهما الله.

قال أبو عبد الله: وهو الصواب في المسألة؛ لأنَّ فيه إعمالاً لجميع الأدلة، وأصحاب القول الأول أهملوا حديث ابن مسعود، وبعضهم تأوله على خلاف ظاهره، وأصحاب القول الثاني خصصوا حديث ابن مسعود بلا دليل، والله أعلم. وانظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٧-٨).

**فائدة:** قال الحافظ ابن رجب رحمهما الله في "الفتح" (٦/ ٥١٠): من شك في صلاته؛ فالجمهور على عدم الإعادة، خلافاً لما رُوي عن بعض التابعين، وغيرهم من أنه يعيدها.

**فائدة أخرى:** قال ابن رجب رحمهما الله (٦/ ٥١٥): من وسوس في صلاته، ولم يشك في عدد صلاته؛ فلا يسجد عند جمهور العلماء، وحكاها بعضهم إجماعاً.

**مسألة [٢]: كيف يصنع من قام إلى خامسة في صلاته؟**

قال ابن قدامة رحمهما الله في "المغني" (٢/ ٤٢٨-٤٢٩): فَإِنَّهُ مَتَى قَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ فِي الرَّبَاعِيَّةِ، أَوْ إِلَى الرَّابِعَةِ فِي الْمَغْرِبِ، أَوْ إِلَى الثَّالِثَةِ فِي الصُّبْحِ؛ لَزِمَهُ الرَّجُوعُ مَتَى مَا ذَكَرَ،

كَانَ تَشَهُّدًا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَسَلَّم، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَشَهُّدًا، تَشَهُّدَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ؛ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، عَقِيبَ ذِكْرِهِ، وَتَشَهُّدَ وَصَلَّاهُ صَاحِبِيَّةً، وَبِهَذَا قَالَ عَلَقَمَةُ، وَالْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. اهـ

ثم ذكر عن أبي حنيفة قولاً ليس عليه دليل.

**قلت:** ما قاله ابن قدامة هو الصواب، وهو قول الجمهور، إلا أن سجود السهو يكون بعد التسليم، ولا يكون بعده تشهد على الصحيح من أقوال أهل العلم، وسيأتي الكلام على محل سجود السهو قريباً إن شاء الله.

**تنبيه:** هذا الحكم يشمل ما إذا زاد ركناً غير القيام، كالركوع، والسجود، والقعود.

**مسألة [٣]: من شك في صلاته، ثم زال شكه، وتيقن؟**

**قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٦/ ٤٥٩):** لو شك في شيء من صلاته، ثم زال شكه قبل السلام، وتبين أنه لم يزد في صلاته ولم ينقص، فهنا يستحب السجود ولا يجب، نقله ابن منصور عن أحمد، وإسحاق. وقال أصحابنا: الصحيح من مذهبننا، ومذهب الشافعي أنه لا يسجد إلا أن يكون قد فعل قبل زوال شكه ما يجوز أن يكون زائداً؛ فإنه يسجد. وفي المذهبين وجه آخر: لا يسجد بحال؛ لأن السجود إنما يُشرع من زيادة، أو نقص، أو تجويزهما، ولم يوجد شيء من ذلك، وهذا قول سفيان الثوري. انتهى.

قال أبو عبد الله: وهذا المذهب الأخير هو الصواب، ويدل عليه آخر حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «إِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتُهُ...» الحديث؛ فإنه يدل على بقاء الشك، ويُفهم منه أنه إذا زال الشك؛ فلا سجود، والله أعلم.

**مسألة [٤]: محل سجود السهو.**

العلم في محل سجود السهو للزيادة، والنقص، وللشك على أقوال:

**القول الأول:** أنَّ جميع السجود بعد السلام، وهو مذهب الحسن، والنخعي، وابن أبي ليلى، والثوري، وأصحاب الرأي، واستدلَّ لهم بحديث ثوبان: «لكل سهو سجدة بعد ما يسلم»، وهو حديث ضعيف، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، ويجزئ عندهم أن يسجدها قبل السلام.

**القول الثاني:** أنَّ جميع سجود السهو قبل السلام، وهو قول مكحول، والزهري، وربيعة، والأوزاعي، والليث، والشافعي، واستدلوا بحديث ابن بُحينة، وأبي سعيد، وحملوا حديث ذي اليدين على أنه منسوخ.

**القول الثالث:** إنَّ كان من نقص؛ فالسجود قبل السلام، وإنَّ كان من زيادة؛ فالسجود بعد السلام، وهو قول مالك، والشافعي في القديم، وأبي ثور، وأحمد في رواية، وإسحاق في رواية.

واستدل هؤلاء على النقص بحديث ابن بُحينة، وقاسوا عليه كل نقص في الصلاة من واجباتها، واستدلوا على الزيادة بحديث ذي اليدين، وبحديث ابن مسعود، وقاسوا عليه كل زيادة يبطل عمدها الصلاة.

**القول الرابع:** سجود السهو كله قبل السلام؛ إلا في موضعين: من سلَّم من نقص ركعة تامة، أو أكثر؛ لحديث ذي اليدين، وإنَّ شكَّ الإمام في عدد الركعات فتحرى؛ لحديث ابن مسعود، وهذا هو ظاهر مذهب أحمد، وعليه عامة أصحابه، وهو قول سليمان الهاشمي، وأبي خيثمة، وابن المنذر.

هذه الأقوال هي أشهر الأقوال في المسألة، وقد رجَّح القول الثالث شيخ الإسلام ابن

تيمية رحمته الله، ثم العلامة ابن عثيمين رحمته الله.

فيها، فإذا حصل السهو في غيرها فما ذكره أهل القول الثالث قريب.

**تنبيه:** نقل ابن عبد البر، والماوردي عدم الخلاف في الإجزاء عند أهل العلم بين سجود السهو قبل السلام وبعده، وإنما الاختلاف عندهم في الأولى، والأفضل.

**قال ابن رجب رحمه الله:** وكذلك صرح بهذا طوائف من الحنفية، والمالكية، والشافعية، ومن أصحابنا كالقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب، وغيرهما.

**قال:** وأنكر ذلك طوائف من أصحابنا، والشافعية، وقالوا: إنما الاختلاف في محل سجود السهو في وجوبه عند من يراه واجباً، وفي الاعتداد به، وحصول السنة عند من يراه سنةً. وهذا ظاهر على قواعد أحمد، وأصحابه؛ لأنهم يفرقون في بطلان الصلاة بترك سجود السهو عمداً، بين ما محله قبل السلام، وما محله بعد السلام؛ فيبطلون الصلاة بترك السجود الذي محله قبل السلام دون الذي محله بعده، ولو كان ذلك على الأولوية لم يكن له أثر في إبطال الصلاة. اهـ

ثم ذكر أن هذا وجه عند الشافعية.

**قلت:** والصواب أن الخلاف في الإجزاء، لا في الأفضلية، وهو ترجيح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٦/ ٤٩١)، "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ١٧-).

٣٢٦- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ، فَاسْتَمَّ قَائِمًا، فَلْيَمْضِ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: من قام ولم يجلس للتشهد الأول، فله ثلاث حالات.

**الحالة الأولى:** أن يتذكر قبل أن يستم قائماً، فقال الجمهور: له أن يرجع. وقال أحمد: يجب أن يرجع، وقول أحمد هو الصواب؛ لأنَّ الجلوس واجبٌ، ولم يتلبس المصلي بركن آخر.

**الحالة الثانية:** أن يتذكر بعد أن يستم القيام، وقبل القراءة.

قال ابن رجب رحمته الله: فيه قولان: الأول: لا يجوز أن يجلس، وحكي عن علقمة، والضحاك، وقتادة، وهو قول أبي حنيفة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، ومن كان لا يجلس إذا استم قائماً: سعد بن أبي وقاص، وعقبة بن عامر، وابن الزبير، وغير واحد من الصحابة. الثاني: أن له أن يرجع ما لم يشرع في القراءة، وهو قول النخعي، وحماد، والثوري - مع قوله بكراهة الرجوع - وروى نحوه عن الأوزاعي أيضاً، وهو قول أحمد في المشهور عنه عند أكثر أصحابه، ووجهٌ لأصحابه، ووجهٌ لأصحاب الشافعي، واستدلوا بأن القراءة هي المقصود الأعظم من القيام من لم يأت به، فلم يأت بالمقصود من القيام، فكأنه لم يوجد القيام تاماً، وفي هذا نظر. اهـ

(١) ضعيف جداً. أخرجه أبو داود (١٠٣٦)، وابن ماجه (١٢٠٨)، والدارقطني (٣٧٨/١) وفي إسناده جابر بن يزيد الجعفي وهو متروك، وقد أتهم.

وله طريقه عند الطحاوي (١/٤٤٠) ظاهرها الصحة، ولكن يظهر أنه سقط منه الجملة كما بين ذلك.

**قلت:** القول الأول هو الصواب، وقد رجَّحه العلامة ابن عثيمين، ويدل عليه حديث ابن بُحينة الذي في أول الباب، وحديث عقبة بن عامر، أنه صلى بالناس، فقام ولم يجلس، فقال الناس: سبحان الله! فلم يجلس، ثم قال: هي السنة. أخرجه ابن حبان (١٩٤٠)، وإسناده صحيح، وهو في "الصحيح المسند"، وجاء عن معاوية<sup>(١)</sup> أيضًا نحو ذلك، وكذلك عن المغيرة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما.

**الحالة الثالثة:** أن يتذكر بعد قيامه، وشروعه في القراءة؛ فلا يجوز له الرجوع عند جمهور العلماء، وخالف الحسن، فقال: يرجع ما لم يركع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ للأدلة المتقدمة.

وانظر: "المغني" (٢/٤١٩-٤٢٠)، "فتح الباري" لابن رجب (٦/٤٤٢-٤٤٣).

### مسألة [٢]: هل تفسد الصلاة إذا رجع؟

**قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٦/٤٤٤):** وحكى ابن عبد البر عن جمهور القائلين بأنه لا يرجع إذا تمَّ قيامه، أنه إذا رجع لم تفسد صلاته؛ لأن الأصل ما فعله، وترك الرجوع له رخصة، وحكى عن بعض المتأخرين أنه تفسد صلاته، قال: وهو ضعيف. كذا قال، ومذهب الشافعي أنه إن رجع عالمًا بالحال بطلت صلاته، والجمهور على كراهة الرجوع، وإن لم تفسد به الصلاة عند من يرى ذلك، وإنما حكي الخلاف في كراهته عن أحمد. اهـ

(١) حديث معاوية أخرجه الطحاوي (١/٤٣٩)، والدارقطني (١/٣٧٥)، وإسناده ضعيف؛ لجهالة يوسف



## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: إذا نسي المصلي ركناً في صلاته، ثم ذكره بعد أن فات محله؟

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/٤٢٣): مَنْ قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى، وَلَمْ يَجْلِسْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَهَذَا قَدْ تَرَكَ رُكْنَيْنِ: جَلْسَةَ الْفَصْلِ، وَالسَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ، فَلَا يَحُلُو مِنْ حَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَذْكُرَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ، فَيَلْزِمَهُ الرُّجُوعُ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا، فَإِذَا رَجَعَ؛ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ جَلْسَةَ الْفَصْلِ، ثُمَّ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا يَخْتِاجُ إِلَى الْجُلُوسِ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ قَدْ حَصَلَ بِالْقِيَامِ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْجَلْسَةَ وَاجِبَةً، وَلَا يَتَوَبُّ عَنْهَا الْقِيَامُ كَمَا لَوْ عَمَدَ ذَلِكَ...؛ فَإِنْ كَانَ يَطْنُ أَنَّهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَجَلَسَ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ، لَمْ يَجْزِهِ عَنْ جَلْسَةِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ، فَلَا تَتَوَبُّ عَنْ الْوَاجِبِ، كَمَا لَوْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ رَكْعَةٍ، ثُمَّ سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَرْكِ رُكْنٍ غَيْرِ السُّجُودِ مِثْلِ الرُّكُوعِ، أَوْ الْإِعْتِدَالِ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَتَى ذَكَرَهُ، قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى، فَيَأْتِي بِهِ، ثُمَّ بِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ بَعْدَهُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ؛ لِفَوَاتِ التَّرْتِيبِ. الْحَالُ الثَّانِي: تَرَكَ رُكْنًا؛ إِمَّا سَجْدَةً، أَوْ رُكُوعًا، سَاهِيًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، بَطَلَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَ الرُّكْنَ مِنْهَا، وَصَارَتْ الَّتِي شَرَعَ فِي قِرَاءَتِهَا مَكَانَهَا. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجُمَاعَةِ....، وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا ذَكَرَ الرُّكْنَ الْمَتْرُوكَ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى مَحَلِّهِ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ، وَإِلَّا فَلَا يَعُودُ؛ لِأَنَّ الرَّكْعَةَ الْأُولَى قَدْ صَحَّ فِعْلُهَا، وَمَا فَعَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ -سَهْوًا- لَا يُبْطِلُ الْأُولَى، كَمَا لَوْ ذَكَرَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَقَرَّبَهُ...، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ تَرَكَ سَجْدَةً فَذَكَرَهَا قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ سَجَدَهَا وَأَعْتَدَ بِالرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ أَلْغَى الْأُولَى. وَقَالَ الْحَسَنُ وَالنَّخَعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: مَنْ نَسِيَ

قال أبو عبد الله سدد الله: قول الشافعي هو الصواب؛ لعدم وجود دليل يفرق بين ما إذا شرع في القراءة، أو لم يشرع.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع" (٣/ ٥٠٧): وهذا القول هو الصحيح، وذلك لأن ما بعد الركن المتروك يقع في غير محله لاشتراط الترتيب، فكل ركن وقَعَ بعد الركن المتروك؛ فإنه في غير محله لاشتراط الترتيب بين الأركان، وإذا كان في غير محله؛ فإنه لا يجوز الاستمرار فيه، بل يرجع إلى الركن الذي تركه كما لو نسي أن يغسل وجهه في الوضوء، ثم لما شرع في مسح رأسه ذكر أنه لم يغسل الوجه، فيجب عليه أن يرجع ويغسل الوجه وما بعده؛ فإن وصل إلى محله من الركعة الثانية؛ فإنه لا يرجع؛ لأن رجوعه ليس له فائدة، لأنه إذا رجع فسيرجع إلى نفس المحل، وعلى هذا؛ فتكون الركعة الثانية هي الأولى، ويكون له ركعة مُلَفَّقة من الأولى ومن الثانية. اهـ

وهو ترجيح العلامة السعدي رحمه الله كما في "المختارات الجلية" (ص ٤٨).

**تنبيه:** المأموم إذا نسي ركنًا؛ فلا يرجع له، سواء ذكره قبل القراءة، أم بعدها، بل يتابع الإمام، ويلغي ركعته الأولى، ويجعل الثانية مقامها، ثم يقضيها بعد تسليم الإمام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

**مسألة [٢]:** إذا نسي ركنًا أثناء الصلاة، ثم ذكره بعد السلام؟

ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يعيد ركعة كاملة سواء كان السهو في آخر ركعة، أو كان قبل ذلك؛ بشرط ألا يطول الفصل. وهذا القول رواية عن أحمد، واختارها بعض الحنابلة.

ومذهب الشافعي، وأحمد في رواية أنه يرجع إلى الموضع الذي نسيه فينبني عليه إذا

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في "الشرح الممتع" (٣/ ٥٠٨): لا يلزمه أن يأتي بركة كاملة، وإنما يأتي بما تَرَكَ وبما بعده؛ لأن ما قبل المتروك وَقَعَ في محلّه صحيحاً، فلا يُلزم الإنسان مرّة أخرى، أما ما بعد المتروك، فإنما قلنا بوجوب الإتيان به من أجل الترتيب... وهذا القول هو الصحيح. اهـ

قال أبو عبدالله عفا الله عنه: أما إن كان الركن المنسي في الركعة الأخيرة؛ فإنه يأتي به وبما بعده فحسب، ولا يلزمه ركعة كاملة، وأما إن كان في غير الركعة الأخيرة فالظاهر أنه يكون كترك ركعة كاملة؛ فيلزمه أن يزيد ركعة بعد السلام إذا لم يطل الفصل، ثم يسجد للسهو، وبالله التوفيق.

**قلت:** وهو الصواب إن شاء الله.

وانظر: "الشرح الممتع" (٣/ ٥٠٧-٥٠٨)، "شرح المذهب" (٤/ ١١٣).

٣٢٧- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ؛ فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ». رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: إذا سها الإمام؛ فعلى المأموم أن يسجد معه.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المعني» (٤٣٩ / ٢): «وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ؛ فَعَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ، سَوَاءٌ سَهَا مَعَهُ، أَوْ انفَرَدَ الْإِمَامُ بِالسَّهْوِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ. وَذَكَرَ إِسْحَاقُ أَنَّهُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ، سَوَاءً كَانَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، أَوْ بَعْدَهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ.<sup>(٢)</sup> وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ مَسْبُوقًا، فَسَهَا الْإِمَامُ فِيمَا لَمْ يَدْرِكْهُ فِيهِ؛ فَعَلَيْهِ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ، سَوَاءً كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ. رُوِيَ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَإِسْحَاقُ: يَقْضِي ثُمَّ يَسْجُدُ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ كَقَوْلِنَا، وَبَعْدَهُ كَقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «زَادِ الْمُسَافِرِ»؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَتَّبِعِ الْإِمَامَ فِيهِ. اهـ.

قال أبو عبد الله: القول الأخير هو الصواب في المسألة؛ -والله أعلم- لأن الإمام قد تحلل من صلاته بالتسليم؛ فالمتابعة متعذرة لوجود الحائل، وهو السلام، ولو سلم المسبوق بطلت صلاته، وهذا هو ترجيح العلامة ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع» (٥٢٦ / ٣).

(١) ضعيف جداً. أخرجه البيهقي (٣٥٢ / ٢) تعليقاً، ورواه الدارقطني موصولاً (٣٧٧ / ١).

وفي إسناده من لا يثقون، وهو شاذل الضعيف، وأما الحسن المدين وهو مجهول.

مسألة [٢]: هل على المأموم سجود سهو إذا سها في نفسه؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ المأموم لا سجود عليه في مثل هذه الحال؛ لحديث عمر الذي في الباب، ولقوله عليه السلام: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ».

✽ وذهب مكحول، وحُكي عن ابن سيرين إلى أنه يسجد للسهو، وهو قول داود الظاهري، وابن حزم، ورَجَّحه الصنعاني، واستدلوا بعموم الأدلة في سجود السهو، وهي تشمل الإمام، والمأموم، والمنفرد.

قال أبو عبد الله وفقه الله: القول الأول هو الصواب.

قال العلامة ابن عثيمين رحمته الله في «الشرح الممتع» (٣/ ٥٢٤): وذلك لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»؛ ولأن سجود السَّهْو واجب، وليس بركن، والواجب يسقط عن المأموم من أجل متابعة الإمام، وذلك في عدة صور: منها: لو قام الإمام عن التشهد الأول ناسياً سَقَطَ عن المأموم. ومنها: لو دخل المأموم مع الإمام في ثاني ركعة في رباعية سَقَطَ عن المأموم التشهد الأول؛ لأنَّ التشهد الأول يقع لهذا المأموم في الركعة الثالثة للإمام، ومعلوم أن الإمام لا يجلس في الركعة الثالثة؛ فيلزم المأموم أن يقوم معه، فيسقط عنه واجب من واجبات الصلاة، فإذا كان الواجب يسقط عن المأموم من أجل المتابعة، فسجود السَّهْو واجب؛ فيسقط عن المأموم من أجل المتابعة، وبناءً على هذا التعليل: لا سجود على المأموم إذا لم يفته شيء من الصلاة؛ فإن فاته شيء من الصلاة، ولزمه الإتمام بعد سلام إمامه؛ لزمه سجود السَّهْو إن سها سهواً يوجب السُّجود؛ لأنه إذا سَجَدَ لم يحصل منه مخالفة لإمامه. اهـ

وقال العلامة الألباني رحمته الله في «الإرواء» (٢/ ١٣٢): نحن نعلم يقيناً أنَّ الصحابة الذين

كانوا يقتدون به ﷺ كانوا يسهون وراءه سهواً يوجب السجود عليهم لو كانوا منفردين، هذا

ولو كان مشروعاً لفعلوه، ولو فعل لنقلوه، فإذا لم يُنقل؛ دلّ على أنه لم يُشرع، وهذا ظاهرٌ إن شاء الله تعالى. اهـ

قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٢/ ٤٤٠): فإن سها المأموم فيما ينفرد به من القضاء؛ يسجد، رواية واحدة؛ لأنه قد صار منفرداً، فلم يتحمل عنه الإمام، وهكذا لو سها فسلم مع إمامه؛ قام، فأتى صلاته، ثم يسجد بعد السلام كالمنفرد سواء. اهـ  
وانظر: "المغني" (٢/ ٤٣٩-)، "المحلى" (٤٦٩).

٣٢٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.<sup>(١)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: تعدد السهو.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٣٧/٢): إِذَا سَهَا سَهْوَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جِنْسٍ، كَفَاهُ سَجْدَتَانِ لِلْجَمِيعِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ. اهـ

ومعنى قوله: (مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ) أَنَّ كِلَيْهِمَا قَبْلَ السَّلَامِ، أَوْ بَعْدَ السَّلَامِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ ابْنِ بُحَيْنَةَ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَهَا عَنِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَبَسَّهوه عَنْهُ سَهَا أَيْضًا عَنِ الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُدِ، وَعَنْ تَكْبِيرَةِ انْتِقَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَقَطْ.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٤٣٧/٢): وَإِنْ كَانَ السَّهْوُ مِنْ جِنْسَيْنِ، فَكَذَلِكَ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ قَوْلًا لِأَحَدٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: النَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِيهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرْنَا. وَالثَّانِي، يَسْجُدُ سُجُودَيْنِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ سُجُودَانِ، أَحَدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ، سَجَدَهُمَا فِي مَحَلَّتَيْهِمَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ». اهـ

قلت: والصواب ما ذهب إليه الجمهور؛ لقوله رحمته الله «إِذَا نَسِيَ أَحَدَكُمْ؛ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٧٢) (٩٤)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ؛ فَضَعِيفٌ.

(١) ضعيف. أخرجه أبوداود (١٠٣٨)، وابن ماجه (١٢١٩)، من طريق زهير بن سالم العنسي عن ثوبان به.

قال الدارقطني عن زهير: حصي منكر الحديث، روى عن ثوبان ولم يسمع منه. اهـ

قال ابن قدامة رحمته الله: في إسناده مقال، ثم إن المراد به لكل سهو في صلاة، والسهو وإن كثُر؛ فهو داخل في لفظ السهو؛ لأنه اسم جنس، فيكون التقدير: لكل صلاة فيها سهو سجّدان. اهـ

## بعض المسائل الملحقة

مسألة [١]: هل يشمل سجود السهو صلاة النافلة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/٤٤٣): وحكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو، في قول عامة أهل العلم، لا نعلم فيه مخالفاً، إلا أن ابن سيرين قال: لا يشرع في النافلة. وهذا يخالف عموم قول النبي ﷺ: «إذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، وقال: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَزَادَ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، ولم يفرّق، ولائها صلاة ذات ركوع وسجود؛ فيسجد لسهوها كالفريضة. اهـ، وانظر: "الفتح" لابن رجب (٦/٥٢٠).

مسألة [٢]: هل يسجد للسهو في صلاة الجنازة؟

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/٤٤٤): ولا يشرع السجود للسهو في صلاة جنازة؛ لائتها لا سجود في صلبها، ففي جبرها أولى، ولا في سجود تلاوة؛ لأنه لو شرع؛ لكان الجبر زائداً على الأصل، ولا في سجود سهو. نص عليه أحمد، وقال إسحاق: هو إجماع؛ لأن ذلك يفضي إلى التسلسل ولو سها بعد سجود السهو لم يسجد لذلك. اهـ وانظر: "الفتح" لابن رجب (٦/٥٢٢).

مسألة [٣]: هل يسجد لترك المستحب؟

ذهب الشافعي، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية إلى مشروعية السجود عن ترك المستحب، واتفقوا على أنه لا يجب، وعن أحمد رواية بعدم مشروعيته، وهذه الرواية هي الصواب في المسألة؛ لعدم وجود دليل فيما نعلم عن النبي ﷺ أنه سجد للسهو لترك بعض سنن الصلاة، والله أعلم.



- ٣٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وَ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>
- ٣٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: ﴿ص﴾ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(٢)</sup>
- ٣٣١- وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(٣)</sup>
- ٣٣٢- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(٤)</sup>
- ٣٣٣- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رضي الله عنه، قَالَ: فَضَّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ». <sup>(٥)</sup>
- ٣٣٤- وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مَوْضُوعًا مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأْهَا». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. <sup>(٦)</sup>
- ٣٣٥- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ. وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ». <sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٧٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠٦٩).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٠٧١).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٧٢)، ومسلم (٥٧٧).

(٥) ضعيف. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٧٨) بإسناد حسن عن خالد بن معدان، وهو ضعيف؛ لكونه مرسلًا.

(٦) ضعيف. أخرجه أحمد (١٥١/٤)، والتِّرْمِذِيُّ (٥٧٨)، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده ابن لهيعة: ضعيف

٣٣٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، [قَالَ] <sup>(١)</sup>: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ لِيْنٌ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

مسألة [١]: حكم سجود التلاوة.

✽ ذهب الحنفية إلى وجوب سجود التلاوة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ \* وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠-٢١]، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢].

✽ وذهب جمهور العلماء إلى أنه سنة مستحبة، واستدلوا على أنه ليس بواجب بحديث زيد بن ثابت الذي في الباب، وبحديث عمر كذلك.

وأجابوا عن أدلة الحنفية: بأن الآية الأولى في ذم الكفار في تركهم السجود إعراضاً، وتكبراً، والآية الثانية المقصود بها جنس السجود؛ فيشمل سجود الصلاة، ولو سُلِّمَ بأن المقصود بها سجود التلاوة فقط؛ فيكون الأمر للاستحباب، والصارف له عن الوجوب حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب. وانظر: "المجموع" (٤ / ٦١)، "المغني" (٢ / ٣٦٤).

مسألة [٢]: عدد سجودات التلاوة في القرآن.

✽ في المسألة أقوال:

القول الأول: خمس عشرة سجدة، وهو قول إسحاق، وأحمد في رواية، وبعض الشافعية،

(١) زيادة من المطبوع.

(٢) ذكر التكبير ضعيف منكر. أخرجه أبو داود (١٤١٣)، وفي إسناده عبدالله بن عمر العمري وهو ضعيف، وقد تفرد بذكر التكبير، فالحديث عند الحاكم (٢٢٢ / ١) من طريق أخيه عبدالله بن عمر عن نافع عن

وقد جاء عن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند أبي داود (١٤٠١)، وابن ماجه (١٠٥٧): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، منها ثلاث في المَفْصَل، وفي سورة [الحج] سجدتان، وهو حديث ضعيفٌ، في إسناده: عبد الله بن منين، مجهول عين، والحارث بن سعيد مجهول حال.

**القول الثاني:** أربع عشرة سجدة، وهو المشهور عند الحنابلة، والشافعية، وهو قول أصحاب الرأي، ولكن أبا حنيفة أسقط الثانية من [الحج]، والباقون أسقطوا سجدة ﴿ص﴾ ووافق أبا حنيفة ابن حزم.

**القول الثالث:** إحدى عشرة سجدة، وهو قول مالك، والشافعي في رواية، وجاء عن بعض التابعين، وهؤلاء أسقطوا الثانية من [الحج]، والثلاث التي في المَفْصَل، وهي سورة [النجم، والانشقاق، والعلق].

واستدلوا على سقوط سجدات المَفْصَل بحديث أبي الدرداء عند ابن ماجه (١٠٥٥)، قال: سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة، ليس فيها من المَفْصَل شيء. وهو حديث ضعيفٌ، فيه انقطاع، والساقط رجلٌ مبهمٌ، واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنه، عند أبي داود (١٤٠٣): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يسجد في شيء من المَفْصَل منذ تحول إلى المدينة. وهو حديث ضعيفٌ، فيه: الحارث بن عبيد الإيادي، ومطر الوراق، وكلاهما ضعيفٌ.

قال أبو عبد الله سده الله: القول الأول هو الصواب، أعني أَنَّ عدد السجدات خمس عشرة سجدة، وقد أجمع العلماء على السجود فيما عدا الثانية من الحج، وسجدة ﴿ص﴾، والثلاث التي في المَفْصَل.

قال ابن حزم رحمته الله في "المحل" (٥٥٦): فأما السجدات إلى: ﴿الْمَ \* تَنْزِيلَ﴾، فلا خلاف فيها.

ثم ذكر الخلاف في السجدة الثانية من [الحج]، ونقل الاتفاق على ذلك أيضًا الطحاوي في "شرح المعاني" (١/٣٦٠).

عشرة مواضع، وهي متوالية؛ إلا ثمانية [الحج]، ﴿ص﴾ ١٠. اهـ

**قلت:** فهذه عشر سجديات مُجمَعٌ عليها، وسجد فيها الصحابة، وأما سجدة ﴿ص﴾؛ فهي ثابتة كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، الذي في الباب، ولكنها ليست متأكدة كغيرها؛ لحديث أبي سعيد عند أبي داود (١٤١٠)، قال: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴿ص﴾، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ آخَرُ قَرَأَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ تَشَرَّنَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَشَرَنْتُمْ لِلْسُّجُودِ»، فَتَزَلَّ فَسَجَدَ وَسَجَدُوا.

وأما سجديات المفصل الثلاث؛ فلا ينبغي أن يُختلف في مشروعية السجود فيها؛ لضعف أدلة المانعين من ذلك كما تقدم، ولصحة الأحاديث في السجود كما في حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما، اللذين في الباب.

وأما سجدة [الحج] الثانية؛ فقد صحَّ عن جمعٍ من الصحابة السجود فيها، وهم: عمر بن الخطاب، وعلي، وابن عمر، وأبو الدرداء، وأبو موسى، وابن عباس رضي الله عنهما، وصحَّ عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: لو سجدت واحدة كانت الآخرة أحب إليَّ. وصحَّ عن أبي إسحاق السبيعي أنه قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في [الحج] سجدتين.

ولا يُعلم لهؤلاء الصحابة مخالف، والله أعلم، وهناك أقوال أخرى في المسألة.

وانظر: «المجموع» (٦٢/٤)، «الفتح» (٥٥١/٢)، «المغني» (٣٥٢/٢)، «مصنف ابن أبي شيبة» (١١/٢)، «الأوسط» (٢٥٣/٥).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

### مسألة [١]: هل تشترط الطهارة لسجود التلاوة؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى الاشتراط، وعدُّوا سجود التلاوة صلاة، وحكى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما تعليقًا: أنه كان يسجد على غير وضوء، وهو قول الشعبي، وسعيد بن المسيب، واختاره البخاري، وابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، ورجحه العلامة الوادعي، والعلامة العثيمين، والعلامة ابن باز رحمة الله عليهم أجمعين، وهو الصواب؛ لأنَّ سجود التلاوة ليس بصلاة.

وانظر: "المغني" (٣٥٨/٢)، "الفتح" (١٠٧١)، "المحل" (٥٥٦)، "الشرح الممتع" (١٢٥/٤)، "المجموع" (٦٣/٤).

### مسألة [٢]: هل يشترط استقبال القبلة في سجود التلاوة؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط ذلك أيضًا؛ لأنها عندهم صلاة، وذهب الذين لم يعدوها صلاة إلى أنه لا يُشترط ذلك، منهم: الشعبي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ورجَّح ذلك ابن حزم، وشيخ الإسلام، ثم الشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي رحمة الله عليهم. وهذا القول هو الرَّاجح. انظر المراجع السابقة.

### مسألة [٣]: هل يكبر لسجود التلاوة؟

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنه يكبر لسجود التلاوة عند الخفض، وعند الرفع، واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الباب.

✽ وذهب أبو حنيفة في رواية إلى أنه يكبر إذا سجد، ولا يكبر إذا رفع، وهو اختيار بعض الحنابلة.

✽ وذهب أبو حنيفة، ومالك في رواية عنهما إلى أنه لا يكبر مطلقًا، وهذا القول هو

انظر: "الأوسط" (٢٧٢/٥)، "المغني" (٣٠٩/٢)، "المجموع" (٦٥/٤)، "التمهيد" (٨١/٦)، "غاية المرام" (٥٥٥/٥)، "الشرح الممتع" (١٤٢/٤).

#### مسألة [٤]: التسليم بعد سجود التلاوة.

✽ ذهب إلى مشروعيته بعض أهل العلم، منهم: أبو قلابة، وابن سيرين، وإسحاق، وأحمد في رواية، وقاسوه على سجود السهو، وذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم مشروعيته، وهو قول النخعي، والحسن، وسعيد بن جبير، والشافعي، وأحمد في رواية، ومالك. وهذا القول هو الصواب؛ لعدم وجود دليل يدل على مشروعيته، والله أعلم.

انظر: "التمهيد" (٨١/٦)، "الأوسط" (٢٧٩/٥)، "المغني" (٣٦٢/٢).

#### مسألة [٥]: هل يسجد المستمع لسجود التلاوة؟

استحب أهل العلم للمستمع أن يسجد، قال ابن قدامة رحمته الله: لا نعلم فيه خلافاً.

**قلت:** ويدل عليه حديث ابن عمر في "الصحيحين" <sup>(١)</sup>، قال: كان النبي صلّى الله عليه وآله يقرأ علينا السورة فيها السجدة، فيسجد، ونسجد معه، حتى ما يجد أحداً موضعاً لجبهته. وكذلك حديث أبي سعيد رضي الله عنه في سجدة ﴿ص﴾، وقد تقدم.

#### واختلفوا: هل يسجد المستمع إذا لم يسجد القارئ، أم لا؟

✽ فذهب الشافعي، وهو المشهور عند أصحابه إلى أنه يسجد؛ لوجود الاستماع، وذهب أحمد، وأصحابه إلى أنه لا يسجد، وهو اختيار بعض الشافعية.

واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما، المتقدم؛ فإن الصحابة كانوا يسجدون لسجود النبي صلّى الله عليه وآله، وبوّب عليه البخاري في "صحيحه": [باب من سجد لسجود القارئ]، وذكر عن ابن مسعود معلقاً بصيغة الجزم أنه قال لتميم بن حذلم -وهو غلام- فقرأ عليه سجدة، فقال: **أُسجدُ، فأنت إمامنا فيها.**

واستدلوا بحديث زيد بن ثابت، أنه قرأ على النبي ﷺ سورة النجم، فلم يسجد فيها. وقالوا: وذلك لأنَّ زيدًا لم يسجد. وهذا محتمل، واستدلوا بمرسل عطاء بن يسار عند البيهقي (٣٢٤/٢) بإسناد صحيح عنه أنَّ غلامًا قرأ عند النبي ﷺ سجدة، فانتظر الغلام سجود النبي ﷺ، فلم يسجد، فقال: يا رسول الله: قرأت السجدة، فلم تسجد؟ فقال النبي ﷺ: «كنت إمامًا، فلو سجدت سجدت معك».

قال أبو عبد الله: الأقرب قول أحمد؛ لمجموع ما استدل به هو وأصحابه، والله أعلم. وانظر: «المغني» (٣٦٦/٢)، «المجموع» (٥٨/٤).

**مسألة [٦]: هل يسجد السامع الذي سمع، ولم يقصد الاستماع؟**

❁ ذهب أحمد، وأصحابه إلى أنه لا يسجد، وصحَّ ذلك عن عثمان بن عفان، وابن عباس، وعمران بن حصين، وسلمان الفارسي رضي الله عنهم، وهو قول مالك، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

❁ وذهب النخعي، وسعيد بن جبير، وأصحاب الرأي، وإسحاق إلى أنه يسجد، قال الشافعي: لاؤكد عليه السجود، وإن سجد؛ فحسن.

قال أبو عبد الله: الصواب ما ذهب إليه أحمد، ومالك؛ لأنَّ أدلة السجود جاءت في حق القارئ، والمستمع، ولا نعلم دليلًا في حق السامع الذي لا يقصد الاستماع، وتأييد ذلك بقول أربعة من الصحابة صحَّ عنهم، ولا يُعلم لهم مخالفة من الصحابة رضوان الله عليهم. وانظر: «الأوسط» (٢٨٠-٢٨٢/٥)، «المغني» (٣٦٦/٢)، «غاية المرام» (٥٣٦/٥).

**مسألة [٧]: هل يشترط لسجود المستمع أن يكون التالي ممن يصلح للإمامة؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٣٦٧/٢): وَيُشْرَطُ لِسُجُودِ الْمُسْتَمِعِ أَنْ يَكُونَ التَّالِي مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامًا؛ فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا، أَوْ امْرَأَةً، فَلَا يَسْجُدُ السَّامِعُ، رِوَايَةً وَاحِدَةً، إِلَّا

وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: هِيَ إِمَامُكَ. اهـ

ثم استدلل بمرسل عطاء الذي تقدم، وانظر: "الأوسط" (٥/ ٢٨٦).

**مسألة [٨]: هل للمستمع أن يرفع رأسه من السجود قبل القارئ؟**

✽ في هذه المسألة وجهان عند الحنابلة، وصوب صاحب "الإنصاف" جواز الرفع قبل القارئ، وهذا أظهر؛ لأنها ليست إمامة، إنما هي شبيهة بها، ولذلك يجوز للمستمع أن يسجد ولو كان أمام القارئ، أو عن يساره، والله أعلم، وانظر: "الإنصاف" (٢/ ١٩٠).

**مسألة [٩]: هل يقوم الركوع مقام السجود؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٣٦٩): وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَ السُّجُودِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: يَقُومُ مَقَامَهُ اسْتِحْبَابًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابٌ﴾ [ص: ٢٤]، وَلَنَا: أَنَّهُ سُجُودٌ مُشْرُوعٌ، فَلَا يَقُومُ مَقَامَهُ الرُّكُوعُ، كَسُجُودِ الصَّلَاةِ، وَالْآيَةُ الْمُرَادُ بِهَا السُّجُودُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَحَرَّ﴾، وَلَا يُقَالُ لِلرَّاكِعِ: حَرٌّ، وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ دَاوُدَ عليه السلام السُّجُودُ لَا الرُّكُوعُ، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِالرُّكُوعِ. اهـ

والصواب ما قرره ابن قدامة رحمته الله، وعلى ذلك جمهور العلماء.

**مسألة [١٠]: إذا قرأ السجدة على الراحلة في السفر؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٢/ ٣٧٠): وَإِذَا كَانَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ؛ جَازَ أَنْ يُؤْمِيَ بِالسُّجُودِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، كَصَلَاةِ النَّافِلَةِ. فَعَلَ ذَلِكَ: عَلِيٌّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَالنَّخَعِيُّ، وَعَطَاءٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ

**مسألة [١١]: السجود للتلاوة في الصلاة.**

✽ ذهب الجمهور إلى مشروعيته في الجهرية، وكرهها مالك في رواية، وفي رواية عنه



✽ وذهب بعض الخنابلة، والحنفية إلى مشروعيتها في السرية أيضًا، وهو قول الشافعي وأصحابه، واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما، عند أبي داود (٨٠٧): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ. وهو حديث ضعيفٌ في إسناده انقطاع، والساقط رجلٌ مجهول.

**قلت:** أما في الجهرية؛ فالسجود مشروعٌ، مستحبٌ؛ لحديث أبي هريرة في "الصحيحين" أنه سجد مع النبي ﷺ في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ في صلاة العتمة، وأما في السرية؛ فالذي يظهر لي هو الكراهة؛ لما يحصل من تهوُّش على المأمومين، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه سجد للتلاوة في الصلاة السرية، ولو ثبت لقلنا به.

وانظر: "المغني" (٣٧١/٢)، "النيل" (٣٠٦/٢) رقم (١٠٠٣).

**مسألة [١٢]:** من لم يجد موضعاً للسجود.

قال ابن بطال رحمه الله كما في "الفتح" (١٠٧٩): لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة، فقال عمر: يسجد على ظهر أخيه، وبه قال الكوفيون، وأحمد، وإسحاق، وقال عطاء، والزهري: يؤخر حتى يرفعوا، وبه قال مالك، والجمهور، وإذا كان هذا في سجود الفريضة؛ فيجري مثله في سجود التلاوة. اهـ

قال أبو عبد الله: أثر عمر بن الخطاب أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٥/١)، بإسناد صحيح، وقد عزا هذا القول ابن حزم في "المحلَّى" (٤٤٠) إلى أبي حنيفة، والشافعي، وداود الظاهري، ورجَّحه قائلاً: أمرنا الله تعالى بالسجود، ولم يخص شيئاً نسجد عليه من شيء ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. ثم ساق أثر عمر بإسناده.

نثر قال: وروينا عن الحسن البصري، وطاوس: إذا كثر الزحام؛ فاسجد على ظهر أخيك. وعن مجاهد: اسجد على رجل أخيك.

نثر قال: ولا يُعرف في هذا لعمر رضي الله عنه، من الصحابة رضي الله عنهم، مخالفٌ. اهـ

تأخر؛ فإنه يتأخر، ثم يسجد على الأرض، وإن لم يجد؛ فإنه يسجد على ظهر أخيه، أو رجله، والله أعلم.

مسألة [١٣]: هل يُستحب في السجود للتلاوة أن يقف، ثم يختر ساجداً؟

✽ استحب بعض الحنابلة، والشافعية للساجد للتلاوة أن يقوم، ثم يسجد عن قيام، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وبقوله: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩].

✽ وذهب جماعة من أهل العلم من الحنابلة، والشافعية، وغيرهم إلى عدم استحباب ذلك، وقالوا: إذا قرأ وهو قائم؛ سجد، وخرَّ ساجداً، وإذا قرأ وهو قاعد؛ فيسجد عن قعود، والخروج في اللغة بمعنى السقوط، وهو يحصل من القائم، والقاعد، ويدل على ذلك أنَّ كعب بن مالك كان جالساً حين بُشِّرَ بالتوبة، فلما سمع الصوت قال: فخررت ساجداً. وهذا القول هو الصواب.

قال الإمام النووي رحمه الله في "شرح المذهب" (٤/ ٦٥): قلت: ولم يذكر الشافعي، وجمهور الأصحاب هذا القيام، ولا ثبت فيه شيء يعتمد عليه مما يُحتج به، فالاختيار تركه؛ لأنه من جملة المحدثات.

وقال العلامة ابن باز رحمه الله، وأعضاء اللجنة الدائمة كما في "الفتاوى" (٧/ ٢٦٥): لا نعلم دليلاً على شرعية القيام من أجل سجود التلاوة. اهـ

٣٣٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ. رَوَاهُ  
الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ. <sup>(١)</sup>

٣٣٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ  
رَأْسَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي، فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(٢)</sup>

٣٣٩- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ -  
قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.  
وَأَصْلُهُ فِي «الْبُخَارِيِّ» <sup>(٣)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: حكم سجود الشكر.

❁ ذهب إلى مشروعية سجود الشكر الشافعي، وأحمد وأصحابهما، وإسحاق، وأبو  
ثور، وابن المنذر، وغيرهم، وذلك عند تجدد النعم، أو مجيء خبر يسر، واستدلوا على ذلك

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٥/ ٤٥)، وأبوداود (٢٧٧٤)، والترمذي (١٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٩٤)، من  
طريق بكار بن عبدالعزيز عن أبيه عن أبي بكرة. وإسناده ضعيف؛ لأن بكارًا ضعيف، وأباه مجهول  
الحال، وذكر ابن عدي هذا الحديث في «الكامل» في ترجمة بكار.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (١/ ١٩١)، والحاكم (١/ ٥٥٠)، وقد اختلف في إسناده هذا الحديث كما في «العلل»  
للدارقطني (٤/ ٢٩٦-٢٩٧) رقم (٥٧٧)، ورجح الدارقطني قول سعيد بن سلمة والدراوردي عن  
عمرو بن أبي عمرو - يعني - عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف عن جده عبدالرحمن بن  
عوف به. وهذا الإسناد ضعيف لجهالة عبدالواحد بن محمد.

(٣) حسن. أخرجه البيهقي (٢/ ٣٦٩) من طريق أبي عبيدة بن أبي السفر عن إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن  
أبي إسحاق عن البراء به. وإسناده ضعيف، فيه أبو عبيدة بن أبي السفر وإبراهيم بن يوسف بن أبي  
إسحاق، كلاهما ضعيف.

وأصله في «البخاري» (٤٣٤٩) وليس فيه ذكر قصة الإسلام والسجود - من طريق شريح بن مسلمة  
عن إبراهيم بن يوسف به. وكأن البخاري انتقى له هذا الحديث، والزيادة المذكورة، تابع أبا عبيدة عليها

بأحاديث الباب، وبحديث كعب بن مالك رضي الله عنه عند البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، حين بُشِّرَ بالتوبة، فخرَّ ساجدًا شكرًا لله تعالى على ذلك.

❁ وذهب النخعي، ومالك، وأبو حنيفة إلى كراهته؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم كان في أيامه الفتوح، واستسقى فسقي، ولم ينقل أنه سجد، ولو كان مستحبًّا؛ لما تركه.

قال أبو عبدالله وفقه الله: الأقرب هو مشروعية استحباب سجود الشكر؛ للأدلة المتقدمة ولو تركه في بعض الأحيان، وفعله في بعضها كان أقرب إلى فعل النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم، والله أعلم.  
انظر: "المغني" (٣٧١ / ٢)، "الأوسط" (٢٨٧ / ٥).

**تنبيه:** أحكام سجدة الشكر مثل أحكام سجود التلاوة عند أهل العلم القائِلين بها.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

**مسألة [١]: هل يسجد للشكر في الصلاة؟**

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٣٧٢ / ٢): وَلَا يَسْجُدُ لِلشُّكْرِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ السَّجْدَةِ لَيْسَ مِنْهَا؛ فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ؛ فَلَا يُبْطَلُهَا؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ كَثِيرٍ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ زَادَ سُجُودًا فِي الصَّلَاةِ سَهْوًا. انتهى.

**مسألة [٢]: هل يُشرع السجود مجردًا بلا سبب؟**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في "مجموع الفتاوى" (٥٠٢ / ١١ - ٥٠٣): فإن السجود لا يكون إلا على الوجه المشروع، وهو السجود في الصلاة، وسجود السهو، وسجود التلاوة، وسجود الشكر على أحد قولَي العلماء، وأما السجود عقيب الصلاة بلا سبب؛ فقد كرهه العلماء، وكذلك ما يفعله بعض المشايخ من سجديتين بعد الوتر لم يفعله أحد من السلف ولا استحبه أحد من الأئمة...، وأما السجودتان؛ فلا أصل لهما، ولا للسجود المجرد بلا سبب،

وقال: هو بدعة. اهـ

## بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

٣٤٠ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ» فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» فَقُلْتُ: هُوَ ذَاكَ، قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

في هذا الحديث حثٌّ على تكثير التَّنْفُلِ لله بالصلاة، ومثله قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لَهِ سَجْدَةً؛ إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةٌ»، أخرجه مسلم (٤٨٨)، من حديث ثوبان، وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وأخرجه أحمد (٢٤٨/٥) (١٦٤/٥) من حديث أبي أمامة، وأبي ذر رضي الله عنهما، وهما في «الصحيح المسند» لشيخنا رحمهما الله برقم (٤٨٨) (٢٧١).

٣٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.<sup>(٢)</sup>

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ.<sup>(٣)</sup>

وَلِمُسْلِمٍ: كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.<sup>(٤)</sup>

٣٤٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه مسلم برقم (٤٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٠)، ومسلم (٧٢٩). واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٧٢٩). وهي بالمعنى.

(٤) أخرجه البخاري (١١٨٠)، ومسلم (٧٢٩). وهي بالمعنى.

(٥) أخرجه البخاري (١١٨٠)، ومسلم (٧٢٩). وهي بالمعنى.

٣٤٣- وَعَنْهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

وَمُسْلِمٌ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». <sup>(٢)</sup>

٣٤٤- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(٣)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ: «تَطَوُّعًا».

٣٤٥- وَلِلترمذِيِّ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ». <sup>(٤)</sup>

### الحكم المستفاد من الأحاديث المتقدمة

دلَّتْ الأحاديث المتقدمة على تأكد استحباب الرواتب التي مع صلاة الفريضة، وهي: أربعٌ قبل الظهر، ورَكَعتان بعدها، ورَكَعتان بعد المغرب، ورَكَعتان بعد العشاء، ورَكَعتان قبل الفجر، وسُمِّيت (راتبة)؛ لاستمرارها، ودوامها، وسنة الظهر القبلية (أربعٌ) و(اثنتان)، وأكثرُ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربع كما يظهر من الأحاديث، والله أعلم.

وقد أجمع العلماء على استحباب هذه النوافل، وخالف الحسن في سنة الفجر، فقال بوجوبها.

والرَّاجِح استحبابها؛ لفعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولقوله: «خمس صلوات في اليوم والليلة»، قال: هل عليَّ غيرهن؟ قال: «لا، إلا أَنْ تَطَوَّعَ» <sup>(٥)</sup>، ولحديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فأخبرهم أن الله افترض

(١) أخرجه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤) (٩٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٧٢٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٧٢٨).

(٤) زيادة صحيحة. أخرجه الترمذي (٤١٥)، وفي إسناده مؤمل بن إساعيل، ولكن للحديث طريق أخرى

عليهم خمس صلوات في اليوم، والليلة»<sup>(١)</sup>، وأكد هذه الركعات ركعتا الفجر؛ لحديثي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اللَّذَيْنِ فِي الْبَابِ.

مسألة: وقت رواتب الصلاة.

قال ابن قدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُلُّ سُنَّةٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَوْقَهَا مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ، وَكُلُّ سُنَّةٍ بَعْدَهَا، فَوْقَهَا مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِهَا. اهـ.

وذهب الشافعية إلى أَنَّ السُّنَّةَ الْقَبْلِيَّةَ يَمْتَدُّ وَقْتُهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ، وَالصَّوَابُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَيْضًا. وانظر: «المغني» (٢/٥٤٤)، «المجموع» (٤/١٠-١١).

٣٤٦- وَلِلْخَمْسَةِ عَنْهَا: «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ».<sup>(٢)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

فيه فضيلة المحافظة على أربع قبل الظهر، وأربع بعدها، ومن عمل بهذا الحديث؛ فإنه يشملهُ أيضًا الأجر، والثواب الحاصل في الحديث الذي قبله وزيادة، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٣٩٥)، ومسلم برقم (١٩).

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (٦/٣٢٥، ٤٢٦)، وأبوداود (١٢٦٩)، والنسائي (٣/٢٦٤-٢٦٦)، والترمذي (٤٢٧)، وابن ماجه (١١٦٠)، من طُرُقٍ عن: عنبة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة. وقد رواه عن عنبة أربعة:

الأول، حسان بن عطية، عند أحمد، والنسائي، وهو ثقة، وهذه الطريق صحيحة، وهي أصح طُرُقِ الحديث.

الثاني، مكحول، عند أبي داود، والنسائي، وقد قيل: إنه لم يسمع من عنبة. قاله جماعة من الحفاظ، وقد أثبتة دُحَيْم الشامي، وهو أعلم بحديث الشام.

الثالث، عبد الله بن المهاجر الشعبي، عند أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وهو مجهول.

الرابع، القاسم بن سليمان، عند أبي داود، والنسائي، وهو مجهول.

٣٤٧- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأًا صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ. وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَصَحَّحَهُ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على استحباب التطوع بأربع قبل العصر.

والحديث ضعيف كما بيناه؛ فعليه فلا يستحب التقيد بأربع، بل يشرع التنفل بين الأذان والإقامة؛ لحديث: «بين كل أذانين صلاة»، وبالله التوفيق.

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (١١٧/٢)، وأبو داود (١٢٧١)، والترمذي (٤٣٠).

وفي إسناده: محمد بن مسلم بن مهران، قال فيه الدارقطني وابن معين: لا بأس به، وقال فيه أبو زرعة: وإياه، وليثه ابن مهدي، وقال الفلاس: روى عنه أبو داود الطيالسي منكر. انظر "تهذيب التهذيب".

والحديث المذكور من رواية أبي داود الطيالسي عنه، وقد أنكره ابن عبد ربه، فأوردته في "الكامل"،



- ٣٤٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُرِّيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup>
- وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ. <sup>(٢)</sup>
- ٣٤٩- وَلِإِسْلِمٍ عَنْ (أَنْسٍ): كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا. <sup>(٣)</sup>

### الحكم المستفاد من الأحاديث

- دَلَّتْ الْأَحَادِيثُ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّطَوُّعِ بِالرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَنْسٍ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ <sup>(٤)</sup>، أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، كَانُوا يَتَدَرَّجُونَ السَّوَارِي، يُصَلُّونَ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ، وَفِي «الْبُخَارِيِّ» (١١٨٤)، عَنْ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يَعْنِي: صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ.
- وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى اسْتِحْبَابِ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ: أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَيْسَ لِمَنْ كَرِهَ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ حُجَّةٌ مَقْبُولَةٌ.
- وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْكَرَاهَةِ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. انْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٦٢٥).

- (١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٨٣). بَلْفُظْ: «قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ».
- (٢) أَخْرَجَهَا ابْنُ حِبَّانَ (١٥٨٨) عَنْ ابْنِ خَزِيمَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا حَسِينُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ...» فَذَكَرَهُ كِرْوَايَةَ الْبُخَارِيِّ.
- وَهَذَا الْإِسْنَادُ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ، إِلَّا أَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَبُوتِهَا نَظَرٌ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَحْمَدُ (٥٥/٥)، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بِإِسْنَادِهِ بَدُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.
- وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ (١١٨٣) وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٢٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْمَرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٨١)، مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٥/٥)، عَنْ حَسِينِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ مِهْرَامٍ الْمُرُودِيِّ وَعَفَانَ - أَرْبَعَتُهُمْ - رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ حَسِينِ الْمَعْلَمِ بِإِسْنَادِهِ بَدُونَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَهِيَ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

استدل أهل العلم بهذا الحديث على استحباب تخفيف ركعتي الفجر، حتى إن الإمام مالكاً قال: أما أنا فلا أزيد على أم القرآن. يعني لحديث عائشة المذكور.

وذهب الحسن، وعطاء إلى أنه لا بأس بتطويلها.

قال ابن الصنذر رحمته الله، أما الاختصار على قراءة أم القرآن؛ فلا أحسبه، ولا إعادة على من فعل ذلك، وأحب أن يقرأ فيها بما روينا أن النبي ﷺ كان يقرأ به، ويخففها أحب إلي؛ لاتباع السنة. اهـ.

قال أبو عبد الله: قول الجمهور هو الصواب، ويقرأ مع الفاتحة بشيء من القرآن، ويخففها.

انظر: "الأوسط" (٢٢٥/٥)، "المغني" (٥٤١/٢)، "المجموع" (٢٧/٤).

٣٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرِيْنَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

استحب أهل العلم أن يقرأ في ركعتي الفجر بالسورتين المذكورتين.

وكذلك بما أخرجه مسلم (٧٢٧)، وغيره، من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر في الأولى منها آية البقرة: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي الآخرة منها: ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وفي رواية: وفي الأخرى: ﴿ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وهذه الرواية أرجح من التي قبلها؛ لأنه رواها خمسة من الثقات، وهم: مروان بن معاوية الفزاري، وعيسى بن يونس عند مسلم (٧٢٧)، وزهير بن معاوية عند أبي داود (١٢٥٩)، وعبدالله بن نمير، ويعلى بن عبيد عند أحمد (٢٣٠ / ١، ٢٣١).

وأما التي قبلها فتفرد بها أبو خالد الأحمر، وهو حسن الحديث لا يقوى على مخالفة الخمسة، والآية المشار إليها هي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] الآية.

٣٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. <sup>(١)</sup>

٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

مسألة [١]: حكم الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

❁ كره جماعة من أهل العلم هذا الاضطجاع، ومنهم: الأسود، والنخعي، والحسن، وسعيد بن جبير، وصحَّ عن ابن عمر، وابن مسعود، وهو مذهب مالك، وعزاه عياض للجمهور.

❁ وذهب الشافعي، وأحمد وأصحابهما إلى استحباب هذه الضجعة بعد ركعتي الفجر، وصحَّ عن أبي موسى، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك، أنهم كانوا يضطجعون

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٦٠)، وأخرج مسلم نحوه (٧٣٦) (١٢٢) ضمن حديث أطول.

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (٤١٥/٢)، وأبوداود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠)، من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به. وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولكن عبد الواحد بن زياد قد تكلم في روايته عن الأعمش، وهذا الحديث مما أنكر عليه.

قال ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد" (٣١٩/١) سمعت ابن تيمية يقول: هذا حديث باطل وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر بها تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه. اهـ وقال الذهبي رحمته الله في "الميزان": احتج به في "الصحيحين" وتجنبنا تلك المناكير التي نقتت عليه... ثم ذكر هذا الحديث. اهـ

وقال الإمام أحمد رحمته الله كما في "مسائل ابن هانئ" (١٠٦/١): ليس هو أمراً من النبي ﷺ إنما هو فعله

بعد ركعتي الفجر.

وهذا القول هو الصواب؛ لأنَّ النبي ﷺ فعلها كما في حديث الباب، وأما من كرهها؛ فليس لهم حجة في ذلك، ولعل بعضهم لم تبلغهم الأدلة، وبعضهم حملها على أنَّ ذلك لمن كان متعباً من القيام، وهذا لا دليل عليه، وبالنسبة إلى حزم الظاهري، فقال: الاضطجاع بعد ركعتي الفجر واجب لا تصح صلاة الفجر إلا بها. وهذا قول مردود، منكر؛ لأنَّ حديث الأمر لم يصح كما تقدم، ولو صحَّ فمن أين له بطلان الصلاة؟!

انظر: "المغني" (٢/٥٤٢)، "المجموع" (٤/٢٩)، "مصنف ابن أبي شيبة" (٢/٢٤٧-٢٤٩)، "مصنف عبد الرزاق" (٣/٤٢-).

### مسألة [٢]: الاضطجاع في المسجد.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "الفتح" (١١٦١): وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى اسْتِحْبَابِهَا فِي الْبَيْتِ دُونَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُحْكِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوَاهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُحْصِبُ مَنْ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. اهـ

**قلت:** أثر ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٤٨)، بإسناد صحيح عن ابن المسيب عنه، ووقع في المطبوع (عمر) بدل (ابن عمر)، فالله أعلم.

٣٥٤- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رُكْعَةً وَاحِدَةً، تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>  
وَلِلْخَمْسَةِ -وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ-: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». وَقَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا خَطَأٌ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

### مسألة [١]: كيفية التطوع بالليل والنهار.

اختار جمهور العلماء التطوع بـ: ركعتين ركعتين في الليل، أو في النهار؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، الذي في الباب، قالوا: وهو صنيع النبي ﷺ في النهار، وفي غالب أحواله بالليل.  
وأما التطوع بأكثر من ركعتين بالليل؛ فكرهه الجمهور، ومنهم من قال بعد مشروعيته، والصواب ما ذهب إليه النخعي، وأبو حنيفة، وابن المنذر، وابن نصر المروزي، وهو مشروعية ذلك.

ويدل عليه ما ثبت في "صحيح مسلم" (٧٤٦)، عن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النبي ﷺ أوتر <sup>(٣)</sup> بتسع، وعنده أيضًا (٧٤٦) أنه أوتر بسبع، وفي "مسلم" أيضًا <sup>(٣)</sup>، أنه أوتر بخمس.

(١) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩).

(٢) زيادة «والنهار» شاذة. أخرجه أحمد (٢٦/٢)، وأبوداود (١٢٩٥)، والنسائي (٢٢٧/٣)، والترمذي (٥٩٧)، وابن ماجه (١٣٢٢)، من طريق علي بن عبدالله البارقي الأزدي عن ابن عمر به.

وإسناده صحيح إلا أن زيادة «والنهار» شاذة، شذ بها علي البارقي، وخالف قريبًا من خمسة عشر رجلًا، قاله ابن قدامة وابن رجب.

وقد حكم عليها بالشذوذ أكثر الأئمة كما قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" منهم النسائي وابن معين وأحمد وغيرهم.

وأما التطوع بالنهار؛ فقد أجاز التطوع بأكثر من ركعتين جمعاً من أهل العلم، وهو مذهب الحنابلة، وإسحاق، والأوزاعي، وأصحاب الرأي؛ فقد أجازوا التطوع بأربع، لا يُسلم إلى في آخرها.

وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما، بإسناد صحيح عند ابن أبي شيبة (٢/ ٢٧٤)، أنه كان يتطوع بالنهار أربعاً، أربعاً.

وقد روى أبو داود (١٢٧٠) من حديث أبي أيوب، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «أربع قبل الظهر لا يسلم فيهن، تُفتح هن أبواب السماء»، وفي إسناده: عبيدة بن معتب، وهو ضعيف.

وانظر: «المغني» (٢/ ٥٣٧-٥٣٨)، «الفتح» لابن رجب رقم (٩٩٠، ٩٩١).

٣٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>

٣٥٦- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِخُمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَقَفَّهٗ. <sup>(٢)</sup>

٣٥٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: لَيْسَ الْوُتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالنَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. <sup>(٣)</sup>

٣٥٨- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ انْتَبَظُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ. <sup>(٤)</sup>

٣٥٩- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُدَافَةَ رضي الله عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه مسلم برقم (١١٦٣).

(٢) الراجح وقفه. أخرجه أبوداود (١٤٢٢)، والنسائي (٢٣٨/٣)، وابن ماجه (١١٩٠)، وابن حبان (٢٤١٠)، وظاهر إسناده الصحة، لكن رجح النسائي وقفه كما في «السنن الكبرى». وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٩/٢): وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في «العلل» والبيهقي وغير واحد وقفه وهو الصواب. اهـ

(٣) حسن. أخرجه النسائي (٢٢٩/٣)، والترمذي (٤٥٣) (٤٥٤)، والحاكم (٣٠٠/١) وإسناده حسن رجاله ثقات إلا عاصم بن ضمرة فإنه حسن الحديث.

(٤) ضعيف. أخرجه ابن حبان (٢٤٠٩) وفي إسناده عيسى بن جارية، قال النسائي: منكر الحديث، وقال ابن معين: عنده مناكير، وقد ذكر ابن عدي والذهبي هذا الحديث في ترجمته، يشير إلى أنه حديث منكر.

(٥) صحيح لغيره، دون قوله: «هي خير لكم من حمر النعم».



٣٦٠- وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ. <sup>(١)</sup>

٣٦١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوِتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْثٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. <sup>(٢)</sup>

٣٦٢- وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ. <sup>(٣)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: فضيلة صلاة الليل والوتر.

إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالْوِتْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَلَّيْلَ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

ويدل على فضل هذه العبادة حديث أبي هريرة، وحديث خارجة بن حذافة، وشواهدة التي في الباب، وقد حافظ النبي ﷺ على الوتر سفرًا وحضرًا، وكان إذا فاتته من الليل قضاءه في النهار؛ لفضيلة هذه العبادة.

نسأل الله عز وجل أن يوفقنا وجميع المسلمين للمحافظة عليها.

ضعيف لجهالة عبد الله بن راشد وابن أبي مرة، وقال البخاري: لا يعرف لبعضهم سماع من بعض. **قلت:** لكن الحديث صحيح من حديث أبي بصرة، أخرجه أحمد (٧/٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٤٩٢) بلفظ: «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر» وإسناده صحيح.

(١) صحيح لغيره. أخرجه أحمد (٢/٢٠٨)، من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب به. ولفظه: «إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم هي الوتر»، وحجاج ضعيف ومدلس ولم يصرح بالتحديث، ولكن الحديث صحيح بشاهديه اللذين قبله.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (١٤١٩)، والحاكم (١/٣٠٥-٣٠٦) وفي إسناده أبو المنيب عبيد الله بن عبد الله العتكي فيه ضعف، وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في «الكامل» و«الميزان».

✽ ذهب أبو حنيفة إلى وجوب الوتر، واحتج له بحديث أبي أيوب رضي الله عنه، الذي في الباب، وبحديث علي رضي الله عنه، وإسناده حسن، -وسياأتي إن شاء الله-: «أوتروا يا أهل القرآن؛ فإن الله وترٌ يحبُّ الوتر».

وبحديث خارجة بن حذافة، وعمر بن شعيب، عن أبيه عن جده، وحديث بريدة رضي الله عنه وكلها مذكورة في الباب.

وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً»، رواه البخاري (٤٧٢)، ومسلم (٧٥١)، وبحديث أبي سعيد -وسياأتي-: «أوتروا قبل أن تصبحوا».

✽ وذهب جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم إلى أنَّ الوتر سنة متأكدة.

واستدلوا على عدم وجوبه بحديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «خُسْ صلوات في اليوم والليلة»، قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا؛ إلا أن تطوع».

وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما، في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذًا إلى اليمن، فقال له: «فإن هم أطاعوك لذلك؛ فأخبرهم أنَّ الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة».

وصحَّ عن عبادة بن الصامت أنه قيل له: إنَّ أبا محمد -رجلٌ بالشام- يقول: إنَّ الوتر واجبٌ، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد، من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن ضيعهنَّ استخفافاً بحقهنَّ؛ جاء ولا عهد له، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له».

رواه مالك (١/١٢٣)، وأبو داود (٤٢٥)، والنسائي (١/٢٣٠)، وهو حديث صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (٥٣٩).

واستدلوا بحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي في الباب، وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يُوتر على راحلته. متفق عليه. <sup>(١)</sup>

✽ وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "الاختيارات" إلى أنَّ الوتر واجبٌ على من قام من الليل؛ لحديث ابن عمر: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»، ولحديث: «أوتروا يا أهل القرآن».

قال أبو عبد الله: الصواب قول الجمهور؛ لما تقدَّم من الأدلة، والله تعالى أعلم. وانظر: "المجموع" (٤/١٩-٢٠)، "الفتح" لابن رجب (٦/٢١٠-٢١١).

### مسألة [٣]: أقل الوتر، وأكثره.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٤/٢١-٢٢): قد سبق أنَّ مذهبنا أنَّ أقلَّه ركعة، وأكثره إحدى عشرة، وفي وجه ثلاث عشرة، وما بين ذلك جائز، وكلما قرب من أكثره كان أفضل، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة: لا يجوز الوتر إلا بثلاث ركعات موصولة بتسليمة واحدة، كهيئة المغرب. قال: ولو أوتر بواحدة، أو بثلاث، بتسليمتين لم يصح. انتهى المراد.

وقد استدلَّ لأبي حنيفة بحديث أبي سعيد مرفوعاً: «نهى عن البُتراء: أن يصلي الرجل ركعة واحدة يوتر بها»، أخرجه ابن عبد البر (١٣/٢٥٤)، وهو حديث ضعيف، فيه عثمان ابن محمد بن ربيعة، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم. قال ابن رجب: وقبله في الإسناد من لا يعرف، وقد روي مرسلًا، خرَّجه سعيد بن منصور من حديث: محمد بن كعب القرظي مرسلًا.

واستدل الجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنهما في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> : «فإذا خَفَتَ الصَّبحُ؛ فأوتر بواحدة»، وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما في مسلم (٧٥٢) مرفوعاً بلفظ: «الوتر ركعة من آخر الليل»، وبحديث عائشة في «مسلم»<sup>(٢)</sup> ، أَنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم «كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة»،

وقد صحَّ عن جمعٍ من الصحابة أنهم كانوا يوترون بركعة، ولا يُعلم لهم مُخالفٌ. والصواب قول الجمهور.

انظر: «المغني» (٥٧٨/٢)، «المجموع» (٢٣-٢١/٤)، «الفتح» لابن رجب (١٩٨/٦)، «النيل» (٢٠٨/٢)، «الأوسط» (١٧٧/٥).

#### مسألة [٤]: الوتر بركعة ليس قبلها شيء.

قال ابن المنذر رحمته الله في «الأوسط» (١٨٤/٥): وقد اختلف أهل العلم في الرجل يوتر بركعة ليس قبلها شيء، كأن صَلَّى العشاء الآخرة، ثم أراد أن يوتر بركعة، فقالت طائفة: ذلك جائزٌ، ورُوي ذلك عن جماعة من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، أنهم فعلوا ذلك، فممن رُوي عنه فعل ذلك: عثمان بن عفان، وسعد بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وقال ابن عباس - لما قيل له: إنَّ معاوية فعل ذلك - قال: أصاب، إنه فقيه. ورُوي ذلك عن أبي موسى الأشعري، وابن عمر، وابن الزبير، وسعيد بن المسيب.

قال: ومن كان يرى هذا جائزاً: أحمد، وأبو خيثمة، وأبو أيوب، وهذا على مذهب الشافعي، وكان مالك يكره ذلك.

قال ابن المنذر: والذي نُحِبُّ أن يصلي الرجل ركعتين، ركعتين، ثم يوتر بواحدة، وإن أوتر بواحدة ليس قبلها شيء جاز له ذلك. اهـ

**قلت:** وقد كره ذلك أيضًا أحمد في أكثر الروايات عنه، واستثنى إسحاق، وسفيان صاحب العذر كالمرض، والسفر، والتأخر، ونحو ذلك.

والصواب ما ذهب إليه الجمهور، وقد صحَّ عن الصحابة الذين ذكرهم ابن المنذر، ولا يُعلم لهم مُخالفٌ، ويدل عليه حديث: «الوتر ركعة من آخر الليل». وانظر: «الفتح» لابن رجب (١٩٩/٦).

**فائدة:** قال ابن رجب رحمته الله في «الفتح» (٢٠٦/٦-): وقول النبي ﷺ في حديث ابن عمر: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة، توتر له ما قد صلى» يدل على أن هذه الركعة الواحدة جعلت مجموع ما صلى قبلها وترًا، فيكون الوتر هو مجموع صلاة الليل الذي يختم بوتر، وهذا قول إسحاق بن راهويه، واستدل بقول النبي ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن»، وإنما أراد صلاة الليل. وقالت طائفة: الوتر هو الركعة الأخيرة، وما قبله فليس منه. وهو قول طائفة من أصحابنا، منهم: الخِرقي، وأبو بكر، وابن أبي موسى. وفي كلام أحمد ما يدل عليه، ومن أصحابنا من قال: الجميع وتر.

ثم ذكر ابن رجب رحمته الله أنه وجه عند الشافعية، وعندهم وجه: أن الجميع وتر.

**قال:** ويشهد له قول أبي إسحاق، وغيره: أقل الوتر ركعة، وأكثره إحدى عشرة ركعة. وفي بعض كلام الشافعي إيماء إليه.

**قال ابن رجب:** وفي «شرح المذهب»: الصحيح المنصوص - يعني عند الشافعي في «الأم» و«المختصر» - أن الوتر يسمّى تهجّدًا.

**قال ابن رجب:** وينبغي أن يكون الاختلاف في تسمية ما قبل الركعة الأخيرة وترًا مختصًا بما إذا كانت الركعات مفصولة بالتسليم بينها، فأما إن أوتر بتسع، أو بسبع، أو بخمس، أو بثلاث، بسلام واحد؛ فلا ينبغي التردد في أن الجميع وتر. انتهى بتصرف.

عبد الله بن أبي قيس، قال: سألت عائشة: بكم كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قالت: بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر، وثلاث، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة، ولا بأقل من سبع، وكان لا يدع ركعتين قبل الفجر. ففي هذه الرواية أن مجموع صلاة الليل تسمى وترًا، وأنه كان يوتر بثلاث عشرة سوى ركعتي الفجر، ولعلها أدخلت في ذلك الركعتين بعد صلاة العشاء حتى توافق سائر الروايات عنها. اهـ

قال أبو عبد الله: الظاهر أن الوتر هو مجموع صلاة الليل إذا خُتمت بوتر، وأما حديث: «إذا خشيت الصبح؛ فأوتر بواحدة»، ففيها محذوف تقديره: فأوتر ما مضى من صلاتك بواحدة، كما صرح به في الرواية الأخرى المتقدمة، وهو ظاهر اختيار العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله في كتابه «صلاة التراويح».

**مسألة [٥]: إذا أوتر بثلاث، فهل يفصل بينهما، أم يوصل؟**

✽ قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح المذهب» (٢٤ / ٤): ذكرنا اختلاف أصحابنا في الأفضل من ذلك، وأن الصحيح عندنا: أن الفصل أفضل، وهو قول ابن عمر، ومعاذ القارئ، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، ومالك وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وقال الأوزاعي: كلاهما حسن. وقال أبو حنيفة: لا تجوز إلا موصولات. اهـ

قال أبو عبد الله: الصواب قول الجمهور، وهو جواز الوصل والفصل، والفصل أفضل؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «مثنى، مثنى، فإذا خشى أحدكم الصبح؛ صلى واحدة توتر له ما قد صلى»، وحديث: «الوتر ركعة من آخر الليل»، والله أعلم.

وكثير ممن من أجاز الوصل يختارون أن يكون بتشهدين، وصح ذلك عن ابن مسعود، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الوتر بثلاث موصولة يكون بتشهد واحد، وهو وجه عند الحنابلة، والشافعية، وزوي عن عطاء، وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: لا توتروا بثلاث،

قال أبو عبد الله: المختار أن يكون بتشهد واحد، وهو اختيار العلامة الوادعي، وابن عثيمين رحمة الله عليهما؛ لما صحَّ عن عائشة في "الصحيحين"، أن النبي ﷺ كان يوتر بخمسٍ لا يجلس إلا في آخرها. وهو ظاهر حديثها في الثلاث: كان يصلي أربعًا، فلا تسأل عن حسنهن، وطولهن....، ثم يُصلي ثلاثًا. والله أعلم.

انظر: "الفتح" لابن رجب (٩٩٠)، و"روضة الطالبين" (٣٢٨/١)، "الإنصاف" (١٦٦/٢)، "شرح الهداية" (٥٧٥/٢).

**فائدة:** قال ابن رجب رحمه الله في "الفتح" (٢٠١/٦): وأجاز أحمد وأصحابه، وإسحاق، أن يوتر بثلاث موصولة، وأن يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن، ويتسع لا يجلس إلا في الثامنة، ولا يسلم، ثم يقوم فيصلي ركعة، ثم يسلم؛ لما جاء في حديث عائشة المتقدم، وجعلوا هذه النصوص خاصة، تخص عموم حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وقالوا -في التسع، والسيعة، والخمس-: الأفضل أن تكون بسلام واحد؛ لذلك. فأما الوتر بسبع، فنص أحمد على أنه لا يجلس إلا في آخرهن، ومن أصحابنا من قال: يجلس عقيب السادسة بتشهد، ولا يسلم. وقد اختلف ألفاظ حديث عائشة في ذلك. اهـ

وقد دلَّت الأدلة على ما ذهب إليه أحمد، وإسحاق.

٣٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. <sup>(١)</sup>

٣٦٤- وَفِي رِوَايَةٍ هَكَذَا عَنْهَا: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَيُؤْتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَبِتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ. <sup>(٢)</sup>

٣٦٥- وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَةٍ، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا. <sup>(٣)</sup>

## الأحكام المستفادة من الأحاديث

<sup>(٤)</sup> اختلفت الروايات المتقدمة في عدد ركعات النبي ﷺ من الليل، وفي «الصحيحين»  
عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَةٍ. وَأَخْرَجَ  
البخاري (١١٣٩) عن مسروق، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟  
فَقَالَتْ: سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ سِوَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

وقد جمع أهل العلم بين الروايات بأنَّ صلاة النبي ﷺ كانت لا تزيد على إحدى عشرة  
ركعة، ومن ذكرها ثلاث عشرة، فعدها مع ركعتي الفجر كما في بعض الروايات، أو عدَّ منها  
الركعتين الخفيفتين كما في روايات أخرى.

(١) أخرجه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٠)، ومسلم (٧٣٨) (١٢٨) واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٧٣٨).

(٤) أخرجه البخاري (١١٣٩)، ومسلم (٧٣٨).



حديث عائشة المتقدم: «ما كان يزيد في رمضان، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة»، كان جواباً لأبي سلمة بن عبد الرحمن حيث سأل: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ وفيه ردٌّ على من ذهب إلى استحباب صلاة التراويح بثلاث وعشرين ركعة، أو بست وثلاثين ركعة، أو بأربعين ركعة، ثم يوتر، فكل هذه تحديدات لا دليل عليها.

وقد استدلل القائلون بأنها عشرون ركعة بدون الوتر بحديث ابن عباس رضيهما الله عندهما، عند البيهقي (٤٩٦/٢)، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي عشرين ركعة، والوتر. وهو حديث ضعيفٌ جداً، في إسناده: إبراهيم بن عثمان أبو شيبة العبسي، وهو متروكٌ، واستدلوا بما أخرجه البيهقي (٤٩٦/٢) من طريق: يزيد بن خُصيفة عن السائب بن يزيد، قال: كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في شهر رمضان بعشرين ركعة. قال: وكانوا يقرءون بالمئين، وكانوا يتوكؤون على عصيهم في عهد عثمان رضي الله عنه، من شدة القيام. وهذا إسنادٌ ظاهره الصحة.

قال العلامة الألباني رحمه الله في «صلاة التراويح» (ص ٤٩-٥١): لكن له علة، بل عللٌ تمنع القول بصحته، وتجعله ضعيفاً مُنكَرًا، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ ابن خُصيفة وإن كان ثقة؛ إلا أنه تفرد بما لم يروه الثقات، وهذا الأثر من هذا القبيل؛ فإنَّ مداره على السائب بن يزيد، وقد رواه عنه محمد بن يوسف، وابن خُصيفة، واختلفا عليه في العدد، فالأول قال عنه: (١١)، والآخر قال: (٢٠)، والرَّاجح قول الأول؛ لأنه أوثق منه، فقد وصفه الحافظ ابن حجر بأنه ثقة ثبتٌ، واقتصر في الثاني على قوله: ثقة.

الثاني: أنَّ محمد بن يوسف هو ابن أخت السائب بن يزيد؛ فهو لقربته للسائب أعرف بروايته من غيره، وأحفظ؛ فما رواه من العدد أولى مما رواه عنه مُخَالِفُه ابن خُصيفة، ويؤيده أنه

وللاثر عن عمر رضي الله عنه، طريق أخرى عند البيهقي (٤٩٦/٢) وغيره، من طريق: يزيد بن رومان، عن عمر، وهو منقطع؛ لأنَّ يزيدًا لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد جاء ذلك أيضًا عن علي رضي الله عنه، كما في "سنن البيهقي" (٤٩٦/٢)، من طريقين:

إحدهما فيها: أبو الحسناء، مجهولٌ، ويروي عن علي، وهو لا يروي عنه إلا بواسطة.

والثانية فيها: حماد بن شعيب، ضعيفٌ جدًّا، يرويه عن عطاء بن السائب، وهو مختلطٌ.

وجاء عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وفي إسناده انقطاع، وطريق أخرى فيها ضعفٌ، ونكارة.

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه بإسناد منقطع.

وقد أبان هذه الآثار بعللها العلامة الألباني رحمته الله في كتابه "صلاة التراويح"

(ص ٤٨-٧١).

٣٦٦- وَعَنْهَا رضي الله عنه، قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا. <sup>(١)</sup>

### الحكم المستفاد من الحديث

يستفاد من الحديث مشروعية صلاة الليل في أوله، وفي أوسطه، وفي آخره، فكله

مشروع، والأفضل في آخره لمن أمن النوم، وفوات وقت الوتر.

وسياقي الكلام على وقت الوتر، ووقته المفضل، وبالله التوفيق.

## الحكم المستفاد من الحديث

٣٦٨- وَعَنْ عَلِيٍّ (ع) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ مُحِبُّ الْوَتْرِ». رَوَاهُ الْحُفْمَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ. (٣)

## الحكم المستفاد من الحديث

فيه الحث على قيام الليل، والوتر، وعلى استحباب ذلك استحباباً مُؤَكَّدًا، وقد استدل بالحديث على وجوب الوتر، وقد تقدم الكلام على ذلك.

(١) أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (١١٥٩) (١٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم برقم (٧٨٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(10) : 11 (1000000) 11 (1000000) 11 (1000000) 11 (1000000) 11 (1000000)

(٢) حسن. أخرجه أحمد (٢٣/٤)، وأبوداود (١٤٣٩)، والنسائي (٢٢٩/٣)، والترمذي (٤٧٠)، وابن حبان (٢٤٤٩)، ومداره على قيس بن طلق وهو حسن الحديث، وفي الحديث: قال قيس بن طلق: زارني أبي يومًا في رمضان، فأمسى عندنا وأفطر، فقام بنا تلك الليلة وأوتر، ثم انحدر إلى مسجده فصلى

وعائشة، وطاوس، وعلقمة، والنخعي، وأبي عمرو، وأبي مجلز، والأوزاعي، واستدل لهذا القول بحديث طلق بن علي الذي في الباب: «لا وتران في ليلة».

والصحابه الذين ذكرهم ابن المنذر قد صحَّ عنهم القول بذلك كما في «الأوسط»؛ إلا أثر أبي بكر؛ فهو من رواية سعيد بن المسيب عنه، ولم يدركه؛ فهو منقطع، وإلا أثر سعد؛ فإنه من طريق إبراهيم بن مهاجر، وهو ضعيف.

قال أبو عبد الله سنده الله: القول الثاني هو الصواب؛ لعدم وجود دليل على النقص، وحديث: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»، محمول على الاستحباب، والأفضلية؛ لأنَّ النبي ﷺ قد صحَّ عنه أنه صلى ركعتين بعد الوتر كما في «صحيح مسلم» وغيره، والله أعلم. وانظر: «الأوسط» (١٩٦/٥ - ٢٠٠)، «المجموع» (٢٤/٤)، «الفتح» لابن رجب (٢٥٥/٦).

فائدة: هذه المسألة المتقدمة تدل على أنَّ الصحابة كانوا يرون جواز التنفل من الليل بما شاء دون التقييد بعدد معين، وهذا هو قول عامة أهل العلم، وإنَّ كُنَّا نختار أن يُكتفى بإحدى عشرة ركعة؛ لأنَّ ذلك هو فعل النبي ﷺ، والدليل على مشروعيتها ما تقدم قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح، فأوتر بواحدة»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى، آية ساعة شاء من ليل، أو نهار»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج أبو داود (١٢٧٧)، بإسناد صحيح عن عمرو بن عبسة، قال: قلت: يا رسول الله، أيُّ الليل أسمع؟ قال: «جوف الليل الآخر، فصل ما شئت؛ فإنَّ الصلاة مشهودةٌ مكثوبةٌ، حتَّى تُصلي الصُّبح، ثمَّ أقصر حتَّى تطلع الشمس فتزفع قيس رُمح أو رُمحين»، وقوله ﷺ: «فأعني على نفسك بكثرة السجود».

ونهى النبي ﷺ عن الصلاة في خمسة أوقات؛ فدلَّ على أنَّ غير هذه الأوقات يصلي العبد

فيها ما شاء، وكما أنه يُشرع للعبد التنفل من بعد ارتفاع الشمس إلى الظهر دون التقيد بعده؛ لحديث عمرو بن عبسة، مع أن النبي ﷺ لم يثبت عنه أنه صلى في هذا الوقت بأكثر من ثمان؛ فالأمر كذلك في صلاة الليل، والله أعلم.

### مسألة [٧]: حكم الركعتين بعد الوتر.

أخرج مسلم في "صحيحه" (٧٤٦) عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ صلى من الليل تسع ركعات جلس في الثامنة، ولم يسلم، ثم جلس في التاسعة، وسلم، ثم صلى ركعتين وهو قاعد. وأخرج من وجه آخر (٧٣٨) (١٢٦) عنها: أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل ثمان ركعات، ويوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو قاعد، فإذا أراد أن يركع قام فركع.

وأخرج أحمد (٢٦٠/٥) بإسناد حسن عن أبي أمامة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يصليهما بعد الوتر، وهو جالس، يقرأ فيها: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١]، و﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وهو في "الصحيح المسند" (٤٩٥).

وأخرج الدارقطني (٣٦/٢)، من حديث ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا السَّفَرُ جَهْدٌ، وَثَقْلٌ، فَإِذَا أَوْتَرْتَ أَحَدَكُمْ؛ فليصل ركعتين؛ فإن قام من الليل، وإلا كانتا له»، وهو حديث حسن، وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رحمه الله برقم (١٩٠).

فمن هذه الأدلة ذهب طائفة من أهل العلم إلى استحباب هاتين الركعتين بعد الوتر، منهم: كثير بن ضمرة، وخالد بن معدان، والحسن، وأبو مجلز، وجماعة من الحنابلة.

وبالغ بعضهم فعدها من الرواتب، ومن أهل العلم من رخص فيها، ولم يكرهها، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، ومنهم من كرهها، وهو قول مالك، وحكي عن الشافعي.

**قلت:** الراجح هو الاستحباب؛ للأدلة المتقدمة، ويُستحب عدم المداومة عليها؛ لأن النبي

لم يداوم عليها، بل فعلها أحياناً، وقال: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً»، وانظر:

٣٧١- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُوتَرُّ بِـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾،  
و﴿قُلْ يَتَايَأُهَا الْكُفْرُونَ﴾، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ: وَلَا  
يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ. <sup>(١)</sup>

٣٧٢- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي  
الْآخِرَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ. <sup>(٢)</sup>

## المسائل والأحكام المستفادة من الحديثين

### مسألة [١]: ما يقرأ في الوتر؟

قال الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "شرح المذهب" (٢٣/٤): مذهبنا أنه يقرأ بعد الفاتحة في  
الأولى: ﴿سَبِّحْ﴾ وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَايَأُهَا الْكُفْرُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مرةً،  
والمعوذتين، وحكاها القاضي عياض عن جمهور العلماء، وبه قال مالك، وأبو داود، وقال  
أبو حنيفة، والثوري، وإسحاق كذلك؛ إلا أنهم قالوا: لا تُقرأ المعوذتان. وحكي عن أحمد  
مثله، ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم. انتهى المراد.

قال أبو عبد الله: الصواب عدم قراءة المعوذتين؛ لعدم صحة الحديث فيه، والله أعلم.

(١) صحيح دون الزيادة. أخرجه أحمد (١٢٣/٥)، وأبو داود (١٤٢٣)، والنسائي (٣/٢٣٥-٢٣٦). وهو  
حديث صحيح.

وأما الزيادة التي للنسائي فهي من طريق عبدالعزيز بن خالد وهو لين، وقد تفرد بهذه الزيادة فهي  
شاذة إن لم تكن منكورة.

(٢) ضعيف، وزيادة المعوذتين منكورة. أخرجه أبو داود (١٤٢٤)، والترمذي (٤٦٣).

وفي إسنادها: خضرة، الجذري، سفيان الجلفي، وعبد العزيز بن حريج فيه ضعف، ولم يسمع من عائشة،

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: ماذا يُقال بعد صلاة الوتر؟

استحب أهل العلم أن يقول بعد صلاة الوتر: سبحان الملك القدوس، ثلاث مرات؛ لما أخرجه أحمد (٤٠٦/٣)، وغيره من حديث عبد الرحمن بن أبزي، عن النبي ﷺ، كان يوتر ب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإذا سلّم قال: «سبحان الملك القدوس، سبحان الملك القدوس، سبحان الملك القدوس»، ورفع بها صوته، وهو حديث صحيح. وقد صححه شيخنا مقبل الوداعي رحمه الله في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم (٨٩٠).

٣٧٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(١)</sup>

وَلِابْنِ جَبَانَ: «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتِرَ لَهُ».<sup>(٢)</sup>

٣٧٤- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.<sup>(٣)</sup>

٣٧٥- وَعَنْ جَابِرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه مسلم برقم (٧٥٤).

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٤٠٨) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد.

وإسناده ظاهره الصحة لكن قال البيهقي: رواية يحيى بن أبي كثير أشبهه، يعني الرواية التي في «مسلم» باللفظ السابق؛ لأنها من رواية يحيى عن أبي نضرة عن أبي سعيد.

(٣) صحيح. أخرجه أحمد (٤٤/٣)، وأبوداود (١٤٣١)، والترمذي (٤٦٥)، وابن ماجه (١١٨٨).



٣٧٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوُتْرِ، فَأَوْتَرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup>.

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحكام

مسألة [١]: وقت صلاة الوتر.

✽ ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ أول وقت صلاة الوتر من بعد صلاة العشاء، واستدلوا على ذلك بحديث خارجة بن حذافة، وأبي بصرة، وقد تقدَّمَا في الكتاب برقم (٣٥٩).

✽ وللشافعية وجهة أنه يدخل وقته بدخول وقت العشاء؛ فيجوز على ذلك فعله قبل صلاة العشاء، ولهم وجهة أخرى: أنَّ وقته يدخل بعد العشاء، وصلاة أخرى - إن كان وتره بركعة - وإن كان بأكثر من ركعة صحَّ فعله بعد صلاة العشاء.

والصواب ما ذهب إليه الجمهور من أهل العلم؛ لدلالة حديث أبي بصرة، وخارجة، والله أعلم.

**وأما آخر وقت الوتر:**

✽ فذهب الأكثرون إلى أنه يخرج وقته بذهاب الليل، وطلوع الفجر، فإذا طلع الفجر صار فعله قضاءً، وما دام الليل باقياً؛ فإنَّ وقته باقٍ، وهو قول الشافعي، وأحمد في المشهور عنهما، وقول أبي حنيفة، والثوري، ورُوي عن عمر، وابن عمر، وأبي موسى، وأبي الدرداء، وسعيد بن جبير، وعطاء، والنخعي، واستدل هؤلاء بأحاديث كثيرة منها: حديث:

(١) الراجح وقفه دون قوله: «فأوتروا قبل الفجر» فهي مرفوعة.

أخرجه الترمذي (٤٦٩)، وقد تفرد سليمان بن موسى بهذا اللفظ وأبان الحافظ ابن رجب في «الفتح» (٢٣٨/٦) أنه أدرح الملقب في المرفوع، وأن الصحيح عن ابن عمر قوله: إذا كان الفجر فقد ذهبت كل

«اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»، وحديث: «إذا خشيت الصبح؛ فأوتر بواحدة»<sup>(١)</sup>، وبحديث أبي سعيد الذي في الباب: «أوتروا قبل أن تصبحوا»، وبحديث ابن عمر: «بادروا الصبح بالوتر» أخرجه مسلم برقم (٧٥٠).

❁ وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنَّ الوتر لا يفوت وقته حتى يُصَلَّى الصبح، صحَّ ذلك عن علي، وابن مسعود، وهو قول أيوب، وحמיד الطويل، والقاسم بن محمد، ومالك، والشافعي في القديم، وأحمد في رواية عنه، وإسحاق، وفي حديث أبي بصرة الغفاري: «ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح»، وعن زُوي عنه أنه أوتر بعد طلوع الفجر: عبادة بن الصامت، وأبو الدرداء، وحذيفة، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة.

قال أبو عبد الله: الصواب القول الأول، وهو قول الجمهور، وأما حديث أبي بصرة الغفاري: «إلى صلاة الصبح»؛ فالمقصود: إلى وقت صلاة الصبح، كما جاء ذلك في بعض طُرُقِهِ بلفظ: «إلى طلوع الصبح»، وهي من طريق: ابن لهيعة، ويؤيدها حديث خارجة، وبهذا التأويل تجتمع الأدلة. وأما فعل الصحابة، فقال ابن عبد البر: يُحتمل أن يكونوا قالوه فيمن نسي، أو نام عنه، دون من تعمده.

**قلت:** وهي وقائع عين فعلوها، يُحتمل أن يكونوا صَلَّوْهُ قِضَاءً، والله أعلم.  
وانظر: «الفتح» لابن رجب (٦/٢٣٤-٢٣٩)، «المغني» (٢/٥٢٩)، «الأوسط» (٥/١٩٠-).

**مسألة [٢]:** من صلى الوتر وكان قد نسي أن يصلي صلاة العشاء، أو نسي بعض شروطها؟

❁ ذهب جمهور العلماء إلى أنه يصلي العشاء، ثم يعيد الوتر؛ لأنه صلَّاه قبل دخول وقته، وهو قول مالك، والشافعي، والأوزاعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد.

❁ وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئه، ولا إعادة عليه؛ لأنَّ وقته عنده بدخول وقت

العشاء، ويجب أن يكون بعد صلاة العشاء بالذكر، لا بالنسيان، فإذا صلاه قبل العشاء ناسياً أجزأه.

والصواب ما ذهب إليه الجمهور، والله أعلم.  
وانظر: "الفتح" لابن رجب (٦/ ٢٣٤)، "المغني" (٢/ ٥٢٩).

**مسألة [٣]: من صلى العشاء مع المغرب جمع تقديم، فهل يدخل وقت الوتر بعد صلاة العشاء أيضاً؟**

✽ الجمهور من أهل العلم على أن وقت الوتر يدخل بصلاة العشاء، وإن صلاها جمع تقديم؛ لعموم حديث أبي بصرة، وخارجة بن حذافة رضي الله عنهما، وقد تقدما برقم (٣٥٩).

✽ وذهب أبو حنيفة، والمالكية، وبعض الشافعية إلى أنه لا يدخل وقتها حتى يدخل وقت العشاء. والصواب ما ذهب إليه الجمهور.  
وانظر: "المغني" (٢/ ٥٢٩)، "الشرح الممتع" (٤/ ١٥) مع الحاشية.

**مسألة [٤]: هل يقضي الوتر إذا فاتته؟**

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "الفتح" (٦/ ٢٤٣-٢٤٧): وقد اختلف العلماء في قضاء الوتر إذا فات، فقالت طائفة: لا يقضي، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد، وإسحاق، وأحد قولي الشافعي، وحكاة أحمد عن أكثر العلماء، ويروى عن النخعي أنه لا يقضي بعد صلاة الفجر، وعن الشعبي. وقالت طائفة: يقضي. وهو قول الثوري، والليث بن سعد، والمشهور عن الشافعي، ورواية عن أحمد.

قال ابن رجب: واستدل من قال: لا يقضي الوتر. بأن النبي ﷺ كان إذا نام أو شغله مرض أو غيره عن قيام الليل صلى بالنهار ثنتي عشرة ركعة. خرجه مسلم من حديث عائشة؛ فدل على أنه كان يقضي التهجد دون الوتر. اهـ

واستدل القائلون بالقضاء بعموم حديث: «من نام عن صلاة، أو نسيها، فليصلها إذا

ذكرها» أخرجه البخاري برقم (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) عن أنس رضي الله عنه، بل قد صرح في حديث أبي سعيد بصلاة الوتر كما في الباب.

قال ابن رجب، ومن روي عنه الأمر بقضاء الوتر من النهار: علي، وابن عمر، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن، والشعبي، وحامد، وهو قول الشافعي في الصحيح عنه، وأحمد في رواية، والأوزاعي، إلا أنه قال: يقضيه نهاراً وبالليل؛ ما لم يدخل وقت الوتر بصلاة العشاء الآخرة، ولا يقضيه بعد ذلك؛ لئلا يجتمع وتران في ليلة. وعن سعيد بن جبير، قال: يقضيه من الليلة القابلة. وظاهر هذا أنه لا يقضيه إلا ليلاً؛ لأن وقته الليل، فلا يفعل بالنهار. انتهى باختصار من "الفتح" لابن رجب.

قال أبو عبد الله: يقضيه من النهار، ويشفعه؛ لفعل النبي صلّى الله عليه وآله، وهو قول من نفى قضاء الوتر، فتنبه، والله أعلم.

#### مسألة [٥]: أفضل أوقات الوتر.

ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الوتر قبل النوم أفضل، وهو وجهٌ عند الشافعية، وصحَّ عن جماعة من الصحابة، أنهم كانوا يوترون أول الليل، وقد أوصى النبي صلّى الله عليه وآله أبا هريرة، وأبا الدرداء أن يوتروا قبل النوم كما في "الصحيح".<sup>(١)</sup>

وذهب أكثر أهل العلم إلى أن الوتر آخر الليل أفضل لمن وثق من نفسه أن يقوم، ومن ليس كذلك؛ فالأفضل في حقّه أن يوتر قبل النوم، واستدلوا بحديث جابر الذي في الباب، وهو عمل جمع من الصحابة، وهذا القول هو الصواب، والله أعلم.

وانظر: "الفتح" لابن رجب (٦/٢٤٧-٢٤٨)، "المجموع" (٤/٢١).

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: التوتر على الراحلة.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٤ / ٢١): مذهبننا أنه جائز على الراحلة في السفر، كسائر النوافل، سواء كان له عذر أم لا، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، فمنهم: علي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وعطاء، والثوري، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وداود، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: لا يجوز الا لعذر. دليلنا حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يوتر على راحلته في السفر. رواه البخاري، ومسلم. اهـ

**قلت:** قول الجمهور هو الصواب. وانظر: "الفتح" لابن رجب (٦ / ٢٦٥-٢٦٦).

- ٣٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. <sup>(١)</sup>
- ٣٧٨- وَلَهُ عَنْهَا: أَتَتْهَا سُئِلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ. <sup>(٢)</sup>
- ٣٧٩- وَلَهُ عَنْهَا: مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا. <sup>(٣)</sup>
- ٣٨٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه مسلم برقم (٧١٩).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٧١٧).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٧١٨)، وأخرجه أيضًا البخاري (١١٧٧).

(٤) قال ابن الأثير رحمته الله: وهي أن تحمي الرمضاء - وهي الرمل - فتبرك الفصال من شدة حرها وإحراقها

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (١١٧٧): وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَذَهَبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَجَمَاعَةٌ<sup>(١)</sup> إِلَى تَرْجِيحِ مَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَيْهِ دُونَ مَا انفرد به مُسْلِمٌ، وَقَالُوا: إِنَّ عَدَمَ رُؤْيَيْهَا لِدَلَالِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْوُقُوعِ، فَيَقْدُمُ مَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الْإِثْبَاتُ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْجُمُعِ بَيْنَهُمَا. وَحَمَلَ الْبَيْهَقِيُّ النَّفْيَ عَلَى الْمَدَاوِمَةِ. وَذَهَبَ عِيَاضُ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهَا: (مَا صَلَّاهَا) مَعْنَاهَا: مَا رَأَيْتُهُ يُصَلِّيْهَا، وَالْجُمُعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهَا: (كَانَ يُصَلِّيْهَا أَرْبَعًا) أَنَّهَا أَخْبَرَتْ فِي الْإِنْكَارِ عَنْ مُشَاهَدَتِهَا، وَفِي الْإِثْبَاتِ عَنْ غَيْرِهَا. اهـ بتصرفٍ، واختصار.

قال أبو عبد الله: توجيهُ عياض هو الصواب المختار، والله أعلم.

### المسائل والأحكام المستفادة من الحديث

مسألة [١]: حكم صلاة الضحى.

❁ فيها أقوال:

الأول: استحبابها، قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب" (٤ / ٤٠): وهو مذهبن، ومذهب جمهور السلف، وبه قال الفقهاء المتأخرون كافة. اهـ

ويدل عليه حديث أبي ذر رضي الله عنه، في "صحيح مسلم" (٧٢٠)، وبريدة رضي الله عنه، بنحوه في "مسند أحمد" (٣٥٤ / ٥): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرَكْعُهُمَا مِنَ الضُّحَى».

ويدل عليه حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه في "صحيح مسلم" (٨٣٢): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

(١) نقل ابن رجب رحمته الله في "شرح العلل" (٨٩١ / ٢)، عن أحمد، والأثرم، وابن عبد البر أنهم ردوا رواية

بعد نهيهِ عن الصلاة حتى ترتفع الشمس: «ثُمَّ صَلِّ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِيلَ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ».

وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أَوْصَانِي خَلِيلِي صلى الله عليه وسلم بِثَلَاثٍ: «بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى، وَلَا أَنَامَ حَتَّى أُوتَرَ».

وأخرج مسلم (٧٢٢)، عن أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، وفيه قال: لَنْ أَدْعِهِنَّ مَا عَشْتُ. واستدلوا بحديث زيد بن أرقم في «صحيح مسلم» (٨٤٨): «صَلَاةُ الْأَوَايِنِ حِينَ تَرْمُضُ الْفِصَالُ».

**الثاني:** ذهب بعض أهل العلم إلى أنها لا تُشْرَع؛ إلا لسببٍ، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا لسبب، واتفق وقوعها وقت الضحى، واختار هذا القول ابن القيم رحمته الله.

**الثالث:** لا تُسْتَحَبُّ أصلاً، قال ابن حجر رحمته الله: وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ لَمْ يَصْلَهَا، وَكَذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

**الرابع:** يُسْتَحَبُّ تركها تارة، وفعلها تارة، ولا يواظب، وهو رواية عن أحمد، وذلك لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها، وقد صحَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَصْلِي الضُّحَى قَطُّ إِلَّا مَرَّةً. أخرجه أحمد (٤٤٦/٢).

**الخامس:** تُسْتَحَبُّ صلاتها والمواظبة عليها في البيوت.

**السادس:** أنها بدعة، صحَّ ذلك من رواية عروة، عن ابن عمر، وصحَّ عن أبي بكر رضي الله عنه، أنه رأى ناساً يُصَلُّون الضُّحَى، فقال: إِنَّكُمْ لَتَصَلُّونَ صَلَاةً مَا صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا عَامَةُ أَصْحَابِهِ. أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٧٨) بإسناد صحيح.

قال أبو عبد الله: الصواب قول الجمهور، أعني القول الأول؛ لما تقدم من الأدلة، وعدم

مداومة النبي ﷺ لا يدل على عدم الاستحباب، بعد أن حثَّ عليها، وأوصى بالمحافظة عليها، وإنما ترك المداومة عليها خشية أن تُفرض على الناس، كما ذكرت ذلك عائشة رضي الله عنها.

وأما قول ابن عمر: بدعة. فقال النووي رحمه الله: ويتأول قوله (بدعة) على أنه لم يبلغه الأحاديث المذكورة، أو أراد أن النبي ﷺ لم يداوم عليها، أو أن الجهارة في المساجد ونحوها بدعة، وإنما سُنَّتْ النافلة في البيت.

قال أبو عبد الله: قول ابن عمر رضي الله عنهما: (بدعة) يُحمل على أنه أراد البدعة اللغوية، وهي أن مداومة الناس عليها، وإن كان مستحباً؛ فإنَّ ذلك لم يثبت عن النبي ﷺ، ويؤيد ذلك أنه صحَّ عنه كما في "مصنف عبد الرزاق" (٣/ ٧٨-٧٩) أنه قال: ما أحدث الناس أحبَّ إليَّ منها. وقال ابن القيم رحمه الله في "الزاد": وقال ابن عمر مرة: ونعمت البدعة. وقال الشعبي:

سمعت ابن عمر يقول: ما ابتدع المسلمون أفضل من صلاة الضحى. اهـ

وانظر: "فتح الباري" للحافظ ابن حجر (١١٧٦)، "زاد المعاد" (١/ ٣٤١-٣٦٠)، "المجموع" (٤/ ٣٦-٤٠).

### مسألة [٢]: وقت صلاة الضحى.

عامة أهل العلم على أن وقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها؛ لحديث عمرو بن عبسة في "صحيح مسلم" (٨٣٢): «ثم اقصر عن الصلاة حتى ترتفع الشمس، ثم صل؛ فإنَّ الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح». انظر: "المجموع" (٤/ ٣٦)، "المغني" (٢/ ٥٥٠).

### مسألة [٣]: وقتها المختار.

استحب أهل العلم أن تكون في قوت اشتداد الحر؛ لحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه المذكور في الباب.

انظر: "المجموع" (٤/ ٣٦)، "المغني" (٢/ ٥٥٠).



٣٨١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَعْرَبَهُ (١).

٣٨٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ. رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي "صَحِيحِهِ" (٢).

## المسائل والأحكام المستفادة من الأحاديث

### مسألة [١]: عدد ركعات الضحى.

✽ الأشهر في مذهب الحنابلة أن أكثرها ثمان ركعات؛ لأن هذا هو أكثر ما ورد عن النبي ﷺ، كما في "الصحيحين" (٣)، من حديث أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولهم رواية أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة؛ لحديث أنس الذي في الباب، وهذان القولان وجهان في مذهب الشافعية أيضًا، والأكثر على أن أكثرها ثمان ركعات.

✽ وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه لا حد لأكثرها، منهم: أبو جعفر الطبري، وبه جزم الحلبي، والرويانى من الشافعية، وهو قول الأسود بن يزيد.

وهذا القول هو الصواب؛ لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في "صحيح مسلم": كان النبي ﷺ يصلي الضحى أربعًا، ويزيد ما شاء الله. ولحديث عمرو بن عبسة في "مسلم" (٨٣٢) أيضًا: «ثُمَّ صَلَّ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مُحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ»، وهذا القول رجَّحه الشيخ ابن عثيمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظر: "الفتح" (١١٧٦)، "المجموع" (٣٦ / ٤)، "غاية المرام" (٤٣٩ / ٥-).

(١) ضعيف. أخرجه الترمذي (٤٧٣)، وفي إسناده موسى بن فلان، أو ابن حمزة، وهو مجهول، فالحديث ضعيف.

(٢) ضعيف. أخرجه ابن حبان (٢٥٣١) من طريق المطلب بن حنطب عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولم يسمع منها، فهو

**تنبيه:** أمّا أقل الضحى؛ فركعتان عند عامة أهل العلم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وركعتي الضحى...»، وقد تقدم، وحديث أبي ذر أيضًا -وقد تقدم-: «ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى».

**فائدة:** حديث: «يا ابن آدم تقرب إليّ بأربع ركعات من أول النهار أكفك آخره»، من حديث نعيم بن همار <sup>(١)</sup>، وأبي الدرداء <sup>(٢)</sup>، وهو حديث صحيح، وقد حمله كثير من أهل العلم على أنّ المراد به من الضحى، وهو ظاهر صنيع أبي داود، والترمذي، وابن حبان، وغيرهم؛ فإنهم أوردوه في صلاة الضحى، واختار بعض أهل العلم أنّ المراد به ركعتا الفجر، وستتها، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «زاد المعاد».

**قلت:** وهو أقرب، ويشبهه حديث جندب بن عبد الله في «صحيح مسلم» (٦٥٧): «من صَلَّى الفجر؛ فهو في ذمة الله؛ فلا يطلبكم الله من ذمته بشيء؛ فإنه من يطلبه من ذمته بشيء يدركه، ثم يكبه على وجهه في نار جهنم».

**فائدة أخرى:** حديث: «من صَلَّى الفجر في جماعة، ثم قعد يذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس، ثم صَلَّى ركعتين كتبت له أجر حجة، وعمرة تامة»، أخرجه الترمذي (٥٨٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وفي إسناده: أبو طوالة هلال بن ميمون، وهو إلى الضعف الشديد أقرب، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٥٩٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي إسناده: الفضل بن موفّق.

وهو ضعيف، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٧٤١) من حديث أبي أمامة، وفي إسناده: عثمان بن عبد الرحمن الحرائي، وهو ضعيف، وله إسناده آخر في «الكبير» أيضًا (٧٦٤٩)، وقرن بأبي أمامة عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه، وفي إسناده: الأحوص بن حكيم، وهو ضعيف، سيء الحفظ. والحديث بهذه الطرُق يرتقي إلى الحُسْنِ إن شاء الله، والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد (٢٨٦/٥) (٢٨٧/٥)، وأبو داود (١٢٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٤٤٠/٦) (٤٤١/٦)، وأبو داود (٤٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨)، وهو حديث صحيح.

## بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ

مسألة [١]: التنفل المطلق.

قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" (٥٥٥/٢): فأما النوافل المطلقة؛ فتُشرع في الليل كله، وفي النهار فيما سوى أوقات النهي، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار. اهـ وانظر: "المجموع" (٤٣/٤). ويدل عليه حديث عمرو بن عبسة عند مسلم، وأبي داود، وغيرهما، وقد تقدمت ألفاظه، فراجعها.

فائدة: صلاة التسايح لم يثبت فيها حديث، وقد جزم بذلك غير واحد من الحفاظ، منهم: الإمام أحمد، والعقيلي، وأبو بكر بن العربي، وابن الجوزي، والمزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرهم، وأحسن طرقها: حديث ابن عباس عند أبي داود (١٢٩٧)، وغيره، وقد تفرد به موسى بن عبد العزيز العدني، وأنكر عليه كما في "الميزان"، وأعله ابن المديني بالوقف على عكرمة كما في "إنحاف المهرة" (٨٢٨١).

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "التلخيص": والحق أن طُرُقَهُ كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن؛ إلا أنه شاذ؛ لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع، والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات. انتهى. وانظر: "التلخيص" (١٣-١٤)، "اللائل المصنوعة" (٤٣-٤٤).

فائدة: صلاة الحاجة. أخرج الترمذي (٤٧٩)، وابن ماجه (١٣٨٤) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ، فَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوَحِّاتَ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنَمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ،

وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

وهو ضعيفٌ جداً، في إسناده: أبو الورقاء فائد بن عبد الرحمن، قال أحمد: متروكٌ. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: منكرٌ الحديث.

**فائدة:** صلاة التوبة. روى أبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦) عن علي بن أبي طالب، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مرفوعاً: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَسْتَغْفِرُ، ثُمَّ يُصَلِّي ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وفي إسناده: أسماء بن الحكم الفزاري، وهو مجهولٌ، تفرد بالرواية عنه علي بن ربيعة الوالبي، ولم يوثقه سوى العجلي، وابن حبان، وقال الترمذي: لا نعرف لأسماء بن الحكم حديثاً غير هذا. واستنكر البخاري حديثه هذا، كما في "الميزان".

**فائدة:** صلاة الطهارة. يُستحبُّ لمن تَوَضَّأَ أَنْ يَصِلِيَ رَكَعَتَيْنِ بِخُشُوعٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ غَفْرِ الذُّنُوبِ، ودخول الجنة، ثبت ذلك في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> عن عثمان، وأبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٢٣٤) من حديث عقبة بن عامر، وأحمد (٣٥٤/٥) من حديث بريدة، وأبو داود (٩٠٥) من حديث زيد بن خالد الجهني.

والحديثان الأخيران في "الصحيح المسند" لشيخنا رحمته الله (١٥٩) (٣٥٧).

# فَهْرِسُ أَحَادِيثِ بُلُوغِ الْمَرَامِ

طرف الحديث	رقم الحديث	رقم الصفحة
ابْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ	٤٤	١٧٩
اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ	٨٦	٢٦٣
اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا	٣٦٩	٨٧٠
أَحَلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانِ	١١	٧١
إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ	١١١	٣١٠
إِذَا أَذْنَتْ فَتَرَسَّلْ	١٨٩	٥١٥
إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمَسْ يَدَهُ	٣٥	١٥٧
إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ	٣٤	١٥٦
إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ	١٥٢	٤٤٦
إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتَرْ ذَكَرَهُ	١٠١	٢٨١
إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ	٣٠٧	٧٩٤
إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ	٩٠	٢٦٥
إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفَّيْهِ	٦٠	٢١٣
إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدَءُوا بِمِيَامِينِكُمْ	٤٢	١٧١
إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ	٨١	٢٥٢
إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ	٢١٠	٥٧٠
إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ	١٠٤	٢٩٢
إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ	١٨٨	٥١١

٦٦١	٢٥٧	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ
٦٥٣	٢٤٨	إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ
٧٨٢	٣٠٠	إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ
٧٦١	٢٩٠	إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ
٥٠٥	١٨٤	إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ
٨٢٥	٣٢٦	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ
٨٢٠	٣٢٣	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ
٨٥٤	٣٥٣	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ
٦٢١	٢٢٦	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ
٦٢٤	٢٢٧	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا
٧٨٧	٣٠٣	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ
٨٧٥	٣٧٦	إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ
٥٢٨	١٩٧	إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ
٦٣١	٢٣٢	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ
٦٢٩	٢٣١	إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدِءُوا بِهِ
٧٢٧	٢٧٣	إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ
٦٦٩	٢٥٨	إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ
٦٣٤	٢٣٦	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ
٥٣٠	٢٠٢	إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا
٢٥	٤	إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ
٢٣٠	٦٧	إِذَا وَحَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٥٧٠	٢١١	إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفَيْهِ
٧٧	١٢	إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدُكُمْ
٨٤٨	٣٤٥	أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا
١٨٥	٥٢	ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ
١٦٠	٣٦	أَسْبِغِ الْوُضُوءَ
٥٥١	٢٠٦	اسْتَقْبَلْ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ...
٢٧٩	٩٨	اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ
٣٦٣	١٢٧	أَصَبَتْ السُّنَّةُ وَأَجْزَأَتْكَ صَلَاتُكَ
٤٤٨	١٥٣	أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ
٤٠٢	١٣٧	اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ
٣٣٧	١٢٠	أَعْطِيتَ حَسَنًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي
٦٩١	٢٦٤	أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ
٤١	٧	اغْتَسَلَ بَعْضُ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ
٤٦٩	١٦٤	أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا
٨٥٨	٣٥٥	أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ
٤١٢	١٤١	أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ
٥٩٣	٢١٩	اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ
٢٧٩	٩٩	أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ
٥٠٢	١٨٣	أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ
٧٥٠	٢٨٤	أَلَا وَإِنِّي تُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا
٥٥٥	٢٠٧	الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ

٦٥٩	٢٥٣	الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَاطِيَّتُهُ
٦٤٤	٢٤١	التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ
٥٨٠	٢١٤	التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ
٣٥٧	١٢٤	التَّيْمُمُ صَرْبَتَانِ
٨١	١٥	الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِثَاءِ الْفِصَّةِ
٧٩٦	٣٠٩	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
٤٦٦	١٦١	السَّقُّ الْحُمْرَةُ
٣٦٠	١٢٥	الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ
٢٥١	٧٦	الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهْ
٤٦٨	١٦٢	الْفَجْرُ فَجْرَانِ
٧٦٦	٢٩٣	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي
٨٠٤	٣١٢	اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ
٨٠٤	٣١١	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ
٢٥٩	٨٣	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ
٧٩٤	٣٠٨	اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا
٧٧٨	٢٩٨	اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ
٦٨٨	٢٦٢	اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ
٧٥٦	٢٨٧	اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ
٥١٨	١٩٣	الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ
٢٨٨	١٠٣	الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ
٨٥٩	٣٦١	الْوُتْرُ حَقٌّ



رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٣٥٦	٨٥٨	الْوِثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
١٤٠	٤٠٨	أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ
١٠	٦٤	أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ
١٠٧	٢٩٩	أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ تُمَامَةً أَنْ يَغْتَسِلَ
١٧٤	٤٨٢	أَمَرَ بِلَالٌ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ
٢٤٢	٦٤٦	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوْرِ
٢٨٨	٧٥٧	أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ
١٢٩	٣٦٨	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ
١٣٥	٣٩٨	أَمْكِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ
٢٣٧	٦٣٩	أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا
٣٥٩	٨٥٨	إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ
٢٣	١٠٦	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ حُومِ الْحُمْرِ
١٠٢	٢٨٣	إِنَّ اللَّهَ يُتِنِّي عَلَيْكُمْ
٢	٢٤	إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ
٣	٢٤	إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ
١٨٠	٥٠٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا
٣٨	١٦٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مُدٍّ
٧٥	٢٥٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى
٢٩٤	٧٦٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ
١٧٦	٤٩٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ
٣٣٩	٨٤٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَثَ عَلِيًّا إِلَى السَّمَاءِ

## طرف الحديث

## رقم الحديث

## رقم الصفحة

١٧٢	٤٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ. فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ
٥٠٠	١٨١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
٨٣٥	٣٣١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ
٨١٣	٣٢٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ
٨١٨	٣٢٢	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ، فَسَهَا
٨٥١	٣٤٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ
٤٨١	١٧٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَدَانَ
٧٨٧	٣٠٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ
٢٢٧	٦٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ
٨٥٣	٣٥١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾
٧٧٢	٢٩٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا
٨٤٥	٣٣٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ
٨٤٧	٣٤٢	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ
١٦٣	٣٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ
٦٩٧	٢٦٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ
٤١	٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ
٩٧	٢٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةٍ
٧٦٣	٢٩١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ
٧٧٢	٢٩٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ
١٩١	٥٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ
٧١٦	٢٧١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٤٠	١٦٩	إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ
١٨٢	٥٠٢	إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ
١١٨	٣٣٠	إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ
٣٣٨	٨٤٥	إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي، فَبَسَّرَنِي
١٣٢	٣٩٢	إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يَعْرِفُ
٧١	٢٤١	أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْصَأُ مِنْ حُومِ الْغَنَمِ؟
٢٨٩	٧٦١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى
٣٠٢	٧٨٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُدِ
٢٤٦	٦٥١	أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانٍ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ
٢١	٩٩	أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ
٢٠٠	٥٣٠	إِنَّ كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ
٢١٣	٥٧٧	إِنَّ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٢١٢	٥٧٧	إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
٢٥٢	٦٥٨	أَنَّ وَلِيدَةً سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِבَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ
١٨٧	٥١٠	أَنْتَ إِمَامُهُمْ
٧٧	٢٥١	إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ
١٣٠	٣٦٨	إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِمَّمَ
١٣٤	٣٩٢	إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ
١٢٣	٣٤٧	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا
٣٩	١٦٧	أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنِهِ مَاءً
٣٢٤	٨٢٠	أَنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْشَأْتَكُمْ بِهِ

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
١٥١	٤٤٢	إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي
١٦٣	٤٦٨	إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفْقِ
١٧١	٤٨١	إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ
٢٥٩	٦٦٩	إِنَّهَا لَنْ تَتِمَّ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ
٩	٥٩	إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ
٩٧	٢٧٨	إِنَّهَا لَا يُطَهَّرَانِ
٣٥٨	٨٥٨	إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوِثْرُ
١١٦	٣٢٦	إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ
٢٧٢	٧١٦	إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٨٨	٢٦٣	أَوْ نَقَعَ مَاءٌ
٣٧٣	٨٧٤	أَوْ تَرَوْا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا
٣٦٨	٨٦٩	أَوْ تَرَوْا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ
٣١٥	٨٠٤	أَوْ صِيكَ يَا مُعَاذُ
١٦٥	٤٦٩	أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ
٢٩٧	٧٧٢	أَيُّ بَنِي، مُحَدَّثٌ
٢٣٥	٦٣٢	إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ
٢٤٥	٦٤٩	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا
٥٩	٢٠٧	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً
٢٧	١١٨	حَتَّى، ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ
١٠٥	٢٩٧	تَغْتَسِلُ
١٢٨	٣٦٦	تَنْفِيقُ الْمَاءِ مَحَاً • لَنْ كُنْتُ رَضِيَةً عَنْ سَفَرٍ

## طرف الحديث

## رقم الحديث

## رقم الصفحة

٤٥٤	١٥٧	ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ
١٨٤	٥١	ثُمَّ أَدْخَلَ ﷺ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ
٤٩٨	١٧٩	ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ
٣١٤	١١٤	ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ
١٨٤	٥٠	ثُمَّ مَضْمَضَ ﷺ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا
١٥٣	٣٣	ثُمَّ مَسَحَ (ﷺ) بِرَأْسِهِ
٢٠٢	٥٨	جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ
٨٤٧	٣٤١	حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ
٢٦٢	٨٥	خُذِ الْإِدَاوَةَ
١١٠	٢٤	خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَنْى
٨٦	١٧	دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا
٨٨٣	٣٨٢	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي فَصَلَّى الضُّحَى
١٩١	٥٥	دَعَاهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ
٧٨٢	٣٠١	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ
٤٨٨	١٧٥	رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَاتَّبَعُ فَاهُ
٦٨٤	٢٦٠	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ
١٣٣	٣٠	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا
٦٥٧	٢٥١	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي
٨٣٥	٣٣٠	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا
٥٥١	٢٠٥	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ
٧٦٥	٢٩٢	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُنْعَا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٢١٥	٥٨٤	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَرِيزٌ
٤٩	١٨٤	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي بَيْنَ الْمُضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ
٥٦	١٩٩	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ
٣٤٧	٨٥٠	رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى أَرْبَعًا
٦١	٢١٣	رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
٣٤٣	٨٤٨	رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا
٢٢	١٠١	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ
٢٧٦	٧٣٢	سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
٢٨٥	٧٥٠	سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
٢٦٣	٦٨٨	سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ
٣٢٩	٨٣٥	سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٢٨٦	٧٥٣	سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ
٢٨٠	٧٤٢	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ
١٦٩	٤٧١	شَغِلْتُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ
٣١٩	٨٠٩	صَلَّ عَلَى الْأَرْضِ
٣١٨	٨٠٩	صَلَّ قَائِمًا
٣٨٠	٨٧٩	صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالُ
٣٥٤	٨٥٦	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى
٣٥٤	٨٥٦	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى
٣٤٨	٨٥١	صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ
٣١٧	٨٠٩	صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي

٤٩٦	١٧٧	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ
٧٤٩	٢٨٣	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ
٧٠٦	٢٦٩	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى
٤٦	٨	طُهْرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ
٧٩١	٣٠٥	عَجَلَ هَذَا
٦٦٠	٢٥٦	عُرِضْتُ عَلَى أَجُورِ أُمَّتِي
٢٨١	١٠٠	عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ
٣٠٢	١٠٨	غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ
٢٧٦	٩٥	غُفِرَ انْك
٨٤٧	٣٤٠	فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ
٤٤٢	١٤٩	فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ
٦٣٩	٢٣٨	فَأَمَّا أَهْنِي عَنْ صَلَاتِي
٦٥٦	٢٥٠	فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً
٥٠٥	١٨٦	فَضَّلَ الْقَوْلَ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ
٨٣٥	٣٣٣	فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ
٨٣٥	٣٣٤	فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأْهَا
٢٢٣	٦٥	فِيهِ الْوُضُوءُ
٦٤٧	٢٤٣	قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ
٨٣٥	٣٣٢	قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النِّجَمَ
٧٩١	٣٠٦	قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
٨٤٧	٣٤١	كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٦٣	٢١٤	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ
٤٥	١٨١	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَارَ الْمَاءَ
٣٥٢	٨٥٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ
٥٧	٢٠١	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا
٣٥٠	٨٥٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرِّكَعَتَيْنِ
٤١	١٧١	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ
٣٣٦	٨٣٦	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ
٢١٨	٥٩٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَامَةً
٨٢	٢٥٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْحَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ
٢٧٤	٧٢٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ
١٣٨	٤٠٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ
٥٣	١٩٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ
٨٤	٢٦١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ
٧٤	٢٤٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ
٢٦٥	٦٩٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ
٣٧٧	٨٧٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا
١٤٧	٤٤٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ
٢٧٧	٧٣٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا
٣٦٥	٨٦٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٣٠٤	٧٨٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ
٢٩٩	٧٨١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ



٢٩٩	١٠٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعِ
١١١	٢٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ
٣٠٩	١١٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ
٧٤٧	٢٨١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
٣١٢	١١٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ
٨٧٣	٣٧١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُوتِرُ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾...
٣١٤	١١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ
٥٨٧	٢١٦	كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ
٨٦٦	٣٦٤	كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ
٤١٣	١٤٣	كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ
٦٤٧	٢٤٤	كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ
٤٠٠	١٣٦	كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا
٥٤٦	٢٠٣	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ
٧٤٢	٢٧٨	كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٤٤٢	١٥٠	كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٨٥١	٣٤٩	كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
٧٨٧	٣٠٣	كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ
٣٢٩	١١٧	كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ
٥٩٠	٢١٧	كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ
٨٠٤	٣١٠	لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
٢١٩	٦٤	لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
١٩	٩٧	لَا تَأْكُلُوا فِيهَا
١٤	٨١	لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
٢٠٩	٥٥٥	لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ
٢٤٩	٦٥٥	لَا تَقَامِ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ
٢٥٤	٦٦٠	لَا تَقُومِ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ
٢٤٠	٦٤٣	لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ
١٥٦	٤٥٤	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ
١٦٧	٤٧٠	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ
١٦٧	٤٧٠	لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
٢٧٠	٧١١	لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ
٣٧٠	٨٧٠	لَا وَتْرَانٍ فِي لَيْلَةٍ
٤٦	١٨٢	لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ
٥	٣٥	لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
١٩٠	٥١٦	لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ
٢٧١	٧١٦	لَا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
٢٧١	٧١٦	لَا يَذْكُرُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
١٩٥	٥١٩	لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ
٢٠١	٥٣٠	لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ
٥	٣٥	لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ
١٩٩	٥٣٠	لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ
٢٢٨	٦٢٥	لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْئًا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٧٣	٢٤٦	لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ
٩١	٢٦٧	لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ
٦٨	٢٣٤	لَا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ
١١٥	٣٢٤	لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكَ
٢٥	١١١	لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٣٢٨	٨٣٣	لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ
٣٢١	٨١٥	لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ
٣٤٣	٨٤٨	لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ
١٨	٨٦	لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟
١٧٥	٤٨٨	لَوْى عُنُقَهُ
٢٢٠	٦٠٨	لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي
٢٩	١٢٨	لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
٣٥٧	٨٥٨	لَيْسَ الْوِثْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ
٣٢٧	٨٣٠	لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ سَهْوٌ
٢٢٢	٦١٣	لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ
٢٣٩	٦٤٠	لَيْسَتْ هَذِهِ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ
٢٥٥	٦٦٠	مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ
٢٠٤	٥٤٦	مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ
٣٧٩	٨٧٩	مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى
٢٧٩	٧٤٢	مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا
١٤٢	٤١٢	مَا فَفَقَ الْإِذَا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
١٣	٧٩	مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيِّتٌ
٣٦٣	٨٦٦	مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ
٥٤	١٩٠	مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ
٢٢١	٦١١	مِثْلُ مُوْخَرَةِ الرَّحْلِ
٩٤	٢٧٦	مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلَيْسَتْ رِ
٣٧٣	٨٧٤	مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتِرَ لَهُ
١٥٤	٤٤٨	مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً
٧٠	٢٣٩	مَنْ أَصَابَهُ قِيءٌ أَوْ رُعَافٌ
١٩٨	٥٢٨	مَنْ أَصَابَهُ قِيءٌ، أَوْ رُعَافٌ
١٧٢	٤٨١	مِنَ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ
١٣١	٣٧٥	مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً
١٠٩	٣٠٢	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ
٣٤٦	٨٤٩	مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ
٣٧٥	٨٧٤	مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ
٣١٣	٨٠٤	مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ
٢٤٧	٦٥١	مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً
٣٢٥	٨٢٠	مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
٣٤٤	٨٤٨	مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٣٨١	٨٨٣	مَنْ صَلَّى الصُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٧٢	٢٤٤	مَنْ غَسَلَ مِئْتًا فَلْيَغْتَسِلْ
١٩٦	٥٢٠	مَنْ قَالَ الْحَمْدَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٣١٦	٨٠٥	مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ
٣٦٦	٨٦٨	مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
٦٩	٢٣٤	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ
٣٧٤	٨٧٤	مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ
٦٢	٢١٣	تَعَمَّ، وَمَا شِئْتَ
٩٢	٢٦٩	نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
٢٠٨	٥٥٥	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ
٦	٤١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ
٢٢٩	٦٢٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا
٩٦	٢٧٧	هَذَا رِكَسٌ
٣٧٨	٨٧٩	هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟
٢٣٤	٦٣٢	هُوَ اخْتِلَاسٌ يَحْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ
١	٢١	هُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ، الْحُلُّ مَيْتَتُهُ
١٤٥	٤٣١	وَالشَّمْسُ بَيَضَاءٌ نَقِيَّةٌ
١٤٦	٤٣١	وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ
١٤٨	٤٤٢	وَالصُّبْحُ؛ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِعَلَسٍ
٨٧	٢٦٣	وَالْمَوَارِدُ
٢٩٥	٧٧٢	وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ
١٧٥	٤٨٨	وَجَعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ
١٢٢	٣٣٧	وَجَعَلَ التُّرَابُ لِي طَهَوْرًا
١٢١	٣٣٧	مُشَاهِدَةً لِي أَنَا حَائِطًا

رقم الحديث	رقم الصفحة	طرف الحديث
٢٦١	٦٨٨	وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ
١٤٤	٤٣١	وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ
٩٣	٢٦٩	وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
١٣٣	٣٩٢	وَلْتَجْلِسْ فِي مَرْكَزٍ
٣١	١٥١	وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً
٣٢	١٥٢	وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ
١٩١	٥١٧	وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ
٣٣٥	٨٣٥	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ
١٦٠	٤٦٣	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ
٣٦٧	٨٦٩	يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ
٧٨	٢٥٢	يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ
١٣٩	٤٠٦	يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ
٢٦	١١٦	يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ
٢٢٣	٦١٧	يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ
٢٨	١٢١	يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ

## فهرس الموضوعات والمسائل

- ١٥ ..... كِتَابُ الطَّهَارَةِ
- ١٦ ..... مسألة [١]: أقسام المياه:
- ١٦ ..... مسألة [٢]: الماء المضاف إلى طاهر.
- ١٨ ..... مسألة [٣]: الطهارة بالنبيذ.
- ٢٠ ..... مسألة [٤]: إذا تغير لطول حبسه بدون مخالطة طاهر، أو نجس.
- ٢٢ ..... مسألة [١]: قوله ﷺ: «الْحِلُّ مَيْتَةٌ»
- ٢٢ ..... مسألة [٢]: حكم ماء البحر:
- ٢٧ ..... مسألة [١]: الماء القليل والكثير إذا خالطته النجاسة؟
- ٢٨ ..... مسألة [٢]: إذا كان الماء قليلا، وخالطته النجاسة، ولم يتغير.
- ٣١ ..... مسألة [٣]: هل غَيْرُ الْمَاءِ مِنَ الْمَائَاتِ تنجس بورود النجاسة عليها.
- ٣٢ ..... مسألة [٤]: الماء المشمس.
- ٣٣ ..... مسألة [٥]: الماء المُسَخَّن.
- ٣٣ ..... مسألة [٦]: التطهر بماء زمزم؟
- ٣٦ ..... مسألة [١]: حكم اغتسال الجنب في الماء الدائم.
- ٣٦ ..... مسألة [٢]: هل يرتفع الحدث إذا اغتسل في الماء الدائم؟
- ٣٧ ..... مسألة [٣]: حكم التَّبَوُّل في الماء الدائم.
- ٣٨ ..... مسألة [٤]: حكم التغوط في الماء الدائم.
- ٣٨ ..... مسألة [٥]: حكم التبول في الماء الجاري.
- ٤٢ ..... مسألة [١]: حكم تطهر الرجل بفضل المرأة.
- ٤٣ ..... مسألة [٢]: حكم تطهر المرأة بفضل الرجل.

- مسألة [٤]: الماء المستعمل في الوضوء أو الاغتسال..... ٤٤
- مسألة [١]: حكم الكلب، ولعابه..... ٤٧
- مسألة [٢]: هل الحكم السابق مخصوص في كلب دون كلب..... ٥١
- مسألة [٣]: حكم الغسل سبع مرات..... ٥١
- مسألة [٤]: حكم الترتيب..... ٥٢
- مسألة [٥]: موقع الترتيب..... ٥٣
- مسألة [٦]: كيفية إضافة التراب..... ٥٤
- مسألة [٧]: هل يقوم الصابون، والأشنان مقام التراب..... ٥٤
- مسألة [٨]: ما الحكم إذا تعدد الولوغ..... ٥٥
- مسألة [٩]: إذا ولغ الكلب في ماء ليس في إناء..... ٥٥
- مسألة [١٠]: إذا لعق، أو لحس شيئاً جامداً..... ٥٥
- مسألة [١١]: هل ينجس ما في الإناء تبعاً للإناء..... ٥٦
- مسألة [١٢]: هل يغسل الإناء بالماء الذي فيه..... ٥٦
- مسألة [١٣]: بقية أجزاء الكلب..... ٥٦
- مسألة [١٤]: نجاسة غير لعاب الكلب هل تغسل سبعاً؟..... ٥٧
- مسألة [١٥]: هل غسل الإناء على الفور..... ٥٧
- مسألة [١٦]: إراقة ما في الإناء..... ٥٧
- مسألة [١٧]: لعاب الخنزير..... ٥٨
- مسألة [١]: حكم سؤر الهرة..... ٥٩
- ذَكَرْتُ بَعْضَ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ..... ٦١
- مسألة [١]: سؤر السباع..... ٦١
- مسألة [٢]: سؤر الحمار، والبغل..... ٦٢



- مسألة [٤]: سؤر الخيل. ٦٣.....
- مسألة [١]: بول الآدمي. ٦٤.....
- مسألة [٢]: غائط الآدمي. ٦٥.....
- مسألة [٣]: هل يتعين الماء لتطهير الأرض. ٦٥.....
- مسألة [٤]: هل يشترط حفر الأرض، وإلقاء التراب عند تطهيرها. ٦٦.....
- مسألة [٥]: غسالة النجاسة. ٦٧.....
- مَسَائِلُ مُلْحَقَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ. ٦٨.....
- مسألة [١]: أبوال، وأرواث الحيوانات. ٦٨.....
- مسألة [١]: ميتة الحوت، والجراد. ٧١.....
- مسألة [٢]: حكم الطحال، والكبد. ٧٢.....
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ. ٧٣.....
- مسألة [١]: ميتة غير الجراد، والحوت، والآدمي. ٧٣.....
- مسألة [٢]: ميتة الآدمي. ٧٣.....
- مسألة [١]: ميتة ما ليس له نفس سائلة. ٧٧.....
- مسألة [٢]: حكم الطعام والشراب الذي وقع فيه الذباب. ٧٨.....
- مسألة [١]: العضو المنفصل من حيوان حي، غير السمك والجراد، والآدمي. ٧٩.....
- مسألة [٢]: العضو المنفصل من السمك، والجراد، والآدمي. ٧٩.....
- مسألة [٣]: إذا أُبْيِنَ من الحيوان شعره، أو صوفه. ٧٩.....
- مسألة [٤]: شيئان مستثنيان من عموم الحديث المتقدم. ٨٠.....
- بَابُ الْآنِيَةِ. ٨١.....
- مسألة [١]: حكم الأكل، والشرب في آنية الذهب، والفضة. ٨١.....
- مسألة [٢]: حكم استعمال الذهب، والفضة في غير الأكل والشرب. ٨٢.....

مسألة [٤]: استعمال الآنية من نفائس المعادن، كالياقوت، واللؤلؤ، والجواهر في الأكل،  
والشرب، وغيرهما. ٨٤.....

مسألة [٥]: إذا تطهر في آنية الذهب، والفضة، هل يصح وضوؤه؟ ٨٤.....

مسألة [١]: دباج جلود الميتة. ٨٦.....

مسألة [٢]: بياذا يدبغ جلد الميتة؟ ٨٨.....

مسألة [٣]: هل يطهر الجلد بمجرد الدباج دون غسله بالماء؟ ٨٨.....

مسألة [٤]: بيع جلد الميتة. ٨٨.....

مسألة [٥]: أكل جلد الميتة. ٨٩.....

مسألة [٦]: الانتفاع بجلود السباع. ٩٠.....

ذَكَرَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَّحِقَةِ..... ٩٢.....

مسألة [١]: شعر الميتة، وصوفها. ٩٢.....

مسألة [٢]: قرن الميتة، وظلفها. ٩٣.....

مسألة [٣]: عظام الميتة. ٩٤.....

مسألة [٤]: بيض الميتة. ٩٥.....

مسألة [٥]: لبن الميتة، وإنفَحَّتْهَا. ٩٥.....

مسألة [١]: حكم آنية الكفار. ٩٧.....

مسألة [١]: التضييب بالفضة. ٩٩.....

مسألة [٢]: التضييب بالذهب. ١٠٠.....

بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا..... ١٠١.....

مسألة [١]: النجاسة الحسية تنقسم إلى قسمين: ١٠١.....

مسألة [١]: نجاسة الخمر. ١٠١.....

مسألة [٢]: حكم تخليل الخمر. ١٠٢.....

مسألة [٣]:..... ١٠٣.....

- مسألة [٤]: إذا خلل الإنسان الخمر، فهل تصبح الخمر حلالاً؟ ..... ١٠٣
- مسألة [٥]: استحالة النجاسة. .... ١٠٤
- مسألة [١]: اختلاف العلماء في نجاسة الخمار الأهلي، والبغل. .... ١٠٦
- مسألة [٢]: حكم أكل الخمر الأهلية. .... ١٠٧
- مسألة [٣]: حكم الحيوان الذي لا يؤكل لحمه إذا ذُكِّي. .... ١٠٨
- مسألة [١]: لعاب الحيوانات. .... ١١٠
- مسألة [١]: حكم مني الآدمي. .... ١١١
- ذَكَرَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ١١٤
- مسألة [١]: مني غير الآدمي. .... ١١٤
- مسألة [٢]: رطوبة فرج المرأة. .... ١١٤
- مسألة [١]: تطهير بول الرضيع. .... ١١٦
- مسألة [٢]: ضابط الغلام الرضيع. .... ١١٦
- مسألة [٣]: نجاسة بول الرضيع. .... ١١٧
- مسألة [١]: نجاسة دم الحيض. .... ١١٨
- مسألة [٢]: حكم بقية الدماء. .... ١١٨
- مسألة [٣]: هل يتعين الماء لغسل النجاسة؟ ..... ١٢٠
- مسألة [١]: استخدام مواد منظفة مع الماء في غسل دم الحيض. .... ١٢١
- ذَكَرَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ فِي الْبَابِ ..... ١٢٣
- مسألة [١]: كيف تُزال النجاسة عن الماء؟ ..... ١٢٣
- مسألة [٢]: النجاسة تصيب الثوب، ولا يعلم مكانها من الثوب. .... ١٢٣
- مسألة [٣]: هل يشترط النية في إزالة النجاسة؟ ..... ١٢٣
- مسألة [٤]: يسير النجاسة التي يشق التحرز منها. .... ١٢٤

- بَابُ الْوُضُوءِ ..... ١٢٦
- مسألة [١]: اشتراط النية. .... ١٢٦
- مسألة [٢]: التلفظ بالنية. .... ١٢٦
- مسألة [١]: حكم السواك. .... ١٢٨
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ١٣٠
- مسألة [١]: وقت استحبابه. .... ١٣٠
- مسألة [٢]: في أي يد يباشر الاستيأك؟ ..... ١٣١
- مسألة [١]: غسل الكفين قبل الوضوء. .... ١٣٣
- مسألة [٢]: ضابط المضمضة. .... ١٣٣
- مسألة [٣]: حكم المضمضة والاستنشاق. .... ١٣٣
- مسألة [٤]: حكم الاستنثار. .... ١٣٦
- مسألة [٥]: غسل الوجه. .... ١٣٦
- مسألة [٦]: حَدُّ الوجه. .... ١٣٦
- مسألة [٧]: البياض الذي بين الأذن واللحية. .... ١٣٧
- مسألة [٨]: العذار، والعارض، والدَّقْنُ. .... ١٣٧
- مسألة [٩]: التحذيف. .... ١٣٧
- مسألة [١٠]: الصدغ والنزعتان. .... ١٣٨
- مسألة [١١]: هل يغسل باطن الشعور المتقدمة؟ ..... ١٣٨
- مسألة [١٢]: إذا غسل بعض هذه الشعور، ثم زالت من وجهه. .... ١٣٩
- مسألة [١٣]: غسل العينين. .... ١٣٩
- مسألة [١٤]: غسل ما استرسل من اللحية. .... ١٣٩
- مسألة [١٥]: غسل اليدين إلى المرفقين. .... ١٤٠

- مسألة [١٧]: إذا خلقت له أصبع، أو يد زائدة. .... ١٤٠
- مسألة [١٨]: إذا قُطعت يده. .... ١٤١
- مسألة [١٩]: إذا كان تحت أظفاره وسخٌ يمنع وصول الماء إلى ما تحته. .... ١٤١
- مسألة [٢٠]: حكم مسح الرأس. .... ١٤٢
- مسألة [٢١]: كم القدر الواجب في مسح الرأس؟ .... ١٤٢
- مسألة [٢٢]: مسح الرأس بخرقة مبلولة. .... ١٤٤
- مسألة [٢٣]: غسل الرأس بدل المسح. .... ١٤٤
- مسألة [٢٤]: المسح على العنق. .... ١٤٥
- مسألة [٢٥]: غسل القدمين إلى الكعبين. .... ١٤٦
- مسألة [٢٦]: معنى الكعبين. .... ١٤٧
- مسألة [٢٧]: هل يدخل الكعبان في غسل الرجلين؟ .... ١٤٨
- مسألة [٢٨]: الزيادة على ثلاث غسلات للعضو الواحد. .... ١٤٨
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ١٤٩
- مسألة [١]: الاختصار على مرة في غسل الأعضاء. .... ١٤٩
- مسألة [٢]: إذا غسل بعض أعضائه مرة، وبعضها مرتين، وهكذا. .... ١٤٩
- مسألة [٣]: ما حكم وضوئه إذا زاد على ثلاث؟ .... ١٥٠
- مسألة [٤]: إذا شك هل غسل مرتين، أو ثلاثاً. .... ١٥٠
- مسألة [١]: تكرار مسح الرأس. .... ١٥١
- مسألة [١]: كيفية مسح الرأس. .... ١٥٢
- مسألة [١]: هل الأذنان من الرأس؟ .... ١٥٣
- مسألة [٢]: ما حكم مسح الأذنين؟ .... ١٥٤
- مسألة [٣]: كيفية مسح الأذنين. .... ١٥٥
- مسألة [٤]: ما حكم مسح الأذنين عن الرأس؟ .... ١٥٥

- مسألة [١]: حكم غسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم. ١٥٧
- مسألة [٢]: هل يشمل هذا الحكم نوم النهار؟ ١٥٧
- مسألة [٣]: العلة في الأمر بالغسل. ١٥٨
- مسألة [٤]: حكم الماء إذا غمس فيه يده. ١٥٨
- مسألة [٥]: إذا كانت يد النائم مشدودة بجراب، أو نحوه. ١٥٨
- مسألة [٦]: هل يفترق غسل اليدين إلى نية؟ ١٥٩
- مسألة [١]: إسباغ الوضوء. ١٦١
- مسألة [٢]: تخليل الأصابع. ١٦١
- مسألة [٣]: المبالغة في الاستنشاق. ١٦٢
- مسألة [١]: إيصال الماء إلى باطن اللحية. ١٦٣
- مسألة [٢]: تخليل اللحية الكثيفة. ١٦٤
- مسألة [٣]: ضابط اللحية الخفيفة، والكثيفة. ١٦٥
- مسألة [٤]: إذا كانت اللحية بعضها خفيف، وبعضها كثيف. ١٦٥
- مسألة [١]: حكم الدلك. ١٦٦
- مسألة [١]: أخذ ماء جديد للأذن. ١٦٧
- مسألة [٢]: مسح الرأس بهاء غير فضل اليدين. ١٦٨
- مسألة [١]: المجاوزة في غسل اليدين والرجلين على المرفقين، والكعبين. ١٦٩
- مسألة [١]: حكم التيمن في أعضاء الوضوء. ١٧١
- مسألة [١]: المسح على العمامة. ١٧٢
- مسألة [٢]: إذا مسح مقدمة شعر الرأس مع العمامة؟ ١٧٣
- مسألة [٣]: مسح الأذنين مع العمامة. ١٧٤
- مسألة [٤]: هل يشترط لبسها على طهارة؟ ١٧٤
- مسألة [٥]: هل لها وقت في المسح عليها؟ ١٧٥

١٧٦ ..... مسألة [١]: هل يشترط في العمامة أن تكون محكمة، أو ذات ذؤابة؟

١٧٦ ..... مسألة [٢]: إذا نزع العمامة بعد المسح عليها، فهل ينتقض وضوؤه؟

١٧٦ ..... مسألة [٣]: المسح على الخمار.

١٧٦ ..... مسألة [٤]: المسح على القلنسوة.

١٧٧ ..... مسألة [٥]: مسح المرأة على خمارها.

١٧٧ ..... مسألة [١]: حكم ترتيب أعضاء الوضوء.

١٧٩ ..... مسألة [٢]: هل تدخل المضمضة، والاستنشاق في وجوب الترتيب؟

١٨٠ ..... مسألة [١]: حكم التسمية على الوضوء.

١٨٢ ..... مسألة [١]: الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كف واحد.

١٨٤ ..... مسألة [١]: حكم الموالاة.

١٨٥ ..... مسألة [٢]: ضابط التفريق الكثير الذي ينافي الموالاة.

١٨٧ ..... مسألة [٣]: تعميم العضو.

١٨٩ ..... مسألة [١]: المسح على الخفين.

١٩١ ..... مسألة [٢]: أيهما أفضل المسح على الخفين، أم غسل الرجلين؟

١٩٣ ..... مسألة [٣]: اشتراط لبسهما على طهارة.

١٩٣ ..... مسألة [٤]: المستحاضة، وصاحب سلس البول.

١٩٤ ..... مسألة [٥]: إذا لبس خفه اليمنى بعد غسل رجله اليمنى قبل غسل رجله اليسرى، ثم

غسل اليسرى، ولبس الخفَّ.

١٩٤ ..... مسألة [٦]: هل يمسح الخفين إذا لبسهما عقب تيمم؟

١٩٦ ..... مسألة [٧]: إذا لبس خفين، ثم أحدث، ثم لبس فوقهما خفين، أو جرموقين.

١٩٦ ..... مسألة [٨]: إذا لبس الخفة، ثم أحدث، ثم مسح عليه، ثم لبس الجرموقين.

١٩٧ ..... مسألة [٩]: إذا لبس الخفة، ثم أحدث، ثم مسح عليه، ثم لبس الجرموقين.

- مسألة [٩]: المسح على الخف المخرق. .... ١٩٧
- مسألة [١]: مسح ظاهر القدم وباطنه. .... ١٩٩
- مسألة [٢]: كم هو القدر المجزئ في المسح؟ .... ١٩٩
- مسألة [٣]: الاختصار على مسح أسفل الخف أو أعلاه. .... ٢٠٠
- مسألة [٤]: المسح على العقب. .... ٢٠٠
- مسألة [٥]: مسح فوق الكعب من الخف، أو مسح باطنه الذي يلي البشرة. .... ٢٠٠
- مسألة [٦]: مسح الخف بخرقه، أو غسله. .... ٢٠٠
- مسألة [١]: الحدث الذي يمسح منه. .... ٢٠١
- مسألة [١]: التوقيت للمسح على الخفين. .... ٢٠٢
- مسألة [٢]: متى يبدأ التوقيت؟ .... ٢٠٣
- مسألة [٣]: إذا انتهت مدة المسح، فهل تنتقض الطهارة، وكذا لو خلع خفيه قبل انتهاء المدة؟ .... ٢٠٤
- مسألة [٤]: هل تشمل الرخصة للمسافر سفر معصية؟ .... ٢٠٥
- مسألة [٥]: من لبس خفيه، ثم أحدث، وهو مقيم، ثم لم يمسح حتى سافر. .... ٢٠٥
- مسألة [٦]: من لبس خفيه، ثم ابتداء المسح وهو مقيم، ثم سافر قبل مُضي يوم وليلة. .... ٢٠٥
- مسألة [٧]: إذا مسح مسافرٌ، ثم قدم فأقام. .... ٢٠٦
- مسألة [١]: المسح على الجوارب. .... ٢٠٧
- مسألة [٢]: المسح على الجوارب الخفيفة. .... ٢٠٨
- مسألة [٣]: المسح على القفازين، والبرقع. .... ٢٠٨
- مسألة [٤]: المسح على اللفائف. .... ٢٠٩
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٢١٠
- مسألة [١]: المسح على النعلين. .... ٢١٠



- مسألة [١]: هل النوم ناقض من نواقض الوضوء؟ ..... ٢١٤
- مسألة [٢]: الجنون والإغماء ..... ٢١٧
- مسألة [١]: حكم الوضوء للمستحاضة ..... ٢٢٠
- مسألة [٢]: خروج دم الحيض، والنفاس ..... ٢٢١
- مسألة [٣]: صاحب سلس البول ..... ٢٢١
- مسألة [١]: المذي ناقض من نواقض الوضوء ..... ٢٢٣
- مسألة [٢]: هل يجب غسل الذكر والأنثيين مع الوضوء؟ ..... ٢٢٤
- مسألة [٣]: نجاسة المذي ..... ٢٢٥
- فصل في ذكر بعض المسائل الملحقة ..... ٢٢٦
- مسألة [١]: المذي إذا أصاب الثوب ..... ٢٢٦
- مسألة [٢]: الودي ..... ٢٢٦
- مسألة [١]: تقبيل المرأة ولمسها ..... ٢٢٧
- مسألة [١]: اليقين لا يزول بالشك ..... ٢٣٠
- مسألة [٢]: الرِّيح من نواقض الوضوء، وكذا البول، والغائط ..... ٢٣٠
- بعض المسائل الملحقة ..... ٢٣٢
- مسألة [١]: خروج البول، والغائط من غير مخرجها ..... ٢٣٢
- مسألة [٢]: خروج النادر من السبيلين ..... ٢٣٢
- مسألة [٣]: خروج الرِّيح من ذكر الرجل، أو فرج المرأة ..... ٢٣٣
- مسألة [١]: مَسُّ الذَّكْرِ، هل يُعَدُّ ناقضًا من نواقض الوضوء؟ ..... ٢٣٤
- مسألة [٢]: الانتقاض بباطن الكف، أم بظاهره؟ ..... ٢٣٦
- مسألة [٣]: هل ينتقض الوضوء إذا مَسَّهُ بذراعه؟ ..... ٢٣٦
- مسألة [٤]: مَسُّ فرج الغير ..... ٢٣٦
- مسألة [٥]: مَسُّ المرأة لفرجها ..... ٢٣٧

- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٢٣٨
- مسألة [١]: مَسُّ الدُّبُرِ ..... ٢٣٨
- مسألة [٢]: مَسُّ الرُّفْعَيْنِ، وَالْأُتُنَيْنِ ..... ٢٣٨
- مسألة [٣]: مَسُّ فَرْجِ الْبَهِيمَةِ ..... ٢٣٨
- مسألة [١]: هَلِ الْقِيءُ نَاقِضٌ؟ ..... ٢٣٩
- مسألة [٢]: الْقَلَسُ ..... ٢٤٠
- مسألة [٣]: الرُّعَافُ ..... ٢٤٠
- مسألة [١]: أَكَلَ لَحْمَ الْإِبِلِ، هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟ ..... ٢٤١
- مسألة [٢]: أَكَلَ بَقِيَّةَ أَجْزَاءِ الْإِبِلِ مِمَّا عَدَا اللَّحْمَ، كَالْكَبِدِ، وَالْكَرْشِ، وَالسَّنَامِ، وَالْأَمْعَاءِ، وَالْمَرْقِ ..... ٢٤٢
- مسألة [٣]: أَلْبَانَ الْإِبِلِ ..... ٢٤٣
- مسألة [١]: هَلِ عَلَى مَنْ غَسَلَ الْمَيْتَ الْغَسْلَ، أَوْ الْوُضُوءَ؟ ..... ٢٤٤
- مسألة [٢]: هَلِ عَلَى مَنْ حَمَلَ مَيْتًا أَنْ يَتَوَضَّأَ؟ ..... ٢٤٥
- مسألة [١]: مَسُّ الْمَصْحَفِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ..... ٢٤٦
- مسألة [٢]: هَلْ يَجُوزُ حَمْلُ الْمَصْحَفِ بِعِلَاقَتِهِ لِلْمَحْدَثِ؟ ..... ٢٤٨
- مسألة [٣]: كَتَبَ التَّفْسِيرَ، وَالْفَقْهَ ..... ٢٤٨
- مسألة [٤]: عَادَمَ الْمَاءَ ..... ٢٤٨
- مسألة [١]: خُرُوجُ الدَّمِ مِنَ الْإِنْسَانِ بِالْحِجَامَةِ، أَوْ الْجُرُوحِ ..... ٢٥٠
- فَصْلٌ فِي بَعْضِ مَا ذُكِرَ مِنْ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ ..... ٢٥٣
- بَابُ آدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ..... ٢٥٧
- مسألة [١]: الْإِبْتِعَادُ عَنِ النَّاسِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ..... ٢٦٢
- مسألة [١]: بَعْضُ الْأَمَاكِنِ الَّتِي لَا يَجُوزُ التَّخْلِي فِيهَا ..... ٢٦٣

- مسألة [٢]: ذكر الله أثناء قضاء الحاجة ..... ٢٦٥
- مسألة [١]: حكم مس الذكر باليمين ..... ٢٦٧
- مسألة [٢]: هل تختص الحرمة أثناء البول فقط؟ ..... ٢٦٧
- مسألة [٣]: حكم الاستنجاء باليمين ..... ٢٦٨
- مسألة [٤]: لو استنجد بيمينه، فأنقى، فهل يجزئه؟ ..... ٢٦٨
- مسألة [١]: حكم استقبال، أو استدبار الكعبة ببول، أو غائط ..... ٢٦٩
- مسألة [٢]: استقبال، واستدبار بيت المقدس ..... ٢٧٠
- مسألة [٣]: حكم استقبال الشمس، والقمر ..... ٢٧١
- مسألة [٤]: الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار ..... ٢٧١
- مسألة [٥]: الحجر الكبير الذي له ثلاث شعب، هل يقوم مقام ثلاثة أحجار؟ ..... ٢٧٢
- مسألة [٦]: حكم الإيتار فيما زاد على الثلاث ..... ٢٧٣
- مسألة [٧]: الاستنجاء بالروث، والعظام ..... ٢٧٣
- مسألة [٨]: هل يجوز الاستنجاء بغير الروث، والعظام؟ ..... ٢٧٤
- مسألة [١]: هل يجزئه إذا استنجد بنجاسة؟ ..... ٢٧٧
- مسألة [١]: إذا استنجد بالعظام، والروث، فهل يجزئه؟ ..... ٢٧٨
- مسألة [١]: كيفية الجلوس لقضاء الحاجة ..... ٢٨١
- مسألة [٢]: حكم نثر الذكر ..... ٢٨١
- مسألة [١]: الجمع بين الحجارة والماء، وإذا اقتصر على أحدهما فأيهما أفضل؟ ..... ٢٨٣
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى تُذَكِّرُ فِي بَابِ آدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ..... ٢٨٥
- مسألة [١]: التبول، أو التغوط في المياه الراكدة، أو الجارية ..... ٢٨٥
- مسألة [٢]: التبول في الحجر ..... ٢٨٥
- مسألة [٣]: حكم البول قائماً ..... ٢٨٥
- مسألة [٤]: آداب من دخل المسجد ..... ٢٨٦

- ٢٨٧ ..... مسألة [٥]: البول في المستحرم.
- ٢٨٨ ..... بَابُ الْاِغْتِسَالِ وَحُكْمِ الْجُنُبِ
- ٢٨٨ ..... مسألة [١]: خروج المني يوجب الغسل.
- ٢٨٨ ..... مسألة [٢]: خروج المني لمريض، أو إبردة.
- ٢٨٩ ..... مسألة [٣]: إذا أحس بانتقال المني، فأمسك ذكره.
- ٢٩٠ ..... مسألة [٤]: إذا اغتسل بعد خروج المني، وبعد اغتساله خرج مني آخر.
- ٢٩١ ..... مسألة [٥]: إذا اغتسلت المرأة، ثم خرج ماء الرجل منها.
- مسألة [٦]: إذا أتى الرجل امرأته في طرف فرجها، ولم يولج شيئاً من ذكره، فدبّ ماؤه إلى فرجها، فهل عليها الغسل؟
- ٢٩١ ..... مسألة [١]: هل يجب الغسل بالجماع بدون إنزال؟
- ٢٩٢ ..... مسألة [٢]: هل يجب الغسل إذا جامع في الدبر، أو الميتة، أو البهيمة، ولم ينزل؟
- ٢٩٤ ..... مسألة [٣]: هل يجب على الصبي، أو الصبية إذا أولج، أو أولج فيه الغسل؟
- ٢٩٤ ..... مسألة [٤]: إذا لفّ على ذكره خرقة، أو كيساً، ثم جامع.
- ٢٩٥ ..... مسألة [١]: حالات رؤية الماء بعد النوم.
- ٢٩٧ ..... مسألة [٢]: إذا انتبه من النوم، فرأى بلاءً، ولا يعلم هل هو مني، أو غيره؟
- ٢٩٧ ..... مسألة [٣]: إذا رأى المني في ثوبه، أو فراشه؟
- ٢٩٨ ..... مسألة [١]: حكم غسل الكافر إذا أسلم.
- ٢٩٩ ..... مسألة [١]: حكم غسل الجمعة.
- ٣٠٢ ..... مسألة [٢]: هل الغسل لصلاة الجمعة، أم لليوم؟
- ٣٠٦ ..... مسألة [٣]: هل يجب على من لا تلزمه الجمعة غسل؟
- ٣٠٦ ..... بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ
- ٣٠٨ ..... مسألة [١]: هل يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة إذا نواه؟
- ٣٠٨ ..... مسألة [٢]: إذا اغتسل الجمعة، ثم أحزن، أو أحدث

- مسألة [١]: حكم قراءة القرآن للجنب، والحائض. ٣٠٩
- مسألة [٢]: قراءة القرآن للمحدث حدثاً أصغر. ٣١٠
- مسألة [١]: حكم الوضوء لمن أراد أن يعاود الجماع. ٣١٠
- مسألة [١]: حكم الوضوء للجنب إذا أراد النوم. ٣١٢
- مسألة [١]: صفة غسل الجنابة. ٣١٤
- مسألة [٢]: حكم الوضوء قبل غسل الجنابة. ٣١٥
- مسألة [٣]: هل يجزئ الغسل عن الوضوء لصاحب الحدثين إذا نوى رفع الحدثين جميعاً؟ ٣١٥
- مسألة [٤]: هل يجزئه الغسل عن الوضوء إذا نوى رفع الحدث الأكبر فقط؟ ٣١٦
- مسألة [٥]: هل يجزئ غسل التنظيف والتبرد عن الوضوء؟ ٣١٧
- مسألة [٦]: هل يجب الدلك على الأعضاء في الغسل؟ ٣١٨
- مسألة [٧]: الترتيب، والموالاتة في أعضاء الوضوء في الغسل. ٣١٨
- مسألة [٨]: هل يستحب غسل الجسد ثلاثاً في غسل الجنابة؟ ٣١٩
- مسألة [٩]: هل يجب إيصال الماء إلى أصول اللحية؟ ٣١٩
- مسألة [١٠]: متى يغسل قدميه؟ ٣٢٠
- مسألة [١١]: حكم التنشيف للأعضاء بعد الوضوء، والغسل. ٣٢٠
- ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ. ٣٢٢
- مسألة [١]: إذا أحدث المغتسل أثناء غسله. ٣٢٢
- مسألة [٢]: إذا اجتمع موجبان للغسل. ٣٢٢
- مسألة [١]: نقض المرأة لشعر رأسها في غسل الجنابة، والحیضة. ٣٢٤
- مسألة [١]: حكم لبث الحائض والجنب في المسجد وحكم المرور فيه. ٣٢٦
- مسألة [١]: تظهر الرجل مع امرأته من إناء واحد. ٣٢٩
- أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ: ٣٣٠

فَصْلٌ فِي مَسَائِلٍ أُخْرَى مُلْحَقَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ ..... ٣٣٢

مسألة [١]: من موجبات الغسل الحيض، والنفاس. .... ٣٣٢

مسألة [٢]: إذا عريت الولادة من الدم، فهل عليها غسل؟ ..... ٣٣٢

مسألة [٣]: الحائض تغتسل للجنازة. .... ٣٣٢

مسألة [٤]: المجنون، والمغمى عليه، هل عليهما الغسل إذا أفاقا؟ ..... ٣٣٣

مسألة [٥]: الجنب إذا أراد أن يأكل. .... ٣٣٣

مسألة [٦]: غسل العيدين. .... ٣٣٣

مسألة [٧]: غسل الإحرام. .... ٣٣٥

مسألة [٨]: غسل دخول مكة. .... ٣٣٥

بَابُ التَّيْمُمِ ..... ٣٣٦

مسألة [١]: التيمم في السفر. .... ٣٣٧

مسألة [٢]: التيمم في الحضر. .... ٣٣٧

مسألة [٣]: هل التيمم رافعٌ للحدث، أم مبيحٌ لما تجب له الطهارة فقط؟ ..... ٣٣٨

مسألة [٤]: هل يشترط للتيمم نية؟ ..... ٣٣٩

مسألة [٥]: ماذا يشترط للتيمم؟ ..... ٣٤٠

مسألة [٦]: صفة طلب الماء. .... ٣٤٠

مسألة [٧]: هل يشترط لصحة التيمم دخول الوقت؟ ..... ٣٤١

بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٣٤٣

مسألة [١]: إذا وجد الماء بضمن. .... ٣٤٣

مسألة [٢]: إذا وهب له الماء، أو ثمنه. .... ٣٤٤

مسألة [٣]: لو وجد من يبيعه الماء بضمن مؤجل. .... ٣٤٤

مسألة [٤]: من يلتحق بعادم الماء. .... ٣٤٤

مسألة [٥]: إذا وجد الجنب، ولا يملكه، بعض أعفائه، ومثله الحارث بن أبي العاص. .... ٣٤٥

- مسألة [٦]: إذا كان معه ماء قبل الوقت، ففرط فيه ..... ٣٤٥
- مسألة [٧]: لو وَهَبَ الماءَ بعد دخول الوقت ..... ٣٤٦
- مسألة [١]: التيمم عن الحدث الأصغر ..... ٣٤٧
- مسألة [٢]: التيمم عن الحدث الأكبر ..... ٣٤٧
- مسألة [٣]: بَمَ يَسُوغُ التيمم؟ ..... ٣٤٨
- مسألة [٤]: إذا خالط الترابَ غيرُهُ من الطاهرات؟ ..... ٣٤٩
- ذَكُرَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٣٥١
- مسألة [١]: يشترط في التراب أن يكون طاهرًا ..... ٣٥١
- مسألة [٢]: حمل التراب في السفر ..... ٣٥١
- مسألة [٣]: ترتيب أعضاء التيمم ..... ٣٥١
- مسألة [٤]: إذا وجد طينًا، ولم يجد ترابًا، ولا ماءً ..... ٣٥٣
- مسألة [٥]: إذا عدم التراب، والماء ..... ٣٥٣
- مسألة [٦]: مشروعية النفخ، والنفض ..... ٣٥٤
- مسألة [٧]: تعميم المسح على الوجه، والكفين ..... ٣٥٤
- مسألة [٨]: التخليل بين أصابع الكفين في التيمم ..... ٣٥٦
- مسألة [١]: عدد ضربات التيمم، وحده من اليد ..... ٣٥٧
- مسألة [١]: نواقض التيمم ..... ٣٦٠
- مسألة [٢]: هل يبطل التيمم بوجود الماء، وإن كان في الصلاة؟ ..... ٣٦١
- مسألة [١]: إذا تيمم الرجل، وصلى، ثم وجد الماء بعد خروج الوقت ..... ٣٦٣
- مسألة [٢]: إذا تيمم، وصلى، ثم وجد الماء قبل خروج الوقت ..... ٣٦٣
- مسألة [٣]: أيهما المختار: تأخير التيمم، أو تقديمه؟ ..... ٣٦٤
- مسألة [١]: إذا خاف المريض، أو الجريح على نفسه من استعمال الماء ..... ٣٦٦
- مسألة [٢]: ضابط الخوف من المنيح التيمم ..... ٣٦٧

- مسألة [١]: المسح على الجبائر، وعصائب الجروح ..... ٣٦٨
- مسألة [٢]: هل يشترط في المسح على الجبيرة لبسها على طهارة؟ ..... ٣٦٩
- مسألة [٣]: هل يستوعب المسح على الجبيرة؟ ..... ٣٧٠
- مسألة [٤]: خلع الجبيرة بعد الوضوء، والمسح عليها؟ ..... ٣٧٠
- مسألة [٥]: إذا كان صاحب الحدث جريحًا، أو مريضًا. .... ٣٧٠
- مسألة [٦]: بِمَ يبدَأُ: بالتيمم، أو الغسل؟ ..... ٣٧٢
- مسألة [٧]: إذا تطهر الجريح طهارة صغرى، فهل يلزمه جَعْلُ التيمم مكان العضو المجروح بالترتيب؟ ..... ٣٧٢
- مسألة [٨]: إذا كان جريحًا في وجهه، أو يده، ولا يستطيع التيمم أيضًا. .... ٣٧٣
- مسألة [٩]: إذا خاف من شدة البرد. .... ٣٧٤
- مسألة [١٠]: التيمم لكل صلاة. .... ٣٧٥
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى مُلْحَقَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ ..... ٣٧٧
- مسألة [١]: التيمم لخوف فوات وقت الفريضة. .... ٣٧٧
- مسألة [٢]: من استيقظ آخر الوقت، وإن اشتغل بطهارة الماء، خرج الوقت، فهل له أن يتيمم؟ ..... ٣٧٧
- مسألة [٣]: التيمم لخوف فوت صلاة الجنازة. .... ٣٧٨
- مسألة [٤]: التيمم لفوات صلاة العيد، والجمعة. .... ٣٧٩
- مسألة [٥]: إذا نسي الماء في رحله، أو في موضع يمكنه استعماله، وصلى بالتيمم، ثم وجد الماء. .... ٣٧٩
- مسألة [٦]: إذا ضلَّ عليه رحله الذي فيه الماء، أو كان يعرف بئراً، فطلبها، فلم يجدها، فصلى بتيمم، ثم وجدها. .... ٣٧٩
- مسألة [٧]: إذا تيمم جماعة من موضع واحد. .... ٣٨٠
- مسألة [٨]: إذا كان معه ماء، وخاف العطش. .... ٣٨٠



- مسألة [٩]: إذا كان غيره هو المضطر للماء ..... ٣٨٠
- مسألة [١٠]: إذا نسي الجنابة، وتيمم للحدث ..... ٣٨٠
- مسألة [١١]: هل يتيمم عن الأغسال المستحبة إذا لم يجد الماء ..... ٣٨١
- مسألة [١٢]: التيمم لرفع النجاسة ..... ٣٨١
- مسألة [١٣]: التسمية على التيمم ..... ٣٨٢
- باب الحيض ..... ٣٨٣
- مسألة [١]: أنواع الدماء التي تخرج من فرج المرأة ..... ٣٨٣
- مسألة [٢]: الفرق بين دم الاستحاضة، والحيض ..... ٣٨٣
- مسألة [٣]: أكبر سن تحيض فيه المرأة ..... ٣٨٤
- مسألة [٤]: أقل سن تحيض فيه المرأة ..... ٣٨٥
- مسألة [٥]: أقل الحيض، وأكثره، وأقل الطهر، وأكثره ..... ٣٨٥
- مسألة [٦]: إذا تغيرت عادة المرأة بنقص، أو زيادة، أو تقدم، أو تأخير ..... ٣٨٧
- مسألة [٧]: إذا رأت المرأة يومًا دمًا، ويومًا نقاءً، قبل أن تستكمل أيامها المعتادة ..... ٣٨٨
- مسألة [٨]: علامات الطُّهر ..... ٣٨٩
- مسألة [٩]: هل يأتي الحامل الحيض؟ ..... ٣٨٩
- مسألة [١٠]: إذا عاودت المرأة الدَّم بعد طهرها ..... ٣٩١
- مسألة [١]: كيف تصنع المستحاضة؟ ..... ٣٩٣
- مسألة [٢]: المستحاضة التي نسيت عاداتها ولا تميز لها؟ ..... ٣٩٧
- مسألة [١]: غسل المستحاضة ..... ٣٩٨
- مسألة [٢]: وضوء المستحاضة ..... ٣٩٩
- مسألة [١]: الكدرة، والصُّفْرَة ..... ٤٠٠
- مسألة [١]: جماع الحائض، ومباشرتها ..... ٤٠٢
- مسألة [٢]: متى يحل للحائض أن تلبس ما يشاء من الثياب ..... ٤٠٤

- مسألة [٣]: ما حكم إتيان المستحاضة؟ ..... ٤٠٥
- مسألة [١]: هل على من أتى امرأته حائضًا كفارة؟ ..... ٤٠٦
- مسألة [١]: الحائض تترك الصلاة والصيام، ثم تقضي الصوم ..... ٤٠٨
- مسألة [٢]: إذا حاضت المرأة بعد دخول وقت الصلاة قبل أن تصلّيها ..... ٤٠٨
- مسألة [٣]: إذا طهرت الحائض في آخر وقت الصلاة بمقدار لا يمكنها الغسل حتى يخرج الوقت، فهل تلزمها تلك الصلاة؟ ..... ٤٠٩
- مسألة [٤]: إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس، وقبل طلوع الفجر، فماذا عليها أن تصلّي؟ ..... ٤١٠
- مسألة [١]: أقلّ النفّاس ..... ٤١٣
- مسألة [٢]: أكثر النفاس ..... ٤١٣
- مسألة [٣]: إذا عاود النفساء الدم بعد طهرها في مدة الأربعين ..... ٤١٥
- مسألة [٤]: هل كل وضعٍ يثبت به النفاس؟ ..... ٤١٥
- مسألة [٥]: حكم النفساء حكم الحائض ..... ٤١٦
- مسألة [٦]: هل تتنفس المرأة إذا ولدت بعملية جراحية؟ ..... ٤١٦
- مسألة [٧]: حكم الدم الذي يخرج قبل الولادة ..... ٤١٦
- كِتَابُ الصَّلَاةِ ..... ٤١٨
- مسألة [١]: حكم تارك الصلاة ..... ٤١٨
- مسألة [٢]: هل يُقتل تارك الصلاة تكاسلاً؟ ..... ٤٢٦
- مسألة [٣]: من تجب عليهم الصلاة؟ ..... ٤٢٦
- مسألة [٤]: هل تجب الصلاة على الكافر؟ ..... ٤٢٧
- مسألة [٥]: هل يلزم المرتد ما تركه من الصلوات في رده؟ ..... ٤٢٧
- مسألة [٦]: إذا ارتد المسلم، فهل تحبط أعماله التي عملها في إسلامه؟ ..... ٤٢٨

مسألة [٨]: إذا بلغ الصبي بعد أن صَلَّى، فهل تلزمه إعادة الصلاة؟ ..... ٤٢٨

مسألة [٩]: هل تجب الصلاة على النائم؟ ..... ٤٢٩

مسألة [١٠]: هل تجب الصلاة على المغمى عليه وتلزمه الصلاة إذا أفاق؟ ..... ٤٢٩

مسألة [١١]: المجنون هل تجب عليه الصلاة؟ ..... ٤٣٠

مسألة [١٢]: هل تجب الصلاة على من زال عقله بشرب المسكر؟ ..... ٤٣٠

مسألة [١٣]: هل تجب الصلاة على الحائض، والنفساء؟ ..... ٤٣٠

بَابُ الْمَوَاقِيتِ ..... ٤٣١

مسألة [١]: وقت الظهر ..... ٤٣٢

مسألة [٢]: كيفية معرفة زوال الشمس ..... ٤٣٢

مسألة [٣]: آخر وقت الظهر ..... ٤٣٣

مسألة [٤]: أول وقت العصر ..... ٤٣٤

مسألة [٥]: آخر وقت العصر ..... ٤٣٥

مسألة [٦]: أول وقت المغرب ..... ٤٣٧

مسألة [٧]: آخر وقت المغرب ..... ٤٣٧

مسألة [٨]: أول وقت العشاء ..... ٤٣٨

مسألة [٩]: آخر وقت العشاء ..... ٤٣٨

مسألة [١٠]: أول وقت الفجر ..... ٤٤١

مسألة [١١]: آخر وقت الفجر ..... ٤٤١

مسألة [١]: الإبراد بصلاة الظهر عند اشتداد الحر ..... ٤٤٦

مسألة [٢]: الإبراد بصلاة الجمعة في شدة الحر ..... ٤٤٧

مسألة [١]: من أدرك من الصبح أو من العصر ركعة قبل خروج الوقت ..... ٤٤٨

مسألة [٢]: هل يدرك الرجل الصلاة بإدراك ما دون الركعة قبل خروج الوقت؟ .. ٤٤٩

مسألة [٣]: إذا فات الرجل الصلاة هل عليه أن يعيدها؟ ..... ٤٥٠

- فَصَلِّ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٤٥١
- مسألة [١]: إذا أدرك المكلّف جزءاً من أول الوقت، ثم طرأ عليه مانعٌ من جنونٍ، أو إغماء، أو حيضٍ، أو نفاس..... ٤٥٢
- مسألة [٢]: إذا أسلم الكافر، أو أفاق المجنون، أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر، أو قبل غروب الشمس..... ٤٥٢
- مسألة [٣]: من أّخر الصلاة عن أول وقتها ثم مات..... ٤٥٢
- مسألة [٤]: تعجيل ما يُستحب تأخيرها والعكس..... ٤٥٢
- مسألة [٥]: الذي يصلي الصلاة قبل وقتها..... ٤٥٣
- مسألة [١]: الأوقات المنهي عن الصلاة فيها..... ٤٥٤
- مسألة [٢]: هل النهي بعد الفجر، والعصر مُتَعَلِّقٌ بفعل الصلاة، أم بالوقت؟..... ٤٥٧
- مسألة [٣]: هل النهي للتحريم، أم للكره؟..... ٤٥٨
- مسألة [٤]: حكم صلاة التطوع في هذه الأوقات..... ٤٥٨
- مسألة [٥]: صلاة ذوات الأسباب في أوقات النهي..... ٤٥٩
- مسألة [٦]: هل يشمل النهي في نصف النهار يوم الجمعة؟..... ٤٦١
- مسألة [١]: هل تُصَلَّى ركعتا الطواف في أوقات النهي؟..... ٤٦٣
- مسألة [٢]: هل يشمل النهي جميع الأماكن؟..... ٤٦٤
- مسألة [٣]: من صَلَّى فرضه، ثم أدرك تلك الصلاة في جماعة، فهل يصليها في وقت النهي؟..... ٤٦٤
- مسألة [١]: تعيين الشفق الذي يدخل به وقتُ العشاء..... ٤٦٦
- مسألة [١]: صفة الفجرين..... ٤٦٨
- مسألة [١]: التطوع بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر..... ٤٧٠
- مسألة [١]: قَصَاءُ الشَّيْءِ الرَّائِبَةِ بعد العصر..... ٤٧١
- مسألة [٢]: قَصَاءُ الشَّيْءِ الرَّائِبَةِ في وقت الفجر..... ٤٧٢

- ٤٧٢ ..... مسألة [٣]: قضاء سُنةِ الفجر بعد صلاة الفجر.
- ٤٧٤ ..... فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَابِ
- ٤٧٤ ..... مسألة [١]: من نام عن صلاة، أو نسيها.
- ٤٧٤ ..... مسألة [٢]: وهل يصلّيها على الفور، أم على التراخي؟
- ٤٧٤ ..... مسألة [٣]: إذا نسي أكثر من صلاة، فهل يلزمه الترتيب؟
- ٤٧٥ ..... مسألة [٤]: من نسي صلاةً، فذكرها وهو في الصلاة الأخرى.
- ٤٧٧ ..... بَابُ الْأَذَانِ
- ٤٧٧ ..... مسألة [١]: فضل الأذان.
- ٤٧٨ ..... مسألة [٢]: أيهما أفضل: الأذان، أم الإمامة؟
- ٤٧٨ ..... مسألة [٣]: حكم الأذان، والإقامة.
- ٤٧٩ ..... مسألة [٤]: هل للنساء الأذان والإقامة؟
- ٤٨٢ ..... مسألة [١]: عدد كلمات الأذان.
- ٤٨٣ ..... مسألة [٢]: كيفية الإقامة.
- ٤٨٤ ..... مسألة [٣]: التثويب في أذان الفجر.
- ٤٨٥ ..... مسألة [٤]: هل التثويب في الأذان الأول، أم الثاني؟
- ٤٨٩ ..... مسألة [١]: حكم وضع الأصبعين في الأذنين أثناء الأذان.
- ٤٩٠ ..... مسألة [٢]: الالتفات عند الحيعلتين.
- ٤٩١ ..... فَصْلٌ فِيمَا يُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَدِّنِ فِي أَذَانِهِ
- ٤٩٤ ..... بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ
- ٤٩٤ ..... مسألة [١]: التلحين في الأذان.
- ٤٩٥ ..... مسألة [٢]: الكلام في أثناء الأذان.
- ٤٩٨ ..... مسألة [١]: هل يُؤَدَّنُ للفاتة، ويقام، أم لا؟
- ٤٩٩ ..... مسألة [٢]: الأذان المأذون

- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٤٩٩
- مسألة [١]: الأذان راكبًا في السفر. .... ٥٠٠
- مسألة [١]: الأذان والإقامة للصلايتين المجموعتين. .... ٥٠٠
- مسألة [١]: الأذان قبل دخول الوقت. .... ٥٠٢
- مسألة [٢]: وقت الأذان الأول. .... ٥٠٤
- مسألة [١]: حكم القول مثل ما يقول المؤذن. .... ٥٠٥
- مسألة [٢]: هل يقال مثله في الحيعلتين؟ ..... ٥٠٦
- مسألة [٣]: هل يُتابع المؤذن بالتثويب؟ ..... ٥٠٧
- مسألة [٤]: هل يُتابع المؤذن في الإقامة؟ ..... ٥٠٧
- مسألة [٥]: هل يُتابع المؤذن نفسه بصوت منخفض؟ ..... ٥٠٨
- مسألة [٦]: هل يتابع المؤذن وهو في صلاته؟ ..... ٥٠٨
- مسألة [٧]: إذا شُغل عن الأذان لعذر مع كونه سمعه. .... ٥٠٩
- مسألة [٨]: إذا سمع مؤذنا آخر يؤذن. .... ٥٠٩
- مسألة [١]: حكم أخذ الأجرة على التأذين. .... ٥١٠
- مسألة [٢]: أخذ الرزق على الأذان. .... ٥١٠
- مسألة [١]: أذان الفاسق. .... ٥١١
- مسألة [٢]: أذان الصبي. .... ٥١١
- مسألة [٣]: أذان العبد. .... ٥١٢
- مسألة [٤]: الأذان والإقامة لمن صَلَّى في بيته. .... ٥١٣
- مسألة [٥]: الأذان، والإقامة لمن صَلَّى في مسجدٍ قد صَلَّى فيه أهله. .... ٥١٣
- مسألة [١]: صفة التأذين، والإقامة. .... ٥١٥
- مسألة [٢]: الفاصل بين الأذان والإقامة. .... ٥١٥
- مسألة [١]: الأذان والإقامة. .... ٥١٥

- مسألة [١]: من الذي يتولى الإقامة؟ ..... ٥١٧
- فَصْلٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْأُخْرَى الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَذَانِ ..... ٥٢٢
- مسألة [١]: رفع الصوت في الأذان. .... ٥٢٢
- مسألة [٢]: الرَّدَّةُ تُبْطِلُ الْأَذَانَ. .... ٥٢٢
- مسألة [٣]: هل يجوز للرجل أن يؤذن ويُنِي على أذان غيره؟ ..... ٥٢٢
- مسألة [٤]: لا يصح الأذان إلا مرتباً. .... ٥٢٣
- مسألة [٥]: قول المؤذن: الصلاة في الرحال. .... ٥٢٣
- مسألة [٦]: موضع قول المؤذن: «صلوا في رحالكم». .... ٥٢٤
- مسألة [٧]: مقاتلة أهل بلد تركوا الأذان. .... ٥٢٥
- مسألة [٨]: متى يقوم الناس إذا أُقيمت الصلاة؟ ..... ٥٢٥
- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ..... ٥٢٧
- مسألة [١]: إذا أحدث المصلي في صلاته، فهل عليه الإعادة، أم يجوز له البناء؟ ..... ٥٢٨
- مسألة [١]: حكم ستر العورة. .... ٥٣١
- مسألة [٢]: حدُّ العورة من الرجل. .... ٥٣٣
- مسألة [٣]: حدُّ العورة من المرأة. .... ٥٣٧
- مسألة [٤]: عورة الأمة. .... ٥٣٨
- مسألة [٥]: انكشاف شيء يسير من العورة من غير قصد. .... ٥٤٠
- مسألة [٦]: انكشاف شيء فاحش من العورة. .... ٥٤٠
- مسألة [٧]: الستر بما يصف البشرة، أو يحبس العضو. .... ٥٤١
- مسألة [٨]: وضع الإنسان على عاتقه شيئاً في الصلاة. .... ٥٤١
- مسألة [٩]: هل يجب تعميم الثوب على المنكبين؟ ..... ٥٤١
- مسألة [١٠]: هل يجزئه أن يجعل على عاتقه جبلاً، أو خيطاً؟ ..... ٥٤٢

- مسألة [١٢]: إذا لم يجد إلا ما يستر عورته، أو منكبيه. .... ٥٤٣
- مسألة [١٣]: إذا لم يجد إلا ما يستر بعض عورته. .... ٥٤٣
- مسألة [١٤]: إذا وجد العريان جلدًا طاهرًا. .... ٥٤٣
- مسألة [١٥]: إذا وجد طينًا يطلي به جسده. .... ٥٤٤
- مسألة [١٦]: إذا أُعْطِيَ سترَةً. .... ٥٤٤
- مسألة [١٧]: إذا وجد العريان ثوبًا نجسًا. .... ٥٤٤
- مسألة [١٨]: هل يصلي العُراة جماعة؟ .... ٥٤٥
- مسألة [١٩]: إذا كان مع أحد العُراة ثوب. .... ٥٤٥
- مسألة [١]: استقبال القبلة. .... ٥٤٦
- مسألة [٢]: هل يستقبل عين القبلة، أو جهتها؟ .... ٥٤٧
- مسألة [٣]: من صلى إلى غير القبلة من غير اجتهاد. .... ٥٤٨
- مسألة [٤]: من صلى إلى غير القبلة بعد الاجتهاد ثم تبين له ذلك. .... ٥٤٨
- مسألة [٥]: من انحرف عن القبلة سيرًا، ثم تبين له ذلك. .... ٥٤٩
- مسألة [٦]: إذا بان له يقين الخطأ، وهو في الصلاة. .... ٥٥٠
- مسألة [١]: صلاة النافلة على الراحلة في السفر. .... ٥٥١
- مسألة [٢]: صلاة النافلة على الراحلة في الحضر. .... ٥٥١
- مسألة [٣]: قبله المصلي على راحلته. .... ٥٥٢
- مسألة [٤]: كيفية الركوع، والسجود على الراحلة. .... ٥٥٢
- مسألة [٥]: هل يستقبل القبلة في أول النافلة؟ .... ٥٥٢
- مسألة [٦]: إذا كان على الراحلة محمّلً واسعً، فكيف يصلي؟ .... ٥٥٣
- مسألة [٧]: الماشي في السفر، هل له أن يتنفل؟ .... ٥٥٣
- مسألة [٨]: صلاة الفريضة على الراحلة. .... ٥٥٣



- مسألة [١٠]: إذا كان طالباً للعدو، خائفاً فواته. ..... ٥٥٤
- مسألة [١]: الصلاة في المقبرة. .... ٥٥٥
- مسألة [٢]: هل يُشترط في المقبرة تعدد القبور؟ ..... ٥٥٧
- مسألة [٣]: صلاة الجنائزة في المقبرة. .... ٥٥٧
- مسألة [٤]: الصلاة في الحمام. .... ٥٥٨
- مسألة [٥]: الصلاة في الحش. .... ٥٥٨
- مسألة [٦]: الصلاة في المذلة، والمجزرة، وقارعة الطريق. .... ٥٥٩
- مسألة [٧]: معاطن الإبل. .... ٥٥٩
- مسألة [٨]: الصلاة في مواضع نزول الإبل، وبروكها في غير مباركها. .... ٥٦٠
- مسألة [٩]: الصلاة في سطح الكعبة. .... ٥٦١
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٥٦٢
- مسألة [١]: الصلاة في مرايض الغنم. .... ٥٦٢
- مسألة [٢]: الصلاة في مواضع البقر. .... ٥٦٢
- مسألة [٣]: الصلاة في الأماكن التي يأوي إليها الشيطان. .... ٥٦٢
- مسألة [٤]: الصلاة في الأرض المغصوبة. .... ٥٦٣
- مسألة [٥]: الصلاة إلى القبر. .... ٥٦٣
- مسألة [٦]: الصلاة إلى المواضع المنهي عن الصلاة فيها. .... ٥٦٤
- مسألة [٧]: الصلاة على سطوح المواضع المنهي عن الصلاة فيها. .... ٥٦٤
- مسألة [٨]: الصلاة داخل الكعبة. .... ٥٦٤
- مسألة [٩]: الصلاة في الكنيسة. .... ٥٦٥
- مسألة [١٠]: الصلاة إلى النار. .... ٥٦٦
- مسألة [١١]: صلاة الرجل مستقبلاً وجه غيره. .... ٥٦٧
- مسألة [١٢]: الصلاة في النار. .... ٥٦٧

- مسألة [١٣]: الصلاة خلف النائم ..... ٥٦٨
- مسألة [١٤]: الصلاة خلف المتحدث ..... ٥٦٩
- مسألة [١]: حكم طهارة البدن، والثوب، والمكان ..... ٥٧٠
- مسألة [٢]: إذا رأى نجاسة على بدنه، أو ثيابه بعد أن صلى ..... ٥٧٢
- مسألة [٣]: إذا حُسِرَ إنسان في مكان نجس ..... ٥٧٣
- مسألة [٤]: إذا سقطت عليه نجاسة وهو يصلي ..... ٥٧٣
- مسألة [٥]: لو حمل قارورة فيها نجاسة محبوسة فيها ..... ٥٧٣
- مسألة [٦]: إذا وُضِعَ على الأرض النجاسة بساط ..... ٥٧٤
- مسألة [٧]: إذا وُضِعَ على النجاسة تراب، أو بناء ..... ٥٧٤
- مسألة [٨]: الصلاة في النعال ..... ٥٧٤
- مسألة [٩]: أين يضع نعليه إذا لم يصلّ بهما؟ ..... ٥٧٥
- مسألة [١٠]: تطهير نجاسة أسفل النعل ..... ٥٧٦
- مسألة [١]: حكم الكلام في الصلاة متعمداً ..... ٥٧٧
- مسألة [٢]: من تكلم في صلاته متعمداً لإصلاح الصلاة ..... ٥٧٧
- مسألة [٣]: من تكلم ناسياً أنه في صلاة ..... ٥٧٨
- مسألة [٤]: من تكلم ظاناً أن صلاته تمت ..... ٥٧٨
- مسألة [٥]: من تكلم في الصلاة جاهلاً بتحريمه ..... ٥٧٩
- مسألة [٦]: من تكلم بكلام واجب ..... ٥٧٩
- مسألة [١]: إذا أتى المصلي بِذِكْرِ مَشْرُوعٍ لِيَذْكُرَ إِمَامَهُ، أو غَيْرَهُ كالتَّسْبِيح، وما أَشْبَهَهُ ..... ٥٨٠
- مسألة [٢]: التصفيق للنساء ..... ٥٨٠
- مسألة [٣]: كيفية تصفيق النساء في الصلاة ..... ٥٨١
- مسألة [٤]: ..... ٥٨١

- مسألة [٥]: الفتح على الإمام ..... ٥٨١
- مسألة [٦]: فتح المصلي على غير إمامه ..... ٥٨٢
- مسألة [٧]: ذكر الله لأسباب خارج الصلاة ..... ٥٨٣
- مسألة [١]: حكم البكاء، والتأوه، والأنين، والنحيب في الصلاة ..... ٥٨٤
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٥٨٥
- مسألة [١]: الضحك في الصلاة ..... ٥٨٥
- مسألة [٢]: التبسم في الصلاة ..... ٥٨٦
- مسألة [١]: حكم التنحنح في الصلاة ..... ٥٨٧
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٥٨٨
- مسألة [١]: حكم النَّفْخِ في الصلاة ..... ٥٨٨
- مسألة [٢]: ما يغلب على المصلي، كالعطاس، ونحوه ..... ٥٨٨
- مسألة [١]: الرَّدُّ عَلَى السَّلَامِ كلامًا ..... ٥٩٠
- مسألة [٢]: الرد على السلام إشارة ..... ٥٩١
- مسألة [٣]: هل يكره السلام على المصلي؟ ..... ٥٩١
- مسألة [٤]: الإشارة في الصلاة بغير السلام ..... ٥٩٢
- مسألة [١]: حمل الصبي في الصلاة ..... ٥٩٣
- مسألة [٢]: المرأة ترضع صبيها ..... ٥٩٣
- مسألة [٣]: قتل الحية، والعقرب أثناء الصلاة ..... ٥٩٣
- مسألة [٤]: قتل القمل، والبراغيث في الصلاة ..... ٥٩٤
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٥٩٥
- مسألة [١]: العمل في الصلاة من غير جنس الصلاة ..... ٥٩٥
- مسألة [٢]: عمل القلب في الصلاة هل يطلها؟ ..... ٥٩٦
- مسألة [٣]: ..... ٥٩٧

- مسألة [٤]: من قرأ الفاتحة مرتين. .... ٥٩٨
- مسألة [٥]: العمل الكثير من غير جنس الصلاة سهوًا، أو جهلاً هل يبطل الصلاة؟ ٥٩٨
- مسألة [٦]: الأكل والشرب في الصلاة. .... ٥٩٩
- مسألة [٧]: الأكل والشرب في الصلاة ناسيًا. .... ٥٩٩
- مسألة [٨]: بقايا الطعام في الفم. .... ٦٠٠
- مُلْحَقٌ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ..... ٦٠١
- مسألة [١]: حكم الجهر بالنية. .... ٦٠١
- مسألة [٢]: حكم التلفظ بالنية دون جهر. .... ٦٠١
- مسألة [٣]: محل النية. .... ٦٠٢
- مسألة [٤]: محل النية من الصلاة. .... ٦٠٢
- مسألة [٥]: استصحاب النية في الصلاة. .... ٦٠٤
- مسألة [٦]: هل يُشترط في النية تعيين الصلاة؟ ..... ٦٠٤
- مسألة [٧]: هل يُشترط نية الفرضية؟ ..... ٦٠٥
- مسألة [٨]: حكم قطع النية، والتردد في قطعها. .... ٦٠٥
- مسألة [٩]: تحويل النية من فريضة إلى فريضة أخرى أثناء الصلاة. .... ٦٠٦
- مسألة [١٠]: تحويل النية من فريضة إلى نافلة مطلقة. .... ٦٠٦
- مسألة [١١]: تحويل النية من فريضة إلى نافلة معينة كالوتر، والنافلة المعينة إلى نافلة مطلقة. .... ٦٠٧
- مسألة [١٢]: إذا أحرم بصلاة قبل الوقت، أو أحرم بفائتة فتذكر أنه قد أداها. .... ٦٠٧
- مسألة [١٣]: إذا شك هل نوى الصلاة فرضًا، أو نفلًا. .... ٦٠٧
- بَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي ..... ٦٠٨
- مسألة [١]: حكم المرور بين يدي المصلي. .... ٦٠٨
- مسألة [٢]: هل يجوز للمؤمنين أن يدخلوا المسجد إذا لم يكن بين يديهم ستر؟ ..... ٦٠٩

- مسألة [٣]: حد القرب الذي يمنع المار منه إذا صلى بدون سترة. .... ٦٠٩
- مسألة [٤]: حكم المرور بين يدي المأمومين. .... ٦١٠
- مسألة [١]: مقدار طول السترة. .... ٦١١
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٦١٢
- مسألة [١]: مقدار عرض السترة. .... ٦١٢
- مسألة [٢]: مقدار ما بين المصلي، وبين سترته. .... ٦١٢
- مسألة [١]: حكم سترة المصلي. .... ٦١٣
- مسألة [٢]: السترة في مكة. .... ٦١٥
- مسألة [٣]: الدنو من السترة. .... ٦١٦
- مسألة [١]: ما هو الذي يقطع الصلاة بمروره بين يدي المصلي؟ ..... ٦١٧
- مسألة [٢]: سترة الإمام سترة لمن خلفه. .... ٦١٩
- مسألة [٣]: إذا مرَّ من وراء السترة، أو من مكان بعيد. .... ٦١٩
- مسألة [١]: حكم المدافعة من المصلي للمار بين يديه. .... ٦٢٢
- مسألة [٢]: إذا عبر من بين يديه، وتجاوز، فهل يرد؟ ..... ٦٢٢
- مسألة [٣]: هل يرد البهيمة إذا مرت بين يديه؟ ..... ٦٢٣
- مسألة [١]: الاستتار بالخط لمن لم يجد سترة. .... ٦٢٤
- مسألة [٢]: الاستتار بالشيء الذي لا يتنصب. .... ٦٢٤
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٦٢٥
- مسألة [١]: الاستتار بالبعير، والحيوان. .... ٦٢٥
- مسألة [٢]: هل يجعل السترة أمام وجهه، أم يميل عنها يسيرًا؟ ..... ٦٢٥
- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٦٢٦
- مسألة [١]: معنى الاختصار، وحكمه. .... ٦٢٧
- مسألة [١]: ..... ٦٢٨

- مسألة [٢]: إذا قدم الصلاة على الطعام. ٦٣٠
- مسألة [٣]: هل يقدم الطعام إذا خشي خروج وقت الصلاة؟ ٦٣٠
- مسألة [١]: حكم مسح الحصى في الصلاة. ٦٣١
- مسألة [١]: حكم الالتفات في الصلاة. ٦٣٢
- مسألة [٢]: الالتفات لحاجة. ٦٣٢
- مسألة [١]: البصاق جهة القبلة. ٦٣٤
- مسألة [٢]: بصاق المصلي عن يمينه. ٦٣٥
- مسألة [٣]: بصاق المصلي عن يساره، وحكم البصاق والتنخم في المسجد. ٦٣٥
- مسألة [١]: حكم رفع البصر إلى السماء في الصلاة. ٦٤٠
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ** ٦٤١
- مسألة [١]: موضع نظر المصلي في الصلاة. ٦٤١
- مسألة [٢]: تغميض العينين في الصلاة. ٦٤٢
- مسألة [١]: حكم الصلاة بحضرة الطعام، أو مع مدافعة الأخبثين. ٦٤٣
- فَصْلٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ بِالْبَابِ** ٦٤٥
- مسألة [١]: التروح في الصلاة. ٦٤٥
- مسألة [٢]: المراوحة بين القدمين. ٦٤٥
- مسألة [٣]: التفريج بين القدمين. ٦٤٥
- بَابُ الْمَسَاجِدِ** ٦٤٦
- مسألة [١]: دخول المشرك مساجد المسلمين. ٦٤٩
- مسألة [٢]: وهل يُشترطُ إذن المسلمين في دخولهم؟ ٦٥٠
- مسألة [٣]: هل يجوز أن يُطهروا بعض شعائرهم في المسجد؟ ٦٥٠
- مسألة [٤]: هل يلتحق مسجد المدينة بالمسجد الحرام؟ ٦٥٠
- مسألة [٥]: ٦٥٢

- مسألة [٢]: حكم قوله: لا رَدَّها الله عليك؟ ..... ٦٥٢
- مسألة [٣]: حكم تعريف الضالة في المسجد. .... ٦٥٢
- مسألة [١]: حكم البيع والشراء في المسجد. .... ٦٥٣
- مسألة [٢]: هل ينعقد البيع إذا بيع في المسجد؟ ..... ٦٥٣
- مسألة [٣]: ذكر البيع والشراء في المسجد. .... ٦٥٤
- مسألة [١]: حكم إقامة الحدود في المساجد. .... ٦٥٥
- مسألة [١]: حكم صلاة ركعتين عند دخول المسجد. .... ٦٦١
- مسألة [٢]: هل يجب على من دخل المسجد، وهو محدثٌ أن يتوضأ، أو يغتسل إن كان جُنبًا؟ ..... ٦٦٢
- مُلْحَقٌ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِالمَسَاجِدِ ..... ٦٦٣
- مسألة [١]: حكم الملاعنة في المسجد. .... ٦٦٣
- مسألة [٢]: القضاء في المسجد. .... ٦٦٣
- مسألة [٣]: دخول المسجد باليمنى، والخروج باليسرى. .... ٦٦٣
- مسألة [٤]: دعاء الدخول إلى المسجد، والخروج منه. .... ٦٦٤
- مسألة [٥]: الخروج من المسجد بعد الأذان. .... ٦٦٤
- مسألة [٦]: المرور في المسجد بدون صلاة. .... ٦٦٥
- مسألة [٧]: الحدث في المسجد - أعني الفسء والضراط -. .... ٦٦٥
- مسألة [٨]: الصلاة بين سوارى المسجد. .... ٦٦٦
- مسألة [٩]: حضور المسجد لمن أكل البصل، والثوم، والكراث، ولم يذهب الريح. .... ٦٦٦
- مسألة [١٠]: هل يلتحق بما تقدم الفعل؟ ..... ٦٦٧
- مسألة [١١]: بائعوا السمك. .... ٦٦٧
- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ..... ٦٦٩

- مسألة [٢]: حكم القيام لصلاة الفريضة من العاجز ..... ٦٧٠
- مسألة [٣]: حكم القيام لصلاة النافلة ..... ٦٧١
- مسألة [٤]: حكم تكبيرة الإحرام ..... ٦٧٢
- مسألة [٥]: صيغة التكبير ..... ٦٧٢
- مسألة [٦]: تنكيس صيغة التكبير ..... ٦٧٤
- مسألة [٧]: اللحن في التكبير ..... ٦٧٤
- مسألة [٨]: التكبير بغير العربية ..... ٦٧٤
- مسألة [٩]: إذا كان أحرسًا، أو عاجزًا عن التكبير ..... ٦٧٥
- مسألة [١٠]: تكبيرة الإحرام أثناء القيام ..... ٦٧٥
- مسألة [١١]: متى يُكبر المأموم؟ ..... ٦٧٦
- مسألة [١٢]: النطق بالتكبير ..... ٦٧٦
- مسألة [١٣]: الجهر بالتكبير للإمام، والمأموم، والمنفرد ..... ٦٧٧
- مسألة [١٤]: تبليغ التكبير إذا لم يُسمع الإمام ..... ٦٧٨
- مسألة [١٥]: من أدرك الإمام راکعًا، فهل تجزئه تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الانتقال؟ ..... ٦٧٨
- مسألة [١٦]: إذا أدرك الإمام في ركن غير الركوع ..... ٦٨٠
- مسألة [١٧]: حكم الركوع ..... ٦٨١
- مسألة [١٨]: حكم الاطمئنان في الركوع ..... ٦٨١
- مسألة [١٩]: حكم الاعتدال من الركوع ..... ٦٨١
- مسألة [٢٠]: حكم الطمأنينة فيه ..... ٦٨٢
- مسألة [٢١]: حكم السجود ..... ٦٨٢
- مسألة [٢٢]: حكم الطمأنينة فيه ..... ٦٨٢
- مسألة [٢٣]: حكم الجهر ..... ٦٨٣



- مسألة [٢٤]: حكم السجود الثاني والطمأنينة فيه. .... ٦٨٣
- مسألة [١]: حكم وضع اليدين على الركبتين. .... ٦٨٤
- مسألة [٢]: استقبال القبلة بأطراف الأصابع في السجود، وغيره. .... ٦٨٦
- مسألة [٣]: كيفية الجلوس في التشهد الأول، والآخر. .... ٦٨٦
- مسألة [١]: دعاء الاستفتاح. .... ٦٨٨
- مسألة [١]: حكم الاستعاذة. .... ٦٩١
- مسألة [٢]: هل يستعيز في كل ركعة؟ .... ٦٩١
- مسألة [٣]: هل يُسَرُّ بالتعوذ، أم يحجر؟ .... ٦٩٢
- مسألة [٤]: الاستعاذة قبل القراءة. .... ٦٩٢
- مسألة [١]: حكم رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. .... ٦٩٧
- مسألة [٢]: متى يرفع يديه؟ .... ٦٩٨
- مسألة [٣]: رفع اليدين عند الركوع، وعند القيام منه. .... ٦٩٨
- مسألة [٤]: رفع اليدين عند القيام من التشهد الأول. .... ٧٠٠
- مسألة [٥]: رفع اليدين عند القيام من السجود. .... ٧٠٠
- مسألة [٦]: رفع اليدين عند كل خفض ورفع. .... ٧٠٢
- مسألة [٧]: حكم رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه. .... ٧٠٣
- مسألة [٨]: إلى أين يرفع يديه؟ .... ٧٠٣
- مسألة [٩]: هل يضم أصابعه عند الرفع، أم يفرقها؟ .... ٧٠٤
- مسألة [١٠]: كيف ترفع المرأة يديها؟ .... ٧٠٤
- مسألة [١]: حكم وضع اليد اليمنى على اليسرى. .... ٧٠٦
- مسألة [٢]: أين يضع يديه؟ .... ٧٠٨
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٧٠٩

- مسألة [٢]: كيفية وضع اليمنى على اليسرى. .... ٧١٠
- مسألة [١]: حكم القراءة بفاتحة الكتاب. .... ٧١١
- مسألة [٢]: هل تجب قراءة الفاتحة في كل ركعة؟ ..... ٧١٢
- مسألة [٣]: قراءة المأموم للفاتحة. .... ٧١٢
- مسألة [٤]: قراءة الفاتحة مرتبة غير ملحون بها. .... ٧١٣
- مسألة [٥]: الموالاة في الفاتحة. .... ٧١٤
- مسألة [٦]: التلفظ بالفاتحة. .... ٧١٤
- مسألة [٧]: قراءة الفاتحة بغير العربية. .... ٧١٥
- مسألة [١]: الإسرار، أو الجهر بالبسملة. .... ٧١٦
- مسألة [١]: هل البسملة آية من الفاتحة؟ ..... ٧٢٧
- مسألة [١]: حكم التأمين. .... ٧٢٩
- مسألة [٢]: حكم الجهر بالتأمين. .... ٧٣٠
- مسألة [٣]: معنى آمين. .... ٧٣١
- مسألة [٤]: كم لغة في (آمين)؟ ..... ٧٣١
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٧٣١
- مسألة [١]: متى يؤمن المأموم؟ ..... ٧٣١
- مسألة [١]: الجهر، والإسرار بالقراءة في الصلوات الخمس. .... ٧٣٣
- مسألة [٢]: من صلى منفردًا، فهل يَجْهَرُ فيما يُجْهَرُ فيه؟ ..... ٧٣٣
- مسألة [٣]: المأموم يسر بالقراءة. .... ٧٣٤
- مسألة [٤]: المرأة هل تجهر بالقراءة؟ ..... ٧٣٤
- مسألة [٥]: هل يجهر بالفاتحة، أو يسر؟ ..... ٧٣٤
- مسألة [٦]: الجهر والإسرار في الصلوات الأخرى. .... ٧٣٥
- مسألة [٧]: حكم الجهر بالقراءة في ..... ٧٣٥

- مسألة [٨]: إذا جهر في موضع الإسرار، أو العكس ناسياً..... ٧٣٥
- مسألة [٩]: أدنى الجهر، ومنتهاه..... ٧٣٦
- مسألة [١٠]: إسماع الآية في السرية أحياناً..... ٧٣٦
- مسألة [١١]: حكم قراءة سورة بعد فاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين..... ٧٣٧
- مسألة [١٢]: قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الركعتين الآخرين..... ٧٣٨
- مسألة [١٣]: المسبوق بركعتين من الرباعية، هل يقرأ في الركعتين الآخرين غير الفاتحة؟..... ٧٣٩
- مسألة [١٤]: لو ابتدأ المصلي بالسورة قبل الفاتحة..... ٧٤٠
- مسألة [١٥]: لو ترك الإمام السورة في الأوليين؟..... ٧٤٠
- مسألة [١٦]: تطويل الركعة الأولى على الثانية..... ٧٤٠
- مسألة [١٧]: تطويل الركعة الثالثة على الرابعة..... ٧٤١
- مسألة [١٨]: كيف يصنع الأخرس الذي لا يستطيع القراءة؟..... ٧٤١
- مسألة [١]: القراءة في صلاة الظهر..... ٧٤٢
- مسألة [٢]: القراءة في العصر..... ٧٤٣
- مسألة [٣]: القراءة في المغرب..... ٧٤٣
- مسألة [٤]: القراءة في العشاء..... ٧٤٤
- مسألة [٥]: القراءة في الفجر..... ٧٤٥
- مسألة [٦]: قراءة سورة تامة..... ٧٤٥
- مسألة [٧]: القراءة ببعض السورة من أولها، أو آخرها، أو وسطها..... ٧٤٥
- مسألة [٨]: الجمع بين السورتين في ركعة..... ٧٤٥
- مسألة [٩]: تردد السورة في الركعتين..... ٧٤٦
- مسألة [١٠]: قراءة القرآن على غير ترتيب المصحف..... ٧٤٦

- مسألة [٢]: هل يُستحبُّ المداومة في قراءتها؟ ..... ٧٤٧
- مسألة [١]: سؤال الرحمة، والاستعاذة من العذاب أثناء القراءة. .... ٧٤٩
- مسألة [١]: حكم أذكار الركوع، والسجود. .... ٧٥٠
- مسألة [٢]: ما هو الذي يجزئ عن الوجوب؟ ..... ٧٥١
- مسألة [٣]: الدعاء في الركوع. .... ٧٥١
- مسألة [٤]: قراءة القرآن في الركوع، والسجود. .... ٧٥١
- مسألة [١]: حكم تكبيرات الانتقال. .... ٧٥٣
- مسألة [٢]: جمع الإمام بين التسميع والتحميد. .... ٧٥٤
- مسألة [٣]: هل يقول المأموم: سمع الله لمن حمده، أم يقتصر على التحميد؟ ..... ٧٥٤
- مسألة [٤]: كيفية التحميد. .... ٧٥٥
- مسألة [٥]: موضع قول: ربنا، ولك الحمد، وقول: سمع الله لمن حمده. .... ٧٥٥
- مسألة [٦]: محل تكبيرات الانتقال. .... ٧٥٥
- مسألة [١]: حكم السجود على الأعضاء السبعة. .... ٧٥٧
- مسألة [٢]: حكم السجود على الأنف. .... ٧٥٨
- مسألة [٣]: مباشرة الساجد بأعضائه الأرض. .... ٧٥٩
- مسألة [١]: حكم التفريغ بين اليدين في السجود. .... ٧٦١
- مسألة [٢]: رفع المرفقين عن الأرض في السجود. .... ٧٦٢
- مسألة [١]: كيفية وضع الأصابع في الركوع والسجود. .... ٧٦٣
- فَصْلٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٧٦٤
- مسألة [١]: موضع اليدين في السجود. .... ٧٦٤
- مسألة [٢]: هل يلزمه السجود على جميع العضو، أم يجزئ بعضه؟ ..... ٧٦٤
- مسألة [١]: ما يقول بين السجدين. .... ٧٦٦
- مسألة [٢]: حكم الأذكار بين السجدين. .... ٧٦٧
- مسألة [١]: ..... ٧٦٨

- مسألة [٢]: كيفية جلسة الاستراحة. ٧٦٩ .....
- مسألة [٣]: موضع تكبيرة الانتقال إذا جلس للاستراحة. ٧٦٩ .....
- مسألة [٤]: هل ينهض بعد جلوس الاستراحة معتمداً على يديه، أم قدميه؟ ٧٧٠ .....
- مسألة [١]: القنوت في النوازل. ٧٧٢ .....
- مسألة [٢]: في أي الصلوات يقنت؟ ٧٧٣ .....
- مسألة [٣]: موضع القنوت. ٧٧٤ .....
- مسألة [٤]: القنوت في صلاة الصبح لغير نازلة. ٧٧٥ .....
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ٧٧٦ .....
- مسألة [١]: رفع اليدين في القنوت. ٧٧٦ .....
- مسألة [٢]: تأمين المأمومين. ٧٧٧ .....
- مسألة [١]: حكم القنوت في صلاة الوتر. ٧٧٩ .....
- مسألة [١]: ماذا يقدم المصلي عند سجوده: أيديه، أم ركبتيه؟ ٧٨٣ .....
- مسألة [١]: حالات أصابع اليد اليمنى. ٧٨٥ .....
- مسألة [٢]: لو كانت سبابة اليد اليمنى مقطوعة. ٧٨٥ .....
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ٧٨٦ .....
- مسألة [١]: موضع البصر في التشهد. ٧٨٦ .....
- مسألة [٢]: تحريك الإصبع في التشهد. ٧٨٦ .....
- مسألة [١]: حكم التشهد الأول. ٧٨٨ .....
- مسألة [٢]: حكم التشهد الأخير. ٧٨٨ .....
- مسألة [٣]: المختار من صيغ التشهد. ٧٨٩ .....
- مسألة [٤]: هل يقول: السلام عليك أيها النبي، أم: السلام على النبي؟ ٧٨٩ .....
- مسألة [٥]: زيادة التسمية قبل التشهد. ٧٩٠ .....
- مسألة [١]: حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير. ٧٩١ .....

- مسألة [١]: الدعاء بعد التشهد ..... ٧٩٤
- مسألة [٢]: الدعاء بها ليس في القرآن ..... ٧٩٥
- مسألة [١]: حكم التسليم ..... ٧٩٦
- مسألة [٢]: هل تجب التسليمة الثانية؟ ..... ٧٩٧
- مسألة [٣]: صفة التسليم ..... ٧٩٨
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٠١
- مسألة [١]: متى يُسلم المأموم؟ ..... ٨٠١
- مسألة [٢]: هل يسلم المأموم عقب فراغ الإمام من التسليمتين، أم التسليمة الأولى فقط؟ ..... ٨٠١
- مسألة [٣]: إذا سلّم المأموم مع تسليم إمامه ..... ٨٠٢
- مسألة [٤]: إذا سلّم المأموم قبل تسليم إمامه ..... ٨٠٢
- مسألة [٥]: الالتفات عند السلام ..... ٨٠٢
- مسألة [٦]: حكم ردّ المأموم على سلام الإمام، وكذا على سلام المأمومين ..... ٨٠٢
- مسألة [١]: حكم الأذكار عقب الصلاة ..... ٨٠٥
- مسألة [٢]: الدعاء عقب الصلوات ..... ٨٠٥
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٠٨
- مسألة [١]: رفع الصوت بالذكر ..... ٨٠٨
- بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَغَيْرِهِ ..... ٨١٠
- مسألة [١]: حكم سجود السهو ..... ٨١٠
- مسألة [٢]: من ترك سجود السهو نسياناً ..... ٨١٠
- مسألة [٣]: هل تبطل الصلاة بترك سجود السهو عمدًا؟ ..... ٨١١
- مسألة [١]: حكم من نسي التشهد الأول من الفريضة ..... ٨١٣
- مسألة [٢]: إن نسي التشهد من صلاة التطوع، فقام إلى ثالثة ..... ٨١٣
- مسألة [١]: إذا سلّم المأموم قبل إتمام الصلاة، فهل عليه شيء؟ ..... ٨١٥

- مسألة [٢]: إذا خرج المصلي من صلاته، فتكلم، فهل يني، أم يعيد؟ ..... ٨١٦
- مسألة [٣]: حكم التكبير لسجود السهو ..... ٨١٧
- مسألة [١]: التشهد بعد سجدي السهو ..... ٨١٨
- مسألة [٢]: التسليم بعد سجدي السهو ..... ٨١٩
- مسألة [١]: كيف يصنع المصلي إذا شك في صلاته؟ ..... ٨٢٠
- مسألة [٢]: كيف يصنع من قام إلى خامسة في صلاته؟ ..... ٨٢١
- مسألة [٣]: من شك في صلاته، ثم زال شكه، وتيقن ..... ٨٢٢
- مسألة [٤]: محل سجود السهو ..... ٨٢٢
- مسألة [١]: من قام ولم يجلس للتشهد الأول، فله ثلاث حالات ..... ٨٢٥
- مسألة [٢]: هل تفسد الصلاة إذا رجع؟ ..... ٨٢٦
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٢٧
- مسألة [١]: إذا نسي المصلي ركناً في صلاته، ثم ذكره بعد أن فات محله ..... ٨٢٧
- مسألة [٢]: إذا نسي ركناً أثناء الصلاة، ثم ذكره بعد السلام ..... ٨٢٨
- مسألة [١]: إذا سها الإمام؛ فعلى المأموم أن يسجد معه ..... ٨٣٠
- مسألة [٢]: هل على المأموم سجود سهو إذا سها في نفسه؟ ..... ٨٣١
- مسألة [١]: تعدد السهو ..... ٨٣٣
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٣٤
- مسألة [١]: هل يشمل سجود السهو صلاة النافلة؟ ..... ٨٣٤
- مسألة [٢]: هل يسجد للسهو في صلاة الجنازة؟ ..... ٨٣٤
- مسألة [٣]: هل يسجد لترك المستحب؟ ..... ٨٣٤
- فَصْل ..... ٨٣٥
- مسألة [١]: حكم سجود التلاوة ..... ٨٣٦
- مسألة [٢]: عدد سجودات التلاوة في القرآن ..... ٨٣٦

- مسألة [١]: هل تشترط الطهارة لسجود التلاوة؟ ..... ٨٣٩
- مسألة [٢]: هل يشترط استقبال القبلة في سجود التلاوة؟ ..... ٨٣٩
- مسألة [٣]: هل يكبر لسجود التلاوة؟ ..... ٨٣٩
- مسألة [٤]: التسليم بعد سجود التلاوة. .... ٨٤٠
- مسألة [٥]: هل يسجد المستمع لسجود التلاوة؟ ..... ٨٤٠
- مسألة [٦]: هل يسجد السامع الذي سمع، ولم يقصد الاستماع؟ ..... ٨٤١
- مسألة [٧]: هل يُشترط لسجود المستمع أن يكون التَّالِي مَنْ يَصْلِحُ لِلإِمَامَةِ؟ ..... ٨٤١
- مسألة [٨]: هل للمستمع أن يرفع رأسه من السجود قبل القارئ؟ ..... ٨٤٢
- مسألة [٩]: هل يقوم الركوع مقام السجود؟ ..... ٨٤٢
- مسألة [١٠]: إذا قرأ السجدة على الراحلة في السفر. .... ٨٤٢
- مسألة [١١]: السجود للتلاوة في الصلاة. .... ٨٤٢
- مسألة [١٢]: من لم يجد موضعاً للسجود. .... ٨٤٣
- مسألة [١٣]: هل يُستحب في السجود للتلاوة أن يقف، ثم يخر ساجداً؟ ..... ٨٤٤
- مسألة [١]: حكم سجود الشكر. .... ٨٤٥
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ** ..... ٨٤٦
- مسألة [١]: هل يسجد للشكر في الصلاة؟ ..... ٨٤٦
- مسألة [٢]: هل يُشرع السجود مجرداً بلا سبب؟ ..... ٨٤٦
- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ** ..... ٨٤٧
- مسألة [١]: حكم الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. .... ٨٥٤
- مسألة [٢]: الاضطجاع في المسجد. .... ٨٥٥
- مسألة [١]: كيفية التطوع بالليل والنهار. .... ٨٥٦
- مسألة [١]: فضيلة صلاة الليل والوتر. .... ٨٥٩
- مسألة [٢]: حكم الوتر. .... ٨٦٠
- مسألة [٣]: أقل التَّطَوُّعِ أَكْثَرُ؟ ..... ٨٦١



- مسألة [٤]: الوتر بركعة ليس قبلها شيء ..... ٨٦٢
- مسألة [٥]: إذا أوتر بثلاث، فهل يفصل بينهما، أم يوصل؟ ..... ٨٦٤
- مسألة [٦]: من أوتر في أول الليل، ثم قام، فأراد أن يتنفل، فكيف يصنع؟ ..... ٨٧٠
- مسألة [٧]: حكم الركعتين بعد الوتر. .... ٨٧٢
- مسألة [١]: ما يقرأ في الوتر؟ ..... ٨٧٣
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٧٤
- مسألة [١]: ماذا يُقال بعد صلاة الوتر؟ ..... ٨٧٤
- مسألة [١]: وقت صلاة الوتر. .... ٨٧٥
- مسألة [٢]: من صلى الوتر وكان قد نسي أن يصلي صلاة العشاء، أو نسي بعض شروطها. .... ٨٧٦
- مسألة [٣]: من صلى العشاء مع المغرب جمع تقديم، فهل يدخل وقت الوتر بعد صلاة العشاء أيضًا؟ ..... ٨٧٧
- مسألة [٤]: هل يقضي الوتر إذا فاتته؟ ..... ٨٧٧
- مسألة [٥]: أفضل أوقات الوتر. .... ٨٧٨
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٧٩
- مسألة [١]: الوتر على الراحلة. .... ٨٧٩
- مسألة [١]: حكم صلاة الضحى. .... ٨٨٠
- مسألة [٢]: وقت صلاة الضحى. .... ٨٨٢
- مسألة [٣]: وقتها المختار. .... ٨٨٢
- مسألة [١]: عدد ركعات الضحى. .... ٨٨٣
- بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُلْحَقَةِ ..... ٨٨٥
- مسألة [١]: التنفل المطلق. .... ٨٨٥
- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ بُلُوغِ الْمَرَامِ ..... ٨٨٧
- فَهْرَسُ الْمَضْمُونَاتِ وَالْمَسَائِلِ ..... ٨٨٧

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com